

علم الاقتصاد

البروفسور كيث ج. لومسدن Keith G. Lumsden

حائز على شهادة ماجستير وشهادة دكتوراه وعضو في جمعية إدنبره الملكية FRSE ١٩٩٠

٢٧٣٦٠٩١٢٢

كيث لومسدن Keith Lumsden ٢٠٠٣.٢٠٠٢.١٩٩٠

البروفسور كيث ج. لومسدن Keith G. Lumsden الحائز على شهادة ماجستير وشهادة دكتوراه والعضو في كلية إدنبره لإدارة الأعمال Edinburgh Business School، مدير في جامعة هيريويت – وات Heriot-Watt، إدنبره Edinburgh.

إنكما البروفسور لومسدن Lumsden فكره الدراسة عن بعد في المقرر المعد لغيل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال عندما كان في جامعة ستانفورد Stanford في كاليفورنيا، حيث علم في المدرسة الجامعية لإدارة الأعمال طيلة ١٥ سنة. وكان رائداً في التقنيات التي أسست لمقررات الماجستير في إدارة الأعمال، لا سيما أسئلة التقويم الذاتي للمسائل والمشكلات، ودراسة الحالات، وقواعد البيانات، وعمليات المحاكاة عبر جهاز الكمبيوتر. كتب أول نصوص التعليم المبرمج في علم الاقتصاد، وقد ترجم بعضها إلى سبع لغات، كما نشر ١٤ كتاباً وما يزيد عن ٦٠ مقالاً في مجالات محترفة.

البروفسور لومسدن Lumsden مستشار لدى كبرى الشركات عبر أنحاء العالم وهو منشغل حالياً بتنظيم حلقات دراسية وبرامج للموظفين الإداريين وتعليمهم لدى شركات عالمية عديدة.

من الشركات التي استعملت مواد لومسدن Lumsden ومنهجيته:

• أميرikan إكسبرس American Express

• باركليز بنك Barclays Bank

• بريتيش بتروليوم British Petroleum

• بريتيش تيليكوم British Telecom

• ديجيتل إيكويمنت كوربوريشن Digital Equipment Corporation

• هيولت باكارد Hewlett-Packard

• أي بي أم IBM

• ماركس أند سبنسر Marks and Spencer

• مورغن غارانتي Morgan Guaranty

• رولز رويس Rolls-Royce

• فولفو ترانسيبورت Volvo Transport

يعبر المؤلف عن امتنانه للسادة ريتشارد عطيه Richard Attiyeh ودونالد ماكي Donald Mackay ورون ماكينون Ron McKinnon وألن بيكوك Alan Peacock وتشارلز ريتشي Charles Ritchie والكس سكوت Alex Scott وجيف وايت Geoff Wyatt لتعليقهم على هذا المقرر ومساهمتهم فيه.



علم الاقتصاد

البروفسور كيثر ج. لومسدن Keith G. Lumsden



Arab International Education

Sayegh building

Zouk Mosbeh

Kasrouan

Lebanon

Tel: +961 9 222 827

+961 9 224 827

Fax: +961 9 224 828

Website: www.ebsarabworld.com

First published in Great Britain in 2003

© Keith Lumsden 1990, 2002, 2003

The right of professor Keith G. Lumsden to be identified as Author of this Work has been asserted by him in accordance with the Copyright, Designs and Patents Act 1998.

ISBN 9953-0-0408-0

British Library Cataloguing in Publication Data

A CIP catalogue record for this book can be obtained from the British Library.

Release EC – A1.21/2011

New Edition 2011

All rights reserved; no part of this publication may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, electronic, mechanical, photocopying, recording, or otherwise without the prior written permission of the Publishers. This book may not be lent, resold, hired out or otherwise disposed of by way of trade in any form of binding or cover other than that in which it is published, without the prior consent of the Publishers.

The publisher's policy is to use paper manufactured from sustainable forests.

المحتويات

المقدمة

١/١	المفاهيم والمسائل والأدوات الاقتصادية	الوحدة الأولى
٢/١	المقدمة	١.١
٣/١	الندرة والاختيار	٢.١
٦/١	الأفضليات والموارد الفاعلية الاقتصادية	٣.١
٨/١	الإنتاج الإضافي وتكلفة الفرصة البديلة	٤.١
١١/١	أنظمة اقتصادية مختلفة	٥.١
١٤/١	منحنى إمكانات الإنتاج	٦.١
١٧/١	تلخيص	٧.١
١/٢	نظرة شاملة إلى علم الاقتصاد	الوحدة الثانية
٢/٢	المقدمة	١.٢
٢/٢	نقاط قوة النظام الرأسمالي ونقاط ضعفه	٢.٢
١٩/٢	نظرة شاملة إلى الاقتصاد الكلي	٣.٢
١/٣	الطلب	الوحدة الثالثة
٢/٣	المقدمة	١.٣
٣/٣	نظرية اختيار المستهلك	٢.٣
٦/٣	الطلب الفردي (الأسرة)	٣.٣
١٤/٣	طلب السوق	٤.٣
٢٩/٣	نظريّة سلوك المستهلك والعالم الحقيقى	٥.٣
٣١/٣	تلخيص	٦.٣
١/٤	العرض	الوحدة الرابعة
٢/٤	المقدمة	١.٤
٣/٤	الإنتاجية	٢.٤
١٤/٤	التكاليف	٣.٤
٢٤/٤	عرض المؤسسة على المدى القصير	٤.٤
٣٦/٤	عرض السوق	٥.٤
٤٦/٤	حالات تطبيقية من العالم الحقيقى	٦.٤
٥١/٤	تلخيص	٧.٤

١/٥		السوق	الوحدة الخامسة
٢/٥	مقدمة	١.٥	
٣/٥	سوق العرض والطلب	٢.٥	
١٠/٥	عملية الأسواق	٣.٥	
١٧/٥	تغيرات في توازن السوق	٤.٥	
٢٤/٥	التدخل في السوق	٥.٥	
٣٢/٥	نکیفات دینامیکیة فی السوق	٦.٥	
٣٩/٥	تلخیص	٧.٥	
١/٦		الفاعلية الاقتصادية	الوحدة السادسة
٢/٦	المقدمة	١.٦	
٥/٦	شروط التكافؤ الهامشي	٢.٦	
٩/٦	تخصيص الموارد والسلوك الساعي إلى تحقيق الحد الأقصى من الربح على المدى القصير	٣.٦	
١٢/٦	تخصيص الموارد والسلوك الساعي إلى تحقيق الحد الأقصى من الربح على المدى الطويل	٤.٦	
١٦/٦	عالم آدم سميث Adam Smith الرائع مقابل العالم الحقيقي	٥.٦	
١٧/٦	تلخیص	٦.٦	
١/٧		تنظيم الصناعات	الوحدة السابعة
٢/٧	المقدمة	١.٧	
٢/٧	المنافسة الكاملة	٢.٧	
١٠/٧	الاحتکار	٣.٧	
١٨/٧	المنافسة غير الكاملة	٤.٧	
٢١/٧	إحتکار القلة	٥.٧	
٢٥/٧	الضبط والفاعلية الاقتصادية	٦.٧	
٣٢/٧	تلخیص	٧.٧	
١/٨		السلع العامة والنتائج الخارجية	الوحدة الثامنة
٢/٨	المقدمة	١.٨	
٢/٨	السلع الخاصة والسلع العامة	٢.٨	
٧/٨	النتائج الخارجية: الإيجابية والسلبية	٣.٨	
١٠/٨	النتائج الخارجية والعمل الجماعي والفاعلية الاقتصادية	٤.٨	
١٧/٨	مشاكل اتخاذ القرار الجماعي	٥.٨	
١٨/٨	تلخیص	٦.٨	

١/٩	توزيع الدخل	الوحدة التاسعة
٢/٩	المقدمة	
٤/٩	السلع الأخيرة المنتجة	
٥/٩	الريع الاقتصادي	
٦/٩	إحتكار الشراء	
٧/٩	الاتحادات العمالية	
٨/٩	توزيع الدخل والعمل الجماعي والإنصاف الاقتصادي	
١١/٩	تلخيص	
١/١٠	القطاع الدولي	الوحدة العاشرة
٢/١٠	المقدمة	
٣/١٠	نظرية المزية المطلقة	
٦/١٠	نظرية مزية المقارنة	
١٢/١٠	شروط التجارة والتبادل الاختياري	
١٦/١٠	الرسوم الجمركية والمحصص	
١٩/١٠	حجج القيود على المبادلات	
٢٠/١٠	معدلات الصرف	
٢٣/١٠	ميزان المدفوعات	
٢٥/١٠	سير العمل في القطاع الدولي (نموذج مبسط)	
٢٨/١٠	خلاصة	
١/١١	لمحة حول علم الاقتصاد الكلي	الوحدة الحادية عشرة
٢/١١	المقدمة	
٢/١١	الإنتاج الاحتمالي والفعلي	
١٠/١١	الطلب على القائم الناتج القومي	
١٢/١١	ادوات السياسة	
١/١٢	الناتج الاحتمالي	الوحدة الثانية عشرة
٢/١٢	المقدمة	
٤/١٢	الإنتاج الاحتمالي على المدى الطويل	
٨/١٢	قياس الناتج الاحتمالي	
١٢/١٢	العلاقة بين معدل البطالة (ب)، الناتج الاحتمالي (ك) الإنتاج الفعلي (ن) (ا)	
١٤/١٢	الإنتاج والتضخم	
٢٦/١٢	خلاصة	

<p>١/١٣</p> <p>٢/١٣</p> <p>٢/١٣</p> <p>٩/١٣</p> <p>١١/١٣</p> <p>١٢/١٣</p> <p>١٧/١٣</p>	<p>دفق الدخل الدائري</p> <p>المقدمة</p> <p>هيكلية الاقتصاد: نموذج القطاعين</p> <p>مستوى توازن الدخل القومي</p> <p>جدول الادخار – الاستثمار</p> <p>مفهوم التوازن</p> <p>خلاصة</p>	<p>الوحدة الثالثة عشرة</p> <p>١.١٣</p> <p>٢.١٣</p> <p>٣.١٣</p> <p>٤.١٣</p> <p>٥.١٣</p> <p>٦.١٣</p>
<p>١/١٤</p> <p>٢/١٤</p> <p>٢/١٤</p> <p>٥/١٤</p> <p>١١/١٤</p> <p>١٣/١٤</p> <p>١٩/١٤</p>	<p>نموذج بسيط عن تحديد الدخل</p> <p>المقدمة</p> <p>تطوير نماذج الاقتصاد الكلي</p> <p>دالة الاستهلاك</p> <p>الحل للنموذج البسيط</p> <p>المضاعف</p> <p>خلاصة</p>	<p>الوحدة الرابعة عشرة</p> <p>١.١٤</p> <p>٢.١٤</p> <p>٣.١٤</p> <p>٤.١٤</p> <p>٥.١٤</p> <p>٦.١٤</p>
<p>١/١٥</p> <p>٢/١٥</p> <p>٢/١٥</p> <p>١٢/١٥</p> <p>٢٥/١٥</p> <p>٢٨/١٥</p> <p>٣٣/١٥</p> <p>٣٦/١٥</p>	<p>نموذج موسع لتحديد الدخل</p> <p>المقدمة</p> <p>دالة الاستثمار</p> <p>قطاع الحكومة</p> <p>أدوات الاستقرار المبنية داخلياً</p> <p>القطاع الدولي</p> <p>المدخرات التجارية</p> <p>الخلاصة</p>	<p>الوحدة الخامسة عشرة</p> <p>١.١٥</p> <p>٢.١٥</p> <p>٣.١٥</p> <p>٤.١٥</p> <p>٥.١٥</p> <p>٦.١٥</p> <p>٧.١٥</p>
<p>١/١٦</p> <p>٢/١٦</p> <p>٤/١٦</p> <p>٧/١٦</p> <p>٩/١٦</p> <p>١٢/١٦</p>	<p>سياسة الموازنة</p> <p>المقدمة</p> <p>الفجوتان التضخمية وعكسها</p> <p>الناتج القومي الحقيقي والجاري: مؤشرات رقمية</p> <p>سياسة الموازنة</p> <p>خلاصة</p>	<p>الوحدة السادسة عشرة</p> <p>١.١٦</p> <p>٢.١٦</p> <p>٣.١٦</p> <p>٤.١٦</p> <p>٥.١٦</p>
<p>١/١٧</p> <p>٢/١٧</p> <p>٢/١٧</p> <p>٤/١٧</p>	<p>النقد، المصرف المركزي والسياسة النقدية</p> <p>المقدمة</p> <p>وظيفة النقد</p> <p>النشاط المصرفي، إنشاء الائتمان ومضاعف الائتمان</p>	<p>الوحدة السابعة عشرة</p> <p>١.١٧</p> <p>٢.١٧</p> <p>٣.١٧</p>

١٠/١٧ ١٣/١٧	المصرف المركزي والسياسة النقدية خلاصة	٤.١٧ ٥.١٧
الوحدة الثامنة عشرة		
١/١٨ ٢/١٨ ٣/١٨ ٤/١٨ ٩/١٨	النظرية الكمية والنظرية النقدية الكينزية المقدمة النظرية النقدية الكمية النظرية الكينزية خلاصة	١.١٨ ٢.١٨ ٣.١٨ ٤.١٨
الوحدة التاسعة عشرة		
١/١٩ ٢/١٩ ٤/١٩ ٨/١٩ ١٢/١٩ ١٩/١٩	تكامل القطاعين الحقيقي والنقدi للاقتصاد المقدمة توازن معدلات الفائدة ومستويات الدخل القومي – القطاع النقدي توازن معدلات الفائدة ومستويات الدخل القومي – قطاع السلع الحقيقة النموذج الموسع: تحرك اتجاه المنحنيات خلاصة	١.١٩ ٢.١٩ ٣.١٩ ٤.١٩ ٥.١٩
الوحدة العشرون		
١/٢٠ ٢/٢٠ ٣/٢٠ ١٢/٢٠ ١٦/٢٠ ٢٠/٢٠ ٢٤/٢٠	التضخم والبطالة المقدمة أسباب التضخم وتأثيراته السياسات المضادة للتضخم النظرية الكمية الحديثة مقابل كينز: تبعات السياسة الأهداف القومية: تبعات السياسة خلاصة	١.٢٠ ٢.٢٠ ٣.٢٠ ٤.٢٠ ٥.٢٠ ٦.٢٠
الوحدة الواحدة والعشرون الاقتصاد العالمي		
١/٢١ ٢/٢١ ٢/٢١ ٦/٢١ ٩/٢١	المقدمة البلدان النامية: الصين المتشائمون مقابل المتفائلين علماء البيئة	١.٢١ ٢.٢١ ٣.٢١ ٤.٢١
الملحق الأول		
١/١م	الإجابات على أسئلة حول المحتوى ودراسة الحالات	
الملحق الثاني		
١/٢م	الإمتحانات السابقة	

مقدمة لمقرر علم الاقتصاد

قد تطرح سؤالاً معقولاً، "ما الفائدة التي يجنيها رجل أعمال أو سيدة أعمال في حقل الممارسة من معرفتهما علم الاقتصاد؟" والجواب يكتسي شقين: الأول هو فائدة "الاستهلاك" والثاني هو فائدة "الاستثمار".

يمكنك هذا المقرر من فهم كيفية عمل اقتصاد الأسواق فيظهر نقاط ضعفه وقوته وكيفية ترابط أقسام الاقتصاد من خلال آلية السوق ويبيّن ما يمكن أن نفعله نحن كمجتمع بغية تغيير آلية السوق هذه لكي تؤمن لنا خدمة فضلى. كما يمكن لهذا المقرر أن يخولك تقويم الآراء المتحيزة تحيزاً نموذجياً والصادرة عن سياسيين يناضلون في سبيل سياسات الحزب الذي يتبعون إليه ويتقدون سياسات المعارضة. والسياسيون بارعون في أن يختاروا بدقة من بين الإحصاءات الوافرة التي يولّدها الاقتصاد، تلك التي تدعم موقفهم وتبرز المواقف الأخرى بسمات سلبية تنسب إلى سوء إدارة المعارضة. هنا ويستعين معظم السياسيين بالأدوات التي يستخدمها علماء الاقتصاد ليعدوا بمستقبل مشرق إن تم التصويت لسياساتهم ويستعملون تنتائج رهيبة إن تمت السيطرة للمعارضة. عرضنا لك هنا بعض الأمثلة عن أبرز فوائد "الاستهلاك".

لكن ماذا عن فوائد "الاستثمار"؟ الفائدة الأبرز التي يكسبها المدير المنخرط في حقل الممارسة من إماماته بعلم الاقتصاد هي فهمه كيفية معالجة علماء الاقتصاد المشاكل واعتماده مقاربة عالم الاقتصاد. إن العالم الذي يعمل فيه عالم الاقتصاد معقد جدًا لأنّه العالم الحقيقي. ولكي يفهمه، يكون نماذج تسعى إلى عزل العوامل الحرجة والتخلّي عن العوامل السطحية. ويجب أن تدرك العوامل الحرجة المتبقية جوهر المشكلة المطروحة وإلا يستحيل تحليل المشكلة تحليلاً دقيقاً.

يجب مواجهة القرارات الإدارية الرئيسية الخاصة بشركة ناجحة بالأسلوب عينه. فإن كانت شركتك تفكّر في إنشاء مبانٍ وتجهيزات خارج البلاد وعليك اتخاذ قرار بشأن مكانها المحدد وحجمها وتصميم المصانع وتحديد موقع المخازن وتأسيس مركز للأبحاث والتنمية وقسم قانوني وقسم للتبادل الدولي – ومهما عدنا أموراً يبقى التعداد طويلاً – لن تجد الأجروية على هذه المشاكل في كتاب عن علم الاقتصاد لكنك ستتجد منهجةً تتناول تنظيم المسائل الأساسية التي يجب حلها وطريقةً وأدواتٍ تعنى بتحليل هذه المشكلة المعقدة.

المفاهيم والمسائل والأدوات الاقتصادية

المحتويات

٢/١	١.١	المقدمة
٣/١	٢.١	الندرة والاختيار
٦/١	٣.١	الأفضليات والموارد الفاعلية الاقتصادية
٨/١	٤.١	الإنتاج الإضافي وتكلفة الفرصة البديلة
١١/١	٥.١	أنظمة اقتصادية مختلفة
١٤/١	٦.١	منحني إمكانات الإنتاج
١٧/١	٧.١	تلعیص
١٧/١		أسئلة متعددة الخيارات
٢٣/١		دراسة حالة ١-١: الإنتاج الإضافي والتلوّث الضجيجي

١.١ المقدمة

طابع هذا الكتاب تقديم مفاهيم الاقتصاد ونظرياته وتطبيقاتها على مشاكل مقتبسة من العالم الحقيقي وتقديم لسياسات الاقتصاد المرتكزة على النظريات. بما أن المسألة التي يواجهها الطلاب في مواضيع كثيرة هي عدم تأكدهم من استيعاب مادة المقرر، وضع هذا الكتاب لإزالة هذه المشكلة الدائمة. فالأسئلة المتعددة الخيارات الواردة في نهاية كل وحدة تتيح للطالب أن يختبر ذاته ويعرف مدى تمكّنه من المفاهيم والمبادئ الأساسية. أما الحالات أو المسائل الحقيقة المرافق لها فتسمح باختبار قدرته على التحليل الاقتصادي وتساهم في تطوير كفاءاته العليا في التوليف والتقويم. ويمكن اختبار هذه الأخيرة عبر أسئلة الإجابة بنص مختصر التي تضمّن نماذج الامتحانات النهائية المدرجة في آخر الكتاب.

الندرة موجودة في وجوه الحياة كافة على مستوى الأفراد والمجتمعات. وبما أن للكائنات الحية كلها حاجات تسعى إلى إشباعها وأساليب الإشباع محدودة، فلا بدّ من القيام بالخيارات. علم الاقتصاد هو المادة التي تدرس كيفية تعامل الأفراد والمجتمعات مع هذه المشكلة. يعتبر الكثير من الأفراد والمجتمعات أن القيام بالخيارات ليس بتجربة غير مستحبّة. فاختيار مكان العطلة والمطعم الذي نريد أن نجريه وهدايا العيد وكيفية تصميم مكتبة الجامعة الجديدة وتحديد مكان الطرقات الجديدة والمرافق التجارية ليست من الأمور التي تطرح مسألة موت أو حياة مع أنها تواجه عادة قيوداً في الميزانية. ييد أن خيارات عديدة هي بالنسبة إلى شريحة كبيرة من سكان العالم مسألة موت أو حياة. وتفرض الندرة حتى في البلدان المتقدمة بعض المعضلات القاسية.

في الكثير من البلدان المتخلفة تشتدّ وطأة مشكلة الندرة اللافتة للنظر. والدخل غير الكافي يُقصد به تمديد حياة الناس لفترة طويلة؛ فالآولاد يتضورون جوعاً ويفارقون الحياة، والخدمات الطبية معدومة، والإسكان والتداير الصحية كنایة عن صناديق من الكرتون ومجاريًّا مفتوحة، أما الحياة فهي "كريهة ووحشية وقصيرة". وقد تؤدي محاولات تحسين حياة الأجيال المقبلة، من خلال بناء البلدات والمصانع، إلى تقليل المصادر المخصصة لاحتياجات الجيل الحالي. فكم شخصاً قد يقبل أو يدي استعداده لاتخاذ قرار يضحي به، على سبيل الافتراض، بحياة خمسين في المئة من أطفال إحدى القرى، حتى يمكن الباقيون مع أطفالهم من سدّ المزيد من حاجاتهم المستقبلية؟

في بريطانيا مثلاً، عدد الكلّي الاصطناعية المتوفّرة أقلّ من العدد المطلوب لكل المرضى الذين يعانون من مرض في الكلّي، ولو تمت زيادة الموارد المخصصة لإنتاج الكلّي الاصطناعية، لأنّقذت حياة المزيد من الأشخاص. هل يجب إذاً زيادة إنتاج الكلّي الاصطناعية؟ إن كان ذلك واجباً، فما هو العدد الذي ينبغي إنتاجه وعما يجب أن تتخلّى ميزانية مصلحة الصحة العامة في سبيل هذه الزيادة؟ وهل يجب تقليل الإنفاق في عيادات طب الشيوخة أو عيادات الطب الجنيني، أو خفض الموارد المخصصة لأبحاث السرطان ليسمّل توسيع إنتاج الكلّي الاصطناعية، أم يجب زيادة ميزانية مصلحة الصحة العامة؟ وإن جاز ذلك، فما مدى قيمة هذه الزيادة وعما يجب التخلّي لتحسين العناية الصحية؟ وهل تؤدي المقايسة الجيدة إلى تقليل عدد رجال الشرطة أو الإطفاء وخفض الحفلات الموسيقية أو الأفلام وتقليل التسهيلات التربوية والترفيهية، أو زيادة ساعات العمل وخفض وقت الراحة؟

كل هذه المشاكل التي تستدعي القيام بخيارات هي ولادة الندرة. وإذا كانت الندرة نسبيةً وشعوب العالم المتقدم أيسراً، إلى حد بعيد، من ملايين الأشخاص الذين يعانون من الفقر المدقع في البلدان الفقيرة، فذلك لا يجعلنا أقل حاجة إلى الخيار مع أن بعض الخيارات يؤدي إلى عواقب أخطر.

قامت مجتمعات مختلفة من العالم بمعالجة مشكلة الندرة والخيار بأساليب متنوعة. فبعض الدول اعتمد على مجموعة صغيرة من الأفراد في اتخاذ القرارات الاقتصادية الكبرى، وهذا ما يعرف بالأنظمة الاقتصادية الموجهة. أما البعض الآخر، فاستعمل نظام الأسواق الذي تقوم فيه قوى الطلب والعرض بحل مسألة الندرة والخيار من غير تدخل الإنسان، وهذا ما يسمى بالأنظمة الاقتصادية الرأسمالية أو أنظمة الاقتصاد الحر. واعتمدت مجتمعات أخرى، لا سيما مجتمعات العالم الأقل تطوراً، على طرائق التنظيم الاقتصادي التقليدية حيث تحدد أساساً مناصب الأفراد ومكافآتهم تبعاً لمكانتهم الاجتماعية. ولا يعطي اليوم أي بلد من العالم مثلاً تماماً عن أحد أنواع الأنظمة الاقتصادية المذكورة أعلاه. ففي الأنظمة الاقتصادية الموجهة، مثل الصين، يجري قدر كبير من النشاط الاقتصادي، خاصة الزراعة، ضمن إطار يجمع جانبي التقليد والسوق. وفي البلدان الرأسمالية، مثل اليابان وألمانيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، تكون الحكومات مسؤولة عن تحديد مهام اقتصادية عديدة وتتنفيذها، بينما تصنف دول أخرى مثل النرويج والسويد ضمن مجموعة بين هاتين المجموعتين تتولى فيها الحكومة نشاطاً اقتصادياً أكبر من الذي تتولاه حكومات مجموعة اليابان، إنما أقل خصوصاً للتوجيه المركزي الذي نشهده في الصين. كذلك الأمر بالنسبة إلى الدول الناشئة في أميركا الجنوبية وأفريقيا الجنوبية والشرق الأقصى حيث التنظيم الاقتصادي التقليدي يتعالى مع قطاعات تسييرها السوق الحرة والتوجيه المركزي.

يرکز هذا الكتاب بشكل أساسي على سير أنظمة الاقتصاد الحر، أولًا لأن أكثر من ٨٠ في المئة من الناتج العالمي صادر عن دول تتمتع باقتصاد حر، ثانياً لأن دولاً كثيرة من المجموعة الشرقية التي كانت تنتهي في السابق إلى اقتصاد موجه هي الآن في طور الانضمام إلى نظام الأسواق.

تقوم مقاربة هذا الكتاب على تكوين أجوبة لمثل هذه الأسئلة: كيف يمكن أن يعمل نظام الاقتصاد الحر بشكل كامل وهل يولد هذا النظام نتائج مرضية لأي كان أو لقلة من أصحاب الامتيازات أو للجميع؟ وهل يمكن في بعض قطاعات النشاط الاقتصادي أن يعجز نظام الاقتصاد الحر عن تأمين السلع والخدمات التي يكون الناس بحاجة ماسة إليها؟ وهل يستطيع تدخل الحكومة أن يحسن فاعليتها؟ وهل من سبب ليتحقق تدخل الحكومة الحدود المرغوبية؟ ومن يكون الرابع ومن يكون الخاسر في حال تدخلها؟ تتضمن الصفحات المتبقية من هذه الوحدة توسيعاً لبعض المفاهيم الأساسية التي ينبغي فهمها من أجل الإجابة على هذه الأسئلة.

٢.١ الندرة والخيار

لكل الكائنات الحية حاجات تسعى إلى إشباعها، فسمك القرش الأبيض الكبير مثلاً يحتاج إلى الطعام ليقوى على قيد الحياة ويحاول سداً حاجته هذه فيفترس معظم الكائنات

السابحة في المحيط. ويقوم البعض من صيادي القرش بدوره بقتل أسماك القرش ليكسب عيشه الذي يُرْزَق به بفضل حاجات الآخرين إلى لحم القرش وزيهه والأسمدة المستخلصة منه والحساء المصنوع من زعانفه. ويصطاد صيادي الأسماك الكبيرة القرش إشباعاً لحاجتهم إلى القيام بمطاردة محفوفة بالمخاطر أو رفع ميدالية أحرازوها. يوضح لنا هذا المثل أن الحاجات لا تقتصر على وسائل البقاء الأساسية. كذلك إن حاجات الناس إلى المأوى والملبس والمأكل ووسائل النقل والترفيه والفنون تفوق الحاجات الأساسية للبقاء، منذ بضعة عقود، كانت العائلات الكبيرة في البلدان التي أصبحت اليوم بلداناً مرتفعة الدخل تنشأ، كما هو الواقع الحالي في بلدان فقيرة عديدة، داخل منازل مكونة من غرفة واحدة ومطبخ وتجهيزات خارجية لقضاء الحاجة. أما اليوم، فيملك معظم عائلات الدول المتقدمة منازل واسعة ومرحة تتعدى متطلبات للمأوى الأساسية. وتتغير حاجات المجتمع مع مرور الزمن وتبدل معها لحسن الحظ القدرة على إشباعها.

ليس لهم الأول لعالم الاقتصاد أن يعرف إن كانت حاجات البشر تحدّد بـأ حاجتهم إلى البقاء (التناسل والماء) أو رغبتهم في المتعة (المأكولات الفاخرة) أو الشره (النهم المفرط في حقبة الرومان). فعلماء الاقتصاد ينظرون إلى حاجات البشر كما هي، وبحكم كونهم علماء اقتصاد، لا يطلقون أحکاماً تقديرية ليعرفوا إن كانت في مكانها. (يعتقد أبني مثلاً أن إطلاق كرة الغولف عن مسافة ٣٠٠ متر يضفي معنى على الحياة ولكنني كعالم اقتصاد لا أشك في صحة هذا المعتقد!). فعلم الاقتصاد يرتكز تركيزاً أساسياً على أن يعرف كيف تسد المجتمعات حاجاتها بأفضل شكل ممكن نظراً للموارد المحدودة التي توفر المواد المشبعة لهذه الحاجات. لذا فأول ما يهم عالم الاقتصاد هو أن يعرف كيف يستطيع أحد المجتمعات القيام بأفضل استعمال للوسائل المتاحة له بغية سد حاجاته.

من الممكن أن تتصور عالماً سُدّت حاجات مجتمعه كلها مع أننا لم نشهد قط مثل هذا الفردوس. إذا نظرنا فقط إلى الجانب المادي لهذا العالم، لندرك وحسب ضرورة وجود عرض كافٍ (لامتناه) من السلع والخدمات التي يحتاج إليها كل فرد، بل أيضاً ضرورة توافر الوقت الكافي لاستهلاكها والتمتع بها. فاليوم يواجهه أغنى شخص في العالم مسألة الندرة التي تمثل بسنوات حياته المعدودة وعدم رغبة أصحاب التحف الفريدة في الافتراق عنها. فالوقت اليومي المتاح لسلطان بروني مثلاً ليس أكثر من ٢٤ ساعة، ولا يبدو أن متحف اللوفر في باريس مستعد للتخلص عن لوحة الموناليزا مهما اشتدا رغبة السلطان في الحصول عليها ومهما بلغ الثمن الذي سيدفعه من أجلها. من الناحية العملية، لا يهم إن كان العالم الذي تتصوره غير متناهي الحاجات أو متناهي الحاجات بل إن كان أكبر من أن تكتفيه الموارد. في كلتا الحالتين، ينتهي بنا الأمر في عالم الندرة ولا يكتسي علم الاقتصاد أي أهمية إلا في عالم مماثل.

توافر الطبيعة أموراً تسد بعض الحاجات من غير جهد بشرى، فالهواء والمطر والمناظر الطبيعية الجميلة وغروب الشمس هي أمور قادرة على أن تعزز رفاه الإنسان بلا أي جهد بشرى وهي تُعرف بالسلع المجانية. لكن الأمور الأخرى التي تزيد الرفاه تتطلب تضارف جهودآلاف الأفراد. فالقيام بصناعة سيارة أو إرسال قمر اصطناعي حول المريخ ليس هبة من الطبيعة لذلك، إن قدرة الأفراد أو الدول على تأمين السلع والخدمات التي تساهم في

الوحدة ١ / المفاهيم والمسائل والأدوات الاقتصادية

سدّ الحاجات، باستثناء السلع المجانية التي توفرها الطبيعة، تقتصر على الموارد الموجودة تحت تصرفهم. فلا يستطيع كل الطلاب تسجيل أعلى العلامات في كل المواد بسبب قيود يفرضها موردان اثنان هما الوقت والكافية. كذلك إن متوسط عمر الناس منخفض في مناطق كثيرة من العالم لعدم توافر المأكولات والمأوى والأدوية المناسبة.

«المورد» هو أي شيء يساعد على إنتاج السلع والخدمات التي يحتاج إليها الناس. فحقول قمح المزارع هي موارد، كذلك الأمر بالنسبة إلى جراراته وأسمدهاته وبذوره الضرورية لإنتاج القمح الذي يحتاج إليه الناس. وعلى غرار ذلك، يحتاج مدير فريق محترف لكرة القدم إلى موارد ل القيام بمبادرات يدفع الناس المال في سبيل حضورها. وتشمل هذه الموارد الملعب واللباس الموحد والمدربين والهيئة الإدارية واللاعبين ومن بينهم اللاعبون الاحتياطيون الذين قد يلعبون بين الحين والآخر خلال الموسم. كما أن تأمين تعليم مدرسي تقليدي للطلاب يستدعي وجود أبنية وأساتذة وأجهزة كمبيوتر وكتب وقسط كبير من وقت الطلاب الذي يشكل مورداً آخر. بيد أن التعلم عن طريق الدراسة عن بعد يجعل بعض هذه الموارد قديم الطراز!

ينتُج عن تلازم الحاجات التي لا تشبع والموارد المحدودة ما يسميه علماء الاقتصاد بواقع الندرة. يواجه كل الأفراد والدول بسبب الندرة مشكلة واحدة هي تحصيص الموارد المحدودة للسلع والخدمات المرغوب فيها. فعلى الطلاب أن يقرروا كيف يخصصون وقتهم لنشاطات الدرس والترفيه والرياضة والنوم، كذلك على الأسر أن تقرر كيف تخصص مداخيلها للمأكولات والملابس والخدمات الصحية والتعليم ووسائل النقل ونشاطات الترفيه. وعلى الدولة أيضاً أن تقرر كيف تخصص قوتها العاملة وأراضيها ومصانعها وسوها من الموارد، لتبني دفاعاً وطنياً (الطائرات والغواصات النووية والجيش والجهاز العامل في البحرية والقوى الجوية)، وتضع خدمات صحية (مدارس الطب والمستشفيات والكلية الصناعية وعيادات الإيدز)، وتقيم خدمات تربوية (روضات الأطفال وأحرام الجامعات والتجهيزات السمعية البصرية وأجهزة الكمبيوتر وأساتذة)، وتؤمن خدمات النقل (الطرقات والطيران والسيارات الخاصة وسكن العبيد)، وتتوفر المأكولات والمشرب (القمح وفول الصويا والفاصوليا واللحوم والمشروبات).

يدرس علم الاقتصاد كيف يستعمل الأفراد والدول الموارد الموجودة تحت تصرفهم لسدّ حاجاتهم بأفضل شكل ممكن أو لتحقيق الحد الأقصى من رفاههم (أو منفعتهم نظراً للقيود التي تفرضها الموارد. ولهذا السبب، يعني هذا العلم بالندرة والخيار. الندرة موجودة لأن الموارد لا تكفي لسدّ كل الحاجات على أكمل وجه، وتنشأ الحاجة إلى الخيار لأن الموارد المخصصة لسدّ حاجة لا يمكن مبدئياً أن توافر لتسدّ في الآن ذاته حاجات أخرى. فالولد الذي لا يملك إلا دولاراً واحداً ينفقه في متجر للسكاكير، يجد نفسه أمام قيد يفرضه المورد وهو هذا الدولار الواحد. وبما أنه يريد أنواعاً مختلفة من السكاكير، يواجه مشكلة في الخيار، فإن أنفق هذا الدولار على الملبس، يحرم من لوح الشوكولا. كذلك إن كل ساعة يخصصها رئيس الولايات المتحدة للسياسة الخارجية تمضي على حساب ساعة من السياسة الداخلية أو العمل الانتخابي أو الوقت المخصص للعائلة أو النوم.

يمكن في حالة واحدة فقط سدّ بعض الحاجات من غير القيام بخيار، وذلك عندما لا

تكون الموارد، التي تؤمن استمرارية إنتاج السلع المشبعة لهذه الحاجات، موارد نادرة. كان الماء والهواء المنعش يعتبران سابقاً من السلع المجانية لكن الوضع تغير الآن في مناطق كثيرة من العالم. فهذه الخيرات الطبيعية مطلوبة في فترات زمنية مختلفة وأمكنة متعددة وبكميات متفاوتة. حتى لو توافرت من الناحية الإجمالية كميات كافية من الماء والهواء، قد تحتاج إلى بعض الموارد للحصول على قسط مناسب من هذين العنصرين في الزمان والمكان المناسبين. خذ على سبيل المثال الأمطار التي تكفي في مناطق كثيرة من العالم لسد الحاجات الزراعية من غير أن يقوم الإنسان بجهد، في حين لا توافر هذه الشروط في مناطق أخرى حيث يتم تخزين المياه وجرّها بالأنايبيب وذرّها في الحقول. يعني بتعبير آخر أن الماء ليس في مثل هذه المناطق سلعة مجانية، فاستعمال الموارد المطلوبة لنقل المياه إلى المكان المناسب في الوقت المناسب وبالكميات المناسبة هو الثمن الذي يجب دفعه في سبيل الري. ويشكل الهواء المنعش سلعة مجانية في جبال الألب خلافاً لما هو عليه في لوس أنجلوس حيث يتطلب استنشاق الهواء المنعش في يوم يشوبه التلوّث استعمالًّا موارد نادرة تؤمن المكيّفات، ويعتبر حالياً تكييفُ هواء هذه المدينة كلها باهظ الثمن.

٣.١

الأفضليات والموارد الفاعلية الاقتصادية

لكي تسد الدول حاجاتها بأفضل شكل ممكن في ظل الموارد المحدودة، عليها أن تقوم بخيارات. مهما بلغت الدولة من تنظيم وأياً كانت الفلسفة السياسية التي تتبعها، تبقى الخيارات التي تواجهها كل الدول مشتركة. فالقرارات الاقتصادية التي يتم اتخاذها بهدف القيام بخيارات هي التالية:

- أ - ما هي السلع والخدمات التي يجب إنتاجها؟
- ب - كيف يتم إنتاج السلع والخدمات المختار؟

ج - وما هو حجم الحصص التي ينالها كل فرد أو أسرة من هذه السلع والخدمات.

هذه هي المشاكل التي تعرّض "مادة" الإنتاج وـ"كيفية" القيام به وـ"الأشخاص" الذين يستهدفهم، وصحيح أنها مشتركة بين كل الدول إلا أنها تعالج بأساليب عديدة ومتعددة.

يقدم التعليم مثلاً لافتاً للنظر يشمل المشاكل الثلاث المذكورة أعلاه. ما مدى التعليم الذي يجب تأميه في دولة محددة وعلى ماذا يجب أن يقوم؟ وكيف يجب إنشاء الخدمات التعليمية؟ هل يجب زيادة عدد الأساتذة وتقليل عدد الطلاب في الصالون، أو تعزيز استعمال أشرطة الفيديو والتعليم الذي يتم بمساعدة الكمبيوتر؟ أم يفترض بالطلاب أن يتلقّوا دروساً في المنزل عن طريق الدراسة عن بعد، وهل يتلقّى كل راغب في العلم تعليماً عالياً أم أن هذا التعليم ينحصر بأذكى أفراد المجتمع أو بالقادرين على دفع أقساط التعليم وحسب؟ في بعض البلدان، يشارك ما يزيد عن خمسين في المئة من الشعب البالغ سن التعليم الجامعي في عملية التعليم العالي بينما تقل في بلدان أخرى نسبة الجامعيين عن واحد في المئة، كما أن الجامعات غير موجودة في بعض البلدان، والمدارس الابتدائية معروفة في بعض مناطق البلدان الأقل تقدماً.

إن استعمال موارد البلد بأشد فاعلية ممكنة يعني إنتاج السلع والخدمات التي تسد حاجات الناس بأفضل شكل ممكن، أي أخذ أفضليات الناس بعين الاعتبار. لذا، لكي نبلغ أقصى حد

الوحدة ١ / المفاهيم والمسائل والأدوات الاقتصادية

ممكّن من المنفعة في مجتمع محدّد، انطلاقاً من الموارد المتاحة، علينا أن نعطي الأولوية لمجموعات السلع والخدمات المحتملة التي قد يتم توفيرها وهذا ما تقوم به الأسر دوماً. فعندما تقرر الأسرة كيف تنفق ميزانيتها الأسبوعية، تحاول أن تختار (من بين مجموعات كثيرة يمكن شراؤها بواسطة هذه الميزانية) مجموعة السلع والخدمات التي تؤمن لها أقصى حد ممكّن من المنفعة. والمجموعة التي تمني الأسرة اختيارها هي، بالمقارنة مع المجموعات الأخرى المرفوعة، أكثر ما يلائم أفضلياتها من تركيبات تدرج ضمن إمكاناتها المادية وتشمل المأكل والمشرب والملابس والترفيه وسوى ذلك.

إذا خصّصت كمية معينة من السلع بشكل عشوائي لمجموعة من الأفراد، يمكن زيادة مستويات المنفعة من غير زيادة كمية السلع وذلك عبر التبادل الاختياري. في الحرب العالمية الثانية مثلاً، كان السجناء في المخيمات يتلقون أحياناً من الصليب الأحمر علباً تحتوي على الحليب المعلّب والمربي والزبدة واللحوم المعلبة والشوكولا والسجائر، فيحصل كل منهم على العلبة ذاتها مع أن له أفضليات خاصة به. وهكذا يستطيع غير المدخنين منهم والمحبون للشوكولا أن يرفعوا مستويات منفعتهم ويدلّوا سجائرهم بالشوكولا مع السجناء المدخنين الذين لا يحبون الشوكولا. وعلى هذا النحو، تحسن حال المجموعتين من خلال التبادل من غير أن ترتفع كمية السجائر والشوكولا الإجمالية. يظهر لنا هذا المثل أن الفرد قادر على رفع مستوى منفعته الإجمالية إذا بدأ سلعة منخفضة المنفعة بسلعة أخرى مرتفعة المنفعة، ولا يكون التبادل الاختياري ممكناً إلا إذا قام شرط مماثل بين شخصين على الأقل حتى يستطيع كلاهما الإفادة منه. وفي نهاية المطاف، يبلغ حدّاً تتجزّر فيه كل التبادلات الممكّنة القدرة على رفع المنفعة. إذاً، لا يمكن أن ترتفع هذه الأخيرة إلا إذا توافرت كمية إضافية من السلع أو الموارد.

نظام التبادل هذا حيوى لرفاه معظم بلدان العالم اليوم. ففي مجال التجارة الدولية، تصدر إنجلترا المشروبات إلى فرنسا التي بدورها تصدر مشروبات أخرى إلى إنجلترا. ويعتمد معظم العالم على الدول المصدرة للنفط بغية تأمّن الوقود اللازم لوسائل النقل والتدفعية وال حاجات الصناعية. وتقوم روسيا، وهي إحدى كبرى الدول المنتجة للكافيار والمصدرة له في العالم، بشراء الغذاء من الولايات المتحدة الأميركيّة وكندا وأوروبا. فهذه التبادلات التجاريه بين الدول تزيد منافع الناس من خلال مراتعاتها الاختلافات الموجودة في الأفضليات.

من مصلحة أي بلد أن يستعمل أقل قدر ممكّن من الموارد في إنتاج أي سلعة، فكلما قلت الموارد المستعملة في إنتاج إحدى السلع، زادت الموارد المتوفّرة لإنتاج سلع أخرى وارتقت بالتالي إمكان سُدّ حاجات البلد بشكل تام. يصف مصطلح "الفاعلية الهندسية" (أو "الفاعلية التقنية") حالة تُتحجّز فيها سلعة ذات نوعية مبنية باستعمال أقل قدر ممكّن من الموارد. فبناء جسر فوق أحد الأنهر يتطلّب الحد الأدنى من الفولاذ الضروري لعدم انهياره عندما يستعمل أشد استعمال. لكننا نهدّر الفولاذ إن واصلنا تقوية أحد الجسور بهياكل دعم ليتحمل مثلاً شاحنات تزن ١٠٠ طن في حين أن مثل هذه الشاحنات لن تسلكه. وهذا ما يسمى بالهدر أو عدم الفاعلية التقنية لأن للفولاذ استعمالات بديلة كثيرة.

إن مفهوم الفاعلية الاقتصادية أكثر تعقيداً من مفهوم الفاعلية الهندسية. فلكي تسود الفاعلية الاقتصادية في تخصيص موارد أحد البلدان، لا يجب استعمال أقل قدر ممكّن من الموارد

في إنتاج كل سلعة وخدمة فقط، بل يفترض أيضاً أن تكفي هذه المجموعة من السلع والخدمات الحاجات بأفضل شكل ممكن. قد يعني بذلك ١٠٠ جسر معتمداً أسلوباً فعالاً من الناحية الهندسية، غير أنه قد يسيء استعمال الموارد من ناحية الفاعلية الاقتصادية. وهذا ما يحصل إذا لم يأت رضي المجتمع عن هذه الجسور، وإن كانت فعالة من الناحية الهندسية، وبالمستوى الذي كانت السلع الأخرى لتولده لو أتيحت بالموارد التي استخدمت في إنتاج عدد جزئي أو كامل من هذه الأبراج. وإن شكل بناء ١٠٠ جسر تخصيصاً فعالاً للموارد من الناحية الاقتصادية (مثل البندقية)، فذلك لا يعني فقط أن كل الجسور قد بنيت بفاعلية هندسية، بل أيضاً أن السلع البديلة التي تم التخلّي عنها لم تكن لتولّد الرضى الذي تولّده الأبراج المئة.

٤.١ تحليل الإنتاج الإضافي وتكلفة الفرصة البديلة

لكي نحلّ المشاكل التي تستهدف الفاعلية الاقتصادية، نستطيع، بإحدى الوسائل الممكنة، أن نأخذ بعين الاعتبار الرفاه المحتمل الذي يولّده كل تخصيص ممكن للموارد، ونختار تلك التي تمنّح أعلى مستوى من الرفاه. انظر إلى الجدول ١-١ حيث تظهر العلامات التي سيسجلها الطالب، خلال امتحان نهائي في مادة الاقتصاد يستغرق ساعتين، تبعاً لتوزيع الحصص الزمنية المختلفة على الأسئلة الموضوعية (الحد الأعلى للعلامات هو ٣٣ نقطة) والأسئلة التي تم الإجابة عليها بنص مختصر (الحد الأعلى للعلامات هو ٦٠ نقطة). المورد المحدود هو ساعتان لإنجاز الامتحان الهدف إلى تسجيل أعلى مجموع للعلامات، أما الخيارات فهي حصة زمنية مختلفة مخصصة للأسئلة الموضوعية والأسئلة التي تم الإجابة عليها بنص مختصر.

يبلغ مجموع العلامات أقصى حد له عندما تخصص ٤٠ دقيقة للأسئلة الموضوعية وتخصص الدقائق الشمانون الباقية للنصوص المختصرة. وبما أنه لا يمكن، بأي توزيع آخر للحصص، تسجيل مجموع علامات أعلى، فهذا هو إذاً الاستعمال الأكثر فاعلية للساعتين المخصصتين لامتحان.

الجدول ١.١ علامات الامتحان

المجموع	العلامات	الحصة الزمنية (دقائق)	الأسئلة الموضوعية	أسئلة النصوص المختصرة
٣٣	.	.	٣٣	١٢٠
٥٥	٢٣	٢٠	٣٢	١٠٠
٦٧	٣٨	٤٠	٢٩	٨٠
٧٣	٤٨	٦٠	٢٥	٦٠
٧٥	٥٥	٨٠	٢٠	٤٠
٦٩	٥٨	١٠٠	١١	٢٠
٦٠	٦٠	١٢٠	.	.

لهذه المقاربة سلبيات لأنها، بالدرجة الأولى، قد لا تكون دوماً عمليةً للنظر في كل تخصيص ممكّن للموارد ولأن عمليات الحساب، بالدرجة الثانية، قد تستغرق وقتاً طويلاً. وفيما يزداد عدد الخيارات التي يتم النظر فيها، يكاد لا يُحصى عدد التبديلات المحتملة. ويمكن بوسيلة بديلة إيجاد التخصيص الأفضل لمورد محدود من خلال البدء بتخصيص معين ومتابعة كيفية تغيير المنفعة أو الرفاه الإجمالي مع تغيير تخصيص الموارد. إن زادت المنفعة بفضل إعادة التخصيص، فلا بد من إجراء التغيير، ولكن إذا لم يؤدّ أي تغيير في تخصيص الموارد إلى ازدياد المنفعة، يكون التخصيص الأفضل موجوداً.

أنظر في الجدول ١-١ إلى الحصة الزمنية المُؤلفة من ٨٠ دقيقة مخصصة للأسئلة الموضوعية والتي تؤدي إلى ٢٩ نقطة، وإلى الحصة الزمنية المكونة من الدقائق الـ ٤٠ الباقية المخصصة للأسئلة النصوص المختصرة والتي تؤدي إلى ٣٨ نقطة. إذا خفّضت ٢٠ دقيقة للأسئلة الموضوعية، يخسر الطالب ٤ علامات عليها، لكن إن أضيف الوقت ذاته إلى النصوص المختصرة، يكسب الطالب ١٠ علامات. فالربح الصافي (المنفعة) الذي سجّله الطالب وبلغ $6 - (4 - 10)$ علامات هو رباعي إيجابي يشير إلى أن التغيير يستحق العناء، أي أن تخصيص ٦٠ دقيقة للأسئلة الموضوعية و ٦٠ دقيقة للأسئلة النصوص المختصرة يسجّل نتيجة أعلى من التخصيص السابق وهو $80 - 40$. لكن هل هذا هو التخصيص الأمثل؟ إذا أجرينا تخصيصاً آخر بفارق عشرين دقيقة وخصصنا ٤ دقيقة للأسئلة الموضوعية و ٨٠ دقيقة للأسئلة النصوص المختصرة، نحصل على رباع صاف قدره علامتان (٥-٧). وإن قمنا بتخصيص آخر بفارق ٢٠ دقيقة أخرى، ينخفض عدد العلامات إلى $6 - (3 + 9)$. لذا تعتبر الحصة الزمنية المثلثي هنا هي تلك التي تخصّص ٤٠ دقيقة للأسئلة الموضوعية و ٨٠ دقيقة للأسئلة النصوص المختصرة. يؤدي تغيير الحصص بشكل تصاعدي أو بسيط إلى نشوء أرباح وتكاليف (مكاسب وخسائر)، ويسمى الربح الناتج عنه هامش الربح أما الخسارة فتدعى هامش التكلفة. وكل عملية يفوق فيها هامش الأرباح هامش التكاليف تؤدي إلى ارتفاع المنفعة أو الرفاه العام.

تعرف التقنية القائمة على التغيير التصاعدي في تخصيص الموارد وعلى تقويم هامش الأرباح وهامش التكاليف بالتحليل الهامشي، لذا هي مفيدة في حل المسائل المتعلقة بتحقيق الحد الأقصى من النتائج. وبما أن هذه المسائل تتضمّن في علم الاقتصاد قيوداً، كالدخل أو الوقت أو اليد العاملة أو المواد فهي تسمّي المشاكل التي تعيق بلوغ الحد الأقصى. ولدى تحليل هذه المسائل، يستعمل علماء الاقتصاد ورجال الأعمال وسوادهم من أصحاب القرار تحليل الإنتاج الإضافي استعمالاً واسعاً قد يكتسي أهمية في تفادي الأخطاء المكلفة والشائعة.

عندما تبحث عن شريك أو رفيق، تستعمل تحليل الإنتاج الإضافي. كيف يتم ذلك؟ وما هي الصفات الأساسية التي تريدها لدى شريكك المثالي؟ يجب أن يتمتع بالكرم وورقة الإحساس والذكاء والصحة ويكون مجداً وحسن المظهر ورياضيًّا إلخ. وتبدأ البحث عن الرفيق المثالي وبقدر ما يطول بحثك بقدر ما تتعزز فرصة عثورك على الشريك المناسب، تماماً كما أنتك بقدر ما تذهب إلى صيد السمك بقدر ما يرتفع عدد الأسماك القياسية الذي تسجّله. لكن البحث مكلّف لاستهلاكه أحد مواردك القيمة، ألا وهو الوقت. ومن ثم تبلغ

مرحلة تقرر فيها أن الربح الذي تجنيه من البحث الإضافي (أي إيجاد شريك أفضل) لا يستحق التكلفة الإضافية (أي الوقت الذي يلزمك). وفي الواقع ستجاهل بلداناً عديدة تؤمن لك عدداً وافراً من الشركاء المحتملين. لذا تعود إلى "أفضل" شريك عشرت عليه حتى الآن، وبدلأ من أن تشرح مفهوم تحليل الإنتاج الإضافي تقول إنك وقعت في الغرام. وإذا لم يعجبك هذا المثل، حاول أن تنظر إلى مثل طريق للسيارات. يتضمن الجدول ٢-١ معلومات افتراضية حول الأرباح والتكاليف التي يمكن التوصل إليها إذا تمت إطالة الطريق وفق مسافات مختلفة.

الجدول ٢.١ إطالة طريق للسيارات

الربح الإجمالي (مليون دولار)	مليون دولار	٥ أميال	٤ أميال	٣ أميال	٢ أميال	١٢	١٣	٨
التكلفة الإجمالية (مليون دولار)	١	٢,٥	٤	٦	٩	٥	٢	٢

قد نستنتج أن إطالة الطريق مسافة ٥ أميال أمر واجب لأن أرباحه الإجمالية (١٣ مليون دولار) تتحطى تكاليفه الإجمالية (٨ مليون دولار)، وأن هذه الإطالة فعالة إذا في تخصيص الموارد. بيد أن مقاربة تحليل الإنتاج الإضافي تظهر خطأً منطقياً: في الميل الأول، يتساوى الربح الإضافي والربح الإجمالي (٢ مليون دولار) كذلك الأمر بالنسبة إلى التكلفة الإضافية والإجمالية (١ مليون دولار). وبما أن هامش الأرباح يفوق هامش التكاليف ينبغي إضافة الميل الأول. بإضافة ميل ثان تبلغ التكاليف الإضافية فيه ٣ ملايين دولار (٥ مليون دولار - ٢ مليون دولار) فيما تكون قيمة التكاليف الإضافية ١,٥ مليون دولار (٥ مليون دولار - ١ مليون دولار). إضافة الميل الثاني إذا تستحق العناء وكذلك الأمر بالنسبة إلى الميل الثالث والرابع إذا اتبعنا التفكير ذاته. غير أن الربح الإضافي الناتج عن إضافة الميل الخامس يبلغ ١ مليون دولار (١٣ مليون دولار - ١٢ مليون دولار) في حين تبلغ تكلفته الإضافية ٢ مليون دولار (٨ مليون دولار - ٦ مليون دولار). وبما أن هامش التكلفة يتخطى هامش المنفعة، يجب ألا نضيف الميل الخامس حتى ولو كان الربح الإجمالي الناتج عنه يتجاوز التكلفة الإجمالية، بل يجب الابتعاد بإضافة أربعة أميال فقط إلى الطريق.

عندما نأخذ بعين الاعتبار أفضل استعمال للموارد، يجب أن تدخل في الحساب السلع أو المنتجات البديلة التي كان من الممكن إنتاجها، لأن تخصيص أحد الموارد لأي نشاط يعني التضحية بكل الاستعمالات البديلة لهذا المورد المحدد. فإذا أمضينا ساعتين في ممارسة كرة المضرب، لن نتمكن من قضائهما في مشاهدة التلفزيون أو تناول الأكل أو الدرس. إن التكلفة الحقيقة التي يدفعها أي مجتمع في أي نشاط يقوم به هي أفضل فرصة يتم التخلّي عنها، ويسمى بها علماء الاقتصاد تكلفة الفرصة البديلة للنشاط المنجز. تصور اقتصاداً يتمتع بمصادر مياه طبيعية مناسبة ويملك موارد تؤهله بناء مدرسة إضافية أو مستشفى إضافي ولا تخوله بناء الاثنين معًا. ويقرّر بناء المدرسة لأنّه يستخرج أن الأرباح الإضافية التي يجنيها منها يفوق الأرباح الإضافية التي يجنيها من بناء مستشفى. وإن تكلفة الفرصة البديلة الناتجة عن بناء المدرسة، ليست الأموال المطلوبة لتمويل عملية البناء أو الموارد بحد ذاتها، بل هي

المستشفى، أي أنها أفضل فرصة بديلة يمتنع التخلّي عنها. افترض أنه كان من الممكن استعمال الموارد ذاتها لبناء خزان، فهذا الأخير يشكل خياراً أدنى مستوى من المستشفى بما أن المياه غزيرة في البلاد. لذا إن تكلفة الفرصة البديلة الناتجة عن بناء المدرسة ليست الخزان لأنّه يقلّ إلى حد بعيد من قيمة هذه التكلفة. ففي المثل السابق الذي يتحدث عن تخصيص الوقت بين الأسئلة الموضوعية وأسئلة النصوص المختصرة (انظر إلى الجدول ١-١)، كانت تكلفة الفرصة البديلة الناتجة عن الوقت المخصص للأسئلة الموضوعية هي الوقت المخصص لأسئلة النصوص المختصرة لا لأحلام النهار خلال الامتحان التي تعود بهامش أرباح متدرّج من ناحية مجموع العلامات النهائي.

٥.١

أنظمة اقتصادية مختلفة

يمكن حل مشكلة الندرة والخيار بطرق ثلاثة هي العادة والتوجيه والأسواق. وتقوم اليوم المجتمعات كافة باستعمال كل من هذه الطرق، لكن ما يميز دولة عن أخرى هو مدى الأهمية النسبية التي تواليها لكل طريقة أو مدى اعتمادها على كل منها.

في الأنظمة الاقتصادية التقليدية، تحدّد العادات والتقاليد الاجتماعية التي نشأت عبر الأزمان مجموعة السلع والخدمات التي يجب إنتاجها وطائق الإنتاج. وتشكل الطريقة التقليدية في تخصيص الموارد التي شاعت في زمن الإقطاع الحل الأساسي للمشكلة الاقتصادية في المجتمعات متخلّفة كثيرة. كما أنها تسود بعض المجتمعات الريفية والزراعية في بعض البلدان النامية. في هذا النوع من الأنظمة، يكون الهم الأكبر للنشاط الاقتصادي تأمين حاجات المأكولات والمأوى. وتتكرّر المجتمعات التي تتمتع باكتفاء ذاتي في تأمين مستوى معيشة متدرّج نسبياً وذلك من خلال بعض التبادلات التجارية التي تجريها مع العالم "الخارجي". وبما أنها تعتمد إلى حد كبير على الطبيعة في ناتجها، فإن تقلبات الطقس هي السبب الأساسي في تغييرات هذا الناتج. وإذا شحّ الأمطار أو غزرت، تتأثر المحاصيل تأثيراً بالغاً ويتأثر معها مستوى المعيشة. وغالباً ما تكون مثلاً طرائق الإنتاج في الزراعة وصيد السمك بدائية وتوزع فيها المهام على مختلف أفراد المجتمع.

و غالباً ما يحدّد حقّ الوراثة وسواء من العوامل الاجتماعية كيفية توزيع الناتج داخل هذه المجتمعات وتتدرّج التغيرات التي تشهدها الطبقة الاجتماعية وتحدّث ببطء. فإننا نجد في مملكة الحيوان أمثلة عن التنظيم التقليدي، نذكر منها مثل ذئاب منطقة التندرا التي تدعى حلقها في بعض الأراضي التي تصطاد فيها حيوانات الرنة. وتقتصر عملية الصيد على بعض الذئاب فقط، وضمن إطار هذه العملية، يقوم بعض الذئاب بصورة منفردة بمهام خاصة كقيادة الفريسة أو قتلها. وتوزّع المهام وفقاً لمنزلة الذئاب المنفردة. فبعضها يتمتع بالخيال الأول وبعضاً الآخر يكفل بإحضار اللحم للإناث الحوامل.

صحيح أن الطريقة التقليدية غير معروفة بها كعامل هام في البلدان المتقدمة، لكنها لا تزال قائمة خاصة في إطار التنظيم الاقتصادي داخل الأسرة. فخلال العقود الأربع الأخيرة، شهد التنظيم الاقتصادي داخل الأسرة تغييرات كبيرة. فقد تغيّر التقليد الذي كان فيه الرجل المعيل الأول للعائلة، وكانت فيه المرأة تتولى الطبخ وإدارة المنزل والخياطة بما أن المشاركة النسائية في القوة العاملة اقتربت من مستوى مشاركة الرجل. وعلى الرغم من التغييرات

الجذرية، لا تزال المشتريات وأعمال الطهي الأسبوعية من اختصاص المرأة. ويُسند بعض المهام إلى الكثير من الأولاد، مثل ترتيب الغرف وتحضير المائدة وتنظيفها، وقد لوحظ أن استعدادهم "للتطوع من أجل القيام بمهام إضافية" يرتفع بصورة ملحوظة، ولو لفترة وجيزة، عندما ينجحون في اختبار القيادة. ويقوم الرجل في الأسرة بأعمال التصليح البسيطة وياخذ على عاته التأكيد من حسن سير السيارات. وتولى المرأة في بعض الأسر الحسابات فيما يتولاها الرجل في أسر أخرى. وينتشر النموذج بشكل واضح بين الأسر بيد أن معظم اقتصاد الأسر يعمل تبعاً للخطوط التنظيمية التقليدية أيًا كان هذا النموذج.

في إطار التوجيه كحل مشكلة الندرة والخيار، يقوم جهاز أو أجهزة حكم مركزية بتحديد مجموعة السلع والخدمات التي ستنتج. وما إن تحدّد المجموعة حتى تصبح الغاية المستهدفة. يتم عادة وضع خطة تستمر خمس سنوات لتنفيذ الخيار المقرر. ويشكّل وضع مثل هذه الخطة مشكلة معقدة جدًا. افترض أن الخطة تعطي أولوية كبيرة لوجود ٥٠٠٠ جرار، عند ذلك يجب تحديد الموارد المطلوبة لها من آلات مكينة وفولاذ ومطاط وطلاء ويد عاملة، كما هي الحال بالنسبة إلى كل السلع والخدمات التي تشملها الخطة، ويجب ملاءمتها مع الموارد المتيسرة. وإذا بدت الموارد غير كافية، ينبغي اختيار المتطلبات التي يجب حذفها أو تقليلها. أما إذا كانت الموارد فائضة، فيجب إعادة النظر في الخطة بالاتجاه المعاكس. قد تكون أخطاء التخطيط مكلفة جدًا؛ عندما لا يجري تخطيط كافٍ لقطع غيار الآلات المكينة مثلاً، قد ينخفض ناتج الجرار ويقل ناتج الطعام بدوره عن المستوى الذي خطط له، ما يحدث انعكاسات تطال الاقتصاد بكامله. فنظرًا للوجود عناصر غير متوقعة، يفترض أن تحتوي كل خطة على درجة من الهاشم أو المرونة. فيسمح عادة للأفراد والمدراء بتعديل توزيع الموارد وغالبًا ما يتم إظهار الحوافز الاباعية على استعمال الموارد بفاعلية كبرى ورفع الناتج فوق المستوى المذكور في الخطة.

يتم أساساً حل مشكلة توزيع السلع والخدمات عبر تحديد مستويات الأجور والرواتب لمختلف أنواع العمل. وعلاوات الدخل لأشخاص من خارج القوة العاملة، وأيضاً عبر تحديد أسعار السلع والخدمات. عندما "تحفّق" الخطط، يحدث أمران. أولاً، بما أن الناس غير مضطرين لإنفاق كل مداخيلهم، قد لا يجد بعض السلع المنتجة والمتيسرة في المتاجر من يشتريه، ما يعني أنه لا يلائم تمنيات المستهلكين، كما يُحتمل أن تُنخفض الأسعار وتسحب السلع من السوق. وعلى عكس ذلك، قد يعجز المستهلكون عن شراء السلع التي يريدونها لعدم توافرها بالكميات الكافية وبالسعر المحدد لنكفي كل طلباتهم. لذا ليس من المستغرب أن نجد صفواف انتظار طويلة في الأنظمة الاقتصادية الموجهة. عندما ينتشر الخبر بأن أحد المتاجر يملك سلعة معينة يريدها المستهلكون، يصبح شعار "الغلة لأول القاطفين" طريقة التوزيع التي تصاف إلى آلية السعر، وتشكل الأسواق السوداء وأغلبها من نوع في الأنظمة الاقتصادية الموجهة، وقد يفرض جزاء على الأشخاص الذين يتعاملون معها. وفي المضمار ذاته، يحدّر مسبقاً المسافرون الأجانب الذين يقصدون بعض الدول ذات الاقتصاد الموجه من أن تداول العملات الأجنبية مع السكان ممنوع ويُخضع للغرامة و يؤدي إلى مصادرة الممتلكات والسجن.

في معظم الأنظمة الاقتصادية الموجهة، تجري الأعمال الاقتصادية الكبيرة، لا سيما الزراعية

منها، عبر الأسواق الحرة، ويحق للمزارعين أن يبيعوا جزءاً من ناتجهم في البلدات والقرى المحلية، ويسمح لهم بالاحتفاظ بالدخل الذي يكسبونه.

في إطار السوق (الرأسمالية/الاقتصادية الحرة) كحل لمشكلة الندرة والخيار، تحدّد مجموعات السلع والخدمات المنتجة من خلال تفاعل المستهلكين المستعدين لدفع ثمنها والمنتجين المستعدين لتأمينها رداً على أسعار السوق. يطلب المستهلكون الذين يرغبون في بلوغ الحد الأقصى من رفاههم أكثر السلع تلبية لحاجاتهم. أما المنتجون الذين يرغبون في بلوغ الحد الأقصى من رفاههم (أرباحهم)، فينتجون السلع والخدمات التي يكون الناس بأمس الحاجة إليها.

الأسواق هي "ملتقى" المستهلكين والمنتجين والمكان الذي يشهد تحديد الأسعار وتبادل السلع والخدمات. بعض الأسواق محلّي جداً كحضانة الأطفال مثلاً وتنظيف الزجاج والتسوق اليومي، بينما بعضها الآخر عالمي مثل الزيت والقمح والذهب.

يحدّد التنافسُ على الموارد لإنتاج السلع والخدمات أسعار هذه الموارد، وبالتالي توزيع الدخل بين أصحابها في المجتمعات الرأسمالية. ويتجنّب أصحاب الموارد التي يشتند الطلب عليها أعلى المداخيل، وبالتالي تفوق قدرتهم على شراء السلع والخدمات قدرة الأفراد الذين يملكون كمية أدنى من الموارد أو أولئك الذين يكسبون عائداً أقل في أسواق الموارد. ويحصل أصحاب المداخيل الأعلى على المزيد من "الأصوات المالية"، وبالتالي يحتلّ رأيهم أهمية قصوى في تحديد مجموعة السلع والخدمات المنتجة. لهذا السبب، يعتبر النظام الرأسمالي من الأنظمة التي يكون فيها كل صوت من أصوات المال، وليس صوت كل شخص من الأشخاص، متعادلاً. ويسمح هذا النظام بتركيز المداخيل والثروات ولا يكافئ الأفراد تبعاً لحاجاتهم بل وفقاً لمدى مساهمة مواردهم في الإنتاج. ويمتلك الأفراد في إطار هذا النظام حرية امتلاك الموارد أو وهبها أو حرمان الأسواق منها إضافة إلى حرية اختيار ميدان استخدامها. ويضطر الأفراد الذين لا يملكون موارد تدرّ عليهم عائداً أو يملكون موارد قليلة تعود عليهم بدخل منخفض، للاعتماد على إحسان المجموعات المرتفعة الدخل أو يتکلون من خلال عمل الحكومة على تحويل للدخل من أجل شراء السلع والخدمات التي يريدونها.

يجب أن يعتمد النظام الرأسمالي أيضاً على الحكومة أو شكل آخر من العمل الجماعي لإنتاج بعض السلع (مثل الدفاع الوطني) التي يُستبعد توافرها بالكميات المناسبة عبر العمل الفردي. وعلى النحو ذاته، يعتبر العمل الجماعي ضرورياً للتتعامل مع المشاكل الوطنية أو الدولية، مثل التلوّث، لذا لا تزال قطاعات كثيرة في كل الأنظمة الاقتصادية التي تصبّ اليوم في خانة الرأسمالية تشهد مراقبة الدولة أو تحظطها.

على الرغم من أن الأمثلة الصافية عن الأنظمة الاقتصادية التقليدية والأنظمة الموجهة وأنظمة السوق تقلّ اليوم في العالم حتى أنها تكاد تنعدم، تصنّف المجتمعات أو الدول استناداً إلى نوع الحلّ الذي يغلب استعماله في تخصيص الموارد. ويعتبر امتلاك الموارد من الأمور التي تقرّر دوماً كيفية تخصيصها. ففي أنظمة اقتصاد الأسواق، يمتلك الموارد أفراد أو مجموعات خاصة من الأفراد، وفي الأنظمة الاقتصادية الموجهة، تمتلكها الدولة، وفي الأنظمة الاقتصادية التقليدية، يمتلكها كل من الدولة، أو الجماعة، أو الأفراد. لكن الحدود الفاصلة بين هذه الفئات تبقى غير واضحة في العالم الحقيقي، ففي كل البلدان

الرأسمالية، تملك الحكومة الوطنية والدولة أو الحكومات المحلية الموارد، في حين أن بعض الموارد والممتلكات الخاصة في الأنظمة الاقتصادية الموجهة هو ملك أفراد.

ولا يبقى تصنيف المجتمع بالضرورة ثابتاً مع مرور الزمن لأنَّه يتغيَّر مع تغيُّر الحلول التي تعالج المشكلة القائمة على مادة الإنتاج وكيفية القيام به وتوزيعه، استجابةً لنطرورات المحيط الاقتصادي والسياسي والتاريخي العام الذي تواجهه الدولة. ففي القرن الثالث عشر مثلاً، كانت بريطانيا تتبع نظاماً اقتصادياً إقطاعياً يعمل إلى حد كبير بالطريقة التقليدية. لكن الثورة الصناعية التي حدثت في القرن الثامن عشر مكنته من أن تصبح "ورشة العالم" والأولى بين أنظمة اقتصاد الأسواق وأكثرها تقدماً.

منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى العام ١٩٧٨، تم اتخاذ المزيد من قرارات التخصيص عبر أسلوب التوجيه نتيجةً لسياسات حزب العمل. لكن هذا الوضع انقلب نتيجةً لانتخابات العام ١٩٧٩ التي أدت إلى انتصار الحزب المحافظ، فتمت خصخصة موارد عديدة تملِّكها الدولة وأدت قوى السوق دوراً متزايداً في تخصيص الموارد. ولم يقلَّب هذا الدور عندما شهدت انتخابات العام ١٩٩٧ في المملكة المتحدة عودة حزب العمل. وشهدت العقود الثلاثة الأخيرة تدخلاً أكبر للسوق داخل الأنظمة الاقتصادية الموجهة في روسيا ورومانيا ودول أخرى من المجموعة الشرقية والكثير من الدول الناشئة في العالم، وقد بلغت هذه النزعة ذروتها عندما انهارت المجموعة التجارية للشيوعية الدولية وانضمت أنظمة الاقتصاد الموجه القديمة إلى نظام الأسواق.

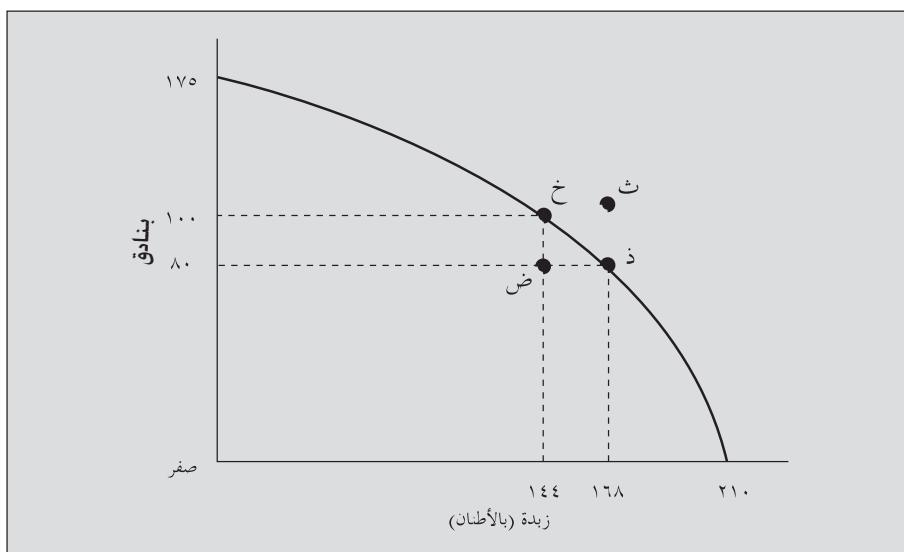
٦.١ منحني إمكانات الإنتاج

يشكَّل منحني إمكانات الإنتاج، وهو حدود الإنتاج، أداةً مفيدة لاستيعاب الكثير من المسائل الواردة في هذه الوحدة.

تصوَّر اقتصاداً يقوم على سلطتين (البنادق والزبدة) ويمتلك قدرًا معيناً من الموارد. إذا افترضت أن هذه الأخيرة تُستعمل كاملاً بطريقة فعالة من الناحية الهندسية، يرتفع سقف إنتاج كميات البنادق والزبدة. إنَّ الجدول ١-٣ والرسم البياني ١-١ يمثلان السقف الأعلى. إنَّ خُصصت كل الموارد لإنتاج الزبدة، يبلغ ناتج الاقتصاد ٢١٠طنان من الزبدة مقابل انعدام البنادق، وإن خُصصت من جهة أخرى كل الموارد لإنتاج البنادق، يبلغ ناتج الاقتصاد ١٧٥قطعة سلاح مقابل انعدام الزبدة. من الواضح أنَّه ليس من مصلحة المجتمع أن يتحقق أي ناتج داخل المساحة التي ترسمها حدود الإنتاج، مثلاً عند النقطة (ض) من الرسم البياني ١-١، إن باعتماده تقنيات إنتاج غير فعالة أو بعدم استخدامه بعض الموارد. السبب بسيط وهو أن المجتمع قادر على تحقيق ناتج أكبر وسد الحاجات على نحو أفضل. وتحبَّذ النقطة (خ) أو النقطة (ذ) أو أي نقطة وسطية أخرى واقعة عند الحدود على النقطة (ض) لأنَّها على الأقل توفر أكبر قدر ممكن من كل سلعة بالمقارنة مع الكمية البالغة ٨٠قطعة سلاح مقابل ١٤٤ طنَّاً من الزبدة عند النقطة (ض). وبشكل عام، إن كل نقطة واقعة داخل الحدود تقابلها عند الحدود نقطة واحدة، على الأقل، أفضل منها.

الجدول ٢.١ إمكانات الإنتاج

البنادق	الزبدة (أطنان)
٠	٢١٠
٢٠	٢٠٧
٤٠	١٩٨
٦٠	١٨٦
٨٠	١٦٨
١٠٠	١٤٤
١٢٠	١١٩
١٤٠	٨٢
١٦٠	٤٢
١٧٥	٠

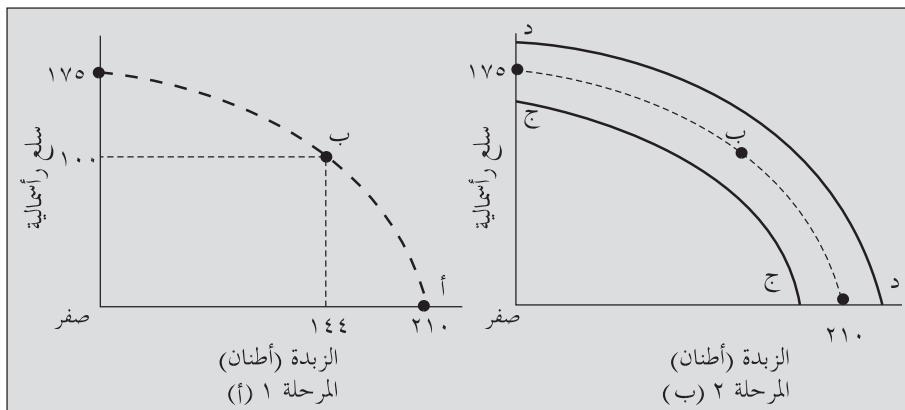


الرسم ١.١ منحني إمكانات الإنتاج

عند أي نقطة من الحدود يجب أن يتحقق المجتمع: أينما يقع عند النقطة (خ) أو (ذ) أو عند نقطة أخرى من الحدود؟ إذا انطلق الاقتصاد عند النقطة (خ)، تتم زيادة إنتاج الزبدة، عند النقطة (ذ)، على حساب بعض البنادق. إذا انتقلنا من النقطة (خ) إلى النقطة (ذ)، يرتفع ناتج الزبدة من ١٤٤ إلى ١٦٨ طنًا وتزداد كميتهما بنسبة ٢٤ طنًا وذلك على حساب ٢٠ قطعة بنడقية (يتضمن العدد من ١٠٠ إلى ٨٠). وبتعبير آخر، عندما يبلغ الاقتصاد النقطة (خ)، تكون تكلفة الفرصة البديلة الناتجة عن زيادة ٢٤ طنًا من الزبدة، أي الخيار الأفضل الذي يتم التخلّي عنه، هي ٢٠ بنڈقية إضافية. هل يستحق هذا التبادل العناء؟ يتوقف الجواب على معرفتنا إن كان المجتمع يقدر ٢٤ طنًا إضافيًّا من الزبدة أكثر من الـ ٢٠ بنڈقية التي يتم التخلّي عنها. تنطوي هذه المسألة إذاً على تحليل الإنتاج الإضافي: زيادة تكلفة الانتقال من النقطة (خ) إلى النقطة (ذ) هو ٢٠ بنڈقية، أما زيادة الربح فهو ٢٤ طنًا من الزبدة. وإذا

رأى المجتمع أن زيادة الربح تفوق زيادة التكلفة فالتحvier يستحق العناء. تجدر الإشارة إلى أن تكلفة الفرصة البديلة للزبدة لا ثبت بل تغير عند الحدود. وبقدر ما تزداد كمية الزبدة بقدر ما ترتفع تكلفة فرصتها البديلة.

نرى من خلال الرسم البياني ١-١ أنه لا يمكن بلوغ النقطة (ث)، المفضلة على النقطة (خ) أو النقطة (ذ)، لعدم توافر الموارد أو التكنولوجيا الازمة لتحقيق هذا الناتج. كما يمكن استعمال الرسم ذاته للدلالة على مسألة اقتصادية أخرى هي التضخيه بالاستهلاك المحلي من أجل الاستهلاك المستقبلي.



الرسم ٢.١ إمكانات الإنتاج خلال مرحلتين زمنيتين

في المرحلة الزمنية الأولى (أنظر إلى الرسم البياني ١-٢أ)، يتم إدخال سلعة جديدة، على افتراض أنها سلع رأسمالية تتتألف من الجرارات والآلات الميكية. في المرحلة الأولى، لا تنتاج أي بنادق. وتمثل النقطة (أ) انعدام إنتاج السلع الرأسمالية مقابل إنتاج ٢١٠ أطنان فقط من الزبدة. أما النقطة (ب) فتمثل إنتاج ١٤٤ طنًا من الزبدة مقابل ١٠٠ سلعة من السلع الرأسمالية. إذاً هل يستحق الانتقال من النقطة (أ) إلى النقطة (ب) العناء؟ للإجابة على هذا السؤال، أنظر إلى منحنيات إمكانات الإنتاج في المرحلة الثانية (انظر إلى الرسم البياني ١-٢ب). يمثل المنحنى (ج ج) حالة لم تسبقها مرحلة إنتاج السلع الرأسمالية. وفي الواقع، يمثل المنحنى (ج ج) ناتجًا أقلّ من الذي نشهده في منحنى المرحلة الأولى لأن بعض الموارد انخفض في عملية الإنتاج ولم يتم سد النقص فيها. يمثل المنحنى (د د) إمكانات الإنتاج في المرحلة الثانية على أن النقطة (ب) اختيرت في المرحلة الأولى، أي على أنه تمت التضحية بـ ٦٦ طنًا من الزبدة (١٤٤ - ٢١٠) في المرحلة الأولى لإنتاج ١٠٠ آلة ميكية. ولنعرف إن كانت هذه التضحية تستحق العناء، يجب أن نرى كيف يقوم المجتمع خسارة ٦٦ طنًا من الزبدة في المرحلة الأولى، مقابل تعزيز إمكانات الإنتاج في المرحلة الثانية.

قد لا يسهل قياس هامش التكاليف وهامش الأرباح لأن هذا الأمر قد ينطوي على أحکام تقديرية. وقد يكون بعض المسائل موضع جدال حاد يبلغ أحياناً حد النزاع، لأن عبء التكاليف الناجمة عن الخيار المتخد قد يتفاوت بين مختلف مجموعات المجتمع. فالعائلة

الوحدة ١ / المفاهيم والمسائل والأدوات الاقتصادية

التي تُحرم الزبدة مثلاً، إذا تم انتقاء الخيار (ب)، قد تفقد أولادها وقد تدعى أن هذه التكلفة ليست بمستوى الربح الذي سيتمتع به آخرون في المرحلة الثانية.

لا يتفوق علماء الاقتصاد على الأطباء ونجوم الغناء أو الطلاب من حيث كفايتهم في القيام بمثل هذه الأحكام التقديرية، فهذه المسائل هي مسائل معيارية. لكن بوسعمهم أن يقدموا الخيارات المتاحة وما يلزمهَا من أرباح أو تكاليف، فهذه هي المسائل الإيجابية، وعلى الأفراد والمجتمع ككل أن يقوموا بالخيارات التي يختارونها.

٧.١ تلخيص

علمتك هذه الوحدة أن تلازم الحاجات التي لا تشبع والموارد المحدودة يولد الواقع الأساسي للندرة في كل المجتمعات وبالتالي حاجة إلى الخيار. فالموارد التي تستعمل لسد حاجة معينة لا تعود متيسرة لسد حاجات أخرى، وعلى كل المجتمعات أن تقرر ما هي "مادة الإنتاج" و"كيفية" القيام به و"الأشخاص" الذين يستهدفهم.

يشكل تحليل الإنتاج الإضافي أداة مفيدة لتحليل المشاكل المتعلقة بتحقيق الحد الأقصى من الإنتاج، فهو تقنية تعم كل أوجه الاقتصاد. لذا إن تُمكِّنك من هذا المفهوم في هذه المرحلة هو أمر مهم.

لقد أصبحت الآن تدرك أن المجتمعات لا تعتمد كلها الأسلوب ذاته في حل المشاكل التي عليها أن تقرر فيها "مادة الإنتاج" و"كيفية" القيام به و"الأشخاص" الذين يستهدفهم، وصريّت تعرف الفوارق بين هذه المشاكل.

يشكل منحني إمكانات الإنتاج أداة مفيدة لتحليل القرارات الخاصة بالناتج التي يواجهها نظام اقتصادي، في مرحلة زمنية معينة، وعلى مر الزمن أيضاً. إذاً بات الآن هذه الأداة مألفة بالنسبة إليك وسوف تواجهها مرة أخرى.

أسئلة متعددة الخيارات

١.١ أي خيار يصح من بين الخيارات التالية؟

يعني مفهوم الندرة:

- أ. أن الموارد غير متيسرة بكميات كافية تسد حاجات أي شخص.
- ب. أن الموارد غير متيسرة بكميات كافية تسد كل حاجات الأشخاص.
- ج. أنه لا يمكن رفع كمية الموارد إلى أي حد كبير.
- د. أن الموارد تحتل أهمية أولية في سد حاجات المجتمع.

٢.١ ذكرنا أن واقع الندرة الأساسي لم يعد قابلاً للتطبيق على اقتصاد الولايات المتحدة الأميركية. أي خيار يصح من بين الخيارات التالية؟
هذا الاحتمال:

- أ. صحيح، لأن الولايات المتحدة من أغنى بلدان العالم.

ب. صحيح، لأنّه يمكن استيراد الموارد النادرة في الولايات المتحدة الأميركيّة من الخارج.

ج. غير صحيح، لأنّ حاجات المواطنين الأميركيّين ليست كلّها مشبّعة إشباعاً تاماً.

د. غير صحيح، لأنّ مداخيل عدد كبير من الأسر في الولايات المتحدة الأميركيّة أدنى مما يعرّف بعتبة الفقر.

٣.١ إليك هذه الأمثلة عن السلع المجانية:

أ. إطار مجانيّ نحصل عليه كلّما اشترينا أربعة إطارات.

ب. كوب من زجاج الكريستال نحصل عليه كلّما اشترينا ٢٠ ليترًا من البنزين.

ج. الهواء المنعش في أحد المباني المجهزة بمكيّف هوائي في شارع أكسفورد. أي احتمال يصحّ من بين الاحتمالات التالية؟

أ. ٢ فقط.

ب. ٢ و ٣ فقط.

ج. ١ و ٢ و ٣.

د. لا ١ ولا ٢ ولا ٣.

٤.

أي خيار يصحّ من بين الخيارات التالية؟

إن اختلاف أذواق الأفراد وأفضلياتهم يعني:

أ. أنه لا يمكن أن يقوم شخصان بشراء الكميات ذاتها من أي سلعة في أي فترة زمنية.

ب. أن التبادل الحر للسلع والخدمات يستطيع أن يزيد رفاه المجتمع من غير زيادة كميات السلع والخدمات المتيسّرة.

ج. أنه لا يمكن أبداً سدّ حاجات الفرد على أكمل وجه ما لم تستعمل كل موارد البلد بشكل فاعل.

د. أنه لا يمكن أبداً سدّ حاجات بلد على أكمل وجه.

٥.١

يمكن إنتاج كمية معينة من السلع بطرق مختلفة عبر استعمال كميات مختلفة من موردين اثنين هما (أ) و(ب).

• تستعمل الطريقة الأولى ٥ وحدات من (أ) و ١٠ وحدات من (ب).

• تستعمل الطريقة الثانية ١٠ وحدات من (أ) و ٤ وحدات من (ب).

• تستعمل الطريقة الثالثة ٦ وحدات من (أ) و ٤ وحدات من (ب).

أي احتمال يصحّ من بين الاحتمالات التالية في ما يتعلق بالفاعلية الهندسية؟

أ. الطريقة الثانية أكثر فاعلية من الطريقة الأولى.

ب. الطريقة الثالثة أكثر فاعلية من الطريقة الثانية.

ج. الطريقة الثالثة أكثر فاعلية من الطريقة الثانية والطريقة الأولى.

د. المعلومات الواردة لا تكفي لتحديد أي طريقة أكثر فاعلية من الأخرى.

الوحدة ١ / المفاهيم والمسائل والأدوات الاقتصادية

- ٦.١ يجب على المجتمع الفاعل من الناحية الاقتصادية والقادر على أن ينتح في السنة التالية سلعاً وخدمات تفوق عدداً تلك المنتجة في السنة الأولى أن:
- ٠ يصل إلى تقنيات إنتاج عليها في السنة التالية.
 - ٠ يحصل على المزيد من الموارد المتيسرة في السنة التالية.
أي احتمال يصح من بين الاحتمالات التالية؟
 - أ. ١ فقط.
 - ب. ٢ فقط.
 - ج. ١ أو ٢، أو ١ و ٢.
 - د. لا ١ ولا ٢.
- ٧.١ أنجزت إحدى الحكومات دراسة تناول التكلفة والربح، وتظهر أن القيمة السنوية للخدمات الناتجة عن إطالة طريق للسيارات مسافة ١٠٠ ميل تبلغ ٤ ملايين جنيه استرليني، وأن القيمة السنوية للخدمات الناتجة عن إضافة مطار تبلغ ٣ ملايين جنيه استرليني. ماذا يجب أن تفعل الحكومة للتوصل إلى الاستعمال الأكثر فاعلية للموارد؟
- أ. تضييف فقط ٧٥ ميلاً إلى الطريق (أي ثلاثة أرباع ١٠٠ ميل).
 - ب. تضييف فقط ١٠٠ ميل إلى الطريق.
 - ج. تضييف ١٠٠ ميل إلى الطريق وتبني المطار.
 - د. لا ضرورة لإطالة الطريق ولبناء المطار.
- ٨.١ "تواجه الحكومة مشكلة في معرفة ما إذا كان يجدر بها شق شبكة طرقات جديدة أو تحسين وسائل النقل المشترك في البلاد خلال السنوات الثلاث المقبلة، لكن الموارد غير متوفرة لكلا المشروعين وعليها أن تختار أحدهما." أي خيار يصح من بين الخيارات التالية؟
- تكلفة الفرصة البديلة لمشروع شق شبكة الطرق الجديدة المذكور في الفقرة السابقة هي:
- أ. أكبر من أن يتحملها الاقتصاد.
 - ب. شبكة محسنة لوسائل النقل المشترك.
 - ج. المال المطلوب لدفع تكاليف شقها.
 - د. الموارد المطلوبة لشقها.
- ٩.١ يظهر الجدول التالي الربح والتکالیف اليومیة الإضافیة الناجمة عن إضافة محطّات طرفیة متتالية في أحد المطارات بهدف زيادة القدرة على استيعاب الركاب.

الإضافية (رkap)	الأرباح الإضافية (€)	قدرة الاستيعاب	التكاليف الإضافية (€)
المحطة الطرفية الأولى	٤٠٠٠	٤٥٠٠٠	١٠٠
المحطة الطرفية الثانية	٢٥٠٠٠	٣٥٠٠٠	١٠٠
المحطة الطرفية الثالثة	٢٠٠٠٠	٢٥٠٠٠	١٠٠
المحطة الطرفية الرابعة	١٨٠٠٠	١٥٠٠٠	١٠٠

ما مدى مشروع التوسيع الذي يجب أن يتولاه المطار لبلغ الحد الأقصى من الربح الصافي (الربح الإجمالي ناقص التكلفة الإجمالية) ولماذا؟

- أ. بناء محطة طرفية واحدة تؤمن أقصى هامش ربح.
- ب. بناء محطتين طرفيتين لأن الفرق بين هامش الربح وهامش التكلفة يبلغ ذروته عند هذا المستوى من التوسيع.
- ج. بناء ثلاث محطات طرفية لأن هذا العدد هو العدد الأكبر من المحطات الطرفية الجديدة الذي يتخطى عنده هامش الربح هامش التكلفة.
- د. بناء أربع محطات طرفية لأن البرنامج سيشمل أعلى ربح إجمالي وأدنى هامش تكلفة.

١٠.١ إقرأ الاحتمالات التالية:

- I. بما أن الأعمال تخصص لكل أعضاء القوة العاملة في الأنظمة الاقتصادية الموجهة، فالندرة إذاً لا تطرح مشكلة.
 - II. بما أن العمال يصبحون أحياناً عاطلين عن العمل في الأنظمة الاقتصادية الرأسمالية، فالندرة إذاً لا تطرح مشكلة دائمة.
 - III. بما أن الموارد لا تكفي لسد كل الحاجات، فالندرة تطرح إذاً مشكلة في كل من الاقتصاد الموجه واقتصاد الأسواق.
- أي احتمال يصح من بين الاحتمالات التالية؟
- A. ١ فقط.
 - B. ٢ و ٣.
 - C. ٣ فقط.
 - D. لا ١ ولا ٢ ولا ٣.

- #### ١١.١ في البرنامج الحالي لمصلحة الصحة العامة (تقديم الحكومة خدمات طيبة من غير أن تحمل المرضى أي نفقات)، تفوق الأرباح الإجمالية التكلفة الإجمالية، وتهدف الحكومة إلى بلوغ تخصيص فعال للموارد. أي خيار يصح من بين الخيارات التالية؟ يجب ألا تزيد الحكومة الإنفاق على الخدمات الطبية إلا إذا:
- A. ظل الربح الإجمالي الناتج عن كل الخدمات الطبية يفوق التكلفة الإجمالية.
 - B. فاق الربح الإجمالي الناتج عن كل الخدمات الطبية الربح الإجمالي الناتج عن أي سلعة أخرى.

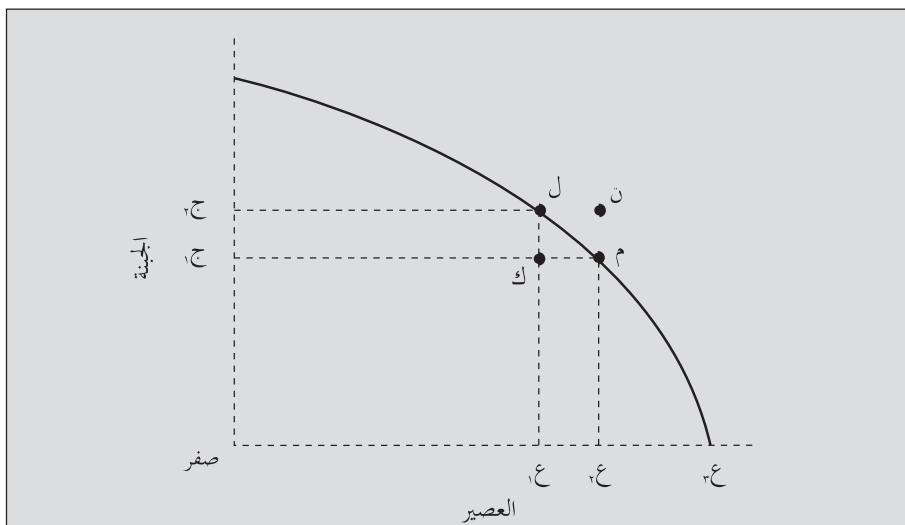
الوحدة ١ / المفاهيم والمسائل والأدوات الاقتصادية

- ج. تخطى الربح الناتج عن الخدمات الطبية الإضافية تكلفة الاعتماد على نسبة أقل من السلع الأخرى.
- د. كانت هذه النفقات تحسن صحة الناس بغض النظر عن التكاليف.

١٢.١ إقرأ الاحتمالات التاليين:

- أ. تكلفة الفرصة البديلة لقطعة أرض هي القيمة التي ستتنشأ عنها عندما يتم استعمالها أفضل استعمال بديل لها.
- ب. تكلفة الفرصة البديلة لإحدى السلع هي قيمة كل السلع الأخرى التي يجب التخلّي عنها بهدف إنتاج هذه السلعة.
- ج. أي احتمال يصح من بين الاحتمالات التالية؟
- أ. ١ فقط.
- ب. ٢ فقط.
- ج. ١ و ٢.
- د. لا ١ ولا ٢.

يعتمد السؤالان ١٣-١ و ١٤-١ على الرسم البياني ٣-١.



الرسم ٣.١ منحنى إمكانات الإنتاج

- أ. تكلفة الفرصة البديلة للجبنية عندما يتم الإنتاج عند النقطة (ل) في الرسم البياني ٣-١ هي (ع١ع٢) من العصير.
- ب. عند النقطة (م) في الرسم البياني ٣-١ تساوي قيمة زجاجة العصير قيمة جبنية ثمنها جنيه استرليني واحد.
- ج. أي احتمال يصح من بين الاحتمالات التالية؟

- أ. ١ فقط.
- ب. ٢ فقط.
- ج. ١ و ٢.
- د. لا ١ ولا ٢.

١٤.١ أي احتمال يصح من بين الاحتمالات التالية في ما يتعلق بكميات الناتج (ك) و(ل) و(ن) الواردة في الرسم البياني ١-٣؟

- أ. يمكن فقط بلوغ النقطة (ل).
- ب. يمكن بلوغ نقطتين (ك) و(ل).
- ج. يمكن فقط بلوغ النقطة (ك).
- د. يمكن بلوغ القاط (ك) و(ل) و(ن).

١٥.١ أي خيار يصح من بين الخيارات التالية؟ لكي يتمكن المجتمع من سد الحاجات على أكمل وجه ممكناً، عليه أن:

- أ. يختار أفضل مجموعة من السلع والخدمات من بين كل المجموعات المحتملة.
- ب. ينتج مجموعات مختلفة من السلع والخدمات ثم يختار منها مجموعة واحدة.
- ج. يتتأكد من أن كل السلع المجانية متوافرة لكل أعضاء المجتمع.
- د. يتتأكد من أن إنتاج السلع الكلامية لا يتم إلا عندما تكون الحاجات الضرورية متيسرة للجميع بشكل مجاني.

١٦.١ شوهد شخصان يحملان سلالاً تحتوي على البرتقال والتفاح وهما يتبادلان طوعاً ثالث تفاحات مقابل برتقالين. أي خيار يصح من بين الخيارات التالية؟

- أ. كانت سلة أحدهما تحتوي، قبل عملية التبادل، على عدد تفاح أكبر من عدد البرتقال.
- ب. استفاد كلاهما من عملية التبادل.
- ج. استفاد أحدهما أكثر من الآخر من عملية التبادل.
- د. يفضل أحدهما البرتقال على التفاح ويفضل الآخر التفاح على البرتقال.

١٧.١ يعمل الاقتصاد بطريقة اقتصادية فعالة عندما:

- أ. يتم إنتاج السلع والخدمات بأقل قدر ممكن من الموارد.
 - ب. لا يمكن زيادة منفعة أي فرد.
 - ج. تشبع حاجات المجتمع بأفضل شكل ممكن.
- أي احتمال يصح من بين الاحتمالات التالية؟
- أ. ١ و ٢ فقط.
 - ب. ١ و ٣ فقط.

- ج. ٢ و ٣ فقط.
- د. ١ و ٢ و ٣.
١. إن المشاكل التي تتناول مادة الإنتاج وكيفية القيام به والأشخاص الذين يستهدفهم هي مشاكل مشتركة بين النظام الاقتصادي التقليدي والنظام الاقتصادي الموجه ونظام اقتصاد الأسواق.
٢. في النظام الاقتصادي التقليدي والنظام الاقتصادي الموجه ونظام اقتصاد الأسواق، تكون كل الأراضي ملكاً خاصاً لكن الموارد الأخرى قد تكون ملكاً خاصاً أو جماعياً.
٣. في النظام الاقتصادي التقليدي والنظام الاقتصادي الموجه، يتلقى كل فرد الكمية ذاتها من السلع والخدمات في حين يتلقى الأفراد، في نظام اقتصاد الأسواق، كمية من السلع والخدمات معادلة للموارد التي يملكونها كل شخص.
أي احتمال يصحّ من بين الاحتمالات التالية؟
- أ. ١ فقط.
- ب. ١ و ٢ فقط.
- ج. ١ و ٣ فقط.
- د. ١ و ٢ و ٣.

دراسة حالة ١ : تحليل الإنتاج الإضافي والتلوّث الضجيّجي

هذه الحالة هي تطبيق لمفهوم تحليل الإنتاج الإضافي. قبل أن تعالجها يجب أن تكون قد حصلت ما يلي:

- أ. الربع الإجمالي.
- ب. التكالفة الإجمالية.
- ج. هامش الربح.
- د. هامش التكالفة.

٥. وقاعدة التخصيص الفعال للموارد.

تظهر الحالة أن تطبيق المفهوم الاقتصادي الأساسي، وهو تحليل الإنتاج الإضافي، يستطيع أن يبين الخطأ في استنتاج يبدو ظاهرياً أنه موافق للصواب.

كيفية التعاطي مع التلوّث الضجيّجي

من الأصوات والضجيج ما يحلو لبعض الناس مثل موسيقى الروك الصاخبة أو أصوات كورس الأوبرا، ومنها ما يوازيها ارتفاعاً ولكنه يولد إزعاجاً مثل الدرجات النارية غير المجهزة بكتام صوت والطائرات. وتسبب حركة السير على طرقات عديدة تمر في المناطق المأهولة مستويات عدة من الضجيج يشكوا منها السكان. وغالباً ما يتم اتخاذ إجراءات لخفيض هذا الضجيج إلى مستويات مقبولة.

كيف يستطيع تحليل الإنتاج الإضافي أن يساعد المجتمع على اتخاذ قرارات منطقية لخفض نسبة التلوّث الضجيّجي؟ يمكن قياس الضجيج عبر مقياس الديسيبل (أ). فعندما

تتدنى مستويات الضجيج عن ٦٨ ديسيل، فلما يشكون الناس منها، في حين قد تصاب الأذن بأذى دائم ابتداءً من ٩٠ ديسيل وما فوق إذا تعرض الشخص لهذه النسبة من الضجيج طيلة فترة معينة. (قد تفكّر في هذه المسألة إن كنت من هواة موسيقى الروك وتلاحظ أيضًا وقاء الأذن الذي يضعه في المطارات الموظفون العاملون على الأرض).

افتراض أن سكان إحدى المدن السكنية قرروا التحقق من خفض مستوى الضجيج الصادر عن طريق السيارات المارة قربهم. يبلغ معدل الضجيج ٨٥ وفق مقياس ديسيل (أ). أمام السكان الخيارات الظاهرة في الجدول المبين أدناه، لخفض ضجيج طريق السيارات، ويمكنهم أن يختاروا منها خياراً واحداً أو أكثر.

مستوى الضجيج (ديسيبل (أ))	هامش التغيير في التكلفة (\$) *	الخيارات
٦٠٠٠	١٠-	١ (أ) بناء جدار من الإسمنت يبلغ ارتفاعه مترين.
٩٠٠٠	١٢-	١ (ب) بناء جدار من الإسمنت يبلغ ارتفاعه ٣ أمتار.
٢٣٠٠٠	١٣-	١ (ج) بناء جدار من الإسمنت يبلغ ارتفاعه ٤ أمتار.
٩٠٠٠	٣-	٢ خفض حد السرعة بنسبة ١٠ أميال في الساعة، وتنفيذ الحد الجديد عبر مراقبة الشرطة.
٧٠٠٠	٢-	٣ تجديد سطح الطريق
٢٥٠٠٠	١٠-	٤ إعادة بناء الطريق وخفضها عن المستوى الموجود بنسبة أربعة أمتار.

* تُقسم التكلفة الإجمالية على العدد المفترض لسنوات خدمتها.

قرر السكان أن يدفعوا كل سنة وبشكل جماعي قيمة \$٣١٠٠٠ لكل ديسيل (أ) يخفيض من نسبة الضجيج، حتى بلوغ مستوى ٦٨، لكن ما من تدابير أخرى لخفض المزيد من الضجيج.

اقتراح المجلس المحلي، الذي يقوم بتحقيقه الخاص، بناء جدار يرتفع ٤ أمتار (ال الخيار (ج) على ألا يتم النظر في أي خيار آخر. ورأى أن التكلفة الإجمالية السنوية لهذا الجدار ستكون \$٢٣٠٠٠ وأن الربع السنوي الإجمالي هو \$٤٠٣٠٠ وأشار إلى أنه لا يمكن لأي خيار آخر أن يولد ربحاً إجمالياً بهذا الحجم.

في ضوء كل هذه المعلومات، قوّم الأسئلة التالية:

١. ما هو الفرق، من الناحية النقدية، بين الربع الإجمالي والتكلفة الإجمالية لكل خيار؟
٢. ما هي الخيارات التي يجب استبعادها على أساس أن تكلفتها الإجمالية تفوق أرباحها الإجمالية؟

٣. في أي من الخيارات تفوق زيادة الربع زيادة التكلفة؟
٤. ما هي الخيارات التي يجب انتهاجها لخفض التلوّث الضجيجي بفاعلية اقتصادية؟
٥. ما الخطأ الذي ارتکبه المجلس عندما توصل إلى قراره؟
٦. هل يعني الحل الاقتصادي للمشكلة أن السكان لن يعانون من التلوّث الضجيجي؟

نظرية شاملة على علم الاقتصاد

المحتويات

٢/٢	١.٢ المقدمة
٢/٢	٢.٢ نقاط قوة النظام الرأسمالي ونقاط ضعفه
٦/٢	١.٢.٢ إنتقادات لاقتصاد الأسواق
٩/٢	٢.٢.٢ السلع العامة
١١/٢	٣.٢.٢ النتائج الخارجية
١٣/٢	٤.٢.٢ وفورات الحجم
١٥/٢	٥.٢.٢ توزيع الدخل
١٧/٢	٦.٢.٢ تعليق ختامي
١٨/٢	٣.٢ نظرية شاملة على الاقتصاد الكلي

لا تتضمن هذه الوحدة قسم المراجعة في أسلمة أو دراسة حالات نظرًا لطبيعة محتوياتها الواسعة.

١.٢ المقدمة

يمكن أن يُقسم علم الاقتصاد بشكل ملائم إلى شَقَّي دراسة أساسيين هما: علم الاقتصاد الواحدي وعلم الاقتصاد الكلّي. وبما أنه موضوع معقد وصعب، سنبدأ بطرح افتراضات مبسطة عن العالم الذي نعيش فيه، ثم نعمد إلى تعديليها تدريجياً فيما تزداد معرفتنا للمفاهيم والأفكار الأساسية. أما الهدف من هذه الوحدة، فهو إعطاء نظرة شاملة على علم الاقتصاد. يعني علم الاقتصاد الواحدي بسلوك أشياء معينة، مثل سعر أجهزة الكمبيوتر الشخصي مقارنة بسعر الأشرطة المصوّرة المرعبة، ورواتب المحامين مقارنة بأجور عمال المزارع، واستخدام الموارد في صناعة السيارات مقارنة بصناعة السفن، وسلوك الأسر في إنفاق مداخيلها، وسلوك الشركات التجارية في استخدام الموارد لإنتاج سلع وخدمات مختلفة، ودور الحكومة في إنتاج بعض السلع والخدمات. أما علم الاقتصاد الكلّي، فيعني بالصورة الكبيرة للاقتصاد والأمور الشاملة، مثل كمستوى الناتج القومي ومعدل البطالة ومعدل التضخم، كما أنه يعني بصنع السياسة الحكومية واستعمال الضرائب والتحويلات ومستوى الإنفاق الحكومي ومراقبة عرض النقود.

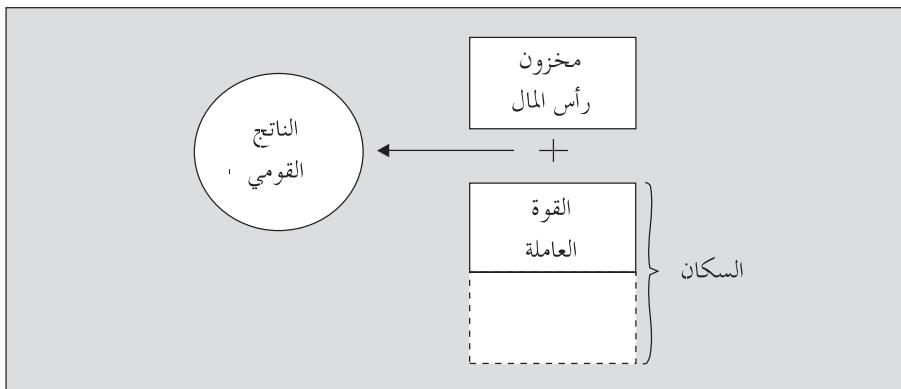
يشمل أيضاً علم الاقتصاد الدولي مكونات وحدية وكلية، فالشق الواحدي منه يهتم بعمليات تصدير السلع والخدمات واستيرادها، وبالتعرفات الجمركية والمحاصص وأسعار الصرف. أما الشق الكلّي منه، فيهتم بالميزان التجاري (أي مجموع كل الصادرات والواردات)، وميزان المدفوعات (أي الميزان التجاري إضافة إلى رصيد التدفقات المالية)، وصنع السياسة للتأثير في أسعار الصرف.

يتمحور الاقتصاد الواحدي حول نظرية أساسية هي نظرية الطلب والعرض، فالتفاعل بين هاتين العمليتين يحدد سعر سلعة معينة والكمية التي تُشتري منها وتُباع. ويأتي تخصيص الموارد ردّاً على إشارات السعر. ويتمحور الاقتصاد الكلّي حول نظرية أساسية هي نظرية الدفق الدائري للدخل القومي. ويرتبط مستوى ثراء بلد معين بقدرته على إنتاج السلع والخدمات، وتعتمد، قدرته هذه بدورها، على نوعية مخزونه من الموارد الطبيعية والموارد التي يصنعها البشر، كما تعتمد أيضاً على نوعية قوته العاملة وكميتها. هذا ويتوقف مستوى ثراء بلد معين على مدى استعماله لطاقة استعمالاً كاملاً.

تمكن التجارة الدولية بلدًا معيناً من مبادلة السلع والخدمات التي ينتجهما، بالسلع والخدمات التي تنتجهما بلدان أخرى. وتسمح التدفقات الدولية للسلع والخدمات برفع الناتج العالمي إلى مستوى أعلى من الذي يشهده في غياب هذا التبادل.

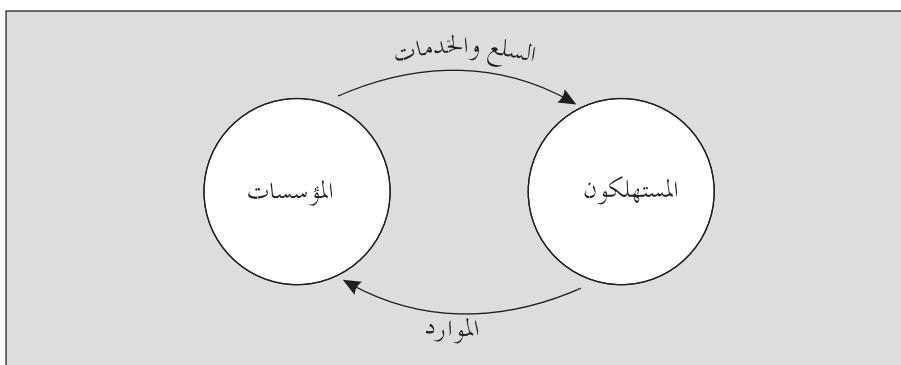
٢.٢ نقاط قوة النظام الرأسمالي ونقاط ضعفه

يواجه كل بلد المشكلة عينها وهي استعمال موارده لإنتاج السلع والخدمات التي تتحقق الحد الأقصى من رفاهه أو منفعته. ويملك كل بلد مخزوناً من رأس المال الذي يتتألف من هبات الطبيعة (الأراضي الصالحة للزراعة والغابات والأنهار والترسبات المعدنية)، والموارد التي يصنعها البشر، وتلك والمتوارثة عن الأجيال السالفة (الطرقات والمباني والمصانع والآلات الميكانية). هذا ويملك كل بلد قوةً عاملة وهي نسبة الشعب التي تتمتع بالقدرة على العمل والاستعداد له وفق معدلات الأجور وشروط العمل السائدة (انظر إلى الرسم البياني ٢-١).

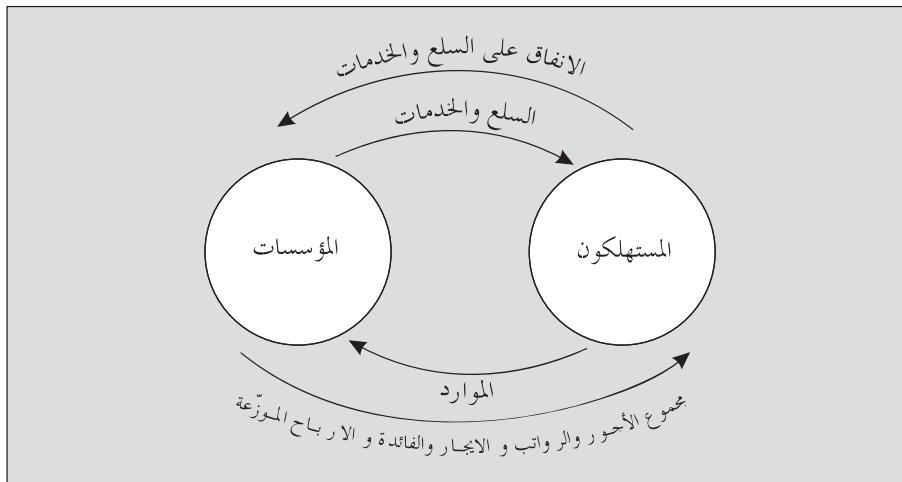


الرسم ١.٢ الموارد والناتج

ويتألف قسم من هذه القوة العاملة من أصحاب مشاريع ومدراء مهمتهم الجمع بين رأس المال واليد العاملة بهدف إنتاج السلع والخدمات التي يكون الناس بأمس الحاجة إليها. أما وفرة دفق السلع والخدمات هذه، فهي رهن بنوعية مخزون رأس المال، وكميته، وبالقوة العاملة، ومدى حسن انتشار هذين العاملين. تقوم آلية السعر في أنظمة اقتصاد الأسواق بتقديم الإشارات التي تظهر، كيف يجب نشر هذه الموارد لإنتاج السلع والخدمات التي ستحقق الحد الأقصى من منفعة المجتمع في ظل قيد المورد. فكيف يعمل إذا هذا النظام؟ بغية فهم المبادئ الأساسية، لنفترض قيام واقع لا وجود له في أي مكان من العالم، وهو بالتحديد اقتصاد أسواق بحث تكون فيه كل الموارد ملكاً للأسر (المستهلكين)، ويجري فيه كل الإنتاج على يد المؤسسات التي تملكها الأسر أيضاً. ويفig عن هذا الاقتصاد، القطاع الحكومي والضرائب والتحويلات والتجارة الدولية. يشكل بعض المستهلكين في الرسم البياني ٢-٢ وحدات تُسمى المؤسسات تستخدم موارد يملكونها المستهلكون، أي الأرض واليد العاملة، وتبني مصانع وتتكلف مؤسسات أخرى بصناعة الآلات المكنية. وإثر ذلك، تستعمل هذه المؤسسات الموارد لإنتاج السلع والخدمات التي تعود أدرجها إلى المستهلكين.



الرسم ٢.٢ نظام اقتصادي بسيط



الرسم ٣.٢ نظام اقتصادي بسيط يرافقه تدفق نقدي

لكي نجعل الوضع أكثر واقعيةً وعمليةً، أدخلنا إلى الرسم البياني ٢-٣ المال الذي قد يتّحد شكل ذهب، أو سندات دين، أو أوراق نقدية بعملة الدولار، فهو لا يكتسي أهمية طالما أن الناس مستعدون للقبول به كوسيلة للتّبادل. وتواصل المؤسسات توظيف الموارد الصادرة عن المستهلكين، غير أنها الآن تدفع لهم مقابل استعمالها هذه الموارد. فهي تدفع الأجر والرواتب لاستعمالها اليد العاملة، والإيجار لاستعمالها الأرض والمبني، والفائدة والأرباح الموزعة لاستعمالها رأس المال. ويدفع المستهلكون المال بدورهم لقاء حصولهم على السلع والخدمات التي تنتجهما المؤسسات، وذلك بواسطة الأموال التي حصلوا عليها مقابل توظيف مواردهم.

لتتصور أنك تقرر إنشاء مؤسسة انطلاقاً من المدخرات التي جمعتها بالعمل الشاق. يمكنك أيضاً أن تفترض، في سبيل ذلك، المال من الجيران واعداً إليهم بدفع الفائدة، كما يمكنك أن تجعلهم شركاء في الملك وتعد بأن تدفع لهم حصصاً من الأرباح المستقبلية. ثم تقرر صناعة عربات يد بعجلات مربعة، وهكذا تبني مصنعاً وتشتري آلات مكنية ومواد أولية بواسطة المدخرات وتوظف اليد العاملة وتبدأ بإنتاج عربات اليد. بعد أسبوع أو أكثر، تساورك بوادر القلق، فأنت تنتج عربات يد تتكدس في المخزن في حين لا يرغب أحد في شرائها، لماذا؟ لأنها عديمة النفع إذ لا يمكن دفعها، وعندما تمتلك بالحملة لا يمكن جرّها.

ويقترح رئيس المهندسين لديك في أول اجتماع للمدراء، إمكان تحسين المنتج تحسيناً كبيراً عبر استبدال العجلات المرّبة بعجلات دائرة، فتوافقه الرأي. إذاً هل ستتمكن الأن من بيع عربات اليد؟ إن هذا الأمر يتوقف على نوعيتها وسعرها، مقارنةً بنوعية عربات اليد التي تنتجهها المؤسسات الأخرى وبسعرها، كما يعتمد على الطلب عليها في الأسواق. وهكذا تدرك أول درس مؤلم تلقّنه من اقتصاد الأسواق، إذا قمت بإنتاج سلع وخدمات لا يرغب فيها أحد، ستتّفَّل أبواب مؤسستك، لأن إمكاناتك في مواصلة إنفاق الأموال على موارد تنتج سلعاً لا تولد إيرادات، هي إمكانية محدودة. أما الدرس المؤلم الثاني الذي تلقّنه، فهو أنه حتى لو كان متّجلك مطلوباً، يُستحسن به أن يكون على الأقل بجودة المنتج الذي ينتحجه منافسك وألا يفوقه سعراً.

لغير هذا السيناريو وتصور أنك اخترعت أول عربة يد وأن نموذجك مزود بعجلة دائيرية، فتهال عليك الطلبات بسرعةٍ تخطى مقدرتك على التعامل معها، ويواصل المستهلكون المتشوقون للحصول على هذه الآلة الرائعة، عرض أسعار أعلى من تلك التي أعلنت عنها في البداية. وهكذا، تقوم كل أسبوع ببيع إنتاجك للذين يعرضون السعر الأعلى، ولا ينفك يرتفع الربح الذي تتحققه من الفارق بين تكلفة الإنتاج وسعر البيع. وليس ما يدهش في ما سيحصل لاحقاً. فعندما يلاحظ أصحاب الموارد الأخرى نجاحك، يتقدلون إلى تجارة عربات اليد، فيبنون المصانع ويوظفون الموارد ويداؤن بإنتاج هذه العربات أملايين المشاركة في الأرباح الكبيرة التي تشهدها هذه الصناعة. فيما يتم إنتاج المزيد من عربات اليد، يكتشف المستهلكون أنهم غير مضطرين لعرض أسعار عالية كتلك السابقة بغية الحصول على عربة يد. وهكذا يبدأ سعر عربات اليد بالهبوط. ولكن متى يتوقف عن ذلك؟ يتوقف السعر عن الهبوط عندما تتوقف الموارد عن الانتقال إلى الصناعة. ومتى تتوقف الموارد عن ذلك؟ يحصل ذلك عندما تصبح العائدات الممكن تحقيقها من صناعات أخرى أعلى. وتشمل هذه العائدات المدفوعات، التي تجري لحساب أصحاب المشاريع الذين يحاولون التأكد من انتشار الموارد بالشكل الأمثل. عندئذ تستقر صناعة عربات اليد وتترافق بعدد "مناسب" من المؤسسات التي تكفي الطلب على عربات اليد. وتتّخذ عربة اليدين المعاييرية "سيراً جارياً" ويتوّجّب على كل شركة منتجة إظهار فاعلية مستوى فاعلية الشركات المنافسة لها لكي تؤمن استمرار أعمالها. وما يحدث لصناعة عربات اليد الواردة في هذا المثل، يحدث في الوقت ذاته لكل الصناعات الأخرى. فالموارد تنتقل باستمرار من صناعة إلى أخرى فيما تتغير أدوات المستهلك وأفضلياته. وتتغير التكنولوجيا وتنشأ صناعات جديدة وتحتفي صناعات قديمة. ويصبح لأصحاب الموارد دافع، يحثّهم على السعي وراء تحقيق أعلى العائدات من مواردهم، بما أن هذه الإستراتيجية تولد أعلى دخل في حال نجاحها. وعلى هذا المنوال، يصبح لأصحاب المشاريع أو الشركات التجارية حافر، لتوظيف الموارد بأدنى الأسعار، وللجمع بينها بأشد فاعلية ممكنة لإنتاج السلع والخدمات التي يريدها الناس وبيعها بأعلى الأسعار الممكنة، بما أن هذا الأمر سيولد أقصى عائد لجهودها. ويقوم المستهلكون الذين كسبوا مداخيلهم من توظيف مواردهم (وأغلبهم قد وظف خدمات اليدين العاملة فقط) بالبحث عن أدنى الأسعار للسلع والخدمات التي يريدونها. وبقدر ما ينخفض السعر الذي سيدفعونه للحصول على أي سلعة، يقدر ما يزداد المال الذي سينفقونه على كل السلع والخدمات الأخرى، وبقدر ما يرتفع وبالتالي المستوى الحقيقي للمعيشة الذي سيتمكنون به.

سندرس بشكل مفصل، في وحدات لاحقة على وجه التحديد، كيف تحدّد الأسعار داخل أسواق السلع وأسواق الموارد، وكيفي لنا من أجل أهداف هذه النظرة الشاملة على علم الاقتصاد، أن ندرك الدور الهام الذي تحتمله الأسعار في عملية تخصيص الموارد. تظهر الأسعار للمستهلكين إلى أي حد يمكن أن تصل ميزانياتهم، وتبيّن وبالتالي المستوى الذي يمكن أن يبلغه رفاههم، كما أنها تظهر للمؤسسات التجارية حجم الإيراد الذي ستلتقاء من مختلف مستويات المبيعات. لكن أسعار الموارد هي أيضاً التكاليف التي تتحملها المؤسسات التجارية، وبالتالي فهي، عند مستوى معين من الإنتاج، تعليم الشركات التجارية بالتكاليف الإجمالية التي ستترتب عليها. والجمع بين الإيرادات المتوقعة والتكاليف المتوقعة يحدّد الأرباح المتوقعة، ويظهر إذا كانت المغامرة بهذا العمل التجاري تستحق العناء.

ففي اقتصاد الأسواق، تُحدَّد كل هذه الأسعار التي ذُكرت، أكانت أسعار السلع والخدمات أم أسعار الموارد، وفقاً لقوى المنافسة التي نشهدها وسط المستهلكين الذين يتنافسون على الشراء، ووسط الشركات التجارية التي تتنافس على البيع. وأخيراً تحدَّد هذه الأسعار، كيفية تخصيص الموارد في اقتصاد الأسواق من أجل إنتاج السلع والخدمات التي يكون المستهلكون بأمس الحاجة إليها. وفي عالم مثالي، تشكل سلة السلع والخدمات المنتجة السلة الفضلى، لأنها تضم ما صوَّت له الناس بواسطة أصوات الدولار، فقد أتيحت السلع والخدمات الموجودة داخل السلة باستعمال أقل كمية ممكنة من الموارد، كما أن أسعار هذه السلع والخدمات تعكس بالنسبة إلى المجتمع، قيمة الموارد النادرة المستعملة في إنتاجها. لكن العالم غير مثالي لسوء الحظ وحتى لو كان مثاليًّا، لن تتمكن آلية السعر من إنتاج سلة السلع والخدمات المثالية. والسؤال الأول الذي يُطرح هو لماذا؟ والسؤال الثاني هو هل يمكننا، في اقتصاد الأسواق، أن "تدخل" في آلية السعر ونوشك على إنتاج سلة السلع والخدمات الفضلى؟

و قبل معالجة هذه الأسئلة، يجدر بنا أن نراقب بعض الواقع المتعلقة بالعالم الذي نعيش فيه. تقوم الأنظمة الاقتصادية التي تعتبر أنها رأسمالية بشكل أساسى أو قائمة على اقتصاد الأسواق، بإنتاج ما يقارب ٨٣ في المئة من ناتج العالم وباستهلاكه، غير أن حوالي ١٩ في المئة من سكان العالم يستمتعون بناتج العالم الذي تبلغ نسبته ٨٣ في المئة، أي أن هذه البلدان الرأسمالية تضم ١ في المئة من سكان العالم. يزداد في عالم اليوم الاعتماد على قوى السوق بما أن أنظمة اقتصادية عديدة قائمة على حكومات اشتراكية تحاول الانتقال، من مجموعة مخططين، يقررون بشأن السلع والخدمات التي يجب إنتاجها، إلى آلية السوق التي تقوم بهذه القرارات. فاليوم روسيا وبولندا والمجر، والتعداد طويل، في طور الانتقال إلى المجموعة الرأسمالية. ويتم الترويج لعناصر من الرأسمالية في الصين التي هي المنارة الحالية للأنظمة الاقتصادية الموجهة. حتى داخل أنظمة اقتصاد الأسواق، ترحب بسرعة الأحزاب الاشتراكية بالنتائج الجيدة لنظام الأسواق. والسبب بسيط: قد لا يكون نظام الأسواق مثالياً، ولكن نظراً لطبيعة الإنسان الأساسية الظاهرة، ولا سيما دافعه "الأناني" إلى تحسين مصيره في الحياة، يبدو حالياً أن اقتصاد الأسواق يقدم أفضل فرصة لتحويل هذه الرغبة إلى حقيقة. ولكن خلال المرحلة التي تلت الحرب العالمية الثانية مباشرة، بدا أن عدد معارضي اقتصاد الأسواق فاق عدد الموالين له، فقد جرى التصويت للأحزاب الاشتراكية للانخراط في الحكم لتصحح الآفات والأعمال الجائرة الناتجة عن "غابة" اقتصاد الأسواق الحرة وأصبح العديد من القرارات المتعلقة بتخصيص الموارد، والتي كانت تحدَّدتها السوق في السابق، من اختصاص الحكومات أو المخططين المركزيين. ما هي الانتقادات التي كانت ولا تزال قائمة حول اقتصاد الأسواق؟

١.٢.٢ إنتقادات لاقتصاد الأسواق

يمكن اختصار الانتقادات حول اقتصاد الأسواق بخمسة عناوين هي كالتالي:

- أ. السلع والخدمات الخاطئة. "لا يتوجب عليك أن تكون عالم اقتصاد لتدرك أن النظام الرأسمالي ينتج مجموعات خاطئة من السلع والخدمات. فالاقتصاد يزخر بالسكاكين

- التي تفتح بنقرة واحدة والأشرطة المصورّة المرعبة والمجلات الإباحية مقابل النقص في المستشفيات والمدارس والشوارع النظيفة".
- بـ. المغالطة القائمة على سيادة المستهلك. "قد يقول لك علماء الاقتصاد في اقتصاد الأسواق الحرة إن المستهلكين الذين يصوتون بواسطة عملة الدولار، يحدّدون في نهاية المطاف كيفية تخصيص الموارد لإنتاج السلع والخدمات التي يرغب فيها الناس أشد رغبة، لكن هذا الأمر خرافه لأنّ قوة وطالات الإعلان التي توظفها الشركات هي التي تقنع المستهلكين بشراء سلع وخدمات: لا يحتاجون إليها في الواقع."
- جـ. مشكلة التلوّث. "إذا كان النظام الرأسمالي رائعاً إلى هذا الحد، فكيف يُعقل أن تكون أنظمة الأسواق الحرّة المملوكة الكبّرى في العالم في ما خص الضجيج والهواء والمياه؟ تشكّل الولايات المتحدة الأميركيّة النظام الرأسمالي الأكبير في العالم حيث تأوي كاليفورنيا، وهي ولاية يُقدّر ناتجها بما يفوق ناتج معظم الأنظمة الاقتصاديّة في العالم، مدينة لوس أنجلوس التي يمكن أن يشكّل فيها الهواء خطراً على صحتك."
- دـ. الفقر وسط الوفرة. "في الولايات المتحدة الأميركيّة أيضًا، إذا كان اقتصاد الأسواق من أعظم الاختراعات البشرية، كيف يمكن لاقتصاد مماثل أن يشيد بحسنات النظام الحر للسعر في حين أن ٣٥ مليون نسمة من سكانه يعيشون في الفقر المدقع؟"
- هـ. التضخم والبطالة. "كان علماء الاقتصاد يقولون لنا إننا نملك الخيار: إما أن يسير الاقتصاد بعمالة كاملة فنعني من بعض التضخم، أو يشهد معدلاً متديناً للتضخم ما يستدعي بعض البطالة. وقد شهدنا في الماضي القريب أسوأ ما في هذين الخيارين، أي التضخم والبطالة، ما يعني الركود التضخمي. فهل يمكن أن ينشأ الركود التضخمي من جديد؟ كانت هذه أبرز الانتقادات، فهل هي إذا مدّعومة من الناحية التجريبية؟"
- أـ. لا يصعب إيجاد السكاكين التي تفتح بنقرة واحدة والأشرطة المصورّة المرعبة والمطبوعات الإباحية لأنّها متوفّرة في معظم مدن العالم الرأسمالي، ولكن هل من نقص في المستشفيات والمدارس الجيدة والشوارع النظيفة؟ الجواب هو "نعم"، لأنّ بلداناً عديدة تشهد صفوّف الانتظار في العمليات الجراحية، فيما مقاعد الدراسة في الجامعات والمدارس محدودة، وشوارع كثيرة متّسخة ومعبدة بشكل سيء.
- بـ. هل يشكّل إنفاق ٢ في المئة من الناتج القومي على الإعلانات نسبةً فائقة الحد؟ هذا هو مستوى الإعلانات، في أنظمة رأسمالية كثيرة، وهو ينفق بمعظمه على الصحف والمجلات والإعلانات التي تجري عبر البريد المباشر وفي نقاط البيع، أكثر مما ينفق على التلفزيون والراديو. بعض الإعلانات مفید بالطبع لأنّه يوفر معلومات حول مواصفات السلع، بما فيها السعر، كما أنه يعلمنا بصدور منتجات جديدة، كشراء حبوب للفطور "عديمة النفع" ليقي الأطفال سعداء، لأن كل رزمة منها تحتوي على سلحفاة بلاستيكية خضراء، أو إدراك الفوارق بين الأسبرين الشامل وشتى أنواعه الأخرى التي تحمل علامة تجارية، وهي فوارق تافهة مقارنة بفوارق السعر بين هاتين المجموعتين. وما ينافي هذه الأمثلة هو إفلاس بعض الشركات، على الرغم من الحملات الإعلانية الواسعة التي أقامتها بغية إقناع المستهلكين بشراء منتجاتها.
- جـ. لا شك في أن التلوّث يشكّل همّا حاضرًا وبازرًا لدى الأنظمة الاقتصاديّة الرأسمالية

في العالم، غير أنه ليس بالهم الملح للزارع البرازيلي الذي يقطع بضعة آلاف الأكرات من غابات المطر، لكي يتمكن من زراعة محاصيل كافية لإبقاء أسرته على قيد الحياة. إن الأنظمة الاقتصادية المتقدمة هي أكبر ملوث في العالم. يبلغ عدد سكان مدينة لوس أنجلوس في الولايات المتحدة الأميركية ١٢ مليون نسمة، وترافقه طائفة من ٨ ملايين سيارة وشاحنة هي السبب الأبرز للتلوث. أما الرؤية في حوض لوس أنجلوس، فتقتصر عادة على مسافة ٣ أميال وغالباً ما يضطر الأطفال للازمدة المنزل في أيام الصيف. وهذا وإن ما يقارب ٧٠ في المئة من وسط مدينة لوس أنجلوس، المكون من غابة من الإسمنت، مخصص للسيارات.

إضافة إلى ذلك، تشكل شواطئ كثيرة من العالم خطرًا على الصحة، وتعجز الأسماك عن النكاثر في العديد من الأنهر، بينما يعزى سبب الأمطار الحمضية إلى إتلاف الغابات. وتشهد أيضاً المصانع والمطارات والبلدات والمدن التلوث الضيحي في حين تحذرنا باستمرار "أحزاب الخضر" والعلماء من مفعول الدفيئة، فالتلويث إذاً موجود.

في حين أن مستويات الفقر في البلدان الرأسمالية "لا تُذكر" مقارنة بتلك التي تشهدتها بلدان أخرى، مثل بنغلادش والسودان حيث المجاعة الجماعية هي وضع عادي، ولا شك في أن أشخاصاً كثيرين في الأنظمة الاقتصادية الرأسمالية يعيشون دون مستوى التعريف المقبول عادةً لعتبة الفقر. فالكثيرون منهم مشردون ويعانون من سوء الملبس والمأكل ومن وضع صحي سيء، ويعجزون عن إيجاد العمل ويعتمدون على الدولة أو الإحسان للحصول على دخل ضئيل.

في أواسط السبعينيات، سرت الحكومات وعلماء الاقتصاد بنجاح سياساتها، لأن أنظمة اقتصادية عديدة حققت عمالةً كاملةً ترافقت مع تضخم ضئيل جدًا. ولكننا خلال السبعينيات والثمانينيات، شهدنا ركوداً تضخميّاً واختبرناه في بلدان رأسمالية كثيرة، أي وجود معدل بطالة عال تزامن مع معدل تضخم مرتفع. كما يليو ذلك لدى الولايات المتحدة الأميركية والمملكة المتحدة في الجدول ٢-١. وفي مطلع هذا القرن، أصبحت معدلات التضخم والبطالة منخفضة في هذين البلدين اللذين أصبحا موضع حسد البلدان الرأسمالية الكبيرة الأخرى حيث بدت مشكلة التضخم، لا البطالة، محلولة.

الجدول ١.٢ الركود التضخمي في الولايات المتحدة الأميركية والمملكة المتحدة

السنة	البلد	معدل التضخم (%)	معدل البطالة (%)
١٩٧٥	الولايات المتحدة الأميركية	٩,٦	٨,٥
١٩٨٠	الولايات المتحدة الأميركية	٩,١	٧,١
١٩٧٥	المملكة المتحدة	٢٤,٢	٣,٢
١٩٨٠	المملكة المتحدة	١١,٦٦	١٠,١
١٩٨٨	المملكة المتحدة	٦,٦	٨,٢

إذاً إنه لشبه مؤكّد أن البرهان التجاري يدعم هذه الانتقادات حول اقتصاد الأسواق. ما الذي يمكن فعله لنقاط الضعف هذه؟ يؤكّد أنصار التيار السياسي «اليساري» على أن الجواب بسيط نسبياً، وهو دفع الحكومة إلى حل المشاكل التي تفشل في حلها آلية السعر وذلك من خلال ما يلي:

أ. حظر السلع والخدمات «الرديئة» وتأمين السلع والخدمات «الجيدة» وهذا ما لا تقوم به آلية السوق.

ب. وضع معايير لإعلان بهدف تأمّن معلومات مفيدة للأسر، ومنع الإعلانات المضللة والمقنعة.

ج. وضع معايير للتلوث وتطبيقاتها.

د. تحديد مستويات الفقر، وتأمين السلع والخدمات للفقراء حتى تتمكن كل أسرة من التمتع بمستوى معيشة معقول.

هـ. مراقبة الأجور والأسعار في فترات التضخم والتحول إلى رب عمل في محاولةأخيرة، أي استحداث الوظائف عبر الإنفاق الحكومي عندما يلوح خطر البطالة.

ويؤكّد أيضاً أنصار التيار السياسي «اليميني» على أن الحل بسيط: المشاكل موجودة في أنظمة اقتصاد الأسواق العالمية بسبب تدخل الحكومة المفرط فيها، فلو ازداد الاعتماد على قوى السوق، لاختفت معظم المشاكل أو نقاط الضعف الظاهرة.

من المحقّ بين هذين الفريقيْن؟ الجواب هو أن الاعتماد على آلية السوق في بعض ميادين النشاط الاقتصادي، لا يؤمّن تخصيصاً فعالاً للموارد، ويحول وبالتالي دون تمتع البلد بسلة السلع والخدمات الفضلى. ومن جهة أخرى، تنشأ مشاكل ملحوظة في عدم الفاعلية والحوافز عندما تسيطر الحكومة على بعض ميادين النشاط الاقتصادي. قبل أن تقرر أين تصنّف نفسك داخل المشهد السياسي "للحجم الصحيح من التدخل الحكومي" في اقتصاد الأسواق، لتنظر إلى ميادين فشل السوق أو ميادين فشلها الجزئي.

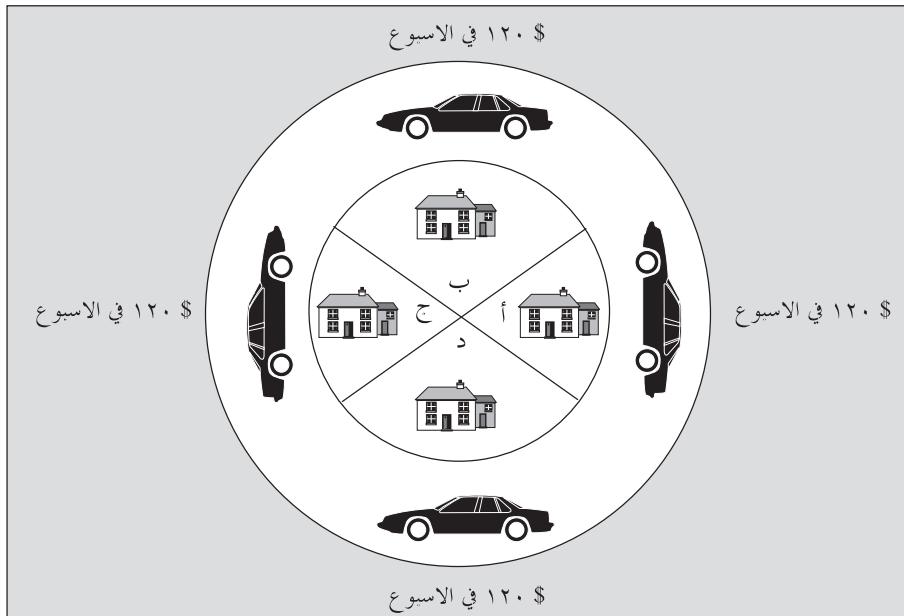
السلع العامة

٢٠٢٠٢

قبل مناقشة السلع العامة، لنظر إلى السلع الخاصة. السلعة الخاصة هي التي تشتريها وتستهلكها وحيث لا يؤثّر فعل الاستهلاك في أي شخص آخر. خذ مثلاً زجاجة مشروب تباع بالفارق بسعر \$٥٠. عندما تقرر شراء زجاجة مشروب واستهلاكها ستطبق تحليل الاستهلاك الإضافي، أي أنت ستتساءل هل تكون المنفعة الإضافية التي تكسبها من استهلاك هذا المشروب أكبر من المنفعة التي تكسبها من تخصيص \$٥٠ لسلع وخدمات أخرى؟ إذا كان الجواب «نعم»، ستشتري الزجاجة. في محاولتك القيام بعملية الشراء هذه، ما عليك سوى إيجاد شخص يملك زجاجة مشروب جيد، ويفضل مبادرتها لقاء \$٥٠. ولا يصعب العثور على شخص مماثل لأنك تجده في متاجر المشروبات وهكذا تستفيد أنت وصاحب متجر المشروبات من مبادلة هذه الزجاجة بمبلغ \$٥٠ وإلا فلن تتم المبادلة.

السلعة العامة مختلفة. إذا اشتريت سلعة عامة يستطيع أشخاص آخرون أن يستهلكوها ويتمتعوا بها من غير أن يدفعوا لقاء ذلك. وإذا اشتراها شخص آخر، يمكنك أن تستهلكها

من غير أن تدفع لقاء ذلك. ويسبّب هذا الأمر مشكلةً طالما أنه يتعلّق بتخصيص الموارد الاقتصادية تخصيصاً فعالاً.



الرسم ٤.٢ منطقة سكنية مغلقة

انظر إلى المنطقة السكنية المصوّرة في الرسم البياني ٤-٤. يعيش (أ) و(ب) و(ج) و(د) في مجموعة سكنية مغلقة. يسمع كل منهم على حدة عن حدوث سلسلة سرقات في المناطق السكنية المجاورة، ويفكر في ما إذا كان يجدّر به استخدام شركة أمن للقيام بدوريات في المنطقة. يستعمل كل منهم تحليل الإنتاج الإضافي، ليزن التكلفة الإضافية لهذه الحماية البالغة \$١٢٠ في الأسبوع، مقابل فوائد عدم تعرّضه للسرقة. ويستنتج كل منهم أن الحماية تشكّل صفقة موفقة، وإذا بأربع عربات حماية تُحرّي دوريات في الشارع. ويقوم السارق أيضاً باستعمال تحليل الإنتاج الإضافي، ليقرّر أن المجموعة (أ ب ج د) ليست بمنطقة مشمرة لعملية السرقة نظراً لحجم الحماية فيها.

يدعو (أ) الجيران لتناول كوب من العصير ويقترح أن يتخلّى (ب) و(ج) و(د) عن حمايتهم بما أن سيارة دورية واحدة تكفي، ويقترح أن يتقاسموا تكلفة الحماية البالغة \$١٢٠، أي أن يدفع كل منهم \$٣٠. يوافق الجميع على هذا الاقتراح ويصبح تناول العصير حدثاً أسبوعياً، لكن ذات يوم أحد، يصبّ (أ) كوباً من العصير الفاخر لكل شخص، ويسأل إن كان أحدهم يعارضه في تناول القهوة، ثم يعلن أنه لا يتخلّى فقط عن العصير بل عن الحماية أيضاً ضد السرقة. ومع ذلك يوافق (ب) و(ج) و(د) على موافلة الحماية، وقد ياتي يدفع الآن كل منهم \$٤٠. تتبع سيارة الدورية دورانها في الشارع مؤمنةً بالحماية لـ (أ) الذي لا يساهم في الدفع ولـ (ب) و(ج) و(د) الذين يدفعون للحصول على الخدمات. لدينا إذًا في المجموعة سلعة عامة. بعد بضعة أسابيع، يتوقف (ب) عن الدفع وتقع التكلفة البالغة \$٦٠ على عاتق (ج) و(د). وفي الأسبوع التالي يتوقف (ج) عن الدفع ويتحمّل (د) المسkin، الذي يرغب في

البقاء تحت الحماية، كلَّ التكالفة البالغة \$١٢٠. يُعتبر (أ) و(ب) و(ج) "مستفيدون بالمجان". تجدر الإشارة إلى أن (د) ليس أقلَّ سرًا مما كان عليه سابقًا، أي من ناحية دفعه مبلغ \$١٢٠ من أجل الحماية، لكن (أ) و(ب) و(ج) يستطيعون استهلاك خدمة الحماية من غير أن يدفعوا شيئاً من أجلها. كما تجدر الإشارة أيضًا إلى أنه لو كان كل من (أ) و(ب) و(ج) و(د) غير دارِ بأعمال الآخرين، لفاضت الموارد في عملية الحماية داخل هذه المجموعة، بوجود ثلاث عربات أمن غير ضرورية، واستعملت الموارد استعمالاً غير فعال.

لذلك عندما يتعلق الأمر بالسلع العامة، يجب مواجهة مسألتين: ما هو الحجم الذي ينبغي شراؤه من سلعة عامة معينة، ومن الذي يجب أن يدفع من أجل شرائها؟ لن تحل آلية السعر هذه المشكلة. هل يمكن الإفراط في استعمال الموارد، مثل تشغيل أربع عربات أمن، والإفراط أيضًا في تقليلها عندما يتضرر كل شخص من جاره أن يشتري السلعة؟ وهل نستهلك سلعاً عامة كثيرة؟ الجواب هو "نعم"، فالدافع الوطني وخدمات الشرطة والإطفاء والنظام القضائي والمنارات كلها أمثلة عن السلع العامة. ويطلب حل مشكلة الندرة والخيار في هذا السياق نوعاً من العمل الجماعي، وغالباً ما تشكل الحكومة، أكانت على المستوى المحلي أم على مستوى الولاية أم على المستوى الوطني، العامل الجماعي الذي يتخذ القرار.

تعرض أحزاب سياسية مختلفة مجموعاتٍ مختلفة من السلع العامة، في بيانات انتخابها الرسمية إلى جانب هيكليات ضريبية مختلفة لدفع ثمن هذه السلع. قد يشدد مثلاً حزب سياسي معين على الحاجة إلى الالتزام بدفع وطني واسع النطاق يشمل أنظمة من الأسلحة الأكثر تطوراً، وخدمات صحية خاصة وهيكلية ضريبية، يبلغ فيها أقصى حد لها مشاعر معدّل الضريبة ٣٠ في المئة (أي حجم ضرائب الدخل التي تدفع على آخر دولار يتم كسبه). وقد يدعم حزب من المعارضه المستوى الأدنى من الدفاع الوطني، وخدمة صحية وطنية وهيكلية ضريبية شديدة التصاعدية يكون فيها هامش معدلات الضريبة مرتفعاً، أي ٦٠ في المئة مثلاً للأفراد الذين يكسبون أكثر من \$١٠٠٠٠٠ في السنة. نأمل أننا نظهر عبر هذا المثل البسيط، إنما الواقع، كيف تستطيع المجتمعات وأنظمتها السياسية تغيير آلية السوق، لتأثير في تخصيص الموارد وتوزيع الدخل المخصص للتوظيف (بعد الضريبة/التحويل).

٣.٢.٢ النتائج الخارجية

تحدث النتائج الخارجية، عندما تدرّ أعمالُ شخص أو مؤسسة، أرباحًا على أفراد أو مؤسسات لا دخل لها بهذه الأعمال، أو ترتب عليها تكاليف. أنا أدخن السجائر. لماذا؟ لأنني أستمتع بالتدخين. لقد لاحظت وجهة نظر ملك المملكة المتحدة حول التدخين، وهو جاييمس الأول James I، الذي كان أيضًا بالطبع جاييمس السادس James VI، ملك اسكتلندا، فقد قال إنه "مشرف وبغيض وخطر". وقرأت تقارير طبية كما سيفعل العديد من الأشخاص الذين سيدخنون هذه السنة ما يقارب ٣ تريليون سيجارة. وقرأت أيضًا التقارير الطبية حول التشميس والربدة وشرائح اللحم المشوية وتناول المشروبات، وقامت ضمنياً بتحليل الاستهلاك الإضافي وما زلت أدخن. غير أن تدخيني السجائر في مكان عام يفرض تكاليف على غير المدخنين، فهم لا يحبون التدخين، كما أنه/أو أنه يستطيع التأثير في صحتهم.

إنتهيتُ للتو من تناول وجبة طعام في أحد المطاعم، وقررت أن أدخن سيجارة مع قهوتي فيما الطاولات المجاورة مليئة بأشخاص لا يدخنون، فهل يجدر بي أن أدخن؟ وهل يجب أن يُسمح لي بالتدخين؟ ومن الذي سيسمح لي بذلك؟ صاحب المطعم أو القانون؟ افترض أن في السوق أداةً بسعر \$٢٠ تمنع ابتعاث الدخان المؤذن إذا وُضعت في أسفل السيجارة. من الذي يجب أن يشتري الأداة في المطعم، المدخن أو غير المدخنين؟ يجيب غير المدخنين، المدخن. ولكن لماذا على المدخن أن يشتري الهواء النقي لغير المدخنين؟ وإذا أراد غير المدخنين الهواء النقي أو الكافيار في المطعم، ألا يجدر بهم أن يكونوا مستعدين ليدفعوا من أجله؟



الرسم ٥.٢ مصنع منظفات يقع على ضفة نهر

علاوة على ذلك، أنظر إلى الرسم البياني ٥-٥ الذي يظهر مصنعاً للمنظفات يقع على ضفاف نهر لا يؤدي سوى وظيفتين اقتصاديتين في هذا المجتمع، هما تصريف النفايات (وهي في هذه الحال نفايات مصنع المنظفات) وصيد السموم. ضمن هذا المجتمع، أيضاً تقع كل مصانع المنظفات على ضفاف الأنهار (لتخلص من نفاياتها)، كما أن الصناعة تشهد تنافسية حادة. ولو أراد أي مصنع منظفات أن يستقر داخل البلاد، واضطرَّ لمعالجة نفاياته، لفاقت تكاليفه تلك التي تترتب على كل منافسيه واضطرَّ لإغفال أبوابه.

لتعذر إلى النهر. قصد صيادو السموم صاحبة مصنع المنظفات وطلبوا إليها الكف عن تلوث النهر لأن التلوث يقضي على الأسماك، فأجابتهم أن معالجة النفايات ستكلفها أسبو عيارياً \$١٠٠ إضافية وأنها سوف تكفي عن تلوث النهر إذا دفع صيادو السمك للمصنع تعويضاً أسبو عيارياً قيمته \$١٠١. لذا أحال الصيادون قضيتهم إلى الحكومة. أنظر إلى نتيجتين محتملتين: أولاً، تمنع الحكومة شركة المنظفات وسوها من الشركات المصنعة للمنظفات من تلوث

النهر. فماذا يحصل؟ ترتفع تكلفة إنتاج المنظف، ويرتفع سعر بيعه، وتختفي المداخيل الحقيقة لمستعملي المنظف، بيد أن النهر يصبح نقىًّا. لكن في السيناريو الثاني، تنسن الحكومة قانونًا تشرط فيه خلوًّا النهر من أي تلوث من أجل بيع السلمون النهرى، وتنص فيه على أن التأكيد من نقاوة الأنهر يقع على عاتق صيادي السمك. لذا يقوم صيادي السمك بتنظيف النهر، فترتفع تكلفة صيد السلمون ويرتفع سعره. ويتدنى الدخل الحقيقي للأكليه، إلا أن النهر يصبح نظيفًا من جديد. تذكر أننا نحن الحكومة، أي الأسر المصوّتة. فكيف ستتصوّت أنت، وتقرر من الذي يجدر به تنظيف النهر؟ بما أنك شخص عاقل يحقق الحد الأقصى من المنفعة، سيتوقف جوابك على كونك مستعملاً للمنظف أو أكلاً للسلمون!

يبرز أيضًا احتمال آخر، تشتري من خلاله صاحبة مصنع المنظفات، حقوق صيد السلمون في النهر، وعندئذ تزول المشكلة تمامًا. ماذا يتبع عن ذلك ولماذا؟ تقوم صاحبة المصنع، الساعية إلى تحقيق الحد الأقصى من الربح، بالحسابات مستعملةً تحليل الإنتاج الإضافي، لتعرف ما إذا كان تنظيف النهر وبيع السلمون سيرفعان تكاليفها أكثر من إيراداتها. إذا كان الأمر كذلك، فسيبقى النهر ملوثًا. ولكن في المقابل إذا كان امتناع صاحبة المصنع عن تصريف النفايات في النهر، (تذكرة أنه يكلف أسبوعياً \$١٠٠)، يكلفها مبلغًا أدنى من الإيراد الذي ستتجنيه من صيد السلمون وبيعه، فستمنع مصنعاً من تلویث النهر. لذا عندما تمتلك حقوق الصيد، يصبح تلویث النهر تكلفة تقع على عاتقها، ويتوارد عليهما وبالتالي أن تأخذها بعين الاعتبار عندما تحاول تحقيق الحد الأقصى من الربح. عندما لا تمتلك صاحبة المصنع حقوق الصيد، يصبح تلویث النهر تكلفة تقع على عاتق صيادي السمك والمجتمع، وليس على صاحبة المصنع التي تنتج المنظف فقط، وهكذا تتجاهل تكلفة مماثلة ولا يعكس وبالتالي سعر المنظف للمجتمع تكلفة إنتاجه الحقيقية، أي أن المجتمع يدعم مستعملي المنظف بشكل ضمني.

إن النتيجة الخارجية في حالة تلوث النهر هي التكلفة الإضافية التي يتحملها المجتمع في إنتاج المنظف، أي النهر الملوث، وهي تكلفة لا تتعكس على سعر المنظف عندما تشتري صاحبة المصنع حقوق الصيد، أي أن السلمون الذي يتم التخلّي عنه يصبح تكلفة إنتاج المنظف وينعكس على سعره.

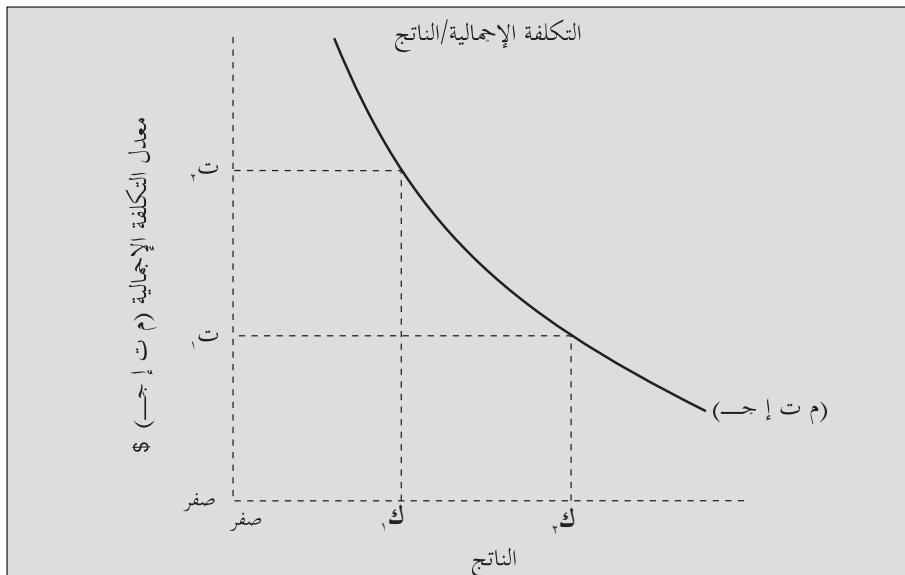
ما هو حجم التلوث، الذي يجب أن يشهده اقتصاد معين؟ على "المجتمع"، أي كل الأسر مجتمعة، ألا يقرّ المستويات الفضلى لتلوث الهواء والمياه والتلوث الضجيжи وحسب، بل أن يقرّ أيضًا من يدفع في المجتمع من أجل بلوغ هذه المستويات. إن استعمال بعض الموارد في الحد من التلوث يعني تدني تلك المخصصة لكل السلع والخدمات الأخرى.

٤.٢.٢ وفورات الحجم

يشمل السبب الثالث لفشل السوق وفورات الحجم. تنشأ وفورات الحجم عندما تهبط تكلفة الوحدة الإنتاجية فيما يرتفع مستوى ناتج إحدى المؤسسات.

انظر إلى الرسم البياني ٦-٢. ينشأ منحني معدل التكلفة من قسمة التكلفة الإجمالية لإنتاج على كمية الناتج. هل من الأفضل وجود مؤسسة واحدة تنتج كمية (ك)، بتكلفة (٠.٣)، في الوحدة، أو وجود مؤسستان تنتج كلتاهما كمية (ك)، بتكلفة (٠.٠٣) في

الوحدة؟ إذا افترضنا أن $(ك) = 2 \times (ت)$ وأن $(ك) = 20 \times (ت)$ ، فسنحصل في كلتا الحالتين على الكمية ذاتها من الناتج، لكن الحالة التي تشهد وجود مؤسستين تتطلب ضعف كمية الموارد.



الرسم ٦.٢ وفورات الحجم

لذا يبدو الجواب واضحًا: وجود مؤسسة واحدة لإنتاج الناتج إذ يمكن استعمال الموارد التي يتم توفيرها لإنتاج سلع وخدمات أخرى مرغوب فيها.

لكن افترض أنه لا يمكن إلا لمؤسسة واحدة أن تموّن كل السوق، عندئذ تسمى مؤسسة محتكرة (الممومنة الوحيدة) ولا تضطر لمنافسة المؤسسات الأخرى لبيع ناتجها، ويصبح لها قوة احتكار، وتستطيع أن تضع سعرًا أعلى من الذي تولده حالة تنافسية. لذلك إن سعر السلع المنتجة بشكل احتكاري لا يعكس تكلفة الموارد النادرة المستعملة في إنتاجها والتي يتحملها المجتمع. تتحقق المؤسسة المحتكرة ربحًا يفوق الربح العادي، ولكن بسبب وفورات الحجم، يدرك أصحاب الموارد أنه من أجل دخول السوق ومنافسة الشركة المحتكرة الموجودة على تكلفة مؤاتية، عليهم أن ينافسواها على مستوى الناتج؛ بمعنى آخر، إذا دخلوا السوق كمؤسسة صغيرة تحقق مثلًا ناتجًا بمستوى (١٠)، فسوف يتكدرون تكلفة باهظة. ونظرًا لوجود سوق محدودة للسلعة التي تتكلم عنها، من الممكن ألا «تسع» إلا لمؤسسة واحدة. لذلك نواجه مشكلة: من ناحية استعمال الحد الأدنى لكمية الموارد في إنتاج السلعة المذكورة، لا نريد إلا لمؤسسة واحدة، إلا أن هذه المؤسسة ستبيح السلعة بسعر يفوق بكثير تكلفة الموارد المستعملة في إنتاجها.

إذا أردنا وجود مؤسسة واحدة وسعر «مناسب»، على المجتمع أن يضبط الاحتكار لأن آلية السعر لن تؤدي هذه المهمة. تشهد عادة المرافق العامة وفورات الحجم، فمعظم المدن لا يملك سوى تغذية مائية واحدة ونظام صرف صحي واحد وتغذية غازية واحدة وتغذية

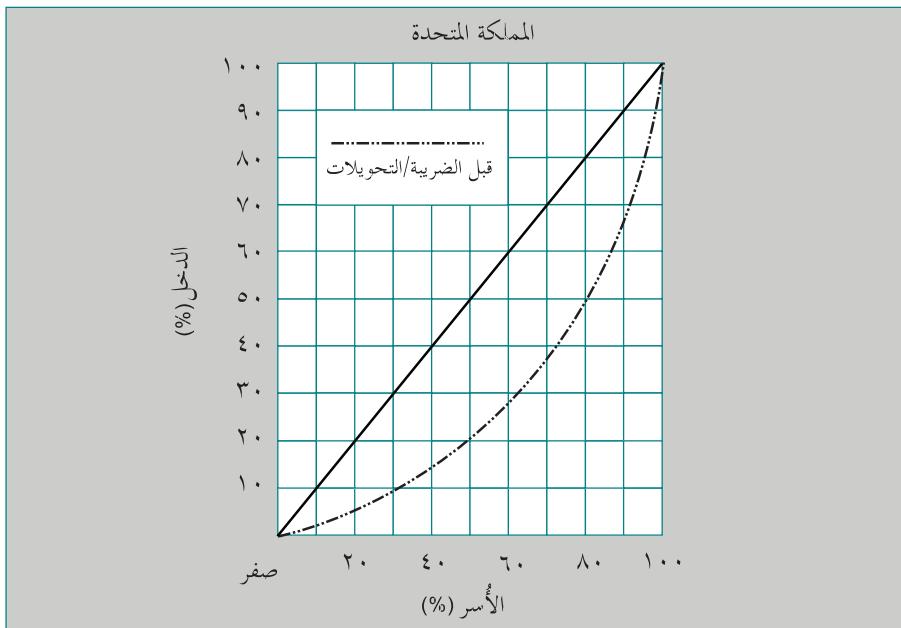
كهربائية واحدة وشركة واحدة للهاتف. وليس من السهل ضبط هذه المؤسسات المحتكرة لتحقيق توزيع فعال للموارد من النواحي كافة. افترض أن الحكومة تسنّ قانوناً تجيز فيه وجود مؤسسة محتكرة تكون الممونة الحصرية في السوق، غير أن الحكومة هي التي تضع السعر. أي سعر ستضعه؟ قد تجيز أنه من المعقول ومن المستحب وضع سعر يغطي كل التكاليف، ويعود إلى أصحاب الموارد بعائد عادي، أي بربح عادي يكفي لتبقى الموارد الضرورية مولجة في هذا العمل.

في هذه المرحلة، من المهم أن تدرك أن وفورات الحجم هي شكل من أشكال فشل السوق، يستدعي حلاً جماعياً. أما المشكلة التي تطرح نفسها مباشرة، فهي غياب أي حافز لتحقيق الحد الأدنى من التكاليف عندما يتواجد عائد مضامون.

٥.٢.٢ توزيع الدخل

إن نقطة الضعف الرابعة في آلية السعر، هي أمر مختلف تماماً يشمل توزيع الدخل. كما رأينا سابقاً في الرسم البياني ٣-٢ من هذه الوحدة، يتدفق الدخل، الذي يتخذ شكل أجور ورواتب وإيجار وفائدة وأرباح موزعة، من المؤسسات نحو أصحاب الموارد. لذلك إن قيمة الموارد المملوكة تحدد حجم دخل الفرد أو الأسرة. فالأسر التي تملك موارد صعبة التوفير، تتلهّف عليها المؤسسات، وتكتسب مداخيل "كبيرة". وفي الجهة الأخرى من هذا المشهد، ينعدم دخل الأسر التي لا تملك موارد قابلة للتسويق. كما أن الطلب على الموارد هو طلب مشتق، أي أنه مشتق من السلع والخدمات التي تتوجهها هذه الموارد. وتشكل اليدين العاملة الموردة الأساسي، بالنسبة إلى معظم الأسر في الأنظمة الاقتصادية الرأسمالية أو أنظمة اقتصاد الأسواق. غير أن نسبة معينة من الشعب تملك أسلئماً وحصصاً، أو حقوقاً في الموجودات داخل الشركات أو مؤسسات أو ممؤسسات مالية، أي أنها شريكة في امتلاك احتياطي رأس مال لهذه الشركات، وتكتسب من هذه الموارد فائدة وأرباحاً موزعة. وتملك نسبة أخرى من الشعب الأرضي والممتلكات التي بدورها تدرّ ريعاً.

وفي أنظمة اقتصاد الأسواق، تحدد قوى العرض والطلب العائدات التي يكسبها أصحاب الموارد، تماماً كما تحدد أسعار السلع والخدمات. قد يبدو أن دخل نجوم كرة القدم وكرة السلة والبليسيبول والغولف وكرة المضرب "مرتفع"، إلا أن هذه المداخيل هي في اقتصاد الأسواق، "أجور توازن" أو عائدات توازن، تُحدّد في الأسواق التنافسية. قد تشعر بأن الأخرين ويليامز Williams وبيت سامبراس Pete Sampras يكسبون مداخيل هائلة في كرة المضرب، وهذا صحيح بالنسبة إلى معظمنا، ولكن يجب ألا يقنعك هذا الأمر بأنه من المستحسن أن تنسح أولادك باحتراف كرة المضرب. فإذا لم يلغوا المراتب العشرين الأولى، ربما يستحسن نصحهم بالانطلاق في مهنة المحاسبة التي قد لا تتميز بالتألق والإثارة اللذين نشهدهما في كرة المضرب، إلا أن المكافآت المتوقعة التي توفرها على مدى الحياة هي بلا ريب علياً.



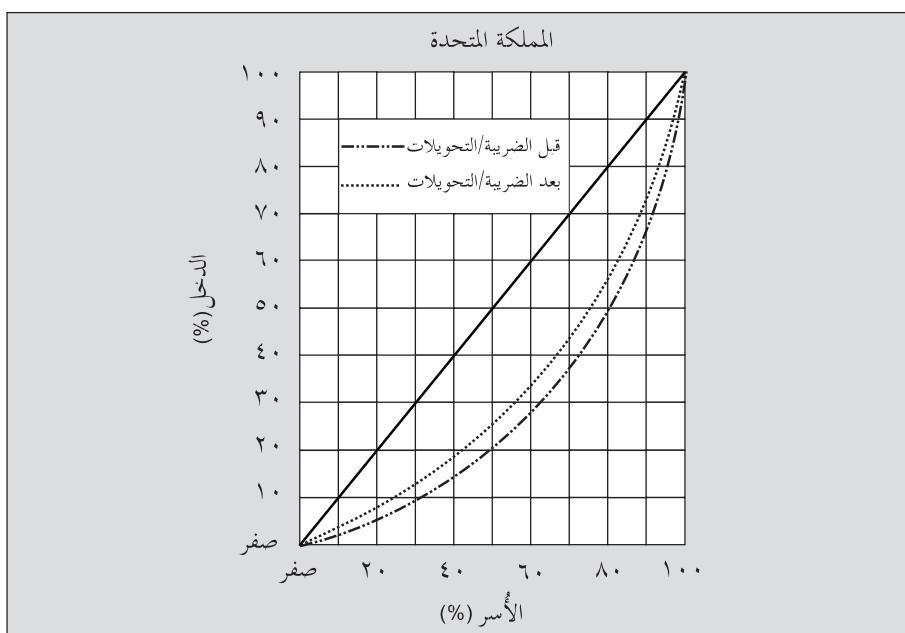
الرسم ٧.٢ منحنى لورينز Lorenz: توزيع الدخل في المملكة المتحدة (قبل الضريبة وقبل التحويلات)

يظهر الرسم البياني ٧-٢ إحدى طرائق قياس توزيع الدخل في بلد معين. يُعرف الخط البياني، الذي يظهر توزيع الدخل تحت اسم منحنى لورينز Lorenz، تيمناً بالمخترع كونراد لورينز Konrad Lorenz الذي ابتكر التصوير البياني في مطلع القرن العشرين. يظهر المنحنى النسبة المئوية التراكمية للمداخيل الخاصة بأي نسبة مئوية تراكمية للأسر. يتمّ ترقيم الأسر على المحور الأفقي انطلاقاً من أدنى مداخيلها إلى أعلىها. لذا تكسب نسبة الـ ٢٠ في المئة الأولى من أسر المملكة المتحدة ٥ في المئة من الدخل الإجمالي الذي يعود لكل أسرة المملكة المتحدة. وتكسب نسبة الـ ٤٠ في المئة من الدخل القومي، فيما تكسب نسبة الـ ٩٠ في المئة الأولى ٦٥ في المئة، ما يعني أن نسبة الـ ١٠ في المئة الأخيرة تكسب ٣٥ في المئة من الدخل القومي. لو كانت كل أسرة تجني دخلاً مماثلاً، لتمثّل منحنى لورينز Lorenz بالخط المتين الذي يبلغ انحداره ٤٥ درجة.

كيف يجب توزيع الدخل؟ أو لطرح السؤال بطريقة أخرى، ونسأل أي نسبة من السلع والخدمات المنتجة يجب أن تتدفق، وعلى أي نسبة من السكان يجري تدفقها؟ إن منحنى توزيع الدخل المبيّن في الرسم البياني ٧-٢ هو رسم نموذجي للدخل الذي تحدده الأسواق الحرة. فهل هذا عادل؟ وهل هذا منصف؟ إن مسائل العدل والإنصاف هي أحکام تقديرية، ورأيك صحيح كرأي عالم اقتصاد محترف أو رجل دين أو نجم سينما. ففي علم الاقتصاد، ما من توزيع "صائب" أو "خاطئ" للدخل، وكيفية توزيع الدخل ليست بمسألة بعيدة عن الأهمية، لكنها مسألة غير قابلة للخضوع للتحليل الاقتصادي. يستطيع علماء الاقتصاد أن يقوّموا هامش الأرباح، وهامش التكاليف الناشئة عن اعتمادهم استراتيجيات أو سياسات

مختلفة بهدف تغيير توزيع الدخل، غير أنهم لا يملكون خبرة خاصة في هذا المجال، بل آراء شخصية فقط في تحديدهم التوزيع "المثالي" للدخل.

يظهر منحنى لورينز Lorenz في الرسم البياني ٨-٢ توزيع الدخل في المملكة المتحدة قبل الضرائب والتحويلات وبعدها. فهل التوزيع الذي جرى بعد الضرائب والتحويلات، أحدر بالفضيل على التوزيع الذي تحدّه السوق؟ وهل يجدر وجود ضرائب عليا وتحويلات كبيرة من أجل نقل المنحنى باتجاه الخط البالغ انحصاره ٤٥ درجة؟ هذه أيضًا أسئلة قائمة على أحکام تقديرية لا تجد لها أجوبة صحيحة. فلماذا نقول إذاً، إن نقطة ضعف اقتصاد الأسواق تكمن في توزيع الدخل الذي ينبع عن قوى السوق؟ يمكن إيجاد الجواب في عمليتنا السياسية. فالليوم، يضع كل حزب سياسي كبير، في أنظمة اقتصاد الأسواق، ضمن برنامجه السياسي التزاماً بتغيير توزيع الدخل الذي تحدّه السوق. وطالما أن الأغلبية الساحقة من الشعب تدعم أحد هذه الأحزاب وتتوافق على برنامجه السياسي، من حيث المبدأ أو لعدم وجود برنامج آخر، ترى أغلبية الأسر أن توزيع الدخل الناشئ عن قوى السوق غير مقبول، وتصوّت ضمّنًا عبر عملية التصويت من أجل تغيير هذا التوزيع، لمصلحة مجموعات الدخل المنخفض على حساب مجموعات الدخل المرتفع. وإن كييفية تحويل توزيع الدخل، الذي تحدّه السوق، إلى توزيع يتلقى استحساناً أكبر، هي موضوع يثير سجالات كثيرة وإنفاقًا حكومياً واسعاً ومسئولة سنعود إليها لاحقاً. يكفي لنا أن نلاحظ في هذه المرحلة، أن إحداث تغيير هام في توزيع الدخل الذي تحدّه السوق، يتطلب عملاً جماعيًّا.



الرسم ٨.٢ منحنى لورينز Lorenz: توزيع الدخل في المملكة المتحدة (قبل الضريبة والتحويلات وبعدها)

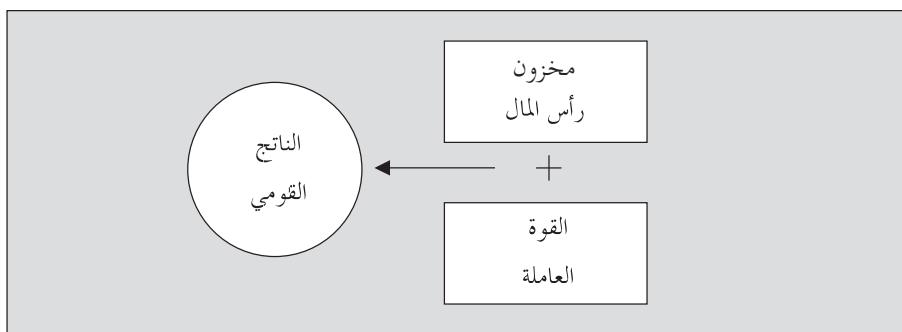
٦٢٢ تعلیق ختامی

ستخضع نقاط الضعف الأربع السابقة لآلية السوق لنقاش أكثر تفصيلاً في وحدات مقبليه، وستلقي نقاط قوة آلية السعر الشديدة الأهمية نقاشاً مماثلاً في قسم الاقتصاد الوحدوي من هذا المقرر. كما سندرس أيضاً كيف تحاول المجتمعات التعويض عن نقاط الضعف هذه من خلال العمل الجماعي أو الحكومي.

لا يتبقى من اقتصاد الأسواق، سوى مجال واحد تضمنته اللائحة الأساسية لانتقاداتنا، وهو الركود التضخمي، أي التواجد المزدوج للتضخم والبطالة. ويمكن اعتبار التضخم والبطالة، إذا ما أخذ كلاهما على حدة، من الخواص غير المستحبة في اقتصاد الأسواق، كما هو الأمر بالنسبة إلى الميزانيات الحكومية المختللة التوازن واختلال التوازن في ميزان المدفوعات الدولية. هذه المواضيع تختص بطبيعتها بالاقتصاد الكلي الذي سنلقي عليه الانظرة شاملة وموجزة.

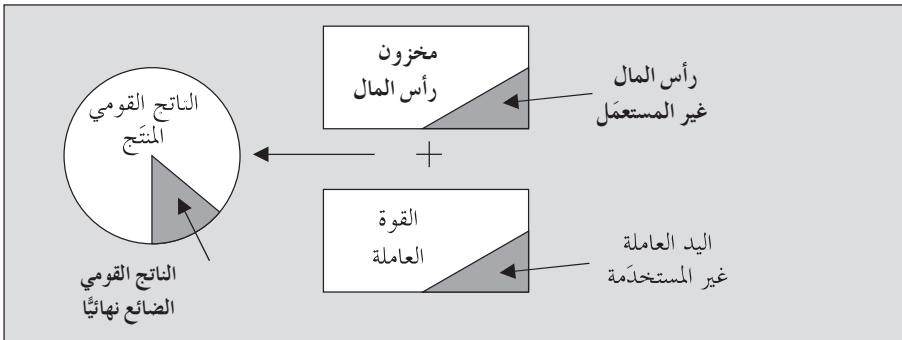
۲

نرى في الرسم البياني ٢ - ٩ اقتصاداً كلياً شاملأً.



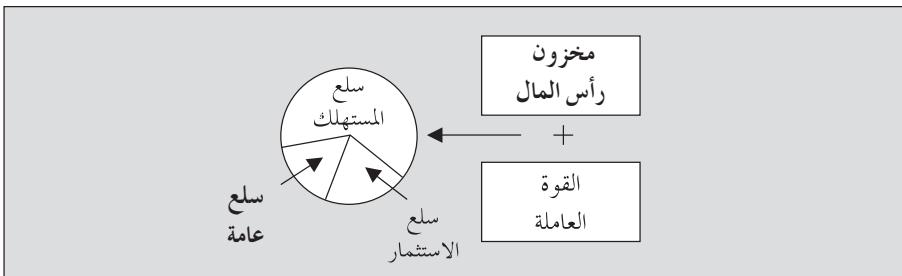
الرسم ٩.٢ الموارد والناتج القومي

إن المدى الذي يمكن أن يبلغه دفق الناتج القومي، هو أمر ينبع عن نوعية مخزون رأس المال وكميته ونوعية القوة العاملة وكميتهما. طبعاً إذا بقي قسم من مخزون رأس المال غير مستعمل، ولم يستخدم قسم من القوة العاملة، لن يبلغ الناتج القومي طاقته. ونتيجة لذلك، تتحفظ السلع والخدمات التي تستمتع بها الأسر عن تلك التي يستطيع الاقتصاد إنتاجها، وتظهر هذه الحالة في الرسم البياني ٢.



الرسم ١٠.٢ الموارد غير المستخدمة

لماذا قد يسمح أي بلد بوجود حالة مماثلة؟ الأسباب عديدة كما سنكتشف ذلك لاحقاً، لكن لنَيَّرُ الآن إلى اقتصادنا الذي يشهد عمالة كاملة. إلى أين يذهب كل الناتج؟ يظهر الرسم البياني ١١-٢ توزيع الناتج.



الرسم ١١.٢ توزيع الناتج القومي

ما مدى حجم كل قطاع؟ إن هذا يتوقف على البلد. يبيّن الجدول ٢-٢ تخصيص الناتج القومي (إن إس إل) وسط إنفاق الاستهلاك (إن إس ت هـ) وإنفاق الاستثمار (إن إس ت ث) وإنفاق الحكومي (إن إس جـ) وصافي الصادرات (الصادرات - الواردات) في البلدان الرأسمالية السبعة الأهم في العالم. وهذه المعطيات هي معطيات وسطية سُجلت خلال العقدين الأخيرين. صحيح أن قطاع صافي الصادرات صغير الحجم نسبياً في كل حالة، لكن هذا لا يعني أن الصادرات والواردات بعيدة عن الأهمية، فالنسبة المئوية التي يشكلها قطاع الصادرات أو الواردات من الناتج القومي هي في الواقع كبيرة في اقتصاد بعض الدول.

الجدول ٢.٢ تخصيص الناتج القومي وفق النسبة المئوية				
البلد	(إن إس ت هـ)/ (إن إس ت ثـ) / (إن إس تـ)	(إن إس تـ) / (نـ اـقـ)	(نـ اـقـ) / (نـ اـقـ)	(الصادراتـ) / (الوارداتـ) / (نـ اـقـ)
الولايات المتحدة الأمريكية	٤٧,٠	٢٠,٠	٢٠,٠	٢,٠-
اليابان	٥٧,٠	٩,٥	٣١,٠	١,٥
ألمانيا	٥٦,٥	١٩,٠	٢١,٠	٣,٥
كندا	٦٠,٠	١٨,٥	٢١,٠	٠,٥
فرنسا	٦٠,٠	١٩,٠	٢٠,٠	١,٠
المملكة المتحدة	٦٣,٠	٢١,٠	١٦,٥	٠,٥-
إيطاليا	٦٤,٠	١٧,٠	٢٠,٠	١,٠-

يتضمن الرسم البياني ١٢-٢ معطيات خاصة بمجموعة مختارة من البلدان، تظهر أهمية القطاع الدولي، كما يتم قياسه من خلال نسبة الصادرات من الناتج القومي. وقد أظهرت هذه المعطيات، خلال العقود الأربع الأخيرة، الأهمية المتزايدة لأعمال التجارة الدولية. ففي الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا مثلاً تضاعفت النسب تقريراً.



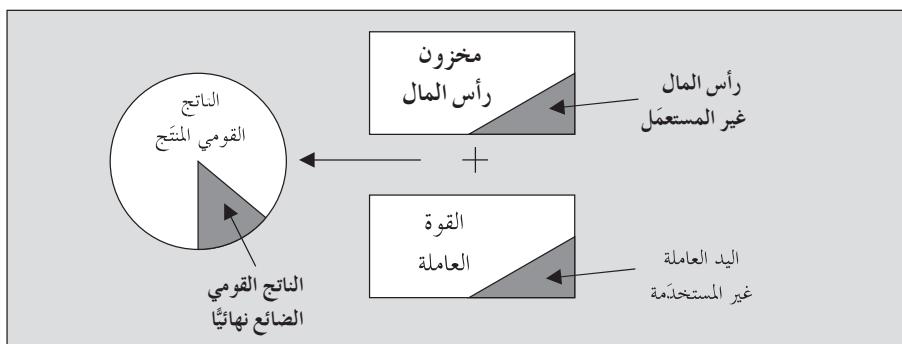
الرسم ١٢.٢ الصادرات/ النسب المئوية لـ إجمالي الناتج القومي

من أجل فهم المبادئ الأساسية في الاقتصاد الكلي، سنجاهل القطاع الدولي بشكل مؤقت. إن سبب اتساع حجم قطاع الاستهلاك واضح، فالاستهلاك هو السبب الأساسي للنشاط الاقتصادي. أي استعمال الموارد النادرة لإنتاج السلع والخدمات التي تتمتع بها. لماذا ننتج سلعاً عامة أو حكومية؟ لأنها جزء من السلع والخدمات التي تتمتع بها أيضاً. فالدفاع الوطني وخدمة الإطفاء وحماية الشرطة، هي سلع عامة، لذا يمكن اعتبارها أيضاً سلع استهلاك. ولكن لماذا ننتاج سلع استثمار؟ لأننا نتمنى التمتع في المستقبل بمستوى

معيشة أعلى. فإذا لم نتسع أي سلع استثمار، ينخفض مخزون رأس المال وتنهار المباني والمصانع وتبلّى الآلات المكنية. تذكر أن الناتج القومي رهن بكمية مخزون رأس المال ونوعيته وبالقوة العاملة، لذا إذا رغبنا في التمتع بمستوى معيشة أعلى في المستقبل، علينا أن نضحي اليوم بعض الاستهلاك ونخصص نسبة من مواردنا لرفع نوعية مخزون رأس المال وكميته أو/ونوعية القوة العاملة وكميتها.

فضلاً عن ذلك، عندما يحدث التغيير التكنولوجي، فهو لا يتم في الفراغ بل يُدمج في تجهيزات رأس المال الجديدة. نحن نعيش اليوم مثلاً في عصر الكمبيوتر، وهو ابتكار تكنولوجي بارز جدًا. انظر إلى عملية معالجة النصوص. ولا يمكن أن نأخذ آلة كتابة قديمة من نوع أوليفيتي Olivetti و "نظيف إليها" ببرامج معالجة النصوص. ولا يمكن بلوغ التوفير وزيادة الناتج الرائعين، الممكن تحقيقهما بتطورات معالجة النصوص، إلا من خلال إنشاء أجهزة كمبيوتر قادرة على استثمار الاختراق التكنولوجي. كذلك لا يمكن لك أن تصل محركاً نفاثاً بطائرة الأشخاص رايت Wright أو تصل محركاً يعمل بالبنزين بمؤخرة حسان لإحياء تجارة الأحصنة والنقل. لقد ساهم التغيير التكنولوجي في تحسين مستويات المعيشة خلال القرنين الأخيرين أكثر مما ساهم في ذلك ارتفاع "حجم" القوة العاملة أو حجم "مخزون رأس المال". ويطلب إدراك منافع الابتكارات الجديدة دمج التغيير التكنولوجي في السلع الرأسمالية. لذا إن حجم التضخيم بالاستهلاك الحالي من أجل الاستهلاك المستقبلي، هو قرار يجب أن يواجهه كل مجتمع، وقد يكون خياراً مؤلماً بالنسبة إلى الأنظمة الاقتصادية الأقل تقدماً التي تشهد مستويات معيشة منخفضة، كما قد يكون اليوم مسألة موت أو حياة بالنسبة إلى بعض أعضاء المجتمع وذلك لمصلحة أجيال المستقبل.

لعد إلى اقتصادنا الذي يشهد موارد غير مستخدمة ونتجاهيل بشكل مؤقت الرغبة في النمو الاقتصادي. إن الرسم البياني ١٣-٢ هو تكرار للرسم البياني ١٠-٢. فكيف يمكن لنا أو للحكومات التي تمثلنا الوصول بالاقتصاد إلى درجة العمالة الكاملة وتتجنب هدر الموارد؟ تندرج الأدوات المتاحة ضمن فئتين، ألا وهم السياسة الضريبية والسياسة النقدية. تقوم السياسة الضريبية على تغيير الإنفاق الحكومي أو/ومعدلات الضرائب، أما السياسة النقدية فتقوم على تغيير عرض النقود أو معدلات الفائدة. لننظر إلى كلتا الفئتين من خلال بعض الأمثلة.



الرسم ١٣.٢ الموارد غير المستخدمة

لكي تعالج الحكومة مشكلة البطالة (الناس وجزء من مخزون رأس المال)، تعلن برنامجاً كبيراً لشق الطرق، وتقوم باستدراج العروض لمسافة ١٠٠٠ ميل من طريق مخصص للسيارات. يُسلم العقد وتوظف شركات البناء يدأ عاملة غير مستخدمة، وتطلب تجهيزات جديدة لشق الطرقات ويتم شق طريق جديد. ينفق الناس الذين عملوا في شق الطريق جزءاً من الدخل الذي كسبوه على مجموعة كبيرة من السلع والخدمات، وتزيد هذه العملية بدورها من حركة النشاط الاقتصادي. وتضطر المؤسسات لإنتاج المزيد من السلع والخدمات تلبيةً للطلب المتزايد، ويشمل هذا الأمر توظيف المزيد من الناس وربما شراء المزيد من السلع الرأسمالية، وهذا ما يعني توظيف المزيد من الناس وحتى شراء المزيد من السلع الرأسمالية. لذا تنتج العملية المضاعفة سلعاً وخدمات كثيرة، وتستحدث وظائف عديدة تفوق تلك التي استحدثتها الإنفاق الأول على شبكة الطرق. ويمكن للحكومة أيضاً أن تخutar خفض معدلات ضريبة الدخل، فيرتفع دخل الأسر المتأهّلة (أي الدخل - الضرائب). فيزداد إنفاقها، أي أنها تشتري المزيد من السلع والخدمات، التي تنشئ بدورها إيراداً أكبر للمؤسسات التي توفر هذه السلع والخدمات، وبالتالي دخلاً أعلى للقوة العاملة ولأصحاب هذه الشركات الذين سينفقون المزيد من مداخيلهم التي ارتفعت. وبتعبير آخر، تستعيد العملية المضاعفة نشاطها من جديد.

افتراض أن القرار اتّخذ لتجاهل السياسة الضريبية والتركيز على السياسة النقدية، عندئذ يرتفع عرض النقود وينخفض سعر النقد (معدلات الفائدة)، ويستطيع هذا الأمر بدوره أن يؤثر في المؤسسات والأسر معاً. خذ المؤسسات أولاً: تنخفض تكلفة اقتراض المال وبالتالي، فإن مشاريع الاستثمار التي لم تكون مرحبة عندما كان معدل العائد المتوقع يبلغ ١٥ في المائة سنوياً وكانت تكلفة الاقتراض تبلغ ١٦ في المائة، تصبح مرحبة إذا انخفض معدل الفائدة إلى ١٤ في المائة. لذلك يزداد إنفاق الاستثمار وتزداد الطلبيات الوافية على المؤسسات التي تنتج هذه السلع الرأسمالية، فتوظف المزيد من الناس، وتستعيد العملية المضاعفة نشاطها من جديد. لتأخذ الآن الأسر. إن انخفاض معدلات الفائدة يعني ارتفاع الطلب على المنازل والغسالات والسيارات وأي شيء يتاثر بتكلفة الاقتراض. و يؤدي ارتفاع الطلب إلى إنتاج المزيد من السلع والخدمات، وأخيراً إلى المزيد من الوظائف، وبالتالي إلى معدل بطالة منخفض على مستوى القوة العاملة ومخزون رأس المال.

يدو كل هذا في غاية البساطة، فما علينا إلا أن نقيسَ معدل البطالة في القوة العاملة ورأس المال، ونقدرَ إلى أي حدّ يجب أن نحرّك الاقتصاد عبر السياسة الضريبية أو النقدية، ويدبّ الازدهار فتحقق عمالة كاملة مستعملين الموارد أفضل استعمال. لن تفاجأوا إذا عرفتم أن العالم الحقيقي ليس بهذه البساطة. ما هي المشاكل إذًا؟ المشاكل كثيرة ومعقدة.

أولاً، نحن لا نستهدف غاية ثابتة، لأن طاقة الاقتصاد تتغيّر عبر الوقت وهي ليست مستقرة بل ديناميكية، فالเทคโนโลยيا في تغيّر متواصل والصناعات الجديدة في توسيع، فيما الصناعات القديمة في تراجع. ومن الناس من يهاجر متغرياً عن بلده، ومنهم من يهاجر ووافداً إلى بلد جديد، ومنهم من ينضم إلى القوة العاملة، ومنهم من ينسحب منها. كما أن بعض المؤسسات يقرر توسيع قدرته وبناء مصانع جديدة وأبنية جديدة للمكاتب، وبعضها الآخر يقلص أعماله. وتقرّر دول خارجية الاستثمار في بعض البلدان، بينما تفرض بلدان أخرى حواجزاً لتصدّى الاستثمار الخارجي.

ثانياً، من الصعب التنبؤ بسلوك الأسر والمؤسسات، فالآذواق والأفضليات تتغير وما كان على الموضة في السنة الفائتة لم يعد على الموضة هذه السنة. وتحتاج المؤسسات قرارات بالاستثمار مبنية على توقعاتها لمشتريات الأسر في المستقبل، وبعضها يصيب في قراراته، أما بعضها الآخر فلا يصيب. والتنبؤ بمستوى إنفاق الاستثمار واتجاهه أمر محفوف بالمخاطر، فهذا النوع من الإنفاق هو أشد عناصر الدخل القومي تقليلاً.

ثالثاً، لا سيطرة لنا على العالم الخارجي الذي نعتمد عليه في عرض السلع والخدمات. افترض أن اقتصادنا يقوم على استيراد النفط الذي يعتبر ومشتقاته ضرورياً للعديد من صناعاتنا. فيتضاعف سعر النفط ولا نجد في المستقبل العاجل محروقات بديلة له. يمكن أن تكون التأثيرات الملازمة لهذا الوضع بالغة. فالأسر توacial شراء الكميات ذاتها من النفط والمنتجات المشتقة منه على الرغم من تضاعف السعر، ولكن نظراً لقيود ميزانيتها، تتدحرج الطلب على السلع والخدمات الأخرى ويتم تسريح العمال ويصاب الاقتصاد بالكساد.

رابعاً، إن معرفتنا الدقيقة أو التقريرية لمدى دنو الاقتصاد من طاقته الإنتاجية أمرًّا يشمل مهلاً زمنيًّا. هذا ويشمل أيضاً القيام بعمل "تصحيحي" خلال مهل زمنية معينة، كما أن الإفادة من تطبيق السياسيين الضريبي والنقدية تطبقاً "صحيحاً" تشمل خلال مهل زمنية معينة قبل تحقيق استعمال تام للموارد. وتذكر أن صناعة السياسة الضريبية والنقدية تجري في الأنظمة الاقتصادية التي تشهد ارتفاعاً لناتجها القومي الاحتمالي.

خامسًا، لا يعيش أي نظام رأسمالي حديث متعولاً، ويمكن للأحداث التي تجري في الأنظمة الاقتصادية الأخرى أن تؤثر فيه تأثيراً كبيراً. فالكساد الذي يحصل فيسائر أنحاء العالم مثلاً، ضمن إحدى أسواق صادراتنا، يؤثر في التوظيف المحلي للقوة العاملة والسلع الرأسمالية. ويمكن أن يسبب عدم استقرار الاقتصاد، هروب رؤوس الأموال الذي يؤثر في ميزان المدفوعات، وأسعار الصرف، والطلب على صادراتنا ضمن مهلة تتراوح بين ١٢ و ١٨ شهراً، وعلى فرص العمالة واستعمال مخزون رأس المال.

هذه هي المفاهيم والمواضيع التي سنحللها ونناقشها في قسم الاقتصاد الكلي من هنا المقرر. وفي حال رأيت أن هذه المشاكل ليست في غاية التعقيد، تصور كيف ستتعامل مع هذه التعقيدات إذا كانت الحالة الأصلية لاقتصادك تشهد أجوراً مرتفعة، وتضخماً للأسعار، وعجزاً في موازنة الحكومة، وبطالةً مرتفعة وعجزاً في الميزان التجاري، في حين أن الأهداف الثابتة التي ترمي إليها، هي اقتصاد العمال الكاملة والتضخم الصفرى وتوزن الموازنة وتعادل الصادرات مع الواردات واستقرار أسعار الصرف. هذا هو علم الاقتصاد! في هذه الوحدة سندرس بدايةً كيف تخصص الأسرة دخلها لتؤمن أقصى يُسر مادي ممكن. كما يشكل الدخل بالنسبة إلى معظم الأسر مورداً نادراً، ومن الممكן زيادةه عبر استعمال المدخرات أو واقتراض المال من الدخل المستقبلي. لكننا ستتجاهل مؤقتاً هذه الزيادات ونفترض أن دخل إحدى الأسر في فترة زمنية معينة هو دخل محدود الكميم، مما يوجبه التقييد بميزانيتها المحدودة. وتحاول الأسرة أن تخصص هذا الدخل المحدود للسلع والخدمات التي تؤمن لها أكثر اكتفاء ممكن، أو بالأحرى، أن تحقق الحد الأقصى من المنفعة الخاضعة لقيد الميزانية كما يقال في اللغة الاقتصادية.

الطلب

المحتويات

٢/٣	١.٣	المقدمة
٣/٣	٢.٣	نظيرية خيار المستهلك
٦/٣	٣.٣	الطلب الفردي (الأسرة)
١٤/٣	٤.٣	طلب السوق
١٦/٣	١.٤.٣	لا مرونة في السعر
١٨/٣	٢.٤.٣	مرونة السعر
١٩/٣	٣.٤.٣	مرونة سعر الوحدة
٢٢/٣	٤.٤.٣	تغير مرونة سعر الطلب
٢٨/٣	٥.٤.٣	أشكال أخرى من المرونة في الطلب
٢٩/٣	٥.٣	نظيرية سلوك المستهلك والعالم الحقيقي
٣١/٣	٦.٣	تلخيص
٣٢/٣		أسئلة متعددة الخيارات
٣٦/٣		دراسة حالة ١-٣ : سعر البطاطا
٣٨/٣		دراسة حالة ٢-٣ : التقاد مقابل الوصولات

المقدمة

يمكن تخصيص الدخل المحدود بطرق عديدة. فللاسرة حاجات كثيرة ترغب في تلبيتها، أما الشركات أو المؤسسات فقد أنتجت أو تستطيع أن تنتج سلعاً وخدمات كثيرة تمنى لو تشتريها منها الأسرة، إلا أن هذه الأخيرة تعجز عن شرائها كلها لأنها تواجه قيادة في الميزانية. فعندما تخصص الأسرة \$٢٠٠ في الأسبوع لشراء الطعام، ذلك يعني أن هذا المبلغ لم يعد متيسراً لتصليحات السيارة أو العناية بالجملان.

تملك أغلبية الناس في أنظمة اقتصاد الأسواق الحرية في تخصيص دخلها كما تشاء لأنها تخضع لاعتبارات شرعية، وتشكل حرية المستهلك هذه حجر الزاوية في اقتصاد الأسواق. وكما سنرى لاحقاً، إن أنماط إنفاق المستهلك هي التي تحدد للشركات السلع والخدمات التي تتوق إليها الأسر، أي أن "تصوّيت" الأسر بواسطة أوراق الدولار هو ما يشجع الشركات على إنتاج السلع والخدمات التي يرغب فيها الناس أشدّ رغبة. وتستجيب الشركات لأفضليات المستهلكين الظاهرية في نماذج إنفاقهم من خلال توظيفها الموارد الضرورية لإنتاج السلع والخدمات المرغوبة. غير أنها لا تقدم على هذه الخطوة محبةً بالإنسان، بل سعيًا وراء الربح الممكن كسبه من هذه الصفقات. هذه هي القوى المسيرة للاقتصاد الرأسمالي أو اقتصاد الأسواق أو الاقتصاد الحر: مستهلكون يحاولون تحقيق الحد الأقصى من المنفعة من خلال أسلوبهم في إنفاق دخلهم، وشركات أو مؤسسات تحاول تحقيق الحد الأقصى من الربح، من خلال توظيف الموارد لإنتاج السلع والخدمات التي يرغب فيها المستهلكون أشدّ رغبة.

هل افترضنا الذي يطرح عقلانية المستهلك، أي أن الأسر تعرف مصلحتها الفضلى، هو افتراض صحيح؟ يجيب بعض الناس "لا"، ويؤكد على ضرورة وجود حدود للسلع والخدمات التي يستطيع المستهلكون شراءها بحرية عبر آلية السوق. ما رأيك في ذلك؟ هل يجب أن يُسمح للمستهلكين بشراء الكحول والتبغ؟ وماذا عن السكاكين التي يمكن فتحها بنقرة واحدة، والأشرطة المقصورة المرعنة والمطبوعات الإباحية؟ وماذا عن المخدرات الخفيفة والمخدرات القوية وبنادق الرمي الرياضية والأسلحة الرشاشة الخفيفة؟

في المضمار ذاته، هل يجب أن يرغّم المستهلكون على شراء بعض السلع والخدمات؟ وماذا عن أحزمة الأمان والخوذات، إذا كانوا يقودون السيارات أو يركبون الدراجات التاربة؟ وماذا عن دفعضرائب من أجل الدفاع الوطني وخدمات الشرطة، وماذا عن دفع الضرائب من أجل بناء المدارس وتأمين الأساتذة، إذا لم يكن لأولئك الذين يدفعون أولادهم؟ وماذا عن دفع المساهمات في الضمان الوطني؟ وماذا عن تأمين السيارة والضمان الطبي وضمان الملكية؟

تشكل الأوجبة على بعض هذه الأسئلة أحکاماً تقديرية، لكن بالنسبة إلى الإجابة على بعضها الآخر، كما سنرى لاحقاً، فإن اقتصاد الأسواق، حيث تسعى كل أسرة وراء مصلحتها الذاتية، لن ينتج السلة الفضلى للسلع والخدمات عبر آلية السوق. فمثلاً، أيّاً كان رأيك الشخصي في مرغوبية الكحول والتبغ والمخدرات فإن الناس في اقتصاد الأسواق يخصصون جزءاً من دخلهم لهذه السلع، واستجابةً لإنفاق المستهلك، يقوم أصحاب المصانع بإنتاج سلع مماثلة.

سنفترض بدايةً أن المستهلكين يعرفون مصالحهم الفضلى وندرس كيف يصدرون إشارات عبر تصوitem بهم بأوراق الدولار لكي يختاروا أفضلياتهم لأصحاب المصانع. لا يهتم أصحاب المصانع بأفضليات الناس إلا إذا دعمت بأصوات الدولار. (فأنـت لن تلقـى سـوى اهـتمـام بـسيـط من وـكيل لـسيـارات مـرسـيدـس بنـز Mercedes-Benz عندـما تـعلـمـه بمـدى رغـبـتك في امتـلاـك أحـدـث طـراـزـ من سيـارات مـرسـيدـس Mercedes الـرـياـضـية ما لم تـدعـمـ رغـبـتك هـذـه بالـعـدـدـ المـطـلـوبـ من أورـاقـ نـقـديـةـ بـعـملـةـ الدـولـاـرـ).

لن نميز في المناقشـةـ التـالـيـةـ بيـنـ الأـسـرـةـ وـالـفـرـدـ معـ أنـ أـسـرـاـ عـدـيـدةـ تـأـلـفـ منـ أـكـثـرـ فـرـدـ وـيـمـلـكـ فـيـهـاـ كـلـ وـاحـدـ أـذـواـقـ وـأـفـضـلـيـاتـ مـخـتـلـفـةـ. بـتـعـبـيرـ آـخـرـ، سـنـفـتـرـضـ أـنـ الـأـسـرـةـ تـعـمـلـ كـمـسـتـهـلـكـ مـنـفـرـدـ وـتـعـرـفـ أـذـواـقـهـ وـأـفـضـلـيـاتـهـ. قـدـ يـخـتـلـفـ الـعـدـيدـ مـنـ الـمـرـاهـقـينـ عـلـىـ هـذـهـ النـقـطـةـ وـيـقـولـونـ إنـ رـغـبـاتـهـمـ لـاـ تـمـنـحـ وزـنـاـ كـافـيـاـ فـيـ عـمـلـيـةـ تـخـصـيـصـ مـيـزـانـيـةـ الـأـسـرـةـ، حـيـثـ يـتوـافـرـ الـجـزـرـ مـثـلـاـ وـيـقـلـ مشـرـوبـ الـكـوـكـوـ كـولاـ Coca-Colaـ. وـحـيـثـ تـخـصـصـ بلاـ شـكـ مـوـاردـ غـيـرـ كـافـيـةـ لـسـيـارـةـ (أـوـ سـيـارـاتـ)ـ الـعـائـلـةـ فـيـ حـيـنـ أـنـهـمـ نـجـحـواـ فـيـ اـخـبـارـ الـقـيـادـةـ، وـذـلـكـ عـلـىـ الرـغـمـ مـنـ اـسـتـعـادـهـمـ الـمـتـزـاـيدـ لـإـخـرـاجـ النـفـيـاـتـ وـالـقـيـامـ بـأـعـمـالـ مـنـزـلـيـةـ كـثـيـرـةـ.

٢.٣ نظرية خيار المستهلك

يـحاـولـ الـمـسـتـهـلـكـ الـعـاقـلـ أـنـ يـحـقـقـ الـحدـ الـأـقـصـىـ مـنـ الـمـنـفـعـةـ، أـوـ الرـضـىـ، الـمـتـقـيـدـةـ بـالـمـيـزـانـيـةـ، لـذـاـ سـتـغـيـرـ الـأـسـرـةـ نـمـطـ إـنـفـاقـهـاـ، أـيـ أـنـهـ سـتـشـتـرـيـ خـلـيـطـاـ مـخـتـلـفـاـ مـنـ السـلـعـ وـالـخـدـمـاتـ خـالـلـ فـتـرـةـ زـمـنـيـةـ مـعـيـنـةـ، فـقـطـ، إـذـاـ أـدـىـ التـغـيـيرـ إـلـىـ مـنـفـعـةـ أـعـلـىـ. وـتـوـاصـلـ عـمـلـيـةـ التـجـرـيـبـ وـارـتـكـابـ الـخـطـأـ إـلـىـ أـنـ يـعـزـزـ التـغـيـيرـ عـنـ بـلـوغـ مـسـتـوـىـ أـعـلـىـ مـنـ الرـضـىـ، عـنـدـئـذـ فـقـطـ تـبـلـغـ الـأـسـرـةـ التـواـزنـ. تـغـيـرـ بـالـطـبـعـ الـأـذـواـقـ وـالـأـفـضـلـيـاتـ عـبـرـ الـوقـتـ، وـلـوـ بـيـطـءـ، وـلـاـ تـنـفـكـ السـلـعـ وـالـخـدـمـاتـ الـجـدـيـدـةـ تـظـهـرـ فـيـ السـوقـ، لـكـنـ مـبـداـ مـحـاـولـةـ تـحـقـيقـ الـحدـ الـأـقـصـىـ مـنـ الـمـنـفـعـةـ لـاـ يـتـغـيـرـ. مـتـىـ يـلـغـ الـمـسـتـهـلـكـ حـالـةـ التـواـزنـ؟ـ يـلـغـ هـذـهـ الـحـالـةـ عـنـدـمـاـ تـسـاـوـيـ الـمـنـفـعـةـ الـمـكـتـسـبـةـ مـنـ آـخـرـ دـولـاـرـ يـنـفـقـ عـلـىـ أـيـ سـلـعـةـ أـوـ خـدـمـةـ، بـالـمـنـفـعـةـ الـمـكـتـسـبـةـ مـنـ آـخـرـ دـولـاـرـ يـنـفـقـ عـلـىـ أـيـ سـلـعـةـ أـوـ خـدـمـةـ آـخـرـىـ. عـنـدـ ذـلـكـ فـقـطـ، لـاـ تـعـودـ إـعادـةـ تـخـصـيـصـ إـنـفـاقـ تـؤـديـ إـلـىـ أـيـ كـسـبـ فـيـ الـمـنـفـعـةـ الـإـجمـالـيـةـ.

فيـماـ يـزـدـادـ اـسـتـهـلـاكـ الـفـرـدـ لـسـلـعـةـ مـحـدـدـةـ، فـيـ فـتـرـةـ زـمـنـيـةـ مـعـيـنـةـ، تـزـدـادـ الـمـنـفـعـةـ الـإـجمـالـيـةـ إـنـماـ بـنـسـبـةـ تـنـاقـصـيـةـ. وـتـُعـرـفـ الـمـنـفـعـةـ الـإـلـاـضـافـيـةـ النـاتـجـةـ عـنـ اـسـتـهـلـاكـ وـحدـةـ إـلـاـضـافـيـةـ مـنـ سـلـعـةـ مـعـيـنـةـ بـهـامـشـ الـمـنـفـعـةـ. يـنـخـفـضـ هـامـشـ الـمـنـفـعـةـ فـيـماـ يـزـدـادـ اـسـتـهـلـاكـ سـلـعـةـ أـوـ خـدـمـةـ مـحـدـدـةـ، وـهـذـاـ مـاـ يـعـرـفـ بـقـانـونـ هـامـشـ الـمـنـفـعـةـ الـمـتـنـاقـصـ. فـقـيـ خـاتـمـ مـبارـأـةـ مـنـ خـمـسـةـ أـشـواـطـ، يـجـنـيـ مـثـلاـ، لـاعـبـ كـرـةـ الـمـضـرـبـ مـنـ جـرـعـةـ الـمـيـاهـ الـأـوـلـىـ مـنـفـعـةـ، تـفـوقـ تـلـكـ التـيـ يـجـنـيـهاـ مـنـ الـجـرـعـةـ الـثـانـيـةـ، وـيـجـنـيـ مـنـ الـجـرـعـةـ الـثـالـثـةـ مـنـفـعـةـ، تـفـوقـ تـلـكـ التـيـ يـجـنـيـهاـ مـنـ الـجـرـعـةـ الـثـالـثـةـ، وـهـلـمـ جـراـ.

وـفـيـ مـرـحـلـةـ مـعـيـنـةـ، لـقـلـ إـنـهـاـ فـيـ الـجـرـعـةـ الـسـادـسـةـ، يـرـتـويـ عـطـشـهـ، فـلـاـ يـعـودـ إـلـيـهـ شـرـبـ الـمـزـيدـ مـنـ الـمـيـاهـ بـمـنـفـعـةـ إـلـاـضـافـيـةـ، عـنـدـئـذـ يـتـوقفـ عـنـ الشـرـبـ.

إـنـ وـجـودـ هـامـشـ الـمـنـفـعـةـ الـمـتـنـاقـصـ، يـعـنـيـ أـنـ الـفـرـدـ قـادـرـ عـلـىـ زـيـادـةـ الـمـنـفـعـةـ الـإـجمـالـيـةـ عـبـرـ شـرـاءـ خـلـيـطـ مـعـيـنـ مـنـ السـلـعـ وـالـخـدـمـاتـ، بـدـلـاـ مـنـ تـخـصـيـصـ الـمـيـزـانـيـةـ لـسـلـعـةـ وـاحـدـةـ فـقـطـ. يـمـكـنـ زـيـادـةـ الـمـنـفـعـةـ الـإـجمـالـيـةـ، عـبـرـ إـعادـةـ تـخـصـيـصـ إـنـفـاقـ لـلـسـلـعـ الـتـيـ تـولـدـ هـامـشـ مـنـفـعـةـ

أكبر، بدلاً من السلع التي تولد هامش منفعة أقل. افترض أنك تتناول العشاء خارج المنزل بميزانية قدرها \$٤٠. لا يحتمل أن تختر أنواعاً من الحساء يبلغ سعر الواحد منها \$٢ مهما كانت لذذة، والسبب بسيط لأنك تستعمل قانون هامش المنفعة المتناقص. ستختار على الأرجح من قائمة الطعام والمشروبات، مجموعة متنوعة بهدف تحقيق الحد الأقصى من المنفعة، نظراً لأذواقك وأفضلياتك وقيودك بميزانيتك البالغة \$٤٠. وإن رغبت في تحقيق الحد الأقصى من الرضى، هي التي تمنعك من أن تسأل النادل، أن يحضر لك طعام واحد بقيمة \$٤٠ في أي طلبية.

القاعدة المناسبة لبلوغ سلوك فعال للمستهلك، أي اختيار خليط السلع الذي يؤدى إلى المنفعة القصوى انتظاماً من ميزانية محددة، هي التي تخصص فيها الميزانية بشكل، يولد فيها آخر دولار ينفق على كل سلعة المنفعة ذاتها. لكن ماذا لو كان سعر إحدى السلع (السلعة (أ)) يبلغ ضعف سعر سلعة أخرى (السلعة (ب))؟ في هذه الحال يجب أن يؤدى استهلاك آخر وحدة من السلعة (أ)، إلى ضعف المنفعة الناتجة عن استهلاك آخر وحدة من السلعة (ب). إذاً من أجل بلوغ التوازن، أي تحقيق الحد الأقصى من المنفعة الإجمالية، يجب قيام الشرط التالي:

$$\frac{\text{هامش منفعة السلعة (أ)}}{\text{سعر السلعة (أ)}} = \frac{\text{هامش منفعة السلعة (ب)}}{\text{سعر السلعة (ب)}}$$

$$\frac{\text{هامش منفعة السلعة (ي)}}{\text{سعر السلعة (ي)}} = \dots =$$

افتراض أن فرداً يخصص دخله لسلعتين فقط هما (أ) و(ب) على النحو التالي:

$$\frac{\text{ـ منـ}}{\text{ـ منـ}} = \frac{\text{ـ منـ}}{\text{ـ منـ}} = \dots = \frac{\text{ـ منـ}}{\text{ـ منـ}}$$

يمكن لهذا الفرد أن يرفع المنفعة الإجمالية، فيزيد من شراء السلعة (أ) ويقلل من شراء السلعة (ب)، ولكن لماذا؟ إنستناداً إلى قانون هامش المنفعة المتناقص، بقدر مازيد من شراء السلعة (أ) بقدر ما ينخفض هامش منفعتها. وفي الوقت ذاته، بقدر ما تقلل من شراء السلعة (ب) بقدر ما يرتفع هامش منفعتها. إذاً إذاً أعيد تخصيص الميزانية عبر الإكثار من السلعة (أ) والتقليل من السلعة (ب)، فإن (ـ منـ_A) ينخفض، في حين أن (ـ منـ_B) يرتفع. لا يوجد إلا خليط واحد بين عمليات شراء السلعتين (أ) و(ب) يؤدى إلى المعادلة التالية:

$$\frac{\text{ـ منـ}_A}{\text{ـ منـ}_B} < \frac{\text{ـ منـ}_A}{\text{ـ منـ}_B}$$

بواسطة هذا الخليط، يولـد آخر دولار ينـفق على (أ) وآخر دولار ينـفق على (ب) المنفعة ذاتها، ويتم وبالتالي تحقيق الحد الأقصى من المنفعة الإجمالية، ويؤدى أي خليط آخر إلى خفض مستوى المنفعة الإجمالية.

افتراض أنك قررت زيارة أحدث حانة للمشروبات في البلدة وميزانيتك تبلغ \$١٠. تقدم هذه الحانة فقط العصير المحلي بسعر \$١ للكوب الواحد، إضافة إلى سنديويشات السلمون المدخن التي يبلغ سعر الواحدة منها \$٠,٥٠ وأنت تحب كلا العصير والسلمون المدخن، إذاً كيف عليك أن تخصص مبلغ الـ \$١٠ للعصير والسنديويشات؟ لكي تتحقق الحد الأقصى من المنفعة، عليك أن تستهلك العصير والسنديويشات بكميات يؤدي من خلالها آخر دولار ينفق على كلتا السلعتين إلى المنفعة ذاتها، ما يعني أن:

$$\frac{\text{هـ من العصير}}{\text{سـ ع}} = \frac{\text{هـ من السنديويشات}}{\text{سـ سـ ع}}$$

لذلك يجب أن تساوي المنفعة الناتجة عن آخر كوب من العصير ضعف المنفعة الناتجة عن آخر سنديويش من السلمون المدخن.

افتراض أيضاً أن صاحب حانة المشروبات، وفي محاولة منه لجذبك كزبون في المستقبل، يعطيك قسيمة شراء بقيمة \$٥ يتوجب عليك إنفاقها تلك الليلة على العصير والسنديويشات. تستطيع الآن، بفضل هذه الميزة الإضافية، أن تشتري المزيد من كلتا السلعتين، العصير والسنديويشات. لكن هامش منفعتهما سينخفض، بينما يزداد استهلاكك لهما – لا تنسَ قانون هامش المنفعة المتناقص – مع أن المنفعة الإجمالية ستترتفع. وفي حالة التوازن الجديدة التي تشهدها، لا بد من أن تبقى المعادلة التالية صحيحة:

$$\frac{\text{هـ من العصير}}{\$ ٠,٥٠} = \frac{\text{هـ من السنديويشات}}{\$ ١}$$

افتراض الآن أنك بلغت التوازن على مستوى استهلاك العصير والسلمون المدخن بميزانيتك البالغة \$١٠ في الليلة الواحدة، لذا:

$$\frac{\text{هـ من العصير}}{\$ ٠,٥٠} = \frac{\text{هـ من السنديويشات}}{\$ ١}$$

لكي يجذب صاحب الحانة المزيد من الزبائن، يعمد إلى خفض سعر كوب العصير، أي أن (سـ ع) ينخفض. وطالما أنك معني بالأمر، سيسبب ذلك اختلالاً في التوازن على النحو التالي:

$$\frac{\text{هـ من العصير}}{\text{سـ ع}} < \frac{\text{هـ من العصير}}{\text{سـ سـ ع}}$$

من أجل إعادة التوازن، أي لكي يصبح

$$\frac{\text{هـ من العصير}}{\text{سـ ع}} > \frac{\text{هـ من العصير}}{\text{سـ سـ ع}}$$

مرة أخرى، عليك أن تعيد تخصيص ميزانيتك للعصير والسنديويشات، فزيادة من العصير

وتقلّل من السنديشات بحسب تجاوز النسب السابقة. وفيما تستهلك المزيد من العصير، ينخفض هامش منفعته؛ وفيما تقلّل من استهلاك السنديشات، يرتفع هامش منفعتها، وعندما يعود التعادل، تستعيد التوازن، ولكنك تصبح أكثر يسراً من السابق، لأنّ خفض سعر أحد الأطعمة الأساسية هو أمر شبيه بحصولك على قسيمة شراء بقيمة \$٥ من صاحب الحانة، وإنما غير مماثل له تماماً. تكون بذلك قد اختبرت ارتفاعاً في الدخل الحقيقي، وتكون منفعتك الإجمالية قد ارتفعت في كلتا الحالتين، إذاً على الرغم من عدم ارتفاع دخلك الحقيقي، تستطيع أن تشتري بواسطته المزيد من السلع.

تظهر هذه الأمثلة أنّ عاملَي الدخل (الميزانية والأسعار) يؤثّران في كميات السلع التي تشتريها، غير أنهما ليسا العاملين الوحدين اللذين يؤثّران في مشترياتك أو طلباتك على سلع وخدمات مختلفة.

٣.٣ الطلب الفردي (الأسرة)

توقف الكمية التي يشتريها أحد الأفراد من سلعة معينة، في أي فترة زمنية محددة، على عدد كبير من العوامل. مثلاً قد يعتمد مقدار العطلات أو أيام الفرص التي تشتريها أسرة معينة خلال السنة على ما يلي:

- أ. سعر قضاء أسبوع في اليونان مقابل أسبوعين في إسبانيا.
- ب. أسعار السلع الأخرى التي يمكن شراؤها بدلاً من العطلة، كشراء سيارة مستعملة.
- ج. دخل الأسرة.
- د. حجم العائلة وتوزيع الأعمار بين أفرادها.
- هـ. الوضع الصحي.
- و. ظروف الطقس المتوقعة.
- ز. سعر بطاقات السفر عبر الخطوط الجوية.

كذلك يعتمد مقدار شرائح لحم البقر التي تشتريها الأسرة في الأسبوع على عدد كبير من العوامل. صحيح أن سعر الشرائح مهم، لكن ذلك ينطبق أيضاً على سعر اللحوم البديلة مثل شرائح لحم الدجاج أو الغنم. إذا كان دخل الأسرة منخفضاً، فمن الممكن أن يفرض عليها عدم شراء شرائح لحم البقر على الإطلاق. وإن كنت أنت من محبي المشاوي، قد يشكل الطقس أحد هذه العوامل، كما يشكل عدد الضيوف الذين دعوتهم إلى العشاء عاملآ آخر. من أجل عزل تأثير أي عامل معين في عمليات الشراء الممكنة لسلعة محددة، ومن أجل قياس هذا التأثير، من الضروري المحافظة على ثبات كل العوامل الأخرى التي تؤثر في شراء هذه السلعة. افترض، أن إحدى الجامعات تفكّر في زيادة أقساط التعليم، وترى دراسة تأثير هذا الأمر في إقبال الطلاب. افترض أيضاً، في الوقت عينه، أن الهيئات التربوية والدخل العائلي في ارتفاع، فذلك سيجعل من عملية قياس التأثير الدقيق للأقساط المتزايدة أمراً صعباً. وعلى النحو ذاته، إذا كانت مبيعات أجهزة الكمبيوتر الشخصية داخل إحدى شركات الإلكترونيات في تراجع، وإذا كانت هذه الأخيرة تفكّر في رفع إعلاناتها، يجب أن يكون

قياسُ فاعلية هذا الانفاق، معزولاً عن كل العوامل التي تؤثر في أجهزة الكمبيوتر الشخصية، مثل الكساد الاقتصادي، والمتغيرات المنافسة، ومستويات خدمة ما بعد البيع، والتوقعات المنتظرة من آلات أكثر تقدماً، وأسعار صرف العملات الأجنبية، ومعدلات الفوائد، وخطط توظيف الأموال التي يقوم بها الزبائن.

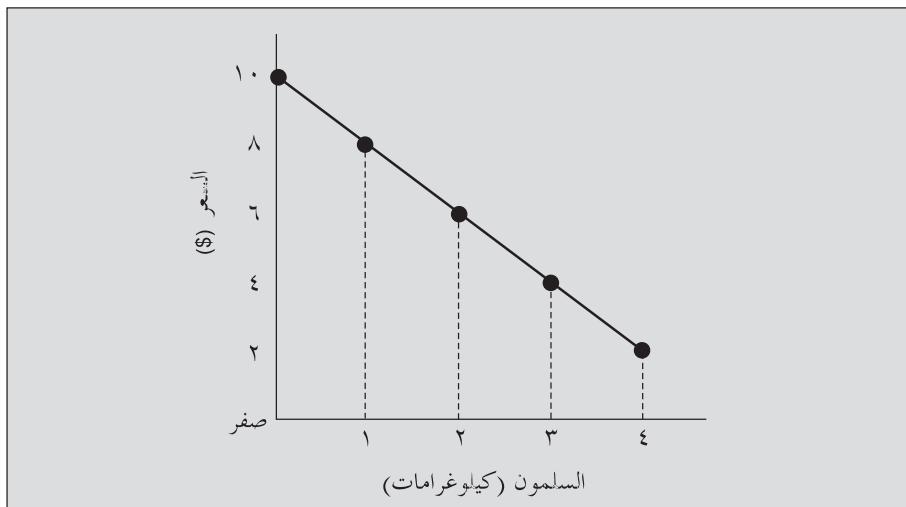
في دراستنا للطلب، سنختار أولاً متغيراً واحداً، ونفترض أن كل العوامل الأخرى المؤثرة في الطلب على السلعة التي نحن بصدده دراستها، ثابتة. ومن ثم سندرس كيف تؤثر تبدلات هذا المتغير في الطلب على هذه السلعة. يستعمل علماء الاقتصاد، عندما يدرسون هذه العلاقة، تعبيراً لاتينياً يعني بقاء جميع العوامل الأخرى من غير تعديل. وسنواجه هذا التعبير خلال دراسة علم الاقتصاد.

نظرًا لأهمية الأسعار في تزويد مستهلكي السلع والخدمات ومنتجيها بالمعلومات، ونظرًا لتأثيرها في سلوكهم، سنركز أولاً، على العلاقة القائمة بين سعر هذه السلعة التي يرغب الفرد في شرائها في فترة زمنية معينة، وكميتها. وتعبر هذه العلاقة، بالطلب الفردي، على سلعة معينة.

انظر إلى الجدول ١-٣ والرسم البياني ١-٣.

الجدول ١.٣ الطلب الفردي على السلمون خلال أسبوع

الكمية (كيلوغرامات)	السعر (\$)
٠	١٠
١	٨
٢	٦
٣	٤
٤	٢



الرسم ١.٣ الطلب الفردي على السلمون خلال أسبوع

الملاحظات الواردة في الجدول ١-٣ مرسومة في الرسم البياني ١-٣ ومرفقة بمنحنى منتظم. أما النقاط الموجودة على المنحنى بين أي نقطتين محددين، فتمثل كميات السلمون التقريرية التي سيشتريها الفرد، إذا كانت الأسعار مندرجة بين أي سعرتين محددين من الأسعار البيانية في الجدول ١-٣. سيتم مثلاً شراء ٢,٥ كيلوغرامين إذا كان سعر الكيلوغرام الواحد .\$.٥

لوضوح ما يعني الرسم البياني ١-٣. أولاً، إننا نأخذ بعين الاعتبار فترة زمنية تمتد طوال أسبوع واحد. لو أخذنا في الحسبان منحنى طلب الفرد الشهري على السلمون، أي طوال مدة تقارب أربعة أسابيع، لتوقّعنا أن تُشترى كميات كبيرة من السلمون بأي سعر يقل عن .\$١٠ للكيلوغرام الواحد، ولما المحنى إلى الجهة اليمنى. ثانياً، إننا نحافظ على ثبات كل العوامل الأخرى ما عدا عامل السعر، وهذا ما قد يؤثر في الشراء. إننا نفترض مثلاً، أن سعر سمك الهليوت، وهو بدائل محتملة للسلمون، لا يتغيّر. لو ظهر في سوق السمك فيض من الهليوت، وسيّب هبوط سعره بنسبة نصف القيمة، لامتنع الفرد ربما عن شراء السلمون في أي أسبوع، وتحول إلى شراء الهليوت الأرخص سعراً. ثالثاً، يبيّن لنا منحنى الطلب أن السعر كلما ارتفع، انخفضت الكمية المشتراة. ولو كان تحديداً سعر الكيلوغرام الواحد من السلمون يبلغ \$.٨، لاشترى الفرد كيلوغراماً واحداً في الأسبوع، بينما لو كان سعره \$.٤، لاشترى الفرد ٣ كيلوغرامات.

إذا لا يصف المنحنى حدثاً، أي أنه لا يقول لنا ما هي كمية السلمون التي اشتراها الفرد في الواقع، فهو علاقة افتراضية عمّا يستعد الفرد لشرائه بكل سعر من الأسعار في فترة زمنية معينة، إذا ظلت جميع العوامل الأخرى من غير تعديل.

يتواجد الآن الفرد في متجر للأسماك، وهو مدرك للقيد الذي تفرضه ميزانية الأسرة، فيما يبحث عن مشتريات محتملة. ييدو السلمون طازجاً ويبلغ سعر الكيلوغرام الواحد منه \$.٦. وبينما يهمّ الفرد بشراء كيلوغرامين، يبدل تاجر السمك سعر الـ \$.٦ بسعر آخر هو \$.٤ للكيلوغرام الواحد، ويوضح أنه يوم السبت، وأنه لا يودّ أن يتكدّس لديه السلمون في نهاية الأسبوع، فيتهجّ الشاري، ويقرر الآن شراء ٣ كيلوغرامات بدلاً من كيلوغرامين. هل تغيّر إذاً منحنى طلب الفرد؟ لا، لأنّ كل ما فعله هو الانتقال إلى موضع جديد على منحنى الطلب. إذا بقي ثابتاً كلّ ما يحدّد موضع منحنى الطلب، أي لو ظلت جميع العوامل الأخرى من غير تعديل، لا يتغيّر موضع منحنى الطلب ولا شكله.

يميل منحنى الطلب النموذجي ميلاً سالباً نحو محور السعر: عندما ترتفع الأسعار، تنخفض الكميات المشتراة، وعندما تنخفض الأسعار، ترتفع الكميات المشتراة. لهذا الانحدار السالب سببان: أولاً، عندما يكون السعر أعلى، يعجز الفرد عن شراء وحدات السلع بالقدر الذي يشتريه عادةً، وذلك بسبب قيد الميزانية أو الدخل. ثانياً، عندما تكون الأسعار أعلى، يستبدل الفرد نسبياً السلعة المذكورة بسلع أرخص منها. لذا فإن انخفاض كمية السلعة (السلعة (خ)) التي سيتم شراؤها بسعر أعلى، هو اجتماعاً لأثرين: أثر الدخل / الميزانية وأثر الإحلال أو الإبدال.

ويمكن عزل أثرَي الدخل والإحلال. إن ارتفاع سعر السلعة (خ)، إذا ظلت جميع العوامل الأخرى من غير تعديل، سيُخفي منفعة الفرد الإجمالية، لأنَّه يخفي كميات السلع التي يستطيع

شراءها، أي أنه يعاني من خسارة في الدخل الحقيقي. ويمكن أن تُتَّجِّح خسارةً مماثلةً في المنفعة الإجمالية عن تقلص حجم الدخل النقدي (الميزانية) بنسبة معينة، فيما تبقى أسعار السلع كافة، بما فيها السلعة (خ)، ثابتة. هذا التقلص في الدخل النقدي، يخْفَض شراء السلعة (خ)، أي أنَّ أثر الدخل يؤدي إلى تقلص الكمية المشتراة من السلعة (خ).

لأثر الإِحْلَال هو الفرق بين انخفاض الكمية المشتراة من السلعة (خ) بسبب ارتفاع سعر (خ)، وانخفاض هذه الكمية بسبب أثر الدخل. يمكن القول أيضًا، إنَّ أثر الإِحْلَال هو انخفاض الكمية المشتراة من السلعة (خ) نتيجة لتغيير سعر (خ) بالنسبة إلى السلع الأخرى، هذا إذا شاء أحد أن يعوّض على الفرد هذا التغيير في دخله الحقيقي.

خذ بعين الاعتبار فرداً يختار العمل ٤٠ ساعة في الأسبوع لقاء ١٠ \$ في الساعة الواحدة. هذا الفرد لا يعمل أي ساعة إضافية في الأسبوع، لأنَّه يرى أنَّ كل ساعة من وقت الفراغ تساوي ما لا يقل عن ١٠ \$. أيَّ أنه يتخلَّى عن ١٠ \$ (مُعَدَّل أجر الساعة) لقاء كل ساعة فراغ يمتلك بها. في حال ارتفاع مُعَدَّل الأجر إلى ٢٠ \$ في الساعة، هل يعمل أكثر من ٤٠ ساعة في الأسبوع أو أقل منها؟ يتوقف الجواب على القوة النسبية لأثر الدخل وأثر الإِحْلَال.

إذا واصل العمل ٤٠ ساعة في الأسبوع، يرتفع دخله من ٤٠٠ \$ إلى ٨٠٠ \$. وعندما يكسب الدخل الأعلى، سيشتري المزيد من السلع كافة بما فيها وقت الفراغ. إذا "اشترى" المزيد من وقت الفراغ، فذلك يعني أنَّه سيقلص عدد ساعات العمل في الأسبوع، لذا يمكن لأثر الدخل أن يؤدي إلى تقلص عدد ساعات العمل. إلا أنَّ سعر وقت الفراغ لا يبقى ثابتاً، فقد ارتفعت الآن تكلفة ساعة وقت الفراغ إلى ٢٠ \$. لأنَّ هذه هي التكلفة التي يتحملها الفرد من أجل "شراء" ساعة من وقت الفراغ. عندما يرتفع سعر وقت الفراغ، يستبدل الفرد نسبياً بسلع أرخص منه، أيَّ أنه يقلل من شراء وقت الفراغ. لكن شراء نسبة أقل من وقت الفراغ يعني العمل لساعات أطول، لذا يؤدي أثر الإِحْلَال إلى زيادة ساعات العمل. إذاً إنَّ أثر الدخل (شراء المزيد من وقت الفراغ) وأثر الإِحْلَال (التقليل من شراء وقت الفراغ) يعملان، في هذا المثل، باتجاهين معاكسين. ولا يمكن أن نعرف مسبقاً أيَّ أثر يطغى على الآخر لدى أيِّ فرد، لأنَّ ذلك يتوقف على أفضليات الفرد بالنسبة إلى وقت الفراغ مقابل الدخل. غير أنَّ التأثير الذي حلَّ عبر الوقت على العامل المتوسط واضح: خلال السنوات المئة الأخيرة تدنى عدد ساعات عمل العامل المتوسط من ٦٠ إلى ما يقل عن ٤٠ ساعة في الأسبوع، وانطلاقاً من ذلك، يبدو أنَّ أثر الدخل تراجَّع إزاء أثر الإِحْلَال.

يكون أثر الإِبَدَال سالباً على الدوام، وبتعبير آخر، يؤدي دائمًا ارتفاع سعر سلعة معينة إلى استبدالها بسلع أرخص منها نسبياً. أما أثر الدخل، فقد يكون موجباً أو سالباً. بالنسبة إلى السلع "العادية"، يؤدي انخفاض الدخل الحقيقي الناتج عن ارتفاع سعر سلعة معينة، إلى تدنى الكمية المشتراة، ويؤدي ارتفاع الدخل الحقيقي الناتج عن انخفاض السعر، إلى ازدياد الكمية المشتراة، إذاً إنَّ أثر الدخل موجب، لأنَّ التغيرات في الدخل الحقيقي والكمية المشتراة، تحمل العلامة ذاتها (موجبة أو سالبة). لذا، إنَّ أثر الدخل الموجب، في ما يخصَّ السلع العاديَّة، يعززُ أثر الإِحْلَال السالب وتحدر دائمًا منحنيات الطلب على هذه السلع نحو الأسفل، من اليسار إلى اليمين. وعلى سبيل المثال، عندما يخصَّص جزء من ميزانية الأسرة الأسبوعية لشراء الدجاج واللحم الأحمر والسمك ويُهبط سعر الدجاج، لن تزداد فقط كمية

الدجاج المشتراء، لأن الدخل الحقيقي ارتفع، بل سترتفع أيضاً هذه الكمية، لأن الدجاج سيحل الآن محل اللحم والسمك الأغلى منه نسبياً، أي أن أثري الدخل والإحلال يعززان بعضهما، ويؤديان إلى شراء المزيد من الدجاج بأسعار دنيا، وإلى انحدار منحنى الطلب على الدجاج انحداراً عادياً.

يمكن أن ينشأ ارتفاع الدخل الحقيقي عن ارتفاع في الدخل النقدي (الميزانية)، فيما تبقى أسعار السلع ثابتة، أو عن انخفاض أسعار السلع، فيما يبقى الدخل ثابتاً. "السلعة المتعدنة النوعية" هي التي ينخفض شراؤها عندما يرتفع الدخل الحقيقي. فعندما يرتفع دخل العائلة النقدي، وتبقى أسعار كل السلع على حالها، يرتفع أيضاً دخل العائلة الحقيقي، ولدى حدوث هذا الأمر، يهبط عادة شراء شرائح اللحم الرخيصة مثلاً. ويشكل المسكن المنخفض التكلفة مثلاً آخر عن السلعة المتعدنة النوعية، بما أن العائلات تنتقل إلى مسكن أفضل عندما يرتفع دخلها.

بالنسبة إلى السلع المتعدنة النوعية، يوازن أثر الإبدال السالب الذي يحمله تغير السعر، أثر الدخل ويتخطاه بشكل عام، أي أن تغير السعر النسبي للسلعة (خ) يؤدي إلى تغير في الكمية المشتراة من هذه السلعة، وهذا التغير يفوق تغير الكمية المشتراة من السلعة (خ) الذي يسببه تغير الدخل الحقيقي الناتج عن تغير سعر (خ). لذا يبقى منحنى الطلب في انحدار عادي. افترض مثلاً، أن سمن المرغرين هو سلعة متعدنة النوعية، فيما قد يدفع انخفاض سعر المرغرين بإحدى العائلات إلى استبدال الزبدة بالمرغرين، وقد يؤدي ارتفاع الدخل الحقيقي الناتج عنه، إلى الإكثار من شراء الزبدة والتقليل من شراء المرغرين، إن أثر الإحلال، أي حلول المرغرين محل الزبدة، يتغلب على أثر الدخل الذي يكون سالباً في ما يخص هذه السلعة، والذي يقود إلى انخفاض شراء المرغرين بسبب ارتفاع الدخل الحقيقي. لذلك، وعلى الرغم من النوعية المتعدنة لهذه السلعة، ينحدر منحنى الطلب على المرغرين انحداراً عادياً، بشكل يترافق فيه انخفاض سعر المرغرين بارتفاع الكمية المشتراة، إذا ظلت جميع العوامل الأخرى من غير تعديل.

نورد مثلاً شهيراً، حيث يفوق أثر الدخل أثر الإحلال، وحيث يمكن نشوء منحنى غير عادي للطلب عند مجموعة معينة من الأسعار والدخل الحقيقي. يسمى هذا النوع من السلع سلعة جيفين *Geffin*: عندما ترتفع الأسعار تزداد الكمية المشتراة، مع أن مجموعة الأسعار التي يقوم على أساسها هذا الشرط محدودة.

قيل إن معظم الدخل العائلي في إيرلندا كان ينفق في القرن التاسع عشر على البطاطا، لأنه لم يكن باستطاعة الناس أن يشتروا سوها. ولكن عندما كان يتوفّر محصول البطاطا بغزاره استثنائية، وينخفض سعرها انخفاضاً كبيراً، كان المزارعون الإيرلنديون يشهدون ارتفاعاً ملحوظاً في دخلهم الحقيقي، ويتم شراء العدد ذاته من البطاطا بسعر أقل، فتنفق العائلات الإيرلندية ما تبقى من مالها على شراء الخضر واللحوم، إلا أن شراء مواد غذائية أخرى يعني، انخفاض الكمية المطلوبة من البطاطا وإمكان تقليص شرائها. لذا عندما هبطت الأسعار، انخفضت كمية شراء البطاطا نتيجةً لأثر الدخل الواسع النطاق.

ما من برهان تجريبي على أن هذه السلعة كانت موجودة، لكن الطلاب، بحكم كونهم طلاباً، يحبون الشواد، وإذا كان افتراض عالم الاقتصاد الذي عاش في العصر الفيكتوري،

السير روبرت جيفين Sir Robert Giffen، حول مجاعة البطاطا الإيرلندية سنة ١٨٤٥ يساعد على إيضاح أثر الدخل والإحلال، فأنا أوفق السير روبرت Sir Robert موافقة تامة. ومن الصعب جداً التصور، أن التغيرات التي تطال سعر أي سلعة معينة، قادرة أن تؤثر تأثيراً جذرياً مماثلاً في الدخل الحقيقي لأي عائلة في الأنظمة الاقتصادية المقدمة اليوم، باستثناء الناس الذين ينفقون نسبة كبيرة من مداخيلهم على الطعام فقط (المدمون على المشروبات والمخدرات).

يشير التحرّك على طول منحنى نموذجي للطلب، أن كميات شراء السلع ترداد مع هبوط الأسعار، أي أن الكمية المشترأة تتغيّر مع تغيّر السعر. وليس ما يشير الدهشة إذا سميت الأسعار والكميات في هذا السياق متغيّرات. وتُعرف كل العوامل الأخرى التي تؤثر، باستثناء السعر، في عمليات الشراء، والتي نفترض أنها ثابتة عندما يتم رسم منحنى الطلب، تحت اسم المؤشرات. بما أن المتغيرات ثابتة، تعتمد إذا الكمية المشترأة من سلعة معينة على سعر هذه السلعة، وتصبح الكمية المتغيّر التابع. وبما أنه لا يحتمل، في معظم الأسواق، أن يؤثر شراء أي فرد لسلعة معينة في سعر هذه السلعة، يسمى السعر المتغيّر المستقل.

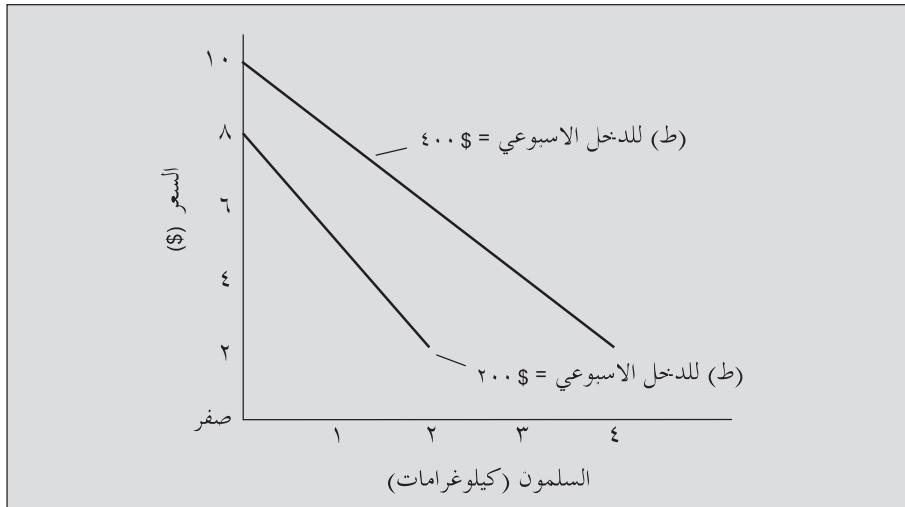
إذاً، يعتمد موضع منحنى الطلب وشكله على المؤشرات وإذا تغيّر أي مؤشر يتغيّر موضع منحنى الطلب وشكله. ذكرنا سابقاً أن الأذواق والأفضليات تختلف في نهاية المطاف، كيفية تحصيص الموارد في الأنظمة الاقتصادية الرأسمالية. فأثناء رسم منحنى طلب فردي، تعتبر الأذواق والأفضليات مؤشرات، أي بterm آخر، يفترض أنها ثابتة خلال فترة زمنية معينة. ييد أن الأذواق والأفضليات تتغيّر مع الوقت، ويبدل وبالتالي موضع منحنيات الطلب وشكلها. وقد يؤدي ذلك إلى تغيرات في الأسعار، أو على الأقل، إلى نشوء مؤشرات للمتتجرين، ترغّبهم على إعادة توزيع الموارد إذا أرادوا البقاء في مجال العمل.

الجدول ١.٣ الطلب الفردي على السلمون خلال أسبوع (الدخل المتخفض)

الدخل الأسبوعي	الكمية (كيلوغرامات)	السعر (\$) الأسبوعي	الدخل (كيلوغرامات)	الكمية (كيلوغرامات)	السعر (\$)
٢٠٠	٠	١٠	٤٠٠	٠	١٠
٢٠٠	٠	٨	٤٠٠	١	٨
٢٠٠	١	٥	٤٠٠	٢	٦
٢٠٠	١,٤	٤	٤٠٠	٣	٤
٢٠٠	٢	٢	٤٠٠	٤	٢

لتنظر الآن إلى تغيّر أحد المؤشرات ومستويين بالمثل الوارد في الجدول ٣-٢ والرسم البياني ٣-٢. الدخل هو المؤشر الذي يتم تغييره، وهو أحد العوامل التي حافظنا على ثباتها في رسم منحنى الطلب الأول (ط) حيث يبلغ الدخل الأسبوعي \$٤٠٠. عند هذا المستوى من الدخل، وعندما يبلغ سعر الكيلوغرام الواحد من السلمون \$٦، يشتري الفرد كيلوغرامين. لكن لو كان الدخل الأسبوعي \$٢٠٠ بدلاً من \$٤٠٠، وبقي سعر كيلوغرام السلمون \$٦ لا شرّى الفرد أقلّ من كيلوغرام واحد، أي أن منحنى طلب هذا الفرد يميل إلى اليسار بسبب

تغير أحد المؤشرات التي تحدّد موضعه. ولا علاقة لهذا الميل بسعر السلمون على الإطلاق، فعندما يتغيّر هذا الأخير، يتحرّك الفرد على طول منحنى الطلب، ولا شيء يسبّب انحراف المنحنى إلّا تغيّر أحد المؤشرات التي تحدّد موضعه.



الرسم ٢.٣ مُنْحَنِيا الطلب الفردي على السلمون وفق مستويات مختلفة من الدخل

يمكن لكل تغيّر في المؤشرات التالية، أن يؤدي إلى ميل منحنى الطلب على السلمون، وإنما بطريق متغيرة.

المؤشر	اتجاه الميل
حفلة عشاء لأميركيين يحبون السلمون.	إلى اليمين
طقس جميل مناسب لتحضير المشاوي.	إلى اليمين
تقدير طبي يربط أمراض القلب باستهلاك اللحم.	إلى اليمين
انخفاض سعر الدجاج.	إلى اليسار
ذهاب الأولاد إلى المدرسة.	إلى اليسار
العشور على سم الحلوب في السلمون.	إلى اليسار
هدية من شخص يدخن السلمون.	إلى اليمين
عطلة في الهند.	إلى اليسار
توقع ارتفاع أسعار السلمون في الأسبوع التالي.	إلى اليمين

من أجل تبسيط التحليل الوارد أعلاه، ركّزنا على فترة زمنية وجيزة نسبياً، أي أسبوع واحد. يعتبر الأسبوع أو الشهر الواحد بالنسبة إلى أسعار عديدة، فترة تحظى مناسبة من ناحية نفقات أسرية كثيرة، لأن الأسر تقاضي أجورها ورواتبها أسبوعياً أو شهرياً وتواجه قيود الميزانية أسبوعياً أو شهرياً، وتخطّط نفقاتها على أساس ذلك. لكن قرارات أسر كثيرة تتطلب تحليلًا على امتداد فترة زمنية أطول، مثل قرار اقراض المال على مدى فترة ٢٥ سنة من أجل

شراء منزل. كذلك إن قدرة الطلاب على اقراض المال والحفاظ على مستوى استهلاك أعلى من الدخل الحالي، إضافة إلى استعداد المقرضين لإقراض المال لهؤلاء الطلاب، يرتكزان على توقعات الطلاب والمقرضين معاً، وذلك بأن يكون الدخل المستقبلي للطلاب كافياً لتسديد المبلغ المقترض مع الفائدة. إلا أن مبادئ تحقيق الحد الأقصى من المنفعة، تبقى نافذة، نظراً للقيود التي تفرضها الميزانية أو الدخل.

ذكرنا سابقاً أن تحقيق الحد الأقصى من المنفعة يقضي بأن يكون

$$\frac{\text{هـ مند}}{\text{سـ سـ}} = \frac{\text{هـ مند}}{\text{سـ سـ}} = \dots = \frac{\text{هـ مند}}{\text{سـ سـ}}$$

وذكرنا أن المنفعة الإجمالية تزداد، ولكن هامش المنفعة ينخفض، فيما يزداد استهلاك الفرد لسلعة محددة في أية فترة زمنية معينة. ما هي الصلة إذا، بين نظرية المنفعة ومنحنى الطلب المنحدر نزولاً الذي نحن بصدده دراسته؟ إن قانون المنفعة من الاستهلاك الإضافي المتناقص يقضي ضمنياً بألا يظهر الفرد استعداداً لشراء المزيد من سلعة معينة إلا إذا هبط السعر.

افتراض أنك تشهد توازنًا، وتحقق وبالتالي الحد الأقصى من المنفعة، في عالم يقوم على سلعتين، تخصّص فيه ميزانيتك للعصير (ع)، الذي يبلغ سعر الكوب منه \$1، وللسندويشات (سن) التي يبلغ سعر الوحدة منها \$0.50. إذاً إن

$$\frac{\text{هـ مند}}{\text{سـ سـ}} = \frac{\text{هـ مند}}{\text{سـ سـ}}$$

افتراض أيضاً أنه في ظل هذه الأسعار، يكون

$$\frac{4}{1} = \frac{\text{هـ مند}}{\text{سـ سـ}} = \frac{\text{هـ مند}}{\text{سـ سـ}}$$

إذا تم خفض سعر كوب العصير إلى \$0.50 فإن

$$\frac{8}{1} = \frac{\text{هـ مند}}{\text{سـ سـ}} \text{ يصبح}$$

لكي يؤدي، آخر دولار ينفق على العصير إلى ضعف الرضى تقريباً، بما أنك تستطيع الآن شراء كوبين من العصير بدلاً من كوب واحد. لكن

$$\frac{4}{1} \text{ لا يزال يساوي} = \frac{\text{هـ مند}}{\text{سـ سـ}}$$

وخفض الإنفاق على السندويشات بنسبة دولار واحد، يقلص المنفعة بمقدار 4، في حين، أن إنفاق دولار إضافي على العصير، يرفع المنفعة إلى 8 تقريباً، مؤدياً إلى ربح

صاف بمقدار ٤ - ٨+). ومع ذلك، فيما ترفع استهلاكك للعصير وتخفض استهلاكك للسندويشات، يتراجع هامش منفعة العصير، ويزداد هامش منفعة السندويشات، فتوصل إعادة تخصيص الإنفاق، إلى أن تستعيد التوازن، أي إلى أن يصبح مجدداً

ع من س	مساوياً لـ	ع من س

لذا، إن منحني طلبك على العصير سيميل، بشكل سالب، نحو محور السعر. وينطبق التفكير ذاته على السندويشات، أو أي سلعة أو خدمة أخرى.

لقد ركّزنا حتى الآن على الطلب الفردي، لكن قد لا يكون لهذا الأخير تأثير يذكر، في سعر هذه السلعة والكمية المباعة والمشتراة منها، داخل الأسواق التي تشهد عدداً كبيراً من المؤسسات (الموردين). فإذا اشتريت ذات يوم رغيف خبز من السوبرماركت، المحلي أو امتنعت عن شرائه، لن يكون لذلك تأثير ملحوظ، في المبيعات أو الأرباح داخل السوبرماركت الذي بيع يومياً ما يقارب ٥٠٠٠ رغيف. كذلك، إذا قررتقضاء عطلتك في بلد خارجي، وتحويل عملتك إلى عملة هذا البلد، لن تفاجأ عندما تلاحظ، أن شراءك العملة الأجنبية لم يؤد إلى تدني قيمة عملتك المحلية ولا حتى إلى ارتفاع قيمة العملة الأجنبية.

ولكن عندما نأخذ بعين الاعتبار الطلب الإجمالي في أي سوق معينة، نقوم بجمع كل الطلبات الفردية. إن طلب السوق الإجمالي هو أمر يشير قليلاً كبيراً لدى الشركات.

٤.٣ طلب السوق

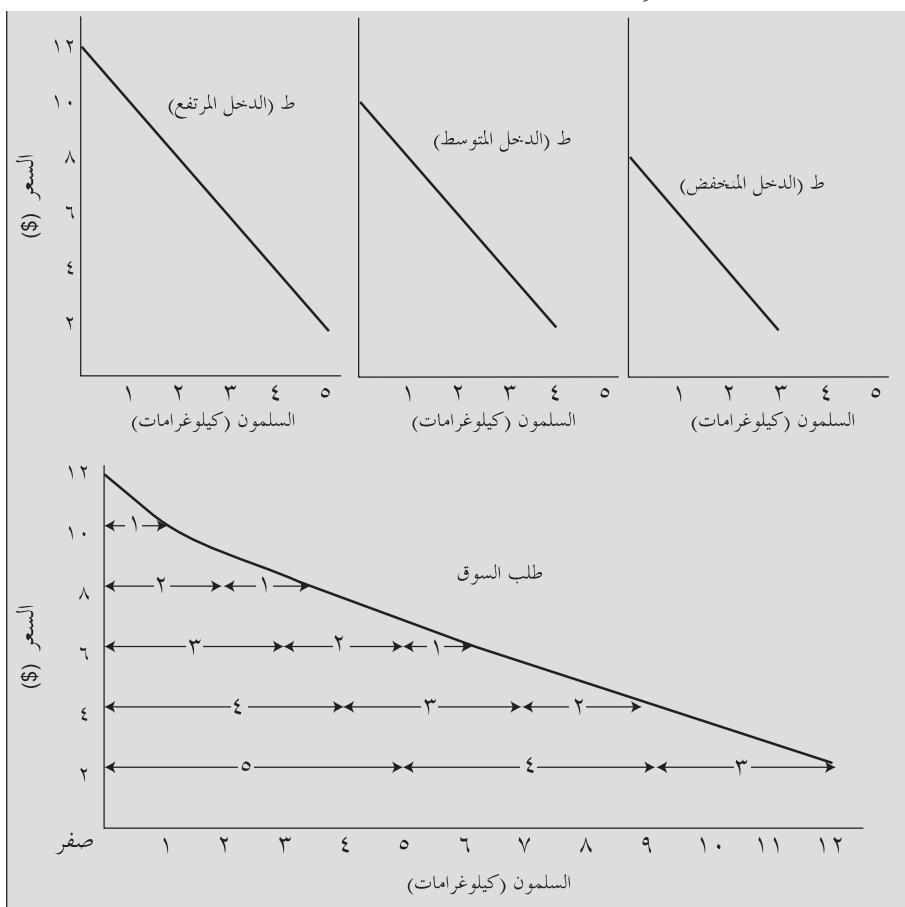
إن طلب السوق على سلعة معينة، هو مجموع الطلبات عليها من قبل الأفراد الذين يؤلفون السوق. كما أن بعض الأسواق شديد المحلية، كأسواق حاضنات الأطفال والسماكرو والخبز الطازج والأسبيرين وتسرير الشعر. ولكن يعتبر بعض الأسواق، من جهة أخرى، عالمياً، كالقمح والنفط الخام والعلات. ينشأ منحني طلب السوق من منحنيات الطلب الفردي، بصرف النظر عن مكان السوق أو حجمها. سنختار مثلاً بسيطاً جداً لنظهر كيف يتم رسم منحني طلب السوق.

الجدول ٣.٣ طلب الفرد والسوق على السلمون (أسيوغاً)

الدخل المرتفع	الدخل المتوسط	الدخل المنخفض	السعر (\$) الكمية (كيلوغرامات) التي يطلبها الأفراد من ذوي	طلب السوق
١	٠	٠	١	١٠
٣	٠	١	٢	٨
٦	١	٢	٣	٦
٩	٢	٣	٤	٤
١٢	٣	٤	٥	٢

المعطيات المتوافرة في الجدول ٣-٣، تتعلق بثلاث فئات من الأشخاص في سوق السلمون. هي بالتحديد أصحاب الدخل المرتفع (مرت)، والدخل المتوسط (متو) والدخل المنخفض (منخ). عندما يكون سعر كيلوغرام السلمون \$١٠، لا أحد يشتريه إلا (مرت) وبكمية كيلوغرام واحد فقط. إذًا، عندما يكون سعر الكيلوغرام \$٨، يبلغ طلب السوق كيلوغراماً واحداً. وعندما يكون سعر كيلوغرام السلمون \$٨، يشتري منه (مرت) كيلوغرامين، ويشتري منه (متو) كيلوغراماً واحداً. بينما تبقى فئة (منخ) غير مكتنزة به. لذا عندما يكون السعر \$٨، يبلغ طلب السوق ٣ كيلوغرامات. وعندما يكون سعر الكيلوغرام \$٦، يشتري (مرت) ٥ كيلوغرامات ويشتري (متو) ٤ كيلوغرامات ويشتري (منخ) ٣ كيلوغرامات ما يجعل طلب السوق ١٢ كيلوغراماً.

رسمت هذه المعطيات في الرسم البياني ٣-٣ وكما نلاحظ، رسم منحنى طلب السوق من خلال جمع منحنينات الطلب الفردي بشكل أفقى. انتهكنا في هذا المثل البسيط الشرط الذي يقضي بعدم أهمية أي شار محدد؛ فهو يحتل كل شار أهمية خاصة. ولكن لو كنا أمامآلاف من شراء السلمون في هذه السوق، لرسم منحنى طلب السوق بالطريقة عينها ولكن من غير أي تأثير يذكر لشار معين من الشراء.



الرسم ٣.٣ طلب الفرد والسوق على السلمون

إن الشروط القائمة بالنسبة إلى منحنى الطلب الفردي قائمة أيضاً بالنسبة إلى منحنى طلب السوق. والسعر هو أيضاً المتغير المستقل، بينما الكمية المطلوبة هي المتغير التابع. تحدّد أيضاً المؤشرات، مثل الذوق والأفضلية ومستويات الدخل، موضع منحنى طلب السوق بالنسبة إلى المحورين، وكذلك الأمر في ما يخص عدد الشراء في السوق. ويؤدي تغيير أي مؤشر من هذه المؤشرات إلى انحراف منحنى الطلب، فعندما ترتفع الأسعار تنخفض الكمية المطلوبة، وعندما تنخفض الأسعار ترتفع الكمية المطلوبة.

يمكن تصنيف الطلب على السلع والخدمات وفقاً لاستجابة الكمية المطلوبة للتغييرات السعر. يؤدي تغيير "بسيط" في سعر بعض السلع إلى تغيير "كبير" في الطلب على الكمية، (إلا أن هذه السلع محدودة)، في حين أن الكمية المطلوبة من سلع أخرى لا تتأثر نسبياً بتغييرات السعر. ويمكن أيضاً أن تختلف درجة التأثير ببعض النقطة التي يتم اختيارها في بداية الأمر على المنحنى، أي أن انخفاض السعر بنسبة ١٠ في المئة عندما يكون السعر \$١٠، قد يؤدي إلى ارتفاع الكمية المطلوبة بنسبة ٢٠ في المئة، بينما قد يؤدي انخفاض سعر السلعة ذاتها بنسبة ١٠ في المئة، عندما يكون السعر \$٨، إلى ارتفاع الكمية المطلوبة بنسبة ١٢ في المئة فقط. إن تأثير الكمية المطلوبة بتغييرات السعر، والذي يسمى مرونة سعر الطلب، يؤثر أيضاً في الإنفاق الإجمالي على السلعة المذكورة، ويتراافق مع انعكاسات (كما سنرى لاحقاً) على المستهلكين والمؤسسات والحكومة.

التصنيفات الثلاثة الممكنة لمرونة سعر الطلب هي التالية:

- لا مرونة للسعر؛
- مرونة السعر؛
- المرونة الموحدة للسعر.

١.٤.٣ لا مرونة للسعر

تصنّف السلعة على أنها غير مرنة السعر، عندما يكون التغيير النسبي في الكمية المطلوبة أدنى من التغيير النسبي في السعر، بينما يتغيّر السعر. عندما يتميّز الطلب على سلعة معينة بلا مرونة للسعر، يؤدي ارتفاع السعر إلى ارتفاع الإنفاق على السلعة، ويقود انخفاض السعر إلى انخفاض الإنفاق على السلعة.

إذا جعلنا الحرف (س) يساوي السعر الأساسي، والحرف (ك) يساوي الكمية الأساسية المطلوبة، وجعلنا (Δ_s) تساوي تغيير السعر، و(Δ_k) تساوي تغيير الكمية المطلوبة الناتج عنه، فعندما تكون

$$\frac{\Delta_s}{s} > \frac{\Delta_k}{k}$$

لا يتمتّع الطلب بمرونة السعر. إذا تمثّل قياس مرونة السعر بالحرفين (مر)، يمكن التعبير عن الطلب غير المرن المبين أعلاه كما يلي:

$$م_r = \frac{\frac{k\Delta}{s}}{s} > 1$$

في هذه المعادلة، عندما تكون $(م_r) > 1$ ، لا يتمتع الطلب بمرونة السعر. يرتفع الإنفاق الإجمالي $(s \times k)$ على السلعة مع ارتفاع السعر (s) وينخفض مع انخفاضه. من أجل تفكير رياضي صحيح. تكون عادةً $(م_r)$ سالبة بما أن تغيرات السعر والكمية تتحرك باتجاهين معاكسين. ولكن لأنّ أسباب مفيدة، جرت العادة على أن يتم تجاهل العلامة السالبة. لذا، على سبيل المثال، المعطيات التالية المشيرة إلى كمية البنزين التي يطلبها سكان إحدى البلدات بسعرين مختلفين خلال يوم نموذجي.

الكمية (ليترات)	السعر (\$)
١٠٠	١,٠٠
٩٩	١,١٠

عندما نأخذ بعين الاعتبار ارتفاع السعر من \$1,٠٠ إلى \$1,١٠. تنخفض الكمية المطلوبة من ١٠٠ لتر إلى ٩٩ لترًا، أي أن منحنى الطلب ينحدر انحداراً عاديًّا. لدينا:

$$\frac{1}{100} = \frac{99 - 100}{100} = \frac{-k\Delta}{s}$$

ولدينا:

$$\frac{1}{10} = \frac{1,00 - 1,10}{1,00} = \frac{-s\Delta}{s}$$

لذلك

$$1 > \frac{1}{10} = \frac{\frac{1}{100}}{\frac{1}{1}} = \frac{\frac{-k\Delta}{s}}{\frac{s\Delta}{s}} = \frac{-k\Delta}{s}$$

تشير قيمة $(م_r)$ إلى أن الطلب على البنزين يتميز بلا مرونة السعر عندما يتراوح هذا الأخير بين $\$1,٠٠ - \$1,١٠$. كما أن ارتفاع السعر من \$1,٠٠ إلى \$1,١٠ سيسبب ارتفاع الإنفاق الإجمالي على البنزين من $\$1,٠٠ \times \$1,٠٠ = \$1,٠٠$ إلى $\$1,١٠ \times \$1,١٠ = \$1,٢١$ (١٠٠ × \$1,٠٠). خذ الآن بعين الاعتبار انخفاض السعر من \$1,١٠ إلى \$1,٠٠. يكون

لدينا في هذه الحال:

$$\frac{1}{99} = \frac{99 - 100}{99} = \frac{\Delta}{\kappa}$$

إضافة إلى:

$$\frac{1}{11} = \frac{1,10 - 1,10}{1,10} = \frac{\Delta}{\kappa}$$

حتى تصبح

$$1 > \frac{1}{9} = \frac{\frac{1}{99}}{\frac{1}{11}} = \frac{\frac{\Delta}{\kappa}}{\frac{\Delta}{\kappa}} = \frac{\Delta}{\kappa} = \frac{\Delta}{\kappa}$$

لا يزال منحنى الطلب على البنزين، يتميز بلا مرونة للسعر عندما يتراوح هذا الأخير بين \$1,00 - \$1,10. (الفرق في قيمتي مرونة السعر، ١٠١ و ١١، ناتج عن استعمال أساسات مختلفة). في ما يتعلق الإنفاق الإجمالي على البنزين، يقود انخفاض السعر إلى انخفاض الإنفاق الإجمالي على البنزين من \$10,000 إلى \$10,890.

لو كان صاحب المحطة حرًا في تسعير البنزين، لاستطاعت مرونة سعر الطلب على البنزين أن تشكل عاملًا محددًا للسعر الذي يضعه. في الواقع، بما أن الطلب على النفط في العالم لا يتميز بمرونة السعر، فذلك يسبب إلى حد نمذجي، ارتفاعًا سريعاً في الإيرادات التي تتدفق على البلدان المصدرة للنفط عندما يتم رفع أسعار النفط العالمي.

٢.٤.٣ مرونة السعر

تصنّف السلعة على أنها مرنة السعر عندما يكون التغيير النسبي في الكمية المطلوبة أكبر من التغيير النسبي في السعر، بينما يتغيّر السعر. عندما يتميز الطلب على سلعة معينة بمرونة السعر، يؤدي ارتفاع السعر إلى انخفاض الإنفاق الإجمالي على السلعة، ويقود انخفاض السعر إلى ارتفاع الإنفاق الإجمالي على السلعة. أي عندما تكون

$$\frac{\Delta s}{\kappa} < \frac{\Delta \kappa}{s}$$

يكون الطلب مرن السعر وتكون

Δ

$$\frac{\Delta}{\Delta} = \frac{م}{س} < 1$$

مثلاً تشير المعطيات التالية إلى كمية لحم البقر المشوي التي يطلبها في أحد المطاعم زبائن العشاء خلال يوم عادي.

الكمية (حصص)	السعر (\$)
١٠٠	١,٠٠
٨٠	١,١٠

إذا أخذنا بعين الاعتبار ارتفاع السعر من \$1,٠٠ إلى \$1,١٠، يمكن احتساب مرونة سعر الطلب على لحم البقر المشوي كما يلي:

$$2 = \frac{\frac{2}{10}}{\frac{1}{10}} = \frac{\frac{80 - 100}{100}}{\frac{1,00 - 1,10}{1,00}} = \frac{\frac{\Delta}{ك}}{\frac{\Delta}{س}} = \frac{م}{س}$$

وفي الوقت ذاته، يتافق ارتفاع السعر مع انخفاض الإنفاق الإجمالي من \$1,٠٠ \times \$1,٠٠ إلى \$88 \times \$1,١٠.

وإذا أخذنا بعين الاعتبار انخفاض السعر من \$1,١٠ إلى \$1,٠٠، تصبح

$$2,75 = \frac{\frac{2}{8}}{\frac{1}{11}} = \frac{\frac{80 - 100}{100}}{\frac{1,00 - 1,10}{1,10}} = \frac{\frac{\Delta}{ك}}{\frac{\Delta}{س}} = \frac{م}{س}$$

ويرتفع الإنفاق الإجمالي من \$88 إلى \$100 فيما ينخفض السعر. في كلتا الحالتين تكون قيمة (م) أكبر من واحد ما يشير إلى مرونة سعر الطلب.

المرونة الموحدة للسعر

٣.٤.٣

تصنّف السلعة على أنها تتمتع بمرونة سعر موحدة، عندما يساوي التغيير النسبي في الكمية المطلوبة، التغيير النسبي في السعر، بينما يتغيّر السعر. في هذه الظروف، يبقى الإنفاق الإجمالي على السلعة ثابتاً في ارتفاع السعر وانخفاضه.

خلال عملية احتساب التغيرات النسبية في السعر والكمية، سيتم الحصول على نتائج عدديّة مختلفة. إذا تم الانطلاق من السعر والكمية المعمول بهما قبل التغيير، مقارنةً بالسعر والكمية المعمول بهما بعد التغيير. إذا ارتفع سعر كوب العصير من \$٧٥ سنتاً إلى \$١، نعتبر أن الارتفاع هو بنسبة ٣٣ في المئة. لكن لو بحث سعر ليتر العصير من \$١ إلى \$٧٥ سنتاً، لاعتبرنا أن نسبة هبوط السعر هي ٢٥ في المئة. لذا، إن احتساب المرونة عبر استعمال الصيغة يتوقف، على معرفة ما إذا كان السعر في انخفاض أو ارتفاع. عندما تكون مرونة سعر الطلب أو لا مرونة سعره شديدة ويتم النظر في التغيرات البسيطة، لا تشهد القيمة الدقيقة للمرونة تغييراً كبيراً. ولكن إذا كانت مرونة سعر الطلب موحدة تقريرياً، قد يؤدي ارتفاع السعر أو انخفاضه، إلى قيمة أكبر من ١ أو أصغر منه إلى حد بسيط.

ويمكن حل المشكلة القائمة على معرفة أي سعر وكمية يستعملان في احتساب المرونة، من خلال اعتماد طريقة تقوم على استعمال معدل السعررين ومعدل الكميتين في احتساب تغير السعر، فيصبح مثلاً تغيير السعر النسبي $\Delta S/S$ كالتالي:

$$\frac{\frac{S_2 - S_1}{(S_1 + S_2)}}{2} = \frac{\Delta S}{\frac{(S_1 + S_2)}{2}}$$

كذلك يصبح تغيير الكمية النسبي Δ/k كالتالي:

$$\frac{\frac{k_2 - k_1}{(k_1 + k_2)}}{2} = \frac{\Delta k}{\frac{(k_1 + k_2)}{2}}$$

كما أن مرونة سعر الطلب

$$\frac{\frac{k_2 - k_1}{(k_1 + k_2)}}{2} = \frac{\Delta k}{\frac{(S_1 + S_2)}{2}} = \frac{\Delta S}{S}$$

لذا يبلغ تغيير سعر ليتر العصير، في المثل الذي يتناول العصير، نسبة ٢٩ في المئة تقريرياً أكنا نأخذ بعين الاعتبار ارتفاع السعر أم انخفاضه. وهذا يعني أن

$$\% ٢٩ = \frac{٠,٢٥}{٠,٨٢٥} = \frac{٠,٧٥ - ١,٠٠}{١,٧٥} = \frac{S_2 - S_1}{\frac{(S_1 + S_2)}{2}} = \frac{\Delta S}{\frac{(S_1 + S_2)}{2}}$$

يظهر من خلال استعمال هذه الصيغة، أن الإنفاق الإجمالي على السلعة يبقى ثابتاً في ارتفاع السعر وانخفاضه، إذا كان منحنى الطلب يتمتع بمرونة سعر موحدة.

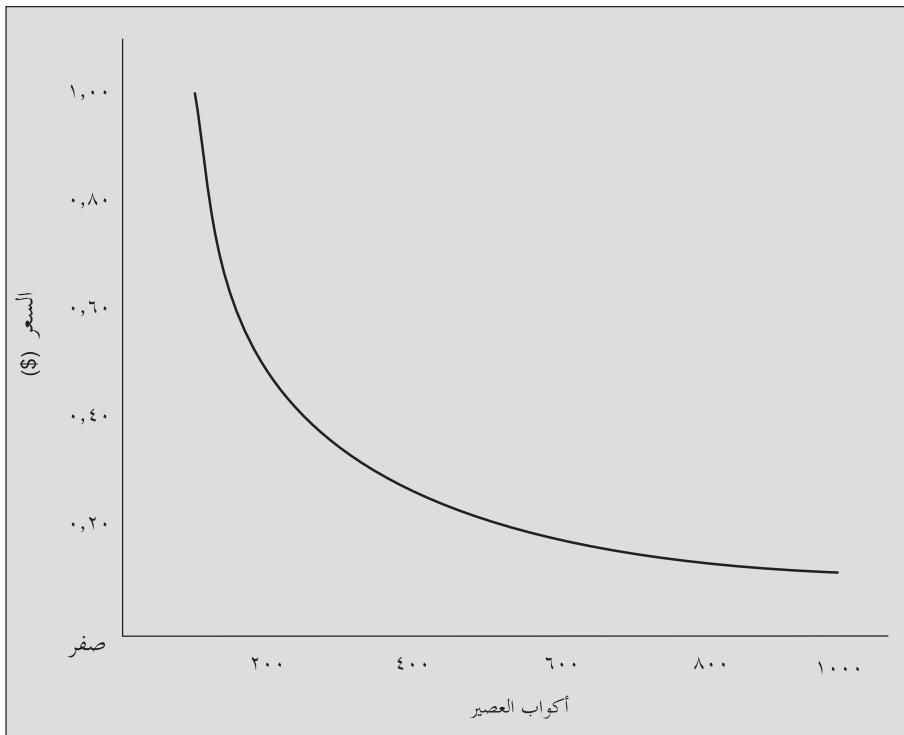
الوحدة ٣ / الطلب

انظر الآن، إلى قائمة الطلب على العصير والمنحنى الخاص به، كما يبدوا في الجدول ٣-٤ والرسم البياني ٣-٤. عندما نأخذ بعين الاعتبار انخفاضاً في السعر من \$١٠٠ إلى \$٠,٨٠ ترتفع الكمية المطلوبة بنسبة ٢٥ كوبًا (١٢٥ - ١٠٠). ومن خلال استعمال الصيغة القياسية تصبح مرونة سعر الطلب كما يلي:

$$1 = \frac{\frac{1}{9}}{\frac{1}{9}} = \frac{\frac{25}{112,5}}{\frac{0,2}{0,9}} = \frac{\frac{100 - 125}{2 \div (125 + 100)}}{\frac{0,80 - 1,00}{2 \div (0,80 + 1,00)}} = \text{مرونة}$$

الجدول ٣.٣ لائحة الطلب والإنفاق الليبيين على العصير في حالة محلية

الإنفاق الإجمالي	الكمية	السعر (\$)
١٠٠	١٠٠	١,٠٠
١٠٠	١٢٥	٠,٨٠
١٠٠	٢٠٠	٠,٥٠
١٠٠	٢٥٠	٠,٤٠
١٠٠	٥٠٠	٠,٢٠
١٠٠	١٠٠٠	٠,١٠



الرسم ٤.٣ منحنى الطلب على العصير

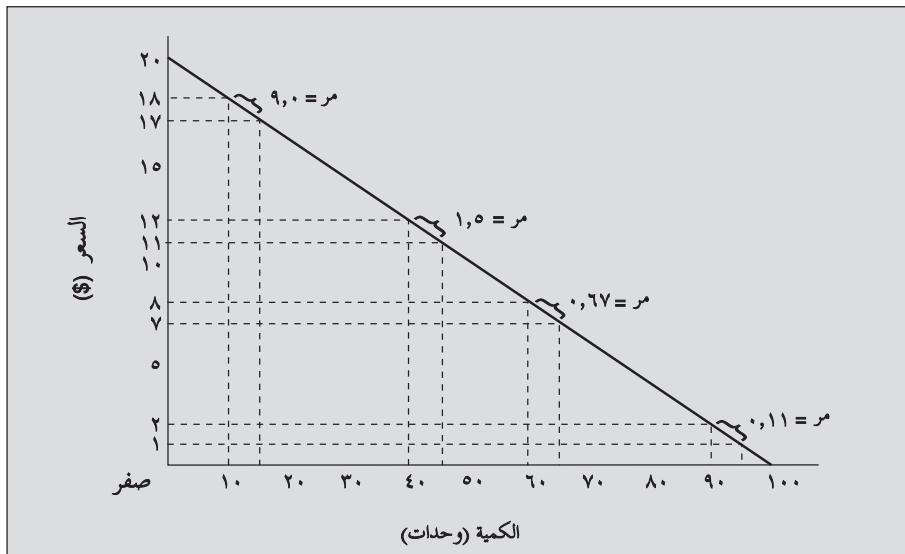
إذا أجري تغيير تراكمي ثانٍ على طول منحنى الطلب يتناول بالتحديد ارتفاع السعر من \$٠,١٠ إلى \$٠,٢٠، يبلغ انخفاض الكمية المطلوبة ٥٠٠ كوب (١٠٠٠ - ٥٠٠) وتصبح مرونة سعر الطلب

$$م_r = \frac{500}{0,67} = \frac{\frac{500}{750}}{\frac{0,1}{0,15}} = \frac{500 - 1000}{2 \div (500 + 1000)} = \frac{0,10 - 0,20}{2 \div (0,10 + 0,20)}$$

٤.٤.٣ تغيير مرونة سعر الطلب

لا تثبت مرونة سعر الطلب على طول منحنى الطلب حتى ولو كان يتمثل بخط مستقيم. تكون مرونة سعر الطلب في أعلى المنحنى عاليةً (تقارب الlanهائية فيما يقترب منحنى الطلب من محور السعر)، ثم تنخفض على طول المنحنى مروراً بواحد، وتتصبح شديدة الانخفاض في أسفل المنحنى (تقارب الصفر فيما يقترب المنحنى من محور الكمية).

يظهر منحنى الطلب المستقيم الخط في الرسم البياني ٤-٣، أن عملية الشراء تendum عندما يبلغ السعر \$٢٠، في حين أنه يتم شراء ١٠٠ وحدة عندما يكون السعر صفرياً.



الرسم ٥.٣ المرونة على طول منحنى خطى للطلب

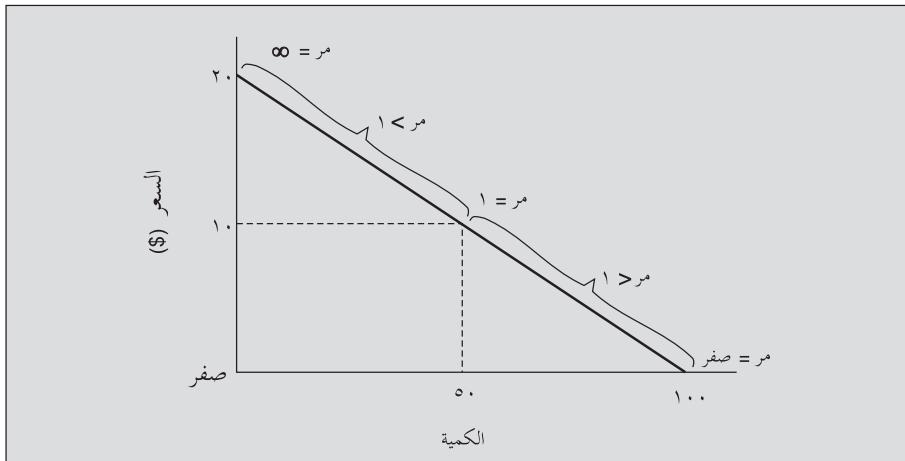
يتضمن الجدول ٣-٥ عمليات مختلفة لاحتساب مرونة سعر الطلب في منحنى الطلب، هذا ويظهر أن قيمة (مر) تتحفظ، عندما يتم التحرّك على طول منحنى الطلب الخطى من اليسار إلى اليمين.

الجدول ٥.٣ مستويات المرونة على طول المنحنى الخطى

س	س Δ	س Δ /س	ك	ك Δ	ك Δ /ك	مر = ك Δ /ك \div س Δ /س
١٨	١	١٨/١	١٠	٥	٢/١	٠.٩
١٧	١	١٧/١	١٥	٥	٨/١	١.٥
١٢	١	١٢/١	٤٠	٥	٨/١	٠.٦٧
١١	١	١١/١	٩٠	٥	١٨/١	٠.١١
			٦٥			
			٤٥			
			٤٠			
			٣٥			
			٣٠			
			٢٥			
			٢٠			
			١٥			
			١٠			

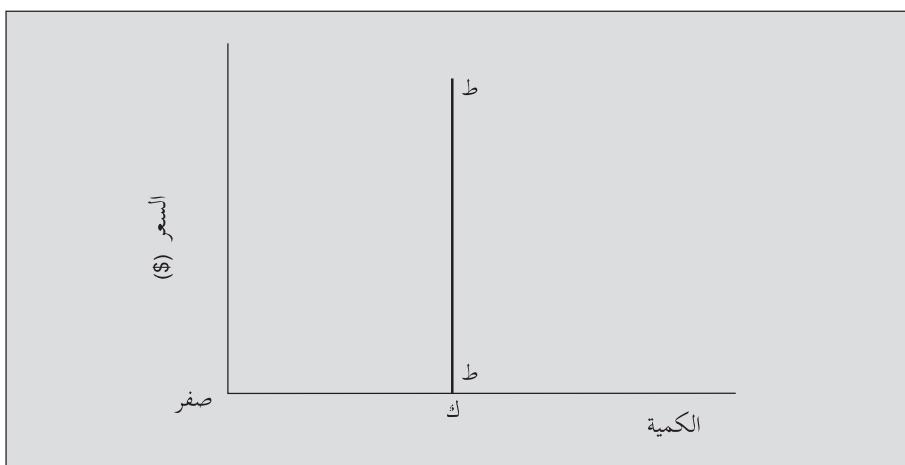
من الواضح أن مرونة الطلب تساوى واحداً عند بعض النقاط الموجودة على منحنى الطلب، وفي هذا المثل، نشهد هذا الأمر حيث يكون (س) = ١٠ و(ك) = ٥٠. لدى وجود منحنى طلب خطى يلامس كلا المحورين، كما يبدو ذلك في الرسم البياني ٣-٣، تقع دائماً نقطة المرونة الموحدة للسعر في منتصف الخط. في المنطقة التي يتواجد فيها منحنى الطلب إلى يسار النقطة الواقعه في منتصفه، تقترب (مر)، من الانهاية فيما تقترب الكمية المطلوبة من الصفر، وفي المنطقة التي يتواجد فيها منحنى الطلب إلى يمين النقطة

الواقعة في منتصفه، تقترب ($م_r$) من الصفر فيما يقترب (s) من الصفر. ويظهر الرسم البياني ٦-٣ هذه النقاط.



الرسم ٦.٣ منحنى خطى للطلب

تتوفر ثلاثة أنواع من منحنيات الطلب، بحيث لا تبدل مرونة سعر الطلب على طول المنحنى، بل تبقى ثابتة. يحدث هذا الأمر عندما يكون منحنى الطلب بأسره عديم المرونة، أو كامل المرونة، أو ذات مرونة موحدة.



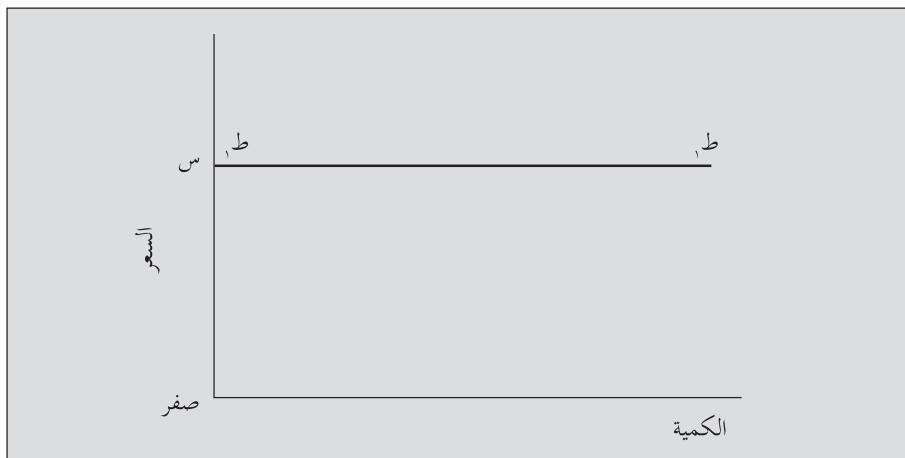
الرسم ٧.٣ منحنى طلب عديم المرونة

في الرسم البياني ٧-٣، يتمثل منحنى الطلب بخط عمودي. في هذه الحال، تبقى الكمية المطلوبة كما هي (أي ($ك$)) عند كل مستوى من السعر. تساوي مرونة سعر الطلب صفرًا عند كل نقطة من هذا المنحنى، بما أن الكمية المطلوبة لا تتغير، وفي صيغة احتساب مرونة السعر:

$$\frac{\Delta k}{k} = \text{صفر}$$

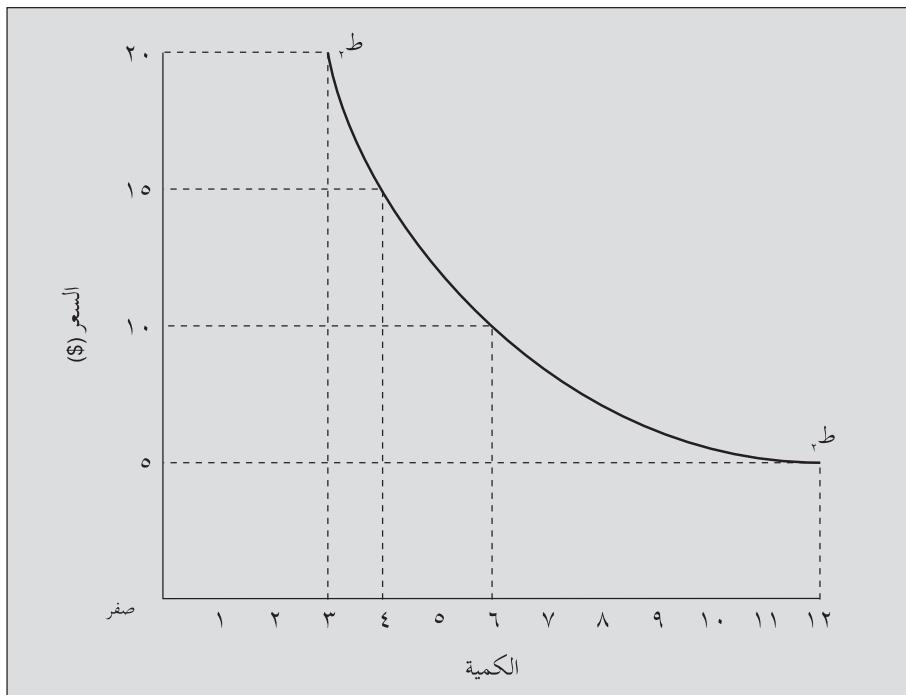
منحنى الطلب هذا عديم المرونة، ولا يمكن أن ينطبق هذا النوع من منحنىات الطلب إلا على سلعة أو خدمة مستقلة عن السعر. فبالنسبة إلى مريض يعاني من مرض مزمن في القلب، قد تشكل عملية زرع قلب جديد أمله الوحيد في البقاء على قيد الحياة. ويمكن أن يتمثل طلب هذا الفرد على عملية مماثلة بمنحنى طلب عديم المرونة.

في الرسم البياني ٣-٨ يتمثل منحنى الطلب ($\text{ط}_1, \text{ط}_2$) بخط أفقى. ستصادف هذا النوع من منحنى الطلب عندما نحلل نظرية المؤسسة التنافسية، وهو يستطيع أن يفسّر الطلب على ناتج قمح أحد المزارعين، أي أن هذا المزارع يستطيع أن يبيع القمح بقدر ما يتوج وبالسعر (0_s)، وهو السعر الجارى للسوق، لكنه لا يستطيع أن يبيع شيئاً بأى سعر يفوق (0_s). ولن يفكر أبداً في سعر أقل من (0_s)، لأن السوق ستأخذ منه كل ما يستطيع إنتاجه بالسعر (0_s). في الصيغة التي يتم فيها احتساب مرونة السعر، تساوى $\frac{\Delta k}{k}$ صفرًا، لذا تمتد مرونة سعر الطلب إلى ما لا نهاية. ويتميز منحنى الطلب هذا بمرونة كاملة.



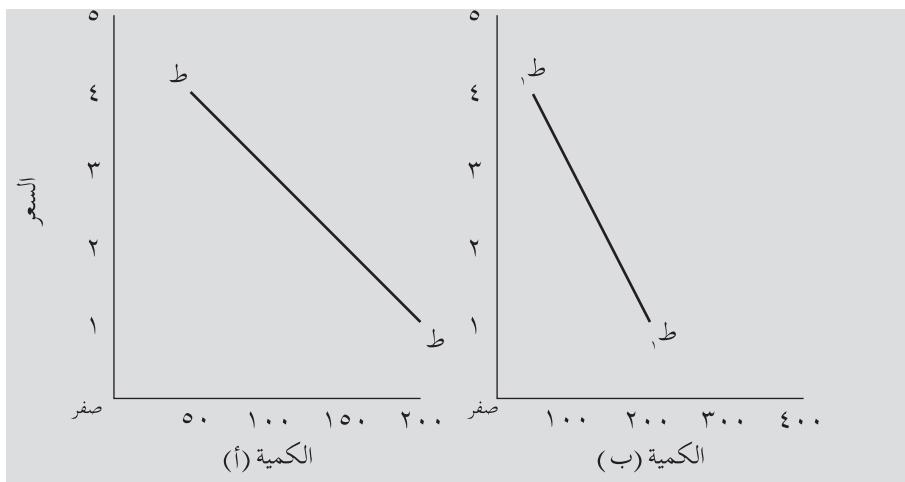
الرسم ٨.٣ منحنى طلب كامل المرونة

يتمتع منحنى الطلب ($\text{ط}_1, \text{ط}_2$) المبيّن في الرسم البياني ٣-٩ بمرونة موحدة. والسبب هو أن مرونة سعر الطلب تساوي واحداً عند كل نقاط المنحنى. ويتراافق أي تغيير نسبي معّن في السعر مع تغيير نسبي مساوٍ له في الكمية المطلوبة، وببقى الإنفاق الإجمالي على السلعة كما هو عند كل سعر من الأسعار.



الرسم ٩.٣ منحنى طلب ذات مرونة موحدة

من المضلل الحكم على مرونة سعر الطلب لسلعة معينة من خلال النظر إلى انحدار منحنى الطلب فقط. كل شيء يعتمد على المقاييس المستعملة في المحورين. لننظر مثلاً إلى الرسم البياني ٣-١٠. منحنى الطلب ($\text{ط}_1, \text{ط}_2$) أشد انحداراً من منحنى الطلب ($\text{ط}_3, \text{ط}_4$). ولكن من الخطأ الاستنتاج أن ($\text{ط}_1, \text{ط}_2$) كان أقل مرونة من منحنى الطلب ($\text{ط}_3, \text{ط}_4$): في الواقع إن المنحنى ($\text{ط}_1, \text{ط}_2$) والمنحنى ($\text{ط}_3, \text{ط}_4$) متماثلان ولا يedo الاختلاف إلا في إظهار محور الكمية. وبما أن انحدار المنحنفين يتوقف على الوحدات المشار إليها في المحورين، وبما أن قياس الكميات يجري على أساس فوائل مؤلفة من ١٠٠ وحدة في الرسم البياني ٣-١٠ بمقارنة بالفوائل المؤلفة من ٥٠ وحدة في الرسم البياني ٣-١، يكون المنحنى ($\text{ط}_1, \text{ط}_2$) أشد انحداراً من المنحنى ($\text{ط}_3, \text{ط}_4$). ولكن في كلتا الحالتين، يتم طلب الكميات ذاتها عند كل سعر.



الرسم ١٠.٣ رسم منحنى الطلب بمحورين متغيرين

تتمّ السلع بعض الخصائص التي تقرّر، ما إذا كان الطلب عليها يتميّز بمرنة السعر أو لا مرoneته. وبقدر ما يزداد عدد السلع البديلة لسلعة معينة ويقترب منها، بقدر ما تزداد مرنة الطلب على هذه السلعة. تفترض التجربة، أن الطلب على بعض العلامات التجارية في السجائر، يتميّز بمرنة في السعر، بما أن ارتفاع سعر هذه العلامات التجارية ارتفاعاً بسيطاً، يدفع الشراء إلى تحويل مشترياتهم نحو علامات تجارية أخرى تعتبر أنها بدائل قريبة منها. إلا أن الطلب على بعض العلامات التجارية الأخرى في السجائر، قد يتميّز بلا مرنة السعر؛ فالأفراد الذين يشترون هذه العلامات التجارية، مخلصون لها إخلاصاً كبيراً، ولا يدخلون سجائر تنتهي إلى علامات تجارية بديلة، حتى ولو ارتفع سعر سجائرهم المعتادة ارتفاعاً بسيطاً، إذا ظلت جميع العوامل الأخرى من غير تعديل. إن الطلب على السجائر، كفئة عامة من السلع، يتميّز بلا مرنة شديدة، وفي ظل وجود بدائل قليلة عنها، يؤدي عادة ارتفاع سعر كل العلامات التجارية في السجائر، إلى انخفاض بسيط نسبياً في كمية السجائر الإجمالية المطلوبة.

يميل السعر في الطلب على السلع الضرورية إلى أن يكون غير مرن، في حين ينزع السعر في الطلب على سلع كمالية إلى أن يكون مرنًا. فالطلب على الملح يتميّز بلا مرنة شديدة، لأنّ معظم الناس يعتبره جزءاً ضروريّاً من نظامه الغذائي، ولا تحمل تغييرات سعره سوى تأثير بسيط في الكمية المطلوبة منه. ولكن خلافاً لذلك، أدى هبوط أسعار برامج العطلات خلال العقددين الأخيرين، إلى ارتفاع الكمية المطلوبة منها ارتفاعاً ملحوظاً، ما يشير إلى مرنة سعرها.

ويميل السعر في الطلب على السلع التي تشـكـل نسبـاً صـغـيرـة من ميزانية الفرد، إلى أن يكون غير مرن، بينما يميل السعر في الطلب على السلع التي تمثل نسبة كبيرة من ميزانية الفرد، إلى أن يكون مرنًا. يقوم معظم الناس كل سنة بإرسال عدد من الرسائل، إلا أن مصاريفهم الإجمالية على الطوابع لا تشـكـل سـوـى نـسـبـة بـسـيـطـة من دخـلـهـمـ. إن الطلب على الطوابع يتميّز بسعر غير مرن بما أن ارتفاع سعر الطوابع ارتفاعاً بسيطاً يقود إلى انخفاض بسيط نسبياً في الكمية المطلوبة منها. وعلى عكس ذلك، غالباً ما يقود ارتفاع عام في سعر

الطعام، لدى العائلات المنخفضة الدخل التي تنفق نسبة مرتفعة من ميزانيتها على الغذاء، إلى تقليل مشترياتها من الطعام تقليصاً ملحوظاً.

٥.٤.٣ أشكال أخرى من المرونة في الطلب

إلى جانب مرونة السعر، تتوافر أشكال أخرى من المرونة في الطلب. يستطيع تغيير سعر السلعة (ب) أن يؤثر في الكمية المطلوبة من سلعة أخرى هي (أ). ويُعرف قياس هذه الاستجابة تحت اسم المرونة المتقاطعة للطلب، التي يتم قياسها على النحو التالي:

$$\frac{\Delta A}{A} \quad \frac{\Delta B}{B}$$

يمكن لهذه النسبة أن تتراوح بين الامتناهي الزائد واللامتناهي السالب. تتمتع السلع المتكاملة بمرونة متقاطعة سالية، أي أن ارتفاع سعر إحدى السلع يؤدي إلى انخفاض الكمية المطلوبة من السلعة التي تكملها. أما السلع البديلة فتتميز بمرونة متقاطعة زائدة، أي أن ارتفاع سعر إحدى السلع يقود إلى ارتفاع الكمية المطلوبة من السلعة البديلة عنها. إذا كان الطلب على سلعة معينة مستقلاً، تساوي المرونة المتقاطعة صفرًا. افترض مثلاً، أن سعر الزبدة ارتفع بنسبة ١٠% في المئة ولوحظ أن الطلب على الخبز انخفض بنسبة ٢٠% في المئة، تكون إذا المرونة المتقاطعة $-20 = -\frac{10}{10}$. وتشير سلبية هذه القيمة إلى أن الخبز والزبدة سلعتان متكاملتان.

يمكن أن يترافق تغيير الدخل بتغيير الكمية المطلوبة من سلعة معينة أيضاً، إذا ظلت جميع العوامل الأخرى من غير تعديل. أما قياسُ استجابة الكمية المطلوبة من سلعة معينة للتغيرات في الدخل، فيعرف تحت اسم مرونة الدخل حيث

تبلغ قيمة مرونة الدخل خمسة مستويات هامة هي:

- أ. المستوى السالب: تنخفض كمية السلعة المطلوبة فيما يرتفع الدخل.
 - ب. الصفر: لا تغير كمية السلعة المطلوبة مع ارتفاع الدخل.
 - ج. المستوى المترافق بين صفر وواحد: ترتفع الكمية المطلوبة من السلعة بنسبة تقل عن ارتفاع الدخل.
 - د. المستوى الموحد: ترتفع الكمية المطلوبة من السلعة بنسبة تتناسب مع ارتفاع الدخل.
 - هـ. المستوى الأكبر من واحد: ترتفع الكمية المطلوبة من السلعة بنسبة تتجاوز ارتفاع الدخل.
- للحظ أن الإنفاق على الإسكان يميل إلى الارتفاع بنسبة أعلى من ارتفاع المداخيل، أي أن مرونة الدخل في الطلب على الإسكان أكبر من واحد. هذا يعني أن الناس يميلون إلى إنفاق نسب أكبر من ميزانيتهم على الإسكان مع ارتفاع مداخيلهم. وتسمى السلع التي تميّز بمرونة سالبة للدخل سلعاً متدانية النوعية، مثل شرائح اللحم الرخيصة.

٥.٣

نظريّة سلوك المستهلك والعالم الحقيقى

تستعمل الشركات التجارية والحكومة في العالم الحقيقي، الكثير من المفاهيم التي أدخلت ضمن هذه الوحدة. من المهم أن يكون للشركات (الشركات التجارية والمؤسسات) فكرة عن الطلب المحتمل على منتجاتها وخدماتها. ليس فقط خلال الشهر التالي أو السنة التالية، بل أيضاً على امتداد خمس سنوات من الآن على سبيل الافتراض. هكذا تستطيع أن تخطط لعدد المصانع أو المباني وموقعها، وتوظف اليد العاملة وتدرّبها، وتطلب المعامل والتجهيزات الضرورية.

تقوم الخطوة الأولى على تحديد مواصفات الناس الذين يستهلكون المنتج المعنى بهذا الأمر، فهل هم شباب أو عجزة؟ وهل هم من أصحاب الدخل المرتفع أو المنخفض؟ وهل هم من الذكور أو الإناث؟ وهل هم من مالكي المنازل أو مستأجريها؟ وهل يقودون سيارة أم أنهم يستعملون وسائل النقل المشتركة؟ ويمكن إطالة لائحة الأسئلة إلى ما لا نهاية. لكن معرفة المواصفات الهامة تتوقف على المنتج؛ إذا كنت منخرطاً في الأعمال الخاصة بدور الراحة، لن تقلق كثيراً بشأن أنماط إنفاق الأشخاص الذين تزوجوا حديثاً. ولكن إذا كنت منخرطاً في الأعمال المتعلقة بأطعمة الأطفال فستقلق حيال الخطط العائلية التي يقوم بها المتزوجون حديثاً.

بعد أن تحدد المجموعات المستهدفة الأساسية، يتم الانتقال إلى الخطوة التالية وهي تقدير أشكال المرونة التي ناقشناها، وتحديداً مرونة السعر ومرونة الدخل والمرونة المتقطعة (على أن نتذكر السلع البديلة والمتكمالة). كيف يمكن أن تغير مداخل السكان المستهدفين؟ وكيف يمكن أن تغير أسعار المنتجات المتنافسة أو المتكمالة؟ وهل يمكن أن يرتفع عدد السكان المستهدفين أو ينخفض، وما هي نسبة هذا الارتفاع أو الانخفاض؟ لا يمكن القيام بتقديرات واقعية، إلا بعد جمع هذه المعطيات وتحليلها، لمعرفة إذا كان منحنى الطلب على المنتج سينحني يميناً أو يساراً أو يراوح مكانه. وبما أنك شخص يصوغ استراتيجية طويلة الأمد لإحدى الشركات، ستقلق حيال ما سيفعله منافسوك، ولكنهم سيقومون بلا شك بحسابات مماثلة حول الطلب المستقبلي.

التbie بالطلب هو بالطبع لعبة محفوفة بالمخاطر، لكن معظم الشركات يعتقد، مستعيناً بعض التبرير، أن هذه التنبؤات أفضل من التخمينات العشوائية. ويمكن لأن تصيب التنبؤات هدفها لأسباب مختلفة خارجة عن سيطرة الشركة. فقد يسبب الكساد العالمي، عبر خفض المداخل، انحرافاً منحنيات الطلب انحرافاً كبيراً إلى اليسار. وتستطيع الحرب نقلً منحنى الطلب على منتجات كثيرة متعلقة بالحرب إلى الجهة اليمنى، ولكن إذا ترافقت مع مخاطر الإرهاب، تستطيع تحريك منحنى الطلب على الرحلات الجوية بشكل حاد إلى الجهة اليسرى. والتغيرات غير المتوقعة في الأذواق والاحتياجات الجديدة وفرض الرسوم الجمركية والمحصل تصعب عملية تقدير الطلب. غير أن قيام الشركات بالاستثمارات المناسبة في المكان والزمان المناسبين يتطلب تخفيطاً آجلاً، والتخفيط الأجل بطريقة ذكية يتطلب بدوره تقديرات للطلبات المستقبلية وإن كانت غير دقيقة.

الحكومة هي المستعمل الأساسي الآخر للمفاهيم التي ناقشناها في هذه الوحدة. بما أن الحكومة ممونة لبعض السلع والخدمات، مثل النقل المشترك والطرق والمدارس

والجامعات، وحماية الشرطة وخدمات الإطفاء والمستشفيات والنظام القضائي والدفاع الوطني، فهي في وضع مماثل للوضع الذي تواجهه الشركات الخاصة، فعليها هي أيضاً أن تقوم بالتقديرات الخاصة بالطلب المستقبلي وتدرجها في بيانات الانتخاب الرسمية. في الواقع، غالباً ما يقوم أحد الاختلافات الأساسية بين الأحزاب الموجودة في السلطة، وتلك الساعية إلى إزاحتها، على الوعود، برفع كمية السلع والخدمات العامة وتحسين نوعيتها من غير تشديد كبير على كيفية تمويل هذه النفقات.

لكن النشاط الحكومي يشمل ميداناً لا توازيه أي شركة خاصة أخرى، هو ميدان جبائية الضرائب. وتأثير عملية فرض ضرائب الدخل على مداخيل الأسر المتاحة، أي على الكمية المتبقية من مكاسبهم التي ينفقونها كما ينشاؤن بعد أن تقطع منها الضرائب. ويزداد في ضرائب الدخل، خاصة عندما تكون مرتفعة، موضوع ثانوي، ولكنه ليس عديم الأهمية، يتعلق بكيفية تأثير هذه الضرائب في مجدهood العمل. إذا كنت تعيش في بلد، هامش معدلات الضرائب فيه مرتفع (أي حيث يكون معدل ضريبة الدخل المدفوعة على آخر دولار مكتسب، ضخم)، وعرض عليك عمل بمعاش أعلى يتطلب منه مجهدًا أكبر، قد لا تقبل به، لأنك قد لا يولد سوي ارتفاع بسيط في دخلك المتاح. في الواقع، إذا شعرت أن هيكلية الضريبة قاسية جداً، قد تهاجر، وتحرم أرضك الأم من المورد الثمين الذي شكله أنت بالنسبة إليها.

للضرائب المفروضة على السلع مفعول مزدوج، فهي تقلص الدخل الحقيقي وتجعل هذه السلع أغلى نسبياً، وتحولها وبالتالي إلى مشتريات أقل جاذبية. ويمكن لهذه الضرائب أن تؤثر تأثيراً كبيراً في توزيع الدخل الحقيقي داخل البلد، فقد أثبت أن الإفراط من استهلاك المشروبات والتبغ يستطيع أن يحمل تأثيرات خطيرة على صحة الناس. ومن المعروف أيضاً أن الأسر التي تنتمي إلى مجموعات الدخل المنخفض تتفق، بشكل تناسبي على التبغ والمشروبات، أكثر مما ينفق عليها الناس الذين يتمون إلى مجموعات الدخل المرتفع. كما أن الطلب على التبغ والمشروبات لا يتمتع بمرونة السعر بالنسبة إلى الكثيرين من ذوي الدخل المنخفض. وبالتالي، تستطيع زيادة الضرائب على التبغ والمشروبات أن تقلص إلى حد كبير، المداخيل الحقيقة لدى الناس الذين يعيشون أصلاً وفق مستوى معيشة منخفض. لذا، وعلى الرغم من حسن نوايا المشرعين الذين يرغبون في إقناع الناس بالتخلّي عن "مساوي التبغ والمشروبات"، يمكن لفرض الضرائب ألا يكون ممراً في مساره نحو هذه الغاية. يحظر القانون، في بعض البلدان، السلع "السيئة"، مثل الكحول في المملكة العربية السعودية، كما أن الولايات المتحدة الأميركية منعت صناعة الكحول وبيعه في مطلع الثلثينات. ومع ذلك، استمر الطلب عليه وتدخلت المافيا في هذا الأمر من خلال تموينها غير الشرعي لهذا المنتج. عندما ألغى حظر الكحول في الولايات المتحدة الأميركية سنة ١٩٣٣، عادت المشروبات الكحولية الشرعية، وهبطت الأسعار، (ولكن المافيا بقيت). نواجه اليوم تشارياً مماثلاً بالنسبة إلى بعض المخدرات. يتّخذ بعض البلدان موقفاً ليبراليًا إزاءها، بينما يبقى بعضها الآخر على موقف عقابي صارم. يقول الكثيرون إن المخدرات هي، على غرار المشروبات والتبغ، سلع يطلبها الناس، ولذلك ستبقى، بغض النظر عن التشريع، مطلوبة ومعروضة ولو بصورة غير شرعية. ونتيجة لذلك، يؤكّدون على ضرورة السماح

بتعاطي المخدرات بما يوافق أفضليات المستهلك، مضيقين أن دور الحكومة، يقوم على توفير معلومات حول تأثير هذه "المساوية" في صحة الناس، على أمل أن تقنعهم بتغيير أذواقهم وأفضلياتهم.

وتملك الحكومة أيضًا ضمن ترسانة أدواتها حواجز (إضافة إلى روادع الضرائب) لتغيير سلوك الفرد، وتتّخذ هذه الحواجز شكل تحويلات وهبات. تتضمّن التحويلات مداخيل إضافية، وقسائم شراء الطعام، وعلوات مخصصة للأطفال، ووجبات طعام "مجانية" في المدارس، وخدمات صحية "مجانية"، وإعانات سكنية. أما الهبات، فتتّخذ شكل تحويلاتٍ نقديّة لصالح الحكومات المحلية أو سلطات أخرى، ومخصصات للطلاب الجامعيين، وأموال لحساب الجامعات والمدارس للقيام بالبحوث، ومخصصات للشركات التجارية التي ترکز أعمالها في مناطق معينة. لا ريب في أن هذه الخطط كلها إما أن تكون مداخيل إضافية تزيد من قيود الميزانية، أو تكون تخفيضات في أسعار سلع وخدمات محددة. ويتأثّر حجم فعالية هذه الخطط بمرونتي الدخل والسعر اللتين كنا بقصد دراستهما.

هل علينا أن نفهم نظرية سلوك المستهلك، لكي نصبح مستهلكين عاقلين؟ الجواب هو "لا"، لأنّ الناس يتعلّمون من خلال الممارسة. ويفهمون عن طريق الحدّس، أن رفع استهلاك سلعة معينة يحتم خفض استهلاك سلعة أخرى. ويعيش الناس بصحة قيود الميزانية والوقت، لعدم توافر الدخل أو الوقت الكافي للتّمتع بالسلع والخدمات كلها، كما يدركون ضرورة القيام بالخيارات. وتقوم هذه النّظرية إذاً بتوفير وصف جيد لسلوك الناس.

إضافة إلى ذلك، تعتبر النّظرية مفيدة للقيام بتوقعات حول الطلب. كما أنها توفر أدوات مفيدة للمشرعين الحكوميين الذين يطبقون سياسات الضرائب والتحويلات، بهدف زيادة رفاه المجتمع. لا داعي لأن تكون عالم اقتصاد، لكي تتحقّق الحد الأقصى من المنفعة انطلاقاً من الطريقة التي تنفق بها دخلك على السلع والخدمات، تماماً كما أنه لا داعي لأن تكون حامل شهادة في الفيزياء، لكي تجيد لعبة السنوكر.

٦.٣ تلخيص

يعتبر تحديد الأسعار، الحجر الأساسي في آلية السوق، ولكي تفهم هذه الآلة، يجب أن تدرك التفاعل بين الطلب والعرض. لقد عرّفتك هذه الوحدة إلى أول هذين الأمرين، فتعلّمت كيف تميّز بين التّحركات التي تجري على طول منحنى الطلب والانحرافات التي يشهدها، وبين العوامل المتعلقة به والمعنية بكلّا هذين الجانبيين.

تعكس أهمية مفهوم المرونة على علاقتها بالإنفاق الإجمالي، وهو مفهوم ضروري بالنسبة إلى المؤسسات والحكومات في عملية تحديد الأسعار والضرائب. أصبحت الآن تفهم معنى شروط التوازن لتحقيق الحد الأقصى من منفعة المستهلك، وتقسم كيف يتغيّر الإنفاق على السلع والخدمات، مع تغيير الأسعار والمداخيل وسواها من العوامل المتعلقة بها. يشكّل هذا الفهم شرطاً ضرورياً لإدراك معنى "الفاعلية الاقتصادية" في اقتصاد الأسواق (الوحدة ٦).

أسئلة متعددة الخيارات

- ١.٣ يتم وصف مفهوم الطلب كما يلي:
- إلى أي مدى تسدّ سلعة معينة حاجات فرد على أكمل وجه.
 - ما هي كمية السلعة التي يكون الفرد مستعداً لشرائها.
- أي احتمال يصح من بين الاحتمالات التالية؟
- فقط.
 - فقط.
 - ١ و ٢.
 - لا ١ ولا ٢.
- ٢.٣ العوامل التي تؤثر في اكتمال اكتفاء حاجات العائلة للطعام ضمن أسرة تملك ميزانية محددة للطعام هي التالية:
- أسعار المواد الغذائية.
 - أسعار المواد غير الغذائية.
 - دخل الأسرة الإجمالي.
- أي احتمال يصح من بين الاحتمالات التالية؟
- فقط.
 - فقط.
 - ١ و ٢ و ٣.
 - لا ١ ولا ٢ ولا ٣.
- ٣.٣ يصل أحد المسافرين إلى المطار، ويكتشف أن أجرة سيارة التاكسي إلى وسط المدينة تبلغ \$٥,٠٠. المتغيرات الاقتصادية الإضافية التي تؤثر في متوسط قرار الفرد، بأن يستقل سيارة الأجرة أو لا يستقلها، هي التالية:
- أجرة حافلة المطار إلى المدينة.
 - دخل الفرد.
 - أجرة سيارة تاكسي جديدة.
- أي احتمال يصح من بين الاحتمالات التالية؟
- فقط.
 - ١ و ٢ فقط.
 - ١ و ٣ فقط.
 - ١ و ٢ و ٣.
- ٤.٣ بيع الكحول محظوظ في بعض البلدان مثل المملكة العربية السعودية. أي خيار يصح من بين الخيارات التالية؟ يمكن أن نستنتج:
- أن لا أحد يطلب الكحول في هذه البلدان.

- بـ. أن المشرعين في هذه البلدان يعتقدون بأن استهلاك الكحول يضر المجتمع.
- جـ. أنه لا فوائد من استهلاك الكحول.
- دـ. أن الأفراد جمِيعاً في هذه البلدان لا يطلبون الكحول.

يفكر أحد أندية كرة القدم المشهورة، في أن يسمح للمتقاعدين المسنين (الذين يتجاوز عمرهم ٦٥ سنة)، بحضور المباريات المحلية لقاء دفع سعر \$٢ بدلاً من سعر البطاقة العادي البالغ \$١. إذا كانت إيرادات البطاقات الإجمالية لترتفع نتيجة اعتماد هذه السياسة، فأي خيار يصحّ من بين الخيارات التالية؟ يُستخلص من ذلك:

أـ. أنه سيتبقى للمتقاعدين المسنين كجامعة، دخل أكبر ينفقونه على السلع والخدمات الأخرى.

- بـ. أن طلب المتقاعدين المسنين على البطاقات أكثر مرونة في السعر، من طلب مجموع كل الفئات العمرية الأخرى على البطاقات.
- جـ. أن الإيراد الإجمالي من بيع البطاقات سيرتفع، إذا خُفضت أسعار كل البطاقات إلى \$.٢.
- دـ. أن ارتفاع الإيراد الإجمالي الصادر عن المشجعين الجدد، يعوض أكثر مما ينبغي، الخسارة الناجمة عن المتقاعدين المسنين الذين لطالما حضروا المباريات، ولكنهم باتوا يدفعون الآن \$٢ بدلاً من \$١٠.

لا يوجد في إحدى الجزر المقفرة سوى غذائين، هما السمك وجوز الهند. وتمر أيام يأكل خلالها أحد الناجين، الذي بلغ الجزيرة كمية جيدة، بينما تمر أيام أخرى يشعر فيها بالجوع. خلال أي يوم معين:

- أـ. بقدر ما يزداد هامشًا المنفعة من السمك وجوز الهند بقدر ما يزداد جوعه.
- بـ. بقدر ما ينخفض هامشًا المنفعة من السمك وجوز الهند بقدر ما يزداد جوعه.
- جـ. عندما يبلغ هامشًا المنفعة مستوى الصفر، تساوي منفعته الإجمالية صفرًا.
- أـ. أي احتمال يصحّ من بين الاحتمالات التالية؟
- أـ. ١ فقط.
- بـ. ٢ فقط.
- جـ. ١ و ٣ فقط.
- دـ. ٢ و ٣ فقط.

يقوم أحد الأشخاص، الذي ينفق دخله للحصول على أقصى اكتفاء ممكن، بشراء السجق بسعر ٢٥ سنتاً للقطعة الواحدة، وأكواب عصير بسعر ٥٠ سنتاً للكوب الواحد. ويستمد ٤٠ وحدة منفعة من قطعة السجق الرابعة والأخيرة التي يشتريها. كم وحدة منفعة يستمد من آخر كوب عصير يشتريه خلال الفترة ذاتها؟

- أـ. ٢٠.
- بـ. ٤٠.
- جـ. ٨٠.
- دـ. ١٦٠.

كان الدخل في إحدى القرى الإيرلندية خلال القرن التاسع عشر يصدر عن إنتاج الكتان، وكان دخل العائلة ينفق بكماله على الطعام. عندما هبط سعر اللحم، قللت العائلة (و) من شراء البطاطا، وقالت إنها أصبحت أيسراً حالاً، أما العائلة (ز) فقالت إن حالها لم تتحسن ولم تسوء في ظل الظروف عينها. إذا افترضنا قيام "قانون هامش المنفعة المتناقص"، يُستخلص:

- أ. أن هامش منفعة العائلة (و) من اللحم هبط بلا شك.
 - II. أنه لا شك في أن العائلة (ز) لم تستهلك أي لحم، لا قبل تغيير السعر ولا بعده.
- أي احتمال يصح من بين الاحتمالات التالية؟
- أ. ١ فقط.
 - ب. ٢ فقط.
 - ج. ١ و ٢.
 - د. لا ١ ولا ٢.

ينحدر المنحنى النموذجي لطلب إحدى المستهلكات نزولاً، نحو محور الكمية:
I. لأنه لدى انخفاض الأسعار، يزداد شراء المستهلكة للسلعة المعينة، بدلاً من السلع الأخرى التي أصبحت الآن أغلى نسبياً.

II. لأنه لدى انخفاض الأسعار، تستطيع المستهلكة أن تشتري كل ما كانت تشتريه من السلعة بالسعر الأعلى، حتى أنها تستطيع شراء المزيد منها بواسطة المال المتبقى.

أي احتمال يصح من بين الاحتمالات التالية؟

- أ. ١ فقط.
- ب. ٢ فقط.
- ج. ١ و ٢.
- د. لا ١ ولا ٢.

١٠.٣ يمكن لمنحنى طلب الفرد على العصير أن ينحرف بسبب:

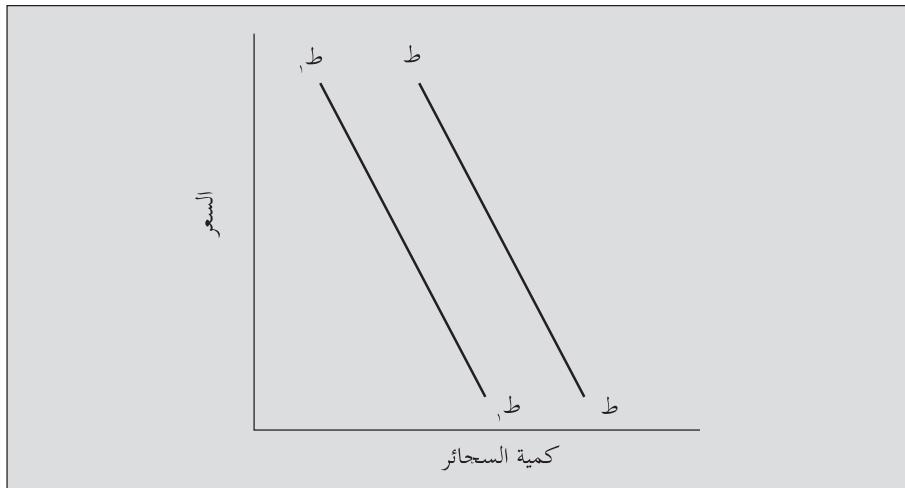
- I. تغيير في سعر العصير.
- II. تغيير في سعر عصير آخر.
- III. تغيير في دخل الفرد.

أي احتمال يصح من بين الاحتمالات التالية؟

- أ. ١ فقط.
- ب. ١ و ٣ فقط.
- ج. ٢ و ٣ فقط.
- د. ١ و ٢ و ٣.

١١.٣ من الممكن أن يكون منحنى الطلب على السجائر في الرسم البياني ١١-٣ قد انحرف من (ط ط) إلى (ط ١ ط)، (على افتراض أن السجائر ليست سلعاً رديئة) بسبب:

- .I. تقرير نقابة الأطباء البريطانية الذي يفترض وجود علاقة، بين تدخين السجائر والموت المبكر.
- .II. انخفاض سعر السيجار وتبلغ الغليون، (بما أن تدخين السيجار والغليون هو بالنسبة إلى الكثيرين بدليل عن تدخين السيجارة).
- .III. ارتفاع دخل المدخنين.



الرسم ١١.٣ منحنى الطلب على السجائر

أي احتمال يصحّ من بين الاحتمالات التالية؟

- A. ٢ فقط.
- B. ١ و ٢ فقط.
- C. ١ و ٣ فقط.
- D. ١ و ٢ و ٣.

- ١٢.٣ إذا كان لحم البقر بدليلاً عن لحم الغنم، وهلام النعناع سلعةً متكاملة للحام الغنم، فأي خيار يصحّ من بين الخيارات التالية؟
يؤدي ارتفاع سعر لحم الغنم، إذا ظلت جميع العوامل الأخرى من غير تعديل، إلى:
- A. انخفاض الكمية المطلوبة من لحم البقر.
- B. ارتفاع الكمية المطلوبة من لحم البقر، وارتفاع الكمية المطلوبة من هلام النعناع.
- C. انخفاض في كمية هلام النعناع المطلوبة.
- D. ارتفاع الكمية المطلوبة من هلام النعناع، وانخفاض الكمية المطلوبة من لحم البقر.

- ١٢.٤ يستعمل معظم الناس، خلال تنقلهم عبر أنحاء لندن، شبكة قطارات الأنفاق أو

الحافلة (وكلتا هما بديلة عن الأخرى). لنفترض أن أجرة قطارات الأنفاق تضاعفت، في حين لم تتغير أجرة الحافلات، فكيف سيؤثر ارتفاع أجرة قطارات الأنفاق في إيراد الأجر الإجمالي؟

أ. سيرتفع بالنسبة إلى الحافلات، ولكنه قد يرتفع أو ينخفض بالنسبة إلى قطارات الأنفاق.

ب. سيرتفع بالنسبة إلى قطارات الأنفاق، ولكنه قد يرتفع أو ينخفض بالنسبة إلى الحافلات.

ج. سيرتفع بالنسبة إلى الرحلات التي تقام في قطارات الأنفاق والحافلات معاً.

د. سيرتفع بالنسبة إلى قطارات الأنفاق، ويقى ثابتاً بالنسبة إلى الحافلات.

١٤.٣ يعمل المركز الاجتماعي المحلي، من أجل جمع إيراد يكفي فقط لتغطية تكاليفه. ويصدر إيراده عن بدل العضوية، وقيمه \$٥، وسعر الاشتراك في حفلة الديسكو الليلية التي تقام في القاعة الرئيسية، وقيمه ٥٠ ستة. يؤدي حضور حفلة الديسكو إلى اكتظاظ القاعة. ما الذي يجب أن يفعله المركز، بغية تخفيض الانتظار، من غير زيادة الإيرادات الإجمالية، إذا كان الطلب على الحفلة مرناً، والطلب على العضوية غير مرن:

أ. رفع بدل العضوية وسعر بطاقة الدخول إلى حفلة الديسكو.

ب. خفض بدل العضوية وسعر بطاقة الدخول إلى حفلة الديسكو.

ج. رفع سعر بطاقة الدخول إلى حفلة الديسكو وتخفيض بدل العضوية.

د. تخفيض سعر بطاقة الدخول إلى حفلة الديسكو ورفع بدل العضوية.

دراسة حالة ١: سعر البطاطا

هذه الحالة هي تطبيق لنظرية الطلب. قبل أن تعالجها يجب أن تكون قد حصلت ما يلي:

أ. منحنيات الطلب الخطية.

ب. الإيراد الإجمالي.

ج. مرونة الطلب.

د. بقاء كل العوامل الأخرى من غير تعديل.

هـ. التحركات على طول منحنى الطلب.

وـ. إنحرافات منحنى الطلب.

زـ. ما يقصد بـ "تقدير منحنى الطلب".

تبين هذه الحالة:

- سبب أهمية التزود بمعلومات، حول شكل منحنى الطلب لدى وضع سعر سلعة معينة.

- نتائج تغيرات السعر بالنسبة إلى منحنيات طلب مختلفة المرونة.

- أن الكثير من مواضيع علم الاقتصاد لا يجد حلاً له، إلا عندما تخضع النظريات

- الافتراضات إلى اختبارات تجريبية.

الزراعة مدعومة من قبل الحكومة في أحد البلدان، بينما تخضع سوق البطاطا لإدارة هيئة تسويق البطاطا، التي تعمل ك وسيط بين مزارعي البطاطا والسوق الحرة. تقدم الهيئة لكل مزارع، نصائح حول المساحة الأكيرية التي يجب أن يخصصها للبطاطا، وتضمن سعراً لكل إنتاج البطاطا. إذا لم يرُق السعر المعروض لأحد المزارعين، يستطيع هذا المزارع القيام بمزروعات أخرى. وبعد ذلك، تطلب الهيئة من مزارع آخر، أن يزيد المساحة الأكيرية المخصصة لزراعة البطاطا. تمتلك الهيئة، بهذه الطريقة، فكرةً دقيقة عن محصول البطاطا الإجمالي السنوي الذي يخضع لتقلبات الطقس.

على كل مزارع أن يبيع محصوله للهيئة، وتقوم الهيئة بدورها، ببيع البطاطا لتجار الجملة، الذين يبيعونها بدورهم لتجار المفرق، ويقوم هؤلاء بدورهم ببيعها للشعب. يدعم معظم المزارعين هذه الطريقة، في وضع السعر وتحديد المساحة الأكيرية، لأنها تحميهم من تقلبات السعر في السوق الحرة.

أداء السنة الماضية

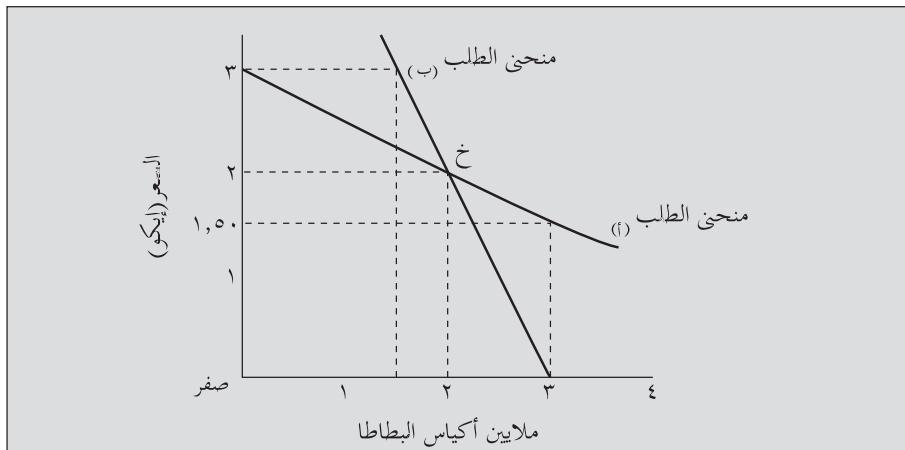
كانت الهيئة تملك في السنة الماضية، مليوني كيس من البطاطا المنتجة، على أساس التوصيات والسعر المعروضة في السنة التي سبقتها. وباعت هذه الكميات لتجار الجملة بسعر ٢ إيكو للكيس الواحد. وسررت الهيئة بأدائها، وكان إيرادها الذي بلغ ٤ ملايين إيكو، أكثر من كافٍ لتغطية مدفوعاتها للمزارعين، وتكليفها العجارية. هذا، وبيعت البطاطا كلها، ولم يعد تجار الجملة للمطالبة بالمزيد منها، إذ أنس بذا أن عرض البطاطا والطلب عليها كانا متوازنين.

كيف وقعت هيئة تسويق البطاطا في المشاكل

خلال عملية التخطيط لنتائج السنة الحالية، زادت الهيئة المساحة الأكيرية، والسعر المعروض على المزارعين. ونتيجةً لذلك، وجدت نفسها أمام ٣ ملايين كيس من البطاطا للبيع، فقررت أن تعرض كل هذه الكمية للبيع بسعر السنة الماضية. لكن كبير المستشارين الاقتصاديين في مجلس الوزراء سمع بالأمر ولفت، إلى أنه سيؤدي إلى تكدس مليون كيس من البطاطا، إذا كانت ظروف الطلب مماثلة لظروف السنة الماضية. كما أنه أوصى الهيئة، بوجوب بيع البطاطا بالسعر الذي حقق الحد الأقصى من إيراد المبيعات، بما أن كميات البطاطا قد أتت. وافق مجلس الوزراء على تفكيره، وطلب من رئيس الهيئة وضع سعر لهذه السنة، لتحقيق الحد الأقصى من إيراد بيع البطاطا.

استعان رئيس الهيئة، وقد اعتبره بعض الذعر، بفريقين من علماء الاقتصاد، ليعرف كيف يجب تغيير السعر لهذه السنة، إذا كان ذلك ممكناً، بغية تحقيق الحد الأقصى من الإيراد. فطلب إلى الفريقين تقديرًّا منحنى الطلب القومي على البطاطا، وتقديم النصيحة بشأن الخطوة التي يجب اتخاذها في ما يتعلق بالسعر. وفيما كان رئيس الهيئة يقرأ تقريري الفريقين، فوجئ بتوصلهما إلى أجوبة مختلفة. فقد أوصى الفريق (أ) بتحفيض سعر الكيس إلى ١,٥٠ إيكو، فيما أوصى الفريق (ب) برفع سعر الكيس إلى ٣ إيكو. وبينما راح يدقق في التقريرين،

اكتشف أن الفرق الحاسم بينهما، يكمن في منحنى الطلب اللذين قام بتقديرهما. يظهر هذان المنحنيان في الرسم البياني ١٢-٣.



الرسم ١٢.٣ الطلب على البطاطا

أدرك رئيس الهيئة للحال أنه، إن وضع أي تغيير في السعر حيز التنفيذ، قد يؤدي ذلك إلى كارثة إذا اتبع نصيحة أحد الفريقين، وكان منحنى الطلب الذي رسمه هذا الفريق خاطئاً. هذا ولا يلاحظ أن التوصية بتخفيض السعر إلى ١,٥ إيكو، ستؤدي إلى بيع كل أكياس البطاطا البالغ عددها ٣ ملايين كيس، بينما لن تؤدي توصية الفريق (ب) إلا إلى بيع ١,٥ مليون كيس. انظر إلى ما يلي:

١. إذا كان الفريق (أ) على صواب، كيف ستؤثر توصيته بتخفيض السعر في الإيراد؟
٢. إذا كان الفريق (ب) على صواب، كيف ستؤثر توصيته برفع السعر في الإيراد؟
٣. ما الفرق بين منحنى الطلب (أ) ومنحنى الطلب (ب)؟
٤. ما تأثير تخفيض السعر إلى ١,٥٠ إيكو، إذا كان الفريق (أ) على خطأ، والفريق (ب) على صواب؟
٥. ما تأثير رفع السعر إلى ٣ إيكو، إذا كان الفريق (ب) على خطأ، والفريق (أ) على صواب؟

دراسة حالة ٣-٢: النقود مقابل وصولات الشراء

هذه الحالة هي تطبيق لمفاهيم الأفضليات وتحقيق الحد الأقصى للمنفعة. قبل أن تعالجها يجب أن تكون قد حصلت ما يلي:

- أ. تحقيق الحد الأقصى من المنفعة.
- ب. الأفضليات.
- ج. الأحكام التقديرية.
- د. قيد الميزانية.

تبين هذه الحالة، أن أصحاب التوايا الحسنة، قادرون على وضع الآخرين في حالة أسوأ، من تلك التي كانوا ليواجهوها، لو تركت لهم حرية اتخاذ قراراتهم الخاصة.

النقود مقابل وصولات الشراء

يرتفعت في أحد البلدان الأوروبية، الفاتورة الإجمالية لمخصصات الضمان الاجتماعي، ارتفاعاً كبيراً. ففي السنوات القليلة الماضية، نشأت حملات قوية، على يد مجموعات ضاغطة، تتكلّم باسم أصحاب الأمراض المزمنة، والعجزة، والعاطلين عن العمل، والمكفوفين، والأرامل والأشخاص، الذين تعرّضوا لإصابات خلال العمل، وسواهم من شرائح السكان، وسلطت هذه الحملات الضوء على مشاكلهم، وأحدثت زيادات في حجم مخصصات الضمان الاجتماعي ونطاقها، أي في مبالغ الأموال التي تدفعها الحكومة للناس، الذين ينتمون إلى الفئات المذكورة أعلاه (وإلى فئات أخرى).

لكن بعض السياسيين ألقى مؤخرًا خطابات، يعتقد فيها ما يُزعّم، أنه نمط حياة مرير للعديد من المجموعات المحرومة. وادعى أحدهم، في مقالة صحفية عنونها "الرفاه على حساب المكلفين"، أن عامة الشعب كانت "مخدوعة"، فيما "يقوم الذين يفترض أنهم معذبون، بتبذير مخصصات الضمان الاجتماعي، على تناول المشروبات والتدخين والمقمار، بدلاً من إنفاقها على الحاجات الضرورية، كالمأكل والملبس المعدّة لهما هذه المخصصات".

ورداً على هذه الانتقادات، قرّرت الحكومة القيام بتجربة، وفُصلت مجموعة من الناس الذين يستفيدون من مخصصات الضمان الاجتماعي، ويتساونون من ناحية الخلفية وحجم الأسرة وإنفاق الشهري، إلى عيّنتي اختبار. ظلت كل أسرة من العيّنة الأولى، تستفيد من مخصصات الضمان الاجتماعي، العادي البالغة قيمتها ١٥٠ إيكو في الشهر، بينما استفادت أسر العيّنة الثانية كل شهر، من قسيمة لشراء المأكل بقيمة ١٠٠ إيكو، وقسيمة لشراء الملبس بقيمة ٥٠ إيكو. ولا يمكن استبدال هاتين القسميتين إلا بالمأكل والملابس فقط. ولا يمكن بيعهما لقاء الحصول على النقود، ولا يمكن تحويلهما إلى أسر أخرى. هذا وتكتسب كل الأسر، في كلتا العيّنتين، دخلاً شهرياً يبلغ ١٠٠ إيكو. بعد فترة تجريبية دامت ثلاثة أشهر، جرت مقارنة أنماط إنفاق العيّنتين كما يليـو في الجدول ٦-٣.

الجدول ٦.٣ أنماط الإنفاق لدى عيّنتين من الأسر

الإنفاق الشهري (إيكو)		
العيّنة الثانية (قسائم)	العيّنة الأولى (نقداً)	
١٠٠	٨٠	المأكل
٥٠	٤٠	الملبس
١٠٠	١٣٠	سلع وخدمات أخرى
٢٥٠	٢٥٠	المجموع

أصدر الممولون لنظام القسمائم، بياناً للصحافة، مدّعين أن التجربة تبرّر موقفهم، بما أن قيمة النفقات على المأكل والملابس لدى الأسر المستفيدة من النقود، قلت عن نفقات الأسر

المستفيدة من القسائم، بنسبة ٣٠٪ يكو في الشهر، وبالطبع قامت هذه الأسر المستفيدة من النقود، بتبذير ما تبقى من مخصصات الضمان الاجتماعي على سلع "غير ضرورية".

لكن الحكومة لم تقنع تماماً بحسنات نظام القسائم، وطلبت من كبير المستشارين الاقتصاديين، أن يحلل نتائج التجربة، ويعلق على البيان الذي أصدره الممولون لهذا النظام، وسألته بالتحديد، أن يجيب على الأسئلة التالية (التي عليك أن تفكّر فيها):

١. ما هي الظروف التي لا ينشأ فيها فرق، بين استفادة العائلة من النقود، واستفادتها من القسائم؟

٢. ما الذي يبرر الافتراض القائل، إن العائلات التي استفادت من القسائم كانت لتشتري مجموعة مختلفة من السلع والخدمات، لو أنها تلقت نقوداً؟

٣. لو أن منح القسائم أثر في كيفية إنفاق الناس لمداخيلهم، فهل يمكن الاستنتاج، أن أحد النظامين يوفر لهم يسراً، أفضل من اليسر الذي يوفره النظام الآخر؟

٤. هل يمكن الاستنتاج، أن العائلات الفقيرة، إما أن تُمنح النقود أو تُمنح القسائم؟

٥. هل يمكن استنتاج حجم المساعدة، أيها كان شكلها، التي يجب أن تُمنح للعائلات الفقيرة؟

العرض

المحتويات

٢/٤	١.٤ المقدمة
٣/٤	٢.٤ الإنتاجية
١٤/٤	٣.٤ التكاليف
٢٣/٤	٤.٤ عرض المؤسسة على المدى القصير
٣٦/٤	٥.٤ عرض السوق
٣٦/٤	١.٥.٤ عرض السوق على المدى القصير
٣٧/٤	٢.٥.٤ تحرك منحني عرض السوق
٣٨/٤	٣.٥.٤ توازن المؤسسة
٤٠/٤	٤.٥.٤ المؤسسة على المدى الطويل
٤٢/٤	٥.٥.٤ عرض السوق على المدى الطويل
٤٦/٤	٦.٤ حالات تطبيقية من العالم الحقيقي
٤٧/٤	١.٦.٤ تقدير حدود الإنتاج
٤٧/٤	٢.٦.٤ إنتاجية اليد العاملة
٥٠/٤	٣.٦.٤ العائدات على العوامل والحجم
٥٠/٤	٤.٦.٤ مرونة العرض
٥٧/٤	٧.٤ تلخيص
٥٧/٤	أسلحة متعددة الخيارات
٦٠/٤	دراسة حالة ٤-١: كيفية إنتاج مفاتيح كهربائية
٦٢/٤	دراسة حالة ٤-٢: سعر الزبدة
٦٤/٤	دراسة حالة ٤-٣: تصاميم الإنتاج المعدّة لصانع مجوهرات
٦٤/٤	دراسة حالة ٤-٤: المنزل الحالي

١.٤ المقدمة

تقوم المؤسسات بإنتاج معظم السلع والخدمات التي تستهلكها. ويكون بعض هذه المؤسسات، مثل المتجر المحلي لقلي السمك والبطاطا، كافية عن محلات صغيرة تمتلكها عائلات، وهي لا تنتج إلا منتجات معدودة (مثل وجبات العشاء المؤلفة من السمك والبطاطا المقلين). وعلى عكس ذلك، يكون بعض المؤسسات الأخرى ضخماً، وينتج مجموعة كبيرة ومتعددة من المنتجات، مثل مؤسستي آي.سي.آي ICI ويونيليفر Unilever. ويقوم بعض المؤسسات الكبيرة بإنتاج مجموعة مؤلفة من سلعة واحدة، كالمؤسسات المصنعة للسيارات، مثل تويوتا Toyota ومرسيدس بنز Mercedes-Benz وفورد Ford وجنرال موتورز General Motors. فيما يقوم بعضاها الآخر بإنتاج مجموعة من المنتجات المتعلقة بها، مثل بريتيش بتروليوم British Petroleum وإيسكون Exxon وشيل Shell، التي تنتج النفط والبنزين والمنتجات النفطية. ومثل آي.بي.أم IBM وهيولت باكارد Hewlett-Packard وديجيتال Digital التي تنتج أجهزة الكمبيوتر ومحطات العمل والمعدات الطبية.

وتقام الحكومات المحلية والوطنية بإنتاج بعض السلع والخدمات التي تستهلكها، مثل الشوارع النظيفة وحماية الشرطة والدفاع الوطني والتعليم الابتدائي والخدمات الاجتماعية، إضافة إلى الخدمات الصحية المتوفرة في بعض البلدان.

يواجه كل هؤلاء الممموتين، الذين يوفرون السلع والخدمات التي تتمتع بها، ثلاثة مشاكل أساسية هي التالية:

- أ. ما هي كمية المنتج التي يجب إنتاجها في كل فترة زمنية؟
- ب. ما هو السعر الذي يجب فرضه على كل وحدة إنتاجية؟
- ج. ما هي الطريقة الأكثر فاعلية لإنتاج هذا الناتج؟

يشبه تحليلُ العرض تحليلاً للطلب من نواحٍ كثيرة، إلا أنه يفوقه تعقيداً. لكي نرسم منحنى عرض السوق، علينا أولاً أن نرسم منحنى عرض المؤسسة، ولكي نرسم منحنى عرض المؤسسة، علينا أولاً أن ندرس الإنتاجية والتکاليف. تقوم الخطوة الأولى على تحليل حجم المنتج، الذي سيتخرج عن كميات مدخلات العوامل (الموارد) والعمليات المختلفة لتحويلها وهذا يعني دراسة الإنتاجية. إثر ذلك، علينا أن نعرف ما هي التكلفة لها وهذا يعني دراسة التکاليف. بعد أن نفهم الإنتاجية والتکاليف فهماً كاماً، نرسم منحنى عرض المؤسسة، ومن خلال جمع كل منحنيات المؤسسات في سوق معينة، نتوصل إلى منحنى عرض السوق. سنجمع في الوحدة الخامسة من هذا المقرر "ساقِي المَقْصَ"، وهو ما منحنى طلب السوق ومنحنى عرض السوق، ونحلل كيف يتم تحديد سعر المنتج وكميته.

لકتنا نبدأ أولاً بالإنتاجية والتکاليف. قد تجد أن بعض هذه الأمور مملّ، لأنه كذلك بالفعل، لكن إن كنت في إحدى الشركات، ووجدت نفسك تحت ضغط متواصل لمجراة المنافسين، أو التفوق عليهم في الأداء، فذلك يستدعي النظر إلى التکاليف، التي تستدعي بدورها النظر إلى الإنتاجية. يمكن في بعض الحالات تقليص التکاليف، عن طريق الحصول على أسعار فضلى لمدخلات العوامل، ولكنه يتم في حالات كثيرة عن طريق ارتفاع إنتاجية العوامل.

الإنتاجية

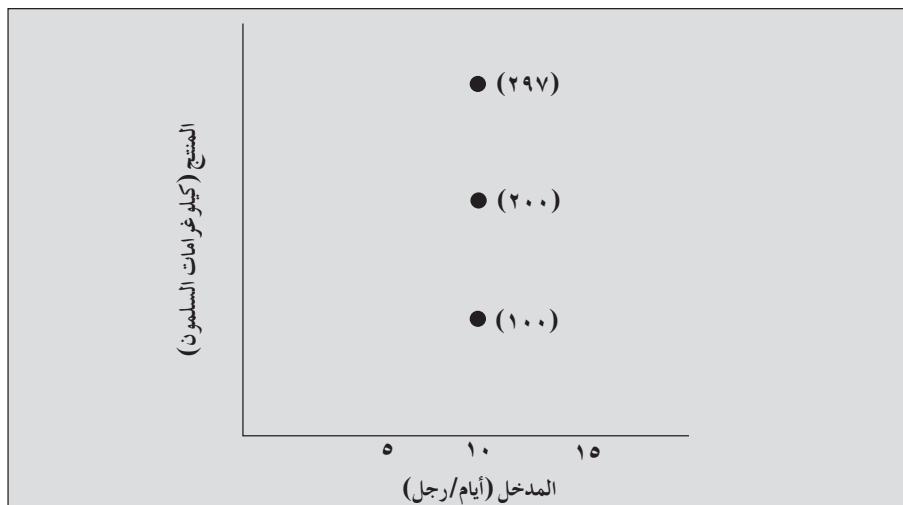
٢.٤

لنجتر مثلاً بسيطاً عن مؤسسة منخرطة في أعمال صيد سلمون المحيطات. تملك هذه المؤسسة العائلية قارب صيد واحداً و ١٨ صنارة صيد، تلائم ١٨ ممسك صنارة موزعة حول القارب. وعلى متن القارب، ربّان يقوده، ومخزون واسع من الحبال والشصوص والطعوم وشباك الإرساء والمباضع وحاويات للتخزين وغيرها، أي بمعنى آخر، كل رأس المال المطلوب لصيد السمك. لنفترض، في الوقت الحالي، أنه لا يمكن تغيير أي مدخل من مدخلات رأس المال هذه، أي أنها ثابتة. وهكذا نعود إلى الافتراض الذي يقضي، بأن تظل جميع العوامل الأخرى من غير تعديل. إلا أن الشيء الوحيد الذي يمكن تغييره، هو عدد الصيادين المستخدمين في كل رحلة صيد. يبيّن الجدول ٤ - ١ غلة السلمون المفترض الحصول عليها في مثلنا هذا، تبعاً لأعداد مختلفة من الصيادين.

الجدول ٤. كمية السلمون لقارب واحد ومدخلات متغيرة لليد العاملة

المُدخل (أيام/رجل)	الكمية الإجمالية (كيلوغرامات السلمون)
٠	٠
٧	١
١٨	٢
٣٦	٣
٦٢	٤
٩٩	٥
١٤٣	٦
١٩١	٧
٢٣٥	٨
٢٧١	٩
٢٩٧	١٠
٣١٤	١١
٣٢٤	١٢
٣٣١	١٣
٣٣٥	١٤
٣٣٧	١٥
٣٣٨	١٦
٣٣٩	١٧
٣٤٠	١٨
٣٤٠	١٩
٣٤٠	٢٠

انظر الآن إلى الرسم البياني ٤ - ١ الذي يظهر، أن الغلة القصوى تبلغ ٢٩٧ كيلوغراماً، بوجود ١٠ صيادين على متن القارب. ويظهر هذا الرسم أيضاً إمكان الحصول على مستويات أخرى من المنتج، مثل ٢٠٠ كيلوغرام أو ١٠٠ كيلوغرام، بوجود العدد ذاته من الصيادين. يبلغ الناتج ٢٩٧ كيلوغراماً، عندما تعمل المؤسسة بطريقة فعالة من الناحية الهندسية. ولكن إذا كان الصيادون "يتناقلون" نصف الوقت، ولا يتتحققون من الطعم، ويتركون المجال تتشابك، لن يصطادوا الكمية القصوى من السلمون، وبالتالي لن يتميز عمل المؤسسة بفاعلية هندسية. لذا سيعود القارب إلى حوض السفن بغلة، تقل عما كان يستطيع اصطياده، ولن يكسب من بيع السلمون الإيرادات الكبيرة التي كان يمكن تحقيقها، وبالتالي لن تدرّ رحلة الصيدربح الذي كان يمكن تحقيقه، كما يحتمل أيضاً أن تتكبد خسارة.

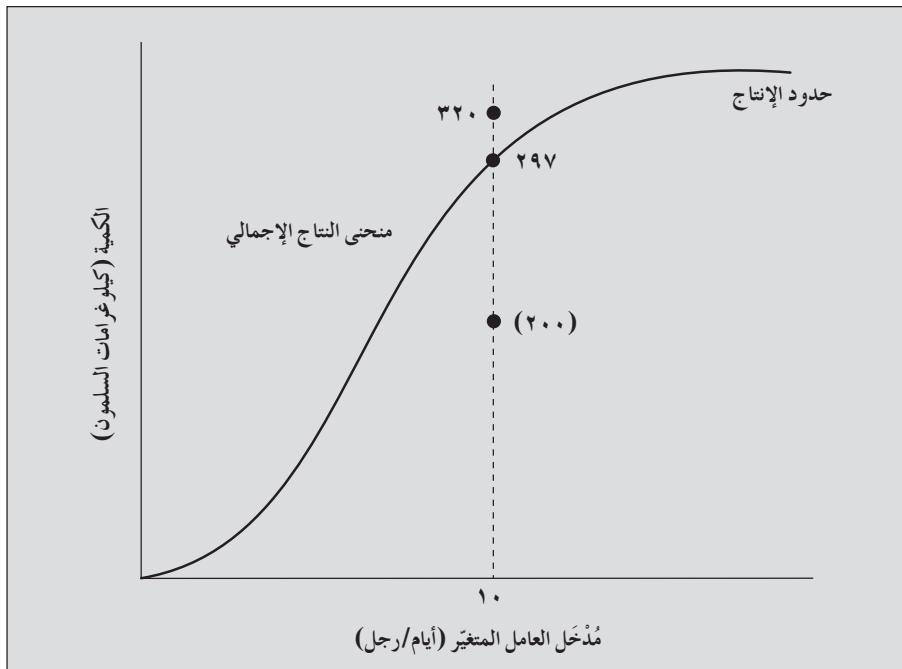


الرسم ١.٤ عشرة صيادين يصطادون السلمون

إن ما نراه في الجدول ٤ - ١، هي الكمية القصوى للسلمون الذي يمكن الحصول عليها، بوجود مدخلات متغيرة لليد العاملة. الآن، إذا كنت (أو كنت) صياد (أو صيادة) سمك محيطات، قد ترغب (أو ترغبين) في القول، إن اصطياد السلمون ليس بسيطاً، فقد تواجهك أيام جيدة وأيام سيئة، لكن المهم هو العثور على السمك. يستطيع علماء الاقتصاد، لحسن الحظ، أن يتخطوا هذه الاعتراضات التافهة باستعمالهم عبارة "الافتراض". إذا لفترض أن الربّان قادرًّا دومًا على إيجاد قطيع السلمون، وأن كمية الغلة لا تعتمد وبالتالي، إلا على عدد الصيادين الموجودين على متن القارب. لنفترض أيضًا أن الصيادين لا "يتناقلون"، ويعملون دائمًا بطريقة فعالة من الناحية الهندسية. إن استيعاب هذا الأمر لا يكتسي صعوبة شديدة، أليس كذلك؟ قد تتساءل لماذا لا نكف عن الكلام على "الفاعلية الهندسية"، لكنك ستلاحظ فرقاً، بين الفاعلية الهندسية والفاعلية الاقتصادية، ونرجو أنك ستذكره من خلال الوحدة الأولى. إذا لم يشا أحد شراء السلمون لدى عودة القارب إلى المرفأ، تكون الموارد الاقتصادية قد ذهبت هدرًا؛ فقد أنتج ناتج لا يرغب فيه أحد وأهدرت موارد نادرة ومعها فرص استخدامها البديلة، مع أن صيد السمك تم بطريقة فعالة من الناحية الهندسية.

لنعد إلى الجدول ٤ - ١. رأينا أن زيادة مدخلات اليد العاملة، تترافق مع ارتفاع في المنتج الإجمالي إلى أن يتم استخدام ١٨ صياداً. ومع استخدام ١٩ صياداً ثم ٢٠ صياداً، لا يُضاف شيء إلى الناتج، وهذا أمر لا يشير الدلالة نظراً لعدد الصناني المحدود (١٨). تبلغ كمية السمك القصوى التي يمكن اصطيادها ٣٤٠ كيلوغراماً، ويمكن بلوغها عندما يتم استخدام ١٨ صياداً. ويظهر أيضاً الجدول ٤ - ١ عدم وجود علاقة ثابتة بين المنتج والمدخل.

رسمت معطيات الجدول ٤ - ١ في الرسم البياني ٤ - ٢، حيث يقوم منحنى الإنتاج الإجمالي، برسم حدود الإنتاج الخاص بالمؤسسة، أي أنه يظهر أقصى إنتاج ممكن، في ظل كميات مختلفة من مدخل العامل المتغير إذا ظلت جميع العوامل الأخرى من غير تعديل. بوجود مدخل يد عاملة يبلغ ١٠ أيام/رجل (١٠ صيادين)، يقع الإنتاج البالغ ٢٩٧ كيلوغراماً على الحدود. ويمكن تحقيق كمية تبلغ ٢٠٠ كيلوغرام، لكنها لا تنتَج بطريقة فعالة من الناحية الهندسية، ويقع وبالتالي ضمن الحدود. أما الإنتاج الذي يبلغ ٣٢٠ كيلوغراماً بوجود ١٠ أيام/رجل، فهو غير عملي (بوجود هذا القارب بالتحديد) ويعود وبالتالي خارج الحدود.



الرسم ٤ - ٢ حدود الإنتاج

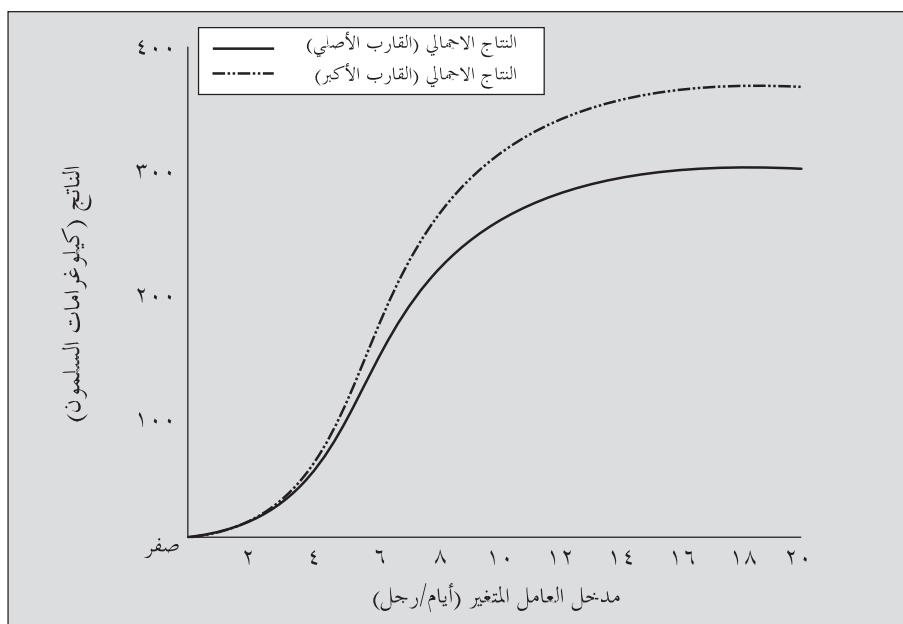
من المعروف عاماً، أن حدود الإنتاج في ميادين عديدة من النشاط الاقتصادي، تتّخذ الشكل المبيّن في الرسم البياني ٤ - ٢. يؤدي رفع عامل الإنتاج المتغير، حتى بلوغ مستوى معين من الكمية، إلى ارتفاع أكبر ومتناسب في الكمية ولكنه يؤدي، بعد تجاوز مستوى معين من الكمية، إلى ارتفاع غير متناسب فيها. يمكن تقديم شروحات ممكنة لشكل حدود الإنتاج، عبر إمكان تخصّص النشاطات. فلو استخدم صياد واحد، في المثل الذي يتناول قارب الصيد، لا ضطرّ هذا الأخير لتؤدية كل المهام بمفرده، كوضع الطعم في الشخصوص

ونشر الحبال وإيقاع السمك في الشبك وفك الحبال وغيرها من المهام، ولضائق وقته كثيراً لصيد السمك! لكن مع زيادة عدد الصيادين، يحل التخصص. بالطبع إن إمكان هذا التخصص محدودة لهذا، وفيما يستمر ارتفاع عدد الصيادين، يهبط عدد الأسماك الإضافية المصطادة حتى يبلغ الصفر في نهاية المطاف، فيتّخذ منحنى الناتج الإجمالي في أعلى مراحله شكلاً مسطحاً.

يمكن ملاحظة هذا التخصص، أو تقسيم العمل، في نشاطات تجارية عديدة. خذ مثلاً السوبرماركت المحلي الكبير الذي ترتاده، وحيث يتواجد اللحامون في قسم اللحوم، ويصنع الخبازون الخبز والكعك، ويوضع المساعدون السلع على الرفوف، ويقوم جهاز الموظفين العاملين على الصندوق وحراس الأمن بمهامهم. إذا حاول موظف واحد تأدية كل هذه المهام، فربما تنعدم المبيعات. ومن الجهة القصوى الأخرى، يحين وقت لا تضيف فيه زيادة عدد الموظفين العاملين على الصندوق شيئاً على المبيعات.

لا تستطيع حدود الإنتاج أن تتحرف، إلا إذا جرى تعديل الافتراض الذي يقضي بثبات بعض المدخلات الثابتة. افترض، في المثل الذي يتناول قارب الصيد، أننا حصلنا على مركب أفضل يكون أكبر وأسرع، ويحتوي على بكرات كهربائية مستشارنة الحساسية حيال وزن السمك، الذي يعلق في الشخصوص للتقليل من عدد الأسماك التي تقتل منها. وكما يمكن أن تتصور، سيكون سعر شراء هذا المركب أغلى، وهذه مسألة سنعود إليها لاحقاً.

يقارن الرسم البياني ٤-٣ حدود إنتاج المركبين. بوجود أي كمية من مدخل العامل المتغير (صيادو السمك)، الذي يقوم باصطياد السمك بطريقة فعالة من الناحية الهندسية، سيُطرح المزيد من السمك في القارب الأفضل، أي أن حدود الإنتاج ستتحرف نحو الأعلى. وعلى عكس ذلك، إذا أخذت بمفرنك زورق تجذيف إلى مناطق الصيد، بصحبة صديق أو صديقين، يمكننا أن نرسم حدود إنتاجك^{*} على مسافة قرية جداً من المحور الأفقي!



الرسم ٣.٤ إنحراف حدود الإنتاج

نستطيع، باستعمالنا معطيات الجدول ٤-١، أن نحسب أمررين مهمين، هما الإنتاج المتوسط والإنتاج الإضافي لعامل الإنتاج المتغير (وهو اليد العاملة في هذا المثل). وظاهر في الجدول ٤-٢ هذه الإضافة التي زيدت على معطيات الجدول ٤-١.

جري حساب الإنتاج المتوسط لمدخل العامل المتغير (وهو اليد العاملة في هذه الحال)، عن طريق قسمة الإنتاج الإجمالي على عدد وحدات مدخل العامل المتغير (اليد العاملة، y). وهكذا نحصل على ما يلي:

$$\frac{\Delta Q}{y} = \bar{Q}$$

عندما يستخدم ثلاثة صيادي سمك، تبلغ الغلة الإجمالية ٣٦ كيلوغراماً من السلمون، وهكذا يصبح الإنتاج المتوسط لكل وحدة من اليد العاملة، (\bar{Q}) ، ١٢ كيلوغراماً ($36/3$) بحيث يصطاد كل من الصيادين الثلاثة بشكل وسطي ١٢ كيلوغراماً من السلمون. عندما يستخدم عشرة صيادي سمك، يبلغ الإنتاج الإجمالي ٢٩٧ كيلوغراماً ويساوي (\bar{Q}) ٢٩,٧ كيلوغراماً ($297/10$). كما يبدو من خلال الجدول ٤-٢، يزداد (\bar{Q}) في البداية مع ارتفاع مدخل اليد العاملة، ويبلغ الحد الأقصى عندما يستخدم تسعة رجال، وإثر ذلك، ينخفض (\bar{Q}) مع استخدام المزيد من اليد العاملة.

إن الإنتاج الإضافي لمدخل العامل المتغير، هو تغيير الإنتاج (ΔQ) الممكن عزوه إلى تغيير كمية عامل المدخل هذا (Δy), التي تُستخدم عند مستوى معين من استخدام هذا العامل، لذلك نحصل على ما يلي:

$$\frac{\Delta Q}{\Delta y} = \frac{\Delta \bar{Q}}{\Delta y}$$

الجدول ٤. الناتج الإجمالي: معدل نتاج اليد العاملة وهامش نتاج اليد العاملة

الإنتاج الإضافي لليد العاملة (كيلوغرامات السلمون $\Delta k/\Delta y$)	الإنتاج المتوسط لليد العاملة (ك/ي) (كيلوغرامات السلمون)	الإنتاج (ك) (كيلوغرامات السلمون)	المدخل (ي) (أيام/رجل)
.	-	.	.
٧	٧,٠	٧	١
١١	٩,٠	١٨	٢
١٨	١٢,٠	٣٦	٣
٢٦	١٥,٥	٦٢	٤
٣٧	١٩,٨	٩٩	٥
٤٤	٢٣,٨	١٤٣	٦
٤٨	٢٧,٣	١٩١	٧
٤٤	٢٩,٤	٢٣٥	٨
٣٦	٣٠,١	٢٧١	٩
٢٦	٢٩,٧	٢٩٧	١٠
١٧	٢٨,٥	٣١٤	١١
١١	٢٧,٠	٣٢٤	١٢
٧	٢٥,٥	٣٣١	١٣
٤	٢٣,٩	٣٣٥	١٤
٢	٢٢,٥	٣٣٧	١٥
١	٢١,١	٣٣٨	١٦
١	١٩,٩	٣٣٩	١٧
.	١٨,٩	٣٤٠	١٨
.	١٧,٩	٣٤٠	١٩
.	١٧,٠	٣٤٠	٢٠

سبق لنا أن ناقشنا في الوحدة الأولى، أهمية تحليل الإنتاج الإضافي في المشاكل التي تشمل تحقيق الحد الأقصى. عندما تستخدم المؤسسة الكمية المثلث من أي مدخل عامل متغير، تتطلب معلومات حول الإنتاج الإضافي كل مدخل، عند كل مستوى من مستويات استخدامه. إن مفهوم الإنتاجية الإضافية، كما سنرى لاحقاً، مهم للفاعلية في نظرية العرض.

* يمكن للقراء الذين اطلاعوا على حدود الإنتاج، من خلال مقررات سابقة في علم الاقتصاد، أن يتذكروا من نصوصهم الاقتصادية، وصفاً لحدود الإنتاج التي تنخفض، بعد بلوغ نقطة قصوى. ويشرح هذا الأمر عادةً، بأن استخدام يد عاملة إضافية بعد بلوغ نقطة معينة، وهي الناتج الأقصى، يؤدي إلى "وقف" العمال الجدد "في طريق" العمال الآخرين، ويسبب هبوط الناتج الإجمالي. هذه حجة مغلوبة، بما أن حدود الإنتاج لا ترسم إلا أقصى كميات الناتج الممكنة، الناتجة عن استخدام كميات مختلفة من مدخلات اليد العاملة، يمكن دوماً تحقيق الناتج الأقصى الناشئ عن استخدام ١٨ عاملاً، على سبيل الافتراض، عن طريق استخدام ٢٠ عاملاً. خذ المثل الذي

يؤدي توظيف أول صياد سمك في الجدول ٤-٢ إلى اصطياد ٧ كيلوغرامات من السلمون، وتؤدي إضافة صياد ثانٍ إلى غلة إجمالية تبلغ ١٨ كيلوغراماً، أي أن هذا الصياد يزيد على الغلة ١١ كيلوغراماً. لذا عندما يُستخدم صياد سمك واحد، فإن (هـ نـ) يساوي:

$$11 = \frac{7 - 18}{1} = \frac{\Delta}{\Delta}$$

عندما يُستخدم سبعة صيادي سمك، تبلغ الغلة الإجمالية ١٩١ كيلوغراماً، وعندما يُستخدم ثمانية منهم، تصبح الغلة ٢٣٥ كيلوغراماً. إذاً، يضيف صياد السمك الثامن ٤٤ كيلوغراماً إلى الغلة، وتحسب قيمة (هـ نـ)، عندما يُستخدم سبعة صيادي سمك، كما يلي:

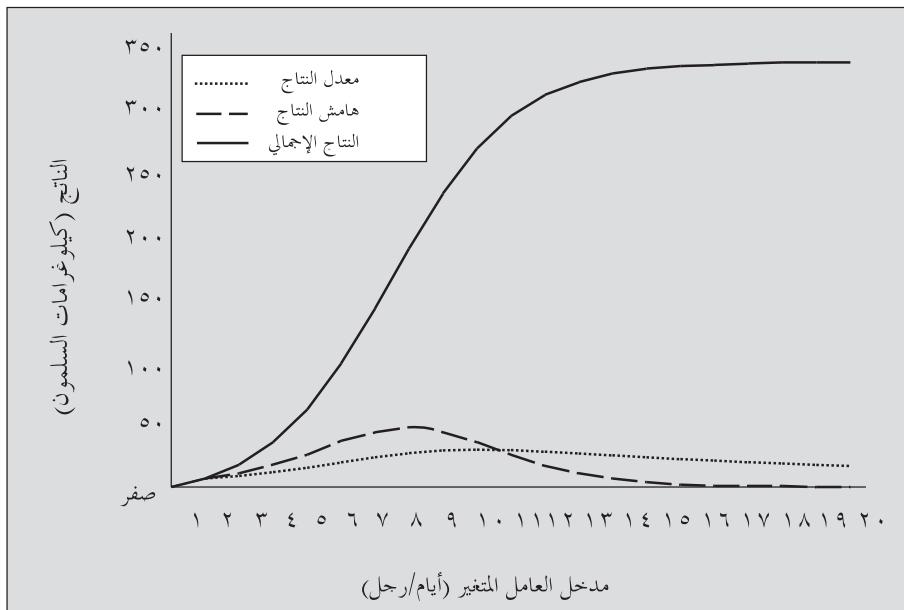
$$44 = \frac{191 - 235}{1} = \frac{\Delta}{\Delta}$$

عندما يُستخدم ثمانية صيادي سمك، تبلغ الغلة الإجمالية ٢٣٥ كيلوغراماً. يمكن أيضًا التوصل إلى هذا الرقم عبر جمع هامش نتاج الصيادين وفقاً لمستوى العمالة، أي أن

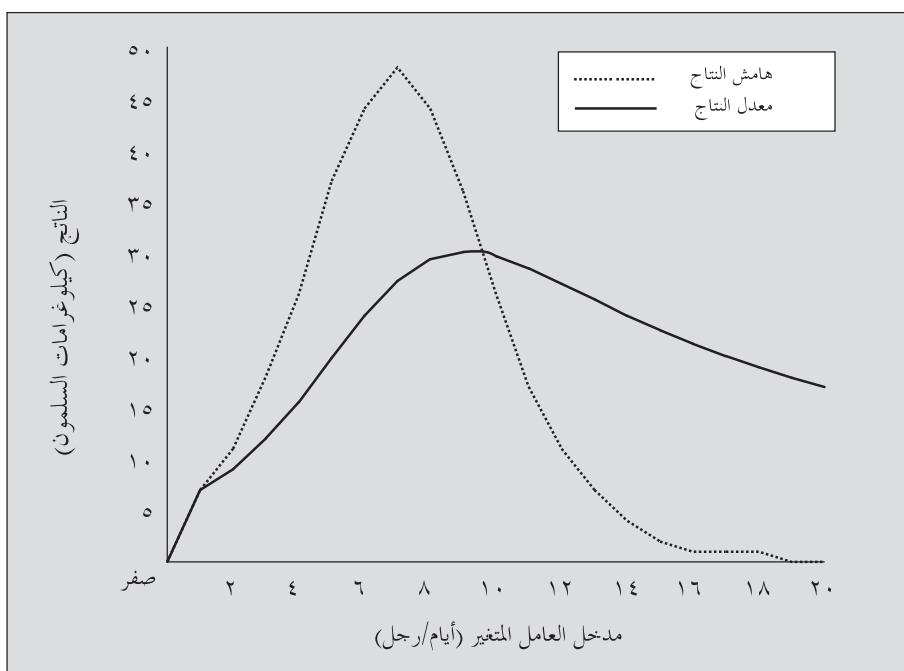
$$44 + 48 + 44 + 37 + 26 + 18 + 11 + 7 = 235$$

في المثل الذي يتناول قارب الصيد، يبلغ (هـ نـ) أقصاه، عندما يبلغ مستوى العمالة سبعة صيادي سمك، فعند هذا المستوى من العمالة، تؤدي إضافة صياد السمك السابع إلى زيادة ٤٨ كيلوغراماً على الغلة، وهو رقم يفوق كل الأرقام السابقة، أو كل الأرقام اللاحقة، الناشئة عن استخدام صيادين إضافيين. عندما لا تحمل إضافة صياد سمك آخر أي زيادة إلى الناتج، يكون (هـ نـ = صفر). وهذا ما يحدث عندما يُستخدم صياد السمك التاسع عشر، وهو الشخص الذي يبقى في الأخير!

يتناول قارب الصيد. يعرف صاحب القارب من خلال الجدول ٤-١ أنه يمكن بلوغ أقصى غلة ممكنة، وهي ٣٤٠ كيلوغراماً من السلمون، عندما يُستخدم ١٨ صياداً. افترض قيام اتفاق محلّي يقضي باستخدام ٢٠ صياد سمك. عندئذ، سيستخدم صاحب القارب ٢٠ رجلاً. ويترك اثنين في حوض السفن عندما يبحر. فإذا كان الرجال التاسع عشر والعشرون، "سيقافان في طريق" الرجال الثمانية عشر الآخرين، إذا ما صعدا إلى متن القارب، وسيسيّبان انخفاض الناتج إلى ما دون حده الأقصى، فمن مصلحة صاحب القارب أن يدفع لهما - وهو مجبر على ذلك بسبب الحكومة المحلية - ولكن أن يتركهما في حوض السفن.



الرسم ٤.٤ التاج الإجمالي ومعدل الناتج وهامش الناتج



الرسم ٤.٥ معدل الناتج وهامش الناتج

يظهر الرسم البياني ٤ – ٤ ثلاثة منحنيات: منحنيا الإنتاج المتوسط لليد العاملة والإنتاج الإضافي ومنحني الإنتاج الإجمالي الذي ينشأ منه المنحنيان السابقان. وينسخ الرسم

البياني ٤ - ٥ منحنى الإنتاج المتوسط والإنتاج الإضافي مع إحداث تغيير في قياس المحور العمودي.

تعاملنا حتى الآن في تحليلنا مع وحدات إنتاجية مادية، وهي تحديداً كيلوغرامات السلمون. لهذا السبب إن المصطلحات المناسبة هي الإنتاج الإجمالي (N إج)، ومتوسط الإنتاج المادي (M ن) والإنتاج المادي الإضافي (H ن). عندما يتم التعبير عن الوحدات الإنتاجية باللغة القديمة، تُستعمل مصطلحية مختلفة، لذا تدل مصطلحات (N إج) و(M ن) و(H ن) إلى وحدات إنتاجية مادية، ما لم يُذكر خلاف ذلك.

بما أن المعطيات المتعلقة بـ (M ن) و(H ن) والمنحنين الخاصين بهما تنشأ عن معطيات (N إج) ومن هنا، يُستخلص وجود علاقات بين هذه المتغيرات، ومن أبرزها:

١. عندما يكون (N إج) = صفر، فإن (M ن) = صفر.
٢. عندما يكون (M ن) في أقصى حد له، فإن (M ن) = (H ن).
٣. عندما يكون (H ن) أكبر من (M ن)، يكون (M ن) في ارتفاع.
٤. عندما يكون (H ن) أصغر من (M ن)، يكون (M ن) في انخفاض.
٥. عندما يكون تغيير (N إج) مساوياً لصفر، فإن (H ن) = صفر.

النقطة ١ واضحة لأن:

$$M_N = \frac{N_{اج}}{Y}$$

حيث (Y) = عدد وحدات اليد العاملة المستخدمة، لذا إذا كان (N إج) = صفر، فإن

$$M_N = \frac{\text{صفر}}{Y} = \text{صفر}$$

النقطة ٥ أيضاً واضحة لأن:

$$H_N = \frac{\Delta_{اج}}{\Delta_Y}$$

وإذا كانت (ΔN إج) = صفر فإن:

$$H_N = \frac{\text{صفر}}{\Delta_Y} = \text{صفر}$$

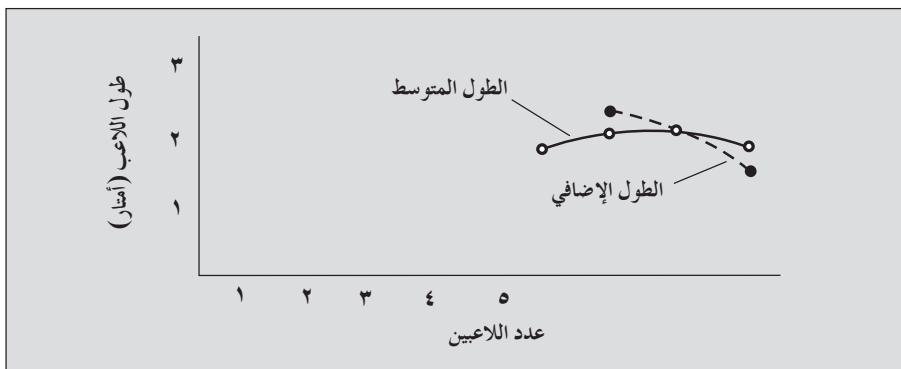
لكن النقاط ٢ و ٣ و ٤ ليست واضحة وضوحاً تماماً. لكي تتضح لك، خذ مثلاً عن فريق كرة سلة يتتألف من خمسة لاعبين يبلغ معدّل طولهم مترين، ومن ثلاثة لاعبي احتياط يبلغ طولهم ٢,٦ متر و ٢,١ متر و ١,٤ متر (اللاعب الأخير قصير ولكنه سريع). ماذا يحصل عندما نضيف كل لاعب احتياط إلى الفريق معتمدين أساس الطول، أي الأطول أولاً، وثانياً الذي يليه طولاً وثالثاً القزم السريع؟ يظهر الجدول ٤ - ٣ النتائج.

عندما يُضاف إلى الفريق اللاعب السادس البالغ طوله ٢,٦ متر، يرتفع مجموع طول كل اللاعبين من ١٠ أمتار (5×2 متر) إلى ١٢,٦ متر، ويرتفع وبالتالي معدّل الطول من مترين إلى ٢,١ متر، وهذا ما يشير إلى أن معدّل الطول سيترتفع، عندما يكون هامش الطول أكبر من

متوسط الطول. عندما يُضاف إلى الفريق اللاعب السابع البالغ طوله ٢,١ متر، لن يتغير معدل الطول لأنَّه يعادل الطول الإضافي. عندما يُضاف إلى الفريق اللاعب الثامن البالغ طوله ١,٤ مترًا، يرتفع الطول الإجمالي للاعبين الثمانية إلى ١٦,١ متر وينخفض الطول المتوسط إلى ١٢,٦ مترًا. وهذا ما يظهر كيف أنَّ الطول المتوسط ينخفض عندما يكون الطول الإضافي أصغر من متوسط الطول. هذه المعطيات مرسومة في الرسم البياني ٤-٥.

الجدول ٤.٤ فريق كرة السلة

اللاعبون	الطول الإجمالي (متر)	الطول المتوسط (متر)	الطول الإضافي (متر)
-	٢,٠	١٠	٥-١
٢,٦	٢,١	١٢,٦	٦
٢,١	٢,١	١٤,٧	٧
١,٤	٢,٠١	١٦,١	٨



الرسم ٤.٤ فريق كرة السلة

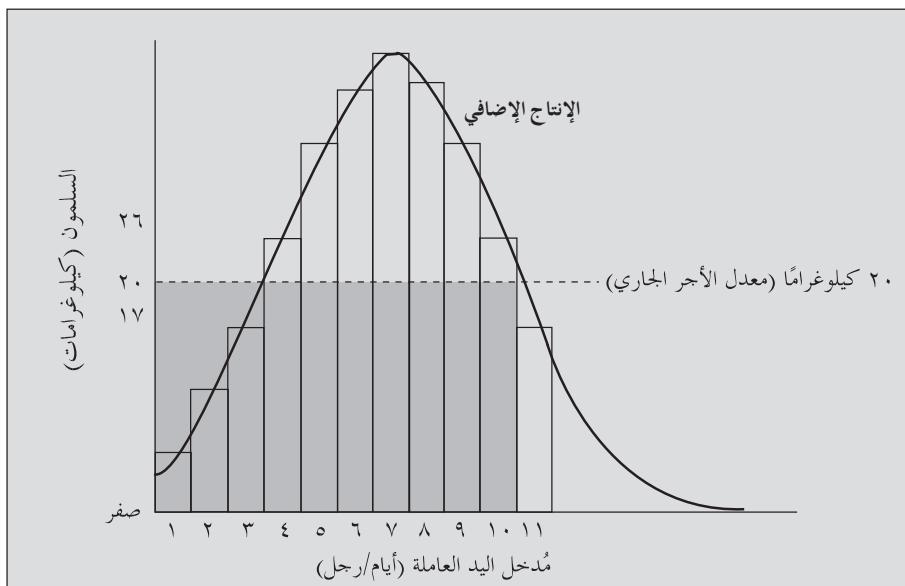
أصبحت الآن العلاقة بين المتوسط والإضافي واضحة، فعندما يكون الهاشم الإضافي أكبر من المعدل المتوسط، يرتفع المعدل؛ وعندما يكون المعدل في أقصى حد له، يصبح المعدل مساوًياً للهاشم؛ وعندما يكون الهاشم أصغر من المعدل، ينخفض المعدل.

يكتسي مفهوم الهاشم أهمية أساسية في القرارات التي تتخذها مؤسسة معينة. والقاعدة التي يجب أن تتبعها المؤسسة، الساعية إلى تحقيق الحد الأقصى من الربح، هي عملية توظيف مدخلات العوامل، هي التالية: مواصلة توظيف عامل إنتاج معين إلى أن يبلغ مرحلة تساوى فيها، قيمة إنتاجه الإضافي تكفة الوحدة الإنتاجية للعامل. ولكي نرى لماذا يكون الأمر على هذه الحال، نعود إلى مثل صيد السلمون. افترض أن صيادي السمك يكسبون معيشتهم بالسلمون، وافتراض أيضًا أن المعدل، أو الأجر، الجاري هو ٢٠ كيلوغراماً من السلمون في اليوم. عند هذا المعدل تستطيع، وأنت صاحب القارب، أن تستخدم قدر ما تشاء من صيادي السمك، ولكن لن يعمل أحد لديك بمعدل أدنى. لماذا؟ لأنَّه يوسع كل صياد سمك أن يحصل دائمًا، من أي شخص من أصحاب القوارب الأخرى المنافسين لك، على المعدل الجاري البالغ ٢٠ كيلوغراماً من السلمون في اليوم.

انظر مجدداً إلى الرسم البياني ٤-٤. كم صياد سمل ستستخدم؟ الجواب هو عشرة صياديـن. يمكن إيجاد الحل في استعمال تحليل الإنتاج الإضافي. إنطلاقـ من أي عدد كان، من ثمانية صياديـن مثلاً. هل ينفع استخدامـ صيادـ السمك الثامـن؟ نعم. لماذا؟ لأنـه سيضيف ٤ كيلوغراماً من السلمـون إلى الغـلة ويـكلـفك ٢٠ كيلوغراماً. وهي قيمة الأجر المـتوسطـ الجـاري. إذاً سـيـتـمـ استـخدـامـهـ ماـذاـ عنـ استـخدـامـ صـيـادـ سـمـكـ تـاسـعـ؟ـ إنهـ استـخدـامـ نـافـعـ،ـ لأنـهـ سـيـضـيفـ إـلـىـ الغـلةـ ٣٦ـ كـيـلوـغـرـاماـ منـ السـلـمـونـ،ـ وـيـكـلـفـكـ ٢٠ـ كـيـلوـغـرـاماـ.ـ وهـلـ تـسـتـخـدـمـ الصـيـادـ العـاـشـرـ؟ـ طـبـعاـ،ـ لأنـهـ سـيـضـيفـ ٢٦ـ كـيـلوـغـرـاماـ إـلـىـ الغـلةـ،ـ وـيـكـلـفـكـ ٢٠ـ كـيـلوـغـرـاماـ.ـ والـآنـ نـصـلـ إـلـىـ صـيـادـ السـمـكـ الحـادـيـ عـشـرـ الذـيـ سـيـضـيفـ ١٧ـ كـيـلوـغـرـاماـ إـلـىـ الغـلةـ،ـ غـيرـ أـنـهـ سـيـكـلـفـكـ ٢٠ـ كـيـلوـغـرـاماـ.ـ إذـاـ،ـ صـحـيـحـ أـنـ النـاتـجـ الإـجـمـاليـ سـيـرـقـعـ عـبـرـ استـخدـامـ صـيـادـ السـمـكـ الحـادـيـ عـشـرـ،ـ لـكـنـ هـامـشـ التـكـلـفـةـ (٢٠ـ كـيـلوـغـرـاماـ)ـ سـيـفـوقـ هـامـشـ الـربحـ أوـ النـاتـجـ (١٧ـ كـيـلوـغـرـاماـ)،ـ وـبـالـتـالـيـ فـإـنـ اـسـتـخـدـامـ هـذـاـ الصـيـادـ سـيـرـفـ النـكـالـيفـ أـكـثـرـ مـاـ يـرـفـعـ النـاتـجـ أوـ الـإـيـرـادـاتـ وـسـيـسـبـبـ فـيـ هـذـهـ الـحـالـ خـسـارـةـ ٣ـ كـيـلوـغـرـاماـتـ مـنـ السـلـمـونـ (٢٠ـ - ١٧ـ).ـ

الآن لاحظ جيداً، أن استـخدـامـ الرـجـلـ الحـادـيـ عـشـرـ سـيـؤـديـ إـلـىـ غـلةـ إـجمـالـيـ قـدـرـهاـ ٣١ـ كـيـلوـغـرـاماـ،ـ وـتـكـلـفـةـ إـجمـالـيـ قـدـرـهاـ ٢٢٠ـ كـيـلوـغـرـاماـ،ـ وـيـعـطـيـكـ "غـلةـ صـافـيـةـ"ـ تـبـلـغـ ٩٤ـ كـيـلوـغـرـاماـ.ـ إـلـاـ أـنـهـ لـيـسـ "غـلةـ الصـافـيـةـ"ـ الـقصـوـيـ الـتـيـ تـسـتـطـعـ أـنـ تـحـقـقـهـاـ

عـشـرـةـ صـيـادـيـ سـمـكـ إـلـىـ غـلةـ إـجمـالـيـةـ تـبـلـغـ ٢٩٧ـ كـيـلوـغـرـاماـ،ـ وـإـلـىـ تـكـلـفـةـ إـجمـالـيـةـ تـبـلـغـ ٢٠٠ـ كـيـلوـغـرامـ (١٠ × ٢٠ـ كـيـلوـغـرـاماـ)،ـ وـيـعـطـيـكـ غـلةـ صـافـيـةـ قـدـرـهاـ ٩٧ـ كـيـلوـغـرـاماـ.ـ إذـاـ،ـ تـصـبـحـ أـيـسـرـ حـالـاـ،ـ بـنـسـبـةـ ٣ـ كـيـلوـغـرـاماـتـ،ـ عـبـرـ اـسـتـخـدـامـكـ ١٠ـ صـيـادـيـ سـمـكـ بـدـلـاـ مـنـ ١١ـ صـيـادـاـ.ـ يـمـكـنـكـ تـقـدـيرـ الـغـلةـ الصـافـيـةـ لـكـلـ وـحدـاتـ مـدـخـلـاتـ الـيـدـ العـالـمـةـ المـمـكـنةـ (صـيـادـوـ السـمـكـ الـمـسـتـخـدـمـونـ)ـ فـتـتوـصـلـ إـلـىـ النـاتـجـ ذـاهـنـاـ،ـ كـمـاـ اـكـتـشـفـنـاـ،ـ عـبـرـ اـسـتـعـمـالـ تـحـلـيلـ إـلـانـتـاجـ إـلـاضـافـيـ،ـ أـنـ اـسـتـعـمـالـ هـذـاـ التـحـلـيلـ يـجـنـبـكـ كـلـ هـذـهـ الـحـسـابـاتـ الـمـمـلـةـ.



الرسم ٤.٧. استـخدـامـ الـمـوـاردـ باـسـتـعـمـالـ تـحـلـيلـ إـلـانـتـاجـ إـلـاضـافـيـ

يمكن أن يظهر السلوك الساعي إلى تحقيق الحد الأقصى بشكل بياني (انظر إلى الرسم البياني ٤-٦). تظهر المساحة الكثيفة الظل تكلفة اليد العاملة في استخدام ١ صيادي سمك، أي ٢٠٠ كيلوغرام من السلمون. وتبين نقطة التقاطع بين منحنى الإنتاج الإضافي، لدى انخفاضه، وخط هامش التكلفة (٢٠ كيلوغراماً)، لماذا يجب عدم استخدام صياد السمك الحادي عشر. فعند ذلك المستوى من العمالة، يكون الإنتاج الإضافي ١٧ كيلوغراماً والتكلفة الإضافية ٢٠ كيلوغراماً، لذا يجب الكف عن استخدام المزيد من صيادي السمك، عندما يتواجد على متن القارب عشرة منهم.

إن المساحة التي تمتد تحت منحنى الإنتاج الإضافي حتى تبلغ حدود عشر وحدات من اليد العاملة، أي مجموع المستطيلات العشرة الأولى، يشكل الإنتاج الإجمالي وتتألف من غلة السلمون التي تُجني باستخدام صياد سمك واحد، زائد الغلة التي تُجني باستخدام صياد سمك ثانٍ، + ... + الغلة التي تُجني باستخدام صياد سمك عاشر. تساوي هذه المستطيلات العشرة ٢٩٧ كيلوغراماً من السلمون. إذا طرحتنا تكلفة الصياديون العشرة، وتحديداً كمية الـ ٢٠٠ كيلوغرام المبيّنة في المساحة الكثيفة الظل، من المساحة الموجودة تحت المنحنى التي تمتد حتى الوحدة العاشرة من اليد العاملة وتشملها، لا يبقى لنا سوى ٩٧ كيلوغراماً من السلمون. إذا كانت الكيلوغرامات الـ ٢٠٠ تشكّل العائد لمدخل اليد العاملة المطلوب لاصطياد السلمون، فإن الفارق البالغ ٩٧ كيلوغراماً هو العائد لكل عوامل الإنتاج الأخرى المطلوبة أيضاً لاصطياد السلمون.

تطلب الخطوة التالية، في درس مفهوم العرض لدى المؤسسة، تحويل معطيات الإنتاجية إلى معطيات تكلفة.

٣.٤ التكاليف

تساوي التكلفة الإجمالية لإنتاج أية سلعة كمية كل عامل إنتاج مستخدم، مضروبة بسعر أو تكلفة كل وحدة من العوامل المستخدمة. وبما أن كل الموارد تصنّف ضمن باب رأس المال أو باب اليد العاملة، فإن التكلفة الإجمالية للإنتاج تساوي، مجموع {عدد وحدات رأس المال المستخدمة مضروباً بسعر هذه الوحدة}، زائد مجموع {عدد وحدات نوع معين من اليد العاملة (العمال) المستخدمة، مضروباً بسعر وحدة من اليد العاملة هذه (معدل الأجور)}.

$$\text{ت إ ج} = \text{رس}_r + \text{ي س}_i \\ = \text{رس}_1 + \text{رس}_2 + \dots + \text{رس}_{\text{رض}} + \text{ي س}_1 + \text{ي س}_2 + \dots + \text{ي ض س}_i$$

تشير هذه المعادلة العامة إلى أن الناتج قد يتطلب مدخلات عدة مختلفة من رأس المال ومدخلات عدة مختلفة من اليد العاملة.

نحن الآن بحاجة إلى استطراد بسيط، إنما هام، يشمل افتراضياً آخر لعالم الاقتصاد. إنه افتراض منطقي جدأً كما سترى، ولكن المحاسبين ونواب الرؤساء الماليين في الشركات لا يقبلونه دائماً، لسوء الحظ، ويتحملون ثمن ذلك.

تميّز الفترة الزمنية، التي تَتَّخِذُ خلالها المؤسّسات قراراتها، بتعقيد يتطلّب تحليلًا دقيقاً لاعتبارات تحليلية وعملية، من المفيد النظر إلى مؤسّسة خلال فترتين زمنيتين مختلفتين. فهذا التميّز يختلف عن الحاجة إلى تحديد الإنتاج المتوسط الذي تنتجه مؤسّسة معينة، مثل غلة السلمون اليومية أو الأسبوعية أو الشهرية. ويتم تحديد الفترتين الزمنيتين، استناداً إلى قدرة المؤسّسة على تغيير كميات مدخلات العوامل المختلفة المطلوبة لإنتاج المنتج.

عندما تقرّر مؤسّسة أن "تعزز الإنتاج" أو "تبطئ الإنتاج"، لا يمكن لبعض عوامل الإنتاج أن يتغيّر عملياً من ناحية الكمية، وتعرف هذه العوامل تحت اسم عوامل الإنتاج الثابتة. أما العوامل التي يمكن تغيير كميّتها "على الفور"، فتسمى عوامل الإنتاج المتغيّرة. تعتبر عادةً تجهيزات رأس المال، مثل المصانع والآلات المكنية، على أنها عوامل ثابتة من الإنتاج واليد العاملة، ويعتبر مثلاً مبدأ (أيام/رجل) عامل إنتاج متغيّر. تسمى الفترة الزمنية، التي لا يمكن خلالها تغيير بعض عوامل الإنتاج من ناحية الكمية المستخدمة، "المدى القصير"، فيما تسمى الفترة الزمنية التي يمكن خلالها تغيير كل مدخلات العوامل، "المدى الطويل".

خلال الحروب، طلبت الحكومات من مؤسّسات عديدة تقوم بإنتاج الأسلحة، أن تزيد إنتاجها، وتمكنّت مؤسّسات كثيرة من رفع الإنتاج، عبر توظيف المزيد من اليد العاملة، بغية تشغيل نوبتي عمل أو حتى ثلاث نوبات، بدلاً من نوبة واحدة. وبدلاً من أن تعمل المصانع التابعة لهذه المؤسّسات ٨ ساعات في اليوم، راحت تعمل ١٦ أو ٢٤ ساعة يومياً، حتى أن نوبات نهاية الأسبوع أصبحت مألوفة. بتعبير آخر، استُخدمت كمية إضافية من اليد العاملة، أي المزيد من مدخلات هذا العامل المتغيّر القائم على اليد العاملة المنتجة، وراحت تعمل في مصانع محددة بواسطة آلات ومعدّات محددة، أي في المكان الذي لم يشهد فيه رأس المال، كعامل إنتاج ثابت، تغييراً في الكمية.

من الممكن بالطبع أن تنشأ ظروف لا تكون فيها اليد العاملة العامل المتغيّر، ولا يكون فيها رأس المال عامل الإنتاج الثابت. تصور، أن مؤسّسة منتجة للصحف، دخلت في اتفاق ملزم مع اتحاد عمالٍ، حيث عليها أن تستخدم عدداً متفقاً عليه من الموظفين. افترض أيضاً، أن المؤسّسة ليست ملزمة من قبل الاتحاد بعدد برامج معالجة النصوص وآلات الطبع، التي تستطيع استئجارها، وبأنواعها. إذًا يمكن تلبية ارتفاع الطلب على الصحف بالقوة العاملة الثابتة، وذلك من خلال استئجار آلات أسرع وأكثر تطوراً من الناحية التقنية. في هذا المثل، تشكّل اليد العاملة العامل الثابت، ويشكّل رأس المال عامل الإنتاج المتغيّر.

إنّهي الاستطراد ولكن لم تنتهِ انعكاسات وجود مدخلات عوامل ثابتة ومتغيّرة. تذكر أن $T_{اج} = رس + ي س$ ؛

إذا اعتُبر رأس المال عاملًا ثابتاً واعتبرت اليد العاملة عاملًا متغيّراً، يمكننا أن نعيد كتابة المعادلة بطريقة تشير، إلى أن التكلفة الإجمالية تساوي الآن التكلفة الثابتة والتكلفة المتغيّرة: $T_{اج} = T_{ث} + T_{مت}$.

نعود إلى مثل قارب الصيد. تشكّل الجبال والشباك والبكرات وسوها (رأس المال)، التكلفة الثابتة، فيما يؤلّف صيادو السمك (اليد العاملة)، التكلفة المتغيّرة. في ما يلي، افتراضات أبسط ترد بالترتيب. لقد دفع صاحب القارب $\$14600$ ثمن قاربه الذي سيドوم سنة واحدة ثم يغرق وتتلف جباله وتجهيزاته. يذهب القارب إلى صيد السلمون على مدى ٣٦٥ يوماً من السنة، ويعود إلى تكلفة يومية قدرها $\$40$ ($\$14600 / 365$). ويبلغ معدّل

أجور الصيادين الجاري \$١٠ في اليوم. لا يمكن استخدام أي صياد سmek بمعدل أجـر يقل عن \$١٠ في اليوم، ويستطيع كل صاحب قارب أن يستخدم قدر ما يشاء من الرجال، بمعدل \$١٠ في اليوم. يمكننا الآن، أن نحوال معطيات الإنتاجية إلى معطيات تكلفة، وهذا ما حصل في الجدول ٤ - ٤.

الجدول ٧.٤ التكلفة الإجمالية لاصطياد السلمون

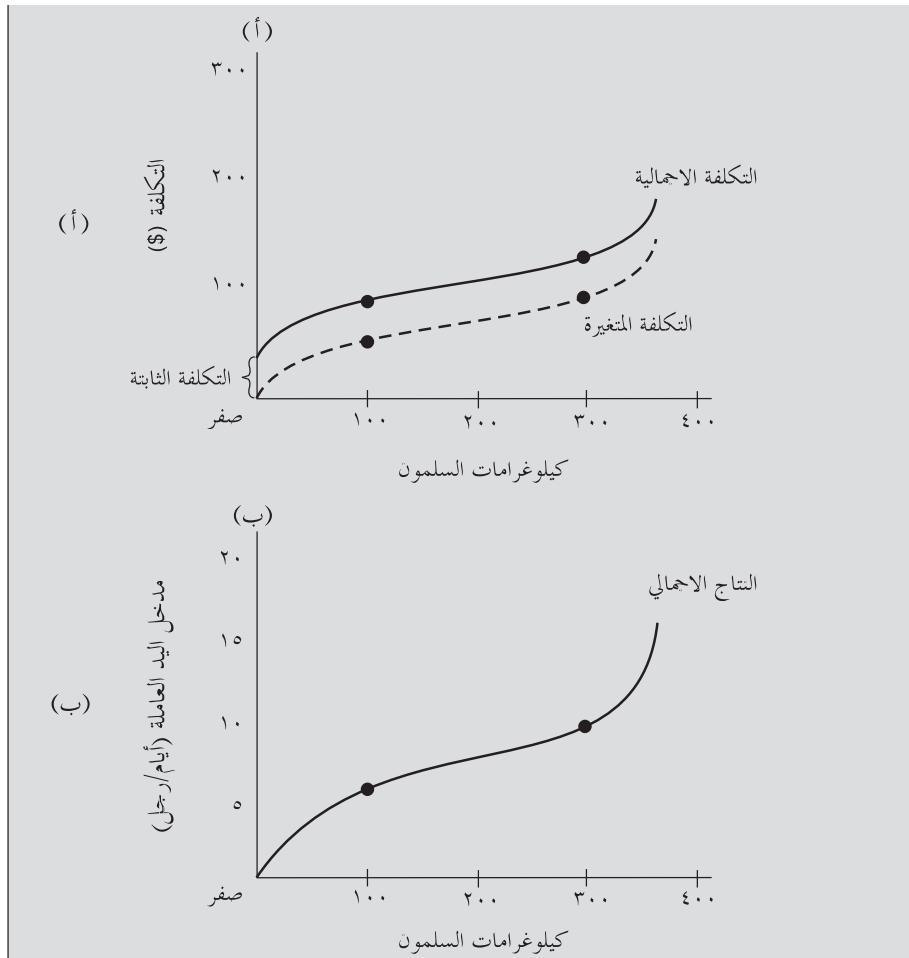
الإنتاج الإجمالي (كيلوغرامات) السلمون	التكلفة الثابتة (الثابتة) السلمون	وحدة اليد (أيام/رجل)	المتغير الأجور في اليوم	معدل الأجور \$	التكلفة العاملة الثابتة السلمون	التكلفة الإجمالية = التكلفة الثابتة + التكلفة المتغيرة (\$)
٤٠	٤٠	٠	١٠	١٠	٤٠	٤٠
٥٠	٤٠	١٠	١٠	١٠	٤٠	٥٠
٦٠	٤٠	٢٠	١٠	١٠	٤٠	٦٠
٧٠	٤٠	٣٠	١٠	١٠	٤٠	٧٠
٨٠	٤٠	٤٠	١٠	١٠	٤٠	٨٠
٩٠	٤٠	٥٠	١٠	١٠	٤٠	٩٠
١٠٠	٤٠	٦٠	١٠	١٠	٤٠	١٠٠
١١٠	٤٠	٧٠	١٠	١٠	٤٠	١١٠
١٢٠	٤٠	٨٠	١٠	١٠	٤٠	١٢٠
١٣٠	٤٠	٩٠	١٠	١٠	٤٠	١٣٠
١٤٠	٤٠	١٠٠	١٠	١٠	٤٠	١٤٠
١٥٠	٤٠	١١٠	١٠	١٠	٤٠	١٥٠
١٦٠	٤٠	١٢٠	١٠	١٠	٤٠	١٦٠
١٧٠	٤٠	١٣٠	١٠	١٠	٤٠	١٧٠
١٨٠	٤٠	١٤٠	١٠	١٠	٤٠	١٨٠
١٩٠	٤٠	١٥٠	١٠	١٠	٤٠	١٩٠
٢٠٠	٤٠	١٦٠	١٠	١٠	٤٠	٢٠٠
٢١٠	٤٠	١٧٠	١٠	١٠	٤٠	٢١٠
٢٢٠	٤٠	١٨٠	١٠	١٠	٤٠	٢٢٠
٢٣٠	٤٠	١٩٠	١٠	١٠	٤٠	٢٣٠
٢٤٠	٤٠	٢٠٠	١٠	١٠	٤٠	٢٤٠

يظهر الجدول أن التكلفة الإجمالية مرتبطة بكل مستوى من الإنتاج. مثلاً، إن التكلفة الإجمالية لاصطياد ٢٩٧ كيلوغراماً من السلمون، تساوي \$١٤٠. وتتألف التكلفة من التكلفة الثابتة البالغة \$٤٠ والتكلفة المتغيرة البالغة \$١٠٠، أي أن

$$\text{ت إجح} = \text{ت ث} + \text{ت مت}$$

$$\$. ١٤٠ = \$ ١٠٠ + \$ ٤٠ =$$

بما أن ارتفاع الناتج يتطلب ارتفاعاً في مدخلات العوامل، سترتفع تكلفة الإنتاج الإجمالية مع ارتفاع الناتج. لكن بما أن ارتفاعاً محدداً في كمية مدخل العامل المتغير لا يقود بالضرورة إلى ارتفاع مناسب في الناتج، ستكون العلاقة بين تكلفة الإنتاج والناتج موجة ولكن لن تكون بالضرورة ثابتة.



الرسم ٤.٨ التكلفتان الإجمالية والمتغيرة المتعلقة بإنتاجية اليد العاملة في اصطياد السلمون

رسمت في الرسم البياني ٤-٧ معطيات الناتج والتكلفة المبينة في الجدول ٤-٤. يمكن تتبع العلاقة بين مختلف المنحنيات. مثلاً، في ظل ثبات مدخل العامل (قارب الصيد)، تستطيع خمس وحدات من مدخلات اليد العاملة أن تنتج غلة من ٩٩ كيلوغراماً. يظهر الرسم البياني ٤-٧ أن تكلفة اصطياد ٩٩ كيلوغراماً من السلمون تبلغ \$٩٠، ويمكن تقسيمها إلى تكلفة ثابتة هي \$٤٠ (القارب) وتكلفة متغيرة هي \$٥٠ (خمسة صيادي يعمل كل واحد منهم لقاء أجر \$١٠ في اليوم). وعلى التحويل ذاته، تقوم عشر وحدات من مدخل اليد العاملة بإنتاج غلة قدرها ٢٩٧ كيلوغراماً. وتبلغ التكلفة الإجمالية الملازمة لهذه الغلة \$١٤٠، أي أن

$$ت إج = ت ث + ت مت$$

$$\$ ١٤٠ = \$ ١٠٠ + \$ ٤٠$$

يمكّنا من خلال هذا المثل أن نلاحظ وجود علاقة في غاية الأهمية: إنّ شكل منحنى التكلفة الإجمالية والتكلفة المتغيرة يتحدد، تبعًا لشكل منحنى النتاج الإجمالي. لذا، وفي ظل بعض أسعار مدخلات العوامل، ترتبط التكلفة الإجمالية للإنتاج بإنتاجية مدخلات العوامل. يمكننا الآن أن نستخرج علاقات أخرى.

يُحسب متوسّط التكلفة الإجمالية ($م ت إج$) للإنتاج عند كل مستوى من الإنتاج ($ك$).

الذي يُعرف أيضًا تحت اسم متوسّط تكلفة الإنتاج، عن طريق قسمة التكلفة الإجمالية ($ت إج$) على الكميات المنتجة ($ك$). لذا إن

$$م ت إج = \frac{ت إج}{ك}$$

وعلى النحو ذاته، يُحسب متوسّط التكلفة المتغيرة ($م ت مت$) عن طريق قسمة التكلفة المتغيرة الإجمالية ($ت مت$) على الكميات المنتجة. لذا إن

$$م ت مت = \frac{ت مت}{ك}$$

أخيرًا، يمكن الحصول على متوسّط التكلفة الثابتة ($م ت ث$) عن طريق قسمة التكلفة الثابتة ($ت ث$) على الكميات المنتجة. لذا إن

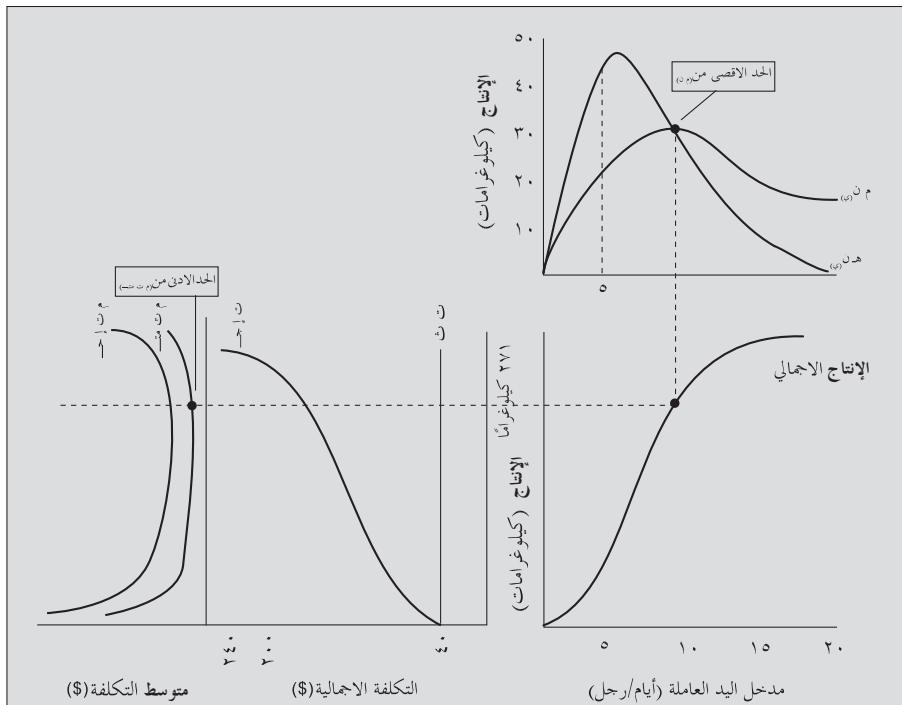
$$م ت ث = \frac{ت ث}{ك}$$

وبما أن $(ت إج) = (ت ث) + (ت مت)$. يُستخلص أن $م ت إج = م ت ث + م ت مت$ نستطيع من خلال استعمال معطيات الجدول ٤-٤ أن نحسب $(م ت إج)$ و($م ت مت$) و($م ت ث$) لكل مستوى من الإنتاج، وهذا ما يظهر في الجدول ٤-٥.

الجدول ٤.٥ معدلات التكلفة الإجمالية والتكلفة المتغيرة والتكلفة الثابتة لاصطياد السلمون

متوسط التكلفة الثابتة	متوسط التكلفة المتغيرة	متوسط التكلفة الإجمالية	الإنتاج	.
-	-	-	-	.
٥,٧١	١,٤٣	٧,١٤	٧	
٢,٢٢	١,١١	٣,٣٣	١٨	
١,١١	٠,٨٣	١,٩٤	٣٦	
٠,٦٥	٠,٦٥	١,٢٩	٦٢	
٠,٤٠	٠,٥١	٠,٩١	٩٩	
٠,٢٨	٠,٤٢	٠,٧٠	١٤٣	
٠,٢١	٠,٣٧	٠,٥٨	١٩١	
٠,١٧	٠,٣٤	٠,٥١	٢٣٥	
٠,١٥	٠,٣٣	٠,٤٨	٢٧١	
٠,١٣	٠,٣٤	٠,٤٧	٢٩٧	
٠,١٣	٠,٣٥	٠,٤٨	٣١٤	
٠,١٢	٠,٣٧	٠,٤٩	٣٢٤	
٠,١٢	٠,٣٩	٠,٥١	٣٣١	
٠,١٢	٠,٤٢	٠,٥٤	٣٣٥	
٠,١٢	٠,٤٤	٠,٥٦	٣٣٧	
٠,١٢	٠,٤٧	٠,٥٩	٣٣٨	
٠,١٢	٠,٥٠	٠,٦٢	٣٣٩	
٠,١٢	٠,٥٣	٠,٦٥	٣٤٠	
٠,١٢	٠,٥٦	٠,٦٨	٣٤٠	
٠,١٢	٠,٥٩	٠,٧١	٣٤٠	

فيما يزداد الإنتاج، ينخفض (م ت ث) بما أننا نقسم مبلغًا ثابتاً (٤٠ \$) على عدد لا ينفك يزيد من الوحدات الإنتاجية. لذا، بقدر ما يرتفع الإنتاج، بقدر ما ينخفض (م ت ث)، وبقدر ما ينخفض وبالتالي الفرق بين (م ت إج) و(م ت مت). رُسمت هذه المعطيات في الرسم البياني ٤-٨ مقتربةً بمعطيات الإنتاجية الواردة في الجدول ٤-٢.



الرسم ٩.٤ منحنيات معدل التكلفة ومعدل الإنتاجية في اصطياد السلمون

يرتبط شكل منحنى (m ت مت) بمنحنى (m ني) بشكل عكسي. عندما يكون (m ت مت) في أدنى حد له، أي عند مستوى ٢٧١ كيلوغراماً من الناتج، يبلغ (m ني) أقصى حد له وهو ٣٠,١ كيلوغرام. لذا يتحدد شكل منحنى (m ت مت) تبعاً لشكل منحنى (m ني)، وفي ظل تكلفة مدخلات العوامل، فإن متوسط تكلفة الإنتاج المتغيرة يتحدد بمتوسط إنتاجية مدخلات العوامل المتغيرة.

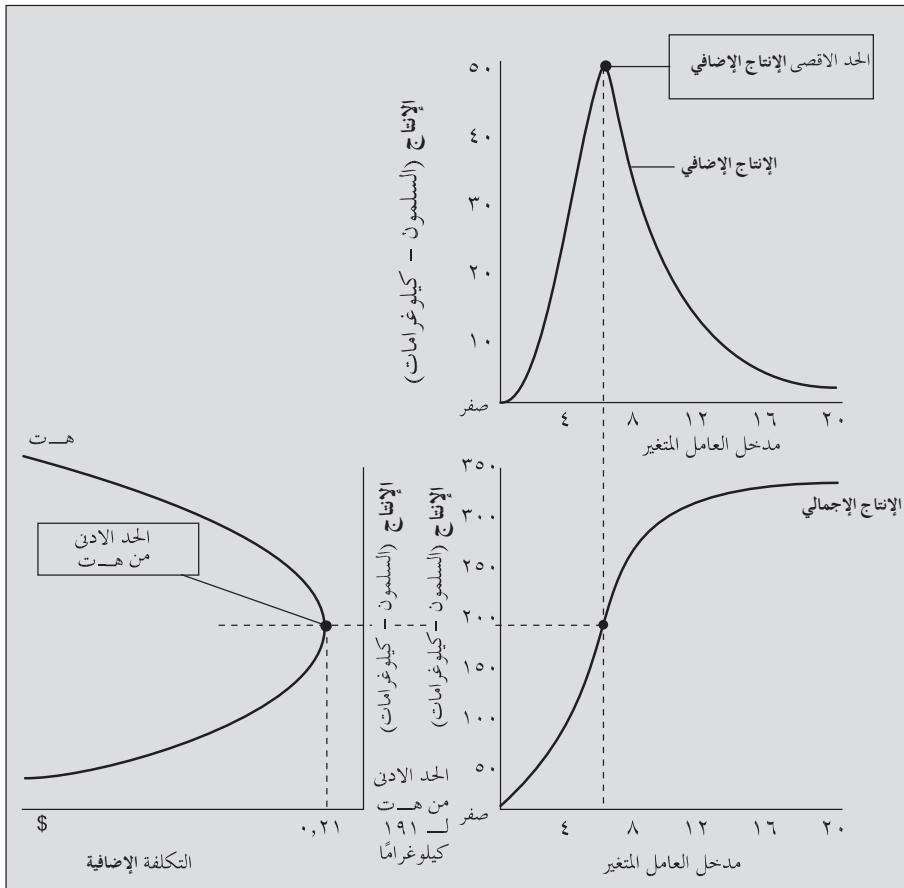
هامش التكلفة هو تكلفة إنتاج وحدة إنتاجية إضافية. نرى في الجدول ٤ - ٤ أن التكلفة الإجمالية لاصطياد ٣٣٧ كيلوغراماً من السلمون هي \$١٩٠. هذا ونرى أيضاً أن التكلفة الإجمالية لاصطياد ٣٣٨ كيلوغراماً من السلمون هي \$٢٠٠، ما يعني أن هامش تكلفة كيلوغرام واحد من السلمون لدى اصطياد ٣٣٧ كيلوغراماً يبلغ \$١٠، أي تكلفة الكيلوغرام الثامن والثلاثين بعد الثلاث مئة. لكن لا يمكن لهامش تكلفة السلمون، أي تكلفة اصطياد كيلوغرام إضافي منه، أن يظهر مباشرة في كل مستويات الإنتاج وصولاً إلى ٣٣٧ كيلوغراماً. وبدلاً من ذلك، تظهر المعطيات عدد كيلوغرامات السلمون الإضافية، التي يتم الحصول عليها مع كل صياد سمك إضافي يجري استخدامه. يمكن أن نحسب القيمة التقريبية لهامش تكلفة السلمون، فنقسم الارتفاع في تكلفة استخدام صياد إضافي على وزن غلة السلمون الإضافية. مثلاً، باستخدام صياد السمك العاشر، يرتفع الإنتاج إلى ٢٦ كيلوغراماً من السلمون. تبلغ تكلفة صياد السمك العاشر \$١٠، لذلك فإن تكلفة كل كيلوغرام إضافي منه هي \$٠,٣٨٥ أي \$١٠/٢٦ كمعدل وسطي. يستخلص من ذلك، أنه لو كان على متن

القارب تسعه صيادي سمك، وكنا قادرين على استخدام نسبة $\frac{1}{2}$ من أحد الصياديين – الذي كان يسبح ثم صعد إلى القارب واصطاد طيلة ٢٠ دقيقة وتقاضى \$٠,٣٨٥ وحصل على سلمون واحد وزنه كيلوغرام – لتوصلنا إلى النتيجة ذاتها. ولكن لا تقلق، لأننا من الآن فصاعداً، لن نفترض في هذا المقرر وجود "صيادي سمك يسبحون"! يُحسب هامش تكلفة السلمون على الأساس السابق ويظهر في الجدول ٤-٦.

الجدول ٤-٦. معدلات التكلفة الإجمالية والتكلفة المتغيرة والتكلفة الثابتة

النكلفة الإضافية (\$)	ارتفاع الإنتاج (كيلوغرامات)	معدل الأجور (\$/رجل/يوم)	مدخل اليد العاملة (أيام/رجل)	الإنتاج الإجمالي (كيلوغرامات)
-	-	١٠	.	.
١,٤٣	٧	١٠	١	٧
٠,٩١	١١	١٠	٢	١٨
٠,٥٦	١٨	١٠	٣	٣٦
٠,٣٨	٢٦	١٠	٤	٦٢
٠,٢٧	٣٧	١٠	٥	٩٩
٠,٢٣	٤٤	١٠	٦	١٤٣
٠,٢١	٤٨	١٠	٧	١٩١
٠,٢٣	٤٤	١٠	٨	٢٣٥
٠,٢٨	٣٦	١٠	٩	٢٧١
٠,٣٨	٢٦	١٠	١٠	٢٩٧
٠,٥٩	١٧	١٠	١١	٣١٤
١,٠٠	١٠	١٠	١٢	٣٢٤
١,٤٣	٧	١٠	١٣	٣٣١
٢,٥٠	٤	١٠	١٤	٣٣٥
٥,٠٠	٢	١٠	١٥	٣٣٧
١٠,٠٠	١	١٠	١٦	٣٣٨
١٠,٠٠	١	١٠	١٧	٣٣٩
١٠,٠٠	١	١٠	١٨	٣٤٠

تكون التكلفة الإضافية "مرتفعة" في المستويات المنخفضة للإنتاج، ثم تهبط إلى المستوى الأدنى البالغ \$.٠٠,٢١ عندما يكون مستوى الإنتاج ١٩١ كيلوغراماً. وإثر ذلك يرتفع. رُسمت في الرسم البياني ٤-٩ معطيات التكلفة الإضافية المبيّنة في الجدول ٤-٦، إلى جانب معطيات الإنتاجية الإضافية المبيّنة في الجدول ٤-٢. تظهر المنحنىتان بشكل واضح العلاقة العكسية بين التكلفة الإضافية والإنتاجية الإضافية. عندما تبلغ التكلفة الإضافية أدنى مستوى لها، يبلغ الإنتاج الإضافي لليد العاملة أقصى مستوى له. وبتعبير آخر، كلفة إنتاج وحدات إضافية، وفي ظل أسعار المدخلات، تحدد الإنتاجية الإضافية للمدخلات المتغيرة.



الرسم ١٠.٤ هامش التكلفة والإنتاجية

يمكن لقدر بسيط من علم الجبر أن يساعد على إظهار هذه العلاقات العكssية.

$$م ت مت = \frac{ت مت إج}{ك} \quad \text{كمـا أـنـتـمتـإـجـ=ـيـ.ـأـ}$$

$$م نـي = \frac{ك}{ي}$$

$$ك = م نـي .ـي$$

$$م ت مت = \frac{يـ.ـأـ}{ك}$$

$$\frac{يـ.ـأـ}{م نـي .ـي} =$$

$$\frac{أـ}{م نـي} =$$

بما أن (أ) ثابت (محلّد)، يتغيّر (م ت مت) بشكل عكسي مع (هـ نـ يـ)، أي عندما يكون (م ت مت) في أدنى حد له، يكون (هـ نـ يـ) في أقصى حد له.
ثانياً إن

$$\frac{\Delta(\text{أ.ي.أ})}{ك\Delta} = \frac{\Delta(\text{ت مت إج})}{ك\Delta} = \frac{هـ ت}{ك\Delta}$$

$$\frac{هـ نـ يـ}{يـ \Delta} = \frac{هـ نـ يـ}{ك\Delta}$$

$$هـ نـ يـ \Delta \Leftarrow \Delta = هـ نـ يـ . \Delta$$

$$\frac{\Delta(\text{أ.ي.أ})}{هـ نـ يـ . \Delta} = \frac{\Delta(\text{ت المت})}{ك\Delta} \Leftarrow$$

$$\frac{\Delta(\text{أ.ي.أ})}{هـ نـ يـ} =$$

بما أن (أ) ثابت (محلّد)، يتغيّر (هـ ت) بشكل عكسي مع (هـ نـ يـ)، أي عندما يكون (هـ ت) في أدنى حد له، يكون (هـ نـ يـ) في أقصى حد له.

وكما حددنا علاقات هامة، بين الناتج الإجمالي ومعدل النتاج وهامش النتاج لتنابعات عوامل مختلفة، نستطيع أن نحدّد علاقات مماثلة بين الناتج وتكليف الناتج.

١. عندما يكون (نـ إـ جـ) = صفر، فإن (تـ متـ إـ جـ) = صفر و(تـ إـ جـ) = (تـ ثـ).
٢. عندما يكون (مـ تـ إـ جـ) في أدنى حد له، فإن (مـ تـ إـ جـ) = (هـ تـ).
٣. عندما يكون (مـ تـ متـ) في أدنى حد له، فإن (مـ تـ متـ) = (هـ تـ).
٤. عندما يكون (هـ تـ) أكبر من (مـ تـ إـ جـ) ((مـ تـ متـ)), يكون (مـ تـ إـ جـ) ((مـ تـ متـ)) في ارتفاع.

٥. عندما يكون (هـ تـ) أصغر من (مـ تـ إـ جـ) ((مـ تـ متـ)), يكون (مـ تـ إـ جـ) ((مـ تـ متـ)) في انخفاض.

الآن وقد تسلّحنا بكل هذه المعطيات المتعلقة بالإنتاجية والتكلفة، نستطيع أن نلتفت إلى عرض المؤسّسة وعرض السوق. كما أننا سنأخذ بعين الاعتبار الفترتين الزمنيتين، وبالتحديد المدى القصير والمدى الطويل.

٤.٤ عرض المؤسّسة على المدى القصير

ما درسناه من علاقات قائمة بين الإنتاجية والتكلفة، يؤمّن ركيزةً لتحديد حجم الإنتاج الذي تكون المؤسّسة مستعدة لعرضه بكل سعر من الأسعار. ولكي نبسط التحليل في كلتا حالتي المدى القصير والمدى الطويل، سنقوم بأربعة افتراضات.

- أ. تقوم المؤسّسة بإنتاج سلعة واحدة فقط.
- ب. لا سيطرة للمؤسّسة على سعر السوق الخاص بالسلعة المعنية، وتستطيع أن

تباع منها بسعر السوق الجاري بقدر ما تنتج، ولا تملك وبالتالي، حافزاً يدفعها إلى عرض السلعة بسعر أدنى من سعر السوق. تصور أنك تذهب لقضاء عطلة في فرنسا، وتعرض عملتك مقابل الحصول على الفرنك الفرنسي، عليك إذا، أن تقبل بسعر الصرف الجاري، أي سعر الفرنك الفرنسي بالنسبة إلى عملتك، فوجودك في السوق، أو عدم وجودك فيها، لا يؤثر في السعر. بتعبير آخر، تعتبر كل مؤسسة صغيرة جدًا نسبةً إلى السوق الإجمالية لدرجة أن تأثيرها في السعر لا يذكر على الإطلاق. بالطبع لا يصح هذا الافتراض لكل المؤسسات في عالم الاقتصاد. فقد كان مثلاً لشركة أي بي أم ABM الكلمة الأخيرة للبٌت في سعر أجهزة الكمبيوتر الإيوني، ولو كانت هذه الشركة لختفي من الساحة العالمية، لتغير السعر الجاري لأجهزة الكمبيوتر الإيوني المباعة وكميتها. سوف نتطرق لموضوع الشركات العملاقة في وحدة لاحقة.

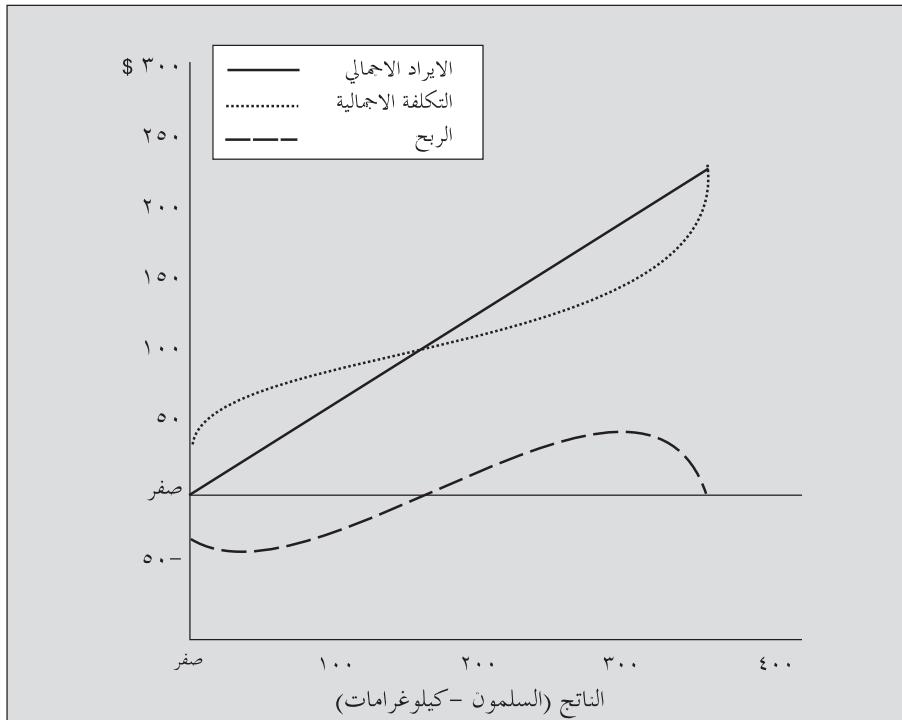
ج. إن سعر مدخلات العوامل أو تكلفتها يخرج عن سيطرة أي مؤسسة. بتعبير آخر،

تعتبر كل مؤسسة قابلة للسعر في سوق الإنتاج وسوق عوامل الإنتاج، فهي تقبل الأسعار الجارية للسوق، وتتخذ القرارات على أساس عجز نشاطاتها عن التأثير في أسعار سوق الإنتاج أو سوق عوامل الإنتاج.

د. تهدف المؤسسة إلى تحقيق الحد الأقصى من الربح. ويبلغ الربح (π) أقصى

حد له، عندما تبلغ نتيجة عملية طرح التكلفة الإجمالية (ت إج) من الإيراد الإجمالي (إ إج) أقصى حد لها.

يوجد كل هذه الافتراضات المنطقية، لنعد إلى قارب الصيد. تقوم المؤسسة (صاحب القارب) بإنتاج سلعة واحدة فقط، هي السلمون. ويبلغ السعر الجاري في السوق للسلمون الكامل، الذي لم تنظف أحشاؤه، \$٢٠،٧٠ للكيلوغرام الواحد. لم تتغير التكاليف التي نظرنا إليها في الجدول ٤ - ٤، لأن تكلفة القارب الثابتة لا تزال \$٤٠ في اليوم، ولا يزال أجر صيادي السمك الجاري \$١٠/يوم/رجل. تهدف المؤسسة إلى تحقيق الحد الأقصى من الربح، لذا، يريد صاحب القارب أن يستخدم من صيادي السمك، العدد الذي سيصطاد غلة، تتحقق الحد الأقصى من الفرق بين (إ إج) و(ت إج).



الرسم ١١.٤ التكلفة الإجمالية لاصطياد السلمون والإيراد الإجمالي له والربح الناتج عنه

يظهر الجدول ٤ – ٧ والرسم البياني ٤ – ١٠ الإيراد الإجمالي ($E_{اج}$), والتكلفة الإجمالية ($T_{اج}$) والربح (π) لمختلف مستويات الناتج, وفي الوقت ذاته, لمختلف أعداد صيادي السمك المستخدمين. تبلغ قيمة الربح (π) أقصاها, عندما يبلغ الناتج الإجمالي كمية ٤٣١ كيلوغراماً من السلمون. ويساوي الإيراد الإجمالي كمية الناتج (k), مضروبة بسعر (s) كل وحدة إنتاجية. أما التكلفة الإجمالية, كما تذكّر, فتساوي مجموع التكلفة الثابتة ($T_{ث}$) والتكلفة المتغيرة ($T_{مت}$). وعند هذا المستوى المحدد من الناتج يكون

$$E_{اج} = s \times k = \$ ٢٢٠ = ٣١٤ \times \$ ٧٠$$

$$T_{اج} = T_{ث} + T_{مت}$$

$$. (11 \times \$ ١٠) + \$ ٤٠ =$$

$$\$ ١٥٠ = \$ ١١٠ + \$ ٤٠ =$$

$$\pi = E_{اج} - T_{اج}$$

$$\$ ١٥٠ - \$ ٢٢٠ =$$

$$\$. ٧٠ =$$

الجدول ٧.٤ التكلفة الإجمالية لاصطياد السلمون والإيراد الإجمالي له والربح الناتج عنه

الربح (\$)	الإنتاج (كيلوغرامات)	التكلفة الإجمالية (\$)	الإيراد الإجمالي (\$)
٤٠-	.	٤٠	.
٤٥-	٥	٥٠	٧
٤٧-	١٣	٦٠	١٨
٤٥-	٢٥	٧٠	٣٦
٣٦-	٤٤	٨٠	٦٢
٢١-	٦٩	٩٠	٩٩
.	١٠٠	١٠٠	١٤٣
٢٤	١٣٤	١١٠	١٩١
٤٥	١٦٥	١٢٠	٢٣٥
٦٠	١٩٠	١٣٠	٢٧١
٦٨	٢٠٨	١٤٠	٢٩٧
٧٠	٢٢٠	١٥٠	٣١٤
٦٧	٢٢٧	١٦٠	٣٢٤
٦٢	٢٣٢	١٧٠	٣٣١
٥٤	٢٣٤	١٨٠	٣٣٥
٤٦	٢٣٦	١٩٠	٣٣٧
٣٧	٢٣٧	٢٠٠	٣٣٨
٢٧	٢٣٧	٢١٠	٣٣٩
١٨	٢٣٨	٢٢٠	٣٤٠
٨	٢٣٨	٢٣٠	٣٤٠
٢-	٢٣٨	٢٤٠	٣٤٠

لا تشكل الغلة البالغة ٣١٤ كيلوغراماً، مستوى الناتج الوحيد، الذي به تتحقق المؤسسة ربحاً، فمن السهل أن نلاحظ من خلال الجدول ٧-٤ والرسم البياني ٤-١، أن الربح (π) يصبح موجباً، ما إن يستخدم صياد السمك السادس، أي، ما إن يصبح الناتج الإجمالي مساوياً، للكمية البالغة ١٤٣ كيلوغراماً أو أكبر منها. ويبقى الربح موجباً، إلى أن يستخدم صياد السمك العشرون، وإثر ذلك، تسجل خسارة. لذا، تتحقق المؤسسة ربحاً، طالما يتم استخدام ما بين ٦ صيادين أو ١٩ صياداً، لكن لا يتبع الحد الأقصى من الربح، إلا عبر توافقية واحدة من مدخلات العوامل (قارب واحد و ١١ صياد سمك)، وعبر مستوى واحد من الناتج (٣١٤ كيلوغراماً).

ولا تعطى المؤسسة نفقاتها إلا لدى بلوغها مستويين من الناتج، عندما تكون $\pi = \text{صفر}$. ويحدث ذلك باستخدام ٦ صيادي سمك من جهة وباستخدام ما بين ١٩ و ٢٠ صياد سمك من جهة أخرى. ويكون مقدار الغلة الناتجة عن استخدام ٦ صيادي سمك ١٤٣ كيلوغراماً، ما يؤدي تقريباً إلى إيراد إجمالي قدره \$١٠٠. وعند هذا المستوى من الناتج، تبلغ التكلفة الإجمالية \$١٠٠ (\$٤٠ + \$٦٠)، وبالتالي لا يسجل أي ربح إجمالي.

يمكن حساب مستوى الناتج الذي يحقق الحد الأقصى من الربح، من خلال طريقتين آخريتين. تقوم الأولى علىأخذ متوسط الإيراد ومتوسط التكلفة الإجمالية بعين الاعتبار.

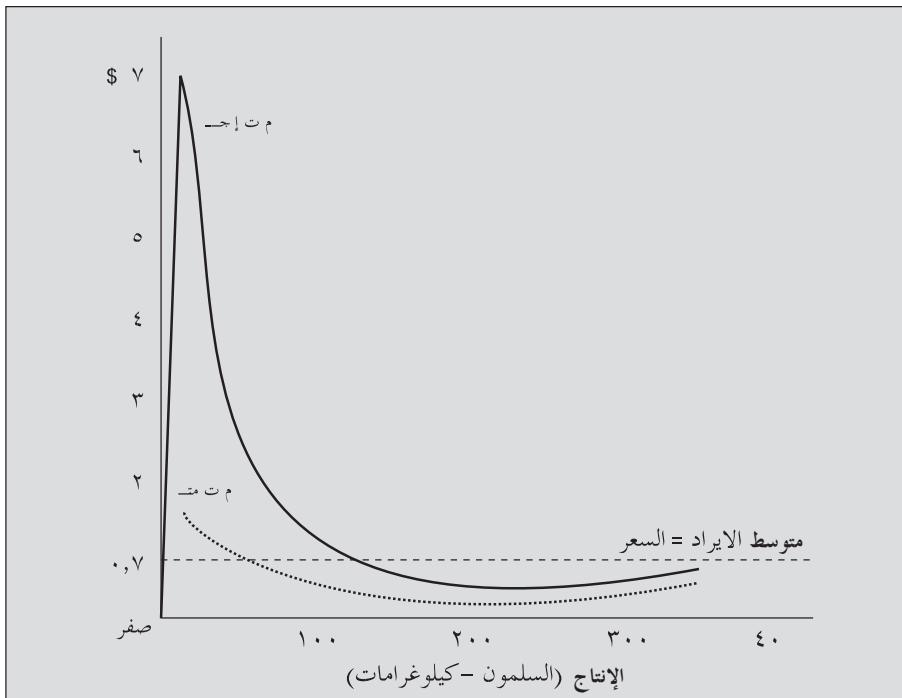
يُحسب متوسط الإيراد عن طريق قسمة الإيراد الإجمالي على كمية الإنتاج. إذا كان كل كيلوغرام من السلمون يباع بسعر واحد (٧٠ \$)، فسيكون متوسط الإيراد ثابتاً ومساوياً للسعر. مثلاً، لو كان لدينا كمية ١٠٠ كيلوغرام من السلمون، وكان سعر الكيلوغرام الواحد منها \$٧٠، فسيبلغ الإيراد الإجمالي لعملية بيعها (\$٧٠ × ١٠٠) = \$٧٠٠٠. أي إيراد كل كيلوغرام، \$٧٠. وهذا هو بالطبع سعر الكيلوغرام الواحد.

يظهر الجدول ٤-٨ والرسم البياني ٤-١١ متوسط التكلفة (الإجمالية والمتغيرة)، ومعدل الإيراد لدى مؤسسة اصطياد السلمون. وبهدف التركيز على الأقسام المهمة من المنحنيات، حُذفت معدلات التكاليف، في ما يتعلق بمستويات الإنتاج الشديدة التدريجية. لكي تتحقق المؤسسة ربحاً، عليها أن تعمل وفق مستويات، يكون فيها (إيج) (ت إيج) أو (م إ) (م ت إيج)، أي حيث

في الجدول ٤-٨، تسجل مستويات الناتج هذه بين ١٤٣ و ٣٤٠ كيلوغراماً.

الجدول ٤-٨ معدل إيراد اصطياد السلمون ومعدلات تكاليفه

متوسط الإيراد (\$)	متوسط التكلفة الإجمالية (\$)	متوسط التكلفة المتغيرة (\$)	الإنتاج الإجمالي (كيلوغرامات)
٠,٧٠	٠	-	٠
٠,٧٠	٧,١٤	١,٤٣	٧
٠,٧٠	٣,٣٣	١,١١	١٨
٠,٧٠	١,٩٤	٠,٨٣	٣٦
٠,٧٠	١,٢٩	٠,٦٥	٦٢
٠,٧٠	٠,٩١	٠,٥١	٩٩
٠,٧٠	٠,٧٠	٠,٤٢	١٤٣
٠,٧٠	٠,٥٨	٠,٣٧	١٩١
٠,٧٠	٠,٥١	٠,٣٤	٢٣٥
٠,٧٠	٠,٤٨	٠,٣٣	٢٧١
٠,٧٠	٠,٤٧	٠,٣٤	٢٩٧
٠,٧٠	٠,٤٨	٠,٣٥	٣١٤
٠,٧٠	٠,٤٩	٠,٣٧	٣٢٤
٠,٧٠	٠,٥١	٠,٣٩	٣٣١
٠,٧٠	٠,٥٤	٠,٤٢	٣٣٥
٠,٧٠	٠,٥٦	٠,٤٤	٣٣٧
٠,٧٠	٠,٥٩	٠,٤٧	٣٣٨
٠,٧٠	٠,٦٢	٠,٥٠	٣٣٩
٠,٧٠	٠,٦٥	٠,٥٣	٣٤٠
٠,٧٠	٠,٦٨	٠,٥٦	٣٤٠
٠,٧٠	٠,٧١	٠,٥٩	٣٤٠



الرسم ١٢.٤ معدل إيراد اصطياد السلمون ومعدلات تكاليفه

بما أن $\pi = (إيج) - (مت إج)$, فإن

$$\frac{\pi}{ك} = \frac{إيج}{ك} - \frac{مت إج}{ك}$$

لذا إن الربح المسجل, في مثيلنا هذا, في اصطياد كيلوغرام من السلمون وبيعه, يبلغ أقصى حدّ له عندما تكون عملية الطرح $(م إ) - (م ت إج)$ في أقصى حدّ لها. ويحدث هذا الأمر, باصطياد ٢٩٧ كيلوغراماً من السلمون, فلدي بلوغ هذا المستوى من الإنتاج, يسجل معدل التكلفة الإجمالية $(م ت إج)$ أدنى مستوى له ($\$1.42$) فيما يبقى متوسط الإيراد $(م إ)$ ثابتاً ($\$1.42$), ما يؤدي إلى تحقيق ربح مقداره $\$1.42 \times 297 = \424.8 في الكيلوغرام الواحد, فيصبح الربح الإجمالي مساوياً لـ $\$424.8$.

إنما تحقيق الحدّ الأقصى من الربح (π) في الكيلوغرام الواحد, لا يعني بالضرورة تحقيق الحدّ الأقصى من الربح (π) الإجمالي, ولكن قبل أن نتصور سبب ذلك سوف نستعمل, وهذا أمر متوقع, تحليلاً هامشياً يتعلق بدرس في غاية الأهمية, يمكن أن نتعلمها من الرسم البياني ٤-١١.

افتراض أن صاحب القارب لا يستطيع, بسبب خلاف محلي حول اليد العاملة, أن يستخدم إلا خمسة صيادي سمك, ولا يمكنه نتيجة لذلك, أن يصطاد سوى ٩٩ كيلوغراماً من السلمون: فهل "يستفيد" من الذهاب إلى صيد السلمون؟ الجواب هو "لا", استناداً

إلى الجدول ٤-٧ والرسم البياني ٤-١١. فالجدول ٤-٧ يظهر أنه سيتبدّل خسارة قيمتها \$٢١ باستخدامه خمسة رجال وحسب واصطياده فقط ٩٩ كيلوغراماً من السلمون. ويمكننا أن نرى الخسارة مرة أخرى في الرسم البياني ٤-١١. فعندما يتأنّف الإنتاج من ٩٩ كيلوغراماً من السلمون يكون (م ت إج) $< (م)$. لأنّ الخسارة المحسّنة في الكيلوغرام الواحد هي الفرق بين المنحنيات عند مستوى الناتج البالغ ٩٩ كيلوغراماً، وأنّ الخسارة الإجمالية تساوي هذا الفرق مضروباً بـ ٩٩ كيلوغراماً، أي \$٢١.

ولكن ماذا يحصل إذا امتنع صاحب القارب عن الذهاب إلى صيد السلمون؟ في هذه الحال، سيخسر \$٤٠ وهي تكلفة القارب اليومية الثابتة. لذا، فإنّ ذهابه إلى الصيد بصفحة خمسة صيادي سمك، يحسّن حاليه المادية أكثر من بقائه على الشاطئ. وإنّ أقدم على هذه الخطوة، يتمكّن من تغطية التكلفة المتغيّرة المترتبة عليه وبالنسبة \$٥٠ $(5 \times \$10)$ ويستطيع، من خلال الإيراد الإجمالي البالغ \$٦٩، والذي يكسبه من بيع ٩٩ كيلوغراماً من السلمون بسعر \$٠,٧٠ للкиلوغرام الواحد، أن يربح \$١٩ مقابل التكلفة الثابتة المترتبة عليه وقدرها \$٤٠.

ومع أنّ صاحب القارب يعجز عن تغطية التكلفة الإجمالية المترتبة عليه، يفترض به أن يتبع أعماله ويواصل الذهاب إلى صيد السلمون على المدى القصير، طالما أنه يستطيع على الأقل تغطية التكلفة المتغيّرة.

بالطبع، إذا انخفض سعر كيلوغرام السلمون إلى \$٠,٣٠، وهو سعر يقلّ عن الحد الأدنى لمعدل التكلفة المتغيّرة البالغ \$٠,٣٣. لن يذهب صاحب القارب إلى الصيد، وسيتبدّل وبالتالي خسارة لا تقل عن \$٤٠ (قيمة التكلفة الثابتة). فعندما يبلغ سعر الكيلوغرام \$٠,٣٠، ستسجل خسارة تفوق \$٤٠، أيّا كان عدد صيادي السمك المستخدمين.

تقوم الوسيلة الأخيرة والفضلية، إذا جاز التعبير، لإيجاد مستوى الإنتاج الذي يحقق الحد الأقصى من الربح، على استعمال تقنية التحليل الهامشي. إنّ مستوى الإنتاج الذي يحقق الحد الأقصى من الربح، هو الذي يتساوى فيه هامش الإيراد (هـ) بهامش التكلفة (هـت). فهامش الإيراد هو الإيراد الناتج عن بيع وحدة إنتاجية إضافية. وهي في مثابة هذا كيلوغرام إضافي من السلمون. بما أنّ سعر بيع الكيلوغرام الواحد من السلمون هو \$٠,٧٠، يجب أن يتساوى هامش الإيراد (هـ) بهذا السعر. أما هامش التكلفة (هـت) فهو التكلفة التي تحملها المؤسسة لدى إنتاجها وحدة إنتاجية إضافية، أي كيلوغرام واحد من السلمون.

عندما يكون (هـ) $< (هـت)$ ، ترفع المؤسسة إنتاجها، لأنّ إنتاج كل وحدة إنتاجية إضافية يزيد الإيراد الإجمالي أكثر مما يزيد التكلفة الإجمالية، وبالتالي، يرتفع الربح أو تنخفض الخسارة. عندما يكون (هـ) $> (هـت)$ ، تقلص المؤسسة إنتاجها لأنّ انخفاض التكلفة الإجمالية يفوق انخفاض الإيراد الإجمالي، وبالتالي، يرتفع الربح أو تنخفض الخسارة. (تجدر الإشارة إلى وجوب ارتفاع هامش التكلفة (هـت) في هذا التحليل). وعندما تبلغ المؤسسة مستوى إنتاج يكون فيه (هـ) $= (هـت)$ ، يصبح الربح في أقصى حدّ له، وبؤدي أي ارتفاع أو انخفاض في الإنتاج إلى انخفاض الربح (π).

لإثبات الرسالة البالغة الأهمية، لنقم بتحليل معطيات الجدول ٤-٩. لنجتّه أي مستوى معين من الإنتاج، مثل ٢٣٥ كيلوغراماً على سبيل الافتراض، ونطبق تحليل الإنتاج الإضافي.

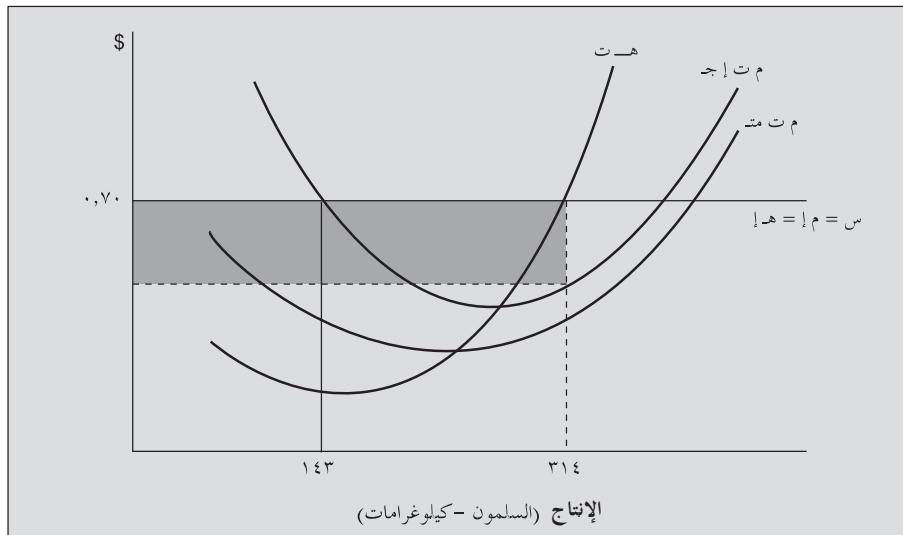
هل يستفيد صاحب القارب من رفع الإنتاج؟ لا تنسَ القاعدة القائلة، إن زيادة الإنتاج تستحق العناء، إذا كان هامش إيراد (هـ) الإنتاج الإضافي يفوق هامش تكلفته (هـ). أي إذا كان الربح (π) سيرتفع. يمكن أن نرى من خلال الجدول ٩-٤، أن رفع الإنتاج من ٢٣٥ كيلوغراماً إلى ٢٧١ كيلوغراماً يستدعي استخدام صياد سمك إضافي تبلغ تكلفته ١٠ \$. لذا إن تكلفة الكيلوغرامات الـ ٣٦ الإضافية (٢٧١ - ٢٣٥) هي ١٠ \$، وهامش تكلفة كل كيلوغرام هو $\$28 \times (\$36/\$10)$. لكن هامش إيراد (هـ) السلمون ثابت ويساوي سعر البيع البالغ ٧٠ \$، لذا إن الكيلوغرامات الـ ٣٦ الإضافية من السلمون ستزيد الإيراد أكثر مما تزيد التكلفة بمقدار ١٥ \$ (\$٢٥ - \$١٦٥) هي الزيادة في الإيراد الإجمالي و ١٠ \$ (\$١٣٠ - \$١٢٠) هي الزيادة في التكلفة الإجمالية.

الجدول ٩-٤. هامش الإيراد وهامش التكلفة وتحقيق الحد الأقصى من الربح

الربح (\$)	التكلفة الإضافية (\$)	الإيراد الإجمالي (\$)	التكلفة الإضافية (\$)	الإيراد الإجمالي (\$)	الإنتاج الإجمالي (كيلوغرامات)
٤٠-	-	٤٠	-	٤٠	-
٤٥-	١,٤٣	٥٠	٠,٧٠	٥	٧
٤٧-	٠,٩١	٦٠	٠,٧٠	١٣	١٨
٤٥-	٠,٥٦	٧٠	٠,٧٠	٢٥	٣٦
٣٦-	٠,٣٨	٨٠	٠,٧٠	٤٤	٦٢
٢١-	٠,٢٧	٩٠	٠,٧٠	٦٩	٩٩
.	٠,٢٣	١٠٠	٠,٧٠	١٠٠	١٤٣
٢٤	٠,٢١	١١٠	٠,٧٠	١٣٤	١٩١
٤٥	٠,٢٣	١٢٠	٠,٧٠	١٦٥	٢٣٥
٦٠	٠,٢٨	١٣٠	٠,٧٠	١٩٠	٢٧١
٦٨	٠,٣٨	١٤٠	٠,٧٠	٢٠٨	٢٩٧
٧٠	٠,٥٩	١٥٠	٠,٧٠	٢٢٠	٣١٤
٦٧	١,٠٠	١٦٠	٠,٧٠	٢٢٧	٣٢٤
٦٢	١,٤٣	١٧٠	٠,٧٠	٢٣٢	٣٣١
٥٤	٢,٥٠	١٨٠	٠,٧٠	٢٣٤	٣٣٥
٤٦	٥,٠٠	١٩٠	٠,٧٠	٢٣٦	٣٣٧
٣٧	١٠,٠٠	٢٠٠	٠,٧٠	٢٣٧	٣٣٨
٢٧	١٠,٠٠	٢١٠	٠,٧٠	٢٣٧	٣٣٩
١٨	١٠,٠٠	٢٢٠	٠,٧٠	٢٣٨	٣٤٠
٨	١٠,٠٠	٢٣٠	٠,٧٠	٢٣٨	٣٤٠
٢-	١٠,٠٠	٢٤٠	٠,٧٠	٢٣٨	٣٤٠

هل سيزداد ارتفاع الربح إذا ازداد ارتفاع الإنتاج؟ الجواب هو أيضاً "نعم"، لأنه ما علينا سوى النظر إلى هامش الإيراد (هـ) وهامش التكلفة (هـ). تبقى قيمة هامش الإيراد (هـ) ثابتةً عند المبلغ ٧٠ \$، فيما يرتفع هامش التكلفة (هـ) من ٢٨ \$ إلى ٣٨ \$، ولكن بما أن ٣٨ \$ أقل من ٧٠ \$ فإن رفع الإنتاج يستحق العناء. وماذا عن رفع الإنتاج

الإجمالي من ٣١٤ إلى ٣٢٤ كيلوغراماً؟ الآن يصبح الجواب "لا"، لأن هامش تكلفة (هـ) كل كيلوغرام يرتفع إلى \$١,٠٠ ونتيجة لذلك تسجّل خسارة قدرها \$٠,٣٠ (\$١,٠٠ - \$٠,٧٠) لكل كيلوغرام من الكيلوغرامات العشرة الإضافية، ما يخفض الربح إلى ما دون حدّه الأقصى البالغ \$.٧٠. وفيما يزداد ارتفاع الإنتاج، يزداد فائض هامش التكلفة (هـ) مقابل هامش الإيراد (هـ!) مؤدياً إلى انخفاض الربح.



الرسم ١٣.٤ هامش الإيراد وهامش التكلفة وتحقيق الحد الأقصى من الربح

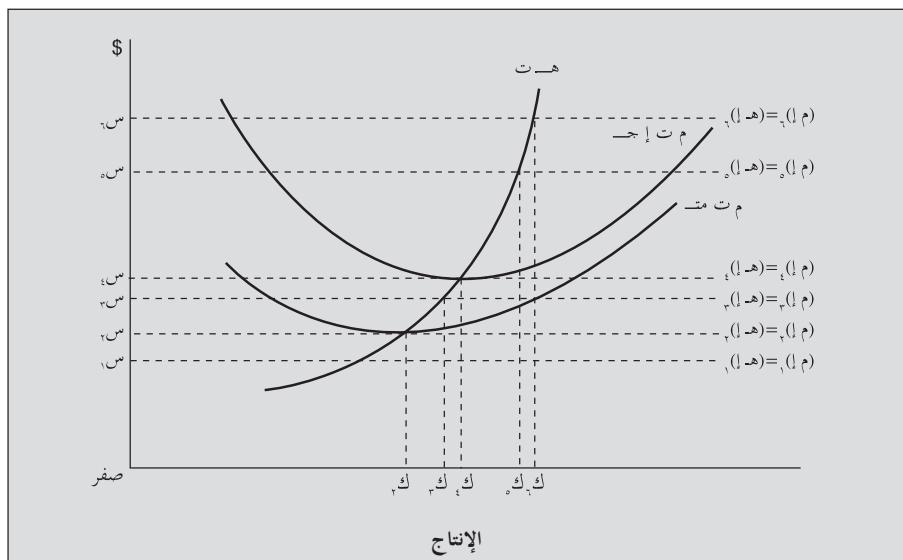
يمكن رؤية قاعدة تحقيق الحد الأقصى من الربح في الرسم البياني ١٢-٤، الذي يكرر قسماً من الرسم البياني ١١-٤، مضيفاً إليه منحنى هامش التكلفة (هـ). يتقطع منحنى هامش التكلفة (هـ) مع منحنى هامش الإيراد (هـ!) عند مستوى الإنتاج البالغ ٣١٤ كيلوغراماً. ويبقى الربح موجباً عن يمين هذه النقطة، لأن (مـ إـ) > (مـ تـ إـ)، كذلك إن (مـ إـ) (مـ تـ إـ) عن يسار هذه النقطة لمستويات الناتج التي تفوق ١٤٣ كيلوغراماً. وتمثل المساحة الكثيفة الظل الحد الأقصى من الربح، عندما يبلغ مستوى الإنتاج ٣١٤ كيلوغراماً، أي أنه مستوى الإنتاج الذي يكون فيه (هـ) = (هـ!). يساوي الربح الإجمالي نتيجة عملية طرح معدل التكلفة الإجمالية (مـ تـ إـ)، من معدل الإيراد (مـ إـ) (الربح في الكيلوغرام المباع)، مضروبة بـ ٣١٤ (عدد الكيلوغرامات المباعة).

أين يصب الربح؟ يصب لدى صاحب القارب، فهو صاحب المشروع الذي اشتري القارب والذي يجازف بإذاء إمكان هبوط أسعار السلمون، وهو الذي يتآكد من حسن حالة صنائير الصيد، والتجهيزات ويستخدم صيادي السمك، ويتآكد من فاعلية عملهم. يجب أن تكافأ هذه الجهود والمقدرات، وإلا سيسعى صاحب المشروع وراء وظيفة لدى إحدى المؤسسات، أو في أي مجال آخر من النشاط، حيث يستطيع أن يمارس مقدرته في القيام بالمشاريع.

لذا يجب أن يكون الربح الذي تحدثنا عنه، كافياً لإبقاء صاحب القارب ضمن صناعة

صيد السلمون. ماذا يقصد بأن يكون كافياً؟ يقصد بذلك عندما لا يستطيع صاحب المشروع، أن يقوم بعمل أفضل في مكان آخر. لذا، إن توخيانا الدقة، يجب أن يشمل أحد عناصر التكلفة راتباً أو معاشاً، يدفع لصاحب القارب/المشروع، ويكون كافياً للحفاظ على مقدراته ضمن إطار صناعة صيد السلمون، أي يكون أكبر من تكاليف فرصة البديلة. لذا يدخل الراتب أو المعاش من الآن فصاعداً ضمن إطار تكاليف المؤسسة، شأنه شأن أي مدخل آخر.

بما أن الأدوات باتت الآن تحت سيطرتك، أصبح تشكيل عرض المؤسسة على المدى القصير مهمة بسيطة إلى حد نسيبي. انظر إلى الرسم البياني ٤-٤، حيث نفترض وجود مؤسسة تعمل بفعالية هندسية (أي على حدود إنتاجها)، ونفترض، مرة أخرى، وجود منتج واحد تنتجه المؤسسة، وشخص يسعى لتحقيق الحد الأقصى من الربح، إضافة إلى شخص يقبل السعر في سوق الإنتاج وعوامل الإنتاج. السؤال الذي نسعى إلى جوابه هو: ما هي كميات الإنتاج التي ستكون المؤسسة مستعدة لإنتاجها، على المدى القصير، بكل سعر من الأسعار؟ وبما أن المؤسسة محصورة في المدى القصير، لا تستطيع التهرب من التكلفة الثابتة، أحققت أي إنتاج أم لم تتحققه. لقد اخترنا مجموعة من الأسعار s_1, s_2, \dots, s_n ، ونود أن نشكل كميات الإنتاج التي ستكون المؤسسة مستعدة لإنتاجها، بكل سعر من هذه الأسعار.



الرسم ٤.٤ عرض المؤسسة على المدى القصير (١)

انظر إلى s_1 . بما أن s_1 ثابت، فإن $s_1 = (م ج)_1 = (ه ج)_1$. مما هو حجم الإنتاج الذي تنتجه المؤسسة لو كان السعر على مستوى s_1 ؟ الجواب هو صفر. لماذا؟ عند هذا السعر يكون $(م ج)_1 > (م ت)_1$ ، وبالتالي، لا تستطيع المؤسسة أن تغطي التكلفة المتغيرة المترتبة عليها جراء الإنتاج. وعندما لا تنتج شيئاً على الإطلاق، لا تترتب عليها سوى التكلفة الثابتة، والإقدام على أي مستوى من الإنتاج، يولد هذه التكلفة الثابتة إضافة إلى تكلفة متغيرة

أخرى. لذا، إن تحقيق الحد الأدنى من الخسارة، يحتم على المؤسسة ألا تنتج شيئاً عند مستوى السعر s_e . ماذا عن s_h ? لا يتوافق عند هذا المستوى من السعر سوى مستوى إنتاج واحد لا غير، يمكن من خلاله تعطية التكلفة المتغيرة. عندما يبلغ الإنتاج مستوى $(0 \cdot k_e)$ ، يصبح $(M_e) = (M_t)$. وعند مستويات الإنتاج الأخرى يكون $(M_e) < (M_t)$. لذا إن حفقت المؤسسة إنتاجاً مساوياً لـ $(0 \cdot k_e)$ أو لم تحقق أي إنتاج على الإطلاق، فذلك لا يقدم ولا يؤخر، لأن الخسارة المترتبة عليها في كلتا الحالتين، تساوي التكلفة الثابتة.

عندما يبلغ السعر المستوى s_h ، أيضاً لا تتحقق المؤسسة ربحاً، لأن $(M_e) < (M_t)$. لكنها ببلوغها مستوى إنتاج يعادل $(0 \cdot k_e)$ تستطيع أن تعطي التكلفة المتغيرة عليها $(M_e) < (M_t)$ ، وتساهم قليلاً في تعطية التكلفة الثابتة. ولكن لماذا تنتج $(0 \cdot k_e)$ بالسعر s_h ولا تنتج $(0 \cdot k_e)$? لو كانت المؤسسة لتنتج $(0 \cdot k_e)$. للاحظت عند هذا المستوى من الإنتاج أن هامش الإيراد (h_e) أكبر من (h_t) . لذا إن الإقدام على إنتاج إضافي يصل إلى حدود $(0 \cdot k_e)$ يزيد الإيراد أكثر مما يزيد التكلفة، وبما أن المؤسسة تسعى إلى تحقيق الحد الأقصى من الربح، عليها أن ترفع الناتج إلى $(0 \cdot k_e)$. ولكن لماذا لا ترفعه إلى $(0 \cdot k_e)$? لدى بلوغ أي مستوى إنتاج أكبر من $(0 \cdot k_e)$ ، يصبح $(h_e) < (h_t)$ ، وبالتالي فإن الإقدام على تحقيق إنتاج إضافي يزيد التكلفة أكثر مما يزيد الإيراد.

عندما يبلغ السعر مستوى $(0 \cdot s_h)$ ، يصبح $(M_e) = (M_t)$ في ظل مستوى إنتاج يساوي $(0 \cdot k_e)$. وعندما يبلغ السعر مستوى $(0 \cdot s_h)$ ، تشكل الكمية $(0 \cdot k_e)$ مستوى الإنتاج الأمثل، لأن $(h_e) = (h_t)$. وبما أن $(M_e) = (M_t)$ ، تعطي المؤسسة نفقاتها، أي أنها تعطي التكفلتين الثابتة والمتحركة. ما من مستوى إنتاج آخر باستثناء $(0 \cdot k_e)$ يسمح للمؤسسة، عند مستوى السعر s_h ، بتغطية نفقاتها، فعند كل مستويات الإنتاج الأخرى يكون $(M_t) > (M_e)$.

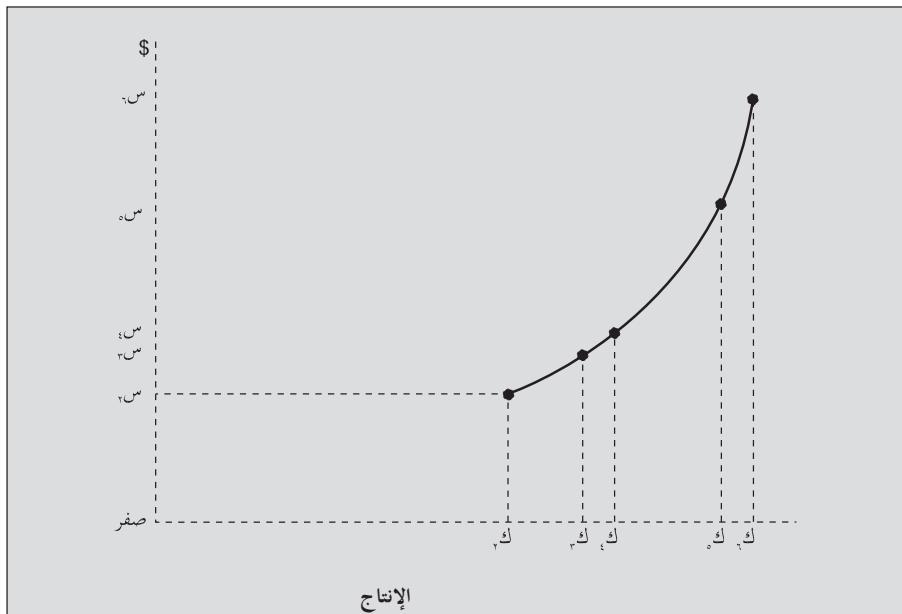
وعلى التحول ذاته، نلاحظ أن السعر إذا بلغ s_h ، ستقدم المؤسسة على تحقيق الإنتاج $(0 \cdot k_e)$ فعند هذا المستوى يصبح $(h_e) = (h_t)$. أخيراً، إذا بلغ السعر مستوى s_h ، ستنتج المؤسسة $(0 \cdot k_e)$. ما الربح الذي ستتحققه المؤسسة إذا كان السعر عند مستوى s_h ، وحجم الإنتاج عند مستوى $(0 \cdot k_e)$? يكون الربح في كل وحدة إنتاجية مساوياً لـ $(M_e - M_t)$. ناقص (M_t) ، عندما يبلغ الإنتاج مستوى $(0 \cdot k_e)$. لذا، إن الربح الإجمالي يساوي الربح المسجل في كل وحدة إنتاجية $\times (0 \cdot k_e)$ (عدد الوحدات المنتجة).

يمكنا الآن أن نرسم في الرسم البياني $4-14$ منحنى عرض المؤسسة على المدى القصير. يحمل الرسم البياني $4-13$ والرسم البياني $4-14$ العنوان نفسه، وهو "عرض المؤسسة على المدى القصير". وذلك لوجود منحنى مشترك بينهما، هو منحنى هامش التكلفة (h_t) المترتبة على المؤسسة، عندما يكون أعلى من النقطة الدنيا على منحنى معدل التكلفة المتغيرة M_t (مت) في الرسم البياني $4-13$ ، وهذا ما يمثل منحنى عرض المؤسسة على المدى القصير.

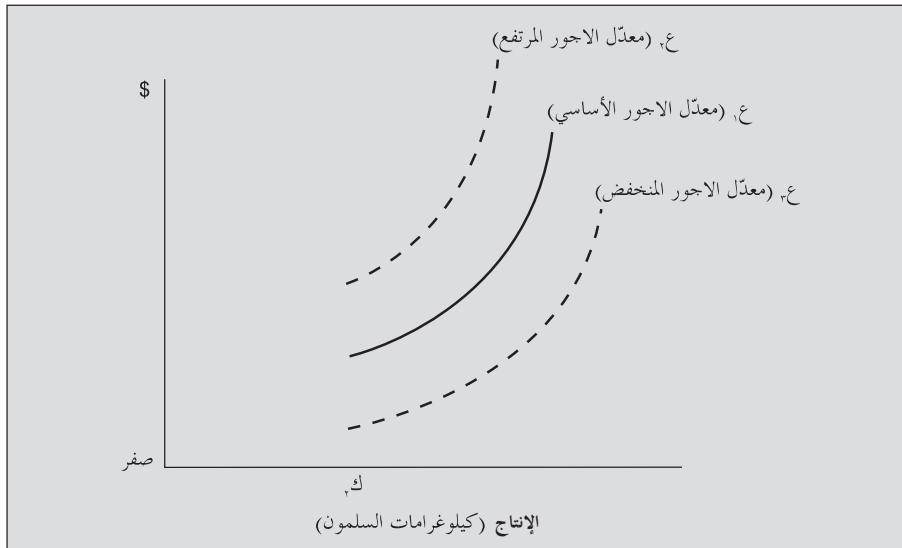
ماذا سيحصل بمنحنى عرض المؤسسة على المدى القصير عندما تكون الأسعار أعلى من s_h ? هل ستواصل المؤسسة رفع مستويات إنتاجها؟ الجواب هو "لا". فعند المستوى ذاته

من الإنتاج، يتحول منحنى العرض على المدى القصير إلى خط عمودي، أي مهما ارتفع سعر السوق لن يتوافر أي إنتاج إضافي. لماذا؟ للإجابة على هذا السؤال، علينا العودة إلى منحنى هامش الإنتاجية. أما زلت تذكر المثل الذي يتناول قارب الصيد؟ بعد أن استخدم ١٨ صياد سمك، أصبح هامش إنتاجية اليد العاملة مساوياً لصفر، أي أن استخدام عدد إضافي من صيادي السمك لم يضف شيئاً إلى الغلة. لذا إذا كانت الكمية k .

في الرسم البياني ٤-٤ تمثل ٣٤٠ كيلوغراماً من السلمون، وهي الغلة التي يتم الحصول عليها، بوجود ١٨ صياد سمك على متن القارب (أو ١٩ أو ٢٠)، يتحول منحنى عرض المؤسسة على المدى القصير والمبيّن في الرسم البياني ٤-٤، إلى خط عمودي عند مستوى الناتج (k)، أي أن استخدام المزيد من صيادي السمك، لن يؤدي إلا إلى المزيد من التكلفة، ولن ينتج كمية إضافية من السلمون بغض النظر عن سعره.



الرسم ١٥.٤ عرض المؤسسة على المدى القصير (٢)



الرسم ١٦.٤ تحرّك منحنى العرض على المدى القصير

نظرًا لوجود حدود إنتاج لدى أي مؤسسة، أي وجود مدخل رأس مال ثابت إضافة إلى وضع معين من التكنولوجيا، لا يمكن، لأي عامل أن يحرّك منحنى عرض المؤسسة على المدى القصير، باستثناء تكلفة مدخل العامل المتغير. إذا ارتفع المعدل الجاري لأجور الصيادين في المثل الذي يتناول قارب الصيد، يرتفع معه هامش تكلفة اصطياد السلمون، أي أن منحنى هامش التكلفة سيتحرّك صعوداً، وسيتحرك وبالتالي، منحنى عرض المؤسسة على المدى القصير بالاتجاه نفسه. وعلى خلاف ذلك، إذا انخفض معدل الأجور، سيتحرّك منحنى عرض المؤسسة نزولاً على المدى القصير. ويتمثل هذان التحرّكان بالمنحنى ع. والمنحنى ع.

في الرسم البياني ٤-٥، عندما يكون معدل الأجور في المستوى الأعلى (ع)، يرتفع الحد الأدنى من معدّل التكلفة المتغيرة ($M_t M_t$)، وعندما يكون في المستوى الأدنى (ع_٢) ينخفض الحد الأدنى من معدّل التكلفة المتغيرة ($M_t M_t$). وينشأ كل منحنى عرض، حيث يتساوى هامش التكلفة (H_t) بالحد الأدنى من معدّل التكلفة المتغيرة ($M_t M_t$).

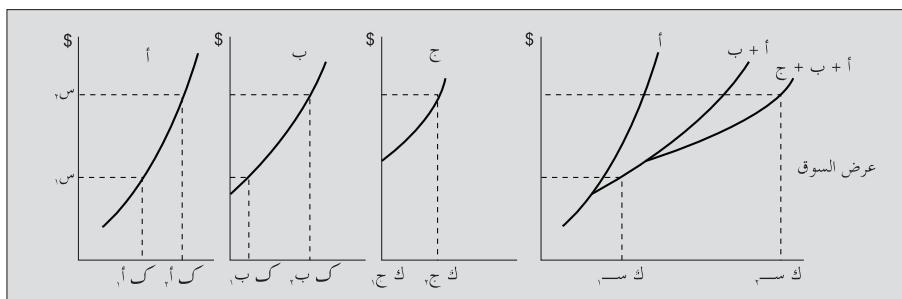
بعد أن أصبحت متمكاناً من منحنى المؤسسة على المدى القصير، بات رسم منحنى عرض الصناعة على المدى القصير، مسألة بسيطة، غير أن منحنى العرض على المدى الطويل هو أمر أكثر تعقيداً إلى حدّ بسيط، في حين أن منحنى عرض الصناعة على المدى الطويل، هو أمر أكثر تعقيداً إلى حدّ بعيد. ولكن عندما نجمع الطلب والعرض معًا، سُتّسر بمعونة أن علم الاقتصاد يصبح مثيراً جدّاً للاهتمام، فهو شبيه بتعلم التزلج على الثلج، حيث تكون القواعد الأساسية مؤلمة جدّاً ومملة، لكن يمكن لهذه الرياضة، أن تكون مثيرة ما إن تصبح متمكاناً منها. ولكن قبل أن يحين وقت اللهو، عليك أن تتحمّل المزيد من الألم!

٤.٥ عرض السوق

٤.٥.٤ عرض السوق على المدى القصير

على مستوى العرض، تتألف السوق من عدد من المؤسسات التنافسية. ويشكّل عرض السوق، داخل سوق معينة، مجموع الكميات التي تكون كل المؤسسات مستعدة لعرضها بكل سعر من الأسعار. ويتم تشكيل منحنى عرض السوق، على غرار منحنى طلب السوق، عبر جمع منحنيات عرض كل المؤسسات في سوق معينة. ويتم تموين بعض الأسواق من قبل مؤسسات محلية، مثل سوق السمكراة وسوق حضانة الأطفال وسوق توزيع الصحف، بينما يتم تموين بعض الأسواق الأخرى من قبل مؤسسات عالمية، مثل سوق أجهزة الكمبيوتر وسوق السيارات وسوق التحف القديمة النادرة. وبهدف تبسيط هذا التحليل، سنفترض أننا نتحدث عن سوق محلية يتواجد فيها، على المدى القصير، عدد ضخم وإنما محدود من المؤسسات. هذا العدد الضخم ضروري، للتأكد من عدم قدرة أي مؤسسة فردية على التأثير في سعر السلعة المعنية. مثلاً، إذا كان معدل أجر حضانة الأطفال يبلغ \$١,٠٠ في الساعة، وذهبت حاضنة الأطفال المعتمدة العاملة لديك إلى الجامعة، يمكنك دوماً أن تجد حاضنة سوها بالأجر ذاته، ولكنك لن تجد حاضنة بأجر يقلّ \$١,٠٠ في الساعة، وهو معدل الأجر الجاري.

كيف يمكننا جمع منحنيات العرض على المدى القصير، (منحنيات هامش التكلفة التي تكون فوق النقاط الدنيا، على منحنيات معدل التكلفة المتغيرة (م ت مت)). للحصول على منحنى عرض السوق على المدى القصير؟ خذ بعين الاعتبار وجود ثلاث مؤسسات فقط تملك كل منها قارباً واحداً لصيد السلمون: تملك المؤسسة (أ) قارباً كبيراً ومتطولاً مزوّداً ببكرات كهربائية و ٤ ممسك صنارة، وتملك المؤسسة (ب) قارباً متوسط الحجم، عمره خمس سنوات، مزوّداً ب ٢٠ ممسك صنارة، وتملك المؤسسة (ج) قارباً صغيراً وقديمًا مزوّداً ب ١٢ ممسك صنارة. ييدو منحنى العرض، على المدى القصير، الخاص بكل مؤسسة من هذه المؤسسات، في الرسم البياني ٤-٦، إضافة إلى منحنى العرض الإجمالي الخاص بالقوارب الثلاثة.



الرسم ٤-٦ تشكيل منحنى عرض السوق على المدى القصير

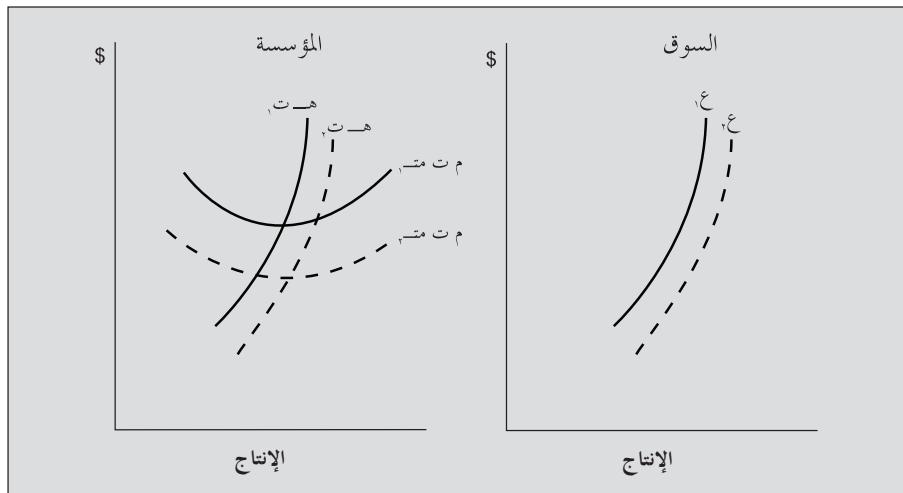
- يبدو من خلال الرسم البياني ٤-٦ أنه:
- في ظل وجود السعر s , تعرض (أ) الكمية k_A ;
 - وفي ظل وجود السعر s , تعرض (ب) الكمية k_B ;
 - وفي ظل وجود السعر s , تعرض (ج) الكمية $k_J = 0$.

لذا في ظل وجود السعر s , تقوم القوارب الثلاثة مجتمعةً بعرض كمية "السوق" k_s , التي تساوي $k_A + k_B + k_J$, (على أن الكمية الأخيرة تساوي صفرًا). وعلى النحو ذاته، في ظل وجود السعر s , تقوم القوارب الثلاثة بتمويل السوق بالنتائج k_s , الذي يساوي $k_A + k_B + k_J$. بوجود العدد n من القوارب، (وهو عدد كبير)، نستطيع أن نجمع الكميات التي يكون كل قارب مستعدًا لعرضها وفق كل سعر، وأن نشكل وبالتالي منحنى عرض السوق على المدى القصير.

٢.٥.٤ تحرّك منحنى عرض السوق

يقود تغيير سعر مدخل العامل المتغير كما رأينا، إلى تحرّك منحنى العرض بكل مؤسسة على المدى القصير، وتذكر أن ذلك يعود إلى تغيير سعر مدخل العامل المتغير، الذي يؤثّر في منحنى هامش التكلفة الخاص بكل مؤسسة. ويُستخلص من هذا الأمر، ضرورة تحرّك منحنى عرض السوق على المدى القصير، وهو مجموع منحنيات عرض المؤسسات على المدى القصير.

افتراض أن المنطقة التي يتمركز فيها أسطول الصيد، تصاب بكسر اقتصادي، فترتفع نسبة البطالة، وينخفض معدل الأجور. ويحاول بعض العمال العاطلين عن العمل، الذين يحلو لهم صيد السمك في وقت الفراغ، أن يجد وظيفة على متن قوارب الصيد. وافتراض، أن هذه الحال تسبّب هبوط معدل الأجر اليومي الجاري لاستخدام صيادي السمك، من \$١٠,٠٠ إلى \$٨,٠٠ في اليوم. كما يؤدي هذا الأمر إلى انخفاض الحد الأدنى من قيمة معدل التكلفة المتغيرة (M ت مت) لكل قارب صيد، كما يقود إلى تحرّك منحنى هامش التكلفة (H ت). (منحنى العرض على المدى القصير)، الخاص بكل قارب إلى جهة اليمين. لذا سيتحرّك أيضًا إلى جهة اليمين منحنى عرض السوق على المدى القصير، وهو مجموع منحنيات عرض كل المؤسسات على المدى القصير. تبدو هذه التحرّكات في الرسم البياني ٤-٧.



الرسم ١٨.٤ تحرّك منحني عرض المؤسسة وعرض السوق على المدى القصير

- ع ١ هو مجموع كل (هـت) ن.
- ع ٢ هو مجموع كل (هـت) ن، وحيث يساوي ١ عدد المؤسسات في السوق.

وعلى النحو ذاته، يؤدي ارتفاع معدل أجر الصيادين الجاري إلى تحرّك ع، نحو اليسار. لماذا؟ لأنّ (م ت مت)، سيرتفع وسيتحرك (هـت)، نحو اليسار، وسيقلّ وبالتالي عدد كيلوغرامات السمك التي تعرضها كل مؤسسة بكل سعر من الأسعار والتي تعرضها وبالتالي كل مؤسسات السوق مجموعه.

٣.٥.٤ توازن المؤسسة

على المدى القصير، ولا سيما في الفترة الزمنية التي تشهد ثبات مدخلات العوامل، وبالتالي ثبات بعض التكاليف، يكون ناتج توازن المؤسسة، ذاك الذي يتساوى عنده هامش الإيراد بهامش التكلفة. في حين قد تؤدي مستويات الإنتاج الأخرى إلى تسجيل ربح، كما لا يمكن لأي مستوى إنتاج أن يولّد الربح العالي الذي يولّد مستوى إنتاج التوازن. لذا، لا تملك المؤسسة أي حافر يدفعها إلى التخلّي عن هذا المستوى من الإنتاج، ويمكن اعتبارها في حالة توازن على المدى القصير.

إلا أنّ بلوغ المؤسسة، مستوى التوازن على المدى القصير، لا يعني أنها حققت التوازن على المدى الطويل، وربما لن تصل إليه أبداً. لماذا؟ يشهد العالم الحقيقي تغييراً مستمراً، ويتوالى اكتشاف السلع والخدمات الجديدة واحتراعها، كما أنّ أذواق المستهلك وأفضلياته تتغيّر باستمرار، ولو بشكل بطيء، وتقوم أعمال البحث والتطوير بإيجاد استعمالات جديدة للموارد الطبيعية. ولحسن الحظ، أن التغيير التكنولوجي، الذي يتمّ بواسطته إيجاد طرائق جديدة أكثر فعالية في إنتاج السلع والخدمات، يرافقنا دوماً. خذ على سبيل المثال، التغييرات التي شهدتها تجارة النقل في اجتياز المحيط الأطلسي خلال السنوات المئة والخمسين

الأخيرة. فلو أردت، من مطلع القرن التاسع عشر وحتى أواسطه، أن تسفر من أوروبا إلى الولايات المتحدة الأمريكية، لما أتيح لك خيار كبير: لم يكن أمامك سوى وسيلة نقل وحيدة، هي مركب شراعي صغير وضيق وغير آمن، يتسع فيه هامش الخطأ في توقيع موعد الوصول. لذا لم يمض أحد عطلة صيف في رحلة إلى فلوريدا تدوم أسبوعين. أما اليوم فتستطيع أن تسفر صباحاً من لندن إلى نيويورك بواسطة طائرة الكونكورد، وتستقلها عائداً لتناول العشاء في لندن خلال الليلة ذاتها. أصبح كل هذا ممكناً وقابلًا للتطبيق من الناحية الاقتصادية، بفضل التغيرات التي شهدتها أذواق المستهلكين، وأفضلياتهم، وأعمال البحث والتطوير، والاستعمالات الجديدة للموارد الطبيعية والابتكارات التكنولوجية.

لقد أدركنا في الوحدة الأولى، خلال مناقشة موضوع الدرة وتحصيص الموارد، أننا كلما قمنا بختار معين، علينا التخلّي عن شيء في المقابل، أي علينا تحمل تكلفة معينة. تُعرف السلعة البديلة الفضلى التي يتم التخلّي عنها، لدى إنتاج سلعة معينة، على أنها تكلفة الفرصة البديلة لها، أي السلعة الفضلى الصناعية. إذاً إن إنتاج أي سلعة يرتب علينا تكلفة، تُضاف إلى التكاليف التي يجب إنفاقها على مدخلات العوامل الثابتة والمتحركة، وهذه التكلفة، هي الربح الذي كان من الممكن كسبه، من استعمال الموارد في إنتاج أفضل سلعة أو خدمة بديلة. مثلاً، لو حلّ صاحبُ قارب الصيد كل الاستعمالات الممكنة لقارب، ورأى أن أكثر الاستعمالات دراً للربح، بعد الصيد، هو استعمال القارب لرحلات التطاواف الممتعة، لشكل الربح الممكن كسبه من هذه الرحلات تكلفة الفرصة البديلة المترتبة على صاحب القارب.

على المدى الطويل، إذا عجز صاحب أحد الموارد، في غياب الموارد الثابتة، وبالتالي التكاليف الثابتة، عن كسب تكلفة فرصته البديلة من صناعة معينة، سيخرج موارده من هذه الصناعة. وبتعبير آخر، إذا رأى صاحب أحد الموارد، على المدى الطويل، أنه يستطيع كسب ربح أكبر، في إنتاج سلعة أو خدمة مختلفة عن السلعة التي يستخدم فيها موارده حالياً، سوف ينقل موارده إلى الاستخدام الأكثر تحقيقاً للربح. إذاً في المثل الذي يتناول صاحب الصيد، سيأتي يوم، ربما في آخر السنة التي اعتبرناها المدة المفيدة لحياة القارب، يقوم فيه صاحب القارب بتقويم العائد المتوقع جنباً من بقائه في صناعة صيد السلمون، مقابل كل البديل الواقعية.

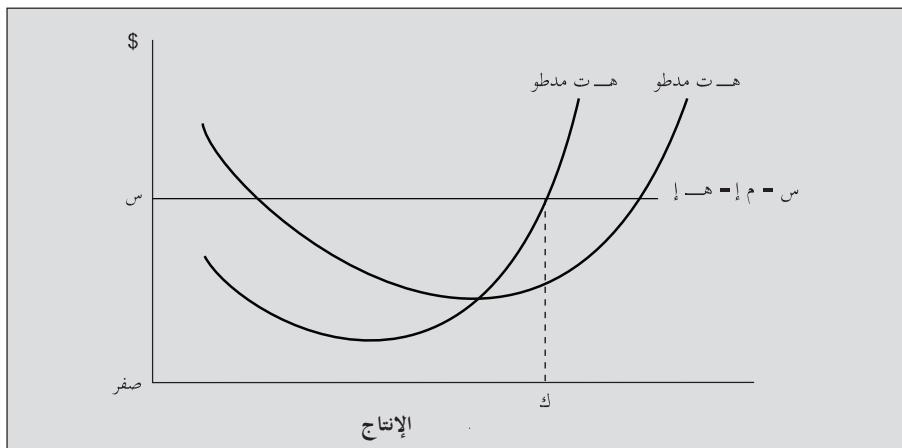
لكي نتعرف بتكلفة الفرصة البديلة المترتبة على صاحب المورد، على أنها تكلفة القيام بالأعمال التجارية، يجب من الآن وصاعداً، أن نعتبرها من ضمن تكلفة المؤسسة الثابتة. لذا، عندما تغطي المؤسسة نفقاتها فقط، أي عندما تتساوى التكلفة الإجمالية بالإيراد الإجمالي، يكسب صاحب المورد عائداً كافياً ليحول دون ابعاد موارده عن الصناعة، ونقول في ظرف مماثل، إن المؤسسة تجني "ربحاً عادياً". إذا فاض الربح عمّا هو مطلوب لإبقاء الموارد الحالية ضمن مجال الأعمال، ستستقطب الصناعة على المدى الطويل موارد جديدة، أي مؤسسات جديدة أو/ومؤسسات موجودة، وسَعَت نطاق عملها. وتنقل الآن إلى المدى الطويل!

٤.٥.٤ المؤسسة على المدى الطويل

ما من عوامل إنتاج ثابتة على المدى الطويل، فال المؤسسة تكون في مرحلة التخطيط،

من غير أن تقوم بالتزامات مسبقة. أما القارب والصنا愆ير والبكرات والحبال والمشابك والشياك، التي يملّكها صاحب القارب، فقد أنجزت عملها كاملاً حتى بلغت نهاية حياتها، عندئذ أصابها التلف للحال، وفي مراحل متزامنة. بدلاً من ذلك، لتأخذ بعين الاعتبار، حالة، تكون فيها أنت شائباً صاحب مشروع، وقد نلت حديثاً شهادة ماجستير في إدارة الأعمال، وقررت أن تعمل في مجال السوبرماركت في مدينة مختارة. لديك قطعة أرض هي كناعة عن مرج أخضر، ولكن ما الحجم الذي تريده للسوبرماركت؟ هذا هو قرارك على المدى الطويل، ولكن تذكّر، ما إن تبني هذا المتجر، حتى تعود إلى المدى القصير ومعلمك مورد رأس مال ثابت.

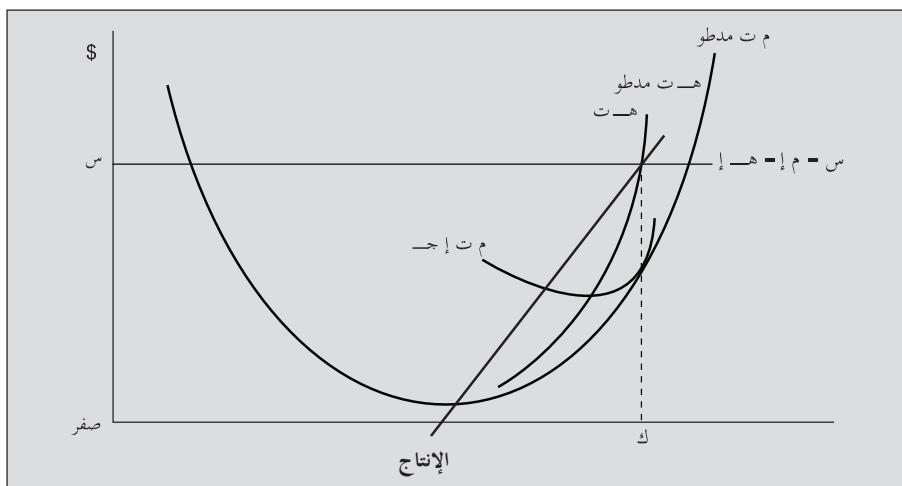
القاعدة التي يجب اتباعها، لتحقيق الحد الأقصى من الربح، على المدى الطويل هي، مع استثناء تعديل مهم واحد، القاعدة نفسها المتبعة في تحقيق الحد الأقصى من الربح على المدى القصير: يجب أن يكون هامش الإيراد مساوياً لهامش التكلفة. ويشمل التعديل هامش التكلفة، الذي يجب أن يكون هامش التكلفة على المدى الطويل.



الرسم ١٩.٤ توازن على المدى الطويل

انظر إلى الرسم البياني ٤-١٨، حيث تشهد المؤسسة حالة توازن على المدى الطويل، ويبلغ إنتاجها المستوى (k). المنطق الذي يطبق على المدى القصير يطبّق أيضاً على المدى الطويل، فهنا أيضاً تكون المؤسسة قابلة للسعر، وبالتالي فإن (S) = (M_E) = (H_E). يقضي السلوك الساعي إلى تحقيق الحد الأقصى من الربح، بوجوب تساوي هامش الإيراد (H_E) في هذه الحال، بهامش التكلفة على المدى الطويل (H_T مد طو). إن تحقيق إنتاج إضافي بالنسبة إلى مستويات الإنتاج التي تقل عن (k)، يزيد من الإيراد أكثر مما يزيد من التكلفة الإجمالية، لأن (H_E) < (H_T مد طو). والعكس هو الصحيح بالنسبة إلى مستويات الإنتاج التي تتحلّى (k)، لأن إنتاج كل وحدة إنتاجية إضافية، يزيد من التكلفة الإجمالية، أكثر مما يزيد من الإيراد الإجمالي. ويصبح الإيراد الإجمالي موجّهاً في كل مستويات الإنتاج التي يكون فيها (M_E) (M_T إج). غير أنه لا يبلغ أقصاه إلا عند مستوى الإنتاج واحد، حيث (H_E) = (H_T مد طو).

لكن يمكن استخلاص رسالة مهمة أخرى من الرسم البياني ٤-١٨. عندما يبلغ الإنتاج المستوى (k), يمكن أن نجد على منحنى معدل التكلفة على المدى الطويل (m_t مد طو)، التوافقية الأثقل تكلفة لكل الموارد المطلوبة لإنتاج (k) من قبل مؤسسة معينة، وهذا ما يبرره المنحنى (m_t مد طو), لا سيما أدنى مستوى لمعدل التكلفة الإجمالية لكل مستوى إنتاج، عندما لا توافر موارد ثابتة. لذا، إذا كان الرسم البياني ٤-١٨ يمثل صناعة اصطياد السلمون، وإذا كان سعر كيلوغرام السلمون سيلغ (s) ويقع على هذا المستوى، يستطيع صاحب القارب أن يحسب أي حجم من القوارب، وأي نوع منها، وأي عدد من صيادي السمك، يولد الحد الأقصى من الربح. ما عليه إلا أن يتصور أين يتساوى السعر (s) بهامش التكلفة على المدى الطويل (h_t مد طو), فيستنتج من ذلك القارب الأفضل، والعدد الأمثل لصيادي السمك. لكن قد تقول، إن هذا السعر، ليس سعر توازن على المدى الطويل. فإن كانت كل مؤسسة تسجل ربحاً يفوق العادة، ستنتقل الموارد إلى هذه الصناعة ويهبط سعر السلمون حتماً. هذا صحيح، غير أن الغاية من هذا التمرن، ليست تحديد سعر التوازن على المدى الطويل. إننا نشرح هنا ماذا سيفعل أصحاب المشاريع في صناعة صيد السلمون، إذا بلغ سعر السلمون المستوى (s). إذا بلغ سعر كيلوغرام السلمون (s \$), ينتج صاحب القارب الكمية (k), انطلاقاً من توافقية واحدة، تجمع بين قارب يملك مواصفات معينة وعدد معين من صيادي السمك. ويمكننا أن نضيف لهذا القارب المثالي الحجم (رأس المال)، إلى الرسم البياني الخاص بتوازن المدى الطويل، وهذا ما فعلناه في الرسم البياني ٤-١٩.



الرسم ٤٢٠. التوازن على المدى الطويل وعلى المدى القصير

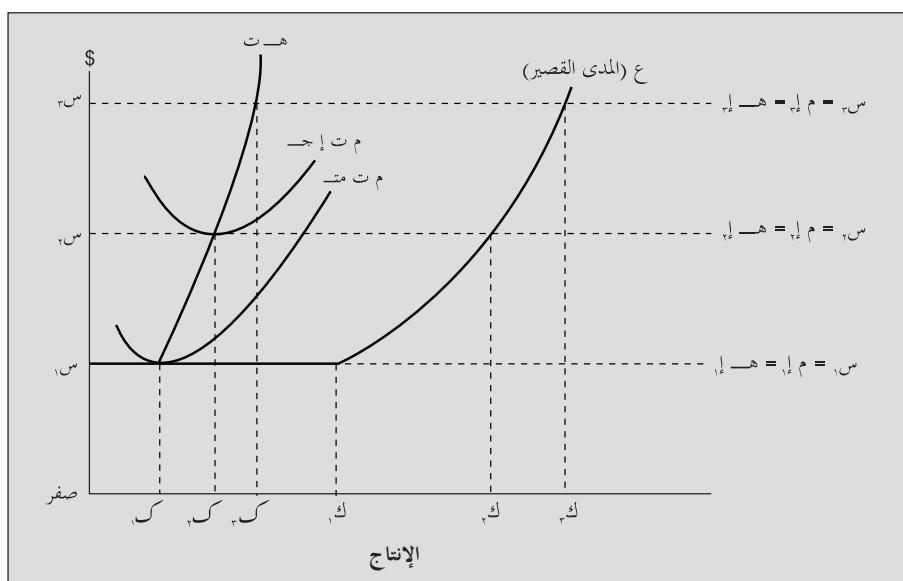
تشهد المؤسسة المبينة في الرسم البياني ٤-١٩، حيث يتمثل حجم المعامل (القارب) بمنحنى معدل التكلفة الإجمالية (m_t إيج)، توازناً على المدى القصير وعلى المدى الطويل. إنه توازن على المدى الطويل، لأن ($هـ$!) = ($هـ$ ت مد طو) عند المستوى (k) من الإنتاج، وهو توازن على المدى القصير، لأن ($هـ$!) = ($هـ$ ت) عند المستوى (k) من الإنتاج.

ما إن يتم الحصول على القارب، تعود المؤسسة إلى المدى القصير بسبب تسجيلها تكلفة ثابتة. إذا تغير الآن سعر السلمون، تقوم المؤسسة بضبط مدخلات العوامل المتغيرة، أي صيادي السمك، كونها لا تستطيع "ضبط" القارب لأنه يشكل تكلفة ثابتة، لكي يعادل السعر الجديد (H_e) هامش التكلفة (H_t). ولن يكون بعد اليوم (H_e) = (H_t) مد طو)، وبالتالي، لن تبلغ المؤسسة بعد اليوم توازنًا على المدى الطويل. إذاً، لا يمكن أن تبقى المؤسسة في حالة توازن، على المدى القصير وعلى المدى الطويل إلا إذا ظل سعر السلعة المعنية ووضع التكنولوجيا وكل أسعار مدخلات العوامل بغير تغيير. طبعًا تنتهي أساساً إمكان بقاء هذه الأمور الأخرى بغير تغيير (افتراض بقاء جميع العوامل الأخرى من غير تعديل) في العالم الحقيقي. لكن على الرغم من كل هذه الشكوك، يشكل التوازن، على المدى الطويل، الوضع الذي يجب أن تهدف إليه المؤسسات الساعية وراء تحقيق الحد الأقصى من الربح، مع أنها ربما لن تصل إليه أبداً.

يُستخلص أيضًا من الرسم البياني ٤-١٩، أن المؤسسة لن تتحقق أي إنتاج، إذا هبط السعر دون النقطة الدنيا الموجودة على منحنى معدل التكلفة على المدى الطويل (M_t مد طو). لماذا؟ السبب بسيط: لن تستطيع المؤسسة تحقيق الربح، لعدم تمكّنها من تغطية تكلفة الفرصة البديلة، وإمكان استعمال الموارد بشكل أكثر دراً للربح، في مجالات أخرى من النشاط التجاري.

٥.٥.٤ عرض السوق على المدى الطويل

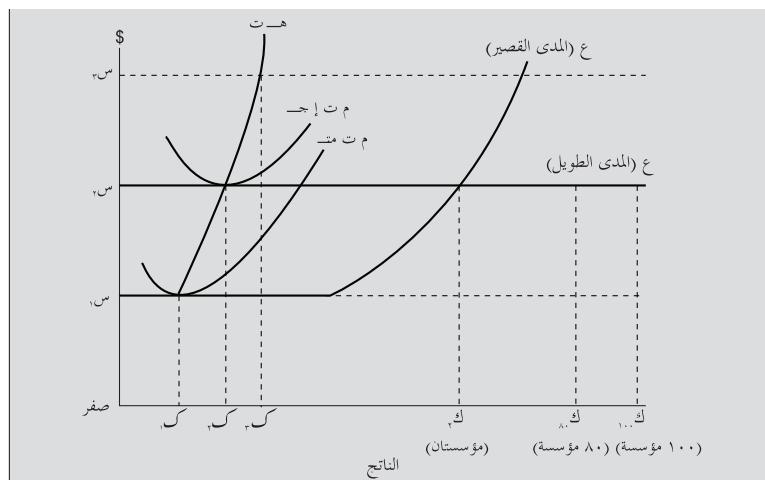
ستذكّر أنتا شكّلنا منحنى عرض السوق، على المدى القصير، عبر التظاهر الأفقي بوجود منحنيات عرض المؤسسات على المدى القصير (H_t)، ولكن لا يسعنا أن نفعل ذلك على المدى الطويل، لأنه ما من مؤسسات "موجودة" على المدى الطويل.



الرسم ٢١.٤ عرض المؤسسة والسوق على المدى القصير

يظهر الرسم البياني ٤ - ٢٠ مجدداً، أحد منحنيات عرض السوق على المدى القصير، ومؤسسة مأجوبة على سبيل تمثيل سواها من المؤسسات. افترض وجود العدد n من المؤسسات في هذه السوق على المدى القصير، وافترض أيضاً أنها كلها متماثلة، أي أنها تتطابق من ناحية منحنى معدل التكلفة المتغيرة (MVC)، ومعدل التكلفة الإجمالية (MFC) ت E ، وبالتالي من ناحية منحنى هامش التكلفة (HFC). بوجود أي سعر يقل عن س، لن تتحقق المؤسسة أي إنتاج على الإطلاق، لعجزها عن تغطية التكاليف المتغيرة، وبالتالي، سينعدم عرض السوق (ع) عندما تكون الأسعار أقل من س. عندما يبلغ السعر المستوى س، تستطيع المؤسسة أن تغطي تكلفتها المتغيرة ولكن إنتاجها الكمية K ، أو عدم إنتاجها أي شيء، لن يقدم أو يؤخر بالنسبة إليها. وبما أن المؤسسة ستتحقق إنتاجاً عند السعر $S + \frac{1}{n}$ ، لنفترض أنها ستتخرج الكمية (K) من الوحدات بالسعر S . عندئذٍ يصبح عرض السوق، بوجود السعر S ، مساوياً لـ $K \times n$ (عدد المؤسسات). ونحن نعرف أن $K \times n = K$. عندما يكون السعر بمتوسط S ، ستتخرج المؤسسة K ، على أن هذه الكمية تمثل الناتج الذي يكون فيه ($HFC = E$)، وكما حصل أعلاه، يصبح عرض السوق K . عندما يكون السعر بمتوسط S ، يصبح عرض السوق K ، وهلم جراً. إذا يساوي عرض السوق (ع) مجموع العدد n من منحنيات هامش تكلفة المؤسسات.

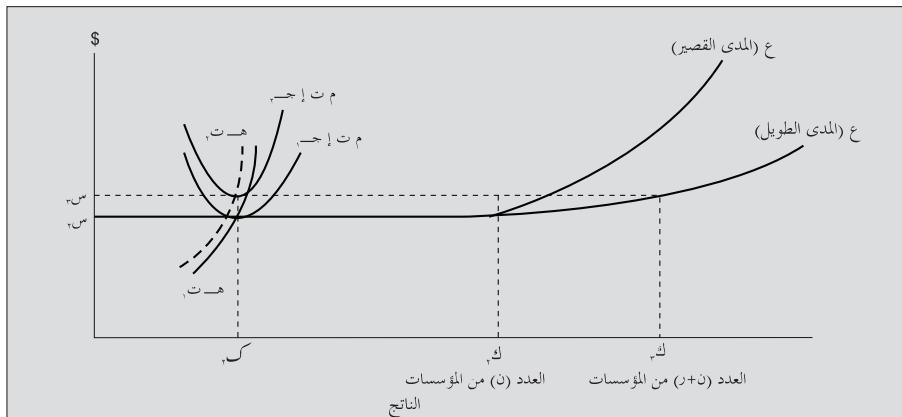
افتراض أن السعر الجاري هو س. ماذا سيحصل على المدى الطويل؟ سيرى أصحاب الموارد أن هذه الصناعة تحقق عائدات تفوق العادة، وسيحولون إليها الموارد. في هذه الظروف، يجب أن نأخذ في الحسبان حالتين: الأولى عندما لا يسبب نقل الموارد إلى الصناعة زيادة في أسعار عوامل الإنتاج المستخدمة فيها، والثانية عندما يرتفع سعر العوامل. أولاً، إذا لم ترتفع أسعار العوامل مع انتقال المؤسسات الجديدة إلى الصناعة، لن تتغير تكلفة الوحدة الإنتاجية، وستواصل المؤسسات انتقالها إلى صناعة معينة، طالما أنها تستطيع تغطية معدل تكاليفها الإجمالية (لا تنس أنها تشمل تكلفة الفرصة البديلة). وبما أن أسعار العوامل لا ترتفع مع تدفق المؤسسات الجديدة، يبقى معدل التكلفة الإجمالية ثابتاً، ويشكل وبالتالي، منحنى عرض الصناعة على المدى الطويل، خطأً أفقياً، كما يبدو في الرسم البياني ٤ - ٢١.



الرسم ٤٢٠.٤ منحنى العرض على المدى الطويل

بوجود أي سعر يقل عن s_2 ، لن يتم عرض أي ناتج على المدى الطويل، لأنّه لا يمكن لأي مؤسسة أن تغطي معدّل تكاليفها الإجمالية. عندما يبلغ السعر المستوى s_2 ، تستطيع المؤسسات أن تغطي كل التكاليف، وتجنّي عائدات عادلة. وعندما تتخطى الأسعار المستوى s_2 ، يسجّل عائد يفوق العادة (ربع مفرط). وبما أن أسعار مدخلات العامل ثابتة مع دخول مؤسسات جديدة إلى الصناعة، تبقى أيضًا تكلفة الوحدة الإنتاجية ثابتة وينشأ عنها منحنى عرض أفقى للصناعة عندما يكون السعر بمستوى s_2 (يساوي أدنى حدًّا لمعدّل تكالفة الإنتاج الإجمالية). إذا شهدت الصناعة وجود 80 مؤسسة متماثلة، تكون كل منها مستعدة لإنتاج k_2 على المدى الطويل وبالسعر s_2 ، وسيبلغ عرض الصناعة المستوى $k_2 \cdot 80$. وإذا تواجدت 100 مؤسسة متماثلة بدلاً من 80 مؤسسة وحافظ السعر على المستوى s_2 ، سيبلغ عرض الصناعة الإجمالي المستوى $k_2 \cdot 100$. وستواصل كل مؤسسة إنتاج الكمية k_2 .

ما مدى واقعية الأفتراض القاضي بعدم ارتفاع أسعار مدخلات العوامل في ظل توسيع الصناعة؟ يتوقف الجواب على حجم التوسيع بالنسبة إلى أسواق عوامل الإنتاج المعنية لأن كل الصناعات تتنافس في الأسواق ذاتها على مدخلات العوامل. فالفولاذ يستعمل في صناعة السيارات وصناعة السفن وصناعة البناء، ومهما عدّنا مجالات استعماله يبقى التعداد طويلاً. ويُستعمل أيضاً في بناء المنازل الخاصة، لكن استعماله هذا ليس واسع النطاق. لذا، يمكننا تصور ازدياد هام في بناء المنازل لا يؤثر تأثيراً يذكر على سعر الفولاذ. ولكن على عكس ذلك، من الممكن أن يؤدي توسيع كبير في صناعة السفن إلى ارتفاع سعر الفولاذ.



الرسم ٢٣.٤ منحنى العرض على المدى الطويل (ارتفاع أسعار العوامل)

إذا افترضنا ارتفاع الأسعار المقابلة لمدخلات العوامل الإضافية في صناعة معينة، لن يبقى منحنى العرض على المدى الطويل أفقياً، بل سينحني اتجاهًّا موجياً نحو محور السعر، كما يبدو في الرسم البياني ٤-٢٢.

افتراض، أننا ننطلق من العدد n من المؤسسات داخل الصناعة، وأن كلاً منها تنتج الكمية k_2 : عندئذٍ يصبح ناتج الصناعة k_2 . وتنضم الآن إلى الصناعة مؤسسات أخرى، يبلغ عددها r ، ما يؤدي إلى ارتفاع أسعار مدخلات العوامل. ويرتفع منحنى معدّل التكلفة الإجمالية

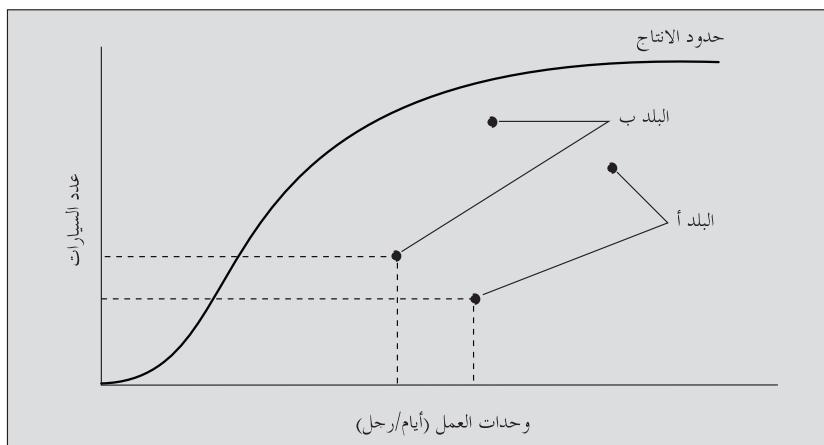
الخاص بكل مؤسسة، من (M_t) إلى ($M_t + \Delta M$). على المدى الطويل، لن تبدي كل مؤسسة من المؤسسات استعدادها لعرض الكمية K إلا بالسعر S . غير أن عرض السوق أصبح الآن أكبر، بوجود العدد $N + \Delta N$ من المؤسسات التي تنتج كل منها الكمية K ، لكن بما أن معاذل التكلفة الإجمالية لكل مؤسسة قد ارتفع، فهي تحتاج إلى السعر S ، لجذب ناتج صناعة يبلغ المستوى K على المدى الطويل. إذا بما أن العرض الزائد لن يقبل على المدى الطويل إلا بسعر أعلى، سيميل منحنى العرض على المدى الطويل صعوداً، وينحني انحناءً موجياً نحو محور السعر.

لا يستحيل تصور حالة يسبب فيها ارتفاع الطلب على مدخلات العوامل هبوطاً في تكاليف وحداتها الإنتاجية. إن الكثيرين من ممموّني مدخلات العوامل، مثل الشركات الإلكترونية التي توّمن الصناعة بأجهزة الكمبيوتر الخاصة، ومثل شركات النشر التي توّمن المدارس والجامعات بالكتب، تقدم حسماً على الكمية بشكل، ينخفض فيه سعر الوحدة مع ازدياد الكمية المشتراء. إذا لم تتوّض هذه الحسومات، بارتفاع أسعار مدخلات عوامل أخرى، فيما يرتفع ناتج الصناعة، سينحدر منحنى عرض هذه الصناعة على المدى الطويل، وينحني انحناءً سالياً نحو محور السعر. لكن بما أن هذه الحالة هي الشواذ أكثر مما هي القاعدة، سيتم تجاهلها في هذه المرحلة.

٦.٤ حالات تطبيقية من العالم الحقيقي

٦.٤.١ تقدير حدود الإنتاج

ليس من السهل تقدير حدود الإنتاج في العالم الحقيقي، فالمعطيات التي تجمع من المعامل والشركات حول المدخلات والمخرجات تتعلق بالأداء الفعلي، لذلك لا تسجل بالضرورة الحد الأقصى من الناتج الذي يمكن تحقيقه، انطلاقاً من مدخلات معينة. تقدم شركات كثيرة أنظمة علاوات، للموظفين أو لمجموعات من الموظفين القادرين على اقتراح سبل لرفع الإنتاج، انطلاقاً من موارد معينة، وبذلك تحاول ضمناً أن تقترب أكثر فأكثر من حدود إنتاجها. منذ سنوات عديدة، قامت شركة معروفة في مجال تصنيع السيارات بتأسيس مصانع متماثلة في بلدان أوروبية مختلفة، ويمكن أن نرى ما حصل لها في الرسم البياني.



الرسم ٤.٤ مقارنة الناتج في مصانع السيارات

انظر إلى الملاحظتين في أسفل الجهة اليسرى، يقوم البلد (أ)، في ظل وجود المصنع ذاته في كلا البلدين، بإنتاج عدد أقل من السيارات خلال الفترة الزمنية عينها، إلا أنه يستخدم عدداً أكبر من اليد العاملة. وتظهر الملاحظتان المبيتان في أعلى الجهة اليمنى، حالة يعتمد فيها كلا المصنعين، نوبات عمل مزدوجة (أي أنهما يستخدمان موظفين ليبيين). ينتج البلد (أ) أيضاً عدداً أقل من السيارات، ولكن عدد الرجال الذين يستخدمهم يفوق العدد المستخدم في البلد (ب). نحن الآن لا نعرف إذا كان البلد (ب) على حدود الإنتاج، وهو ليس كذلك، استناداً إلى حدود الإنتاج التي رسمناها، لكننا نعرف بالتأكيد أن البلد (أ) ليس على حدود الإنتاج، وأن عمله أقل فاعلية، من الناحية الهندسية، من عمل مصنع البلد (ب). لاحظ جيداً، أن هذه المقارنة لا تجوز، إلا عندما تكون مدخلات رأس المال وسوها من العوامل الهامة، قابلة للمقارنة في كلا المصنعين.

٢.٦.٤ إنتاجية اليد العاملة

إنطلاقاً من الرسم البياني ٤-٢٣، يمكن حساب معدل إنتاجية اليد العاملة، أي إنتاج وحدة العمل خلال فترة زمنية محددة (في اليوم أو في الشهر أو في السنة...). وعندما تختلف هذه المعدلات من مصنع إلى آخر، في ظل وجود مدخلات العوامل الثابتة نفسها، تأخذ الشركات المتعددة الجنسيات، التي تملك مصانع في بلدان مختلفة، هذه الواقع بعين الاعتبار عندما تقرر أين تحدد مركز المصنع الجديدة. لكن هذه المقارنات تشير في العالم الحقيقي جدلاً كبيراً بين الإدارة واليد العاملة المنظمة. فالمارسات العمالية التقليدية، وتضخم عدد الموظفين، وضعف الإدارة، والمرآفة غير الملائمة وسوء التواصل بين العمال والمدراء ورداة تجهيزات رأس المال، تساهم كلها في انخفاض إنتاجية اليد العاملة دون المستوى الممكن بلوغه. وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع التكاليف أكثر مما ينبغي، ويقود إلى مبيعات ضائعة في السوق العالمية الشديدة التنافسية.

وبغض النظر عن تبرّعات رأس المال العالمية المختلفة، يتم سنويًا إعداد التقديرات التي تتناول الأنظمة الاقتصادية الأكثر تطوراً، والتي تجري من خلالها قسمة ناتج الاقتصاد الإجمالي السنوي على مدخلات اليد العاملة، وانطلاقاً من ذلك، يمكن تقدير المعدلات السنوية لنمو إنتاجية اليد العاملة. خلال العقود الثلاثة المنصرمة مثلاً، تخطى معدل النمو السنوي لإنتاجية اليد العاملة في أهم الدول الصناعية نسبة ثلاثة في المئة.

من الانعكاسات المهمة المنبثقة عمّا درسناه في هذه الوحدة، تعادل هامش نتاج اليد العاملة ومعدل الأجر في أسواق اليد العاملة التنافسية. إذا تقاضى كل عامل قيمة هامش نتاجه، وبما أن مصدر الدخل الأساسي ينشأ، بالنسبة إلى معظم الناس، عن بيع خدمات اليد العاملة، يتوقف حجم ثراء الشخص على مساهمته في الناتج. يتقاضى الأفراد من ذوي هامش الناتج المنخفض، لا سيما غير الكفوئين منهم، مداخيل منخفضة جداً. أما أولئك الذين تعتبر المؤسسات، أن هامش نتاجهم ينعدم أو يكاد ينعدم، فلن يحظوا بعمل. يطرح إنخفاض إنتاجية مشاكل على مستوى "الاعتناء" بهذه الشريحة من المجتمع، ليس فقط، للأسر التي يتميّز أعضاؤها إلى هذه الفئة، بل أيضاً للمجتمع ككل. وتشكل البطالة، كما سنرى خلال دراسة الاقتصاد الكلي، سبباً أساسياً للفقر، فعندما تهبط معدلات البطالة، تهبط مستويات

الفقر. لكن مهما تدنى معدل البطالة، يلزمنا أولئك الأفراد من أصحاب الإنتاجية المنخفضة أو المنعدمة، ويُحتمل أن يكونوا عاطلين عن العمل.

٣.٦.٤ عائدات العامل وغلال الحجم

يتضح من خلال شكل حدود الإنتاج، ومنحنيات معدل التكلفة على المدى القصير الملازمة لها، أن العلاقة بين تغيرات مدخلات العامل وتغيرات الإنتاج الناشئة عنها، غير ثابتة. فلو كانت ثابتة، لتمثلت حدود الإنتاج بخطوط مستقيمة. يمكن أن تَتَّخِذ العلاقة بين تغيرات الناتج وتغيرات مدخل العامل المتغير، ثلاثة أشكال: قد تكون عائدات متزايدة أو ثابتة أو متناقصة.

تشَّا العائدات المتزايدة لمدخل العامل المتغير، عندما يؤدي ارتفاع مدخل العامل المتغير إلى ارتفاع الناتج الإجمالي، بشكل يفوق نسبياً ارتفاع مدخل العامل. تزداد العائدات عندما تكون:

$$\frac{\Delta Y}{\Delta X} > \frac{\Delta Y}{X}$$

حيث يمثل الحرف (ك) الناتج، ويمثل الحرف (ي) مدخل العامل المتغير.
وتسجّل العائدات الثابتة عندما تكون

$$\frac{\Delta Y}{\Delta X} = \frac{\Delta Y}{X}$$

وتسجّل العائدات المتناقصة عندما تكون

$$\frac{\Delta Y}{\Delta X} < \frac{\Delta Y}{X}$$

يجب التمييز بين عائدات مدخلات العامل وغلال الحجم. عائدات مدخلات العامل تدلّ على تغيير عامل واحد، والمحافظة على ثبات كل المدخلات الأخرى، إنها إذا ظاهرة على المدى القصير. أما غلال الحجم فتدلّ على تغيير الناتج الذي يولده تغيير كل مدخلات العوامل، إنها إذا ظاهرة على المدى الطويل.

تسجّل غلال الحجم المتزايدة، عندما ترتفع كل مدخلات العوامل، ويكون ارتفاع الناتج المنبثق عنها أكبر نسبياً من ارتفاع مدخلات العوامل. تسجّل غلال الحجم المتزايدة عندما تكون:

$$\frac{\Delta(Y, R)}{\Delta X} > \frac{\Delta Y}{X}$$

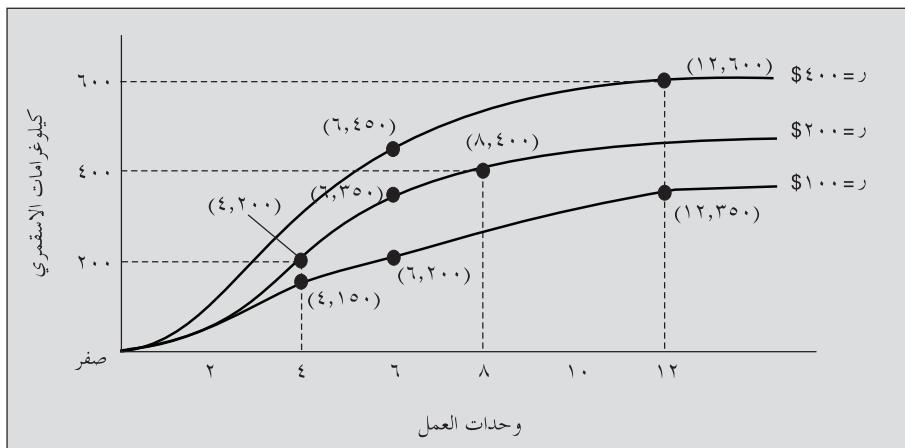
حيث يمثل الحرف (ك) الناتج، ويمثل كُلّ من الحرفين (ي) و(ر) مدخل العامل المتغير.
وتسجّل غلال الحجم الثابتة عندما تكون

$$\frac{\Delta(\text{ي}, \text{ر})}{\text{ي} , \text{ر}} < \frac{\Delta}{ك}$$

وتسجل غلال الحجم المتناقصة عندما تكون

$$\frac{\Delta(\text{ي}, \text{ر})}{\text{ي} , \text{ر}} = \frac{\Delta}{ك}$$

لا علاقة بين عائدات عوامل الإنتاج وغلال الحجم.



الرسم ٢٥.٤ عائدات العوامل: غلال الحجم

يظهر الرسم البياني ٤ – ٢٥ أمثلة عن هذه المفاهيم، فهو يتضمن ثلاثة حدود إنتاج تمثل مدخلات رأس مال مختلفة، هي \$١٠٠ و \$٢٠٠ و \$٤٠٠ (ثلاثة قوارب صيد مختلفة، لنقل إتنا نصطاد الآن سمك الإسقمري، لأن موسم السلمون انتهى) كما أنه يظهر مدخلات اليد العاملة وفق مبدأ أيام/رجل.

إذا اخترنا مدخل رأس المال البالغ \$١٠٠ (المنحنى الأدنى في الرسم البياني ٤ – ٢٥)، نلاحظ أن مضاعفة مدخل اليد العاملة (عامل الإنتاج المتبغي) عبر رفعه من ٦ إلى ١٢، يؤدي إلى ارتفاع الناتج من ٣٥٠ كيلوغرام إلى ٤٠٠ كيلوغرامًا. لذا إن

$$\frac{\Delta}{ك} = \frac{٤٠٠ - ٣٥٠}{٢٠٠} = \frac{٥٠}{٢٠٠}$$

$$\frac{\Delta_{\text{ي}}}{\text{ي}} = \frac{٦ - ١٢}{٦} = \frac{-٦}{٦}$$

إذا، كلما تقدمنا في سلسلة مستويات الناتج، تناقصت عائدات مدخل العامل المتبغي. إذا اخترنا مدخل رأس المال البالغ \$٢٠٠، يؤدي رفع مدخل اليد العاملة بنسبة ١٠٠ في المئة، أي من ٦ إلى ٨، إلى ارتفاع الإنتاج من ٣٥٠ كيلوغرام إلى ٤٠٠ كيلوغرام (ارتفاع بنسبة ١٠٠ في المئة) ما يشير إلى ثبات عائدات العوامل.

وإذا ضاعفنا مدخل رأس المال ورفعناه من \$١٠٠ إلى \$٢٠٠، وضاعفنا في الوقت ذاته مدخل اليد العاملة، ورفعناه من ٤ إلى ٨، يرتفع الإنتاج من ١٥٠ كيلوغراماً إلى ٤٠٠ كيلوغرام، ما يشير إلى تزايد غلال الحجم. وإذا ضاعفنا مدخل رأس المال ورفعناه من \$٢٠٠ إلى \$٤٠٠، وضاعفنا في آن واحد مدخل اليد العاملة، ورفعناه من ٦ إلى ١٢، يرتفع الإنتاج من ٣٥٠ كيلوغراماً إلى ٦٠٠ كيلوغرام، أي بنسبة ٧١ في المئة، ما يشير إلى تناقص غلال الحجم.

٤.٦.٤ مرونة العرض

إن مرونة سعر العرض (التي تسمى عادةً مرونة العرض)، هي قياس استجابة كمية الناتج المعروض لتغير السعر. على المدى القصير، نقيس مستويات المرونة عند نقاط مختلفة من منحنى عرض الصناعة على المدى القصير. وعلى المدى الطويل، يتم قياس مستويات المرونة هذه على طول منحنى عرض الصناعة. على المدى الطويل. تحدّد مرونة العرض من الناحية الجبرية على أنها

$$\frac{\Delta K}{K} \quad \frac{\Delta S}{S}$$

نقول إن العرض مرن عندما تكون

$$\frac{\Delta S}{S} < \frac{\Delta K}{K}$$

ونقول إنه غير مرن عندما تكون

$$\frac{\Delta S}{S} > \frac{\Delta K}{K}$$

ونقول إنه يتميّز بمرونة موحّدة عندما تكون

$$\frac{\Delta S}{S} = \frac{\Delta K}{K}$$

طبعاً إن عرض بعض السلع عديم المرونة: لوحة الموناليزا هي لوحة لا يتواجد سواها، وعندما يقاطع طريقان مستقيمان، لا يمكن وجود سوى أربع زوايا فقط، كما أنه لا يتوافر في بطولة دورة ويمبلدون Wimbledon لكرة المضرب، سوى عدد ثابت من المقاعد الموجودة في وسط المنصة. تكون عادةً المرونة على المدى الطويل، باستثناء ما يخص كل هذه السلع والخدمات الثابتة العرض، أكبر من المرونة على المدى القصير. نعود إلى المثل الذي يتناول قارب الصيد: عندما ترجع القوارب في آخر النهار، وتحصى الأسماك، تكون

الغلة ثابتة العرض، أي أن ارتفاع السعر، لن يحمل معه في ذلك اليوم المزيد من السمك. لكن سيُستخدم في اليوم التالي المزيد من صيادي السمك استجابةً للسعر المرتفع، وسيرتفع حتماً عرض السمك. أما القيد الأساسي، الذي قد يحدّ العرض على المدى القصير، فهو عدد القوارب، لكن لا وجود لقيد مماثل على المدى الطويل. وإذا بقيت الأسعار مرتفعة، ستنتقل الموارد إلى صناعة السمك، وسيتوافق ارتفاع عرض السمك.

٧.٤ تلخيص

يجب أن تكون الآن قد حصلت تماماً العلاقة القائمة، بين إنتاجية مدخلات العوامل وتكلفة السلع المنتجة، وفهمت أن منحنى الإنتاجية، يمكن وراء كل منحنى للتكلفة. هذا وأصبح باستطاعتك تشكيل منحنى معدل الإنتاجية، وهامش الإنتاجية، انطلاقاً من وظائف الإنتاج الإجمالي، ومنحنى هامش التكلفة ومعدل التكلفة انطلاقاً من وظائف التكلفة الإجمالية. وبات بإمكانك أيضاً استعمال التحليل الهامشي لتجدد، وفق الأسعار المختلفة، مستويات الناتج التي تتحقق الحد الأقصى من الربح وتعثر، عند مستويات الناتج المختلفة، على عمليات التوفيق بين المدخلات التي تتحقق الحد الأقصى من الربح.

تستطيع الآن أن تشرح الفرق بين المدى القصير والمدى الطويل، وتفهم معنى التكاليف الثابتة مقابل التكاليف المتغيرة، وتدرك معنى توازن المؤسسة، على المدى القصير والمدى الطويل، وتستخرج منحنيات عرض السوق. كما يمكنك أن تميز، بين عائدات مدخل العامل وغيلال الحجم.

أسئلة متعددة الخيارات

١.٤ أي خيار يصح من بين الخيارات التالية؟

- أ. عندما تنتَج سلعة معينة عبر استعمال الحد الأدنى من الموارد.
- ب. تسود الفاعلية الاقتصادية الاقتصاد بمجمله.
- ج. تسود الفاعلية الهندسية إنتاج هذه السلعة.
- د. تستخدم كل موارد الاقتصاد.

٢.٤ لا يكون الاقتصاد بصدده إنتاج الحد الأقصى من السلع إذا:

- أ. لم تكن السلع تنتَج بفاعلية هندسية، وكانت الموارد كلها تستخدم في الإنتاج.
- ب. كانت السلع تنتَج بفاعلية هندسية، ولم تكن الموارد كلها تستخدم في الإنتاج.
- ج. لم تكن السلع تنتَج بفاعلية هندسية، ولم تكن الموارد كلها تستخدم في الإنتاج.

أي احتمال يصح من بين الاحتمالات التالية؟

- أ. ١ فقط.
- ب. ٢ فقط.
- ج. ١ أو ٢ فقط.

- ٣.٤ د. أو ٢ أو ٣ . تتحقق الفعالية الاقتصادية عندما:

 - . تنتَج كل السلع والخدمات باستعمال أقل قدر ممكِن من الموارد.
 - . تستخدَم كل الموارد.

أي احتمال يصح من بين الاحتمالات التالية؟

 - . فقط.
 - . فقط.
 - . ١ و ٢.
 - . لا ١ ولا ٢.

٤.٤ إذا لاحظت أن إحدى المؤسسات لا تعرُض شيئاً من سلعة معينة بسعرها الجاري، يمكن أن تستنتج بشكل ميرر:

 - . أن السلعة غير قادرة بأي سعر من الأسعار على تحقيق ربح للمؤسسة.
 - . أن المؤسسة تتوقع هبوط السعر في المستقبل.

أي احتمال يصح من بين الاحتمالات التالية؟

 - . فقط.
 - . فقط.
 - . ١ و ٢.
 - . لا ١ ولا ٢.

٥.٤ تنتقل إحدى المؤسسات التي تنتَج مجموعة من مستحضرات التجميل، من بريطانيا إلى ألمانيا. وفيما تقوم بمقارنة المبيعات الشهرية، تكتشف أنها تعرُض في ألمانيا نسبة من القطع الغالية الشمن، تفوق النسبة المعروضة في بريطانيا. إن العوامل التي لا يمكن أن تسبِّب هذا التغيير في مبيعات المؤسسة هي التالية:

 - . ارتفاع المداخيل في ألمانيا مقارنة بمداخيل بريطانيا.
 - . طول الفترة الزمنية التي تخضع للمقارنة.
 - . اختلاف الأسعار النسبية لمستحضرات التجميل بين البلدين.

أي احتمال يصح من بين الاحتمالات التالية؟

 - . فقط.
 - . فقط.
 - . ٢ و ٣ فقط.
 - . ١ و ٢ و ٣.

٦٤ ما هو التعريف الصحيح لمصطلح "المدى القصير"، كما هو مستعمل في نظرية العرض؟

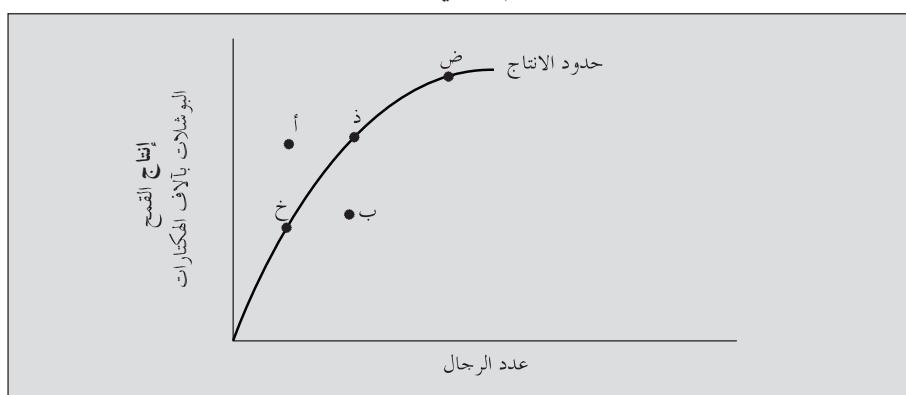
أ. الفترة الزمنية الممتدة بين قرار إنتاج سلعة معينة، وظهورها الأخير في السوق.

- بـ. فترة زمنية تقلّ عن سنة يمكن خلالها تغيير أكثر من عامل إنتاج واحد.
- جـ. فترة زمنية تصل إلى ثلاث سنوات يمكن خلالها تغيير أي عامل من عوامل الإنتاج.
- دـ. فترة زمنية تعجز خلالها المؤسسة عن زيادة الكمية التي تستخدمها من عامل إنتاج واحد على الأقل، أو تعجز عن تحضيرها.

- ٧.٤ على ماذا يدل مصطلح "المدى الطويل"، في نظرية العرض، عندما يرتبط استعماله بالقرارات التي تتحذّلها إحدى المؤسسات؟
- أـ. عدد السنوات التي تتوقع المؤسسة أن تنتج خلالها، من دون تغيير عوامل الإنتاج.
 - بـ. أي فترة زمنية تتراوح بين ثلاث وخمس سنوات، تستطيع المؤسسة خلالها، أن تزيد كل عوامل الإنتاج التي تستخدمها، أو أن تحضّرها.
 - جـ. أي فترة زمنية تخطي خمس سنوات تستطيع المؤسسة خلالها، أن تزيد كل عوامل الإنتاج التي تستخدمها، أو أن تحضّرها.
 - دـ. الفترة الزمنية التي تستطيع المؤسسة خلالها، أن تزيد كل عوامل الإنتاج التي تستخدمها، أو أن تحضّرها.

- ٨.٤ يجب أن تتحقّق المؤسسة الحد الأقصى من الأرباح عندما:
- أـ. تجمع أقصى كمية إيراد من بيع منتجاتها.
 - بـ. تنتج منتجاتها بأدنى تكاليف ممكنة في الوحدة الإنتاجية.
- أي احتمال يصح من بين الاحتمالات التالية؟
- أـ. ١ فقط.
 - بـ. ٢ فقط.
 - جـ. ١ و ٢.
 - دـ. لا ١ ولا ٢.

يسنّد السؤالان ٤-٩ و ٤-١٠ إلى الرسم البياني ٤-٢٦



الرسم ٤-٢٦

- ٩.٤ يوفر الرسم البياني ٤-٢٦ معلومات حول:
- مستويات الإنتاج التي لا تتمتع بفاعلية هندسية.
 - الفاعلية الاقتصادية، لأن القمح مطلوب باستمرار نظراً لنقص الطعام في العالم.
- أي احتمال يصح من بين الاحتمالات التالية؟
- ١ فقط.
 - ٢ فقط.
 - ١ و ٢.
 - لا ١ ولا ٢.
- ١٠.٤ يمكن أن نستنتج من الرسم البياني ٤-٢٦ أن:
- القطاط (خ) و(ذ) و(ض)، تمثل مستويات الناتج الوحيدة الممكن تحقيقها.
 - النقطة (ب) تمثل إنتاجاً ممكناً تحقيقه.
 - النقطة (أ) تمثل إنتاجاً غير قابل للتحقيق حتى على المدى الطويل.
- أي احتمال يصح من بين الاحتمالات التالية؟
- ١ فقط.
 - ٢ فقط.
 - ٣ فقط.
 - لا ١ و ٢ ولا ٣.
- ١١.٤ أي خيار يصح من بين الخيارات التالية؟
- إن الإنتاج من سلعة معينة (أي الكمية المنتجة)، المقسم على عدد وحدات العامل المتغير المستعمل في إنتاج هذه السلعة، هو تعريف بـ:
- الإنتاج الإضافي لهذا العامل.
 - متوسط إنتاج.
 - التكلفة الإجمالية للإنتاج.
 - التكلفة المتغيرة للإنتاج.
- ١٢.٤ لاحظ أحد مزارعي الجنجل في كينت Kent، أن إنتاج الجنجل الذي يجنيه من حقوله يرتفع، ضمن حدود معينة، مع ارتفاع عدد العمال الذين يستخدمهم. هذا يعني أنه، نسبة إلى عدد العمال الذين يستخدمهم المزارع، لا بد من أن يكون هامش إنتاج اليد العاملة:
- أكبر من معدل إنتاج اليد العاملة في المزرعة.
 - أصغر من معدل إنتاج اليد العاملة في المزرعة.
 - أعلى من صفر.
 - أقل من صفر.

- ١٣.٤ أي خيار يصح من بين الخيارات التالية في ما يتعلق بمؤسسة على المدى الطويل؟
- أ. تميل التكاليف الثابتة إلى أن تفوق التكاليف المتغيرة.
 - ب. تميل التكاليف المتغيرة إلى أن تفوق التكاليف الثابتة.
 - ج. تكون كل التكاليف ثابتة.
 - د. تكون كل التكاليف متغيرة.
- ١٤.٤ إذا كانت إحدى المؤسسات، التي تتمتع بتنافسية كاملة، تحقق الحد الأقصى من الربح على المدى الطويل، فإن السعر يساوي:
- أ. هامش التكلفة على المدى القصير.
 - ب. هامش التكلفة على المدى الطويل.
- أي احتمال يصح من بين الاحتمالات التالية؟
- أ. ١ فقط.
 - ب. ٢ فقط.
 - ج. ١ و ٢.
 - د. لا ١ ولا ٢.
- ١٥.٤ يمكن إيجاد منحنى العرض على المدى الطويل لصناعة تنافسية، عبر إضافة:
- أ. منحنيات هامش التكلفة على المدى الطويل الخاصة بكل المؤسسات العاملة في الصناعة.
 - ب. منحنيات هامش التكلفة على المدى الطويل الموجودة فوق منحنيات معدّل التكلفة، والخاصة بكل المؤسسات العاملة في الصناعة.
 - ج. منحنيات معدّل التكلفة على المدى الطويل الخاصة بكل المؤسسات العاملة في الصناعة.
- أي احتمال يصح من بين الاحتمالات التالية؟
- أ. ١ فقط.
 - ب. ٢ فقط.
 - ج. ٣ فقط.
 - د. ولا أي احتمال من الاحتمالات المذكورة أعلاه.
- ١٦.٤ إذا أدى ارتفاع الطلب على الطائرات، إلى ارتفاع سعر الألمنيوم، كيف سيؤثّر ذلك في الصناعة التي تتبع أوعية للجعة مصنوعة من الألمنيوم، في ظل بقاء العوامل الأخرى ثابتة؟
- أ. سيرتفع إنتاجها.
 - ب. سينحرف منحنى عرضها على المدى الطويل، إلى اليمين.
 - ج. سينحرف منحنى عرضها على المدى الطويل، إلى اليسار.
 - د. لن يتأثر منحنى عرضها على المدى الطويل.

- ١٧.٤ إذا كانت إحدى المؤسسات تحقق إنتاجاً يحدث فيه تناقض للعائدات، إذًا:
- سيكون إنتاج كل وحدة إنتاجية إضافية أعلى تكلفةً.
 - سيتطلب إنتاج كل وحدة إنتاجية إضافية، كميات متزايدة من عامل الإنتاج المتغير.
 - ينخفض الإنتاج الإضافي لعامل الإنتاج المتغير مع ارتفاع الكمية المستعملة.
- أي احتمال يصح من بين الاحتمالات التالية؟
- ١ فقط.
 - ١ و ٢ فقط.
 - ١ و ٣ فقط.
 - ١ و ٢ و ٣.

- ١٨.٤ استخدم مطعم يتمتع بتنافسية شديدة متخرّجاً جديداً في علم الاقتصاد، أُسندت إليه مهمة تحسين الفاعلية في المطعم. فقد بدا أن هناك تطبيقاً غير فاعل لمدخلين متغيّرين. وتمكن عالم الاقتصاد من إجراء الحسابات التالية حيث تباع كل وجبة طعام بسعر .\$:٢٠٠.

تكلفة وحدة المدخل	الإنتاج الإضافي
\$٣,٠٠	٦ وجبات طعام العامل (أ)
\$١,٠٠	٣ وجبات طعام العامل (ب)

أصاب عالم الاقتصاد في تشخيص المشكلة ونصح صاحب المطعم باتخاذ الإجراء المناسب ألا وهو:

- استخدام المزيد من (أ) والمزيد من (ب).
- استخدام المزيد من (أ) وعدم استخدام المزيد من (ب).
- استخدام المزيد من (ب) وعدم استخدام المزيد من (أ).
- التقليل من استخدام (أ) والتقليل من استخدام (ب).

- ١٩.٤ بقدر ما يرتفع:
- الإنتاج الإضافي لمدخل بقدر ما تنخفض التكلفة الإضافية للإنتاج.
 - قيمة متوسط إنتاج مدخل معين، بقدر ما ينخفض متوسط تكلفة الإنتاج.
 - قيمة التكاليف الثابتة للمدخلات، بقدر ما تنخفض التكلفة الإضافية للإنتاج.
- أي احتمال يصح من بين الاحتمالات التالية؟
- ١ فقط.
 - ٣ فقط.
 - ١ و ٢ فقط.
 - ١ و ٢ و ٣.

٢٠.٤ أي خيار من الخيارات التالية، هو الذي سينخفض انخفاضاً مستمراً مع ارتفاع الإنتاج، بالنسبة إلى مؤسسة تمتلك معملاً وتجهيزات معينة؟

- أ. التكلفة الإجمالية المتغيرة.
- ب. التكلفة الإجمالية الثابتة.
- ج. التكلفة المتغيرة للوحدة.
- د. التكلفة الثابتة للوحدة.

٢١.٤ تم التوصل مؤخراً، في إحدى أكبر المؤسسات الصناعية، إلى اتفاق بين الإدارة والاتحادات العمالية. يقضي برفع معدلات الأجر بطريقة نسبية، مع ارتفاع معدل إنتاجية اليد العاملة (إنتاج الموظف الواحد). في السنة الماضية، زادت المؤسسة معاملها وتجهيزاتها، وأبقت قوتها العاملة في حالة من العمالة الكاملة، واستفادت من زيادة في الإنتاج، بلغت نسبة ستة في المئة. وأضررت الاتحادات العمالية، لأن الإدارة رفضت دفع أي زيادة في الأجر.

استناداً إلى اتفاق، أي خيار يصح من بين الخيارات التالية؟

- أ. يجب ألا تتلقى الاتحادات العمالية زيادة في الأجر، لأن ارتفاع الإنتاج بنسبة ستة في المئة يعود إلى ارتفاع عدد المعامل والتجهيزات.
- ب. يجب أن تتلقى الاتحادات العمالية زيادة في الأجر، لأن معدل إنتاجية اليد العاملة ارتفع.
- ج. يجب ألا تتلقى الاتحادات العمالية زيادة في الأجر، إلا إذا زادت المؤسسة عدد معاملها وتجهيزاتها بنسبة، تقل عن ستة في المئة.
- د. لا يمكن أن نعرف من خلال المعلومات الواردة هنا، إذا كان يجب على الاتحادات العمالية، أن تتلقى زيادة في الأجر وفقاً لاتفاق.

٢٢.٤ ستغيب إحدى العائلات عن منزلها فترة ستة أشهر. ويبلغ بدل إيجار المنزل الشهري \$١٣٠، وعلى صاحب المنزل أن يدفع للمصالح المحلية \$٣٠ في الشهر، إذا كان المنزل مسكوناً، وإلا فهو لا يدفع شيئاً. إذا أرادت العائلة أن تبلغ الحد الأدنى من الخسائر، التي يرتبها عليها المنزل (أو تبلغ منه الحد الأقصى من الأرباح)، (على افتراض أن نسبة الاستهلاك إلخ. هي صفر، أكان المنزل مسكوناً أم غير مسكون). عليها أن تؤجر المنزل بأقصى قيمة يمكن أن تتحملها السوق، طالما أن الإيجار الشهري يتخطى المبالغ التالية:

- أ. صفر.
- ب. \$٣٠.
- ج. \$١٣٠.
- د. \$١٦٠.

٢٣.٤ ينحرف منحنى عرض صناعة معينة على المدى الطويل نحو اليمين نتيجة لارتفاع عدد المؤسسات العاملة في الصناعة.

- II. لارتفاع تكلفة عامل الإنتاج المتغير.
- III. لانخفاض تكلفة عامل الإنتاج المتغير.
- أي احتمال يصح من بين الاحتمالات التالية؟
- A. ١ فقط.
- B. ٣ فقط.
- C. ١ و ٢ فقط.
- D. ١ و ٣ فقط.

دراسة حالة ٤ - ١ : كيفية إنتاج مفاتيح كهربائية

تعلق هذه الحالة بعملية اتخاذ القرارات داخل مؤسسة، تملك إمكان شراء أنواع مختلفة من الآلات لأداء مهمة معينة. ولكن قبل أن تقوم بمعالجتها، يجب أن تكون قد حصلت ما يلي:

- A. التكلفة الإجمالية.
- B. التكلفة المتغيرة.
- C. التكلفة الثابتة.
- D. التكلفة الإضافية.
- E. متوسط التكلفة.

F. تحقيق الحد الأقصى من الربح.

تبين هذه الحالة، أن المعلومات المتوافرة حول التكاليف، لا تكفي لاتخاذ قرارات بشأن الاستثمارات، لأن ذلك يتوقف كثيراً على الأمور المتوقعة حدوثها للطلب المستقبلي.

خيارات إنتاج مفاتيح كهربائية

قررت إحدى المؤسسات المنتجة للقطع الكهربائية، أن تخترق السوق بواسطة مفاتيح كهربائية. وأجريت دراسات، تناولت تكلفة إنتاج المفاتيح، والسوق المحتملة لها. وخلال اجتماع مجلس الإدارة، طرحت المعلومات الخاصة بالتكاليف، من أجل اتخاذ قرار حول نوع الآلة التي يجب شراؤها لإنتاج المفاتيح. وتقرر أن أفضل الالاتين موجودتين في السوق هما، آلة من النوع الصغير، يبلغ إيجارها الأسبوعي ١٠٠٠ إيكلو، وآلة أخرى من النوع الكبير، يبلغ إيجارها الأسبوعي ٥٠٠٠ إيكلو. ويمكن أن يصل عدد العمال الذين يستعملون الآلة الصغيرة إلى أربعة، بينما كل منهم خمسة مفاتيح في الأسبوع، فيما يمكن أن يصل عدد الذين يستعملون الآلة الكبيرة إلى ثمانية، بينما كل منهم ١٥ مفتاحاً في الأسبوع. يظهر الجدول ٤ - ٠ معدل تكلفة كل آلة من هاتين الالاتين ومعدل ناتجها إذا كانت تعمل بكامل طاقتها.

الجدول ٤.١ تكلفة الإنتاج (إيكو)

الإجمالية	تكلفة الآلة	أجرة الصنع	الإنتاج	متوسط التكلفة	عدد الآلات	عدد العمال
١٤٠٠	١٠٠٠	٤٠٠	٢٠	٧٠	١	٤

$$\text{تكلفة الآلة} = 1000$$

$$\text{عدد العمال على الآلة الواحدة} = 4$$

$$\text{معدل الأجر} = 100$$

$$\text{الناتج الذي يحققه العامل الواحد} = 5$$

الإجمالية	تكلفة الآلة	أجرة الصنع	الإنتاج	متوسط التكلفة	عدد الآلات	عدد العمال
٥٨٠٠	٥٠٠٠	٨٠٠	١٢٠	٤٨	١	٨

$$\text{تكلفة الآلة} = 5000$$

$$\text{عدد العمال على الآلة الواحدة} = 8$$

$$\text{معدل الأجر} = 100$$

$$\text{الإنتاج الذي يحققه العامل الواحد} = 15$$

شرح محاسب التكاليف، أن المؤسسة ستلتزم بنوع واحد من الآلات، لأن تعدد الآلات يتطلب تعدد المهارات والتسهيلات. لذا، لا يمكن شراء بعض الآلات الكبيرة وبعض الآلات الصغيرة. وتسرع بعض أعضاء مجلس الإدارة في استئجاره، القاضي بوجوب شراء الآلة الكبيرة، حيث معدل تكلفة المفتاح الواحد البالغ ٤٨ إيكو شديد الانخفاض، مقارنة بمعدل تكلفته في الآلة الصغيرة، حيث يبلغ ٧٠ إيكو. لكن المدير أشار إلى أن تغير متوسط التكلفة، يرتبط بمدى استعمال الآلات استعمالاً كاملاً. وطلب إلى محاسب التكاليف أن يحسب متوسط التكلفة لمجموعة واسعة من مستويات الإنتاج. وقدّم محاسب التكاليف لاحقاً المعلومات في الجدول ٤-١١ والجدول ٤-١٢، مبيناً معدلات التكلفة ومستويات الإنتاج لدى استخدام أعداد مختلفة من العمال والآلات الصغيرة والكبيرة على التوالي. وسرعان ما اتضح أن اختيار الآلة المناسبة يتوقف على مستوى المبيعات المتوقع. تحتاج الأسئلة التالية إلى بعض التفكير.

١. لماذا يتمثل معدل التكلفة بنمط شبيه بالتماوج في كلتا الآلتين؟
٢. إذا كان عدد المفاتيح المقدّر بيعها يتراوح بين ٤٥ و ٦٠ مفتاحاً في الأسبوع، ما هي الآلة التي يجب استئجارها؟
٣. إذا كان عدد المفاتيح المقدّر بيعها يتراوح بين ١٣٥ و ١٥٠ مفتاحاً في الأسبوع، ما هي الآلة التي يجب استئجارها؟
٤. إذا كان من المرجح بيع أكثر من ١٦٥ مفتاحاً في الأسبوع، ما هي الآلة التي يجب استئجارها؟
٥. إذا كان من المحتمل أن ترتفع تكاليف الأجور بنسبة ٥٠ في المئة بحلول بداية الإنتاج، كيف سيؤثر ذلك عامةً في الرغبة النسبية تجاه نوعي الآلات؟

الجدول ٤ تكلفة الإنتاج فيما تتغير الكميات المنتجة (الألة الصغيرة) (إيكو)

الجداول الإجمالية	تكلفة الآلة	أجرة الصنع	الإنتاج	متوسط التكلفة	عدد الآلات	عدد العمال
١	٢٢٠	٥	١٠٠	١٠٠	١	١١٠
٢	١٢٠	١٠	٢٠٠	١٠٠	١	١٢٠
٣	٨٧	١٥	٣٠٠	١٠٠	١	١٣٠
٤	٧٠	٢٠	٤٠٠	١٠٠	١	١٤٠
٥	١٠٠	٢٥	٥٠٠	٢٠٠	٢	٢٥٠
٦	٨٧	٣٠	٦٠٠	٢٠٠	٢	٢٦٠
٧	٧٧	٣٥	٧٠٠	٢٠٠	٢	٢٧٠
٨	٧٠	٤٠	٨٠٠	٢٠٠	٢	٢٨٠
٩	٨٧	٤٥	٩٠٠	٢٠٠	٣	٣٩٠
١٠	٨٠	٥٠	١٠٠٠	٣٠٠	٣	٤٠٠
١١	٧٥	٥٥	١١٠٠	٣٠٠	٣	٤١٠
١٢	٧٠	٦٠	١٢٠٠	٣٠٠	٣	٤٢٠
١٣	٨٢	٦٥	١٣٠٠	٤٠٠	٤	٥٣٠
١٤	٧٧	٧٠	١٤٠٠	٤٠٠	٤	٥٤٠
١٥	٧٣	٧٥	١٥٠٠	٤٠٠	٤	٥٥٠
١٦	٧٠	٨٠	١٦٠٠	٤٠٠	٤	٥٦٠
١٧	٧٩	٨٥	١٧٠٠	٥٠٠	٥	٦٧٠
١٨	٧٦	٩٠	١٨٠٠	٥٠٠	٥	٦٨٠
١٩	٧٣	٩٥	١٩٠٠	٥٠٠	٥	٦٩٠
٢٠	٧٠	١٠٠	٢٠٠٠	٥٠٠	٥	٧٠
٢١	٧٧	١٠٥	٢١٠٠	٦٠٠	٦	٨١٠
٢٢	٧٥	١١٠	٢٢٠٠	٦٠٠	٦	٨٢٠
٢٣	٧٢	١١٥	٢٣٠٠	٦٠٠	٦	٨٣٠
٢٤	٧٠	١٢٠	٢٤٠٠	٦٠٠	٦	٨٤٠
٢٥	٧٦	١٢٥	٢٥٠٠	٧٠٠	٧	٩٥٠
٢٦	٧٤	١٣٠	٢٦٠٠	٧٠٠	٧	٩٦٠
٢٧	٧٢	١٣٥	٢٧٠٠	٧٠٠	٧	٩٧٠
٢٨	٧٠	١٤٠	٢٨٠٠	٧٠٠	٧	٩٨٠
٢٩	٧٥	١٤٥	٢٩٠٠	٨٠٠	٨	١٠٩٠
٣٠	٧٣	١٥٠	٣٠٠٠	٨٠٠	٨	١١٠٠
٣١	٧٢	١٥٥	٣١٠٠	٨٠٠	٨	١١١٠
٣٢	٧٠	١٦٠	٣٢٠٠	٨٠٠	٨	١١٢٠
٣٣	٧٥	١٦٥	٣٣٠٠	٩٠٠	٩	١٢٣٠
٣٤	٧٣	١٧٠	٣٤٠٠	٩٠٠	٩	١٢٤٠
٣٥	٧١	١٧٥	٣٥٠٠	٩٠٠	٩	١٢٥٠
٣٦	٧٠	١٨٠	٣٦٠٠	٩٠٠	٩	١٢٦٠
٣٧	٧٤	١٨٥	٣٧٠٠	١٠٠٠	١٠	١٣٧٠
٣٨	٧٣	١٩٠	٣٨٠٠	١٠٠٠	١٠	١٣٨٠
٣٩	٧١	١٩٥	٣٩٠٠	١٠٠٠	١٠	١٣٩٠
٤٠	٧٠	٢٠٠	٤٠٠٠	١٠٠٠	١٠	١٤٠٠
٤١	٧٤	٢٠٥	٤١٠٠	١١٠٠	١١	١٥١٠
٤٢	٧٢	٢١٠	٤٢٠٠	١١٠٠	١١	١٥٢٠
٤٣	٧١	٢١٥	٤٣٠٠	١١٠٠	١١	١٥٣٠
٤٤	٧٠	٢٢٠	٤٤٠٠	١١٠٠	١١	١٥٤٠
٤٥	٧٣	٢٢٥	٤٥٠٠	١٢٠٠	١٢	١٦٥٠
٤٦	٧٢	٢٣٠	٤٦٠٠	١٢٠٠	١٢	١٦٦٠
٤٧	٧١	٢٣٥	٤٧٠٠	١٢٠٠	١٢	١٦٧٠
٤٨	٧٠	٢٤٠	٤٨٠٠	١٢٠٠	١٢	١٦٨٠

تكلفة الآلة = ١٠٠٠ : عدد العمال على الآلة الواحدة = ٤؛ معدّل الأجر = ١٠٠ : إنتاج العامل الواحد = ٥.

الجدول ١١.٤ تكلفة الإنتاج فيما تتغير الكميات المنتجة (الآلة الكبيرة) (إيكرو)

عدد العمال	عدد الآلات	متوسط التكلفة	الإنتاج	تكلفة الأجر	تكلفة الآلة	التكلفة الإجمالية
١	١	٣٤٠	١٥	١٠٠	٥٠٠٠	٥١٠٠
٢	١	١٧٣	٣٠	٢٠٠	٥٠٠٠	٥٢٠٠
٣	١	١١٨	٤٥	٣٠٠	٥٠٠٠	٥٣٠٠
٤	١	٩٠	٦٠	٤٠٠	٥٠٠٠	٥٤٠٠
٥	١	٧٣	٧٥	٥٠٠	٥٠٠٠	٥٥٠٠
٦	١	٦٢	٩٠	٦٠٠	٥٠٠٠	٥٦٠٠
٧	١	٥٤	١٠٥	٧٠٠	٥٠٠٠	٥٧٠٠
٨	١	٤٨	١٢٠	٨٠٠	٥٠٠٠	٥٨٠٠
٩	٢	٨١	١٣٥	٩٠٠	١٠٠٠٠	١٠٩٠٠
١٠	٢	٧٣	١٥٠	١٠٠٠	١٠٠٠٠	١١٠٠٠
١١	٢	٦٧	١٦٥	١١٠٠	١٠٠٠٠	١١١٠٠
١٢	٢	٦٢	١٨٠	١٢٠٠	١٠٠٠٠	١١٢٠٠
١٣	٢	٥٨	١٩٥	١٣٠٠	١٠٠٠٠	١١٣٠٠
١٤	٢	٥٤	٢١٠	١٤٠٠	١٠٠٠٠	١١٤٠٠
١٥	٢	٥١	٢٢٥	١٥٠٠	١٠٠٠٠	١١٥٠٠
١٦	٢	٤٨	٢٤٠	١٦٠٠	١٠٠٠٠	١١٦٠٠
١٧	٣	٦٥	٢٥٥	١٧٠٠	١٥٠٠٠	١٦٧٠٠
١٨	٣	٦٢	٢٧٠	١٨٠٠	١٥٠٠٠	١٦٨٠٠
١٩	٣	٥٩	٢٨٥	١٩٠٠	١٥٠٠٠	١٦٩٠٠
٢٠	٣	٥٧	٣٠٠	٢٠٠٠	١٥٠٠٠	١٧٠٠٠
٢١	٣	٥٤	٣١٥	٢١٠٠	١٥٠٠٠	١٧١٠٠
٢٢	٣	٥٢	٣٣٠	٢٢٠٠	١٥٠٠٠	١٧٢٠٠
٢٣	٣	٥٠	٣٤٥	٢٣٠٠	١٥٠٠٠	١٧٣٠٠
٢٤	٣	٤٨	٣٦٠	٢٤٠٠	١٥٠٠٠	١٧٤٠٠

تكلفة الآلة = ٥٠٠٠ : عدد العمال على الآلة الواحدة = ٨؛ معدّل الأجر = ١٠٠ : إنتاج العامل الواحد .١٥ =

دراسة حالة ٤-٢: سعر الزبدة

هذه الحالة هي تطبيق لنظرية العرض. قبل أن تقوم بمعالجتها يجب أن تكون قد حصلت

ما يلي:

أ. المنحنيات الخطية للعرض.

ب. التكلفة الإجمالية.

ج. مرونة العرض.

د. بقاء جميع العوامل الأخرى من غير تعديل.

هـ. التحركات على طول منحنى العرض.

وـ. تحركات منحنى العرض.

زـ. ماذا يقصد بـ "تقدير منحنى العرض".

وتبيّن الحالـة:

- لماذا يعتبر التزوّد بمعلومات حول شكل منحنى العرض أمرًا هامًا، عندما يتم تحديد السعر الذي يُعرض على المتّجـين.

- النتائج التي تحملها تغيرات السعر لمنحنى العرض التي تتمتّع بمستويات مختلفة من المرونة.
- أنه لا يمكن في علم الاقتصاد حلّ العديد من المسائل، إلّا عندما تخضع النظريات والافتراضات لاختبارات تجريبية.

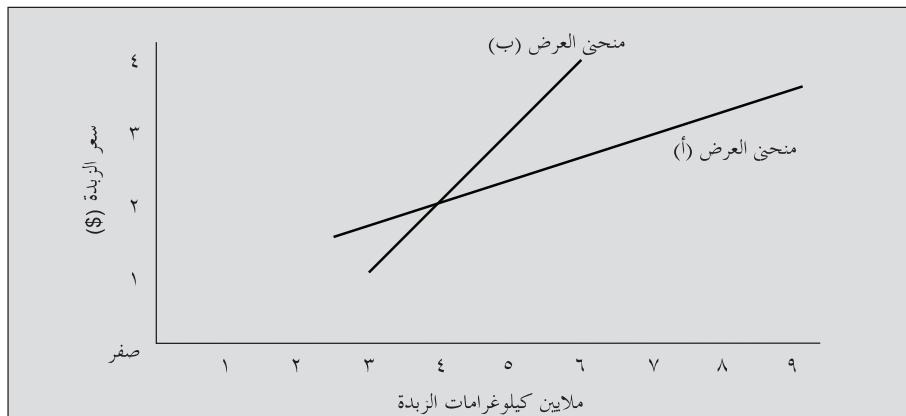
الإعانة المقدمة للمزارعين

يقوم حالياً أحد بلدان المجموعة الأوروبية، بإنتاج أربعة ملايين كيلوغرام من الزبدة في السنة. ويبلغ السعر الذي يدفعه المفوضون الأوروبيون للمنتجين \$٢ للكيلوغرام الواحد. ولا يتأثر هذا السعر بالسعر المدعوم المفروض على المستهلكين في السوق المفتوحة، والذي يتراوح بين \$١,٥٠ و \$١,٠٠ للكيلوغرام الواحد.

محاولة رفع العرض

إنْتَخِذ قرار بوجوب زيادة إنتاج كمية الزبدة كبيرة، عبر رفع السعر المعروض على المنتجين، من \$٢ إلى \$٣ للكيلوغرام الواحد. ولكي يحدد المفوضون الأوروبيون التأثير المحتمل لارتفاع السعر في عرض الزبدة، طلبوا إلى اتحاد منتجي الحليب، القيام بدراسة من أجل تقدير منحنى عرض الزبدة. ورداً على اعتراضات طرحت إمكان انحصار منتجي الحليب، استخدم أيضاً فريق مستقل من علماء الاقتصاد للقيام بالدراسة ذاتها.

وتحمل التقريران نتائج متضاربة. فقد اعتبر منتجو الحليب، أي الفريق (أ)، أن عرض الزبدة سيرتفع، من الكمية الحالية البالغة أربعة ملايين كيلوغرام في السنة، إلى تسع ملايين، استجابةً لارتفاع السعر. وهذا ما يعني، على حد قولهم، أن زيادة السعر أمرٌ يستحق العناء، لأن ارتفاعه بنسبة ٥٠ في المئة، سيؤدي إلى ارتفاع إنتاج الزبدة بنسبة ١٢٥ في المئة. أما علماء الاقتصاد، أي الفريق (ب)، فقد اعتبروا أن إنتاج الزبدة سيرتفع بنسبة مليون كيلوغرام فقط في السنة، ويبلغ خمسة ملايين كيلوغرام. وقالوا أيضاً، إن الكمية الإضافية البالغة مليون كيلوغرام من الزبدة، ستترتب على الاتحاد الأوروبي تقريراً، التكلفة ذاتها التي يتحملها الأن، لإنتاج الكمية الحالية البالغة أربعة ملايين كيلوغرام.



الرسم ٢٧.٤ عرض الزبدة

فَكَرْ رئيْس المفوّضية ملِيئاً في التقريرين، وخاصّة في نسختي منحنى العرض المبيّن في الرسم البياني ٤-٢٧. إن النقاط التالية بشكل خاص قيدت مشاورات المفوّضية، فما هو رأيك؟

١. إذا كان الفريق (أ) على حق، ماذا ستكون تكلفة الكمّيّة الإضافيّة البالغة خمسة ملايين كيلوغرام من الزبدة؟ وماذا ستكون تكلفة الكيلوغرام الواحد؟
٢. إذا كان الفريق (ب) على حق، ماذا ستكون تكلفة الكمّيّة الإضافيّة البالغة مليون كيلوغرام من الزبدة؟ وماذا ستكون تكلفة الكيلوغرام الواحد؟
٣. ما الفرق بين منحنى العرض؟
٤. لماذا سيؤدي ناتج الزبدة الإضافي في كلتا الحالتين، إلى تكلفة تفوق \$٣ للكيلوغرام الواحد؟
٥. إذا كان الفريق (ب) على حق، وتم رفع سعر الكيلوغرام الواحد إلى \$٣، ما مدى تأكّدك، من أن عرض السنة المقبلة سيبلغ بالتحديد خمسة ملايين كيلوغرام؟

دراسة حالة ٤-٣: تصاميم الإنتاج المعدّة لصانع مجوهرات

تعلّق هذه الحالة، بإيجاد مستوى الإنتاج الذي يحقّق الحد الأقصى من الربح، من سلع مختلفة التكاليف والأسعار. قبل أن تقوم بمعالجتها يجب أن تكون قد حصلت ما يلي:

- أ. التكلفة الثابتة ومعدل التكلفة الثابتة.
 - ب. التكلفة المتغيّرة ومعدل التكلفة المتغيّرة.
 - ج. التكلفة الإضافيّة.
 - د. الإنتاج الذي يحقّق الحد الأقصى من الربح.
 - هـ. الإنتاج الذي يحقّق الحد الأدنى من الخسارة.
 - وـ. سبب التوقف عن الإنتاج على المدى القصير.
- تبين الحال ما يلي:
- على المدى القصير، من الضروري تغيير الناتج مع تغيير ظروف السوق، بهدف بلوغ الحد الأقصى من الأرباح.
 - على الرغم من الخسارة التي قد تسجلها سلعة معينة، قد يقضي المنطق بمواصلة الإنتاج على المدى القصير.
 - على المدى القصير، قد يكون من الضروري التوقف عن إنتاج بعض المنتجات المسبيّة للخسائر.

قرارات الإنتاج

تقوم شركّة إيزيشارم مانوفاكتورينغ Easycharm Manufacturing Company بإنتاج أربعة منتجات، هي أساور من العقيق وعقود من الفيروز وخواتم من الأوبال ودبّابيس من الجمّشت، وهدفها، هو أن تنتج من كل منتج وتبيع منه الكمّيّة التي تحقّق الحد الأقصى من الربح. تظاهُر أسعار السوق الحالية لهذه المنتجات في الجدول ٤-١٣.

الجدول ٤٠٠٤ منتجات شركة إيزيشارم مانوفاكتورينغ Easycharm Manufacturing Comapany وأسعارها

السعر (\$)	المتاج
٤,٠٠	الأساور
٣٠٠,٠٠	العقود
١٥,٠٠	الخواتم
٨,٠٠	الدبابيس

إن مراكز البيع بالمفرق مستعدة لأن تشتري، بهذه الأسعار، كل ما يمكن أن تنتجه شركة إيزيشارم مانوفاكتورينغ Easycharm Manufacturing Company من أساور وعقود وخواتم ودبابيس. تظهر في الجدول ٤٠٠٤ تكلفة الإنتاج الإجمالية لمختلف الكميات من كل منتج.

الجدول ٤٠٠٥ الكلف الإجمالية لمختلف مستويات الناتج

الدبابيس	الخواتم	العقود	الأساور
الناتج الإجمالية في اليوم الواحد			
التكلفة الإجمالية في اليوم الواحد			
٠	٣٠٠	٨٠٠	١٠٠
١٠٠	٤٠٠	*١٠٠	٢٠٠
٢١٠	٥٤٠	٢٠	٣٥٠
٣٣٠	*٣٠	٧٠٠	*٣٠٠
٤٩٠	٩٠٠	٤٠	٨٥٠
٧٠٠	١٥٠٠	٥٠	١٣٠٠
* الإنتاج اليومي الحالي			

تشعر السيدة بولين، مديرية الشركة، بقلق حيال الوضع المالي للشركة، وليس أكيدة من أنها بلغت هدف تحقيق الحد الأقصى من الربح. ويقوم مدير قسم التسويق، باستخدامك كمستشار ويعطيك الخلاصة التالية:

في ظل استمرار أسعار السوق وبرامج الإنتاج الحالية، أرجو منك أن تنصحي بالنشاط الذي يجب توسيعه، أو تقليله أو حذفه من نشاطاتنا على المدى القصير، هذا إذا كان أي نشاط منها يستدعي ذلك.

دراسة حالة ٤ - ٤: المنزل الحالي

هذه الحالة هي تطبيق لمفهومي التكلفة الثابتة والتكلفة المتغيرة. قبل أن تقوم بمعالجتها يجب أن تكون قد حصلت ما يلي:

- التكلفة الثابتة.
- التكلفة المتغيرة.
- تكلفة الفرصة البديلة.

تبين هذه الحالة، أن طريقة "الفطرة السليمة" المعتمدة، في تحديد إيجار منزل خال هي عادةً، طريقة خاطئة. أحياناً، قد يولد تطبيق التحليل الاقتصادي إجابةً مثيرة للدهشة.

قرارات تأجير المنزل

عرض على جرّاحة تعمل في مستشفى محلّي، منصب طبيبة زائرة، مدته سنة في الولايات المتحدة الأميركيّة. وقد تلقت هذا العرض المغرّ، بعد أن أنهت أبحاثاً رائدة. تناول زراعة الكلّي. وأبدى المستشفى الذي تعمل فيه استعداده لإنذن لها بإجازة غير مدفوعة مدتها سنة. وراحت تفكّر في ما إذا كان يجدر بها تأجير المنزل، أو عدم تأجيره، خلال وجودها في الولايات المتحدة. وهكذا جمعت الأرقام المبيّنة في الجدول ٤-٦ معتبرة، أنها مفيدة في مساعدتها على اتخاذ قرار حول تأجير المنزل، وحول الحد الأدنى من الإيجار الأسبوعي الذي ستكون مستعدة لقبوله، بدلاً من أن تترك المنزل غير مسكون. كما أنها رغبت أيضاً، في أن تؤخذ الشروط التالية بعين الاعتبار:

- يدفع أي شخص يستأجر المنزل بدل الغاز والكهرباء المستعملين.
- يهتم أي شخص يستأجر المنزل بالكلب اهتماماً مجانياً.

٣. لا يُترك المنزل فترات طويلة بغير عناء، لأن ذلك قد يستدعي اللجوء إلى خدمات شركة أمن. كما أن الطبيبة الجرّاحة أعلنت، أنها لن تقبل ببدل إيجار يقلّ عن \$٣٠ دولاراً في الأسبوع كحدّ أدنى، وهذا ما يساوي أقساط التأمين.

إذا افترضنا عدم وجود عوامل أخرى تؤثّر في قرار التأجير، ما هو، وفق حساباتك، الحد الأدنى من المبلغ الذي ستقبل به الطبيبة الجرّاحة، مقابل تأجيرها المنزل؟ حاول أن تصوغ تفكيرك المنطقي بشكل تفهمه الطبيبة الجرّاحة.

الوحدة ٤ / العرض

الجدول ١٥.٤ تقديرات الطيبة الجرّاحة لتكلفة السكن

المادة	معدل النفقات المنزلية الأسبوعية \$	الجدول ١٥.٤ تقديرات الطيبة الجرّاحة لتكلفة السكن
أقساط التأمين	٣٠,٠٠	(إذا كان المنزل خاليًا)
الكهرباء	٠,٠٠	(إذا كان المنزل مسكونًا)
الغاز	٦,٠٠	(إذا كان المنزل خاليًا)
البستانى	٠,٠٠	(إذا كان المنزل مسكونًا)
الاستهلاك	٢٠,٠٠	(إذا كان المنزل خاليًا)
الضمان	١٠,٠٠	(إذا كان المنزل مسكونًا)
الضرائب	٠,٠٠	(إذا كان المنزل خاليًا)
شركة الأمن	٥,٠٠	(إذا كان المنزل مسكونًا)
رعاية الكلب	١٠,٠٠	(إذا كان المنزل مسكونًا)
	٣,٠٠	
	١٥,٠٠	
	١٠,٠٠	(إذا كان المنزل خاليًا)
	٠,٠٠	(إذا كان المنزل مسكونًا)
	٨,٠٠	(إذا كان المنزل خاليًا)
	٠,٠٠	(إذا كان المنزل مسكونًا)

السوق

المحتويات

٢/٥	١.٥ مقدمة
٤/٥	٢.٥ عرض السوق وطلبها
٩/٥	٣.٥ عملية الأسواق
١٥/٥	٤.٥ تغيرات في حالة توازن السوق
١٩/٥	٥.٥ التدخل في السوق
٢٠/٥	١.٥.٥ الحدود القصوى للسعر
٢١/٥	٢.٥.٥ الحدود الدنيا للسعر
٢٤/٥	٣.٥.٥ الضرائب والإعanات
٢٦/٥	٦.٥ تكيفات ديناميكية في السوق
٢٧/٥	١.٦.٥ تأثير التغيرات على المدى القصير
٢٨/٥	٢.٦.٥ تأثير التغيرات على المدى الطويل
٢٩/٥	٣.٦.٥ الأنماط الدورية في الأسواق
٣٢/٥	٧.٥ تلخيص
٣٢/٥	أسئلة متعددة الخيارات
٣٦/٥	دراسة حالة ١- الإسكان في جنوب كاليفورنيا
٣٧/٥	دراسة حالة ٢- الحصول على بطاقات حضور دورة ويمبلدون Wimbledon لكرة المضرب

١.٥ مقدمة

تنشأ السوق عندما يكون الأفراد والأسر والمؤسسات، الذين يريدون شراء سلعة أو خدمة معينة، على اتصال بالمؤسسات أو المنشآت المستعدة لعرض هذه السلعة أو الخدمة. بعض الأسواق شديد المحلية، وبعضها الآخر عالمي، فسوق حضانة أطفال القرية هي مثلاً، سوق صغيرة (نقل الصنفقات لأن الأطفال قلائل في القرية) وشديدة المحلية، (كل حاضني الأطفال هم جيران في سن المراهقة). وعلى عكس ذلك، يقوم تجارة من بلدان كثيرة حول العالم، بشراء القهوة والكاكاو والسكر والحمولات البحرية والسيارات والنحاس والفولاذ والقمح، وبيعها بالجملة داخل أسواق عالمية.

للموارد أسواق، وللسلع والخدمات أسواق أيضاً، ولمعظم المدن الكبرى صحف، تتضمن قسماً خاصاً بالملكية وسوقاً للبورصة المالية. ولا يحتوي القسم الخاص بالملكية على معلومات حول المنازل والشقق والملكية التجارية المعروضة للبيع وحسب، بل حول الملكية المعروضة للإيجار أيضاً. وأحياناً، يتم الإعلان عن "سعر ثابت" لملكية معينة، أي أنها تكون من نصيب أول شخص يعرض السعر المطلوب، وأحياناً أخرى، يعلن عن سعر تتم "المزايدة" عليه ويحدد تاريخ انتهاء العروض. وفي بعض الأحيان، تستدرج العروض وتقام عروض مقابلة، ثم ترداد هذه الأخيرة إلى أن يتافق الشاري والبائع على سعر معين. وإضافة إلى ذلك، يمكن أن يتضمن قسم الملكية باباً يشمل إعلانات ترد تحت عنوان "مطلوب سكن أو ملكية"، وتتفاوت مع مجموعةات للسعر. ويكون هم سوق البورصة المالية أن تشتري "حصصاً" من شركات معينة، تعرف بالأسماء، أو أن تبيعها. إن شركات العالم الكبرى مدرجة في قائمة أسعار أسواق البورصة المالية العالمية، وتسجل يومياً أعداد الأسهم المتداولة في هذه الشركات ويعلن عنها، كذلك الأمر بالنسبة إلى الأسعار التي تتم فيها المبادرات. ويعلن أيضاً عن أسعار "الطلب" و"العرض" (وتعرف بأسعار الشراء والبيع). وقد سمح ظهورُ أجهزة الكمبيوتر المتطورة بتسجيل المعلومات الخاصة بالصنفقات العالمية، وجعلها في متناول اليد فور حصولها.

في الأسواق التي تجري فيها عملية التبادل، تقوم المنافسة الجارية بين الشراء من أجل الشراء، وبين الباعة من أجل البيع، ضمنية كانت (مثل السوبرماركت) أو علنية (سوق البورصة المالية)، بتحديد السعر أو الأسعار والكميات التي يتم شراؤها وبيعها. وتتوفر أسعار السوق معلومات للشراء، الذين يحاولون تحقيق الحد الأقصى من المنفعة عبر تخصيص ميزانياتهم، وللمؤمنين أيضاً، الذين يحاولون تحقيق الحد الأقصى من الربح، عبر إنتاج السلع والخدمات والموارد وغيرها.

وفيما تحدّد قرارات الممّوّنين للموارد المستخدمة، وبالتالي، السلع والخدمات المنتجة والكميّة المنتجة من كل سلعة أو خدمة، تقضي الفاعلية الاقتصادية بتخصيص الموارد لإنتاج السلع والخدمات، التي تسد حاجات المجتمع بأفضل شكل ممكن. وتظهر الأسعار للممّوّنين تسلّع والخدمات التي يفضلها المجتمع. ولكي يتمكّن الممّوّنين من البقاء داخل عالم تنافسي، عليهم أن يستجيبوا لهذه الأسعار في عمليات اتخاذ قراراتهم، لذلك تحدّد الأسعار في نهاية المطاف كيفية تخصيص الموارد. مثلاً شكل الانخفاض المذهل لسعر الرحلات الجوية، خلال العقود الثلاثة الماضية، عاملاً أساسياً ساهم في ازدياد عدد الناس الساعين

وراء إمضاء العطلات في الخارج، لا سيما في البلدان المشمسة التي تقدم رياضات مائية. وأدى هذا الأمر بدوره إلى ازدهار بناء مجتمعات فندقية وسكنية ضخمة قرب الشواطئ التي كانت مقفرة، وإلى جذب الموارد نحو نشاطات مرتبطة بالعطلات، مثل المأكولات والمشرب والرقص.

إن نظام الأسواق المترابطة من ناحية السلع والخدمات يحدّد في اقتصاد الأسواق كيفية تحصيص الموارد، ويعمل من دون آلية تحظيط مركزي أو هيئة مركبة لاتخاذ القرارات. وفي مثل هذه الأنظمة الاقتصادية، تشتري يومياً ملايين الأسر كمياتٍ مختلفة من المأكولات والمشرب، بما فيها، الخبز والجبن واللحوم والحلب والقهوة والشاي، والفاكهة المعلبة والفاكهة الطازجة، والحضر المجلدة والحضر الطازجة، والزبدة والمرغرين والسمك والعصير والألكا سيلتزر Alka Seltzer والأسيبرين. وبشكل منتظم، تقدّر مراكز البيع بالفرق، بمختلف أحجامها، بدءاً بمحلات البقالة الصغيرة ووصولاً إلى سلسلات السوبرماركت العملاقة، الكمية التي تتبعها من كل نوع من المأكولات والمشرب، وتقدّم طلبات بالشراء إلى تجار الجملة الذين يدورهم، يقدمون طلبات بالشراء تنتهي لدى مموّني المواد الأولية. ويبني هؤلاء الممموّنون خططاً لإنتاج المأكولات والمشرب سواهما، على أساس تقديرهم طلب المستهلك، وبخصوص الموارد لعرض أنواع مختلفة من المأكولات والمشرب.

لا تقرّر الكميات النسبية التي تشتريها الأسر من مأكولات ومشرب عن طريق خطة مركبة، ولا تقرّر الموارد المخصصة لإنتاج المأكولات والمشرب بواسطة آلية تحظيط. فنمط تحصيص الموارد هو، بدلاً من ذلك، وليد ملايين الأسر التي تعبّر عن تفضيلها أنواعاً مختلفة من المأكولات والمشرب في السوق، ووليد الممموّنين المستقلين الذين يقرّرون توظيف الموارد، من أجل إنتاج المأكولات والمشرب وإرضاء هذه الأسر. وتستطيع من خلال هذه الوسائل، أن تصطحب شلة من الأصحاب إلى أفضل المطاعم في أبرز المدن الرأسمالية في العالم، وتحتمل كثيراً أن تتمكن من طلب الكافيار الروسي، والسلمون الاسكتلندي المدخن، وقطعة لحم معققة مستخرجة من خاصرة البقر، والسلطة الطازجة وأجود أنواع العصير.

يجعل سحر آلية السعر من وجبة مماثلة أمراً ممكناً في كل وقت تقريباً، وإذا كنت تتناولها في نيويورك، فـكـر في عدد الأسواق المترابطة المعنية بتسلیمك السلمون المدخن. فقد اصطاده، في أحد الأنهر الاسكتلنديّة، صيادٌ كان يلبس سروالاً مختصاً للتخويس، ومعطفاً مقاوماً للماء، يكسو سترة من نسيج التويد، تحتها كنزٌ صوفية وقميص قطني وملابس قطنية داخلية، وكان يدخن تبغ فيرجينيا في غليون مصنوع من جذر الجلجاح الشجري، وقد حلق ذقنه في ذلك الصباح بواسطة شفرة كهربائية، ونظف أسنانه واستحمل سرّح شعره. واصطاد السلمون بصتارة طولها خمس عشرة قدماً، مزوّدة بيكرة من الفولاذ والنحاس الأصفر، وبجبل من التيلون طوله ٥٠ متراً. وبвшись فولاذياً ربط عليه طعم مصنوع من ريش البط. ونقل السلمون برياً إلى معمل التدخين، حيث نُظفت أحشاؤه، وجرى تدخينه وتوضيبه وتخليله وشحنه إلى لندن. ومن ثم نُقل جواً إلى نيويورك على متن طائرة من طراز ٧٤٧ (واحجز عدد الأسواق المعنية بصناعة هذه الطائرة)، وقاد إليك أخيراً في المطعم بسعر ١٥\$. كل هذه الأسواق هي فقط، لتلبّي طلبك على قطعة من السلمون الاسكتلندي الذي لم يكلفك إلا ١٥\$. فقط! هذا هو سحر آلية السوق.

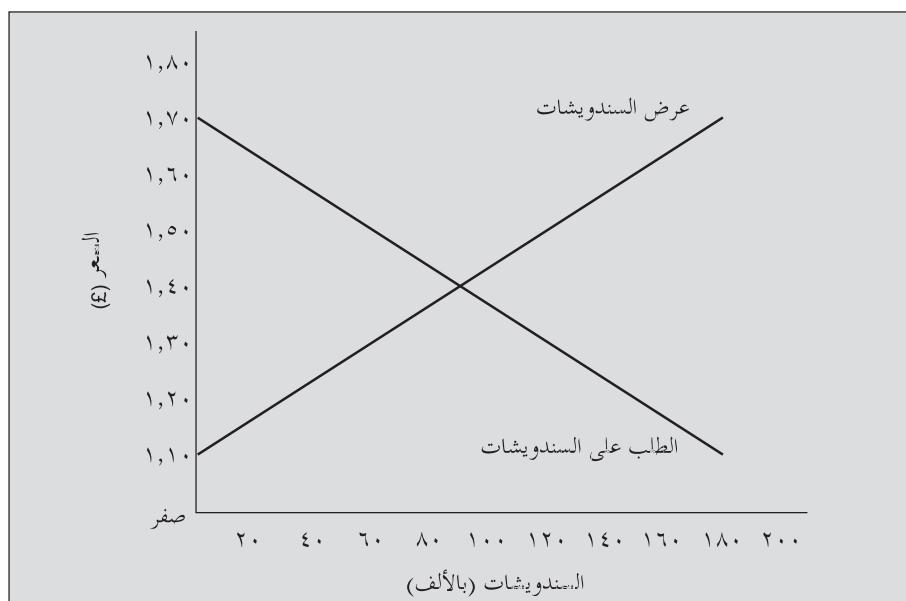
٢.٥ عرض السوق وطلبها

لِنَّا الآن، كيف يتم تحديد سعر سلعة معينة، والكمية المتبادلة منها في السوق. يظهر منحنى طلب السوق كميات السلعة التي سيكون الأفراد مستعدين لشرائها بأسعار مختلفة، أما منحنى عرض السوق، فيظهر كميات السلعة التي يكون الممootون مستعدين لبيعها بأسعار مختلفة. والشرط الأساسي لقيام عملية التبادل في السوق، هو وجود سعر مشترك واحد على الأقل، يبدي عنده الممootون استعدادهم لبيع كمية معينة من السلعة، ويبدي عنده الأفراد استعدادهم لشراء كمية معينة من السلعة.

يحتوي الجدول ١-٥ على معلومات حول قائمات الطلب المفترض على السنديشات والعرض المفترض لها في إحدى المدن البريطانية. وتظهر أيضًا المعلومات المبينة في الجدول ١-٥ بشكل بياني، في الرسم البياني ١-٥.

الجدول ١.٥ قائمات طلب السوق على السنديشات وعرضها لها في إحدى المدن البريطانية

الكمية المعروضة (بالألف في الأسبوع)	الكمية المطلوبة (بالألف في الأسبوع)	السعر (£)
٠	١٨٠	١.١٠
٣٠	١٥٠	١.٢٠
٦٠	١٢٠	١.٣٠
٩٠	٩٠	١.٤٠
١٢٠	٦٠	١.٥٠
١٥٠	٣٠	١.٦٠
١٨٠	٠	١.٧٠



الرسم ١.٥ منحنيا طلب السوق على السنديشات وعرضها لها في إحدى المدن البريطانية

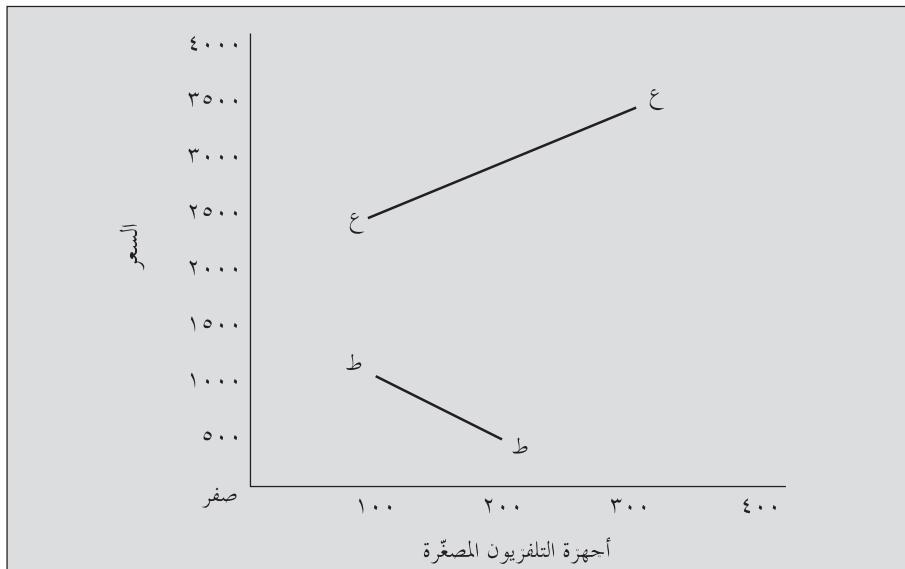
ممكّن أن يجري التبادل في هذه السوق بأي سعر يتخطى £١,١٠، ويتدنى عن £١,٧٠ لأنّه أيّاً كان السعر الذي يتراوح بين هذين الحدين، ثمة مستهلك واحد على الأقل مستعد لشراء سنديوش، وممكّن واحد على الأقل مستعد لبيع سنديوش. محمّن أن يتم التبادل بسعر يبلغ مثلاً £١,٦٠ لاستعداد المستهلكين لشراء ٣٠٠٠ سنديوش في الأسبوع، واستعداد المؤسسات لأنّ تعرّض بالسعر ذاته ١٥٠٠٠ سنديوش في الأسبوع. محمّن أن يتم التبادل أيضًا عندما يبلغ السعر £١,٢٠ لاستعداد المستهلكين لشراء ١٥٠٠٠ سنديوش في الأسبوع، واستعداد الممّوّنين لبيع ٣٠٠٠ سنديوش في الأسبوع بالسعر ذاته. ولكن لا يمكن أن تتم عملية التبادل بسعر يبلغ £١,١٠ لعدم استعداد أي مؤسسة لعرض سنديوشات بهذا السعر، على الرغم من استعداد الأفراد لأنّ يشتّروا بهذا السعر £١,٨٠٠٠ سنديوش في الأسبوع. وعلى النحو ذاته، لا يمكن أن تجري عملية التبادل بسعر يبلغ £١,٧٠ لعدم استعداد أي فرد لشراء سنديوشات بهذا السعر، على الرغم من استعداد المؤسسات لأنّ تعرّض بهذا السعر £١,٨٠٠٠ سنديوش في الأسبوع.

إن سبب قيام عملية التبادل في سوق معينة، هو الإفادة التي يجنيها منها الشراء والباعة معاً. إذا افترضنا وجود سلوك منطقي، لا بد من أن كل مستهلك مستعد لشراء وحدة من سلعة معينة بسعر محدد، يفضل هذه السلعة على النقود وإلا، لن يجد حافزاً ليضحي بالنقود من أجل الحصول عليها. وكذلك، إن أي منتج مستعد لعرض وحدة من سلعة معينة بسعر محدد، يفضل حتماً النقود عليها وإنما لن يجد حافزاً للمشاركة في التبادل. وفي سوق السنديوشات المبيّنة في الجدول ١-٥ والرسم البياني ١-٥، يستعد المستهلكون لشراء ١٢٠٠٠ سنديوش بسعر يبلغ £١,٣٠، ويدي المتّجرون معاً ربحاً من عملية التبادل، فالرضي الذي يجنيه المستهلكون من السنديوش يفوق الرضي الذي يكسبونه من الشحن البالغ £١,٣٠. أما المتّجرون المستعدون لبيع السنديوش بسعر £١,٣٠، فيفضلون هذه القيمة، التي يدرّها عليهم بيع كل سنديوش، على السنديوشات بحد ذاتها.

حتى بوجود قائمة طلب السوق على سلعة معينة وقائمة لعرض السوق لها، يستحيل التبادل في غياب سعر مشترٍ، يدي عنده مستهلك واحد على الأقل استعداده لشراء وحدة من هذه السلعة، ويظهر عنده منتج واحد على الأقل استعداده لعرض وحدة منها. افترض أن صناعة الإلكترونيات طورت تلفزيوناً مصغّراً، يبلغ مساحة شاشته إنساناً واحداً، ويمكن وضعه في المعصم، وافتراض أن قائمات طلب السوق وعرضها هي كما تبدو في الجدول ٢-٥.

الجدول ٢.٥ قائمات طلب السوق على التلفزيونات المصغّرة وعرضها لها

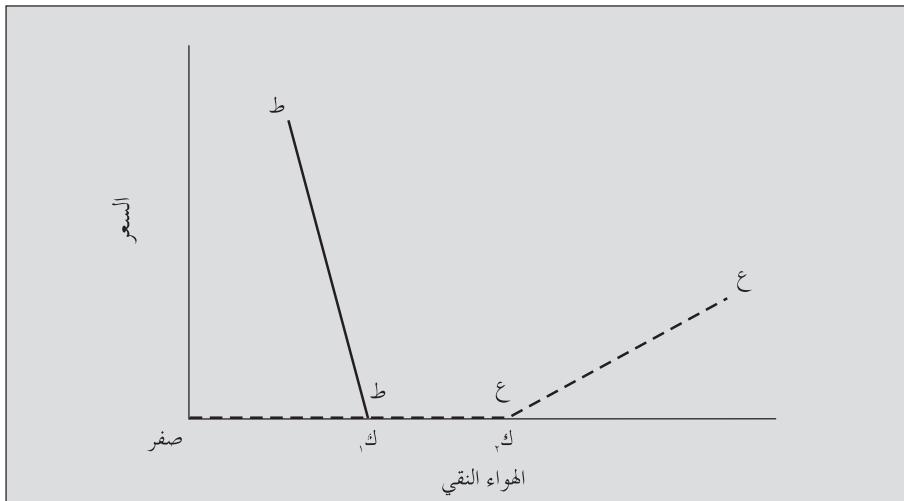
الكمية المعروضة (في الأسبوع)	الكمية المطلوبة (في الأسبوع)	السعر (\$)
:	٢٠٠	٥٠٠
:	١٠٠	١٠٠
:	:	١٥٠٠
:	:	٢٠٠٠
١٠٠	:	٢٥٠٠
٢٠٠	:	٣٠٠
٣٠٠	:	٣٥٠



الرسم ٢.٥ منحنيا طلب السوق على التلفزيونات المصغّرة وعرضها لها

يستحيل قيام عملية التبادل في هذه السوق بسبب غياب سعر مشترٍ، يبدي عنده المستهلكون والمنتجون استعدادهم لشراء التلفزيونات المصغّرة وبيعها. فالمستهلكون مستعدون لشراء بعض الكميات من هذه الأجهزة التلفزيونية، اطلاقاً من سعر \$١٠٠٠ وما دون، أما المنتجون فمستعدون لعرض هذه الأجهزة ابتداءً من سعر \$٢٥٠٠ وما فوق. يظهر الرسم البياني ٢-٥ (وهو تصوير بياني للمعلومات الواردة في الجدول ٢-٥) عدم وجود أي سعر يشهد حصول عملية التبادل.

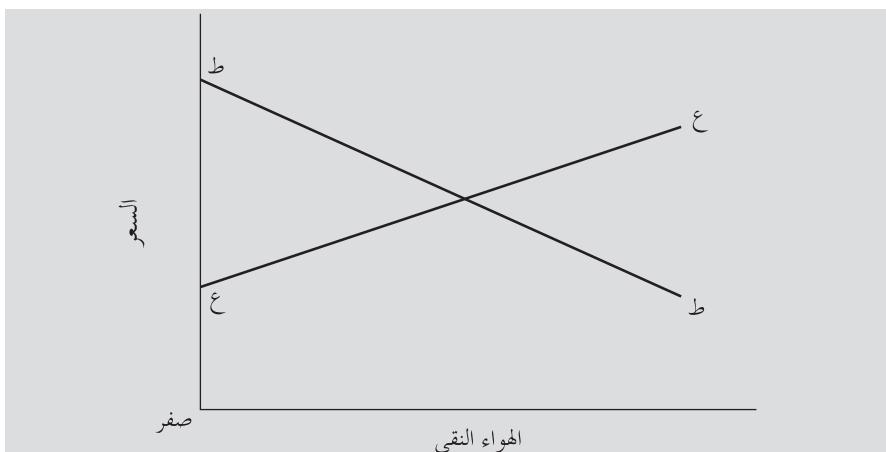
إذا تخطّت الكمية المعروضة من سلعة معينة الكمية المطلوبة منها عند كل الأسعار الموجّبة في السوق، لا يسجّل وجود أي سعر. وفي ظروف مماثلة، تسمى السلعة "سلعة مجانية". غالباً ما يصنّف بعض السلع، مثل الهواء النقي، ضمن خانة السلع المجانية، عندما ينال منها المستهلكون ما يريدون من غير أن يدفعوا ثمنها. وكما يبدو في الرسم البياني ٣-٥، يمكن أن تتمثل سوق الهواء في المرتفعات الاسكتلندية بمنحي العرض (ع)، ومنحني الطلب (ط ط). يميل منحني العرض في نهاية المطاف صعوداً، لأنّ الأفراد سيبدون استعدادهم، عند أسعار موجّبة مختلفة، لعرض كميات مختلفة من الهواء الذي يتّخذ مثلاً شكل الهواء المكّيف.



الرسم ٣.٥ الطلب على الهواء وعرضه في المرتفعات الاسكندنافية

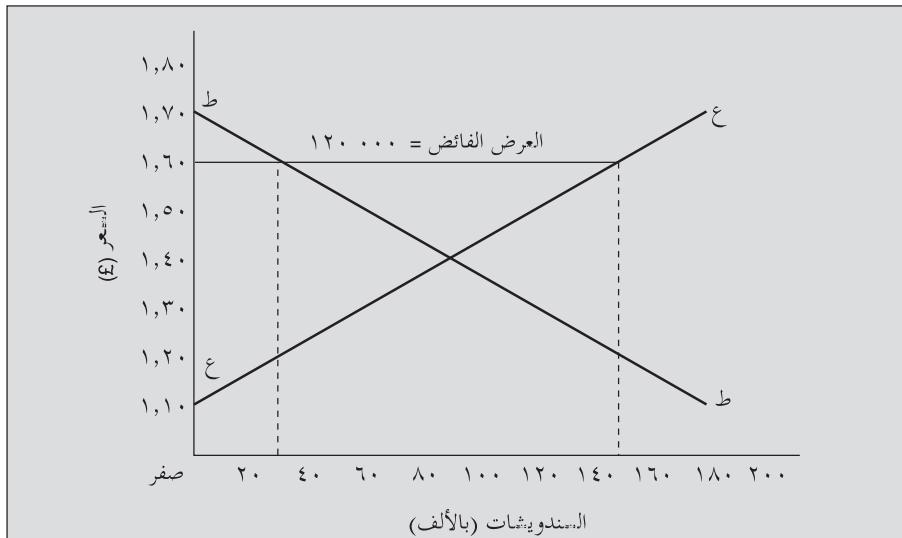
إن كمية الهواء المتوفرة عندما لا يسجل وجود أي سعر هي ($0 \text{ لـ} \text{ك}$). أما الكمية القصوى التي يرغب فيها الناس فهي ($0 \text{ لـ} \text{ك}$), عندما لا يسجل وجود أي سعر. لذا، في غياب كل سعر، تتخطى الكمية المعروضة من الهواء الكمية المطلوبة منه.

في ظل وجود قائمات الطلب والعرض هذه، لن يسجل وجود أي سعر للهواء في السوق لأنّه باستطاعة الناس الحصول على أي قدر يريدونه منه. لكن يمكن للسلع التي تعتبر، تقليدياً، سلعاً مجانية، مثل الهواء والماء، أن تشهد وجود أسواق خاصة تسمّ فيها عملية التبادل بسعر موجّب معين. مثلاً، لا يعتبر دوماً الهواء النقي في لوس أنجلوس سلعةً مجانية ولكن من



الرسم ٤.٥ منحنى طلب السوق على تكيف الهواء ومنحنى عرض السوق له

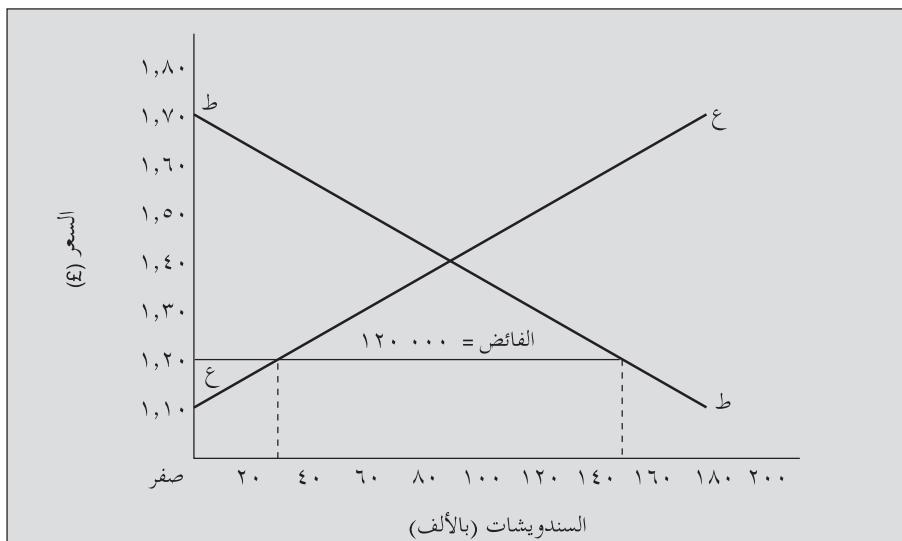
يفيض العرض في سوق معينة، وعند سعر معين، لـما تفوق الكمية، التي تكون المؤسسات مستعدة لعرضها من سلعة معينة، الكمية التي يكون الشراء مستعدين لشرائها. يظهر الرسم البياني ٥-٥ وضعًا تشهد فيه سوق السنديويشات عرضًا فائضاً.



الرسم ٥.٥ العرض الفائض في إحدى الأسواق

عندما يبلغ السعر ٤١,٦٠، يبدي الممّونون استعدادهم لبيع ١٥٠٠٠٠ سندويش في الأسبوع في حين يرغب المستهلكون في شراء ٣٠٠٠٠ سندويش في الأسبوع فقط. لذا لدى وجود السعر ٤١,٦٠، تشهد السوق عرضاً فائضاً يبلغ حجمه ١٢٠٠٠٠ سندويش في الأسبوع.

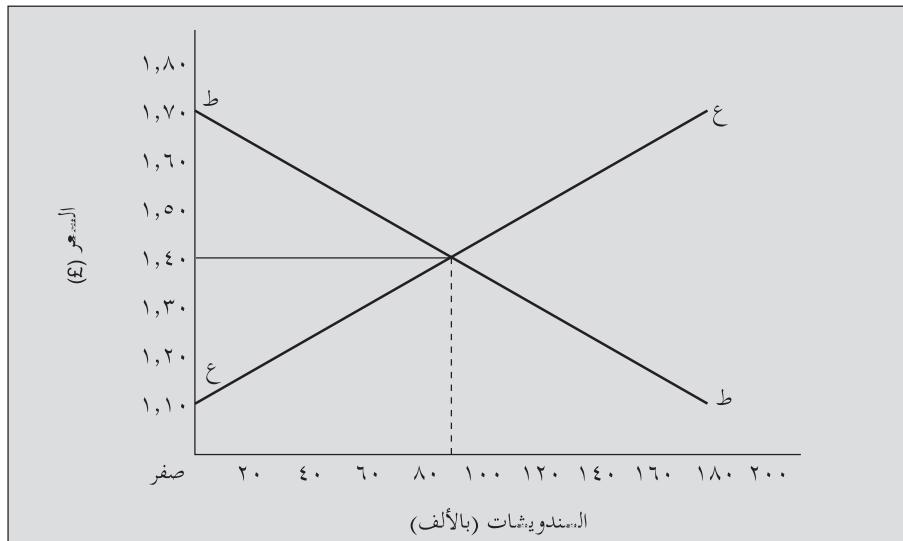
تشهد سوق معينة عرضاً فائضاً، وعند سعر معين، لما تفوق الكمية التي يكون المستهلكون مستعدين لشرائها من سلعة معينة، الكمية التي تكون المؤسسات مستعدة لعرضها. يظهر الرسم البياني ٦-٥ وضعاً تشهد فيه إحدى الأسواق طلباً فائضاً على السندويشات.



الرسم ٦.٥ الطلب الفائض في إحدى الأسواق

عندما يبلغ السعر £١,٢٠، يرغب المستهلكون في شراء ١٥٠٠٠٠ سنديوش في الأسبوع، لكن الممّوتين يبدون استعدادهم لبيع ٣٠٠٠٠ سنديوش فقط، لذا، بوجود السعر £١,٢٠ £٤ تشهد السوق طلباً فائضاً يبلغ حجمه £١٢٠٠٠٠ سنديوش في الأسبوع.

عندما يبلغ السعر في إحدى الأسواق المستوى الوحيد الذي تتساوى فيه كمية السلعة، التي يرغب المستهلكون في شرائها، بالكمية التي ترغب المؤسسات في بيعها، يغيب العرض الفائض، والطلب الفائض ويتمكن كل الأفراد من أن يشتروا بهذا السعر ما يشاؤن من سلعة معينة، كما تستطيع كل المؤسسات أن تبيع بالسعر ذاته ما تشاء من هذه السلعة. يظهر الرسم البياني ٧-٥، السعر الذي لا تشهد عنده سوق السنديوشات طلباً فائضاً ولا عرض فائضاً، فهو £١,٤٠ £٤ يبدي المستهلكون استعدادهم لشراء ٩٠٠٠٠ سنديوش في الأسبوع، ويبدي الممّوتون استعدادهم لبيع الكمية نفسها بالتحديد. ويتمكن كل منتج سنديوشات، يرغب في عرضها بسعر £١,٤٠ £٤ للقطعة الواحدة، من بيع الكمية كلها للمستهلكين، ويستطيع كل فرد يرغب في شراء السنديوشات بهذا السعر من الإقدام على هذه الخطوة.

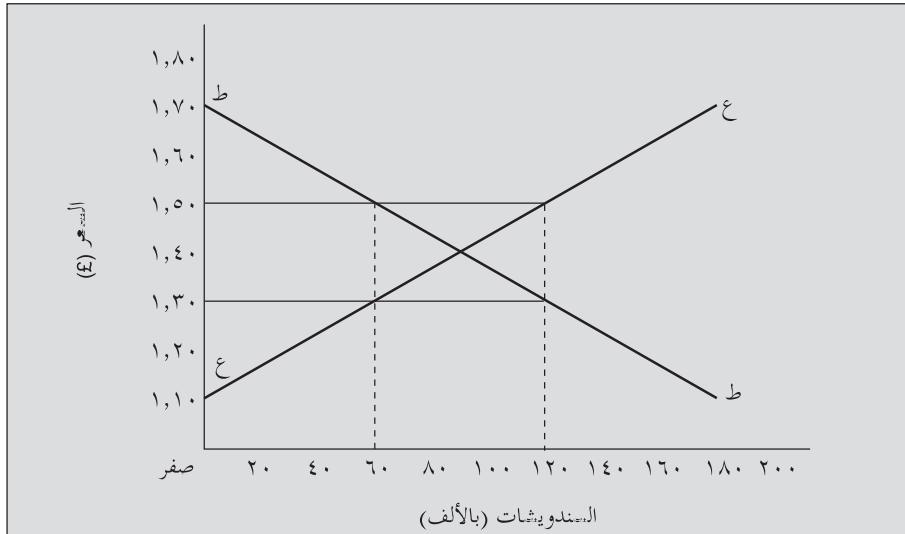


الرسم ٧.٥ سوق السنديوشات التي لا تشهد طلباً فائضاً ولا عرض فائضاً

٣.٥ عملية الأسواق

إذا أدى أحد الأسعار إلى حدوث طلب فائض أو عرض فائض في سوق معينة، تُغير القوى الموجودة في هذه السوق سعر السلعة وكمية شرائها وبيعها. وفي نهاية المطاف، تتمكن هذه القوى من القضاء على كل طلب فائض أو كل عرض فائض. إذا شهدت إحدى الأسواق فائضاً في العرض بسعر معين، تجبر المنافسة بين الممّوتين سعر السلعة على الهبوط. وفي الوقت ذاته، عندما تنخفض الأسعار، ترتفع الكمية المطلوبة من هذه السلعة. لذا عندما تتدنى الأسعار ينخفض العرض الفائض، وفي نهاية المطاف يبلغ السعر مستوى ينعدم فيه العرض الفائض.

يظهر الرسم البياني ٨-٥ مجدداً سوق السندويشات في إحدى المدن البريطانية. من الممكن أن يعرض سندويش واحد على الأقل للبيع ويشهد طلباً عليه بأي سعر يتخطى £١,١٠ ويتدنى عن £١,٧٠، وذلك نظراً لوجود ممون واحد على الأقل يبدي استعداده لبيع سندويش بسعر £١,١٠ على الأقل، في حين يتواجد شار واحد على الأقل مستعد لدفع مبلغ يصل إلى £١,٧٠ لقاء حصوله على سندويش. وإذا اتفق شار واحد وبائع واحد على شروط التبادل بسعر يتراوح بين هذين الحدين، وإذا أخذ كل الشراء والباعة المحتملين علماً بشروط التبادل، يعملون بموجب المعلومات التي تم إعطاؤها.



الرسم ٨.٥ سوق السندويشات في إحدى المدن البريطانية

إذا بيع سندويش واحد لأحد المستهلكين بسعر £١,٥٠، وحاول كل الممومين، نتيجةً لذلك، بيع كل سندويش بسعر £١,٥٠، سيكتشف بعض الممومين أنه عاجز عن إيجاد زبائن يشترون السندويشات بهذا السعر. وينشأ ذلك عن وجود عرض فائض بالسعر البالغ £١,٥٠ لتوافر كمية زائدة من ٦٠٠٠ سندويش معروضة للبيع تفوق الكمية التي يرغب المستهلكون في شرائها. ويبدي بعض الممومين، الذين لم يجدوا من يشتري السندويشات بسعر £١,٥٠، رغبتهم في خفض السعر دون هذه القيمة، لأن منحني العرض يشير إلى استعداد بعض الممومين لبيع السندويشات بسعر يقل عن £١,٥٠. لكن عملية خفض السعر ستوفّر معلومات لكل الشراء والباعة الآخرين في السوق. وهكذا، لقاء الحصول على سندويش واحد، يقوم الشراء المستعدون لدفع مبلغ £١,٥٠ وما فوق، بالبحث عن الممومين الذين يعرضون السندويشات بسعر يقل عن هذا المبلغ. إضافة إلى ذلك، يُقبل بعض المستهلكين على شراء المزيد من السندويشات، في حين يبدي البعض الآخر، الذي امتنع عن الشراء بأسعار مرتفعة، استعداده لشراء سندويشات.

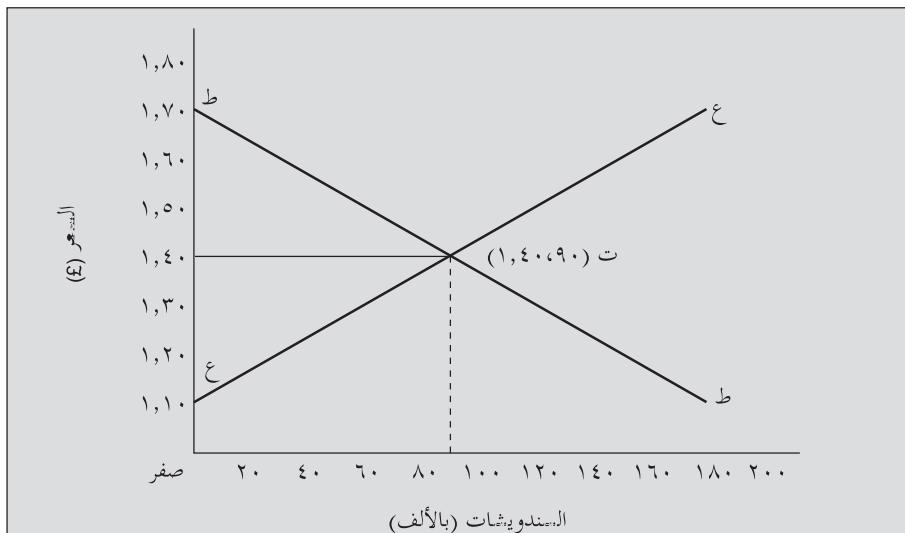
عندما يصبح سعر كل سندويش £١,٤٠، تبلغ الكمية الأسبوعية التي يستعد المستهلكون لشرائها ٩٠٠٠ سندويش، وهذا ما يعادل الكمية التي تكون المؤسسات مستعدة لعرضها، لذلك يزول العرض الفائض الذي نشأ أساساً عند السعر البالغ £١,٥٠.

إذا شهدت إحدى الأسواق طلباً فائضاً في ظل وجود سعر معين، ستدفع المنافسة القائمة بين المستهلكين بسعر سلعة معينة إلى الارتفاع. وفي الوقت ذاته، عندما ترتفع الأسعار، يبدي الممّونون استعدادهم لبيع كميات كبيرة من السلعة. لذا، عندما ترتفع الأسعار، يتقلّص الطلب الفائض، وأخيراً يبلغ السعر مستوى يزول فيه الطلب الفائض. لو أن شارياً واحداً وبائعاً واحداً انفقا، في المثل الوارد ضمن الرسم البياني ٤-٨، على إجراء التبادل الأول في سوق السنديويشات بسعر ١,٣٠ £، ولو أن كل الباعة قرروا نتيجةً لذلك أن يطلبوا سعر ١,٣٠ £ لكل سنديويش، لتعذر على بعض الشراء المحتملين الحصول على هذه السنديويشات. وينشأ ذلك عن وجود طلب فائض بالسعر البالغ ١,٣٠ £ لرغبة المستهلكين في الحصول على كمية زائدة من ٦٠٠٠ سنديويش تفوق الكمية، التي تكون المؤسسات مستعدة لعرضها. ويبيّن الأفراد، الذين تعذر عليهم الحصول على السنديويشات، رغبتهم في عرض سعر أعلى للسنديويشات، لاستعداد بعض المستهلكين لدفع أسعار تفوق السعر البالغ ١,٣٠ £ من أجل الحصول على سنديويشات، كما يبيّن خلال منحني الطلب. لكن الأفراد الذين يدفعون أكثر من ١,٣٠ £ لكل سنديويش، سيوفرون معلومات لكل الباعة والشراء الآخرين في السوق. وهكذا سيبحث الممّونون المستعدون، لبيع السنديويشات بسعر ١,٣٠ £ أو ما دون، عن المستهلكين المستعدين لأن يدفعوا أكثر من ١,٣٠ £ للحصول على السنديويشات. إضافة إلى ذلك، عندما ترتفع الأسعار، يعرض بعض الممّونين المزيد من السنديويشات، أما البعض الآخر الذي امتنع عن عرضها بأسعار مرتفعة فيصبح مستعداً لعرضها.

عندما يبلغ سعر السنديويش الواحد ١,٤٠ £، تتساوى الكمية التي يبدي مجلّل المستهلكين استعداداً لشرائها بالكمية التي تكون المؤسسات مستعدة لعرضها، أي ٩٠٠٠ في الأسبوع، لذا يزول الطلب الفائض الذي نشا أساساً عند السعر البالغ ١,٣٠ £.

عندما تتعادل القوى التي تعمل من أجل إزالة الطلب الفائض أو العرض الفائض، يقال إن السوق في حالة توازن. أما السعر الذي يشهد حدوث التوازن في السوق، فهو ذلك الذي يسمح لكل الأفراد الراغبين في شراء سلعة معينة بالحصول على القدر الذي يريدونه منها مهما بلغ، ويمكن كل المنتجين الراغبين في بيعها من بيع القدر الذي يريدونه منها مهما كان. ويسمى السعر الذي تلتقي عنده نواباً كل الشراء والباعة المحتملين سعر التوازن، وتسمى الكمية المتساوية التي يرغب الطرفان في شرائها وبيعها بهذا السعر كمية التوازن.

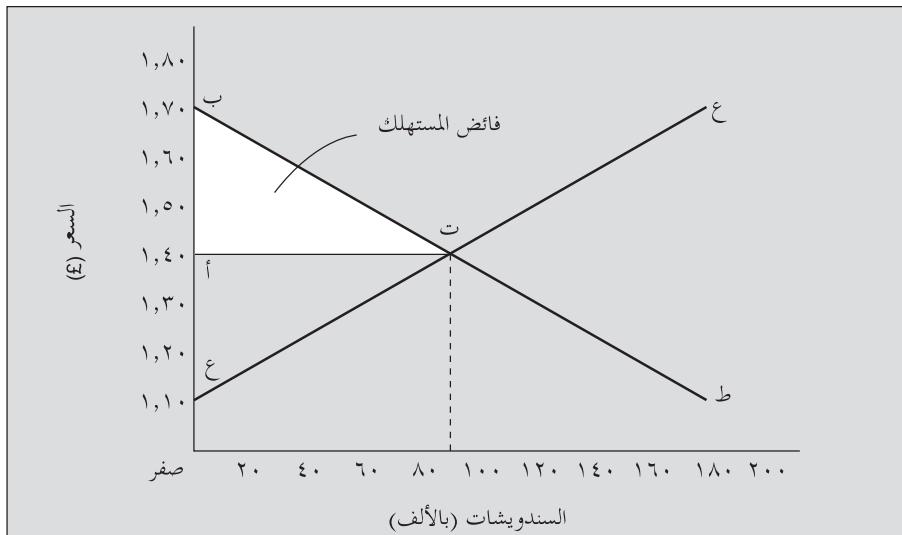
في الرسم البياني ٤-٩، يبلغ سعر التوازن الخاص بالسنديويشات ١,٤٠ £ لأن كل الشراء الراغبين في شراء السنديويشات بسعر ١,٤٠ £ للقطعة الواحدة قادرٌون على ذلك، ولأن كل المؤسسات الراغبة في بيع السنديويش الواحد بسعر ١,٤٠ £ قادرة على إيجاد شراء. من الناحية البيانية، يُحدّد سعر التوازن عند نقطة تقاطع منحني الطلب والعرض، أي عند النقطة (ت). عندما يبلغ السعر ١,٤٠ £، تكون السوق قد شهدت تصفية السلع لأنعدام الطلب الفائض والعرض الفائض. أما الكمية التي يتم شراؤها وبيعها بسعر ١,٤٠ £، فتبلغ ٩٠٠٠ سنديويش في الأسبوع ولا تترك مجالاً للشعور بعدم الرضى لدى الشراء أو الباعة. وفي هذه السوق، تكون الكمية البالغة ٩٠٠٠ في الأسبوع هي كمية التوازن.



الرسم ٩.٥ سعر التوازن وكمية التوازن في السوق

عندما تجري عملية التبادل في إحدى الأسواق، تزداد أرباح المستهلكين والمنتجين معاً، ولو لا هذه الأرباح، لغاب كل حافر وراء القيام بعملية التبادل. يظهر منحنى الطلب كميات السلعة التي يريد الأفراد شراؤها بأسعار مختلفة، كما يظهر الحد الأقصى من الأسعار التي يريد الأفراد دفعها للحصول على كميات مختلفة من السلعة. لكن إذا استطاع الأفراد الحصول على وحدات من سلعة معينة بسعر يقل عن السعر الذي يريدون دفعه، سيكسبون ربحاً إضافياً من عملية التبادل. يسمى هذا الربح الإضافي "فائض المستهلك"، ويمكن قياسه من خلال الفرق بين السعر الذي يدفعه الأفراد فعلياً لقاء حصولهم على وحدات من سلعة معينة، والأسعار العليا التي كانوا مستعدين لدفعها.

يظهر الرسم البياني ٩.٥ مجدداً سوق السنديويشات في إحدى المدن البريطانية ويسلط الضوء على النقطة السابقة. يبلغ سعر التوازن الخاص بالسنديويشات £ ١,٤٠ وتبلغ كمية التوازن ٩٠٠٠٠ سنديويش في الأسبوع، وهذا ما يعني أن كل شخص يدفع مبلغ £ ١,٤٠ لقاء كل سنديويش يشتريه. ولكن استناداً إلى منحنى الطلب المنحدر، كان بعض المستهلكين ليظهروا استعداده لدفع المزيد من المال لقاء الحصول على السنديويشات.

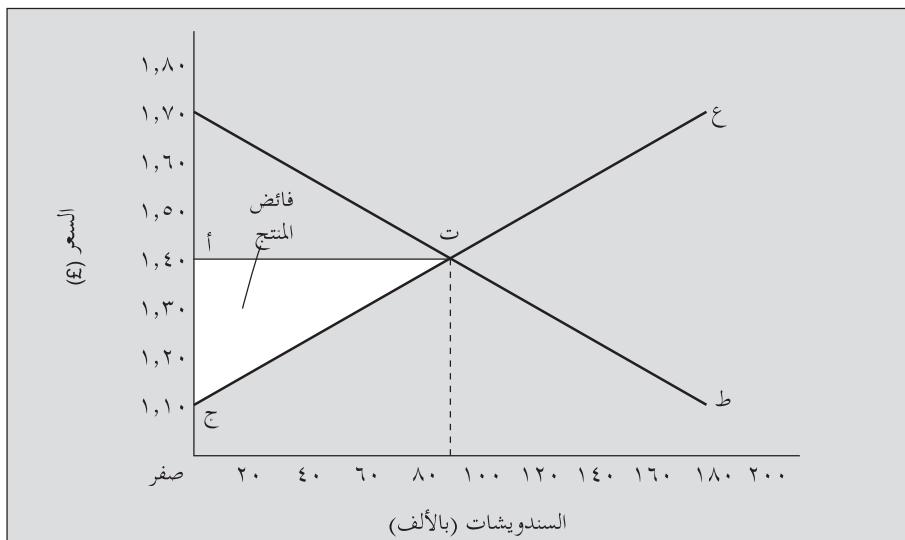


الرسم ١٠٠.٥ قياس فائض المستهلك

يَدِي مثلاً أحد الأفراد استعداده لدفع مبلغ يصل إلى ٤١,٧٠ لقاء حصوله على أول سينديويش، ولكنه يضطر لدفع ٤١,٤٠ فقط، وهكذا يحصل على فائض المستهلك وقدره ٤٠,٣٠. وعلى النحو ذاته، يظهر، في الكميات المتتالية التي تصل إلى ٩٠٠٠٠ في الأسبوع فرقٌ بين السعر الذي يدفعه المستهلكون للحصول على السينديويشات، والبالغ ٤١,٤٠، والسعر الذي يبدون استعدادهم لدفعه. ويسمى هذا الفرق الذي تم وصفه أعلاه فائض المستهلك، وهو مبين بشكل بياني لكل كمية من السينديويشات عبر المسافة العمودية بين الخط (أ ت) (السعر المدفوع فعلياً، أي ٤١,٤٠)، ومنحنى الطلب (السعر الذي يَدِي الأفراد استعدادهم لدفعه من أجل كميات مختلفة). لذا، في الكميات المتتالية التي تصل إلى ٩٠٠٠٠ في الأسبوع، يتجلّى فائض المستهلك عبر سلسلة من الخطوط العمودية الموجودة بين (أ ت) ومنحنى الطلب. ولدى بلوغ سعر التوازن، وهو ٤١,٤٠، يتم قياس فائض المستهلك عبر المثلث (ب أ ت) الحالي من الظل.

يُظْهِر منحنى العرض الكميات المختلفة من سلعة معينة، التي يَدِي الممموّنون استعدادهم لبيعها بأسعار مختلفة، كما يُظْهِر الحد الأدنى من الأسعار، التي يَدِي عندها الممموّنون استعدادهم لبيع كميات مختلفة من سلعة معينة إذا استطاع الممموّنون، أن يبيعوا وحدات من سلعة معينة بسعر يفوق السعر الذي يبدون استعدادهم لقبوله، سيكتسبون ربحاً إضافياً من عملية التبادل. ويسمى هذا الربح الإضافي "فائض المنتج"، ويمكن قياسه عبر الفرق بين السعر الذي يتلقاه الممموّنون فعلياً، والأسعار الدنيا التي يبدون استعدادهم لقبولها.

يُظْهِر الرسم البياني ١١-٥ كيفية قياس فائض المنتج. إذا افترضنا أن السوق في حالة توازن، يحصل كل ممموّن على مبلغ قدره ٤١,٤٠ لقاء بيع كل سينديويش من السينديويشات البالغ عددها ٩٠٠٠٠. لكن منحنى العرض المائل صعوداً، يشير إلى استعداد الممموّنون لبيع السينديويشات بأسعار أدنى من ٤١,٤٠.



الرسم ١١.٥ قياس فائض المنتج

يidi مثلاً، أحد الممّوّنـين استعداده لبيع السنديويش الواحد بسعر يفوق المبلغ £1,10 ولكنـه يتلقـى في الواقع £1,40 فيحصل بذلك على فائض المنتج وقدره £0,30. كذلك، يظـهرـ في كـمـيـاتـ السنـديـويـشـاتـ المتـتـالـيـةـ التيـ تـصـلـ إـلـىـ ٩٠٠٠ـ فيـ الأـسـبـوـعـ فـرـقـ بينـ السـعـرـ الذيـ يتـلقـاهـ المـمـوـنـونـ فـعـلـيـاًـ،ـ وـالـأـسـعـارـ التـيـ يـدـوـنـ اـسـتـعـادـهـمـ لـقـبـولـهـاـ.ـ ويـسـمـيـ هـذـاـ الفـرـقـ فـائـضـ الـمـنـتـجـ،ـ وـهـوـ مـيـّـنـ بـشـكـلـ بـيـانـيـ لـكـلـ كـمـيـاتـ منـ السـنـديـويـشـاتـ عـبـرـ المسـافـةـ العـمـودـيـةـ المـمـتـدـةـ بـيـنـ الـخـطـ (أـ تـ)ـ (ـالـسـعـرـ الـذـيـ يـتـلقـاءـ الـبـاعـةـ لـقـاءـ بـيعـ كـلـ سـنـديـويـشـ،ـ أـيـ £1,40ـ).ـ وـمـنـحـنـىـ الـعـرـضـ (ـالـأـسـعـارـ التـيـ يـدـيـ المـمـوـنـونـ اـسـتـعـادـهـمـ لـقـبـولـهـاـ مـنـ أـجـلـ كـمـيـاتـ مـخـتـلـفـةـ).ـ لـذـاـ،ـ فـيـ الـكـمـيـاتـ المتـتـالـيـةـ التيـ تـصـلـ إـلـىـ ٩٠٠٠ـ فيـ الأـسـبـوـعـ،ـ يـتـجـلـيـ فـائـضـ الـمـنـتـجـ عـبـرـ سـلـسلـةـ مـنـ الـخـطـوـطـ الـعـمـودـيـةـ المـمـتـدـةـ بـيـنـ (ـأـ تـ)ـ،ـ وـمـنـحـنـىـ الـعـرـضـ.ـ وـلـدـيـ بـلوـغـ سـعـرـ التـواـزـنـ،ـ وـهـوـ £1,40ـ،ـ يـتـمـ قـيـاسـ فـائـضـ الـمـسـتـهـلـكـ عـبـرـ الـمـنـتـلـثـ (ـجـ أـ تـ)ـ الـخـالـيـ مـنـ الـظـلـ.

تقـدـمـ لـعـبـةـ ماـيـرـونـ جـوزـيـفـ Myron Josephـ الـخـاصـةـ بـالـقـمـحـ*ـ وـالـقـائـمـةـ عـلـىـ الـأـدـوارـ مـثـلـاـ،ـ يـبـيـّـنـ كـيـفـ أـنـ فـائـضـ الـمـسـتـهـلـكـ وـالـمـنـتـجـ يـوـفـرـانـ القـوـىـ التـيـ تـدـفـعـ إـلـىـ تـحـقـيقـ التـواـزـنـ فـيـ السـوقـ.

ترـتـكـرـ هـذـهـ التـجـرـيـةـ التـرـبـوـيـةـ عـلـىـ سـوقـ قـمـحـ اـفـتـراـضـيـةـ.ـ يـقـومـ فـيـهـاـ صـفـ منـ طـلـابـ عـلـمـ الـاقـتصـادـ بـدـورـ تـجـارـ،ـ نـصـفـهـمـ يـشـتـريـ القـمـحـ،ـ وـنـصـفـهـمـ الـآخـرـ يـبـيعـهـ.ـ يـقـومـ الـأـسـتـاذـ فـيـ هـذـهـ التـجـرـيـةـ بـإـعـطـاءـ بـطاـقةـ لـكـلـ طـالـبـ أوـ طـالـبـةـ،ـ وـيـطـلـبـ مـنـهـ أـوـ مـنـهـاـ بـيعـ ١٠٠٠ـ وـحدـةـ مـنـ القـمـحـ أـوـ شـرـاءـهـ بـسـعـرـ لـاـ يـتـخـطـىـ حدـاـ مـعـيـاـ وـلـاـ يـتـدـنـىـ عـنـهـ،ـ كـمـاـ يـيدـوـ فـيـ الجـدـولـ ٣ــ٥ـ.

الجدول ٣.٥ توزيع بطاقات التعليمات

عدد الباعة (ليس أقل من السعر)	عدد الشراء (ليس أكثر من السعر)	السعر (\$)
-	٤	٢.٨٠
٢	٤	٢.٦٠
٢	٤	٢.٤٠
٢	٤	٢.٢٠
٢	٤	٢.٠٠
٢	٤	١.٨٠
٤	٢	١.٦٠
٤	٢	١.٤٠
٤	٢	١.٢٠
٤	٢	١.٠٠

عندما تفتح السوق الوهمية أبوابها، يطلب إلى الطلاب أن يقوموا بدور تجار للزبائن، وأن يحاولوا بذل ما بوسعهم لعقد الصفقة. مع انطلاق اللعبة، يملك الطالب حرية الاتصال ببعضهم البعض لمناقشة شروط التبادل، وكلما تم الاتفاق على صفقة، يعلن الأستاذُ السعرَ لكل الطالب، ويستطيع أولئك الذين عقدوا صفقة أن يختاروا بطاقات جديدة ويدأدوا اللعبة من جديد. بعد مرور بعض الوقت، تغلق السوق أبوابها، ويتمكن عندها الصف بأسره من رؤية مجموعة الأسعار التي تمت بها عملية التبادل، وعدد الصفقات التي سجّلت عند كل سعر. يظهر الجدول -٤ نتائج تجربة واحدة أجرتها جوزيف.

الجدول ٤.٥ توزيع الصفقات

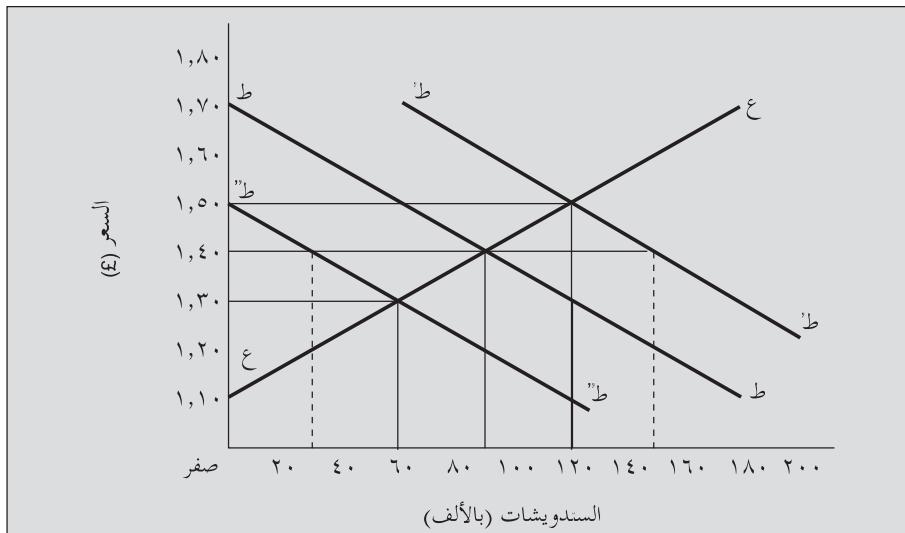
عدد الصفقات	السعر (\$)
١	٢.٦٠
٠	٢.٥٠
١	٢.٤٠
٠	٢.٣٠
٦	٢.٢٠
١	٢.١٠
١٥	٢.٠٠
٢٥	١.٩٠
٢٧	١.٨٠
٢٠	١.٧٠
١٦	١.٦٠
١٣	١.٥٠
٥	١.٤٠
١	١.٣٠
٣	١.٢٠
٠	١.١٠
١	١.٠٠

يرى جوزيف أن عمليات التبادل الأولى تمت بمجموعة أسعار واسعة، إلا أن الأسعار مالت إثر ذلك إلى مستوى توازن نظري يبلغ \$١,٨٠، وبحلول نهاية اللعبة، تم عملياً الاتفاق على كل عملية تبادل بسعر يساوي \$١,٨٠ أو يدنو منه.

تظهر هذه اللعبة دور المعلومات في الأسواق، لأن تفاوت الأسعار سرعان ما زال عندما أخذ كل الباعة والشراء علماً بشروط كل عملية تبادل. فكل عملية تتم بأسعار أعلى من \$١,٨٠ (الأمر الذي كان ليوسّع مساحة فائض المنتج لو عقدت صفقات بهذا السعر) تؤدي إلى منافسة حادة بين الباعة، ما يدفع بالأسعار إلى الانخفاض. وفي المقابل، كل عملية تبادل تتم بسعر أدنى من \$١,٨٠ (الأمر الذي كان ليوسّع مساحة فائض المستهلك لو عقدت صفقات بهذا السعر) تؤدي إلى منافسة حامية بين الشراء، ما يدفع بالأسعار إلى الارتفاع. وفي نهاية المطاف، يتم التوصل إلى حالة التوازن.

٤.٥ تغيرات في حالة توازن السوق

إذا كانت إحدى الأسواق في حالة توازن وتغيّر أي شرط من الشروط التي تحديد الطلب والعرض، تنشئ القوى سعر توازن مختلفاً أو/وكمية توازن مختلفة. وإذا افترضنا أن شروط عرض سلعة معينة تبقى ثابتة، يؤدي ارتفاع الطلب إلى ارتفاع سعر التوازن وارتفاع كمية التوازن، بينما يؤدي انخفاض الطلب إلى انخفاض سعر التوازن وانخفاض كمية التوازن.



الرسم ١٢.٥ تغير في الطلب مع بقاء شروط العرض ثابتة

يظهر الرسم البياني ١٢-٥ مجدداً سوق السنديويشات في إحدى المدن البريطانية، حيث يبلغ سعر التوازن الأساسي £١,٤٠ وتبلغ كمية التوازن الأساسية ٩٠٠٠٠ سنديويش في الأسبوع. إذا ارتفع سعر وجبات الطعام في كل المطعم، ودفع بالمستهلكين إلى استبدال هذه الوجبات بالسنديويشات، يسمى هذا الأمر ارتفاعاً في الطلب على السنديويشات، ويتمثل بتحرك منحنى الطلب من (ط ط) إلى ($\text{ط}' \text{ط}'$). تجدر الإشارة إلى وجود فرق بين ارتفاع الطلب وارتفاع الكمية المطلوبة، فالحالة الأولى تشير إلى تحرك في وضعية المنحنى كله ناتج عن تغير عامل آخر غير سعر السلعة المعنية. أما الحالة الثانية، فتدل على ارتفاع الكمية التي سيتّم طلبها إذا انخفض السعر، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، وهي تبدو من خلال تحرك على طول منحنى الطلب.

إذا افترضنا عدم تغير شروط العرض، ينشأ طلب فائض على السنديويشات في ظل وجود سعر التوازن الأساسي البالغ £١,٤٠، بما أن منحنى الطلب يحتل الوضعيّة ($\text{ط}' \text{ط}'$). ويقى الممولون على رغبتهم في بيع ٩٠٠٠ سنديويش في الأسبوع، لكن المستهلكين سيبدون استعدادهم لشراء ١٥٠٠٠ سنديويش في الأسبوع بسعر £١,٤٠.

ويخضع السعر لضغط يدفع به إلى الارتفاع حتى تنشأ نقطة توازن جديدة عند السعر £١,٥٠، حيث يتقطع المنحنى ($\text{ط}' \text{ط}'$) ومنحنى العرض. ويصبح كل من سعر التوازن الجديد البالغ £١,٥٠ وكمية التوازن الجديدة البالغة ١٢٠٠٠ سنديويش في الأسبوع، أعلى من سعر التوازن وكمية التوازن الأساسيين.

وعلى عكس ذلك، إذا بُرِز خطر صحي مرتبط بتناول السنديويشات، وإذا رغب المستهلكون في استبدالها بمنتجات أخرى والتقليل من شرائها بكل سعر من الأسعار،

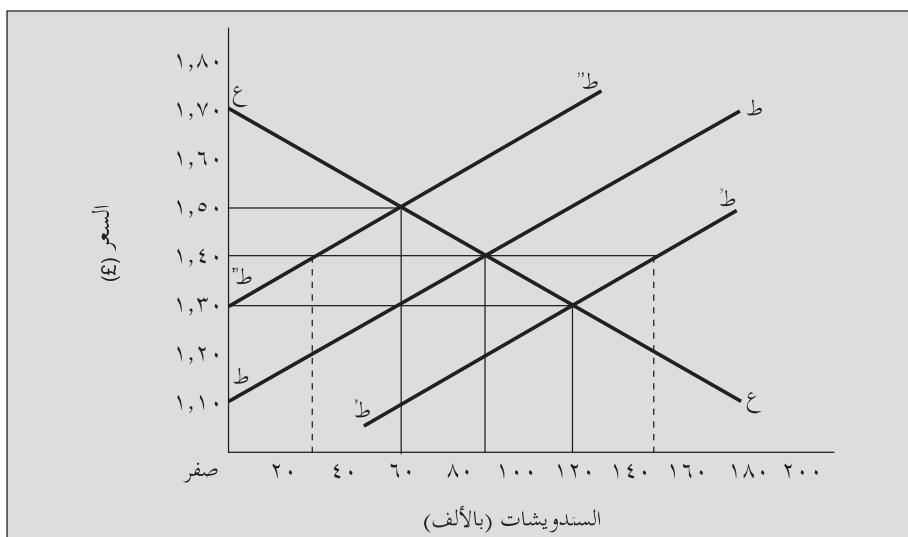
* انظر جوزيف، م.ل. (١٩٦٥). "لعبة الأدوار في تعليم علم الاقتصاد"، مراجعة اقتصادية أميريكية، المجلد ٥٥، أيار/مايو ١٩٦٥.
العدد ٢.

يتمثل انخفاض الطلب على السنديشات بتحرك منحني الطلب من (ط ط) إلى (ط ط''). وينشأ عند سعر التوازن الأساسي عرض فائق قدره ٦٠٠٠٠ سندييش في الأسبوع، هذا إذا افترضنا أن شروط العرض تبقى ثابتة. وسيغرب المستهلكون في شراء ٣٠٠٠٠ سندييش فقط في الأسبوع في حين سيكون الممموّنون مستعدين لبيع ٩٠٠٠٠ سندييش في الأسبوع.

ويخضع السعر لضغط يدفع به إلى الانخفاض حتى تنشأ نقطة توازن جديدة عند السعر ٤١,٣٠ حيث يتلاقي المنحني (ط ط'') ومنحني العرض. ويصبح كل من سعر التوازن الجديد البالغ ٤١,٣٠ وكمية التوازن الجديدة البالغة ٦٠٠٠٠ سندييش في الأسبوع، أدنى من سعر التوازن وكمية التوازن الأساسيين.

في كلا المثلين المذكورين أعلاه، يحدّد سعر التوازن وكمية التوازن الجديدان نتيجةً لتحرك منحني الطلب، ولتحريك على طول منحني العرض الثابت. وعلى النحو ذاته، عندما تبقى شروط الطلب على سلعة معينة ثابتة، يؤدي ارتفاع العرض إلى هبوط سعر التوازن وارتفاع كمية التوازن، بينما يؤدي انخفاض العرض إلى ارتفاع سعر التوازن وهبوط كمية التوازن.

افتراض أن الممموّنين يستطيعون، في سوق السنديشات، استعمال منتجات مستوردة ورخيصة من اللحوم المطبوخة بغية إنتاج السنديشات، وأنهم يبدون، نتيجةً لذلك، استعدادهم لبيع المزيد منها بكل سعر من الأسعار. يتمثل هذا الارتفاع في العرض بتحرك منحني العرض من ($\text{ع ع}'$) إلى ($\text{ع ع}''$)، كما يلي في الرسم البياني ١٣-٥. تجدر الإشارة إلى وجود فرق بين ارتفاع العرض وارتفاع الكمية المعروضة، فالحالة الأولى تشير إلى تحريك في وضعية منحني العرض كله، ناتج عن تغيير عامل آخر غير سعر السلعة المعنية. أما الحالة الثانية، فتدل على ارتفاع الكمية التي سيتم عرضها إذا ارتفع السعر، معبقاء العوامل الأخرى ثابتة، وهي تبدو من خلال تحريك على طول منحني العرض.



الرسم ١٣.٥ تغيير في العرض مع بقاء شروط الطلب ثابتة

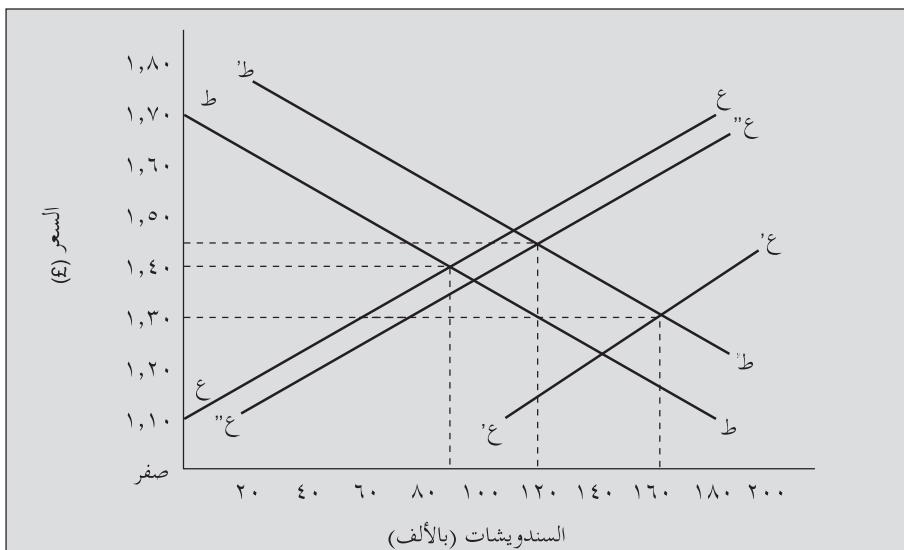
إذا افترضنا عدم تغير الطلب على السنديشات، ينشأ عرض فائض للسنديشات في ظل وجود سعر التوازن الأساسي البالغ £١,٤٠، بما أن المستهلكين سيقون على رغبتهم في شراء ٩٠٠٠٠ سنديش في الأسبوع، في حين يكون الممّوّنون مستعدّين لبيع ١٥٠٠٠٠ سنديش في الأسبوع بسعر £١,٤٠ للسنديش الواحد. ويولّد هذا الأمر ضغطاً يدفع بالسعر إلى الانخفاض، حتى تنشأ نقطة توازن جديدة عند السعر £١,٣٠ حيث يتقطّع المنحنى (U') ومنحني الطلب. وتصبح كمية التوازن الجديدة البالغة ١٢٠٠٠٠ سنديش في الأسبوع أكبر من كمية التوازن الأساسية البالغة ٩٠٠٠٠ سنديش في الأسبوع.

وعلى عكس ذلك، إذا شهد ممّوّنون السنديشات ارتفاعاً في تكاليف الإنتاج، إثر ارتفاع الأجور المدفوعة لكل العمال المستخدمين في إنتاج السنديشات، وأبدوا استعدادهم للتقليل من عرضها بكل سعر من الأسعار، سيمثّل هذا الوضع بتحرّك منحني العرض من (U) إلى (U''). إذا افترضنا عدم تغيير منحني الطلب على السنديشات، ينشأ طلب فائض على السنديشات في ظل وجود سعر التوازن الأساسي البالغ £١,٤٠، بما أن المستهلكين سيقون على رغبتهم في شراء ٩٠٠٠٠ سنديش في الأسبوع، في حين يكون الممّوّنون مستعدّين لبيع ٣٠٠٠٠ سنديش فقط في الأسبوع. ويولّد هذا الأمر ضغطاً يدفع بالسعر إلى الارتفاع حتى تنشأ وضعية توازن جديدة. وفي هذه السوق، يحدث هذا الأمر عند السعر البالغ £١,٥٠ والكمية البالغة ٦٠٠٠٠ سنديش وحيث يتقطّع المنحنى (U'') ومنحني الطلب.

ونتيجةً لأنخفاض العرض، يصبح سعر التوازن الجديد أعلى من سعر التوازن الأساسي، وتتصبح كمية التوازن الجديدة البالغة ٦٠٠٠٠ سنديش في الأسبوع، أدنى من كمية التوازن الأساسية البالغة ٩٠٠٠٠ سنديش في الأسبوع.

في كلا المثلين المذكورين أعلاه، يحدّد سعر التوازن وكمية التوازن نتائج لتحرّك منحني العرض ولتحرّك على طول المنحنى الثابت الخاص بالطلب. إذا ارتفع الطلب على سلعة معينة وازداد عرضها في الوقت ذاته، ترتفع كمية التوازن، غير أن سعر التوازن قد يرتفع أو ينخفض أو يبقى على حاله وفقاً لحجم ارتفاع الطلب بالنسبة إلى العرض.

افترض أن سوق السنديشات الظاهرية في الرسم البياني ١٤-٥ شهدت ارتفاعاً في الطلب على السنديشات نتيجةً لارتفاع أسعار السلع البديلة للسنديشات (مثل الهمبرغر والفاصلوليا بالخبز المحمّص وسواءهما...). وشهدت أيضاً ارتفاعاً لعرض السنديشات نتيجةً لأنخفاض تكاليف الإنتاج. ييدو ارتفاعُ الطلب من خلال تحرّك منحني الطلب من (ط ط) إلى (ط' ط')، ويظهر ارتفاعُ العرض عبر تحرّك منحني العرض من (U) إلى (U'). نتائج لهذه التغييرات المتزامنة، يهبط سعر التوازن الخاص بالسنديشات من £١,٤٠ إلى £١,٣٠، كما ييدو من خلال نقطة تقاطع المنحنى (ط' ط') والمنحنى (U')، وترتفع كمية التوازن الجديدة من ٩٠٠٠٠ سنديش إلى ١٦٠٠٠٠ في الأسبوع.

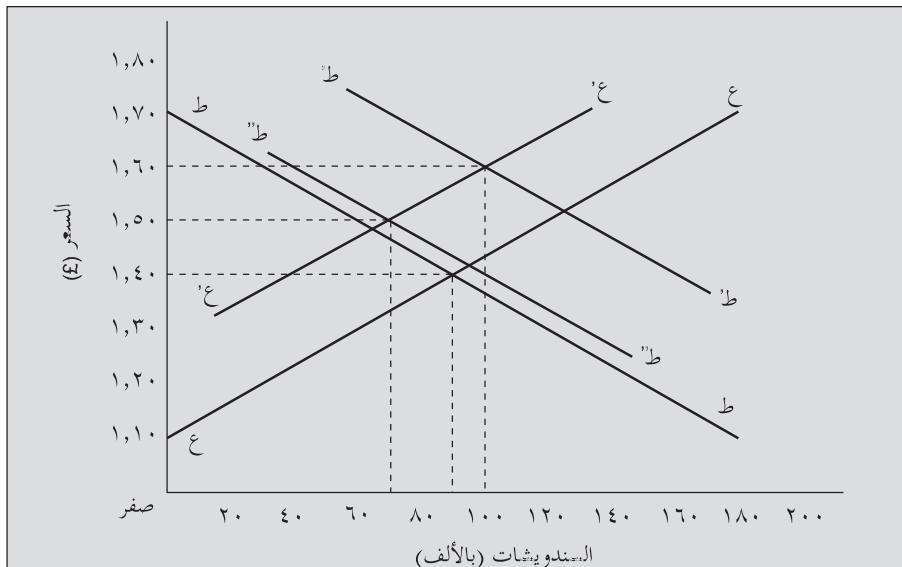


الرسم ١٤.٥ ارتفاع في الطلب وارتفاع في العرض

من الممكن أن يرتفع سعر التوازن أو يحافظ على مستوى الأساسي بدلاً من الانخفاض، في حين أن كمية التوازن ستترتفع باستمرار نتيجةً لهذا الارتفاع في العرض والطلب. وإذا تحرك منحنى العرض تحرّكاً بسيطاً من (ع ع) إلى (ع ع)، يصبح سعر التوازن الجديد \$1,45 وتصبح كمية التوازن الجديدة 120 ٠٠٠ سندويش في الأسبوع. فترتفع كمية التوازن ويرتفع معها سعر التوازن أيضاً. إضافة إلى ذلك، من الممكن أن يتحرك المنحنيان بشكل يكفي للحفاظ على سعر التوازن البالغ \$1,40.

إذا ارتفع الطلب على سلعة معينة وانخفض عرضها في الوقت ذاته، يرتفع سعر التوازن، غير أن كمية التوازن قد ترتفع أو تنخفض أو تبقى على حالها، وفقاً لحجم التغيرات النسبية للطلب والعرض.

افتراض، أن المستهلكين في سوق السندويشات، يرغبون في شراء المزيد من السندويشات بكل سعر من الأسعار، نتيجةً لارتفاع أسعار كل السلع البديلة لها، وأن مموني السندويشات يشهدون في الوقت نفسه ارتفاعاً في تكاليف الإنتاج، يعكس على أسعار بيعهم. يظهر تأثير هذه التغيرات في العرض والطلب من خلال الرسم البياني .١٥-٥



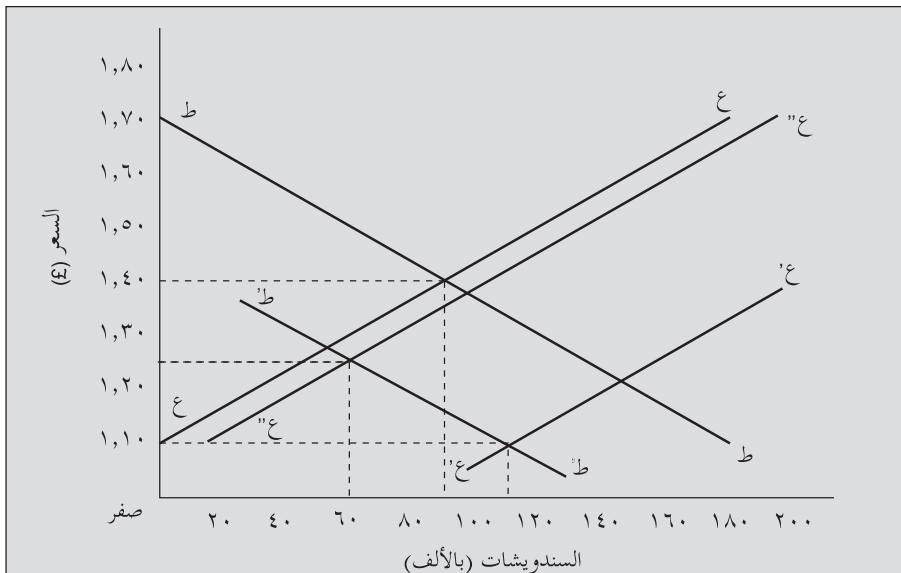
الرسم ١٥.٥ ارتفاع في الطلب وانخفاض في العرض

يتحرّك منحنى الطلب من $(ط, ط)$ إلى $(ط', ط')$ ويتحرك منحنى العرض من $(ع, ع)$ إلى $(ع', ع')$. ونتيجةً لذلك، ينشأ سعر التوازن وكمية التوازن الجديدان عند نقطة تقاطع $(ط', ط')$ و $(ع', ع')$. ويبلغ سعر التوازن الجديد ١,٦٠٠ بينما تبلغ كمية التوازن الجديدة ٨٠ سندويش في الأسبوع، ويفوق كلاهما مستوى التوازن الأساسيين.

وفي حين أن سعر التوازن سيرتفع باستمرار نتيجةً لهذين التغيرين المتزامنين في العرض والطلب، من الممكن أن تهبط كمية التوازن أو تبقى على حالها بدلًا من الارتفاع. إذا تحرك منحنى الطلب تحرّك بسيطًا من $(ط, ط)$ إلى $(ط'', ط'')$ ، يصبح سعر التوازن الجديد ١,٥٠٠ وتصبح كمية التوازن الجديدة ٧٠٠٠ سندويش في الأسبوع. إذا، على الرغم من أن سعر التوازن سيواصل ارتفاعه، ستهبط كمية التوازن من مستوىها الأساسي، ومن الممكن أيضًا أن يتحرّك كلا المنحنين بشكل، يكفي للحفاظ على كمية التوازن عند المستوى البالغ ٩٠٠٠ في الأسبوع.

إذا ارتفع عرض سلعة معينة وانخفض الطلب عليها في الوقت ذاته، يهبط سعر التوازن، غير أن كمية التوازن قد ترتفع أو تنخفض أو تبقى على حالها.

افتراض أن الممّوّنين اكتشفوا طريقةً أكثر فعاليةً في إنتاج السندويشات، وأن المستهلكين أدركوا، في الوقت ذاته، إمكان وجود خطر صحي مرتبط بتناول السندويشات. يظهر تأثير هذه التغييرات في سوق السندويشات من خلال الرسم البياني ١٦-٥. يتجلّي ارتفاع العرض عبر تحرك منحنى العرض من $(ع, ع)$ إلى $(ع', ع')$ ويشير انخفاض الطلب عبر تحرك منحنى الطلب من $(ط, ط)$ إلى $(ط'', ط'')$. أما نقطة تقاطع المنحنى $(ط', ط'')$ والمنحنى $(ع', ع')$ ، فتشير إلى نشوء وضعية توازن جديدة في السوق، أي وجود سعر يبلغ ١,١٠٠٠ وكمية ١١٠٠٠ سندويش في الأسبوع من السندويشات التي يتم شراؤها وبيعها.



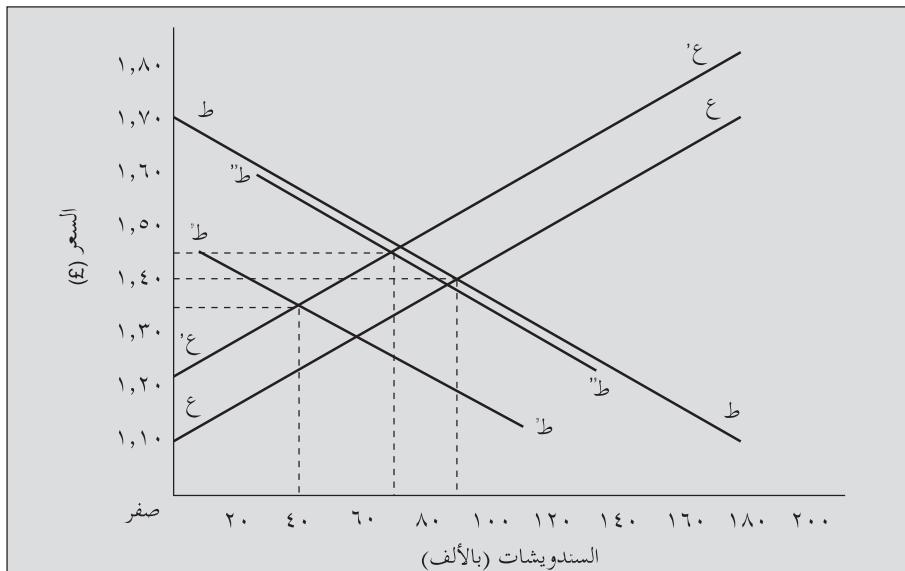
الرسم ١٦.٥ ارتفاع في العرض وانخفاض في الطلب

على الرغم من أن سعر التوازن الخاص بالسلعة، سيواصل ارتفاعه نتيجةً لهذين التغيرين في العرض والطلب، من الممكن أن تهبط كمية التوازن أو تبقى على حالها بدلًا من الارتفاع. إذا تحرك منحنى العرض من (U) إلى (U''') بدلاً من (U'')، ينخفض أيضًا سعر التوازن وكمية التوازن الجديدان، ومن الممكن أن يتحرك كلًا المنحنين بشكل، يكفي للحفاظ على كمية التوازن البالغة ٩٠٠٠٠ في الأسبوع.

إذا انخفض الطلب على سلعة معينة وانخفض أيضًا عرضها، تهبط كمية التوازن، غير أن سعر التوازن قد يرتفع أو ينخفض أو يبقى على مستوى الأساسي.

افترض، أن بعض المستهلكين استبدل السندينيشات بالرفاقيات المحسوسة بالنفاذ، وأن منتجي السندينيشات شهدوا، في الوقت ذاته، ارتفاعًا في التكاليف. يظهر تأثير هذين التغيرين في الرسم البياني ١٧-٥. يتمثل انخفاض الطلب بتحريك منحنى الطلب من ($ط ط$) إلى ($ط' ط'$)، ويتمثل انخفاض العرض بتحريك منحنى العرض من ($U U$) إلى ($U' U'$). ونتيجةً لذلك، يهبط سعر التوازن من £٤١,٣٥ إلى £٤١,٤٠، وتهبط كمية التوازن من ٩٠٠٠٠ سندينيش إلى ٤٠٠٠٠ سندينيش في الأسبوع.

على الرغم من الانخفاض المستمر لكمية التوازن نتيجة الانخفاض المتزامن للعرض والطلب، من الممكن أن يرتفع سعر التوازن أو يبقى على حاله بدلًا من الانخفاض. إذا تحرك منحنى الطلب تحركًا بسيطًا من ($ط ط$) إلى ($ط'' ط''$) بدلًا من ($ط' ط'$)، يصبح سعر التوازن الجديد £٤١,٤٥ ويفوق سعر التوازن الأساسي، ومن الممكن أيضًا أن يتحرك كلًا المنحنين بشكل، يكفي للحفاظ على سعر التوازن البالغ £٤١,٤٠.



الرسم ١٧.٥ إنخفاض في الطلب وانخفاض في العرض

٥.٥ التدّخل في السوق

نشهد تدخل السوق أو قيامها بعملية ضبط، وبفعل قوة خارجة عن السوق، يختلف سعر سلعة معينة وتختلف كمية شرائها وبيعها في سوق تنافسية، عن تركيبة السعر/الكمية التي كانت لتسود لو سمح للسوق بأن تعمل بحرية.

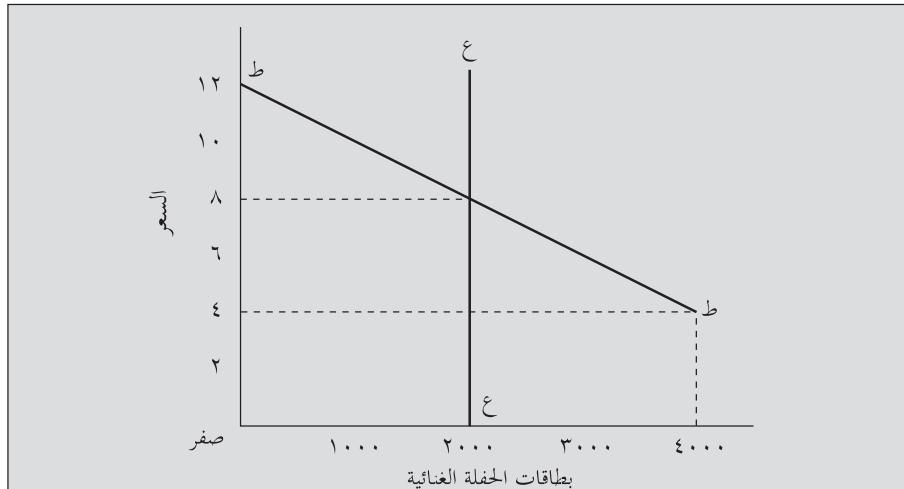
تدنى أسعار بطاقات حضور الأحداث الرياضية الكبيرة، مثل دورة ويمبلدون Wimbeldon لكرة المضرب أو السوبربول Superball الأميركية، عن المستوى الذي كانت قوى العرض والطلب لتولده لو أتيح للسوق العمل بحرية. ونتيجةً لهذا الأمر، يفوق عدد الراغبين في شراء البطاقات بالأسعار الجارية عدد البطاقات المتوفرة. وعلى عكس ذلك، إن القوانين الخاصة بالحد الأدنى للأجور في بعض البلدان، والتي تقضي بأن يتضاعف الموظفون عن ساعة العمل الحد الأدنى على الأقل من الأجر المنصوص عليه، تعطي مثلاً عن سعر حدد فوق مستوى التوازن في سوق الموارد، حيث يفوق عدد الراغبين في العمل بالحد الأدنى المنصوص عليه عدد الوظائف المتوفرة.

١.٥.٥ الحدود القصوى للسعر

عندما يثبت سعر سلعة معينة دون مستوى التوازن، ينشأ في سوق السلعة حد أقصى للسعر. وبما أن السعر وحده يشكل آلية غير مناسبة لتحصيص العرض المتوفر من السلعة بين الشراء المحتملين، يجوز استخدام آلية تحصيص أخرى (مثل الغلة التي تكون من نصيب أول القاطفين أو الاعتماد على أفضليات الممموّنين أو التقنيين).

عندما تحيي فرق الغناء المشهورة على المستوى العالمي حفلة غنائية، غالباً ما يتداوى سعر

البطاقات عن سعر التوازن الذي كان لينشأ لو بيعت البطاقات في سوق تنافسية بغير قيود. افترض أن الرسم البياني ١٨-٥ يظهر سوق حفلة غنائية داخل قاعة للحفلات تستوعب ٢٠٠٠ مقعد، عندئذ يتمثل العرض بالمنحنى (ع ع) العديم المرونة. إذا تمثل الطلب على البطاقات بالمنحنى (ط ط)، يبلغ سعر التوازن \$٨ للبطاقة الواحدة، ولكن إذا قرر منظمو الحفلة تثبيت سعر البطاقة على \$٤، تشهد البطاقات طلباً فائضاً عليها. في الواقع، لدى وجود سعر يبلغ \$٤، يصبح عدد الراغبين في مشاهدة الحفلة ضعفَ عدد المقاعد المتوفرة لأن عدد البطاقات المطلوبة بهذا السعر يصبح ٤٠٠٠ بطاقات.



الرسم ١٨.٥ الحد الأقصى للسعر في سوق حفلة غنائية

يجب إيجاد طريقة لتحقیص البطاقات الألفين المتوفرة بين الشراء المحتملين. تقوم إحدى الطرائق البديهية على تحقیصها لأول ٢٠٠٠ شخص يقبلون على الشراء، وهذا ما يفسّر وجود صفوف انتظار طويلة عندما تُطرح للبيع بطاقات حضور الأحداث الكبيرة. ومن الممكن أيضاً أن يقوم منظمو الحفلة، في خيار بديل آخر، بتحقیص بعض البطاقات وفقاً لأفضلياتهم، مثل أصدقاءهم أو منسقى الأغاني أو سواهم من الشخصيات المرموقة في عالم الأعمال. ومن الممكن، في خيار ثالث، استعمال نظام تقيّن، حيث يُسمح لكل شخص بشراء عدد محدود من البطاقات.

عندما تعمل الحدود القصوى للسعر في ظل وجود طلب فائض، تبرز إمكان ظهور سوق سوداء يتم فيها تبادل وحدات سلعة معينة بأسعار تتحفظى مستوى السعر الثابت. وعلى الرغم من كون الأسواق السوداء أسوأًا غير قانونية في بلدان عديدة، فهي تخدم عملية تحديد أسعار التوازن وكثيارات التوازن في سوق معينة. إذا كانت السوق السوداء "مثالية"، يصبح السعر العالى سعر التوازن، حيث يستطيع كل الشراء الراغبين في شراء بطاقة بهذا السعر أن يحصلوا عليها، وحيث يستطيع كل حامل بطاقة يرغب في بيعها بهذا السعر أن يقدم على البيع. وكما ييدو من خلال منحنى الطلب المنحدر، تجري عملية التبادل، بأسعار السوق السوداء، جراء استعداد بعض الأفراد لدفع أسعار تتحفظى إلى حد كبير، الأسعار

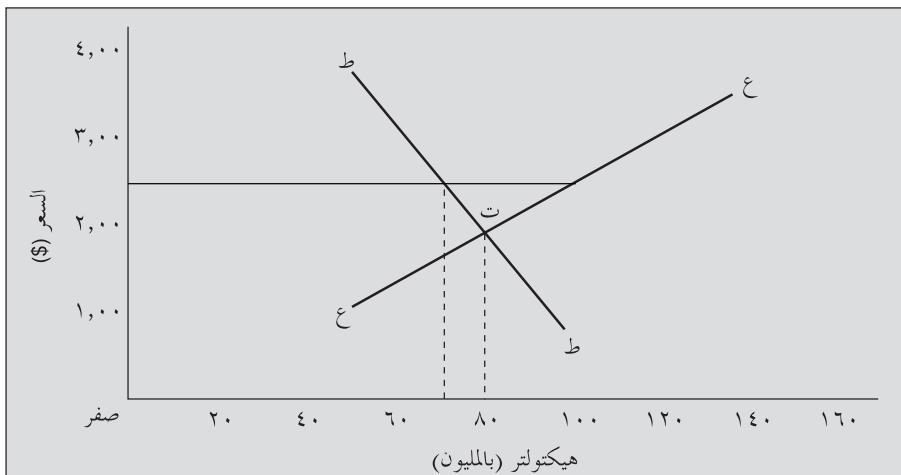
التي يدفعها الآخرون للحصول على وحدة من سلعة معينة، فلا شيء يضمن، أن هؤلاء الأفراد المستعدون لدفع أسعار عليا، سيحصلون فعلياً على أي وحدات من السلعة بموجب التخصيص الأساسي.

في السوق الافتراضية لبطاقات الحفلة الغنائية المبينة داخل الرسم البياني ١٨-٥، يتواجد على الأقل فرد واحد مستعد، لأن يدفع ثمن البطاقة مبلغاً يصل إلى \$١٢. ويتوارد على الأقل فرد واحد مستعد، لأن يدفع ثمنها سعراً ثابتاً يبلغ \$٤ لا أكثر. افترض أن هذا الأخير حصل بالفعل على بطاقة بسعر \$٤ لأنه أبكر في شرائها عندما طرحت البطاقات للبيع. في حين أن الشخص الأول تأخر كثيراً في الوصول واكتشف أن البطاقات كلها نفذت. من الممكن في هذه الحال، أن يقوم هذان الفردان بعملية تبادل، لأن حامل البطاقة سيفضل عليها أي مبلغ مالي يتحطى \$٤، في حين، أن الشخص الآخر الذي لا يحمل بطاقة، سيدي استعداده لدفع مبلغ يصل إلى \$١٢ لقاء حصوله عليها. لذا من الممكن تبادل البطاقة بسعر يتراوح بين \$٤ و \$١٢ لأن كلا الفرددين سيكسب ربحاً من عملية التبادل. إن سعر البطاقة غير محدد في عملية التبادل هذه لأنه يتراوح بين \$٤ و \$١٢ ويتوقف على مهارات الشاري والبائع في المساومة، ولكن إذا تألفت السوق من شاريين مماثلين وبائع واحد، يصبح سعر البطاقة \$١٢. وعلى العكس، إذا تألفت السوق من شارِ واحد وبائعيين مماثلين، يصبح سعر البطاقة \$٤،٠١.

٢.٥.٥ الحدود الدنيا للسعر

عندما يثبت سعر سلعة معينة فوق مستوى التوازن، ينشأ الحد الأدنى للسعر في سوق السلعة. وفي ظل وجود السعر الثابت، يصبح عرض السلعة فائضاً وتبرز ضرورة إيجاد طريقة أخرى، غير تلك القائمة على السعر، من أجل التصرف بالفائض.

مثلاً، إن أسعار الكثير من السلع الزراعية في المجموعة الأوروبية مشتقة فوق مستوى التوازن. يظهر الرسم البياني ١٩-٥ انعكاسات هذه الحدود الدنيا للسعر على إحدى أسواق القمح. افترض أن (ط ط) (ع ع) يمثلان منحني الطلب على القمح ومنحني عرضه، وأن المفوضة الأوروبية وضعت حدًّا أدنى للسعر يبلغ \$٢،٥٠ للهيككتوليت الواحد ويفوق سعر التوازن البالغ \$٢،٠٠ الذي يدو عند النقطة (ت). تبلغ كمية القمح التي يكون المزارعون مستعدون لعرضها بسعر \$٢،٥٠ ١٠٠ مليون هيكتوليت في السنة، في حين تبلغ كمية القمح التي يكون المستهلكون مستعدون لشرائها بالسعر المضبوط، ٧٠ مليون هيكتوليت في السنة. من هنا تنشأ حالة تشهد عرضاً فائضاً قدره ٣٠ مليون هيكتوليت في السنة، في ظل حد أدنى للسعر يبلغ \$٢،٥٠ في الوحدة.



الرسم ١٩.٥ الحد الأدنى للسعر في إحدى أسواق القمح

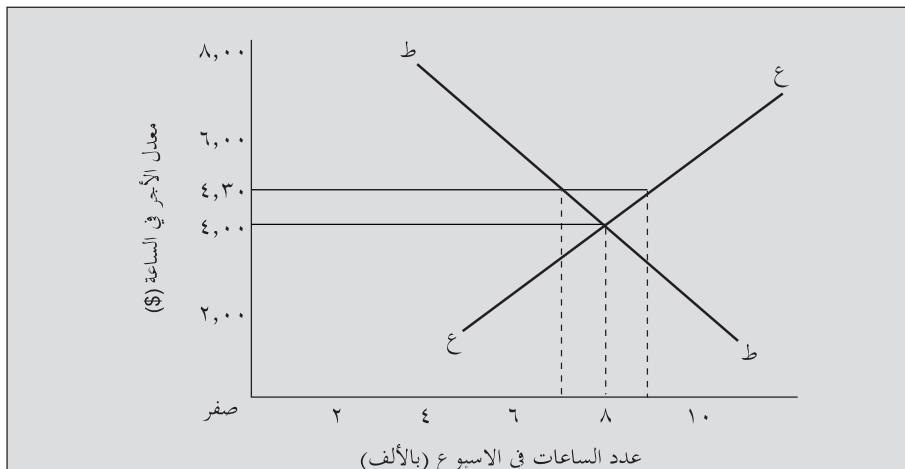
عندما تفرض وكالة ضبط الأسعار حدًا أدنى للسعر، تواجه مشكلة في التصرف بالعرض الفائض. وتقوم إحدى الحلول الممكن اعتمادها على إتلاف الفائض، ومع أن هذا الحل هو طبعاً هدرًا للموارد، فقد لجأ إليه بعض البلدان الأوروبية للتخلص من سلع زراعية عديدة. يشعر المجتمع بأسره بالمعاناة بسبب تناقص السلع المتوفّرة، ولكن إذا كان الطلب على هذه السلع الزراعية يتمتنّ نسبياً بسعر غير مرن، سيرتفع دخل المزارعين مع ارتفاع السعر، أي سيزداد إيراد بيع هذه السلع الزراعية. وفي الواقع، غالباً ما تستعمل هذه الحجة لتبرير هذه الخطط. وفي خيار آخر، تستطيع الحكومة أن تشتري الفائض وتخزنّه كاحتياط، ثم تطلقه في السوق خلال فترة ينخفض فيها إنتاج المحاصيل انخفاضاً كبيراً. وممكّن لهذه الخطة أن تساعد عبر الوقت على استقرار السعر.

وتملك الحكومة خياراً آخر تدفع من خلاله المال للمزارعين، لكي لا يتوجوا عرضًا فائضاً. وتشمل هذه الخطة في الرسم البياني ١٩-٥، محاولة الحكومة حصر كمية القمح المعروضة بـ ٧٠ مليون هيكتولتر في السنة. وقد جرّب بعض الحكومات هذه السياسة، فتلقى مزارعون كثيرون المال من حكوماتهم ليكفوا عن الإنتاج!

المثل الآخر الذي يتناول هذه المرة الحدود الدنيا للسعر داخل سوق للموارد، هو قانون الحد الأدنى للأجور الذي تعمل به بلدان كثيرة. افترض أن هذا القانون يعتبر أن قيام المؤسسات بتوظيف اليد العاملة بأجر يقل عن $\$4,300$ في الساعة هو أمر غير قانوني. يظهر الرسم البياني ٢٠-٥ سوقاً افتراضية لليد العاملة القليلة المهارة. يستناداً إلى منحنى طلب السوق وعرضها، من المفترض أن يبلغ أجر التوازن $\$4,000$ في الساعة، فيتم عند هذا المعدل استخدام ٢٠٠ شخص، يعمل كل منهم ٤٠ ساعة في الأسبوع، وهكذا فإن كمية اليد العاملة المعروضة والمستخدمة بـ ٤,٠٠٠ في الساعة، تعادل ٨٠٠ ساعة عمل في الأسبوع. ولكن إذا جرى العمل بحد أدنى قانوني لأجر يبلغ $\$4,300$ ، ستشهد السوق عرضًا فائضاً لليد العاملة القليلة المهارة، وسيرغب أفراد في أن يعملوا ٨٨٠ ساعة في الأسبوع، أي سيرغب ٢٢٠

شخصاً في العمل بمعدل أجر يساوي \$٤,٣٠ في الساعة. لكن المؤسسات تريد استخدام أفراد لا يعملون إلا ٧٢٠٠ ساعة في الأسبوع، أي إنها لا ترغب إلا باستخدام ١٨٠ شخصاً يعملون بمعدل أجر يساوي \$٤,٣٠. وهذا ما يشكل عرضاً فائضاً في اليد العاملة يبلغ ٤٠ شخصاً، منهم ٢٠ شخصاً إضافياً يريدون العمل بمعدل أجر يساوي \$٤,٣٠ مقارنة بالأجر \$٤,٠٠. ومنهم ٢٠ آخرون تم استخدامهم أساساً بمعدل أجر يساوي \$٤,٠٠، غير أن المؤسسات لم تعد راغبة في توظيفهم بـ \$٤,٣٠. أما حالة الأشخاص المئة والثمانين الذين حافظوا على عملهم، فستصبح أفضل مما كانت عليه سابقاً.

حاول علماء اقتصاد كثيرون أن يكتشفوا تأثير تشريع الحد الأدنى للأجر في العمالة، وأظهر بعض الدراسات أن بعض القطاعات في القوة العاملة، مثل المراهقين والعمال القليلي المهرة، تتأثر تأثيراً بالغاً بقوانين الحد الأدنى للأجر. فبقدر ما تزداد الهوة بين الحد الأدنى للأجر الجاري لدى المجموعات القليلة المهرة والحد الأدنى المفروض حديثاً، بقدر ما ترتفع البطالة بين صفوف هذه المجموعات القليلة المهرة.



الرسم ٢٠.٥ تأثير الحد الأدنى للأجر في سوق تنافسية لليد العاملة

ويحتمد الجدل حول قوانين الحد الأدنى للأجر، فبعض الناس يستفيد منها والبعض الآخر يعاني منها، لكن يجمع معظم الناس، على أنها تسبب البطالة بين مجموعات مختلفة من العمال، وتجعل وبالتالي، الناتج الإجمالي أدنى من المستوى الذي يفترض به بلوغه.

يقال في هذه الأيام، إن قانون الحد الأدنى للأجر، في الولايات المتحدة الأمريكية لا يعطّل عمليات سوق العمل تعطيلاً بالغاً، لأن الحد الأدنى للأجر الذي وضعه القانون، يجاور أجر التوازن الذي تولده السوق بالنسبة إلى اليد العاملة القليلة المهرة. ولو أن الحد الأدنى القانوني للأجر المعمول به في فرنسا، وهو يفوق إلى حد كبير المعدل الذي يُعمل به في الولايات المتحدة الأمريكية، فرض في الولايات المتحدة، لأصبح حوالي ٣٠ مليون عامل أمريكي عاطلاً عن العمل.

في بريطانيا، استاء أصحاب العمل من تشريع الأجر المتكافئ بين الموظفين والموظفات

الذين يؤدون العمل ذاته. وفي الأسواق التي كانت تتلقى فيها النساء سابقاً معدلات أجور أدنى من التي يتلقاها الرجال لقاء القيام بالعمل ذاته، جاءت التأثيرات الاقتصادية لتشريع الأجور المتكافئ مماثلةً للتأثيرات الناتجة عن تشريع الحد الأدنى للأجر. ويؤدي هذا الأمر إلى حدوث عرض فائز في اليد العاملة لدى الإناث، كما يشمل العدد الإضافي للإناث الراغبات في العمل بمعدل الأجر الأعلى، مقارنةً بمعدل الأجر الأدنى الذي ساد قبل التشريع، ويشمل أيضاً المستخدمات السابقات، اللواتي لم تعد المؤسسات ترغب في استخدامهن بمعدل الأجر الأعلى. ويفيد هذا التشريع المستخدمات، اللواتي حافظن على عملهن بمعدل الأجر المشرع به، إلا أنه يزيد من سوء حال العاطلات عن العمل.

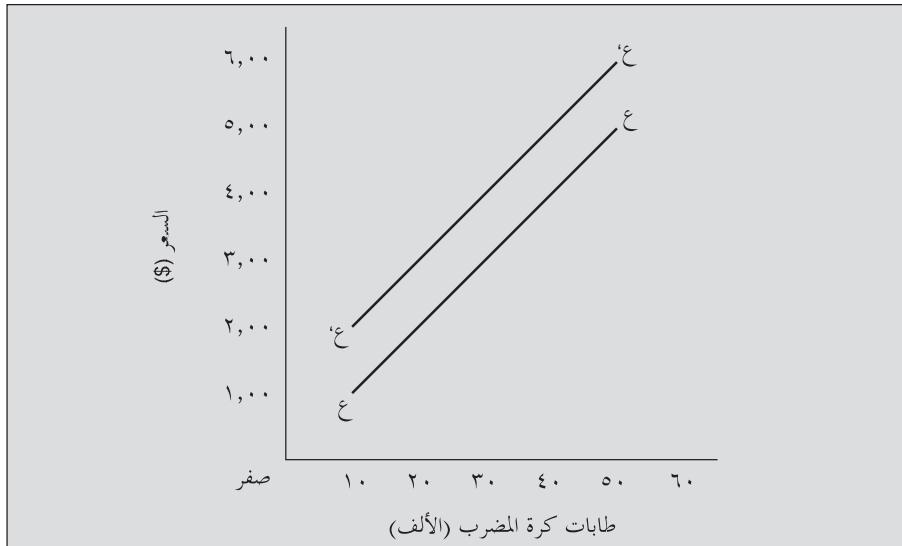
٣.٥.٥ الضرائب والإعanات

تؤثر أيضاً الضرائب والإعanات في أسعار السوق وكمياتها، فقد يتغير سعر التوازن وكمية التوازن الخاصان بسلعة معينة، جراء فرض ضريبة على كل وحدة تشتري أو تباع من هذه السلعة.

الجدول ٣.٥ تأثير الضريبة في قائمة عرض سلعة معينة

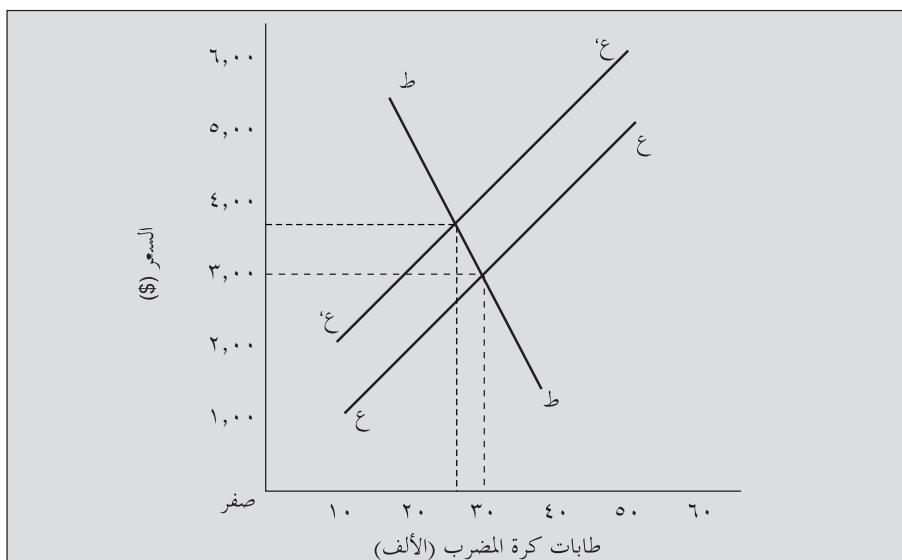
	السعر زائد الضريبة (\$)	الكمية المعروضة في الأسبوع
٢	١٠٠٠٠	١
٣	٢٠٠٠٠	٢
٤	٣٠٠٠٠	٣
٥	٤٠٠٠٠	٤
٦	٥٠٠٠٠	٥

يوفر الجدول ٥-٥ معلومات حول قائمات العرض داخل سوق طابات كرة المضرب قبل عملية فرض الضريبة البالغة \$١ على الطابة الواحدة وبعدها. إن فرض الضريبة يؤثر في منحنى عرض السوق، عبر تأثيره في منحنى هامش التكلفة الخاص بكل منتج، الذي يضطر لأن يدفع للحكومة مبلغ \$١ كضريبة على كل طابة يبيعها. لذا سيدي الممّوّنون رغبتهم في عرض الكميات ذاتها بأسعار تزيد عن الأسعار الأساسية بـ \$١. ويمكن أن يتمثل هذا التبدل في نواباً للممّوّنين، بتحرك منحنى عرض طابات كرة المضرب من (ع'ع) إلى (ع'ع'). كما يبدو في الرسم البياني.

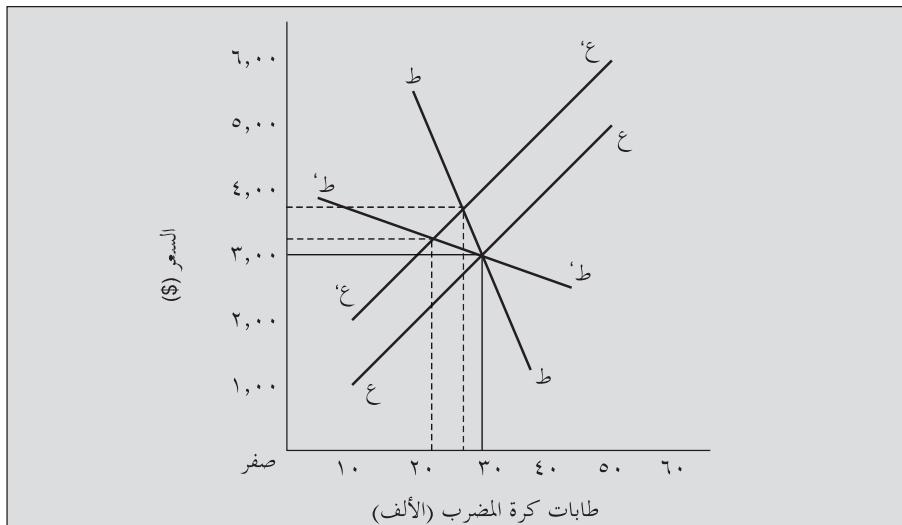


الرسم ٢١.٥ تحرّك منحنى العرض بسبب الضريبة

يشير تحرّك منحنى العرض إلى تبدل نوايا الممموّنين فقط. وبغية إدراك ما يحدث في الحقيقة لسعر التوازن وكمية التوازن الخاصين بالطابات، من الضروري مقارنة نقطة تقاطع منحنى العرض والطلب الخاصين بها، قبل الضريبة وبعدها. كما يبدو في الرسم البياني ٢٢-٥، يرتفع سعر التوازن الخاص بالطابات من \$٣,٠٠ إلى \$٣,٧٥ وتنخفض كمية التوازن من ٣٠٠٠ إلى ٢٦٠٠.



الرسم ٢٢.٥ تأثير الضريبة في سعر التوازن وكمية التوازن



الرسم ٢٣.٥ تأثير الضريبة في سعر التوازن وكمية التوازن في ظل وجود مستويات مختلفة في مرونة الطلب

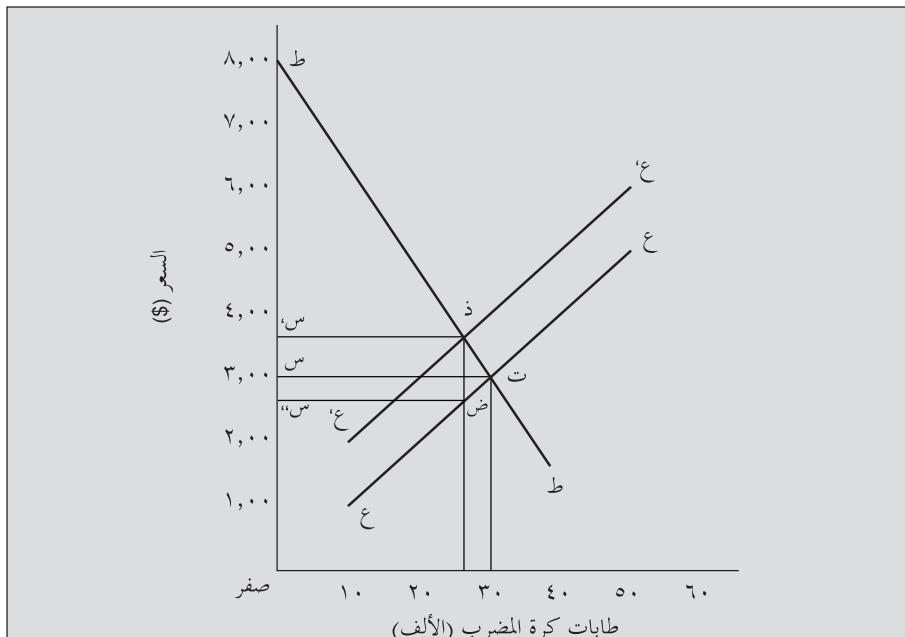
إذا فرضت ضريبة على كل وحدة تشتري وتباع من سلعة معينة، فحجم تغيير سعر التوازن وكمية التوازن، وتأثير الضريبة في المستهلكين والمنتجين يتوقفان على مستويات المرونة النسبية بين العرض والطلب.

إذا تمثل الطلب على الطابات بالمنحنى (ط ط)، كما يبدو في الرسم البياني ٢٣-٥، سيتحمل المستهلكون ثلاثة أرباع القيمة من كل دولار يدفع كضريبة للحكومة، وذلك بسبب ارتفاع السعر من \$٣,٠٠ إلى \$٣,٧٥. أما الربع الباقى، فيقع على كاهل المنتجين الذين سيتدنى إيرادهم بنسبة ٢٥ سنتاً على كل طابة يبعونها، أي أنه سينخفض من \$٣,٠٠ إلى \$٢,٧٥ (\$٣,٧٥ - ضريبة \$١,٠٠ = \$٢,٧٥).

ولكن إذا تمثل الطلب على الطابات بمنحنى الطلب (ع' ع') الأكثر مرونة، يرتفع السعر إلى \$٣,٢٥ إثر فرض ضريبة \$١ على كل طابة، وتتحفظ كمية البيع والشراء إلى ٢٣٠٠. ويتحمل المستهلكون ربع القيمة فقط من كل دولار يدفع كضريبة للحكومة، جراء ارتفاع السعر من \$٣,٠٠ إلى \$٣,٢٥. أما الأرباع الثلاثة الباقية، فيقع على كاهل المنتجين الذين سيتدنى إيرادهم بنسبة ٧٥ سنتاً على كل طابة يبعونها، أي أنه سينخفض من \$٣,٠٠ إلى \$٢,٢٥ (\$٣,٢٥ - ضريبة \$١,٠٠ = \$٢,٢٥).

لو فرضت ضريبة على كل وحدة من سلعة معينة تباع وتشتري، لحصلت خسارة على كل مستوى فائض المستهلك وفائض المنتج. يظهر الرسم البياني ٢٤-٥ مجدداً تأثير الضريبة في سوق طابات كرة المضرب. عند سعر التوازن الذي سُجّل قبل فرض الضريبة، وبالنسبة \$٣,٠٠، يتمثل فائض المستهلك بالمساحة (ط س ت). وعند سعر التوازن الذي سُجّل بعد فرض الضريبة وبالنسبة \$٣,٧٥، يتمثل فائض المستهلك بالمساحة الصغيرة (ط س' ذ). لذا، إن الخسارة التي تحل بفائض المستهلك بسبب فرض الضريبة، تمثل بالمساحة (س' س ت

ذ). وعند سعر التوازن الذي سُجّل قبل فرض الضريبة والبالغ \$٣,٠٠، يتمثل فائض المنتج بالمساحة (صفر س ت). أما السعر الذي يتلقاه المنتجون بعد فرض الضريبة، وهو السعر الصافي بعد الضريبة، فيبلغ \$٢,٧٥، وعنده يتمثل فائض المنتج بالمساحة الصغيرة (صفر س "ض"). لذا إن الخسارة التي تحل على مستوى فائض المنتج بسبب فرض الضريبة تتمثل بالمساحة (س "س ت ض).



الرسم ٢٤.٥ تأثير الضريبة في فائض المستهلك وفائض المنتج

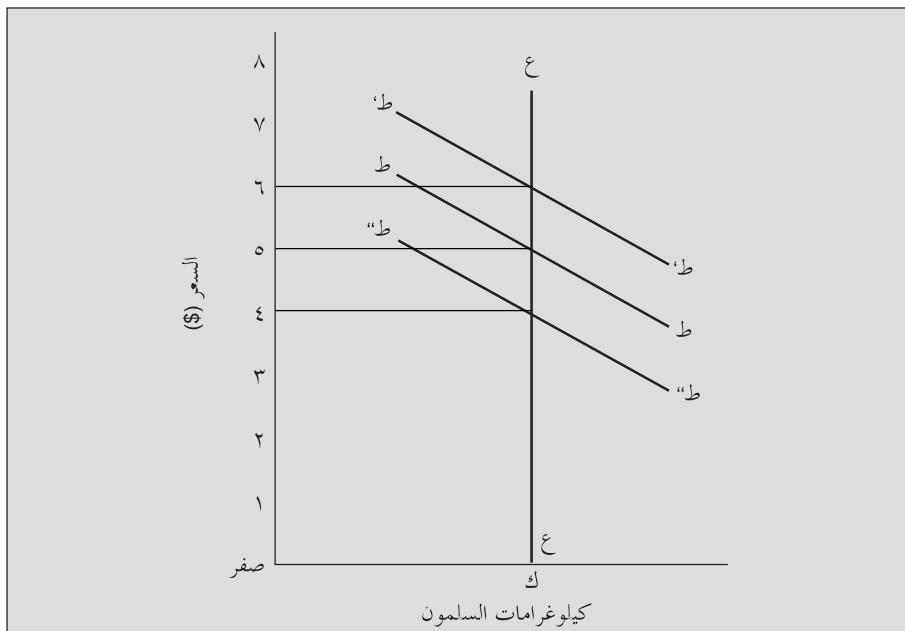
إن فرض الضريبة، من خلال رفع السعر الذي يدفعه الأفراد للحصول على السلعة، وخفض السعر الذي يكسبه الممدوّنون من عملية بيع السلعة، يقلّص حجم الصفقات وبالتالي، يخفيض الأرباح التي تُجني من عملية التبادل.

٦.٥ تكيفات ديناميكية في السوق

عندما تتغيّر في السوق ظروف طلب أو العرض، ينشأ سعر توازن جديد وكمية توازن جديدة. تسمّي هذه الطريقة التي تحلّ تغييرات السوق، "التحليل الساكن المقارن"، لأنّها تشمل مقارنة نقاط التوازن قبل حدوث بعض التغييرات في الطلب أو العرض وبعدها، غير أنّ هذا التحليل، لا ينصّ على الوقت الذي يتطلبه نشوء توازن جديد، ولا يرسم المعالم الدقيقة للعملية التي تتكيف بها السوق من نقطة توازن إلى أخرى.

أظهرنا سابقاً أن ارتفاع الطلب على السنديشات يؤدي إلى ارتفاع سعر التوازن الخاص بها، على افتراض أنه يرتفع من £١,٤٠ إلى £١,٥٠. لكن التحليل لم يحدّد إذا كان سعر السنديشات يثبّت مرّة واحدة من £١,٤٠ إلى £١,٥٠ أو يحدث بطريقة تدريجية إلى أن

يعود التوازن، حتى أنه لم يحدد إذا كان السعر يرتفع فجأة ويتخطى مبلغ \$١,٥٠ مباشرةً بعد ارتفاع الطلب، ومن ثم يهبط إلى مستوى التوازن الجديد. عندما يتغير الطلب على سلعة معينة، يبلغ السعر مستويات مختلفة في فترات زمنية مختلفة وفقاً لاختلاف مستويات مرونة العرض. إذا تغير الطلب خلال عملية تقدم السوق، وكان منحنى العرض عديم المرونة، مشيراً إلى عدم قدرة المنتجين على تكيف الكمية المعروضة، أيًا كان السعر خلال "فترة السوق"، فإن سعر التوازن سيتغير، لكن من دون أن تتغير كمية التوازن. مثلاً، إذا ارتفع الطلب ارتفاعاً مفاجئاً في سوق السلمون في يوم محدد (فترة السوق)، لن يتمكن الممولون من تزويد السوق بالمزيد من السلمون في ذلك اليوم. يظهر هذا التأثير في الرسم البياني ٢٥-٥.



الرسم ٢٥.٥ ارتفاع في الطلب خلال فترة السوق

تشهد السوق أساساً حالة من التوازن عندما يبلغ سعر كيلوغرام السلمون \$٥ وتبلغ كمية الكيلوغرامات التي تشتري منه وتباع (٠ ك). لكن ارتفاع الطلب على السلمون في فترة السوق الأساسية هذه، كما يbedo عبر تحرك منحنى الطلب من (D) إلى (D' ، D'' ، D''' ، D'''')، يؤدي فقط إلى ارتفاع سعر الكيلوغرام من \$٥ إلى \$٦. أما كمية التوازن البالغة (٠ ك)، فتبقي على حالها، لأن منحنى العرض (U) في فترة السوق هذه يكون عديم المرونة، بما أن فترة اصطدام المزيد من السلمون وإحضاره إلى السوق هي فترة قصيرة جدًا. وعلى عكس ذلك، إذا انخفض الطلب على السلمون انخفاضاً مفاجئاً، كما يbedo عبر تحرك منحنى الطلب من (D) إلى (D'' ، D''') خلال فترة السوق، يهبط سعر التوازن للكيلوغرام الواحد من \$٥ إلى \$٤ بينما تبقى كمية التوازن (٠ ك) على حالها.

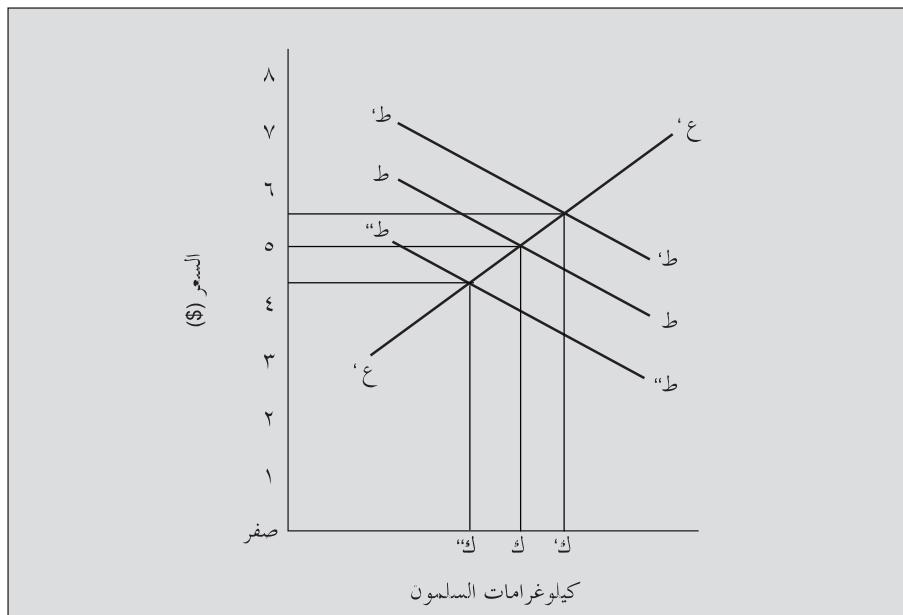
١.٦.٥

تأثير التغيرات على المدى القصير

يصبح عرض سلعة معينة أكثر مرونة على المدى القصير مما يكون عليه خلال فترة السوق، لقدرة الممولين على تكيف الكمية المستخدمة من عوامل الإنتاج المتغيرة. ولدى مقارنة المدى القصير بفترة السوق في ظل تغير الطلب، نلاحظ أن سعر التوازن يتغير ولكن ليس بقدر ما يتغير في فترة السوق، كما أن كمية التوازن تتغير أيضاً.

مثل

إثر ارتفاع في الطلب، يزيد أصحاب قوارب الصيد، على المدى القصير، من استخدام اليد العاملة بهدف اصطياد المزيد من السلمون. ويتمثل عندئذ عرض خلال هذه الفترة بالمنحنى (U') الأكثر مرونة من منحنى العرض (U) خلال فترة السوق. يظهر المدى القصير في الرسم البياني ٢٦-٥.



الرسم ٢٦.٥ إرتفاع في الطلب على المدى القصير

يصبح سعر التوازن على المدى القصير \$٧٥ للكيلوغرام الواحد، كما يبدو من خلال نقطة تقاطع ($ط'$ $ط''$) ومنحنى العرض على المدى القصير (U' U''). وهذا السعر أعلى من سعر التوازن الأساسي البالغ \$٥٠٠ إلا أنه أدنى من سعر التوازن المسجل في فترة السوق والبالغ \$٦٠٠. وتزداد أيضاً كمية التوازن للكيلوغرامات السلمون، فترتفع من (0 $ك$) إلى (0 $ك''$).

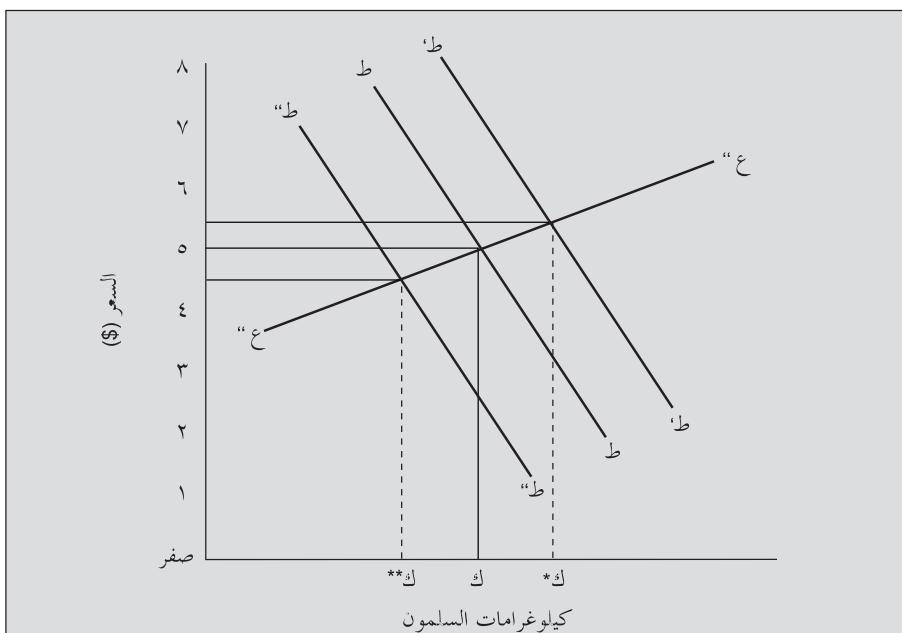
كذلك إثر انخفاض في الطلب، كما يبدو من خلال تحرك منحنى الطلب من ($ط$ $ط$) إلى ($ط''$ $ط'''$)، يهبط سعر التوازن من \$٥٠٠ إلى \$٤٢٥ للكيلوغرام الواحد، وهذا الهبوط ليس بحجم الذي تشهده فترة السوق. وتهبط أيضاً كمية التوازن من (0 $ك$) إلى (0 $ك'''$).

٢.٦.٥ تأثير التغيرات على المدى الطويل

على المدى الطويل، يصبح عرض سلعة معينة أكثر مرونة مما هو عليه على المدى القصير، لقدرة المنتجين على تغيير الكميات المستخدمة من كل عوامل الإنتاج، ولقدرة المؤسسات على دخول الصناعة أو الخروج منها. ويختلف سعر التوازن عن مستوى الأساسي ولكن ليس بقدر ما يختلف عنه على المدى القصير، شرط أن يميل منحنى العرض على المدى الطويل صعوداً. إذا كان منحنى العرض على المدى الطويل كامل المرونة، يعود السعر إلى مستوى الأساسي. وتتغير أيضاً كمية التوازن على المدى الطويل أكثر مما تتغير على المدى القصير.

مثل

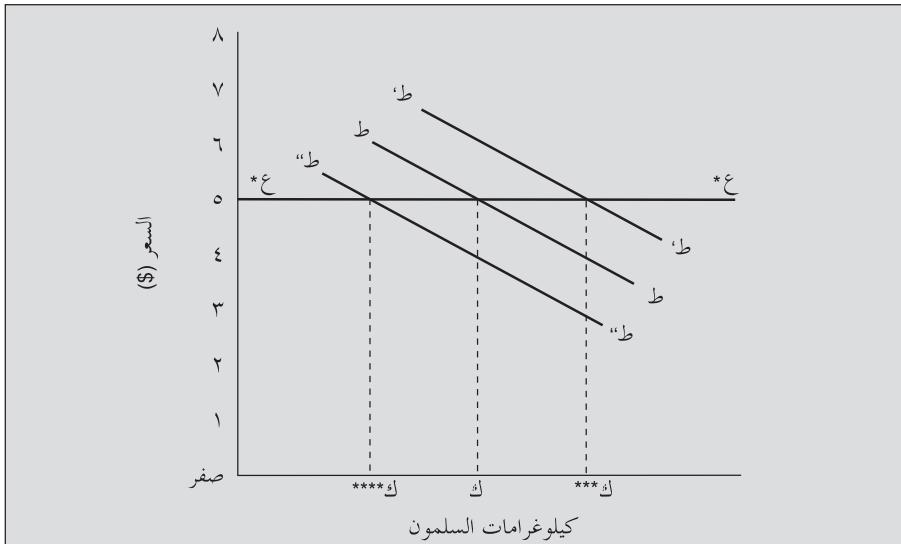
إثر ارتفاع الطلب على المسلمين، سيتمكن الممولون، على المدى الطويل، من أن يطلبوا المزيد من قوارب الصيد ويستخدموا المزيد من العوامل المتغيرة، ويصبح بإمكان ممولين جدد الدخول إلى السوق. إذا افترضنا أن التكاليف ارتفعت، بينما توسيع المؤسسات وشهدت السوق دخول مؤسسات جديدة إليها، يميل منحنى العرض على المدى الطويل صعوداً، ولكنه يصبح أكثر مرونة مما هو عليه على المدى القصير، كما يبدو ذلك في الرسم البياني ٢٧-٥.



الرسم ٢٧.٥ ارتفاع في الطلب على المدى الطويل يتراافق مع ميل منحنى العرض صعوداً

يبلغ سعر التوازن على المدى الطويل $5,5 \$$ للكيلوغرام الواحد، ويتمثل بنقطة تقاطع ($ط$ ، $ط'$) ومنحنى العرض على المدى الطويل ($ع$ ، $ع'$). ويكون أعلى من سعر التوازن الأساسي ولكن أدنى من سعر التوازن على المدى القصير. أما كمية التوازن، فتبعد المستوى

(٠ ل^{*}) الذي يفوق كمية التوازن على المدى القصير. كذلك، إثر انخفاض الطلب على المسلمين، كما يbedo من خلال تحرك المنحنى من (ط ط) إلى (ط' ط'')، يهبط سعر التوازن إلى ٤,٥٠ \$ وهو مستوى أعلى من سعر التوازن على المدى القصير. وتبلغ كمية التوازن المستوى (٠ ل^{**}) الذي يتدنى عن كمية التوازن على المدى القصير.



الرسم ٢٨.٥ ارتفاع في الطلب على المدى الطويل يتراافق مع منحنى عرض أفقى

ولكن إذا لم تتأثر التكاليف بدخول مؤسسات جديدة إلى السوق، يأخذ منحنى العرض على المدى الطويل شكل الخط الأفقي (ع* ع*). كما يظهر ذلك في الرسم البياني ٢٨-٥. ونتيجةً لتغير الطلب، يعود سعر التوازن إلى مستوى الأساسي البالغ ٥,٠٠ \$ للكيلوغرام الواحد. غير أن كمية التوازن تتغير بشكل يفوق التغير الذي تشهده على المدى القصير، فترتفع إلى المستوى (٠ ل^{***}) نتيجةً لارتفاع الطلب، وتنخفض إلى المستوى (٠ ل^{****}) نتيجةً لأنخفاض الطلب.

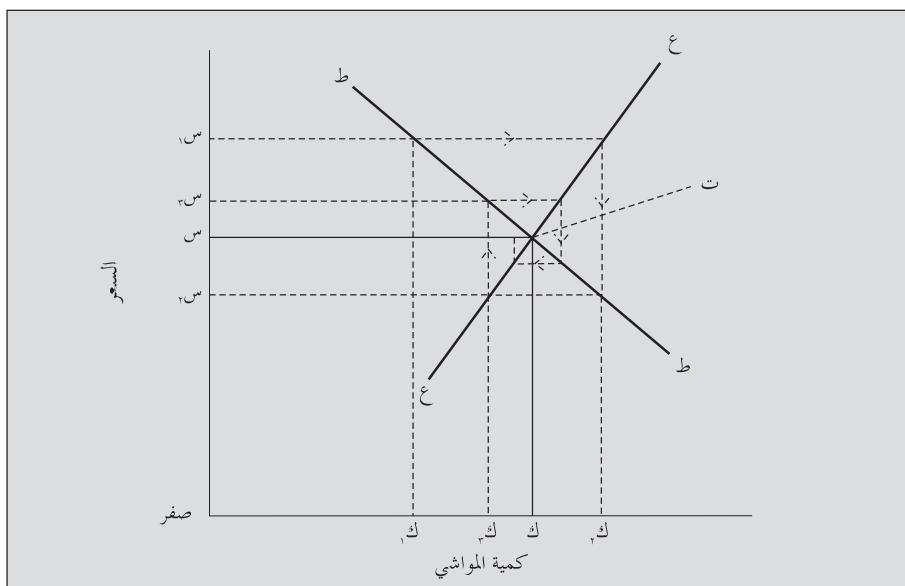
٣٦.٥ الأنماط الدورية في الأسواق

في أسواق بعض السلع والموارد التي لا يتكيّف عرضها إلا بعد فاصل زمني، تميل أسعار هذه السلع والموارد عبر الوقت إلى التقلّب بطريقة دورية. مثلاً، طوال سنوات عديدة، تأرجح سعر بعض المواشي في بريطانيا من سنة إلى سنة، وبلغ أحياناً مستويات مرتفعة نسبياً وأحياناً أخرى بلغ مستويات منخفضة نسبياً. ونظراً لطول الفترة الممتدة من ترتيبتها إلى تسمينها، لا يمكن أن تستجيب الكمية المعروضة منها للتغييرات السوق إلا بعد مرور عدة أشهر. وشهدت أسواق موارد أخرى، كتلك الخاصة بالفيزيائين في الولايات المتحدة الأميركيّة، أنماطاً مماثلة، فقد ارتفعت رواتب هذه المجموعة ارتفاعاً كبيراً وفاقت الأجور المعهودة لدى مثيلاتها من المجموعات المهنية العالية الكفاءة، وبعد عقدين انخفضت مقارنة بالراتب المثلية لها.

غالباً ما يتم تحليل الأسواق التي تجري على هذه الطريقة الدورية من خلال استعمال ما يُعرف باسم نموذج التوازن العنكبوتي. صحيح أن هذا النموذج يستعمل أدوات العرض والطلب التقليدية، غير أنه مختلف لأن السوق التي تخضع للتحليل تعمل وفق فترات زمنية متقطعة، ولأن منحنى العرض يتضمن فاصلات زمنية حيث تؤثر أسعار فترة معينة في كميات الفترة التالية.

مثل

افتراض، في الرسم البياني ٢٩-٥، أن المنحنى (ط ط) والمنحنى (ع ع) يمثلان منحنى طلب افتراضي على الماشية ومنحنى عرض افتراضي لها. إذا كانت السوق أساساً في حالة توازن عند النقطة (ت)، ستتناسب كمية الماشي التي يود مربو الماشية إنتاجها طلبات المستهلكين عليها. ولكن افترض في المقابل أن أحد الأمراض تفشي في الماشية مسبباً انخفاض الكمية التي يستطيع مربو الماشية عرضها إلى (ك ك)، وهي كمية دون مستوى التوازن.



الرسم ٢٩.٥ نموذج التوازن العنكبوتي – الميل إلى التوازن

إن السعر الذي ستجله الكمية (ك ك) إلى السوق هو (س س)، أي أنه السعر الذي يكون المستهلكون مستعدين لدفعه، كما يbedo من خلال منحنى الطلب (ط ط). من أجل الحصول على عدد وحدات يساوي (ك ك). لكن السعر المرتفع نسبياً خلال هذه الفترة الزمنية، سيدفع بمربي الماشية إلى رفع عرض الماشي المخطط له للسنة التالية. إذا استعمل مربو الماشية السعر (س س) كأساس لتحديد عرض الماشي للسنة التالية، سيجلبون إلى السوق كمية وحدات تساوي (ك ك). لكن السعر الذي يفرغ السوق من الكمية (ك ك) هو

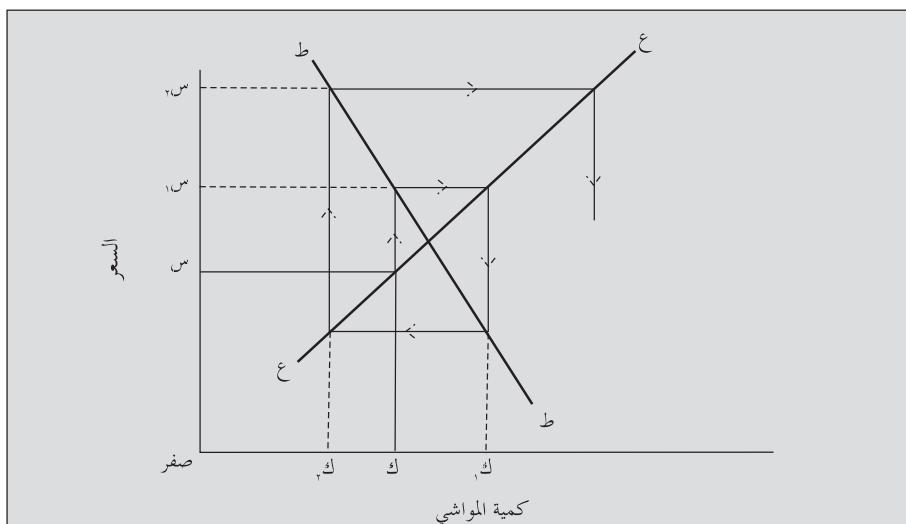
(٠٠)، أي هذا هو السعر الذي، وفقاً للمنحنى (ط ط)، سيدفعه المستهلكون للحصول على كمية الموارثي التي تساوي (٠٠). يتدنى هذا السعر عن مستوى التوازن في حين أن السعر السابق البالغ (٠٠) كان يفوق مستوى التوازن.

ولكن ردّاً على سعر السوق هذا المنخفض نسبياً، يقلّص مربو الماشية خططهم في الإنتاج ولا يعرضون في السنة التالية سوى الكمية (٠٠) بسعر (٠٠)، وعندما تصل إلى السوق كمية الموارثي البالغة (٠٠)، يبلغ السعر الذي يفرغ السوق من الكمية المستوى (٠٠)، ويتحطّى مرة أخرى مستوى التوازن. ويستمر التحرّك الدوري للسعر على هذا النحو، لكن خلال كل فترة تدنّى الأسعار أكثر من مستوى التوازن إلى أن تبلغ أخيراً السعر (٠٠)، كما يبدو في الرسم البياني ٣٠-٥. وعلى مدى فترة زمنية معينة، تكون السوق قد اقتربت من التوازن.

لـكن استعمال نموذج التوازن العنكبوتـي في بعض الأسواق لا يقرّب تحركات السعر الدورية من التوازن بل يبعدها عنه أكثر فأكثر.

مثل

لو أن السعر في الرسم البياني ٣٠-٥ كان أساساً عند المستوى (٠٠)، لاتجه في كل فترة من الفترات الزمنية المتتالية نحو المستوى (٠٠) والمستوى (٠٠)، وهكذا دواليك، مبتعداً بشكل تدريجي عن مستوى التوازن.



الرسم ٣٠.٥ الابتعاد عن التوازن

لـدى استعمال نموذج التوازن العنكبوتـي، يتوقف اقتراب السوق من نقطة التوازن أو ابعادها عنها على درجات انحدار منحنى الطلب بالنسبة إلى منحنى العرض. عندما يكون منحنى العرض أشد انحداراً من منحنى الطلب، يقترب السعر من التوازن، وعندما يكون منحنى الطلب أكثر انحداراً من منحنى العرض، يبتعد السعر عن التوازن.

يبدو منحنى العرض (ع ع) في الرسم البياني ٥-٢٩ أشد انحداراً من منحنى الطلب (ط ط)، ويقترب السعر من مستوى التوازن (٠ س) منطلاقاً من وضع غاب فيه التوازن عن السوق. فيما يتغير السعر، لا يكفي الممّونون الكمية بقدر ما يكفيها المستهلكون، ويترتب عن هذا الأمر تأثير كابح على التحرّكات الدورية المحيطة بالتوازن. وعلى عكس ذلك، يبدو منحنى الطلب (ط ط) في الرسم البياني ٥-٣٠ أشد انحداراً من منحنى العرض (ع ع)، وانطلاقاً من وضع أساسي مختل التوازن متمثل بالسعر (٠ س)، ازداد ابعاد السعر عن التوازن خلال الفترات الزمنية المتتالية. في هذه الظروف، يتغيّر السعر ولا يكفي الشراء الكمية المطلوبة بقدر ما يكفي المنتجون الكمية المعروضة، وهكذا تبعد التحرّكات الدورية للسعر بشكل متزايد عن مستوى التوازن.

يعتمد نموذج التوازن العنكبوتى للتكييف الديناميكى على افتراض آخر، هو أن المنتجين لا يتعلمون أبداً من الخبرة، ولا يكتفون خطط إنتاجهم وفقاً لها. ويعتمد أيضاً على افتراض آخر هو أن المضاربين، أي الأشخاص الذين قد يشترون كميات من السلعة بأسعار منخفضة ويباعونها مجدداً بأسعار مرتفعة، لا يؤدون أي دور في السوق. ومع ذلك، الاحتمال ضئيل جداً في العالم الحقيقي لأنّ يتعلم المنتجون والمستهلكون شيئاً، طيلة سنوات، عن الطريقة التي تعمل السوق وفقها وألا يكتفوا سلوكهم تبعاً لها. سيدرك مربو الماشي، أن وضع خطط إنتاج السنة المقبلة على أساس أسعار السنة الحالية، وعلى أساس توقعاتهم باستمرار هذه الأسعار، هو افتراض غير واقعي. وعلى الرغم من هذا التأثير القائم على "التعلم عن طريق الخبرة"، يحمل نموذج التوازن العنكبوتى شرحاً واقعياً لبعض الأسواق، مثل سوق صناعة السفن التي خضعت عبر تاريخها "للوفرة" و"للقلة".

٧.٥ تلخيص

أصبحت الآن قادراً على أن تفهم، كيف تحدّد قوى الطلب والعرض في الأسواق التنافسية، أسعار التوازن وكميات التوازن الخاصة بالسلع التي تشتري وتبيع، وبات بوسفك أن تشرح كيف تستجيب أسعار التوازن وكميات التوازن لتغييرات الطلب والعرض. (ستواجه مفهوم التوازن مراراً وتكراراً بينما تقدّم في دراسة هذا المقرر). وقد أصبحت أيضاً قادراً على أن تشرح، كيف تؤدي الحدود القصوى للأسعار والحدود الدنيا لها، إلى نشوء الأسواق السوداء والفائض، خاصة في الأسواق الموجّهة. كما أصبح بمقدورك أن تفهم تأثير ضرائب المبيعات في الأسعار والكميات، وتفسّر لماذا لا يتكيف بعض الأسواق إلا إثر فاصل زمني، ولماذا يمكن أن تسبّب هذه التكيفات تقلب سعر السلع المعنية بطريقة دورية.

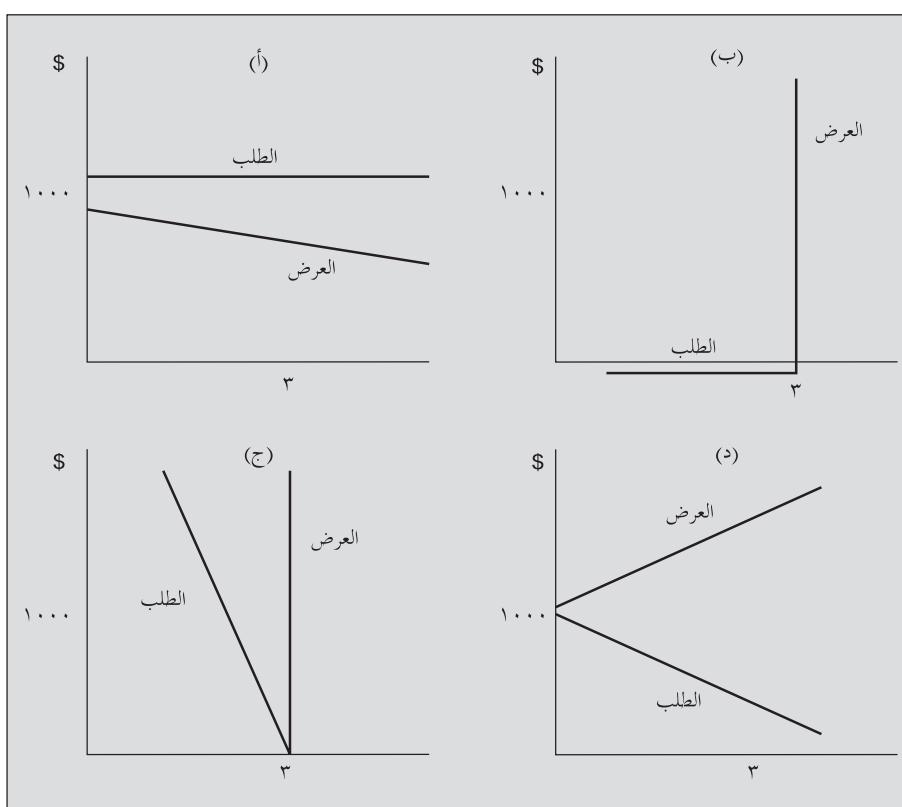
أسئلة متعددة الخيارات

- ١.٥ أي خيار يصح من بين الخيارات التالية؟
تنشأ سوق سلعة معينة أو خدمة معينة أو مورد معين عندما:
أ. يتواجد مكان محلاً يمكن أن تجري فيه التجارة.
ب. يملك الأفراد شيئاً يستطيعون بيعه.

- ج. يرغب الأفراد في بيع شيء.
د. يكون الشراء المحتملون على اتصال بالباعة المحتملين.

قام أحد المتاجر المحلية، الذي يتاجر بالآلات الموسيقية المستعملة، بعرض ثلاث آلات بيانو للبيع يسعر \$١٠٠٠ الواحد. ولكن لم يرغب أحد في شرائها بهذا السعر. وبعد مرور بضعة أشهر، قام صاحب المتجر بتخفيض تدريجي لسعر الآلات البيانو، ومع ذلك لم يعثر على من يشتريها. أخيراً اتصل ممثل أحد المعاهد الموسيقية بالمتجر، وعرض أن يأخذ الآلات من دون أن يدفع شيئاً، شرط أن يتကفل المتجر بدفع تكاليف نقلها إلى المعهد، فوافق مدير المتجر على العرض.
أي خط بياني يمثل سوق آلات البيانو في الرسم البياني ؟ ٣١-٥

أ. الرسم البياني (أ) فقط.
ب. الرسم البياني (ب) فقط.
ج. الرسم البياني (ج) فقط.
د. الرسم البياني (د) فقط.



الرسم ٣١.٥

٢.٥ افترض أن سوق أحد أقلام الرصاص المطلية بالذهب والمطمور حديثاً، تتمثل بقائمة الطلب والعرض الواردين أدناه:

السعر (\$)	الكمية المطلوبة في اليوم	الكمية المعروضة في اليوم
٦٠٠	٠	١٠٠٠
٥٠٠	٠	٧٠٠
٤٠٠	٠	٣٥٠
٣٠٠	٠	٠
٢٥٠	٠	٠
٢٠٠	٥٠	٠
١٥٠	١٠٠	٠
١٠٠	١٥٠	٠
٥٠	٢٥٠	٠

أي خيار يصح من بين الخيارات التالية؟

- أ. تتراوح كمية التوازن بين ٥٠ و ٣٥٠ قلم رصاص في اليوم.
- ب. لا يجري أي تبادل.
- ج. على الممومتين أن يخفّضوا أسعارهم إلى \$٢٠٠ بما أنه أقصى حد للسعر الذي ييدي المستهلكون استعدادهم لدفعه.
- د. على المستهلكين أن يدفعوا \$٤٠٠ للحصول على أقلام الرصاص بما أنه أدنى حد لسعر البيع الذي ييدي الممومون استعدادهم لقبوله.

٤.٥ على المدى القصير، يستجيب نظام السعر للطلب الفائض على سلعة معينة عبر:

- أ. خفض السعر والأرباح العائدة للمؤسسات المنتجة للسلعة.
- ب. رفع السعر وأرباح المنتج.
- ج. خفض السعر ورفع أرباح المنتج.
- د. رفع السعر وخفض أرباح المنتج.

٥.٥ عندما أصبح اللقاح ضد الأنفلونزا متيسراً للمرة الأولى في الولايات المتحدة الأمريكية، حدّدت له الحكومة سعراً يساوي تكلفة إنتاجه. ولم يكن الناتج المتوافر بذلك السعر كافياً لتلبية الطلبات، فضبّطت الحكومة عملية توزيع اللقاح. ما كان ليحصل لو بيع اللقاح على المستوى الخاص من غير أن تتدخل الحكومة؟

- أ. لكان السعر أعلى.
- ب. لكان السعر أدنى.
- ج. لبقي السعر على حاله.
- د. لا يمكن أن نعرف من المعلومات المتوفّرة إذا كان السعر سيترفع أو ينخفض.

- ٦.٥ إذا ساد سعر التوازن سوق سلعة معينة:
- .١. لن يقدم أي مستهلك على شراء وحدات من هذه السلعة بسعر أعلى.
 - .٢. ينعدم كلا الطلب الفائض والعرض الفائض.
 - .٣. لن يقدم أي منتج على بيع وحدات من هذه السلعة بسعر أدنى.
- أي احتمال يصح من الاحتمالات التالية؟
- .أ. ١ فقط.
 - .ب. ٢ فقط.
 - .ج. ١ و ٣ فقط.
 - .د. ١ و ٢ و ٣.
- ٧.٥ قررت إحدى المدن أن تبني ٥٠٠٠ وحدة سكنية، وتؤجرها لأصحاب الدخل المنخفض بإيجار يقل عن التكلفة وعن السعر الجاري في السوق الخاصة. أي تأثير من التأثيرات التالية سيولده هذا الأمر في سوق الإسكان الخاصة، على أن تبقى الأمور الأخرى (مثل السكان) على حالها؟
- .أ. إنخفاض قيمة الإيجار يعقبه انخفاض الكمية المعروضة.
 - .ب. إنخفاض عدد المستأجرين يعقبه ارتفاع في الإيجارات.
 - .ج. ارتفاع في الإيجارات يعقبه ارتفاع في الكمية المعروضة.
 - .د. غياب كل تأثير لأن أصحاب الدخل المنخفض المؤهلين للحصول على الوحدات السكنية المبنية في المدينة، وبالرغم من ذلك، غير قادرین على تحمل التكاليف المقبولة للمساكن الخاصة.
- ٨.٥ افترض أن سوق نوادي الغolf هي أساساً في حالة توازن. إذا ارتفع عدد الراغبين في الانطلاق بهذه الرياضة ارتفاعاً كبيراً، وانخفضت في الوقت ذاته تكاليف إنتاج التصنيع الخاصة بهذه الرياضة، جراء استعمال مركب معدني جديد، أي خيار يصح من بين الخيارات التالية؟
- .أ. قد يرتفع سعر التوازن لأندية الغolf، أو ينخفض أو يحافظ على المستوى ذاته، لكن كمية التوازن ستترفع.
 - .ب. يرتفع سعر التوازن لأندية الغolf لكن كمية التوازن قد ترتفع أو تنخفض أو تحافظ على المستوى ذاته.
 - .ج. ينخفض سعر التوازن لأندية الغolf وترتفع كمية التوازن.
 - .د. ينخفض سعر التوازن لأندية الغolf، لكن كمية التوازن قد ترتفع أو تنخفض أو تحافظ على المستوى ذاته.

- ٩.٥ افترض أن إحدى الحكومات تريد أن تزيد أموالها عن طريق فرض ضريبة على كل وحدة تشتري وتبيع من سلعة معينة، وتود أن يقع معظم تأثير هذه الضريبة على عاتق الشراء لا الباعة، كما أنها تريد أن تسبب أقل تعكير ممكن للكمية التي تشتري وتبيع. أي منحنى من منحنيات الطلب والعرض التالية يليبي هذه المتطلبات أفضل تلبية؟

- أ. عرض عديم المرونة إلى حد كبير.
 ب. طلب شديد المرونة.
 ج. عرض شديد المرونة.
 د. طلب عديم المرونة إلى حد كبير.

- ١٠.٥ إذا رفعت إحدى الحكومات ضريبة المبيعات على السيارات الجديدة، كيف يتأثر سعر التوازن وكمية التوازن بالنسبة إلى السيارات المستعملة؟
- أ. يرتفع كل من سعر التوازن وكمية التوازن.
 ب. ينخفض سعر التوازن وترتفع كمية التوازن.
 ج. يرتفع سعر التوازن لكن كمية التوازن، قد ترتفع أو تبقى على حالها أو تنخفض.
 د. لن تتأثر سوق السيارات المستعملة لأنها مستقلة عن سوق السيارات الجديدة، كما أن ضريبة المبيعات لا تطبق إلا على السيارات الجديدة.

- ١١.٥ افترض أن سوق المسلمين الطازج في حالة توازن. إذا ارتفع الطلب على المسلمين ارتفاعاً مفاجئاً، أي خيار من الخيارات التالية ستشهده الفترة الزمنية (المباشرة للسوق)؟

كمية التوازن	سعر التوازن	
لا تغيير	لا تغيير	أ
ارتفاع	ارتفاع	ب
لا تغيير	ارتفاع	ج
انخفاض	لا تغيير	د

- ١٢.٥ افترض أن سوق البندورة تشهد في الأساس حالة توازن، لكن تكاليف الإنتاج لدى كل ممول ارتفعت، نتيجةً لارتفاع كبير في أجور كل العمال العاملين في هذه الصناعة. أي أمر من الأمور التالية سيحصل؟

كمية التوازن	سعر التوازن	
ارتفاع	ارتفاع	أ
انخفاض	ارتفاع	ب
ارتفاع	انخفاض	ج
انخفاض	انخفاض	د

يؤدي ارتفاع الأجور (ارتفاع التكاليف المتغيرة) إلى ارتفاع المنحنى الخاص بمعدل التكلفة المتغيرة الذي يتحمله المزارع عن كل حبة بندورة، وبالتالي، المنحنى الخاص بمعدل التكلفة الإجمالية، ويحرّك منحنى هامش التكلفة (منحنى العرض على المدى القصير) نحو اليسار. لذا، سيتحرّك منحنى عرض الصناعة على المدى القصير نحو اليسار مؤدياً إلى ارتفاع سعر التوازن وانخفاض كمية التوازن.

دراسة حالة ١-٥: الإسكان في جنوب كاليفورنيا

هذه الحالة هي تطبيق لنظرية تحديد السعر. قبل أن تعالجها يجب أن تكون قد حصلت ما يلي:

- أ. تحرّكات منحني العرض.
- ب. تحرّكات منحني الطلب.
- ج. سعر التوازن وكمية التوازن.
- د. الحد الأقصى للسعر.
- هـ. القرعة.
- و. عملية الإحلال بين السلع.
- ز. توزيع الدخل.

تبين الحالة، أن تغيير ظروف الطلب والعرض، يمكن أن يؤثّر تأثيراً كبيراً في سعر التوازن وكمية التوازن. ويكون حجم هذا التأثير رهنًا بشكل منحني الطلب والعرض.

بيع المنازل بالقرعة

المقتطفات التالية مقتبسة عن تقرير بعنوان "وهم جنوب كاليفورنيا" ورد في مجلة ذي إيكونوميست The Economist:

جنوب كاليفورنيا واقع في قبضة فورة للملكية تختلف كل الاختلاف عن سائر أنحاء البلاد. فقد رفعت نوبة جنونية من المضاربات أسعار المنازل الجديدة بنسبة ٢ في المئة في الشهر خلال الستين المنصرمتين، أي بسرعة تفوق سرعة المعدل القومي بنسبة خمسين في المئة...

يبدو أن السوق تتوسّع مع انتقال الناس نحو الجنوب، وشروع أطفال فترة ما بعد الحرب بتكوين عائلاتهم الخاصة، وقيام الأعداد المتزايدة من الأزواج المطلقات بالبحث عن منزلين بدلاً من منزل واحد. في الواقع، يشكّل عدد البالغين الغرّاب الراغبين في العيش بمفردهم، أبرز معالم فورة الإسكان في كاليفورنيا...

... ولكي تزداد الأمور سوءاً، أدى التضخم العالمي الأخير في أسعار المواد إلى ارتفاع تكاليف البناء ارتفاعاً كبيراً، ويخشى البناء أيضاً أن تنفذ الأراضي التي يُسمح بالبناء عليها...

المنطقة الأكثر رواجاً للبناء والمضاربات هي مقاطعة أورنج Orange، المنطقة السكنية الكثيفة السكان والواقعة جنوب لوس أنجلوس، حيث يكثر الطلب على المنازل لدرجة أن القرعة أصبحت أمراً مألوفاً. مثلاً يتواجد ٥٥٠٠ اسم على لائحة انتظار بناء المنازل المئات التي سيتم تشييدها في إحدى المناطق الشعبية. وفي مكان آخر، قامت مؤخراً إحدى الشركات بالسحب بالقرعة، لاختيار من بين ١٠٠٠ مقدم طلب، الأشخاص الذين قد يشترون ١٩١ منزلًا بسعر \$١٥٠٠٠ للمنزل الواحد.

عالج الآن الأسئلة التالية:

١. ارتفعت تكاليف إنتاج المنازل الجديدة وارتفع الطلب عليها، فما هو إذاً تأثير هذا الوضع في سعر المنازل الجديدة والكمية التي تباع في السوق؟
٢. ما هو التأثير الذي يحمله ارتفاع الطلب على المنازل الجديدة إلى سوق المنازل المستعملة؟
٣. قارن التأثيرات التي تحلّ بالفعالية الاقتصادية وتوزيع الدخل، جراء طرح ١٩١ منزلاً للبيع بسعر \$ ١١٥٠٠٠ وتخصيصها عن طريق استعمال القرعة، بالتأثيرات التي كان السعر ليؤلّدها لو جرى تحديده في السوق الحرة.

دراسة حالة ٢-٥: الحصول على بطاقات حضور دورة ويمبلدون لكره المضرب

- هذه الحالة هي تطبيق لنظرية تحديد السعر. قبل أن تعالجها يجب أن تكون قد حصلت ما يلي:
- أ. تحديد سعر التوازن.
 - ب. تأثير الحد الأقصى للسعر في الكمية المطلوبة والكمية المعروضة.
 - ج. منحني العرض الذي يتميّز بسعر غير مرن.
 - د. الإيراد الإجمالي.

تبين الحالات:

- التأثير الذي يشهده الإيراد الإجمالي جراء وضع حد أقصى للسعر بدلاً من السماح للسوق بأن تحدّد السعر.
- أن محاولة تحسين الحالة المادية لإحدى المجموعات، قادرة على الإساءة إلى حالة فئة أخرى.
- أن تحديد السعر قادر على تقليص الفعالية التي يقوم من خلالها نظام الأسواق بتخصيص الموارد.

- طائق تخصيص بطاقات حضور دورة ويمبلدون Wimbeldon**
- إذا كنت من محبي كرة المضرب، تستطيع الحصول على بطاقات حضور دورة ويمبلدون Wimbeldon لكره المضرب بطرقين شتى، يمكنك:
- أ. أن تدخل اسمك في عملية القرعة العامة.
 - ب. أو تشارك في القرعة التي تجريها إحدى الجمعيات المنسوبة إلى جمعية كرة المضرب على الملاعب الترابية.
 - ج. أو تصبح راعياً لكره المضرب أو تجعل شركتك راعية لها، وتفاوض من أجل الحصول على بطاقات ويمبلدون Wimbeldon من جمعية كرة المضرب على الملاعب الترابية، مقابل تأمين الرعاية لدوره إقليمية في المملكة المتحدة أو تدريب فريق رياضي من الشبان.

- د. أو تشتري بطاقة من حامل سند لأنه المصدر القانوني الوحيد للبطاقات في "السوق" على الرغم من أن بطاقة وحيدة تشكل عدداً ضئيلاً.
- هـ. أو تشتري بطاقة من إحدى الوكالات المتخصصة في الأحداث الرياضية، ما يعني عادةً شراء عرض يشمل رحلة سفر وإقامة في الفنادق وتسلية وبطاقات سفر.
- و. أو تقف في الصف عند مدخل ويمبلدون Wimboldon للحصول على بطاقة من البطاقات التي توزع يومياً عند المدخل.

وإما أن يكون احتمال نجاح الطرائق المذكورة أعلاه ضئيلاً وإنما أن تكون تكلفتها باهظةً، والطريقة التي تؤمن ثقة أكبر، هي الاتصال بشخص يعيد بيع البطاقات في السوق السوداء، والتفاوض معه على سعر معين. بالطبع، إذا شاركت في القرعة العامة ووفقت في الحصول على بطاقة لقاء تسديرك قيمة اسمية، أو وفقت في الحصول على بطاقات بأي وسيلة أخرى، يمكنك أن تصبح من أولئك الذين يعيدون بيع البطاقات في السوق السوداء. لا يروق لجمعية كرة المضرب على الملاعب التراثية الأشخاص الذين يعيدون بيع البطاقات، وتحاول الحدّ من هذه الممارسة عبر وضع شروط لإعادة البيع، يمكن أن يؤدي انتهاكها إلى طرد الشاري "غير القانوني" من دورة ويمبلدون Wimboldon بصفته متجاوزاً، وإلى حرمان صاحب البطاقات الأساسي من امتيازات توزيعها.

من الواضح أن ويمبلدون Wimboldon تسجل خسارة مادية بسيطة عبر اعتمادها سياسة التسعير الخاصة بها، غير أن المسؤولين فيها يقولون، إن وضع سعر منخفض يسمح لمجتبي كرة المضرب، العاجزين عن تحمل سعر السوق الحرة، بالحصول على بطاقة.

طلب إلى إحدى عالمات الاقتصاد، التعليق على طريقة تخصيص بطاقات حضور دورة ويمبلدون Wimboldon فبدأت بالإشارة إلى أن كل الهيئات المعنية بتوزيع بطاقات ويمبلدون Wimboldon غير ضرورية. واقتصرت وجوب قيام المسؤولين في ويمبلدون Wimboldon بتقدير سعر التوازن وبيع البطاقات بهذا السعر، لافتاً إلى أنهم قد يفشلون في ضبط الأسعار من المرة الأولى، ولكنهم سيتعلّمون بالتجربة، وهكذا يستطيع كل من يرغب فعلاً في الحصول على بطاقة، أن يشتريها بالسعر الجاري. وأشارت إلى أن أسواق سيارات الرولز رويس Rolls-Royce، وصفائح الذهب تعمل بشكل جيد، فلماذا لا يفترض بسوق بطاقات ويمبلدون Wimboldon أن تعمل على هذا التحوّل أيضاً؟ إضافة إلى ذلك، قالت عالمة الاقتصاد إنه، في حين يستطيع بعض الأشخاص أن يستفيدوا من البطاقات الرخيصة، يخسر كثيرون آخرون، ونتيجةً لذلك، تصبح الطريقة الحالية المعتمدة في تخصيص البطاقات غير كافية.

خلال تقويم استنتاجات عالمة الاقتصاد يجب النظر في الأمور التالية:

- زـ. كيف سيتأثر (أ) سعر البطاقات و(ب) الطلب على البطاقات إذا اعتمد هذا الاقتراح؟
- حـ. من الذي سيستفيد من هذا الاقتراح ومن الذي سيخسر من جرائه؟
- طـ. يقول المسؤولون في ويمبلدون Wimboldon إن تثبيت السعر يسمح لمجتبي كرة المضرب، العاجزين عن تحمل سعر السوق الحرة، بحضور الدورة. هل ترى أن هذه الحجة صحيحة؟

ي. هل من حجة لزيادة الغرامات على إعادة بيع البطاقات، في السوق السوداء، على أساس أنها تؤثّر في الفعالية الاقتصادية؟

عندما تجيب على هذه الأسئلة، يجب ألا يغيب عن ذهنك أن بطاقات حضور دورة ويمبلدون Wimbledon مختلفة الأنواع وأن بعض الأيام فيها، مثل أيام التصفيات، أكثر شعبية من سواه. ولكن، لكي تتجنّب إعطاء جواب شديد التعقيد، يجب أن تفترض وجود نوع واحد من البطاقات وغياب كل اختلاف في الطلب بين يوم وآخر.

الفاعلية الاقتصادية

المحتويات

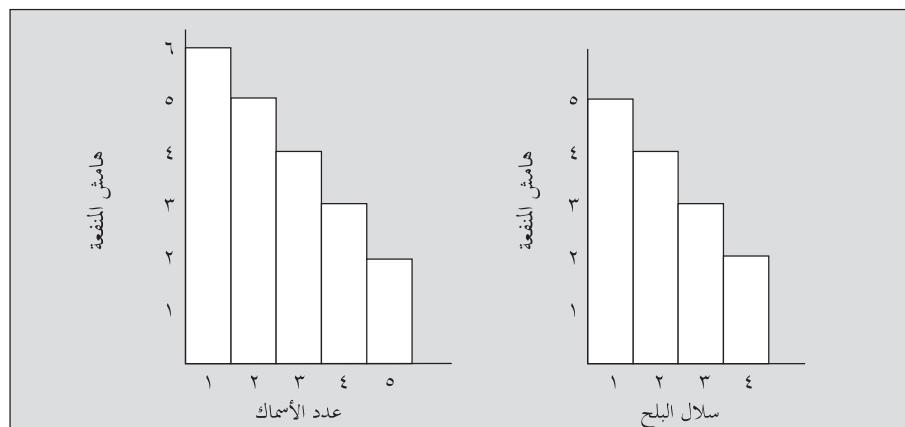
٤٢/٦	المقدمة
٤٤/٦	شروط التكافر الهامشي
٤٨/٦	تخصيص الموارد والسلوك الساعي إلى تحقيق الحد الأقصى من الربح على المدى القصير
٥١/٦	تخصيص الموارد والسلوك الساعي إلى تحقيق الحد الأقصى من الربح على المدى الطويل
٥٣/٦	عالم آدم سميث Adam Smith الرائع مقابل العالم الحقيقي
٥٥/٦	تلخيص
٥٥/٦	أمثلة متعددة الخيارات
٥٩/٦	التجنيد العسكري في بريطانيا

١.٦ المقدمة

في أنظمة اقتصاد الأسواق الحرة أو الأنظمة الاقتصادية الرأسمالية، تملك الأسرُ، ضمن الحدود الشرعية، حرية بيع السلع والخدمات التي تريدها، وحرية الاحتفاظ بمواردها أو عرضها لأي مؤسسة تخسارها، وهذه الموارد بالنسبة إلى أسر عديدة، هي خدمات اليد العاملة. وتملك المؤسسات بدورها، الحرية في أن تقرر ما هي السلع والخدمات التي تنتجهما وما هي الموارد التي توظفها وتلك التي تخلى عنها. غير أن اقتصاد الأسواق لا يظهر في العالم بشكل فجائي، فهو يتطور عبر الوقت تطوراً بطيناً ويعتبر ظاهرة حديثة نسبياً في تاريخ البشر. إذا عاد بنا الزمن ٣٠٠ سنة فقط نحو الماضي، نجد أن اقتصاد الأسواق لم يكن موجوداً بالشكل الذي نعهده اليوم، فقد كانت الأسواق موجودة في تلك الأيام، كما أنها كانت موجودة منذ ٢٠٠٠ سنة، إلا أن معظمها كان صغيراً ومحلياً. والقوة المسيرة التي أدت إلى نشوء أسواق أوسع، ولدت في نهاية المطاف أنظمة اقتصاد الأسواق، هي رغبة الناس في أن يصبحوا أيسراً حالاً.

قامت أفلام هوليوود بتصوير رومانسي، يجسد فكرة العائلات الرائدة، التي تمتّعت في العصور الأولى باكتفاء ذاتي، وشيدت منازلها بنفسها، واهتمت بالمزروعات، ومارست صيد الطرائد وصيد السمك، وصنعت ملابسها الخاصة. لكن هذه الحياة كانت في الواقع "كريهة ووحشية وقصيرة"، وبات من الواضح لهؤلاء الرائدين أنهم قادرون على تحسين حالهم، عبر التخصص في أمور يتقنونها، وتبادل السلع معأشخاص آخرين يفوقونهم براعة في أمور أخرى. واستدعي هذا التبادل وجود أسواق.

ف Kramer أولًا في منافع التبادل. يعيش Adam و Howe على جزيرة صغيرة، و تقوم Howe، التي تتلقى السباحة، باصطياد خمس سمك يومياً، تععنها بالرمح و تأكلها. أما Adam فلا يستطيع أن يسبح لكنه يتسلق أشجار النخيل ويجمع يومياً أربع سلال من البلح ويستهلكها. يملك Adam و Howe دلائل منفعة مماثلة في السمك والبلح، كما يبدو في الرسم البياني ١-٦، وسوف نفترض في هذه الدلائل أن مقاييس الاكتفاء هو وحدة المنفعة.



الرسم ١.٦ مستويات هامش المنفعة من السمك والبلح

إن مبدأ هامش المنفعة المتناقصة موجود. تجني حواء ست وحدات اكتفاء من استهلاكها للسمكة الأولى، وخمس وحدات اكتفاء من استهلاكها السمكة الثانية وهكذا دواليك. لذا يبلغ استمتعها الإجمالي اليومي، الناتج عن استهلاكها خمس سماكات، ٢٠ وحدة منفعة. ويمكن لأدم، الذي يتمتع بذلة منفعة مماثلة في السمك، أن يجني ٢٠ وحدة منفعة من استهلاكه خمس سماكات، إذا تمكّن من الحصول عليها. وبما أنه عاجز عن الحصول عليها، فإن اكتفاءه ينبع فقط من استهلاكه للبلح. وهكذا هو يتمتع بـ ١٤ وحدة منفعة من خلال استهلاكه أربع سلال من البلح، أي $5 + 4 + 3 + 2 = 14$.

والآن، يجتمع أدم وحشاء، ويعرض أدم على حواء سلة من البلح. كم يبلغ هامش التكلفة الذي يتحمّله أدم نتيجة هذه العملية؟ يبلغ هامش التكلفة وحدة منفعة: الاكتفاء الذي يجنيه من آخر سلة بلح يستهلكها. وتبلغ المنفعة التي تكسبها حشاء خمس وحدات منفعة: الاكتفاء الذي تجنيه من أول سلة بلح. وفي المقابل، تعرض حشاء على أدم سمكة واحدة، فتخسر وحدة منفعة ويكسب أدم ست وحدات منفعة. لذا، إن النتيجة الصافية لعملية التبادل هذه، هي اكتساب أدم أربع وحدات منفعة، واكتساب حشاء ثلات وحدات منفعة. إذًا، أصبح كلاهما أيسر حالاً من دون أي زيادة في كمية السمك والبلح الإجمالية. هل يستفيد أدم وحشاء من القيام بالمزيد من عمليات التبادل؟ نعم. عندما يتخلّى أدم عن سلة بلح ثانية مقابل حصوله على سمكة ثانية، يخسر ثلات وحدات منفعة من البلح، ولكنه يكسب خمس وحدات منفعة من السمك، فيما تخسر حشاء ثلات وحدات منفعة عبر تخليها عن السمكة الثانية، وتكسب أربع وحدات منفعة بحصولها على سلة البلح الثانية.

افتراض الآن، أن حشاء علمت أدم كيفية السباحة وصيد الأسماك بطنعها بالرمح، ولكنه، لسوء الحظ، لم يتّقن هذه المهمة ولم يتمكّن إلا من التقاط سمكة واحدة كل يومين. وفوق ذلك، تبيّن أن حشاء تعاني من دوار، وأنها لا تستطيع أن تجمع سوى نصف سلة بلح في اليوم، لأنها تميل إلى أن تهوي عن شجرة التخييل. هل يجدر أن يصطاد كلاهما السمك ويسلّق أشجار التخييل من أجل تحقيق الحد الأقصى من المنفعة؟ الجواب هو "لا": يرتفع ناتج السمك والبلح الإجمالي إذا تخصّص كل منهما في مهمة واحدة. بشكل، يقتصر فيه عمل حشاء على صيد السمك، وينحصر فيه عمل أدم بجمع البلح. وهذا ما يسمى تقسيم العمل، فالمنفعة الإجمالية ترتفع عن طريق التجارة أو التبادل.

إن حجم تقسيم العمل الذي يشهده المجتمع في العالم الحقيقي محصورٌ بمدى اتساع السوق، فغالباً ما يتواجد في القرى الصغيرة والنائية طبيب واحد يؤمّن كل العناية الطبية. وفيما تتّسع الأسواق، يتخصّص الأطباء في أمراض الأطفال (أطباء الأطفال)، وأمراض الجلد (أطباء الأمراض الجلدية)، وأمراض الدماغ (أطباء الأمراض العصبية)، والاضطرابات العقلية (الأطباء النفسيون)، وأمراض القلب (أطباء القلب)، وأمراض الدم (أطباء أمراض الدم). ومع ازدياد الاختصاصات، ترتفع نوعية السلع والخدمات المنتجة وكميّتها، ونتيجةً لذلك، يعزّز الرفاه المادي للمجتمع.

إن الفرصة المتاحة أمام الأفراد ليتخصّصوا في إنتاج السلع والخدمات وتبادلها، لقاء حصولهم على سلع وخدمات أخرى في الأسواق، تؤثّر تأثيراً كبيراً في عرض كل سلعة وخدمة وفي الطلب عليهما. قمنا في الوحدة الخامسة بتحليل الطريقة التي يتفاعل بها الطلب

والعرض، لتحديد سعر التوازن وكمية التوازن الخاصين بسلعة مستقلة في سوق معينة. ومن خلال ذلك، حلّلنا الآليات الأساسية لاقتصاد الأسواق، لكن التوازن الذي يتم تحديده في أي سوق منفردة ليس سوى توازن جزئي، لأنّه يتّجاهل الترابط السائد بين الأسواق. رأينا أن ما يحصل في سوق السلمون المدخن، يؤثّر تأثيراً في سوق بكرات الصيد، التي تؤثّر في سوق الغولاذ، وهذه الأخيرة تؤثّر بدورها في سوق الحديد الخام. هذه حفنة من علاقات الترابط التي يستحيل تتبعها الكامل استحالة شبه تامة، بسبب وجود الملايين من علاقات الترابط المماثلة لها. لكن عندما تحدّث السوق التنافسية أو الاقتصاد الرأسمالي، توازنًا عامًا للأسعار والكميات في كل الأسواق، تأخذ تلقائياً علاقات الترابط هذه بعين الاعتبار. يمكن أن تؤدي الأسواق التنافسية هذه المهمة المعقدة لسبعين. أولاً، لا يتوجّب على أي فرد أو مؤسسة أو حكومة أن تتخذ كل القرارات: كل الأسر والمؤسسات تسعى وراء مصالحها الخاصة، والحل الذي يتم التوصل إليه، والقائم على المنفعة والربح والتوازن العام هو نتيجة لمجموع كل هذه القرارات المنفردة. ثانياً، تبّث الأسواق إشارات، تُقلل إلى الكثير من صانعي القرار المنفردين، المعلومات الضرورية لكي يخطّطوا إنفاقهم أو إنتاجهم. وهذه الإشارات هي بالطبع الأسعار.

تعكس القرارات التي تتخذها الأسر والمؤسسات المنفردة العاملة بحرية واستقلالية على الأسعار، وعلى مستويات الناتج داخل الأسواق، التنافسية العديدة الموجودة في الاقتصاد الرأسمالي. ويتم بلوغ التوازن في كل الأسواق عندما تتساوى توافقية السلع والخدمات المطلوبة، مع توافقية السلع والخدمات المعروضة.

هل يأتي لنا هذا الأمر بحال فعال لمشكلة تخصيص الموارد؟ للإجابة على هذا السؤال، يجب أن نتذكّر مناقشتنا الأولى المتعلقة بالفاعلية. تسود الفاعلية الهندسية التكنولوجية، عندما يتم تحقيق ناتج معين من إحدى السلع، عن طريق استعمال أقل كمية ممكنة من الموارد. ولو كانت كل السلع والخدمات تتّبع بهذا الشكل، لكان الاقتصاد بمجمله فعالاً من الناحية التكنولوجية. هل من نزعة لدى الاقتصاد الرأسمالي لأنّه يعمل بفاعلية تكنولوجية؟ الجواب هو "نعم" إذا كانت الأسواق تمتّع بتنافسية حرّة: الحرث على المصلحة الشخصية، أو الرغبة في تحقيق الربح، يرغم المؤسسات في محيط تنافسي، على اعتماد أكثر الوسائل فعالية من حيث التكلفة لإنتاج السلع والخدمات، وإذا امتنعت عن اعتمادها، تجد نفسها مرغمة على ذلك، أو مجبرة على إغفال أبوابها من قبل مؤسسات أخرى أكثر فعالية، لذا، يميل اقتصاد الأسواق التنافسية إلى التميّز بفاعلية تكنولوجية. سنتطرّق في الوحدة السابعة إلى سلوك المؤسسات العاملة في محيط غير تنافسي.

قبل أن يكتسي الاقتصاد صفة الفاعلية الاقتصادية، يجب أن يتعلّى كونه فعالاً من الناحية التكنولوجية. تذهب الفاعلية الاقتصادية إلى أبعد من إنتاج توافقية من السلع والخدمات، باستعمال أقل قدر ممكن من الموارد. فعلها أيضاً، أن تتيّح توافقية السلع والخدمات التي تسدّ حاجات المستهلكين، بأفضل شكل ممكن. هل سيميل اقتصاد الأسواق التنافسية إلى التميّز بالفاعلية الاقتصادية والفاعلية التكنولوجية على حد سواء؟ للإجابة على هذا السؤال، علينا أن نعمد إلى توليف قسط كبير مما خضع حتى الآن لتحليلنا.

٢.٦ شروط التكافؤ الهاشمي

يلغى المستهلك من خلال دخل معين الحد الأقصى من المنفعة، عندما يخصّص هذا الدخل لسلع وخدمات، بشكل تتساوى فيه عملية قسمة هامش المنفعة لكل سلعة وخدمة على سعر السلعة أو الخدمة. وهذا ما يعني أن:

$$\frac{هـ_م}{سـ_ب} = \frac{هـ_م}{سـ_ن} = \dots$$

مثلاً، وسط عالم يقوم على السنديوישات/القهوة، حيث يبلغ سعر السنديويش أربعة أضعاف سعر فنجان القهوة، يقوم المستهلك الساعي إلى تحقيق الحد الأقصى من المنفعة، بتخصيص دخله للقهوة والسنديوישات بشكل، يؤدي فيه آخر دولار ينفق على كل منها إلى الاكتفاء ذاته، أي أن السنديويش الأخير الذي يأكله يؤدي إلى منفعة، توازي أربعة أضعاف المنفعة التي يكسبها من آخر فنجان قهوة يشربه.

تحقق مؤسسة تنافسية معينة الحد الأقصى من الربح، عبر إنتاجها مستوى الناتج الذي يتساوى فيه السعر وهامش التكلفة، ما يعني أن:

$$سـ_ن = هـ_تـ_ن$$

إذا كان مثلاً سعر قلم الرصاص في السوق يبلغ \$١٠، وإذا كان أحد مصنعي أقلام الرصاص يحقق مستوى ناتج يبلغ فيه هامش التكلفة \$٠٠٨، لن يكون في صدد تحقيق الحد الأقصى من الأرباح، ولكن إنتاج المزيد من أقلام الرصاص، حتى يرتفع هامش التكلفة إلى \$١٠، يرفع الإيراد أكثر مما يرفع التكلفة، وبالتالي يزيد الربح أو يخفيض الخسارة. إذا افترضنا وجود عالم يقوم على سلعتين (السلعة A والسلعة B)، ويتألف من مستهلكين يسعون إلى تحقيق الحد الأقصى من المنفعة، ومن مؤسسات تسعى إلى تحقيق الحد الأقصى من الربح، يجب قيام الشروط التالية:

$$\frac{هـ_مـ_A}{سـ_B} = \frac{هـ_مـ_B}{سـ_B}$$

إضافة إلى

$$سـ_ن = هـ_تـ_ن \text{ و } سـ_ن = هـ_تـ_B$$

إذا استبدلنا السعرين (سـ) الواردين في المعادلة (٦-١) بهامش التكلفة (هــتـ) الواردين في المعادلة (٦-٢)، ينتج عن عملية الاستبدال ما يلي:

$$\frac{هـ_مـ_B}{هـ_تـ_A} = \frac{هـ_مـ_A}{هـ_تـ_B}$$

بما أن (هــمـ) هو المنفعة المكتسبة من استهلاك آخر وحدة من السلعة (أـ) وبما أن (هــتـ)، يمثل الموارد المطلوبة بعملة الدولار لإنتاج هذه الوحدة، فإنـ

$$\frac{هـ_مـ}{هـ_تـ}$$

هو المنفعة التي يكسبها المستهلك من آخر دولار تستحقه الموارد المستخدمة في إنتاج السلعة (أ). كذلك إن

$$\frac{هـ_مـ}{هـ_تـ}$$

هو المنفعة التي يكسبها المستهلك من آخر دولار تستحقه الموارد المستعملة في إنتاج السلعة (ب). لذا تشير المعادلة (٣-٦) إلى أن المنفعة المكتسبة من آخر دولار يمثل الموارد المستعملة في إنتاج السلعة (أ)، تساوي المنفعة المكتسبة من آخر دولار يمثل الموارد المستعملة في إنتاج السلعة (ب)، وذلك بالنسبة إلى كل مستهلك يسعى إلى تحقيق الحد الأقصى من المنفعة في عالم يقوم على سلعين، وحيث تنتج السلع على يد المؤسسات التنافسية الساعية إلى تحقيق الحد الأقصى من الربح.

مثل

إذا بقىت طالب يحاول بلوغ الحد الأقصى من مجموع علامات الامتحان ثماني ساعات من الدرس يخصّصها لمادتي التاريخ والاقتصاد، وخصص منها أربع ساعات لكل مادة، لن يبلغ الحد الأقصى من مجموع العلامات، إلا إذا كانت الساعة الأخيرة التي يخصّصها للتاريخ ترفع علاماته بالنسبة ذاتها التي كانت لترفعها لو أنها خُصّصت لل الاقتصاد. افترض أن الساعة الثالثة المخصصة للتاريخ تضيف إلى رصيده عشر علامات، وأن الساعة الرابعة تضيف إليه ست علامات أخرى، في حين أن الساعة الرابعة المخصصة لل الاقتصاد تضيف خمس عشرة علامة، وال الساعة الخامسة تضيف عشر علامات. لكي يبلغ الطالب الحد الأقصى من العلامات، عليه أن يعيد تخصيص الساعة الرابعة التي يمضيها في دراسة التاريخ لدراسة الاقتصاد، فينخفض مجموع علامات التاريخ بنسبة ست علامات، لكن مجموع علامات الاقتصاد يرتفع بنسبة عشر علامات، ما يؤدي إلى ربح صافٍ قدره أربع علامات. وترفع الساعة الأخيرة المخصصة لكل مادة الرصيد بالنسبة ذاتها، أي بنسبة عشر علامات. إن أي تخصيص للموارد لا يؤدي إلى المعادلة التالية:

$$\frac{هـ_مـ}{هـ_تـ} = \frac{هـ_مـ}{هـ_تـ}$$

يولّد حالة مختلّة التوازن. وتثير القوى عملية لإعادة تخصيص الموارد، حتى تتساوى لدى كل السلع والخدمات نسبُ قسمة هامش المنفعة على هامش التكاليف. ولكن إذا تمثّلت من جهة ثانية العلاقة بين هامش المنفعة وهامش التكالفة بشكل يكون فيه

$$\frac{\text{هـ مـ}}{\text{هـ تـ}} > \frac{\text{هـ مـ}}{\text{هـ تـ بـ}}$$

يجد المجتمع حافراً يدفع به إلى نقل الموارد من الصناعة (ب) إلى الصناعة (أ). يقود انخفاض الموارد المستعملة في الصناعة (ب) إلى انخفاض في كمية إنتاج السلعة (ب)، يتافق مع انخفاض المنفعة الإجمالية من السلعة (ب) بسبب هبوط مستوى استهلاكها. لكن هامش المنفعة من السلعة (ب) يرتفع بسبب الافتراض القاضي بوجود قانون هامش المنفعة المتناقص. وتؤدي زيادة الموارد المستعملة في الصناعة (أ) إلى ارتفاع في كمية إنتاج السلعة (أ)، يتافق مع ارتفاع المنفعة الإجمالية من السلعة (أ) بسبب ارتفاع مستوى استهلاكها. لكن هامش المنفعة من السلعة (أ) ينخفض بسبب الافتراض القاضي بوجود قانون هامش المنفعة المتناقص. بما أن

$$\frac{\text{هـ مـ}}{\text{هـ تـ}} > \frac{\text{هـ مـ}}{\text{هـ تـ بـ}}$$

تؤدي إعادة تخصيص الموارد على الهامش من الصناعة (ب) للصناعة (أ) إلى ربح صافي في المنفعة الإجمالية.

مثل

لعد إلى العالم القائم على السنديويشات (أ) والقهوة (ب): إذا كان

$$\frac{2}{1} = \frac{4}{1} \text{ و كان } \frac{\text{هـ مـ}}{\text{هـ تـ}} = \frac{\text{هـ مـ}}{\text{هـ تـ بـ}}$$

أي بعبير آخر، إذا أدى آخر دولار تستحقه الموارد المستعملة في إنتاج السنديويشات إلى ضعف المنفعة التي يولدها آخر دولار تستحقه الموارد المستعملة في إنتاج القهوة، سيشهد المجتمع ربحاً صافياً في المنفعة عبر نقل موارده من القهوة إلى السنديويشات. وستكون النتيجة الصافية لإعادة تخصيص \$1 من الموارد ونقله من القهوة إلى السنديويشات ربحاً في المنفعة قدره ٢، أي خسارة في المنفعة قدرها ٢ ناتجة عن إزالة وحدة من إنتاج القهوة، مقابل ربح في المنفعة قدره ٤، ناتج عن إضافة وحدة إلى إنتاج السنديويشات. وبما أن كمية القهوة تصبح قليلة في المجتمع، يرتفع هامش المنفعة الذي يكسبه منها المجتمع. بعد إعادة تخصيص \$1 من الموارد ونقله من الصناعة (ب) إلى الصناعة (أ)، افترض أن

النسبتين الجديدين تصبحان:

$$\frac{2.5}{1} = \frac{3.5}{1} \text{ و } \frac{\text{هـ مـ}}{\text{هـ تـ}} = \frac{\text{هـ مـ}}{\text{هـ تـ بـ}} \text{ بما أن}$$

$$\frac{\text{هـ مـ}}{\text{هـ تـ}} = \text{لا يزال يفوق } \frac{\text{هـ مـ}}{\text{هـ تـ بـ}}$$

يقي في الصناعة ما يبحث على إجراء المزيد من عمليات إعادة تخصيص الموارد. فقط عندما يكون

$$\frac{\text{ـمـ بـ}}{\text{ـهـ تـ}} = \frac{\text{ـمـ بـ}}{\text{ـهـ تـ}} \\ \text{مثلاً}$$

$$\frac{٣,١٥}{١} = \frac{\text{ـمـ بـ}}{\text{ـهـ تـ}} = \frac{٣,١٥}{١} = \frac{\text{ـمـ بـ}}{\text{ـهـ تـ}}$$

لا يقي من داع لإجراء المزيد من عمليات إعادة التخصيص، لأن ذلك يؤدي إلى خسارة صافية على مستوى المنفعة الإجمالية.
عندما يكون

$$\frac{\text{ـمـ بـ}}{\text{ـهـ تـ}} = \frac{\text{ـمـ بـ}}{\text{ـهـ تـ}}$$

يتم تحقيق الحد الأقصى من المنفعة الإجمالية ويشهد المجتمع أقصى حد ممكن من المنفعة بوجود موارده المحدودة. هذا فيما أن (هـ تـ) = السعر بالنسبة إلى كل سلعة، يتم إنتاج كل سلعة بفعالية تكنولوجية (فعالية هندسية).
لذا عندما يقوم شرط التكافؤ الهامشي، أي عندما يكون

$$\frac{\text{ـمـ بـ}}{\text{ـهـ تـ}} = \frac{\text{ـمـ بـ}}{\text{ـهـ تـ}}$$

تسود الفاعلية الاقتصادية الاقتصاد، وتنتج كل سلعة باستعمال الحد الأدنى من الموارد، وتنتج السلع وفق الكميات التي تولد أعلى مستوى ممكن من الاكتفاء.
لذا يميل اقتصاد الأسواق التنافسية إلى الفاعلية الاقتصادية والفاعلية التقنية على حد سواء، فينبع توافقية السلع والخدمات الأكثر ملاءمة لأفضليات المستهلكين، عن طريق استعمال أقل كميات ممكنة من الموارد. إننا نستخدم العبارة "يميل إلى" لأننا لا نستطيع أن نجزم بأن اقتصاد الأسواق التنافسية سيتميز حتماً بفاعلية اقتصادية، ويعود هذا الأمر إلى أسباب عدة. أولاً، يتواصل ظهور السلع والخدمات الجديدة، ونتيجة لذلك، تعجز مؤسسات كثيرة عن بلوغ التوازن على المدى الطويل، كما أن التكنولوجيا التي تشهد تغيراً سريعاً، تستطيع أن تجعل بلوغ التوازن على المدى الطويل أمراً شبه مستحيل: ما إن تشتري أحدث كمبيوتر شخصي، حتى تظهر في السوق آلة تفوقه فعالية. كل التغيرات التي تحصل على مستوى السكان، وأذواق المستهلك وأفضلياته وعلى مستوى عرض عوامل الإنتاج المختلفة وأسعارها، ترجم المؤسسات على تغيير إنتاجها وتقنيات إنتاجها. ولا تعتبر هذه التغيرات غير مُسيرة من وجهة نظر المجتمع، فالتغير التكنولوجي السريع يعني ترقب تدفق المزيد من السلع والخدمات، إلا أنه يقلص احتمال بلوغ المستهلك والمؤسسة حالة التوازن.

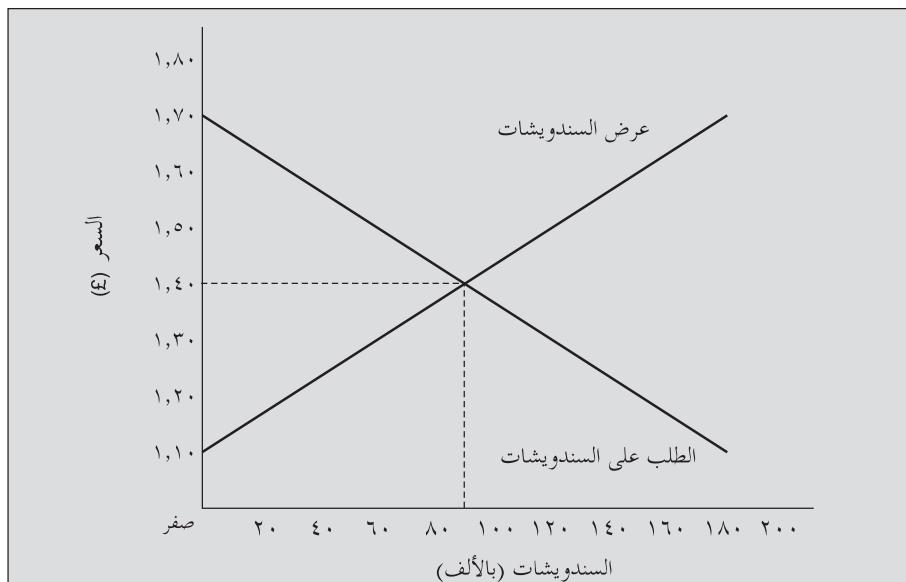
لا تمثل الأسواق التنافسية في مجالات أخرى من النشاط الاقتصادي إلى تحقيق الفعالية الاقتصادية ولكن قبل أن نتطرق إلى هذه المجالات، لنتظر مجلداً إلى المؤسسة التنافسية النموذجية على المدى الطويل والمدى القصير ضمن إطار التوازن العام.

٣.٦ تخصيص الموارد والسلوك الساعي إلى تحقيق الحد الأقصى من الربح على المدى القصير

في السوق التنافسية، يتم تحديداً سعر التوازن الخاص بسلعة معينة وكمية التوازن التي يتبادلها الشراء والباعة، بواسطة نقطة تقاطع منحني الطلب والعرض. يظهر الجدول ١-٦ قائمة طلب السوق على السنديويشات وعرضها لها في إحدى المدن البريطانية، وعرض الرسم البياني ٢-٦ منحني الطلب والعرض المنثني عن المعطيات الواردة في الجدول ١-٦. يبلغ سعر التوازن الخاص بالسنديويشات £١,٤٠، فيما تبلغ كمية التوازن المتباينة خلال فترة زمنية معينة ٩٠٠٠ سنديويش.

الجدول ١.٦ طلب السوق على السنديويشات وعرضها لها في إحدى المدن البريطانية

الكمية المعروضة (بالألف أسبوعياً)	الكمية المطلوبة (بالألف أسبوعياً)	السعر (£)
٠	١٨٠	١.١٠
٣٠	١٥٠	١.٢٠
٦٠	١٢٠	١.٣٠
٩٠	٩٠	١.٤٠
١٢٠	٦٠	١.٥٠
١٥٠	٣٠	١.٦٠
١٨٠	٠	١.٧٠



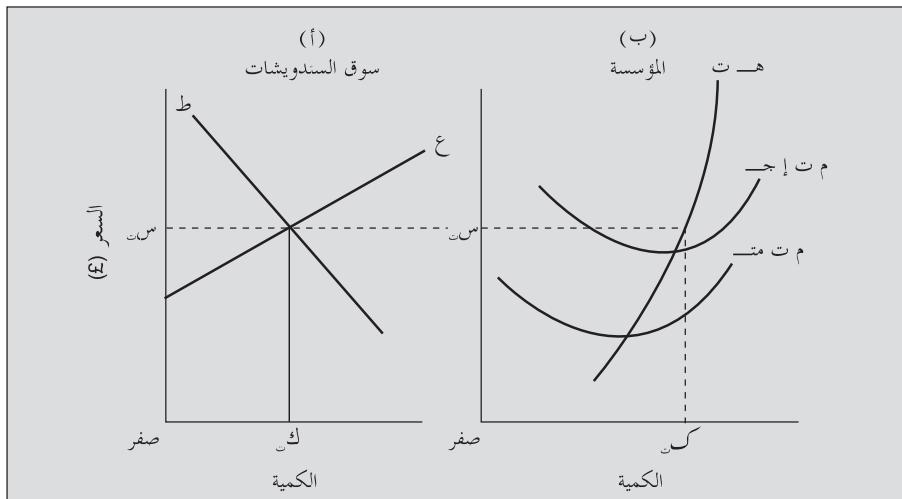
الرسم ٢.٦ منحني طلب السوق على السنديويشات وعرضها لها في إحدى المدن البريطانية

منحني طلب السوق على سلعة معينة هو مجموع منحنيات الطلب الفردية، ومنحني عرض السوق على المدى القصير هو مجموع منحنيات العرض الفردية (منحنيات هامش التكلفة الموجودة فوق النقاط الدنيا لمنحنيات معدل التكلفة المتغيرة) الخاصة بالمؤسسات الموجودة في السوق. إن كل مستهلك وكل مؤسسة هما قابلان للسعر، أي أننا نفترض بأن سعر أي نوعية معينة من السنديويشات في أي من المدن البريطانية الكبيرة يحدد عن طريق الطلب على السنديويشات وعرضها، وإذا أقفل أحد أكشاك السنديويشات أبوابه ذات يوم أو/إذا قررت عائلة واحدة شراء السنديويشات أو عدم شرائها، لن يتأثر سعر السنديويشات بهذه الأمور.

تقوم المؤسسة على المدى القصير بالإنتاج عبر استعمالها مدخلات العوامل الثابتة والمتغيرة. فهي لن تتمكن على المدى القصير من أن تغير كمية مدخل العامل الثابت، ولكنها تستطيع أن تستعمل أي عدد من وحدات العامل المتغير بسعره الجاري، أي أنها عندما تغير كمية الناتج على المدى القصير، تستخدم كميات مختلفة من العامل المتغير مع الاستعانة بكمية محددة من عامل الإنتاج الثابت. مثلاً إذا أراد المسؤول عن أحد أكشاك السنديويشات في أحد الأيام أن يرفع عدد السنديويشات المنتجة، سيجد نفسه مقيداً ببعض العوامل، مثل حجم كشكه وحجم أماكن التحضير فيه وعددها، ولكنه يستطيع استخدام المزيد من العمال وشراء المزيد من المواد الأولية كالخبز والزبدة والحسوة.

تقوم المؤسسة الساعية إلى بلوغ الحد الأقصى من الربح على المدى القصير بالإنتاج، إلى أن يتساوى هامش التكلفة والسعر. يظهر الرسم البياني ٣-٦ سوق السنديويشات والناتج الذي تحققه مؤسسة واحدة على المدى القصير. تعتبر المؤسسة قابلة للسعر ولا تؤثر أعمالها في سعر التوازن (S). ولكي تبلغ المؤسسة الحد الأقصى من الربح، ستقدم

على الإنتاج إلى أن تبلغ نقطة يكون فيها $(S = H)$. ويحصل هذا الأمر عندما يبلغ ناتجها المستوى (K_0) .



الرسم ٣.٦ سوقُ السندويشات ومؤسسةٌ في حالة توازن على المدى القصير

في السوق المؤلفة من مؤسسات تنافسية ساعية إلى تحقيق الحد الأقصى من الربح، يساوي سعر المنتج هامش التكلفة بالنسبة إلى كل مؤسسة على المدى القصير، ويعكس بالتالي هامش التكلفة الذي يتحمله المجتمع في إنتاج هذا المنتج على المدى القصير، أي في ظل وجود مدخلات عوامل ثابتة. في الرسم البياني ٣-٦، يبلغ عدد السندويشات المنتجة التي يتم بيعها في السوق (K_0) ، ويتألف من مجموع (K_0) لدى كل المؤسسات الموجودة في السوق. تجدر الإشارة إلى أنه لا داعي لأن تنتج كل مؤسسة الكميات ذاتها على المدى القصير؛ عندما تقوم كل مؤسسة بإنتاج، حتى تبلغ النقطة التي يتساوى عندها السعر (S) وهامش التكلفة (H) ، لا تضمن حصولها على الناتج ذاته، إذ يمكن أن تملك مؤسسات مختلفة كميات مختلفة من العوامل الثابتة، وبالتالي مستويات مختلفة من هامش التكلفة (H) أو منحنيات العرض.

بما أن السلع تنتج على يد مؤسسات تنافسية تسعى إلى تحقيق الحد الأقصى من الربح، يساوي سعر كل سلعة على المدى القصير هامش تكلفتها. وبما أن المستهلكين الساععين إلى تحقيق الحد الأقصى من المنفعة يخصصون مداخيلهم إلى أن تصبح نسبة قسمة هامش التكلفة على الأسعار متساوية لدى كل السلع، يسود التكافؤ الهامشي والفعالية الاقتصادية الاقتصاد على المدى القصير. لذا، إن سعر كل سلعة يعكس هامش تكلفتها على المجتمع ولا تستطيع أي عملية لإعادة تخصيص الموارد أن ترفع منفعة المجتمع.

وتكون سوق كل السلع مماثلاً لسوق السندويشات، فسعر القهوة مساوٍ لهامش تكلفة القهوة تماماً كما أن سعر السندويشات مساوٍ لهامش تكلفة السندويشات. ويختص المستهلكون مداخيلهم للقهوة والسندويشات إلى أن تتساوى نسب قسمة هامش المنفعة على الأسعار. ويسود شرط التكافؤ الهامشي بالنسبة إلى كل السلع، أي أن يصبح

$$\frac{\text{هـ مـ خـ}}{\text{هـ تـ اـ}} = \frac{\text{هـ مـ خـ}}{\text{هـ تـ بـ}} = \dots = \frac{\text{هـ مـ خـ}}{\text{هـ تـ ضـ}}$$

إذا طرأ، على المدى القصير، أمرٌ يغير أسعار التوازن وكميات التوازن لدى السلع، يقوم سلوك المستهلكين الساعي إلى تحقيق الحد الأقصى من المنفعة، وسلوك المؤسسات الساعي إلى تحقيق الحد الأقصى من الربح، بإنشاء أسعار توازن وكميات توازن جديدة، فيعود شرط التكافؤ الهامشي وتسود الفاعلية الاقتصادية من جديد.

مثل

إذا أدت موجة مفاجئة من الصقيع، في عالم يقوم على العصير/القهوة، ويتمثل بمنحنى طلب وعرض طبيعي الشكل، إلى انحراف منحنى الطلب على العصير نحو اليسار، وانحراف منحنى الطلب على القهوة الساخنة نحو اليمين، ينخفض سعر العصير والكمية المتبادلة منه، بينما يرتفع سعر القهوة الساخنة والكمية المتبادلة منها. وتجري إعادة تخصيص عوامل الإنتاج من سوق العصير لسوق القهوة، إلى أن تساوي الأسعار هامش التكاليف لدى كل مؤسسة موجودة في الأسواق. وفي الوقت ذاته، يعيد المستهلكون تخصيص نفقاتهم، إلى أن تتساوى مجدداً، نسب قسمة هامش المنفعة على الأسعار في كل من العصير والقهوة. وتبلغ منفعة المجتمع من جديد أقصى حد لها، وإذا أجري المزيد من عمليات إعادة تخصيص الموارد والمداخيل، لن ينبع عن ذلك سوى انخفاض للمنفعة الإجمالية.

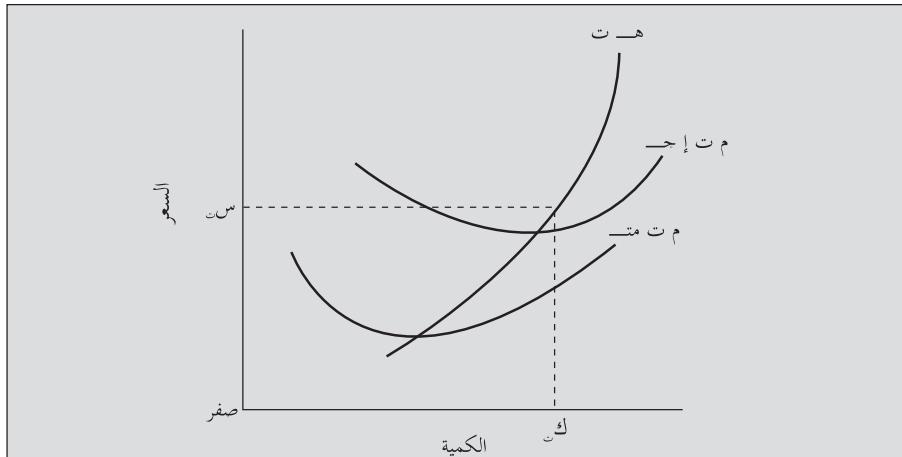
٤.٦ تخصيص الموارد والسلوك الساعي إلى تحقيق الحد الأقصى من الربح على المدى الطويل

لكي تسود الفاعلية الاقتصادية على المدى الطويل اقتصاد الأسواق، يجب أن يستمر قيام شرط التكافؤ الهامشي، أي يجب أن يكون

$$\frac{\text{هـ مـ خـ}}{\text{هـ تـ اـ}} = \frac{\text{هـ مـ خـ}}{\text{هـ تـ بـ}} = \dots = \frac{\text{هـ مـ خـ}}{\text{هـ تـ ضـ}}$$

ولكن على المدى الطويل، إن هامش التكلفة الوثيق الصلة بكل سلعة هو هامش التكلفة على المدى الطويل.

في المثل الذي يتناول السنديوישات ضمن الرسم البياني ٦-٣، وقد نُقل منه هنا الرسم (ب) متمثلاً بالرسم البياني ٦-٤، تشهد المؤسسة حالة توازن على المدى القصير ويبلغ ناتجها (٤٠ كـ) في ظل سعر (١٢) يساوي هامش التكلفة (هـ تـ) (على المدى القصير). لكن المؤسسة ليست في حالة توازن على المدى الطويل، بسبب وجود أرباح تفوق العادة، وبالتالي فإن سوق السنديوישات ليست في حالة توازن على المدى الطويل، ويُستنتج من ذلك أن الاقتصاد بدوره ليس في حالة توازن على المدى الطويل.

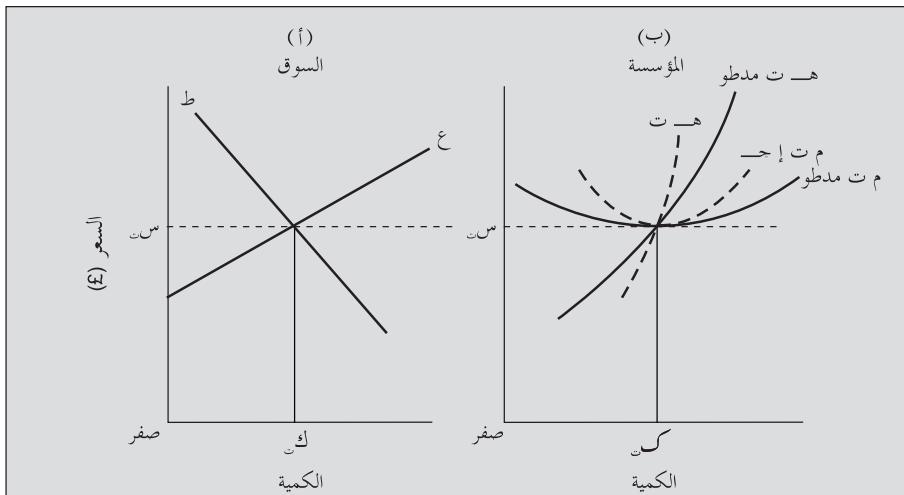


الرسم ٤.٦ مؤسسة في حالة توازن على المدى القصير

لكي تكون المؤسسة في حالة توازن على المدى الطويل، يجب أن يساوي سعر السلعة التي تنتجهما هامش تكلفتها على المدى الطويل.

مثل

يظهر الرسم البياني ٦-٥ سوق السندويشات والناتج الذي تحققه مؤسسة واحدة على المدى الطويل. وتعتبر المؤسسة، كما هي الحال في المدى القصير، قابلة للسعر. في ظل وجود توازن على المدى الطويل، يتمثل حجم تجهيزات المؤسسة بمنحنى معدل التكلفة الإجمالية ($مـ ت إـ جـ$)، أما ناتجها فهو ($كـ$). ويساوي السعر هامش التكلفة على المدى الطويل ($هـ ت مـ دـ طـ$). كما يساوي هامش التكلفة ($هـ ت$)، والحد الأدنى من معدل التكلفة الإجمالية ($مـ ت إـ جـ$). والحد الأدنى من معدل التكلفة على المدى الطويل ($مـ ت مـ دـ طـ$). وهذا ما يقود إلى تجمع المنحنيات الظاهرة في الرسم البياني ٦-٥ (ب).



الرسم ٥.٦ سوق السنديويشات ومؤسسة في حالة توازن على المدى الطويل

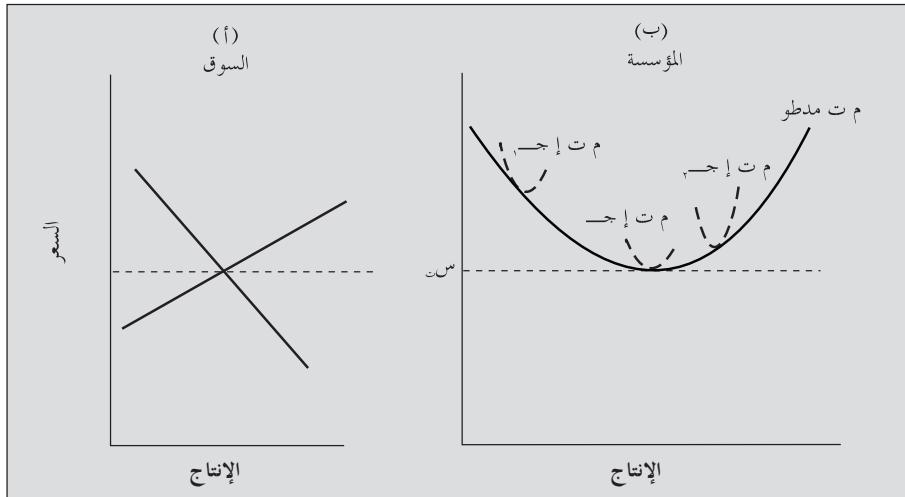
لكي يشهد الاقتصاد توازناً على المدى الطويل، يجب أن تساوى أسعار كل السلع المنتجة هامش تكاليفها على المدى الطويل. وعندما تبلغ كل مؤسسات اقتصاد الأسواق توازناً على المدى الطويل، يعكس سعر كل سلعة هامش تكلفة إنتاجها.

ولكي يشهد الاقتصاد توازناً على المدى الطويل، يجب أن تتساوى نسب قسمة هامش المنفعة على الأسعار، لدى كل السلع، ما يعني عدم تمكّن أي مستهلك من رفع المنفعة الإجمالية من خلال إعادة تخصيص الدخل من سلعة لأخرى. وللتعبير عن هذه الحالة بشكل حسابي، عندما يكون

$$\frac{هـ مـ ضـ}{هـ تـ} = \frac{هـ مـ بـ}{هـ تـ بـ} = \dots = \frac{هـ مـ اـ مـ}{هـ تـ اـ مـ} = هـ تـ (على المدى الطويل) = هـ تـ بـ (على المدى الطويل) = هـ تـ اـ مـ (على المدى الطويل)$$

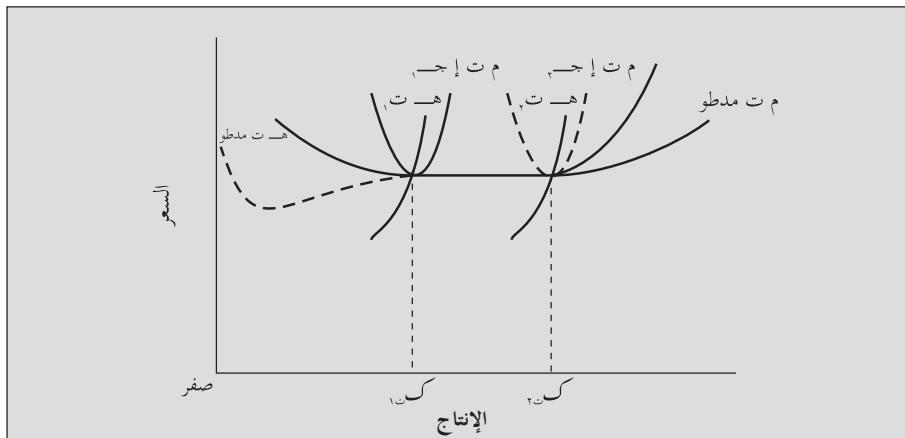
يتم تحقيق الحد الأقصى من المنفعة، وتكتسب كل مؤسسة أرباحاً عادية، عبر تحقيقها إنتاجاً يبلغ فيه معدل التكلفة على المدى الطويل ($مـ تـ مـ طـ$)، ومعدل التكلفة الإجمالية ($مـ تـ إـ جـ$) أدنى حد لهما، ويكون عنده السعر مساوياً لهامش التكلفة على المدى الطويل ($هـ تـ مـ طـ$)، ولها مسح التكلفة ($هـ تـ$). وللحجوة إلى أي عملية لإعادة تخصيص الموارد يقلص المنفعة.

يُستنتج من شكل منحنى معدل التكلفة على المدى الطويل ($مـ تـ مـ طـ$), الظاهر في الرسم البياني ٥-٦، أنه لا يوجد سوى مؤسسة واحدة تتمتع بالحجم الأمثل، أي تلك التي يتمثل حجم تجهيزاتها بمنحنى معدل التكلفة الإجمالية ($مـ تـ إـ جـ$). يظهر الرسم البياني ٦-٦ مؤسسة تبلغ فيها التجهيزات حجماً شديداً الصغر ($مـ تـ إـ جـ$), ومؤسسة تبلغ فيها التجهيزات حجماً شديداً الكبير ($مـ تـ إـ جـ$). وتكتب كلتا المؤسستين خسائر على المدى الطويل، وترغب على اعتماد حجم التجهيزات المتمثل بمنحنى معدل التكلفة الإجمالية ($مـ تـ إـ جـ$) وإلا أفلتت أبوابها.



الرسم ٦.٦ تجهيزات لا تتمتع بالحجم الأمثل

لا يمكن للمؤسسات التي يختلف حجم تجهيزاتها أن تتوارد على المدى الطويل، إلا في الحالة التي يكون فيها منحنى معدل التكلفة على المدى الطويل "مسطح القاعدة"، على طول مجموعة من مستويات الناتج. تظهر هذه الحالة في الرسم البياني ٦-٧. في طروف مماثلة، تصبح المؤسستان اللتان تتمثلان بالمنحنى ($M\text{ ت إ ج}$) والمنحنى ($M\text{ ت مدطرو}$ ، وتحققان تباعاً مستوى الناتج (K_1)، ومستوى الناتج (K_2) في حالة توازن على المدى القصير وعلى المدى الطويل.



الرسم ٧.٦ منحنى مسطح القاعدة يمثل معدل التكلفة على المدى الطويل

٥.٦

عالم آدم سميث Adam Smith الرائع مقابل العالم الحقيقي

في القرن الثامن عشر، وضع آدم سميث Adam Smith العناصر الأساسية للوحدات ٦ من هذا المقرر، وأظهر كيف أن سلوك المستهلكين الساعي وراء المنفعة وسلوك المؤسسات الساعي إلى تحقيق الحد الأقصى من الربح، يميلان إلى إيجاد حل فعال للمشكلة الأساسية التي يواجهها بلد غير متناهي الحاجات ومحدود الموارد. كما أشار إلى عدم الحاجة إلى مجموعة من المخططيين، وهم بحد ذاتهم يشكلون مورداً نادراً، للتوصيل إلى حل يميل إلى التميّز بالفاعلية الاقتصادية. لكنه أشار أيضاً إلى أن قوى السوق لا تضمن بلوغ الفاعلية الاقتصادية في كل الظروف، وأن العمل الجماعي أو التخطيط ضروري في بعض مجالات النشاط الاقتصادي. ولفت إلى أنه في حين تمثل قوى السوق في مجالات كثيرة إلى تحقيق تخصيص فعال للموارد، تتواجد قوى عاملة عديدة تحول دون بلوغ الغاية المنشود. ولا تزال استنتاجاته تصح حتى اليوم: لا يمكن الجزم بأن اقتصاد الأسواق سيكون فعّالاً وسيتتجز توافقية السلع الأكثر ملاءمة لرغبات المستهلكين عبر استعمال أقل كمية ممكنة من الموارد، ويعود هذا الأمر إلى أسباب كثيرة.

يتواصل ظهور سلع وخدمات جديدة في العالم الحقيقي تماماً كما يستمر اختفاء سلع وخدمات قديمة. يمكن لهذا الوضع أن يحول دون بلوغ المؤسسات حالة توازن على المدى الطويل. فقد أشار مثلاً اختراع السيارة، إلى نهاية عهد عربات الخيول كوسيلة للنقل، تماماً كما كتب ظهور البالخرة نهاية المركب الشراعي، الذي كان الوسيلة البحرية الأساسية لنقل الحمولة والركاب.

يمكن للتغيرات التي تطال عروض العوامل وأسعارها أن تصعب قيام المؤسسات بتحطيم فعال على المدى الطويل، وقد تحول دون بلوغها التوازن على المدى الطويل. إن الحظر النفطي الذي فرضته منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك)، وما تلاه من ارتفاع هائل في سعر النفط العالمي، دفعاً بالمستهلكين والمؤسسات على حدة سواء، إلى تغيير الطرائق المعتمدة في النقل والتدفعه والإنتاج. فقد طلب مستهلكون كثيرون في الولايات المتحدة سياراتٍ أصغر حجماً وأكثر فعالية في استهلاك الوقود، عندما واجهوا صعوف الانتظار الطويلة لشراء الوقود. أما كبار مصنعي السيارات في الولايات المتحدة، فعمدوا إلى إعادة تجهيز بعض مصانعهم (عوامل إنتاجهم الثابتة)، وبدأوا يتوجون السيارات الصغيرة. وعندما أصبح النفط أكثر وفرةً، ارتفع طلب المستهلكين على السيارات الكبيرة وانخفض على السيارات الصغيرة، فلم تجد آلاف السيارات الصغيرة في ديترويت من يشتريها.

هذا وعلى الرغم من محاولة المؤسسات بلوغ التوازن على المدى الطويل بهدف تحقيق الحد الأقصى من الربح، تستطيع سرعة التغيير التكنولوجي في الصناعة أن تجعل التجهيزات والمعدّات الموجودة (العوامل الثابتة) عتيقةً للطراز، وتحول دون بلوغ التوازن على المدى الطويل. تطلب مثلاً، ظهور المحرك النفاث وجود مدرج كبير في المطارات، وأدى الطلب المرتفع على الرحلات الجوية، إلى إعادة تنظيم المطارات الموجودة وبناء أخرى جديدة. وبسبب الفوّاصل الزمنية التي يشملها إداركُ هذه الحاجات والقيام بالخطط الضرورية وتنفيذ العمل، أنجزت مطارات كثيرة، في وقت تبيّن خالله، أن تغييراً تكنولوجياً آخر قد نتّج عن ظهور طائرات البوينغ 737 ٢٣٧ Boing الكبيرة، وجعل المطارات الجديدة غير فعالة، ما استدعت القيام بتغيير فوري جديد لبلوغ الفاعلية الاقتصادية.

إن قيام التغيير التكنولوجي بتقليل المدخلات المطلوبة لإنتاج سلعة معينة يتبع للمجتمع إمكان الحصول على كمية أكبر من الناتج، يلزمه ارتفاع في المنفعة الإجمالية. لكن كلما ازدادت سرعة التغيير التكنولوجي في الصناعة، انخفض احتمال بلوغ المؤسسات التوازن على المدى الطويل.

مثل

في خلال العقود المنصرمين، شهدت صناعة الأدوات الالكترونية تغييراً تكنولوجياً بالسرعة، وانخفض سعر أجهزة الكمبيوتر الشخصية والآلات الحاسبة والمفكرات الإلكترونية انخفاضاً مطرداً، على الرغم من سرعة ارتفاع الطلب عليها. ورفعت الإنجازات الهندسية المفاجئة قدرات أجهزة الكمبيوتر هذه، فانضم الكثير من المؤسسات الجديدة إلى هذه الصناعة السريعة التطوير. فيما تواصل هذه التغيرات الجذرية والسريعة، يستحيل بلوغ التوازن على المدى الطويل.

تنقل المؤسسات، الساعية إلى تحقيق الحد الأقصى من الربح، الموارد من صناعة إلى أخرى ومن منطقة جغرافية إلى أخرى، بفعل التغيرات التي تطال أذواق المستهلكين وأفضلياتهم وتطال السكان، وبفعل انتقال الناس والمؤسسات من منطقة جغرافية إلى أخرى. وكلما تسارعت التغيرات، تقلصت فرص المؤسسات في بلوغ التوازن على المدى الطويل، مع أن السلوك الساعي إلى تحقيق الحد الأقصى من الربح يملي عليها محاولة بلوغه.

وفي حين، أن بعض الأسباب التي تحول دون بلوغ الفاعلية الاقتصادية على المدى الطويل، يتعلق بالطبيعة المتغيرة لعامل كثيرة في العالم الحقيقي، يُعزى عجز نظام الأسواق عن بلوغ الفاعلية الاقتصادية على المدى القصير والمدى الطويل، إلى أسباب أخرى. تحدّد الوحدات السابعة والثامنة والتاسعة من هذا المقرر العوامل التي يمكن أن تعيق الفاعلية الاقتصادية، وتحلل العمل الجماعي المعد لا جنباً هذه العوامل.

٦.٦ تلخيص

يتم إدراك معنى الفاعلية الاقتصادية ضمن إطار شروط التكافؤ الهامشي. الآن وقد فهمت هذه الشروط، أصبحت مطلعاً على سلوك المستهلكين الساعي إلى تحقيق الحد الأقصى من المنفعة، وسلوك المؤسسات الساعي إلى تحقيق الحد الأقصى من الربح، ورأيت كيف تشكل أسعار السوق العامل المشترك في تحديد شروط التكافؤ الهامشي.

وأصبح باستطاعتك التمييز بين سلوك المؤسسات، الساعي إلى تحقيق الحد الأقصى من الربح على المدى القصير وعلى المدى الطويل، وبات بإمكانك إظهار انعكاسات تخصيص الموارد. كما أنه أدرك الفرق، بين نماذج العالم الحقيقي ونماذج عالم الاقتصاد، وعرفت أنه ما من شيء يضمن بلوغ الفاعلية الاقتصادية، مع أن قوى السوق تميل إلى تخصيص الموارد تخصيصاً فعالاً. هذا، وأصبحت مدركاً لعوامل العالم الحقيقي التي تعيق بلوغ الفاعلية الاقتصادية، ولكيفية تأثيرها في رفاه المجتمع على المدى الطويل.

أسئلة متعددة الخيارات

١.٦ عندما تشهد الصناعة التي تميّز بتنافسية كاملة توازنًا على المدى الطويل:

- .ا. ما من مؤسسة تسجّل ربحًا يفوق الربح "العادي" أو يقلّ عنه.
- .ب. ما من مؤسسة ترغب في دخول الصناعة أو الخروج منها.
- .ج. يساوي السعر الحد الأدنى من معدل التكلفة على المدى الطويل.
- .د. أي احتمال يصحّ من بين الاحتمالات التالية؟
 - .أ. ١ فقط.
 - .ب. ١ و ٢ فقط.
 - .ج. ١ و ٣ فقط.
 - .د. ١ و ٢ و ٣.

٢.٦ السبب الأساسي الذي يمنع مؤسسة تتمتع بفعالية مميزة داخل صناعة كاملة التنافسية

من أن توacial، لأجل غير محدود، تحقيق أرباح تفوق الأرباح العادمة هو:

- .أ. قيام مؤسسات أخرى بتكييف سلوكها.
- .ب. خروج الموارد من الصناعة.
- .ج. الرضى الذي تولّده الأرباح الإضافية لدى المؤسسة فتفقد هذه الأخيرة فعاليتها.
- .د. قيام الحكومة بفرض ضرائب تزيل الأرباح الإضافية.

افتراض أن صناعة المفروشات تتمتع بتنافسية كاملة وتشهد توازنًا على المدى

الطويل، وإذا بطلب المستهلك على المفروشات يرتفع، أي من الخيارات التالية يشكل تسلسل الأحداث المرجح حصوله إثر ذلك؟

- .أ. ارتفاعُ سريع في السعر يقلّص الطلب ويعيد بالتألي السعر إلى مستوى الأساسي.
- .ب. توسيعُ سريع في الناتج مع إقبال مؤسسات جديدة إلى الصناعة، يعقبه ارتفاع بطيء في السعر نحو مستوى توازن أعلى.
- .ج. ارتفاعُ سريع في السعر وزدياد في الأرباح، يعقبهما هبوط بطيء في السعر مع إقبال مؤسسات جديدة إلى الصناعة.
- .د. انخفاضُ في الأرباح لأن المؤسسات مرغمة على تحقيق إنتاج يفوق طاقتها، يعقبه خروج المؤسسات غير المربحية.

٤.٦ أي خيار يصحّ من بين الخيارات التالية؟

يدل مصطلح "التوازن العام" بالنسبة إلى اقتصاد يتمتّع بتنافسية كاملة على:

- .أ. استقرار الأمور عامة على الرغم من حدوث بعض التغييرات.
- .ب. عدم إبداء أي وحدة اقتصادية في الاقتصاد كلّه رغبتها في تغيير سلوكها.
- .ج. توازن الصناعات بمجملها وعدم توازن المؤسسات الفردية.
- .د. يُسّر حال المستهلكين في الاقتصاد.

٥.٦ أي خيار يصح من بين الخيارات التالية؟
في ظل وجود صناعة تتمتع بتنافسية كاملة، يكون منحنى عرض الصناعة على المدى القصير:

- أ. متمثلاً بخط أفقى.
- ب. غير مرن على المدى الطويل.
- ج. متمثلاً بمجموع المنحنيات التي تمثل هامش التكلفة لدى المؤسسات وتعلو منحنيات معدّل التكلفة المتغيرة (م ت مت).
- د. محدداً بنقطة تقاطع منحنى هامش الإيراد ومنحنى هامش التكلفة.

٦.٦ كيف يجب أن تتغير أجرة التنقل بالقطارات والحافلات خلال النهار بغية تحقيق الاستعمال الأكثر فعالية لقطارات المدينة وحافلاتها؟

- أ. يجب أن تكون منخفضة نسبياً خلال فترة الزحمة، من أجل تقليل التكلفة لأكبر عدد ممكن من الناس.
- ب. يجب أن تكون منخفضة نسبياً خلال فترة الزحمة، من أجل نقل أكبر عدد ممكن من الناس في هذه الفترة.
- ج. يجب أن تكون مرتفعة نسبياً خلال فترة الزحمة، من أجل تخصيص الأمكانة المحدودة للركاب المتنقلين خلال هذه الفترة الذين يعلقون عليها أهمية قصوى.
- د. يجب أن تبقى على حالها في كل الأوقات، تفادياً لقيام المتنقلين بتغيير برامجهم بسبب اختلاف الأسعار.

٧.٦ اضطر أحد البلدان، في ظل معدلات الأجور الجارية للخدمة العسكرية، للجوء إلى الخدمة العسكرية الإجبارية (التجنيد الإجباري) تلبية لاحتياجات على مستوى الجهاز العامل. إلى أي نتيجة من النتائج التالية يؤدي نظام التجنيد، مقارنة بنظام آخر بلغ الجهاز العامل المطلوب باعتماده على الأسعار المحددة في السوق للخدمة العسكرية؟

- أ. انخفاض دخل المجندين وارتفاع دخل السكان المدنيين.
- ب. ارتفاع دخل المجندين وانخفاض دخل السكان المدنيين.
- ج. ارتفاع دخل المجندين والسكان المدنيين.
- د. انخفاض دخل المجندين والسكان المدنيين.

٨.٦ «إذا حصل طلب فائض في ظل وجود السعر الجاري، ستحرك المؤسسات التنافسية منحنيات عرضها نحو اليمين، مسبباً ارتفاعاً في الأسعار والكمية إلى أن يتم بلوغ التوازن». أي خيار يصح من بين الخيارات التالية في ما يتعلق بالأسواق التنافسية؟ إن القول المذكور أعلاه:

- أ. صحيح بشكل عام في وصف كيفية بلوغ التوازن.

- بـ. صحيح في ما يتعلق بكيفية تصرف الممّوّنين ولكنه يتجاهل ردود فعل الشراء.
- جـ. غير صحيح لأنّ منحنى العرض لن يتحرّك.
- دـ. غير صحيح لأنّه يخلط بين تحرّك منحنيات العرض وتحرّك منحنيات الطلب.

٩.٦ في اقتصاد المشاريع الخاصة (السوق الحرة).

- اـ. يقوم أحد التأثيرات الأساسية للمنافسة على إرغام الأسعار على الهبوط إلى أدنى مستوى يتنا gamm مع الأرباح العادلة.

- iiـ. تقوم إحدى الوظائف الأساسية للأرباح على إرشاد الحكومة إلى الموضع التي تتدنى فيها الأجور تدريّجاً فائقاً.

أي احتمال يصحّ من بين الاحتمالات التالية؟

- أـ. ١ فقط.
- بـ. ٢ فقط.
- جـ. ١ و ٢.
- دـ. لا ١ ولا ٢.

١٠.٦ إذا كانت أسعار السوق وكمية السوق في حالة من التوازن داخل صناعة تنافسية،

- اـ. لن يرغب أي شار في شراء المزيد من الكمية بهذا السعر.
- iiـ. لن يرغب الباعة في عرض المزيد من الكمية حتى ولو كان سعرها أعلى.
- iiiـ. لن يكون من طلب فائض أو عرض فائض.

أي احتمال يصحّ من بين الاحتمالات التالية؟

- أـ. ١ فقط.
- بـ. ١ و ٣ فقط.
- جـ. ١ و ٢ و ٣.
- دـ. لا ١ ولا ٢ ولا ٣.

١١.٦ افترض أن قائمة عرض حاضنات الأطفال وقائمة الطلب عليهن في إحدى البلدات هي على الشكل التالي:

العدد المعروض	العدد المطلوب	السعر (\$)
٠	١٠	١.٠٠
٦	٨	٢.٠٠
٨	٧	٣.٠٠
١٠	٤	٤.٠٠

أي توقع من بين التوقعات التالية هو أقلّ ما يرجّح تحقيقه؟

- أـ. إذا انطلق السعر من \$٢، من المحتمل أن يرتفع أكثر.

- بـ. سيتراوح سعر التوازن بين \$٢ و \$٣.
- جـ. إذا انطلق السعر من \$١، ستتحرّك قائمة الطلب نزولاً (نحو اليسار) لأنّه لن يعرض شيء بهذا السعر.
- دـ. إذا انطلق السعر من \$٤، سيبدأ بعض الممّوّنين بعرض "صفقات".

دراسة حالة ٦ - ١: المظاهر الاقتصادية للتجنيد العسكري

هذه الحالة هي تطبيق لنظرية الأسواق من ناحية تقدير فعالية الطرائق المختلفة المعتمدة في عملية التسuir. قبل أن تعالجها، يجب أن تكون قد حصلت ما يلي:

- أـ. سعر التوازن.
- بـ. هامش الربح.
- جـ. تكلفة الفرصة البديلة.
- دـ. هامش التكلفة.
- هـ. الرفاه القومي.
- وـ. الفاعلية الاقتصادية.

تبين هذه الحالة أنّ محاولة توفير خدمة معينة من خلال توجيه الموارد باستعمال قوة القانون، يمكن أن تحمل انعكاسات خطيرة على تخصيص الموارد وعلى الفعالية التي يعمل بها الاقتصاد.

التجنيد العسكري في بريطانيا

تملك بريطانيا اليوم جيشاً من المتطوعين تماماً كما تملك الشركات المصنعة للسيارات موظفين متطوعين. ولا يت能夠 الموظفون بغير مقابل، ولكنهم يملكون حرية تقديم طلبات عمل في ظل معدلات الأجر الجارية. في ما يتعلق بالجيش، لم يكن الأمر دائماً على هذه الحال، كما وأنه ليس كذلك حالياً في بلدان أخرى كثيرة. خلال الخمسينات، كانت بريطانيا تملك جيشاً يتألف جزء منه من المتطوعين وجزء آخر من المجندين. كان المجندون (وهم بمعظمهم رجال أقواء البناء، أعمارهم دون السادسة والعشرين) مجبرين على تأدية الخدمة في الجيش لفترة ستين، بمعدلات أجر تتدنى بشكل ملحوظ، عن الأجر الذي كانوا ليكسبوهما في القطاع الخاص من الاقتصاد. هذا ولم يكن يستطيع المجندون أن يشتروا وسيلة خروجهم من الجيش، أي لم يكن باستطاعهم أن يدفعوا المال لشخص آخر يحل مكانهم. تاريخياً، لم يكن الأمر دائماً على هذه الحال، ففي القرن التاسع عشر كان يُسمح للمجندين بأن يرسلوا بدلاً عنهم، ويجري التفاوض على السعر (الرسوة؟) بين المجند والبديل في السوق المفتوحة.

في الخمسينات، قال الكثيرون في بريطانيا، إن نظام التجنيد غير منصف وغير فعال من الناحية الاقتصادية، مشيرين إلى وجوب قيام الجيش بالتنافس على اليد العاملة كأي مؤسسة أخرى، وبدفع معدل الأجر الجاري لليد العاملة التي يحتاج إليها. سنة ١٩٦٠، تم التخلّي عن نظام التجنيد ومنذ ذلك الحين أصبحت بريطانيا تملك جيشاً مؤلّفاً بكماله من المتطوعين.

افتراض أنك عالم اقتصاد في زمن الخمسينات وقد طلب إليك تحليل الوضع. أعد حالة تولي فيها انتباهاً خاصاً للنقاط التالية:

١. إذا كان الهدفُ هو الفاعلية الاقتصادية، ما المدى الذي يجب أن يبلغه عديد الجيش؟
٢. كيف يخصّص نظام التطوع الموارد؟
٣. في نظام التطوع، ما هو معيّنُ أجر التوازن وعدد الجنود. مقارنةً بنظام التجنيد؟
٤. من الذي يجنيفائدة من تسيير نظام التجنيد بدلاً من نظام التطوع، ومن الذي يتكبّد منه خسارة؟
٥. ما هو تأثيرُ تسيير نظام القرن التاسع عشر في رفاه المجتمع؟
٦. ما مدى فاعلية نظام التطوع الاقتصادية مقارنةً بنظام التجنيد؟
٧. هل يؤمّن نظام التطوع عدداً كبيراً وكافياً من القوات خلال الحرب؟

تنظيم الصناعات

المحتويات

٢/٧	١.٧	المقدمة
٢/٧	٢.٧	المنافسة الكاملة
١٠/٧	٣.٧	الاحتكار
١٦/٧	٤.٣.٧	وفورات الحجم
١٨/٧	٤.٧	المنافسة غير الكاملة
٢١/٧	٥.٧	إحتكار القلة
٢٦/٧	٦.٧	الضبط والفاعلية الاقتصادية
٣٢/٧	٧.٧	تلخيص
٣٢/٧		أسلحة متعددة الخيارات
٣٥/٧		دراسة حالة ١-٧ : سعر التحف القديمة

١.٧ المقدمة

قمنا حتى الآن بتحليل الأسواق التي تسودها المنافسة، وهي الأسواق التي يتنافس فيها مستهلكون كثيرون من ناحية الطلب، وتتنافس فيها مؤسسات كثيرة من ناحية العرض، والتي تحدّد فيها قوى الطلب والعرض سعر أي سلعة أو خدمة. في مثل هذه الأسواق التنافسية، كل شار وبايُّع هو قابل للسعر، فإذا انضم المستهلك الفردي أو المؤسسة الفردية إلى السوق أو غادرها، لا يتأثر سعر السلعة المعنية بشكل ملحوظ. هذا هو عالم المنافسة الكاملة.

في مثل هذه الأسواق، افتراضات أساسية. من ناحية الطلب، يفترض أن المستهلكين أفرادً منطقيون يسعون إلى تحقيق الحد الأقصى من المنفعة، ويعروفون بأذواقهم وأفضلياتهم، ويملكون معلومات كاملة حول أسعار كل السلع والخدمات وميزاتها الأخرى. ومن ناحية العرض، يفترض أن كل المؤسسات تنتج في سوق معينة سلعةً متجانسة (السلعة ذاتها)، وتسعى إلى تحقيق الحد الأقصى من الربح. ولا تواجه قيودًا في انضمامها إلى الصناعة أو خروجها منها، وتملك معلومات كاملة حول تكلفة الفرصة البديلة لكل الموارد. وليس من الضروري أن تطول حياتك في هذا العالم حتى تدرك أن المنافسة الكاملة ليست ميزة كل الأسواق. ففي بلدك، لا وجود إلا لقلة من المؤسسات المنتجة للسيارات، أما الشركات التي توفر خدمات الهاتف والبريد فلا تشکل عامةً سوى حفنة صغيرة.

يلخص الجدول ١-٧ الأنواع والميزات الخاصة بالصناعات الموجودة في كل الأنظمة الاقتصادية الرأسمالية. وسنحلل في هذه الوحدة الأسواق التي يعمل فيها كل نوع من هذه المؤسسات، إضافة إلى الانعكاسات التي تشهد لها الفاعلية الاقتصادية.

الجدول ١.٧ تنظيم الصناعات

مثلاً	درجة التركّز	نوع المنتج	حواجز الدخول	مراقبة السعر	عدد المؤسسات	ميزة الصناعة
منتجات زراعية عديدة	صفر	غير موجودة	غير موجودة	متجانس	كبير جدًا	منافسة كاملة
الثياب	منخفضة	غير موجودة إلى حد ما	غير موجودة / قليلة	متميّز	كبير	احتكارية/غير كاملة
السيارات والمواد الكيميائية والنفط	عالية	كبيرة	كبيرة	متجانس	صغير	احتكار القلة
المراقبة العامة	١٠٠ %	كبيرة أو قانونية	تامة	مؤسسة واحدة فريدة من نوعه	احتكار	

٢.٧ المنافسة الكاملة

لبدأ بنوع المؤسسات التي حلّلناها حتى الآن، أي تلك التي تشهد منافسة كاملة. إن عدد المؤسسات في الصناعة التي تتمتع بمنافسة كاملة كبير جدًا، لدرجة أن أعمال كل مؤسسة منفردة، تحمل تأثيرًا لا يذكر على سعر السلعة، والكمية المتبادلة منها في

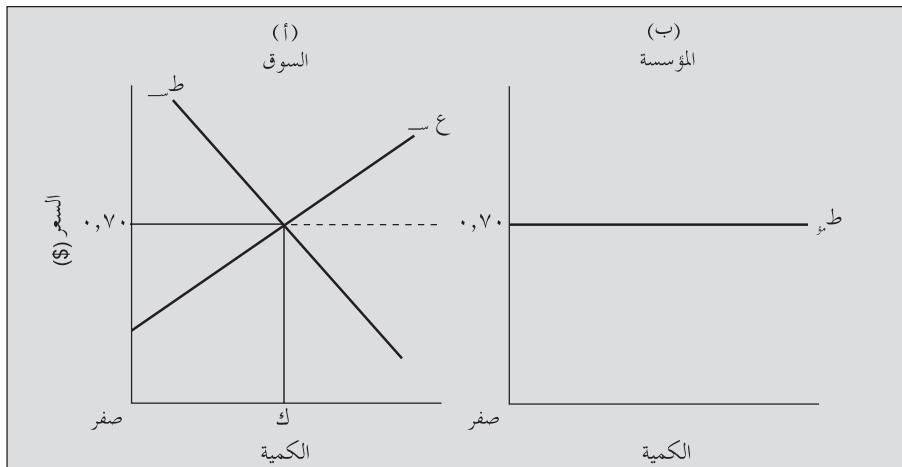
السوق. تتألف، مثلاً صناعة القمح من عدد كبير من مزارعي القمح. وعلى الرغم من أن بعضهم يفوق سواه، من حيث الأرض التي يزرع فيها، والقمح الذي ينتجه، لا يمثل أي منتج قمح منفرد، حتى ولو كان أكبر المنتجين، نسبة هامة من كمية القمح الإجمالية المنتجة في العالم. وإذا انسحب مزارع قمح واحد من الصناعة أو انضم إليها، فذلك لا يحدث في سعر القمح والكمية المتبادلة منه تأثيراً يذكر.

تقوم كل المؤسسات في الصناعة التي تتمتع بتنافسية كاملة بإنتاج السلعة ذاتها، لذا، ما من فرق حقيقي أو وهمي بين كل وحدة إنتاجية تنتجهما مؤسسة واحدة، وكل وحدة إنتاجية تنتجهما كل المؤسسات الأخرى. يتم مثلاً، شراء القمح وبيعه في أسواق كبيرة غالباً ما تكون على المستوى الوطني أو الدولي، ولا يستطيع الشراء أن يمتهنوا المزرعة التي يصدر عنها القمح.

ما من قيود تقيد أصحاب الموارد في انضمامهم إلى الصناعة أو خروجهم منها، فكل من يطمح إلى أن يصبح مزارع قمح مثلاً، يستطيع ذلك، شرط أن يطلب الموارد الضرورية لدخول الصناعة.

تحاول المؤسسات تحقيق الحد الأقصى من الربح، على المدى القصير والمدى الطويل. ويوظف كل مزارع قمح منفرد، سواء كان قراره يُتخذ على المدى القصير أو الطويل، توافقية مدخلات العوامل التي تنتج مستوى ناتج يتوقع منه بلوغ أقصى حد من الربح. يملك أصحاب الموارد معلومات حول تكفة الفرصة البديلة لمواردتهم. ويفترض أن يعرف مثلاً، مزارع القمح الذي يسعى إلى تحقيق الحد الأقصى من الربح، الإيراد الذي سيجيئه من الموارد التي يطلبها، إذا استخدمت ليس فقط في مجالات مختلفة من الزراعة بل أيضاً في أي نشاط آخر، كاستعمال الأرض ملعاً لرياضة الغولف بدلاً من مزرعة للقمح. تواجه كل مؤسسة تشهد منافسة كاملة منحنى طلب كامل المرونة، ما يعني أنها تستطيع أن تبيع بسعر واحد (سعر السوق) كل الناتج الذي ترغب في إنتاجه.

لنعد إلى المثل الذي يتناول صيد السلمون والماخوذ من الوحدة الرابعة. سنفترض أن صناعة صيد السلمون تتمتع بتنافسية كاملة، وأن سعر التوازن الخاص بالسلمون يبلغ في السوق $\$70$ للкиلوغرام الواحد. يظهر الرسم البياني ١-٧ سوق السلمون ومنحنى الطلب في مواجهة مموّن سلمون منفرد.



الرسم ١.٧ سوق السلمون ومنحنى الطلب في مواجهة إحدى المؤسسات

يظهر الرسم البياني ١-٧ (أ) كيف أن سعر التوازن الخاص بالسلمون، بوجود منحنين عاديي الميل لطلب السوق (ط س) ولعرض السوق (ع س)، سيبلغ \$٠,٧٠ للكيلوغرام الواحد، وكيف أن كمية التوازن ستبلغ (٠,٧) من الكيلوغرامات. بما أن غلة كل مؤسسة منفردة صغيرة جدًا مقارنةً بالناتج الإجمالي للسوق، فإن هذا السعر البالغ \$٠,٧٠ هو الذي سيتمكنها من بيع كل السلمون الذي تضطهاده. ويدو هذا الأمر في الرسم البياني ١-٧ (ب)، حيث يشير (ط مؤ) إلى منحنى طلب المؤسسة المنفردة. ولهذا السبب، إن منحنى الطلب الذي تواجهه المؤسسة المتميزة بمنافسة كاملة هو منحنى كامل المرونة. بما أن المؤسسة قابلةً للسعر، يجب أن يبقى الإيراد الذي تجنيه من كل وحدة إنتاجية كما هو، أي يجب بتعبير آخر، أن يكون معدل الإيراد مستقرًا ومعادلاً للسعر. وبما أنه يجب أيضًا على الإيراد الذي تكسبه المؤسسة من كل وحدة إنتاجية إضافية أن يبقى كما هو، فهามش الإيراد مستقرًّا أيضًا ومعادلًّا للسعر. وبالتالي، فإن قائمة الطلب التي تواجهها المؤسسة، هي في الوقت ذاته، قائمة معدل إيرادها وقائمة هامش إيرادها. يظهر الجدول ٢-٧ هذه القائمة في مثل صيد السلمون.

$$\text{الإيراد الإجمالي} = \frac{\text{الإيراد (م إ)}}{\text{الكمية}}$$

ولكن بما أن الإيراد الإجمالي = الكمية × السعر، يجب أن نحصل على

$$م إ = \frac{\text{الكمية} \times \text{السعر}}{\text{الكمية}} = \text{السعر}$$

وعلى النحو ذاته،

$$\text{هامش الإيراد (هـ)} = \frac{\Delta (\text{إيج})}{\Delta \text{ك}} = \frac{\text{السعر}}{\text{ك}}$$

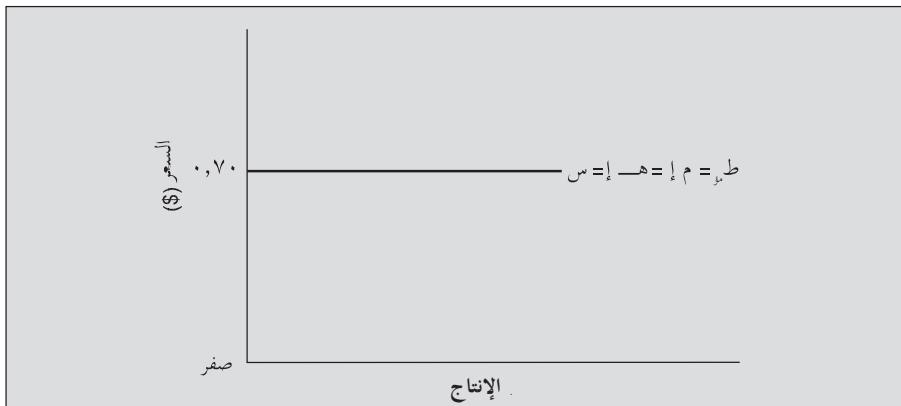
وبيما أن الإيراد الإجمالي = السعر × الكمية، يجب أن نحصل على
 $\text{إيج} = \text{س} \times \text{ك}$

$$\text{هـ} = \frac{\Delta \times \text{س}}{\Delta \text{ك}} = \frac{\text{س}}{\text{ك}}$$

الجدول ٢.٧ قائمات الإيراد الإجمالي ومعدل الإيراد وهامش الإيراد لدى مؤسسة صيد السلمون في ظل وجود المنافسة الكاملة

الإنتاج (ك)	السعر (س)	متوسط الإيراد (مـ إيج)	الإيراد الإجمالي (هـ)	الكليلوغرامات	بالكيلوغرام (\$)
-	-	-	-	٠.٧٠	٠
٠.٧٠	٠.٧٠	٥	٣٥	٠.٧٠	٧
٠.٧٠	٠.٧٠	١٣	١٣٣	٠.٧٠	١٨
٠.٧٠	٠.٧٠	٢٥	٢٥٠	٠.٧٠	٣٦
٠.٧٠	٠.٧٠	٤٤	٤٤٤	٠.٧٠	٦٢
٠.٧٠	٠.٧٠	٦٩	٦٩٣	٠.٧٠	٩٩
٠.٧٠	٠.٧٠	١٠٠	١٠٠٠	٠.٧٠	١٤٣
٠.٧٠	٠.٧٠	١٣٤	١٣٤٤	٠.٧٠	١٩١
٠.٧٠	٠.٧٠	١٦٥	١٦٥٥	٠.٧٠	٢٣٥
٠.٧٠	٠.٧٠	١٩٠	١٩٠٠	٠.٧٠	٢٧١
٠.٧٠	٠.٧٠	٢٠٨	٢٠٨٠	٠.٧٠	٢٩٧
٠.٧٠	٠.٧٠	٢٢٠	٢٢٠٠	٠.٧٠	٣١٤
٠.٧٠	٠.٧٠	٢٢٧	٢٢٧٠	٠.٧٠	٣٢٤
٠.٧٠	٠.٧٠	٢٣٢	٢٣٢٠	٠.٧٠	٣٣١
٠.٧٠	٠.٧٠	٢٣٤	٢٣٤٠	٠.٧٠	٣٣٥
٠.٧٠	٠.٧٠	٢٣٦	٢٣٦٠	٠.٧٠	٣٣٧
٠.٧٠	٠.٧٠	٢٣٧	٢٣٧٠	٠.٧٠	٣٣٨
٠.٧٠	٠.٧٠	٢٣٧	٢٣٧٠	٠.٧٠	٣٣٩
٠.٧٠	٠.٧٠	٢٣٨	٢٣٨٠	٠.٧٠	٣٤٠
٠.٧٠	٠.٧٠	٢٣٨	٢٣٨٠	٠.٧٠	٣٤٠
٠.٧٠	٠.٧٠	٢٣٨	٢٣٨٠	٠.٧٠	٣٤٠

لذلك إن منحنى الطلب الذي يواجه مؤسسة كاملة التنافسية هو، من الناحية البيانية، منحنى معدل إيرادها ومنحنى هامش إيرادها، كما يبدو في الرسم البياني ٢-٧.

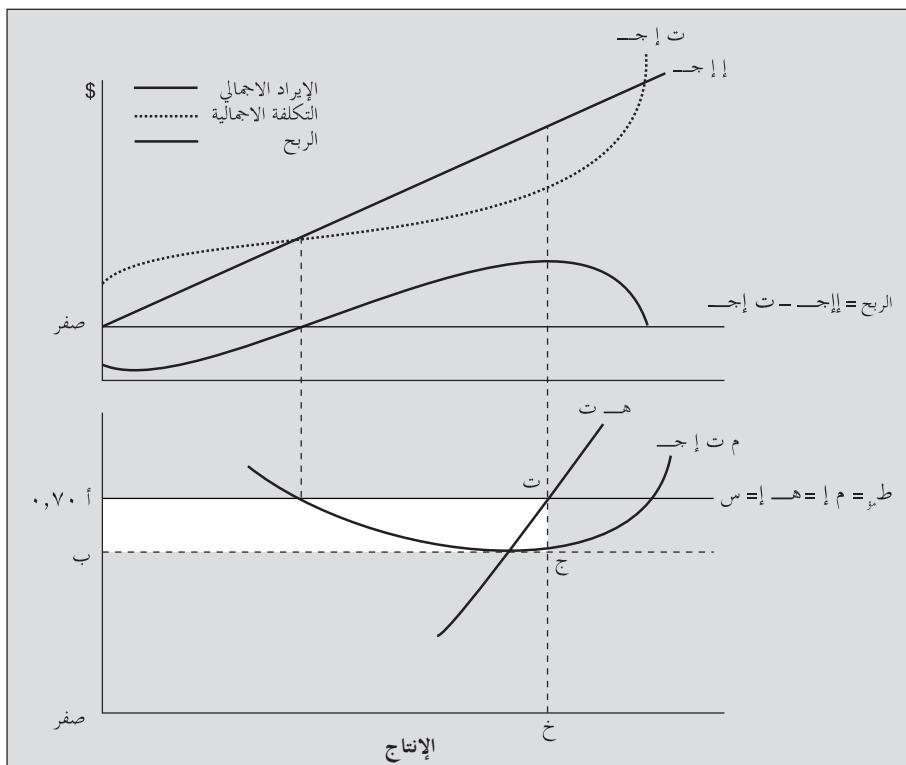


الرسم ٢.٧ منحنى الطلب ومعدل الإيراد وهامش الإبراد بالنسبة إلى مؤسسة تتمتع بتنافسية كاملة

الجدول ٣.٧ معطيات حول تكلفة المؤسسة (مؤسسة صيد السلمون والمنافسة الكاملة)

الإيراد الإضافي (ت إج)/ك (\$) Δ	الإيراد الشابطة (ت إج)/ك (\$) Δ	التكلفة الإجمالية (ت مت) (\$)	متوسط التكلفة المتغيرة (ت إج) (\$)	متوسط التكلفة المتحركة	التكلفة الإجمالية المتحركة	الإنتاج
ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ
١.٤٣	٧.١٤	١.٤٣	٥٠	١٠	٤٠	٧
٠.٩١	٣.٣٣	١.١١	٦٠	٢٠	٤٠	١٨
٠.٥٦	١.٩٤	٠.٨٣	٧٠	٣٠	٤٠	٣٦
٠.٣٨	١.٢٩	٠.٦٥	٨٠	٤٠	٤٠	٦٢
٠.٢٧	٠.٩١	٥١,٠٠	٩٠	٥٠	٤٠	٩٩
٠.٢٣	٠.٧٠	٠.٤٢	١٠٠	٦٠	٤٠	١٤٣
٠.٢١	٠.٥٨	٠.٣٧	١١٠	٧٠	٤٠	١٩١
٠.٢٣	٠.٥١	٠.٣٤	١٢٠	٨٠	٤٠	٢٣٥
٠.٢٨	٠.٤٨	٠.٣٣	١٣٠	٩٠	٤٠	٢٧١
٠.٣٨	٠.٤٧	٠.٣٤	١٤٠	١٠٠	٤٠	٢٩٧
٠.٥٩	٠.٤٨	٠.٣٥	١٥٠	١١٠	٤٠	٣١٤
٠.٩٣	٠.٤٩	٠.٣٧	١٦٠	١٢٠	٤٠	٣٢٤
١.٤٣	٠.٥١	٠.٣٩	١٧٠	١٣٠	٤٠	٣٣١
٢.٥٠	٠.٥٤	٠.٤٢	١٨٠	١٤٠	٤٠	٣٣٥
٥.٠٠	٠.٥٦	٠.٤٤	١٩٠	١٥٠	٤٠	٣٣٧
١٠.٠٠	٠.٥٩	٠.٤٧	٢٠٠	١٦٠	٤٠	٣٣٨
١٠.٠٠	٠.٦٢	٠.٥٠	٢١٠	١٧٠	٤٠	٣٣٩
١٠.٠٠	٠.٦٥	٠.٥٣	٢٢٠	١٨٠	٤٠	٣٤٠
∞	٠.٦٨	٠.٥٦	٢٣٠	١٩٠	٤٠	٣٤٠
∞	٠.٧١	٠.٥٩	٢٤٠	٢٠٠	٤٠	٣٤٠

إلى جانب المعطيات المتعلقة بالإيراد والمبيبة في الجدول ٢-٧ وفي الرسم البياني ٣-٧، يمكننا أن نضيف المعطيات التي تتعلق بتكلفة قارب صيد السلمون الواردة في الوحدة الرابعة، والتي أعيد عرضها في الجدول ٣-٧. يمكن إيجاد مستوى الناتج الذي يؤمّن الحد الأقصى من الربح، من خلال مقارنة الإيراد الإجمالي والتكلفة الإجمالية من جهة، والإيراد والتكلفة الإضافيين من جهة أخرى. كما يدو في الرسم البياني ٣-٧. ويفتهر هذا الرسم منحنيات الإيراد الإجمالي، ومعدل الإيراد والتكلفة الإجمالية ومعدل التكلفة مجتمعة.



الرسم ٣.٧ الإيراد والتكلفة والربح

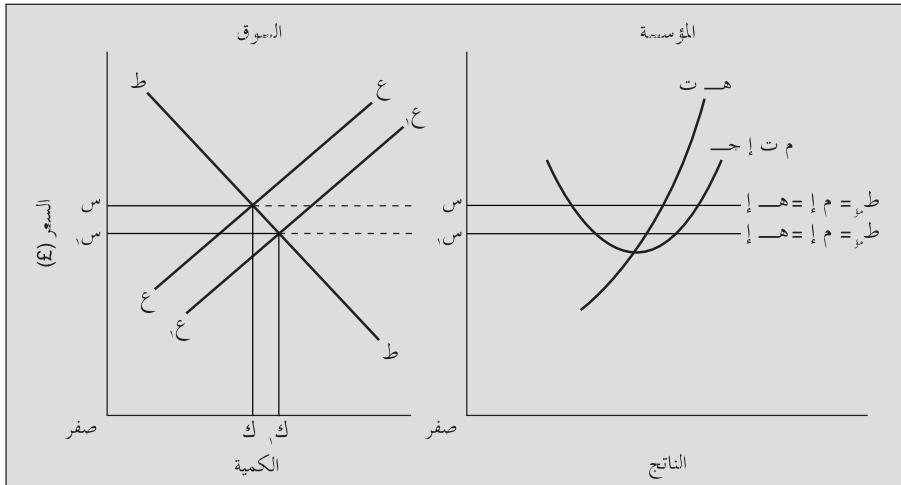
باستعمال المعطيات الواردة في الجداولين ٢-٧ و٣-٧، كما هي مبينة في الرسم البياني ٣-٧، يسجل الفرق الأكبر بين الإيراد الإجمالي والتكلفة الإجمالية، أي الربح الأقصى، عند مستوى الإنتاج البالغ ٣١٤ كيلوغراماً. ويتساوى، من حيث المبدأ، الإيراد والتكلفة الإضافيين عند هذا المستوى من الإنتاج (النقطة (ت) في الرسم البياني ٣-٧). ولكن عند هذا المستوى من الإنتاج، تجني المؤسسة ربحاً يفوق العادة، لأنَّ السعر (متوسط الإيراد) يتخطى متوسط التكلفة. يُقاس سعر بيع كل كيلوغرام من السلمون من خلال (خ ت)، في حين أنَّ متوسط تكلفة إنتاج ٣١٤ كيلوغراماً من السلمون هو (خ ج). لذلك تكسب المؤسسة ربحاً يفوق العادة قدره (ت ج)، مقابل بيع كل كيلوغرام من السلمون.

ويتمثل مبلغ الربع الإجمالي الذي يفوق العادة، الصادر عن إنتاج ٣١٤ كيلوغراماً من السلمون، بالمساحة المستطيلة الخالية من الظل (أ.ت ج ب)، ويساوي كمية السلمون المباعة ((٠.٤) = (أ.ت)) × الربع في الوحدة الإنتاجية (ت ج).

بما أن منحنيات التكلفة تتضمن العائدات العادبة للعامل، ستتدفق الموارد نحو الصناعة، إذا شهدت هذه الأخيرة ربحاً يفوق العادة. وعلى عكس ذلك، إذا شهدت الصناعة ربحاً يقلّ عن العادة، ستخرج منها الموارد. ضمن إطار اقتصاد الأسواق، يشكل وجود نسب ربح مختلفة في صناعات مختلفة، حافزاً لتنقل الموارد من القطاعات التي تشهد ربحاً منخفضاً أو متدهوراً، إلى القطاعات التي تشهد ربحاً مرتفعاً. بسبب الربح المرتفع الذي سجّل خلال العقود الثلاثة الماضية مثلاً في صناعة الالكترونيات، وسعت مؤسسات كثيرة ناتجها وانضمت مؤسسات جديدة كثيرة إلى هذه الصناعة. وعلى عكس ذلك، إثر الربح المرتفع الذي سجّل في بداية الأمر، خلال مطلع "الهجمة الأميركية على الذهب" في القرن التاسع عشر، تحولت الموارد عن هذه الصناعة مع هبوط الربح المكتسب منها.

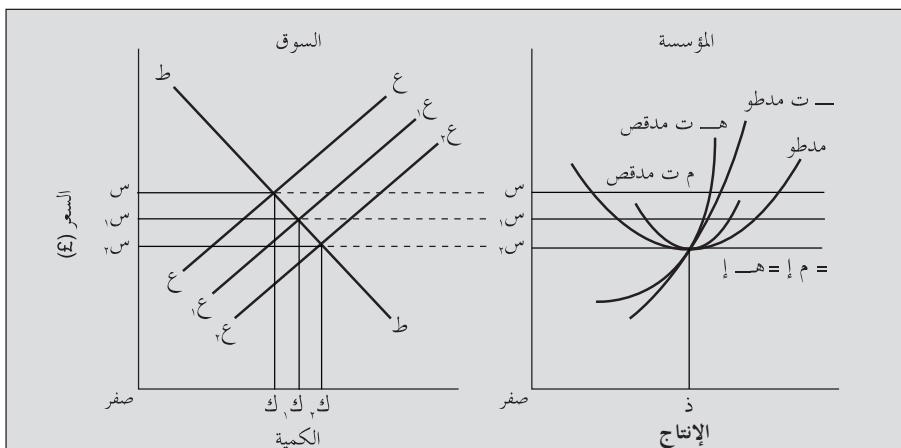
نظراً لوجود ربح يفوق العادة أو يقلّ عن العادة في الصناعة، تتدفق الموارد إلى داخل (خارج) هذه الصناعة، على أمل أن يتواصل كسب هذا الربح من الموارد الموظفة فيها. وفيما تنتقل الموارد إلى داخل (خارج) الصناعة، تستعد المؤسسات بمجملها لعرض كمية كبرى (صغيرى) بكل سعر من الأسعار. إذا ظلت جميع العوامل الأخرى من غير تعديل، ينخفض (يرتفع) سعر التوازن الخاص بسلعة معينة وترتفع (تنخفض) كمية التوازن. وتتواصل حركة الموارد هذه حتى يُعطّل مفعول القوى المسَبِّبة لها. وفي هذه المرحلة، لا تستطيع أي موارد أن تجني عائدًا أعلى عبر انتقالها من صناعة إلى أخرى. عندما يحدث هذا الأمر، تكون كل مؤسسة في حالة توازن على المدى الطويل، ويعادل السعرُ هامش التكلفة على المدى الطويل.

افتراض، أن سوق السلمون تمثل بدايةً بمنحنى الطلب (ط ط) وبمنحنى العرض (ع ع)، وأن سعر التوازن وكمية التوازن يبلغان تحديداً (٠.٠٠) و(٠.٠٠)، كما يبدو في الرسم البياني ٧-٤. وافتراض أيضاً أن مؤسسات الصناعة تجني ربحاً يفوق العادة في ظل وجود السعر (٠.٠٠)، عندئذٍ تستقطبُ صناعة السلمون الموارد استجابةً لمستوى الربح الفائت العادة. ويمكن أن يظهر هذا الأمر بيانيًّا، من خلال تحرك منحنى العرض من (ع ع) إلى (ع ع). نتيجةً لذلك، يهبط سعر التوازن من (٠.٠٠) إلى (٠.٠٩)، وترتفع كمية التوازن من (٠.٠٠) إلى (٠.٠٩)، بما أن المؤسسات قابلةً للسعر، يهبط متوسط الإيراد (السعر) وهوامش الإيراد لدى كل مؤسسة في الصناعة، مع هبوط سعر التوازن. كما يبدو في الرسم البياني ٧-٤، يهبط سعر التوازن من (٠.٠٠) إلى (٠.٠٩)، ونتيجةً لذلك، يهبط أيضاً السعرُ المواجه للمؤسسة الفردية (بوجود منحنى طلب أفقى حيث (م إ) = (ه إ)) من (٠.٠٠) إلى (٠.٠٩).



الرسم ٤.٧ تأثير توازن سلعة معينة عندما تنتقل الموارد إلى الصناعة

طالما أن صناعة السلمون تدر ربحاً يفوق العادة، تواصل الموارد تدفقها نحو هذه الصناعة. ويزول حافر نقل الموارد إلى الصناعة، عندما يتساوى السعر بمعدل التكلفة لدى كل مؤسسة فردية، وهي مرحلة تنشأ فيها عائدات عادلة للموارد المستخدمة في الصناعة. يظهر هذا الوضع في الرسم البياني ٤-٥ حيث يتوقف تدفق الموارد نحو الصناعة عندما يهبط السعر إلى (٠٠.٢٠). تبلغ المؤسسة الحد الأقصى من الربح، عندما تساوي بين هامش التكلفة وهامش الإيراد وتحقق الإنتاج (٠٠.٢٠). عند هذا المستوى من الإنتاج، يكون السعر (معدل الإيراد) (٠٠.٢٠)، مساوياً للحد الأدنى من معدل التكلفة على المدى الطويل، ولهماش التكلفة أيضاً على المدى الطويل، ولا يسجل في هذه الحال سوى ربح عادي. لذا، تصبح المؤسسة في حالة من التوازن على المدى الطويل عبر إنتاجها (٠٠.٢٠) كيلوجرام من السلمون.



الرسم ٥.٧ توازن على المدى الطويل

علمًا، أن المستهلكين يسعون إلى تحقيق الحد الأقصى من المنفعة، يحقق الاقتصاد الذي يتضمن صناعات كاملة التنافسية فعالية اقتصادية. بما أن السلوك الساعي إلى تحقيق الحد الأقصى من المنفعة يقضي بأن تبقى نسبة $\frac{\text{هامش المنفعة}}{\text{السعر}}$ متساوية في كل السلع، وبما أن السلوك الساعي إلى تحقيق الحد الأقصى من الربح، يضمن التساوي بين سعر كل السلع وهامش تكلفتها، يتم بلوغ الفعالية الاقتصادية، لأن نسبة $\frac{\text{هامش المنفعة}}{\text{هامش التكلفة}}$ تكون متساوية في كل السلع.

عندما يتحقق المستهلكون التوازن، أي عندما يتحققون الحد الأقصى من المنفعة، عبر تخصيص ميزانيتهم لمجموعة من السلع والخدمات، يكون $\frac{\text{هامش المنفعة}}{\text{السعر}} = \frac{\text{هامش التكلفة}}$ هو ذاته في كل سلعة يشترونها. إذا أخذنا على سبيل المثال سلعتين، هما السلمون (سل) والقهوة (قه)، يكون

$$\frac{\text{هامش المنفعة}}{\text{السعر}} = \frac{\text{هامش المنفعة}}{\text{السعر}}$$

هذا وفي ظل قيام شروط التنافسية الكاملة في صناعتي السلمون والقهوة، يكون $\frac{\text{هامش المنفعة}}{\text{السعر}} = \frac{\text{هامش المنفعة}}{\text{السعر}}$. إذاً إن

$$\frac{\text{هامش المنفعة}}{\text{السعر}} = \frac{\text{هامش المنفعة}}{\text{السعر}}$$

لأخذ الآن بعين الاعتبار، الحالة المناقضة للمنافسة الكاملة ألا وهي الاحتكار.

٣.٧ الاحتكار

إن المحتكر هو منتج يؤمّن السوق الكاملة لسلعة أو خدمة معينة. خلال فترة طويلة من القرن العشرين، كان إنتاج الألミニوم من المعدن الخام تحت سيطرة مؤسسة واحدة في الولايات المتحدة الأميركية، هي شركة أميركا للألミニوم Aluminium Company of America (الألكووا)، وكانت صناعة الطائرات، وهي أبرز مستعمل للألミニوم، مجبرة على شراء معدنها من ألكووا Alcoa. هذا وتتخضع الخدمات البريدية والهاتفية في بلدان عديدة للاحتكار الوطني. ومن الممكن أن يتواجد الاحتكار في الأسواق المحلية، خلافاً للأسوق الوطنية؛ ففي البلدان الصغيرة النائية، تخضع محطة الوقود الوحيدة الموجودة فيها والفندق الوحيد الموجود فيها لاحتكار محلي. وفي معظم المدن الكبرى، تخضع خدمات المياه والصرف الصحي وجمع النفايات والتغذية الكهربائية للاحتكار.

قد تحول حواجز الدخول بشكل قانوني من دون انضمام مؤسسات جديدة إلى سوق احتكارية، أو وقد تتواجد حواجز رادعة تضبط همة المؤسسات المحتمل دخولها. يمكن أن تُتَّخذ الحواجز شكل براءات: ظلت شركة كزيروكس Xerox Corporation طوال سنوات عديدة تملك براءة آلية التصوير، وهذا ما ضمن استعمالها بشكل حصري. عملية التصوير المدمجة في كل آلة كزيروكس Xerox. هذا، وتملك كبرى شركات الأدوية براءات للكثير من العقاقير التي تنتجهما. قد يتواجد حافر يردع المؤسسات عن دخول السوق بسبب ظروف هذه الأخيرة؛ قد لا توفر مثلاً، في إحدى البلدان الصغيرة النائية سوى محطة وقود

واحدة، تؤمن الوقود لكل أصحاب السيارات في البلدة، فلا يتشجع أي فرد آخر على فتح محطة أخرى فيها، إلا إذا استولى بسرعة على سوق الوقود المحلية كلها، ورحل المؤسسة الموجودة.

بما أن المحتكر هو المنتج الوحيد لسلعة أو خدمة معينة، يتمثل منحني هامش تكلفة على المدى القصير بمنحنى عرض السوق، كما أن منحنى طلب السوق على سلعة أو خدمة معينة، هو منحنى الطلب الذي يواجهه المحتكر. افترض، أن إحدى شركات الأدوية تملك براءة لعقار مهدئ للأعصاب، تضمن حقوقها الحصرية في الإنتاج. في هذه الحال، يصبح منحنى طلب السوق على العقار، الذي يبيّن الكميات التي يرغب كل الشراء في شرائها بأسعار مختلفة، منحنى الطلب الذي تواجهه الشركة. وعلى النحو ذاته، يصبح منحنى هامش تكلفة الشركة على المدى القصير، الذي يبيّن تغيير التكلفة الإجمالية المطلوبة لتحقيق مستويات مختلفة من الناتج، منحنى عرض الصناعة.

بما أن المحتكر، يواجه منحنى طلب منحدراً، يبرز اختلاف بين معدل الإيراد (السعر) وهامش الإيراد.

مثل
افتراض، أن إحدى شركات الأدوية تواجه قائمة طلب كما يلي في العمودين (١) و(٢)
من الجدول ٧-٤.

الجدول ٣.٧ الطلب والإيراد الإجمالي ومعدل الإيراد وهامش الإيراد في ظل الاحتكار

(٥)	(٤)	(٣)	(٢)	(١)
هامش الإيراد	متوسط الإيراد	الإيراد الإجمالي (\$)	الكمية المطلوبة (الكيلوغرامات)	السعر (\$) في اليوم
بالكيلوغرام (\$)	(\$)			
-	-	٠	٠	١٨
١٦	١٦	١٦٠٠	١٠٠	١٦
١٢	١٤	٢٨٠٠	٢٠٠	١٤
٨	١٢	٣٦٠٠	٣٠٠	١٢
٤	١٠	٤٠٠٠	٤٠٠	١٠
٠	٨	٤٠٠٠	٥٠٠	٨
٤-	٦	٣٦٠٠	٦٠٠	٦
٨-	٤	٢٨٠٠	٧٠٠	٤
١٢-	٢	١٦٠٠	٨٠٠	٢

يقل هامش الإيراد عن معدل الإيراد في كل مستويات الطلب (انظر إلى العمودين (٤) و(٥)). عندما ينخفض معدل الإيراد، ينخفض هامش الإيراد بنسبة أكبر، وعندما يرتفع معدل الإيراد، يرتفع هامش الإيراد بنسبة أسرع.

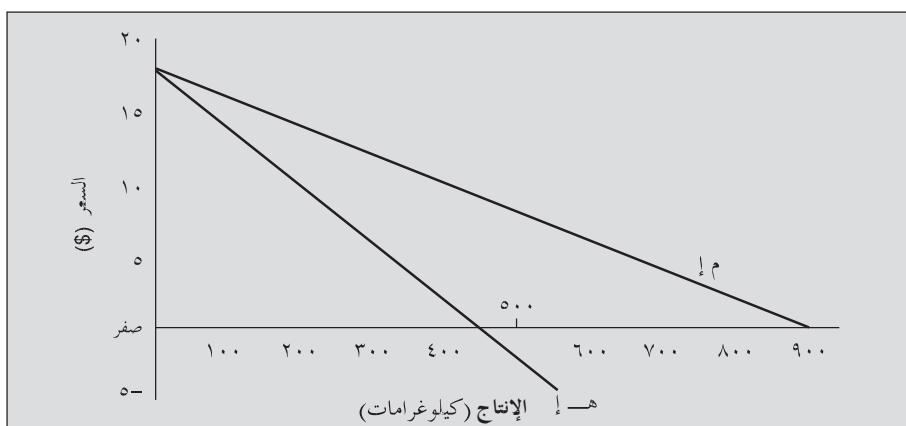
افتراض، أن مؤسسة الأدوية تبيع أسبوعياً ٣٠٠ كيلوغرام من أحد العقاقير بسعر \$١٢ لل்கيلوغرام الواحد، ما يجعل الإيراد الإجمالي يبلغ \$٣٦٠٠. لكن تبيع ٤٠٠ كيلوغرام في الأسبوع، يجب أن يبلغ سعر الكيلوغرام \$١٠. فيصبح الإيراد الإجمالي لـ ٤٠٠ كيلوغرام في الأسبوع \$٤٠٠٠. مع ارتفاع المبيعات من ٣٠٠ إلى ٤٠٠ كيلوغرام، يبلغ هامش إيراد الوحدة

$$\text{هامش إيراد} = \frac{\$3600 - \$4000}{\$4} = \frac{-\$400}{\$4} = -100$$

في حين يبلغ سعر كل كيلوغرام من الكيلوغرامات الـ ٤٠٠ \$١٠، أي أن هامش الإيراد يقل عن معدل الإيراد. يختلف الإيراد الإضافي عن متوسط الإيراد، لأنه مع ارتفاع المبيعات من ٣٠٠ إلى ٤٠٠ كيلوغرام في الأسبوع، يصبح سعر الكيلوغرام الواحد \$١٠، ليس فقط في ما يتعلق بالكيلوغرامات الـ ٣٠٠ الإضافية، بل أيضاً في ما يتعلق بالكيلوغرامات الـ ١٠٠ الباقية. عندما يبيع المحتكر الكيلوغرامات الـ ١٠٠ الإضافية، يعني إيراداً إضافياً قدره \$١٠٠٠ (أي \$١٠ × ١٠٠). ولكن بما أن سعر كل كيلوغرام من الكيلوغرامات الـ ٣٠٠ الباقية يهبط من \$١٢ إلى \$١٠، أي بنسبة ٢% في الكيلوغرام الواحد، تصبح القيمة الصافية المضافة إلى الإيراد الإجمالي، أي هامش الإيراد:

$$\text{هامش إيراد} = (\$2 \times 300) - (\$2 \times 400) = -\$200$$

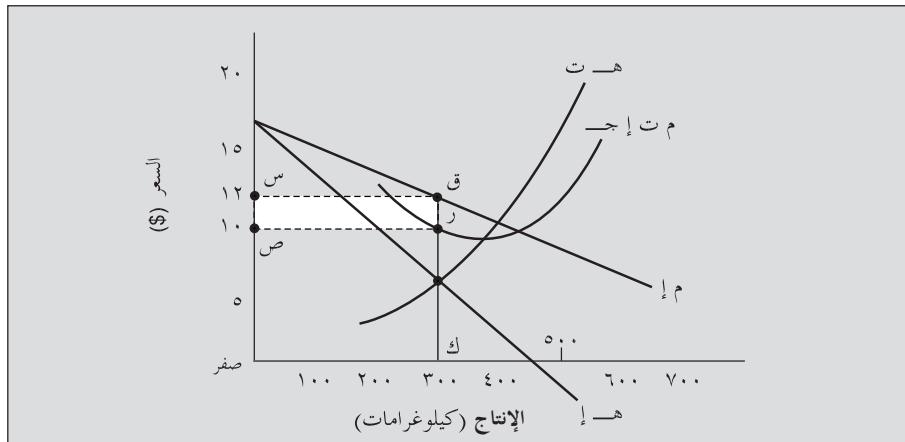
يبدو في الرسم البياني ٦-٧ منحنياً معدلاً إيراد (م !) المحتكر وهامش إيراده (ه !) المرتكزان على منحنى الجدول ٧-٤. ويبلغ انحدار منحنى (ه !) ضعف انحدار منحنى (م !).



الرسم ٦.٧ منحنياً معدلاً إيراد وهامش إيراد في ظل الاحتكار

يعتمد المحتكر قاعدةَ القرار ذاتها لاختيار مستوى الناتج المدرّ لأقصى حدّ من الربح، تماماً كما تفعل مؤسسة تشهد تنافسية كاملة، لأنَّه سيواصل الإنتاج حتى يبلغ مستوى الناتج الذي يتساوِي عنده هامش التكلفة وهامش الإيراد. افتراض، أن مؤسسة الأدوية تواجه منحنى

تكلفة إجمالية على المدى القصير، ومنحنى هامش تكلفة على المدى القصير مماثلين لمنحنى مؤسسة كاملة التنافسية. يبدو موضع الحد الأقصى من الربح على المدى القصير في الرسم البياني ٧-٧، حيث يتواجد منحنى معدل إيراد المحتكر ومنحنى هامش إيراده، على منحنى معدل التكلفة الإجمالية ومنحنى هامش التكلفة.



الرسم ٧.٧ تحقيق المحتكر الحد الأقصى من الربح على المدى القصير

يلغى مستوى الإنتاج الذي تتساوى عنده التكلفة الإضافية مع الإيراد الإضافي ٣٠٠ كيلوغرام في اليوم. وبما أن للمحتكر يعرف مستوى الناتج الذي يدرّ أقصى حد من الربح، يفرض السعر الذي يباع بواسطته هذا الإنتاج في السوق. استناداً إلى منحنى الطلب، يشكل السعر البالغ \$١٢ للكيلوغرام الواحد ذلك الذي يبدي المستهلكون استعدادهم لدفعه لـ ٣٠٠ كيلوغرام في اليوم. واستناداً إلى منحنى متوسط التكلفة، تتمثل تكلفة الوحدة الإنتاجية لـ ٣٠٠ كيلوغرام في اليوم بـ (ك ر)، أي \$١٠ للكيلوغرام الواحد. لذا، إن سعر الوحدة الذي يكسبه المحتكر على المدى القصير، يفوق متوسط تكلفة الإنتاج الإجمالية بـ \$٢ للكيلوغرام الواحد، لكي يصبح متوسط الربح في الوحدة \$٢.

يتّخذ الإيراد الإجمالي الناتج عن بيع ٣٠٠ كيلوغرام في اليوم شكلاً بيانياً، يتمثل بـ (ك) = (٣٠٠ كيلوغرام) × (أ. س) = \$١٢ للكيلوغرام الواحد، ويظهر من خلال المساحة (أ. ك ق س) = \$.٣٦٠٠. وتتّخذ التكلفة الإجمالية التي يرتبها إنتاج ٣٠٠ كيلوغرام في اليوم شكلاً بيانياً يتمثل بـ (أ. ك) = (٣٠٠ كيلوغرام) × (ك ر) = \$١٠ للكيلوغرام الواحد، أي المساحة (أ. ك ر ص) = \$.٣٠٠. لذا يتمثل ربح المحتكر بالمساحة (س ق ر ص) = \$٦٠٠ = الربح في الوحدة (\$٢) × الإنتاج (٣٠٠ كيلوغرام). هذا هو الحد الأقصى من الربح الذي يمكن أن يكسبه المحتكر من خلال ظروف التكلفة والإيراد التي يعمل في ظلها. عندما تنتج المؤسسة الاحتكارية ٣٠٠ كيلوغرام في الأسبوع، تكون في حالة توازن.

على الرغم من أن المحتكر يكسب ربحاً يفوق العادة في حالة التوازن القصيرة المدى، لن يميل الربح إلى الزوال على المدى الطويل، بفعل المنافسة الناتجة عن دخول مؤسسات

جديدة إلى السوق. وبما أن إنتاج مؤسسة الأدوية للعقار المهدئ للأعصاب يخضع لحماية البراءة، لا يمكن أي مؤسسة أخرى أن تصنع هذا العقار، ولا يمكن المؤسسات الجديدة أن تدخل السوق وتنافس المؤسسة الموجودة. خلافاً لما يحدث في المنافسة الكلمة، لا يمكن أن يتأثر على المدى الطويل سعر المحتكر، وبالتالي الربح الفائق العادة، بدخول مؤسسات جديدة إلى الصناعة.

يمكن المحتكر على المدى الطويل أن يوسع ناتجه أو يقلّصه عبر تكيف حجم مصنعه. ويتوقف الناتج على العلاقة القائمة بين هامش التكلفة على المدى الطويل (H_t مد طو) وهامش الإيراد (H_e)، سواء وسّع المحتكر ناتجه أو قلّصه. إذا كان (H_t مد طو) أقل من (H_e)، يرفع المحتكر إنتاجه. وعلى عكس ذلك، إذا كان (H_t مد طو) أكبر من (H_e)، يقلّص المحتكر إنتاجه. وفي أي حالة من الحالتين، يكون الربح الفائق العادة أكبر على المدى الطويل مما هو عليه على المدى القصير.

على الرغم من أن مؤسسة الأدوية الواردة في مثلنا، تشهد توازنًا على المدى القصير عندما تنتج ٣٠٠ كيلوغرام في الأسبوع، قد لا تشهد توازنًا على المدى الطويل. مثلاً، إذا تخطّى هامش إيراد بيع أكثر من ٣٠٠ كيلوغرام في الأسبوع، هامش تكلفة إنتاج أكثر من ٣٠٠ كيلوغرام في الأسبوع على المدى الطويل، تستطيع المؤسسة أن ترفع الربح عبر رفع الناتج. يشمل هذا الأمر تكيف حجم مصنعها لإنتاج أكثر من ٣٠٠ كيلوغرام في الأسبوع. لكن إذا تخطّى هامش التكلفة هامش الإيراد مع إنتاج ٣٠٠ كيلوغرام في الأسبوع، لن تكون المؤسسة في وضع يحقق الحد الأقصى من الربح على المدى الطويل. وتستطيع أن ترفع الربح عبر خفض الإنتاج وتكيف حجم مصنعها، ليتّبع ما يقلّ عن ٣٠٠ كيلوغرام في الأسبوع.

يحقّق المحتكر الحد الأقصى من الربح على المدى الطويل، أي يصبح في حالة توازن طولية المدى، عندما يتيح مستوى الناتج الذي يتساوى عنده هامش التكلفة على المدى الطويل (الإيراد الإضافي) وهامش الإيراد (التكلفة الإضافية). وبما أن هامش الإيراد يقلّ في الاحتكار عن متوسط الإيراد، يفوق السعرُ هامش التكلفة، أي أن (S) $> (H_t - H_e)$. بما أن هامش الإيراد يتذبذب عن معدل الإيراد في ظل الاحتكار، كما يبدو في الرسم البياني ٧-٧، الذي يساوي هامش التكلفة بهامش الإيراد (إما على المدى القصير أو على المدى الطويل)، يقوم المحتكر الساعي إلى تحقيق الحد الأقصى من الربح، بإنتاج مستوى ناتج يفوق فيه السعرُ هامش التكلفة.

عندما يشهد الاقتصاد وجود الاحتكار، لا تسود الفاعلية الاقتصادية. تقضي شروط التكافؤ الهامشي في الفاعلية الاقتصادية، بأن تكون نسب قسمة هامش المنفعة على هامش التكلفة

$$\frac{H_t - H_e}{H_t}$$

متساوية في كل السلع والخدمات. يتمّ هذا الأمر عندما تتساوى نسب قسمة

$$\frac{H_t - H_e}{S}$$

وعندما يكون $(س) = (هـ ت)$ في كل السلع والخدمات. لكن السعر يفوق هامش التكلفة في ظل الاحتكار. لذا، لا يمكن تلبية شروط التكافؤ الهامشي، لأنه لا يمكن استبدال السعر بهامش التكلفة في معادلة التكافؤ. وتكون نسبة قسمة

$$\frac{هـ منـ}{هـ تـ}$$

في المنتج الاحتكاري، أكبر من نسبة قسمة

$$\frac{هـ منـ}{هـ تـ}$$

في السلع التنافسية الإنتاج، لأن $(س) < (هـ ت)$ لدى كل سلعة تنتَج وسط شروط الاحتكار. من الممكن وبالتالي، رفع منفعة المجتمع عبر إعادة تخصيص الموارد بشكل، يزداد فيه إنتاج السلعة الاحتكارية ويقل فيه إنتاج السلع الأخرى.

مثل

افرض وجود سعتين هما (أ) و(ب) في أحد الأنظمة الاقتصادية، وأن السلعة (أ) تنتَج وسط شروط الاحتكار، في حين أن السلعة (ب) تنتَج وسط شروط التنافسية. وافرض أيضاً أن السلعة (أ) تشهد ما يلي:

$$\frac{هـ منـ}{هـ تـ} = \frac{4}{2}$$

وأن السلعة (ب) تشهد ما يلي:

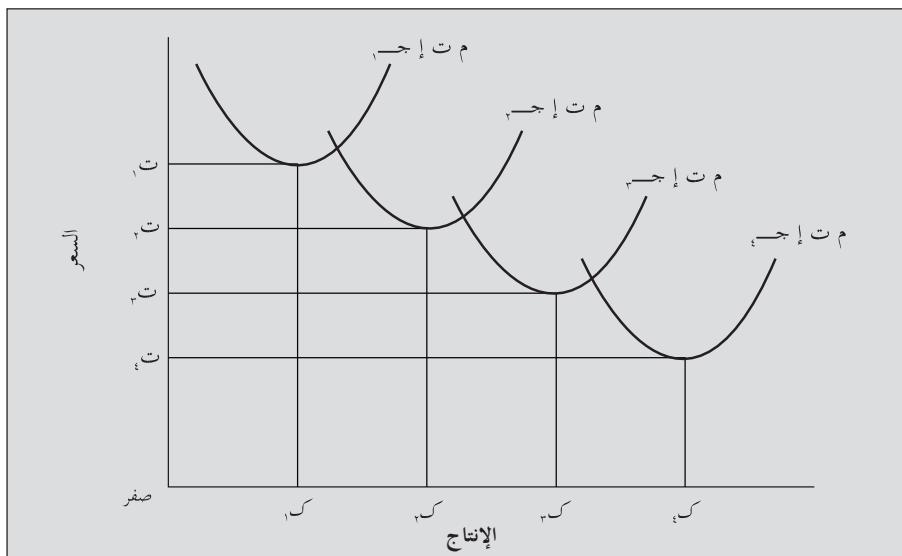
$$\frac{هـ منـ}{هـ تـ} = \frac{3}{2}$$

إن شروط التكافؤ الهامشي غير مجتمعة، لأن سعر السلعة (أ) سيكون أعلى من هامش تكلفتها. ويمكن أن يصبح المستهلكون أيسراً حالاً، إذا نقلت الموارد من إنتاج السلعة (ب) إلى إنتاج السلعة (أ). مثلاً، إذا نقل ما يعادل قيمة \$2 من الموارد من إنتاج السلعة (ب) إلى إنتاج السلعة (أ)، يقل إنتاج السلعة (ب) بوحدة، لأن $(هـ تـ ب) = \$2$. ويخسر المستهلكون، نتيجةً لذلك، ثالث وحدات منفعة جراء انخفاض إنتاج السعة (ب). لكن بما أن $(هـ تـ أ) = \$2$. يؤدي نقل الموارد من السلعة (ب) إلى إنتاج واحدة إضافية من السلعة (أ)، ويرفع هذا الأمر منفعة المستهلك بنسبة أربع وحدات. لذلك، يكسب المستهلكون ربحاً صافياً قدره وحدة منفعة واحدة عبر إعادة تخصيص الموارد بهذه الطريقة. لا تتحسن حال المستهلكين إلا في حالة واحدة، عندما يكون

$$\frac{هـ منـ}{هـ تـ} = \frac{هـ منـ}{هـ تـ}$$

١.٣.٧ وفورات الحجم

على الرغم من الفاعلية الاقتصادية التي يولّدها الاحتكار، قد يكون من مصلحة المجتمع، ألا يشهد سوى منتج واحد لسلعة أو خدمة معينة، إذا تواجدت وفورات الحجم. تشهد المؤسسة وفورات الحجم، عندما ينخفض معدل التكاليف مع ارتفاع الإنتاج. يظهر هذا الأمر في الرسم البياني ٨-٧.



الرسم ٨.٧ وفورات الحجم

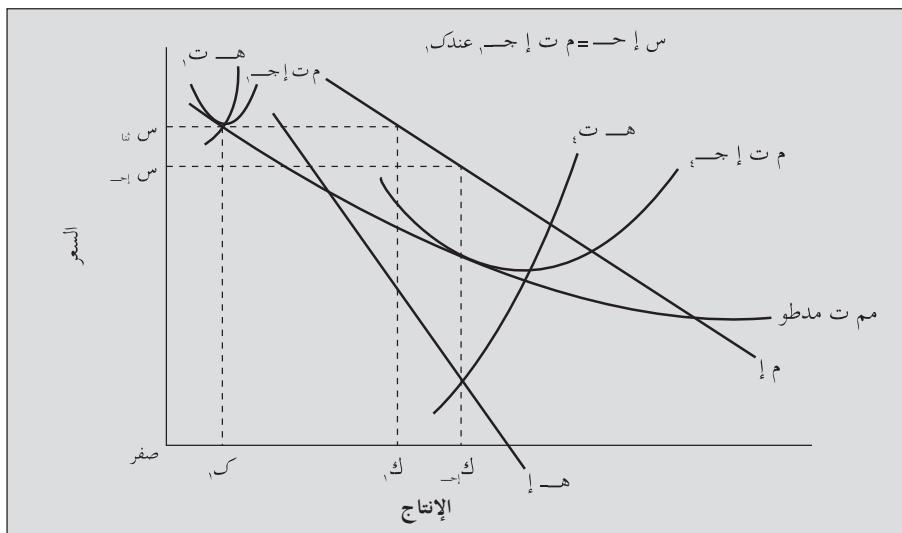
تشير المنحنيات ($M.T.E.G.$), ($M.T.E.G.$), ($M.T.E.G.$) الواردة في الرسم البياني ٨-٧ إلى معدل التكاليف الإجمالية التي تنشأ عن رفع درجات العمل. بارتفاع أحجام الكميات، ينخفض الحد الأدنى من معدل التكاليف الإجمالية، أي أن $T_1 > T_2 > T_3$. إن مصادر وفورات الحجم الأكثر شيوعاً هي تخصص اليد العاملة، وانخفاض تكاليف الوحدة الإنتاجية المرتبط بارتفاع حجم تجهيزات رأس المال، وشراء المواد الأولية بالجملة. منذ منتي سنة، أشار آدم سميث Adam Smith إلى أهمية تقسيم العمل (أو تخصص اليد العاملة) في المؤسسات، خلال إقادها على رفع مستوى ناجتها. يستطيع الموظفون في هذه المؤسسات التركيز على تطبيق مهارات المتخصص على أعمال معينة، مقارنة بالمؤسسات التي تشهد مستوى ناتج منخفضاً نسبياً وحيث يضطر الموظفون للقيام بأعمال متعددة.

تعطي ناقلة النفط، وهي قطعة من تجهيزات رأس المال المستعملة في نقل النفط، مثلاً عن وفورات الحجم عبر انخفاض تكاليف الوحدة الإنتاجية. من الواضح أن التكلفة الإجمالية لنقلة كبيرة تفوق التكلفة الإجمالية لنقلة صغيرة، وترتفع التكاليف الإجمالية مع ازدياد حجم الناقلة، بما يتاسب مع ازدياد مساحة بدنها الذي يقاس بالأمتار المربعة. لكن تكاليف الوحدة الإنتاجية في الناقلات تحدّأ أيضاً وفقاً لطاقتها، أي حجم النفط الذي تستطيع أن تستوعبه والذي يقاس بالأمتار المكعبة. بما أن طاقة استيعاب النفط ترتفع مع ارتفاع حجم

الناقلة، بنسبة أكبر من ازدياد مساحة بدنها، يهبط معدل التكاليف. وهكذا، إذا تميز إنتاج سلعة معينة بوفرات الحجم، تستطيع بشكل عام مؤسسة كبيرة واحدة أن تنتج مستوى معيناً من الناتج بتكلفة وحدة إنتاجية أدنى من تلك التي تسجلها مؤسسات صغيرة كثيرة، وعلى هذا النحو، تنخفض كمية الموارد المطلوبة لتحقيق مستوى معين من الناتج.

انظر مجدداً إلى وفورات الحجم المصورة في الرسم البياني ٨-٧. تستطيع كل مؤسسة من المؤسسات الأربع التي تعمل وفق معدل التكلفة الإجمالية ($M_t = J_t$) أن تنتج (K_t) من الوحدات الإنتاجية، ما يؤدي إلى ناتج إجمالي قدره (K_t)؛ وتستطيع مؤسسة كبيرة واحدة، تعمل وفق معدل التكلفة الإجمالية ($M_t = J_t$)، أن تنتج وحدتها (K_t). وستعمل هذه الأخيرة موارد أقل لإنتاج (K_t)، بما أن تكلفة الوحدة الإنتاجية التي تتحمّلها المؤسسة الكبيرة تبلغ ($M_t = J_t$)، بينما تستطيع كل مؤسسة صغيرة أن تنتج حصتها من الناتج الإجمالي (K_t) بتكلفة الوحدة الإنتاجية العليا البالغة ($M_t = J_t$).

من الممكن أيضاً لأن تواجه الصناعة التنافسية "الإلزامية" تكاليفاً علياً للوحدة الإنتاجية وحسب، بل أن تولد أيضاً ناتجاً إجمالياً أقل من الذي يشهده الاحتكار. انظر إلى الرسم البياني ٩-٧ وافترض أن إحدى الحكومات تصدر قانوناً يقضي بـألا تنتج أي مؤسسة أكثر من (K_t). عندئذ تقوم كل المؤسسات ببلوغ الناتج (K_t) بأدنى تكلفة في ظل حجم تجهيزات يبلغ ($M_t = J_t$). يصبح ناتج الصناعة (K_t)، ويتساوى الطلب الكلي والعرض الكلي، وتصبح الصناعة في حالة توازن على المدى القصير، وتعمل كل مؤسسة وفق أدنى نقطة من معدل تكلفتها الإجمالية ($M_t = J_t$)؛ كما يبلغ السعر "التنافسي" المستوى ($S_{\text{ت}} = S_{\text{ن}}$) وتصبح كل مؤسسة في حالة توازن على المدى القصير، أي أن ($H_t = H_t = S_{\text{ت}} = S_{\text{ن}}$).



الرسم ٩.٧ الاحتكار مقابل المنافسة

من جهة أخرى، يتيح المحتكر الناتج، (٠ . كـ) < (٠ . كـ) أي الناتج الذي يكون فيه (هـ) = (هـ تـ)، والذي يفرض السعر الذي يحقق الحد الأقصى من الربح والبالغ (سـ بـ) (سـ تـ). وبما أن (سـ بـ) < (هـ)، لا تجتمع شروط التكافؤ الهاشي ونشهد تخصيصاً غير فعال للموارد. على الرغم من هذا الواقع، يكون المجتمع طبعاً، أيسراً حالاً في الحالة الاحتكارية مقارنة بالحالة التنافسية الإلزامية: يتوافر ناتج أكبر من السلعة المعنية بسعر أدنى، وتستعمل موارد قليلة في إنتاج كل وحدة إنتاجية. لهذا السبب يزيد المجتمع الاحتكار مع وفورات الحجم. سنرى في مرحلة لاحقة من هذه الوحدة، كيف تحاول الحكومات أن تستأثر بالاحتكار وتولد شروط التكافؤ الهاشي.

عندما تشهد صناعة معينة وجود وفورات حجم هامة في غياب تدخل الحكومة، ييز استعداد لنشوء الاحتكار. إن المؤسسة الأولى، التي تتحدر على طول منحنى معدل التكلفة الطويل المدى، وتسيطر على حصة كبرى في السوق، هي التي تملك أفضليّة تجاه المؤسسات الصغيرة من ناحية التكلفة. ونظرًا لربحها الفائض، تستطيع أن تطرد المؤسسات الجديدة من السوق بأسعارها المتدينية عن أسعار هذه الأخيرة. لكن إذا تمكّن منافس محدود يملك موارد كثيرة من الاستمرار، واستطاع أن يهدّد الاحتكار، تهياً الأجواء، إما لمعركة ضارية حتى الموت (إذا لم تكن السوق تتسع لمنافسين)، وإما لـ "تفاهم" تتفق فيه الشركات على العمل معًا كمحترك، وعلى "شق" السوق. ويعتبر تصرف الشركات على هذا النحو تصرفاً غير قانوني في بلدان رأسمالية كثيرة.

بين المنافسة الكاملة والاحتكار، تدرج المنافسة غير الكاملة واحتكار القلة. سنقوم بتحليل أولى هاتين الحالتين، لأنّها هي المنافسة غير الكاملة.

٤.٧ المنافسة غير الكاملة

تألف الصناعة التي تتميّز بتنافسية غير كاملة، من مؤسسات كبيرة العدد، يواجه كل منها منحنى طلب منحدراً على سلعها أو خدماتها. في هذه الظروف، لا يتميّز منحنى الطلب الذي يواجه المؤسسة بمرونة سعر كاملة، كما هي الحال في التنافسية الكاملة. ويقل عدد المؤسسات في المنافسة غير الكاملة، عن ذلك الذي نعهد له في المنافسة الكاملة.

تستطيع المؤسسات أن تسيطر إلى حد ما، على السعر، بسبب عوامل كثيرة. قد تتوارد مثلًا فوارق حقيقة أو وهمية بين سلعها أو خدماتها، وسلع المنافسين أو خدماتهم. وقد تعود هذه الفوارق الوهمية إلى الإعلان. تتضمّن إحدى المدن الموزجية، مثلاً، عشرات المطاعم، ويتحمل كل مطعم منها بعض المصارييف التي ينفقها على الترويج لنواعيته الجذابة والأطباق الخاصة التي يقدمها. ويهدّف جزء من هذا الإعلان، إلى لفت انتباه الناس لوجود المطعم وأطباقه، فيما يهدي جزء آخر منه، إلى إقناع المستهلكين بخصائص المطعم المميزة أو الجودة التي يقدمها. يكون هذا النوع من الإعلان مستوى معيناً من وفاء المستهلك، ما يعني أن المؤسسة لن تخسر كل مبيعاتها لصالح المنافسين إذا رفعت أسعارها.

من الممكن أيضًا وجود عناصر احتكار محلي، تتيح للمؤسسة بعض السيطرة على السعر، بسبب تقدير الزبائن للوقت والراحة. تستفيد محلات البقالة الصغيرة من مركز احتكارها المحلي، وغالباً ما تفرض على المنتجات المتباينة أسعاراً أعلى من تلك السائدة "في

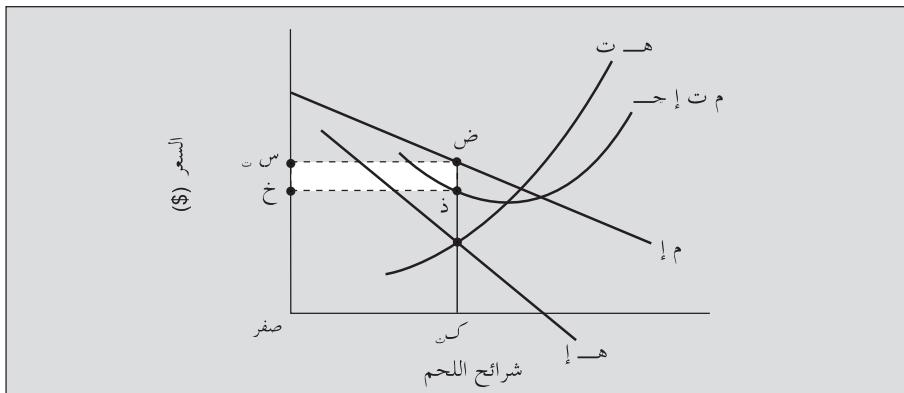
البلدة". إذا قمت مثلاً بجمع معطيات حول أسعار نوع معين من الحساء المعلب، أو معجون أسنان معين، أو علبة معينة من أقراص البسكويت، ضمن إطار حدود إحدى المدن، ستكتشف تفاوتاً كبيراً في تسعيرة كل منتج من هذه المنتجات، بالنسبة إلى سعرها الوضيع. لا يعني ذلك أن النظرية الاقتصادية غير صحيحة، على العكس، هذا ما تتوقه، فإذا نفذ معجون الأسنان في إحدى الأسر، يقصد أحد أفرادها أقرب متجر لشرائه. إن قيمة الوقت والمبلغ المالي الضئيل اللذين تشملهما هذه العملية، لا يستحقان عناء التدقيق في شراء هذا الغرض. لكن لو كان الغرض باهظ الثمن، واستهلك شراؤه قسطاً كبيراً من ميزانية الأسرة، لتجأ عن ذلك عادةً، دقةً كبيرة في شرائه، ولكن تفاوت سعره، أدنى بكثير من تفاوت أسعار معجون الأسنان والحساء وأقراص البسكويت. وإن كنت لا تصدق هذا الأمر ما عليك سوى أن تجرّبه.

تفاوت ثمن الأغراض المنخفضة السعر كبير جدًا في معظم البلدات والمدن.

يمكن للمؤسسات، على غرار ميشالاتها في السوق الكاملة التنافسية، أن تدخل الصناعة المتميزة بتنافسية غير كاملة أو تغادرها، وذلك استجابةً لمستوى الربح الذي تكسبه. وتأثر أعمال مؤسسة واحدة في منحني الطلب المواجه للمؤسسات الأخرى داخل الصناعة المؤلفة من مؤسسات غير كاملة التنافسية.

كلما ازداد الفرق الحقيقي أو الوهمي بين سلع كل مؤسسة أو خدماتها، أو كلما ازدادت درجة الاحتكار المحلي لدى مؤسسة معينة، اشتدت قلة مرونة منحني الطلب لديها. صحيح أن شرائح اللحم التي تباع في مطاعم مختلفة تُصنع بشكل تبدو فيه مختلفة في نظر المستهلكين، إلا أنها سلع بديلة شديدة الشبه. إذا قرر أحد المطاعم أن يرفع سعر شرائح اللحم، سيخسر بعض الزبائن لصالح مطعم آخر. لكن بعض الأشخاص يحافظ على وفائه ويواصل ارتياهه المطعم الأعلى، بسبب الغوارق الحقيقة أو الوهمية التي تنطوي عليهما شرائح اللحم التي يقدمها. وتكون درجة مرونة السعر في الطلب رهناً، بحكم المستهلكين على قابلية خضوع شرائح اللحم للاستبدال. إذا ظنَّ معظم المستهلكين أن شرائح اللحم التي تباع في مطاعم مختلفة هي شرائح متطابقة عملياً، سيواجه كل مطعم منحني طلب شديد المرونة، يشير إلى أن تغيير السعر بنسبة مئوية معينة يولد تغيراً أعظم منه في النسبة المئوية للكمية المطلوبة. لكن على العكس، إذا تمكَّن أحد المطاعم من إقناع المستهلكين بأن الشرائح التي يقدمها فريدة من نوعها، واستمر عدد كبير من المستهلكين في وفائه للمطعم، على الرغم من ارتفاع السعر، يواجه المطعم منحني طلب أقل مرونة.

بما أن كل مؤسسة في المنافسة غير الكاملة تواجه منحني طلب منحدراً، يتبعه معدّل الإيراد وهامش الإيراد، كما هو الوضع في حالات الاحتكار، مع أن تباعدهما أقل حدة. والقاعدة التي تطبّق على مؤسسة تنافسية معينة أو محتركة معين لتحقيق الحد الأقصى من الربح، تطبّق أيضاً على المؤسسة في التنافسية غير الكاملة: يجب توسيع الناتج أو تقليصه حتى يبلغ مرحلة يتساوى فيها هامش التكلفة وهامش الإيراد. افترض أن أحد مطاعم الشواء النموذجية يواجه منحني التكلفة والإيراد المبيّن في الرسم البياني ١٠ - ٧، عندئذٍ سيعين المطعم الكمية (٠ كـ) من شرائح اللحم بسعر (٠ سـ) ليبلغ الحد الأقصى من الربح. بما أن السعر أكبر من معدّل التكاليف الإجمالية، سيسجل ربح يفوق العادة تشير إليه المساحة الخالية منظل (سـ خ ذـ).

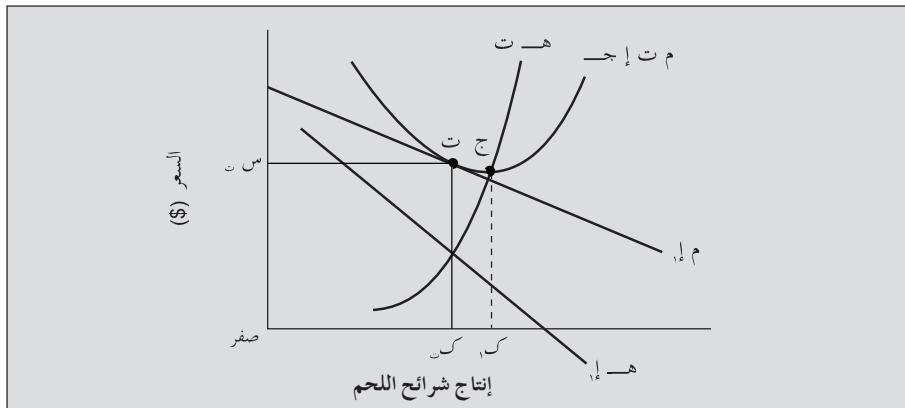


الرسم ١٠.٧ تحقيق الحد الأقصى من الربح على المدى القصير لدى مؤسسة في المنافسة غير الكاملة

يشكّل الربح الفائق العادة حافزاً لتنضم مؤسسات جديدة إلى الصناعة. مع انضمام المؤسسات الجديدة إليها، على افتراض أن أسعار عوامل الإنتاج تبقى ثابتة، ينحرف منحنى الطلب لدى المؤسسات الموجودة إلى اليسار، حتى يصبح منحنى طلب المؤسسة في التوازن الطويل المدى تماسياً مع منحنى معدل التكلفة، ويتمّ كسب ربح عادي. إذا تغيرت أسعار عوامل الإنتاج مع دخول مؤسسات جديدة إلى الصناعة، ينحرف منحنى طلب المؤسسة ومنحنى تكلفتها، حتى يتمّ مجدداً بلوغ التوازن على المدى الطويل، حيث يسجل ربح عادي.

مثل

تصور، أن مؤسسات جديدة قررت فتح مطعم في المدينة، استجابةً للربح الذي تجنيه مطعم الشواء الموجودة. كما يبدو في الرسم البياني ١١-٧، ستواصل المؤسسات الجديدة على المدى الطويل، دخولها إلى الصناعة حتى تواجهه مؤسستنا منحنى الطلب (مـ إـ)، الذي يمثل انحرافاً إلى اليسار، ينطلق من (مـ إـ) في الرسم البياني ١٠-٧. يُعزى ذلك إلى خسارة المطعم بعض المستهلكين لصالح المنافسين الجدد. بوجود منحنى الطلب الممثل بـ(مـ إـ)، يبلغ الناتج الذي يحقق الحد الأقصى من الربح المستوى (كـ)، ويبلغ السعر المستوى (سـ)، على افتراض أن أسعار عوامل الإنتاج تبقى ثابتة مع دخول المؤسسات الجديدة إلى الصناعة. من الناحية البيانية، إن منحنى معدل الإيراد تماسياً مع منحنى التكلفة الإجمالية عند النقطة (تـ)، أما سعر شريحة اللحم الواحدة (سـ) فيساوي معدل تكلفة إنتاجها الإجمالية (سـ). لذا يسجل ربح عادي ولا يبرز استعداد إضافي لفتح المزيد من مطاعم الشواء.



الرسم ١١.٧ المؤسسات التي تتميز بتنافسية غير كاملة في إطار التوازن الطويل المدى

عندما تشهد المؤسسة في التنافسية غير الكاملة حالة توازن طويل المدى، يكون سعر منتجها أكبر من تكلفته الإضافية، لذا، يولد ذلك لافعالية اقتصادية، نظراً لعدم تعادل نسب قسمة هامش المنفعة على هامش التكلفة، في الصناعات المختلفة. ويطلب تحقيق الفاعلية الاقتصادية تعادل السعر وهامش التكلفة، على يد المؤسسات التي تتميز بتنافسية غير كاملة، لكن هذا الأمر غير وارد في ظل السلوك المنطقي للمؤسسة، لأنه يؤدي إلى ناتج لا يحقق الحد الأقصى من الربح.

عندما يكون التوازن طويلاً المدى، تنتهي المؤسسة في المنافسة غير الكاملة، مستوى ناتج أعلى من النقطة الدنيا الموجودة على منحنى معدل التكلفة الإجمالية. من الممكن مثلاً، أن يتحقق مطعم الشواء الذي تحدثنا عنه إنتاجاً تكون فيه تكلفة الوحدة الإنتاجية أدنى مما هي عليه في التوازن الطويل المدى، لنفترض، أنه عند النقطة (جـ) على منحنى (مـ تـ إـ جـ)، في الرسم البياني ١١-٧ مقارنةً بالنقطة (تـ). لكن هذا الأمر يولد خسارةً يتكبدها المطعم، لأن معدل التكلفة الإجمالية يفوق معدل الإيراد عند مستوى الناتج المشترك البالغ (كـ)، لذا، ما من حافز يدفع بالمطعم إلى توسيع ناتجه أكثر من المستوى (كـ).

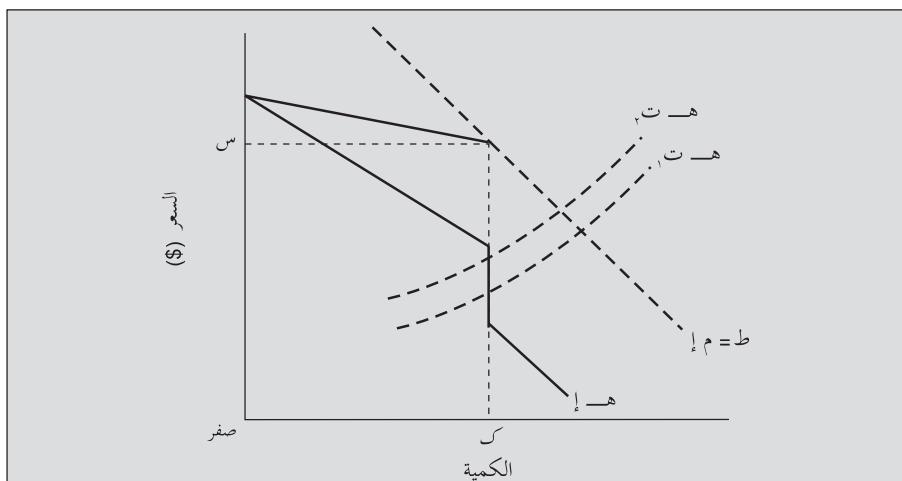
بالتالي، من الانعكاسات التي يطرحها اقتصاد يشمل مؤسسات غير كاملة التنافسية، امتلاك كل مؤسسة "طاقة احتياطية"، أي أنها لا تعمل وفق النقطة الدنيا الموجودة على منحنى معدل التكلفة. ويجب أن يتواءن عدم الفاعلية الاقتصادية هذا، مع الاختلاف المميز للمنتج الذي تؤمنه المؤسسات للمجتمع.

٥.٧ احتكار القلة

الصناعة القائمة على احتكار القلة هي التي يتبع فيها عدد صغير من المؤسسات معظم ناتج الصناعة، وتتنافس فيها كل مؤسسة مع سواها من المؤسسات، وتكون كل منها مرتبطة بالآخر، لأن مبيعات الواحدة منها تتوقف على السعر الذي تفرضه، وعلى الأسعار التي يفرضها منافسوها القلائل.

إن الكثير من السلع والخدمات، التي تنتجهها صناعات قائمة على احتكار القلة، هو فعلياً متجلانس، مع أن بعض المؤسسات المعنية قد ينفي هذا الأمر. إذا رغبت في اجتياز الأطلسي جوأ، منطلقاً من لندن ومتوجهًا إلى نيويورك، ستجد أمامك خياراً محدوداً من شركات النقل. إذا اخترت السفر على مقاعد درجة رجال الأعمال، لن تجد في الوقت الحاضر خيارات كثيرة بين الخطوط الجوية الأمريكية American Airlines، والخطوط الجوية البريطانية British Airways، وفي حين Virgin: فالمقاعد متشابهة إلى حد كبير وكذلك الأمر بالنسبة إلى المشروبات والأطباق، وأخر الأفلام المعروضة وموعود الرحلة. وتستطيع بالطبع أن تساور على متن طائرة الكونكورد Concorde التابعة للخطوط الجوية البريطانية British Airways، فمقاعدها مريحة جدًا، وهي لا تعرّض أفلاماً، وتقدم مشروبات أجود نوعية، وتكرم عليك بهدية، غير أن الفرق الكبير الذي تتميز به، هو سرعة انقضاء الوقت. فهي تمكّنك من الوصول إلى نيويورك، بتوقيت نيويورك، قبل موعد انطلاقك من لندن، ووسيلة الراحة هذه تتكلّفك فعلياً المزيد من المال.

المشكلة التي يواجهها محتكر القلة هي مشكلة تحديد السعر. ماذا يحصل إذا قامت مؤسسة واحدة برفع سعرها؟ إذا لم تأخذ حذوها أي مؤسسة من المؤسسات الأخرى، ولم تقابلها برفع السعر، ستتعاني المؤسسة التي رفعت سعرها، من انخفاض كبير في مستوى مبيعاتها. وعلى عكس ذلك، إذا عمدت المؤسسة ذاتها إلى تخفيض سعرها، ستتحذو حذوها كل المؤسسات الأخرى، ولن تقبل على تحقيق ربح كبير في المبيعات أو اكتساب حصة في السوق. يؤدي هذا الوضع، في حال وجوده، إلى نشوء منحني طلب مشير للاهتمام في ناتج أي مؤسسة، كما ييدو في الرسم البياني ١٢-٧.



الرسم ١٢.٧ منحنى الطلب المتواتي

السعر الجاري لبطاقة الذهاب من لندن إلى نيويورك هو (س). تقوم شركة الطيران المبينة في الرسم البياني ١٢-٧، ببيع (٠، ك) من المقاعد أسبوعياً، وهذا هو الإنتاج الذي يحقق الحد الأقصى من ربحها، لأن ($هـ تـ$) = ($هـ إـ$). إذا ارتفعت تكاليف المؤسسة، جراء ارتفاع

سعر الوقود على سبيل الافتراض، يبلغ هامش التكلفة المستوى (هـ ت) ٢٠. لكن يبقى السعر (س)، ذاك الذي يحقق الحد الأقصى من الربح، ويبيّن الناتج (ك)، ذاك الذي يتحقق الحد الأقصى من الربح بسبب التواء منحني الطلب. إذا رأت شركة الطيران أن منحني الطلب لا يلتوي، سترفع سعرها، لتكتشف أنها تعمل عند القسم المرن من منحني طلبهما، إذ تهبط المبيعات وتسعّل خسائر. وعلى النحو ذاته، إذا خفّضت شركة الطيران سعرها، ولم تؤمن بوجود الالتواء، ستجد أن شركات الطيران الأخرى تسير على خططها، وقد لا تجذب فعليًا المزيد من الركاب وتكتبد خسائر، ويتوقف ذلك على مردona سعر رحلات الأطلسي.

ما هي إذاً الاستراتيجية المثلثة التي يجب أن تتبعها مؤسسة في ظل احتكار القلة؟ أنت تجهل تماماً ماذا سيفعل المنافسون إذا قمت، بحكم كونك محتكر قلة، بتغيير سعرك. افترض أنك شركة من بين أربع شركات طيران أساسية تعمل على خط معين، وافتراض أيضاً أن شركات الطيران الأربع تملك كل حقوق الهبوط التي تم التفاوض عليها مع البلدين المعنيين، وأن الطلب على الرحلات الجوية يتميز بسعر غير مرن. لو كنت محتكرًا، لما طرحت المشكلة؛ كنت لتقدّر الطلب على الرحلات الجوية عبر ذلك الخط، وتساوي هامش الإيراد بهامش التكاليف، وتكتسب برحًا احتكارياً. لكن بما أنك محتكر قلة، عليك أن تقلق حيال منافسيك فتعود إلى منحني الطلب الملتوi، أو تدخل في إطار نظرية الألعاب، محاولاً أن تحرّز ماذا سيفعل منافسوك، ومماشيًا أي عروض يقومون بها، ومبتكراً بعضاً من عروضك؛ لا تنسَ أن هامش تكلفة نقل راكب إضافي خلال رحلة على متن طائرة شاغرة المقاعد، يدنو من الصفر. وقد تحاول تقديم قسم التعويض الميلّي، أو تجرّب أسعاراً منخفضة لطاقات السفر الخاصة بالمُدرّجين على لائحة الانتظار، أو تحاول زيادة الحجز أكثر مما ينبغي، وتفترض أن منافسيك سيجارونك. لكن الحل البسيط واحد، وهو أن تتفاهم مع شركات الطيران الأخرى، وتشكّل معها ما يسمى بـ "الكارتل"، حيث يفرض جميعكم سعر الاحتكار الذي يحقق الحد الأقصى من الربح وتقومون بشق السوق.

لحسن حظ الركاب (والمستهلكين بشكل عام) أن معظم الحكومات يرفض هذا النوع من الممارسات، ويعتمد قوانين تظهر عدم شرعية هذه الأعمال. لكن يصعب على الحكومات أن تظهر عدم شرعية التواطؤ الضمني، إذ يستطيع محتكرو القلة أن يختاروا إحدى المؤسسات "اختياراً ضمنياً". لكي تكون صاحبة السيطرة أو القيادة، وهي غالباً ما تكون المؤسسة الكبرى، فيتصرّفوا على أساس "السير على خطى القائد". كم مرةً رأيت إحدى كبرى شركات النفط تعلن ارتفاع سعر الوقود، فلا تلبث الشركات الكبرى الأخرى أن تحدو حذوها؟

وتقوم إمكان آخر على حل غير تعاؤني يدعى توازن ناش Nash. تيمناً بعالم الرياضيات جون ناش John Nash الذي اخترعه.

افتراض أن احتكاراً يسيطر شركة طيران بين بلدين، ويحقق الحد الأقصى من الربح عبر تنظيم ٣٠ رحلة في اليوم، أي أن هامش الإيراد يساوي هامش التكلفة عندما يبلغ الناتج اليومي ٣٠ رحلة. إن الأرباح الكبيرة تشجّع المنافسة، وهكذا تهدّد شركة طيران أخرى بالانتقال إلى هذا المجال وبتنظيم ٣٠ رحلة أيضًا. تتفاهم الشركتان، وتدركان أن الحل الأمثل المستند إلى وجهة نظرهما الجماعية، يقوم على شق السوق. ويحافظ سعر الرحلات

وكميتها الإجمالية على مستوى الاحتكار الأساسي البالغ ٣٠ رحلة. تعلن الحكومة أن هذا الكارتيل غير قانوني، وتنذر كلتا شركتي الطيران بأن تعمل بمفردهما. تقول شركة الطيران (أ) إنها ستكتسب بعض ركاب الشركة (ب) وتصبح أيسير حالاً، إن هي رفعت عدد الرحلات اليومية من ١٥ إلى ٢٠. أما شركة الطيران (ب) فتقول إنها ستكتسب بعض ركاب الشركة (أ) وتصبح أيسير حالاً، إن هي رفعت عدد الرحلات اليومية من ١٥ إلى ٢٠.

تعتبر شركة الطيران (أ) أنها إذا لم تقدم على أي خطوة، وقابلتها الشركة (ب) برفع عدد الرحلات اليومية، ستخسر راكباً وأرباحاً وتضطر وبالتالي لمحاراة الشركة (ب) من أجل تقليل الخسارة إلى أدنى حد. وتطلق شركة الطيران (ب) الرأي ذاته، ويتهي الأمر برفع كلتا الشركتين عدد الرحلات. وهكذا تسوء كلاهما مقارنة بحل الكارتيل غير الشرعي، إلا أنهما ترفعان عدد الرحلات، لتسجلاً أدنى حد من الخسارة تحسباً لاستراتيجية المنافس.

إن أفضل تسمية تطلق على هذا النوع من الحلول، الذي يؤدي فيه عدم التعاون إلى سوء حال كلا الطرفين، هي "معضلة السجين"، مع ذلك على وشك أن تعرف أنه لا وجود لأي معضلة.

قام شخصان هما (أ) و(ب) بارتكاب عملية سرقة، فأوقفا ووضعا في زنزانتين منفصلتين لكي لا يتمكنا من التواصل. خضع كلاهما على حدة للاستجواب، وقيل لأحدهما إنه سيُمنح الحرية إذا اعترف بالجريمة ولم يعترف بها شريكه. ولكن إذا لزم الصمت واعترف شريكه بالجريمة، سيطلق سراح شريكه بينما يبقى هو في السجن مدة ١٠ سنوات.

أما إذا اعترف كلاهما بالجريمة فسيُسجن كلاهما لمدة سنتين.

وإذا لم يعترف أي منهما بالجريمة سيُسجن كلاهما لمدة شهرين، فالشرطة عاجزة عن إثبات ارتكابهما السرقة، إلا أنها قادرة على سجنهما لمدة شهرين بتهمة "التسكع المتمدد". من الواضح أنه لو أتيح لهما التواصل، وتمكن واحدهما من الوثوق بالآخر، لما اعترف أي منهما بالجريمة، وللحكم عليهما بالسجن شهرين. حاول الآن أن تضع نفسك مكان الشخص (أ) خلال وجوده في العزلة. يقول إنه إذا امتنع عن الكلام فيما اعترف (ب) بالجريمة، سيتهي به الأمر في السجن طيلة ١٠ سنوات، في حين أنه إذا اعترف بالجريمة وامتنع (ب) عن الكلام، سيطلق سراحه، لذا عليه أن يعترف بالجريمة. والمنطق ذاته أجبر (ب) على الاعتراف، فأصبحت كلاهما أسوأ مما لو كانت لتشهد تعاؤنهما.

يواجه كبار مجهّزي السفن المشاكل عينها التي تواجهها شركات الطيران، وذلك خلال قيامهم بشحن الحمولات البحرية على الطرق المعترض بها، وفقاً لجداؤل زمنية منتظمة. وقد أصبحت أيضاً كاراتلات الشحن البحري غير شرعية، وكذلك الأمر بالنسبة إلى اعتمادها "السفينة الحربية". لم تكن هذه السفينة معدة لتخفيف الوفادين المحتملين إلى الصناعة، وتبعدهم بواسطة الأسلحة التقليدية والقذائف، فالأسلحة والقذائف المستعملة هي أسلحة اقتصادية قائمة على نسب منخفضة لأجرة الشحن، تهدف إلى ردع الوفادين المحتملين.

لكن الدخول إلى صناعات في ظل احتكار القلة ليس دائماً بالعملية السهلة، بسبب وفورات الحجم أو ضخامة حجم المؤسسات المعنية، فدخول صناعة أجهزة الكمبيوتر الإلكتروني أو صناعة النفط أو صناعة الشحن البحري أو صناعة شركات الطيران أو السيارات، يتطلب موارد هائلة. كما تشكل البراءات حواجز دخول أخرى. نتيجة لذلك، يتواجد احتكار

القلة ليقي، كما هي الحال بالنسبة إلى الاحتكار. هل يجب إذاً أن تضيّط هذه الصناعات من أجل بلوغ الفعالية الاقتصادية، أم أن محاولات ضبطها تثير المشاكل أكثر مما تحلها؟ في محاولتك الإجابة على هذا السؤال، فكر مثلاً في حكومة تعليم محتركاً بأنه يستطيع الحفاظ على سير أعماله شرط خضوع سعره للمرأفة. هذا السعر يغطي، كل التكاليف ويشمل قيمة إضافية للربح "العادي". يمكن أن يقود هذا الحل المقترن إلى تضارب المصالح من الناحية العملية على الرغم من صحته النظرية، وهذا ما يعرف بمشكلة الموكّل – الوكيل. الوكيل هو فرد أو مجموعة أفراد أُسند إليهم الموكّل سلطة صنع القرار. في المرافق العامة، حيث من مصلحة المجتمع أن يكون له منتج واحد ليجني أرباح وفورات الحجم، من الضروري (إذا كان بلوغ الفعالية الاقتصادية هو أيضاً الهدف) أن يعكس السعر هامش تكلفة الإنتاج. لكن لكي يجد أصحاب الموارد حافزاً يحافظون به على الموارد الضرورية داخل الصناعة المذكورة. يجب أن يكسبوا من هذه الموارد عائدًا عاديًّا. الآن إذا أعلن الموكّل، كالحكومة أو السلطة الضابطة مثلاً، أنه يمكن للمنتج الحصري أن يضع الأسعار بشكل تغطّى فيه كل التكاليف، ينشأ تضارب فوري للمصالح. يبرز هذا التضارب لعدم امتلاك المنتج الحصري حافزاً لبلوغ الحد الأدنى من التكاليف في عملية الإنتاج، لأنَّه ضَمَنَ حصوله على عائدًّاً أثخن التكاليف التي يتحملها. لذا، من الممكن أن يستعمل الوكيل موارد أكثر مما ينبغي لا يلزمها ارتفاع في الناتج. لماذا لا يحصل المدير مثلاً على مكتب فخم وسيارة غالية وسائق، ويسجل هذه الموارد على أنها تكلفة عمل ضرورية؟ الحافز الذي يدفعه إلى عمل مماثل هو المنفعة الشخصية، ولا وجود لحافز رادع، لأنَّ كل التكاليف مضمونة. لذلك يواجه هدف الفعالية الذي يسعى وراءه الموكّل معاكسةً بسبب أعمال الوكيل.

تعمُّ مشكلة الموكّل – الوكيل مظاهرَ كثيرة من الاقتصاد، مثيرةً نزاعات لا يمكن حلها إلا عندما تتوافق المصالح الشخصية مع مصالح المؤسسة أو المنشأة. مثلاً، إذا كان هدفُ إحدى المؤسسات رفع إنتاجية اليد العاملة، وكان الموظفون يتناقضون علاوات على الإنتاجية، يغيب كل نزاع. لكن إذا اخترنا من جهة أخرى مؤسسةً يتناقض فيها كل المندوبين التجاريين الراتب ذاته، بصرف النظر عن المبيعات التي يتم تحقيقها، وقمنا بمقارنة هذه الشركة بشركة أخرى، ضمن الصناعة ذاتها، يتناقض فيها البائعون علاوات عمولة، لا داعيَ لأن تكون عالم اقتصاد لتوّقع الشركة المرجح نجاحها في العالم التنافسي.

لأخذ مثلاً آخر حول نزاع الموكّل – الوكيل. احتاج المخططون في الاتحاد السوفيافي السابق إلى وحدة لقياس ناتج المؤسسات، وبما أن السلطة المركزية هي التي كانت تضع الأسعار، كان مبدأ الربح أو عائد الأصول غير مناسب. وتقرر في أحد مصانع الشاحنات الذي أنتَج مجموعة متنوعة من العربات، أن يتم قياس الناتج من خلال الوزن الإجمالي للعربات المنتجة، وهكذا تكون المؤسسة المصنعة للشاحنات قد بلغت حصتها. ليس من حيث عدد العربات المنتجة، بل من حيث وزنها الكلي. هل تفاجأ عندما تعلم أنك كنت تتجدد في الاتحاد السوفيافي أثقل الشاحنات على الإطلاق؟

في هذه الحالة وفي حالات كثيرة غيرها، تنشأ مشكلة الموكّل – الوكيل، ومن الضروري الاعتراف بهذه المشكلة واتخاذ الخطوات الالزمة لتخفيض وطأتها من أجل فعالية عمل المؤسسات والصناعات.

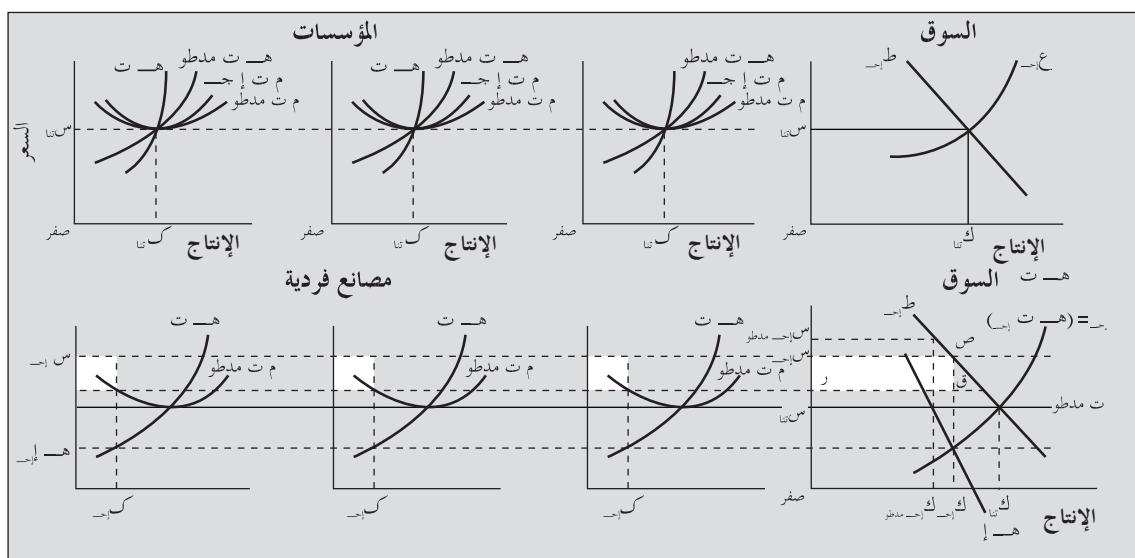
٦.٧ الضبط والفاعلية الاقتصادية

عندما يكون المحتكر غير المضبوط الساعي إلى تحقيق الحد الأقصى من الربح هو الممون في السوق، لن تسود الفعالية الاقتصادية الاقتصاد، لأنه لن يتم الإيفاء بشروط التكافؤ الهامشي. لكي يتمّ بلوغ الفعالية الاقتصادية، من الضروري أن يقوم المجتمع بعمل جماعي، أي بعملية ضبط، ليساوي سعر السلعة المعنية بهامش تكلفتها.

في معظم الأنظمة الاقتصادية الرأسمالية، يخضع الاحتكار لشكل من أشكال الضبط الحكومي. فتغيرات السعر في الكثير من المرافق العامة مثلاً تتطلب موافقة الحكومة التي، من خلال إجازتها تغيرات السعر أو رفضها لها، تأخذ عادة الشروط الهمشية في الحسبان. لكن يمكن في بعض الظروف بلوغ الفعالية الاقتصادية، عبر استبدال المحتكر بمؤسسات تنافسية.

مثل

افتراض مثلاً أن أحد العقاقير ينتَج من قبل ثلات مؤسسات صغيرة تعمل في ظل شروط التنافسية. إن كل شركة، كما يبدو في الرسم البياني ١٣-٧، هي في حالة توازن طويل المدى، وتنتج الكمية (K_1) من الوحدات بالسعر (S_1). يحدّد سعر العقار من خلال نقطة تقاطع منحني طلب السوق (\bar{P}) ومنحني عرض السوق (\bar{U}) الذي هو مجموع منحنين هامش التكلفة لدى المؤسسات. ويتم بلوغ توازن السوق عند السعر (S_1) وعنده الناتج (K_1).



المنافسة الكاملة مقابل الاحتكار

الرسم ١٣.٧

افتراض الآن، أن مؤسسة واحدة تسيطرها على المؤسسات الثلاث المصنعة للعقار، وتحصل على براءة لتصنيعه وتصبح وبالتالي محتكرة. إن منحني هامش إيراد المؤسسة

المحتكرة يتعد عن منحنى معدّل إيرادها، أي منحنى طلب السوق، كما ييدو في الرسم البياني ١٣-٧. علماً بوجود السلوك الساعي إلى تحقيق الحد الأقصى من الربح، ستنتج المؤسسة المحتكرة مستوى الناتج الذي يتساوى عنده هامش الإيراد وهامش التكلفة، وهو منحنى عرض الصناعة. لذا في ظل قيام شروط الاحتكار، تنتـج الكمية (٠ . كإاح) بالسعر (٠ . سإاح)، حيث يكون السعر في الاحتكار أعلى مما هو عليه في المنافسة الكاملة (٠ . سإاح > ٠ . ستنا)، والناتج أدنى (٠ . ك إاح < ٠ . كتنا).

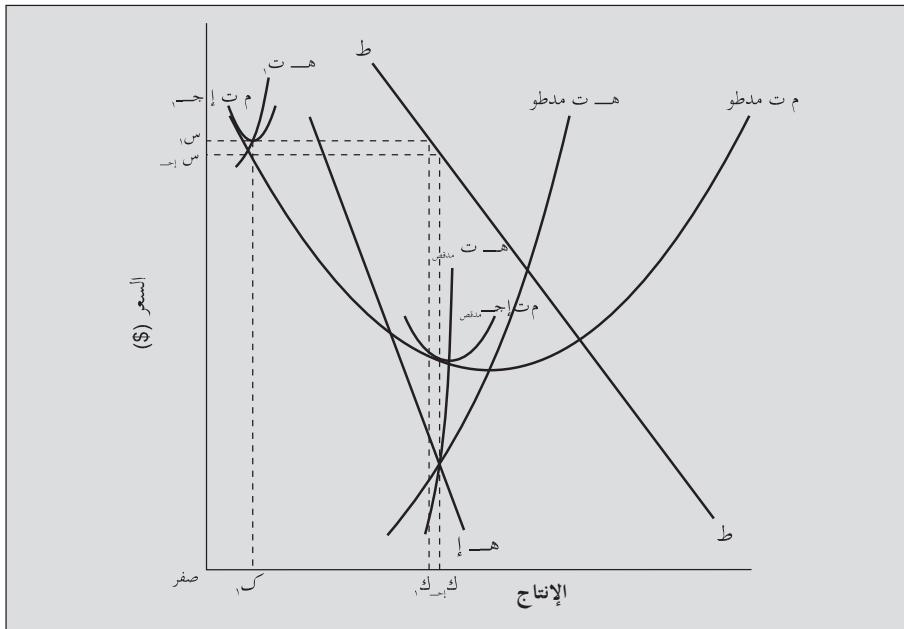
في ظل وجود الاحتكار، يقوم كل مصنوع منفرد بتحقيق مستوى الناتج الذي يتساوى عنده هامش إيراد المحتكر (٠ . إاح) وهامش تكلفته (٠ . كإاح). بما أن سعر الاحتكار الخاص بالعقار هو (٠ . سإاح)، يعني كل مصنوع ربحاً يفوق العادة يتمثل بالمساحات الخالية من الظل في الرسم البياني ١٣-٧، أما المبالغ الإجمالية للربح الفائق العادة الذي يجيئه المحتكر، فتتمثل بالمساحة (س إحد ص ق ر).

غير أن مستوى الناتج البالغ (٠ . كإاح) والسعر البالغ (٠ . سإاح) لا يمثلان إلا توازناً قصيراً المدى بالنسبة إلى المحتكر. إذا افترضنا أن أسعار عوامل الإنتاج لا تتغير، يصبح منحنى هامش تكلفة المحتكر على المدى الطويل، (٠ . مد طو إاح). خطأً أفقياً تماسياً مع النقاط الدنيا الموجودة على منحنى معاذل التكلفة الطويل المدى الخاص بكل مصنوع، فالناتج الإضافي يتطلب مصانع إضافية. لذا في التوازن الطويل المدى، يبلغ الناتج الذي يحقق للمحتكر الحد الأقصى من الربح المستوى (٠ . كإاح مد طو) ويبلغ السعر المستوى (٠ . سإاح مد طو). كما يكون السعر على المدى الطويل، مقارنةً بالتوازن على المدى القصير، أعلى (٠ . س إحمد طو > ٠ . سإاح) ويكون الناتج أدنى (٠ . كإاح مد طو < ٠ . كإاح) لأن المحتكر سيقفل مصانعاً أو أكثر للتكييف مع حجم الناتج المناسب للمدى الطويل.

تستطيع الحكومة بلوغ الفاعلية الاقتصادية عبر تقسيم المؤسسة المحتكرة إلى مؤسسات صغيرة ومنفصلة، لأن السعر، كما ييدو في الرسم البياني ١٣-٧، سيتدنى في ظل الشروط التنافسية ويصبح الناتج أعلى مما هو عليه في الاحتكار. نظراً لوجود المنافسة الكاملة، يصبح سعر العقار مساوياً لهامش تكلفته على المدى الطويل، ما يضمن الإيفاء بشروط التكافؤ الهامشي. نتيجةً لذلك، يتم بلوغ الفاعلية الاقتصادية.

لكن إذا خضع إنتاج مؤسسة محتكرة لوفورات الحجم، لن يتم بلوغ الفاعلية الاقتصادية عبر تقسيم المؤسسة المحتكرة إلى مؤسسات صغيرة ومنفصلة، لأن السعر لدى كل مؤسسة جديدة سيتخطى هامش التكلفة على المدى الطويل.

افترض وجود وفورات الحجم في عملية معالجة أحد المعادن، وافتراض أن وفورات الحجم هذه تَتَخَذ شكلاً تقوم فيه مؤسسة واحدة بتمويل السوق بكمالها. عندئذٍ يواجه المحتكر منحنى الطلب (٠ . ط ط) كما ييدو في الرسم البياني ١٤-٧.



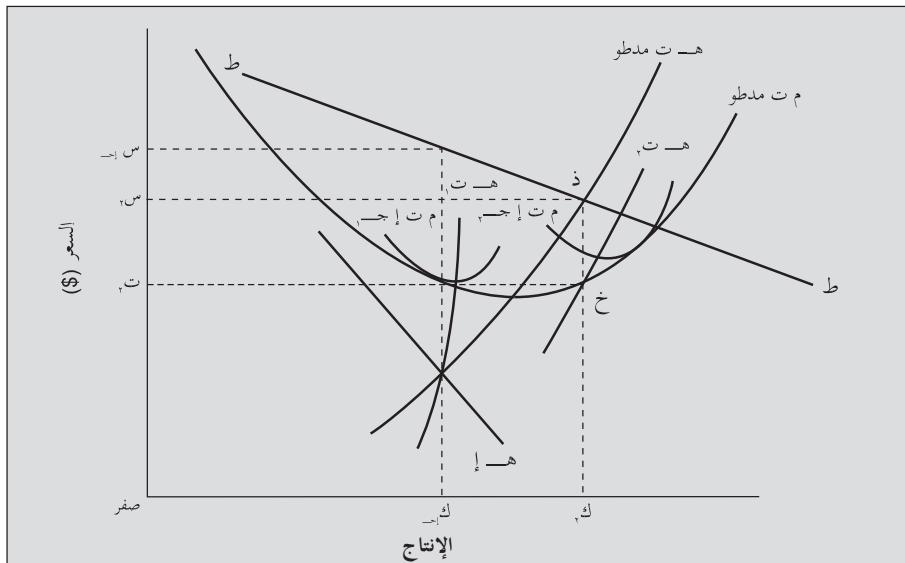
الرسم ١٤.٧ السعر والناتج في المنافسة الكاملة والاحتكار مع وجود وفورات الحجم

افتراض أيضاً أن المحتكر يشهد توازناً على المدى الطويل ويحقق الناتج (Q_1). تبدو الشروط الضرورية للتوازن الطويل المدى في الرسم البياني ١٤-٧، أي أن ($H = E$) ($H_m = M_c$) = ($H_m = M$) وأن ($M_c = M$) = ($M_c = M_m$). ويصبح سعر البيع (S_1). لن تسود الفعالية الاقتصادية لأن السعر سيحقق هامش التكلفة في صناعة معالجة المعادن.

افتراض أن الاحتكار انهار واستبدل بعدد من المؤسسات الصغيرة المماثلة التي ينتج كل منها (K_i)، وتحقق ناتجاً إجمالياً قدره (Q_2). عندئذٍ يبلغ سعر التوازن المستوى (S_2)، وتصبح كل مؤسسة في توازن على المدى القصير (أي أن $S_i = H_m$). ولكن لن تكون عند مستوى النقطة الدنيا الموجودة على منحنى معدل تكلفتها الإجمالية. لكن لن تكون أي مؤسسة في توازن على المدى الطويل لأن ($S_2 > H_m$). لذا، بسبب وجود وفورات الحجم في هذه الصناعة، يكون سعر معدنها في الاحتكار أدنى من السعر الذي كان ليسجل لو أن المعدن أنتج على يد عدد كبير من المؤسسات الصغيرة ($S_2 < S_1$)، ويكون الناتج أكبر ($Q_2 > Q_1$). فيتمكن المستهلكون من التمتع بنتائج أوفر بسعر يكون في الاحتكار أدنى مما هو عليه في الشروط التنافسية القصيرة المدى. وفي الصناعات التي تشهد وفورات الحجم، يكون من شأن عملية الضبط، التي تستبدل الاحتكار بعدد كبير من المؤسسات الصغيرة، أن يجعل المجتمع أقل يسرّاً.

عندما يتميز الإنتاج بوفورات الحجم، من الضروري اللجوء إلى عملية ضبط تساوي السعر بهامش التكلفة من أجل بلوغ الفعالية الاقتصادية. افترض أن أحد منتجي الفولاذ المحتكريين يشهد توازناً على المدى الطويل ويحقق الناتج (Q_1) بالسعر (S_1).

كما يبدو في الرسم البياني ١٥-٧. إذا أرادت إحدى الحكومات أن تبلغ الفاعلية الاقتصادية وتحjni أرباح وفورات الحجم، تضع السعر عند المستوى ($س_٢$ ، سعر)، حيث السعر معادل لهامش التكلفة على المدى الطويل (النقطة ذ). لذا يكون سعر الفولاذ أدنى مما هو عليه في شروط الاحتكار ($س_٠$ ، سعر) ويكون الناتج أكبر ($ك_٢$ ، كثافة). يتم بلوغ الفاعلية الاقتصادية بما أن السعر يساوي هامش التكلفة على المدى الطويل، وهكذا تجتمع شروط التكافؤ الهامشي.



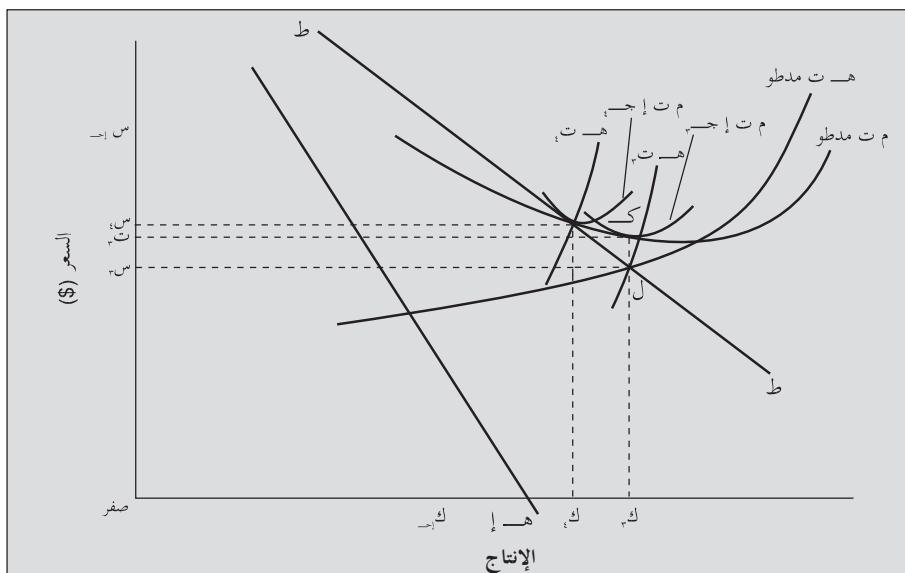
الرسم ١٥.٧ سعر الضبط معادل لهامش التكلفة

لكن تجدر الإشارة إلى أن القوى الاقتصادية لن تقود إلى الفاعلية الاقتصادية من دون وجود عملية الضبط. مع ذلك، ما إن يُضبط السعر عند المستوى ($س_٠$ ، سعر) ويصبح المحتكر قابلاً للسعر، حتى يقوم المحتكر بتكيف حجم المصنع على المدى الطويل، مدفوعاً بسلوكه الساعي إلى تحديد الحد الأقصى من الربح (أي الحد الأدنى من الخسارة)، وذلك لكي يتبع الكمية ($ك_٢$) بأقل قدر ممكن من الموارد، أي لكي يصبح على منحنى معدل التكلفة الطويل المدى.

في الأسواق التنافسية المتميزة بتوافر طويل المدى، ($س$) = ($هـ.تـ.مـ.دـ.قـ.صـ$) = ($هـ.تـ.مـ.دـ.طـ$) = الحد الأدنى من ($مـ.تـ.إـجـ$) = الحد الأدنى من ($مـ.تـ.مـ.دـ.طـ$). في ظل وجود عملية الضبط، وعندما يُساوى السعر بـ ($هـ.تـ.مـ.دـ.طـ$ ، ويكيّف المحتكر حجم مصنعه لكي يساوي السعر بـ ($هـ.تـ.مـ.دـ.قـ.صـ$ ، لا شيء يضمن أن السعر سيساوي أيضاً الحد الأدنى من ($مـ.تـ.إـجـ$) والحد الأدنى من ($مـ.تـ.مـ.دـ.طـ$). في ظل وجود عملية الضبط، إذا تخطى السعر ($مـ.تـ.إـجـ$) و($مـ.تـ.مـ.دـ.طـ$ ، يسجل ربح يفوق العادة. وتقوم الضريبة المفروضة على الربح بإزالة الربح الفائض العادة من دون أن تنشئ قوى تسبب تغيير السعر أو الناتج. وفي غياب ضريبة مماثلة، يعني عامل إنتاج واحدٍ على الأقل عائداتٍ تفوق العادة، لكن وجود وفورات الحجم يحول دون انجذاب عوامل إنتاج نحو الصناعة سعياً وراء هذه العائدات.

إذا ضُبط سعر المعدن عند المستوى (٠ س)، كما يظهر في الرسم البياني ١٥-٧، يواصل المحتكر تحقيق ربح يفوق العادة. ويبلغ سعر الوحدة الإنتاجية (٠ س) (= ك٢ذ). في حين تبلغ تكلفة الوحدة الإنتاجية (٠ ت) (= ك٢خ). بما أن (ك٢ذ > ك٢خ)، يكسب المحتكر ربحاً يفوق العادة قيمة (ذخ) في الوحدة. غير أن وجود فورات الحجم يحول دون دخول عوامل الإنتاج إلى صناعة معالجة المعادن، ويوصل عامل واحد على الأقل، من العوامل التي يستخدمها المحتكر، كسب عائدات تفوق العادة. تستطيع الحكومة أن تزيل الربح الفائق العادة عبر أساليب ضريبية، فتخلص من العائد الفائق العادة الذي يكسبه المورد أو تكسبه الموارد.

إذا كان السعر في ظل عملية الضبط أقل من (م ت إج) ومن (م ت مد ط)، تسجل عائدات غير كافية للحفاظ على الموارد داخل الصناعة. ومن الضروري وجود إعانة مالية في هذه الحال لمنع الموارد من مغادرة الصناعة، أو من الممكن في خيار آخر أن تسمح وكالة الضبط لمؤسسة معينة بأن تضع سعراً يساوي معدل التكلفة، معترفة بأن الفعالية الاقتصادية ستشهد خسارة.



الرسم ١٦.٧ ضبط الأسعار المؤدي إلى ربح يقل عن العادة

افتراض أنه جرى ضبط سعر سلعة منتجة بطريقة احتكارية على المستوى (٠ س) (= هـ ت مد ط)، كما يظهر في الرسم البياني ١٦-٧. عندئذٍ سيتتожم المحتكر الساعي إلى تحقيق الحد الأقصى من الربح (الحد الأدنى من الخسارة) الكمية (٠ ك٣)، لكن بما أن معدل التكاليف ((م ت إج) و(م ت مد ط)) يفوق عند هذا الناتج وهذا السعر معدل الإيراد، سيتحملي المحتكر ربحاً يقل عن العادة، يبلغ (كـ ل) في كل وحدة منتجة. ويكسب عامل واحد على الأقل، من عوامل الإنتاج التي يستخدمها المحتكر، عائدات تقل عن العادة، لذلك تنتقل العوامل خارج الصناعة على المدى الطويل. في الواقع إذا كان (٠ س) أقل من معدل

التكاليف المتغيرة، يكتفِي المحتكر عن الإنتاج على المدى القصير. للحؤول دون خروج الموارد من الصناعة، يحتاج المحتكر إلى إعانة مالية تبلغ (كـل) في الوحدة، تكفي لتأمين ربح عادي فقط. وفي خيار آخر، يمكن وكالة الضبط أن تسمح بتحديد السعر عند مستوى أعلى هو (س)، حيث يساوي السعر معدّل التكلفة الإجمالية (م ت إج). وبهذه الطريقة يتم تحقيق ناتج أدنى يبلغ (كـل). تدرك وكالة الضبط عبر اعتمادها هذه السياسة أنه لن يتمَّ بلوغ الفعالية الاقتصادية، لأنَّ (س) < (كـل مد طو)، في حين يتمَّ كسب عائدات عادية. عندما يشهد الاقتصاد وجود الاحتكار، لن تسوده الفاعلية الاقتصادية. بما أنَّ السعر يفوق هامش التكلفة في ظل وجود الاحتكار، تصبح النسبة

$$\frac{\text{هـ من}}{\text{هـ ت}}$$

الخاصة بسلعة المحتكر، أكبرَ من النسبة

$$\frac{\text{هـ من}}{\text{هـ ت}}$$

الخاصة بالسلع المنتَجة بطريقة تنافسية.

لكن عندما يضبط سعر المحتكر عند مستوى يساوي فيه هامش التكلفة، ترتفع كمية إنتاج سلعة المحتكر وتتحفَّض كمية إنتاج السلع التنافسية. وترتفع منفعة المجتمع من خلال إعادة تخصيص الموارد من الصناعات التنافسية إلى الصناعات الاحتكارية، كما يتمَّ بلوغ الفاعلية الاقتصادية لأنَّ شروط التكافُف الهامشي مجتمعة. افترض ما يلي في السلعة (أ) المنتَجة وفق شروط الاحتكار

$$\frac{\text{هـ من}}{\text{هـ ت}} = \frac{4}{2}$$

وافتراض ما يلي في السلعة (ب) المنتَجة وفق الشروط التنافسية.

$$\frac{\text{هـ من}}{\text{هـ ت}} = \frac{3}{1,5}$$

عندما يتمَّ تحديد سعر المحتكر بشكل يساوي فيه هامش التكلفة، يرتفع ناتج سلعة المحتكر. لا يمكن حدوث هذا الارتفاع في ناتج المحتكر داخل اقتصاد العمالة الكاملة، إلا من خلال نقل الموارد من الصناعات التنافسية. افترض أنه تمَّ نقل ما يعادل \$2 من الموارد من إنتاج السلعة (ب) إلى إنتاج السلعة (أ). بما أنَّ هامش تكلفة السلعتين (أ) و(ب) يبلغ \$2، سيرتفع إنتاج السلعة (أ) بوحدة، وينخفض إنتاج السلعة (ب) بوحدة، وسيخسر المستهلكون 3 وحدات منفعة جراء انخفاض ناتج السلعة (ب)، ويكسبون 4 وحدات منفعة جراء ارتفاع ناتج السلعة (أ). لذا، سيتمتع المجتمع بمجمله بارتفاع في المنفعة نتيجة إعادة تخصيص الموارد. عندما يكون (س) = (هـ ت) في إنتاج السلعة (أ)، ما من داعٍ لإعادة تخصيص الموارد، كما يتمَّ بلوغ الفاعلية الاقتصادية بما أنَّ

$$\frac{\text{هـ من}}{\text{هـ ت}} = \frac{\text{هـ من}}{\text{هـ ت}}$$

لكن كل عملية ضبط تتطلب موارد، ولكي يستعمل المجتمع موارده أفضل استعمال، عليه أن يقرر إذا كان تشكيل وكالات الضبط وإدارتها، يؤمنان للمجتمع ربحاً صافياً. تشير البراهين التجريبية إلى أن ضبط الأسعار يستحق العناء في بعض الصناعات الكبرى، إلا أن تكاليفه في صناعات كثيرة غير كاملة التنافسية تفوق الأرباح. وينقسم علماء الاقتصاد المحترفون انقساماً حاداً حول موضوع ضبط الأسعار، إذ يقول كثيرون إن تكاليفه غير مشجعة وتقتضي على الحوافر الاقتصادية، بينما ينادي آخرون بالمزيد منه على مستوى الفعالية والإنصاف.

٧.٧

تلخيص

لقد تم تكيف الافتراض القائم على المنافسة الكاملة، وأدخلت إليه أشكال مختلفة مستقاة من العالم الحقيقي تتناول تنظيم الصناعات. أصبحت الآن تفهم الفوارق بين المنافسة الكاملة والمنافسة الاحتكارية أو غير الكاملة، واحتكار القلة والاحتكار؛ وصرت تدرك أنواع السلع والخدمات التي تنتجهما المؤسسات المختلفة الأنواع وسبب إنتاجها. أصبحت قادراً على أن تشرح لماذا لا تتساوى الأسعار بهامش التكاليف إلا في الأسواق الكاملة التنافسية، وأن تفسّر الانعكاسات بالنسبة إلى الفعالية الاقتصادية. أخيراً، بات بمقدورك أن تفهم المسائل التي تشملها عملية ضبط الاحتكار واحتكار القلة، من أجل بلوغ الفعالية الاقتصادية وأرباح وفورات الحجم.

أسئلة متعددة الخيارات

١.٧ أي خيار من الخيارات التالية يشكل بالنسبة إلى المحتكر أفضل تعريف بـ "هامش الإيراد"؟

- أ. أعلى سعر يستطيع أن يفرضه من غير أن يجعل المنافسة.
- ب. السعر الذي يستطيع بواسطته أن يبيع وحدة إضافية.
- ج. تغيير الإيراد الإجمالي إذا باع وحدة إضافية.
- د. الفرق بين سعر آخر وحدة تباع وسعر الوحدة التالية التي تباع من بعدها.

٢.٧ عند أي مستوى يبلغ المحتكر الحد الأقصى من الربح (الحد الأدنى من الخسارة)؟ عندما يتحقق الناتج الذي:

- أ. يتساوي فيه هامش التكلفة ومعدل التكلفة.
- ب. يتساوي فيه هامش التكلفة وهامش الإيراد.
- ج. يتساوي فيه هامش التكلفة والسعر.
- د. يتساوي فيه معدل التكلفة والسعر.

٣.٧ أي خيار من الخيارات التالية يصف الفرق الأكثر ملاءمة بين منافس كامل ومحظوظ؟

- أ. يملك المحظوظ كمية أكبر من مجموع الأصول.

- ب. هامش الإيراد والسعر متماثلان بالنسبة إلى المنافس، لكنهما مختلفان بالنسبة إلى المحتكر.
- ج. يتواجد المنافس في صناعة دائمة التكلفة، لكن الوضع ليس على هذه الحال بالنسبة إلى المحتكر.
- د. يخضع سعر المحتكر لمراقبة الحكومة، لكن سعر المنافس لا يخضع لها.

- ٤.٧ أي خيار يصح من بين الخيارات التالية؟ إن الأرباح المرتفعة التي تجنيها مؤسسة على المدى الطويل في إطار المنافسة الاحتكارية:
- أ. تؤدي إلى تسجيل أرباح مرتفعة لدى المؤسسات الأخرى التي تقلد الطرائق التي تعتمدها المؤسسة الناجحة.
- ب. تخرج المؤسسات الأخرى من الصناعة وتؤدي إلى احتكار كامل.
- ج. تؤدي إلى انضمام مؤسسات جديدة إلى الصناعة وتميل إلى خفض الأسعار نحو المستوى العادي.
- د. تتواصل إلى أجل غير محدد لأن المؤسسة التي تسجل الأرباح تنشئ حواجز دخول.

- ٥.٧ تكتشف مؤسسة تميّز بتنافسية غير كاملة أن معدل تكلفة إنتاجها الإجمالي، وهو في أدنى حد له، يبلغ في الوقت الحاضر \$١٦,٥٠، وأن معدل إيرادها يبلغ \$١٨، علمًا أن هامش إيرادها هو ١٢%. ما الذي يجب أن تقوم به المؤسسة لبلوغ الحد الأقصى من الربح؟
- أ. تبقى السعر والإنتاج على حالهما.
- ب. ترفع السعر وتقيّد الإنتاج على حاله.
- ج. ترفع السعر وتخفّض الإنتاج.
- د. تخفيض السعر وتخفّض الإنتاج.

- ٦.٧ أي خيار من الخيارات التالية يشكّل الاعتراض الأساسي على احتكار غير مضبوط يسعى لتحقيق الحد الأقصى من الربح؟
- أ. لن يساوي السعرُ معدل التكلفة.
- ب. سيفوق السعرُ هامش التكلفة.
- ج. سيتدنى هامشُ الإيراد عن هامش التكلفة.
- د. لن يساوي هامشُ التكلفة معدل التكلفة.

- ٧.٧ افترض أن إحدى الصناعات هي صناعة احتكارية لكنها لا تخضع لضبط الحكومة. وافترض أيضًا أن المؤسسة أو المؤسسات الموجودة في هذه الصناعة تحقق الحد الأقصى من الربح. أي خيار يصح من بين الخيارات التالية، في ما يتعلق بالصناعة الاحتكارية، لجهة التخصيص الأكثر فعالية للموارد في البلاد بمجملها؟

ستشهد:

- غيباً للأبحاث.
- إعلانات تفوق الحد.
- تكرис موارد فائقة الحد للإنتاج الحالي.
- تكريس موارد قليلة جداً للإنتاج الحالي.

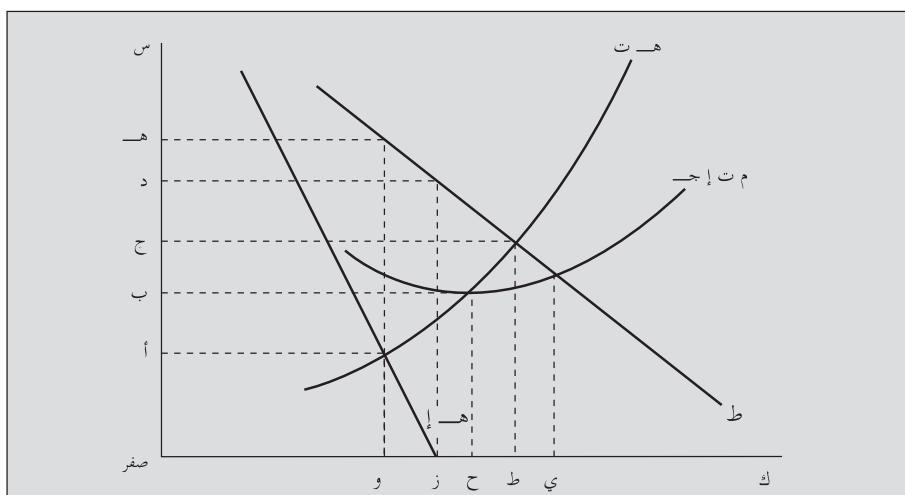
افتراض أن اقتصاداً معيناً يتميز بعمالة كاملة ويقوم فقط على صناعتين، إحداهما احتكارية والأخرى تنافسية. إذا افترضت غياب وفورات الإنتاج على نطاق واسع، ما النتيجة التي سيؤول إليها قيام الحكومة بتقسيم المؤسسة الاحتكارية إلى مؤسسات تنافسية كثيرة؟

- سيرتفع إنتاج الصناعة الاحتكارية وينخفض إنتاج الصناعة التنافسية.
- سينخفض إنتاج الصناعة الاحتكارية ويرتفع إنتاج الصناعة التنافسية.
- سيرتفع إنتاج كلتا الصناعتين.
- سينخفض إنتاج كلتا الصناعتين.

تستند الأسئلة ١٢-٩-٧ إلى الرسم البياني .١٧-٧

أدرس الرسم البياني ١٧-٧. أي خيار يصحّ من بين الخيارات التالية؟
منحنى معدل الإبراد الخاص بالمحتكر:

- هو الخط الذي يدعى (هـ إ).
- هو الخط الذي يدعى (ط).
- هو الخط الذي يدعى (هـ ت).
- لا يظهر في الرسم البياني.



الرسم ١٧.٧

١٠.٧ عند أي سعر يبلغ المحتكر، الذي يbedo منحنى تكلفته وإيراده في الرسم البياني ١٧-٧، الحد الأقصى من الربح؟

- أ. السعر (ب).
- ب. السعر (ج).
- ج. السعر (د).
- د. السعر (ه).

١١.٧ ما هو أكبر ناتج قد يحققه المحتكر في الرسم البياني ١٧-٧ من غير أن يتکبد خسائر؟

- أ. الناتج (ز).
- ب. الناتج (ح).
- ج. الناتج (ط).
- د. الناتج (ي).

١٢.٧ أي ناتج يسجل للمحتكر أكبر إيراد إجمالي في الرسم البياني ١٧-٧؟

- أ. الناتج (و).
- ب. الناتج (ز).
- ج. الناتج (ح).
- د. الناتج (ي).

دراسة حالة ١ : سعر التحف القديمة

تطبق دراسة هذه الحالة نظرية تحديد السعر، عندما لا يصح الافتراض القائل بقيام التنافس بين بائعين سلعة معينة. وقبل أن تعالجها يجب أن تكون قد حصلت ما يلي:

- أ. منحنيات العرض.
- ب. منحنيات الطلب.
- ج. تحديد سعر التوازن.
- د. تحركات منحنى الطلب.
- هـ. الأرباح.
- وـ. المنافسة.
- زـ. التواطؤ.

وتبيّن هذه الحالة:

- أن التواطؤ بين الباعة يستطيع أن يؤثّر في عمل السوق تأثيراً كبيراً.
- وأن التواطؤ بين الباعة يستطيع أن يؤثّر في توزيع الدخل.

سعر التحف القديمة والتواطؤ بين التجار

يشهد معظم المدن الكبرى في المملكة المتحدة وجود مؤسسات تتبع تحفًا قديمة بالمزاد العلني. ويسلم الناس عادةً قطعًا من الآثار وسجادًا شرقياً وساعات وغيرها لكي

تابع بالمزاد العلني، ويدفعون لبائع المزاد العلني عمولةً، أو بتعبير آخر، نسبةً مئوية ثابتة من سعر البيع، عندما يتم بيع السلعة. يجري المزاد العلني عادة في قاعة كبيرة حيث يستطيع الجميع أن يتتحققوا مما يحصل. كما أن السلع تعرض طيلة أيام عدة قبل المزاد لتتسنى للشراة المحتملين فرصة التتحقق منها.

عندما يبدأ المزاد العلني، يقوم البائع بالمزاد بوصف كل سلعة، ثم يقترح سعرًا لانطلاق المزايدة أو يطلب عرض سعر معين. وعندما يعرض أحد الشراة المحتملين سعرًا معيناً، يعلن البائع هذا السعر، ويسأل إن كان أحد يريد أن يعرض سعرًا أعلى منه. عندما تتوقف المزايدة، أي عندما لا يرغب أحد في عرض سعر أعلى من العرض الأخير، يصبح الشخص الذي قام بالعرض الأخير صاحب السلعة، بعد أن يدفع هو أيضاً عمولة للمؤسسة التي تبيع بالمزاد العلني. إذاً، إن المنافسة بين الشراة المحتملين تحدّد سعر كل سلعة.

يشتري أصحاب محلات التحف القديمة الكثير من القطع التي تباع في عمليات المزاد العلني هذه، ثم يبيعونها في محلاتهم. خلال هذه العمليات، يزيد تجار التحف القديمة، واحدهم ضد الآخر، تماماً كما يزايدون ضد شخص من عامة الشعب. شكل مؤخراً كل تجار التحف القديمة في إحدى المدن "عصبة"، اتفقوا خاللها على آلية يزايد واحدهم ضد الآخر في المزاد العلني، بل أن يزايدوا ضد الشراة المنفردین. هذا يعني أن تاجرًا واحداً منهم يزيد ضد عامة الشعب. ومع انتهاء المزاد، التقى التجار سرًا وأعادوا المزايدة في ما بينهم على القطع التي اشتروها جماعيًّا. فيما جرت المزايدة على كل سلعة، وضع الفرق بين سعر السلعة الأساسي الذي دفع في المزاد العلني وسعرها الجديد داخل صندوق. وفي نهاية المزاد الذي أقامته "العصبة"، تقاسم كل أعضائها محتويات الصندوق بالتساوي. افترض مثلاً أن التاجر (أ) دفع في المزاد العلني ٢٠٠ إيکو ثمن بساط شرقي. وخلال المزاد الذي أقامته "العصبة"، أعرب تجار عديدون عن استعدادهم لدفع أكثر من ٣٠٠ إيکو ثمن هذا البساط فعمدوا إلى المزايدة رافعين السعر إلى ٣٠٠ إيکو، وهي القيمة التي عرضها التاجر (ب). ثم دفع التاجر (ب) للتجار (أ) مبلغ الـ ٢٠٠ إيکو الذي دفعه ثمن البساط خلال المزاد العلني الرسمي ووضع ١٠٠ إيکو في الصندوق. لو أراد التاجر (أ) أن يحتفظ بـ "بساطه"، لاضطر لأن يزيد ويعرض سعر ٣٢٠ إيکو على سبيل الافتراض. وهكذا يستطيع الاحتفاظ بالبساط ولكن عليه أن يضع ١٢٠ إيکو في الصندوق.

في قضية أجريت على سبيل التجربة، استدعي مكتب المملكة المتحدة للتجارة التزية أعضاء "العصبة" للمثول أمام المحكمة ليثبت عدم شرعية "العصبة". وادعى المحامي الذي أوكلت إليه مهمة الدفاع عن تجار التحف القديمة، أن وجود "العصبة" لا يكتسي أي أهمية. لأن عرض السلع التي سلمت لدور المزاد العلني لم يتاثر بالأسعار المنخفضة التي سببها "العصبة"، أي بتعبير آخر، لم تؤثر "العصبة" في فعالية السوق؛

بـ. ولأن الأرباح الكبيرة التي سجلتها مؤسسات المزاد العلني مرتفعة بما فيه الكفاية، على الرغم من أن العمولة التي تقاضاها البائعون بالمزاد العلني تقلّصت قليلاً بسبب تدني أسعار المزاد.

جـ. ولأن نشاطات "العصبة" لم تسئ إلى يُسر أحد باستثناء المزايدين. في الواقع أصبحت عامة الشعب أيسر حالاً، لأن تكلفة قيام تجار التحف القديمة بالأعمال جماعيًّا تقلّصت، ما أتاح لهم فرض أسعار أدنى على زبائنهم.

في هذه المرحلة، قررت المحكمة أن تستدعيك كخبير اقتصادي شاهد. قبل أن تمثل أمام المحكمة، أجريت بعض الأبحاث واكتشفت أن المحامين محقون في تأكيدهم على أن عروض السلع الوافدة إلى المزاد العلني لا تتأثر بالأسعار. فهي على العكس تحدّد بأمور أخرى، مثل مغادرة المسنين منازلهم الكبيرة، وانتقالهم إلى شقق مفروشة، وإقدامهم على بيع أثاثهم العائد إلى العهد الفكتوري، وساعات الحائط والسجاد الشرقي وغيرها؛ ومثل حالات الوفاة التي يعقبها بيع الملكية، حيث يتطلّب إلى دور المزاد العلني أن تبيع كل الأثاث الموجود داخلها؛ ومثل تبديل الناس رأيهم حيال الأثاث الذي أرادوه في بيتهما (أو بيتهما).

بحكم كونك خبيراً شاهداً غير منحاز، أجب من فضلك على النقاط الثلاث التي طرحتها محامو "العصبة".

السلع العامة والنتائج الخارجية

المحتويات

٢/٨	١.٨ المقدمة
٣/٨	٢.٨ السلع الخاصة والسلع العامة
٧/٨	٣.٨ النتائج الخارجية: الإيجابية والسلبية
١٠/٨	٤.٨ النتائج الخارجية والعمل الجماعي والفعالية الاقتصادية
١٧/٨	٥.٨ مشاكل اتخاذ القرار الجماعي
١٨/٨	٦.٨ تلخيص
١٩/٨	أمثلة متعددة الخيارات
٢١/٨	دراسة حالة ١-٨: التلوّث وصناعة سبك المعادن

١.٨ المقدمة

على الرغم من أن قسماً كبيراً من النشاط الاقتصادي في اقتصادنا يندرج تماماً في نموذج "المنافسة الكاملة"، يشمل النشاط الاقتصادي بعض المجالات المندرجة خارج إطار مؤسسات غير كاملة التنافسية، حيث لا يمكن بلوغ الفاعلية الاقتصادية إذا اعتمدنا على قوى السوق. وإن عدم اعتمادنا الكامل لمجتمع على قوى السوق، لتحديد كيفية تخصيص الموارد النادرة، يعود إلى سببين أساسيين. السبب الأول، هو من أجل المساهمة في تحقيق الفاعلية الاقتصادية، والسبب الثاني، من أجل تغيير توزيع السلع والخدمات على الأسر. سيتم في الوحدة التاسعة تحليل القوى التي تحدد توزيع المداخيل، وبالتالي توزيع السلع والخدمات.

في المناقشات التي أجريناها حتى الآن حول الفاعلية الاقتصادية، لم نشك في التوزيع الأساسي لرأس المال البشري، وغير البشري وفي الدخل الناتج عنه. في الواقع، إن الفاعلية الاقتصادية والإنصاف الاقتصادي مسألتان منفصلتان. عندما ناقشنا استعمال موارد المجتمع "بأشد فعالية ممكنة"، تكلمنا على إنتاج سلة السلع والخدمات التي توفر للمجتمع الحد الأقصى من المنفعة باستعمال أقل قدر ممكن من الموارد. وسلمتنا ضمنياً بتوزيع هذه الموارد أو امتلاكها من دون ارتياح. بتعبير آخر، يمكن في اقتصاد الأسواق الحصول على تخصيص موارد فعال، في إنتاج السلع والخدمات، بواسطة توزيع المداخيل بشكل شديد التفاوت. عندما يتتألف شعب من ٥ في المئة من أصحاب الملايين و ٩٥ في المئة من الفقراء، فذلك لا يعني أن تخصيص الموارد غير فعال. وعلى العكس، عندما يكسب جميع الناس في اقتصاد معين الدخل ذاته، فذلك لا يدل على أن تخصيص الموارد فعال.

ستترافق في هذه الوحدة إلى مجالات النشاط الاقتصادي الذي لا تؤدي فيه قوى السوق التنافسية إلى فاعلية اقتصادية، وسنرى كيف يستطيع المجتمع، الذي يتخذ شكل الحكومة المحلية أو الوطنية، أن يتدخل في قوى السوق أو يعدلها بهدف بلوغ الفاعلية. عندما قلنا إن اقتصاد الأسواق التنافسية يميل إلى الفاعلية الاقتصادية، فعلنا ذلك على ضوء افتراضين مهمين لم نأتِ قط على ذكرهما بشكل صريح. فقد افترضنا أولاً، وجوب تسديد المؤسسة تكاليف الإنتاج كلها كلما أنتجت سلعة أو خدمة معينة، وبدا هذا الافتراض منطقياً جدًا. وافتراضنا ثانياً، وجوب تسديد الأسرة ثمن سلعة أو خدمة معينة إذا كانت تريدها. لا تنسَ أن الأسرَ تصوّرت بواسطة الدولارات التي تملكونها، لتعليم المؤسسات بأفضلياتها حيال السلع والخدمات المختلفة. وبذا أيضاً هذا الافتراض منطقياً جدًا. لكن المؤسسات لا تتحمل كل التكاليف في إنتاج الكثير من السلع والخدمات في اقتصادنا، كما أن الأسر تتمتع بالكثير من السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد بغير أن تضطر لتسديد ثمنها.

عندما تكون التكاليف التي تدفعها المؤسسات مختلفة عن تكاليف الإنتاج الإجمالية، وعندما يستطيع بعض الأسر أن يستهلك السلع والخدمات بغير أن يضطر لدفع ثمنها، لا يميل اقتصاد الأسواق التنافسية إلى تخصيص الموارد تخصيصاً فعالاً.

٢.٨ السلع الخاصة والسلع العامة

السلعة الخاصة هي سلعة أو خدمة يستهلك فردًّ واحد أو أسرة واحدة فقط كلَّ وحدة منها. وأبرز ميزتين تتمتّع بهما السلعة الخاصة هما قابليتها لاستبعاد أشخاص آخرين وتنافسها. ما إن تشتري العصير مثلاً حتى تمتلكه وتتمتّع به فتبعد تلقائيًا أسرًا أخرى عن استهلاك هذه الزجاجة المحدّدة من العصير. أما الميزة الثانية، أو التّنافس، فتعني أن شراءك العصير يقلّ كمية العصير التي سيتّمتع بها من تبقى من الناس. ويتميّز معظم أنواع السلع إلى مجموعة السلع الخاصة.

ميزة السلعة العامة هي نقىض ميزة السلعة الخاصة، فالسلعة العامة هي سلعة أو خدمة يستهلك الجميع كُلَّ وحدة منها، ولا يمكن أن يُستبعد عنها أي فرد. يشكّل الدفاع الوطني مثلاً عن سلعة عامة نموذجية. إذا كانت بلادك تملك صناعة للدفاع الوطني تشمل الجيش والقوات البحرية والجوية، فإنك تستهلك الأمان الذي يؤمّنه هذا الدفاع الوطني بغير أن تحول دون استفادة الآخرين منه (عدم قابليتها لاستبعاد أشخاص آخرين). وبما أن الكمية التي تستهلكها أو تتمتّع بها لا تقلّص الكمية التي يستهلكها أي شخص آخر في بلادك، فإنَّ الدفاع الوطني يتميّز أيضًا بعدم التّنافس. لا يمكن لأي شخص يعيش في بلادك أن يحرّم من نظام الدفاع الوطني في حال وجوده، فالجميع يخضع تلقائيًا للحماية.

لا تدرج سلع كثيرة ضمن مجموعة السلع الخاصة، ولا ضمن مجموعة السلع العامة. خُذ على سبيل المثال طريق السيارات. إذا كانت السيارات التي تستعمل الطريق قليلة نسبيًا، فهو يشكّل سلعة عامة. إنَّ استعمالك لهذا الطريق لا يمنع أي شخص آخر من استعماله (عدم التّنافس)، وما إن يتم شقّه حتى يصبح في متناول الجميع (عدم استبعاده أشخاصًا آخرين). إذا افترضنا عدم وجود رسم عبور عليه. لكن عندما يصبح الطريق مكتظًا، يكتسي ميزات السلعة الخاصة: فكل سيارة إضافية تقلص بالنسبة إلى كل شخص آخر نوعية الخدمات التي يوفرها طريق السيارات.

لقد رأينا كيف يمكن، بالنسبة إلى السلع الخاصة، بلوغ تخصيص فعال للموارد عبر آلية السوق، لكنَّ الأمر ليس على هذه الحال بالنسبة إلى السلع العامة، ويعزى السبب إلى مشكلة المستفيد بالمجان. إنَّ "المستفيد بالمجان" هو شخص يستهلك سلعة من دون أن يدفع ثمنها.

مثل

افتراض أنك تتّممي إلى عائلة من بين عشر عائلات ثرية، وتملّك منزلاً لقضاء العطلة يقع على ضفاف بحيرة صغيرة وجميلة، ولا تواجه في الصيف سوى مشكلة واحدة هي مشكلة البعض، فتقرّر أنَّ رشَّ البحيرة بمبيد للحشرات أمرٌ يستحق العناء لكي تتمكن من التّمتع بأمسيات لا يشوّبها البعض. وفي الوقت ذاته، يلجأ جيرانك التسعة، عبر تصرف مستقل، إلى إجراء مماثل. ينتج عن ذلك إبادة جسيمة وبالغة، فقد جرى رشُّ البحيرة عشر مرات، في حين أنَّ مرة واحدة كانت كافية لها. من الواضح أنَّ هذا الأمر يشكّل هدراً للموارد. وشاءت الصدفة أن تتمتّع كل عائلة بخصوصيتها ولا تتوافق مع جارتها، وهكذا أنفقت كل منها ١٠٠ \$ على رشِّ البحيرة واستمتعت بأمسيات صيفية خالية من البعض.

فَكَرَّ الْآنَ فِي سِينارِيو مُخْتَلِفٍ. لَقَدْ وَصَلَتْ إِلَى مِنْزِلِكَ الْقَائِمَ عَلَى ضَفَّةِ الْبَحِيرَةِ وَلَا حَظِيَّتْ خَلَالِ الْأَمْسِيَّةِ الْأُولَى أَنْ أَحَدْ جِيرَانِكَ يَرْشُّ الْبَحِيرَةَ، فَسُرِّرَتْ لِإِدْرَاكِكَ أَنَّكَ تُسْتَطِعُ ادْخَارَ ٠٠١ \$. وَاتَّصلَ بِكَ جَارُكَ فِي الصَّبَاحِ التَّالِي وَاقْتَرَحَ عَلَيْكَ أَنْ تَنْقَاسِمَ الْأُسَرَ الْعَشْرَ بِالْتَّسَاوِيِّ التَّكْلِيفَةِ الْبَالِغَةِ ٠٠١ \$، فَوَاجَهَهُ بِصَرَاحَةٍ قَائِلًا إِنَّكَ تَسْتَمْعُ بِالْعَوْضِ. أَنْتَ "مُسْتَفِيدٌ بِالْمَجَانِ" إِلَى جَانِبِ حَمْلِكَ صَفَاتٍ أُخْرَى أَيْضًا، وَلَكِنْ فِي مَا يَتَعَلَّقُ بِالْأَمْسِيَّاتِ الْخَالِيَّةِ مِنْ الْعَوْضِ، مَا إِنْ يَقُومُ جَارُكَ بِرْشِ الْبَحِيرَةِ حَتَّى يَسْتَحِيلَ عَلَيْهِ مِنْكَ مِنَ التَّمْتَعِ بِالْأَمْسِيَّاتِ هَادِئَةً، وَيَسْتَحِيلَ عَلَيْهِ أَيْضًا إِرْغَامُكَ عَلَى دُفَّعِ الْمَالِ. وَعَلَى النَّحْوِ ذَاتِهِ، إِذَا قَمْتَ أَنْتَ بِرْشِ الْبَحِيرَةِ، يَصْبُحُ جِيرَانِكَ مُسْتَفِيَّدِيْنَ بِالْمَجَانِ، فَلَا تُسْتَطِعُ حَرْمَانِهِمْ مِنَ الْأَمْسِيَّاتِ الْخَالِيَّةِ مِنْ الْعَوْضِ إِذَا لَمْ يَدْفَعُوا. هَذِهِ هِيَ مِشَكَلَةُ الْمُسْتَفِيدِ بِالْمَجَانِ.

لِتوسْعِ الْآنِ هَذَا الْمَثَلِ. افْتَرَضْ أَنَّ الْبَحِيرَةَ كَبِيرَةٌ وَأَنَّ تَنْقِيَّتَهَا مِنْ الْعَوْضِ تَنْتَطِلِبُ مُؤَسَّسَةً مُتَخَصِّصَةً فِي تَنْظِيفِ الْمُسْتَنْقِعَاتِ، وَافْتَرَضْ أَنَّهُ هَذِهِ الْمُؤَسَّسَةُ مُوجَودَةٌ وَأَنَّهَا انْطَلَقَتْ مِنْ مَبَشِّرَةٍ فِي عَمَلِهَا وَقَامَتْ بِتَنْقِيَّةِ الْبَحِيرَةِ مِنْ الْعَوْضِ. هَلْ تُسْتَطِعُ الْمُؤَسَّسَةُ عِنْدَئِذٍ أَنْ تَفْرِيِّي الدُّفَّعَ عَلَيِّ كُلِّ سُكَّانِ الْمَنَازِلِ؟ يُمْكِنُهَا أَنْ تَحَاوِلَ ذَلِكَ لَكِنْ حَافِزُ السُّكَّانِ لِدُفْعِ الْمَالِ يُقلِّلُ مَا إِنْ تَنْظِفَ الْبَحِيرَةَ. بِمَا أَنَّكَ تَدْرِكُ هَذِهِ الْمِشَكَلَةَ، افْتَرَضْ أَنَّ الْمُؤَسَّسَةَ فَاتَّحَتِ الْأُسَرَ بِالْمَوْضَوْعِ قَبْلِ رِشِّ الْبَحِيرَةِ؛ بِمَا أَنَّهَا مُؤَسَّسَةٌ فِي اقْتِصَادِ الْأَسْوَاقِ التَّنَافِسِيَّةِ، فَقَدْ فَاتَّحَتْ كُلَّ أَسْرَةٍ عَلَى حَدَّةِ الْمَوْضَوْعِ. وَبِمَا أَنَّنَا تَكَلَّمُ الْآنَ عَلَى تَكْلِيفَةِ كَبِيرَةٍ، مِنَ الْمُرجَحِ أَنْ تَتَّخِذَ أَنْتَ مَوْقِفًا تَرَى فِيهِ أَنْ رِشِّ الْبَحِيرَةَ لَا يَسْتَحِقُ الْعَنَاءَ، خَاصَّةً وَأَنَّهُ مِنَ الْمُحْتَمَلِ أَلَا يَعُوضُ عَلَيْكَ الْجِيرَانِ أَيْ تَكْلِيفَةً. إِضَافَةً إِلَى ذَلِكَ، إِذَا قَامَ أَحَدُ جِيرَانِكَ بِاتْخَازِ قَرَارِ استِخْدَامِ الْمُؤَسَّسَةِ لِرِشِّ الْبَحِيرَةِ، تَسْتَفِيدُ أَنْتَ مِنْ هَذِهِ الْخَطْوَةِ، مِنْ غَيْرِ أَنْ تَتَحَمَّلَ أَيْ تَكْلِيفَةَ عَلَى الإِطْلَاقِ. وَنَتِيَّجَةً لِذَلِكَ، لَنْ تَمِيلَ أَيْ أَسْرَةٍ مُنْفَرِّدةٍ إِلَى اسْتِخْدَامِ الْمُؤَسَّسَةِ.

عِنْدَمَا أَدْرَكَتِ الْمُؤَسَّسَةُ هَذِهِ الْمِشَكَلَةَ الْأُخْرَى، اكْتَشَفَتْ فَكْرَةً مُبْتَكَرَةً تَقُومُ عَلَى بَيعِ الْحَصْصَ، لِئَلَّا يَتَحَمَّلُ فَرْدٌ وَاحِدٌ التَّكْلِيفَةَ كُلَّهَا. وَالْآنَ مَاذَا سَتَفْعِلُ أَنْتَ؟ قَدْ تَقُولُ إِنَّ جِيرَانِكَ بِمُعْظَمِهِمْ سَيَشْتَرِيُونَ الْحَصْصَ، وَسَيَتَمَّ رِشِّ الْبَحِيرَةَ، فَتَسْتَفِيدُ أَنْتَ بِالْمَجَانِ. لَذَا، بِمَا أَنَّ مَسَاهِمَتِكَ الْفَرَدِيَّةَ لَا تَذَكَّرُ، لَا فَائِدَةُ مِنْ شَرَائِكَ حَصَّةً. وَفِي الْمُقَابِلِ، إِذَا اشْتَرَيْتَ حَصَّةً، وَلَمْ يَقُدِّمْ سُوَى عَدْدٍ ضَئِيلٍ مِنْ جِيرَانِكَ عَلَى هَذِهِ الْخَطْوَةِ، لَنْ يَتَمَّ رِشِّ الْبَحِيرَةَ وَسَتَصْبِحُ صَاحِبُ حَصَّةِ عَدِيمَةِ القيمةِ. هُنَّا أَيْضًا نَقْلُ الْحَوَافِزِ الَّتِي تَدْفَعُكَ إِلَى الْمَسَاهِمَةِ. لَا يَقُومُ الْحَلُّ بِالْطَّبْعِ عَلَى تَصْرِفِ الْأُسَرِ بِطَرِيقَةِ مُسْتَقْلَةٍ، وَإِنَّمَا بِشَكْلِ فَرِيقِ جَمَاعِيِّ حِيثُ تَقْبِلُ كُلُّ مِنْهَا بِالْقِيمَةِ الْمَالِيَّةِ "الْمَفْرُوضَةِ عَلَيْهَا"، لِتُسَدِّدَ قَسْطَهَا مِنْ تَكْلِيفَةِ رِشِّ الْبَحِيرَةِ. إِنَّ اتْخَازَهُ هَذِهِ الْقَرَارِ يَخْتَلِفُ اخْتِلَافًا كَبِيرًا عَنْ ذَلِكَ الَّذِي تَلْجَأَ إِلَيْهِ الْأُسَرَ فِي شَرَاءِ السُّلْعِ الشَّخْصِيَّةِ.

لَطَالَمَا أَدْرَكَتِ الْمُجَمَعَاتِ الْحَاجَةَ إِلَى الْعَمَلِ الجَمَاعِيِّ لِضَمَانِ إِنْتَاجِ السُّلْعِ الْعَامَةِ. مِنَ النَّشَاطَاتِ الْأَسَاسِيَّةِ الَّتِي تَمَارِسُهَا الْحُكُومَاتُ الْمَحَلِّيَّةُ وَالْوَطَنِيَّةُ، إِنْفَاقُ الْمَالِ عَلَى السُّلْعِ الْعَامَةِ الَّتِي يَرِيدُهَا النَّاسُ تَأْمِينًا لِمَصْلَحةِ الْأُسَرِ مُجَمَوَّعَةً، إِلَّا أَنَّ هَذَا الْأَمْرُ لَا يَحْدُثُ فِي اقْتِصَادِ الْأَسْوَاقِ. مِنْ هَذِهِ السُّلْعِ نَذَكِرُ عَلَى سَبِيلِ الْمَثَالِ الدِّفَاعَ الْوَطَنِيِّ، وَقَوَّاتِ الْشَّرْطَةِ، وَالْحَمَاءِيَّةِ مِنَ الْحَرَائِقِ، وَالنَّظَامِ الْقَضَائِيِّ، وَالْأَبْحَاثِ النَّظَرِيَّةِ، وَالطَّرَقَاتِ، وَالْحَدَائِقِ الْعَامَةِ، وَمَنَاطِقِ التَّسْلِيَّةِ. لَا يَتَمَّعُ الْجَمِيعُ بِهَذِهِ السُّلْعِ أَوْ يَسْتَهْلِكُهَا بِالْتَّكَافُؤِ، وَبِسَبِبِ اخْتِلَافِ الْهَيْكِلِيَّاتِ الْضَّرِيبِيَّةِ بَيْنِ الْبَلَدَيْنِ، لَا يَسْاهمُ الْجَمِيعُ فِي تَكَالِيفِهِا، لَكِنْ فِي كُلِّ مِثْلِ مِنَ الْأَمْثلَةِ الْمَذَكُورَةِ، يَمْلِكُ مُعْظَمُ الْمُسْتَهْلِكِينَ حَرِيَّةَ التَّمَّتُ بِهَذِهِ السُّلْعِ أَدْفَعُ ثَمَنَهَا أَمْ لَمْ يَدْفَعْهُ.

عندما توفر الحكومات مجموعةً من السلع والخدمات، تواجه قيوداً في الموارد، تماماً كما تواجه الأسر قيوداً في الميزانية لدى شرائها السلع الخاصة والخدمات. وعلى غرار الأفراد والمؤسسات، تستطيع الحكومات أن تطبق معايير الفاعلية ذاتها في إنفاقها على السلع والخدمات، مساويةً هامش التكاليف بهامش الأرباح. ويتم بلوغ الاحتياط الأمثل لأي سلعة عامة أو خدمة، عندما يساوي هامش التكلفة الاجتماعية لإنفاق هامش الربح الاجتماعي المسجل.

عندما تقوم الحكومة أداءها لتري إن كانت توفر مستوى اقتصادي فعال في كل نوع من السلع والخدمات، عليها أن تقارن في كل نوع من البرامج هامش أرباحه الاجتماعية (الأرباح الإضافية) بهامش تكاليفه الاجتماعية (التكاليف الإضافية). في الإنفاق على الدفاع الوطني، تعتبر الأرباح شائعة بين المواطنين شيوعاً تاماً. ولكن قد ينشأ في الإنفاق الصحي، إذا كانت الحكومة هي التي تؤمنه، اختلافٌ بين الأرباح الخاصة الصافية العائدة للأفراد المستفيدون من أنواع معينة من العناية الطبية، والأرباح الاجتماعية الأكثر شمولية العائدة لأولئك الذين قد لا يستفيدون من العناية الطبية بشكل مباشر. مثلاً، قد تؤمن الحكومة برنامجاً طيباً لتعزيز مناعة كل من هم دون سن معينة ضد مرض محدّد. وإلى جانب الفوائد العائدة لمن خضعوا لبرنامج تعزيز المناعة، تستطيع شرائح كثيرة أخرى من السكان أن تستفيد من هذا البرنامج، نظراً لقلص مخاطر التقاط الأمراض المعدية وتقلص عدد أيام العمل الصناعي بسبب الاعتلال الصحي، وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع الناتج. إذًا، إن هامش الربح الاجتماعي هو الذي يكتسي أهمية في تقويم فاعلية الإنفاق على القطاع العام.

ومن المهم قياس هامش التكلفة الاجتماعية الذي تولده برامج الإنفاق على القطاع العام، فعندما تتخذ إحدى الحكومات قراراً بزيادة عدد المقاعد الدراسية في التعليم العالي، يجب دفع الأموال لتأمين الموارد الضرورية، مثل الأبنية والتجهيزات والأساتذة والرياضة والسوهيلات السكنية. ولكن في حين أن هذه الموارد ترتب تكاليف تسدّد مباشرة، فهي ترتب أيضاً تكاليف اجتماعية كبيرة. عندما تزيد الحكومة عدد الطلاب بنسبة ١٠٠٠ طالب مثلاً، يضحي الاقتصاد بالنتائج الذي كان الطلاب ليتّجّوه، لو أنّهم شكلوا أعضاء في القوة العاملة الفاعلة، بدلاً من أن يتحولوا إلى الدراسة. لذا، إن هامش التكلفة الاجتماعية الناتجة عن هذا القرار يشمل تقدير ناتج الطلاب الضائع. فقط عندما يكون

$$\frac{\text{هامش} \times \text{ناتج}}{\text{هامش} \times \text{ناتج}} = \frac{\text{هامش} \times \text{ناتج}}{\text{هامش} \times \text{ناتج}} = \dots = \frac{\text{هامش} \times \text{ناتج}}{\text{هامش} \times \text{ناتج}}$$

وحيث يكون $\text{هامش} \times \text{ناتج}$ = هامش الربح الاجتماعي و $\text{هامش} \times \text{ناتج}$ = هامش التكلفة الاجتماعية، يسجل المستوى الأمثل من الاحتياط.

ربما يصعب تقويم الكمية المثلث من كل سلعة عامة يمكن إنتاجها، بسبب غياب تقدير المستهلكين للأرباح، لكن يجب، على الرغم من ذلك، القيام ببعض المحاولات. يجب أن تعتمد أي محاولة لاكتشاف العدد "الصحيح" من طرقات السيارات، أي العدد الذي يتميز بفاعلية اقتصادية، على تقويم يبيّن إلى أي مدى يقدر المواطنون الأرباح التي يكسبونها من طرقات السيارات. ولكن خلافاً للسندويشات والسيارات، لا يمكننا أن نرى مباشرةً القيمة

التي يوليهما المواطنون لطرق السيارات، لأنَّ معظم الأرباح المتبقيَّة عنها، مثل تقليل وقت السفر وانخفاض نسب الحوادث، لا يباع ولا يُشترى في الأسواق، ولا يملك وبالتالي سعرًا تقليديًّا. ولكن إذا حاولت الحكومة أن تنشئ قيَّمًا نقدية للوقت (وهو مورد نادر يرتفِّع تكلفة للفرصة البديلة)، وكذلك للإصابة المميتة أو الخطرة (التي تؤثِّر تأثيرًا اقتصاديًّا مباشرًا في قدرة المجتمع على الإنتاج من خلال تقليلها القوة العاملة بشكل مؤقت أو دائم)، تجد في متناولها قيمةً لها ملمس الربح الاجتماعي لكي تقارنها بهامش التكلفة الاجتماعية المناسبة.

إنَّ مسألة تحديد من يدفع من أجل السلع العامة تشمل اعتبارات تناول الإنفاق. تجري القاعدة على أن تقوم الحكومات بتمويل احتياط السلع العامة، استنادًا إلى قدرة المرء على الدفع، وليس استنادًا إلى الشخص الذي يستفيد منها. قد يُقال إنَّ كلَّ مواطن يستفيد بالتساوي من خدمات الأمن القومي، فيتوسِّع بالتالي على كلَّ فرد أن يسلُّد قسطًا متساوًّاً من التكلفة. (تجدر الإشارة إلى أنَّ هذه الحجة تخاطِي الاختلافات في شعور الأفراد حيال الدفاع الوطني؛ ومع أَنَّ بعضهم، مثل المسالمين بالبالغين أقصى حد المسالمة، قد يعارض معارضة شديدة احتياط الدفاع، ويمتنع عن شراء أي خدمة من خدمات الدفاع الوطني، حتى ولو كان من الممكن تخصيصها للأسوق، لا يزال يعتبر أَنَّه يستفيد من كلِّ احتياط). إذا ساهم الأفراد مساهمةً نقديةً متساوية، من أجل تأميم احتياط خدمات الأمن الوطني، سيُدفع طبعًا الفقراء نسبةً من دخಲهم تفوق النسبة التي يدفعها الأغنياء. ولكن إذا فرض على الأفراد دفع نسبة متساوية من مداخيلهم للدفاع الوطني، يدفع الفقراء من الناحية النقدية أقلَّ مما يدفع أصحاب الدخل المرتفع. في الواقع إذا ارتفعت النسبة التي يدفعها الفرد من أجل سلعة عامة كالدفاع الوطني، كلَّما ارتفع دخله، يدفع إِذًا الأغنياء من الناحية النقدية قيمة تفوق إلى حد كبير القيمة التي يدفعها الفقراء في نظام النسب المتساوية.

إنَّ الفرق بين كل طريقة معتمدة في تحديد الشخص الذي يدفع هو مسألة تتعلق بتوزيع الدخل. في ظلَّ نظام النسبة الثابتة أو المبلغ المتساوي، تكون حال الفقراء أقلَّ يسراً مما هي عليه في النظام القائم على نسبة دخل متساوية أو نسبة دخل علياً. وعلى العكس، تكون حال أصحاب المداخيل المرتفعة في نظام النسبة الثابتة أيسَرَ مما هي عليه في الأنظمة الأخرى. تعتمد أغلبية الحكومات الرأسمالية نظاماً لتمويل الإنفاق. تقطَّع فيه مبالغ متصاعدة من مستويات الدخل المتتصاعدة. صحيح أَنَّه يجوز تطبيق المعايير الاقتصادية على القرارات الخاصة بتحديد المستوى الأمثل لاحتياط السلع العامة، إلاَّ أنَّ المعايير الاقتصادية تعجز عن تسوية المسألة المتعلقة بتحديد الجهة التي يقع عليها الدفع. بتعبير آخر، تستطيع المعايير الاقتصادية تحديد أكثر الكميات فعاليةً في السلع العامة، غير أنها تعجز عن تحديد توزيع الدخل الأمثل، فهذا الأمر يأخذ بعين الاعتبار مسألة الإنفاق أكثر من مسألة الفعالية.

مثل

افتراض أنَّ الحكومة تفكَّر في شق طريق جديد للسيارات، فيما يجري جدال بين ثلاثة فرق من المواطنين حول الجهة التي يُفترض بها أن تدفع. يجب، بالنسبة إلى الفريق الأول، أن يدفع الأشخاص الذين يجنون من استعمال الطريق الرابع الأكبر، وأن تفرض الضرائب على مستعملِي الطريق. ويجب، بالنسبة إلى الفريق الثاني، أن يدفع السائقون عامةً من أجل

الطريق، أي الذين يستعملونه والذين لا يستعملونه على حد سواء، بما أنهم كمجموعه يجذبون منه أكبر الأرباح الخاصة والاجتماعية التي تولّدها طرقات السيارات. أما بالنسبة إلى الفريق الثالث، فيجب تمويل الطريق الجديد بواسطة إيرادات الضرائب العامة، لأن كل الأسر والمؤسسات تستفيد بشكل غير مباشر من سفر أسرع وأكثر أماناً.

تستطيع المعايير الاقتصادية، من خلال مقارنة هامش الأرباح الاجتماعية وهامش التكاليف الاجتماعية، أن تحدد الطول الأكثـر فعالية الذي يجب شقه من الطريق. لكن أكان بعض السائقين فقط، أو كل السائقين، أو كل المواطنين يدفعون لأي طول يتّخذ الطريق، فذلك أمر ينطوي على حكم يتّناول الإنصاف ولا يمكن اتخاذ القرار بشأنه من خلال معايير الفعالية.

٣.٨ النتائج الخارجية: الإيجابية والسلبية

كل نشاط اقتصادي يشمل تكاليف وأرباحاً. خلال اتخاذ قرار اقتصادي، تعتبر التكاليف التي يأخذها الفرد أو المؤسسة بعين الاعتبار تكاليف خاصة، أي التكاليف التي يجب أن تتحملها المؤسسة لدى قيامها بعمل معين.

مثل

افرض أن إحدى المؤسسات تفكّر في بناء معمل كهرباء لتزوّد إحدى المدن بالتيار الكهربائي، وتنوي استعمال الفحم الحجري كمصدر للطاقة من أجل إنتاج الكهرباء. عندما تَتَّخِذ المؤسسة قرارها، ستَتَّخِذ في الحسبان تكاليف الموارد مثل الأرض المطلوبة لبناء معمل الكهرباء، والمعمل بحد ذاته، والتجهيزات، والوقود الضروري لتوليد الكهرباء، إضافة إلى اليد العاملة المطلوبة لإدارة المعمل وتشغيله. هذه التكاليف هي تكاليف خاصة، أي أن المؤسسة وحدها هي التي تتحمّلها.

وعلى النحو ذاته، خلال اتخاذ قرار اقتصادي، تعتبر الأرباح التي يأخذها الفرد أو المؤسسة بعين الاعتبار أرباحاً خاصة، أي الأرباح التي يجنيها لدى قيامه بعمل معين.

مثل

عندما يقرر طالب أن يشتري دفتراً، يأخذ بعين الاعتبار الأرباح التي يجنيها شخصياً من عملية الشراء، مثل تسهيل تدوين رؤوس الأفلام خلال المحاضرات. تعتبر هذه الأرباح أرباحاً خاصة، أي أنها تعود فقط للطالب الذي يشتري الدفتر. يعتبر الفرد أو المؤسسة أن القيام بنشاط اقتصادي هو أمر يستحق العناء، إذا كان هامش الربح الناتج عن هذا العمل (الربح الإضافي) يفوق هامش تكلفته (التكلفة الإضافية). إذا اعتبرت أن هامش الربح (المنفعة) الذي يولده السنديوיש يفوق هامش تكلفته من حيث أفضل بدليل ثانٍ ضائع (مثل نصف كوارتز من المشروع)، ستشتري السنديوיש.

في نشاطات اقتصادية عديدة، تتساوى التكاليف الخاصة والتكاليف الاجتماعية، وتتعادل الأرباح الخاصة والأرباح الاجتماعية، لكن لا يتعاطى أفراد آخرون أو مؤسسات أخرى بهذه النشاطات، ولا يجذبون منها أرباحاً، ولا يتحملون أي تكلفة من تكاليفها. مثلاً، بما أن كل

طالب منفرد هو عضو في المجتمع، يشكل الربح الإجمالي أو الاجتماعي الناتج عن شراء الدفاتر مجموع الأرباح التي يكسبها كل شخص منفرد يستهلك الدفاتر. وعلى النحو ذاته، إن التكلفة الإجمالية أو الاجتماعية التي يرتباها إنتاج الدفاتر هي مجموع تكاليف مدخلات العوامل التي يتحمّلها كل شخص منفرد يموّن الدفاتر. أما الأفراد الذين لا يشترون الدفاتر، فلا يكسبون أرباحاً من الدفاتر المنتجة ولا يتحمل تكاليف الإنتاج سوى مموئلي الدفاتر. يعني بعض الأفراد غير المعنيين مباشرة ببعض النشاطات الاقتصادية بعضًا من أرباحها، وتدعى هذه الأرباح أرباحاً خارجية أو نتائج خارجية إيجابية لأنّها تعود لأفراد من خارج نطاق النشاط.

مثل

افتراض أن جارك قرر تخصيص بعض الموارد لهندسة حديقته لأن هامش الربح الذي يولّده هذا النشاط يفوق هامش تكلفته، في هذه الحال قد تعود إليك حديقة جارك المنسقة بعض المنفعة كالمُنظَر الجميل الذي يطل عليك من نافذتك أو ربما ارتفاع قيمة ملكيتك. وعلى النحو ذاته، يتحمل بعض الأفراد غير المعنيين مباشرة ببعض النشاطات الاقتصادية بعضًا من تكاليفها، وتدعى هذه التكاليف تكاليف خارجية أو نتائج خارجية سلبية لأنّها تقع على عاتق أفراد من خارج نطاق النشاط.

مثل

في الحالة المتعلقة بمعمل الكهرباء السابق الذكر، من الممكن أن تفرض المؤسسة تكاليف خارجية على الأسر المحلية نتيجة الدخان المنبعث من عملية الإنتاج الملوثة للهواء. ويتحمل هذا النوع من التكاليف الخارجية الأفراد الذين يتضررون لتسديد فواتير أغلى من أجل تنظيف ملابسهم ومنازلهم والأفراد الذين يتّهمون بدفع نفقات طيبة بسبب الاعتدال الصحي الذي يتعرّضون له جراء الهواء الملوث بالدخان.

عندما يقرر كل فرد القيام بأي نشاط اقتصادي، يتّجاهل الأرباح التي يمكن أن تعود إلى أفراد المجتمع الآخرين لكي يبلغ الحد الأقصى من المنفعة، أي أنه لا يملك حافراً ليفكّر كيف قد تؤثّر أعماله في الآخرين. وعندما يقرر جارك هندسة حديقته، لن يفكّر إلا في الأرباح الخاصة به، أي الأرباح الشخصية التي يكسبها من حديقة جميلة ومرتبة، ولن يأبه كثيراً إذا كنت توافق على ذوقه في هندسة الحديقة. وهكذا، يتّجاهل كل فرد التكاليف الخارجية الناتجة عن النشاط الاقتصادي الذي يقوم به، أي أنه لا يملك حافزاً للتفكير في التكاليف التي قد تفرضها أعماله على الآخرين. هل يراودك القلق مثلًا حيال التلوث الذي تحدثه سيارتك عندما تقودها؟ وعندما تخرج زجاجة جعة باردة من الثلاجة، هل يساورك قلق من أن استعمالك الكلوروفلورو كربون الموجود في المادة المبرّدة لثلاجتك سيؤثّر ذات يوم في طبقة الأوزون ويزيد نسبة الإصابة بسرطان الجلد لدى الأشخاص الذين لم يخرجوها حتى زجاجة جعة من ثلاجتك؟

تذكّر ضرورة اجتماع شروط التكافُف الهامشي لكي تسود الفعالية الاقتصادية الاقتصاد. فإذا تم إنتاج السلعتين (أ) و(ب) في اقتصاد معين، تستدعي الفاعلية الاقتصادية أن يكون

$$\frac{هـ.منـ١}{هـ.تـ١} = \frac{هـ.منـ٢}{هـ.تـ٢}$$

على المدائين القصير والطويل، يتمثل هامش التكاليف ذات الصلة الوارد في المعادلة المبنية أعلاه بهامش التكاليف الاجتماعية، أي التكاليف الإضافية التي يتحملها المجتمع جراء إنتاج الوحدات الأخيرة من السلعين (أ) و(ب). وعلى النحو ذاته، يتمثل هامش المنافع ذات الصلة الوارد في المعادلة المبنية أعلاه بهامش المنافع الاجتماعية، أي الأرباح العائدة إلى المجتمع والناتجة عن استهلاك الوحدات الأخيرة من السلعين (أ) و(ب). وإذا كانت الأرباح الاجتماعية الناتجة عن نشاط اقتصادي معين تفوق الأرباح الشخصية، لن تسود عندئذ الفاعلية الاقتصادية.

إذا كان استهلاك السلعة (أ) يولد أرباحاً خارجية، فعندما تخصص موارد للسلعة (أ) يقلص ($هـ.منـ$) الوارد في المعادلة قيمة ($هـ.منـ$) الاجتماعية الحقيقة المكتسبة من الجنين الأخير المعادل للموارد المخصصة لهذه السلعة. لذا ستتدنى النسبة

$$\frac{هـ.منـ١}{هـ.تـ١}$$

 عن النسبة

$$\frac{هـ.منـ٢}{هـ.تـ٢}$$

الخاصة بكل السلع الأخرى ولن تسود الفاعلية الاقتصادية بسبب عدم قيام شروط التكافؤ الهامشي.

وعلى النحو ذاته، إذا كانت التكاليف الاجتماعية الناتجة عن نشاط اقتصادي معين تفوق التكاليف الشخصية، لن تسود الفاعلية الاقتصادية. افترض أن إحدى مؤسسات توليد الكهرباء (م) قامت ببناء معمل للكهرباء عند أطراف إحدى المدن وارتقت، نتيجةً لذلك، نسبة التلوث في الهواء. بما أن المؤسسة لا تأخذ هذه التكاليف الخارجية بعين الاعتبار، لن يقوم شرط التكافؤ الهامشي، لأن هامش التكلفة الذي تحمله المؤسسة من إنتاج الكهرباء أدنى من هامش التكلفة الذي يتحمله المجتمع. لذا ستكون النسبة

$$\frac{هـ.منـ١}{هـ.تـ١}$$

 لدى المؤسسة أعلى من النسبة

$$\frac{هـ.منـ٢}{هـ.تـ٢}$$

لدى كل السلع الأخرى، وهنا أيضاً لن تسود الفاعلية الاقتصادية.
ليرَ الآن ماذا يمكن أن يفعل المجتمع بوجود النتائج الخارجية لكي يساعد في التوصل إلى الفاعلية الاقتصادية.

٤.٨ النتائج الخارجية والعمل الجماعي والفاعلية الاقتصادية

بوجود النتائج الخارجية، لن تؤدي أسعار السوق إلى تخصيص فعال للموارد بسبب التباين بين التكاليف الخاصة والتكاليف الاجتماعية، أو/والأرباح الخاصة والأرباح الاجتماعية. من أجل تحقيق الفاعلية الاقتصادية بوجود النتائج الخارجية، تبرز الحاجة إلى قيام الأفراد بعمل جماعي داخل المجتمع، ويشكل هذا الأمر سبيلاً "شرعياً" لكي تتدخل الحكومة (مجموعة الناس) في اقتصاد الأسواق.

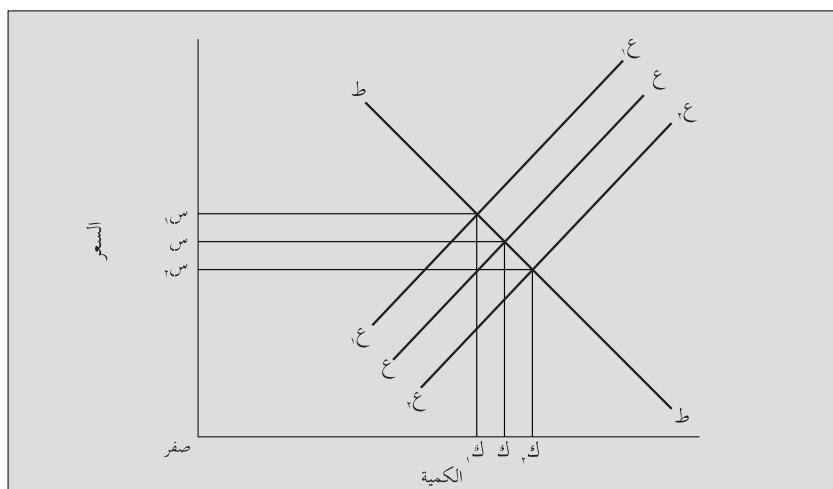
سبق وأظهرنا أن هامش التكلفة الخاصة، أي تكلفة الموارد الإضافية التي تتحملها المؤسسة خلال تحقيقها إنتاجاً إضافياً، سيتدنى عن هامش التكلفة الاجتماعية إذا لم تأخذ المؤسسة الممتلكة للكهرباء تكاليف التلوث بعين الاعتبار لدى اتخاذها قرارات خاصة بالإنتاج. لذا إذا أرغمت المؤسسة، بفعل شكل من أشكال التنظيم، على دفع المال مقابل هامش التكاليف الاجتماعية التي يسببها إنتاج الكهرباء، ينشأ نمط مختلف من أنماط تخصيص الموارد.

إن العمل الجماعي مطلوب لكي تتساوى النسبة

$$\frac{\text{هـ مد}}{\text{هـ ت}}$$

لدى كل السلع والخدمات. وتقوم إحدى طائق التنظيم على فرض ضريبة على الوحدة، وعلى المؤسسات التي لا تأخذ التكاليف الخارجية بعين الاعتبار في قراراتها. وتزيد هذه الضريبة لدى كل منتج السعر الذي يحقق الحد الأقصى من الربح. وعلى عكس ذلك، تؤدي الإعانة التي تُدفع للمنتجين، الذين يكسبون أرباحاً خارجية من خلال قراراتهم، إلى خفض هامش تكلفة كل منتج.

افتراض أن صناعة توليد الكهرباء تشهد توازناً تنافسياً وتنتج الكمية (٠ . ك) من الوحدات الإنتاجية بالسعر (٠ . س) كما يبدو في الرسم البياني ٨-١.



الرسم ١.٨ تأثير الضريبة/الإعانة في ظل وجود التكاليف/الأرباح الخارجية

لو أرغمت كل مؤسسة على دفع ضريبة على الوحدة تعكس تكاليف التلوث الخارجية التي تم تجاهلها في القرار الخاص الذي اتخذته كل مؤسسة بشأن الإنتاج، لأن حرف منحني عرض الصناعة نحو اليسار، مثلاً من (ع ع) إلى (ع ع)، إذ تجد كل مؤسسة أن منحني هامش تكلفتها يرتفع على قدر الضريبة الكاملة. ونتيجة لذلك، ينخفض إنتاج التوازن ويترتفع سعر التوازن، على افتراض أن منحني العرض والطلب يتميزان بانحناء عادي. وكما يظهر في الرسم البياني ١-٨، يهبط الإنتاج من (.٠.ك) إلى (.٠.ك)، ويرتفع السعر من (.٠.س) إلى (.٠.س). وتؤثر الضريبة في نمط تخصيص الموارد داخل الصناعة، لأن المنتجين (عبر هامش التكاليف الأعلى) والمستهلكين (عبر الأسعار الأعلى)، سيأخذون في الحسبان كامل التكاليف الاجتماعية التي يرتباها توليد الكهرباء عندما يتذبذبون قرارات البيع والشراء.

وعلى عكس ذلك، إذا قامت الصناعة المتمثلة بالرسم البياني ١-٨ بتوفير أرباح خارجية لم تؤخذ في الحسبان، فمن شأن الإعانة أن تخفض منحني هامش التكلفة لدى كل مؤسسة وتحرك، وبالتالي، منحني عرض الصناعة نحو اليمين، مثلاً من (ع ع) إلى (ع ع). ونتيجة لذلك يرتفع الناتج من (.٠.ك) إلى (.٠.ك)، ويهبط السعر من (.٠.س) إلى (.٠.س). ويعكس نمط تخصيص الموارد هذا الذي تغير، والذي تلا إدخال الإعانة، الأرباح الخارجية المشتقة من السلعة.

إذا دمجت منظمة تولد تكاليف أو أرباحاً خارجية مع الذين يتحملون هذه الأرباح أو التكاليف ضمن منظمة واحدة، تؤخذ في الحسبان كل الأرباح أو التكاليف الناتجة عن نشاطات المنظمة. وعندما تُضم التكاليف أو الأرباح الخارجية ضمن إطار منظمة واحدة، تصبح النتائج الخارجية ضمنية.

مثل

افتراض أن حانة رقص تقع على الجهة الثانية من شارع ضيق في مواجهة مكتبة جامعية لبيع الكتب. تعرف الحانة بأجوائها الصاخبة التي هي أبرز ما يجذب معظم زبائنها، فيما تتطلب المكتبة في المقابل جوًّا هادئاً يمكن الطلاب من التركيز على عملية اختيار الكتب. افترض أيضاً أن صاحب المكتبة يفكّر في وضع أنواع مختلفة من التجهيزات العازلة للصوت، تصلّياً لمستوى الضجيج المتضاد من الحانة، الذي بات يتزايد تدريجياً مع مرور الوقت. كلما ارتفع سعر التجهيزات، ارتفعت درجة عزل الصوت. وفي ظل الوضع الراهن، لا تأخذ تكلفة الخدمة التي تومنها حانة الرقص التكلفة الخارجية المفروضة على المكتبة بعين الاعتبار. لكن لو دمجت حانة الرقص في المكتبة وشكّلت معها مؤسسة واحدة تؤمن بخدمتين مختلفتين على جنبي الشارع، لأصبحت التكلفة الخارجية المرتبطة بمستوى الضجيج ضمنية. في هذه الحال، تضطر المنظمة لأن تأخذ هذه التكاليف في الحسبان لدى اتخاذها القرارات المتعلقة بكلتا العمليتين. من الواضح أن هامش الأرباح المحقق عبر رفع مستوى الضجيج في حانة الرقص (أي الإيراد الإضافي من الزبائن) يقارن بهامش التكاليف التي يرتّبها تأمّن معايير مختلفة من التجهيزات العازلة للصوت.

مثل

لتأخذ مثلاً آخر يتعلق هذه المرة بتدخل الحكومة. تقع إحدى المؤسسات المنتجة للمواد الكيميائية على ضفة أحد الأنهر، وهي لم تختر هذا المكان بطريق عشوائية، بل لأنها تستطيع استعمال النهر للتخلص من نفاياتها الكيميائية من دون أي تكلفة. وبما أن كل المؤسسات المنتجة للمواد الكيميائية تقع على ضفاف الأنهر وتستعملها لتصريف نفاياتها، فإن المؤسسة المذكورة كانت لتتكتَّب تكلفة لو أنها تواجدت في منطقة مدينية واضطررت لدفع المال للتخلص من نفاياتها بوسيلة أخرى. وتواردت على مجرى النهر المذكور مناطق مشهورة بصيد السمك، وفيما واصلت المؤسسة تلوث النهر أخذت غالال الصيد تتدنى، فقام صيادو السمك بمناقشة الموضوع مع كبير الموظفين الإداريين في شركة المواد الكيميائية وطلبو إليه الكف عن تلوث النهر. فأجابهم كبير الموظفين الإداريين أن الصناعة الكيميائية شديدة التنافسية وأنه عاجز عن تحمل تكاليف نظام بديل لمعالجة النفايات قد يكلفه \$١٠٠٠٠ في السنة، لكنه أعلن أنه سيكف عن تلوث النهر إذا دفع له صيادو السمك \$١١٠٠٠ في السنة. وهكذا أحال صيادو السمك مشكلتهم إلى ممثلهم في الحكومة المحلية الذي أصدر، في نهاية المطاف، قانوناً يمنع الشركات المنتجة للمواد الكيميائية من رمي نفاياتها في الأنهر.

ماذا سيحصل؟ ستتكتَّب كل الشركات المنتجة للمواد الكيميائية تكلفة سنوية إضافية قدرها \$١٠٠٠٠، لذا سترتفع تكلفة إنتاج المواد الكيميائية بالنسبة إلى هذه الشركة، وسينحرف منحني العرض لدى كل مؤسسة إلى اليسار، وكذلك الأمر بالنسبة إلى منحنى عرض الصناعة الكيميائية. وفي ظل وجود منحنى طلب السوق، يرتفع سعر المواد الكيميائية وتهبط المداخيل الحقيقة لدى الأسر التي تشتري المنظفات والمساحيق المنتجة من الصناعة الكيميائية. وعلى هذا التحوُّل، تكون النتائج الخارجية قد أخذت بعين الاعتبار، فتسود الفاعلية الاقتصادية.

لكن حاول أن تتصوّر وضعاً آخر تمارس فيه الصناعة الكيميائية ضغطاً شديداً على الأوساط الحكومية، وتشير إلى أن انخفاض ناتج الصناعة الكيميائية سيأتي على حساب خسارة الوظائف وتمويلات الحملة السياسية المحتملة. فليم لا يرغم إذاً صيادو السمك على تنظيف النهر؟ يبيّن المعنيون أن صناعتهم ستُمنى بالفشل وسيبدأ الناس بشراء المواد الكيميائية من دول خارجية لا تهتم بالأنهر الملوثة. وتقتتنع الحكومة وتتصدر قانوناً يقضي باصطياد السمك المعد للبيع من الأنهر غير الملوثة فيجتمع الصيادون ويدفعون \$١٠٠٠٠ في السنة لتنظيف النهر. لكن تكلفة اصطياد السمك أصبحت الآن مرتفعة، لذا سيرتفع سعر السمك وستكتَّب الأسر التي تتناول السمك خسارةً على مستوى دخلها الحقيقي. في كلتا الحالتين، أصبح النهر نظيفاً، فقد دفع في الحالة الأولى مستعملو المواد الكيميائية المال في نهاية المطاف مقابل التخلص من التلوث، وجاء الدفع في الحالة الثانية على عاتق الأسر التي تأكل السمك. ما هو الحل الذي تدعمه بحكم كونك مسؤولاً حكومياً؟ قد يتوقف الجواب على ما إذا كنت من مستعملي المواد الكيميائية أو من أكلها السمك، لأن المسألة التي تصوّرت عليها تتعلق بتوزيع الدخل، أي بمعرفة من هو الشخص الذي سيدفع المال.

قبل أن تتخذ قرارك أو تصدر الحكومة قانوناً، افترض أن الشركة المنتجة للمواد الكيميائية اشتراط حقوق الصيد في النهر، عندئذٍ تزول المشكلة نهائياً. لماذا؟ لأن شركة المواد الكيميائية ستضطرر، بما أنها تملك حقوق الصيد في النهر، لأن تأخذ بعين الاعتبار تكلفة تلویث النهر في إبرادها المحمّل الذي تجنيه من غلال الصيد. الشركة على علم بأن التكلفة السنوية لتنقية النهر من التلوّث تبلغ $\$10,000$ ، فإذا أقدمت على هذه الخطوة وتحطّى الإيراد الصافي الناتج عن اصطياد غلة إضافية من السمك القيمة البالغة $\$10,000$ في السنة، سستفيد من امتناعها عن تلویث النهر. وتزول المشكلة لأن النتيجة الخارجية، وهي النهر الملوّث، تصبح ضمنية وتدخل ضمن تكلفة الشركة. لكن إذا أدرت غلة السمك الإضافية، من جهة أخرى، إلى قيمة تقل عن $\$10,000$ في السنة، يجب في هذه الحال أن يبقى النهر ملوثاً لأن الاستعمال الأثـَـث فعالية له، من حيث كونه مورداً نادراً، هو التخلص من النفايات الكيميائية. (تجدر الإشارة إلى أن النهر لا يملك في مثـَـنا المبـَـسط سـَـوى فـَـائقـَـتين محتمـَـلـَـتين بالنسبة إلى المجتمع بما التخلص من النفايات والسمك).

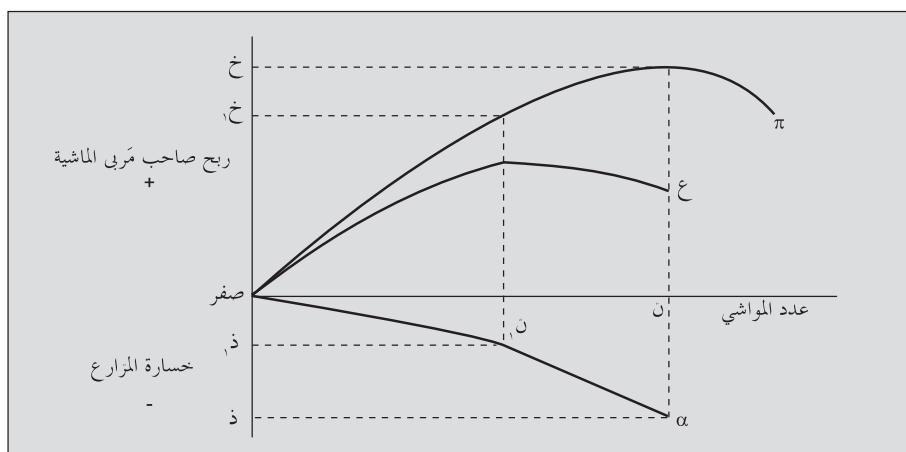
يمكن لهذا النوع من المشاكل الذي عالجناه للتـَـوـَـتوـَـ أن يتجلـَـي بشـَـكـَـلـَـ أوضـَـحـَـ إذا تصـَـورـَـنا مـَـزارـَـعاً يعيش عند طرف غابة مـَـطـَـرـَـية، فهو يهـَـتمـَـ بإبقاء عائلـَـتهـَـ على قـَـيدـَـ الحياةـَـ عبر زراعة ثـَـلـَـاثـَـةـَـ أـَـكـَـراتـَـ إضافـَـيةـَـ منـَـ الأـَـرـَـضـَـ أـَـكـَـثرـَـ منـَـ اهـَـتمـَـامـَـهـَـ بالـَـتأـَـثيرـَـ الـَـذـَـيـَـ يـَـشـَـهـَـدـَـ ارـَـتفـَـاعـَـ حـَـرـَـارـَـةـَـ الـَـأـَـرـَـضـَـ، جـَـراءـَـ إـَـحـَـرـَـاقـَـهـَـ بـَـعـَـضاًـَـ مـَـنـَـ مـَـسـَـاحـَـةـَـ الغـَـابـَـةـَـ الـَـمـَـطـَـرـَـيـَـةـَـ بـَـهـَـدـَـفـَـ الـَـحـَـصـَـولـَـ عـَـلـَـيـَـ أـَـكـَـراتـَـ أـَـكـَـراتـَـ مـَـنـَـ الـَـأـَـرـَـاضـَـ الـَـصـَـالـَـحةـَـ لـَـلـَـزـَـرـَـاعـَـةـَـ. أوـَـ إـَـلـَـيـَـكـَـ مشـَـكـَـلـَـةـَـ أـَـخـَـرـَـ عـَـلـَـيـَـكـَـ أـَـنـَـ تـَـحـَـلـَـهـَـ: افترـَـضـَـ أـَـنـَـكـَـ مـَـسـَـتـَـشـَـارـَـ اقـَـتـَـصـَـادـَـيـَـ وـَـقـَـدـَـ أـَـرـَـسـَـلـَـكـَـ حـَـكـَـومـَـتـَـكـَـ إـَـلـَـيـَـ قـَـرـَـيـَـةـَـ فـَـيـَـ بـَـلـَـدـَـ مـَـتـَـخـَـلـَـ فـَـ يـَـعـَـيشـَـ سـَـكـَـانـَـهـَـ وـَـفـَـقـَـ مـَـسـَـتـَـوـَـيـَـ مـَـعـَـيـَـشـَـةـَـ مـَـتـَـدـَـنـَـ جـَـداًـَـ، إـَـلـَـآــ آــنـَـهـَـ يـَـمـَـلـَـكـَـونـَـ مـَـعـَـمـَـلاًـَـ لـَـتـَـولـَـيـَـدـَـ الـَـكـَـهـَـرـَـبـَـاءـَـ بـَـفـَـضـَـلـَـ قـَـرـَـضـَـ مـَـنـَـ حـَـكـَـومـَـتـَـكـَـ. المشـَـكـَـلـَـةـَـ الـَـمـَـطـَـرـَـوـَـحـَـةـَـ هيـَـ تـَـلـَـوـَـتـَـ الـَـهـَـوـَـءـَـ بـَـالـَـدـَـخـَـانـَـ الـَـمـَـتـَـصـَـادـَـعـَـ منـَـ الـَـمـَـعـَـمـَـلـَـ الـَـذـَـيـَـ يـَـسـَـبـَـ بـَـعـَـضـَـ الـَـمـَـشـَـاــكـَـلـَـ الـَـتـَـنـَـفـَـسـَـيـَـةـَـ لـَـمـَـسـَـنـَـيـَـ الـَـقـَـرـَـيـَـةـَـ. يمكنـَـ لأـَـجـَـهـَـةـَـ تـَـطـَـهـَـيرـَـ الغـَـازـَـ الـَـتـَـيـَـ تـَـكـَـلـَـفـَـ مـَـلـَـغـَـ $\$5,000$ ـَـ أـَـنـَـ تـَـخـَـفـَـ فـَـنـَـ وـَـطـَـأـَـ الـَـمـَـشـَـكـَـلـَـةـَـ، لكنـَـ المسـَـاعـَـدةـَـ الـَـوـَـافـَـدـَـةـَـ مـَـنـَـ الـَـخـَـارـَـجـَـ تـَـوـَـقـَـتـَـ، وـَـعـَـلـَـيـَـ الـَـقـَـرـَـيـَـةـَـ أـَـنـَـ تـَـجـَـمـَـعـَـ الـَـأـ~ـمـَـوـَـالـَـ بـَـنـَـفـَـسـَـهـَـإـَـذـَـاـ~ـ أـَـرـَـادـَـ حلـَـ الـَـمـَـشـَـكـَـلـَـةـَـ. ويـَـقـَـولـَـ لـَـكـَـ الـَـمـَـسـَـؤـَـلـَـوـَـنـَـ الـَـمـَـحـَـلـَـيـَـوـَـنـَـ إـَـنـَـ مـَـحـَـاــصـَـيـَـلـَـهـَـمـَـ الـَـأـ~ـسـَـاسـَـيـَـةـَـ لـَـهـَـذـَـهـَـ السـَـنـَـةـَـ سـَـتـَـوـَـيـَـ إـَـلـَـىـ~ـ فـَـائـَـضـَـ قـَـيـَـمـَـتـَـهـَـ $\$5,000$ ـَـ، لكنـَـ إـَـذـَـاـ~ـ مـَـرـَـسـَـلـَـهـَـذـَـاـ~ـ الفـَـائـَـضـَـ إـَـلـَـىـ~ـ إـَـحـَـدـَـ الـَـقـَـرـَـىـ~ـ الـَـمـَـجاـ~ـوـَـرـَـةـَـ مـَـنـَـ أـَـجـَـلـَـ تـَـأـ~ـمـَـيـَـنـَـ الـَـمـَـعـَـدـَـاتـَـ الطـَـبـَـيـَـيـَـةـَـ، سـَـيـَـلـَـقـَـىـ~ـ 100ـَـ طـَـفـَـلـَـ حـَـفـَـتـَـهـَـ. رـَـبـَـماـ~ـ لـَـيـَـسـَـ الـَـتـَـلـَـوـَـتـَـ عـَـلـَـيـَـ هـَـذـَـهـَـ الدـَـرـَـجـَـةـَـ مـَـنـَـ الـَـخـَـطـَـوـَـرـَـةـَـ.

لا أحد يحب التلوّث لكن التخلص منه يتطلّب وجود موارد، وكلما كرس المجتمع المزيد من الموارد للتخفيف منه، قلت الموارد المتوفّرة للكلّي السلع والخدمات الأخرى. وإذا أبدى شخص آخر استعداده لدفع المال من أجل التخلص من التلوّث في جوارك، سترحب بدون أي شك بمبادرته لأنك ستشهد زيادة في المنفعة من غير أن تتحمل أي تكلفة. ولكن إن اضطررت أنت أو اضطر مجتمعك المحلي لتحمل التكاليف، قد ترى أن الأرباح الإضافية التي تجنيها من إزالة التلوّث لا تستحق عناء تحمل التكاليف الإضافية.

من الخيارات البديلة لسياسات الضرائب/التحويلات التي تعتمدتها الحكومة من أجل بلوغ الفاعلية الاقتصادية بوجود التلوّث، إنشاء حقوق الملكية وتنفيذها إذا كان هذا الأمر ممكناً. لتأخذ مجدداً مثل الخلاف القائم بين شركة المواد الكيميائية وصيادي السمك. من الأمور المسبيبة لمشكلة التلوّث الموجودة في هذا المثل، عدم امتلاك أي شخص حقوق

ملكية النهر ومحوياته، أي الأسماك. لكن افترض أن مساحة النهر الممتدة تحت شركة المواد الكيميائية والأسماك السابحة فيها هي ملك لصيادي السمك، في هذه الحال، إذا قامت شركة المواد الكيميائية بتلوث النهر وقضت على الأسماك، سيقاضيها الصيادون على قيمة الأسماك التي نفقت بسبب الملوثات. وإذا كانت هذه القيمة تفوق مبلغ الـ \$١٠٠٠٠ المطلوب لمعالجة الملوثات بطريقة بديلة، فإن امتناع شركة المواد الكيميائية عن تلوث النهر هو أمر يستحق العناء. يظهر هذا المثل كيف يمكن، في الحالات التي تكون فيها حقوق الملكية محددة وقابلة للنقاش بشكل واضح، أن تؤخذ التكاليف والأرباح الخارجية بعين الاعتبار عبر النقاش، من دون اللجوء إلى المحاكم القانونية. وإذا فرض أحد الأفراد تكلفة خارجية على فرد آخر، يستطيع الفرد الذي تأثر تأثراً سلبياً أن يقدم للشخص الآخر حافزاً مالياً يردعه عن ممارسة تلك الحقوق. وإذا كان الشخص الذي تأثر تأثراً سلبياً مخولاً، بموجب حقوق الملكية، عدم الالتزام بهذه التكلفة الخارجية، يستطيع مسبب النتيجة الخارجية أن يعرض على الفرد الآخر حافزاً مالياً ليغوض له عن التكلفة التي تكبدها.

تعطي حالة افتراضية مثيرة للاهتمام وضعاًها البروفسور رونالد ه. كوس^{*} Ronald H Coase مثلاً عن صاحب مربى ماشية ومزارع، لظهور كيف يمكن أن تؤخذ تكلفة خارجية بعين الاعتبار عبر التفاوض، عندما تكون حقوق الملكية محددة. افترض أن ماشية طليقة تستطيع التجول على هواها وإنلاف محاصيل المزارع. يقول كوس Coase إنه ليس فقط من مصلحة صاحب مربى ماشية والمزارع المشتركة التفاوض على حل من خلال النقاش، بل إنه يمكن أيضاً التوصل إلى الحل الأفضل أكان صاحب الماشية مخولاً أن يدع ماشيته تتوجه بحرية أم كان المزارع مخولاً عدم التعرض لضرر في المحاصيل نتيجة عامل خارجي.



الرسم ٢.٨ نظرية كوس Coase النقاش لحل التكاليف الخارجية

* كوس ر.هـ (Coase R.H) (١٩٦٠) "مشاكل التكلفة الاجتماعية". مجلة القانون والاقتصاد، المجلد ٣، تشرين الأول/أكتوبر.

يمكن أن تظهر النقاط الأساسية للمناظرة في الرسم البياني ٢-٨. يقيس المنهجى II الربح الذي يجنيه صاحب مربى الماشية من تربية أعداد مختلفة من الماشي، أما المنهجى a فيظهر الخسارة التي يتكبدها المزارع جراء الضرر الذي يتعرض له حجم معين من محاصيله. ويرتبط حجم هذه الخسارة بعدد الماشي التي يربىها صاحب مربى الماشية.

إذا افترضنا وجود سلوك ساع إلى بلوغ الحد الأقصى من الربح، سيقوم صاحب المربى بتربية الكمية (ن) من الماشي إذا لم يكن مضطراً لتسديد أي تكاليف خارجية تسببها الماشية. لكن بما أن هامش التكلفة الذي يتحمله صاحب المربى جراء تربية الكمية (ن) من الماشي يقل عن هامش التكلفة الاجتماعية الخاص بقيمة الضرر الذي يصيب المحاصيل، فإن الكمية (ن) لا تشكل حجم الماشي الذي يؤمّن الفعالية الاقتصادية. لكن من خلال التفاوض على شروط النقاش المتفق عليها، قد يصبح كلاً الطرفين أيسراً حالاً كما قد يؤخذ بعين الاعتبار هامش التكاليف الاجتماعية الناتجة عن قرارات صاحب مربى الماشية. يرى المزارع من وجهة نظره أن خفض عدد الماشي من (ن) إلى (ن،) يقلص خسارته الناتجة عن الضرر الذي يصيب المحاصيل ويُخفيضها من المستوى (ذ) إلى المستوى (ذ)، أي بنسبة (ذ،). لذلك ييدي المزارع استعداده لأن يدفع لصاحب مربى الماشية مبلغاً يصل إلى (ذ،) بهدف تقليص حجم ماشيته بنسبة (ن،).

يرى صاحب مربى الماشية من وجهة نظره أن تخفيض عدد الماشي من (ن) إلى (ن،) سيُخفض ربحه من (خ) إلى (خ). لذلك يكون صاحب مربى الماشية مستعداً لأن يقبل على الأقل (خ،) ليقلص ماشيته بهذه الكمية. لذا يستفيد كلاً الفردان إذا قام صاحب المربى بتربية الكمية (ن،) من الماشية بدلاً من الكمية (ن) وإذا دفع له المزارع مبلغاً يصل إلى (ذ،). في الواقع، تشكل الكمية (ن،) عدد الماشي الأمثل الذي يجب أن يقتنيه صاحب المربى، على أن كلمة "أمثل" تعني العدد الذي يأخذ هامش التكلفة الاجتماعية بعين الاعتبار على أكمل وجه. يمكن أن يتجلّى هذا الأمر عبر رسم المنهجى (ع)، وهو يمثل الربح المشترك الذي يجنيه المزارع وصاحب المربى من القرار الذي يتخذه هذا الأخير. بما أن (ع) يقيس ربح صاحب المربى ناقص الخسارة التي يتكبدها المزارع من أعداد مختلفة من الماشي، فإن المنهجى يعكس التكاليف الخارجية التي يفرضها صاحب مربى الماشية. ويتحقق الفرداً أعلى ربح مشترك يمكن جنيه من القرار الذي يتخذه بشأن حجم الماشي، بواسطة الكمية (٠، ن،) من الماشي:

لاحظ أنه لو ضمنت حقوق الملكية حصول المزارع على تعويض عن أيّ ضرر يصيب محاصيله، لكان صاحب مربى الماشية مسؤولاً بشكل تلقائي عن أيّ ضرر تسببه ماشيته ولباقي على قراره باختيار الكمية (٠، ن،) من الماشية. في هذا السياق، يشير المنهجى (٠، ع) إلى الربح الذي يجنيه صاحب المربى ناقص المبلغ الذي يسدّده عن مسؤوليته المالية عن الضرر الذي سببته أعداد مختلفة من الماشي. ويسجل صاحب مربى الماشية الحد الأقصى من الربح بواسطة الكمية (٠، ن،) من الماشي، ويعطي هذا القرار بشكل علني التكاليف الخارجية التي يشملها.

يتوقف نوع العلاج المعتمد في التعاطي مع النتائج الخارجية على ما يمكن إجراؤه في حالة معينة. قد تشهد حقوق الملكية تحديداً غير وافٍ ولا تنسم بالوضوح، في هذه الأحوال قد يستحيل حتى تحديد الأفراد الذين يفترض بهم الاجتماع للتفاوض على حلّ فعال.

مثل

عندما يبيث أحد المصانع دخانه في الجو، من الممكن تحديد مصدر التكلفة الخارجية على الأقل. لكن بما أن حقوق ملكية الهواء ليست لأحد، يصعب تحديد الأفراد الذين تفرض عليهم التكلفة الخارجية.

بصرف النظر عن التعريف الذي يطلق على حقوق الملكية، قد تنشأ حالات تشتد فيها صعوبة التفاوض بسبب ارتفاع تكاليف المفاوضات التي تشملها عملية جمع كل الأطراف المستفيدة والمضررة، وبسبب صعوبة توفير المعلومات المتعلقة بالأفضليات.

مثل

عندما كانت الخطوط الجوية البريطانية تسعى إلى الحصول على إذن لهبوط طائرة الكونكورد Concorde في مطار كينيدي Kennedy في نيويورك، تضامنت مجموعات كبيرة من السكان المحتمل تأثيرهم بالضجيج للاعتراض على الاقتراحات. لكن كان مرجحاً أيضاً أن يتأثر كثيرون غيرهم من الأفراد ورجال الأعمال المسافرين والشركات على نحو إيجابي، بالقرار الذي يسمح لطائرة الكونكورد Concorde بالهبوط في نيويورك. في الحالة الأولى، تفرض تكاليف خارجية على البعض (مثل احتمال معاناة السكان المحليين من ارتفاع مستوى الضجيج)، وفي الحالة الثانية، يعني البعض الآخر أرباحاً خارجية (مثل احتمال ارتفاع الطلب على سلع بعض الشركات نظراً لارتفاع عدد الرحلات التي يقوم بها مدراء من وراء البحار بفضل تقلص مدة الرحلة تقلصاً كبيراً). يسهل تحديد بعض هذه المجموعات فيما يصعب تحديد البعض الآخر، ففي الواقع تبرز صعوبة هائلة في تدبير اجتماع لكل الأطراف المعنية من أجل التوافق على حل فعال. وحتى لو أمكن ذلك، فإن الحصول على معلومات حول أفضليات الأفراد المعنية أمرٌ بالغ التعقيد.

٥.٨ مشاكل اتخاذ القرار الجماعي

لقد ذكرنا أن العمل الجماعي مطلوب لحل مشاكل الفعالية التي تنشأ عن وجود السلع العامة والنتائج الخارجية، وافتراضنا ضمنياً أن بعض أشكال التصويت الذي يلجأ إليه المجتمع يؤدي إلى المجموعة "الصحيحة" من السلع العامة وإلى مستويات التلوث "المرغوب فيها". لكن هل تولد آلية التصويت هذه النتائج المرضية؟ (مذ عرفت أن أهل أثينا صوتوا لموت سقراط تراودني تحفّظات شديدة حيال فعالية العملية الديمقراطية!) وكما ترى من خلال السؤال، ليس من الضرورة أن يكون الجواب "نعم"، فمسألة "ال الخيار العام" وكيفية بلوغه عبر العمل الجماعي بواسطة التصويت تشكل موضوعاً مستقلاً في علم الاقتصاد. لنتنظر إلى ما يات يعرف الآن بـ "مفارة التصويت".

افتراض أنك (أ) قصدت مع اثنين ((ب) و(ج)) من أصدقائك مطعمًا لتناولوا العشاء فيه، وقيل لكم إنكم ستدفعون نصف السعر إذا طلبتم الوجبة نفسها، فوافقتم على العمل الجماعي وطلبتم جميعاً الوجبة ذاتها. ثم أعلتم أن لائحة الأطباق تتالف من شرائح اللحم والدجاج. إليك الطريقة التي جرى بها تصويتكم:

- أ. شرائح اللحم مفضلة على الدجاج (ش م د)
- ب. الدجاج مفضل على شرائح اللحم (د م ش)
- ج. شرائح اللحم مفضلة على الدجاج (ش م د)

اخترتم شرائح اللحم من خلال التصويت بصوتيين مقابل صوت واحد. ألا مشاكل على هذا المستوى؟ لقد فضلت الأكثريّة شرائح اللحم فوق عليها الاختيار! لكن فيما قمتم بتقديم طلبكم، عرفتم من النادلة بوجود السمك على لائحة الأطباق فأعادتم التفكير في قراركم وماذا اخترتم؟ الجواب هو "الدجاج". قد تقولون إنّ هذا مستحيل، على ضوء التصويت المذكور أعلاه الذي يتناول شرائح اللحم والدجاج. لكن فكروا في التصويت الذي يطرح إمكان شرائح اللحم والدجاج والسمك. إليك الطريقة التي جرى بها تصويتكم (في ظل التسميات ذاتها المذكورة أعلاه):

- أ. ش م د م س
- ب. د م س م ش
- ج. س م ش م د

لننظر مجدداً إلى شرائح اللحم والدجاج وتجاهل السمك:

- أ. ش م د
- ب. د م ش
- ج. ش م د

هذه هي النتيجة التي حصلنا عليها سابقاً: شرائح اللحم مفضلة على الدجاج. لنأخذ الآن شرائح اللحم والسمك وتجاهل الدجاج:

- أ. ش م س
- ب. س م ش
- ج. س م ش

السمك مفضل على شرائح اللحم. لنأخذ الآن الدجاج والسمك وتجاهل شرائح اللحم:

- أ. د م س
- ب. د م س
- ج. س م د

الدجاج مفضل على السمك.

حصلنا على نتيجة مثيرة للاهتمام، فقد اخترتم شرائح اللحم في الخيار الأول الذي ينطوي على شرائح اللحم والدجاج، غير أننا نلاحظ الأن أن السمك مفضل على شرائح اللحم لهذا، تستبعد شرائح اللحم. لكن عندما يقارن الدجاج بالسمك، يفضل الدجاج على السمك لهذا، يستبعد السمك. نعم، لقد انتهى بك الأمر باختيار الدجاج! وهذا ما يسمى بالمفارقة. يظهر التصويت الذي يطرح إمكان ثانية ما يلي:

- أ. ش م د
- ب. د م س
- ج. س م ش.

في الساحة السياسية، تستطيع أيضاً طرائق التصويت المختلفة أن تؤدي إلى نتائج مماثلة "غير مرغوب فيها" على ما يبدو. افترض وجود ستة أحزاب سياسية في أحد البلدان، وقد تقرر، بعد كل جولة تصويت، أن يخرج من عملية الاقتراع الحزب الحاصل على أدنى عدد من الأصوات حتى لا يبقى في النهاية سوى حزبين هما (أ) و(ب). افترض أن الحزب (أ) ربح، أي أن المجتمع فضل (أ) على (ب)، والآن غير النظام واسمح بإحراز عملية تصويت الأخيرة بوجود الأحزاب الثلاثة الأخيرة (أ) و(ب) و(ج). لا يملك الحزب (ج) فرصة إحراز النجاح، لكنه إذا انتزع عدداً كافياً من الأصوات العائدة إلى الحزب (أ)، يستطيع (ب) أن يصبح الحزب الحاكم على الرغم من أن (أ) مفضل على (ب).

إضافة إلى ذلك، إذا كان من الممكن انتخاب السياسيين من ضمن الأحزاب الثلاثة (أ) و(ب) و(ج)، قد يتنهي التمثيل البرلماني بنسبة ٤٨ في المئة من الحزب (أ) و ٤٨ في المئة من الحزب (ب) و ٤ في المئة من الحزب (ج). وإذا كانت قواعد التصويت البرلماني تشمل التصويت بالأكثرية على كل المسائل، وإذا تواجد الحزبان (أ) و(ب) في مواجهة دائمة، ستؤدي نسبة الأصوات البالغة ٤ في المئة والعائدة للحزب (ج) إلى وجود سلطة غير متناغمة مع الأعداد.

٦.٨ تلخيص

أصبحت الآن قادراً على التمييز بين السلع الخاصة والسلع العامة وعلى شرح مشكلة "المستفيد بالمجان". كما أنك فهمت لماذا تفشل آلية السعر في تأمين الكمية المثلث من السلع العامة، ولماذا يعتبر العمل الجماعي ضرورياً. وفهمت أيضاً، لماذا يعتبر القرار المتعلق بنوع السلع العامة التي يجب إنتاجها، والكمية التي يجب إنتاجها من كل سلعة، مسألة مستقلة عن تلك التي تحدّد من الذي يفترض به أن يدفع ثمن هذه السلع.

إلى جانب ذلك، أدركت لماذا تختلف الأرباح الخاصة والاجتماعية عن التكاليف الخاصة والاجتماعية بوجود النتائج الخارجية، وبالتالي لماذا لا تسود الفاعلية الاقتصادية. وصار باستطاعتك أن تشرح كيف أن إنشاء حقوق الملكية واللجوء إلى الضرائب والإعانات بوجود النتائج الخارجية يمكن أن يؤدي إلى تخصيص فعال للموارد. أخيراً واجهتك الصعوبات المرافقة لعملية التوصل إلى اتفاق اجتماعي عبر آلية التصويت، فهل هي يا ترى الثغرة الوحيدة في النظام الديمقراطي؟

أسئلة متعددة الخيارات

١.٨ «السلع العامة» لا تنتَج عادة بصورة شخصية وتباع في السوق:

- .١. لأنها باهظة الثمن لدرجة يجعلها بمتناول أثري الشراة فقط.
- .٢. لأن لا أحد يحتاج إليها سوى الفقراء، وهم عاجزون عن تحمل تكفلتها.
- .٣. لأنها إذا توافرت لممْوَنْ واحد، أصبحت تلقائياً في متناول الأشخاص الذين لم يشتروها.

أي احتمال يصح من بين الاحتمالات التالية؟

- .أ. ١ فقط.
- .ب. ٢ فقط.
- .ج. ٣ فقط.
- .د. ١ و ٢ و ٣.

٢.٨ أيّاً من الخيارات التالية يعنيه علماء الاقتصاد بقولهم إن التلوّث ينبع بشكل أساسي عن "النتائج الخارجية"؟ هم يقصدون أن:

- .أ. الناس يعتبرون التلوّث أمراً "خارجًا" عنهم.
- .ب. الأعمال الفردية تولد لدى الآخرين تأثيراتٍ لم تؤخذ في حسبان صانع القرار.
- .ج. التلوّث هو بشكل أساسي مسألة خارجة عن نطاق علم الاقتصاد.
- .د. التلوّث يشمل بيتنا الخارجية.

أي خيار يصح من بين الخيارات التالية؟

إذا قام معمل للورق بتلوّث مجرى مائي وحال دون استعمال مياهه في المدينة الواقع على مجرياه من غير معالجتها معالجة مكلفة، يرجح أن يتمثل تأثيرُ الخلل الاقتصادي الذي يشمله التلوّث:

- .أ. بطيءة داخل صناعة الورق.
- .ب. بانتقال الدخل من مستعملي الورق إلى أصحاب معمل الورق.
- .ج. بتقلّص الموارد المخصصة لإنتاج الورق تقلّصاً شديداً.
- .د. بانتقال الدخل من المكلفين في المدينة إلى مستعملي الورق.

٤.٨ أي خيار من الخيارات التالية يشكّل الفكرة الأساسية الكامنة وراء فرض الضريبة على التلوّث؟

- .أ. إيهاد الملوّث في مجال مهم جدًا بالنسبة إليه ألا وهو ماله.
- .ب. جمع الأموال لكي تعالج الحكومة تأثيرات التلوّث.
- .ج. جمع الأموال للقيام بباحثات حول السيطرة على التلوّث.
- .د. إرغام الملوّثين على تسديد التكفة الاجتماعية لممارساتهم.

٥.٨ أي خيار يصح من بين الخيارات التالية؟

لو فرضت ضريبة خاصة على ملوث لكي "تصبح النتيجة الخارجية ضمنية" لنشاطاته (أي أن الضريبة تساوي الفرق بين التكفة الخاصة والتكفة الاجتماعية)، يجب أن تكون هذه الضريبة:

- أ. متساوية لتكلفة نشاطه الاجتماعية.
- ب. متساوية لتكلفة نشاطه الخاصة.
- ج. متساوية لتكلفة نشاطه الخاصة والاجتماعية.
- د. متساوية لتكلفة نشاطه الاجتماعية ناقص تكلفته الخاصة.

٦.٨ على أي خيار من الخيارات التالية يجب أن يقدم المجتمع لكي تسود الفاعلية الاقتصادية بوجود التلوث؟ عليه أن:

- أ. يجعل التلوث أمراً غير قانوني.
- ب. يفرض ضريبة عامة على الدخل ليسدّد تكفة تصحيح التأثيرات الناجمة عن التلوث.
- ج. يفرض ضريبة على الملوثين تساوي قيمة الضرر الذي يسبّونه.
- د. يفرض على الملوثين ضريبة مرتفعة جداً لدرجة أنها تحملهم على الكف عن التلوث.

٧.٨ تقوم إحدى المؤسسات التي تنتج السلعة (خ) بالخلص من نفاياتها في النهر المحلي، فتسبب التلوث وتقضي على كل أسماك السلمون والتروتة. هل يشكل هذا النمط في استعمال النهر استعمالاً اقتصادياً للموارد؟ وأي خيار يصح من بين الخيارات التالية؟

- أ. لا، إذ يجب الحفاظ على الأنهر من أجل صيد السمك.
- ب. لا، لأن المؤسسة لا تأخذ بعين الاعتبار كل التكاليف الناجمة عن استعمال النهر للخلص من النفايات.
- ج. نعم، إذا ارتفع عدد المستهلكين الذين يشترون السلعة (خ) أكثر من شرائهم السمك.
- د. نعم، إذا كان من الممكن إنتاج السلعة (خ) بطريقة أرخص عبر استعمال النهر لتصريف نفايات المؤسسة.

٨.٨ افترض أن كل المستهلكين الذين يصوتون بصورة مستقلة وصادقة يشيرون إلى المبلغ الأقصى الذي يبدون استعدادهم لدفعه من أجل السلعة العامة (ذ)، وأن هذا المبلغ هو نفسه لدى الجميع. إذا ساهم كل مستهلك في هذا المبلغ الذي يخصص بكامله لإنتاج هذه السلعة، أي خيار من الخيارات التالية سيحصل على مستوى الفاعلية الاقتصادية؟

- أ. ستنتاج السلعة (ذ) بكثرة بالغة.

- ب. ستنتج السلعة (ذ) بقلة فائقة.
- ج. ستنتج الكمية المناسبة من السلعة (ذ).
- د. في غياب المزيد من المعلومات، لا يسعك أن تعرف إذا كانت الكمية التي سitem إنتاجها كثيرة جدًا أو قليلة جدًا أو مناسبة.

٩.٨ ما الذي يجب أن نفعله إذا أردنا فعلاً بيئه نظيفة؟

- أ. نعزز الوعي الاجتماعي لدى مواطنينا.
- ب. ننفق من أجل البيئة على حساب أمور أخرى.
- ج. نتخلّى عن نظام النشاط الاقتصادي الحر السائد.
- د. ندرّب أنفسنا لكي لا تحول إلى ملوثين.

دراسة حالة ١-٨ : التلوّث وصناعة سبك المعادن

تناول هذه الحالة طائق معالجة تلوّث الجو، ولكن قبل معالجتها يجب أن تكون قد

حصلت ما يلي:

- أ. الفاعلية الاقتصادية.
- ب. والنتائج الخارجية.

تبين هذه الحالة أن الحصول على هواء نقى هدفٌ جدير بالثناء، لكن لا يمكن بلوغه من غير تحمل بعض التكاليف. ويمكن أن تقع هذه الأخيرة على عاتق بعض المجموعات، فتزيد حالها سوءاً يفوق السوء الذي يصيبها بداية في غياب كل محاولة لتنقية الهواء.

صناعة سبك المعادن

إن عملية سبك المعادن، هي ما ينتج عن صب المعدن المنصهر داخل قالب صمم لإضفاء الشكل المطلوب على المعدن. لذلك تقوم عملية السبك في شكلها الأكثر بساطة، على تدوير المعدن وصبه في قالب مهياً مسبقاً، ثم تجميده قبل أن يُرفع عنه القالب. ويعتبر هذا السبك الذي يتم في المسابك، أرخص وسائل إنتاج القوالب المعدنية وفق الأشكال المطلوبة، حتى أنه أرخص بكثير من معالجة المعدن *لياً* لإعطائه الأشكال المطلوبة. تتم عمليات السبك بواسطة مجموعة كبيرة ومنوعة من المعادن إلا أن سبك الحديد هو، إلى حد بعيد، الأوسع من حيث الناتج الإجمالي.

تنتشر مسابك الحديد في المملكة المتحدة كلّها غير أنها تتركز بشكل عام في المنطقة الوسطى. ويزيد حالياً عدد المسابك عن ٨٠٠ مسبك في المناطق الوسطى، ويعمل فيها ٥٠٠٠ رجل تشمل نسبة كبيرة منهم أشخاصاً من غير أصحاب الكفاءة. المسابك صغيرة بمعظمها، ويقل فيها معدل البيع عن مليوني إيكو، وهو رقم يسجل في مسبك متالي ربّما يقارب خلال سنة جيدة قيمة ٢٠٠٠٠ إيكو قبل اقطاع الضريبة.

تشابه كل مسابك الحديد تقريباً من حيث عملها، فهي تستعمل فرنًا طويلاً مزوّداً بمدخنة خارجية عالية. يتم إشعال فحم الكوك في هذه الأفران ويندفع الهواء داخلاً بها بسرعة كبيرة لزيادة حرارة الكوك لدى احتراقه. ويُصهر الحديد الخام وحديد الخردة داخل هذه

الحرارة ثم يسكنان في القالب. وسط الحرارة الملتهبة، يتشرّه الهواء ويندفع نحو أعلى الفرن منطلقًا في الجو. ويحتوي هذا الهواء المنبعث طيلة ساعة كاملة من فرن نموذجي صغير على ٦٠ كيلوغرامًا من دقائق الرماد المتطاير.

تعتبر مسابك الحديد من أقدم الاختيارات البشرية في معالجة المعادن، وحتى فترة زمنية حديثة لم يُعرَّ أحد مشكلة التلوّث المحيطة بها اهتمامًا كبيرًا. تظهر المعطيات الناتجة عن الاختبارات الحكومية، أن نسبة ٨٠ في المئة تقريبًا من الغبار المنبعث من المداخن في مسابك الحديد الرمادي (وهو نوع الحديد الشائع)، تتالف من دقائق كبيرة يحول وزنها الشقيل دون تطايرها بعيدًا في الهواء، لذلك ترقد عادةً قرب الفرن. أما النسبة المتبقية والبالغة ٢٠ في المئة، فتتألف من دقائق أصغر حجمًا تتمتع بخفة كافية لتسهل انجرافها بعيدًا مع الهواء، وتشكل ضررًا خطيرًا يتّخذ شكل السُّخام أو القذارة في المنطقة المجاورة. بعض هذه الدقائق (ربما خمسة في المئة من الكمية الإجمالية) بالغ في الصغر، يسبح في الهواء أو ينتشر فيه، فيستنشق الإنسان، في نهاية المطاف، بعضاً منه.

المشكلة

عندما نظرت سلطات المناطق الوسطى في مشكلة تلوّث الهواء، سرعان ما اكتشفت أن الدخان المنبعث من السيارات والشاحنات هو سبب المشكلة الوحيد والأبرز، لكنّها لم تستأْيِدَّ قلة حماس المواطنين للإقدام على أي خطوة من أجل السيطرة على الدخان المنبعث من السيارات والشاحنات. لذلك قرّرت أن تتركّز اهتمامها على الأسّابيب الخارجية عن إطار السيارات والشاحنات من أجل التخفيف من حدة التلوّث، ووضعت نصب عينها هدفًا لتخفيف تلوّث الهواء بنسبة ٣٩ في المئة في المناطق الوسطى. واقتراح أحد التقارير حصة نسبية لتخفيف التلوّث المنبعث من المسابك بنسبة ٨٦,٣ في المئة، فأعراض عليه أصحاب المسابك بمعظمهم قائلين، إن الإيفاء بهذه المعايير لا يمكنهم من المحافظة على عملهم، واقرروا رقم تسوية يبلغ ٨٣ في المئة.

ارتّكز أصحاب المسابك في تسويتهم المقترنة على ثلات حجج. أولاً، تتطلّب السيطرة على ٨٣ في المئة من الدخان المنبعث استثمار ٢,٥ مليون إيكو وهم مستعدون لتحمل هذا المبلغ، غير أن السيطرة على ٨٦,٣ في المئة من الدخان المنبعث تتطلّب استثمار ٧,٥ مليون إيكو، ما يعني أنهم سيقفّلون أبواب معظم المسابك. ثانياً، أشار أصحاب المسابك إلى أن الفرق، بين السيطرة على ٨٦,٣ في المئة والسيطرة على ٨٣ في المئة من دخان المسابك، يعني نقاوة الجو كلها في المناطق الوسطى بشكل ضئيل هو واحد في المئة. ثالثاً، إذا أفلّت أبواب العمل لدى أصحاب المسابك، سيقع عبء هذا الإيقاف بشكل واسع على كاهل عمال المنطقة الذين ليسوا من أصحاب الكفاءة. اعتبر صاحب أحد المسابك بمراة قائلًا: "ستحرمون العديد من الفقراء من العمل وتدفعون بنا إلى إقفال أبواب عملنا وسيستحيل على شركات تجارية كثيرة إيجاد أي مكان تشتري منه قوالب الحديد. ماذا يحصل عندما ترغب شركة تجارية في صنع قطعة حديد فلا تجد مسابك صغيرة عاملة في المنطقة؟"

إن الكثير من المسائل التي تشيرها هذه الحالة معقد وصعب في أن واحد. خذ الأمور التالية بعين الاعتبار خلال تفكيرك:

٣. هل يفترض بالطلاب المعندين أن يراظوا أمام مسابك المناطق الوسطى وينعوا العمال من دخولها لأنها تلوث الجو؟
٤. ما هي، في حال وجودها، معايير التلوّث التي يجب أن تضعها سلطات المناطق الوسطى لمسابك الحديد؟
٥. ما هي، في حال وجودها، معايير تلوّث الهواء التي يجب أن تضعها الحكومة لمسابك الحديد؟
٦. هل تكون الضريبة المفروضة على كل رطل من الدقائق المنبعثة في الجو، أكثر فعالية من المعيار المطلق الموصوف في هذه الحالة أو أقل فعالية منه؟
٧. من الذي يجدر به أن يستدّ تكلفة تنقية الهواء من التلوّث المنبعث من مسابك الحديد؟

توزيع الدخل

المحتويات

٢/٩	المقدمة
٤/٩	هامش الإنتاجية
٥/٩	الريع الاقتصادي
٦/٩	إحتكار الشراء
٧/٩	الاتحادات العمالية
٨/٩	توزيع الدخل والعمل الجماعي والإنصاف الاقتصادي
٩/٩	تلخيص
١٢/٩	أسئلة متعددة الخيارات
١٥/٩	دراسة حالة ١-٩ : هل تحتاج أوروبا إلى قانون خاص بالحد الأدنى للأجور؟

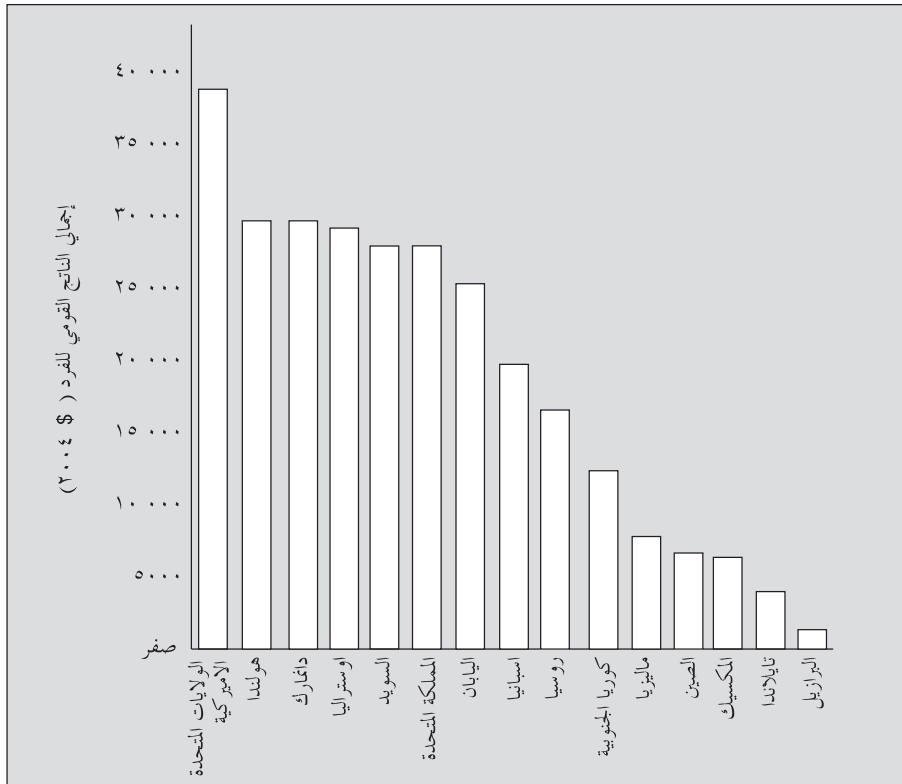
١.٩

المقدمة

لقد تعلمنا حتى الآن معنى الفاعلية الاقتصادية ودرستنا شروط بلوغها في اقتصاد الأسواق. كلما ازدادت الفاعلية في استعمال موارد المجتمع، اتسع تدفق السلع والخدمات الإجمالي وارتفع الدخل الاجتماعي. لكن خلال تحديداً مدى يسر العائلات الفردية، علينا ألا نأخذ بعين الاعتبار حجم الدخل الإجمالي (وحساب) بل كيفية توزيعه أيضاً.

في كل بلد من البلدان العديدة المذكورة فيه إلى الدخل الإجمالي المقسم على عدد السكان، يمكننا هذا الأمر مقياساً لقياس معدل رفاه الشعب المادي في ذلك البلد. لكن هذا المقياس ليس سوى مقياس متوسط لا يأخذ في الحسبان كيفية توزيع الدخل الإجمالي داخل البلد. لكي نتمكن من إجراء مقارنات على المستوى الدولي، حولنا المعلومة الخاصة بإجمالي الدخل القومي للفرد الواحد في كل بلد من البلدان، إلى الدولار. وتم التحويل عبر مقارنة تكاليف سلة السلع والخدمات النموذجية في كل بلد بتكلفة السلة ذاتها في الولايات المتحدة الأمريكية بالدولار الأميركي. مثلاً إذا كانت سلة السلع والخدمات النموذجية في الولايات المتحدة الأمريكية تكلف \$١٠٠ وكانت السلة ذاتها تكلف €٥٠ في المملكة المتحدة، فإن سعر الصرف المستعمل في تحويل إجمالي الدخل القومي للفرد الواحد في المملكة المتحدة إلى الدولار، هو ١:٢ أي أنه دولاران (\$) لكل جنيه استرليني (€). ولأن عملية التحويل هذه تستعمل القوة الشرائية لكل عملة في السلة النموذجية، يعرف سعر الصرف الناشئ بسعر الصرف الناتج عن تكافؤقوى الشرائية. يمكن أن يختلف سعر الصرف الناتج عن تكافؤقوى الشرائية اختلافاً كبيراً عن سعر الصرف الرسمي، لا سيما عن السعر الذي تستبدل به عملتك بعملة أجنبية خلال سفرك خارج البلاد. وسوف تعرف المزيد عن هذا الأمر في الوحدة العاشرة من هذا المقرر.

الوحدة ٩ / توزيع الدخل



الرسم ١.٩

ما الذي يحدّد دخل الفرد ويحدّد بالتالي حقّه من ناتج الاقتصاد؟ رأينا في الوحدة الخامسة أنّ قوى الطلب والعرض تحدد سعر التوازن الخاص بسلعة أو خدمة معينة. وعلى النحو ذاته، يتم تحديد سعر التوازن الخاص بعامل إنتاج معين، من خلال عرض هذا العامل والطلب عليه. بما أنّ إنتاج السلع والخدمات يتطلّب وجود مدخلات العوامل، كلما ارتفع الطلب على أي سلعة ارتفع الطلب على مدخلات العوامل المطلوبة لإنتاج هذه السلعة. عملياتُ الطلب والعرض هذه الخاصة بالموارد المختلفة، هي التي تحدّد أسعار الموارد. لماذا يكسب النجوم من لاعبي كرة القدم وكرة السلة وكرة المضرب أكثر مما يكسب أستاذة الاقتصاد الجامعي؟ الجواب بسيط جدًا: الأمر كلّه هو مسألة طلب وعرض.

يشكّل الدخل، الذي يُكسب بواسطة عوامل الإنتاج، الأجر والرواتب التي تُدفع لليد العاملة والقائدة والأرباح الموزّعة، التي تُدفع لأصحاب رأس المال، والإيجار الذي يُدفع لأصحاب الأرض، والترسبات المعديّة. في كل البلدان الرأسمالية تجني اليدين العاملة إلى حد بعيد أكبر حصة من الدخل القومي. وعلى الرغم من أنّ كل فرد يملّك الوقت ذاته ليعرض في الأسبوع مستخدمين محتملين، يختلف السعر أو الأجر الذي يمكن أن يطالبه مختلف الأفراد اختلافاً هائلاً.

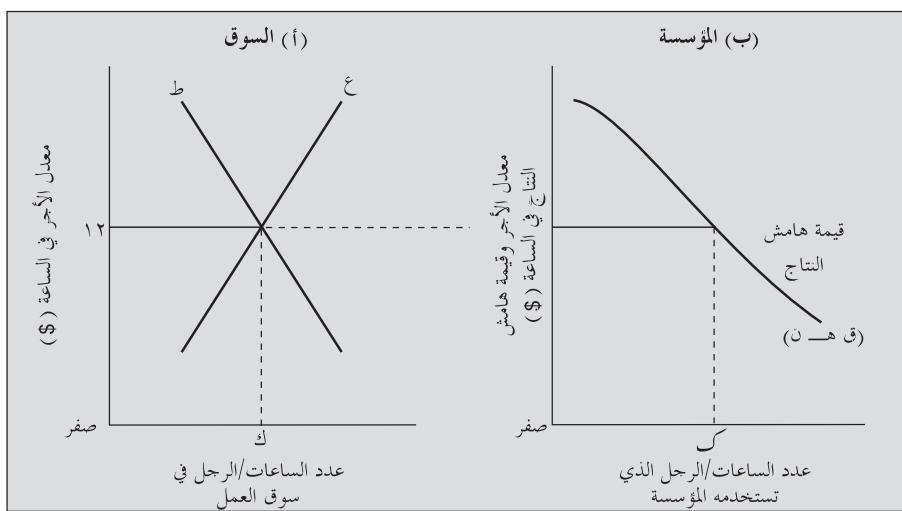
٢.٩ هامش الإنتاجية

تحدد عمليات الطلب على السلع والخدمات عمليات الطلب على مدخلات العوامل المطلوبة لإنتاجها. فيما ارتفع الطلب على السيارات بشكل مطرد خلال معظم القرن، تسارع ارتفاع الطلب على المصانع واليد العاملة والفولاذ والمطاط والزجاج وغيرها من الموارد المستعملة في إنتاج السيارات.

إن أصحاب الموارد هم الذين يحدّدون عمليات عرض عوامل الإنتاج، وهي كميات مدخلات العوامل التي يبدي أصحاب الموارد استعدادهم لعرضها بأسعار مختلفة. بغض النظر عن عملية الهجرة الواقفة، يحدّد عرضُ اليد العاملة في أي بلد من البلدان بواسطة الناس المستعدّين للعمل والقادرين عليه. ومن المقاييس التي تقيس عرض اليد العاملة، عدد الأيام/الرجال الذي يكون السكان مستعدّين لعرضه في السنة. ويحدّد هذا العدد عن طريق معدلات الأجور وسواها من شروط العمالة.

في سوق الموارد، يحدّد الطلبُ على عامل الإنتاج، إلى جانب عرض ذلك العامل، سعر التوازن الخاص به وكمية التوازن المتبادلة منه. وعلى سبيل المثال، يحدّد الطلبُ على السفن الجديدة إلى جانب عرضها في سوق الشحن البحري العالمي، أسعار السفن الجديدة والكميات التي تبني منها وتتابع. وتحدد عمليات الطلب على المراكب المستعملة وعمليات عرضها، أسعار التوازن الخاصة بها والكميات المتبادلة منها. وعلى النحو ذاته، إن عمليات الطلب على مساحة الحمولة وعمليات عرضها تحدد معدلات أجرة الشحن وكميات الحمولة التي يتم نقلها. هذا وإن عمليات الطلب على البخارية وعمليات عرضهم تحدّد أجورهم وعدد الرجال المبحرين.

تستخدم المؤسسة الساعية إلى تحقيق الحد الأقصى من الربح، مورداً معيناً حتى تبلغ مرحلة يتساوى فيها هامش الرابع الناتج عن هذا المورد وهامش تكلفته. ويعتبر هامش الرابع الناتج عن مورد معين المساعدة المضافة إلى الدخل والناشئة عن توظيف وحدة إنتاجية إضافية، أما هامش تكلفة مورد معين، فهو سعر الوحدة الإنتاجية الإضافية.



الرسم ٢.٩ طلب السوق والمؤسسة على عمال مناجم الفحم الحجري وعرضهما لهم

يمكن أن يرث الفرد الموارد من الطبيعة ومن أفراد آخرين، كما يمكن أن يكتسبها عبر توظيف الموارد. مثلاً، يولد بعض الأفراد بموهبة نادرة نسبياً، مثل جمال الصوت والكفاءة الرياضية وحدة الذكاء وجمال الملامح، أما بعضهم الآخر فيتلقى الموارد التي تفرض عليه من الأهل أو سواهم من الأقارب، مثل الأملاك والشراكة في امتلاك الشركات التي تَخُذ شكل الأسهم. ويكتسب معظم الأفراد الموارد عبر التدرّب أو التعليم، فالطالب الذي يتبع مثلاً دروساً في الطب، يستخدم موارد تلقّنه الكفاءات الطبية.

على الرغم مما يقال بأن كل البشر متساوون عند الولادة، فهم غير متساوين من ناحية الدخل الاحتمالي. إن اقتصاد الأسواق التنافسية يكافئ الأفراد وفقاً لقدرتهم على إنتاج السلع والخدمات، وليس وفقاً لحاجاتهم إليها. لكن أسواق العوامل لا تتميّز كلها بتنافسية كاملة، ولا تقوم وبالتالي نظرية هامش الإنتاجية بتحديد كل إيرادات مدخلات العوامل. سوف تعالج ثلاثة أمثلة يتناول أولها الريع الاقتصادي.

٣.٩ الريع الاقتصادي

أن الفرق بين قيمة الإنتاج الأخير لعنصر إنتاج في أكثر استعمالاته إنتاجية وأفضل البديل لها، هو الريع الاقتصادي. خذ مثلاً عامل المنجم وافترض أنه يعمل لدى المؤسسة (أ) ويجني \$١٢ في الساعة. إن استخدامه الثاني الأكثر إنتاجية يقوم على عمله لحساب المؤسسة (ب)، لكنه هنا أيضاً يجيء \$١٢ في الساعة، لذا سيبلغ الريع الاقتصادي صفرًا. لكن افترض أنه تبيّن، من خلال ممارسته لعب كرة القدم في فريق المؤسسة، أنه يتمتع بطاقة هائلة كلاعب كرة قدم، فُعرض عليه مبلغ \$٥٠٠٠٠ في السنة ليوقع عقداً يلعب بموجبه مع فريق محترف في كرة القدم. ويضمن هذا العقد حصوله على \$٥٠٠٠٠ في حال تمكن أو لم يتمكن من بلوغ فريق الدرجة الأولى، ولكنه، وهذا استدراك بالغ الأهمية، لا يستطيع أن يلعب لحساب أي فريق آخر خلال مدة العقد التي تبلغ خمس سنوات. وهكذا وافق على العرض لأنّ ممارسة كرة القدم أمعن من التنقيب عن الفحم الحجري كما أن معاشه السنوي ارتفع من \$٢٤٠٠٠ في السنة إلى \$٥٠٠٠٠. وسرعان ما برق نجمه، ونتيجةً لذلك، ازداد عدد الحضور لدرجة ارتفعت فيها إيرادات الدخول إلى نادي كرة القدم بنسبة ٤٠٠٪ في السنة. وهكذا قدر هامش إنتاج عامل المنجم بـ \$٤٠٠٠٠.

في ظل وجود العقد الممتد على فترة خمس سنوات، يعتبر أفضل استخدام ثانٍ بديل له، العمل كعامل منجم يكسب \$٢٤٠٠٠ في السنة. الريع الاقتصادي في هذا المثل هو الفرق بين قيمة هامش الإنتاج الحالي لعامل المنجم/اللاعب (\$٤٠٠٠٠) وتكلفة فرصته البديلة (\$٢٤٠٠٠)، أي \$٣٧٦. وبعد موافقته على أن يتتقاضى من نادي كرة القدم راتباً يبلغ \$٥٠٠٠٠، أدرك أن الريع الاقتصادي يقسم إلى قسمين، ٦٪ في المئة منه يعود إلى اللاعب و ٩٣٪ في المئة يعود إلى النادي.

تتميّز النوادي الأخرى بشدة لو يلعب لحسابها لكنه مقيد بالعقد. في الواقع، لو لا وجود العقد لكانت النوادي الأخرى مستعدة لأنّ تعرض على هذا اللاعب مبلغاً يصل إلى قيمة هامش نتاجه المتوقع، وهي بالتحديد \$٤٠٠٠٠٠. إذا كان اللاعب، بعد انتهاء مدة العقد البالغة خمس سنوات، لا يزال يسجل للنادي مدخولاً قدره \$٤٠٠٠٠٠ في السنة، ولا يزال

بوسعه "التصرف على هواه"، أي أنه يستطيع أن يوقع لحساب أي نادٍ آخر يختاره، سيلغ السعر الذي يتطلبه في المنطقة \$٤٠٠٠٠٠ في السنة.

حرية التعاقد هذه حدّيثة نسباً في عالم الرياضة في بلدان كثيرة. في السابق، كانت النوادي "تملك" اللاعب وتتفاوض على نقله من غير حصولها على موافقته. وحرية التعاقد هذه تفسّر ارتفاع الرواتب الهائل، فهل تعتبر هذه الرواتب باهظة؟ لا. على الرغم من أنها مرتفعة مقارنة بإيراد كل مدخلات اليد العاملة الأخرى تقريباً، فإن فهمك لعلم الاقتصاد يعني، معرفتك أن الطلب على موهبة رياضية مماثلة وعرضها ينطاطعان عند معدل أجر التوازن، وهذا الأجر ليس بالغ الارتفاع ولا فائق الانخفاض، بل يفترض به أن يزيل الفائض من السوق.

٤.٩ إحتكار الشراء

إن احتكار الشراء وهو نقىض الاحتياط، يعني وجود شار واحد في السوق، ولا يحدث إلا عندما يتواجد في السوق مستخدم واحد لمدخلات العوامل، فالشركة التي تشكّل المستخدم الأبرز لليد العاملة في بلدة منعزلة، تحتكر الشراء. ووجود احتكار الشراء في سوق العوامل يعني نقصاً في المنافسة من ناحية الطلب على عوامل الإنتاج. مثلاً، في البلدة المذكورة التي لا تتضمّن سوى شركة واحدة، لا تضطر الشركة لمنافسة مؤسّسات أخرى على اليد العاملة. والمؤسّسة التي تعمل داخل سوق عوامل تنافسية، تواجه عرضاً كامل المرءونة لكل عامل من العوامل، وتستطيع أن تحصل على الكمية التي تريدها من الوحدات، إنما بمعدل الأسعار الجاري.

وبما أن المؤسّسة التي تحتكر الشراء هي المستخدمة الوحيدة للعوامل، فهي التي تنشئ قائمة عرض السوق لكل عامل من العوامل. ويحدّد عدد الوحدات التي تستخدمها من كل عامل الأسعار (معدّلات الأسعار) ومستويات العمالة. إذا أرادت مؤسّسة تحتكر الشراء وتسعى إلى تحقيق الحد الأقصى من الربح أن تستخدم المزيد من اليد العاملة، عليها أن ترفع معدل الأجور لجذب الناس إلى العمل، أو جذب عمال من أسواق أخرى. والتكلفة التي تتحمّلها مؤسّسة تحتكر الشراء نتيجة توظيفها المزيد من وحدات مدخل العامل، أي هامش تكلفة هذا العامل، تساوي معدل الأجور الأعلى الضروري لجذب المزيد من عامل معين، زائد ارتفاع معدل الأجور في الوحدات الموجودة والمستخدمة من هذا العامل. لذلك إن هامش تكلفة أحد العوامل الذي تتحمّله المؤسّسة المحتكرة للشراء يفوق معدل الأجور الجاري. افترض أن المؤسّسة المستخدمة الوحيدة في البلدة تشهد توازناً في سوق العمل يتساوى فيه، على سبيل الافتراض، الطلب على اليد العاملة البالغ ٥٠ رجلاً، وعرض اليد العاملة البالغ ٥٠ رجلاً بأجر قدره \$٢,٠٠ في الساعة. وافتراض أيضاً أن المؤسّسة التي تحتكر الشراء ترغب في توسيع نشاطاتها، وعليها، في سبيل ذلك، استخدام المزيد من اليد العاملة، وافتراض أنها مضطّرة لرفع معدل الأجور إلى \$٢,٥٠ في الساعة لكي تستخدم عاملأً إضافياً واحداً. إن هامش تكلفة اليد العاملة يساوي المبلغ \$٢,٥٠ الذي عليها أن تدفعه لاستخدام الرجل الحادي والخمسين، زائد المبلغ الإضافي الذي يتوجّب عليها دفعه للموظفين الموجودين وقدره ٥٠ × \$٥٠. لذا عندما يتم استخدام ٥٠ رجلاً، يبلغ هامش تكلفة اليد العاملة \$٢٧,٥٠. وهو مبلغ يفوق (نوعاً ما في الواقع) معدل الأجور.

تقوم المؤسسة التي تحترم الشراء، وتسعى إلى تحقيق الحد الأقصى من الربح بتوظيف عامل إنتاج معين، حتى تبلغ مرحلة يتساوى فيها الربح الناتج عن توظيف وحدة إضافية من العامل (أي قيمة هامش نتاج العامل) بالتكلفة التي تحملها المؤسسة جراء توظيفها لهذا العامل (أي هامش تكلفة العامل). ولن تقدم المؤسسة التي تحترم الشراء على توظيف عامل إنتاج معين قبل أن تصبح قيمة هامش نتاجه معاً لمستوى الأجر الجاري، بما أن هامش التكلفة سيفوق مستوى الأجر الجاري. وهذا ما يقصده علماء الاقتصاد عندما يتكلمون على استغلال اليد العاملة: دفع مستوى أجر أدنى من قيمة هامش إنتاج اليد العاملة. ويقوم أحد السبل الهادفة إلى إبطال قوة محتكري الشراء على اتخاذ اليد العاملة إطاراً منظماً يأخذ شكل اتحاد عمالٍ.

٥.٩ الاتحادات العمالية

السمة الاقتصادية التي تميز الاتحاد العمالـي هي أنه يمثل مجموعة من بعض أصحاب الموارد في السوق أو أصحاب الموارد كلهم. يقوم المستخدمون في أسواق عديدة بالتفاوض على الأجور وشروط العمالة مع قادة الاتحاد العمالـي، وإذا كان الاتحاد يمثل كل أصحاب الموارد في السوق، سيمتلك سلطة احتكار ويصبح بائع المورد الحصري، أما المستخدمون فسيضطرون للتعامل مع الاتحاد خلال توظيفهم وحدات من المورد الخاضع له.

إذا تفاوضت الاتحادات على أن تكون معدلات الأجور، بالنسبة إلى أحد عوامل الإنتاج، أعلى من تلك التي يمكن أن تسود في ظل وجود سوق تنافسية للعامل، سيرورة المستخدمون الساعون إلى تحقيق الحد الأقصى من الربح على ذلك، بإرساء التعادل بين قيمة هامش نتاج هذا العامل وقيمة مستوى الأجر المتفاوض عليه. بما أن منحني هامش النتاج متحدّر لدى أحد عوامل الإنتاج، سيقلّص عدد الوحدات المستخدمة منه. في الثلاثيات، قام جون ل. لويس John L. Lewis، وهو قائد نقابي ذائع الصيت لعمال المناجم في الولايات المتحدة الأميركيـة، بالتفاوض على معدلات أجور عمال المناجم التي قدر ارتفاعها عن المعدلات التي كانت لتواجـد في ظروف قيام سوق تنافسية بنسبة ١٠٠ في المائة. هذا وقدر أيضاً أن هذه المعدلات ستقلّص بشكل جذري عدد فرص العمل التي يعرضها أصحاب المناجم في المناجم.

تستطيع الاتحادات العمالـية، بوجود احتكار الشراء في أسواق عوامل الإنتاج، وعبر تفاوضها على مستوى أجور مفروض لعامل معين يكون أعلى من مستوى الأجر الجاري، أن تقلّص في الواقع هامش تكلفة توظيف وحدات إضافية من العامل، وتستطيع أن تسبّب ارتفاعاً في استخدام هذا العامل. مثلاً، إذا أراد اتحاد عمالـي أن ينتقل إلى البلدة التي تتضمّن شركة واحدة وبيت مستوى أجور اليد العاملة على مستوى أعلى من مستوى الأجر الجاري، ستواجه الشركة المستخدمة الوحيدة عند هذا المستوى منحنياً أفقياً لعرض اليد العاملة، وستقوم بتوظيف اليد العاملة بهذا المعدل، أي أن هامش تكلفة اليد العاملة سيساوي ذلك المعدل إلى أن ينفد الأشخاص الراغبون في العمل بهذا الأجر. وسيكون هامش تكلفة اليد العاملة التي تحملها المؤسسة معاً لمستوى الأجر.

يتوّقف الجدل، الذي يتناول فاعلية العمل الاتحادي والرغبة فيه، على المدى الذي يبلغه هذا العمل في زيادة فرص العمل، عبر تقديره عرض عوامل الإنتاج على المؤسسات تقديرًا اصطناعيًّا، أو بدلاً من ذلك، على المدى الذي يبلغه في تحسين يسر أصحاب العوامل عبر إزالته قوة احتكار الشراء. يقول كثيرون إن الاتحادات العمالية سبّت البطالة في قطاعات عديدة من الاقتصاد عبر فرضها معدلات أجور مرتفعة، فالعمال الذين يمكنون في عملهم يكسبون معدلات أجور مرتفعة لكنَّ هذه المكاسب تأتي على حساب العاطلين عن العمل، كما أن الناتج الإجمالي في الاقتصاد يتقلّص لأنَّ هذه العوامل غير مستخدمة. ويقول آخرون إنَّ الاتحادات العمالية لم تسبِّب البطالة عبر فرض أجور مرتفعة، بل أدت إلى إعادة توزيع الدخل من محتكري الشراء الاستغلاليين إلى العمال، فيقوم جوهر الجدل على ما إذا كانت الاتحادات تنشئ قوة احتكار لدى العمال، أو توازنُ قوة احتكار الشراء لدى المستخدمين، ولا يزال الجدل مستمراً.

٦.٩ توزيع الدخل والعمل الجماعي والإنصاف الاقتصادي

كلما ازداد المجتمع فعالية في استخدام موارده، ارتفع ناتج السلع والخدمات الإجمالي، وارتفع من حيث المبدأ دخل المجتمع الإجمالي. عندما يتم تحديد مدى يسر حال الفرد أو العائلة في اقتصاد معين، يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار توزيع الدخل الإجمالي وحجم الدخل القومي على حد سواء. في بعض الأنظمة الاقتصادية الشرق أوسطية المنتجة للنفط، تتلقى نسبة الـ ١٠ في المائة الأولى من أصحاب الدخل الـ ٩٠ في المائة تقريباً من مجمل الدخل، فإذا قسمّنا الدخل الإجمالي على عدد السكان حصلنا على رقم مضلل في ما يتعلق برفاه معظم العائلات. في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث يصنف مستوى معيار الدخل على أنه من أعلى المستويات في العالم، يعتبر ٢١ في المائة تقريباً من السكان تحت عتبة الفقر، أي أنهم يكسبون دخلاً غير كافٍ لتأمين نفقات الحياة بشكل مناسب. وعلى الطرف الآخر من هذا المشهد، تكسب نسبة الـ ٢٠ في المائة الأولى من أصحاب الدخل ما يزيد عن ٤٠ في المائة من الدخل القومي. أما النسبة الدنيا القائمة على ٢٠ في المائة من أصحاب الدخل، فتتلقى ما يقارب خمسة في المائة من الدخل القومي.

لا شيء يذكر على مدى فعالية توزيع الموارد في اقتصاد معين ومدى تكافؤ توزيع الدخل فيه. من الممكن أن يبلغ عمل الاقتصاد فعالية قصوى ويكون على درجة عالية من عدم التكافؤ في توزيع الدخل. وعلى عكس ذلك، من الممكن أن يكسب كل الأفراد في اقتصاد معين الدخل ذاته، في حين يكون توزيع الموارد على درجة عالية من عدم الفعالية. يقول كثيرون إنَّ السياسات الاشتراكية/الموجّهة التي تعتمدتها الحكومات، محاولةً إرساء التكافؤ بين المداخيل، تؤثّر تأثيراً بالغاً في فعالية تخصيص الموارد. ويستشهدون بتدنّي نمو الدخل الإجمالي في أنظمة الاقتصاد الاشتراكية كدليل على عدم الفعالية.

تحتار كل أنظمة اقتصاد الأسواق أن تغيّر توزيع الدخل الذي تسبيه قوى السوق، وذلك لدواعي الإنفاق. تقوم الحكومات التي تمثل الشعب بسن القوانين لتأمين دخل للمسنين والمريض والعاطلين عن العمل. وتشكّل سياسات الضرائب/التحويلات طريقة شائعة لإعادة

تخصيص الدخل: تفرض الضرائب على أصحاب الدخل المرتفع، ويتلقي أصحاب الدخل المنخفض التحويلات. هذا وتميز الأنظمة الاقتصادية الرأسمالية كلها بهيكلية تاريجية لضريبة الدخل: مع ارتفاع مستويات الدخل، تقطع نسبة كبيرة من الدخل الإضافي على شكل ضرائب دخل. ويتلقي الكثير من الأفراد الذين لا يكسبون أي دخل دعماً كاملاً من الحكومة عبر تحويل المخصصات. وتشكل الضرائب والمدفوعات التي تسدد عيناً، لا سيما السلع والخدمات، طريقة أخرى لتحويل الدخل داخل المجتمع. مثلاً، يتلقى الكثير من العائلات الفقيرة في المملكة المتحدة وجبات طعام مجانية في المدرسة، ودعماً إسكانياً ودخلًا عائلياً إضافياً.

كل برنامج يعيد توزيع الدخل داخل مجتمع معين، يجعل كسب بعض الأفراد، أي الذين تفرض عليهم الضريبة، أقل من مساهمته في الناتج الإجمالي، أي أقل من قيمة هامش إنتاجه. أما المستفيدين من التحويلات النقدية أو العينية، فيتلقون مداخيل تفوق مساهمتهم في الناتج الإجمالي، أي تفوق قيمة هامش إنتاجهم. عندما يكسب بطل عالمي في الملاكمة ١٠ ملايين دولار من مباراة البطولة، فذلك يعني أن المجتمع يقدر خدماته (هامش إنتاجه) بـ ١٠ ملايين دولار من خلال استعداده لدفع هذا المبلغ لرؤيته يلاكم. وتفرض الحكومة على المالكون ضريبة كبيرة تقطع من أجره البالغ ١٠ ملايين دولار، ويتلقي الفقراء جزءاً منها، نقداً أو عيناً. وليس من شأن أي خطوة لإعادة توزيع الدخل مأخذة من دخل قومي معين إلا أن تزيد من يسر فئة اجتماعية معينة على حساب فئة أخرى، وإن كيفية توزيع دخل المجتمع هي مسألة حكم تقديرية ولا تخضع للتحليل الاقتصادي. يمكن استعمال التحليل الاقتصادي لتقويم تأثير أي سياسة تعتمد الضريبة/التحويلات في الاقتصاد ولكن، لا لتحديد توزيع الدخل "الصحيح".

لرجال الأعمال الأكثر محافظةً والطلاب الأشد تطرفاً آراءهم الخاصة بكيفية توزيع الدخل، وهي تشکل أحکاماً تقديرية، ويعتبر كل شخص مؤهلاً لإبداء رأيه كأي إنسان آخر. ولا يستطيع عالم الاقتصاد، من منطلق كفاءته المهنية، اعتبار أحد الآراء أرفع مقاماً منرأي آخر، مع أنه قادر على إسداء نصيحة حول أكثر الطرق فعالية في تحقيق أي عملية لتوزيع الدخل.

ولكن إذا حللت البرنامج الخاص بكل حزب سياسي بارز في الأنظمة الاقتصادية الرأسمالية، سنكتشف أن إعادة توزيع الدخل، التي تأتي بشكل ضرائب تفرض على الأسر المرتفعة الدخل وتؤمن تحويلات للأسر المنخفضة الدخل، تشکل جزءاً من تلك البرامج. وقد تعارض أحزاب سياسية مختلفة المدى، الذي تتخذه سياسات الضريبة/التحويلات هذه، غير أن هذه الأخيرة متواجدة في كل برنامج. وبما أن هذه الأحزاب تمثل نسبة كبيرة من الشعب الذي يؤلف أنظمتها الاقتصادية، تشير الأسر بشكل جماعي، إلى أن توزيع الدخل الناشئ عن عمل أنظمة اقتصاد الأسواق غير مقبول من حيث الإنفاق. ونتيجة لذلك، تمثل إحدى نقاط ضعف اقتصاد الأسواق، بأنه يؤدي إلى توزيع دخل غير مقبول على المستوى الاجتماعي. ولا يمكن لأي شكل من أشكال التحليل المنطقي أو الاقتصادي، أن يحدد تماماً كيف يجب أن يكون توزيع الدخل المنصف، هذا ويستخدم الجدل أيضاً حيال الوسيلة الفضلى، التي يجب اعتمادها لخفيف عدد الفقراء الوافر.

افتراض، أنك وافقت على الاقتراح الذي يقضي، بـألا تعيش أي أسرة في بلادك تحت الحد الأدنى من مستوى معيشة معين، وافتراض، أنك صوّتَ على أن تؤمن الحد الأدنى المقبول على الأقل، من المسكن والملابس والمأكل، هو من مسؤولية الحكومة. عندئذٍ كيف نضمن تحقيق أمنياتك وأمنيات كل الناس الآخرين في المجتمع؟ تملك كل الأنظمة الاقتصادية الرأسمالية سياساتٍ واسعة، تتناول الرفاه أو إعادة توزيع الدخل، وقد تشمل هذه السياسات قوانين الحد الأدنى للأجور، ومساعدة الأطفال الذين هم عالة على غيرهم، والإسكان المجاني، وقسائم شراء المأكل، وتعويض البطالة، ومحاصصاتٍ عائلية، ووجبات طعام مجانية في المدرسة، ومداخيل إضافية، ومنازلٌ مجانية للمرضى والمسنين، ورعاية صحية مجانية. وتشمل إدارة هذه البرامج استعمالًّا موارد نادرة، وتشكل جزءاً هاماً من ميزانيات الحكومة. لكن لسوء الحظ أن العديد من هذه البرامج غير فاعل، فالفقر لا يزال واسع الانتشار في أكثر دول العالم تقدماً. تعتبر ضريبة الدخل السالبة أحد الحلول المفضلة لدى الكثير من علماء الاقتصاد. خذ المثل البسيط المبين في اللوحة ١-٩.

الجدول ٣.٧ ضريبة الدخل السالبة

هامش معدل الضريبة (%)	المدخل المكتسبة (\$) (الضربيه \$)	الدخل بعد اقتطاع الضريبي (\$) (الضربيه \$)	المدخل المكتسبة (\$) (الضربيه \$)
-	٢٠٠٠	٢٠٠٠-	.
٥٠	٢٥٠٠	١٥٠٠-	١٠٠٠
٥٠	٣٠٠٠	١٠٠٠-	٢٠٠٠
٥٠	٣٥٠٠	٥٠٠-	٣٠٠٠
٥٠	٤٠٠٠	.	٤٠٠٠
٥٠	٤٥٠٠	٥٠٠	٥٠٠٠

افتراض أنه تم الاتفاق على ألا يكسب أي فرد أقل من \$٢٠٠٠ سنوياً، لأن هذا المبلغ قادر على شراء ما يكفي من المأكل والملابس والمسكن في السنة، وعلى تأمين الحد الأدنى المقبول من مستوى المعيشة. اليوم في دول عديدة، إذا كان أي فرد يتلقى من الحكومة \$٢٠٠٠ في السنة، على شكل تحويلات، ثم وجد عملاً يدر عليه مبلغاً سنوياً قدره \$٢٠٠٠، توقف حالاً المساعدة الحكومية أو التحويل الحكومي. إنه هامش معدل ضريبة بنسبة ١٠٠ في المئة، وهو وبالتالي لا يؤمن للفرد حافزاً يبحث من خلاله عن وظيفة مريحة.

لકتنا اعتمدنا في النظام الكامن ضمن اللوحة ١-٩ هامش معدل ضريبة قدره ٥٠ في المئة. كيف يعمل هذا النظام؟ خذ الفرد الذي يعجز عن إيجاد عمل، في هذه الحال تبلغ الضريبة التي يدفعها - \$٢٠٠٠ (أي أنه يتلقى من الحكومة مبلغاً نقداً قدره \$٢٠٠٠)، وهذه القيمة كافية لتومن له الحد الأدنى المقبول من المأكل والمسكن والملابس، فيزول عنه الفقر. لكنه وجد الآن عملاً بدوام جزئي يكسب منه \$١٠٠٠ في السنة فأصبح يخضع لضريبة قدرها - \$١٥٠٠ (تلقي تحويلات موجباً)، وأصبح دخله، بعد اقتطاع الضريبة، \$٢٥٠٠ أي أنه وبتعبير آخر، بات يدفع \$٥٠٠ من مبلغ الـ \$١٠٠٠ الذي يجنيه، وهذا

هامش معدل ضريبة قدره ٥٠ في المئة، ما يعني أنه يدفع من الدخل الإضافي الذي يجنيه، ضريبة تبلغ نسبتها ٥٠ في المئة. بعد ذلك، وجد عملاً يدرّ عليه مبلغ \$٢٠٠٠ في السنة فلم يعد يتلقّى سوى تحويلات قيمتها \$١٠٠٠، لذا ارتفع دخله بعد اقتطاع الضريبة إلى \$٣٠٠ في حين بقي هامش معدل الضريبة ٥٠ في المئة، لكنه حافظ على انفاقه المستمر لإيجاد وظيفة مربحة لأنّه يستطيع الحفاظ على نصف ما يكسبه (إلى أن يبلغ حدّاً معيناً). عندما أصبح يكسب \$٤٠٠ في السنة، لم يعد يتلقّى أي تحويل على الإطلاق، وعندما أصبح يجني \$٥٠٠ في السنة دفع منها ضريبة قيمتها \$٥٠٠.

السمة التي تميّز ضريبة الدخل السالبة هي أن إدارتها لا تتكلّف فعلياً أي شيء، إذ يجري تدبيرها على يد السلطة الضريبية الموجودة التي تستطيع كل شهر أن ترسل، عبر البريد، شيكات شهرية للأفراد المعنين، ويقوم هؤلاء بدورهم بتقديم كشوف ضريبية سنوية ويتلقون تحفيضات أو يدفعون الضريبة مثل المكلفين العاديين. كل الموظفين الحكوميين المعنين بأنظمة إعادة توزيع الدخل الموجودة، أي الخدمات الاجتماعية، حاضرون للقيام بوظيفة مربحة، ما يعني توافر المزيد من السلع والخدمات للمجتمع.

قد تقول إن هذا النظام "لن ينفع"، فقد يأخذ الفقراء المبالغ النقدية وينفقونها على السجائر والمشروبات. لا تدخن أنت وتتناول المشروبات؟ بل بالطبع، لكنك لست فقيراً! إلا تظن أن الفقراء سيسعدون الدخل الذي يحصلون عليه من نظام الضريبة السالبة لبلوغ الحد الأقصى من منفعتهم؟ إذا كان جوابك "لا"، فأنت حقاً لا تؤمن بأنّ الفقراء يعرفون أين تكمن مصالحهم الفضلي، ويدفعون بذلك للإنزلاق إلى هفوة. فتسأل إن كان أي شخص يعرف أين تكمن مصلحته الفضلي؟ الركن الأساسي الذي قد تتذكرة هو أنّ الأفراد يسّرون اقتصاد الأسواق، فيصوّتون عبر دولاراتهم ويعلمون المؤسسات بأكبر ما يقدرونها من السلع والخدمات. وإذا لم تستطع أن تقبل هذه المقدمة المنطقية، لن تستطيع أن تقبل الانعكاسات الفعالة في اقتصاد الأسواق، ولن تقبل الانعكاسات الخاصة بالإنصاف في ضريبة الدخل السالبة.

٧.٩ تلخيص

أصبحت الآن تفهم كيف أن قوى الطلب والعرض تحدّد أسعار العوامل، وكيف أن قيمة هامش ناج هذه العوامل تحدّد الطلب عليها، وبات بإمكانك أن تفسّر معنى الريع الاقتصادي، كما أنك بـت تفهم معنى قوة احتكار الشراء وقوة الاتحاد العمالي في أسواق العوامل، وكيف أن وجود إحديهمَا في سوق العوامل، يؤثّر في عائدات عوامل الإنتاج والكميات المستخدمة منها.

وأخيراً، بات باستطاعتك أن تبيّن كيف تحدّد قوى السوق توزيع الدخل في المجتمع، وتظهر الإيجابيات والسلبيات في الأدوات المتاحة لتغيير توزيع الدخل الذي تحدّده السوق.

أسئلة متعددة الخيارات

١.٩ إذا اكتشفت مؤسسة تنافسية تعمل في سوق عمل تنافسية أن معدّل الأجر يفوق، في ظل مستوى الإنتاج والعمالة الحالي، الإبراد الإضافي للعمالة الإضافية، عندئذ يجب أن يهبط معدّل الأجر. ستقوم المؤسسة بصرف بعض العمال.

أي احتمال يصح من بين الاحتمالات التالية؟

أ. فقط.

ب. فقط.

ج. ١ أو ٢ أو كلاهما.

د. لا ١ ولا ٢.

٢.٩ أي خيار يصح من بين الخيارات التالية؟
إذا كان منحنى عرض اليد العاملة في السوق يميل صعوداً، لا بد من أن تقوم المؤسسة المستخدمة المحتكرة للشراء (وهي المستخدمة الحصرية) والساعية إلى تحقيق الحد الأقصى من الربح، "باستغلال" العمال غير المنظمين بشكل:

أ. تدفع من خلاله أجرًا أدنى من المستوى الذي يمكنهم من البقاء.

ب. تدفع من خلاله أجرًا أدنى من أجر مؤسسة تنافسية.

ج. تدفع من خلاله أجرًا أدنى من قيمة هامش نتاج اليد العاملة.

د. تحافظ من خلاله على ظروف عمل دون المعيار المطلوب.

٣.٩ أي خيار يصح من بين الخيارات التالية؟
إن فوارق معدّلات الأجور التي تنشأ بين المدراء والعمال غير الكفوئين:

أ. هي استثناءات لا تفسير لها تشدّع عن نظرية هامش الإنتاجية الخاصة بالأجر.

ب. موجودة بسبب السياسة والسلطة، وليس بسبب العقلانية الاقتصادية.

ج. ممكن أن تزول إلى حد بعيد في اقتصاد تنافسي قائم على النشاط الاقتصادي الحر.

د. تنتُج أساساً عن تأثيرات العرض والطلب.

٤.٩ في الثلاثينيات، تمكّن جون ل. لويس John L. Lewis في الولايات المتحدة الأميركيّة من النجاح في المفاوضة على رفع أجور عمال المناجم. وُزعم أنّ اتحاده حقّق للعمال معدّلات أجور أعلى بنسبة ١٠٠ في المئة من تلك التي كانوا ليكسبوها في غياب الاتحاد. لكنّ جهود لويس Lewis كلفت ارتفاعاً هائلاً في عدد عمال المناجم الذين تم استخدامهم.

إذا ارتفع دخل الأجر الإجمالي بفضل جهود الاتحاد، إذا لم يعد المستخدمون يدفعون لعمال المناجم المستخدمين قيمة هامش نتاجهم. كان بإمكان عمال المناجم المستخدمين أن يعواضوا على الذين صرّفوا من العمل فيصبح كل واحد منهم أيسراً حالاً.

أي احتمال يصحّ من بين الاحتمالات التالية؟

- أ. فقط.
ب. فقط.
ج. و.
د. ولا.

٥.٩ أي خيار يصح من بين الخيارات التالية في ظل وجود نظام اقتصادي كامل التنافسية يشهد حالة من التوازن؟

- أ. تصبح المداخيل متساوية إذا ولد كل الناس بمؤهلات متساوية.

ب. تختلف المداخيل وفق اختلاف الناس من حيث طول الوقت الذي يقضونه في العمل، أو مدى الجهد الذي يبذلونه فيه.

ج. لا يمكن رفع معدل الدخل عبر انتقال اليد العاملة من مؤسسة إلى أخرى.

د. يكون معدل الدخل مرتفعاً إلى حد يحول دون معاناة أي فرد عامل من الجوع.

٦.٩ يظهر الجدول المبين أدناه عدد الوحدات الإنتاجية التي تستطيع المؤسسة أن تنتجهما في اليوم، عبر تغيير كمية اليد العاملة فقط.

إذا كان معدل الأجور الجاري يبلغ \$٩ في اليوم وكان سعر بيع المنتج يبلغ \$١ للوحدة الواحدة، ما هو عدد الأشخاص الذي يجب أن توظفه المؤسسة إذا أرادت أن تحقق الحد الأقصى من الربح؟

- أ. ٦
ب. ٧
ج. ١٠
د. ١٢

بما أن الأجر البالغ \$٩ في اليوم هو أجر ثابت، فإن هامش تكلفة اليد العاملة يبلغ \$٩. تقوم المؤسسة الساعية إلى تحقيق الحد الأقصى من الربح بتوظيف اليد العاملة حتى يبلغ مرحلة تكون فيها قيمة هامش نتاج اليد العاملة متساوية لمعدل الأجور، لكن لم يتم بلوغ هذه المساواة في اللوحة. عندما يجري توظيف عامل سادس، يزداد الناتج بنسبة ١٠ وحدات (٦٠ - ٧٠) قيمتها \$١٠ ($10 \times \1). ويفوق هذا الرقم معدل الأجور البالغ \$٩، ولذا يجب توظيف هذا العامل. لكن قيمة هامش نتاج العامل السابع تبلغ \$٨ وحسب، لذا يجب الامتناع عن توظيفه.

يستند السؤالان ٧-٩ و ٨-٩ إلى المعطيات التالية التي تتناول مزارعاً يعنى بالبندورة ويوظف قاطفين بأجر يومي قدره \$١,٢٠.

قيمة إنتاج البندورة (\$)	عدد القاطفين
٣,٠٠	١
٤,٨٠	٢
٦,٢٠	٣
٧,٢٠	٤
٨,٠٠	٥
٨,٧٠	٦
٩,٣٠	٧
٩,٦٠	٨
٩,٨٠	٩
٩,٨٠	١٠

٧.٩ لكي يحقق المزارع الحد الأقصى من الربح، ما هو عدد القاطفين الذي يجب أن يوظفه ولماذا؟

- أ. قاطف واحد، لأن مساهمته في الإنتاج هي الأكبر.
- ب. ثلاثة قاطفين، لأن الرابع يكلف مبلغاً يفوق ما يجنيه.
- ج. ثمانية قاطفين، لأن التكاليف ستتساوي الإيراد.
- د. تسعة قاطفين، لأن قيمة هامش نتاج القاطف العاشر تبلغ صفرًا.

٨.٩ في محاولة لتحسين حال قاطفي البندورة، أصدرت السلطات المحلية تشريعًا يقضى بأن يتلقى قاطفو البندورة أجراً لا يقل عن \$١,٦٠ في اليوم.

إذا التزم المزارع الساعي إلى تحقيق الحد الأقصى من الربح بهذا القانون، عندئذٍ يصبح كل قاطف بندورة وظفه المزارع سابقاً أيسراً حالاً. تهبط قيمة معدل نتاج اليد العاملة. وتهبط كمية ناتج البندورة.

أي احتمال يصح من بين الاحتمالات التالية؟

- أ. ١ فقط.
- ب. ٢ و ٣ فقط.
- ج. ٣ فقط.
- د. ١ و ٢ و ٣.

دراسة حالة ١-٩ : هل تحتاج أوروبا إلى قانون خاص بالحد الأدنى للأجور؟
تعلّق هذه الحالة بتوزيع الدخل من خلال عملية السوق وبالتاليات الناتجة عن

محاولات تغيير توزيع الدخل، من خلال مراقبة الأجور، وقبل أن تعالجها يجب أن تكون قد حصلت ما يلي:

- أ. طلب المؤسسة على اليد العاملة.
- ب. طلب السوق على اليد العاملة.
- ج. التوازن في سوق العمل.
- د. الحد الأقصى والحد الأدنى للأسعار.

وتبيّن هذه الحالة أنّ محاولة تحسين حال مجموعة معينة من الناس عبر رفع أجراها بمحض مرسم حكومي، قد تولد في الواقع تأثيراً معاكساً.

قانون الحد الأدنى للأجور في أوروبا

يقول الكثيرون إن شريحة كبيرة من اليد العاملة الأوروبية لا تستطيع، في ظل المعدلات الجارية للأجور، أن تكسب دخلاً كافياً يجنبها الفقر، ويؤيدون أيضاً ضرورة اعتماد الحد الأدنى للأجور، ويقولون إنّه ليس مسموحاً لأي مؤسسة أن توظف فرداً بمعدل أجر يقل عن الحد الأدنى. ترد في السطور التاليةحجج التي تدعم تطبيق نوع معين من القوانين الخاصة بالحد الأدنى للأجور على كل بلدان الاتحاد الأوروبي:

يجب ألا تعمل أي امرأة أو أي رجل مقابل أجر يقل عن ٤٠٠٠ إيكو في الساعة على سبيل الافتراض. ولمساعدة الفقراء العاملين الذين يكسبون في الساعة مبلغاً ضئيلاً. يجب أن يرتفع الحد الأدنى للأجور إلى ٤٠٠٠ إيكو في الساعة، فذلك يمنهم أجرًا يؤمن لهم حياة كريمة.

يقول معارضو هذا النظام إن فرض حدًّا أدنى للأجور يسيء، في الواقع، إلى بعض الذين أعدّ هذا النظام لمساندتهم أكثر مما يفيدهم، ألا وهم الفقراء. ويستشهدون بدليل من الولايات المتحدة الأميركيّة التي تمتّع بقانون خاص بالحد الأدنى للأجور، ويظهرون أنَّ السنوات التي شرّع خلالها مجلس الشيوخ ارتفاعاً حاداً في الحد الأدنى للأجور، شهدت انخفاضاً مهمّاً في العمالة لدى العديد من الصناعات التي تدفع أجوراً منخفضة.

في دراسة الحالة هذه، فكر في النقاط التالية المرتبطة بحد أدنى للأجور:

١. ما هو تأثير القانون الخاص بالحد الأدنى للأجور في طلب المؤسسة على اليد العاملة؟
٢. ما هو تأثير القانون الخاص بالحد الأدنى للأجور في الطلب على اليد العاملة من قبل كل المؤسسات داخل صناعة معينة؟
٣. ما هو تأثير القانون الخاص بالحد الأدنى للأجور في عرض اليد العاملة داخل صناعة معينة؟
٤. ما هو تأثير القانون الخاص بالحد الأدنى للأجور في نسبة البطالة؟
٥. أي مجموعة من العمال تحسن حالها بفضل الحد الأدنى للأجور؟
٦. أي مجموعة من العمال تسوء حالها بسبب الحد الأدنى للأجور؟
٧. ما هو التأثير الذي قد يترکه الحد الأدنى للأجور في برامج التدريب؟

-
٨. ما هو التأثير الذي قد يتركه الحد الأدنى للأجور في الناتج الإجمالي من السلع والخدمات في الاقتصاد؟
٩. قانون الحد الأدنى للأجور معدّ لمساعدة الذين يمارسون أعمالاً متدرية الأجر ومنخفضة الإنتاجية. فهل يرجح أن يجعلهم أيسراً؟ حاول ألا تخلط في تحليلك بين الهدف الساعي إلى تأمين دخل معقول للجميع ووسائل بلوغ هذا الهدف.

القطاع الدولي

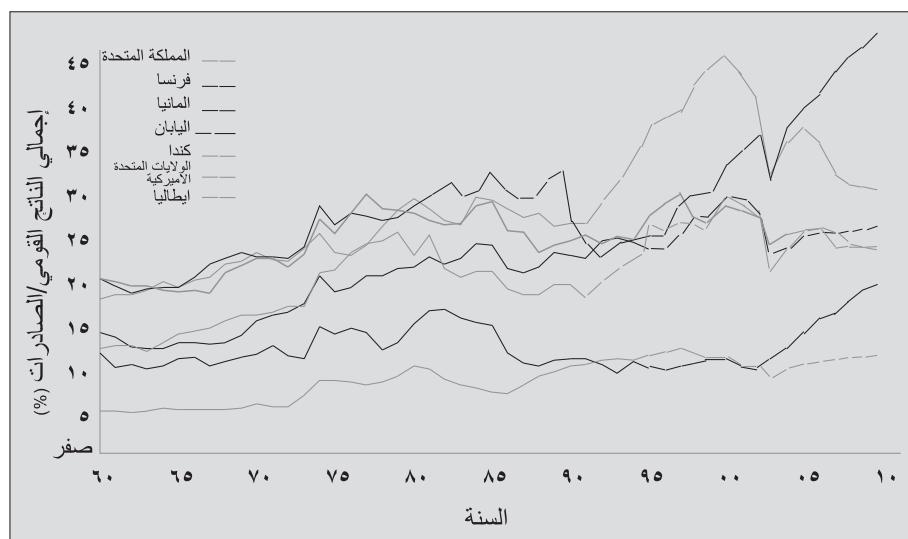
المحتويات

٢/١٠	١.١٠	المقدمة
٢/١٠	٢.١٠	نظريّة المزية المطلقة
٦/١٠	٣.١٠	نظريّة مزية المقارنة
١٠/١٠	٤.١٠	شروط التجارة والتبادل الاختياري
١٤/١٠	٥.١٠	الرسوم الجمركيّة والمحصص
١٥/١٠	١٥.١٠	الرسوم الجمركيّة
١٥/١٠	٢٥.١٠	المحصص
١٧/١٠	٦.١٠	الحجج للقيود على المبادلات
١٨/١٠	٧.١٠	معدلات الصرف
٢١/١٠	٨.١٠	ميزان المدفوعات
٢٣/١٠	٩.١٠	سير العمل في القطاع الدولي (نموذج مبسط)
٢٥/١٠	١٩.١٠	١. مثل على تحرك دولي وعلى ردة الفعل عليه
٢٦/١٠	١٠.١٠	خلاصة
٢٦/١٠		أمثلة متعددة الخيارات
٢٩/١٠		دراسة حالة ١-١٠: حكاية السجائر والمشروب

١.١٠ المقدمة

يكاد يكون مستحيلاً في عالمنا اليوم تصوّر الحياة في غياب التجارة الدولية. يكفي ان تفكّر في السلع والخدمات التي تستهلكها في الوقت الحاضر. كم منها منتجًا محليًا مئة في المئة؟ يشير الرسم البياني ١-١٠ إلى الصادرات على شكل نسبة مئوية من مقدار الناتج الإجمالي أو إجمالي الناتج القومي (انق) لمجموعة مختلفة من البلدان. كما يظهر هذا الرسم لاحقًا كيف ازدادت أهمية التجارة مع الوقت.

سبق أن رأينا كيف أن فردين يمكنهما كلاهما الإفادة من إبدال سلعة ذات هامش منفعة بسيط بسلعة ذات هامش منفعة كبير. تجدر الملاحظة أنه حتى ولو كان شخصان، يملك كلاهما سعيتين يرغبان فيها، لا يزال يمكن لتبادل مفيد أن يحصل بينهما. المطلوب فحسب هو أن تكون هامش المنافع النسبية مختلفة. لفترض مثلاً على ذلك، أنك وزوجتك حصلتما على علبة من الشوكولا بنكهة الفدج والكرز. وكلاكم يحبّ الفدج والكرز، إلا أنك أنت تميل بوضوح إلى الفدج في حين أن زوجتك تفضل الكرز، كما يظهر في الجدول ١-١٠. ويبدو واضحًا من خلال الجدول ١-١٠ أنك أنت وزوجتك رابحان في حال أخذتما حبة شوكولا بالكرز بدلاً من حبة الفدج.



الرسم ١.١٠ الصادرات / الناتج القومي (في المئة) لمجموعة من البلدان

الجدول ١.١٠ هامش المنافع للفدج والكرز

الكرز	الفدج	
٢	٤	انت
٤	٣	زوجك

يختلف التبادل بين أفراد أو مجموعات في بلدين مختلفين، عن التبادل بين فردان أو مجموعتين ضمن بلد واحد. سوف نرى الآن كيف أن دولاً ذات قدرات مختلفة على إنتاج السلع يمكنها التأثير في التجارة.

٢.١٠ نظرية المزية المطلقة

في حال لا يمكن لبلدان معينة بثبات إنتاج سلع مرغوب فيها بشكل خاص، تبدو مزايا التجارة الخارجية واضحة آنذاك. طقس بريطانيا مثلًا بارد لدرجة تصعب فيها زراعة شجر البن، أما في جامايكا فلا وجود للنفط. إلا أن موارد برولية كبيرة هي موجودة في بحر الشمال، وشجر البن زراعته سهلة في جامايكا. من الواضح إذاً أن البريطانيين والجامايكيين يمكنهم الاستفادة من مبادلة النفط بالقهوة.

وعلى نحو أقلّ وضوحاً، تبقى التجارة بين أممٍ ممكنة بما ينفع مصلحتهما المشتركة حتى عندما يمكنهما إنتاج سلسلة متشابهة من السلع، فألمانيا (Germany) وفرنسا (France) مثلًا تملكان موارد متشابهة من الفحم الحجري والحديد. وكل منهما تتجان العجين والمشروب للذين. حتى أن مؤخرًا باتت قدرة فرنسا الصناعية على استعمال التكنولوجيا العالمية تصاهي قدرة ألمانيا في ما يتعلق بعض الصناعات. رغم أوجه الشبه هذه، فإن التجارة بين هذين البلدين تنمو بقوة.

لماذا يجدر ببلد استيراد بضائع قد يمكنه إنتاجها بنفسه؟ منذ أكثر من ٢٠٠ سنة، وبعد نشر كتابه المشهور عام ١٧٧٦ بعنوان (ان انكويري انتو ذا نيتشر انڈ کوزس اوفر ذا ولث اوفر نيشونز) (An Enquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations) إقترح آدم سميث (Adam Smith) وهو من اسكتلندا ومؤسس علم الاقتصاد نظرية المزية المطلقة؛ غالباً ما يمكن إنتاج سلعة ما في بلد معين باستخدام يد عاملة ورأسمال أقل منه في بلد آخر يحاول إنتاج السلعة نفسها. لاحظ سميث أن زراعة الكرمة لصنع المشروب باتت ممكنة في اسكتلندا بفضل طرق زراعية مكثفة داخل الابنية من الزجاج. إلا أن كلفة المشروع الناتج عنها قد تكون حوالي ٣٠ ضعفًا لمشروع ليس أقل جودة منه قد يؤتي به على سبيل المثال من البرتغال. بفضل التقدم في التكنولوجيا منذ الثورة الصناعية التي بدأت أيام سميث Smith. كانت الآلات المتوافرة لغزل المنسوجات الصوفية ونسجها في اسكتلندا أكثر تقدماً من تلك المتوفرة في أي مكان آخر، كما في البرتغال مثلاً. وبالتالي كان يستخدم حدًّا أدنى من اليد العاملة ورأس المال لكل قميص صوفي يُصنع في اسكتلندا بالمقارنة مع البرتغال. كانت لاسكتلندا إذاً مصلحة مطلقة وحدًّا أدنى من اليد العاملة المطلقة واحتياجات رأس المال في حياكة المنسوجات الصوفية. في حين أن بلداً مثل البرتغال كانت له مصلحة مطلقة في صناعة المشروع. حاول سميث Smith أن يبرهن، أن هذا كان يشكل الأساس للأرباح المشتركة من التجارة.

ولا تزال نظرية المزية المطلقة لسميث Smith أو فوارق الإنتاجية المطلقة، تقيد في شرح التجارة القائمة اليوم بين بلدان متشابهة كفرنسا وألمانيا. إن معدل تكلفة استخدام عامل في ألمانيا هو نفسه تقريباً في فرنسا ورأس المال يتنقل بلا موانع بين البلدين. هكذا تتساوى العائدات تقريباً. لذلك ينبغي على الصادرات الألمانية ان تتكلف قطعياً حدًّا أدنى من

اليد العاملة ورأس المال عندما تُصنَّع في ألمانيا مما لو صُنِّعت في فرنسا، في حال أرادت المنافسة بنجاح في السوق الفرنسي بكلفة متهاودة.

مثل

تكون التجارة بين بلدان متشابهة ممكناً طالما أنَّ الميول ومستويات دخل الأفراد ضمن كل بلد مختلفة وطالما أنَّ فروقات التكلفة المطلقة موجودة في إنتاج شتى السلع. وبالتالي فإن أصحاب الدخل المتوسط في فرنسا وألمانيا الذين بحاجة إلى وسيلة نقل أساسية، وهم لا يقدرون العزم على اقتناء سيارة رياضية قوية جدًا، قد يشترون سيارات ستروان Citroën من صنع فرنسي. بينما قد يشتري الآثرياء في كلا البلدين، الذين يقدرون السيارات ذات الأداء العالي، سيارات بورش Porsche، ذات صنع ألماني. إنَّ التباين في الذوق والدخل لدى الأفراد في كل من البلدين، يتفاعل مع مزايا التكلفة المطلقة المعينة عبر البلدان، ويؤمِّن عنصرًا أساسياً للتجارة الدولية مؤانِيًّا للطرفين. ومن الواضح أنه لو أراد كل الفرنسيين قيادة سيارات ستروان Citroën لا غير ولو رغب كل الألمانيين في امتلاك سيارات بورش Porsche وكانت لهم القدرة المالية على اقتنائها، لكان مجال التجارة محدودًا.

ولكن هل تبقى نظرية التجارة المفيدة للطرفين هذه صالحة، في حال كان لأحد من البلدين، فرنسا مثلاً، موارد غير مستخدمة؟ أفالاً يكون من مصلحة فرنسا استخدام عمال فرنسيين لصنع سيارات رياضية تشبه البورش Porsche. بالإضافة إلى فرضها حظر على استيراد سيارات البورش Porsche من ألمانيا؟ الجواب هو "كلا": على ألمانيا أن تكسب فرنكـات لتدفع ثمن السلع الفرنسية كسيارات الستروان Citroën مثلاً. ففي مثل البلدين هذا، إذا حظرت فرنسا استيراد السلع الألمانية، من المرجح أن تتدنى المشتريات الألمانية للسلع الفرنسية بمقدار معادل. في مثلنا نحن، سيخسر العمال الفرنسيون الذين سيصنعون سيارات ستروان Citroën للتصدير لألمانيا عملهم. وستكون النتيجة في فرنسا خسارة واضحة من الفاعلية الصناعية من دون أن يعني ذلك بالضرورة كسباً في التوظيف. وهكذا مع عرقلة التجارة الدولية، تعذر على كل بلد استغلال مزاياه الصناعية المطلقة على كامل وجه، حيال البلد الآخر.

إنَّ التباين في الغنى في المعادن بين مختلف البلدان، أو في المناخات المؤثرة على الزراعات، غالباً ما يوفر أساساً جليًّا للتجارة الدولية. ولكن لا يبدو واضحًا كيف يمكن لأمتين متشابهتين، كفرنسا وألمانيا، مزايا مطلقة مختلفة في شتى المنتجات المصنوعة. كون خليط خاص من المهارات المتعلقة بالمبادرة الفردية والهندسة شجع إنتاج سيارات البورش Porsche في ألمانيا، ومزيج آخر مماثل أدى إلى إنتاج سيارات الستروان Citroën في فرنسا، هو إلى حد ما مصادفة تاريخية. كذلك على نحو مماثل، إنَّ الحرفة اليدوية اللازمة لصناعة الساعات اليدوية والكبيرة في سويسرا، ما كان يمكن التحسب لها من جراء معرفة عامة باحتياطي رأس المال وبالقوة العاملة في البلد.

لا تفسر نظرية المزية المطلقة اتجاه التجارة فحسب، بل إنها تفسر أيضًا حركة الموارد. فهي الاتحاد الأوروبي (أ) (European Union (EU)) يمكن بعض الموارد على الأقل بما في ذلك الخبرة التقنية، التنقل عبر الحدود القومية. وبالتالي، يمكن لمزية مطلقة محددة

جيداً في بلد ما، في ما يتعلق بتصنيع متوج معين، جذب موارد ليس داخل البلد نفسه فحسب بل ومن البلدان المجاورة أيضاً.

مثل

إن سلسلة الإنتاج لشركة إيروباسيل يوروبيان إيرباس (Airbus) هي في تولوز في فرنسا. إلا أن الإitan برأس المال المالي، وبالحرفيين وبالمهندسين أصحاب المهارات الخاصة من باقي أنحاء أوروبا لعملية سهلة. هكذا فإن إبقاء الإنتاج في مكان واحد يتأنّى عنه وفورات حجم أكبر. سوف يكون مقدار الصادرات الفرنسية لأجسام الطائرات أكبر بكثير، إلا أنها لن تكون طبعاً "فرنسية" كلياً.

تطابق محددات التجارة بين بلدان متشابهة في سوق مشتركة انطلاقاً من المزية المطلقة، مع الاختصاص الجغرافي "العرضي" للإنتاج الصناعي ضمن بلد معين. ففي الولايات المتحدة الأميركية، ركّزت شركة طائرات بوينغ Boeing صناعة طائراتها قرب سياتل Seattle في ولاية واشنطن. عندما تكون مبيعات الطائرات مستبشرة، تجذب بوينغ Boeing العمال والمهندسين المتخصصين ورأس المال المالي من مختلف أنحاء الولايات المتحدة. ثم "تصدر" طائرات بوينغ إلى الولايات الأميركيّة أخرى وإلى بلدان أخرى.

فمن منطلق هذا البحث عن المزية المطلقة، تكون الأرباح من التجارة الدوليّة الحرة وغير المعرقلة مجرّد امتداد لأرباح متشابهة تم تحصيلها من التجارة الداخلية الحرة. وبالطبع، يعتبر آدم سميث Adam Smith التجارة الدوليّة امتداداً هاماً للتجارة الداخلية، يؤمّن مجالاً أكبر لتقسيم العمل ووفورات الحجم.

في السنتين اتفقت الحكومة الكندية والإدارة الأميركيّة على إزالة الحواجز كافة أمام تجارة السيارات الجديدة، ومصانع تجميعها الفرعية ومكوناتها. وبالتالي، وجدت كل شركة سيارات كبيرة، أنه من المربح لها أن تنتج في كندا لسوق أميركا الشماليّة برمته طرازاً أو اثنين كاملين، بالإضافة إلى بضعة مكونات. وبقيت طرازات أخرى ومعظم المكونات تنتج في الولايات المتحدة، قبل الاتفاق، عندما ثُبت القيد على الواردات الشركّات على الإنتاج في كندا، القيمة الكلية تقريباً لكل سيارة كاملة تباع في كندا، كان الطراز نفسه يكلف ثلثاً أكثر شمالي الحدود في الولايات المتحدة. ولكن مع حلول التبادل الحر، هبطت الأسعار النهائية للسيارات الجاهزة المباعة في كندا إلى المستوى الأميركي.

كيف تحصل وفورات الحجم تلك بالاشتراك مع إنتاج متخصص في مكان واحد؟ يمكن تطبيق العديد من نظريات آدم سميث Adam Smith مباشرة في الصناعة الحديثة.

ففي حالة اتفاق صناعة السيارات الكندي الأميركي مثلًا، خفض عدد الطرازات المجمعة في كندا، ولكن ارتفع عدد السيارات الكاملة من كل طراز. وكانت الوفورات عديدة:

أ. قد يكون أي مصنع تجميع جاهزاً للعمل بنوافر مجموعة واحدة من الأدوات والقوالب.
ب. لم تُضيّع ساعات يد العاملة غير المتخصصة في أوقات التعطيل من جراء الانتقال من طراز إلى آخر.

ج. لزم عدد أقل من المهندسين والعمال المتخصصين لتغيير مصنع التجميع.

د. لزمت جرّدات أصغر لقطع الغيار ومواد الدعم.

فمن جراء وفورات حجم مماثلة إضافة إلى مجال أوسع للوصول إلى الموارد الأجنبية، تربح البلدان الصغيرة أكثر ولربما أكثر بكثير، على أساس فردي من التخصص المرتبط بالتجارة الدولية الحرة، من البلدان الكبيرة.

مثل

ليوزيلندا، البالغ عدد سكانها ثلاثة ملايين نسمة فحسب، قاعدة زراعية قوية وتمكنها وبالتالي من تأمين كل حاجاتها الغذائية في غياب التجارة الخارجية. إلا أنه، وبخاصة في مشتقات الحليب والصوف والفاكهة التي تصادرها إلى الأسواق العالمية، يمكن لنيوزيلندا استيراد معدات متطرفة لمشتقات الحليب، وأجهزة الكمبيوتر والمكونات الهندسية للسيارات. وبالطبع، فإن مستوى المعيشة المتوسط في نيوزيلندا قد يتراجع بوضوح كبير، لو كانت لتنتج كل سلعها المصنعة بنفسها، وكل سلعة على نطاق صغير غير قادر بدون أي مزية إنتاجية مطلقة لأي منها.

أما في الولايات المتحدة فعدد السكان كبير، وهي لها خبرة واسعة في التصنيع. قد يمكنها الاستغناء عن التجارة الخارجية بإنتاجها مجموعة أكبر نوعاً ما من السلع المصنعة والزراعية. قد يكون نطاق كل صناعة واسعاً إلى حد ما، رغم أن العديد منها قد لا يكون فعالاً قدر نظيراتها في الخارج. من دون التجارة الخارجية، قد تتدنى مستويات المعيشة في الولايات المتحدة، ولكن ليس إلى الحد نفسه تقريباً في نيوزيلندا.

فهل من الضروري أن يملك كل بلد مزية مطلقة في إنتاج سلعة معينة بغية تحويل التجارة إلى تجارة مربحة؟ الجواب الواضح هو "أجل". إلا أنه غير صحيح. علينا إذاً الآن التعرّف إلى مزية المقارنة بدلاً من المزية المطلقة.

٣.١ نظرية مزية المقارنة

على غرار نظرية المزية المطلقة، تعتبر نظرية مزية المقارنة أن الموارد قادرة على التنقل على أكمل وجه ضمن البلد الواحد، كي توزع عائدات اليد العاملة ورأس المال المتكافئة بالتساوي، على أساس قومي. غير أن شرحاً صورياً لمزية المقارنة يفترض أن هذه الموارد نفسها غير قابلة للتحريك دولياً. وبالتالي، فإن أي بلد يتعاطيان التجارة معًا ويتم اختيارهما كي فيما آتفق، لا يعوزهما، وكما أنه من غير المحتمل أن يتمتعَا بمستويات المعيشة نفسها وبمستوى التقدم التقني نفسه. سوف نبحث في مبدأ مزية المقارنة بالاستناد إلى الهند والولايات المتحدة الأمريكية.

إن الدخل الفردي في الهند منخفض جداً بالمقارنة مع الدخل الفردي في الولايات المتحدة. إذا ما تناولنا كل صناعة كبيرة نرى، أن مقدار الإنتاج لكل عامل ولكل وحدة رأس مال أدنى مما هو عليه في الولايات المتحدة. فبالمقارنة مع الولايات المتحدة، إذاً ليس للهند أي مصلحة مطلقة واضحة في التصنيع أو الزراعة. وعلى الرغم من أن أجور العمال الهنود منخفضة نسبياً فإن أعداداً كبيرة منهم لا يمكنها الهجرة إلى الولايات المتحدة، بسبب القيود الأمريكية على سياسة الهجرة. وعلى الرغم أيضاً من العائدات المنخفضة، لا يمكن رأس المال التدفق من الهند إلى الولايات المتحدة بسبب الرقابة على الصرف المتشدد

التي تفرضها الحكومة الهندية. وحالياً، لا يملك أصحاب الموارد الاقتصادية في الهند حرية الخيار في اتباع صيغة آدم سميث Adam Smith، والبحث عن توظيف على الصعيد الدولي في كل مزاياهم المطلقة الأهم.

غير أن الأرباح من التجارة الخارجية للمنتجات لا تزال ممكناً. في هذا السياق، تبرهن نظرية مزية المقارنة، التي وضعها عالم الاقتصاد الإنكليزي ديفيد ريكاردو David Ricardo) في أوائل القرن الثامن عشر، أن بلداً فقيراً (كالهند مثلاً) لا يملك أي مزية صناعية مطلقة، لا يزال يمكنه تعاطي التجارة في بلد غني (الولايات المتحدة مثلاً) بما يعود بالفائدة على البلدين. ولتسهيل نظرية ريكاردو Ricardo بشكل أفضل من خلال برهان شكري، نحتاج إلى عرض بعض الافتراضات المبسطة. سوف نفترض إذا:

- أ. أن كلاً من الولايات المتحدة والهند ينتجان سلعتين فقط، هما القمح والخيش (طعام وملابس)؛

ب. اليد العاملة هي عامل الإنتاج المتبادر الوحيد إلا أن إنتاجيتها تختلف في كل بلد، باختلاف الأرضي المتوفرة والمناخ، أو حتى فعالية فن الهندسة الصناعية؛

ج. تكون إنتاجية اليد العاملة لكل ساعة ثابتة، بصرف النظر عن حجم الإنتاجية في أي صناعة تذكر؛

د. يستخدم كامل اليد العاملة في كل بلد لجهة إنتاج القمح أو الخيش؛
هـ. لا هجرة لليد العاملة بين الهند والولايات المتحدة؛ و

و. على الرغم من أن عائد الإنتاج في الساعة في كل صناعة هو أكبر في الولايات المتحدة منه في الهند، فإن فارق الإنتاجية في القمح ليس متناسباً مع فارق الإنتاجية في الخيش.

لاحظ أن الافتراض (ج)، غلة الحجم الثابتة، يحول دون تمتع أي من البلدين بفوارات الإنتاج على نطاق واسع، وبالتالي يقتضي على أهم موارد الأرباح من التجارة التي شدد عليها آدم سميث Adam Smith، ولكن قد يفاجئك ربما أن يكون مبدأ ريكاردو Ricardo لا يزال صحيحاً، كما سترى الآن.

وانطلاقاً من الافتراضات التي أمامنا، انظر في الجدول ٢-١٠ إلى المعطيات التي توضح فوارق الإنتاجية بين البلدين. تبدو الولايات المتحدة حتماً أكثر فعالية في كلتا الصناعتين. في حين تحتاج الهند إلى عشرة أضعاف اليد العاملة لإنتاج هكتولتر واحد من القمح ولكن خمسة أضعاف فقط لإنتاج متر واحد من الخيش. تحديداً إذًا، للهند مزية مقارنة في إنتاج الخيش حيث يكون إنتاجها غير فعال بدرجات أقل. بينما للولايات المتحدة خسارة مقارنة في ما يتعلق بالخيش ومزية مقارنة في ما يتعلق بالقمح.

الجدول ٢.١٠ المقاييس الأميركيّة والهندية للإنتاج

في الهند ساعات العمل	في الولايات المتحدة الأميركيّة ساعات العمل	المتّج
١٠	١	هكتولتر واحد من القمح
١٠	٢	متر واحد من الخيش

يشير مبدأ ريكاردو Ricardo إلى أن مقداراً أكبر من القمح والخيش يمكن إنتاجه بين البلدين، إذا ركّرت الولايات المتحدة الأميركية على إنتاج القمح، والهند على إنتاج الخيش. آنذاك يمكن للولايات المتحدة تصدير القمح مقابل الخيش الهندي، كي تتوفر للمواطنين في كلا البلدين كميات أكبر من السلعتين.

خذ بعين الاعتبار أولاً كيف يكون الإنتاج محدوداً في حال لم يتحصل أي بلد بأي إنتاج، وفي حال أنتج كل واحد القليل من السلعتين بطريقة متوازنة. لنفترض أنه وفي خلال سنة واحدة توفرت ٦٠ ساعة عمل في الولايات المتحدة و ٤٠٠ ساعة عمل أخرى في الهند، حيث عدد السكان أكبر. بل ولنفترض أن لكل بلد هيئة تخطيط مركبة تحصل على نحو اعتباطي العمل، أما لإنتاج القمح أو لإنتاج الخيش. يظهر العائد الناتج عن ذلك في الجدول ٣-١٠. بدون التخصص في الإنتاج يكون الإنتاج الإجمالي بين البلدين ٥٠ هكتولتراً من القمح و ٣٥ متراً من الخيش.

٣.١٠ الإنتاج المتوازن في الهند/الولايات المتحدة (من دون تجارة)

المجموع	الولايات المتحدة	الهند	المنتاج
٥٠	٣٠	٢٠	القمح بالهكتولتر
٣٥	١٥	٢٠	الخيش بالметр

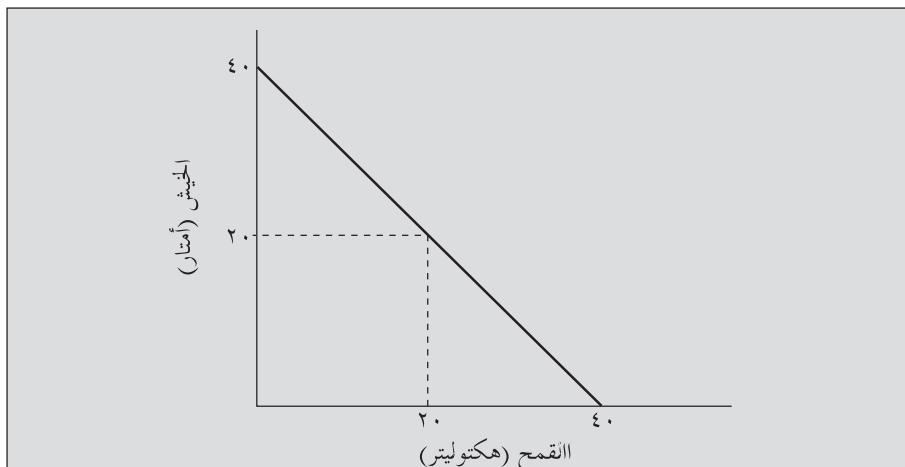
والآن لنفترض أن البلدين ينويان التبادل التجاري، وبالتالي، فإن كليهما ليسا بحاجة بعد الآن لإنتاج السلعتين. في أقصى الحالات، لنفترض أن الولايات المتحدة ستتحصل على ٦٠ ساعة عمل للقمح فقط، في حين ستتحصل الهند على ٤٠٠ ساعة عمل للخيش فقط. يظهر العائد الناتج عن ذلك في الجدول ٤-١٠.

٤.١٠ التخصص في الإنتاج في الهند/الولايات المتحدة الأميركية (مع التجارة الدولية)

المجموع	الولايات المتحدة	الهند	المنتاج
٦٠	٦٠	صفر	القمح بالهكتولتر
٤٠	صفر	٤٠	الخيش بالметр

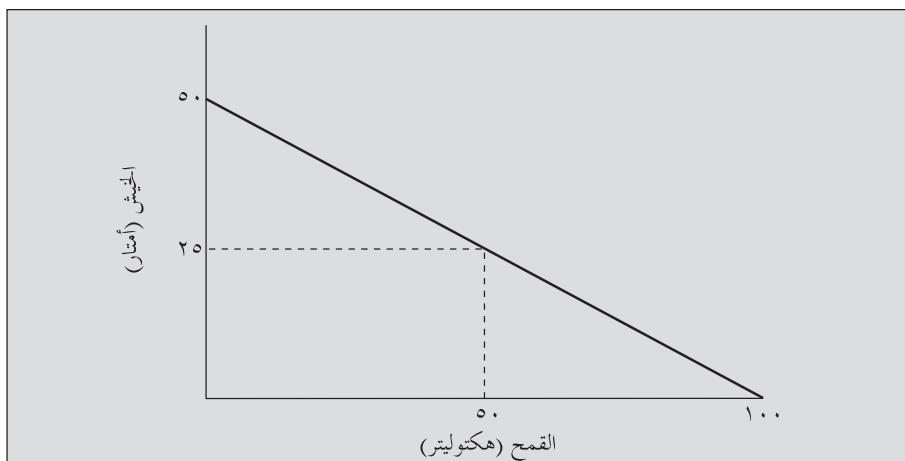
إن المقدار الإجمالي للقمح المتوفر الآن للبلدين ارتفع من ٥٠ إلى ٦٠ هكتولتراً، في حين ازداد مقدار الخيش من ٣٥ إلى ٤٠ متراً. يزداد إذاً احتمال توافر السلعتين، عندما ينتج كل بلد وفقاً لمزية المقارنة لديه، إلا أنه ينبغي على هيئة التخطيط في كل من البلدين، أن تساوم حول عدد هكتولترات القمح مقابل أمتار الخيش. لنفترض، أن في الولايات المتحدة ١٠٠ ساعة عمل متاحة بدلاً من ٦٠. سوف نبني

الافتراض أن ٤٠٠ ساعة عمل هي متوافرة في الهند، ونستعمل أيضاً نسب عائدات العمل المحددة في الجدول ٢-١. لن يتبع بعد الآن، عن تخصص الولايات المتحدة الأميركيّة في القمح من جهة، والهند في الخيش من جهة أخرى تخصصاً كاملاً، المزید من السعدين بالمقارنة مع تكريس كل بلد نصف ساعاته المخصصة للعمل للقمح، ونصفها الآخر للخيش. (يمكنك التأكيد من ذلك بإجراء العملية الحسابية بنفسك)، فترى أن القمح سيتوفر بمقدار أكبر بكثير، والخيش أقل بقليل من جراء التخصص). إلا أن أرباحاً مشتركة محتملة تتأتى دائمًا عن تخصص الأمم وفقاً لمزاية المقارنة. نبين الآن هذا الافتراض العام هندسيّاً.



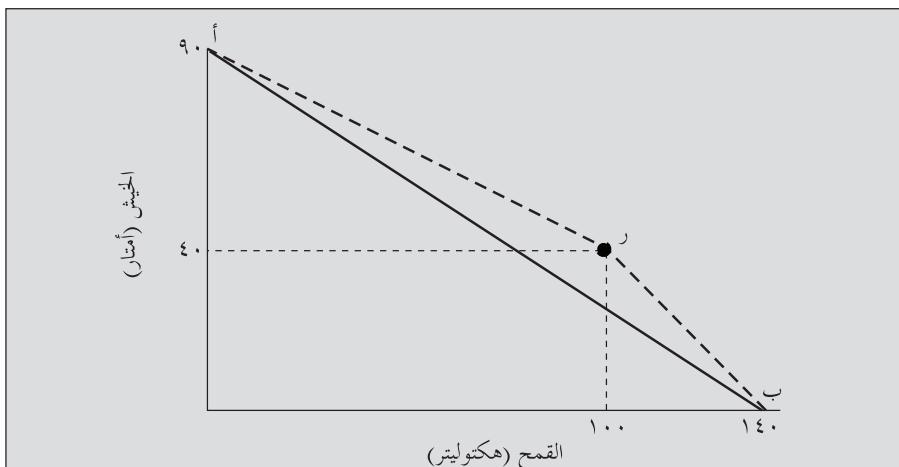
الرسم ٢.١٠ إمكانات الإنتاج للهند

يبرز الرسم البياني ٢-١ الحد الأقصى لإمكانات الإنتاج بالنسبة إلى الهند مع الأخذ بعين الاعتبار توفر ٤٠٠ ساعة عمل. أما الرسم ٣-١٠ فهو رسم الولايات المتحدة مع ١٠٠ ساعة عمل. كلاهما خطيان ويعكسان افتراض غلات الحجم الثابتة كما يستعملان نسبة عائدات العمل المحددة في الجدول ٢-١.



الرسم ٣.١٠ إمكانات الإنتاج للولايات المتحدة

بغية تحديد أقصى إمكانات الإنتاج في العالم، نضيف مجموع الهند إلى مجموع الولايات المتحدة (في عالمنا بلدان فقط)، في حين نبني على الافتراض أن لا قابلية للحركة لأي عامل بين البلدين. مرة أخرى خذ بعين الاعتبار حالاً "اشتراكاً" لخخصص الموارد في العالم على افتراض هذه المرة، أن هيئة تخطيط دولية تقرر كيفية توزيع تخصيص ساعات العمل في كل من الولايات المتحدة والهند. بالاستناد إلى مبدأ ريكاردو Ricardo، ترى الهيئة المعنية الحد الأقصى لأكثر إمكانات الإنتاج المجموعة فعالية كما هو وارد في الرسم .٤-١٠.



الرسم ٤.١٠ إنتاج الهند والولايات المتحدة مجموعاً

وانطلاقاً من النقطة (أ) في الرسم ٤-١٠، وبالنسبة إلى المخطط، ينتج البلدان الخيش: المجموع ٩٠ مترًا. لنفترض أنه ينبغي زيادة إنتاج القمح عن طريق استغلال الموارد المخصصة للخيش، يعني الإنتقال من النقطة (أ) نزولاً ثم إلى اليمين. بغية تحقيق الحد الأدنى لتكالفة الفرصة البديلة في سياق عائد الخيش المفقود، يجدر بالمخاطر أولًا أن يعيّن الولايات المتحدة فقط، (التي تملك مزية المقارنة في إنتاج القمح)، لتبدأ بتحويل العمل من الخيش إلى القمح. هذا التحويل في الولايات المتحدة يشار إليه بالخط من (أ) إلى (ر)، والذي بموجبه يجب التخلّي فقط عن متر من الخيش مقابل الحصول على هكتوليترتين من القمح (انظر إلى درجة انحدار فرصة الإنتاج الأميركي في الرسم البياني ٣-١٠). عند النقطة (ر) في الرسم البياني ٤-١٠، أي نقطة "ريكاردو" Ricardo، تتخصص الولايات المتحدة كلياً في إنتاج القمح والهند في الخيش.

وبغية الحصول على زيادات مستقبلية في إنتاج القمح، يجب إعطاء تعليمات للعمال في الهند للتحول من الخيش إلى القمح طول الخط (ر ب). على حساب البيع الأقل ربما بكثير لهكتوليتر واحد من القمح مقابل متر واحد من الخيش (انظر إلى درجة الانحدار من الرسم البياني ٢-١٠)، إذ أن للهند خسارة مقارنة في إنتاج القمح. وأخيراً عند النقطة (ب) من الرسم البياني ٤-١٠، يتخصص البلدان كلياً بالقمح، متنججين مجموعاً قدره ٤٠ هكتوليترًا.

تكون النتيجة أن الحد الأقصى لإمكانات الإنتاج في العالم (أ ب) المبين وفقاً لمبدأ مزية المقارنة، يشكل قائمة كاملة لعمليات البيع الأكثر فعالية بين إنتاج القمح والخيش في اقتصاد البلدين. ولدى المقارنة، فأي طريقة أخرى لتعيين الإنتاج، ستكون غير فعالة.

إذا كنت غير مقتنع، إبدأ مجدداً عند النقطة (أ) حيث يتم إنتاج الخيش فقط في كل اقتصاد. لنفترض الآن، أن هيئة التخطيط تعطي تعليمات لكل من البلدين في الوقت نفسه ليبدأ بنقل العمل من الخيش إلى القمح، لنقل ٩٠ في المئة للخيش، و ١٠ في المئة للقمح، و ٨٠ في المئة للخيش و ٢٠ في المئة للقمح، وهلم جراً. حينئذ سيكون الإنتاج بكل بساطة وفقاً للاقتصاد، هو الخط المستقيم (أ ب) في الرسم ١٠ - ٤. وباستثناء مكان التقاء المنحنيين عند نقطتي الطرفين، يكون الخط (أ ب) تحت المحل الهندسي للنقط (أ ب). يعني هذا، أنه طالما أن جزءاً من القمح والخيش لا يزال ينتج، سينجم عن عدم تخصيص الإنتاج عبر البلاد، وفقاً لمزية المقارنة تقليص لمقدار السلعة الواحدة أو السعتين معًا اللتين لكانتا توفرتا للاستهلاك.

إن فهم ريكاردو Ricardo اللافت للتخصص الدولي الصحيح في الإنتاج، لا يعني بتوزيع "عادل" أو "غير عادل" للعائد الاقتصادي الكامل المنتج. وفي حال أعطيت فعلياً النسب التي تحدد ساعات العمل/الرجال لعائد القمح والخيش، ولم تكن سريعة التأثير بمكافآت العمال، وهذا عملياً شرط كبير، قد يمكن هيئة التخطيط مثلاً التمييز بين بلدين. قد يُحجز إنتاج القمح والخيش كله تقريباً للاستهلاك في بلد واحد، في حين يترك البلد الآخر في حالة أسوأ مما قد يكون عليه، بموجب تبادل دولي اختياري، أو حتى أسوأ مما قد يكون عليه في حال تم عزله عن باقي العالم. وبالطبع إن هذا المثل محتمل فقط على نطاق كبير إذا كان للبلد الممّيز، نوع من الهيمنة العسكرية على الآخر. إلا أنه على الحاكم العسكري المطلق أن يفهم مبدأ مزية المقارنة لدى تخصيص الإنتاج دولياً، إذا كان المطلوب تنفيذ هذا الاستغلال بطريقة فعالة.

رأينا كيف أن مخططاً مركزياً ذا معرفة غير محدودة قد يمكنه توزيع الإنتاج بطريقة فعالة، وفقاً لمزية المقارنة لدى البلدين. إلا أنه يبقى علينا أن نبرهن كيف ان التبادل الدولي الاختياري للربح المشترك، كما يحصل بين وفورات السوق المؤلفة من ملايين الأفراد، لا يزال يمكنه ان يؤدي إلى فعالية الإنتاج نفسها التي اعتنقها كل من ريكاردو Ricardo وسميث Smith.

٤.١٠ شروط التجارة والتبادل الاختياري

للتأكد أن التجارة الدولية الاختيارية التي تقوم بها الشركات، بالإضافة إلى الأفراد هي مؤاتية للاقتصاد ككل، يجدر بالأسعار النسبية التي يمكن للأفراد اعتمادها لدى التبادل التجاري المحلي بحرية، أن تعكس بدقة كلفة الفرصة البديلة لإنتاج السلع موضوع البحث. لتناول كلفة الفرصة البديلة للإنتاج للولايات المتحدة التي تنتج الخيش أو القمح في الرسم ٣ - ١٠. في غياب التجارة الدولية، يمكن مقايضة متر واحد من الخيش مقابل هكتوليتر من القمح في الداخل، بطريقة تعكس بدقة كلفة الفرصة البديلة. قد يكون ذلك صحيحاً لو كان الاقتصاد الأميركي منظماً على نحو تنافسي. ولو كان التفاوت، بين الكلفتين

الخاصة والاجتماعية للإنتاج غائباً، حتى لو لم يكن ثمة تدخل حكومي مطلق لتغيير الأسعار النسبية.

والآن، خذ بعين الاعتبار كلفة الفرصة البديلة للإنتاج لهكتولتر واحد من القمح، مقابل متر من الخيش في الهند، كما في الرسم البياني ٢-١٠، في غياب التجارة الخارجية. افترض الآن، أن الحكومة الهندية ستتصرّف وكأنّها تسيطر على الاقتصاد، فتقرّر تقديم إعانت مالية لاستهلاك القمح عن طريق فرض ضريبة على إنتاج الخيش. سيشهد المستهلكون في الهند انخفاضاً في سعر القمح إلى ثلث سعر الخيش. إن "تدخل" الحكومة هذا في نظام السعر، يبلغ بطريقة مضللة التاجر الحر، أن القمح وافر نسبياً (ربما للتصدير) وأن للهند خسارة المقارنة على الصعيد الدولي في إنتاج الخيش.

وافتراض وبالتالي، أن التسعير التناصفي بدون ضريبة أو انجيارات أخرى، يعكس بدقة تكلفة الفرصة البديلة للإنتاج في كل بلد. في غياب التجارة الدولية، يمكن مقايضة متر واحد من الخيش لقاء هكتولير واحد من القمح في الهند، (الرسم البياني ٢-١٠)، ولقاء هكتوليترين من القمح في الولايات المتحدة، (الرسم البياني ٣-١٠). الآن، تأمل ردود فعل الملايين من المزارعين والمصنّعين والتجار، في كل بلد، حيال الإزالة المفاجئة لكل القيود السابقة على تبادل البضائع بين البلدين. سوف نستمر في الافتراض أن عوامل الإنتاج، وبالتحديد اليد العاملة ورأس المال، لا يمكنها التنقل دولياً. وبالتالي، فإن المزارع الأميركي الذي كان قد اعتاد على شراء نصف متر فرصة من الخيش مقابل كل هكتولير من القمح المسوّق، يرى فرصة لتصدير القمح، ويحصل على متر من الخيش من تاجر حر في الهند. من جهة أخرى، يرى الآن التاجر الهندي المغامر، الذي بيع الخيش، والذي اعتاد على الحصول على هكتولير واحد من القمح الهندي، فرصة لاكتساب القمح لغاية وحدتين، بتتصديره للخيش إلى الولايات المتحدة. وفي غياب أي مخطط مركزي يحدد اتجاه التجارة، سيبداً القمح الأميركي بالانتقال إلى الهند مقابل الخيش. إن التحرّك المستقل للتجار الأحرار، بداعي السعي وراء الربح، رداً على الأسعار النسبية المختلفة في كل سوق وطني، يؤمّن مباشرة كل بلد في التخصص بإنتاج معين، وفقاً لمزية المقارنة لديه.

ومتي اتحد السوقان الوطنيان دولياً، ينبغي، على نسب السعر الوطني للخיש المستقلة سابقاً لجهة القمح، إفساح المجال أمام نسبة سعر عالمية واحدة. (نحن نتجاهل هنا كلفة النقل). سُيُقصَّ شحن القمح إلى الهند السعر النسبي للقمح في الهند، بحيث أن أكثر من هكتولير واحد من القمح يصبح لازماً لشراء متر من الخيش. وشحن الخيش إلى الولايات المتحدة ينقص سعره النسبي بحيث، أن هكتوليتراً واحداً من القمح سيشتري الآن أكثر من نصف متر من الخيش. وتستمر موازنة السلع الدولية هذه، إلى أن يتم التوصل إلى نسبة سعر دولي مشترك للقمح مقابل الخيش، بين نسبتي السعر القومي قبل التبادل التجاري.

اعتبر (س) السعر الدولي المشترك للقمح لجهة الخيش المقرر من موازنة السلع. يحدّد المتغير (س) كعدد أمتار الخيش الضرورية لشراء هكتولير واحد من القمح. يكون (س) إذا $5 < S < 10$ حيث أن 5 هو معدّل السعر قبل التبادل التجاري للقمح السائد في الولايات المتحدة (الرسم البياني ٣-١٠) وأن 10 هو النسبة التي كانت سائدة في الهند (الرسم البياني ٢-١٠). ولكن مكان استقرار معدّل السعر الدولي (س) في الفترة بين نسبتي

الكلفة قبل التبادل التجاري، يتوقف على الطلب الكلي للقمح مقابل الخيش، من قبل كل المستهلكين في البلدين.

افتراض من جهة، أن شعبي البلدين يفضلان بشدة نسبياً، معاطف الخيش التي تبقيهما دافعين، ويميلان أقل إلى الطعام. حينئذ يستقر (س) وهو يمثل سعر توازن القمح نسبة للخيش عند ٥٣,٠٠، قريباً من الحد الأدنى الذي تسمح به تكنولوجيا الإنتاج التحتية في الولايات المتحدة. وإنما افترض أن للشعرين ميل أكبر للطعام وأقل للكساء. آنذاك يستقر (س) عند ٩٦,٠٠، قريباً من الحد الأقصى الذي تسمح به تكنولوجيا الإنتاج التحتية في الهند. طالما أن نسبة السعر الدولية (س) مستقرة بين الحدين الأقصى، ٥٠ و ١٠، المحددين تقريباً، سيكون العامل العادي في كلا البلدين في حال أفضل. أما بالنسبة إلى أي من الحدين، يكون العمال في بلد واحد فقط في حال أفضل، في حين لا يكون الآخرون عند الحد الثاني في حال أسوأ.

افتراض الآن، أن الطلب الكلي للقمح والخيش متوازن نسبياً للمؤمن المتوفرة، وأن السعر الدولي (س) مستقر عند ٧٥,٠٠ مترًا من الخيش مقابل كل هكتوليتير من القمح، ووسط سعر ما قبل التبادل التجاري. سيتخصص العمال الهنود وبالتالي في إنتاج الخيش فقط، في حين سيتحقق الأميركيون القمح فحسب. لماذا؟ لا يزال العامل الهندي ملزماً بالعمل ١٠ ساعات لإنتاج متر من الخيش استناداً إلى التكنولوجيا المحددة في الجدول ٢-١٠. إلا أن هذا العامل نفسه لم يعد بحاجة الآن إلى امضاء ١٠ ساعات مباشرة لإنتاج وحدة من القمح. عوضاً عن ذلك، إذا عمل ٧,٥ ساعات إضافية لإنتاج متر من الخيش، يمكنه مبادلة ذلك بهكتوليتير من القمح إذا رغب فيه. فبتخصصهم في إنتاج الخيش فقط، سيكون كل العمال الهنود وبكل وضوح، في حال أفضل. بالمقارنة مع ذلك، لا يزال العامل الأميركي بحاجة لكي يعمل ساعة لإنتاج وحدة من القمح، كما هو محدد في الجدول ٢-١٠. ولكن الآن بدلاً من أن يضطر للعمل ساعتين لإنتاج متر من الخيش مباشرة، يحتاج فقط ليعمل ١,٥ ساعة بغية إنتاج ١,٥ هكتوليتير من القمح يبيعها للهنود مقابل متر من الخيش، وبذلك سيكون بالتأكيد في حال أفضل إذا فعل ذلك.

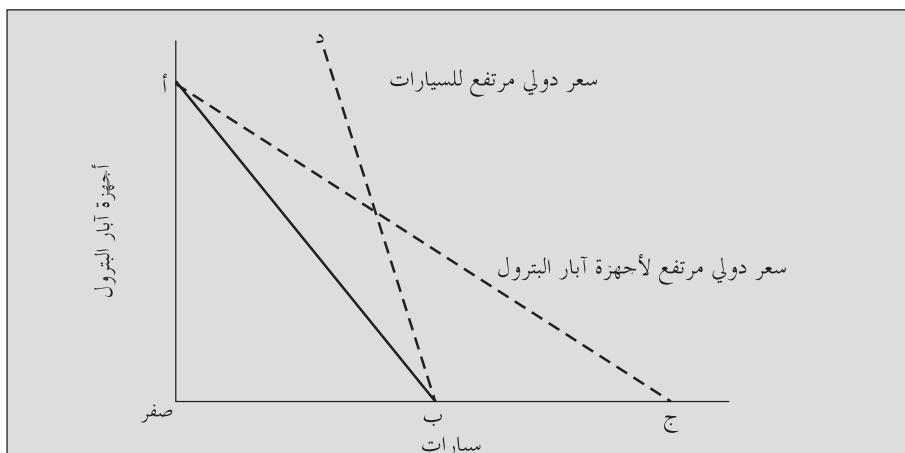
في كل من الهند والولايات المتحدة، ارتفعت الأجور الحقيقة في مثلنا: بعد التجارة الدولية الاختيارية، أصبح محصول ساعة من العمل يشتري مقداراً أكبر من إحدى السلعتين وليس أقل من الأخرى. إن حجة "اليد العاملة الشديدة الفقر" الشائعة، والتي مفادها أن التجارة مع بلد أفقى بكثير والأجور فيه زهيدة والإنتاجية منخفضة ستقلص بالضرورة الأجور الحقيقة في بلد أغنى وأكثر إنتاجية، ليست غير وهمية. ولقد فهم ديفيد ريكاردو David Ricardo هذه الفكرة الخاطئة جيداً منذ ٢٠٠ سنة.

إن اهتمام آدم سميث Adam Smith بالمزية المطلقة، وال الحاجة إلى تحسين فعالية الإنتاج المطلقة، مناسب للغاية، لتحديد مستويات أجور ومعيشة حقيقة في بلد كالهنود أو الولايات المتحدة. على الرغم من أن الهنود ستستفيد إلى حد كبير من التجارة الخارجية، إلا أن إنتاجية العمل المطلقة لديها في الصناعات العامة، تفرض عليها حدًّا أدنى بكثير من الأجور الحقيقة حتى عندما تكون معدلات التبادل الدولي لصالحها إلى حد كبير.

افتراض أن الطلب الدولي على الخيش كبير على غير عادة، وأن السعر الدولي للقمح (س) (الذي يقاس بأمتار الخيش الضرورية لشراء وحدة قمح واحدة) هو ٥,٥، أي عند الحد

التكنولوجي الأدنى. على الرغم من أن العمال الهنود في حال أفضل من جراء معدلات التبادل الخارجي هذه المؤاتية جداً، إلا أنهم لا يزالون بحاجة للعمل خمسة أضعاف عدد الساعات لشراء وحدة من القمح، (أولاً من خلال إنتاج الخيش وبيعه مقابل القمح) وخمسة أضعاف عدد الساعات لشراء متر من الخيش، وهو عدد ساعات العمل للعامل الأميركي.

والآن خذ بعين الاعتبار بذلك واحداً، نقل بريطانيا، وانظر كيف قد يحسب مزية المقارنة حيال باقي العالم. هل يكون من الضروري للجنة تخطيط بريطانية احتساب نسب إنتاج اليد العاملة في كل الصناعات البريطانية الرئيسية، ثم مقارنة هذه النسب مع تلك السائدة لدى كل شركاء البريطانيين في التجارة، من اليابان إلى البيرو فممناكو؟ إن عملية حساب كهذه هي مستحيلة عملياً. من حسن الحظ إذا أنها غير ضرورية إطلاقاً طالما أن نظاماً تقنياً عالمياً ملائماً موجود لدعم "توازن" قائمة الأسعار لكافحة السلع الرئيسية، والتي للبريطانيين بموجبها حرية الشراء أو البيع. وبالتالي ووفقاً لمزية المقارنة البريطانية، تعنى التجارة الدولية بشؤونها ويكون الهدف زيادة إمكانات الاستهلاك المتوفرة للاقتصاد البريطاني. إن الأسعار الدولية تحتوي كل المعلومات اللازمة التي يحتاجها التجار وأصحاب المصانع البريطانيون.



الرسم ٥.١٠ إمكانات الإنتاج لبريطانيا

خذ بعين الاعتبار مرة أخرى سلعتين فقط، أجهزة آبار البترول (أو دريك) والسيارات مثلاً، والتي يمكن لبريطانيا تصدير أو استيراد أي منهما. لجعل الأمور أبسط، خذ بعين الاعتبار ثانية، معدلات ثابتة لإنتاج اليد العاملة وتكنولوجيا خطية في بريطانيا، حيث يمكن إنتاج دريك واحد على حساب سيارة واحدة. وبالتالي يكون حد إمكانات الإنتاج البريطاني الخط المستقيم (أ ب) في الرسم البياني ٥-١.

واللافت في الرسم ٥-١ أن أي سعر دولي للسيارات مقابل أجهزة آبار البترول مختلف عن كلفة الفرصة البديلة للإنتاج المحلي ١:١، سيولد تجارة دولية اختبارية لصالح بريطانيا. إذا كانت السيارات رخيصة نسبياً في الأسواق العالمية، لفترض سيارتين مقابل دريك واحد، تخصص بريطانيا إذا إنتاجها عند النقطة (أ) وتصبح مصدراً لأجهزة النفط ومستوردة للسيارات. تزداد آنذاك مجموعة إمكان الاستهلاك للبريطانيين صعوداً ونحو اليمين طوال

خط النقط (أ ج)، لكن في حال اتضح أن أجهزة النفط رخيصة نسبياً في الأسواق العالمية، أي أن جهازي نفط يوازيان سيارة واحدة مثلاً، يجدر ببريطانيا أنذاك تخصيص الإنتاج عند النقطة (ب)، فتكون مصدراً دولياً للسيارات مقابل أجهزة النفط. ومرة أخرى تزداد مجموعة إمكان الاستهلاك للبريطانيين صعوداً وإلى اليمين، لكن هذه المرة طوال الخط (ب د).

بموجب تعليم ريكاردو Ricardo قد تستطيع بريطانيا إنتاج درييك إضافي بكلفة الفرصة البديلة الثابتة لسيارة أقل، آخذة على عاتقها غلة الحجم الثابتة. إلا أن التكنولوجيا المختلفة في الخارج تؤدي إلى نسبة سعر دولي مختلف بين السلعتين. يشكل هذا الفارق أساساً هاماً للأرباح في التجارة.

بموجب تعليم سميث Smith التي تشدد على غلة الحجم، لا حاجة لفرق مماثل في القدرة التكنولوجية المحلية والخارجية لتكون، التجارة الخارجية مفيدة للمهتمين.

مثل

قد تكون بريطانيا وفرنسا قادرتين تقنياً على حد سواء على إنتاج محركات نفاثة وأقسام طائرات. لكن لا يزال يعود بالفائدة تركيز إنتاج المحركات في بريطانيا في مصنع روولز رويس Rolls Royce، وإنتاج أجسام الطائرات في شركة إيروسبيسيال Aerospatiale في فرنسا، نظراً لوفرات الإنتاج الكبير. ولكن كيف يتخصص كل بلد في الإنتاج، لأمر ربما كان أقل أهمية من التخصص بحد ذاته.

وضحت المبادئ الأساسية للأرباح المحتملة من التجارة الدولية، على افتراض أن سلعة واحدة قد يمكن مقاييسها بسهولة بسلعة أخرى. إلا أنه عملياً يتم تبادل آلاف السلع دولياً وتكون المقاييس غير القدية غير ممكنة. إذاً كانت التجارة الدولية تؤدي إلى ربح ضخم مثل هذا بين الأمم التي تتناقض التجارة، لماذا يعارض إذاً بعض أفراد المجتمع، وبشكل صاحب جدأ، التجارة الحرة، فيدفعون بالحكومات إلى فرض قيود على التجارة كالرسوم الجمركية والحقن؟

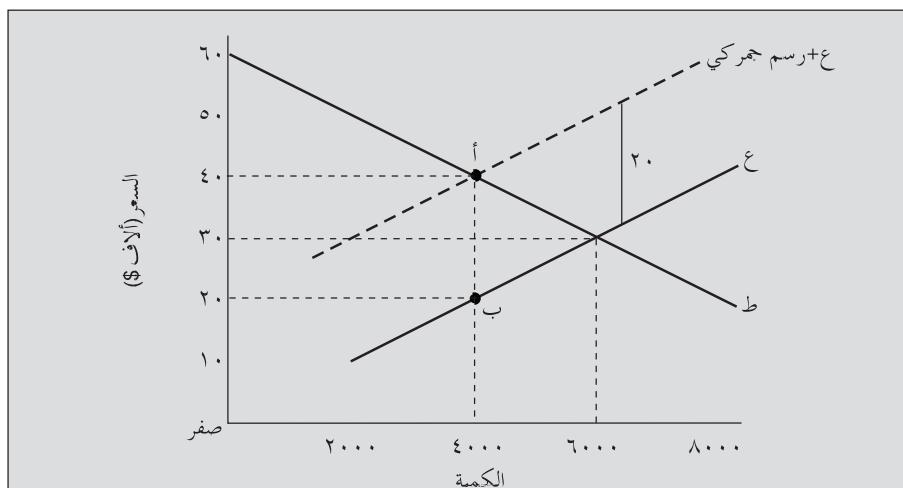
٥.١٠ الرسوم الجمركية والحقن

الحججة الرئيسية المقدمة لقيود التجارة الدولية هي حماية الصناعات الداخلية. إنها حججة ضعيفة منطقياً ولكنها مقنعة استراتيجياً. ففي البلدان الرأسمالية، كلفة وجود الرسوم الجمركية والحقن للأسرة العادلة، تتخطى النصف الأول من المئات أو تقارب النصف الثاني من آلاف الدولارات سنوياً. هذا ما قد توفره الأسر في حال وجود التجارة الحرة. لماذا الرسوم الجمركية إذا؟ هل سبق لك أن رأيت مجموعات من العمال تمشي في مواكب راغفة الإعلانات المطالبة بالتجارة الحرة؟ هل سبق لك أن رأيت أو سمعت مجموعات من العمال تطالب بالحماية من الاستيرادات الأجنبية الزهيدة للأحذية والنسيج واللحوم والمشروب أو السيارات؟ أيجيب ذلك عن السؤال؟

الرسم الجمركي ضرورة يفرضها بلد مستورد لدى دخول السلعة أو الخدمة أرضه. الحصة قيد يحدد الحد الأقصى من كمية السلعة التي يمكنها دخول بلد ما خلال فترة زمنية

معينة. البلدان التي تنتظرون بأنها تهتم بالتجارة الحرة، غالباً ما تلجأ إلى الضغوطات السياسية لتقيد التجارة. عن طريق توقيعها اتفاقيات مع بلدان مصتبة بهدف تقيد كمية الواردات. تُعرف هذه الاتفاقيات بالقيود الاختيارية على التصدير. تشكل الآن الحاجز غير الجمركية مثل هذه، عائقاً أكثر أهمية أمام التجارة الحرة في بلدان عديدة من الرسوم الجمركية. إن ماضِي الرسوم الجمركية منذ الكساد الأعظم، The Great Depression، في الثلاثينيات، يدل على أسعار رسوم جمركية متوجهة نحو الهبوط بالإجمال، لكنها تختلف باختلاف السلع في بلدان مختلفة.

١.٥.١٠ الرسوم الجمركية



الرسم ٦.١٠ تأثير الرسم الجمركي على السعر وكمية الناتج

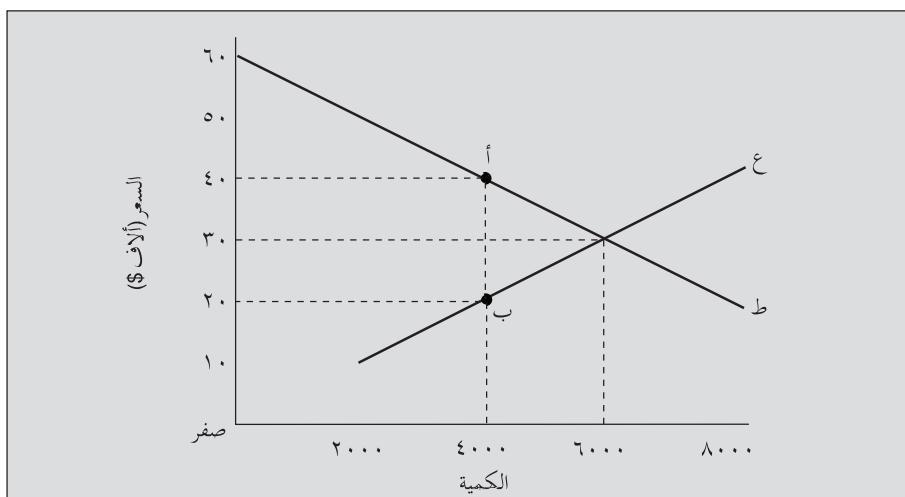
يدلّ الرسم البياني ٦-١٠ على تأثُّر التعريفنة على سعر وكمية سلعة تم شراؤها وبيعها. إن منحى الطلب (ط) ومنحى العرض (ع) لسيارة رياضية مستوردة تشير إلى أنها قد تستورد بالتوازن ٦٠٠٠ سيارة سنوياً بسعر \$٣٠٠٠٠ للسيارة الواحدة. ومن أجل حماية صناعة السيارات الرياضية الداخلية، تفرض الحكومة ضريبة ضريبة \$٢٠٠٠٠ للسيارة الواحدة. حينئذ يتحول المنحنى (ع) صعوداً إلى "(ع) + الرسم الجمركي". تكون الكمية وسعر التوازن الجديدان على التوالي ٤٠٠٠ و\$٤٠٠٠٠، أي أن واردات السيارات الرياضية تدنت من ٦٠٠٠ إلى ٤٠٠٠. إذ أن بعض مشتري السيارات الرياضية باتوا يشترون سيارات رياضية محلية عوضاً عن الأجنبية. أليس هذا أمراً جيداً بالنسبة إلى العمّال المستخدمين في صناعة السيارات الرياضية المحلية؟ قبل أن تجيب عن هذا السؤال يجب أن تسأل من أين أتت الموارد لتلبية الطلب الإضافي للسيارات الرياضية المحلية والذي تسبب به فرض الرسم الجمركي على السيارات المستوردة. كما يجب تخفيض نتاج صناعة محلية أخرى.

والآن لنتنقل إلى البلد المصدر للسيارات الرياضية. قبل فرض الرسم الجمركي كان ذلك البلد يتلقى \$٣٠٠٠٠ × ٦٠٠٠ = ١٨٠٠٠ مليون دولار. سنصل إلى معدلات الصرف

بعد قليل. إذا تناولنا حالة بلدان، قد ينبغي إنفاق الـ ١٨٠ مليون دولار في نهاية الأمر على واردات البلد الفارض للرسم الجمركي، فتقوى وبالتالي صناعة الصادرات لديه. ولكن كم سيقى من المال بعد فرض الرسم الجمركي لشراء هذه الصادرات؟ الجواب هو ٨٠ مليون دولار: قيمة عائدات قدرها $4000 \times 4000 = 160$ مليون دولار يطرح منها المبلغ المدفوع للرسوم الجمركية $20000 \times 2000 = 40000$ مليون دولار. سيتدنى الطلب على صادرات البلد الذي فرض الرسم الجمركي على السيارات الرياضية من ١٨٠ مليون دولار إلى ٨٠ مليون دولار. وبالتالي إذا افترضنا في هذا المثل البسيط أنه ينبغي موازنة التجارة حتى تعادل قيمة الصادرات قيمة الواردات، لن يؤثر فرض رسم جمركي ما على ميزان التجارة هذا، بل على حجم التجارة فقط. سيتأثر الكل بالإجمال في نهاية الأمر من جراء دفع ثمن أكثر ارتفاعاً للسلع والخدمات المستوردة والمحلية على السواء. الإنتاج العالمي يُحْفَض بأكمله، وعالمياً لا تستخدم الموارد بالطريقة الأكثر فعالية. على المدى القصير، يستفيد هؤلاء العمال الذين يقووا موظفين في الصناعة "المحمية". ليس عليهم التفتيش عن عمل جديد و/أو الشروع في إعادة التدريب بعد الإخفاق، فباقي المجتمع يعطي تقديرات لهؤلاء العمال. إن كلفة حماية وظائف داخلية مماثلة أكبر بضعف عادة من أجور أو رواتب العمال المعنيين بالأمر.

٤.٥.١٠ الحصص

نظام الحصص مماثل لنظام الرسوم الجمركية مع فارق واحد هام هو أن لا فائدة ضرائية منه للحكومة. ففي مثل الرسم الجمركي على السيارات الرياضية أعلى، قد تربح خزانة الحكومة إلى حد ٨٠ مليون $(\$20000 \times 4000)$ ولكن مع نظام الحصص لا تحصل الحكومة على أي ربح ماثل. يظهر تأثير الحصص في الرسم البياني ٧-١٠. ونحن من جديد أمام مثل السيارات الرياضية.



الرسم ٧.١٠ تأثير الحصة على السعر وكمية الناتج

قبل أن تفرض الحصص، يكون سعر التوازن والكمية المتدالة للسيارات الرياضية \$٣٠٠٠٠ على التوالي. تحدد الحكومة حصة سنوية بمعامل ٤٠٠٠ سيارة وبالتالي تكون هذه الكمية هي الكمية المستوردة. إلا أن منحني الطلب يظهر لنا أنه لو توفرت ٤٠٠ سيارة فقط، يكون سعر التوازن \$٤٠٠٠٠ (النقطة (أ) على منحني الطلب).

إن استيراد السيارات الرياضية عملية مربحة للغاية. إذ أن السيارة تباع بشمن \$٤٠٠٠٠ في حين، أنها تكلف الشركة المستوردة فقط \$٢٠٠٠٠ (النقطة (ب) على منحني العرض). هكذا يجني مستورد السيارات أو المستوردون جماعيًّا مع مستوى مبيعات قدره ٤٠٠٠ سنويًّا، أرباحًا إضافية بالسيارة الواحدة قدرها \$٢٠٠٠٠ - \$٤٠٠٠٠ لـ \$٢٠٠٠٠ (مبلغ إجمالي قدره ٨٠ مليون \$ = \$٢٠٠٠٠ × ٤٠٠٠). وكما قد يحال لك، سوف تقوم منافسة مهمة بين مستوردي السيارات حول الحصص المتوفرة فتبرز آنذاك ضرورة اكتشاف طريقة لتوزيع الحصص على كل مستوردي السيارات. افترض أن الحكومة عزمت على بيع حقوق الحصص، فكم قد تساوي؟ الجواب هو طبعًا ٨٠ مليون دولار مبلغ الأرباح التي هي فوق المعادل العادي. تذكر أن منحني العرض يتضمن عائدًّا صول عاديًّا في الشركة.

وبالتالي في حال تفاوض مستورر بهدف الحصول على اتفاق حصري مع صاحب مصنع أجنبي ليكون وكيل التوزيع الوحيد لسيارة رياضية معينة في البلد المستورد، تكون أمام مثل ريع اقتصادي مثير للاهتمام. يكون توزيع الربح موضوع المفاوضات، وفي هذه الحالة الرابع الغائض وقدره ٨٠ مليون دولار، وبين مصنع السيارة الرياضية والشركة المستوردة. لا تنس أن مصنع السيارة مسror جدًا، وفقًا لمنحني العرض، إذ أمن ٤٠٠٠ سيارة بسعر \$٢٠٠٠٠ للسيارة الواحدة. ولكن إذا كان يمكن لذلك المصنع تحديد من سيكون الموزع الأجنبي، تكون له سلطة الاحتكار. فهو المورد الوحيد إزاء منحني طلب الأجنبي المعروف.

الفرق بين حالي الحصص والرسوم الجمركية في مثلك، يكون بالتالي من هو الذي سيحصل على ٨٠ مليون دولار. في حالة الرسوم الجمركية، إنها الحكومة. أمّا في حالة الحصص فالامر مرتبط كليًّا بطريقة توزيع الحصص، بما أن ذلك يحدد كيفية توزيع الريع الاقتصادي. ولكن لاحظ أن المستهلكين في حالة الحصص، تماماً كما في حالة الرسوم الجمركية، يكونون عادة في حالة أقل إرضاء بالمقارنة مع حالة التجارة الحرة. في حين، أن مستوردي السيارات، الذين وزّعت عليهم الحصص أو جزء منها، يؤيدون دعم حماية صناعة السيارات الرياضية المحلية. لربما أيضًا كانوا مصدرًا واعداً لبرئـات للحملات السياسية لأي حزب سياسي رئيسي!

٦.١٠

الحجج للقيود على المبادرات

هل من حجج مبررة اقتصاديًّا لتفرض الحكومات قيودًا على المبادرات؟ يحاول العديد من البلدان النامية أن يبرهن، أنه عندما تبدأ الصناعات بالتطور، لا بد من فترة حماية تسمح لها بالتوصل إلى حجم ومقاييس، تصبح معهمًا قابلة للحياة على الصعيد الاقتصادي في العالم التنافسي الدولي. تعرف هذه الحجج بـ "الصناعة في مراحل النمو الأولى". بانتظار أن ثبتت الأسواق وينشر جدول الأرباح، لا يمكن للصناعات الجديدة في تلك البلدان أن تنافس بنجاح، الشركات المستقرة في البلدان النامية. لسوء الحظ من الأسهل عمليًّا فرض الرسوم الجمركية والuschص عوضًا عن إلغائهما.

الحجّة الثانية تتناول "الاغراق". الاغراق ممارسة لبيع سلعة في سوق خارجية بسعر أرخص من سعرها السائد في سوق البلد المصدر. الخوف، هو أن تدفع ممارسة مماثلة بالمنتجين المحليين إلى الإفلاس، فترفع الدولة المصدرة الأسعار في غياب المنافسة الداخلية. تعتبر سياسة الاغراق غير شرعية بموجب القانون الدولي. ويمكن إخضاع المنتجين الأجانب لرسوم ضريبية مقاومة للاغراق، أو لضرائب، إذا استطاعت الشركات الداخلية تقديم إثبات، أن الاغراق أثر على مبيعاتها. ويا له من مجال مثير للمحامين والمحاسبين!

ثالثاً، يمكن فرض الرسوم الجمركية على سلع مستوردة أنتجتها شركات تحصل على إعانات للإنتاج من قبل حكوماتها. تعرف تلك الرسوم بالرسوم التعويضية، والهدف منها إلغاء تأثير الإعانات الحكومية المالية على سعر السلعة المستوردة.

في حين قد يكون للحجّج المذكورة أعلاه شرعية طويلة الأمد، فهي مثلاً تحمي المستهلكين على المدى الطويل، إلا أن لها كلفة على المدى القريب إذ أنها ترفع سعر السلع والخدمات المستوردة مما يكون عليه عادة. عملياً، السبب الوجيه الذي من أجله تفرض القيود على التجارة، يكمن في كون بعض الناس يخسر في التجارة الحرة، في حين، أن الكل يستفيد بالأجمال. ويفوق مجمل الارباح من التجارة الحرة مجمل الكلفة التي تستحق، عندما تلغى القيود على التجارة. ولكن عند الامتناع تزداد حالة بعض الناس سوءاً بل أكثر سوءاً، إذا خسروا وظائفهم ولم يكونوا مؤهلين بما فيه الكفاية لوظائف بديلة. على العكس، فإن الذين يستفيدون من التجارة الحرة، أي الشريحة الأعظم من الشعب، يحصل كل واحد منهم على أرباح صغيرة نسبياً. ولكن عندما تحسب هذه الأرباح يظهر أنها تتجاوز إلى حد بعيد الخسائر الكبيرة التي تكبّدها القليلون.

من الصعب تنظيم العدد الكبير للكاسبين الصغار، كما لو تعلق الأمر بجماعة ضغط سياسية فعلية. يكون من الأسهل طبعاً تنظيم العدد الصغير للخاسرين الكبار. نظرياً يمكن بالطبع التعويض كلياً على العدد الصغير من الخاسرين، بالأرباح الصافية من التجارة الحرة، ومن خلال تعويض البطالة مثلاً، يوضع على الخاسرين جزئياً (أي الذين زالت وظائفهم). ولكن عملياً، ليس من السهل تحديد سبب فشل شركة معينة بسبب المنافسة الخارجية أو، لتقل سوء الإدارة. وبالتالي لا تجري أي محاولة على وجه التخصيص للتعويض على أصحاب الموارد الذين تقفل نشاطاتهم التجارية من جراء المنافسة الخارجية "الشرعية".

من ثم تبقى الحماية قوة فعالة في معظم البلدان الرأسمالية.

على سبيل الاختبار، المرة المقبلة التي تكون فيها مع مجموعة مدراء أو موظفين تنفيذيين، ناقش معهم مسألة التجارة العالمية الحرة مدافعاً عنها. معظمهم سيقول عادة، إنهم يوافقونك الرأي. ولكن في معرض حديث شخصي مع أي منهم، غالباً ما مستمع القول التالي: "أنا مع التجارة الحرة من حيث المبدأ، ولكن صناعتي تشكل حالة خاصة بسبب..." يبدو آنذاك أن الحالات الخاصة متعددة في العالم.

معدّلات الصرف

٧.١٠

عندما يرغب فرد في شراء سلعة مصنوعة في الخارج، عليه أولاً شراء بعض من عملة ذلك البلد الأجنبي. على النحو ذاته، عندما يرغب أجنبي في شراء سلعة مصنوعة في بلد ما، عليه أولاً شراء بعض من عملة ذلك البلد. السوق التي يشتري فيها الناس ويبيعون عملات وطنية

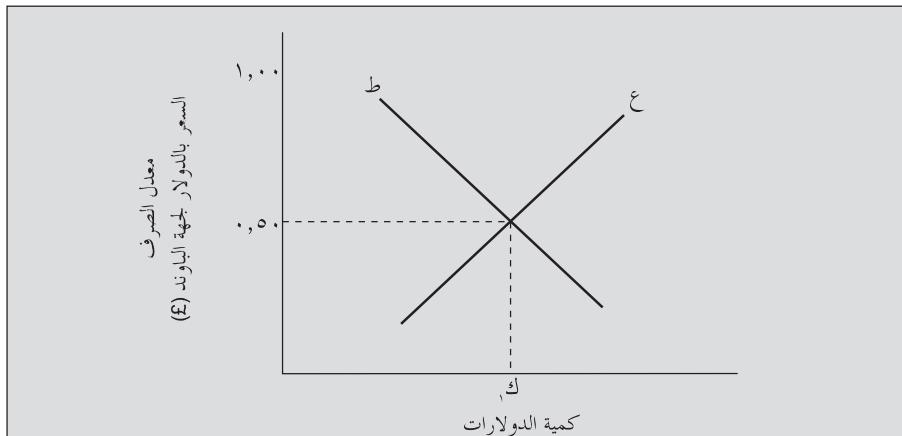
مختلفة، يدعى طبعاً سوق العملات الأجنبية. عندما ترغب شركة في المملكة المتحدة في شراء أجهزة كمبيوتر أميركية الصنع، عليها أولاً شراء دولارات. وعندما تودّ شركة أميركية لاستيراد السيارات شراء سيارات رياضية بريطانية، عليها أولاً شراء جنيهات استرلينية. سوق العملات الأجنبية هو الآلة لصرف العملات.

افتراض مثلاً، أن السيارات الرياضية التي كانت موضوع بحثنا في أول هذه الوحدة تباع في المملكة المتحدة بـ £ ١٠٠٠٠ السيارة الواحدة وأن المستورد الأميركي يشاء شراء ٤ سيارة منها. فهو وبالتالي يحتاج إلى £ ٤ مليون استرليني لشراء ٤ سيارة. افترض إضافة إلى ذلك أن بريتش تيليكوم British Telecom تودّ شراء ٤ جهاز كمبيوتر كبيراً من صنع الأميركي، ثمن بيع الواحد بمليوني دولار في الأميركي، فيكون المجموع £ ٨٠ مليون \$ ٤٠ جهاز كمبيوتر. مصادفة يلتقي المدراء الماليون بتاجر السيارات الرياضية الأميركي (ت س ر أو) (SCD) وبريتيش تيليكوم British Telecom (ب ت) (BT). أنا أبحث عن £ ٤ مليون £ مقابل دولارات"، يقول (ت س ر أو) (SCD)، وأنا أبحث عن \$ ٨٠ مليون استرليني مقابل باوندات"، تقول (ب ت) (BT). فيتفقان على مقايضة مباشرة: £ ٤ مليون استرليني مقابل \$ ٨٠ مليون \$ أو \$ ٨٠ مليون دولار مقابل £ ٤ مليون استرليني. وبالتالي يكون £ ٤ مليون استرليني ثمن الـ \$ ٨ مليون دولار، والعكس بالعكس. تسمى هذه الأسعار معدلات الصرف، وفي مثلنا هي على الشكل التالي: £ ١ = \$ ٢ أو \$ ١ = £ ٥٠.

في حال أخذنا بعين الاعتبار عمليتين فقط، الدولار والباوند، فما الذي يحدد معدل الصرف؟ كما هي الحال مع أي سلعة أو خدمة، تحدد معدل الصرف قوى الطلب والعرض. وما الذي يحدد الطلب والعرض على الدولار؟ إن عدد الدولارات الذي تريد شراؤه الأسر والشركات في المملكة المتحدة مقابل الباوندات، هو الذي يشكل الطلب على الدولار. في حين، يشكل عدد الدولارات التي تريد الأسر والشركات الأميركيه بيعها مقابل الباوند العرض على الدولار. ولأن البريطانيين يريدون دولارات لشراء سلع أميركية، بقدر ما تكون كمية السلع الأميركيه التي يريدون شراءها أكبر، بقدر ما يكون الطلب على الدولار أكبر. وبقدر ما تكون كمية الواردات البريطانية التي يريد المواطنون والشركات الأميركيه شراءها أكبر، بقدر ما يكون العرض على الدولار أكبر.

ولكن كيف تتفاوت كمية الدولارات المطلوبة والمعروضة مع تغير معدلات الصرف؟ افترض أن سعر صرف الدولار ارتفع، أي أن سعر صرف الدولار تحسن، هذا يعني أنه سيينبغى على البريطانيين دفع المزيد من الباوندات للحصول على الدولارات، وبالتالي لجهة الباوند، ستتصبح السلع الأميركيه أغلى. بما أن ثمن السلع الأميركيه ارتفع، سيتم شراء مقدار أقل منها. إن سعرًا أكثر ارتفاعاً للدولار سيعني طلبًا أصغر عليه.

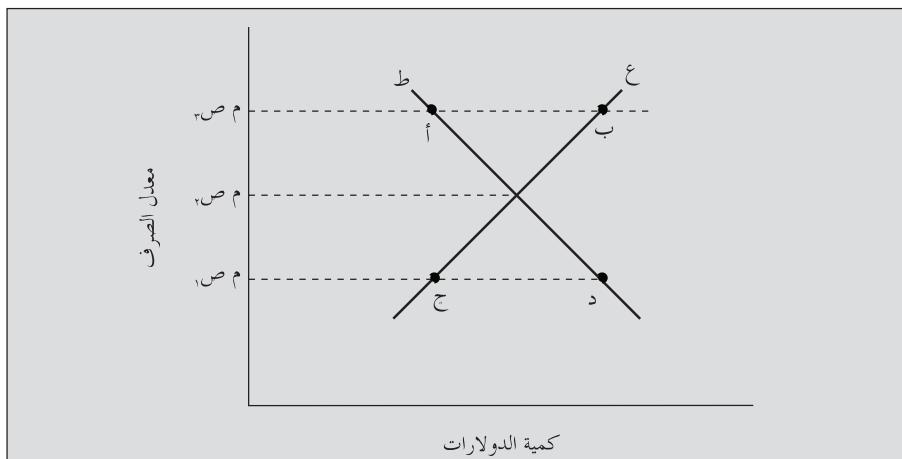
إلا أن سعرًا أكثر ارتفاعاً للدولار سيعني أيضًا، أن الأميركيين يمكنهم الحصول على المزيد من الباوندات مقابل الدولار الواحد. هذا يعني أن السلع البريطانية ستكون أقل كلفة لجهة الدولار، وسيرغّب الأميركيون وبالتالي في استيراد المزيد من السلع الانكليزية. طالما أن مرونة الطلب على السلع البريطانية هي أكبر من واحد، يعني أن سعر الدولار ضرب الكمية المشتراة يرتفع عندما ينخفض سعر الدولار، وهذا سيرفع العرض على الدولار.



الرسم ٨.١٠ تحديد معدل الصرف

يظهر منحى العرض (ع) ومنحنى الطلب (ط) المحتملان للدولار في الرسم البياني ٨-١٠. مع ارتفاع قيمة الدولارات في ما يتعلق بالباوند، ترتفع كمية الدولارات المعروضة وتتلاطم كمية الدولارات المطلوبة. في المكان الذي يتلاطط فيه المنحنيان، ستعادل كمية الدولارات المعروضة كمية الدولارات المطلوبة تماماً، وسيحدّد سعر الدولارات لجهة الباوند. وبالتالي لطالما هناك سوق حرّة يمكن استبدال الدولارات فيها بالباوندات، سيتكيف معدل الصرف مع المستوى الذي تتساوى فيه الكميات المطلوبة والمعروضة. تدعى معدلات الصرف هذه معدلات الصرف المرنة.

في حين، أثبتت بلدان عديدة اليوم سياسة معدلات صرف مرنّة إلا أن البلدان الرأسمالية الرائدة لم تفعل ذلك دائماً. يقابل نظام معدلات الصرف المرنّة نظام ثابتة تستفيد منه بعض البلدان. بموجب نظام ثابتة الصرف تتفق الحكومات المعنية على بيع أو شراء كميات كافية من عملاتها، لإبقاء معدلات الصرف على القيمة المتفق عليها. تظهر معدلات الصرف الثابتة في الرسم البياني ٩-١٠.



الرسم ٩.١٠ معدّل صرف ثابت

سبقى ضمن مثل الدولار/باوند لأن نظام معدلات صرف ثابتة كان موجوداً حتى أوائل السبعينيات، على رغم أن الولايات المتحدة الأميركية والمملكة المتحدة تتبعان اليوم نظام معدلات صرف مرونة.

في الرسم البياني ٩-١٠ توازن معدل الصرف في السوق الحرة هو (م ص). لكن افترض أن الإداره الأميركيه والحكومة الانكليزية تتفقان على تثبيت السعر عند (م ص). تتجاوز كمية الدولارات المطلوبة الكمية المعروضة بالمقدار (ج د) بهدف الحؤول دون انتقال معدل الصرف من (م ص)، إلى (م ص).

قد ينبغي على الحكومة الأميركيه بيع المقدار (ج د) من الدولارات مقابل الباوند. من جهة أخرى لو كان المعدل قد حدد عند (م ص).

ل كانت اضطررت الإداره الأميركيه إلى شراء المقدار (أ ب) من الدولارات ودفع ثمنها بالباوند، لتحول دون سقوط معدل الصرف، إلى معدل السوق الحرة الممثل بـ (م ص). والآن في حال وجد طلب فائض للدولارات بموجب نظام معدل صرف ثابت، يمكن للإداره الأميركيه الحصول دوماً على ما يكفي من الدولارات لبيعها في سوق العملات الأجنبية، من خلال استعارتها داخلياً وأو رفعها نسب الضرائب. ولكن لدى وجود عرض دولارات فائض عند معدلات الصرف الثابتة، تكون الحكومة مضطراً لشراء دولارات، يمكنها أن تفعل هذا فقط إذا كانت لديها موجودات كافية من الجنيه الاسترليني. افترض أن الإداره الأميركيه نفذت من الاسترليني. ماذا تفعل؟ أمامها خياران: إقراض الباوندات من الحكومة البريطانية واستعمالها لشراء العرض الفائض من الدولارات، أو محاولة إنقاذ الحكومة البريطانية بشراء دولارات لإزالة العرض الفائض. كما يمكن التصور، لكلا الحلين السابقين حدود إذ أنه من المستبعد أن تكون الحكومة البريطانية مستعدة لتفرض الباوندات للإداره الأميركيه وأو لتنضم في شراء عملة هذه الأخيرة إلى ما لانهاية.

في عالمنا اليوم الكثير من العملات غير الدولار والباوند. وبالتالي الكثير من معدلات الصرف غير معدل صرف الدولار/باوند. إلا أن سوق كل عملة يعمل تماماً مثل سوق الدولار الذي حلناه في الرسميين ٨-١٠ و ٩-١٠.

كان الهدف من انتقال العملات الرئيسية في العالم في أوائل السبعينيات إلى معدلات الصرف المرنة، جعل معدلات الصرف مستقرة، وتقادري إنقاذه كبير من قيمة النقد وثم إعادة التقدير إليه، مما يؤدي إلى صرف ثابت يفرضه مرسوم حكومي. هذا النوع من الاستقرار لم يتتطور. وشهدت الثلاثون سنة الماضية تقلبات في معدلات الصرف أكبر من التي حصلت أيام معدلات الصرف الثابتة. لماذا الحال هكذا؟ للاجابة عن السؤال، ينبغي أن نتخلى عن الافتراض الضمني الذي كنا نقدمه، وهو أن الطلب على عملة بلد ما مرتبط بالطلب على صادرات ذلك البلد.

٨.١٠ ميزان المدفوعات

تسجل حسابات ميزان المدفوعات في بلد ما تجارته الدولية، بالإضافة إلى الاقتراض والإقراض الدوليين. ينبغي الفهم أنه عندما نشتري أي شيء من بلد اجنبي، ندفع ثمنه بعملة ذلك البلد.

إن شراء سلعة كسيارة رياضية أجنبية أمر واضح. ولكن ماذا بشأن الخدمة؟ إذا اشترينا سيارة فولفو توربو Volvo turbo مثلاً، يجب نقلها إلى شواطئنا على متن باخرة. يمكن شحنها مع والينيوس لاينز (Wallenius Lines) (وهي شركة نقل سويدية). ويمكن أن تكون لويدز اوف لندن (Lloyds of London) الشركة المؤمّنة لتلك الشحنة. كل من هاتين الشركتين يوفر خدمة على المستورد أن يتحمل نفقتها بالعملة المناسبة. ماذا يمكننا أن نشتري أيضاً من الخارج؟ عندما تذهب إلى باريس لإمضاء عطلتك (على افتراض ألا تكون مقىماً في فرنسا)، تصنف فواتير الفندق والمطعم وبطاقة اللوفر Louvre كخدمات مستوردة من فرنسا إلى بلدك، تدفع ثمنها بالفرنكـات الفرنسية التي حصلت عليها بعملة بلدك. قد تشتري أيضاً شركة أجنبية متزاً لقضاء العطلات في إسبانيا أو عقاراً ما. إذا بنت شركة سيارات يابانية (مرة أخرى على افتراض أنها لستا في اليابان) مصنع سيارات في بلدك، يعتبر عائد الاستثمار ذلك لصاحب الشركة الياباني استيراً للخدمات من اليابان.

إن تدفقات العملات الأجنبية الازمة لإنجاز كل هذه العمليات تسجّل في ميزان المدفوعات لكل بلد. لكن لا تستعمل كل البلدان إيرادات محاسبة متطابقة على الرغم من أنها متشابهة إلى حد بعيد. سيكون عرضنا تفسيراً مبسطاً لهذه الحسابات المعقدة. في حساب المدفوعات لكل بلد ثلاثة حسابات رئيسية هي :

أ. الحساب الجاري أو الحساب التجاري؛

ب. حساب رأس المال؛ و

ج. حساب التسديد الرسمي.

إن البنود الرئيسية في الحساب الجاري هي الواردات من السلع والخدمات وال الصادرات من السلع والخدمات. إن الواردات وال الصادرات وأي بند آخر لا ينجم عنها زيادة على أو طرح من ديون البلد على الموارد الأجنبية الخارجية تدخل ضمن الحساب الجاري. وبالتالي، عندما يشتري بلدك أحذية تزلج أجنبية، ويقدم تبرعات إلى سيف ذا تشيلدرن فاند Save The Children Fund، أو يبيع الآلات أو القمح لبلدان أجنبية، تظهر كل هذه في الحساب الجاري.

تدخل كل العمليات التي تؤثر في مقدار الديون لبلدك في الخارج وديون البلدان الأجنبية في بلدك، ضمن حساب رأس المال الذي يسجل كل عمليات الاستئارة والإقراض الدولية. وبالتالي، عندما يشتري اليابانيون سند خزينة أميركي، أو يبني الأميركيون مصنعاً في اليابان، تظهر هذه العمليات في حسابي رأس المال الياباني والأميركي.

الحساب الثالث هو حساب التسديد الرسمي الذي يكشف التغير في حيازات بلد ما للعملة الأجنبية.

يبدو في الجدول ١٠ - ٥ حساب ميزان المدفوعات لبلد افتراضي نسميه (خ) هو يشـكـو من عجز في حسابه الجاري حيث تـتـخـطـي قيمة الواردات قيمة الصادرات بنسبة ١٠٠ بـليـون دـولـار.

الجدول ٥.١٠ حساب ميزان المدفوعات في البلد (خ)

بليون دولار

الحساب الجاري	
٥٠٠	الواردات من السلع والخدمات
٤٠٠	ال الصادرات من السلع والخدمات
١٠٠-	ميزان الحساب الجاري
	حساب رأس المال
٣٠٠	استثمارات أجنبية في (خ)
١٩٠	استثمارات (خ) في الخارج
١١٠	ميزان حساب رأس المال
	حساب التسديد الرسمي :
١٠	تغير في الاحتياطي الرسمي لـ(خ)
صفر	صافي التأثيرات

لا بد أن يعوض الإفتراض الأجنبي عن هذا العجز وهو يحصل في حساب رأس المال كجزء من الاستثمار الأجنبي في البلد (خ). الفرق بين العجز في الحساب الجاري والفائض من حساب رأس المال يفسّره تغيير في حيازات العملة الأجنبية. وبالتالي، ينبغي تحديداً أن يكون ميزان المدفوعات في توازن دائم.

والآن لا بد أنك سمعت بعجز الميزان التجاري أو الفائض. هذا الكلام سهل، هذا هو الحساب الجاري. ولكن ماذا يعني عجز ميزان المدفوعات أو فائضه؟ يمكن اعتبار عجز ميزان المدفوعات العرض الفائض لعملة بلد والذي ينجم عن العمليات الدولية والذي على الحكومة شراؤه إذا ما كان الهدف الحفاظ على معدل الصرف. الفائض في ميزان المدفوعات هو على العكس، الطلب الفائض على عملة بلد ما، والذي على الحكومة بيعه، إذا كان الهدف إبقاء العملة على معدل الصرف نفسه. ماذا يحصل إذا لم تتدخل الحكومة لا سيما وأن العديد من الحكومات لا يفعل بموجب نظام معدلات صرف مرنة؟ سيتبّع العجز في ميزان المدفوعات في بلد ما في نقص قيمة نقد البلد، يعني أن سعره سيهبط. ولكن إلى أي حد؟ سوف يهبط كأي سعر آخر، إلى أن يتقطّع الطلب على العملة والعرض عليها، عند سعر توازن جديد، هو سعر الصرف الجديد. أما الفائض في ميزان المدفوعات فسيتبّع على العكس يتحسين سعر صرف عملة بلد ما مقابل العملات الأجنبية.

في الماضي القريب، تقلّبت بعض العملات الرئيسية كالدولار الأميركي والين الياباني والجنيه الاسترليني بشدة إزاء بعضها البعض. كانت النتيجة تحسناً ونقصاً هامين في قيمة تلك العملات. ففي أوائل الثمانينيات مثلاً، كان سعر صرف الدولار مقابل الين ٢٥٠ ينًا للدولار الواحد. بعد خمسة أعوام فقط كان ١٧٠ وفي أواخر التسعينيات ١٣٠. في الفترة نفسها، تغير سعر صرف الباوند البريطاني من دولارين للباوند إلى دولار واحد. كما يمكنك أن تتصرّر، تستتبّ تغييرات كهذه بفوضى للشركات المتعددة الجنسيات، في مشاريعها وتوقعاتها. وهي شركات تعتمد إلى حد كبير جداً على الموارد المستوردة والشركات المصدرة الرئيسية. لا يمكن إلقاء اللوم، بالنسبة إلى أسباب التقلّبات هذه في معدلات الصرف، على التقلّبات في

الوحدة ١٠ / القطاع الدولي

استيراد أو تصدير السلع والخدمات. إذ أن دورها ثانوي. تشكل قيمة التجارة العالمية اليوم نسبة صغيرة جدًا من قيمة الصفقات المالية العالمية. هذه التدفقات متقلبة للغاية، وكذلك الأمر بالنسبة إلى معدلات صرف كثيرة. إن تقلبات كهذه تتسبب بمشاكل خطيرة للشركات التي تعاطى التجارة الدولية.

إن دراسة مفصلة لعالم التجارة الدولية والمالي تتعذر مجال هذا المقرر، ولكن من أجل أن تفهم بطريقة أساسية هذا العالم المتشعب، سوف نبني نموذجًا بسيطًا للقطاع الدولي لبلد افتراضي.

٩.١٠ سير العمل في القطاع الدولي (نموذج بسيط)

سوف ننظر في نموذجنا البسيط إلى قطاعين فرعيين فقط في قطاعنا الدولي، وهما القطاع التجاري (الحساب الجاري) وقطاع رأس المال (حساب رأس المال). يتألف حساب ميزان المدفوعات من الميزان التجاري زائد تدفقات رأس المال، ويكون الحاصل صفرًا. من الممكن جدًا أن يكون في اقتصاد ما فائض كبير (عجز) في الميزان التجاري يعوض عنه عجز كبير (فائض) في حساب رأس المال.

فلنبدأ بالحساب الجاري: ما هي العوامل التي ستؤثر في الطلب على صادرات بلد معين؟ سوف نتناول ثلاثة عوامل رئيسية :

أ. الطلب الأجنبي (د)، الذي سنعتبره مرتبًا بالمداخيل القومية الأجنبية؛

ب. أسعار داخلية (س) مقابل أجنبية (س) كلما انخفضت أسعارنا المحلية كلما ارتفعت الصادرات؛

ج. معدل الصرف (م) فإذا نقصت قيمة العملة المحلية، يحصل الأجانب على المزيد منها مقابل وحدة من عملتهم الخاصة. وبالتالي يمكنهم شراء المزيد من الواردات بمبلغ معين من عملتهم الخاصة.

وهكذا لدينا بمصطلحات عامة التعبير التالية لـ (ص) وهي مقياس للصادرات:

$$(ص) = د (د، س، (س، (م))$$

و

$$\frac{\Delta(ص)}{(ص)} = د (\Delta د / د، (ت ض خ) / (ت ض خ)، (ت ح س) / (ن ق ص))$$

حيث يكون (ت ض خ) معدل التضخم (الداخلي والخارجي)، يكون (ت ح س) عامل تحسن قيمة العملة (ن ق ص) عامل نقص قيمة العملة. يكون معدل نمو الصادرات متوفقاً على معدل نمو الدخل الأجنبي، معدلات التضخم النسبية ودرجة تحسن أو نقص قيمة العملة مقابل سلة من النقود الأجنبية.

ماذا عن الواردات (و)؟ ستكون العوامل المؤثرة في الصادرات نفسها التي تؤثر في الواردات إلا أنها تعمل في الاتجاه المعاكس، وسوف تتوقف على الدخل القومي المحلي (د) أكثر منه د أ. وبالتالي:

$$\frac{\Delta و}{و} = د (\Delta د / د، (ت ض خ) / (ت ض خ)، (ت ح س) / (ن ق ص))$$

لفترض الآن أن معدّل نمو الدخل الأجنبي ارتفع، لنقل من اثنين في المئة إلى ستة في المئة. هذا من شأنه أن يعزّز صادراتنا من دون أن يؤثّر في وارداتنا المرتبطة بمعدّل النمو في دخلنا القومي. لنذهب أبعد من ذلك. افترض أننا أمام تضخم منخفض بالمقابل مع التضخم الأجنبي. من شأن هذا أن يعزّز صادراتنا ويجعل الواردات أقل جاذبية. وفي حال نقصت قيمة عمليتنا في الوقت نفسه، سنشهد ولادة حافر إضافي للصادرات ونقصاً في الواردات. لذلك قد يصعب كثيراً التكهن بالميزان التجاري، وقد تنجم عن ذلك مشاكل لصانعي السياسات، كما سترى في درسنا لعلم الاقتصاد الكلي (الوحدة ١١ وما بعد).

على العكس، فإن تحسّن قيمة عملتنا قد تعوّض عن تأثير التضخم المنخفض داخلياً مما يجعل الصادرات أقل جاذبية ويعزّز وارداتنا. السؤال الحرج هو ما الذي يحدّد معدّل الصرف؟ نحن نعرف الرد على ذلك: إنه الطلب على عملتنا وعرضها. سبق أن بحثنا في الطلب على العملة والعرض عليها من الحساب الجاري. ولكن ماذا بشأن حساب رأس المال؟ هنا تظهر المشكلة.

سوف نفترض أن العاملين يؤثّران في الطلب على الطلب على عملتنا في حساب رأس المال. إنهم معدّل الفائدة مقابل المعدّل الأجنبي والتوقعات حول تحسّن قيمة العملة أو نقصها. افترض أن معدّل الفائدة هو عشرة في المئة ومعدلات الفائدة الأجنبية كلها هي خمسة في المئة. يمكن لمديري صندوق معاشات التعاقد في اليابان الذين يتصرّفون ببعضة بلايين للاستثمار، أن يضاعفوا نسبة العائد عن طريق شراء عملتنا واستثمار أموالهم في أسواقنا النقدية. هل من مجازفة ما في ذلك؟ الجواب هو "نعم": إذ أن عملتنا قد تنقص قيمتها بعد أن يتم الاستثمار فتحفّض بذلك فارق معدّل الفائدة. وبالطبع قد تتحسّن قيمة عملتنا. وفي حال حصول ذلك، سيضحك مدير صندوق معاشات التعاقد اليابانيون في طريقهم إلى مصارفهم، إذ أنهم ربحوا على صعيد فارق معدّل الفائدة وتحسّن قيمة عملتنا على السواء. كما وضحتنا بالأمثلة، ستؤدي التوقعات حول تحسّن أو نقص قيمة عملتنا المحتملين دوراً حاسماً في الطلب على عملتنا. قد يؤثّر هذه التوقعات في عرض عملتنا ونتيجة لذلك، سوف يكون الطلب على عملتنا وعرضها مستقلّين عن بعضهما.

١.٩.١٠ مثل على تحرك دولي وعلى ردة الفعل عليه

نأمل أن يسهل عليك أكثر فهم المثل الذي سوف نعرضه حالاً، بعد أن تكون درست وحدات علم الاقتصاد الكلي (من الوحدة ١١ فصاعداً). تقبل ما يلي بثقة مطلقة: يعني بلد ما من تضخم مرتفع وتصرّح حكومته أنها ستقيّد عرض النقد لتداوي التضخم. يعني تقييد عرض النقد أن معدلات الفائدة ستكون "مرتفعة" خلال السنة المقبلة. افترض أن المستثمرين الأجانب صدقوا حكومتنا وقرّروا وبالتالي استثمار أموالهم في أسواقنا المالية. هذا يعني أن الطلب على عملتنا سيزداد، ويعني أيضاً أن تحسّننا لعملتنا في أسواق العملات الأجنبية متوقّع. افترض الآن أن مضاربين آخرين يظلون أن مدير أموال أجنبية سيوظفون أموالهم في بلدنا بسبب فارق نسبة العائد، ويتبنّون بأن عملتنا ستتحسّن قيمتها. قد يحوّلون أموالاً إلى أسواقنا المالية ليس بسبب فارق نسبة العائد بذاته بل بسبب التحسّن المتوقّع لعملتنا. كل هذا يعود إلى إعلان الحكومة عن نيتها معالجة التضخم عن طريق تقييد عرض النقد. وبالطبع، في حال لم يصدقوا حكومتنا و/أو اعتقادوا أن السياسة لن تنجح، قد يحوّلون أموالهم إلى أسواق مالية أخرى.

الآن افترض أن شائعة سرت، أنه على ضوء الانتخابات القادمة، ستعتمد الحكومة سياسات لخفض معدلات الفائدة وجعل أصحاب المشاريع التجارية والرهون مسرورين. ماذا قد تفعل إن كنت مدير صندوق معاشات أجنبى، ولديك الكثير من المال تستثمره لتحقيق أكبر عائد ممكن؟ مع وشك انخفاض معدلات الفائدة في بلدنا الافتراضي لن يبقى ملاداً جداباً للأموال الأجنبية، فتوجه نظرك وبالتالي إلى بلدان أخرى. في الوقت نفسه، قد تفكّر في أن مدیري أموال آخرين سوف يفكّرون على خطوط متشابهة، وبالتالي يكون من الأفضل لك أن تسرع في سحب الأموال من بلدنا. لماذا؟ لأنه إذا كان كل مدير أموال يفكّر على الخط نفسه، سيتبّع سحب هذه الأموال، أي التحوّل إلى شمال منحني الطلب لعملة بلدنا، بتنقيص قيمة العملة. وبالتالي، فإن الانخفاض المتوقع في معدل الفائدة الذي تسبّب به ارتفاع في عرض النقد سيتبّع بتحويل الطلب الأجنبي على عملة بلدنا إلى الشمال، وقد ينجم عنه نقص مفاجئ لقيمة العملة.

وبالتالي، فإن شركة مصدرة قليلة الحظ تطلب مواداً أولية أو مكونات أجنبية للتسليم في المستقبل، لنقل بعد سنتين تقريباً، ستواجه مشكلة (أو عدة مشاكل). إذا كانت لديها مجرد فكرة بسيطة عمما ستكون عليه معدلات الصرف في السنتين المقبلتين، أي أسعار المكونات المستوردة بالعملات الأجنبية وأي أسعار للسلع الجاهزة للبيع في الخارج بعملتها الخاصة، ستكون الشركة المصدرة مستعدة لقبولها؟ إذا أخطأت هي الظن على عكس منافسيها، قد تفلس. كما أنها قد تتحقق ثروة على العكس. قد تكون إحدى الطرق للحد من المجازفة شراء عملات أجنبية في أسواق المستقبل، وجعل المضاربين يجازفون إذا تقلب معدل الصرف، لكن ذلك يستلزم تكاليف إضافية. ما هو الجواب إذ؟

تنقسم آراء الاقتصاديين والسياسيين بوضوح حول الحل. فالذين يؤمنون بفاعلية آلية السوق يحاولون أن يبرهنوا، أن آلية معدلات الصرف المرنة هي الجواب الوحيد. وأنه لو قدر للحكومات اعتماد سياسات اقتصادية "معقولة"، قد تعزّز المعدلات المرنة التجارية الدولية، وتؤدي إلى توزيع فعال للموارد على صعيد شامل. أما أصحابهم فيقولون، إن نظام معدل صرف ثابت ضروري للحصول على فاعلية اقتصادية عالمية، وإنه يجدر بالدول الرائدة أي الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا واليابان، من خلال أنظمتها الاقتصادية، الحد من تقلبات معدلات الصرف الدولية. ويذهبون إلى بعد من ذلك فيقولون، إن الدول التجارية الأصغر، أي باقي العالم، يجدر بهاربط عملتها بعملة أحد هؤلاء الشركاء الرئيسيين، وسنّ سياسات تضمن استقرار معدل الصرف.

إن عالم التجارة الدولية وعالم المال الدولي يغطيان عالم الاقتصاد الوحدوي والكلي. لذلك من الأفضل لنا الآن تحويل انتباها إلى عالم الاقتصاد الكلي.

خلصة

١٠.١٠

أنت الآن قادر على التمييز بين نظرية المزية المطلقة ونظرية المزية المقارنة، وعلى فهم السبب وراء إفادة كل البلدان من التجارة الدولية. كما أنك تفهم لماذا تخفض القيود على التجارة حجم الصادرات والواردات، وبالتالي، إمكانات استهلاك العالم، ولماذا قد تعود بالفائدة على عمال محميين قلائل على حساب كثيرين.

يمكنك من جهة أخرى ان تشرح، كيف يتم تمويل التجارة الدولية، وما الذي يشكل ميزان المدفوعات، وماذا يحدّد مقدار الإقراض والاستعارة الدوليين، وماذا يحدّد معدلات الصرف؟

أسئلة متعددة الخيارات

- ١.١٠ البلدان (خ) و(ذ) يمكنهما إنتاج القمح والقماش وفقاً للقائمة التالية:
كلفات الإنتاج الهاشميشية

البلد (ذ)	البلد (خ)	السلعة
يوم - رجل ٢	يوم - رجل ١	وحدة قمح
يوم - رجل ٤	يوم - رجل ٣	وحدة قماش

على افتراض أنه لا وجود لتكلفة إنتاج أخرى ولا كلفة نقل ولا قيود تجارية، أي خيار يصح من بين الخيارات التالية؟

أ. البلد (خ) يصدر القمح ويستورد القماش.

ب. البلد (خ) سيصدر القمح والقماش.

ج. البلد (خ) لن يصدر ولن يستورد القمح أو القماش.

د. يتعدد تحديد نمط التجارة من المعلومات المذكورة أعلاه.

- ٢.١٠ قد تصبح مستويات المعيشة أكثر ارتفاعاً في كل مكان في العالم من جراء :

أ. ازدياد في مهارات القوة العاملة في كل بلد.

ب. ازدياد في مخزون السلع الرأسمالية في كل بلد.

ج. ازدياد في الرسوم الجمركية الحمائية في كل بلد.

أي احتمال يصح من بين الاحتمالات التالية؟

أ. ١ فقط.

ب. ١ و ٢ فقط.

ج. ١ و ٣ فقط.

د. ١ و ٢ و ٣ فقط.

افتراض أن المبادرات الدبلوماسية التي قامت بها الولايات المتحدة أدت إلى بداية تجارة مكثفة مع روسيا. أي من الاحتمالات التالية يصف على أحسن وجه تأثيرات ذلك على الولايات المتحدة؟

أ. قد ترتفع المداخيل من صناعات التصدير، ولكن ليس بقدر ما قد يهبط الدخل من صناعات الاستيراد المنافسة.

ب. قد يهبط الدخل من صناعات الاستيراد المنافسة ولكن ليس بقدر ما قد يرتفع دخل صناعات التصدير.

- ج. قد يرتفع الدخل لكل فرد طالما أن الدخل في صناعي التصدير والاستيراد المنافستين سيرتفع.
- د. قد يرتفع أو ينخفض الدخل من صناعي التصدير والاستيراد المنافستين.

٤.١٠ إذا أزيلت كل القيود على التجارة الدولية، قد نشهد

أ. مستويات معيشة متوسطة أكثر ارتفاعاً.

ب. مستويات معيشة ادنى لبعض الأشخاص.

أي احتمال يصحّ من بين الاحتمالات التالية؟

أ. ١ فقط.

ب. ٢ فقط.

ج. كل من ١ و ٢.

د. لا ١ ولا ٢.

٥.١٠ «الأرباح الممكّنة من التجارة مبالغ فيها للغاية. إذا تعادلت صادرات وواردات بلد ما، فهذا يعني أنه يعادل مع باقي العالم سلعاً ذات قيمة سوق متساوية. يمكن لهذا البلد أن يربح فقط إذا استورد أكثر مما صدر وبالنسبة إلى العالم جملةً، ينبغي أن تتساوى الواردات مع الصادرات».

أي احتمال من بين الاحتمالات التالية يجعل هذا القول غير صحيح؟

أ. قد يكون التجار مستعدّين للتخلي عن أكثر من اللازم لقاء ما يحصلون عليه.

ب. يمكن الاقتصاد أن يفيد من التجارة فقط، في حال تجاوزت مكاسب التصدير المدفوعات للواردات.

ج. لا تعني مساواة الواردات والصادرات بالضرورة ضمّناً مبادلة سلع ذات قيمة متساوية.

د. تزيد الواردات على كمية مقدار الإنتاج المتوفّر للاقتصاد والصادرات تنقص منها.

٦.١٠ إذا تحسّنت قيمة الجنيه الاسترليني بفضل فائض مستمر في ميزان مدفوعات المملكة المتحدة، سيكون التأثير في المقيمين في المملكة المتحدة كما يلي:

أ. قد يصبح قضاء عطلة في أوروبا أقلّ كلفة.

ب. قد تنخفض كلفة السلع المستوردة.

أي احتمال يصحّ من بين الاحتمالات التالية؟

أ. ١ فقط.

ب. ٢ فقط.

ج. كل من ١ و ٢.

د. لا ١ ولا ٢.

٧.١٠ افترض أن التبادل في الجنيه الاسترليني في أسواق العملات الأجنبية تم بمعدل ٥,٢ فرنكوات سويسرية مقابل الجنيه. وافترض علاوة على ذلك أن الصرف الثابت كان في اليوم التالي باوند مقابل ٨,٢ فرنكوات سويسرية. أي خيار من بين الخيارات التالية قد يكون النتيجة المباشرة للتغيير في سعر الصرف بين الجنيه الاسترليني والفرنك السويسري؟

- أ. يرتفع سعر السلع السويسرية أكثر بالنسبة إلى المستهلك الإنكليزي.
- ب. ينخفض سعر السلع السويسرية بالنسبة إلى المستهلك الإنكليزي.
- ج. لا يرتفع سعر السلع السويسرية ولا ينخفض بالنسبة إلى المستهلك الإنكليزي.
- د. ينخفض سعر السلع البريطانية بالنسبة إلى المستهلك السويسري.

٨.١٠ لو كانت لفرنسا معدلات صرف ثابتة مع كل البلدان التي تتعاطى التجارة، ولو تجاوزت وارداتها صادراتها بـ٤ بليون ف ف، وفي حال تخطى استثمار رأس المال في الخارج من قبل المقيمين في فرنسا استثمار رأس المال الأجنبي في فرنسا بـ٥ بليون ف ف، قد نشهد تدفقاً داخلاً صافياً للصرف الأجنبي نحو فرنسا في غياب أية عملية أجنبية أخرى.

أي خيار يصح من بين الخيارات؟ يعتبر التحليل السابق:

- أ. صحيحاً، لأن التدفق الداخلي من استثمار رأس المال الأجنبي قد يتجاوز التدفق الخارج من العجز التجاري.
- ب. غير صحيح، لأنه في كل مرة تتجاوز واردات السلع والخدمات صادرات السلع والخدمات، لا بد أن يكون ميزان المدفوعات واقعاً في عجز.
- ج. صحيحاً، لأن صافي استثمار رأس المال الأجنبي قد يزيد الأصول الفرنسية بـ٥ بليون ف ف مما قد يفوق العجز التجاري.
- د. غير صحيح، لأن العجز في الميزان التجاري إضافة إلى صافي التدفق الخارج في حساب رأس المال قد يحدث تدفقاً خارجياً لحيازات العملة الأجنبية.

٩.١٠ من الممكن أن يعني بذلك ما من عجز تجاري دائم وضخم طوال سنوات عديدة فقط إذا:

- I. كانت عملته في تحسن مستمر.
- II. كان مقرضاً دولياً ثابتاً.

أي احتمال يصح من بين الاحتمالات التالية؟

- I. فقط.
- II. فقط.
- III. كل من I و II.
- IV. لا I ولا II.

دراسة حالة ١-١٠: حكاية السجائر والمشروب

تدور هذه الحالة حول الأرباح التي تنشأ من التبادل وكيفية توزيعها. قبل النظر فيها يجدر بك فهم:

- فوائد التبادل.
- معدل الصرف.

توضح هذه الحالة كيفية تحسن وضع كل الأطراف مع حصول التبادل. كما تبين كيف يمكن لكل الأطراف في صفقة تجارية ما الاستنتاج أنهم حققوا صفقة رابحة جدًا.

حكاية السجائر والمشروب

أقيمت قاعدة جوية عسكرية استراتيجية أميركية في جزيرة تقع قبالة الشاطئ الشمالي الغربي لاسكتلندا. أُعطيت لكل طيار أميركي على القاعدة ٤٠٠ سيجارة كل أسبوع كجزء من الت Cediminas الغذائية لكن المشروب لم يكن متوفّرًا في القاعدة.

كان الشغل الرئيسي لسكان الجزيرة تحضير المشروب بحسب الأصول المتبقية. أُعطي كل واحد من المئتي موظف في المعمل ١٥ زجاجة صغيرة جدًا من المشروب أسبوعيًّا كجزء من أجراهم. ولكن بسبب النقص بشكل عام كانت السجائر شبه غير متوفّرة للعاملين هناك.

وإذ حظرت القوانين الأميركيّة المتعلقة بالأمن أي اتصال بين الأميركيّين والسكان المحليّين، صار الوضع كالتالي: لدى الأميركيّين مقدار وافر من السجائر ولكن لا مشروب، ولدى سكان الجزيرة الكثير من المشروب ولكن لا سجائر.

كان جو بلوغز Joe Bloggs عضو البرلمان المحلي الاسكتلندي الشخص الوحيد المسؤول له بدخول القاعدة الجوية. كونه ولد في بيت سياسيين، سأل مجموعة من الطيارين الأميركيّين كيف يمكنه جعل إقامتهم على الجزيرة ممتعة أكثر. فأجابوا أنهم يكونون ممتنين إلى أقصى الحدود لو أمكنهم الحصول على القليل من مشروب الجزيرة الممتاز. كما قالوا له أنهم مستعدون لاستبدال علبتين من السجائر بزجاجة مشروب صغيرة جدًا. إلا أنهم لم يقولوا الجو، أنهم يكونون قد أعطوا في الواقع ثالث علب سجائر لقاء كل زجاجة مشروب صغيرة.

غادر جو القاعدة ذات ليلة وبحوزته ٤٠٠ علبة سجائر. وخلال تجمع سياسي محلّي في اليوم التالي، سأل مجموعة من العمال في معمل المشروب، بأي معدل قد يكونون مستعدّين لمقايضة المشروب بالسجائر. شعورًا منهم بأنّ صفقة ما كانت على وشك الحدوث، وبأنّهم يتعاملون مع سياسي مراوغ، تشاوروا واتفقوا على أن علبة سجائر واحدة تساوي ٣ زجاجات مشروب. لكنّهم قالوا لجو، إنّهم مستعدّون للتخلّي عن زجاجة مشروب صغيرة واحدة مقابل علبة سجائر واحدة. أحضر جو على الفور ٣٠٠ علبة سجائر وعاد إلى القاعدة الجوية وبحوزته ٣٠٠ زجاجة مشروب صغيرة. أعطى الطيارين ٢٠٠ زجاجة بما ان الاتفاق كان تم على معدل التبادل هذا، أي على سجائر مقابل كل زجاجة. سرّ الطيارون جدًا وقدمو الجو جزيل الشكر لخدماته. بما أنه لم يحاول المساومة معهم، اعتبر الأميركيّون ذلك عرّبونا لاهتمامه بخيرهم ودليلًا على كونه اسكتلنديّ شهم. بالعودة إلى معمل المشروب كان الاسكتلنديّون الحذرون يدخلون ويشربون احتفالًا بقدرتهم على حجب الحقيقة عن جو. ذهلووا كيف أنه لم يحاول المساومة واعتبروا أنّهم أجرروا صفقة

استثنائية رابحة. وفي غضون ذلك، كان جو مسترخيا في غرفة في الفندق محاطاً بـ ١٠٠ علبة سجائر و ١٠٠ زجاجة مشروب.

والآن تأمل ما يلي:

٣. أعني هذا بالضرورة أن الاسكتلنديين أو الأميركيين أو الجميع كانوا في حال أسوأ؟ في الحقيقة لا يبدو أن الحالة كانت على هذا النحو، فما تفسير ذلك؟

٤. لو كانت القوانين في الجزيرة أقل صرامة في ما يتعلق بالاختلاط بين الأميركيين وسكان الجزيرة، بأي معدل كنت توقعت أن ترى الأميركيين والاسكتلنديين يتداولون السجائر والمشروب؟

٥. ماذا حصل لمستوى معيشة جو في سياق الاعتبار الثاني؟

لمحة حول علم الاقتصاد الكلي

المحتويات

٢/١١	١.١١ المقدمة
٢/١١	٢.١١ الناتج الاحتمالي والفعلي
٤/١١	١.٢.١١ الناتج الاحتمالي
٥/١١	٢.٢.١١ الناتج الفعلي
٨/١١	٣.١١ الطلب على الناتج الوطني (القائم)
١٠/١١	٤.١١ أدوات السياسة

في هذه الوحدة لمحة حول علم الاقتصاد الكلي، كذلك التي قدمتها الوحدة ٢ للمقرر بأكمله. وكما في الوحدة ٢، فهي لن ت تعرض في آخرها أسئلة للمراجعة.

١.١١ المقدمة

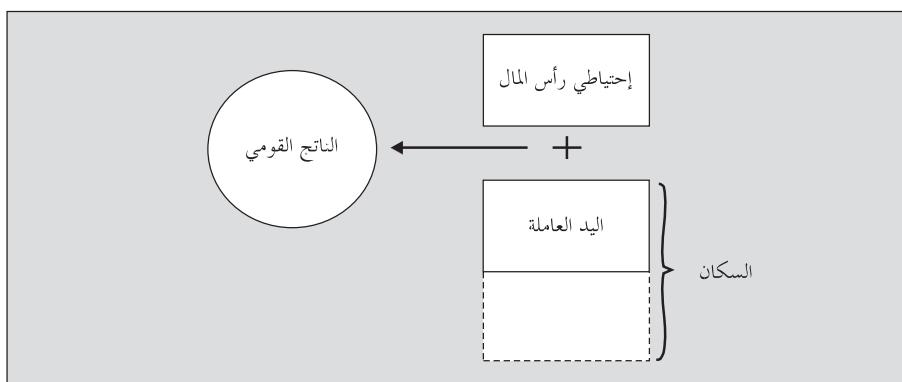
علم الاقتصاد الكلي هو "الصورة الكبرى" إذ يصف آلية عمل الاقتصاد بأكمله ويشرحها. أما علم الاقتصاد البحري، كما سبق أن رأينا، فهو الأجزاء الفردية التي تشكل الصورة الكبرى. فهو يصف آلية عمل الوحدات التي تكون الاقتصاد برمته، أي الأسر والشركات التجارية والحكومة، ويشرحها.

يحاول علم الاقتصاد الكلي أن يفسّر سلوك مستوى الأسعار لكل السلع والخدمات مجتمعة، فيسمى التغيير في مستوى الأسعار هذا من فتره إلى أخرى بمعدل التضخم. أما الانكماش فيحصل عندما يهبط مستوى الأسعار. إلا ان هذا حدث نادر إلى حد ما. ويسمى سعر سلعة ما بالمقارنة مع سلعة أخرى السعر النسبي. يحاول علم الاقتصاد البحري تفسير الأسعار النسبية.

علاوة على ذلك، يعني علم الاقتصاد الكلي بسلوك إجمالي الدخل وإجمالي ناتج الاقتصاد كله. في حين يعني علم الاقتصاد البحري بدخل إنتاج الوحدات الفردية التي تشكل الاقتصاد بمجمله. كما يدرس علم الاقتصاد الكلي نسب العمالة والبطالة للاقتصاد كاملاً. في حين يعني علم الاقتصاد البحري بأساليب الاستخدام والفصل من الخدمة للمنشآت الفردية.

٢.١١ الناتج الاحتمالي والفعلي

يبين الرسم البياني ١-١١ وارد أمة في مستطيلين. المورد الأول هو احتياطي رأس المال المؤلف من موارد طبيعية ومن صنع الإنسان. وتشمل الموارد الطبيعية والأراضي الزراعية، والغابات، والرواسب المعدنية، وأنواع السمك، أي بتعبير آخر الموارد التي خصّت بها الطبيعة الأمة. بينما تشمل الموارد التي من صنع الإنسان كل ما ورثناه عن الأجيال السابقة، كالطرق والمرافئ والبيوت والمصانع والآلات المكنية. أما المورد الثاني فهو القوة العاملة المؤلفة من نسبة السكان القادرة على العمل والمستعدة لذلك بالأجر وظروف العمل السائدة. جزء من هذه القوة يشكلها المنظمون والمدراء، الذين تهدف مهمتهم، إلى الجمع بين رأس المال والعمل بغية إنتاج السلع والخدمات.



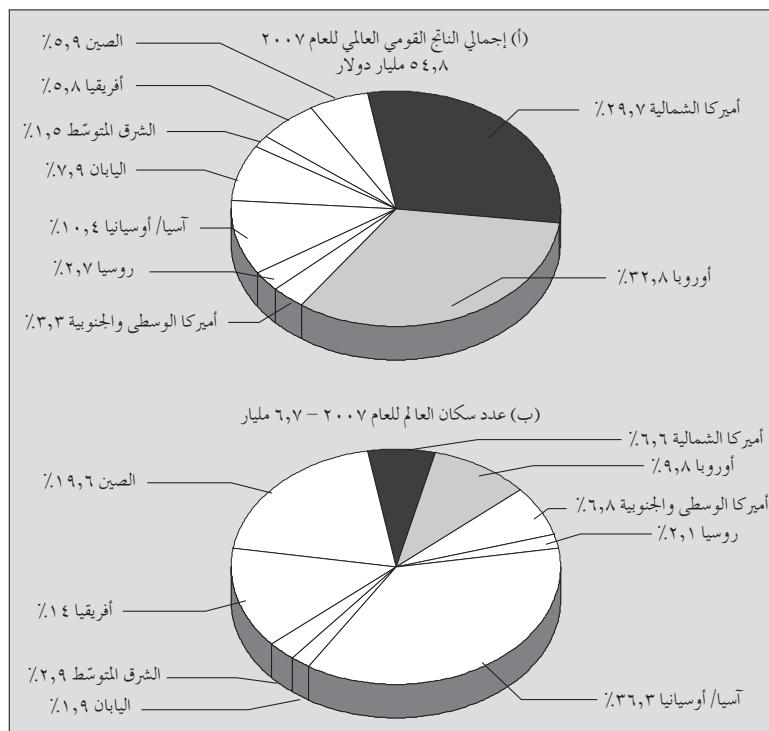
الرسم ١.١١ الناتج الاحتمالي

وبالتالي يتوقف حجم إجمالي الناتج القومي على نوعية احتياط رأس المال وكميته، وعلى كمية القوة العاملة ونوعها وعلى التكنولوجيا الموجدة. تمثل دائرة الناتج القومي في الرسم البياني ١-١١ إجمالي ناتج السلع والخدمات.

يقسم العالم اليوم على نحو مجحف لجهة تخصيص رأس المال والقوة العاملة، وبالتالي لجهة الإنتاج العالمي. نرى في الرسم البياني ٢-١١ توزيع الناتج العالمي والسكان في العالم. وكما يبدو واضحًا، فإن جزءاً صغيراً نسبياً من السكان في العالم (١٩% في المئة)، وهو يتألف من سكان أميركا الشمالية وأوروبا واليابان، يُنتج ويستهلك أكثر من ٨٠% في المئة من الناتج العالمي. لذا يبدو واضحًا أن متوسط مستويات المعيشة المادية يختلف بشكل هائل، من بلد لأخر في كل مكان في العالم.

يمكن الحصول على متوسط مستويات المعيشة في أمة ما بقسم إجمالي إنتاجها على عدد سكانها. لا ننسى أنها في معرض الحديث عن متوسط لا يأخذ بعين الاعتبار التوزيعات ضمن الأمم. قد تكون المداخل ضمن أمة واحدة متقدمة جدًا ومرتفعة جدًا. لا بل إنها على هذا النحو في بعض البلدان، بصرف النظر عن مدى ارتفاع متوسط الناتج القومي لكل فرد نسبياً. وفي الولايات المتحدة اليوم عدد كبير من أصحاب الملايين. وفيها أيضًا ٣٥ مليون نسمة تصنف دون خط الفقر الأميركي. كما سنرى فإن قياس الناتج بدقة في أمة يواجه المشاكل. وهي ترداد وبالتالي مع المقارنات الدولية الدقيقة.

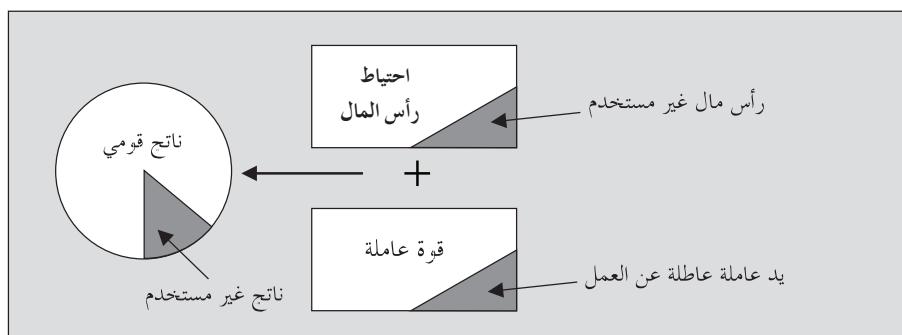
يلجأ أحد مناهج المقارنة عبر البلدان إلى تطبيق نظرية تدعى تكافؤ القوى الشرائية (ث ق ش) تجري بموجبها مقارنة سعر سلة متشابهة من السلع بين بلدان مختلفة، ثم يترجم ذلك السعر إلى عملة معتمدة دولياً كالدولار مثلاً.



الرسم ٢.١١ الناتج العالمي والسكان

أصبح الواقع الصارخ للعبء الذي ترثه الأمم في أسفل طبقة الإنتاج، وأضيقاً أشد الوضوح بفضل أهمية التقارير التلفزيونية. لكن هذه المشاكل ليست جديدة إذ أن جزءاً هاماً من سكان العالم لا يزال يعيش في فقر مدقع. جل ما في الأمر أننا اليوم أصبحنا مدركون لهذا الفقر. ولا يمكن حل هذا الفقر على المدى البعيد في نقل المأكل والملبس من الأمم الغنية إلى الفقيرة بل بالأحرى في مساعدة الأمم الفقيرة على تأسيس احتياطي رأس مال ويد عاملة مع مرور الوقت، فتصبح آنذاك قادرة على التمتع بالاكتفاء الذاتي. أما على المدى القصير فلا يمكن لأي أمة أن تفعل شيئاً فعلياً على الصعيد الداخلي لاكتساب الموارد. ولكن أي منها أن تتفادى تبذيد الموارد الموجودة؟

يبين الرسم ٣-١١ أمراً واضحاً للغاية، ففي حال كان جزء من احتياطي رأس المال (المعامل والآلات المكنية) غير مستخدم، وكان قسم من اليد العاملة عاطلاً، يكون الإنتاج القومي في مستوى أدنى من طاقته. بتعبير آخر، ستفقد بعض السلع والخدمات التي كان من الممكن إنتاجها بواسطة الموارد غير المستخدمة، وذلك إلى الأبد. نتيجة لذلك سيكون الناس في وضع ليس أفضل مما كان ليكون خلافاً لذلك. وبالتالي، لا يجدوا أن لوجود الموارد غير المستخدمة معنى اقتصاديًّا. إلا أنها نرى في تاريخ اقتصاد الأسواق فترات عديدة، كان فيها الناتج الفعلي أقل من الاحتمالي. كما أن المساواة بين الناتج الفعلي والاحتمالي ليست مهمة سهلة كما سنرى. فلننظر الآن إلى الناتج الاحتمالي والناتج الفعلي وإلى العناصر التي تحددهما.



الرسم ٣.١١ موارد غير مستخدمة

١.٢.١١ الناتج الاحتمالي

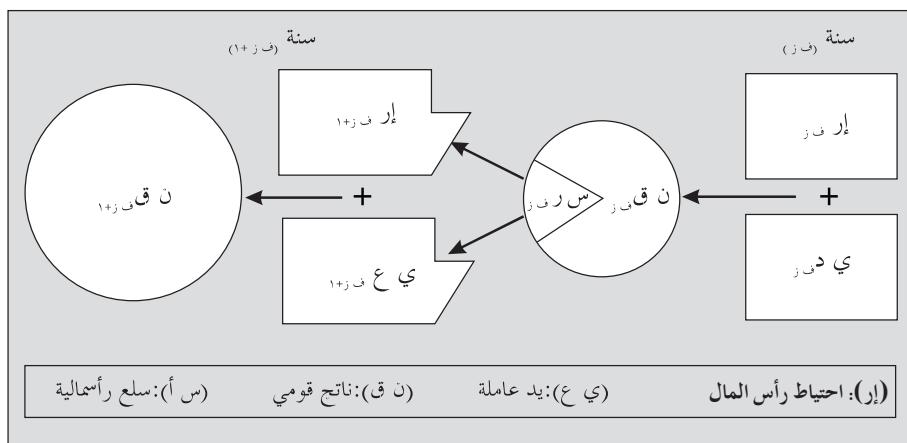
الناتج الاحتمالي هو ما يمكن للاقتصاد أن ينتجه، في حال كانت اليد العاملة واحتياط رأس المال مستخدمين على أكمل وجه. ولكن فكرة الاستخدام الكلي، كما سوف نرى لاحقاً، لا تعني أن كل راشد يعمل ٢٤ ساعة على ٢٤، و٧ أيام في الأسبوع و٥٢ أسبوعاً في السنة. إذا أردنا أن نكون واقعيين، نحدد الاستخدام الكلي كنسبة مئوية من الناس من ضمن القوى العاملة، تُستخدم لعدد متوقع من الساعات أسبوعياً (أسبوع عمل عادي)، ولعدد موافق عليه من الأسابيع سنوياً، مع حسم فترات العطل المتعارف عليها. أضف إلى ذلك حسماً مقابل "الاحتياط" في سوق العمل، أي الوقت اللازم للتوفيق بين الناس والوظائف.

نتيجة لذلك، يكون لكل أمة "معدل العمالة الكاملة للبطالة"، يُعرف أيضاً بمعدل البطالة الطبيعي). يختلف هذا المعدل تبعاً للميزات الاجتماعية والاقتصادية لليد العاملة في كل بلد. كما أن لكل بلد معدل استخدام كامل لوقت التعطيل (أو الطاقة غير المستخدمة) ملازم لمعامل والأدوات المستخدمة في الآلات.

يتوقف الناتج الاحتمالي للاقتصاد على نوعية وكمية احتياط رأس المال، وعلى نوعية وكمية اليد العاملة والتقنية الموجودة. وتحسين حظ المجتمع فإن الناتج الاحتمالي هو غير ثابت، وينمو عادة مع الوقت. يعود هذا التوسيع للأمور التالية:

- أ. النمو في نوعية وكمية العمل.
- ب. النمو في نوعية وكمية احتياط رأس المال.
- ج. التقدم التكنولوجي.

يبين الرسم ٤-١١ نموذجاً بسيطاً لنمو الناتج الاحتمالي، حيث يتتألف قسم من الناتج القومي في السنة، من المصانع الجديدة والأدوات المستخدمة في الآلات، أي سلع رأس المال الجديدة، تضاف إلى احتياط رأس المال في السنة، فينجم عن ذلك احتياط رأس المال أكبر في السنة التالية. إضافة إلى ذلك، قد تجسد الأدوات المستخدمة في الآلات الجديدة هذه آخر التطورات التقنية، كأجهزة الكمبيوتر الأسرع والمحركات الأسرع، الخ. ولذلك فإن البلد الذي يخصص قسماً كبيراً من إنتاجه الحالي لإنتاج سلع رأس المال، يفوز على صعيدين، لجهة الحالة الاقتصادية. فهو سيملك المزيد من سلع رأس المال، إضافة إلى سلع رأس المال الأكثر تقدماً تقنياً. بالنسبة إلى معظم الأمم، تنمو القوة العاملة (رأس المال البشري) كل سنة، ولو ببطء. لذلك فان تخصيص المزيد من الموارد الحالية لتعليم اليد العاملة وتدربيها، جزء من السلع الرأسمالية (س ر) (ف ز)، سيؤدي إلى ارتفاع في نوعية وطاقة اليد العاملة، وبالتالي إلى ارتفاع في ناتج الأمة الاحتمالي مستقبلاً.



الرسم ٤.١١ النمو في الناتج الاحتمالي

تختلف نسبة الناتج الحالي المخصص لسلع رأس مال جديدة، إلى حد بعيد، بين الأمم الرأسمالية الرائدة في العالم. فخلال الثلاثين سنة الماضية، كان اليابان في الطليعة بتخصيصه ٣٥ في المئة من الإنتاج في بعض السنوات لسلع رأس مال جديدة. أما الولايات المتحدة والمملكة المتحدة فتلذلتا خلف معظم البلدان المتطرفة، حيث بلغ معدّلهما على التوالي ١٥ و ١٨ في المئة، خلال الثلاثين سنة الماضية. أما في معظم الأمم الأكثر فقرًا في العالم، ف تكون نسبة إجمالي الناتج المخصص للسلع الرأسمالية غير مهمة. كما تشكّل نسبة الموارد المخصصة لتدريب القوى العاملة وتعليمها من تباين كبير مماثل.

إن المعضلة القاسية التي تواجهها الأمم الفقيرة، هي أن الموارد المختصة للسلع الرأسمالية، كالتعليم والتدريب، تعني اليوم حرماناً أكبر للجبل الحالي. ولا يمكن للحكومات أن تفعل الكثير على المدى القصير لتؤثر في الناتج الاحتمالي لأممها، إذ سيطر عليها نوعية وكمية احتياط رأس المال الحالي والقوة العاملة. حتى ولو ضاعفت الأمم مقدار الموارد المخصصة لإنتاج السلع الرأسمالية، قد يكون تأثير ذلك في احتياط رأس المال في السنة التالية لا يذكر. فقط في حال اتبعت سياسة كهذه لفترة سنوات عدة، قد يصبح التأثير في الناتج الاحتمالي جديراً بالاهتمام. كذلك الأمر بالنسبة إلى القوة العاملة، أن الأمور التي تحدّد أولًا نوعية القوة العاملة وكميّتها، هي معدلات الولادات السابقة ومعدلات المشاركة، والإجراءات المتعلقة بالتقاعد والتعليم والتدريب، إلا في حال، حصل تغيير دراماتيكي في سياسات الهجرة بشكلها. وبالتالي، ينمو الناتج الاحتمالي اليوم بمعدل ٢,٥ إلى ٣,٠ في المئة سنويًا في بلدان كالولايات المتحدة والمملكة المتحدة. أما في البلدان الرأسمالية الناشئة، أي النمور الآسيوية في أوائل التسعينات، فتتخطّى معدلات النمو السنوية للناتج الاحتمالي فئة العشرات، وهي المعدلات التي وصل إليها اليابان في السبعينات.

٢.٢.١١ الناتج الفعلي

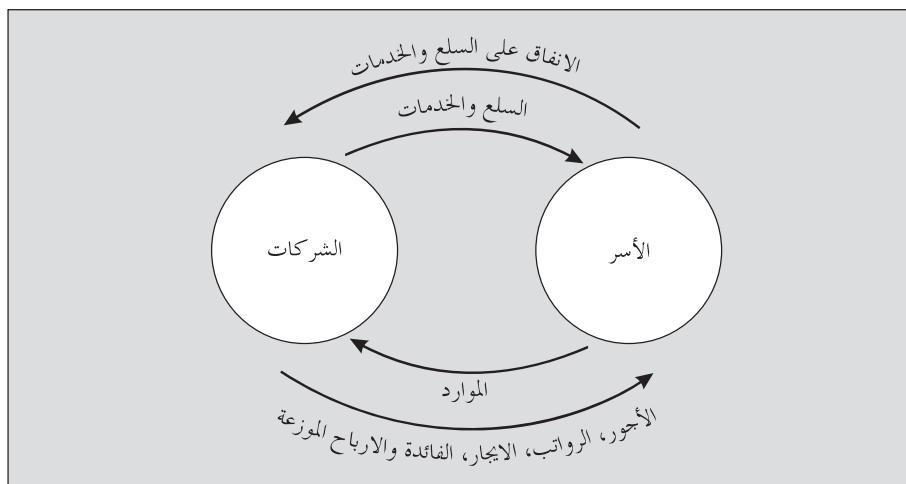
يُعرف الناتج الفعلي للاقتصاد بـ إجمالي الناتج القومي (إن ق): أنه قيمة كل السلع والخدمات الجاهزة التي ينتجهما الاقتصاد في فترة سنة. يُحسب بضرب كل سلعة وخدمة منتجة بسعرها، ثم إضافتها إلى بعضها البعض. وبالتالي يكون:

$$(إن ق) = \Sigma (أس_i + بس_j + ... + ضس_k)$$

أما إذا أردنا التعبير بكلمات فإن (أن ق) يساوي أطنان التفاح المنتجة، ضرب ثمنطن الواحد من التفاح، زائد كل زجاجات المشروب المنتجة، ضرب ثمن زجاجة واحدة من المشروب، زائد كل كيلوغرامات الكوسي المنتجة، ضرب سعر الكيلو الواحد منها، زائد مجموع كل السلع والخدمات القومية الأخرى المنتجة، ضرب سعر وحداتها الفردية. لدى احتساب (إن ق) تُرَجح كل سلعة وخدمة بعد الوحدات المادية المنتجة وبشمنها. مثلاً، إذا بيعت سيارة واحدة من ضمن (إن ق) في أمة ما، بـ \$٤٠٠٠٠٤ قطعة همبرغر كل قطعة منها بـ \$١، فذلك يعني أن للسيارة والـ \$٤٠٠٠٠٤ همبرغر وزناً متعادلاً. لماذا؟ الجواب هو أنك إذا اشتريت السيارة بـ \$٤٠٠٠٠٤، قد يمكنك استبدالها بـ \$٤٠٠٠٠٤

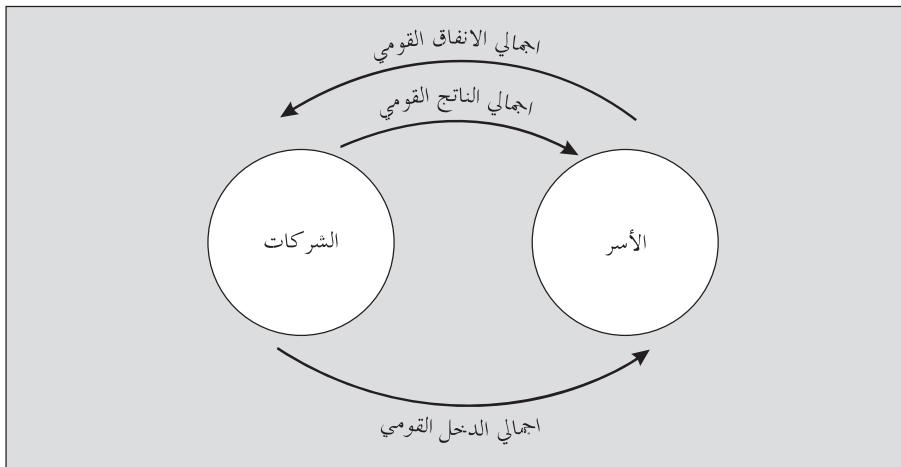
همبرغر. في هذه الحالة يكون الـ \$٤٠٠٠ والـ \$١ بمثابة سعرى التوازن للسيارات والهمبرغر على التوالي. وهمما يعكسان الموارد اللازمة لإنجها.

بالنسبة للاقتصاد برمتة، لمالكى الموارد تدفق دخل مواز يتواافق مع قيمة كل السلع والخدمات الجاهزة المنتجة. ييدو هذا في الرسم البياني ١١-٥. من أجل تبسيط رسم الناتج القومى وتداوى الدخل، سوف نتجاهل وبصورة مؤقتة تحرك الحكومة والقطاع الدولى. ففي النموذج البسيط الذى أمامنا، تملك الأسر كل الموارد، وبعض منها يشكل كياناً يدعى شركات. تستخدمن تلك الشركات موارد تملكها الأسر، وتنتج سلعاً وخدمات تعود بدورها إلى الأسر. تدفع الشركات لأصحاب الموارد مقابل استخدام مواردهم، أجوراً ورواتب لقاء خدمات اليد العاملة، وإيجاراً لاستعمال الأرض وفائدة أرباح موزعة لاستعمال رأس المال. كما تدفع الأسر بدورها للشركات ثمن السلع والخدمات المنتجة والمشتراة.



الرسم ٥.١١ الناتج القومى والدخل

يشكل إجمالي الناتج القومى (إن ق) قيمة السلع والخدمات الجاهزة المنتجة. ويشكل إجمالي الإنفاق القومى (إن ق) قيمة إجمالي إنفاق الأسر. كما ويشكل إجمالي الدخل القومى (ادق) قيمة خدمات عوامل الإنتاج التي تستخدمها الأسر. يظهر كل هذا في الرسم البياني ٦-١١.



الرسم ٦.١١ الناتج القومي والإنفاق والدخل

وبالتالي، تتوفر عادة ثلاثة طرق لقياس النشاط الاقتصادي في أمة كل سنة. يمكننا النظر إلى إجمالي السلع والخدمات المنتجة (إن ق)، وإجمالي إنفاق الأسر لهذه السلع والخدمات (إن إ) أو إجمالي الدخل المتدايق لمالكى الموارد (إ د). وبما أن الهدف من كل ذلك قياس الأمر نفسه، أي النشاط الاقتصادي ولو من منظار مختلف، فلا بدّ لهذه العوامل أن تكون متطابقة.

في النموذج نفسه، يمكن النظر إلى الاقتصاد من وجهة نظر الشركات ومن وجهة نظر الأسر. يمكن للشركات إنتاج نوعين فقط من السلع. سلع المستهلك (والخدمات) والسلع الرأسمالية. وبالتالي:

$$(إن ق) = (س م) + (س إ)$$

حيث أن $(س م)$ = سلع المستهلك و $(س إ)$ = سلع الاستثمار (الرأسمالية). على نحو مماثل، يمكن للأسر أن تتصرف بمداخلتها بطريقتين فقط: إنفاقها على سلع وخدمات المستهلك و/or إدخارها. وبالتالي:

$$(إ د) = (س م) + (إ د)$$

حيث أن $(س م)$ = سلع المستهلك المشترأة و $(إ د)$ = إدخار.

نعرف الآن أن $(إن ق)$ يجب أن يعادل $(إ د)$. غير أن الشركات هي التي تقرر كيفية إنتاج سلع المستهلك والسلع الرأسمالية. في حين أن قرار مقدار الإنفاق على سلع الاستهلاك ومقدار الإدخار يعود للأسر. قد يكون الأمر لافتاً جدًا لو أن مقدار سلع المستهلك التي تنتجه الشركات تتطابق دائمًا مع مقدار سلع المستهلك التي قررت الأسر شراءه. ولو قُدر لذلك أن يحصل، ففهم من المعادلات أعلاه، أن مقدار سلع الرأسمالية الذي تتوجه الأمة كلّ سنة لإضافته إلى مخزون رأس المال الموجود، سوف يتوقف على نسبة الدخل القومي الذي تختار الأسر توفيره. وبالتالي سوف يمكن للأمم التي توفر الكثير كاليابان، تخصيص

موارد ضخمة لإنتاج سلع الاستثمار، في حين، أن أممًا كالولايات المتحدة الأميركية ستكون لها معدلات استثمار منخفضة. إن ميولاً كذلك ستكون لها تبعات على المدى الطويل على النمو الاقتصادي.

فلنعد الآن إلى المعادلين المذكورتين، ماذا يحصل في حال تخطى مقدار سلع الاستهلاك التي انتجتها الشركات مقدار سلع الاستهلاك التي تؤدّي الأسر شراءها؟ الجواب هو أن الشركات ستكتشف أن لديها سلعاً غير مباعة؛ ستكون جرداً لها أعلى مما قد تؤده؛ وعندما يحين الوقت للتوصية على طلبية، ستوصي على مقدار أقل من السلع مما في الماضي. سوف يندفع هذا التأثير منتقلاً من الدكاكين وال محلات التجارية إلى بايبي الجملة وفي آخر الأمر إلى المصانع، التي ستتخرج آنذاك سلعاً أقل. لكن إنتاج مقدار أقل من السلع، يعني انخفاضاً في مقدار الإنتاج، وأخذ كل الشركات بعين الاعتبار معًا، يعني هبوطاً في (ان ق). تزامناً مع ذلك لن تحتاج الشركات المقدار عينه من الموارد لتحقيق الإنتاج الأصغر، فتستخدم وبالتالي موارد أقل – سوف نشهد عدم استخدام لليد العاملة – وقدرات غير مستعملة في المصانع، وسوف يهبط الـ (ان ق). وبما أن مداخليلها ستذهب، سوف تشتري الأسر مقداراً أقل من السلع والخدمات، وسوف يتوجه الاقتصاد المعنى نحو الهبوط في نشاطه. كما أن الفجوة بين الناتج الاحتمالي والناتج الفعلي سوف تتسع.

ولكن متى يتوقف الـ (ان ق) والـ (ان د) عن الهبوط؟ عندما تهبط الجرداً دون المستويات المطلوبة، تُعكس العملية بأكملها، فتضداد الطلبية ويرتفع الإنتاج وتهبط البطالة. إلا أنها تكون قد مررتنا بفترة ضياع، انخفض فيها الناتج الفعلي إلى مستوى أدنى من الناتج الاحتمالي، فترة ارتفعت فيها البطالة وكان فيها المجتمع في حالة ليست أفضل مما كان ليكون عليها، خلافاً لذلك.

لِيَعْدُ إِلَى مِعَادِلَاتِنَا مَرَّةً أُخْرَى. ماذا يحصل إذا كان مقدار سلع وخدمات المستهلك التي انتجتها الشركات أقل من الذي ترغب الأسر في شرائه؟ إن أول أمر ستكتشفه الشركات هو المبيعات من الجرداً لـ (ان ق) الطلب غير المتوقع. سوف تزيد طلبياتها، وهذا أمر سيعكسه في نهاية المطاف، استخدام الشركات للمزيد من الموارد لإنتاج المزيد من السلع والخدمات. سيعني هذا ازدياداً في الـ (ان ق) وفي الـ (ان د)، وجولة أخرى من الطلب المتزايد لـ (ان د) الأكثر ارتفاعاً. يكون الاقتصاد متوجهاً الآن نحو "فترة رواج"، ولن يقيّد التوسيع هذا سوى طاقة الاقتصاد، أي مخزون رأس المال واليد العاملة. ومتى تنتهي فترة الرّواج، يمكن تطبيق ما تعلمناه في علم الاقتصاد الوحدوي الآن على الاقتصاد ككل. فإذا ارتفع إجمالي الطلبية بسرعة تفوق سرعة العرض، ترتفع الأسعار. وعندما تكون الأسعار مرتفعة أكثر، تشتري الأسر مقداراً أقل من السلع والخدمات، تتحسّن الجرداً في نهاية الأمر اليسويات المطلوبة، وتتحفّض الطلبية وتتجدد الدورة.

تشكل هذه العمليات جوهر ما يُسمى بـ "الدورة الاقتصادية". لحسن الحظ، بتصرف الحكومة، أدوات تساعد في التخفيف من هذه النزعة الدورية: هذا هو موضوع صنع السياسات في عالم الاقتصاد الكلي. ولكن قبل التطرق إلى صنع هذه السياسات، ينبغي علينا أن نعرف المزيد عن اللاعبين الرئيسيين في عالم الاقتصاد الكلي، وعن الطريقة التي تؤثر فيها الأدوات المتوفرة للحكومة على سلوك هؤلاء اللاعبين.

٣.١١ الطلب على إجمالي الناتج القومي

تشتري أربع مجموعات منفصلة إجمالي الناتج القومي، ويُعرف حاصل إنفاق المجموعات الأربع بالطلب الكلي. هذه المجموعات الأربع هي:

- المستهلكون (الأسر)
- الشركات
- الحكومة
- المجموعة الدولية (الأسر، الشركات والحكومات)

قد يتأثر إنفاق كل من هذه المجموعات بالسياسات الحكومية. وبالتالي، يمكن لهذه السياسات أن تؤثر في الطلب الكلي.

فعلى افتراض أن الناتج الاحتمالي على المدى القصير ثابت، تعني قدرة الحكومة على التأثير في الطلب الكلي أن سياسات الحكومة يمكنها التأثير في معدل البطالة ومعنَّد التضخم. لسوء الحظ، يعمل العديد من أدوات السياسة، التي هي بتصرُّف الحكومة، ببطء. ونتيجة لذلك يكون إبقاء الطلب الكلي في المستوى المطلوب دومًا أمرًا صعباً للغاية. إضافة إلى ذلك وكما رأينا، يزداد الناتج الاحتمالي عادة باستمرار. هكذا تكون الحكومة في سعي دائم وراء هدف متحرك.

ويأتي عاملاً إضافياً يعيقنا سير العملية كلها. الأول، هو أن الأسر والشركات تتصرف على هواها. لا شك أنه يسهل توقيع أنماط إنفاق الأسر أكثر من أنماط الشركات. إلا أن الحكومات غالباً ما تستخف أو تغالي في تقدير إنفاق الأسر، انطلاقاً من الدخل الإضافي. وإنفاق استثمار الشركات هو المكون الأكثر تقلباً للطلب الكلي. إن المكون الهام لاستثمارات الشركات لا يتکيف مع وضع الاقتصاد السائد، لكنه يتوقف على توقعات المدراء على المدى البعيد. وهذه التوقعات تتغير بتغير الصناعة ويكون التنبؤ بها شبه مستحيل.

أما العامل الثاني الذي يصعب كلياً التنبؤ به، فيأخذ شكل ارتجاجات خارجية. وهي أحداث العالم الخارجي. أي لا سيطرة لصانعي السياسات عليها، إلا أنه قد يكون لها وقع بالغ على الاقتصاد. أن اتحاداً فاعلاً للبلدان المنتجة للبترول قد يخلق الفوضى مثلاً (وهو بالطبع أوجد الفوضى في الماضي) في البلدان المستوردة للنفط. ماذا يحصل في المدى القريب عندما يقرر اتحاد كهذا تثبيت سعر النفط العالمي على مستوى يضيق المستوى الحالي مثلاً؟ سوف ترتفع أسعار المنتجات النفطية بشكل مثير، وبما أن الطلب على النفط والمنتجات النفطية غير من السعر، سوف يكون للبلدان التي تستورد النفط بشكل مكثف دخل أقل، تتفاقم على السلع والخدمات الأخرى. سيتراجع الطلب على هذه السلع والخدمات وترتفع البطالة، في حين، أن أسعار النفط المرتفعة ستتسبيب، في الوقت نفسه، في ارتفاع أسعار المنتجات المعتمدة على النفط والمتعلقة به.

وبالتالي، يصعب التحسُّب لبعض مجالات النشاط الاقتصادي كما يتعدَّ ذلك في مجالات أخرى. مما يجعل مهمة صانعي السياسات الحكومية مثيرة ومنطوية على مخاطر سياسية على حد سواء. وصانعوا السياسات هؤلاء هم في نهاية الأمر الحكومات، التي تناشد جمهور الناخبين لتضمن بقاءها السياسي. إن أحد العوامل المهيمنة والتي تؤثر في نتائج الانتخابات هو وضع الاقتصاد، وهذا ليس أمراً غير متوقع.

قبل أن نراجع الأدوات المتوفرة للحكومات، لنعرض ثانية لعلاقات عالم الاقتصاد الكلي. كما سبق أن ناقشنا، يجب أن يتساوي (إن ق) و(إس ت ه) و(إ د ق). لعتبر أن الرمز (ن ا) يشير إلى إجمالي الناتج القومي، هكذا يكون ($\text{إن ق} \equiv \text{إس ت ه} \equiv \text{إ د ق} \equiv \text{ن ا}$)

(ملاحظة: يشير الرمز \equiv إلى معادلة، أي أمر صحيح بالضرورة تحديداً). بالنسبة إلى الاقتصاد الداخلي، يساوي الطلب الكلي إنفاق الاستهلاك (إس ت ه)، زائد إنفاق الاستثمار (إس ت ث ، زائد إنفاق الحكومة (ح) فيكون داخلياً ($\text{إن ق} \equiv \text{ن ا} \equiv \text{إس ت ه} + \text{إس ت ث} + \text{ح}$)

ولكن في الإطار الدولي، يُخصّص جزء من موارد أمة لإنتاج سلع الصادرات (ص). وفي الوقت نفسه قد تشتري الأسر والشركات والحكومات سلعاً من أمم أجنبية، أي بتعبير آخر الواردات (و). قد تتساءل لماذا استعملنا (و) للواردات، ذلك لأننا استعملنا (إس ت ث) للاستثمار، وسبقي على (ن ا) للنقد، وعلى ($\text{ن ا} \leftarrow \text{إن ق}$)، فتبقى لدينا (و) فيكون عالمياً ($\text{ن ا} \equiv \text{إس ت ه} + \text{إس ت ث} + \text{ح} - \text{ص} - \text{و}$)

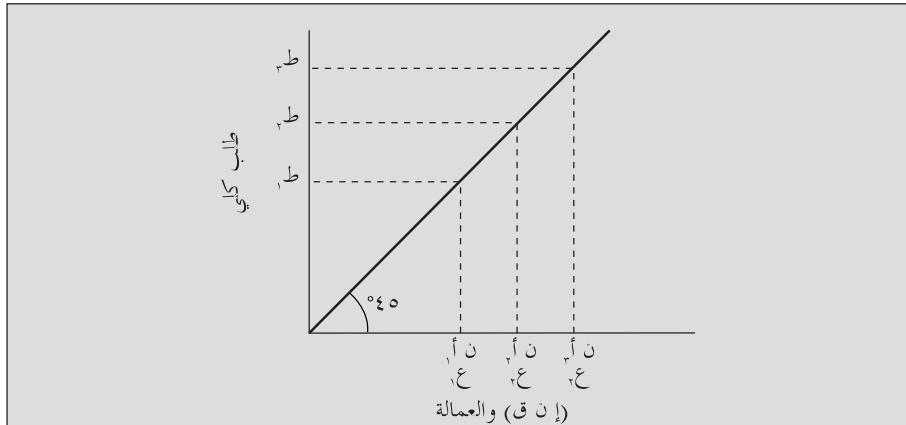
تعرف هذه المعادلة الأخيرة بهوية الدخل القومي، وينبغي ألا تغيب قط عن نظر صانعي السياسات. إن أي تحرك يقومون به بموجب سياساتهم، سيكون له وقع على أحد مكونات (ن ا) على الأقل، والذي بدوره سيكون له وقع على (ن ا) ذاته، الذي سيكون له بدوره وقع إضافي على كل الأجزاء المكونة. سيكون لهذه "التمويلات" تأثيرات إضافية على (ن ا) ومكوناته.

٤.١١ أدوات السياسة

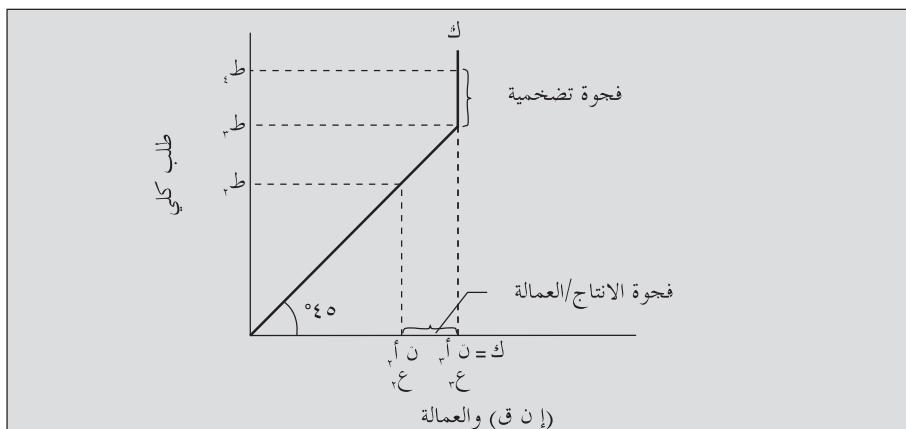
تدرج أدوات السياسية التي تحكم بها الحكومات في إطار مجموعتين: السياسة الضريبية والسياسة النقدية. تشمل السياسة الضريبية التحكم بإنفاق الحكومات ومعدلات الضرائب. وتَتَّخِذ هذه المعدلات أشكالاً عديدة، كضرائب الدخل مثلاً، وضرائب المبيعات والضرائب الجمركية، ورسوم الإنتاج والضرائب على الشركات. أما السياسة النقدية فتشمل السيطرة على عرض النقد الذي يؤثر مباشرة في معدلات الفوائد. لنلق نظرة سريعة على طريقة عمل كل من أدوات السياسة هذه.

انظر إلى التمثيل السهل للاقتصاد في الرسم البياني ١١-٧. لو كان مستوى الطلب الكلي ط_e ، يكون (إن ق) بذلك ن ا ، ومعدل العمالة ع_e . لو كان مستوى الطلب ط_i ، يكون (إن ق) بذلك ن ا_i ، ومعدل العمالة ع_i . لو كان في نهاية الامر مستوى الطلب الكلي ط_e ، يكون (إن ق) بذلك ن ا_e ، ومعدل العمالة ع_e . لماذا لا يمكن لهذه العملية الاستمرار إلى الأبد؟ الجواب هو طبعاً أن الناتج الاحتمالي يقيّد هذا الأسلوب. فلنسم الناتج الاحتمالي (ك). تذكر أن (ك) ستحدد كمية ونوعية مخزون رأس المال وكمية ونوعية اليد العاملة.

لنفترض أن $(ك) = ن أ.$ كما في الرسم ١١-٨. لو كان مستوى الطلب الكلي ط، فستكون العمالة في الاقتصاد كاملة، وستكون $(ك) = (ن ا)$ ومعدل العمالة $ع.$ في هذه الحالة، قد يكون معدل البطالة معدل البطالة الطبيعي.



الرسم ٧.١١ نموذج اقتصاد بسيط



الرسم ٨.١١ نموذج اقتصاد بسيط يشمل الناتج الاحتمالي

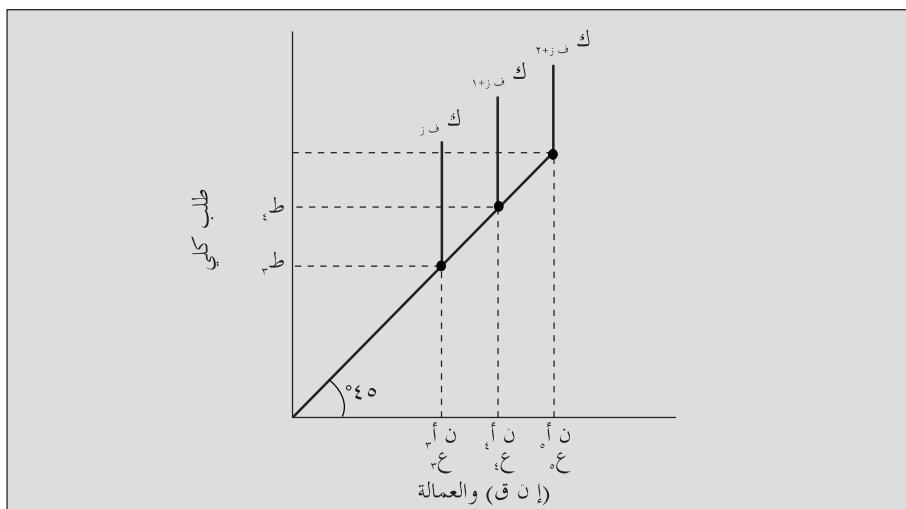
ولكن افترض أن مستوى الطلب الكلي كان ط. حينئذ يكون مستوى $(إن ق) ن أ$ ومعدل العمالة $ع.$ قد تكون البطالة موجودة بالإضافة إلى معدل البطالة الطبيعي. هكذا تكون أمام ما يسمى فجوة الإنتاج (أو فجوة العمالة)، مع قدر أقل من الإنتاج مما قد يمكن توليده، يد عاملة غير مستمرة وقدرة غير مستعملة في مخزون رأس المال، أي بتعبير آخر، بتبذير للموارد.

ولكن ماذا يحصل إذا حاولت الأسر والشركات والحكومات معًا (الطلب الكلي) شراء أكثر ما يمكن الاقتصاد إنتاجه؟ ماذا يحصل مثلاً، إذا كان مستوى الطلب الكلي؟ الجواب هو ارتفاع في الأسعار وفجوة تضخمية. فيكون امتداد الفجوة وبالتالي القوى التضخمية مرتبطة بمدى تخطي الطلب الكلي إنتاج العمالة الكامل. سوف ترتفع الأسعار ويصبح الشراء

الهامشيون خارج الأسواق المختلفة ويعود الاقتصاد إلى توازن العمالة الكاملة، ولكن على مستوى سعر أعلى. قد تأسّل لماذا لا تعوض الواردات عن فائض الطلب الكلي هذا؟ هنا ممكّن طالما أن بلدكم يعتبر جديراً بالائتمان في الخارج، أي طالما أن أمّاً أخرى تكون مستعدة للسماح لك باقتراض بعض من مواردّها، أي الموارد التي تنتج السلع والخدمات المستوردة. أمّا بالنسبة إلى الدين، فسيُنغي خدمته بانتظام وإعادة دفعه مستقبلاً.

لعد إلى الرسم البياني ١١-٨. إذا شاءت الحكومة أن تفادي الفجوة التضخمية وفجوة الإنتاج، عليها أن تتخذ الترتيبات الضرورية ليكون الطلب الكلي ط_٠. ولن يعادل (ن١) = ك على أي مستوى آخر للطلب الكلي. بالإضافة إلى ذلك، لا يظهر النموذج البسيط ضغوطات تضخمية على مستوى العمالة الكاملة لـ (ن١ق). لنفترض للحظة أن الحكومة نجحت إذ تمكّنت من خلال السياسة الضريبية والنقدية من جعل الطلب الكلي ط_٠. ماذا يحصل آنذاك؟

الرسم ١١-٩ يحمل الجواب.



الرسم ٩.١١ نموذج بسيط للاقتصاد: الناتج الاحتمالي في تزايد

ينمو الناتج الاحتمالي باستمرار ويتساوی في العام $z+1$. تذكر أن الطلب الكلي كان مثاليًّا للناتج الاحتمالي K_{z+1} ، ولكن إذا بقي الطلب الكلي على المستوى K_z سوف نحصل على فجوة إنتاج وفجوة بطاله. وبالتالي سيكون على الحكومة، إذا أرادت تحقيق العمالة الكاملة، استعمال سياسة ضريبية وأو نقدية لتمدد الطلب الكلي من K_z إلى K_{z+1} . مجددًا إذا نجحَت في ذلك، فلن يمكنها النوم على أمجادها، إذ أن الناتج الاحتمالي سيكون K_z . وستستمر قيمة (K) في النمو في حال أحسنت الحكومة إدارة الاقتصاد، أو أساءت بذلك، بسبب العوامل الجانبية للعرض التي نفترض أنها خارجة عن سيطرة الحكومة. إن عوامل كهذه تشمل النمو في نوعية وكمية مخزون رأس المال (صافي الاستثمار)، والنمو في نوعية وكمية اليد العاملة (التعليم والتدرِّب) والتغيير التكنولوجي. إذاً كيف ستتمدد الحكومة الطلب الكلي من K_z إلى K_{z+1} ؟ هناك ثلاثة سبل:

- أ. زيادة إنفاق الحكومة.
- ب. تخفيض النسب الضرائية.
- ج. زيادة عرض النقد.

لفترض أن الحكومة زادت الإنفاق على بناء الطرقات. سيسبب ذلك بارتفاع (ن) حالما يتم بناء الجزء الأول منها. كما سيحصل البناةون المعنيون على دخل إضافي، ينفقون جزءاً منه على السلع والخدمات. من ناحية ثانية، وبالنسبة إلى الشركات المنتجة لهذه السلع والخدمات، يعني الازدياد في المبيعات ازيداداً في المدخل، حيث يُنفق قسم منها على سلع وخدمات أخرى أيضا. تستمر هذه العملية طالما يستمر توليد إنفاق إضافي ودخل إضافي. وتكون النتيجة النهائية ازيداداً مضاعفاً لـ (ن) (أ) ناجماً عن ازيداد مفترض لـ (ح). يُعرف معدل التغيير الكامل لـ (ن) (أ) نسبة للتغيير الأولى لـ (ح) بمضاعف الإنفاق الحكومي. وبالتالي، وكل ما على الحكومة أن تفعله لتوسيع الاقتصاد من نـ (أ) إلى نـ (أ') هو إحداث طلب كلي إضافي قدره طـ (أ) - طـ (أ'). إذا كان مضاعف الإنفاق الحكومي ٢، فسوف ينجم عن ازيداد في (ح) قدره طـ (أ') - طـ (أ). في بناء الطرقات، ومساعدة الدورات المتعاقبة للإنفاق والدخل، ازيداد في إجمالي الطلب الكلي طـ (أ') - طـ (أ)، وازداد في (ان) (ق) بمعدل نـ (أ') - نـ (أ) وازداد في العمالة عـ (أ')، مما سيؤدي إلى وصول الاقتصاد إلى العمالة الكاملة.

افتراض أن الحكومة قررت أن تسد فجوة الإنتاج بخفضها للضرائب. فكيف يحصل ذلك؟ الأمر يشبه جداً حالة الإنفاق الحكومي الزائد أعلاه. إلا أن لا ازيداد في الإنتاج في الدورة "الأولى" يقابل الطريق الجديدة. إذن فرد يدفع ٥٠٠٠ \$ كضريبة دخل أصلًا، إلا أن الحكومة خفضت بعد ذلك هامش معدل الضريبة أو رفعت عتبة الأعفاء. النتيجة هي أن كل فرد يدفع الان ٤٠٠٠ \$ فقط لجهة الضرائب. لاحظ أن خفض الضرائب هذا لا يرتبط بأي ازيداد في (ن) (أ). إنه مجرد فرض من قبل الحكومة لحد أقل من الضرائب عمّا كان في الماضي. الذي سيحصل هو أن مداخيل الأفراد المتاحة (الدخل المكتسب ناقص الضرائب) ستترتفع، وجزء من هذا الازدياد سيُصرف على سلع وخدمات إضافية. يشكل هذا الإنفاق الدورة الأولى لعملية المضاعف التي شاهدناها في مثل الإنفاق الحكومي.

يستوجب حل السياسة النقدية للإنتاج، فجوة التوظيف، زيادة العرض النقدي على نحو أسرع من النمو - الطلب على النقد. ستسبب سياسة كهذه هبوطاً في سعر النقد. ويكون سعر النقد معدل الفائدة (م). عادة يأخذ المُقرضون، سواء كانوا أسراء أم شركات (أم حتى حكومات أحياناً) كلفة القرض بعين الاعتبار عندما يتتمسون قرضاً. وهكذا يرافق انخفاض في (م) عادة ازيداداً في القرض وازداداً لاحقاً في الإنفاق. بالنسبة إلى المستهلكين، نفك عادة في أنهم يقتربون لشراء منزل، أو سيارة أو سلع استهلاكية معمرة أخرى. أما بالنسبة إلى الشركات فيقتربن القرض عادة ببناء مصانع جديدة، أو شراء آلات مكتبية وأجهزة كمبيوتر وتعهد مشاريع استثمارية. مرة أخرى ومثل إنفاق الحكومة، ستحدث دورة الشراء الأولى إنفاقاً إضافياً ودورات أخرى للدخل والإنتاج. كل ما على صانع السياسة أن يفعل إذاً، هو أن يحسب حجم المضاعف ويدرك مدى حساسية إنفاق المستهلك والشركات التجارية بالنسبة إلى التغييرات في معدل الفائدة. ثم أن يحسب مدى سرعة نمو الطلب على النقد

ويزيد الكتلة النقدية بمعدل المبلغ اللازم للحصول على قيمة (م)، التي ستنتج الازدياد الأول المطلوب في إنفاق المستهلك والاستثمار التجاري، وأن يأمل ألا تحصل تغيرات مهمة، إلى أن تكون عملية المضاعف اتخذت مجرها حقاً!

نفهم الآن كيف يمكن تحقيق العمالة الكاملة عن طريق أي من الأساليب الثلاثة. إذا فكرت في الأمر ترى أنه لا بد من وجود عدد لا يُحصى من السبل تسمح بمزج أدوات السياسة الثلاث هذه لتحقيق هدف يمكن الوصول إليه باستعمال أية أداة مستقلة عن غيرها. إذا عدنا إلى الرسم البياني ٩-١١ مثلاً، قد نستطيع سد فجوة الإنتاج بجمع الإنفاق الحكومي الزائد وخفض الضرائب والازدياد في الكتلة النقدية. لا حل واحداً وفريداً لجهة مدى ضرورة ازدياد إنفاق الحكومة. سيتوقف ذلك على حجم تخفيض الضرائب إضافة إلى مقدار ازدياد الكتلة النقدية.

ولكن أي أداة أو مجموعة أدوات يجدر بنا استعمالها؟ إذا كان الهدف الوحيد سد فجوة الإنتاج، فالامر سيان. إلا أن معظم الحكومات أو المجتمعات لها أكثر من مجرد هدف اقتصادي كلي واحد. والأهمية المعطاة لكل هدف من هذه الأهداف قد تحدد خير تحديد المزيج الأكثر ملائمة لأدوات السياسة.

أهداف الاقتصاد الكلي المتفق عادة أنه مرغوب فيها هي:

- أ. معدل تضخم منخفض.
- ب. معدل بطالة منخفض.
- ج. موازنة حكومية متوازنة.
- د. ميزان تجاري فائض.
- هـ. عملية مستقرة في أسواق التبادل الدولية.

لا اتفاقاً حقيقياً حول المزيج المثالي لـ (ن) بين (إس ت هـ) و(إس ت ث) و(ج). فالذين هم من اليسار السياسي يفضلون مقداراً لـ (ج) أكبر من الذين هم من اليمين السياسي. كما أن هناك أيضاً اختلافاً في الرأي في عديد من الدول حول المستويات المثالية لـ (إس ت هـ) و(إس ت ث)، أي بتعبير آخر مقدار (إس ت هـ) الذي يجدر التخلّي عنه اليوم للسماح بمزيد من (إس ت ث) وبالتالي بـ (ك) أكثر ارتفاعاً في المستقبل. لا يظهر التباين الهائل في معدلات ضريبة الدخل بحسب الأمم في العالم اليوم، فكرة موافقاً عليها عموماً للبنية الضريبية الأكمل.

لم يصور نموذجنا البسيط المعضلة الحقيقة التي تواجه معظم صانعي السياسات. ففي النموذج البسيط، بدا من الممكن تحقيق العمالة الكاملة من دون تضخم. إلا أن ذلك لا يحصل في العالم الحقيقي. فمع العمالة الكاملة، يكون معدل التضخم موجباً، يُعرف هذا بالانحياز التضخمي لاقتصادات السوق. قد يستوجب تحقيق معدل بداية التضخم معدل بطالة مرتفعاً جدًا. فيتوحّب وبالتالي، على صانعي السياسات الاختيار بين شررين، في حال تم تحديد تسوية بين التضخم والبطالة. ولا تكون شروط مفاضلة التضخم/البطالة ثابتة، مما يزيد من محنة صانعي السياسات.

نأمل أن تكون هذه اللّمحة السريعة لهذه الوحدة، فكرة ما، عن علم الاقتصاد الكلي وعن صنع السياسة في الاقتصاد الكلي. ربما أيضاً ألغت ضوءاً مؤاتياً أكثر على السياسيين وصانعي السياسات.

الناتج الاحتمالي

المحتويات

٢/١٢	١.١٢ المقدمة
٤/١٢	٢.١٢ الناتج الاحتمالي على المدى الطويل
٧/١٢	٣.١٢ قياس الناتج الاحتمالي
٨/١٢	١٠.٣.١٢ أنواع البطالة
٨/١٢	٢.٣.١٢ البطالة الاحتكارية
٩/١٢	٣.٣.١٢ البطالة الهيكيلية
٩/١٢	٤.٣.١٢ البطالة الموسمية
١٠/١٢	٥.٣.١٢ العوامل المحددة للبطالة
١١/١٢	٤.١٢ العلاقة بين معدل البطالة (ب)، الناتج الاحتمالي (ك) والناتج الفعلي (ن)
١٣/١٢	٥.١٢ الإنفاق والتضخم
١٣/١٢	١٥.١٢ معدل التضخم
٢٢/١٢	٦.١٢ خلاصة
٢٣/١٢	أمثلة متعددة الخيارات

١.١٢ المقدمة

لو أمكننا "إيقاف" اقتصادنا في وقت معين من الزمن، لاستطعنا نظرياً تحديد مخزون الموارد والحد الأقصى من الإنتاج اللذين يمكن للأقتصاد أن يحققهما. في نموذجنا البسيط، صنفنا الموارد سلعاً رأسمالية ويداً عاملة، علمًا أن تصنيفاً أكثر تفصيلاً قد يقسم هاتين الفتتتين إلى أجزاء أصغر تبعًا ما يلي:

(أ) السلع الرأسمالية:

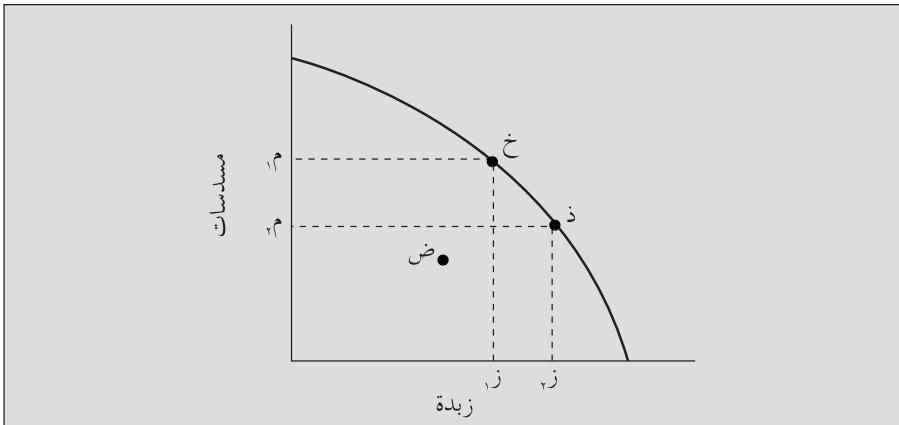
- الأرض: الموارد الطبيعية كلها بما فيها الأراضي الزراعية، والأنهار، والغابات، والمناخ والرواسب المعدنية.
- رأس المال: كل المصانع، والمكاتب، والمخازن، وال محلات التجارية، والمنازل، والآلات والمعدّات، ومخزون اللوازم، والطرقات، والسكك الحديد، والمرافق، والمطارات، والمركبات، والبواخر، والمدارس، والكلليات، والجامعات وأصول أخرى مماثلة انتجهت في فترات سابقة.

(ب) القوى العاملة:

- اليد العاملة: وهي نسبة الشعب القادرة على العمل والمستعدة لذلك، وتكون نوعيتها متوقفة على متغيرات السن والجهد وساعات العمل والتعليم والمهارات والقدرات والاتجاهات.
- المشروع: وهو يشمل أولئك الأفراد من بين القوى العاملة الذين يتمتعون بقدرة مؤسساتية وإدارية أو بمهارات مالية. وهم الذين يحازفون بتأسيس شركات جديدة وبطريق منتجات مبتكرة في الأسواق تكون أحياناً خاصتهم وأحياناً أخرى مُنَجَّبة انتلاقاً من موارد مستعارة.

في حال **خُصُص** الوقت الكافي والطاقة والموارد لمهمة زيادة مخزون الأمة من الموارد البشرية وغير البشرية، قد تكون عمليًا زيادة كل عوامل المدخلات المذكورة أعلاه وتعزيزها ممكنة. ولكن على المدى القصير، لنقل عاماً، وبحسب افتراض ليس بغير معقول في نطاق العرض لعلم الاقتصاد الكلّي، يكون عرض عوامل الإنتاج ووضع المعرفة بالمسائل التقنية متوفّرين أو محدّدين. فيصبح بالتالي أنه لا بدّ من حدّ على ثابت لإجمالي الإنتاج الذي يمكن إحداثه. يُدعى هذا الحد الأعلى "**الطاقة الإنتاجية**" للاقتصاد. لكن يبقى السؤال إذا كان سيعادل الناتج الاحتمالي (ك) في الواقع إجمالي الناتج القومي الحقيقي. ويترك هذا أيضًا المجال مفتوحًا أمام سؤال يتعلق بمعرفة كيفية تحديد تركيب الإنتاج. الأمر الذي يهم الانتباه إليه هو أن اختيار مزيج واحد من المخرجات المنتجة بكمية ثابتة من المدخلات، يعني ضياع احتمالات المزج البديلة. هذه هي المعضلة المعروفة التي تواجه كل المجتمعات: كيفية توزيع الموارد النادرة على الاستعمالات المتنافسة.

خذ بالاعتبار اقتصاداً ذو سلعتين حيث تنتج المدخلات والزبدة فقط. فترمز المدخلات إلى الأهداف الدافعية والزبدة إلى الأهداف السلمية. يعين الحد الأقصى لإمكان الإنتاج السقف لمختلف امكانيات المزج للسلعتين اللتين يمكن إنتاجهما، في حال استُخدمت كل الموارد على أكمل وجه وعلى نحو فعال. (انظر إلى الرسم البياني ١-١٢).



الرسم ١.١٢ الحد الأقصى للإنتاج في اقتصاد ذي سلعتين

يمكن الاستعانة بالحد الأقصى لإمكان الإنتاج للإشارة بالرسم إلى سؤال للاقتصاد الوحدوي وهو معرفة ماذا يعبر جديراً بالإنتاج. عند نقطة معينة على الحد، عند (خ) مثلاً، يتضمن إنتاج المزيد من الزبدة، كما قد تدل عليه النقطة (ذ)، بيع جزء من إنتاج المنسدسات بخسارة. بتعبير آخر، للإنتاج الإضافي للزبدة عند النقطة (ذ) والذي تحدده بـ بـ، تكلفة فرصة البديلة. تكلفة الفرصة البديلة تلك هي إنتاج المنسدسات الذي يبيع بخسارة من جراء الانتقال من النقطة (خ) إلى النقطة (ذ)، وتحديداً حـ، حـ.

يشير المثل إلى أن علم الاقتصاد الوحدوي يعني بشرح تكوّن الخيارات، علمًا بأن الموارد محدودة نسبة إلى حاجات الإنسان. إذا كان المجتمع على الحد الأقصى لإمكان إنتاجه، يبدو واضحًا أن الإنتاج الإضافي لسلعة واحدة أو خدمة يستلزم تحفيضاً في إنتاج سلعة أو خدمة أخرى. بتعبير آخر، عندما تُستخدم كل الموارد على أكمل وجه، يقضي الإنتاج الإضافي لسلعة واحدة ضمناً التضحية بإنتاج آخر. وتحدد درجة انحدار الحد الأقصى لإمكان الإنتاج كلفة الفرصة البديلة. يعني علم الاقتصاد الوحدوي بشرح كيفية تحديد المجتمع لتوزيع الموارد على الاستعمالات المتنافسة، مع الأخذ بعين الاعتبار عنصر قلة الإنتاج.

وتكون مشكلة توزيع الموارد جادة بصورة خاصة على مستوى الحد الأقصى لإمكان الإنتاج. إذ أنه متى تم الوصول إلى الحد الأقصى، سوف يستلزم الإنتاج الإضافي لسلعة واحدة بالضرورة التضحية بإنتاج سلعة أخرى. ولكن افترض أن المجتمع هو بداية عند نقطة مثل (ض). كل من النقطتين (خ) و(ذ) تقعان فوق (ض) وتقدمان إنتاجاً أكبر للسلعتين مما قد يكون ممكناً عند النقطة (ض). لهذا السبب نرى أنه سيتم تفضيل (خ) و(ذ) على (ض)، ما دام المجتمع منطبقاً بالمعنى الاقتصادي، أي أنه يريد المزيد من السلع المفضلة بدلاً من أقل من تلك السلع المفضلة ذاتها. وبالطبع، ما دامت العقلانية الاقتصادية موجودة، لا بد من وجود نقطة مفضلة على الحد الأقصى لإمكان الإنتاج، بالنسبة إلى أي نقطة ضمن الحد هذا.

بإختصار، قد تصادف ظروف حيث يمكن للمجتمع أن ينتج المزيد من سلعة واحدة من غير أن يتسبب بفقدان إنتاج سلعة أخرى. وبالطبع قد يكون من الممكن زيادة إنتاج كل من السلعتين، بالانتقال من نقطة مثل (ض) إلى نقطة مثل (خ) أو (ذ). وبالتالي تكون أول

مسألة أساسية ينبغي حلّها في علم الاقتصاد الكلي هي التالية: ما الذي يحدّد إذا كان المجتمع على الحد الأقصى لإمكان إنتاجه، يستعمل كل عوامل الإنتاج ويستخدم طاقته الإنتاجية إلى أقصى حد، أو إذا كان ضمن الحد الأقصى لإمكان إنتاجه ولديه عوامل إنتاج غير مستخدمة وطاقة إنتاجية غير مستعملة؟ في الحالة الأولى، سوف ينبغي على المجتمع التضحية بإنتاج سلعة واحدة إذا قرر إنتاج المزيد من سلعة أخرى. في الحالة الثانية، قد يمكنه زيادة إنتاج سلعة واحدة من غير التضحية بإنتاج سلعة أخرى، أو حتى زيادة إنتاج السلعتين معاً.

تمثل نقطة مثل (ض) في الرسم ١-١٢ الحالة التي عاشتها كل البلدان الرأسمالية خلال العشرين سنة الماضية. كما تدل على وضع حازم للغاية ساد خلال فترة الكساد الأعظم في أوائل الثلاثينات. ثمة تسلیم واضح بأن الأنظمة الاقتصادية قد تفضل التحرّك على الحد الأقصى لإمكان الإنتاج، وإنتاج مزيد من السلع والخدمات، عوضاً عن التحرّك ضمن الحد. وفي حال سنت الحكومات سياسات تضع معها اقتصادها عند النقطة (ض) بدلاً من الحد الأقصى فلا بد من وجود أسباب ملزمة لذلك. وقبل أن نفسّر أسباباً مثل هذه، لنبحث في الناتج الاحتمالي على المدى الطويل.

٢.١٢ الناتج الاحتمالي على المدى الطويل

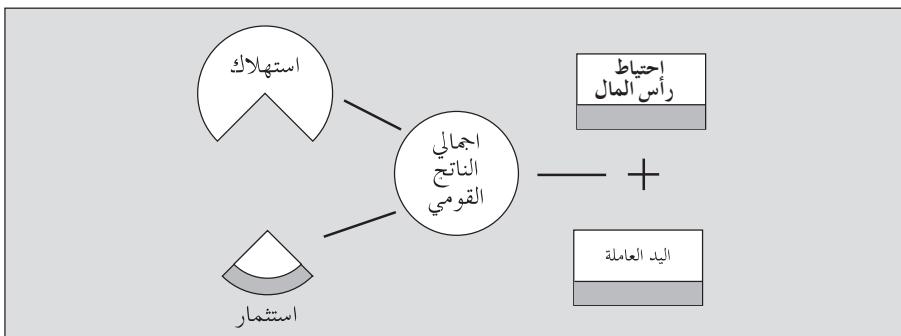
فرضنا في بداية هذه الوحدة أن عرض عوامل الإنتاج والمعرفة التقنية ثابت. وعلى مراحل زمنية قصيرة، لا تكون افتراضات العرض الثابت لمدخلات عوامل الإنتاج والمعرفة التقنية المتوفّرة، غير معقوله. إن عرض الأرض غير من: يمكن إعادة المطالبة بها من البحر أو يمكن تحسين إنتاجية الأرض الموجودة. إلا أن التغييرات في العرض تكون هامشية بالمقارنة مع المخزون الموجود. نذكر في هذا الصدد ما كتبه مارك توين (Mark Twain). "لقد توقفوا عن صنع المزيد"، على الرغم من أنه لم يكن زار سانغافورة حيث كانت إعادة المطالبة بالأرض مهمة. يكون عرض عوامل الإنتاج الأخرى مناً أكثر. إلا أن عرض اليد العاملة تتحكم به إلى حد بعيد القاعدة السكانية وبنية الأعمار، وسن التقاعد المأمول، ومدى مشاركة الناس في القوة العاملة، بالإضافة إلى عوامل مشابهة تقررها عوامل اجتماعية وديموغرافية تتغيّر ببطء فقط. ومرة أخرى فإن المهارات الجديدة والخبرة الصناعية تكتسب ببطء فقط. سيزداد على مخزون رأس المال استثمار جديد في المصانع والأدوات الآلية وأشكال أخرى لرأس المال العيني. لكن هذه الزيادات ستكون صغيرة نسبة إلى حجم مخزون رأس المال الموجود. ويدو عرض روح المبادرة الفردية أقل ما يكون عرضة للتغيير السريع، وهو يتوقف أساساً على عوامل اجتماعية وعلى قيم المجتمع القائم. وأخيراً، وعلى الرغم من أن بعض التغيير التقني يحصل حتى وعلى المدى القصير، فإن بالإضافة إلى مخزون المعرفة تحصل عادة تدريجياً، وعلى الرغم من وجود فترات استثنائية للتغيير التكنولوجي، كالثورة الصناعية (واليوم) ثورة تكنولوجيا المعلومات.

بما أن عرض عوامل الإنتاج لا يتغيّر إلا ببطء، يمكن اعتبار الحد الأقصى لإمكان الإنتاج ثابتاً لفترات قصيرة، يحدّده العرض الموجود لعوامل الإنتاج ومخزون المعرفة التقنية. وعليه، فإن السؤال الأهم في الاقتصاد الكلي على المدى القصير، هو إذا كان يستطيع المجتمع الوصول إلى الحد الأقصى لإمكان إنتاجه، مستعملاً على أكمل وجه العرض القائم لعوامل الإنتاج والمخزون لمعرفة التقنية المتوفّرة.

إلا أن الحد الأقصى لإمكان الإنتاج لا يكون ثابتاً على فترات زمنية طويلة كما يbedo واضحًا من الارتفاع الضخم الذي شهدته القرنان الماضيان في مستويات معيشة الأنظمة الاقتصادية الصناعية المتطرفة. وبالطبع ففي النصف الأخير من القرن الماضي، شهدت الأنظمة الاقتصادية الصناعية المتطرفة معدلات نمو مرتفعة جدًا، بحسب المعايير التاريخية. ولم يكن من غير العادي رؤية مستويات معيشة تتضاعف خلال فترة زمنية مدتها عشرون سنة. ولقد انتقل الحد الأقصى لإمكان الإنتاج إلى اليمين بسرعة كبيرة مع الزمن، وحصل النمو الاقتصادي ردًا على ازدياد في عرض عوامل الإنتاج، على ازدياد في عامل الإنتاجية وفي المعرفة التقنية. وبالتالي تكون مسألة الاقتصاد الكلي الرئيسة الثانية: ما الذي يحدد معدل نمو الإنتاج المحتمل مع مرور الوقت؟ لماذا نشهد اختلافات في معدلات النمو بين اقتصاد وآخر في فترة معينة واحدة أو حتى في الاقتصاد الواحد في فترات مختلفة؟

يمكن توضيح النمو الاقتصادي بصورة بيانية على شكل انتقال نحو اليمين للحد الأقصى لإمكان الإنتاج. وقد يُعتبر المجتمع وكأنه يختار في الفترة الراهنة بين الاستهلاك الراهن واستثمار رأس المال. الهدف الأساسي لكل نشاط اقتصادي هو الاستهلاك، ويعني به الاستمتعان في الحاضر بالسلع المادية والخدمات. ولكنه يمكن الملاحظة أن لا مجتمع يخصص كل موارده للاستهلاك الحالي. إذا استعمل المجتمع كل موارده لتلبية الاستهلاك في الحاضر، قد يستتبع ذلك حتماً عقاب استهلاك أدنى في المستقبل، إذ قد لا تتوافر موارد لتصحيح التناقض في إنتاجية مخزون رأس المال الذي يحصل مع مرور الوقت، في خلال التأكيل في الاستعمال (ويُسمى "استهلاك"). سوف تتدنى القدرة الإنتاجية للاقتصاد، ممثلاً بمخزونه في المصانع والمحلّات التجارية والمباني التجارية ومنشآت النقل والأدوات الآلية والمهارات الصناعية والتجارية والمهنية الخ. في حال وُضعت الموارد جانبًا لتوازن الاستهلاك.

وللحفاظ على القدرة الإنتاجية لمخزون رأس المال، ينبغي تخصيص الموارد لاستثمار الاستبدال. وكذلك، فإذا كان ينبغي الحفاظ على كمية القوى العاملة فحسب، وبمستوى التخصص نفسه، ليس على الداخلين الجدد الإنضمام إلى القوى العاملة فحسب، فيحلّوا مكان الذين تقاعدوا أو توفّوا، بل عليهم أن يكونوا قد تدرّبوا وأصبحوا بمستوى التخصص نفسه. وبالتالي، فإن إبقاء الإنتاج الاحتمالي على مستوى ثابت يستلزم أن يُحول جزء من إنتاج الاقتصاد، من سلع استهلاكية إلى الاستثمار، فيحلّ مكان رأس المال المادي والبشري. في الرسم ١٢-٢، يبدو الاقتصاد ثابتاً عبر الوقت، بمعنى أن مستوى الاستثمار المادي والبشري على السواء، يعادل استثمار الاستبدال. الجزء القائم من مخزون رأس المال والقدرة العاملة يمثل استهلاك رأس المال المادي والبشري من جهة. ومن جهة أخرى يمثل الجزء القائم من الاستثمار، استثمار الاستبدال الضروري للحفاظ على مخزون رأس المال والقدرة العاملة.

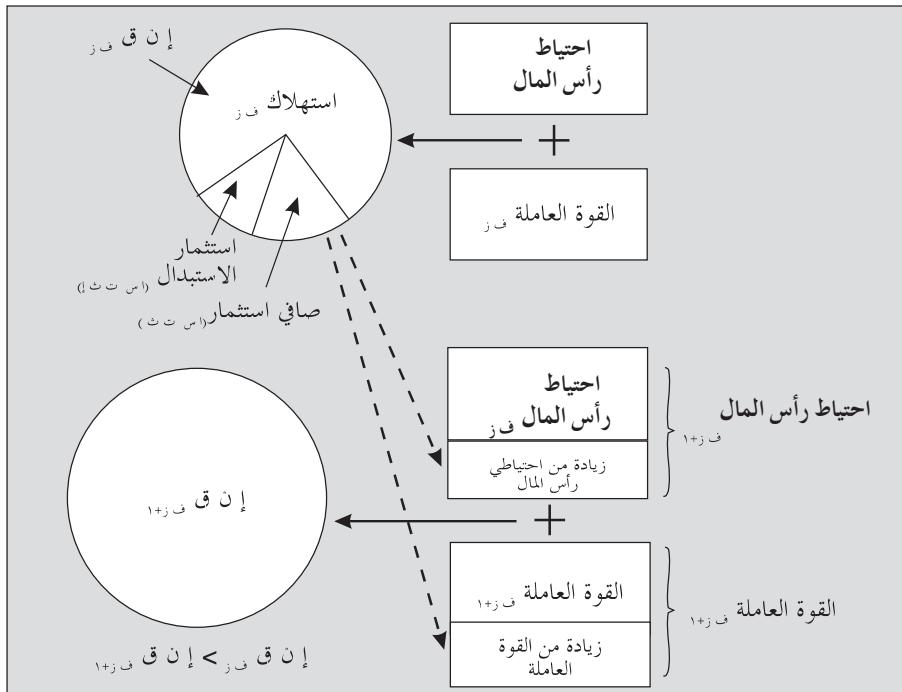


الرسم ٢.١٢ عوامل المدخلات والناتج القومي: استثمار الاستبدال

إلا أن المجتمع قد يتخذ قرارات تؤدي إلى ازدياد في (بدلاً من مجرد المحافظة على) مخزون رأس المال البشري والمادي. ولكي يحصل هذا، يجب على الاستثمار أن يتخطى الاستثمار الضروري ليحل مكان مخزون رأس المال البشري والمادي، أي أنه ينبغي أن يكون صافي الاستثمار موجباً. ويعادل صافي الاستثمار إجمالي الاستثمار ناقص استثمار الاستبدال. في حال كان صافي الاستثمار موجباً، يزداد مخزون المدخلات وكذلك الطاقة الإنتاجية للاقتصاد.

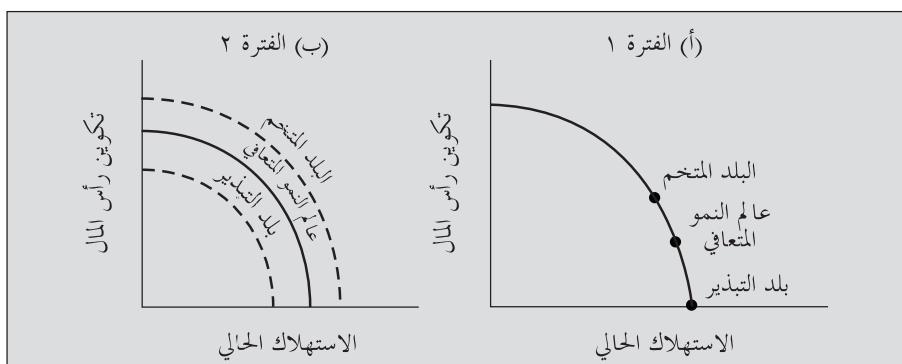
يبين الرسم ٣-١٢ النمو العائد إلى صافي الاستثمار. يتألف الناتج القومي في الجزء الأعلى من الرسم ٣-١٢ من سلع المستهلك وخدماته، استثمار الاستبدال (! س ت ث !) وصافي الاستثمار (ص إس ت ث). في الجزء الأدنى من الرسم، يسمح (! س ت ث !) لمخزون رأس المال والقدرة العاملة بالبقاء عند مخزون رأس المال (ص) والقدرة العاملة (ص)، ويزيد صافي الاستثمار مخزون رأس المال (ص) فيصبح مخزون رأس المال (ص) + ١. يزيد صافي الاستثمار، إضافة إلى المزيد من العمال من السكان المتتكاثرين، من القدرة العاملة (ص)، فتصبح القدرة العاملة (ص) + ١. هكذا ينمو (! ن ق) المحتمل، ويكون هنا النمو عائداً إلى صافي الاستثمار.

الوحدة ١٢ / الناتج الاحتمالي



الرسم ٣.١٢ النمو الاقتصادي

إذا اختار المجتمع، من خلال التضييع بالاستهلاك الحالي إضافة موارد إضافية كافية إلى مخزون من الموارد لتصحيح أي استهلاك، والسماح بنوع من صافي الإضافة إلى مخزون سلع رأس المال أو القوة العاملة، قد تزداد القدرة الإنتاجية على إنتاج السلع والخدمات وقد يتحول حذ إمكان الإنتاج صعوداً ونحو الخارج.



الرسم ٤.١٢ تغيرات في الحد الأقصى لإمكانات الإنتاج

يبين الرسم البياني ٤-٤ الإنتاج لثلاثة بلدان مختلفة: بلد "التبذير"، والبلد "المتخل" و"عالم النمو المتعافي". في الفترة ١، (الرسم ٤-٤أ)، تتمتع البلدان الثلاثة بالقدرة

الإنتاجية نفسها، وكلها تعمل عند حد إمكان الإنتاج. لكن توزيع الموارد بين الاستهلاك الحالي وتكون رأس المال مختلف. فبلد "التبدير" يخصص موارده كلها للاستهلاك الحالي. أما البلد "المتخم" فيؤمن بمفرده فقط، ما يكفي من الموارد لمعادلة استهلاك رأس المال، ووحده "عالم النمو المُتعافي" يقوم باستثمار رأس مال كافٍ لمعادلة استهلاك رأس المال، ويزيد نوعاً من صافي الإضافة على مخزون رأس المال الموجود. من جراء ذلك، يشهد بلد "التبدير" في الفترة ٢ (الرسم ١٢ - ٤ ب) تحويلاً نزوّلاً في حد إمكان إنتاجه، مما يشير إلى أن القدرة الإنتاجية للاقتصاد هبطت بما أن قيمة مخزون رأس المال انخفضت. في البلد "المتخم"، يتحول حد إمكان الإنتاج صعوداً، مشيراً إلى زيادة في الطاقة الإنتاجية، بالمقارنة مع الفقرة ١، نتيجة لصافي الإضافة على مخزون رأس المال.

نلاحظ عبر التاريخ أن حد إمكان الإنتاج تحول صعوداً بمعدّلات مختلفة للاقتصاد في بلدان مختلفة وفي فترات مختلفة. لعملية النمو الاقتصادي هذا والعوامل المحددة لمعدل النمو، أهمية قصوى لأن فروقات صغيرة في معدلات النمو ستكون لها مضاعفات هامة بالنسبة إلى مستويات المعيشة المادية، حتى على فترة بضع سنوات. إذا ازداد إنتاج السلع والخدمات مثلاً بنسبة اثنين في المئة سنوياً، يتضاعف إجمالي الإنتاج كل ٣٥ سنة، بالمقارنة مع ١٨ سنة لمعدل نمو مركب من أربعة في المئة. قاعدة الإبهام لهذا الحساب تقضي بقسم ٧٢ على معدل النمو. يعطينا هذا تقريباً عدد السنوات التي تلزم الإنتاج ليتضاعف قدره. عندما كان الاقتصاد الياباني ينمو في السبعينات بمعدل ١١ في المئة تقريباً سنوياً، كان (إن) (ق) يتضاعف كل ٦ إلى ٧ سنوات. في حين كان معدل النمو في المملكة المتحدة في الفترة نفسها حوالي ٥,٢ في المئة سنوياً، وفي الولايات المتحدة حوالي ٤ في المئة سنوياً.

يشهد الاقتصاد في معظم البلدان بعض النمو مع الوقت. لكن أوضاعاً عرضية تنشأ حيث يحصل تحويل نحو الشمال لحد الإنتاج. ولكن لحسن الحظ نادرًا ما يحصل ذلك. وهذه الأوضاع تتأتى عادة عن الحروب والزلزال، أي عندما تهدم كارثة ما جزءاً هاماً من قدرة الإنتاج في اقتصاد ما. تقع الأمم الفقيرة جداً، التي يعني فيها هدف البقاء الحالي أن معظم الموارد مخصصة لإنتاج سلع وخدمات المستهلك، قرب حد إنتاج البلد "المتخم". وبالنسبة إلى العديد من هذه البلدان تكون المساعدات الخارجية على شكل سلع رأس مال ويد عاملة متخصصة، ساهمت في تحويل الحد خارجاً.

٣.١٢ قياس الناتج الاحتمالي

يشكّل الناتج الاحتمالي القومي مفهوماً للعرض وقياساً للقدرة الإنتاجية يمكن أن يمثلها حد إمكان الإنتاج على شكل بيان تخطيطي. يتم التوصل إليه فقط عندما يصل الاقتصاد إلى التوظيف الكامل لكل عوامل الإنتاج. وفي حال حصول نقص في العمالة لأي من عوامل الإنتاج، آنذاك ينقص الناتج الفعلي من الناتج الاحتمالي ويكون الاقتصاد ضمن حد إمكان إنتاجه. وفي حال كان مدى النقص في العمالة أكبر، يأتي الفرق بين الناتج الفعلي والاحتمالي أكبر أيضاً بالطبع.

لا يمكن ملاحظة الدخل القومي الاحتمالي مباشرة، ولكن يمكن الدلالة عليه بطريقة غير مباشرة. كذلك لا يسعنا سوى تقدير الفرق بين الناتج الفعلي والاحتمالي. ومن أجل

تقدير الناتج الاحتمالي، علينا أن نقيس إلى حد ما استعمال عوامل الإنتاج. والعاملان الأكثر استعمالاً في اقتصاديات السوق هما معدل البطالة (العدد غير المستخدم كنسبة مئوية للقوة العاملة الموظفة أو التي تسعى وراء التوظيف) ومدى استخدام الطاقة كما يُقاس في التحقيقات الصناعية.

هناك علاقة واضحة بين استعمال القدرة والبطالة. فكلما ازدادت درجة استعمال القدرة، هبطت البطالة. إلا أن معدل البطالة بالنسبة إلى الاقتصاد ككل، لا يهبط أبداً إلى درجة الصفر ولا يصل استعمال القدرة أبداً إلى ١٠٠ في المئة. فوراً يبرز السؤال لجهة معرفة معدل البطالة واستخدام القدرة اللذين يجوز أخذهما بعين الاعتبار، فيكونان متباينين مع الاستخدام الكلي للقدرة الإنتاجية. ومن الواضح أنه لو قدر لمعدل البطالة الذي يحول القدرة الإنتاجية أن يكون معذوماً، قد لا يكون آنذاك لمفهوم القدرة الإنتاجية معنى على الصعيد العملي. لذلك يجب فتح المجال من خلال تحديد القدرة الإنتاجية، أمام إمكان تحقيق هذه القدرة في بعض الفترات.

العمالة الكاملة هدف مهم في السياسة الاقتصادية. وبلغ العمالة الكاملة أمر مرغوب فيه لأسباب اقتصادية واجتماعية وسياسية. لهذا السبب نوعاً ما، وأيضاً لأنه يسهل جمع المعلومات الدقيقة حول التوظيف والبطالة والقوة العاملة، أكثر من جمع المعلومات حول عوامل الإنتاج الأخرى. يتم تحديد العمالة الكاملة والناتج الاحتمالي عادة لجهة استخدام اليد العاملة. لا تُحدّد العمالة الكاملة لجهة معدل بداية البطالة ولكن تُعتبر عادة معدل هدف ما للبطالة. علينا النظر في الأساس المنطقي لتعريف كهذا للناتج الاحتمالي.

١.٣.١٢ انواع البطالة

لا بد أن يشهد كل اقتصاد يمر بمرحلة تغيير نوعاً ما من البطالة. والبطالة ثلاثة أنواع: الاحتكارية، والهيكلية والموسمية. هذه الأنواع الثلاثة هي دائماً حاضرة لدى حصول التغيير وفي حال شهد سوق العمل درجة ما من اللافاعلية.

٢.٣.١٢ البطالة الاحتكارية

في أي سوق عمل، يغير الناس دائماً وظائفهم. كما تستغرق عملية البحث عن عمل جديد بعضاً من الوقت. ذلك أن المعلومات تكون ناقصة. فتعزى هذه العيوب التحرّك في سوق العمل، تماماً كما يعرقل الاحتكار التحرّك من نطاق عمل عبر آخر. من هنا جاءت عبارة "بطالة احتكارية". يستغرق البحث عن فرصة عمل جديدة وقتاً وجهداً، حتى عندما يغير الشخص رب عمل من دون أن يغير مهنته أو نطاق عمله.

مثل

افتراض أن سكرتيرة تغادر رب عملها في مدينة ما، وتبحث عن عمل آخر كسكرتيرة في المدينة ذاتها. ستقضى بعض الوقت تبحث عن اعلانات توظيف في الجرائد، تزور مراكز توظيف وتناقش امكانات العمل مع الأصدقاء والأقارب. ستمضي المزيد من الوقت في

المقابلات واختيار عروض العمل التي استلمتها. ومع ازدياد صعوبة جمع المعلومات حول فرص العمل، تطول فترة البحث عن العمل وتطرأ البطالة.

يتوقف مقدار البطالة الاحتكمائية على عدد الاشخاص الذين يغبون وظائفهم وعلى معدل طول مدة البحث عن عمل. لا تنجم البطالة الاحتكمائية عن نقص في الوظائف، أو حتى عن نقص في الوظائف المناسبة. تظهر البطالة الاحتكمائية عندما يقابل البطالة شغور في وظائف لم تشغل في المهن نفسها والأماكن ذاتها. في أي فترة وفي أي مدينة مثلاً، قد يبحث بعض الاشخاص عن وظيفة سكرتيرة ويبحث بعض أرباب العمل عن سكرتيرات لشغل المناصب الشاغرة الموجودة. إلا أن نوعاً من البطالة سيحصل حتى ولو كانت فرص العمل متوافرة في سوق العمل وحتى لو تساوى عدد الفرص مع عدد الباحثين عن عمل. تحصل البطالة على الرغم من الوظائف الشاغرة اذ يحتاج الباحثون بعض الوقت للتفتيش عن وظائف جديدة ويحتاج أرباب العمل بعض الوقت للتفتيش عن اشخاص يبحثون عن وظائف وانتقامهم. هذا النوع من البطالة ينشأ من جراء نقص في المعلومات. فالحركة في سوق العمل لا تجري على نحو تام. الاحتكماك موجود ولكن بطبيعتها تكون البطالة الاحتكمائية عادة قصيرة الأمد.

٣.٣.١٢ البطالة الهيكيلية

يمكن اعتبار البطالة الهيكيلية كبطالة احتكمائية مستعصية أكثر. وهي تحدث أيضاً على الرغم من الوظائف الشاغرة غير المشغولة. ولكن في هذه الحالة يظهر تباين بين ميزات العاطل عن العمل وميزات الوظائف الشاغرة.

مثل

قد يكون العاطلون عن العمل عمّالاً في صناعة الفولاذ أو السيارات وقد تكون الوظائف الشاغرة للغطاسين في أعماق البحر أو المهندسين الإلكترونيين. أو قد يكون العاطلون عن العمل أساتذة مدرسة في ناحية من البلد وتكون الوظائف الشاغرة لأساتذة المدارس في أنحاء أخرى من البلد. التباين بين الوظيفة والمكان هو السبب الأكثر شيوعاً للبطالة الهيكيلية.

في حين أن البطالة الاحتكمائية تنشأ عن نقص في المعلومات، وسوف يصححها في نهاية المطاف بحث عن عمل في المجال نفسه ضمن المكان ذاته، لا يمكن معالجة البطالة الهيكيلية بسهولة كبيرة. بما أن التباين موجود بين ميزات العاطل عن العمل والوظائف الشاغرة، يمكن التوفيق بين العاطلين عن العمل وبين الوظائف المتوفرة، فقط إذا باشروا في إعادة التدريب أو غيروا مراكز عملهم، أو الأمراء معًا. مثلاً إذا حصلت البطالة في صفة عمال الفولاذ في حين كانت الوظائف الشاغرة للمهندسين الإلكترونيين، يمكن للعاطلين عن العمل في هذه الحالة شغل الوظائف الشاغرة فقط من خلال إعادة التدريب. إذا كانت البطالة موجودة في صفة معلمي المدارس في مكان ما، في حين أن الوظائف الشاغرة هي في المقاطعات البعيدة، يمكن آنذاك العاطلين عن العمل شغل الوظائف الشاغرة عن طريق تغيير مكان إقامتهم. إذا حصلت البطالة في صفة عمال الفولاذ في حين أن الوظائف الشاغرة هي للغطاسين، يمكن للعاطلين عن العمل سد الوظائف الشاغرة عن طريق إعادة

التدريب وتغيير مكان إقامتهم معًا. تستغرق اعادة التدريب بالإضافة إلى تغيير مكان الاقامة بعض الوقت، وتفرض تكاليف مهمة على المضطربين لتغيير عمل وأو مكان عمل. لهذا السبب قد تدوم البطالة الهيكلية لفترات طويلة.

٤.٣.١٢ البطالة الموسمية

نوع البطالة هذا هو الأسهل لفهمه. والكلمة تفسّر ذاتها طبعاً. تظهر البطالة الموسمية في أي نشاط يملي الطقس أو برنامج ما مستوى إنتاجه، مثلاً العمل بالزراعة، الصيد وتشجير الغابات، وتجهيز الأغذية، والبناء والسياحة. تميّز فترات عمالة عالية هذه النشاطات، بالإضافة إلى ساعات عمل إضافية. هذه الفترات تتعاقب ضمن نمط موسمي عادي تبرز فيه بطالة متعددة ساعات عمل قصيرة وبطالة.

٥.٣.١٢ العوامل المحددة للبطالة

العوامل الأهم المحددة لمقدار البطالة الاحتكمائية والهيكلية والموسمية هي:

- أ. مستوى النشاط الاقتصادي.
- ب. نقل المعلومات.
- ج. معدل التغيير الهيكلية.
- د. سهولة تغيير الوظيفة والمسكن.
- هـ. القيود المؤسساتية والحواجز.
- و. الإرتباط بالصناعات الموسمية.

تتأثر البطالة بالمستوى العام للنشاط الاقتصادي. عندما يكون الناتج الفعلي قريباً من الناتج الاحتمالي، تكون العمالة مرتفعة وتكون المنافسة قوية بين أرباب العمل لاستخدام اليد العاملة. يكون أرباب العمل ناشطين أكثر في الإعلان عن فرص للعمل كما سيحفّض دفق المعلومات المتحسّن للبطالة الاحتكمائية. ويقدم أرباب العمل أيضاً علاوات لإعادة تدريب أفضل ومساعدات مالية للذين يغيرون مكان إقامتهم، بغية استقطاب اشخاص من مهن ومناطق أخرى. تخفّف هذه التدابير من البطالة الهيكلية. وعندما يكون الناتج الفعلي أدنى بكثير من الناتج الاحتمالي، تكون المنافسة أخفّ حدّة بين أرباب العمل لاستخدام اليد العاملة وتزداد البطالة الاحتكمائية والهيكلية.

كما تتأثر البطالة أيضاً بنوعية نقل المعلومات حول الوظائف. لا يمكن شغل الوظائف إلا إذا تمكّن أرباب العمل والموظفو من الاتصال ببعضهم البعض. فيعلن أرباب العمل عن الوظائف بواسطة الصحف المحلية والوطنية، والراديو والتلفزيون، والمكاتب الخاصة، وواجهات العرض في المتاجر، واللوحات الإعلانية على باب المصانع أو المكاتب و"شفهياً". ويستعمل الموظفوون بعضاً من أو كل أساليب البحث عن العمل هذه. كما تخفّ البطالة مع تحسّن وسائل نقل المعلومات.

يحصل التغيير الهيكلية في الاقتصاد دائمًا. إذ تتغيّر الأذواق وتظهر منتجات جديدة وُستبدل سلع صنعت محلّياً بسلع مستوردة ويحصل التغيير التقني. فالطلب المتزايد مثلًا

على قضاء العطل خارجاً، خفف من الطلب على قضاء العطل محلياً. وخفف تطوير الخيوط من صنع الإنسان من الطلب على الخيوط الطبيعية. واستولت السيارات اليابانية على حصة متزايدة من الأسواق المحلية للسيارات. وحلت سكك الحديد محل مركبات الجياد والقنوات، وحلت السيارات إلى حد بعيد محل السكك الحديد؛ وحلت الآلة الكاتبة اليدوية محل المكوك، وحلت الآلة الكاتبة الكهربائية محل الآلة الكاتبة اليدوية، ويحل حالياً معالج الكلمات محل الآلة الكاتبة الكهربائية. نشاطات اقتصادية جديدة توسيع ونشاطات قديمة تتقلّص. تستلزم هذه التغييرات إعادة توزيع للمهارات ولمراكز القوة العاملة. ومع ارتفاع معدل التغيير الهيكلي يرتفع مستوى البطالة الهيكيلية.

تُخَفِّضُ البطالة الهيكيلية إلى حد أدنى حيث يسهل نسبياً اكتساب مهارات جديدة والانتقال من مقر سكن إلى آخر. ويتوقف هذا على عوامل كتوفر برامج إعادة التدريب وكلفتها، وكلفة السفر وتغيير مقر السكن، والمدارس المناسبة للأولاد والمستشفيات المناسبة للعجز. مع ارتفاع هذه التكاليف، يرتفع مستوى البطالة الهيكيلية.

تؤثر أيضاً القيود المؤسساتية والحواجز في البطالة. وهي تشمل أي تحرك من قبل الحكومة أو منظمات أرباب العمل والعمال من شأنه تقييد كفاءة سوق العمل. سترداد البطالة مثلاً في حال فرضت الحكومة مستويات للحد الأدنى للأجور فوق المستوى الذي قد يُثبتت في السوق المالية؛ في حال وضع المنظمات قيوداً غير واجبة على الالتحاق ببعض الوظائف؛ في حال فرضت النقابات أساليب مقيدة، حصرت التوظيف بأفراد النقابات، أو فرضت فترات تدريب طويلة على نحو غير ملائم؛ في حال حاولت السلطات المحلية الإثناء عن التحرّك الجغرافي عن طريق تفضيلها السكان المحليين لدى تخصيصها للمنازل؛ في حال فرضت ترتيبات معاشات التقاعد تكاليف ضخمة على الذين يغبون وظيفتهم. إن أي شيء يحدّ من سهولة تغيير أو المباشرة في وظيفة، من شأنه أن يزيد من البطالة.

تتأثر البطالة أخيراً بالصناعات الموسمية. وسيشهد الاقتصاد الذي يعتمد على الزراعة، والصيد، وتشجير الغابات والسياحة، وتقلبات موسمية في البطالة. إن بعض الأنظمة الاقتصادية مزايياً طبيعية واضحة في هذه الصناعات. ومن ثم تستمر في استعمال العديد من مواردها فيها، مع تمام العلم أن البطالة ستنتهي عن ذلك في فترات من الدورة السنوية يمكن توقعها.

٤.١٢ العلاقة بين معدل البطالة (ب)، الناتج الاحتمالي (ك) والناتج الفعلي (ن)

هل من علاقة منتظمة وثابتة بين الفجوة بين الناتج الاحتمالي والناتج الفعلي من جهة، ونسبة اليد العاملة العاطلة عن العمل من جهة أخرى؟ لو وُجدت هذه العلاقة، لشكّلت هماً وشأنًا كبيرين بالنسبة إلى صانعي السياسات المتلهفين إلى خفض البطالة إلى حد أدنى، إذ أن صانعي السياسات، كما سيرهن، واثقون أكثر من محو البطالة ذات الطلب الناقص مما هم من البطالة الاحتكمائية، والهيكيلية والموسمية.

من الضروري هنا تقديم الفتة الرابعة الرئيسة من البطالة: البطالة ذات الطلب الناقص. كما يدل اسمها ضمناً، فالبطالة ذات الطلب الناقص تنشأ بسبب طلب غير كافٍ للعمل. وبالتالي، يمكننا محاولة البرهان أن العمالة الكاملة تتحقق عندما يعادل عدد الوظائف الشاغرة غير

المشغلة (ش) أو ينخّط عدد العاطلين عن العمل (ب). قد لا تحصل في هذا الوضع البطالة ذات الطلب الناقص، إذ أن الوظائف الشاغرة قد تكون كافية لامتصاص كل الذين هم غير مستخدمين على الرغم من أن البطالة قد تكون لا تزال موجودة للأسباب التي سبق أن بحثنا فيها.

لو توفرت التدابير المتعلقة بالوظائف الشاغرة وبعدد الباحثين عن عمل، لحصلت العمالة الكاملة حيث تكون (ب) \geq (ش). لسوء الحظ حتى في حال توفرت معطيات الوظيفة الشاغرة، تكون عرضة لتوافر خطيرة (في المملكة المتحدة مثلاً، ربما تشكل الوظائف الشاغرة المُبلغة لمراكز التوظيف المحلية حوالي ثلث الوظائف الشاغرة كلها). ومعظم البلدان لا تملك معطيات حول الوظائف الشاغرة إطلاقاً. لهذا السبب، تعتبر العمالة الكاملة عادة نوعاً من معدل البطالة المستهدف.

يتغير معدل البطالة الطبيعي مع الوقت في البلد الواحد ويتحسن نحو مجمل بين البلدان. ففي خلال الثلاثين سنة الماضية، تغير هذا المعدل في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة من اثنين في المائة إلى ستة في المائة، في حين أنه في بلدان مثل سويسرا واليابان، تغير من أقل من واحد في المائة إلى اثنين في المائة. تحدث الميزات المتغيرة الاجتماعية والاقتصادية للقوة العاملة تلقياً ضمن البلد الواحد مع الوقت. وتسبب ميزات القوة العاملة وأساليب التوظيف وعمليات أسواق العمل، الفرق الدولي.

إذا عرفنا أن الاقتصاد يعمل بمعدل العمالة الكاملة للبطالة، أي بتعبير آخر، البطالة الوحيدة هي احتكاكية، وهيكلية وموسمية، يكون إذا الناتج الفعلي ($نـا$) والناتج الاحتمالي ($نكـ$) متعدلين. آنذاك نكون على الأقل قادرين على قياس الناتج الاحتمالي للاقتصاد. يتبع ذلك أنه لدى ازدياد الفجوة بين قيمتي ($نكـ$) و($نـا$)، يرتفع معدل البطالة، ولدى تقلصها، يقترب معدل البطالة من معدل العمالة الكاملة للبطالة.

يمكن التعبير عن فجوة الإنتاج كفارق النسبة المئوية بين الناتج الاحتمالي والفعلي، وبالتالي

$$\% \text{ فجوة الإنتاج} = \frac{(نكـ) - (نـا)}{(نـا)} \times 100$$

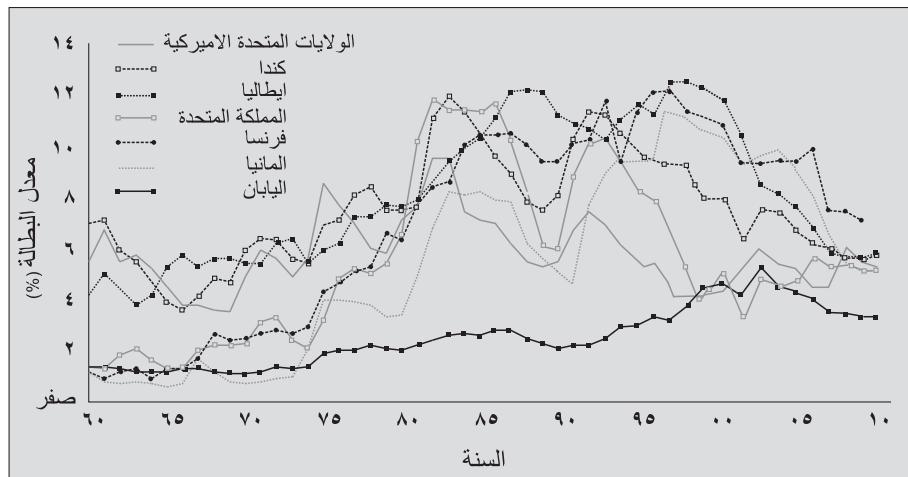
أجرى عالم اقتصاد أميركي يدعى أرثر أوكان، بحثاً حول العلاقة التجريبية بين معدل البطالة وفجوة الإنتاج ووجد استقراراً في علاقة كهذه على فترة ٢٥ عاماً في الاقتصاد الأميركي، بدأ في أواخر الأربعينيات. وتعرف اليوم المعادلة التي تلخص هذه العلاقة، وبالطبع لا عجب في ذلك، بـ أوكانز لو (Okun's Law). والمعادلة هي:

$$(بـ) = \frac{1}{3} \times \frac{((نكـ) - (نـا))}{(نكـ)} + (بـ)_كـ$$

حيث = معدل العمالة الكاملة للبطالة. باختصار ينص قانون أوكان على أنه مقابل كل نسبة واحد في المائة يتعد فيها الناتج الفعلي عن الناتج الاحتمالي، يتجاوز معدل البطالة معدل عمالته الكاملة للبطالة بثلث الواحد في المائة. فإذا كان ($نـا$) دون ($نكـ$) بنسبة ستة في

المئة، تكون (ب) بنسبة إثنين في المائة فوق بـ^٢. بتعبير مختلف، يقترح قانون أوكان أن كل زيادة نقطة في النسبة المئوية في معدل البطالة فوق بـ^٢ ترتبط بتخفيض ثلاثة في المائة في الناتج الحقيقي.

منذ أن صيغ قانون أوكان، تبيّن من الاختبار الإحصائي الإضافي، ان قيمة ثلث المعلمـ^٣ ثابتة. ولو كان ذلك فإن قانون أوكان يوفر قياساً معقولاً للخسارة في الناتج الحقيقي يمكن إرجاعه إلى البطالة ذات الطلب الناقص.



الرسم ٥.١٢ معدلات البطالة ١٩٦٠ - ٢٠٠٥

يسجل الرسم البياني ١٢ - ٥ معدلات البطالة في اقتصاد سوق البلدان السبع الرائدة في العالم خلال الأربعين سنة الماضية. في حال طبقت قاعدة أوكان على معدل البطالة الأدنى لكل بلد في الرسم، تحصل على تقدير معقول للمقدار الضخم للناتج الحقيقي الضائع والمفقود إلى الأبد خلال هذين العقودين لكل الأمم.

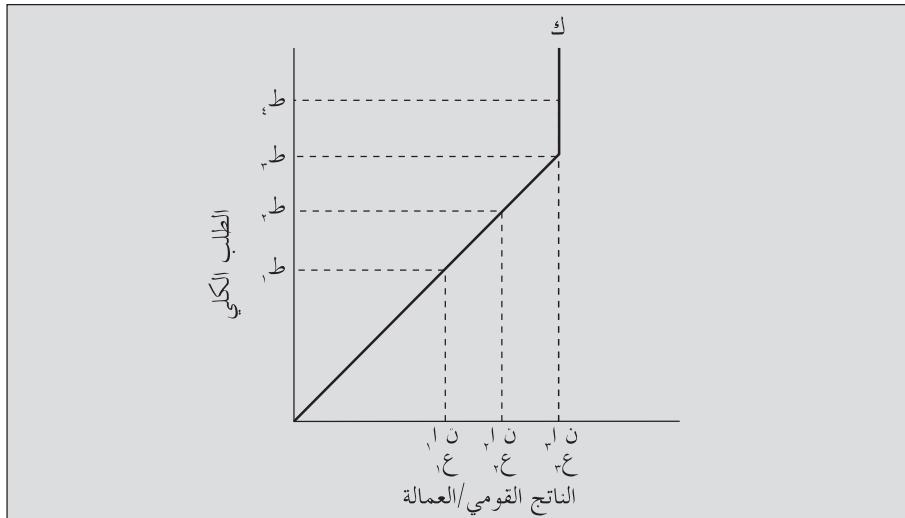
إذا كان صانعو سياسة الحكومة مدركون لقانون أوكان ولديهم أدوات السياسة للتأثير على الإنتاج القومي، فلماذا كانوا قد أبدوا استعدادهم للسماح بمعدلات بطالة كهذه؟ للاجابة على ذلك السؤال، لزم النظر في العلاقة بين البطالة والتضخم.

الإنتاج والتضخم

٥.١٢

يحدّد الطلب على الإنتاج من قبل المستهلكين والشركات والحكومة (الطلب الكلي)، الناتج الفعلي للسلع والخدمات. مع الأخذ بعين الإعتبار الناتج المحتمل (ك) لأي فترة زمنية قصيرة، سيحدّد مستوى الطلب الكلي معدل البطالة. يمكن قراءة هذه القاعدة في الرسم

.٦ - ١٢



الرسم ٦.١٢ الطلب الكلي والناتج القومي والعمالة

إذا كان الطلب الكلي ط، يكون الناتج القومي والعمالة (ن)، على التوالي.
إذا كان الطلب الكلي ط، يكون الاقتصاد في عمالة كاملة لأن (ن) سيعادل (ك). طلب
كلي من ط سيحدث فجوة تضخمية: فترتفع الأسعار ويقى الاقتصاد على مستوى العمالة
ال الكاملة على مستوى أسعار أكثر ارتفاعاً. لسوء الحظ، لم يعد النموذج البسيط أمامنا يكفي
في العالم الحقيقي. لدى توصله إلى العمالة الكاملة وحتى قبل ذلك، يشهد الاقتصاد عادة
ارتفاعاً في الأسعار بما يعادل التضخم. لماذا يحصل ذلك؟ قبل الإجابة على ذلك السؤال،
لزم تحديد مفهوم التضخم.

١.٥.١٢ معدل التضخم

معدل التضخم هو نسبة الزيادة السنوية في متوسط مستوى الأسعار من فترة زمنية إلى أخرى. فإذا كان $(S)_f_z$ هو متوسط مستوى الأسعار في الفترة f_z وإذا كان $(S)_{f+1}$
هو متوسط مستوى الأسعار في الفترة f_{z+1} ، معدل التضخم في الفترة f_z يحدده إذا

$$(ت ض خ)_{f_z} = \frac{(س)_{f_z+1} - (س)_{f_z}}{(س)_{f_z}}$$

على نحو بديل، يكون مستوى الأسعار في الفترة كما يلي:

$$(س)_{f_z+1} = (س)_{f_z} + (ت ض خ)_{f_z}$$

ولكن ماذا يعني مستوى الأسعار؟ يُعتبر الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك المعيار الأكثر
استعمالاً عادة للحصول على متوسط مستوى الأسعار. يقيس هذا المؤشر متوسط أسعار
السلع والخدمات التي تستهلكها الأسرة العادية. وفي معظم اقتصادات السوق، يُقاس هذا
المؤشر شهرياً، إذ يتم اختيار المئات من السلع والخدمات التي تشتريها الأسر العادية شهرياً،

وذلك بهدف وضع فترة الأساس أولاً، فيتم تدوين الكميات المشترأة والأسعار المدفوعة. من ثم يوضع المؤشر.

لتسهيل عملية الحساب،خذ بعين الاعتبار ثلاثة سلع و/أو خدمات فحسب، كما في الجدول ١-١٢.

يكون مؤشر الأسعار لفترة الأساس ١٠٠ دائمًا. إفترض أن فترة الأساس هي السنة فـ

$$\text{مؤشر الأسعار لفترة الأساس} = \frac{\$30,000}{\$30,000} = 100$$

الجدول ١.١٢ مؤشر أسعار المستهلك في الفترة الأساسية

سلعة / خدمة	عدد	سعر (\$)	الإنفاق الكلي (\$)
ربطة خبز	١٠	١,٠٠ /الربطة	١٠٠
كوب مشروب	٥	١,٢٠ /الكوب	٦,٠٠
قصة شعر	٢	٧,٠٠ الواحدة	١٤,٠٠
			<u>٣٠,٠٠</u>

لتأخذ بعين الاعتبار الآن الفترة الزمنية المقبلة فـ ١+٠. في الفترة الزمنية فـ ١+٠، نراقب أسعار السلع والخدمات نفسها ونضربها بكميات الفترة الأساس. تم هذا في الجدول ٢-١٢.

الجدول ٢.١٢ مؤشر أسعار المستهلك في الفترة

سلعة / خدمة	الفترة الأساسية	الفترة	الإنفاق في الفترة
ربطة خبز	١٠ ربطات	١,٠٠ /الربطة	١٠٠
كوب مشروب	٥ اكواب	١,٢٠ /الكوب	٦,٠٠
قصة شعر	٢	٨,٠٠ الواحدة	١٦,٠٠
			<u>٣٣,٠٠</u>

$$\text{مؤشر الأسعار للفترة الزمنية (فـ ١+٠)} = \frac{\$33,000}{\$30,000} = 110$$

$$\text{الزيادة في مؤشر الأسعار هي } \% 110 - \% 100 = \frac{110 - 100}{100}$$

يكون معدل التضخم السنوي وبالتالي، كما قاسه المؤشر، عشرة في المئة.

وبالطبع فإن الأسرة العادلة لا تشتري مجموعة متوسطة من كل السلع والخدمات التي تشكل الإنفاق الكلي أو إجمالي الناتج القومي. فإن الاستثمار وسلع الحكومة تشكل بين ٣٥ و٤٥ في المئة من الإنفاق الكلي للبلدان الرأسمالية الرئيسة ولا تبرز كسلع المستهلك. يُعرف المؤشر الذي يشمل كل السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد بعامل خفض التضخم لـ (إن ق) واحتسابه شبيه باحتساب مؤشر أسعار المستهلك.

بعد أن فهمت الآن كيف يحدّد معدل التضخم، من الضروري البحث في كيفية تحديد الشركات للأسعار في فترة زمنية معينة. رأينا في وحدات علم الاقتصاد الوحدي كيف تحدد قوّتاً العرض والطلب أسعار التوازن. إلا أننا رأينا أيضاً كيف أنه، في الأسواق حيث تغيب المعلومات الكاملة وحيث يملك العديد من محلات البيع ضمئياً درجة احتكار محلي، يتواافق التغيير في أسعار السلع والخدمات المتداولة في فترة معينة مع قوى السوق التي شرعت في العمل. بتعبير آخر، قليل من تسوقنا اليومي العادي يحصل في المزادات. وفي متاجر الخدمة الذاتية، تحمل معظم السلع على الرفوف أسعاراً. فلا مجال عادةً للجدال العقيم لخفض السعر". لكن إذا كنت تشتري بضائع سائبة وتدفع نقداً، فلا يضر أن تطلب خفضاً أو "أفضل سعر ممكن". أسعار السيارات الجديدة مُعلنة أيضاً. إلا أن المساوية تجري عادةً عندما تشتري سيارة جديدة. المساوية أو المساوية ميزة خاصة لأسواق شرقية عديدة أو أسواق مفتوحة في بلدان من مختلف أنحاء العالم.

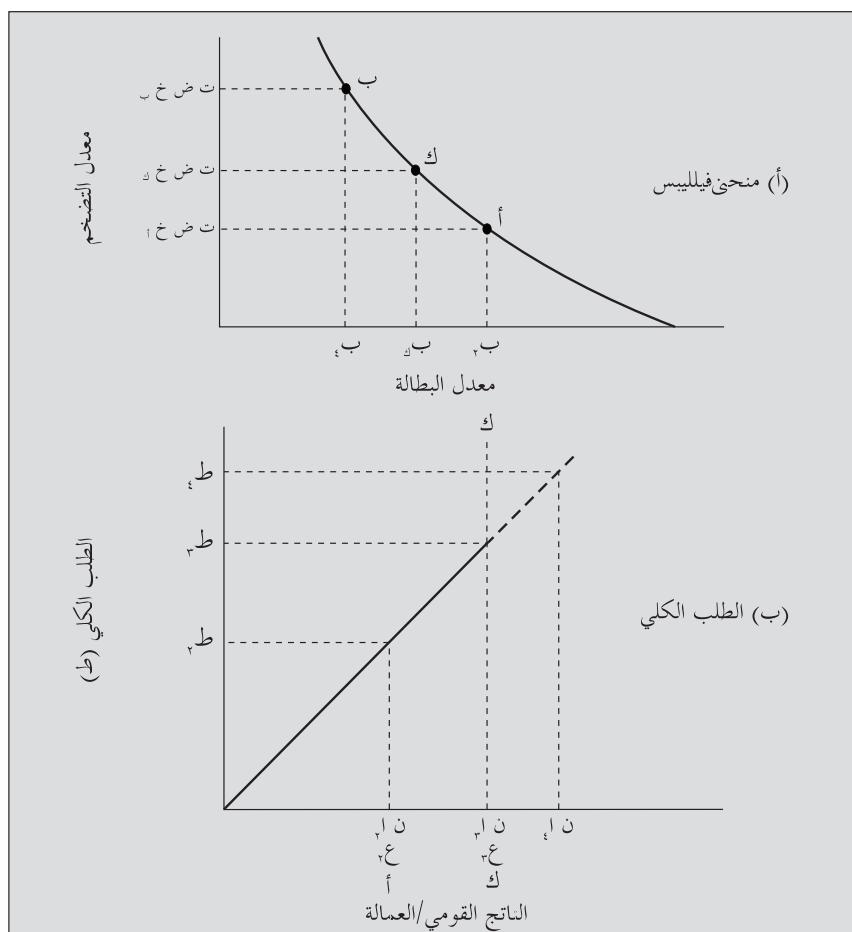
أما بالنسبة إلى الأسواق التي لا تحمل مساومة، كأسواق المليوسات، والغذاء والتسلية والمطاعم وسيارات الأجرة وتذاكر الطيران إلخ، فكيف تحدد الشركات الأسعار في كل فترة زمنية؟ بما أن معظم الشركات المعنية هي خاصة، يمكن الافتراض أنها تحدد الأسعار بغية تحقيق الحد الأقصى من الأرباح التي يمكنها توقعها خلال الفترة القصيرة الأجل التي ستتحدد الأسعار فيها. متغيرات عديدة يُحتمل أن تؤثر في السعر الذي قد تؤدي شركة ما طلبه. هذه المتغيرات تشمل كلفات الإنتاج المتوقعة والطلب المتوقع على السلع والخدمات المنوي إنتاجها. إذا كان يتوقع أن تكون كلفة الإنتاج أكثر ارتفاعاً في بدء الفترة الزمنية القادمة، ستضطر الشركة إلى تحديد سعر أكثر ارتفاعاً في بدء الفترة الزمنية. بهدف تحقيق الربح خلال هذه الفترة. إذا كان يتوقع أن يكون الطلب أكبر على الإنتاج في الفترة القادمة، يكون السعر الذي تحده الشركة لتحقيق الحد الأقصى من الربح مرتفعاً أكثر. وبالتالي فالسؤال الحاسم الذي ينبغي الإجابة عليه لفهم طريقة الشركات في تحديد الأسعار، هو كيف تشكل الشركات توقعاتها حول الكلفة والطلب للفترة القادمة. الأرجح أن يكون العاملان الأساسيان المؤثران في مثل هذه التوقعات، تجارب الشركات الأقرب وتقسيماتها لما يحصل للاقتصاد برمتها. يكون لآخر مستويات الطلب الكلي أهمية خاصة للاثنين.

من الواضح أنه كلما كان الطلب الكلي أكثر ارتفاعاً مؤخرًا، كان على معدل طلب الشركة الخاص أن يكون أكثر ارتفاعاً وتكون توقعاتها لطلباتها الخاص في المستقبل القريب أكثر ارتفاعاً.علاوة على ذلك، كلما ارتفع الطلب الكلي، كان يفترض على الطلب على عوامل الإنتاج أن يكون أكثر ارتفاعاً. وستكون توقعات الشركات أكبر حول ما سينبغى عليها أن تدفع مقابل اليد العاملة، المواد الأولية ومدخلات العوامل الأخرى في الفترة القادمة. هكذا سيؤثر الطلب الكلي للفترة السابقة في توقعات الشركات حول الطلبين على منتجاتها الخاصة والأسعار التي سينبغى أن تدفعها مقابل المدخلات في الفترة القادمة.

يقترح التحليل السابق أن مستوى السعر المتوسط الذي سيُحدّد في بداية الفترة الزمنية الآتية سوف يتوقف على مستوى الطلب الكلي في الفترة الحالية. يدل هذا ضمئاً، نظراً إلى مستوى السعر الذي حُدد في بداية الفترة الحالية، على أن نسبة الازدياد في مستوى السعر منذ بداية الفترة الحالية ولغاية بداية الفترة الآتية، ستكون حتماً متصلة بمستوى الطلب الكلي في المرحلة الحالية. يعني هذا أنه كلما كان مستوى الطلب الكلي مرتفعاً أكثر في أي فترة قصيرة الأجل، كانت نسبة التضخم خلال تلك الفترة أكثر ارتفاعاً.

بما أن الطلب الكلي في أي فترة قصيرة الأجل، سيؤثر في معدل البطالة ومعدل التضخم على السواء، ستكون هناك علاقة ضمنية بين البطالة والتضخم. فيقابل مستوى الطلب الكلي المحتمل، مزيج من معدل البطالة والتضخم. عندما يكون الطلب الكلي مرتفعاً، يكون معدل البطالة منخفضاً طبعاً ومعدل التضخم مرتفعاً! عندما يكون الطلب الكلي منخفضاً، يكون معدل البطالة مرتفعاً طبعاً ونسبة التضخم منخفضة.

تلخص امكانات الجمع بين معدل البطالة والتضخم التي قد تنتج عن مستويات مختلفة للطلب الكلي، في منحنى الرسم ٧-١٢. يُدعى هذا المنحنى فيليبس كورف Phillips Curve، على اسم عالم الاقتصاد النيوزيلندي أ. و. فيليبس A. W. Phillips، الذي كان أول محدد للعلاقة النظامية بين التضخم والبطالة. كل نقطة على منحنى فيليبس تشير إلى مستوى معين من الطلب الكلي من الرسم ٦-١٢، والذي يبرز على نحو أكبر في الرسم ٧-١٢. تجسّد مثلاً (أ) في الرسم ٧-١٢ً معدّل التضخم والبطالة مجموعتين وللذين ينشآن عندما يكون الطلب الكلي طبقاً. أما النقطة (ك) على منحنى فيليبس فهي نقطة إنتاج العمالة الكاملة، أي معدّل عمالة ع٤، ومعدّل بطالة (ب) الذي هو بالطبع معدّل العمالة الكاملة للبطالة.



الرسم ٧.١٢ منحنى فيليبس والطلب الكلي

النقطة (ب) هي النقطة "الدقيقة" التي لم تكن موجودة في نموذج الاقتصاد البسيط في الرسم البياني ٦-١٢، حيث مثل (ك) طاقة الاقتصاد. يمكننا الآن التخفيض من تأثير (ك) المقيد بسبب كيفية تحديدها لمعدل البطالة للعمالة الكاملة. إزاء الطلب الكلي الذي يتحمّل (ك)، تعمل اليوم بعض المصانع ونسبة من اليد العاملة ساعات إضافية، ويهبط المعدل المتوسط للبطالة الإحتكاكية والهيكلية بسبب وجود وظائف شاغرة عديدة في سوق العمل لم تُشغل بعد. هكذا يستخرج الاقتصاد على المدى القصير بعضاً من الإنتاج الإضافي وهو ممثل بـ (ن ا) – (ن ا). إلا أن ذلك لا يتم بلا كلفة وهي أسعار أكثر ارتفاعاً للسلع والخدمات وكلفatas أكثر ارتفاعاً على الشركات دفعها مقابل مدخلات عوامل الإنتاج خلال الرواج الاقتصادي. يشير منحنى فيليبيس الذي يصبح أشد انحداراً بين النقطتين (ك) و(ب)، إلى ازدياد في معدل التضخم.

من الضروري الانتباه إلى أن منحنى فيليبيس هو علاقة قصيرة الأمد. إنه يبيّن لفترة قصيرة معينة امكانات المزج بين (ب) و(ت ض خ) التي قد تنتج عن مستويات مختلفة لـ (ن ا). وكما سنرى في وحدات لاحقة، قد تنتقل هذه العلاقة القصيرة للأمد من فترة قصيرة إلى التالية بطريقة لا يمكن توقعها.

لمنحنى فيليبيس ميزات متعددة يلزم الانتباه إليها. أولها سبق أن رأيناها وهي بالتحديد الانحدار نزولاً من الشمال إلى اليمين. هذا يعني أن حدّاً أقل من البطالة سيترافق في أي مدة قصيرة الأجل مع تضخم أكثر ارتفاعاً وسيتوقف المزيج الذي سيتجه عن ذلك فعلاً على مستوى الطلب الكلي. هذه العلاقة العسكرية بين البطالة والتضخم يشار إليها أحياناً بالمقارنة بين البطالة والتضخم. نظراً إلى موقع منحنى فيليبيس، يمكن الوصول إلى أقل حد من البطالة لكن على حساب تضخم أكثر ارتفاعاً والعكس بالعكس. وهكذا وفي أي فترة قصيرة الأجل، لو جاء الطلب الكلي أكثر ارتفاعاً، وكانت جاءت النتيجة بطالة أكثر انخفاضاً ولكن أيضاً تضخماً أكثر ارتفاعاً، مما حصل في الواقع.

كما أنّ لمنحنى فيليبيس ميزة ثانية مهمة، يكون المنحنى في موقع، فيه معدل التضخم موجباً عندما يحدث مع العمالة الكاملة. يشار إلى هذا في الرسم ٧-١٢ عند النقطة (ك) على منحنى فيليبيس. إذا اعتبرنا (ب) (ك) معدل البطالة للعمالة الكاملة، يكون إذا (ت ض خ) (ك) معدل التضخم المرافق، الذي هو أكبر من صفر. تعكس هذه الميزة العادي لمنحنى فيليبيس ما يسمى غالباً بالانحياز التضخمي للاقتصاد.

قد يتوقع المرء أنه لو جرى العمل بصورة كاملة في أسواق السلع والخدمات، بما في ذلك أسواق خدمات عوامل الإنتاج، لكان معدل التضخم عند العمالة الكاملة موجباً. والسبب يعود لسوق النقاش الذي ينشأ نتيجة لذلك. عندما تكون العمالة مفعمة، أي عندما تستخدم الشركات قدرًا من الموارد أكبر مما يُزود به عادة، تُحدث قوتا العرض والطلب ضغوطاً صاعدة على الأجور، والإيجارات وعوامل الكلفة الأخرى. نتيجة لذلك تتوقع الشركات ارتفاعاً في تكلفات الإنتاج وتحدد أسعاراً أكثر ارتفاعاً في بداية الفترة القصيرة الأجل التالية. وتكون النتيجة بالتالي التضخم عندما تكون العمالة مفعمة. وعندما تكون العمالة فائضة، أي عندما تستخدم الشركات قدرًا من الموارد أقل مما يُزود به عادة، قد يتنتهي الأمر بالشركات في التوقع أن يخفّض فائض العرض على اليد العاملة والموارد الأخرى،

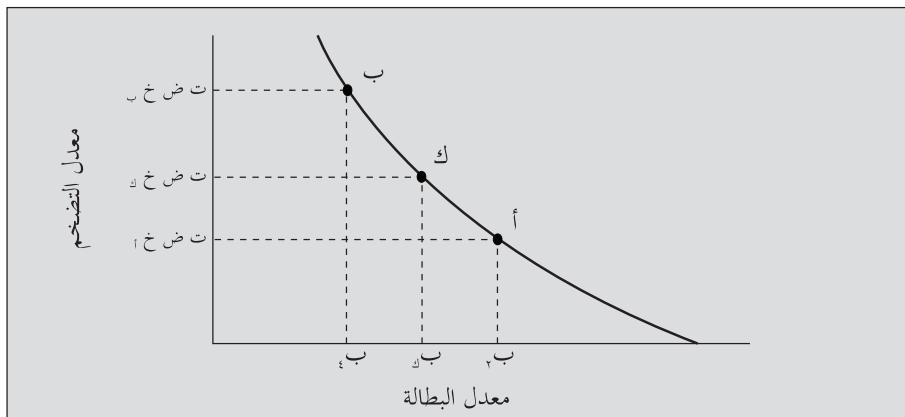
الأجور والتكلفات الأخرى، وبالتالي تحدد الأسعار على مستوى أدنى في بداية الفترة التالية. لو حصل ذلك، لشهدنا انكماساً حيث حصل فائض في البطالة. عندما تكون العمالة كاملة، حيث لا فائض في الطلب ولا فائض في العرض في أسواق الموارد. قد لا نرى ضغوطاً تصحّمية ولا ضغوطاً انكمashية. وقد يدو مستوى متوسط الأسعار المستقرّ حصيلة معقولة، كما بدا سابقاً في نموذج الاقتصاد البسيط.

إن سبب عدم إنطباق هذا الوصف بدقة على العالم الحقيقي، يمكن فهمه على أفضل وجه لجهة سوق اليد العاملة، والذي هو كمياً عامل الإنتاج الأكثر أهمية، إذ أنه يعلل تقريباً ثلثي مدفوعات الدخل من قبل الشركات. يجدر الفهم أولاً أن سوق اليد العاملة ليست مجرد سوق واحدة بل أسواق عدة. هناك أسواق لأنواع اليد العاملة المتخصصة وغير المتخصصة في صناعات عديدة مختلفة. ويمكن أن يختلف الوضع في هذه الأسواق جذرياً بين الواحدة والأخرى. تميزت سوق المهندسين الميكانيكيين في بعض السنوات مثلًا بفائض عرض هائل، في الوقت نفسه الذي كان يشكو فيه من نقص في المهندسين الإلكترونيين. تعمل هذه الأسواق المستقلة ثانياً بطريقة ناقصة بمعنى أن الأجور لا تتکيف دائمًا بسرعة التوازن بين العرض والطلب. في عديد من أسواق يد العمل، عندما يكون العرض فائضاً، لا تتجاوز معدلات الأجور مع الضغط النازل. نتيجة لذلك تبدو معدلات الأجور محرجة إزاء البطالة المرتفعة. أسباب عديدة تُعطى لتفسير عدم مرونة انخفاض معدلات الأجور. أحدها أن معدلات الأجور في أسواق عديدة لليد العاملة تحدّدها المساوية الجماعية بين النقابات العمالية وممثلي الإدارة لصناعة كاملة. ونظرًا للطبيعة السياسية لصنع القرار النقابي، يصعب عادة جدًا على زعماء النقابة المنتخبين، أن ينصحوا أعضاء النقابة بتسوية مفترحة تدعو إلى انخفاض في الأجور، بغضّ النظر عن الظروف الاقتصادية. علاوة على ذلك، ستكون غالبية أعضاء النقابات أكاديمية كافية تضمن لهم عدم تسريحهم حتى عندما تكون البطالة مرتفعة. وبما أنهم لا يخشون البطالة، لا يكون لديهم داع للتصويت تأييداً لاتفاق يتضمن خفضاً للأجور من أجل تفادى البطالة. إضافة إلى ذلك، ونظرًا لفرصة تحصيل تعويض البطالة، في حال الصرف من الخدمة، قد يجد العديد من العمال العمل لقاء أجر أكثر ارتفاعاً أمراً مفيداً، ويقبلون بفترات دورية من البطالة، بدلاً من أن يعملوا بأجر أقل مع احتمال بسيط لصرف من العمل. وبالتالي، في حين قد ينجم عن السوق التنافسية لليد العاملة أجور تهبط خلال فترات العرض الفائض، يدو في الواقع أن حدًّا نازلاً في الأجور يحصل في بلدان عديدة حتى إزاء البطالة المرتفعة.

خذ الآن بعين الاعتبار في وضع عمالة كاملة، تبعية وجود أسواق عمل جلية عديدة، كل منها يميّزه جمود نازل في الأجور. كما جرى البحث سابقاً، فالعمالة الكاملة لا تعني انعدام البطالة. بل تعني توفر وظائف كافية لكل الذين ينتهيون إلى اليد العاملة. لكن لا يزال النطابق بين الوظائف والعمال غير كامل. بتعبير آخر، حتى ولو شهدنا استخداماً كاملاً، فذلك لا يلغى البطالة الاحتكمائية والهيكلية. يمكن تفسير وجود بطالة مثل هذه عند العمالة الكاملة لجهة أن بعض أسواق العمل تشهد طلباً فائضاً لليد العاملة في حين أن أسواقاً أخرى تشهد عرضاً فائضاً. في أسواق الطلب الفائض تلك، يمكن توقع ارتفاع معدلات الأجور. ولكن بسبب عدم مرونة انخفاض الأجور، لن تهبط معدلات الأجور من أسواق العرض الفائض تلك. نتيجة لذلك، تتوّقع الشركات التي تستخدم عملاً في أسواق فيها وظائف شاغرة،

ارتفاعاً في معدلات الأجور. وتحدد أسعارها على مستوى أكثر ارتفاعاً عند بداية الفترة التالية. أما الشركات التي تستخدم عمالة في الأسواق ذات البطالة المرتفعة، فلنتوقع هبوط معدلات الأجور كما لو فعلت في الأسواق المثلية. وبالتالي فلنتمكن من تقليل الأسعار في بداية الفترة التالية. وهكذا وفي وضع العمالة الكاملة، لا يعوض عن ازدياد في معدلات الأجور في أسواق اليد العاملة المقيدة، وانخفاض في معدلات الأجور في أسواق اليد العاملة الكاسدة. وهذا يعني أن إرتفاع الأسعار في بعض الصناعات لن يعوض عنه انخفاض في الأسعار في صناعات أخرى. وبالتالي تكون النتيجة أن متوسط مستوى الأسعار سيتجه نحو الارتفاع نوعاً ما، على الأقل حين تكون العمالة كاملة، وهذا ما عُرف عنه سابقاً بالانحياز التضخمي.

في منحنى فيليبس، يمثل الانحياز التضخمي بالمنحنى الذي يعبر المحور الأفقي على مستوى معدل البطالة إلى يمين معدل البطالة الطبيعي. وعلى مستوى معدل بطالة مرتفع بما فيه الكفاية، يكون الضغط النازل على الأجور كافياً للتغلب على عدم مرونة انخفاض الأجور وتصبح معدلات التضخم سلبية، على الرغم من أن هذا حصل في سنوات قليلة جداً في بلد صناعي رئيسي. المثل الأشد لفتاً للنظر كان خلال الكساد الأعظم في الثلاثينيات، عندما بقي معدل التضخم سلبياً لسنوات عديدة في بلدان عددة، إزاء معدلات بطالة مرتفعة للغاية. قد يتغير المكان الذي يعبر فيه منحنى فيليبس المحور الأفقي في فترة قصيرة الأجل إلى فترة أخرى قصيرة الأمد، نظراً لعوامل أخرى سوف نناقشها لاحقاً.



الرسم ٨.١٢ منحنى فيليبس

لا يزال لمنحنى فيليبس ميزة خاصة هامة أخرى وهي انحداره. كما يبدو في الرسم البياني ٨-٧-٦ (الذي أعيد تصويره في الرسم ٨-١٢)، فإن منحنى فيليبس هو خط متقوس ينحدر باتجاه المصدر. هذا يعني أن المفاضلة بين البطالة والتضخم تتوقف على مكان وجود الاقتصاد على المنحنى. عندما تكون معدلات البطالة مرتفعة، يكون المنحنى مسطحاً نسبياً. في تلك الناحية، قد يرافق التغيير في معدل البطالة تغيير أصغر في معدل التضخم. في الرسم ٨-١٢ مثلاً، التغيير في معدل البطالة من (ب) إلى (ب)(ك) هو ذاته من (ب)(ك) إلى (ب)٤. إلا أن

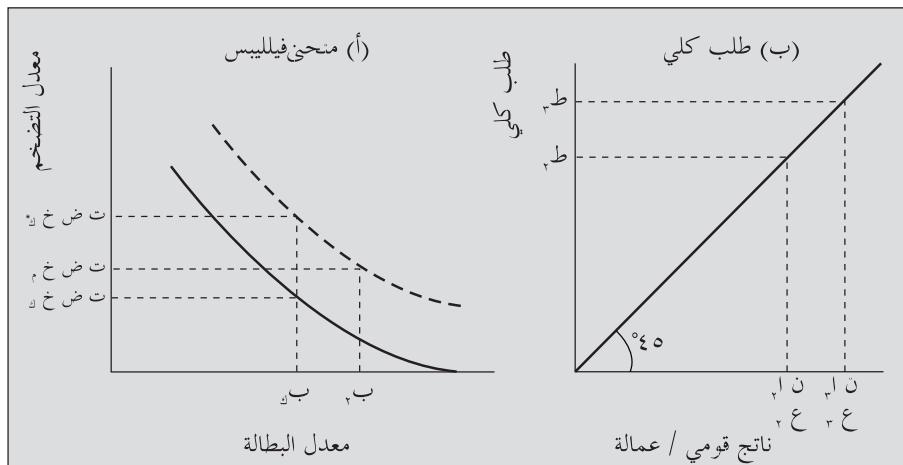
التغيرات المقابلة في معدل التضخم مختلفة تماماً. الزيادة في معدل التضخم من (ت ض خ) إلى (ت ض خ)(ك) هي أقل من الزيادة من (ت ض خ)(ك) إلى (ت ض خ)(ب). يمكن فهم هذا المنحنى إذا أخذنا بعين الاعتبار التأثير في التضخم لزيادة في البطالة في الحالتين قصويتين: في إحداها البطالة عالية أصلًا، وفي الثانية البطالة مخفوظة أصلًا. عندما تكون معدلات البطالة مرتفعة جداً، قد يتميز القليل في الأسواق بالطلب الفائض. قد تتجه الزيادة في المعدل الإجمالي للبطالة نحو تقليص الضغط الصاعد على الأجور في تلك الأسواق القليلة. نتيجة لذلك، قد لا تتوقع تلك الشركات التي تستخدم في تلك الأسواق، ازدياداً كبيراً مثل ذلك في الكلفatas في الفترة الزمنية الآتية. وبالتالي فقد ترتفع الأسعار في بداية الفترة القادمة بمقدار صغير نسبياً. وقد تميز معظم أسواق اليدين العاملة بالعرض الفائض وقد يزيد ارتفاع البطالة هذا العرض الفائض. إلا أنه قد لا يكون لهذا تأثير كبير على الأجور، بسبب عدم مرونة انخفاض الأجور. وبالتالي قد لا يكون له تأثير كبير على قرار تحديد الأسعار للشركات التي تستخدم اليدين العاملة في تلك الأسواق. وهكذا عندما تكون البطالة مرتفعة، قد يحصل انخفاض ما في معدل التضخم نتيجة لارتفاع في معدل البطالة.

ولكن على عكس ذلك، قد تميز معظم أسواق اليدين العاملة بطلب فائض، عندما تكون معدلات البطالة الإجمالية منخفضة جداً. في تلك الأسواق، قد يقلص الارتفاع في المعدل الإجمالي للبطالة، الضغط الصاعد على الأجور، وبالتالي، الأسعار. وكما في السابق، قد لا تتأثر الأجور كثيراً في تلك الأسواق التي شهدت عرض يد عاملة فائض أساساً، بالارتفاع في معدل البطالة. ولكن قد تكون هناك أسواق مماثلة قليلة نسبياً في الوضع هذا. هكذا قد يكون للارتفاع في البطالة، عندما تكون البطالة منخفضة أساساً، تأثير أكثر انتشاراً بدرجات على الأجور، ونتيجة لذلك، تأثير واضح أكثر بدرجات على معدل التضخم.

في حين أن منحنى فيليبس في أي فترة قصيرة الأجل يكون عادة كما يليه في الرسم ١٢-٨، فهو لا يبقى بالضرورة في الوضع نفسه من فترة إلى أخرى. ولأسباب عديدة سوف تحلل في وحدة لاحقة، يمكن لمنحنى فيليبس التحرك صعوداً أو نزولاً مع الوقت. إذا تحرك صعوداً، يكون معدل التضخم للعاملة الكاملة أكثر ارتفاعاً ويكون معدل البطالة حيث يكون التضخم موجباً أكثر ارتفاعاً أيضاً. إن معدل التضخم الناجم عن أي فترة لا يتوقف على مكان وجود الاقتصاد على طول منحنى فيليبس فحسب، بل يتوقف أيضاً على موقع منحنى فيليبس ذاته.

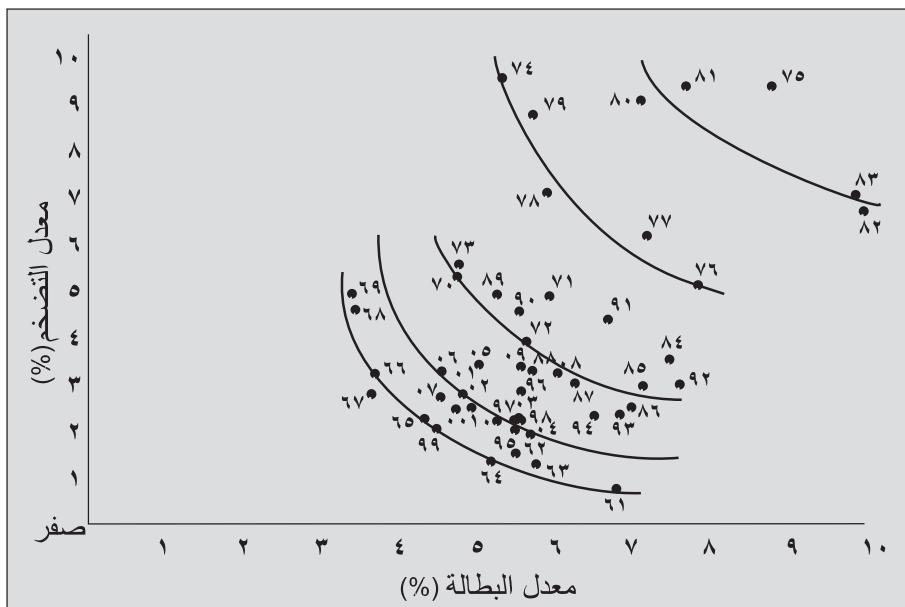
يتسبب تحول منحنى فيليبس مع الوقت، بعض الصعوبات في تفسير المعطيات التاريخية. لنفترض أن منحنى فيليبس تحول صعوداً من فترة إلى أخرى. ولنفترض أكثر من ذلك أن الطلب الكلي هبط في الوقت نفسه. يليه هذا في الرسم ١٢-٩. لنفترض أيضاً أن الاقتصاد هو على مستوى العمالات الكاملة أصلًا، (ب)(ك)، على منحنى فيليبس، ومعدل التضخم الملائم هو (ت ض خ)(ك). يكون مستوى الطلب الكلي والانتاج القومي المقابلان ط_٢ و(ن_٢) على التوالي، ومعدل الاستخدام المقابل (معدل البطالة للعاملة الكاملة) هو (ع_٢). الآن ينتقل منحنى فيليبس إلى اليمين ولسبب ما غير معين، يهبط الطلب الكلي إلى ط_٣. يصبح معدل البطالة الناجم عن ذلك على منحنى فيليبس (ب)_٣، يرافقه ط_٣، (ن_٣) و(ع_٣) في الرسم ١٢-٩-ب. يرتفع معدل التضخم إلى (ت ض خ)(ج) على منحنى فيليبس الجديد. قد ينجم

عن إعادة الاقتصاد إلى العمالة الكاملة (ب)(ك) معدل تضخم ($t \text{ ضخ } k$) على منحنى فيليبيس الجديد. قد ينجم عن إعادة الاقتصاد إلى العمالة الكاملة معدل تضخم على منحنى فيليبيس المتتقل. في هذه الحالة، قد يترافق ارتفاع في البطالة مع ارتفاع في التضخم، وقد ييدو وكأنه لم تحصل مفاضلة بين البطالة والتضخم. ففي الواقع الاقتصادات الوطنية، ولأن منحنى فيليبيس تنقّل مع الوقت خلال العقود الماضيين، تحرّك معدلاً البطالة والتضخم في الاتجاه نفسه في بعض السنوات مما دفع بعض الناس إلى الاستنتاج أنه لا وجود لمنحنى فيليبيس.



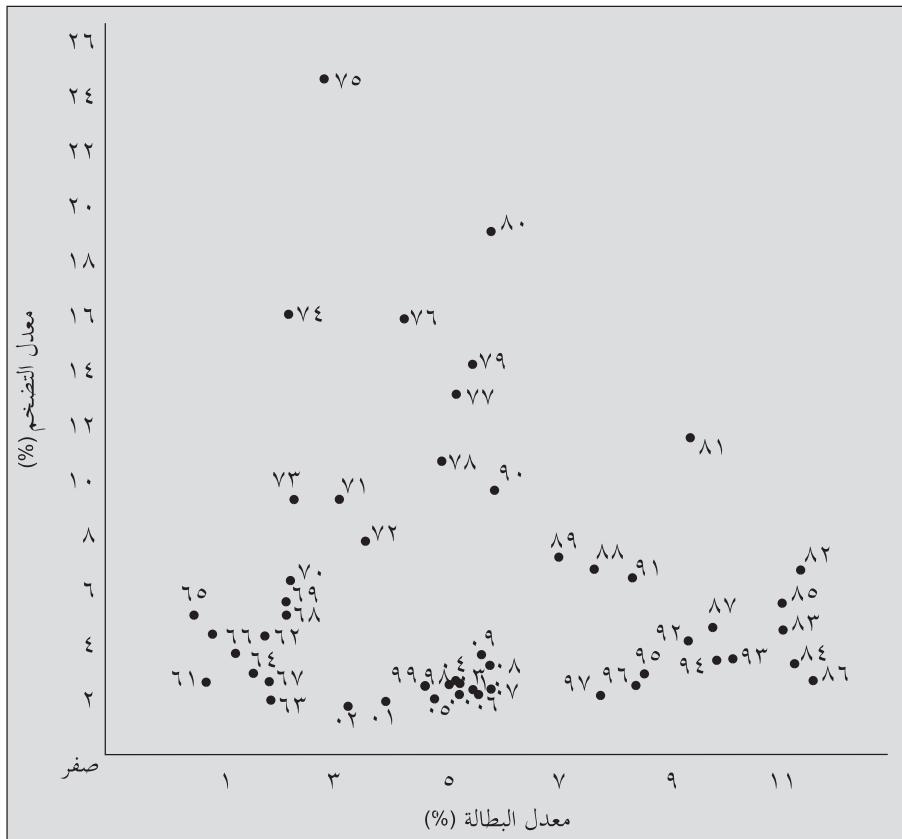
الرسم ٩.١٢ منحنى فيليبيس المتتقل والطلب الكلي

لتفادى اللعنة، من المهم التذكّر أن منحنى فيليبيس علاقة قصيرة الأجل. فالمفاضلة التي يصفها تتعلق بفترة قصيرة الأجل. وهو يشير إلى معدل التضخم الذي قد ينجم لمعدلات بطالة مختلفة قد تحصل ضمن فترة قصيرة الأجل. ولا يعكس المنحنى ضرورة ما قد يحصل إذا تغيّر معدل البطالة من فترة إلى أخرى. لتحديد ذلك، قد يكون من الضروري معرفة كيف تنقّل منحنى فيليبيس من فترة إلى أخرى. في حال حصل ذلك. يُظهر منحنى فيليبيس ببساطة عواقب التضخم والبطالة التي قد تظهر في أي فترة قصيرة الأجل لمستويات مختلفة من الطلب الكلي.



الرسم ١٠.١٢ منحنى فيليبس المتنقل (الولايات المتحدة الأمريكية)

يسجل الرسم ١٠-١٢ معطيات التضخم/ البطالة للولايات المتحدة الأمريكية منذ ١٩٦١، تقابلاها رسوم منحنى فيليبس المسلم بها. رحب السياسيون بمنحنى فيليبس في السبعينيات كعنصر أساسي في صنع القرار. يمكنك أن تلاحظ من خلال الرسم ١٠-١٢ لمعطيات السبعينيات، وجود علاقة مستقرة بين معدل التضخم ومعدل البطالة. كل ما كان على صانعي السياسات أن يفعلوه هو أن يقرّروا أين يريدون الاقتصاد أن يتواجد على منحنى فيليبس: هل كان الاقتصاد الأميركي عام ١٩٦٥ مع معدل بطالة قدره ٤,٥ في المائة ومعدل تضخم قدره ٢ في المائة أبذر بالتفضيل من اقتصاد عام ١٩٦١ مع معدل بطالة قدره ٦,٨ في المائة ومعدل تضخم قدره ١ في المائة وأو اقتصاد عام ١٩٦٩ مع معدل بطالة قدره ٣,٥ في المائة ومعدل تضخم قدره ٥ في المائة؟ يظهر الرسم ١١-١٢ معطيات المملكة المتحدة للفترة نفسها. لم تجر هنا أي محاولات لتحديد منحنى فيليبس! سوف نعود إلى تلك المنحنيات في الوحدة ٢٠.



الرسم ١١.١٢ تضخم - بطالة للمملكة المتحدة: ١٩٦٠ - ٢٠٠٤

إن وجود منحنى فيليبس على المدى القصير يشكل معضلة خطيرة لصانعي السياسة الحكومية. إلى درجة أنه يمكنه التأثير في مستوى الطلب الكلي. وحيثما يكون الاقتصاد على منحنى فيليبس، على الحكومة أن تقرر أي مزيج من العمالة والتضخم ستحدده. ولن يمكن استعمال سياساتها المتعلقة بالطلب الكلي، على الأقل على المدى القصير، لمكافحة البطالة والتضخم في الوقت نفسه. فإذا استعملت للحصول على عمالة كاملة، ينجم عن ذلك عادة بطالة مرتفعة. ازاء هذه المعضلة، على صانعي السياسات الاختيار بين شرين. عليهم أن يقرروا أين يجدر بالاقتصاد أن يكون على طول المفاضلة بين التضخم والبطالة. وكيف تقرر الحكومة هذا يتوقف جزئياً على موقع منحنى فيليبس: عندما يكون منخفضاً نسبياً ومتوجهاً نحو الشمال، يميل صانعو السياسات إلى اختيار أهداف قرية من العمالة الكاملة. عندما يكون منحنى فيليبس عالياً ومتوجهاً نحو اليمين، من المحتمل أن يشدد الهدف على المدى القصير على التضخم المنخفض، حتى ولو عنى هذا بطالة أكثر ارتفاعاً.

من الضروري الفهم أنه لا يمكن اتخاذ أي قرار يتعلق بسياسة الطلب الكلي، على أساس التحليل الاقتصادي حصرياً. تتوقف السياسة المناسبة أيضاً على الأجور المفضلة لدى الناس الذين تعنيهم. أما إذا كان يجدر بالحكومة التشديد على الكفاح ضد التضخم في أهداف

سياستها، سوف يتوقف على أي شرّ، بين البطالة أو التضخم، يعتبره المجتمع أكثر إرهاقاً. يمكن للتحليل الاقتصادي تحديد المفاضلة بين التضخم والبطالة ويمكنه أن يشير كيف يمكن تحريك الاقتصاد على طول خط التفاضل. إلا أن تحديد نقطة على خط التفاضل التي تجعل المجتمع في أفضل وضع، يرتبط كلياً بالرأي الذاتي أو بحكم أعضاء ذلك المجتمع. ويضاعف مشكلة الاختيار لسيارة الملائمة تألف المجتمع من أعضاء كثرين قد تختلف آراؤهم حول كون التضخم أو البطالة المشكلة الأسوأ. من الواضح أن اشخاصاً كالبنائين الذين يتحملون عبء اغاثة عاطلين عن العمل إذا كان الطلب الكلي منخفضاً، قد يعتبرون مزاج البطالة المنخفضة/التضخم العالي أمراً غير مزعج نسبياً. أما آخرون كالمتقاعدون الذين يعتمدون على معاشاتهم كدخل لهم، والذين قد يخسرون دخلاً فعلاً فعليّاً بسبب التضخم، إذا كان الطلب الكلي مرتفعاً، فقد يعتبرون مزاج البطالة المرتفعة/التضخم المنخفض سهل التحمل نوعاً ما. هذا أحد الأسباب لاختلاف الكبير في الرأي لجهة السياسة "المناسبة" للحكومة ولأن أهداف السياسة هي أساساً غير موضوعية بطبيعتها، يمكن للناس أن يتفقوا حول كيفية سير الاقتصاد وتأثير السياسة في الاقتصاد. ولكن تضارب آراؤهم بشدة حول ما يجب أن يحصل. وهكذا يكون صانعو السياسات عادة في وضع يتعدّر فيه عليهم إرضاء الجميع ويفقى صنع القرار أمراً سياسياً وعملية اقتصادية أيضاً.

يأتي عامل آخر ليعدّ صنع السياسة القصيرة الأجل: لا يجدر الالتفاق على هدف السياسة القصيرة الأجل من دون الأخذ بعين الاعتبار النتائج لتلك السياسة على المدى الطويل. قد يكون ممكناً في حالات طبيعية، أن يسمح كل من البطالة المرتفعة والتضخم المنخفض اليوم بعض امكانات مزج مفضلة بين البطالة والتضخم غالباً، وهي قد تكون مستحيلة خلافاً لذلك. في حالات كهذه، قد يكون الهدف المناسب للسياسة القصيرة الأجل الخيار بين غاية طلب كلي دون (إن ق) المحتمل. إلا أنه قبل تحليل التبعات على المدى الطويل لأي سياسة، المطلوب أن نفهم كلياً الطبيعة والتبعات على المدى القصير للسياسات المعدّة للتحكم بالطلب الكلي. هذا هو الموضوع التالي الذي سنعالج.

خلاصة

٦.١٢

يمكنك الآن التمييز بين الناتج الاحتمالي والناتج الفعلي. وأنت حسن الاطلاع بصورة شاملة على تمثيل هذين المفهومين للحد الأقصى لإمكانات الإنتاج. كما انك تفهم العوامل التي تتسبب بازدياد الناتج الاحتمالي مع الوقت، يعني النمو في كمية اليد العاملة ونوعيتها والنمو في نوعية رأس المال وكميته، وتعي الدور الهام للتغيير التكنولوجي. أنت تفهم أيضاً مفهوم إجمالي الإنتاج، وصافي الإنتاج والاستهلاك، وتتأثرهما في مخزون رأس المال، وفي الوقت عينه، في أسباب وميزات مختلف أنواع البطالة في اليد العاملة.

في حين أن الوحدات اللاحقة ستحلل أسباب البطالة والتضخم تفصيلاً، أنت تفهم حالياً لماذا لا بد أن تنشأ البطالة، عندما يكون الناتج الفعلي أقل من الناتج الاحتمالي. كما أن لديك أيضاً إدراكاً أساسياً للآليات التي تتسبب في ارتفاع أسعار السلع والخدمات وعوامل المداخيل وھبوطها، وسبب اتجاه بعض الأسعار المحرجة نزولاً، مؤدية إلى الانحياز التضخمي الموجود في اقتصادات الأسواق. يقتضي التضخم إدراكاً لمؤشرات السعر التي تنشأ عنها خطوات تضخمية مختلفة.

أنت حسن الإطلاع على قانون أوكان وعلى العلاقة بين التغيرات في معدل البطالة والتغيرات في فجوة الإنتاج.

يمكنك التعرف إلى منحنى فيليبس وفهم كيفية تأثير التغيرات في الطلب الكلي على معدل البطالة والتضخم معًا على المدى القصير. كما أنك تعي أن معدل التضخم والبطالة يمكنهما التحرك في الاتجاه نفسه الذي ينتقل إليه منحنى فيليبس مع الوقت، في حين أن التحرك على طول منحنى فيليبس يظهر معدلات تضخم أكثر ارتفاعاً مرتبطة بمعدلات بطالة أكثر انخفاضاً. يوحى انحناه فيليبس إلى أن مفاضلة التضخم/البطالة على المدى القصير ليست ثابتة بل تتغير وفقاً لمكان الاقتصاد الحقيقي على المنحنى.

أنت تفهم أخيراً أن وجود منحنى فيليبس يمكنه أن يتسبب بإخراج لصانعي السياسة الراغبين في معدل التضخم وبطالة منخفضين.

أسئلة متعددة الخيارات

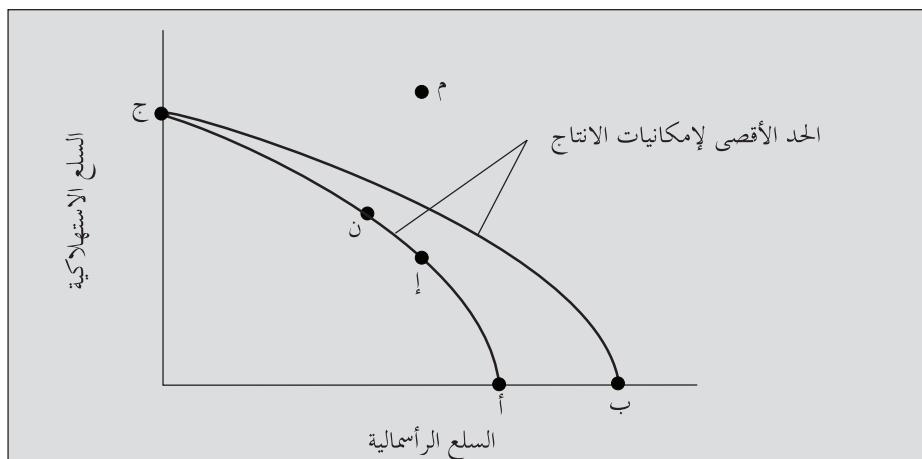
١.١٢ يحدّد الرفاهية العادلة للشعب في أمة ما

- .١. كمية الموارد الموضوعة بتصرف الأمة ونوعيتها.
- .٢. مدى استعمال الأمة لهذه الموارد كاملة في إنتاجها للسلع والخدمات.

أي احتمال يصح من بين الاحتمالات التالية؟

- .أ. ١ فقط.
- .ب. ٢ فقط.
- .ج. كل من ١ و ٢.
- .د. لا ١ ولا ٢.

الأسئلة ١٢-٣-٦ حتى ١٢-٣ ترتكز على الرسم البياني .



الرسم ١٢.١٢

٣.١٢ بالنسبة إلى الاقتصاد الذي يعمل على الحد الأقصى لإمكانات الإنتاج (ج أ) في الرسم ١٢-١٢، أي من الخيارات التالية يصف بشكل صحيح مزيج رأس المال وسلع الاستهلاك المشار إليه بالنقطة (م)؟

- أ. قد يستتبع بطالة هامة.
- ب. قد يستتبع استعمالاً غير فعال لموارد المجتمع.
- ج. يكون فوق قدرة الاقتصاد الإنتاجية.
- د. يقترح أن قدرة الاقتصاد الإنتاجية في هبوط.

٤.١٢ أي احتمال يصحّ من بين الاحتمالات التالية؟ إن اختيار النقطة (!) على الحد الأقصى لامكانات الإنتاج (ج أ) في الرسم ١٢-١٢ سوف:

- أ. ينجم عنه معدل أسرع للنمو الاقتصادي مما قد يحصل باختيار النقطة (ن).
- ب. ينجم عنه معدل نمو اقتصادي أبطأ مما قد يحصل باختيار النقطة (ن).
- ج. ينجم عنه معدل النمو ذاته مما قد يحصل باختيار النقطة (ن).
- د. لن يمكن تحقيقه لأن (!) تتحطّى القدرة الإنتاجية.

٥.١٢ أي خيار يصحّ من بين الخيارات التالية؟ يشير انتقال للحد الأقصى لإمكانات الإنتاج في الرسم ١٢-١٢ من (ج أ) إلى (ج ب) إلى:

- أ. انتقال من البطالة إلى العمالة الكاملة.
- ب. تحسّن في تكنولوجيا سلع رأس المال ولكن ليس في تكنولوجيا سلع الاستهلاك.
- ج. تحسّن في تكنولوجيا سلع الاستهلاك ولكن ليس في تكنولوجيا سلع رأس المال.
- د. هبوط في إجمالي إنتاج الاقتصاد.

٦.١٢ بعد أن انتقل الحد الأقصى لامكانات الإنتاج في الرسم ١٢-١٢ من (ج أ) إلى (ج ب)، انتقل الاقتصاد من (ن) إلى (!). تكون النتيجة:

- أ. ارتفاع في البطالة.
- ب. ارتفاع في الإنتاج.

أي احتمال يصحّ من بين الاحتمالات التالية؟

- أ. ١ فقط.

- ب. ٢ فقط.

- ج. كل من ١ و ٢.

- د. لا ١ ولا ٢.

٧.١٢ على افتراض أن كل موارد الاقتصاد مستخدمة على أكمل وجه، أي من الاحتمالات التالية قد تجعل (!ن ق) المحتمل في ذلك الاقتصاد، أكثر انخفاضاً في المستقبل مما كان ليكون عليه خلافاً لذلك؟

- أ. ازدياد في إنتاج سلع الاستهلاك و هبوط في إنتاج السلع الرأسمالية.
- ب. ازدياد في إنتاج السلع الرأسمالية و هبوط في إنتاج سلع الاستهلاك.
- ج. التقدّم التقني الذي يقلّص مدخلات رأس المال على أساس وحدة الإنتاج الواحدة.
- د. التقدّم التقني الذي يقلّص مدخلات اليد العاملة على أساس وحدة الإنتاج الواحدة.

٨.١٢ يكون دور عالم الاقتصاد عندما ينصح الحكومة حول سياستها الاقتصادية:

- أ. رسم الخطوط العريضة لمضاعفات السياسات البديلة الممكنة.
- ب. تحديد أهداف المجتمع والسياسات لتحقيق هذه الأهداف.

أي احتمال يصحّ من بين الاحتمالات التالية؟

- أ. ١ فقط.
- ب. ٢ فقط.
- ج. كل من ١ و ٢.
- د. لا ١ ولا ٢.

٩.١٢ أي احتمال من بين الاحتمالات التالية قد يزيد (إن ق) المحتمل للاقتصاد؟

- أ. ازدياد في الإنفاق الحكومي على أجور موظفي الحكومة.
- ب. ازدياد في نسبة السكان المتوفّرة للعمل.
- ج. انخفاض في معدل البطالة.
- د. انخفاض في الإنتاج لكل عامل.

١٠.١٢ أي خيار يصحّ من بين الخيارات التالية؟ يُحسب عمليًّا الناتج الاحتمالي للاقتصاد كمستوى الإنتاج:

- أ. الذي يمكن ربما تحقيقه عندما كانت البطالة ذات الطلب الناقص منعدمة الوجود.
- ب. الذي تكون عنده البطالة كلها بطالة ذات طلب ناقص.
- ج. الذي يتخطّى عنده عدد الأشخاص الباحثين عن عمل عدد الوظائف الشاغرة.
- د. المُحقّق في الفترة الراهنة.

١١.١٢ أي خيار يصحّ من بين الخيارات التالية؟ الإنتاج الفعلي لل الاقتصاد هو الإنتاج:

- أ. الذي يحصل لو استخدمت كل الموارد على أكمل وجه.
- ب. الذي تحققه اليد العاملة ورأس المال المستخدمين حالياً.
- ج. الذي يتحقق في قطاع سلع الاستهلاك.
- د. الذي يتحقق في قطاع السلع الرأسمالية.

١٢.١٢ أي خيار يصح من بين الخيارات التالية؟ كلما ارتفع المستوى الفعلي للإنتاج في الاقتصاد في سنة معينة:

- أ. ازداد الناتج الاحتمالي.
- ب. انخفض الناتج الاحتمالي.
- ج. ارتفع معدل البطالة.
- د. انخفض معدل البطالة.

١٣.١٢ في حال تخطي الناتج الاحتمالي في الاقتصاد الناتج الفعلي،

- I. لا بد أن يكون جزء من اليد العاملة باطلًا عن العمل.
- II. لا بد أن يكون جزء من رأس المال مستخدماً على نحو ناقص.

أي احتمال يصح من بين الاحتمالات التالية؟

- أ. ١ فقط.
- ب. ٢ فقط.
- ج. ١ أو ٢ أو كل من ١ و ٢.
- د. لا ١ ولا ٢.

١٤.١٢ اذا تعادل الناتج الفعلي والناتج الاحتمالي في الاقتصاد، لا يمكن لأنواع البطالة

الآتية ان تكون موجودة:

- I. البطالة ذات الطلب الناقص.
- II. البطالة الاحتكارية.
- III. البطالة الهيكلية.

أي احتمال يصح من بين الاحتمالات التالية؟

- أ. ١ فقط.
- ب. ٢ فقط.
- ج. ٢ و ٣ فقط.
- د. ٣ فقط.

١٥.١٢ ازداد الناتج الاحتمالي في الاقتصاد ورافقه ازدياد في عدد العاطلين عن العمل. قد يكون سبب ذلك:

- I. ازدياد الناتج الفعلي ببطء أكثر من الناتج الاحتمالي.
- II. ازدياد في عدد النساء المتزوجات الراغبات في العمل.

أي احتمال يصح من بين الاحتمالات التالية؟

- أ. ١ فقط.
- ب. ٢ فقط.
- ج. كل من ١ و ٢.
- د. لا ١ ولا ٢.

١٦.١٢ اي من الخيارات التالية هو مثل عن البطالة الهيكلية؟

- أ. البناء الذي يغادر شركة ويبحث عن عمل لدى بنائين آخرين ضمن مجتمعه السكني المحلي.
- ب. التضييق الائتماني الذي يخفض الطلب على كل السلع ومن ثم الاستخدام.
- ج. النفط الرخيص في بحر الشمال الذي يقلل الطلب على العاملين في مناجم الفحم الحجري.
- د. بناء الأجر المتلاحد إذ لم يُعد يمكنه مواجهة متطلبات عمله.

١٧.١٢ إن مستوى البطالة الاحتكمائية في الاقتصاد:

- أ. تحدّده حصرياً سياسة علم الاقتصاد الكلي.
- ب. يتوقف على طبيعة البحث عن العمل ومداه.
- ج. ينجم عن صناعات بالية تقطع عن الإنتاج.
- د. يمكن إزالته بتخفيض الأجور الحقيقة.

١٨.١٢ إفترض أن الاقتصاد انتقل من وضع بطالة عالية في بداية السنة إلى استخدام كامل قبل آخر السنة. إفترض أيضاً أنه لم يحصل أي تغيير في مخزون رأس المال أو القوة

العاملة (المستخدمين + غير المستخدمين) يمكن الاستنتاج أن:

- إ. تدفق السلع والخدمات في بداية السنة كان دون مستوى الإنتاج المحتمل للاقتصاد.
- II. متوسط الإنتاج لكل عامل مستخدم كان أكثر ارتفاعاً في آخر السنة منه في أولها.

أي احتمال يصح من بين الاحتمالات التالية؟

- أ. ١ فقط.
- ب. ٢ فقط.
- ج. كل من ١ و ٢.
- د. لا ١ ولا ٢.

١٩.١٢ تشير المعطيات التالية إلى إنتاج المسدّسات والزبدة (النوعية العاديّة لكتابي السبعين) في ثلاثة اقتصادات في سنوات مختلفة:

	إنتاج المسدسات (عدد)	إنتاج الزبدة (بالأطنان)	الاقتصاد	
	السنة (ف ز + ١)	السنة	السنة	السنة (ف ز + ١)
١٣٠	٩٠	٨٠	١٠٠	(خ)
٩٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	(ذ)
١٣٠	١٠٠	١٢٠	١٠٠	(ض)

في أي اقتصاد حصل النمو الاقتصادي؟

- (ض) فقط.
- (خ) و(ض) فقط.
- (خ) و(ذ) و(ض).
- لا (خ) ولا (ذ) ولا (ض).

٢٠.١٢ المعطيات التالية على شكل مؤشر تعود إلى اقتصاد افتراضي:

السنة	(إن ق) احتمالي	(إن ق) فعلي	عدد السكان
١٠٠	١٥٠	١٠٠	
١٠٠	١٥٠	١٢٥	
١٠٠	١٥٠	١٥٠	

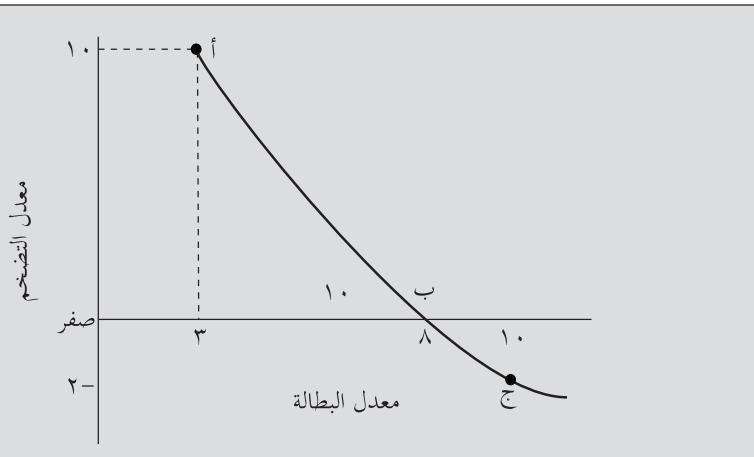
يمكن الاستنتاج من هذه المعطيات أن:

- (إن ق) للفرد الواحد لم يرتفع بين السنة والسنوات.
- القدرة العاملة لم تنمو بين السنة والسنوات.
- التقدم التكنولوجي لم يحصل بين السنة والسنوات.

أي احتمال يصحّ من بين الاحتمالات التالية؟

- ١ و ٢ فقط.
- ١ و ٣ فقط.
- ٢ و ٣ فقط.
- لا ١ و ٢ ولا ٣.

السؤالان ٢١-١٢ و ٢٢-١٢ يرتكزان على منحنى فيليبس في الرسم البياني ١٣-١٢



الرسم ١٣.١٢ نموذج لمنحنى فيليبس

٢١.١٢ تنظر الحكومة في السياسات التي ستعتمد其 وترتكز على منحنى فيليبس في الرسم
١٣-١٢ في مشاوراتها وقد قررت أن:

- I. السياسة (أ) ستشير عن معدل تضخم قدره ١٠ في المئة وعن معدل بطالة قدره ٣ في المئة.
- II. السياسة (ب) ستشير عن معدل تضخم موجب وعن معدل بطالة قدره ٨ في المئة.
- III. السياسة (ج) ستشير عن معدل تضخم قدره ٢ في المئة (أي معدل استهلاك قدره ٢ في المئة) وعن معدل بطالة قدره ١٠ في المئة.
أي خيار يصح من بين الخيارات التالية؟
 - A. السياسة (أ) هي الأفضل لأنها تشير عن معدل البطالة الأدنى.
 - B. السياسة (ب) هي الأفضل لأنها تشير عن معدل التضخم الأدنى.
 - C. السياسة (ج) هي الأفضل لأنها ستقلل من التوقعات التضخمية.
 - D. السياسة الأفضل هي مرتبطة كلياً بالأراء الشخصية للسكان المعنيين بالاقتصاد موضوع الدرس.

٢٢.١٢ لو قدر لمنحنى فيليبس في الرسم البياني ١٣-١٢ الانتقال إلى اليسار،
لحصل ما يلي في الاقتصاد:

- I. انخفاض في معدل البطالة.
- II. انخفاض في معدل التضخم.

أي احتمال يصح من بين الاحتمالات التالية؟

- A. ١ فقط.
- B. ٢ فقط.
- C. كل من ١ و ٢.
- D. لا ١ ولا ٢.

الدفق الدائري للدخل

المحتويات

٢/١٣	١.١٣ المقدمة
٢/١٣	٢.١٣ هيكلية الاقتصاد: نموذج القطاعين
٣/١٣	١.٢.١٣ محاسبة الدخل القومي
٩/١٣	٣.١٣ مستوى توازن الدخل القومي
١١/١٣	٤.٤.١٣ جدول الادخار – الاستثمار
١٢/١٣	٥.٥.١٣ مفهوم التوازن
١٦/١٣	٦.٦.١٣ خلاصة
١٦/١٣	أمثلة متعددة الخيارات

١.١٣ المقدمة

تبدأ في هذه الوحدة عملية توسيع نظرية قصيرة الأمد لتحديد الدخل. وهي تعتبر كذلك إذ أنها تتعلق بتفسير العلاقة بين الناتج الفعلي والاحتمالي، في لحظة زمنية معينة. وللتshedid على طبيعة النموذج القصير الأمد، يفترض أن تكون المعرفة التقنية غير متغيرة، وأن يكون الحد الأقصى لإمكانات الإنتاج ثابتاً. إن فرضية مماثلة هي غير واقعية على المدى الطويل. فعبر التاريخ، شهد الحد الأقصى لإمكانات الإنتاج انحرافاً نحو الخارج مع مرور الوقت. كما ازدادت الطاقة الإنتاجية للاقتصاد. إلا أن هذه الفرضية تكون تقديرًا تقريرياً معقولاً للواقع لمراحل زمنية قصيرة، لأن عرض عوامل الإنتاج يزداد ببطء فقط في ظل ظروف عادية، كما هو الأمر بالنسبة إلى التغيير التقني. الافتراض أن الحد الأقصى لإمكانات الإنتاج ثابت لا يحرّف الواقع بشكل مفرط،شرط أن يُسلم بالطبيعة القصيرة للأمد للنظرية. إلا أن النتيجة الطبيعية الازمة لهذا الأمر، هي أن النظرية القصيرة الأمد التي طورت، في حين أنها قد تقيد في تفسير ما إذا قصر المجتمع في الوصول إلى الحد الأقصى الحالي لإمكانات إنتاجه، أو وصل إليه أو قد تخطاه، يبقى من غير المحتمل أن تساعد بطريقة أو بأخرى، على تفسير عملية النمو الاقتصادي.

انطلاقاً من الفرضية القائلة إن مخزون المعرفة التقنية ثابت، يُستنتج أن العلاقة بين الإنتاج (الدخل) والعملة ستكون ثابتة. وبما أنه لا يمكن تغيير المعرفة التقنية، ولا تعديل إنتاجيةقوى العاملة، حتى يتحرك الإنتاج والعملة بالضرورة في الإتجاه ذاته، لن يكون ممكناً زيادة الإنتاج بدون زيادة العمالة، أو زيادة العمالة من غير زيادة الإنتاج. مرة أخرى، ليس هذا الافتراض متناغماً كلياً مع التجربة الفعلية، لكن من الملاحظ أنه على المدى القصير، ينزع كل من الإنتاج والعملة إلى التحرك في الإتجاه نفسه. فتبادر آنذاك الحاجة إلى استخدام المزيد من القوى العاملة، في حال لزم زيادة الإنتاج. كما أنه من الملاحظ أيضاً أن الإنتاج المنخفض يرافقه هبوط في العمالة. وبالتالي في حين أن افتراض العلاقة الثابتة بين العمالة والإنتاج هو تبسيط مفرط، فهو مفيد كأدلة تربوية، إذ أنه يسمح لنا بالتعامل مع نظرية تحديد الدخل والإنتاج القصيرة الأمد، كمرادفة لنظرية تحديد العمالة القصيرة الأجل.

إن جوهر نظرية تحديد الدخل القصيرة الأمد هو أن مستوى الدخل الفعلي المحقق يحدّد الطلب الكلي. وتحدد العلاقة بين الطلب الكلي والعرض الكلي إذا كان المجتمع يشهد عدم استخدام لعامل الإنتاج. كما تحدد التقصير عن تحقيق الطاقة المنتجة، العمالة الكاملة عند الإنتاج بكامل الطاقة، أو العمالة الزائدة والأسعار المتّجهة نحو الصعود. ويتم في باقي هذه الوحدة توسيع نظرية دفق الدخل الدائري التي تشـكـل الأساس لكل نماذج الدخل والإنفاق القصيرة الأمد.

٢.١٣ هيكلية الاقتصاد: نموذج القطاعين

٢.١٣

من أجل فهم كيفية تحديد الطلب الكلي، من الضروري درس هيكلية الاقتصاد أو، بتعبير آخر، درس العمليات التجارية التي تجري بين المجموعات الرئيسية التي تمارس النشاطات الاقتصادية. سوف نبحث أولاً في اقتصاد بسيط جدًا يتكون من مجموعتين فحسب من صناعي القرارات: الأسر والشركات. من هنا عنوان "نموذج القطاعين".

يتتألف السكان من الأُسر، بعض منها يقتصر على فرد واحد والبعض الآخر على عائلات. وتمارس كل الأُسر نشاطاً اقتصادياً واحداً ومعظمها يمارس إثنين. النشاط الذي تشارك فيه كل الأُسر يتم بصفتهم مستهلكين، فهم يشترون السلع والخدمات من الشركات ليلبوا حاجاتهم. أما النشاط الثاني فينشأ من كون كل الموارد في الاقتصاد ملك الأُسر، فكل الأرضي والقوى العاملة والسلع الرأسمالية والمشاريع تملكها الأُسر فعلياً. هذه الموارد تستخدمها الشركات لإنتاج السلع والخدمات. فمثلاً يُعرف عن الأُسر من جهة أنها تشتري الطعام والملابس وأجهزة التدفئة والإلارة والملجأ والسلع الاستهلاكية المعمّرة وسبل التسلية والسيجار والكحول وسكاكين الجيب والرسوم الهزلية المرعبة والمواد المطبوعة الإباحية، ليس إلا على سبيل ذكر القليل من الأصناف. وهي تشتريها من الشركات التي تنتجهما. ومن جهة أخرى تبيع غالبية الأُسر أيضاً خدمات اليد العاملة لتلك الشركات التي تنتج السلع والخدمات.

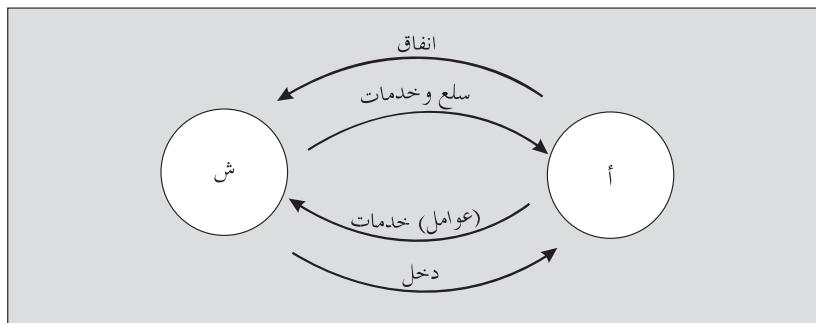
كما وتشكل الأُسر أيضاً، إنما على انفراد أو ضمن مجموعات، كيانات تُعرف بالشركات. وهي تستخدم الموارد من أسر أخرى وتنتج السلع والخدمات. كما أنها تشتري أيضاً سلعاً وخدمات من شركات أخرى. إن شركة آي بي أم IBM مثلاً يملكها مئات الآف الأُسر، على الرغم من أن بعضها يملك مقداراً من الأسهم أكبر من غيرها. لشركة آي بي أم أعداد كبيرة من الموظفين يعملون في منشآتها في العالم. هي تشتري المواد الأولية والسلع والخدمات من آلاف الشركات الأخرى وتنتج سلسلة كبيرة من السلع الإلكترونية. من جهة أخرى، قد تملك عائلة واحدة بقالة الزاوية. إلا أن هذه الأخيرة قد تعامل مع عدد كبير من الشركات الأخرى لتمكنها من إنتاج سلع استهلاكية متنوعة لزبائنها.

من أجل إعداد صيغة مبسطة للنشاط الاقتصادي، من الضروري تصنيف الأسواق ضمن مجموعتين:

أسواق السلع والخدمات التي يشتريها المنتجون من الأُسر.

أسواق السلع والخدمات التي يبيعها المنتجون للأُسر.

في نموذج اقتصادنا المبسط هذا، ثمة دفق دخل وإنفاق دائرى بين الأُسر والمنتجين، كما يبدو واضحاً في الرسم البياني ١-١٣. فالأسر (أ) تبيع للشركات (ش) الخدمات الالزمة لإنتاج السلع والخدمات؛ وبدورها تستعمل الأُسر الدخل الذي تتلقاه لشراء السلع والخدمات التي يبيعها المنتجون.



الرسم ١.١٣ الدفق الدائري للسلع والخدمات والدخل والإنفاق.

١.٢.١٣ محاسبة الدخل القومي

الناتج القومي هو عبارة عن سلع الاستهلاك والخدمات الأخيرة في الاقتصاد، ضمن فترة زمنية معينة (عادة سنة). ويُعتبر التمييز بين إجمالي الناتج القومي (إن ق) وصافي الناتج القومي (ص ن ق) مفيداً. إن صافي الناتج القومي يعَين الحد للاستهلاك الذي لا يستتبع جزاء ناجماً عن مستوى أدنى من الإنتاج والاستهلاك في المستقبل. في حال تخطي الاستهلاك صافي الناتج القومي، قد لا يؤمّن المجتمع موارد كافية لاستثمارات رأس المال للتعويض عن النقص في مخزون الأصول الثابتة. هذه حالة "التبذير" في الحدود القصوى لإمكانات الإنتاج في الرسم البياني ١٢ - ٤ تبدو العلاقة بين (إن ق) و(ص ن ق) على الشكل التالي:

$$(إن ق) - نقص = (ص ن ق)$$

عند احتساب (إن ق) (ص ن ق)، من الضروري وضع قيم على إنتاج الاقتصاد. وتُعتبر هذه القيم السعر المدفوع للسلع والخدمات. لكن من الضروري أن يتضمن الحساب سلع وخدمات الاستهلاك الأخير فحسب، وأن يُستثنى سلع وخدمات الاستهلاك الوسيط. تستند سلع وخدمات الاستهلاك الوسيط في عملية إنتاج سلع وخدمات الاستهلاك الأخير، وفي حال تضمن حساب (إن ق) قيمتها، يكون العدد المزدوج محتملاً.

مثل

خذ بعين الاعتبار إنتاج سلعتين، السيارات والفوّلاد. وافتراض أن الفوّلاد يستعمل فقط لإنتاج السيارات وأن قيمة السلعتين المنتجتين هذا العام كانت ٣٠ مليون دولار للسيارات و ١٠ ملايين دولار للفوّلاد. وبما أن الفوّلاد يستهلك في إنتاج السيارات، يأتي جزء من قيمة السيارات من الفوّلاد المستخدم لإنتاجها. بناءً عليه، إذا جُمعت قيمة السيارات وقيمة الفوّلاد معاً، حُسِيت قيمة الفوّلاد مررتين، فارتفعت من جراء ذلك قيمة إنتاج الصناعتين إلى ٤٠ مليون دولار عوضاً عن ٣٠ مليون دولار وهو المبلغ الذي يشكل قيمة سلعة الاستهلاك الأخير، أي السيارات المنتجة.

يمكن احتساب (إن ق) بثلاث طرق مختلفة:

- عن طريق تحديد الإنفاق على سلع وخدمات الاستهلاك الأخير.
- عن طريق تحديد القيمة التي يضيفها كل منتج.
- عن طريق تحديد الدخل الكلي لكل عامل من عوامل الإنتاج.

إجمالي الإنفاق القومي (إن ق) هو المبلغ الكلي الذي تنفقه الأسر (والحكومة وأو الشركات التي تتصرف بالبيبة عنها) على سلع وخدمات الاستهلاك الأخير. لدى حسبان (إن ق)، غالباً ما يصعب عملياً تحديد الفرق بين سلع الاستهلاك الأخير والواسط. يمكن تعريف سلع وخدمات الاستهلاك الأخير ككامل السلع والخدمات التي لم تستند في إنتاج سلع وخدمات أخرى، وذلك خلال الفترة الزمنية المأموردة بعين الاعتبار. بخلاف ذلك، تكون سلع وخدمات الاستهلاك الوسيط السلع أو الخدمات التي استعملت كلياً في إنتاج

الوحدة ١٣ / دفق الدخل الدائري

سلع وخدمات أخرى. بالإستمرار في مثل السيارات/الفولاذ، افترض أن عدداً من السيارات يعادل ٥ مليون دولار إشتراكه شركات تؤمن خدمات أجراً سائق سيارات، وأن الأسر دفعت لقاء هذه الخدمات مبلغاً قدره ١٠ مليون دولار. يبيّن الجدول ١٣-١ مبيع وشراء سلع وخدمات الاستهلاك الوسيط والأخير والتعريف على (إن ق)، أي إنفاق الأسر على سلع وخدمات الاستهلاك الأخير.

الجدول ١٣ (إن ق): إزالة مبيعات الاستهلاك الوسيط (دولار م)

المشترون	الفولاذ	السيارات	البائعون	الأسر	إجمالي المشتريات
الفولاذ	-	-	-	-	-
السيارات	١٠	-	١٠	-	١٠
المستأجرون	-	٥	-	٥	٥
الأسر	-	٢٥	-	٢٥	٣٥
إجمالي المبيعات		١٠	٣٠	١٠	٥٠
* إجمالي الإنفاق القومي					

إن القيمة التي يضيفها المنتج هي قيمة إنتاج الشركة خلال فترة معينة، تُطرح منها قيمة المدخلات المستعملة في الإنتاج. وبالتالي فإن جمع القيم التي أضافها المنتجون يزيل تلقائياً مشكلة سلع الاستهلاك الوسيط. إن حاصل الجمع "للقيم التي أضافها" كل المنتجين في الاقتصاد وهو تعريف آخر لمفهوم (إن ق). تأمل ثانية إنتاج الفولاذ، والسيارات والمستأجرين. افترض أن الفولاذ هو سلعة الاستهلاك الوسيط الوحيدة المستعملة في إنتاج السيارات، وأن لا سلع استهلاك وسيط تستعمل في إنتاج الفولاذ. تظهر القيمة التي أضافتها الصناعات الثلاث في الجدول ١٣-٢.

الجدول ١٣ (إن ق): قيمة أضافها المنتجون (دولار م)

المضافة	قيمة المدخلات	قيمة المخرجات	القيمة المضافة
الفولاذ	-	-	-
السيارات	١٠	١٠	١٠
المستأجرون	-	٥	٥
إجمالي القيمة المضافة			٣٥

إن مقدار القيمة المضافة هو ذاته لـ (إن ق)، ولا ينطوي على مشكلة تحديد المخرجات الأخيرة والوسطة. ليس من الضروري مثلاً التمييز بين السيارات التي اشتراها الأسر وتلك التي اشتراها مستأجرو السيارات.

إن الدخل المترافق للذين يؤمّنون عوامل الخدمات التي يستعملها المنتجون في إنتاج السلع والخدمات، مصدره القيمة المضافة عند كل مرحلة من مراحل الإنتاج. ينبغي أن تترافق القيمة المضافة كلها كعامل دخل لأسرة معينة. وبالتالي يكون مجموع عوامل الدخل معادلاً أيضاً لقيمة (إن ق). في مثل الفوازذ/السيارات/المستأجرين، سوف توزّع القيمة المضافة عند كل مرحلة من مراحل الإنتاج على الأسر، على شكل أجور ومعاشات وإيجارات وفائدة وأرباح أو أرباح موزّعة. في حال جُمعت كل عوامل الدخل هذه معاً، ستبلغ قيمتها ٣٥ مليون دولار، وبالتالي يصبح إجمالي الدخل القومي = إجمالي الناتج القومي = إجمالي الانفاق القومي.

بالإضافة إلى سلع الاستهلاك الوسيط، ثمة مدخلات أخرى للإنتاج. إنها العوامل الأولية للإنتاج وتشمل اليد العاملة والأرض ورأس المال والمشروع. عوامل الإنتاج الأولية كلها مدخلات تُستخدم للإنتاج في الفترة الجارية. وخدمات اليد العاملة مدخلات أولية لأنها تُستعمل للإنتاج الجاري لكنها لا تُنتج بنفسها في الفترة الجارية، كون المهارات والخبرة تُكتسب نتيجة لقرارات سابقة. بطريقة مماثلة، تعتبر الأبنية والآلات المنتجة قبل الفترة الجارية، عوامل أولية بما أنها تُستعمل للإنتاج الجاري، ولكنها غير مُنتجة في الفترة الجارية.

إن الدخل الذي يُدفع لأصحاب العوامل الأولية المستخدمة من قبل المنتج، يجب تمويله من عائدات مبيعات الشركة. وهو يُعتبر تسديداً لأصحاب عوامل الإنتاج مقابل استعمالها في إنتاج المخرجات. يصنف الدخل عادة كما يلي:

- الأجور والمعاشات وتُدفع لقاء استعمال خدمات اليد العاملة.
- الإيجار ويُدفع لقاء استعمال الأرض والسلع الرأسمالية التي لا يملكونها المنتج.
- الفائدة وتُدفع للأسر التي سلفت النقود لشراء الأرض ورأس المال.
- إجمالي الأرباح المتبقى والمترافق للشركة بعد تسديد كل الأجور، والمعاشات، والإيجار والفائدة.

مثل
خذ بعين الإعتبار شركة عائدات مبيعاتها \$١٠٠٠٠ بالأسبوع والمدفوعات التي يجب أن تُسدّد لضمان الإنتاج:

المدفوعات	دولار
سلع الاستهلاك الوسيط	٣٥٠
الأجور والمعاشات	٣٠٠
الإيجار والفائدة	١٥٠
المجموع	٨٠٠
المتبقي: إجمالي الربح	٢٠٠

يعادل حاصل مدفوعات المنتج لسلع الاستهلاك الوسيط ولعوامل الإنتاج الأولية، مجموع العائدات من مبيعات الإنتاج. وبالتالي تكون القيمة المضافة للمنتج معادلة لحاصل المدفوعات للعوامل الأولية.

يمكننا آنذاك ترتيب عائدات الشركة بطريقة مختلفة قليلاً:

عائد	دولار	مدفوعات	دولار	عائد
مبيعات		سلع الاستهلاك الوسيط	١٠٠٠	
	٣٥٠	الأجور والمعاشات		
	٣٠٠	إيجار والفائدة		
	١٥٠	إجمالي الربح		
	٢٠٠	مجموع المدفوعات	١٠٠٠	مجموع العائدات
	١٠٠٠			

يعادل مجموع المدفوعات مجموع العائدات، لأن عامل دخل واحد (إجمالي الأرباح) هو بالتحديد ما تبقى من العائدات بعد تسديد كل المدفوعات الأخرى. وبعد أن تُطرح مشتريات سلع الاستهلاك الوسيط من الجانبيين، يمكن إعادة تكوين حساب الشركة على النحو التالي:

المبيعات	دولار	المبيعات	دولار	عوامل الإنتاج الأولية
مشتريات	٣٠٠	الأجور والمعاشات	١٠٠٠	
	١٥٠	إيجار والفائدة		
	٢٠٠	إجمالي الربح	٣٥٠	
		مدفوعات	٦٥٠	
القيمة المضافة				

تعادل العائدات مجموعَةً القيمة المضافة للشركة. أما جهة المدفوعات فتعادل مدفوعات الدخل التي تقوم بها الشركة لمالكِي عوامل الإنتاج الأولية. بما أن (إن ق) يعادل مجموع القيم المضافة للمتجرين، يعادل (إن ق) أيضاً مجموع مدفوعات المنتجين لعوامل الإنتاج الأولية. يعني أن إجمالي الناتج القومي يعادل إجمالي الدخل القومي (إدق). بما أن (إن ق) يعادل أيضاً إجمالي الإنفاق القومي، يُستنتج أن (إن ق) يعادل (إدق).

هذه الطرق الثلاث لقياس الإنتاج أو الدخل القومي تُلخص في حسابات كل بلد للدخل القومي. توفر هذه الحسابات طريقة لتقدير النشاط الاقتصادي السابق وتسمح بقياس مستويات المعيشة عبر الوقت. كما تعطي تقديرات للفوارق في مستويات المعيشة بين مختلف الاقتصادات. يبيّن الجدول ١٣-٣ والجدول ١٣-٤ والجدول ١٣-٥ حسابات الدخل القومي لاقتصاد فرضي، حيث يُقاس الدخل القومي بالإنفاق ونهاج الدخل والإنتاج، مع دفق الإنتاج والدخل والإنفاق الدائري.

الجدول ٣.١٣ (إن ق) (مقاربة الإنفاق)

الفئة	الرمز	بليون دولار
إنفاق الاستهلاك	إس ت ه	٥٩
إنجمالي الاستثمار الخاص الداخلي	إس ت ث	١٩
شراء الحكومة للسلع والخدمات		٢٠
ال الصادرات تُطرح منها الواردات		٢
إنجمالي الناتج القومي	ن إ	١٠٠

الجدول ٤.١٣ (إن ق) (مقاربة عامل المداخيل)

الفئة	بليون دولار
التعويض على العامل	٦١
دخل الإيجار	١
دخل الفائدة	٩
دخل العمالة الذاتية	٧
أرباح الشركة	٦
الضرائب غير المباشرة – الإعانات المالية	٦
النقد	١٠
إنجمالي الناتج القومي	١٠٠

الجدول ٥.١٣ (إن ق) (مقاربة الناتج)

الصناعة	بليون دولار
الزراعة، علم الشجير، الصيد	٣
التعدين واستخراج الحجارة من المقالع	٣
التصنيع	٢٦
البناء	٨
النقل	٥
الغاز، الكهرباء والمياه	٣
توزيع التبادل التجاري	١٢
التأمين، والمصارف، والشأن المالي والخدمات التجارية	١٤
خدمات أخرى	١٤
الإدارة العامة، والدفاع، والصحة والتربيـة	١٥
التعارض الإحصائي	٤-
إنجمالي الناتج الداخلي	٩٩
صافي الدخل من الخارج	١
إنجمالي الناتج القومي	١٠٠

إن الفئات في الحسابات الفرضية في الجداول الثلاثة لا تتطابق تماماً مع الفئات في حسابات الدخل القومي لأيٌّ من اقتصادات السوق الرائدة في العالم اليوم. بل هي نوع من النقل عن الاقتصاد العالمي الرائد. وبطريقة مماثلة، لن تتطابق أحجام المعطيات النسبية في كل فئة مع الأحجام في أي بلد آخر.

إلا أن أهمية هذه الحسابات تكمن في الكشف عن التركيب البنيوي لاقتصاد سوق متتطور نموذجي، وفي المساعدة على فهم دفق الإنتاج، الدخل والإنفاق الدائري، سوف ندرس الآن كيف يتم تحديد المستوى الفعلي للناتج القومي.

٣.١٣ مستوى توافق الدخل القومي

كما يتبيّن في القسم ٢-١٣، هناك ثلاثة إمكانات لقياس الدخل القومي: كحاصل للإنفاق، وكحاصل للمخرجات (القيمة المضافة) وكحاصل لعامل المداخيل. ستقدم القياسات الثلاثة نظرياً التقدير نفسه للدخل القومي. ولكن نادرًا ما تفعل ذلك عملياً. (من أجل "ضمان المساواة"، ندخل (كما فعلنا في الجدول ٥-١٣) بنداً يُعرف "بالتعارض الإحصائي" أو "الخطأ المتبقى"). هنا التكافؤ بين الناتج القومي والدخل القومي هو في صميم تحليل الاقتصاد الكلي القصير الأجل.

إن التكافؤ بين الناتج القومي والدخل القومي يأتي نتيجة لتحديد الأرباح كأرباح متبقية، وهو أمر تم التوصل إليه بعد إسقاط كل عوامل المداخيل الأخرى من قيمة الإنتاج. الأجور والمعاشات والإيجار والفائدة وأنصبة الأرباح. وبما أن الأرباح هي المتبقية، يُستنتج أن حاصل كل عوامل المداخيل – الأجور والمعاشات والإيجار والفائدة وأنصبة الأرباح والأرباح – يجب أن يعادل قيمة الناتج القومي. بتعبير آخر، يجب أن تراكم كل قيمة الناتج كعامل دخل لأسرة ما. أو إذا اعتمدنا شرحاً آخر، فإن الدخل الذي تمتّع به مجموعة سكانية معينة يحدّده دفق سلع وخدمات الاستهلاك الأخير الذي تنتجه هذه المجموعة.

إن هذا التكافؤ بين الإنتاج والدخل والإنفاق يشكّل أساس نموذج «الدفق الدائري». ويعادل الدخل الذي تحدّثه عملية الإنتاج قيمة ذلك الإنتاج. كما يعادل الدخل المترافق للأسر المالكة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة لعوامل الإنتاج، القيمة المضافة تماماً لدى كل مرحلة من العملية الإنتاجية. باختصار، إن عملية الإنتاج بالذات سوف تحدث عامل مداخيل معادل لقيمة ذلك الإنتاج.

يُستنتج أن الدخل الذي تتلقّاه الأسر ينبغي أن يكون كافياً لشراء كافة إنتاج الشركات التجارية. والآن فكر ملياً لماذا قد تباشر أي شركة بنشاط تجاري. تفعل ذلك لأنها تتوقع إيجاد سوق للمنتج أو للخدمة المحدثين. قد ييدو أن الازدياد في العرض (الإنتاج) يجب أن يحدث ازدياداً معادلاً في الطلب (الدخل)، شرط أن تنتج الشركة سلعة أو خدمة يريدها الناس. هذا يعني أن عملية الإنتاج ذاتها توجد سوقاً، بمعنى أنها تحدث دخلاً للأسر يتراكم ويعادل بقيمتها قدر الإنتاج المحدث. على أي حال، ستتمكن الشركة من بيع إنتاجها الإضافي فقط إذا تُرجم الازدياد في الدخل إلى "طلب فعال"، أي إذا تُرجم الدخل الإضافي إلى إنفاق فعلي. مِن الواضح أنه إذا لم يُترجم الدخل الإضافي الذي حصلت عليه الأسر إلى إنفاق، لن تتمكن الشركة أبداً من إيجاد سوق للسلع الإضافية المنتجة. كما أن الشركة قد تتكبّد خسائر وتصل حتّى إلى مرحلة التصفية، ونتيجة لذلك سوف يهبط الإنتاج.

وبالتالي يتوقف مستوى الإنتاج الذي يمكن تثبيته على مستوى الإنفاق أو الطلب الفعال. إن الإنتاج الاحتمالي يعيّن الحد لإنتاج (دخل) مجموعة سكانية. ولكن في حين يعيّن الإنتاج بكامل الطاقة الحد، قد يبعد الناتج الفعلى عن ذلك الحد. على المدى القصير، يمكن أن ينحرف الإنتاج الفعلى عن الإنتاج بكامل الطاقة، لا بل أنه يفعل. فيصبح علينا آنذاك استنباط نظرية قصيرة الأجل لتحديد الدخل لا تتناقض مع هذه الملاحظة. وتعتبر هذه النظرية القصيرة الأجل مستوى الدخل والناتج الفعلى خاضعاً لمستوى الطلب الكلي. ويقوم الإنتاج بكامل الطاقة بوضع الحد للدخل والإنتاج الفعليين. يفضل باقي هذه الوحدة النظرية الأساسية لدفق الدخل الدائري ويبيّن كيف يتوقف مستوى توازن الدخل القومي على مستوى الطلب الكلي.

سوف نبدأ بنموذج بسيط للفرق الدائري والذي أعدّ وبالتالي ليعكس بدقة أكبر هيكلية الاقتصاد. سوف نفترض أساساً أن:

أ. مخزون المعرفة التقنية ثابت، وكذلك الأمر بالنسبة إلى عوامل الإنتاج، فيُعطي الناتج الاحتمالي للاقتصاد ولا يتغيّر.

ب. ثمة علاقة ثابتة بين الإنتاج (الدخل) والعملة، فيتحرّك الإنتاج والعملة في الإتجاه ذاته. وما إن تُعدّ نظرية تحديد إنتاج (دخل) قصيرة الأجل حتى تصلح لتفسير مستوى العملة.

ج. لا تجارة دولية فالاقتصاد هو «اقتصاد مغلق».

د. لا قطاع حكومياً، أي لا فرض للضرائب وكل السلع والخدمات تؤمنها الشركات الخاصة.

هـ. الادخار كله تؤمنه الأسر الخاصة، فلا يعود هناك مجال «لأرباح غير الموزعة» من قبل الشركات التجارية.

و. تقوم الشركات التجارية بكل الاستثمارات.

زـ. الأسعار كلها ثابتة، فيأتي وبالتالي أي تغيير في الدخل القومي (دـقـ) نتيجة لتغيير في الدخل القومي الحقيقي، أي في إنتاج سلع وخدمات الاستهلاك الأخير.

سوف نعرّف أيضاً عن معنى بعض العبارات بطريقة محددة أكثر، كما يلي، بهدف تفادي الإلتباس:

- يتألف الاستهلاك (إسـتـهـلاـكـ) من الإنفاق على السلع والخدمات لتلبية الحاجات الحالية. وتظهر المضاعفات من جراء الإنفاق على السلع الاستهلاكية المعمّرة التي تحدث دفقاً من الخدمات مع الوقت، كسيارة مثلاً. ومن أجل التوضيح، سوف نتجاهل السلع الاستهلاكية المعمّرة.

- الإدخار (إـدـخـارـ) هو الدخل الذي لم يُنفق على الاستهلاك، أي أنه المتبقّي الحاصل من عملية طرح الاستهلاك من دخل الأسرة.

- الدخل (دـ): يُستنتج وبالتالي أن للدخل مكونين، الاستهلاك (إـسـتـهـلاـكـ) والإدخار (إـدـخـارـ)، فيكون:

- الاستثمار (إـسـتـثـمـارـ) هو إنتاج السلع غير المستعملة لأغراض الاستهلاك. تُعرف هذه

السلع بسلع الاستثمار. وتقسم سلع الاستثمار إلى فئتين رئيسيتين: الجردات والسلع الرأسمالية.

أ. الجردات: لمعظم الشركات مخزونات مدخلات لازمة في عملية الإنتاج ومخزونات لناتجها. تحدّ هذه المخزونات من التأثير في تحقيق أهداف الإنتاج ومن تلبية طلبيات الزبائن. وتُعتبر التغييرات في المخزونات جزءاً من الاستثمار، لأنها تمثل تغييرات في حجم السلع المنتجة التي لا تستعمل في الاستهلاك الحالي. ويشكل إزدياد في الجردات استثماراً إضافياً، في حين أن تخفيضاً فيها يشكل استثماراً سلبياً. ويمكن أن تكون التغييرات في الجردات مقصودة أو غير مقصودة. إذا قررت شركة زيادة (تخفيض) الإنتاج، فعلى الأرجح أنها ستزيد (تخفيض) جردات مدخلاتها ومخزناتها. والحالة هذه، يكون التغيير في الجردات مقصوداً أو مُخطط له. إلا أنه قد ينشأ عن التغيير في الجردات خطأ من تبؤات المبيعات. فإذا كانت المبيعات مثلاً أقل من المتوقع، سوف يرتفع مخزون المخرجات، ويكون هذا الاستثمار غير مقصود أو غير مُخطط له.

ب. السلع الرأسمالية: تتوقف الطاقة الإنتاجية للاقتصاد جزئياً على احتياط رأس المال المؤلف من المصانع والمكاتب والآلات الميكانية والمطارات والطرقات والسكك الحديدية، إلخ. ويتضمن الاستثمار إنتاج كل السلع الرأسمالية الجديدة. وكما ورد سابقاً، قد يخدم الاستثمار في التعويض عن القص، أو قد يشتمل على إضافة صافية إلى مخزون السلع الرأسمالية.

وبالتالي يشمل مجموع (إجمالي) الاستثمار ($I_s + T$) الاستثمار في الجردات والاستثمار في السلع الرأسمالية:

$$\text{إجمالي الاستثمار} = \text{استثمار الاستبدال} + \text{صافي الاستثمار}.$$

تذكّر من نقاشنا السابق أن صافي الاستثمار يمكنه أن يكون إيجابياً أو سلبياً. وبما أن مفهوم الاستثمار ($I_s + T$) المستعمل في النموذج التالي هو استثمار إجمالي (بما في ذلك استثمار الاستبدال)، سوف يمثل (N) إجمالي الناتج القومي. في تحليل الاقتصاد الكلي القصير الأجل، يُعتبر هذا عادة كتدبير للدخل ملائم أكثر من صافي الناتج القومي، لأن الإنفاق على استثمار الاستبدال، الداخلي ضمن ($I_n + C$)، يشكّل جزءاً من الطلب الفعال كونه يحدث عوامل مداخل وعمالة.

جدول الأدّخار – الاستثمار

٤.١٣

إجمالي الناتج القومي (N) هو دفق لسلع وخدمات متوافرة لتلبية الحاجات. عندما تستعمل هذه السلع والخدمات لتلبية حاجات فورية، يُسمى ذلك استهلاك ($I_s + T_h$). ويمثل باقي الإنتاج السلع التي لا تستهلك على الفور، ولكن تُضاف إلى الجردات أو إلى احتياطي السلع الرأسمالية، فتشكل معاً الاستثمار ($I_s + T$). وبالتالي:

$$N = (I_s + T_h) + (I_s + T)$$

كما رأينا إذاً، يمكن استعمال الدخل القومي (دـق) لشراء سلع استهلاك، ويُسمى ما لا يُستهلك أَدْخَاراً (إـد). هكذا

$$(دـق) \equiv (إـس تـهـ) + (إـد)$$

ولكن مع العلم أيضًا أن (نـا) \equiv (إـس تـهـ) + (إـس تـثـ)، يجب أن نحصل على (إـس تـثـ) \equiv (إـد). يعني ذلك أن الاستثمار (إـس تـثـ) والأَدْخَار (إـد) يُعرّفان على أنهما بالضرورة متساويان بمعنى محاسبة الدخل القومي. هذا لا يعني أن الأَدْخَار المدروس يعادل دائمًا الاستثمار المدروس. على العكس فإن الأَدْخَار المدروس والاستثمار المدروس يتعادلان فقط عند توازن الدخل القومي. من منطلق محاسبة الدخل القومي، على الأَدْخَار الفعلي تحديدًا أن يعادل دائمًا الاستثمار الفعلي. أما من منطلق النظرية والتحليل الاقتصادي، فإن العلاقة بين الأَدْخَار المدروس والاستثمار المدروس هي المهمة. ننتقل الآن إلى هذا الجانب من الموضوع.

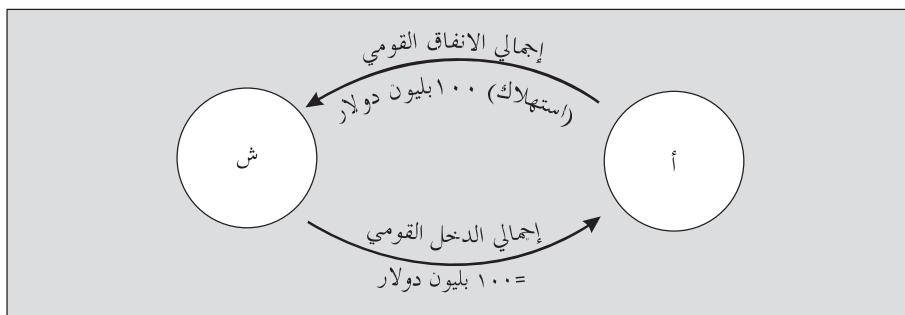
٥.١٣ مفهوم التوازن

إذاً أخذنا بعين الاعتبار الافتراضات المعتمدة أعلاه، يكون ممكناً تطوير نموذج بسيط لدفق الدخل الدائري الذي يستعمل على لاعبين رئيسين فقط، الأسر الخاصة (أ) والشركات التجارية الخاصة (شـ). يشرح النموذج أنه في حين يجب أن يتعادل الأَدْخَار الفعلي والاستثمار الفعلي دومًا، كما هما مُحدّدان لأهداف محاسبة الدخل القومي، لا يتعادل الأَدْخَار المدروس والاستثمار المدروس دائمًا. وهمما بالطبع يتعادلان فقط عندما يُثبت توازن الدخل القومي.

إذا افترضنا أساساً أن الدخل مستهلك بأكمله، إذاً:

- أ. قد تراكم كل القيمة المضافة (الإنتاج) للأسر الخاصة وعوامل المدخلين.
- ب. قد تُستخدم كل عوامل المدخلين من قبل الأسر لشراء سلع وخدمات استهلاك تؤمنها الشركات التجارية (المتتجون).

إذا كان الإنتاج (الدخل) ١٠٠ بليون دولار، قد يمثل الرسم البياني ٢-١٣ دفق الدخل الدائري



الرسم ٢.١٣ دفق الدخل الدائري: الدخل مُستهلك بأكمله

في اقتصاد كهذا، قد يحدث العرض طلبه الخاص، إذ أن الدخل قد يُستهلك بأكمله. يعني هذا أن أي شيء حصلت عليه الأسر على شكل عوامل مداخل من الشركات التجارية، قد تعيده على شكل إنفاق استهلاك للشركات التجارية. قد لا تكون هناك سحوبات من دفق الدخل الدائري ولا إدخالات عليه، حتى يستمر أي دفق للدخل القومي الحاصل إلى ما لا نهاية. وقد يكون النظام في حالة توازن، وقد لا يميل مستوى الدخل القومي إلى التغير. في حين أن هذا صحيح تماماً بالنسبة إلى افتراض إنتاج الطاقة الثابت، إذ يبدو واضحاً أن أي افتراض مماثل سيكون غير واقعي عملياً. قد تكون كل السلع التي يتوجهها الاقتصاد سلعاً تستعمل لتلبية حاجات استهلاك مباشرة. قد لا يكون هناك استثمار يعوض عن استهلاك مخزون السلع الرأسمالية. ولو حصل أن حدث هذا عملياً، فقد لا يصح افتراضنا الأول حول احتياط رأس مال ثابت. قد تخفف الطاقة الإنتاجية للاقتصاد لأن الطاقة الإنتاجية لإحتياط رأس المال الموجود هبطت في غياب أي استثمار استبدال. بعبارة آخر، قد يكون الاقتصاد في الوضع المُبيّن «لبلد التبذير» في الرسم البياني ٤-١٢ من الوحدة ٤.

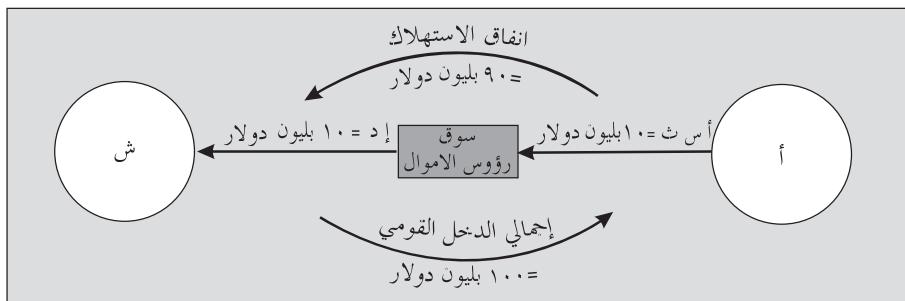
معظم الاقتصادات تذخر عملياً وتستمر نسبة من الدخل القومي (ناتج). لا يدخل الأذخار في دفق الدخل الدائري، بل يسحب من ذلك الدفق الدائري. لذلك لا يشكل الأذخار مكوناً للطلب الكلي (إنفاق)، محدثاً بالتالي دخلاً وعمالة. من ناحية أخرى، الاستثمار هو إدخال على دفق الدخل الدائري. إنه جزء من الطلب الكلي (إنفاق)، إذ أن عملية الاستثمار تحدث طلباً على الناتج وينجم عنها الدخل والعمالة.

إن السحب هو أي جزء من دخل الأسر الخاصة الذي لا يمر في دفق الدخل الدائري. الإدخال هو أي إضافة على دخل الشركات المحلية لا تترافق من جراء إنفاق الأسر المحلية الخاصة. ولكل عملية سحب تأثير إنكماشي على مستوى الدخل القومي. لا تشکل عملية الأذخار جزءاً من الطلب الكلي. وهي لا تسبّب في طلب على الإنتاج يحدث ارتفاعاً في الدخل والعمالة. إن ارتفاعاً في الأذخار سوف يكون من شأنه خفض الدخل القومي، والعكس بالعكس، كون العناصر الأخرى بقيت من غير تعديل. إن أي إدخال له تأثير توسيعى على مستوى الدخل القومي. وتشكل عملية الاستثمار حتماً جزءاً من الطلب الكلي، إذ أنها توجد طلباً على سلع الاستثمار وينجم عنها دخل وعمالة. ومع بقاء العناصر الأخرى ثابتة، سوف يكون من شأن الارتفاع في الاستثمار زيادة الدخل القومي، والعكس بالعكس.

تبعاً لذلك، يمكن تحقيق توازن الدخل القومي فقط لدى توافق تناقض بين خطط المدّخرين وخطط المستثمرين. في حال تعادل الأذخار المُخطّط له (الذي يفترض أن تتولاه الأسر) والاستثمار المُخطّط له (الذي يفترض أن تأخذه الشركات التجارية على عاتقها)، يكون آنذاك الدخل القومي في توازن ولن يُظهر أي ميل في التغيير. وفي حال لم يتعادل الأذخار والاستثمار المُخطّط لهما، لا يمكن للدخل القومي أن يكون في توازن، فينبغي عليه التغيير عوضاً عن ذلك. كما ينبغي عليه الاستثمار في التغيير إلى أن تتم المساواة بين الأذخار والاستثمار المُخطّط لهما.

يظهر ذلك في الرسم البياني ٣-٣، حيث يبدو دفق الدخل الدائري معدلاً للسماح بادخار الأسر الخاصة وباستثمار من قبل الشركات الخاصة. يفترض أصلاً أن يشكل الأذخار المُخطّط له عشر دخل قدره ١٠٠ مليون دولار وأن يُثبت الاستثمار عند ١٠ مليون دولار.

فيعادل الأدّخار المُخطط له الاستثمار المُخطط له ($\text{إد} = \text{عشر} \times \text{د} = \text{د} = 100$ بليون دولار) فإن ($\text{إد} = 10$ بليون دولار = إس ت ث)



الرسم ٣.١٣ دفق الدخل الدائري: الأدّخار المُخطط له يعادل الاستثمار المُخطط له.

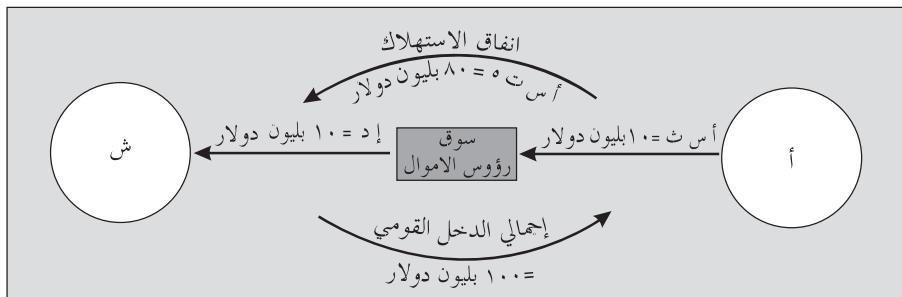
النظام في الرسم البياني ٣-١٣ في توازن. لاحظ أن تركيب الإنتاج مختلف عن ذلك المُبيّن في الرسم البياني ٢-١٣، لأن الإنتاج يحتوي على كل من سلع الاستهلاك (٩٠ بليون دولار) وسلع الاستثمار (١٠ بليون دولار). لأن السحب من دفق الدخل الدائري للأدّخار المُخطط له يعادل إدخال دفق الدخل الدائري لل الاستثمار المُخطط له، يبقى النظام في توازن ويكون الدخل القومي معدلاً ١٠٠ بليون دولار. إن الطلب الكلي المساوٍ للاستهلاك زائد إنفاق الاستثمار ($\text{إس ت ث} + \text{إس ت ه}$)، يعادل الطلب الكلي للسلع والخدمات التي تتوجهها الشركات التجارية. يبقى الوضع ثابتاً طالما لا يحدث تغيير في مخططات المدّخرين و/أو المستثمرين.

إن تغييراً في الأدّخار المُخطط له و/أو الاستثمار المُخطط له، سيحدث تغييراً في الدخل القومي كما يلي:

- سيحدث ازدياد في الأدّخار المُخطط له تخفيضاً في الدخل القومي، إلا إذا وزنه ازدياد في الاستثمار المُخطط له.
- سيحدث خفض في الأدّخار المُخطط له ازدياداً في الدخل القومي، إلا إذا رافقه انخفاض في الاستثمار المُخطط له.
- سيحدث ازدياد في الاستثمار المُخطط له ازدياداً في الدخل القومي إلا إذا وزنه ازدياد في الأدّخار المُخطط له.
- سيحدث خفض في الاستثمار المُخطط له تخفيضاً في الدخل القومي، إلا إذا رافقه انخفاض في الأدّخار المُخطط له.

وبالتالي فإن التغييرات في الدخل القومي ستكون في الإتجاه نفسه للتغييرات في الاستثمار المُخطط له، وستكون في الإتجاه المعاكس للأدّخار المُخطط له، إلا إذا وازتها عوامل أخرى.

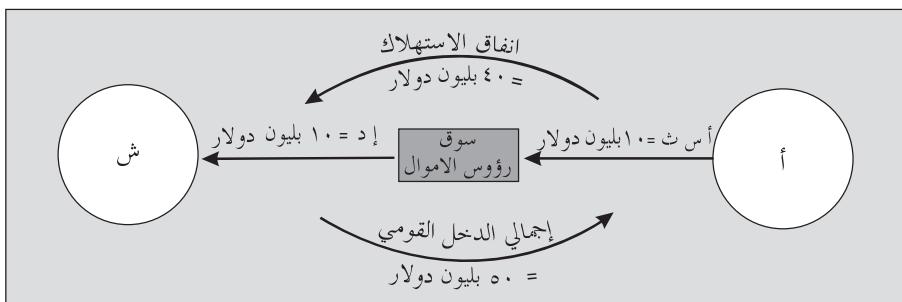
لفترض الآن أن الأسر تنوي إدخار خمس الدخل عوضاً عن عشره. يظهر هذا في الرسم ٤-٤ في حال لم يحصل تغيير في خطط المستثمرين، سيهبط الدخل القومي. لماذا؟



٤.١٣ دفق الدخل الدائري: عدم المساواة بين الأدّخار المخطط له والاستثمار المخطط له.

إذا عادل الأدّخار المخطط له خمس (٥)، سيرتفع إذا الأدّخار المخطط له من ١٠٠ بليون دولار إلى ٢٠ بليون دولار، حتى يكون الأدّخار المخطط له (السحوبات) أعظم من الاستثمارات المخطط لها (الإدخالات). سيهبط الدخل القومي نتيجة لذلك. والطلب الكلّي كان أصلًا يعادل ١٠٠ بليون دولار عندما عادل الاستهلاك ٩٠ بليون دولار والاستثمار ١٠ بليون دولار. أما الآن فهبط إنفاق الاستهلاك إلى ٨٠ بليون دولار وسيقى الاستثمار من دون تغيير عند ١٠ بليون دولار، كي يعادل الطلب الكلّي ٩٠ بليون دولار. وتكون عائدات الشركات التجارية قد هبطت تبعًا لذلك. نتيجة لذلك، لن تكون الشركات التجارية قادرة على بيع كل الإنتاج الموجود، وستشهد ازديادًا غير مخطط له في الجرّادات، ويجب أن يستمر طالما أن الإنتاج مُبْتَدٍ عند المستوى الأساسي.

من الواضح أن هذا لا يمكنه أن يمثل وضع التوازن وسوف تتفاعل الشركات التجارية مع الوقت مع الهبوط في الطلب الكلّي عن طريق تقليص الإنتاج، كما في الرسم البياني ٤-٥. لاحظ أن مستوى توازن الدخل القومي الجديد سيكون أدنى من ٩٠ بليون دولار. وسيكون الهبوط في الدخل القومي مضاعفًا لازدياد الأساسي في الأدّخار المخطط له وقدره ١٠ بليون دولار. الوضع على هذا النحو لأنّه لو كان الناتج القومي (الدخل) ٩٠ بليون دولار، لصار الأدّخار المخطط له ($إد$) $= \frac{1}{5} \times ٩٠$ بليون دولار = ١٨ بليون دولار، وبقي أكبر من الاستثمار المخطط له. في المثل الذي تناولناه، يحدث الهبوط الأولي في إنفاق الاستهلاك وقدره ١٠ بليون دولار، هبوطًا في الدخل القومي وقدره ٥٠ بليون دولار. وكما سوف نرى لاحقًا، يتوقف حجم هذا الإنكماش المتعدد على حجم ما يُسمى بالـ "مضاعف".



الرسم ٤.١٣ دفق الدخل الدائري: وضع التوازن الجديد

تكون ملكية وسائل الإنتاج **مُشتَّتة** في الاقتصاد الحديث. وتسيطر شركات ضخمة على الجزء الأعظم من النشاط الاقتصادي، وعادة يملكون مساهمون معثرون بين آلاف العائلات. وتبقى الأرباح التجارية غير الموزعة مورداً هاماً للتمويل بالنسبة إلى الاستثمار التجاري. ولكن في معظم الاقتصادات الحديثة، تموّل الجزء الأكبر من الاستثمار التجاري موارد خارجة عن الشركة، بدلاً من الأرباح غير الموزعة. وعادة لا تتحقق الشركات الجزء الأكبر من الأذخار في الاقتصاد الحديث، على شكل أرباح غير موزعة، بل الأسر الخاصة هي من تفعل ذلك.

والأهم هو أن الحافر للأذخار غالباً ما يختلف عن الحافر للاستثمار. بالإضافة إلى ذلك، قد تحجز شركة ما أرباحاً، لا بهدف الاستثمار في الفترة الجارية بل لتمويل استثمار في مرحلة مستقبلية غير محددة، أو كتدبير إحترازي حال تطور ما في الظروف التجارية غير مؤات، سواء كان متوقعاً أو لا، أو لتحسين وضع السيولة في الشركة. وقد تدخر الأسر الفردية لشراء بعض السلع في المستقبل تحسيناً «لأيام عصيبة» (بما فيها التعطل عن العمل) أو لأنها انتسبت إلى برنامج تأمين أو اذخار ما بهدف ترك ثروة لأولادهم، أو قد يعود الأمر إلى البخل الصرف. لا يحدّد الرغبة في الأذخار توفر فرص الاستثمار الحقيقي، وبالتحديد ربحية الاستثمار المحتملة في الجرارات أو السلع الرأسمالية. ولكن عكس ذلك، فإن إمكان حدوث ربحية مماثلة تماماً هي التي تحدد الاستثمار. يحصل الاستثمار مع توقع للربحية. أمّا حجم الاستثمار فيرتبط طبعاً بتوفر فرص الاستثمار. وحتى عندما تعتبر فرص الاستثمار غير مؤاتية، سوف تستمرّ الأسر الفردية في رغبتها في الأذخار وسوف تبقى على اذخارها إما نقداً أو على شكل أصول مالية، في غياب منافذ بديلة. وكون دوافع المدخرین والمستثمرین مختلفة فلا ضمانة لتتاغم خطط المدخرین والمستثمرین على المدى القصير وعلى جميع مستويات الدخل. لهذا السبب، يمكن لمستوى الدخل القومي المُحْقِق أن ينحرف عن دخل العمالة الكاملة، لا بل أنه يفعل ذلك.

٦.١٣ خلاصة

أنت تفهم الآن، انطلاقاً من افتراضات النموذج البسيط المُبتكِر، أن الإنتاج والعملة يتحرّكان سوياً عندما تكون العلاقة ثابتة.

ثمة درسان أساسيان ينبغي تعلّمهما من هذه الوحدة. الأول هو أن النشاط الاقتصادي هو كقطعة نقدية لها وجهان؛ يمكن التعرّف إليها وقياسها من خلال النظر إلى ناحية الإنتاج أو ناحية الدخل. لا يهم في الحقيقة أيّ ناحية، إذ أنك ستحصل على قياس مطابق للنشاط الاقتصادي. إذا هزّ روبنسون كروزوي ومن فرایيدي ٢٠ جبّة جوزة هند فأسقطها، يكون إنتاج اقتصاد جزيرتهما ٢٠ جوزة هند؛ ودخلهما أيضاً ٢٠ جوزة هند. الدرس الثاني المهم هو أنه في حين يجني المستفيدون من الدخل دخلاً كافياً لشراء الإنتاج الذي يحقّقه، فقد لا يختارون أن ينفقوا ذلك الدخل على الناتج الحالي للسلع والخدمات. هذا القرار يحدّد ما إذا كان الناتج سيزداد في الفترة الزمنية المقبلة، أو سيقى ثابتاً أو سيهبط.

أنت تفهم الفرق بين سلع وخدمات الاستهلاك الوسيط وسلع وخدمات الاستهلاك الأخير. إلا أن سلع وخدمات الاستهلاك الأخير تؤخذ بعين الإعتبار في حسابات (إن ق.).

يمكنك أيضاً أن تدرك أنه يمكن احتساب (إن ق) أيضاً عن طريق جمع القيمة المضافة لكل الشركات في عملية الإنتاج.

إذا كانت الأسر تنوي أن تنفق على السلع والخدمات أقل مما تتوّقعه الشركات، سوف يتخطى إدخار الأسر المخطط له استثمارات الشركات المخطط لها. وسوف يحصل «تسرب» من دفق الدخل الدائري، فيتسبب بانكماس في إجمالي الناتج. وعلى العكس، فإذا كان الإدخار المخطط له أقل من الاستثمار المخطط له، وراح الناس يشترون قدرًا من السلع والخدمات أكبر مما توقّعته الشركات، سيتوسّع الإنتاج شرط توفر موارد غير مستخدمة كافية باستمرار.

أسئلة متعددة الخيارات

١.١٣ في السنة ١ يكون الاقتصاد ناشطاً بالحد الأقصى لإمكانات الإنتاج. في السنة ٢ يكون مستوى التكنولوجيا، إحتياطي رأس المال والقوة العاملة كما في السنة ١ (أي أن الحد الأقصى لإمكانات الإنتاج لم يتغيّر) ولكن الإنتاج أدنى مما كان عليه في السنة ١. هذا يعني أن

- .١ لا بد أن يكون مورد واحد على الأقل غير مستخدم كلياً.
- .٢ لا بد أن يكون ناتج سلع رأس المال قد انخفض.

أي احتمال يصح من بين الاحتمالات التالية؟

- .أ. ١ فقط
- .ب. ٢ فقط
- .ج. ١ و ٢ معاً
- .د. لا ١ ولا ٢

٢.١٣ في دفق الدخل الدائري، الأسر

- .١ تشتري السلع والخدمات.
- .٢ تتبع اليد العاملة والخدمات.
- .٣ تستثمر في المصانع والتجهيزات.

أي احتمال يصح من بين الاحتمالات التالية؟

- .أ. ١ فقط.
- .ب. ١ و ٢ فقط.
- .ج. ٣ فقط.
- .د. ١، ٢، ٣.

٣.١٣ في نظرية تحديد الدخل

- .١ إن فائض إنفاق المستهلكين على السلع والخدمات بالنسبة إلى قيمة السلع والخدمات المستهلكة، يساوي العائدات لعامل الإنتاج.
- .٢ توفر العائدات لعامل الإنتاج بعد أن تُطرح منها قيمة السلع والخدمات المنتجة، موارد استثمار.

أي احتمال يصح من بين الاحتمالات التالية؟

- أ. ١ فقط.
- ب. ٢ فقط.
- ج. ١ و ٢ معاً.
- د. لا ١ ولا ٢.

٤.١٣ في حال عادل دفق السلع والخدمات في اقتصاد معين ٢٠٠ بليون استرليني، وبالتالي

يُستنتج أن

- أ. قيمة إحتياط رأس المال كانت ٢٠٠ بليون استرليني.
- ب. قيمة خدمات اليد العاملة كانت ٢٠٠ بليون استرليني.
- ج. الدخل القومي كان ٢٠٠ بليون استرليني بدون النقص.
- د. الإنفاق على سلع وخدمات الاستهلاك الأخير كان ٢٠٠ بليون استرليني.

٥.١٣ في نموذج بسيط ذي قطاعين عن اقتصاد معين، كلما ارتفع مستوى

- أ. الدخل القومي، ارتفع مستوى الناتج القومي.
- ب. الناتج القومي، ارتفع مستوى الإنفاق القومي.

أي احتمال يصح من بين الاحتمالات التالية؟

- أ. ١ فقط.
- ب. ٢ فقط.
- ج. ١ و ٢ معاً.
- د. لا ١ ولا ٢.

٦.١٣ لأي من الاحتمالات التالية يكون نموذج الاقتصاد البسيط ذو القطاعين مفيداً؟

ليظهر

- أ. التعادل بين الإنفاق على السلع والإنفاق على الخدمات.
- ب. أن للأسر والشركات مصالح متضاربة.
- ج. التعادل بين الدخل القومي والإنفاق القومي.
- د. أن الأجور + المعاشات تساوي الإنفاق على سلع وخدمات الاستهلاك الأخير.

٧.١٣ احتساب إجمالي الناتج القومي يشمل

- أ. شراء ١٠٠ سهم في شركة (أي بي أم) من قبل صندوق تقاعد شركة ما.
- ب. شراء آلات مكنية بقيمة ١ مليون دولار من قبل شركات السيارات.
- ج. تراكم التركتورات لدى المصنعين في المستودعات.

أي احتمال يصح من بين الاحتمالات التالية؟

- أ. ١ فقط.
- ب. ٢ فقط.

- ج. ٢ و ٣ فقط.
د. ١ و ٣ فقط.

٨.١٣ في السنة الماضية أنتج كل الخبازين في الاقتصاد الخبز الذي بيع بـ ٥٥ مليون دولار. كانت قيمة الطحين اللازم للخبز ٣٥ مليون دولار وقيمة القمح اللازم للطحين ٢٠ مليون دولار. ما كانت مساهمة صناعة الخبز في (إن ق) السنة الماضية؟

- أ. ٥ مليون دولار.
ب. ٥٠ مليون دولار.
ج. ٥٥ مليون دولار.
د. ١٠٥ مليون دولار.

٩.١٣ من أجل أن يُحسب أي عائد خاص جزءاً من الدخل القومي للاقتصاد، أي من الإمكانيات التالية يجب أن يكون صحيحاً؟ يجب أن:

- أ. يكون لقاء سلعة أو خدمة تُنتج حالياً.
ب. يكون لقاء استعمال الموارد في الإنتاج الحالي.
ج. يشكل دفعة على القروض.
د. يشكل اردياداً في موارد المستفيد.

١٠.١٣ أي خيار يصحّ من بين الخيارات التالية؟

يعادل مجموع كل الإنفاق على سلع وخدمات الاستهلاك الأخير:

- أ. كل الدخل الذي دفع أجوراً ومعاشات.
ب. مجموع النقد المتداول.
ج. إجمالي كل «القيم المضافة» عند كل طور من الإنتاج.
د. الدخل الجاهز للاستعمال عند الحاجة بالإضافة إلى إنفاق الاستثمار.

١١.١٣ يعادل نظرياً إجمالي الدخل القومي (إن ق) إجمالي الإنفاق القومي (إن ق). لدى إعداد حسابات الدخل القومي، يتم التوصل عادةً إلى هذا التعادل عن طريق إضافة عبارة «خطأ متبقّ». هذا الإجراء ضروري لتحقيق التوازن بسبب أي من الاحتمالات التالية؟

- أ. من الضروري إنفاق الأدخار من (إن ق) للوصول إلى إجمالي الإنفاق.
ب. يشمل (إن ق) الإنفاق على سلع الاستهلاك الوسيط، في حين أن (إن ق) ينجم عادة عن «القيم المضافة» فقط.
ج. على الرغم من أن كل من (إن ق) و(إن ق) يقيس النشاط الاقتصادي، ينجم الغلط عن الأخطاء الإحصائية.
د. قد لا تتطابق رغبات المدخررين مع خطط استثمار الشركات.

١٢.١٣ لو جُمِعَت كل المبيعات في الاقتصاد لسنة معينة، أي من الخيارات التالية قد تكون صحيحة في ما يتعلّق بالمجموع الكلي؟ قد

أ. تتحطى (إن ق).

ب. تساوي (إن ق).

ج. تكون أقل من (إن ق).

د. تساوي (إن ق) زائد الرسوم على المبيعات.

١٣.١٣ على افتراض أن الجرّادات ثابتة، إذا كان استثمار الاستبدال أقل من إجمالي الاستثمار في سنة ما، إذًا:

أ. يكون صافي الاستثمار موجباً.

ب. يكون صافي الاستثمار سلبياً.

ج. تكون الطاقة الإنتاجية لإحتياطي رأس المال متزايدة.

د. أي احتمال يصحّ من بين الاحتمالات التالية؟

أ. ٢ فقط.

ب. ٣ فقط.

ج. كل من ١ و ٣.

د. كل من ٢ و ٣.

١٤.١٣ يساوي الدخل القومي الناتج القومي فقط عندما:

أ. يساوي الأذخار المخطط له الاستثمار المخطط له.

ب. يساوي مقدار سلع الاستهلاك المنتجة مقدار سلع الاستهلاك المشتراء.

ج. أي احتمال يصحّ من بين الاحتمالات التالية؟

أ. ١ فقط.

ب. ٢ فقط.

ج. كل من ١ و ٢.

د. لا ١ ولا ٢.

١٥.١٣ أي خيار من الخيارات التالية يصف «الاقتصاد المغلق»؟ الصادرات والواردات

أ. متساوية.

ب. ثابتة.

ج. منعدمة.

د. مرتبطة بسياسة الحكومة.

١٦.١٣ إن استقصاءً للرأي جرى في السنة فـ ز جمع معلومات حول عزم الشركات على الاستثمار والأفراد على الأذخار. كانت النتيجة أن الأذخار المخطط له كان أكبر من الاستثمار المخطط له. إلا أنه في الحسابات القومية للسنة فـ ز + ١ كانت النتيجة أن الأذخار والاستثمار متساويان. أي احتمال من الاحتمالات التالية هو السبب لهذا؟

- أ. لا بد أن رجال الأعمال أخفوا حقيقة نواياهم.
ب. لا بد أن الأسر أخفت حقيقة نواياها.
ج. مخزونات غير متوقعة تراكمت في العام.
د. كان الأمر مجرد صدفة.

١٧.١٣ الدخل القومي \equiv (إس ت ه) + (إ د)
الناتج القومي \equiv (إس ت ه) + (إس ت ث)

إنطلاقاً من المعادلين المبيّنين أعلاه، عندما يتحطّى مقدار سلع الاستهلاك المنتجة
مقدار سلع استهلاك المشترأة

أ. ستحصل جرّادات سلع استهلاك غير مرتبطة في الشركات.
ب. سيتحطّى الأذّخار المخطّط له الاستثمار المخطّط له.
ج. سيتحطّى الاستثمار الفعلي الأذّخار الفعلي.
أي احتمال يصحّ من بين الاحتمالات التالية؟
أ. فقط ٢.
ب. ١ و ٢ فقط.
ج. ٢ و ٣ فقط.
د. ١، ٢، ٣.

١٨.١٣ سوف يحصل تغيير في مستوى توازن الدخل القومي على المدى القصير إذا حصل
ارتفاع في:
أ. المبيعات الخاصة للسيارات المستعملة.
ب. معدل الأذّخار.
أي احتمال يصحّ من بين الاحتمالات التالية؟
أ. ١ فقط.
ب. ٢ فقط.
ج. ١ و ٢ معاً.
د. لا ١ ولا ٢.

١٩.١٣ الأذّخار تسرّب يحصل من دفق الدخل في الاقتصاد:

أ. لأنّه عادة يشكّل نسبة من الدخل أدنى من إنفاق الاستهلاك.
ب. لأنّه لا يحصر أبداً في إنفاق مفيد.
ج. لأنّه ذلك الجزء من الدخل الذي لا يُنفق حالياً.
د. لأنّه عادة أكبر من إنفاق الاستهلاك.

٢٠.١٣ أي خيار من بين الخيارات التالية هو أفضل وصف لتوازن الاقتصاد الكلي؟

أ. العمالة الكاملة.
ب. الإستخدام الكامل للطاقة.

- ج. أي مستوى للدخل القومي لا قوى عنده تعمل لإحداث تغيير.
- د. مستوى الدخل القومي ذاك الذي يكون عنده صافي الاستثمار منعدماً.

نموذج بسيط عن تحديد الدخل

المحتويات

٢/١٤	١.١٤ المقدمة
٢/١٤	٢.١٤ تطوير نماذج الاقتصاد الكلي
٥/١٤	٣.١٤ دالة الاستهلاك
١٠/١٤	٤.١٤ الحل للنموذج البسيط
١١/١٤	٥.١٤ المضاعف
١٦/١٤	٦.١٤ خلاصة
١٦/١٤	أمثلة متعددة الخيارات

١.١٤ المقدمة

شرحنا في الوحدة ١٣ دفق الدخل والإنفاق الدائري. كان الهدف إظهار كيف أن النشاطات الاقتصادية للأعبيين الرئيسيين، هما الأسر والشركات، يعملان من خلال الأسواق، تضافر لتشكل الناتج الكلي للسلع والخدمات. ولكن لم تجر أي محاولة لتفسير ما الذي حدّد النشاط الاقتصادي الكلي. إذا أردنا أن نعرف ما كان مقدار (إن ق) في فترة معينة أو كيف كان أمكّن تحقيق قدر أكبر أو أقل من (إن ق)، من الضروري أن نوسع نظرية حول كيفية تحديد (إن ق).

النظرية هي مجرد شرح ممكّن لظاهرة يمكن مراقبتها. كل نظرية تبدأ بافتراضات وتشعر من خلال الاستنتاج المنطقي إلى استخلاص النتائج. تأمل مثلاً النظرية التالية البسيطة: "إذا كان شكل الأرض كرويًّا، سيعود الشخص المسافر في خط مستقيم في موازاة سطح الأرض إلى نقطة الإنطلاق في نهاية الأمر". هل أن هذا الاستنتاج سليم؟ ثمة طريقتان لاختبار نتيجة كل نظرية. تتحقق أولاً من صحة الافتراضات ومن دقة الاستنتاج المنطقي. في المثل الذي أمامنا، شاهد الأرض من الفضاء لترى ما إذا كانت تبدو كروية، وحاول أن تبرهن رياضيًّا إذا كان الافتراض يدلّ ضمناً على الاستنتاج. ثم اختبر الاستنتاج مباشرةً. للعمل بالمثل المقتراح، أرسل بعض الأشخاص في سفر بحسب خط مستقيم، لترى ما إذا كانوا سيعودون إلى نقطة الإنطلاق. إن نتائج النظرية صحيحة إلى حدّ بعيد في هذا المثل، مما يفسّر بالطبع لماذا لم يسقط كولمبس عن حافة الأرض.

إن منفعة وضع النظريات بهدف إيجاد تفسيرات للظواهر الطبيعية مقبول بها إلى حد بعيد. ولكن بدرجة أقل بالنسبة إلى النظريات الاقتصادية التي تلقي حذراً أكبر بكثير من نظيراتها الفيزيائية، أو الكيميائية أو البيولوجية إلى حدّ بعيد، بسبب الصعوبة التي تظهر لدى التتحقق من صحة إستنتاجات النظرية (إذا تجاوزنا ذكر فرضياتها)، بسبب المقدار المحدود للمعطيات المتوفّرة. في حين أن العلماء الطبيعيين قادرون عادة على اختبار وإعادة اختبار فرضياتهم تكراراً في المختبر، توفر لعلماء الاقتصاد فقط المعطيات السابقة والتي غالباً ما تكون غير كافية لتحديد أي واحدة من النظريات المتنافسة صحيحة. هذا لا يشير ضمناً إلى أن كل علماء الفيزياء يحلّون كل المشاكل في المختبر. لو أمكنهم ذلك، لما طالب الطيارون بمعاشاتهم «العلية»، إذ أن جزءاً من هذه المعاشات يشكل علاوة للمخاطر، وهي مخاطر تنجم، من بين أسباب أخرى، عن نظرية ناقصة وافتراض لم يتم اختباره، وكما تنجم أيضاً عن عوامل خارجية لا يمكن توقع بعض منها.

على الرغم من الصعوبات التي ينطوي عليها هذا الأمر، وعلى الرغم من أن بعض الإلتباس قد لا تزول أبداً، لن يكون ممكناً تحقيق فهم أكبر للسلوك الاقتصادي إلا عن طريق التطبيق المتواصل للنهج العلمي. هذا يعني في سياق علم الاقتصاد الكلي، إعداداً وتقييحاً مستمراً لنظريات الاقتصاد الكلي واختباراً دقيقاً لصحتها، علمًا بأن المعطيات تُولد في العالم الحقيقي الذي هو في نهاية المطاف مختبر عالم الاقتصاد الوحيد.

٢.١٤ تطوير نماذج الاقتصاد الكلي

تذكّر ثانية دفق الدخل والإنفاق الدائري. من الواضح أن الأمر تضمّن متغيرات عديدة

كمكونات إنفاق ودخل مختلفة، بالإضافة إلى مجموعها. ستكون النظرية التي تشرح سلوك هذه المتغيرات معقدة بالضرورة. لهذا السبب غالباً ما تأخذ نظرية اقتصاد كلي شكل نموذج على مستوى الاقتصاد الكلي. وعندما يكون المستوى أكثر تقدماً، يكتب النموذج عادة على شكل معادلات رياضية. كما يمكن التعبير عنها بيانياً أو شفهياً، كما سنفعل هنا في أغلب الأحيان.

من أجل تفسير نقطة هامة، يفيد في بعض الأحيان استعمال نماذج بسيطة للغاية بالمقارنة مع العالم الحقيقي. هذه النماذج غير واقعية بمعنى أنها لا تشرح كل ما يحصل في العالم الحقيقي. ولكن وفي الوقت نفسه، يمكنها أن تكون مفيدة في فهم ناحية ما للعالم الحقيقي، لأنها تشمل على ميزة أساسية موجودة أيضاً في العالم الحقيقي وتزيل التعقيدات. إن الإستراتيجية المعتمدة هنا وفي الوحدات اللاحقة تقضي بالبدء بنموذج الاقتصاد الكلي الأبسط، وبعد أن يصبح ذلك مفهوماً، الإنقال إلى صياغة نماذج واقعية أكثر فأكثر، من خلال إضافة ميزات جديدة معقدة إلى الميزات الأبسط. حتى النموذج الأبسط يقدم دروساً حول كيفية جريان الأمور في العالم الحقيقي؛ لذلك من المهم التأكيد أن النموذج الأبسط فهم جيداً قبل الإنقال إلى النماذج الأكثر تعقيداً.

وبما أن لا نموذجاً، ولا حتى الأكثر تعقيداً، يمكنه تفسير كل شيء، من الضروري اعتبار أن بعض المتغيرات في النموذج ستحدد خارجياً. وتعتبر تلك متغيرات خارجية. أما المتغيرات التي يدعى النموذج شرح سلوكها فتسمى بالمتغيرات الداخلية، ويمكن اعتبار أنها تحدد ضمن النموذج. إن نوعي المتغيرات يلعبان دوراً في النموذج. المتغيرات الداخلية هي بالطبع ضرورية للنموذج بما أن سلوكها هو محوره كله. لكن المتغيرات الخارجية هامة أيضاً إذ أنها، حتى ولو أن النموذج لا يفسّر سلوكها، تؤثر في المتغيرات الداخلية ويجبأخذ تأثيراتها بعين الاعتبار. ويمكن توضيح الفارق بين هذين النوعين من المتغيرات باعطاء مثيلين. ففي الفيزياء نظرية مفادها أن الحجم والضغط لمقدار معين من الغاز سوف يتوقفان على حرارة الغاز. فيكون الحجم والضغط مترافقين الداخلين والحرارة المتغير الخارجي. يعني النموذج بتفسير حجم الغاز وضغطه، وينظر إلى الحرارة على أنها تحدد من قبل قوى خارجة عن النموذج. في علم الاقتصاد البحدي، يمكن النظر إلى موقع منحنى الطلب على البوظة وكأنه يتأثر بحالة الطقس. في هذه الحالة يكون سعر البوظة وكميتها متغيرين داخلين، في حين تكون درجة الحرارة وكمية الأمطار متغيرين خارجين.

يكون النموذج كاملاً عندما يمكن استعماله لتكون قيم المتغيرات الداخلية عندما تكون قيمة المتغيرات الخارجية معروفة. في المثل السابق حول نموذج سوق البوظة، لكان اكتمل النموذج لو احتوى على كل من منحنى العرض والطلب. لو اشتمل فقط على منحنى الطلب، ربما كان من المستحيل آنذاك تكهن سعر البوظة وثمنها حتى ولو كانت حالة الطقس معروفة، بما أن كل نقطة على منحنى الطلب قد تكون مزيجاً ممكناً من السعر والكمية. وفقط عندما يكون منحنى العرض معروفاً، قد يعطي النموذج تكهناً بمزيج فريد من نوعه للسعر والكمية. في الأقسام التالية سيفصل نموذج كامل عن الاقتصاد الكلي ولكن بسيط، وسوف يستعمل للوصول إلى خلاصات حول تحديد (إن) الفعلي على المدى القريب.

إن أحد أهم الأوجه في بناء نموذج هو تحديد المتغيرات الداخلية والخارجية. وليست لدينا الحرية المطلقة لأن نقرر إذا كان يجدر بالمتغير أن يكون داخلياً أو خارجياً. يمكن التعامل على نحو صحيح مع المتغير على أنه خارجي، فقط إذا كان ذلك المتغير غير متأثر بالمتغيرات الداخلية في النموذج. في نموذج سوق البوظة، يصح اعتبار الطقس خارجياً، بما أنه واضح أن الطقس لا يتأثر بسعر البوظة أو كميتها. إلا أنه قد يكون من غير المقبول أن تصنف كمية البوظة كخارجية، بما أن كلاً من الكمية المطلوبة والكمية المعروضة يحتمل أن يتأثر بالسعر.

الافتراض الأكثر أهمية هنا لدى بناء نموذج اقتصادي كلي، هو أن مستوى السعر خارجي. قد يبدو ذلك في بادئ الأمر غريباً نوعاً ما. فهل من المنطق توقيع عدم استجابة مستوى السعر للمتغيرات الداخلية، وبخاصة (إن ق). في النموذج؟ عندما يفهم بوضوح أن النموذج قيد البناء هو نموذج تحديد لـ (إن ق) على المدى القريب، يصبح هذا الافتراض معقولاً. الغاية من النموذج شرح كيفية تأثير مختلف العوامل لمدة معينة على (إن ق) الفعلي. كيف قد يكون (إن ق) الفعلي في تلك الفترة مختلفة إذا كانت مثلاً نسبة الضرائب مرتفعة أو منخفضة أكثر؟ يعتبر الكثرون، في نظرهم إلى سياق الأمور في العالم الحقيقي، أن مستوى السعر على المدى القصير حالياته سلفاً للأحداث الماضية. في الواقع سوف يؤثر (إن ق) الفعلي وأي متغيرات داخلية أخرى قد يشملها النموذج، في مستوى السعر، ولكن ليس على المدى القصير. سوف تؤثر في كيفية تغيير مستوى السعر في مستوى الحالى إلى المستقبلي، إلا أنها لن تؤثر في مستوى الحالى.

معادلة التضخم التي نعتمدها تساعد على توضيح الفارق بين مستوى السعر الحالى ونسبة التغير في مستوى السعر، وهذا أمر يجب أن يُفهم إذا أردنا أن يبدو هذا الافتراض جديراً بالتصديق ظاهرياً:

$$(س)_م = (1 + (ت ض خ)) (س)_م$$

وفقاً لهذه المعادلة يعادل مستوى سعر الفترة المقبلة مستوى سعر هذه الفترة ضرب واحد زائد معدل التضخم. من الممكن لمتغير ما مثل (إن ق) الفعلي لهذه الفترة، أن يؤثر في معدل التضخم وبالتالي في مستوى سعر الفترة المقبلة، وألا يؤثر البة في مستوى سعر هذه المرحلة. من هذه الناحية سيعتبر النموذج الذي سُيُّنى هنا، مستوى السعر خارجياً؛ أمّا مستوى سعر الفترة الحالى فإسيعتبر وكأنه سبق أن حالياته أحداث حصلت في الفترة السابقة. قد يُعتبر معدل التضخم داخلياً، ولكن أي تغير في معدل التضخم سينعكس في الفترة المقبلة (ولكن ليس بهذه) لم مستوى السعر.

يمكن الافتراض أن مستوى السعر هو خارجي على المدى القصير في صميم ما يسمى بالثورة الكينزية. كان جون مينارد كينز John Maynard Keynes عالم اقتصاد بريطانياً وقد أصدر عام ١٩٣٦ كتاب النظرية العامة للتوظيف والمصلحة والمال The General Theory of Employment, Interest and Money العالمي الاقتصاد وعلم الاقتصاد الكلى. قبل نظرية كينز العامة، كان علماء الاقتصاد يتعاملون عادة مع مستوى السعر كأنه خارجي على المدى القصير. أكد كينز أنه إذا اعبر مستوى

السعر خارجيًّا على المدى القصير، يأتي تصرف النموذج على نحو مغاير جذرًيا ويسهل أكثر شرح بعض أحداث العالم الحقيقي. لا يزال علماء الاقتصاد يتناقشون في هذا الافتراض. ولأنه هام ومثير للجدل على السواء، سوف نبحث فيه ثانية في وحدة لاحقة. أمّا الآن فسنقوم بالافتراض وتأخذ عملية بناء نموذج الاقتصاد الكلي البسيط مجرّها، حتى يمكن استنتاج مضاعفاته.

٣.١٤ دالة الاستهلاك

لا يزال تطبيق الافتراضات التي ذكرت بشكل عام في الوحدة ١٢ ممكناً، أي أن الاقتصاد مغلق ذو قطاع خاص، لا قطاع حكومي فيه ولا تجارة دولية، فقط أسر خاصة وشركات تجارية خاصة. كل الأدخار تتولاه الأسر وكل الاستثمار تتولاه الشركات التجارية. كما يعتبر الناتج المحتمل ثابتاً.

أشرنا إلى أن مستوى الدخل القومي الذي تحقق سوف يتوقف على مستوى الطلب الكلي الذي، بعد الأخذ بعين الاعتبار الافتراضات التي ذكرناها، يتوقف بدوره على طلب الاستهلاك وطلب الاستثمار. سوف نظر الآن إلى العوامل التي تحدد مستوى طلب الاستهلاك ونفترض أن مستوى طلب الاستثمار ثابت عند كل مستويات الدخل. يمكننا هذا من توسيع نموذج بسيط لدفق الدخل الدائري وتحديد الدخل القومي. ومن ثمّ سوف نبحث في العوامل التي تشكل أساس طلب الاستثمار، المكون الآخر للطلب الكلي في هذا النموذج البسيط.

قد يتأثر إنفاق الاستهلاك بعوامل عديدة: مستوى الدخل؛ توزيع الدخل والثروة؛ الأذواق والعادات والتربيات الاجتماعية، الإعلان وأصول البيع بالتقسيط؛ وهذه بعيدة تماماً عن العوامل الأخرى التي تستثنيناها حالياً الافتراضات التيتناولها، كمستوى وهيكلية فرض الضرائب واحتياطات وضع الرفاهية. من بين كل هذه التأثيرات المحتملة، يختار عادة علماء الاقتصاد عاملًا واحدًا تكون له أهمية أولية: الدخل. بموجب افتراضنا، إجمالي الدخل والدخل المتاح هما نفسها، ولكن حالما يتم السماح بفرض الضرائب والتحويلات، يصبح المفهوم المناسب للدخل هو الدخل المتاح (دم)، دخل ناقص الضرائب زائد التحويلات، بدلاً من إجمالي الدخل. يجد معظم الناس هذا الأمر جديراً بالتصديق بما فيه الكفاية بالعودة إلى الذات ومن الناحية التجريبية العرضية. وتدلّ عودتهم إلى الذات للنظر إلى سلوكهم الخاص على أن الرضا ينشأ عن استهلاك السلع والخدمات؛ كلما ازداد مقدار السلع المستهلكة، زاد رضا المستهلك؛ كلما زاد الدخل المتاح لأسرة، ازداد الاستهلاك الذي تكون الأسرة مستعدة وقدرة على الشراء فيه. يلقى المذهب التجريبي العرضي الدعم، إذ يبدو أن هناك علاقة مباشرة بين الاستهلاك والدخل المتاح لدى الأسر، وهو أمر تؤكده المعطيات المتوفرة. وبالطبع يكون مستوى إنفاق الاستهلاك مرتفعاً أكثر لدى الأسر ذات الدخل المرتفع مما هو عليه لدى الأسر ذات الدخل المنخفض، وبالنسبة إلى المجتمع ككل، وكون الدخل القومي الحقيقي قد ارتفع مع الوقت، ارتفع أيضاً مستوى إنفاق الاستهلاك الكلي.

وعلى الرغم من أن علماء الاقتصاد أقرّوا دائمًا بالصلة بين الاستهلاك والدخل، إلا أن المفهوم لم يتحذّصيحة رسمية إلى أن نُشر كتاب ج. م. كينز عام ١٩٣٦. إن انطلاقته الهامة من الحكمة المُعترف بها، كانت اقتراحًا أن العلاقة بين الاستهلاك والدخل قد تكون مستقرة

ونظامية. وكون الوضع كذلك، قد يمكن تحديد شكل العلاقة عن طريق البديهيات. آنذاك قد يمكن استعمال العلاقة بين الاستهلاك والدخل والتي تُدعى دالة الاستهلاك، للتken بكيفية تصرف الاستهلاك مع تغير الدخل، فتقدّم بالتالي أساساً لتقدير العنصر الوحيد للطلب الكلي والتken بسلوكه.

قدّم كينز دلائل قليلة عن العلاقة المحددة بين الاستهلاك والدخل، مقتضياً على التحليل العام التالي:

إن القانون النفسي الجوهرى والذى نحن مخولون الإعتماد عليه بشقة كبيرة، استنتاجاً من إدراكنا للسلوك البشرى كما من الواقع المفضل للخبرة، هو أن الإنسان ميال عادة إلى زيادة استهلاكه عندما يزداد الدخل، ولكن ليس بقدر الازدياد في الدخل.

«القانون النفسي الأساسي» هام للغاية، لأنـه (كما سوف نرى) لو كان الميل الهاشمى للاستهلاك (يعنى التغيير في الاستهلاك المرافق لتغيير في الدخل) وحدة أو أكثر من وحدة، لأثبتت النظـام الاقتصادـي أنه في حالة عدم استقرار كبير. بتغيير آخر، القانون النفسي الجوهرى هو شرط استقرار هام للنموذج الاقتصادي الذى أمامـنا. إلا أنه وفي ما يعنـينا هنا، يعلمـنا هذا القانون القليل عن العلاقة المحددة بين الاستهلاك والدخل. في حال ازداد الدخل ١ مليون دولار، ينـص القانون النفسي الأسـاسـي ببساطـة على أنـ الزيـادة في الاستهلاـك ستـقـع في مكان ما بين ١ دولاـر و ٩٩٩,٩٩٩ دولاـر. إنـ أيـ قيمة من ضـمنـ هذاـ المجالـ قدـ تقـيـ بالـشرطـ أنـ الأـفـرادـ قدـ يـنـفـقـونـ جـزـءـاًـ منـ الـازـديـادـ فيـ الدـخـلـ وـلـكـنـ لـيـسـ كـلـهـ.

إنـ الـدرـاسـاتـ التجـريـبيةـ النـاجـمـةـ عنـ نـظـرـيـةـ كـيـنـزـ العـامـةـ، قدـمـتـ مـقـدـارـاًـ كـبـيرـاًـ منـ المـوـادـ الإـحـصـائـيـةـ، وـفيـ حـيـنـ لـاـ يـزالـ جـزـءـ كـبـيرـ مـنـهـ عـرـضـةـ لـمـخـتـلـفـ التـأـوـيلـاتـ، ثـمـةـ اـتـفـاقـ عـامـ إـلـىـ حـدـ ماـ حـولـ الـاستـتـجـاجـاتـ التـالـيـةـ.

أـ.ـ فيـ أيـ وقتـ كـانـ وـفـيـ مـجـمـوعـةـ سـكـنـيـةـ ماـ، تـسـتـهـلـكـ الأـسـرـ ذاتـ الدـخـلـ المـنـخـفـضـ نـسـبـيـاـ.ـ نـسـبـةـ مـرـتـقـعـ عـادـةـ مـنـ دـخـلـهاـ، أوـ حتـىـ أـنـهـ تـدـخـرـ سـلـبـيـاـ، فيـ حـيـنـ أـنـ الأـسـرـ ذاتـ الدـخـلـ المـرـتـقـعـ تـدـخـرـ عـادـةـ نـسـبـةـ أـكـثـرـ اـرـتـقـاعـاـ مـنـ دـخـلـهاـ.

بـ.ـ إـذـ نـظـرـنـاـ إـلـىـ فـتـرـاتـ زـمـنـيةـ طـوـيـلـةـ اـرـتـقـعـتـ خـالـلـهـاـ مـسـتـوـيـاتـ الـمـعـيـشـةـ بـطـرـيـقـةـ مـلـحـوظـةـ بـالـنـسـبـةـ إـلـىـ الـمـجـمـعـ بـأـكـملـهـ، نـجـدـ أـنـ الـعـلـاقـةـ بـيـنـ الـاسـتـهـلـاكـ وـالـدـخـلـ تـبـدوـ مـنـتـسـابـةـ تـقـرـيـباـ.ـ حـتـىـ فيـ الـاقـتصـادـاتـ التـيـ اـرـتـقـعـ فـيـهـاـ الدـخـلـ الـقـومـيـ الـحـقـيقـيـ لـلـفـردـ فـعـلـيـاـ خـالـلـ عـدـةـ عـقـودـ، تـغـيـرـتـ الـعـلـاقـةـ بـيـنـ الـاسـتـهـلـاكـ وـالـدـخـلـ قـلـيلـاـ.ـ نـتـيـجـةـ لـذـلـكـ، بـقـيـتـ نـسـبـةـ الـدـخـلـ الـمـتـاحـ وـالـتـيـ اـدـخـرـتـهـاـ الـمـجـمـوعـةـ السـكـنـيـةـ، مـسـتـقـرـةـ عـلـىـ فـتـرـةـ زـمـنـيةـ طـوـيـلـةـ.

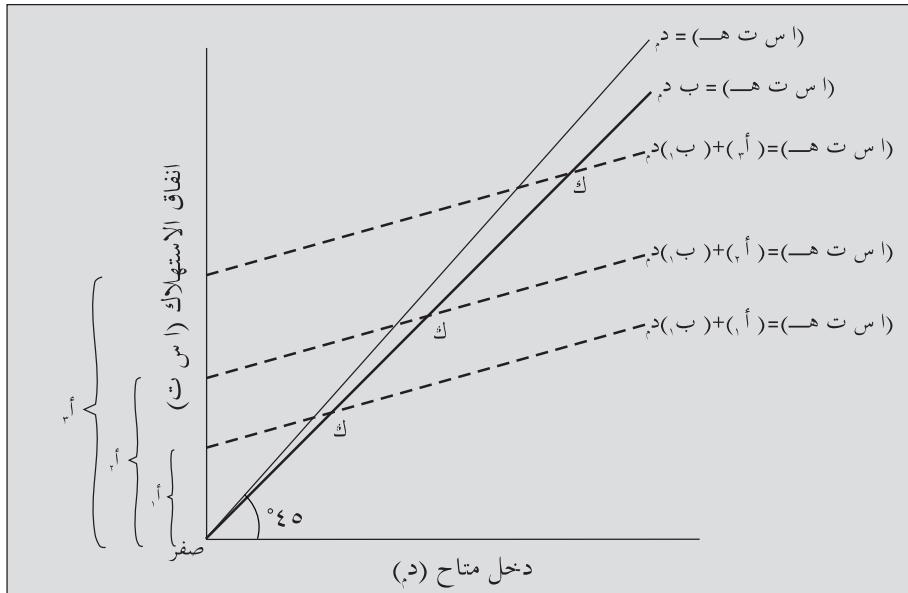
جـ.ـ فيـ حـيـنـ تـمـيـزـ مـاضـيـ الـعـلـاقـةـ طـوـيـلـةـ الـأـجـلـ بـيـنـ الـاسـتـهـلـاكـ وـالـدـخـلـ بـالـاستـقرارـ.ـ وـيـدـوـ مـنـ الـأـصـعـ بـالـتـبـيـؤـ بـالـعـلـاقـةـ بـيـنـ التـغـيـرـ فـيـ الدـخـلـ وـالـتـغـيـرـ فـيـ الـاسـتـهـلـاكـ.ـ يـشـيرـ الـوـاقـعـ إـلـىـ فـاـصـلـ زـمـنـيـ مـعـيـنـ قـبـلـ أـنـ يـنـفـاعـلـ الـاسـتـهـلـاكـ مـعـ التـغـيـرـاتـ فـيـ الدـخـلـ، وـيـكـونـ هـذـاـ الفـاـصـلـ نـاجـمـاـ عـنـ الـعـادـاتـ وـالـأـعـرـافـ وـالـتـرـيـيـاتـ الـمـؤـسـسـاتـيـةـ الـمـوـجـوـدـةـ وـالـرـغـبـةـ فـيـ التـأـكـدـ مـنـ أـنـ أـيـ تـغـيـرـ فـيـ الدـخـلـ لـاـ يـكـونـ مـؤـقاـتـاـ بـلـ دـائـمـاـ.ـ لـهـذـهـ الـأـسـبـابـ، تـمـيلـ التـغـيـرـاتـ فـيـ الـاسـتـهـلـاكـ إـلـىـ التـلـكـوـ خـلـفـ التـغـيـرـاتـ فـيـ الدـخـلـ، وـبـعـدـ فـتـرـةـ زـمـنـيةـ مـاـ.

يتکيف الاستهلاك مع مستويات الدخل الجديدة. بتعبير آخر، إن العلاقة القصيرة الأجل بين الاستهلاك والدخل مختلفة عن العلاقة الطويلة الأجل.

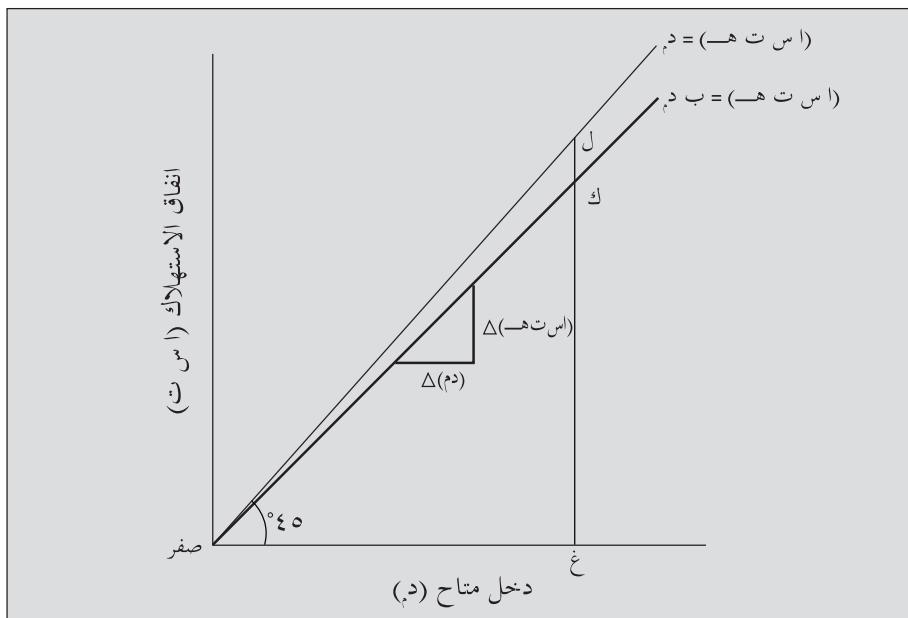
هذه العلاقات القصيرة والطويلة الأجل بين الاستهلاك والدخل تظهر بياناً في الرسمين ٤-١ و ٤-٢. في حين أن الرسم البياني ٤-١ يصور سلسلة من العلاقات القصيرة الأجل المترابطة بين الاستهلاك والدخل، يصور الرسم ٤-٢ العلاقة الطويلة الأجل. هذا النوع من الرسم البياني يستعمل على نحو واسع في تحليل الاقتصاد الكلي ومن المهم فهم بنائه ومضاعفاته.

تجدر ملاحظة النقاط التالية في بناء دالات الاستهلاك في الرسمين البيانيين. موقع الاستهلاك على الرسم هو مقابل الدخل المتاح (د)، عاكساً بذلك تأثير الاستهلاك بالدخل الصافي من الضرائب والتحويلات. في النموذج الذي نفصله هنا، يمكن التعامل مع إجمالي الدخل (إ) والدخل المتاح وكأنهما متطابقان، إذ لا وجود لقطاع حكومي. وبطريقة أكثر واقعية، عندما يتم إعداد نموذج كامل، علينا ألا ننسى أن «الموت والضرائب أمران يلازماننا دائمًا»، وأن نعامل الاستهلاك كدالة الدخل المتاح والذي يختلف عن إجمالي الدخل (إ) \rightarrow (د).

إن الخط الهندسي 4° يعكس المحل الهندسي للنقطة حيث يعادل الاستهلاك الدخل. إذا كان موقع دالة الاستهلاك في محاذاة الخط 4° ، قد يُستهلك كل الدخل وقد لا يكون هناك ثمة أذخار ولا أذخار سلبي. وبالتالي، إذا كان موقع دالة الاستهلاك فوق الخط 4° ، عند بعض مستويات الدخل، قد يتخطى الاستهلاك الدخل عند تلك المستويات وقد نشهد أذخاراً سلبياً. وبطريقة مماثلة بالنسبة إلى مستويات الدخل تلك حيث تقع دالة الاستهلاك دون الخط 5° ، قد يكون الاستهلاك أقل من الدخل وقد يحصل الأذخار. إن مقدار الأذخار السلبي أو الأذخار تمثله المسافة العمودية بين دالة الاستهلاك والخط 5° . في الرسم البياني ٤-٢ مثلاً، حيث تعادل (س ض) مقدار الأذخار تعرف عنه (ك ل) (يمثل هذا المسافة العمودية بين علو دالة الاستهلاك والخط 5°)، ومقدار الاستهلاك تعرف عنه (ك ض).



الرسم ١.١٤ دالة الاستهلاك القصير الأجل



الرسم ٢.١٤ دالة الاستهلاك الطويل الأجل

يُظهر الرسم البياني ١-١٤ سلسلة من دالات الاستهلاك القصيرة الأجل والمسطحة نسبياً. يعني هذا ضمناً أنه مع تغيير الدخل، ستميل التغيرات في الاستهلاك، على الأقل في بادئ الأمر، إلى التلکؤ وراء التغيرات في الدخل. إن التغيرات القصيرة الأجل في الدخل

المرافقة للتغير في الدخل، الميل الهامشي للاستهلاك، ستكون قليلة نسبياً، وستهبط نسبة الدخل المستهلك على المدى القريب. وبعد مرور بعض الوقت، سوف تغير العلاقة بين الاستهلاك والدخل اتجاهها صعوداً، عاكسة تأقلم الاستهلاك مع مستويات دخل جديدة وأكثر ارتفاعاً. هذا ما يفسر سلسلة دلالات الاستهلاك القصيرة الأجل كما صورت.

نظراً لسلسلة من دلالات الاستهلاك القصيرة الأجل، كتلك الموصوفة في الرسم البياني ٤ - ١، ربما تظهر العلاقة الطويلة الأجل بين الاستهلاك والدخل كسلسلة من النقاط تمثلها (ك) في الرسم ٤ - ١. في حال أخذنا بعين الاعتبار سلسلة النقاط الممثلة بـ (ك) مجموئة، فهي ستتشكل علاقة ذات أجل طويل، كتلك التي تظهر في الرسم ٤ - ٢. لاحظ أنه في حين أن العلاقة على المدى الطويل بين الاستهلاك والدخل قد تبدو مستقرة وممكناً التنبؤ بها، فإن الشكل المستطح لدالة الاستهلاك القصيرة الأجل وكون توقيت التحول صعوداً للدالة القصيرة الأجل صعب التنبؤ به، قد يحدثان علاقة غير مستقرة نسبياً بين الاستهلاك والدخل على المدى القريب.

يمكن تمثيل دالة الاستهلاك الخطية في الرسم البياني ٤ - ١ جبرياً كما يلي:

$$(إس ت ه) = أ + (ب \times د)$$

حيث يمثل (إس ت ه) الاستهلاك المستقل عن الدخل (أي مقدار الاستهلاك الذي يحصل عندما (د) يعادل الصفر، الذي يحدده الجزء المحصور بين دالة الاستهلاك والمحور العمودي). وتشير (ب) إلى كيفية تغير الاستهلاك مع تغير الدخل، وهو أمر يُعرف بالميل الهامشي للاستهلاك وتحدد درجة انحدار دالة الاستهلاك، مثلاً بـ $\frac{(إس ت ه)}{د}$ ؛ و(د) هي الدخل الحقيقي المتاح، أي الدخل ناقص الضرائب زائد التحويلات. في هذه الحالة، يعادل الدخل المتاح إجمالي الدخل بسبب الافتراض أن لا وجود للقطاع الحكومي، وبالتالي لا وجود للضرائب وللتحويلات.

يجب التشديد على أن صيغة مثل هذه، في حين أنها قابلة للتطبيق على العلاقة القصيرة الأجل بين الاستهلاك والدخل، لا تبدو متناسقة مع أي علاقة طويلة الأجل تمت مراقبتها. إن الدالة الخطية الطويلة الأجل في الرسم البياني ٤ - ٢ يمكن أن تمثلها الدالة التالية:

$$(إس ت ه) = د ب$$

لا جزء محصوراً (أ)، وبالتالي تُستهلك نسبة الدخل ذاتها عند كل مستويات الإنتاج. تفيد البديهيات بأن العلاقة الطويلة الأجل بين الاستهلاك والدخل هي خطية تقريراً. من الضروري التمييز بين نسبة الدخل المستهلك عند أي مستوى دخل (الميل المتوسط للاستهلاك، م) م (إس ت ه) والتغيير في الاستهلاك الذي يرافق أي تغير في الدخل (الميل الهامشي للاستهلاك، م) ه (إس ت ه).

إن الميل المتوسط للاستهلاك (م) م (إس ت ه) هو نسبة الدخل المستهلك ويُحسب عن طريق قسم إنفاق الاستهلاك بمستوى الدخل المتاح (د). وبالتالي:

$$\frac{إس ت ه}{د} = (م إس ت ه)$$

في الرسم البياني ١٤-٢، عندما $d = (ع)$ ثم $(إس ت ه) = (ك ع)$. وبالتالي، عند مستوى الدخل المتاح $(ع)$ ، يتمثل الميل المتوسط للاستهلاك بـ

$$\frac{ك ع}{ع} = (م إس ت ه)$$

الميل الهامشي للاستهلاك $(م ه إس ت ه)$ هو التغير في الاستهلاك الذي يرافق تغييراً في الدخل $(\Delta د)$. وبالتالي

$$\frac{(إس ت ه)}{د} = \frac{(م ه إس ت ه)}{\Delta د}$$

تحلّد درجة إنحدار دالة الاستهلاك d ($م ه إس ت ه)$ وتمثله الصيغتان $(إس ت ه) = أ + ب د$ (المدى القصير) و $(إس ت ه) = د ب$ (المدى الطويل).

إذا أخذنا بعين الاعتبار دالة الاستهلاك كتلك التي تبدو في الرسم البياني ١٤-٢ يكون $(م م إس ت ه) = (م ه إس ت ه)$ وهذا يتماشى مع حكم الواقع على المدى الطويل. إذا أخذنا بعين الاعتبار دالة الاستهلاك كتلك التي تبدو في الرسم البياني ١٤-١ يمكن أن يكون d ($م ه إس ت ه)$ أقل بكثير من d ($م إس ت ه)$ على المدى القصير، بسبب التلاؤ الذي سيحصل قبل أن يتأقلم الاستهلاك مع التغيرات في الدخل.

d ($م ه إس ت ه)$ أهمية خاصة في تحديد الطريقة التي قد يتفاعل فيها الاقتصاد حيال تغيير أساسي في إحدى مكونات الطلب الكلي. إذا كان $(م ه إس ت ه)$ مرتفعاً، يمر آنذاك أي جزء كبير من أي ازدياد أولي في الطلب، في دفع الدخل الدائري على شكل استهلاك أكبر. يُعرف هذا «بعملية المضاعف» وهي لعبت دوراً أساسياً في الثورة الكينيزية في ما يتعلق بصنع السياسة.

من المهم للغاية أن تتمكن من التمييز بين الحركات في محاذاة منحنى دالة استهلاك معينة وبين تغيرات كاملة في موقع المنحنى نفسه. مفهوم دالة الاستهلاك اختصار مدرس للعالم الحقيقي. وهو لا ينفي أن المتغيرات غير الدخل تؤثر في الاستهلاك، لكنه يحاول أن يرى كيف سيتغير الاستهلاك مع التغيرات في الدخل، إذا ظلت جميع العناصر الأخرى من غير تعديل. وبالطبع تؤثر عوامل أخرى بوضوح في الاستهلاك، كتوزيع الدخل والثروة والأذواق والعادات والظروف الإجتماعية والإعلان والرسائل وأصول البيع بالتقسيط، إلخ. وإن حصل أن تغيرت هذه المعلمات، من المحتمل أن تغير دالة الاستهلاك. ففي حال، مثلاً، تحرّك توزيع الدخل المتاح عند الحاجة، من خلال الضرائب والتحولات، لصالح الأسر الأشدّ فقرًا وليس لمصلحة الأسر ذات الدخل المرتفع، من المحتمل آنذاك أن ترتفع نسبة الدخل القومي الكلي المستهلك، إذ أن الأسر الفقيرة تستهلك عادةً نسبة من الدخل مرتفعة أكثر من نسبة الأسر الشريحة. سيمثل هذا بيانياً يتغير صعوداً في موقع دالة الاستهلاك الكلي للاقتصاد.

تجري صياغة برنامج يبيّن العلاقة بين الاستهلاك والدخل على افتراض أن التغيرات في هذه العوامل الأخرى المؤثرة في الاستهلاك نادرة نسبياً وأو تحصل ببطء فقط عبر الزمن، فيكون العامل الأكثر أهمية والمؤثر في الاستهلاك هو الدخل. يبدو واضحاً أن صحة هذا الافتراض تتوقف على الظروف الراهنة. لفترات عديدة يبدو الافتراض تقريباً تقريراً للواقع، ولكن من فترة لفترة، تحصل تغيرات في هذه العوامل الأخرى فتحدث تغييرًا في اتجاهات العلاقة بين الاستهلاك والدخل، يمثله بيانياً تغير مادي في دالة الاستهلاك.

إن القدرة على التمييز بين تحرك في محاذة جدول معين وانحراف فيه، جزء مهم من أدوات التحليل الاقتصادي. إن تحركاً في محاذة دالة الاستهلاك يعكس تغيرات في الاستهلاك مرتبطة بتغيرات في الدخل المتاح وتحصل التغير في موقع دالة الاستهلاك نفسها بسبب تغيرات في العوامل الأخرى، تؤدي إلى تغيرات في العلاقة بين الاستهلاك والدخل. إنطلاقاً من وحدات علم الاقتصاد البحري، يكون التشابه الجزئي المناسب تحركاً في محاذة منحني طلب تسبّب به تغيرات في السعر، وانحرافات في ذلك المنحني التي هي نتيجة تغيرات في:

أ. المداخل،

ب. سعر السلع المتكاملة والمترابطة في الطلب أو السلع البديلة.

ج. التغيرات في الأذواق.

إن انحرافاً في منحني الطلب يعني الكمية المطلوبة لأي سعر. إن حركة في محاذة منحني الطلب تُظهر التغيرات في المقدار المطلوب، التي تسبّب بها تغيرات في السعر. وبطريقة مماثلة يشير انحراف في منحني دالة الاستهلاك إلى أن المقدار المستهلك يختلف عند كل مستوى دخل، ويكون اتجاه التغير رهنًا بانحراف قائمة دالة الاستهلاك صعوداً أو نزولاً. تشير حركة في محاذة منحني دالة استهلاك إلى التغيرات في الاستهلاك والتي هي نتيجة للتغيرات في الدخل.

الحل للنموذج البسيط

٤.١٤

إنطلاقاً من علاقة دالة الاستهلاك المصورة في الرسم البياني ١٤-٢ أعلاه، يمكن أن نعرض الآن لصورة بيانية بسيطة لتحديد الدخل القومي. إن دالة الاستهلاك تربط بين إنفاق الاستهلاك والدخل. إذا اعتبر الاستثمار ثابتاً عند كل مستويات الدخل، يمكن أنذاك تحديد دالة الطلب الكلّي. بما أن الطلب الكلّي في النموذج يشتمل فقط على إنفاق الاستهلاك وإنفاق الاستثمار.

يُبني النموذج على ثلاث معادلات:

$$(د ق) = (إس ت ه) + (إس ت ث)$$

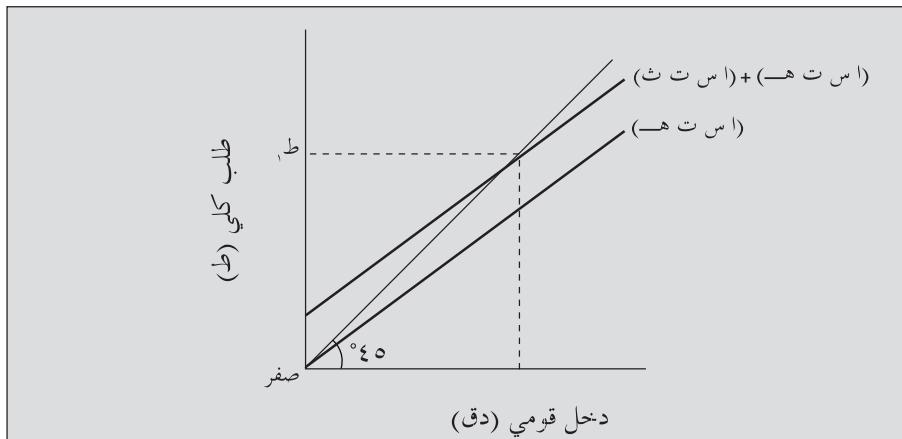
حيث يحدد الدخل القومي ($D ق$) حاصل إنفاق الاستهلاك وإنفاق الاستثمار و $(إس ت ه)$

+ $(إس ت ث) = \text{الطلب الكلّي أو الإنفاق الكلّي } (إن)$.

$$(إس ت ه) = ب د$$

حيث أن الاستهلاك هو دالة الدخل. أما العلاقة فهي نسبية على كل مستويات الدخل، فيكون $(م م إ س ت ه) = (م ه إ س ت ه) = ب$ ، كما في الرسم البياني ٤-٢؛ يعادل (د) إذ لا وجود للقطاع الحكومي.

$(إ س ت ث) = (إ س ت ث)^صفر$
حيث يُحدد مستوى الاستثمار خارجيًا أو تلقائيًا، أي أن قيمته تُحدّد خارج النظام الاقتصادي.



الرسم ٣.١٤ نموذج بسيط لتحديد الدخل

يظهر هذا النموذج في الرسم ٤-٣ المتغير $(إ س ت ه)$ هو دالة الاستهلاك. والخط $(إ س ت ه) + (إ س ت ث)$ يمثل الطلب الكلي أو الإنفاق ويتناصف بموازاة دالة الاستهلاك، مشيرًا إلى أن إنفاق الاستثمار ثابت عند كل مستويات الدخل. تتآلف دالة الإنفاق الكلي من إنفاق الاستهلاك والاستثمار. عندما تقع دالة الطلب الكلي فوق خط 45° يكون الطلب الكلي أكبر من الدخل القومي (دق)؛ وعندما يقع الطلب الكلي دون خط البناء 45° يكون الطلب الكلي أقل من الدخل القومي. عند نقطة تلاقى دالة الطلب الكلي والخط 45° ، $\text{الطلب الكلي} = \text{الدخل القومي}$. يعطي هذا مستوى التوازن لمستوى الدخل.

وبتعبير الآخرين المخطط له والاستثمار المخطط له، لماذا تحدّد نقطة التلاقي الدخل القومي؟ عند نقطة التلاقي عند الدخل، الآخرين المخطط له تبيّنه المسافة العمودية بين دالة الاستهلاك والخط 45° ، ويكون مساوياً للاستثمار. إن خطوط المدخرين والمستثمرين متباينة ولن يكون هناك ميل لمستوى الدخل القومي في التغيير.

٥.١ المضاعف

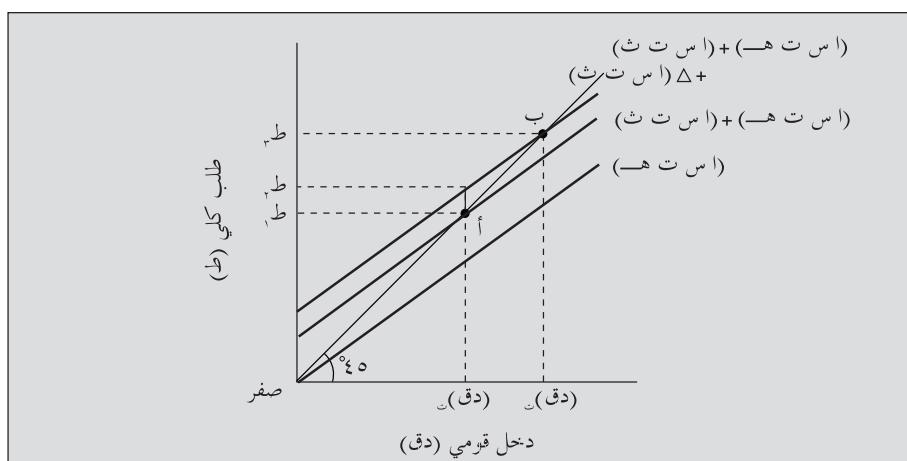
افتراض أن الاقتصاد هو في توازن وأن سلسلة من الإبتكارات الجديدة تعد بجعل الاستثمار في السلع الرأسمالية مربحاً أكثر. يعني هذا الازدياد في الإرباحية على الاستثمار أنه، بالنسبة إلى أي دخل قومي (دق)، سوف تزيد الشركات القيام بإنفاق استثمار أكبر مما في السابق. نتيجة لذلك، ستتحرّك دالة الاستثمار صعوداً، ويدوّن هذا في الرسم البياني ٤-٤.

الوحدة ١٤ / نموذج بسيط عن تحديد الدخل

كون دالة الاستثمار $(I_s t \Delta)$ خطأً أفقياً يشير إلى طبيعة الاستثمار الخارجية، ونحن نفترض أن الشركات تستثمر مقداراً $(I_s t \Delta)$ بمعدل عن مستوى الدخل القومي (D) . إن الازدياد في إنفاق الاستثمار $\Delta (I_s t \Delta)$ يحدث دالة استثمار جديدة $(I_s t \Delta + \Delta)$. والتغيير في اتجاه الدالة سيتسبّب بازدياد في الطلب الكلي؛ ولكن كم سيكون مقدار ذلك؟ $\Delta (I_s t \Delta)$ ؟ كلا. سيكون مجتملاً الازدياد في الطلب الكلي مضاعفاً لـ $\Delta (I_s t \Delta)$ ؛ من هنا أتت تسمية "مضاعف".



الرسم ٤.١ إزاحة في دالة الاستثمار

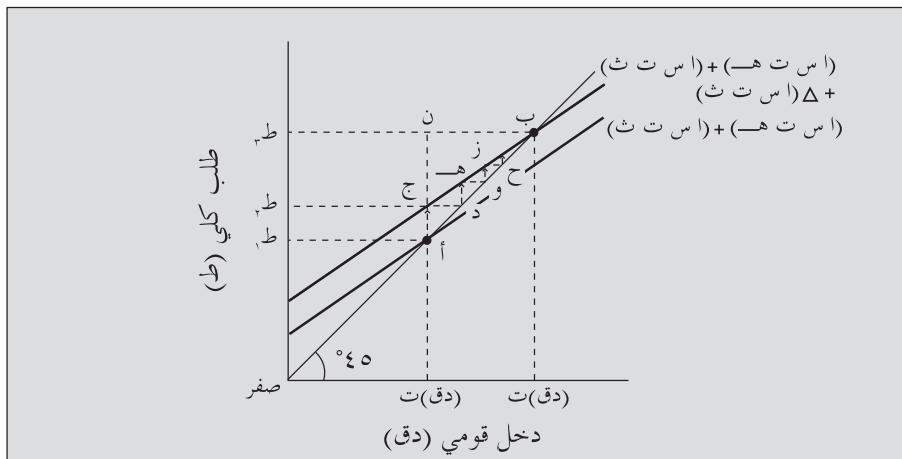


الرسم ٤.٢ تغيرات مستقلة ومستحبّة في الطلب الكلي

تبقى دالة الاستهلاك من دون تغيير مثل $(I_s t h)$ إلا أن الازدياد التلقائي في إنفاق الاستثمار $(I_s t \Delta)$ يغير اتجاه منحني الطلب الكلي $(I_s t \Delta) + (I_s t h)$. صعوداً من $(I_s t \Delta) + (I_s t h)$ إلى $(I_s t \Delta + \Delta) + (I_s t h)$. أمّا نتيجة هذا الإنحراف صعوداً ف تكون نقل نقطة التلاقي مع الخط 45° من (أ) إلى (ب). يشير هذا إلى

أنه نتيجة لانحراف دالة الطلب الكلّي من $(اس ت ه)$ إلى $(اس ت ه) + \Delta$ (Δ $\neq 0$)، يزداد الطلب الكلّي من ط_٠ إلى ط_٢. وبالتالي فإنّ الازدياد التلقائي في الطلب الكلّي لـ ط_٢ يؤدّي إلى ازدياد إجمالي من الطلب الكلّي لـ ط_٣. من الواضح أن إجمالي الازدياد أكبر من الازدياد المستقل. في الوقت نفسه، الازدياد في الدخل القومي من $(دق)$ إلى $(دق + \Delta)$ أكبر من الازدياد المستقل في الطلب الكلّي.

ولكن كيف؟ لكي يحصل ذلك كله، لا بد من أن يشهد الاقتصاد بطالة؛ نظرًا لافتراضنا أن احتياطي رأس المال ثابت ولوّض التكنولوجيا، فإن أي ازدياد في الدخل القومي يجب ربطه بازدياد في العمالة وبالتالي بهبوط في معدل البطالة. نتيجة لذلك، يؤدي الازدياد المستقل في الطلب الكلّي الناجم عن الازدياد في إنفاق الاستثمار، $(اس ت ث)$ ، إلى ازدياد معادل بداءً بالنتاج القومي/الدخل القومي. لكن ذلك الازدياد في الدخل القومي سيحثّ ازدياداً إضافياً في الطلب الكلّي. سيؤدّي هذا الازدياد المستحدث في الطلب الكلّي إلى ازدياد في الدخل القومي الذي سيؤدّي بدوره إلى ازدياد إضافي في الطلب الكلّي. هذه هي عملية المضاعف، كما يبدو في الرسم ٦-١٤.



الرسم ٦.١٤ عملية المضاعف

يؤدّي الازدياد المستقل في الطلب الكلّي $(اس ت ث)$ الممثل بـ (أ) إلى ازدياد مساوٍ في الدخل القومي قدره (ج د). ويؤدّي هذا بدوره إلى ازدياد مستحدث في الطلب الكلّي قدره (د ه)، الذي يؤدّي إلى ازدياد إضافي معادل في الدخل القومي قدره (ه و) وإلى ازدياد إضافي في الطلب الكلّي قدره (و ز)، وإلى ازدياد إضافي مستحدث في الدخل القومي قدره (ز ح). وتستمرّ هذه العملية إلى أن يتم التوصل إلى النقطة (ب). فيكون وبالتالي إجمالي الازدياد في الطلب الكلّي (أ ن)، وهو يعادل الازدياد المستقل (أ ج) زائد الازدياد المستحدث (د ه) و(و ز) وهلم جراً. وبطريقة مماثلة يكون الازدياد في الدخل القومي من $(دق)$ إلى $(دق + \Delta)$ حاصل (ج د) و(ه و) و(ز ح) وهلم جراً.

باختصار، للإردياد المستقل في الطلب الكلّي تأثير مضاعفي على الناتج القومي والدخل.

يظهر تأثير المضاعف هذا عدد المرات التي يكون فيها إجمالي الازدياد في الناتج القومي أكبر من الازدياد المستقل في الطلب الكلي. إذا أحدث مثلاً ازدياد تلقائي في طلب كلي قدره ١٠ مليون دولار، ازدياداً في إجمالي الناتج القومي قدره ٤٠ مليون دولار تكون آنذاك قيمة المضاعف ٤.

لماذا لا تستمر عملية المضاعف إلى ما لا نهاية؟ لماذا وكما يظهر في الرسم البياني ٤-٦، تكون كل جولة ازدياد متعاقبة في الناتج القومي أصغر من الجولة السابقة؟ السبب هو أن ازدياداً في الناتج القومي لن يؤدي إلى ازدياد معادل في إنفاق الاستهلاك. بل سيتحسن ازدياداً في الطلب الكلي أدنى من الازدياد في الناتج. بمعنى آخر، لن ينفق كل الازدياد الحاصل في الدخل القومي. سوف يُدْخَر قسم منه، ممثلاً بذلك انسحاباً من مجرى الإنفاق. وكم سينفق من الازدياد الإضافي في الدخل؟ لإنجاحه عن هذا السؤال، علينا العودة إلى الميل الهامشي للاستهلاك ($M_h = S_t/h$). تذكر ما كان ($M_h = S_t/h$)؟ كان منحنى دالة الاستهلاك تقسيها $\Delta(S_t/h) = \Delta/(DQ)$ ، أي الزيادة في الاستهلاك الممكن عزوها إلى الزيادة في الدخل المتاح. كما سبق أن رأينا من دلالات الاستهلاك، من المحتمل أن تتفق الأسر جزءاً من الزيادة في الدخل المتاح وأن تُدْخَر جزءاً منها. عندما يُدْخَر هذا الجزء، يجب أن تكون قيمة ($M_h = S_t/h$) أقل من ١. وبالتالي،

$$\Delta(S_t/h) = \frac{M_h - S_t/h}{\Delta(DQ)} > 1$$

في الجدول ٤-١ رُسِّمت تأثيرات المضاعف انطلاقاً من ازدياد مستقل في إنفاق الاستثمار (S_t/h). سنفترض أن (S_t/h) = ١٠، وأن ($M_h = S_t/h$) = ٠,٧٥، وأن موارد غير مستخدمة كاملة موجودة للسماح لعملية المضاعف بتحقيق نفسها.

الجدول ٤.١ تأثيرات المضاعف لزيادة مستقلة في إنفاق الاستهلاك

الجولة	$\Delta(S_t/h)$	Δ طلب كلي	$\Delta(S_t/h)$	Δ (د)
١	١٠	١٠	١٠	صفر
٢	٧,٥	٧,٥	٧,٥	صفر
٣	٥,٥٦٢	٥,٥٦٢	٥,٥٦٢	صفر
٤	٤,٢١٩	٤,٢١٩	٤,٢١٩	صفر
٥	٣,١٦٤	٣,١٦٤	٣,١٦٤	صفر
٦	٢,٣٧٣	٢,٣٧٣	٢,٣٧٣	صفر
.
.
.
٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠
				إجمالي التغيير
				٣٠

في الجولة الأولى، $\Delta(E_t) = 10$ ؛ هذا هو الازدياد المستقل في إنفاق الاستهلاك الذي يستهل عملية المضاعف. بما أن لا زيادة تلقائية في إنفاق الاستهلاك في الجولة الأولى، $\Delta(E_t) = 0$. تكون وبالتالي الزيادة في الطلب الكلي في الجولة الأولى ١٠، قدر الزيادة في الناتج القومي والدخل القومي $\Delta(d)$. في الجولة الثانية، لأن قيمة $(M - E_t)$ هي ٥٠,٧٥، تكون الزيادة في الاستهلاك الناجمة عن $\Delta(d)$ في الجولة ١، $(10 \times 0,75) = 7,5$. بما أن لا ازيداداً مستحثاً في إنفاق الاستهلاك، وهكذا يكون الازدياد في الطلب الكلي في الجولة ٢ بقيمة ٧,٥، مما يتسبّب في ازيداد معادل في $\Delta(d)$. فتصبح $\Delta(d)$ في الجولة ٢ تساوي ٧,٥. في الجولة الثالثة تساوي $\Delta(E_t)$ صفرًا، Δ الطلب الكلي ٥,٦٢٥، $\Delta(d) = 5,625$ أيضًا. وتستمر هذه العملية جولة تلو الأخرى على نحو تقاربي.

وكما يمكن أن تلاحظ في الجدول ٤-١ فإن حاصل كل التغيرات المستقلة زائد تغيرات الطلب الكلي هو ٤٠. نتيجة لذلك يكون إجمالي الزيادة في الناتج القومي ٤٠ أيضًا. لأن الزيادة المستقلة في الطلب الكلي هي ١٠ وإجمالي الزيادة في الناتج القومي هو ٤٠، تكون قيمة المضاعف في هذا المثل ٤.

ليست مصادفة أن تكون قيمة المضاعف في المثل ٤. إنها تنجم مباشرة عن كون قيمة $(M - E_t)$ ٥٠,٧٥. افترض أن قيمة $(M - E_t)$ قد كانت ٥٠,٥. في تلك الحالة كان الازدياد في الطلب الكلي والناتج القومي في الجولة الثانية ليكون ٥,٥، فحسب بدلاً من ٧,٥. في الجولات المتعاقبة كان Δ الطلب الكلي و $\Delta(d)$ ليكونا ٢,٥ و ١,٢٥ و ٠,٦٢٥ و ٠,٣١٢٥ إلخ. وحاصل الزيادات المستقلة والمستحثة في الطلب الكلي كان ليعادل ٢٠. كما كانت لتكون حالة الازدياد في الناتج القومي والدخل. وبالتالي كلما كانت قيمة $(M - E_t)$ أكبر، كانت قيمة المضاعف أكبر. إن $(M - E_t)$ قدره ٧٥، يُحدث مضاعفًا قيمته ٤؛ ويُحدث $(M - E_t)$ قدره ٥، مضاعفًا قيمته ٢. صيغة احتساب قيمة المضاعف هي التالية:

$$\frac{1}{1 - (M - E_t)}$$

والآن نكون قد أجرينا في المثل أمامنا الحساب الذي يشير إلى أن الازدياد التلقائي في الطلب الكلي ضرب المضاعف يساوي الازدياد في الناتج القومي، أي $\Delta(d) = \Delta(\text{المضاعف}) \times \Delta(\text{المضاعف})$

يمكننا الآن إعادة نص المعادلة على الشكل التالي:

$$\frac{1}{1 - (M - E_t)} = \Delta(d) = \Delta(\text{المضاعف}) \times \Delta(\text{المضاعف})$$

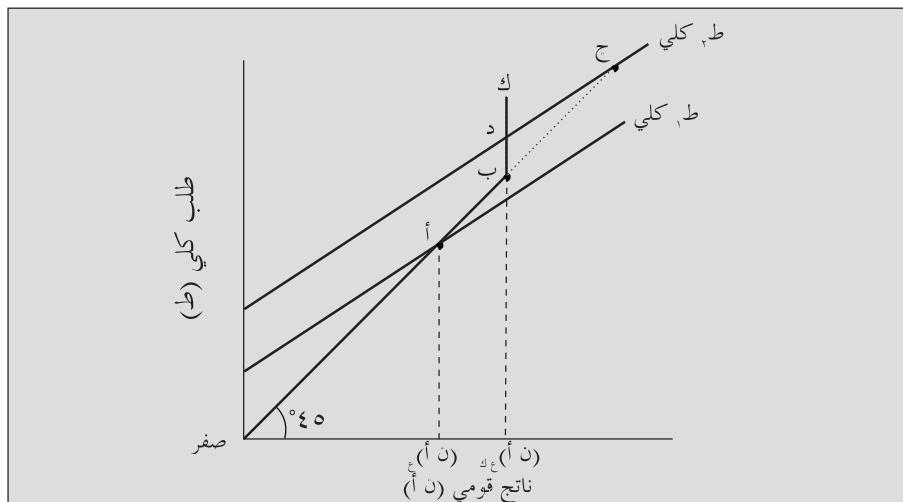
في المثل في الجدول ٤-١، كان التغيير المستقل في الطلب الكلي ازيداداً مستقلًا في (E_t) سنت. هكذا يكون لدينا

$$\frac{\Delta \text{إس ت ث}}{\Delta \text{د}} = \Delta$$

١ - (م ه إ س ت ه)
ما يعطينا مضاعف الاستثمار.

كما سوف نرى، عندما نوسع النموذج البسيط ليشمل القطاعات الأخرى، كالقطاعين الحكومي والدولي، لا تكون عملية المضاعف مقتصرة على تغيير مستقل في إنفاق الاستثمار. سوف نرى أيضاً أننا إذا لطفنا من افتراضنا حول التأثيرات المستحدثة المنطبقة فقط على الأسر (إنفاق الاستثمار المستحدث مثلاً)، تصبح صيغة المضاعف أكثر تعقيداً بكثير.

ل لكن قبل أن نتابع، تجدر الإشارة إلى نقطتين إضافيتين. لكي تبلغ عملية المضاعف نهايتها، لا بد من وجود موارد غير مستخدمة كافية. إذا كان الاقتصاد ناشطاً بمستوى عماله كامل، لتجز تضخم عن أي ارتفاع مستقل في الطلب الكلي، بدلاً من ارتفاع في الناتج الفعلي. وإذا كان الاقتصاد قريباً من العمالة الكاملة، لتجز ربما عن ارتفاع تلقائي في الطلب الكلي، ارتفاع في الناتج القومي وتضخم، كما يظهر في الرسم البياني ٧-١٤.



الرسم ٧.١٤ غياب تأثير مضاعف كلي

يكون الاقتصاد في توازن في بادئ الأمر؛ الطلب الكلي هو ط، ومستوى التوازن للناتج القومي هو (ن). الناتج المحتمل هو (ك). نظراً للارتفاع المستقل في إنفاق الاستثمار، يميل الطلب الكلي إلى ط. ليتحقق تأثير المضاعف الكامل، على الاقتصاد أن يصل إلى النقطة ج. إلا أن هذا مستحيل لأن الناتج الفعلي لا يمكنه تخطي الناتج المحتمل (ك). وبالتالي يصل الاقتصاد إلى الناتج القومي الكامل العمالة (ن). ويحدث التغير في اتجاه منحنى الطلب الكلي أيضاً فجوة تضخمية (د ب).

النقطة الثانية الجديرة بالذكر تتعلق بـ (م ه إ س ت ه). لو كانت قيمة (م ه إ س ت ه)

صفرًا، وكانت قيمة المضاعف ١. لو كانت قيمة ($M - Es - T$) ١، وكانت قيمة المضاعف الالهائية ولكن الاقتصاد غير مستقر ومتارجحاً بين بداية ناتج وناتج ذي عمالة كاملة. إلا أن الاقتصاد لا يتصرف على هذا النحو؛ فالمضاعف في العالم الحقيقي ليس ١، ولكن احتساب المضاعف في اقتصاد معاصر ليس سهل، كما اكتشف صانعو السياسات. نتيجة لذلك، لا تكون محاولة توجيه الاقتصاد نحو العمالة الكاملة بمهمة سهلة. افترض مثلاً أن الحكومة، ومن أجل أن تعيش الاقتصاد على ضوء معدل بطالة مرتفع، تخفض الضرائب، محدثة بذلك ارتفاعاً في الدخل المتاح. إذهب في الافتراض إلى أن كل الأسر تنفق الأزيداد في الدخل المتاح على سلع وخدمات مستوردة. إن تصرفاً مماثلاً سوف يتسبب بتأثيرات للمضاعف في بلدان أجنبية ولن يساهم في العمالة المحلية. بالإضافة إلى ذلك، سوف نرى أنه إذا تسبّب الطلب الكلي المتزايد بارتفاع في الطلب على القد ومعدلات الفائدة، فيمكن آنذاك أن يكون للهبوط الناتج في إنفاق الاستثمار والاستهلاك، تأثيرات مضاعفة سلبية. ستكون هذه التعقيدات المثيرة محور الوحدات اللاحقة إذ ننتقل من نماذجنا للاقتصاد البسيطة للغاية إلى مزيد من الواقع.

٦.١٤ خلاصة

نصلح بشدة أن تقبل باستنتاج علماء الاقتصاد على الرغم من انفصالة الواضح عن الواقع. إن استنتاجاً مماثلاً يحاول عزل المتغيرات «الهامة» في عالم الاقتصاد الكلي وتقدير كيفية تأثير التغيرات في بعض العوامل على المداخل، الناتج والعمالة.

أنت تفهم الآن أوجه الشبه والفارق بين النماذج الاقتصادية ونماذج العلوم الفيزيائية. هذه الفوارق صغيرة في العالم الحقيقي. في حين أن للعلوم الفيزيائية مختبرات، يعتمد علم الاقتصاد على العالم الحقيقي كمختر له. وتشكل طبيعة العالم المتغيرة باستمرار مشاكل للباحث الاقتصادي. إن الهرزات الخارجية والمواصفات الناقصة للنماذج تشكل تحديات للعلماء الفيزيائيين والاقتصاديين على السواء.

كما أصبح لديك إدراك تام ببدالات الاستهلاك القصيرة والطويلة الأجل، وبت تفهم كيف يشتق المضاعف عن منحنى دالة الاستهلاك. أنت قادر على حل النموذج البسيط وعلى فهم معنى التوازن. أنت تفهم كيف تؤدي التغيرات التلقائية في الطلب الكلي إلى تغيرات مُستحقة في الطلب، وكيف تؤثر هذه التغيرات في الناتج والعمالة. كما أنت تعي وجود العوامل التي تحدّ من التأثير الكلي للمضاعف.

أسئلة متعددة الخيارات

السؤالان ١٤ و ٢٠ يرتكزان على الجدول أدناه الذي يظهر مستويات الدخل المتاح ومستويات إنفاق الاستهلاك المقابلة له.

الوحدة ١٤ / نموذج بسيط عن تحديد الدخل

إنفاق الاستهلاك (\$)	الدخل المتاح (\$)
٢٠٥	٢٠٠
٢٢٥	٢٢٥
٢٤٥	٢٥٠
٢٦٥	٢٧٥
٢٨٥	٣٠٠

١.١٤ أي خيار يصح من بين الخيارات التالية؟ الميل الهامشي للاستهلاك من الدخل المتاح:

أ. يكون موجّهاً أحياناً وسلبياً أحياناً.

ب. بين ٠,٢٠ و ١,٢٥.

ج. لا يمكن احتسابه انطلاقاً من المعطيات المتوفرة.

د. هو ٠,٨.

٢.١٤ أي خيار يصح من بين الخيارات التالية؟ الميل المتوسط للاستهلاك:
أ. ثابت.

ب. يزداد بازدياد الدخل المتاح.

ج. يهبط مع ازدياد الدخل المتاح.

د. قيمته أدنى من ١.

٣.١٤ أي خيار يصح من بين الخيارات التالية؟ دالة استهلاك x تبع خطًا مستقيماً مع جزء ممحضور موجب (يقطع المحور العمودي فوق الصفر) ودرجة انحدار أقل من ١ (تميل صعوداً نحو اليمين بأقل من درجة ٤٥°). قد يكون معهما:

أ. الميل المتوسط للاستهلاك متزايداً مع مستوى الدخل.

ب. الميل المتوسط للاستهلاك ثابتًا لكل مستويات الدخل.

ج. الميل الهامشي للإدخار موجّهاً عند كل مستويات الدخل.

د. الميل المتوسط للإدخار موجّهاً عند كل مستويات الدخل.

٤.١٤ بالنسبة إلى اقتصاد معين، تكون دالة الاستهلاك $(x_t) = 15 + 0,75d$ (حيث أن d = الدخل المتاح). إضافة إلى ذلك،

. المدخرات = ١٠ إذ كان المدخل الصرفي = ١٠٠

II. الاستهلاك = ٢٤٠ إذ كان المدخل الصرفي = ٣٠٠

III. إمكانية أن يصل مستوى المدخل الصرفي إلى مستوى يكون فيه الاستهلاك موازيًا للمدخرات

أي احتمال يصح من بين الاحتمالات التالية؟

أ. ١ فقط.

- ب. ١ و ٢ فقط.
ج. ٢ و ٣ فقط.
د. ٣ فقط.

٥.١٤ أي خيار من الخيارات التالية يشرح لماذا يمكن لازدياد في الاستثمار أن يكون له تأثير مضاعف على الاقتصاد القومي في اقتصاد ناشط دون ناتج العمالة الكاملة؟
إنفاق الاستهلاك:

- أ. يرفع (إن ق) الاحتمالي.
ب. يحدث دخلاً لأصحاب الموارد الذين بدورهم ينفقون جزءاً من ذلك الدخل على الاستهلاك وبالتالي يرتفع الدخل مجدداً.
ج. يزيد الميل الهامشي للاستهلاك الذي يزيد تدفق الدخل.
د. يدخل دفق النشاط الاقتصادي أسرع من أي نوع إنفاق آخر.

٦.١٤ لو كان الميل الهامشي للاستهلاك معروضاً، أي خيار من الخيارات التالية قد ينجم عن هبوط في طلب الاستثمار؟

- أ. تخفيض بقيمة معادلة في مستوى توازن الدخل القومي.
ب. عدم حصول تغير في مستوى توازن الدخل القومي.
ج. خط حزوبي لامتناه للدخل القومي.
د. ازدياد معوض في مستوى إنفاق الاستهلاك.

.٥

٧.١٤ أي خيار يصحّ من بين الخيارات التالية؟ تبيّن دالة الاستهلاك:

- أ. أن الاستهلاك يتوقف قبل كل شيء على مستوى الاستثمار التجاري.
ب. أن الأسر تستهلك أكثر عندما تكون معدلات الفوائد منخفضة.
ج. أن الميل الهامشي للاستهلاك يرتفع مع الدخل القومي.
د. المبالغ التي تخطط الأسر لإنفاقها عند مختلف مستويات الدخل الممكنة.

٨.١٤ لدى بناء النماذج الاقتصادية:

- أ. تحدّد المتغيرات الداخلية قيمة المتغير الخارجي.
ب. يؤثّر المتغيرات الخارجية في قيم المتغيرات الداخلية.

أي احتمال يصحّ من بين الاحتمالات التالية؟

- أ. ١ فقط.
ب. ٢ فقط.
ج. كل من ١ و ٢.
د. لا ١ ولا ٢.

الأسئلة من ٩-١٤ إلى ١٤ ترتكز على النموذج التالي:

$$إس ت ه = ٥٠ + ٥٠,٥ د$$

$$إس ت ث = ١٠٠$$

$$د = إس ت ه + إس ت ث$$

٩.١٤ أي خيار يصحّ من بين الخيارات التالية؟

- أ. (إس ت ث) فقط هو متغير خارجي.
- ب. (إس ت ث) فقط هو متغير داخلي.
- ج. (إس ت ه) و(إس ت ث) فقط هما متغيران خارجيان.
- د. فقط متغير داخلي.

١٠.١٤ ما هي قيمة التوازن لـ (د)؟

$$\text{أ. } ٥٠$$

$$\text{ب. } ١٠٠$$

$$\text{ج. } ٢٥٠$$

$$\text{د. } ٣٠٠$$

١١.١٤ أي خيار يصحّ من بين الخيارين التاليين؟ بمعزل عن مستوى (د)، يكون الميل الهامشي للاستهلاك

$$\text{أ. } ٥٠,٥$$

$$\text{ب. } \frac{٢٥٠}{٥٠,٥} + د$$

$$\text{ج. } \frac{٥٠}{د}$$

$$\text{د. } \frac{١٥٠}{د}$$

١٢.١٤ ماذا قد تكون قيمة التوازن لـ (إس ت ه) لو حصل أن ارتفع (إس ت ث) من ١٠٠ إلى ٢٠٠؟

$$\text{أ. } ٢٠٠$$

$$\text{ب. } ٣٠٠$$

$$\text{ج. } ٤٠٠$$

$$\text{د. } ٥٠٠$$

١٣.١٤ ما هو التغيير في قيمة مضاعف الاستثمار عندما يتغير (إس ت ث) من ١٠٠ إلى ٢٠٠؟

$$\text{أ. يبقى ثابتاً عند ٢.}$$

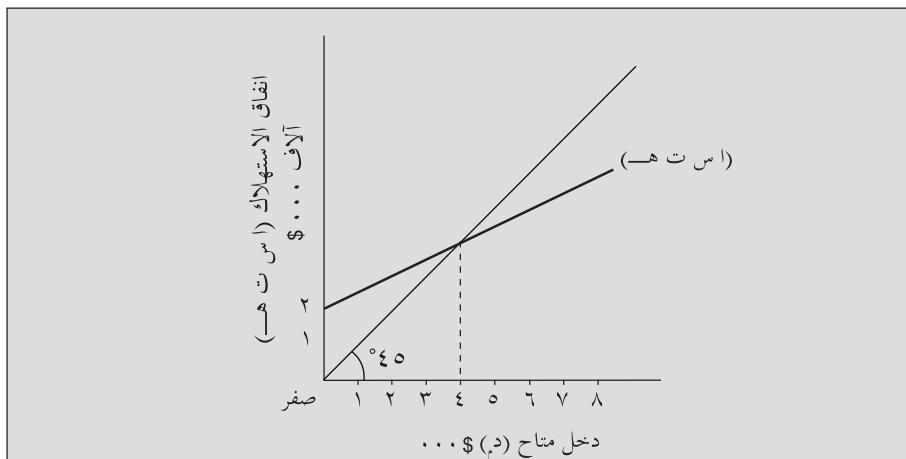
$$\text{ب. يرتفع من ٢ إلى ٣.}$$

$$\text{ج. يتضاعف من ٢ إلى ٤.}$$

$$\text{د. يبقى ثابتاً عند ٥.}$$

١٤.١٤ إذا أصبح (\bar{I}) معدوماً، كم قد تكون قيمة التوازن لـ (\bar{I})؟

- أ. صفر.
- ب. ٠,٥ د.
- ج. ٥٠
- د. ١٠٠



الرسم ٨.١٤ دالة الاستهلاك

١٥.١٤ إن دالة الاستهلاك في الرسم البياني ١٤-٨ تربط بين إتفاق استهلاك الأسر (\bar{I}) وبيّن الدخل المتاح (د). إنها تبيّن:

- أ. ميلاً هامشياً للاستهلاك ثابتاً (م \bar{I} س ت ه).
- ب. ميلاً متوسطاً للاستهلاك ثابتاً (م \bar{I} س ت ه).
- ج. ادخاراً سلبياً لـ $\$ 400$

١٦.١٤ أي احتمال يصحّ من بين الاحتمالات التالية؟

- أ. ١ فقط.
- ب. ١ و ٣ فقط.
- ج. ٢ فقط.
- د. ١ و ٢ و ٣.

نموذج موسّع لتحديد الدخل

المحتويات

٢/١٥	١.١٥ المقدمة
٢/١٥	٢.١٥ دالة الاستثمار
١١/١٥	٣.١٥ قطاع الحكومة
١٦/١٥	١.٣.١٥ الصيغة ١ للنموذج الموسّع
١٨/١٥	٢.٣.١٥ الصيغة ٢ للنموذج الموسّع
٢٠/١٥	٣.٣.١٥ الفوارق
٢٢/١٥	٤.١٥ الموازن الذاتية
٢٥/١٥	٥.١٥ القطاع الدولي
٢٩/١٥	٦.١٥ المدخرات التجارية
٣١/١٥	٧.١٥ الخلاصة
٣١/١٥	أسئلة متعددة الخيارات

١.١٥ المقدمة

في هذه الوحدة سوف نوسع نموذجنا البسيط لتحديد الدخل والناتج ليشمل الميزات الرئيسية لاقتصاد الأسواق الحديث. سوف نبدأ بتلطيف الافتراض أن كل اتفاق الاستثمار هو خارجي المنشأ. سوف نضيف قطاعاً حكومياً وقطاعاً دولياً. وسوف نرى الشركات تحفظ بجزء من مداخيلها كأرباح غير موزعة.

في حين أن هذا النموذج الموسّع أكثر واقعية بكثير، إلا أنه لا يزال، يُبقي على افتراضات تبسيطية. سوف نفترض مثلاً، أن الحكومة هي صانع القرار الوحيد لدينا بدلاً من الأعداد التي لا تُحصى من صانعي القرارات في كل من الحكومتين المحلية والقومية، الذين يعمّون العالم الحقيقي. سنبقى على افتراضات ناتج محتمل (ك) معين، على علاقة ثابتة بين الناتج والعملة وعلى الاستثمار الذي تقوم به كلّ الشركات الخاصة.

٢.١٥ دالة الاستثمار

يبين الجدول ١-١٥ إنفاق الاستثمار (إس ت ث) كنسبة من (إن ق) للبلدان الرأسمالية الرائدة في العالم لسنوات مختارة. كما يمكن ملاحظته من خلال الجدول، فليابان اقتصاد استثمار "عالٍ" وللولايات المتحدة والمملكة المتحدة اقتصاد استثمار "منخفض".

الجدول ١.١٥ إنفاق الاستثمار على شكل نسبة من (إن ق) لبلدان مختلفة									
إيطاليا	كندا	المملكة المتحدة	فرنسا	ألمانيا	اليابان	الولايات المتحدة	الأميركية		
١٩,٢	٢٤,٢	١٨,٤	٢٣,٠	٢٦,٢	٢٩,٩	١٥,١	١٩٦٥		
٢٠,٦	٢٤,٨	١٩,٩	٢٣,٢	٢٠,٢	٣٢,٥	١٤,١	١٩٧٥		
٢١,٣	٢٠,٣	١٦,٩	١٨,٩	١٩,٥	٢٧,٥	١٥,٧	١٩٨٥		
٢٠,٦	٢٣,٧	١٨,١	٢٠,٥	٢٠,٨	٣٢,٠	١٥,١	١٩٩٠		
٢٠,٨	٢٢,٣	١٨,١	٢١,١	٢١,٢	٣٣,٥	١٤,٤	١٩٩١		
١٩,١	١٩,٤	١٥,٦	٢٠,١	٢٠,٨	٣٠,٤	١٣,١	١٩٩٢		
١٦,٨	١٨,٧	١٥,٠	١٨,٨	١٩,٤	٢٩,٥	١٣,٩	١٩٩٣		
١٦,٩	١٩,٢	١٤,٧	١٨,٤	١٩,١	٢٨,٣	١٥,٣	١٩٩٤		
١٧,٣	١٩,٣	١٤,٦	١٨,٥	١٩,٢	٢٨,٤	١٦,٤	١٩٩٥		
١٧,٣	١٩,٨	١٥,٠	١٨,٧	١٩,٤	٢٩,٠	١٦,٧	١٩٩٦		
١٧,٦	٢٠,٢	١٥,٣	١٨,٧	١٩,٢	٢٨,٨	١٦,٩	١٩٩٧		
١٦,٦	١٩,٨	١٥,٩	١٧,٠	١٦,٥	٢٧,٣	١٧,٨	١٩٩٨		
١٧,٥	١٩,٩	١٧,٨	١٩,٠	١٩,٠	٢٦,١	١٧,٠	١٩٩٩		
١٧,٨	٢٢,٠	١٨,٤	١٩,٤	١٨,٥	٢٨,٠	١٨,٥	٢٠٠٠		

في النموذج المفصل في الوحدة ١٤، لدينا مكونان فحسب للطلب الكلي: الاستهلاك الخاص والاستثمار الخاص. تشير دالة الاستهلاك إلى أن العلاقة بين الاستهلاك والدخل مستقرة وممكن التنبؤ بها إلى حد بعيد جدًا. على الرغم من وجود صعوبات في التنبؤ بالاستهلاك بدقة، فإن إنفاق الاستهلاك الخاص أقل تقليدًا بكثير من إنفاق الاستثمار الخاص عبر الزمن. لهذا السبب فإن التحليل الذي ورد في الوحدة ١٤، في حين أنه يساعد على إظهار كيفية تفاعل إنفاق الاستهلاك والاستثمار بغاية تحديد الدخل في نموذج بسيط، إلا أنه يبقى غير واقعي ومضللاً. إن اعتبار الاستثمار ثابت على كل مستويات الدخل ينفي إحدى أهم ميزات سلوك الاستثمار، لا سيما عدم استقراره البارز عبر الوقت.

إن عدم الإستقرار هذا في إنفاق الاستثمار تماماً هو الذي يشرح دوره المركزي في نظرية تحديد الدخل وفي نظرية الدورة الاقتصادية. إنفاقات الاستثمار أقل أهمية من الناحية الكمية من إنفاقات الاستهلاك التي يبلغ معدّلها حوالي ٦٠ في المئة من (إن ق) للبلدان السبعة المشار إليها في الجدول ١٥-١. ولكن بسبب تقلّب إنفاقات الاستثمار بشدة أعنف عبر الوقت، فهي مهمة لشرح سلوك الدخل والناتج على المدى القصير.

إن أي تفسير لإنفاقات الاستثمار لا بد أن يبدأ وينطلق من عدم هذا الإستقرار البارز، وهو قد يُفسّر بالإشارة إلى وقائع "شخصية" و" موضوعية". الحقيقة "الشخصية" هي أن قرارات الاستثمار تعتمد على توقعات حول المستقبل، وكل التوقعات عرضة للشك. الحقيقة "الموضوعية" هي أن تكنولوجيا الصناعة الحديثة التي تقتضي لإنفاق فعال، مبالغ كبيرة نسبياً من رأس المال، من المحتمل أن تحدث عدم استقرار في إنفاق الاستثمار يفوق عدم الإستقرار في إنفاق الاستهلاك. يظهر من خلال هذا أنه من شأن التغييرات في الدخل إحداث تغييرات أكبر نسبياً في إنفاق الاستثمار.

يتم الاستثمار على أمل أن يكون مربحاً. من أجل تقدير إذا كان أي مخطط استثمار مُقترح مربحاً، على المشروع التجاري أن يتوصّل إلى حكم صريح أو حدسي على ثلاثة عوامل:

- أ. كلفة الاستثمار.
- ب. العائدات المتوقعة من الاستثمار على شكل دخل متزايد.
- ج. كلفة تمويل الاستثمار.

العاملان الأولان يعطيان نسبة العائد للكلفة، أو ما يُعرف بالكافية الهامشية للاستثمار (كـ إس ت ث). العامل الثالث، كلفة تمويل الاستثمار، هو معدل الفائدة (م ف).

بالنسبة إلى بعض الاستثمارات، كمشاريع البناء الضخمة والمشاريع الصناعية ذات فترات النضج الطويلة (تطوير طائرة مثلاً)، يمكن تقدير كلفة الاستثمار فقط لدى اتخاذ القرار الأولي. في ما يتعلق باستثمار آخر كشراء آلية مكنية مثلاً، يمكن تحديد الكلفة بدقة. في كل الاستثمارات، يتضمن العامل الثاني الشك لأن الاستثمارات معمرة وتغلّ عادة دخلاً على فترة زمنية تمتد إلى بضع سنوات في المستقبل. هكذا فعلت الشركة أن تقدر العائدات المتوقعة من كل مشاريع الاستثمار.

لتأخذ مثلاً كيف أن شركة قد تربط بين العائد المُتوقع من استثمار معين وكلفة ذلك الاستثمار. افترض أن الاستثمار المأمور بعين الاعتبار هو شراء معدات تلحيم أو توماتيكية. لا بل افترض أن كلفة هذه المعدات هي ٤ مليون دولار وأن المعدات ستكون لها مدة إنتاجية تبلغ خمس سنوات، والتي ستغل خلالها عائدًا قدره مليون دولار كل سنة، أي إجمالي عائد قدره ٥ مليون دولار خلال خمس سنوات. هل هذا الاستثمار سليم؟ لدى محاولة الإجابة عن هذا السؤال، المشكلة الأولى التي تعترضنا هي أن العائدات المتوقعة تترافق خلال فترة زمنية طويلة. العائدات المتوقعة يمكن جمعها مباشرة فقط إذا كان للمليون دولار المحصل في السنة الأولى القيمة نفسها للمليون دولار المحصل في أي سنة لاحقة. سيقرّ معظم الأفراد بالإعتماد على حدسهم أن أي مبلغ من المال يحصل اليوم قيمته أكبر من مبلغ المال ذاته غدًا، وأن مبلغ المال الذي سيُجني غدًا قيمته أكبر من المبلغ عينه الذي سيحصل بعد يومين من اليوم. هل من تبرير منطقى لهذا الرأى الحدسي؟

لإجابة عن هذا السؤال، سنبدأ بصيغة مألوفة لديكم دون شك وهي صيغة الفائدة المركبة. إذا أفترضت مقدار أصل الدين (أ_د^{صفر}) لقيمة ٥ مليون دولار بمعدل فائدة خمسة في المئة، أصل الدين العائد في نهاية سنة واحدة (أ_د^١) تحدّده آنذاك الصيغة:

$$\text{أ}_d^1 = \text{أ}_d^{\text{صفر}} (1 + \text{م}_f) \quad \text{حيث أن } (\text{م}_f) \text{ هو معدل الفائدة.}$$

$$\text{حيث أن } (\text{م}_f) \text{ هو معدل الفائدة.}$$

$$\text{لدي حلّ هذه المعادلة انطلاقاً من القيم في مثلك، تكون لدينا:}$$

$$\text{أ}_d^1 = ٥ \text{ مليون دولار} \quad (1 + ٠,٠٥) = ٥,٢٥ \text{ مليون دولار}$$

$$\text{لو أفترض هذا المبلغ من المال لستين، قد يكون أصل الدين في آخر السنة الثانية:}$$

$$\text{أ}_d^2 = \text{أ}_d^{\text{صفر}} (1 + \text{م}_f) (1 + \text{م}_f) = \text{أ}_d^{\text{صفر}} (1 + \text{م}_f)^2$$

$$\text{إذا أردنا التعميم، وإذا أفترض أصل الدين هذا لسنوات، يكون أصل الدين إذاً بعد سنوات (أ)} \\ \text{د}^{\text{ع}} : \\ \text{أ}_d^{\text{ع}} = \text{أ}_d^{\text{صفر}} (1 + \text{م}_f)^{\text{ع}}$$

$$\text{في مثلك، حيث هي ٥ سنوات. يكون وبالتالي:}$$

$$\text{أ}_d^{\text{ع}} = \text{أ}_d^{\text{صفر}} (1 + \text{م}_f)^{\text{ع}} = ٥ \text{ مليون دولار} \quad (1 + ٠,٠٥)^{\text{ع}} = ٦,٣٨١ \text{ مليون دولار}$$

في حالة شركتنا التي تنظر في استثمارها لمعدات التلحيم، الذي تقدر كلفته بـ ٤ مليون دولار ويُتوقع أن يغطّي دخلاً قدره مليون دولار خلال خمس سنوات، ينبغي عكس العملية أعلاه. توقع الشركة الحصول على ٥ مليون دولار خلال فترة الخمس سنوات، ولكنها كانت ل المؤثر الحصول على ٥ دولار مليون كمبلغ جزافي في السنة الأولى لأنّ القيمة المالية للدولارات المستقبلية ليست ذاتها للدولارات السنة الأولى. قيمة مليون دولار المتوقع

في السنة الثانية أدنى من المبلغ ذاته المُتوّقع في السنة الأولى، والمليون دولار في السنة الثالثة قيمته أقلّ من المليون في السنة الثانية، وهلم جرّاً. على الشركة أن تقلص تدفق الدخل المستقبلي إلى قاسم مشترك، مما يعكس واقعاً وهو أن أي مبلغ نقيدي معين تقلّ قيمته كلما ازداد عدد السنين التي تفصله عن الحاضر. من الضروري احتساب ما يُعرف بالقيمة الحالية لهذا الدفق من الدولارات المستقبلية. يتمّ هذا عن طريق حسم كل من الدولارات المستقبلية، فيتزايّد مبلغ الحسم كلّما ابتعد إيراد الدخل عن الحاضر.

عملية الحسم هي مجرد عكس إجراء الفائدة المركبة. فكر في السؤال التالي: ما هي القيمة الحالية للمليون دولار الذي تحصل عليه بعد عام من اليوم؟ صيغة الفائدة المركبة هي:

$$\text{أ.د} = \text{أ.د}_{\text{صفر}} (1 + \text{م.ف})$$

هكذا وللحصول على $\text{أ.د}_{\text{صفر}}$ ، الذي هو القيمة الحالية للمليون دولار الذي سيتوفر بعد سنة من اليوم، تُنّقّل المعادلة أعلاه فحسب لحلّ $\text{أ.د}_{\text{صفر}}$ ، ولنبيّن أننا نحسم تدفق دخل مستقبلي، نبدل (م.ح) بـ (م.ف) . وبالتالي يكون:

$$\text{أ.د}_{\text{صفر}} = \frac{\text{أ.د}}{1 + \text{م.ح}}$$

إذا كان معدّل الحسم، (م.ح) ، خمسة في المئة، إذا:

$$\text{أ.د}_{\text{صفر}} = \frac{1 \text{ مليون دولار}}{\$ ٩٥٢٠٠٠} = \frac{1 \text{ مليون دولار}}{(٠٥,٠ + ١)}$$

وبطريقة مماثلة، إذا أردنا أن نعرف القيمة الحالية للمليون دولار الذي سيتوفر بعد سنتين من اليوم:

$$\text{أ.د}_{\text{صفر}} = \frac{1 \text{ مليون دولار}}{\$ ٩٠٧٠٠٠} = \frac{1 \text{ مليون دولار}}{(١ + ٠٠٥)^٢}$$

إذا أردت تمديد الأمر، تكون القيمة الحالية لتدفق دخل مستقبلي قدره مليون دولار سنويّاً خلال فترة خمس سنوات:

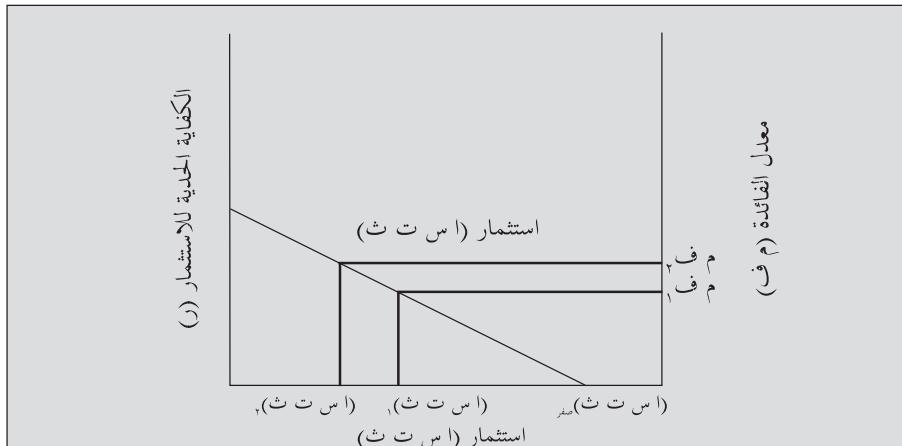
$$\text{أ.د}_{\text{صفر}} = \frac{1 \text{ مليون دولار}}{(١ + \text{م.ح})} + \frac{1 \text{ مليون دولار}}{(١ + \text{م.ح})^٢} + \frac{1 \text{ مليون دولار}}{(١ + \text{م.ح})^٣} + \frac{1 \text{ مليون دولار}}{(١ + \text{م.ح})^٤} = ٤,٣٢٩ \text{ مليون دولار}$$

في ما يتعلّق بقرار الاستثمار، القيمة الحالية، هي «القيمة» أو سعر شراء الاستثمار، الذي يمكن أن نشير إليه بـ (ق.ح) . يمكن الإشارة إلى تدفق الدخل المستقبلي بـ د.م.١ ، د.م.٢ ، د.م.٣ ... إلخ، ويُمثل (م.ح) معدّل الحسم. وبالتالي

$$\text{ق.ح} = \frac{\text{د.م.١}}{(١ + \text{م.ح})} + \frac{\text{د.م.٢}}{(١ + \text{م.ح})^٢} + \frac{\text{د.م.٣}}{(١ + \text{م.ح})^٣} + \dots + \frac{\text{د.م.٤}}{(١ + \text{م.ح})^٤}$$

الأمر الذي تطعننا عليه هذه الصيغة هو أن شركة ما عندما تنظر في قرار استثمار، سوف تنظر في كلفة (أو قيمة) ذلك الاستثمار وتدفق الدخل المستقبلي المُتوقّع. وبما أن الدخل المُتوقّع يتراكم مع الوقت، سوف تخصم الشركة دفق الدخل المستقبلي ذلك لتعكس حقيقة واحدة وهي أن الدولارات المستقبلية قيمتها أقلّ من الدولارات الحالية. الصيغة أعلاه هي النذيرية بالتدفق النقدي المقدّر بالقيمة الحالية، وهو مفهوم يُستعمل كثيراً في مهنة علم المحاسبة.

إن المنحنى الذي يبيّن العلاقة بين الكفاية الهاشمية للاستثمار، ومعدل العائد فوق الكلفة، وحجم الاستثمار، يُرسم وهو ينحدر نزولاً من الشمال إلى اليمين، كما يظهر في الرسم ١-١٥.



الرسم ١.١٥ العوامل المحددة لحجم الاستثمار

إن شكل المنحنى يفترض أنه نظرًا للمعرفة التقنية، ستهبط الكفاية الهاشمية للاستثمار مع ارتفاع حجم الاستثمار. وهكذا يفترض أن يكون لكل شركة لائحة بمشاريع استثمار ممكنة تتراوح بين مشاريع ذات إنتاجية متوقعة مرتفعة ومشاريع ذات إنتاجية متوقعة منخفضة. ومع ارتفاع حجم استثمار الشركات، ستهبط نسبة عائد الكلفة. ومرة أخرى، مع ازدياد حجم الاستثمار، سيزداد الضغط الذي يولّد على الطاقة الإنتاجية لصناعات السلع الرأسمالية، ومع ارتفاع الكلفatas في هذه الصناعات، ستختفي الكلفة المتزايدة لتجهيزات رأس المال الكفاية الهاشمية للاستثمار. إلا أنه لا توجد بينة تاريخية مقنعة تشير إلى أن نسبة عائد الكلفة هبطت مع مرور الوقت أو لا لأن المعرفة التقنية تتحسن مع الوقت، والتحسن في المعرفة التقنية يغيّر اتجاه منحنى الكفاية الهاشمية للاستثمار إلى اليمين.

لو أن العوامل الوحيدة المؤثرة في قرارات الاستثمار كانت عائدات الاستثمار المُتوقّعة وكلفة ذلك الاستثمار، لكان حجم الاستثمار وفقاً للرسم ١-١٥، حيث قد يتم تولي كل مشاريع الاستثمار ذات نسبة عائد كلفة موجبة، مهما كانت منخفضة. ولكن قد لا يكون هذا منطقياً إذ أن الأموال المستعملة لتمويل مشاريع الاستثمار لها تكلفة فرصة بديلة. فالموارد المستعملة لغرض معين لا يمكن استعمالها لآخر تكلفة. الفرصة البديلة للاستثمار

الأموال هي العائد الذي قد تحققه تلك الأموال لو استعملت لثاني أفضل غاية بديلة. يمكن قياس تكلفة الفرصة البديلة هذه بموجب معدل الفائدة (m_f), أي ما قد تجنيه تلك الأموال في حال أقرضت. إذا كانت الكفاية الهاامشية للاستثمار (k_{ES}) أكبر من معدل فائدة السوق (m_f), يكون من المنطقي أنذاك البدء بمشروع الاستثمار. إذا كانت الكفاية الهاامشية للاستثمار (k_{ES}) أقل من معدل فائدة السوق (m_f), أنذاك تتحقق الشركة الحد الأقصى للأرباح بتخلّيها عن مشروع الاستثمار وإقراضها، بمعدل فائدة السوق، الأموال التي كانت ستُستخدم لتمويل الاستثمار. كما يدو في الرسم ١-١٥، فإن حجم الاستثمار سوف يحدّد حيث تعادل الكفاية الهاامشية للاستثمار معدل فائدة السوق. ومع بدء اتجاه منحنى الكفاية الهاامشية للاستثمار نحوًا نحو اليمين، كلما ارتفع معدل فائدة السوق تدنى حجم الاستثمار والعكس بالعكس. وبالتالي يصبح لدينا:

$$k_{ES} = m_f$$

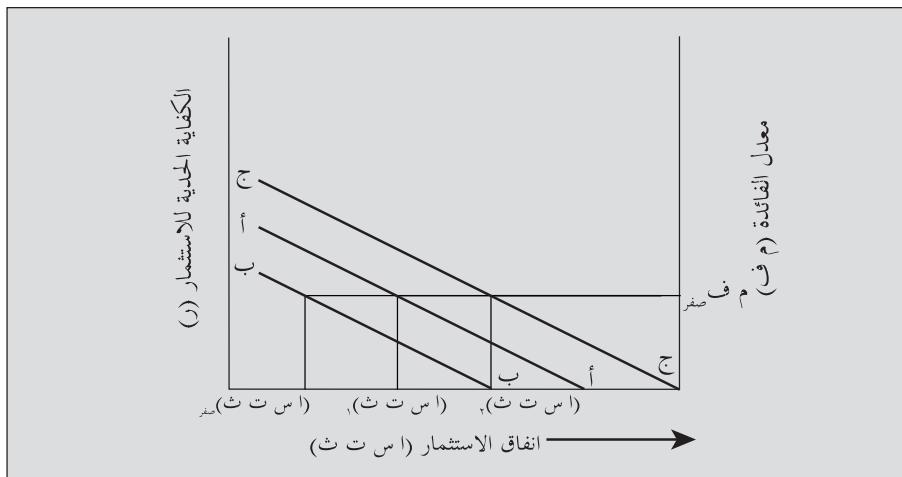
حيث يكون حجم الاستثمار دالة متناظرة لمعدل الفائدة. يكون الاستثمار منخفضًا عندما يكون معدل الفائدة مرتفعًا، ومرتفعًا عندما يكون معدل الفائدة منخفضًا. إن التحليل أعلاه مقاريء شُكّلت رسمياً لتلك العوامل التي تصطدم بقرارات الاستثمار. في حين يعتبر التحليل مفيداً إذ يبيّن العناصر الأساسية المتناولة، إلا أنه يميل إلى الإشارة ضمناً إلى أن قرارات الاستثمار ميكانيكية، وهذه نتيجة حساب مُفصّل ودقة بُذلت في سبيلها جهود كبيرة. يدو في العالم الحقيقي أن قرارات استثمار عديدة لا ترتبط بحسابات بهذا القدر من التفصيل. من أجل فهم التقليبات في إتفاق الاستثمار ينبغي البحث في الافتراضات الضمنية لنموذجنا.

رسم المنحنى في الرسم ١-١٥ الذي يبيّن العلاقة بين الكفاية الهاامشية للاستثمار (k_{ES}) وحجم الاستثمار المُخطط له (E_{ST}), على افتراض توافر مجموعة معينة من الظروف. سيتغير اتجاه هذا المنحنى مع تغيير هذه الظروف. الظرفان الأكثر أهمية والمعرضان للتغييرات مفاجئتان، هما التوقعات التجارية ودرجة عدم التيقن.

ترتکز الكفاية الهاامشية للاستثمار على تقدير للعائدات المستقبلية، وتكون التوقعات وعدم التيقن مبدأين أساسيين في تحديد النظرية التي تكونها الشركات عن العائدات المستقبلية. إحدى ميزات سلعات الاستثمار أنها معمرة. يعني هذا أنه لدى تقديرها للعائدات، على الشركات أن تنظر في مستقبل يمتدّ عادة على سنوات عدة وأن تحسب العائد المحتمل للاستثمارات في وضع تendum فيه المعلومات الدقيقة والموثوق بها. على الشركة أن تكون آراء حول الأسعار والكلفatas المستقبلية، والتقدّم التكنولوجي، والإضطراب السياسي، وردة فعل المنافسين وسلوك الحكومات، وليس هذا سوى القليل من العوامل المستبعة.

إن أهمية التوقعات هي عامل أساس في شرح السبب الذي يجعل من الاستثمار أحد مكونات الدخل القومي المتقلبة جداً. في حال أصبح المدراء الذين يتّخذون قرارات الاستثمار في الشركات متشارمين حيال المستقبل لأنهم يخشون هبوطاً دولياً في النشاط الاقتصادي أو ارتفاعاً في أسعار المواد الأولية، ستكون النتيجة تخفيفاً في حجم الاستثمار. كما يظهر في الرسم ٢-١٥ فسوف ينتقل منحنى الكفاية الهاامشية للاستثمار شمالاً (من أ إلى ب ب)، وتكون النتيجة حجم أدنى من الاستثمار أيّاً كان معدل الفائدة. وبالعكس،

إذا ازداد تفاؤل المدراء حيال المستقبل، فإذا اعتقدو أن الاقتصاد العالمي سيتوسّع بسرعة وأن حكومة جديدة ستُدخل تدابير مؤاتية أكثر للأرباح، أو أن أسعار المواد الأولية سوف تهبط، آنذاك ينتقل منحنى الكفاية الهامشية للاستثمار يميناً (من أ إلى ج)، وتكون النتيجة حجماً أكبر من الاستثمار أيّاً كان معدل الفائدة. عند معدل فائدة معين (م ف صفر) يتتفاوت حجم الاستثمار بين إس ت ث صفر، وإس ت ث، وفقاً لموقع منحنى الكفاية الهامشية للاستثمار، كون الموقف متوقعاً على التوقعات حول المستقبل.

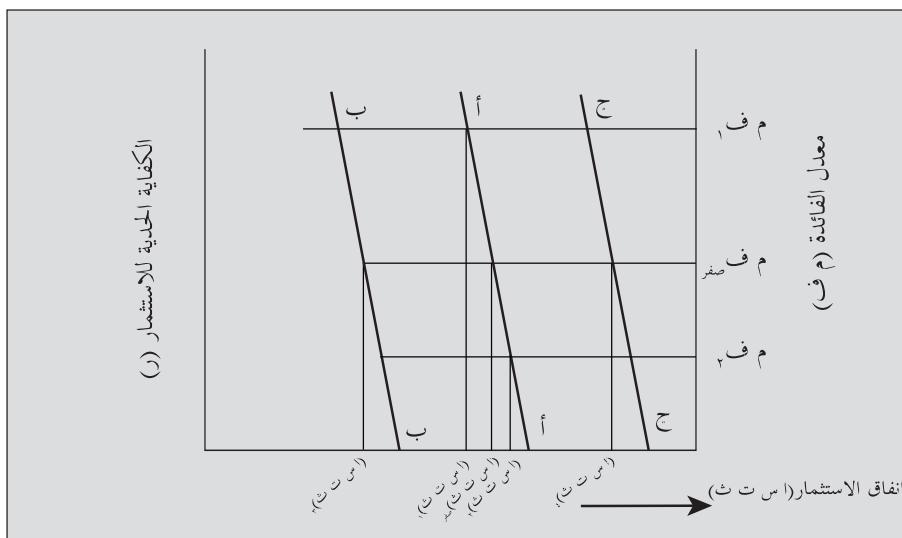


الرسم ٢.١٥ إنحرافات منحنى الكفاية الهامشية للاستثمار

ثمة أمر مرتبط إلى حدٍ وثيق بالتوقعات. إنه درجة عدم التيقن التي تُتخذ بموجها قرارات الاستثمار. ترتكز قرارات الاستثمار على تصور ما للمستقبل والمستقبل لا يمكنه أن يكون أكيداً. فعندما يكون المدراء آراءً حول الكفاية الهامشية للاستثمار، أي نسبة عائد الكلفة، لا يتوقع العائد بشقة كاملة بل يكون عائداً متوقعاً. كما أن هناك خطرًا الجهة عدم إتمام التوقعات، فيصبح الاستثمار الذي كان يتوقع أن يكون مربحاً غير مربح. إذا ازدادت درجة عدم التيقن، غير منحنى الكفاية الهامشية للاستثمار اتجاهه شمالاً. أما إذا انخفضت، اتجه منحنى الكفاية الهامشية للاستثمار يميناً.

يدل هذا التحليل ضمناً على أن منحنى الكفاية الهامشية للاستثمار قد يكون عرضة لإزاحات مفاجئة وحادّة، بحسب التوقعات ومدى التقلب. وبالتالي وفي معرض الحديث عن الكفاية الهامشية للاستثمار، من المحتمل أن تكون الإنحرافات في موقع المنحنى أهم من الحركات في محاذاة منحنى معين. من المضلل أن نفترض أن الاستثمار المخطط له، هو عرضة لتكييف مستمرٍ من دون عرقلة كمجدد رِدْ فحسب على تغيرات في معدل الفائدة. عوضاً عن ذلك، يعتقد العديد من علماء الاقتصاد أن قرارات الاستثمار تتأثر قليلاً نسبياً بالتغييرات في معدلات الفائدة، وأن التغيرات في حجم الاستثمار تعكس عادةً تغيرات في التوقعات التجارية الضمنية ودرجة التقلب. وهذا يتناقض بالطبع مع سلوك الاستثمار المُراقب، الذي هو عرضة لتقلبات جوهرية مع الوقت.

يمكن النظر إلى الرسم البياني ٣-١٥ للتعرّف إلى وضع يتأثّر فيه حجم الاستثمار بإزاحات في المنحنى بدلاً من حركات في محاذة المنحنى. رسم منحنى الكفاية الهاشميشية للاستثمار بطريقة شبه عمودية وهو قد يتعرّض لإزاحات كبيرة ومفاجئة، مما يوحى بأن حجم الاستثمار قد لا يكون مرن الفائدة، أي قد لا يكون للتغييرات في معدلات الفائدة تأثير هام على حجم الاستثمار المُخطط له. هكذا إذا كان منحنى الكفاية الهاشميشية للاستثمار عند (أ) في البداية مع معدل فائدة m_f ، سوف يكون إذاً لتغيير في معدل الفائدة تأثير بسيط نسبياً على حجم الاستثمار. بالنسبة مثلاً إلى معدلات الفائدة بين m_f و $m_{f\downarrow}$ يتراوح حجم الاستثمار فقط بين E_s و $E_{s\downarrow}$. وإنما أن منحنى الكفاية الهاشميشية للاستثمار هي (أ). ولكن في حال انتقال المنحنى، سوف يكون آنذاك عند أي معدل فائدة هام في حجم الاستثمار. إذا كان معدل الفائدة m_f ، نجم عن انتقال في موقع المنحنى إلى (ب ب) استثمار E_s ، في حين أن انتقالاً إلى (ج ج) يعطي استثماراً $E_{s\downarrow}$.



الرسم ٣.١٥ انحرافات في منحنى الكفاية الهاشميشية للاستثمار وتحركات في محاذاته

في وضع مماثل، قد يكون من الصعب التأثير في حجم الاستثمار من خلال تقلّبات في معدلات الفائدة أحدها السياسة النقدية. قد يتوقف إنفاق الاستثمار على حالة توقعات الأعمال وعلى درجة عدم التيقّن، وقد لا تخضع هذه العوامل لتحكم عن قرب عبر الأدوات التقليدية للسياسة الاقتصادية. والحالة هذه، قد يدخل إنفاق الاستثمار عنصراً هاماً هو عدم التيقّن على النظام الاقتصادي. كما يترکز عامل آخر يساهم في التقلّب في إنفاق الاستثمار على فكرة مفادها أن بعض الاستثمارات يحدّدتها معدل التغيير في الدخل/الناتج القومي. يُعرف هذا بمبدأ التعجيل، أي $E_s = D_f$. أن علماء اقتصاد كثيرون يدعون أن المزاج بين المعجل والمضاعف يعطي شرحاً للتقلّبات الحاصلة في مستوى النشاط الاقتصادي. إذا أردت أن تفهم مبدأ التعجيل، انظر ملياً في المثل البسيط التالي.

مثل

شركة تنتج أحذية يلزمها ٢ مليون دولار من السلع الرأسمالية لتأمين ناتج أحذية قدره مليون دولار، وتكون نسبة كثافة رأس المال هذه ثابتة عند كل مستويات الإنتاج. يفترض بسلح رأسمالية لا تتقصّ، ويعتبر استثمار رأس المال الجديد فوريًا (هذه الافتراضات من شأنها أن تبسط الحساب اللاحق أكثر من أن تؤثّر في أي نقطة مبدأ). يبيّن الرسم البياني ١٥-٢ مستوى مبيعات الأحذية.

الجدول ٢.١٥ صافي الاستثمار ومبيعات الأحذية				
	السنة	المبيعات	إحتياطي رأس المال اللازم	صافي الاستثمار
--	١	١,٠ مليون دولار	٢,٠ مليون دولار	
صفر	٢	١,٠ مليون دولار	٢,٠ مليون دولار	
٤٠ مليون دولار	٣	١,٢ مليون دولار	٢,٤ مليون دولار	
٦٠ مليون دولار	٤	١,٥ مليون دولار	٣,٠ مليون دولار	
٨٠ مليون دولار	٥	١,٦ مليون دولار	٣,٢ مليون دولار	

طالما أن المبيعات ثابتة عند مليون دولار، فلن يقتضي الأمر صافي استثمار جديد. مع ارتفاع الأسعار، تفرض الشركة سلع رأسمالية إضافية للحصول على إنتاج أكبر. عندما تكون نسبة كثافة رأس المال ٢:١، يقتضي كل دولار إضافي من المبيعات دولارين صافي استثمار. هكذا يكون حجم صافي الاستثمار المبيّن في العمود إلى اليمين، ليس إلا ضعف الزيادة في المبيعات المسجلة في العمود إلى اليسار. طالما أن نسبة كثافة رأس المال أكبر من الوحدة، ستختفي الزيادة في صافي الاستثمار الزيادة في المبيعات. ويفترض أن تكون الزيادات في المبيعات متوقفة على تغيرات في مستوى الدخل أكثر من ارتباطها بمستوى الدخل ذاته. هكذا فإن حجم صافي الاستثمار في الفترة (٥) في المثل أعلى أدنى من حجم صافي الاستثمار في الفترة (٤)، على الرغم من أن المبيعات في الفترة (٥) والدخل، افتراضًا، هما أكثر ارتفاعًا. إن الحجم الأدنى للاستثمار في الفترة الزمنية الأخيرة يعود إلى معدل زيادة المبيعات (الدخل) الأبطأ في تلك الفترة. يمكن التعبير عن تلك العلاقة جبريًّا كما يلي:

$$D = mS + b$$

حيث أن (م) هو نسبة كثافة رأس المال، والتي تُسمى في بعض الأحيان معامل التعجيل.

يوحّي مبدأ التعجيل أن التغيير في صافي الاستثمار مرتبط بمعدل تغيير الدخل. لا يعطي مبدأ التعجيل شرحاً كاملاً للاستثمار إذ أنه لا يتعاطى مع استثمار الاستبدال، ولا حتى مع الاستثمار المرتبط بباتكرات وسلاع جديدة، ولا حتى مع الاستثمار "التلقائي" (الاستثمار غير المرتبط إرتباطاً وثيقاً بالنتائج الحالي، على سبيل المثال الاستثمار في الطاقة النووية أو التطورات الكهرومائية. حتى عندما تتأثر قرارات الاستثمار بالتغيرات في الدخل، فإن الرابط العرضي غالباً ما يكون أقل فورية وبساطة مما يوحّي به مبدأ التعجيل. ومع ذلك فمن جهة تشير البديهيّات فعلاً إلى أن جزءاً هاماً من التقليبات الحاصلة في الاستثمار يمكن

ربطه بغيرات في مستويات الدخل، ومن جهة أخرى، يعطي مبدأ التعجيل شرحاً واضحاً لعدم الإستقرار الدوري الملاحظ لنتائج صناعات السلع الرأسمالية. بانضمامه إلى المضارع، ويساهم التعجيل في شرح التقلبات الحاصلة في النشاط الاقتصادي والتي هي ميزة كبيرة في تاريخ الاقتصاد.

يبين المضارع أن تغييراً أولياً في الطلب الكلي له تأثيرات ثانوية على مستوى الدخل، فيجعل وبالتالي التغيير النهائي في الدخل أحد أضعاف التغيير الأولي في الطلب الكلي. ويتوقف التغيير المحتمل في الدخل على حجم المضارع وهذا الأخير يحدّد الميل الهامشي للاستهلاك. وكلما ارتفع الميل الهامشي للاستهلاك، انخفضت الترسّبات من دفق الدخل الدائري، وكُبِّر المضارع وكُبِّر أيضاً التغيير في الدخل الذي سُيُّرّ بـأي تغيير أولي في الطلب الكلي.

إذا اعتبرنا التغيير الأولي في الطلب الكلي ناتجاً عن تغيير في الاستثمار، فإن:

$$\Delta^d = M \cdot \Delta^s \cdot \theta$$

حيث يكون (M) المضارع.

لتغييرات في الاستثمار من خلال عملية المضارع مفاعيل ثانوية على مستوى الدخل. ويندرج التسلسل المتقطّع بين تغييرات في الاستثمار وتغييرات في الدخل. يشير مبدأ التعجيل إلى أنَّ التأثيرات الثانوية قد تكون معقدة، ومن المحتمل أن تكون أكبر، إذ يحتمل أن يكون للتغييرات في الدخل الناتجة عن عملية المضارع، مفاعيل لاحقة كنتيجة منطقية على حجم الاستثمار. يندرج التسلسل المتقطّع بين تغييرات في الدخل وتغييرات في الاستثمار، حيث

$$\Delta^s \cdot \theta = M \cdot \Delta^d$$

حيث يمثل (M) نسبة كثافة رأس المال أو معامل التعجيل.

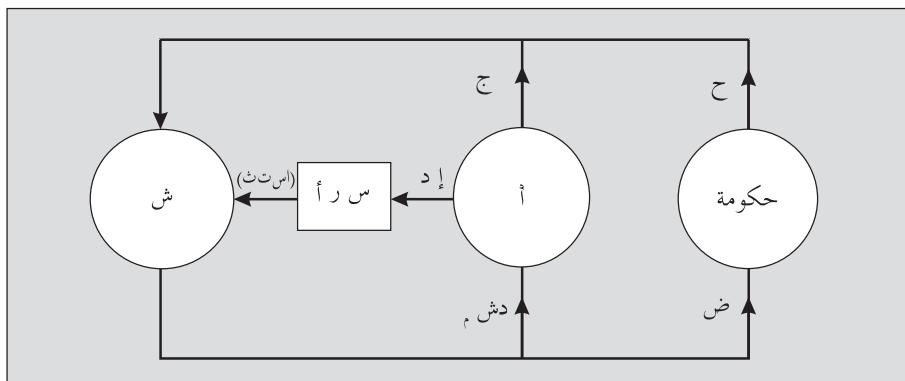
افتراض أنَّ هناك زيادة تلقائية أولية في حجم إنفاق الاستثمار. إنَّ إنفاق الاستثمار الأكثر ارتفاعاً يحدث مداخيل إضافية لعوامل إنتاج غير مُستخدمه في السابق (لاحظ مرة أخرى أنَّ عمليتي المضارع والتعجيل يمكنهما فقط إحداث ارتفاع في الدخل الحقيقي إذا انطلق الاقتصاد من نقطة تكون فيها بعض عوامل الإنتاج غير مُستخدمه). وهذه الزيادة في الدخل تترجم عنها زيادة في إنفاق الاستهلاك. يعني ذلك أنَّ عملية المضارع تصبح ناشطة. ومع ارتفاع الدخل والاستهلاك، تلاحظ الشركات أنَّ الطاقة الإنتاجية لا حتّياتي رأس المالها الموجود غير ملائمة لتلبية مستوى الطلب الأكبر ارتفاعاً والجديد، وسنشهد صافي الاستثمار إضافي. هكذا تصبح عملية المضارع ناشطة. نحن أمام قوتين ناشطتين: فالاستثمار المتزايد عبر المضارع يحدث دخلاً أكبر والدخل الأكبر عبر المعجل يحدث استثماراً أكبر. إن العكس يطبق طبعاً عندما يكون الإضطراب الأولي هبوطاً في الاستثمار.

إن سلوك الاقتصاد، من خلال ردّة فعل الدخل والناتج والعملة، حيال أي تغيير أولي في الطلب الكلي، يتأثر وبالتالي بحجم المضارع (الذي يحدّد الميل الهامشي للاستهلاك) وبحجم المعجل (الذي تحده نسبة كثافة رأس المال). كلما ارتفع المضارع وازداد المعجل، جاءت ردّة فعل الاقتصاد أسرع بالإنفعال حال أي تغيير أولي في الطلب الكلي.

وازدادت مدة وقفة الحركات التراكمية في الدخل والناتج والعملة الناجميين عن ذلك. كلما انخفض المضاعف وصغر المعجل، يُحتمل أن يكون الاقتصاد أكثر استقراراً، بمعنى أنه ربما كانت التقلبات في الدخل والناتج والعملة صغيرة نسبياً، أما الاقتصاد فمن غير المحتمل أن يتميز بحركات تراكمية هامة ومعززة.

٣.١٥ قطاع الحكومة

إن فرض الضرائب والإنفاق الحكومي يشبهان في تأثيرهما في دفق الدخل القومي الدائري، ادخار الأسر والاستثمار التجاري. فرض الضرائب هو سحب من دفق الدخل الدائري، إذ أن هذا الفرض لا يشكل ديناً على الناتج الذي يحدث عامل الدخل والعملة. من جهة أخرى، الإنفاق الحكومي هو إدخال على دفق الدخل الدائري، يشكل ديناً على الناتج ويحدث عامل دخل وعملة. إذا اشتربت الحكومة سلعاً وخدمات بهدف توفير خدمات صحية، وتشييد طرقاً ومطارات وتأمين القانون، والنظام والدفاع، آنذاك يولد الإنفاق الدخل والعملة معًا. يكون إنفاق الحكومة وبالتالي مكوناً للطلب الكلي أو الإنفاق. يظهر تأثير فرض الضرائب والإنفاق الحكومي في دفق الدخل القومي الدائري في الرسم البياني ٤-١٥.



الرسم ٤.١٥ دفق الدخل الدائري والإنفاق: تأثير القطاع الحكومي

ملاحظة: D_{sh} = دخل شخصي متاح (مثلاً إجمالي الدخل ناقص الضرائب): $Pr = ض$
 ضرائب: $H = إنفاق الحكومة$, $A = أسر$, $Sh = شركات$, $I_d = ادخار$, $I_s = استهلاك$.
 استثمار، $S_{RA} = سوق رؤوس الأموال$, $I_{st} = استهلاك$.
 في الرسم ٤-٤ تتألف السحوبات من ادخار الأسر وفرض ضرائب الحكومة وإدخال الاستثمار التجاري والإنفاق الحكومي. يتحقق توازن الدخل القومي عندما
 $I_d + ض = I_{st} + H$

حيث (I_d) هو ادخار الأسرة، $(ض)$ الضريبة، (I_{st}) استثمار و(H) إنفاق الحكومة.

لتحقيق التوازن، على حاصل الأدخار المُخْطَط له وفرض الضرائب أن يعادل الاستثمار المُخْطَط له وإنفاق الحكومة. يتبع ذلك أن الأدخار المُخْطَط له يمكن أن يتبع عن الاستثمار المُخْطَط له دون أن يحدث بالضرورة تغييرًا في دخل التوازن. يمكن لهذا أن يحصل شرط أن يوازن التفاوت بين الأدخار المُخْطَط له والاستثمار المُخْطَط له، ويوازن تفاوت ذو رمز معاكس ولكن بالقدر ذاته بين الضرائب (ض) وإنفاق الحكومة (ح).

في حال كان $(إد) < (إس ت ث) < (إس ض) < (ح)$ ، يكون العجز في الميزانية واقعًا، أي أن إنفاق الحكومة أكبر من الإيراد الذي جمّع عن طريق تحصيل الضرائب. في الحالة الثانية، حيث $(إد) > (إس ت ث) > (إس ض) > (ح)$ ، يكون الفائض في الميزانية حاصلاً، أي أن إنفاق الحكومة أقلّ من الإيراد المُحَصَّل من الضرائب. يكون تأثير العجز في الميزانية توسيعياً، ويؤدي إلى ارتفاع في الدخل القومي والعملة طالما أن هناك موارد غير مستعملة في الاقتصاد؛ الإدخالات على دفق الدخل الدائري على شكل إنفاق حكومي أكبر من السحبوبات من دفق الدخل الدائري على شكل فرض للضرائب. يكون أثر الفائض في الميزانية انكماشياً و يؤدي إلى هبوط في الدخل القومي والعملة؛ السحبوبات من دفق الدخل الدائري على شكل فرض للضرائب أكبر من الإدخالات على دفق الدخل الدائري على شكل إنفاق حكومي.

لاحظ توازن الدخل القومي الذي تحقق عندما

$$إد + ض = إس ت ث + ح$$

ومضاعفات العجز في الميزانية، وهي ميزة عادية في اقتصادات أسواق عديدة. يعني عجز في الميزانية $(ح) < (ض) < (إس ت ث) < (إد)$ نتيجة لذلك.

إعادة كتابة المعادلة على الشكل التالي:

$$إد = إس ت ث + (ح - ض)$$

تشير إلى أنه عندما يكون الاقتصاد في توازن أيًّا كان الأدخار $(إد)$ ، كلما كان العجز في الميزانية كبيرًا $(ح - ض)$ ، لزم أن يكون الاستثمار الخاص $(إس ت ث)$ أكبر، يعني أن الأدخار الخاص $(إد)$ يجب أن يأخذ بعين الاعتبار الآن إنفاق الاستثمار الخاص $(إس ت ث)$ وأيًضاً العجز في الميزانية، $(ح - ض)$ (حيث أن $ح > ض$). في نموذجنا الموسّع يمكننا الآن إعادة كتابة معادلة دخلنا القومي بحيث تشمل على قطاع الحكومة. فيكون لدينا:

$$(دق) (الناتج) \equiv إس ت هـ_ن + إس ت ث + ح$$

$$(دق) (الدخل) \equiv إس ت هـ_ش + إد + ض$$

لجهة الناتج، ينتج الاقتصاد ثلاثة أنواع من السلع: سلع المستهلك $(إس ت هـ_ن)$ ، سلع الاستثمار $(إس ت ث)$ ، وسلع الحكومة $(ح)$. لجهة الدخل، ثمة ثلاثة أمور يمكن للأسر أن تفعلها بهذا الدخل: الإنفاق $(إس ت هـ_ش)$ ، الأدخار $(إد)$ أو دفع الضرائب $(ض)$. بما أنه ينبغي على الناتج القومي أن يعادل بالتحديد الدخل القومي، لدينا:

$$إس ت هـ_ش + إس ت ث + ح = إس ت هـ_ش + إد + ض$$

وهكذا مجرّد أن يعادل مقدار سلع المستهلك المنتجة المقدار المشترى، أي عندما يتعادلان، يكون الاقتصاد في توازن. إذا كان ثمة توازن في الميزانية، إضافة إلى ذلك، (أي أن $ح = ض$)، عادل آنذاك الأدّخار المخطّط له ($إذ$) الاستثمار المخطّط. لكن تذكّر أن القرارات التي تحدّد كمية إنتاج سلع المستهلك والخدمات تتّخذها الشركات، في حين أن القرارات المتعلقة بكمية الشراء تتّخذها الأسر. ماذا سيحصل في حال لم تعادل الكمية المنتجة الكمية المشترى؟ كما في نموذجنا البسيط، لن يكون الدخل القومي/الناتج في توازن وسوف يتغيّر مستوى الدخل القومي والعملة إلى أن يتحقق التوازن.

لِيُعَدُّ عَرْضُ مَعَادِلَاتِنَا

$$(دق)_{صفر} \equiv إسـتـهـلـكـهـمـنـ + إسـتـثـانـحـ$$

$$(دق)_م \equiv إسـتـهـلـكـهـمـشـ + إـذـضـ$$

افتريّض أن $إسـتـهـلـكـهـمـنـ > إسـتـهـلـكـهـمـشـ$. ستكتشف الشركات سلع المستهلك غير المباعة أصلًا والتي ستراكم كجردات. هذه الجردات غير المرتبطة يمكن تمثيلها على النحو التالي

$$جـرـدـعـمـ = إـسـتـهـلـكـهـمـنـ - إـسـتـهـلـكـهـمـشـ$$

ويمكن إعادة الصياغة على النحو التالي:

$$إـسـتـهـلـكـهـمـنـ = جـرـدـعـمـ + إـسـتـهـلـكـهـمـشـ$$

ولكن تذكّر أن الجردات في حسابات الدخل القومي هي جزء من الاستثمار. هكذا يمكننا إعادة كتابة معادلة ناتجنا القومي كما يلي

$$دقـصـفـرـ = إـسـتـهـلـكـهـمـنـ + إـسـتـهـلـكـهـمـشـ + حـ$$

ومع دخـلـقـومـيـ بـقـيـ كـمـاـ يـلـيـ

$$دقـمـ = إـسـتـهـلـكـهـمـشـ + إـذـضـ$$

يمكّنا أن نرى أنه مع ميزانية حكومية متوازنة $ح = ض$

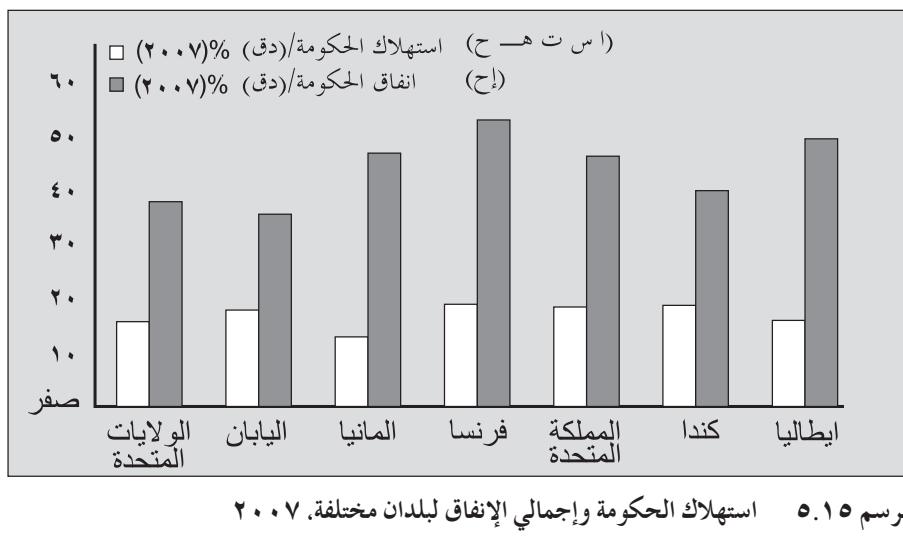
$$إـذـ = إـسـتـهـلـكـهـمـشـ + جـرـدـعـمـ$$

في هذه الظروف، يجب أن يعادل الأدّخار ($إذ$) الاستثمار دائمًا ($إـسـتـهـلـكـهـمـشـ + جـرـدـعـمـ$) ولكن من الواضح أن الأدّخار المخطّط له ($إذ$) لم يُعد يعادل الاستثمار المخطّط له ($إـسـتـهـلـكـهـمـشـ$). هكذا يشهد الاقتصاد اختلالاً في التوازن، والشركات التي تود التخلص من جرداتها غير المرتبطة التي هي سلع مستهلك غير مباعة، سوف تخفض ناتجها من سلع المستهلك في الفترة الزمنية المقبلة. سيتسبّب هذا بهبوط في نـاقـصـصـفـرـ وبازدياد في البطالة. يتم التوصل إلى مستوى التوازن في الناتج القومي فقط عندما يتعادل الأدّخار المخطّط له والاستثمار المخطّط له ثانية.

يفترض هذا التحليل أن الميزانية متوازنة، يعني أن (ح) و(ض) متعادلتان. ماذا يحصل في حال قررت الحكومة زيادة مستوى إنفاقها على ضوء فجوة الإنفاق (البطالة المتزايدة)؟ إن إنفاق الحكومة المماثل لزيادة في إنفاق الاستثمار التلقائي في نموذجنا البسيط في الوحدة (٤)، سوف يحدث أيضاً آثار مضاعفة في الاقتصاد ويزيد الناتج القومي والعمالة. قبل النظر في التحليل المتعلّق بحصول ذلك، من المهم أن نحدد ما نعنيه بإنفاق الحكومة.

في الاقتصاد قياسان رئيسيان للحكومة، الإنفاق الحكومي على السلع الحالية والخدمات (ح في حسابات الدخل القومي) وإجمالي الإنفاق الحكومي الذي يعادل ح + تحويلات. ولا تدخل هذه التحويلات معادلة الدخل القومي لأنها لا تمثل الإنفاق على السلع والخدمات الناشئة عن دفق الدخل الدائري والناتج. ويمكن اعتبارها ضرائب سلبية ودخلًا على شكل تحويلات، للمسنيين العاجزين والعاطلين عن العمل. ما مدى أهمية قطاع الحكومة في اقتصاد السوق الحديث؟

يظهر في الرسم البياني ١٥-٥ قياساً إنفاق الحكومة كنسبة من (إن ق)، للبلدان الرأسمالية السبعة الرائدة للعام ٢٠٠٠.



كما يمكن ملاحظته في الرسم البياني ١٥-٥، ثمة تشابه لافت للنظر بين البلدان الأخرى باستثناء اليابان، يعني أن خمس (إن ق) تقريرًا تسيطر عليه الحكومات مباشرة من خلال استهلاك الحكومة. ويرتفع هذا التأثير من ثلث إلى نصف في حال أدخلت التحويلات. النسبة الأخيرة في ارتفاع مستمر مما يشير إلى الأهمية المتزايدة للإنفاق الاجتماعي بالنسبة إلى بنود كمعاشات التقاعد الرسمي وإعانة البطالة وإعانات المرض. وهكذا وباستثناء اليابان، تكون (ح) كنسبة مئوية لـ (إن ق) مشابهة كمياً لـ (إن ث) بالنسبة إلى البلدان الرأسمالية الرئيسية الستة الواردة في الرسم، وكل منها حوالي ٢٠ في المائة من (إن ق). ونتيجة لذلك بالنسبة إلى تلك البلدان الستة، يشكل (إن ث) حوالي ٦٠ في المائة من (إن ق). ويشكل اليابان استثناءً إذ أن الاستهلاك فيه منخفض، وإنفاق الحكومة منخفض والاستثمار مرتفع.

يمكنا الآن تحليل آثار التغيرات في الإنفاق الحكومي (ح) و/or الضرائب (ض) في مستوى الدخل القومي/الناتج والعملة. سنفترض أن الإنفاق الحكومي على السلع والخدمات (ح) مستقل بأكمله، أي أن للحكومة سلطة كاملة في تحديد (ح)، على الرغم من أن هذا ليس صحيحاً عملياً: المعطيات المبنية في الرسم ١٥-٥ تشمل الإنفاق المركزي، إنفاق الولاية (الإقليمي) والم المحلي، ونتيجة لذلك، تكون للحكومة المركزية، وهي اللاعب الرئيسي الجديد مع الأسر والشركات في نموذجنا، سيطرة غير مباشرة فقط على كل من مقدار الإنفاق وتكوينه لطبقات الحكومة الأدنى. بالإضافة إلى ذلك، هناك عملياً فئات معينة للإنفاق لا يمكن التوقع من أي حكومة أن تقلصها لتصبح دون المستويات الحالية.

تشتري الحكومة سلعاً وخدمات من القطاع الخاص (الأسر زائد الشركات) لإنتاج خدمات الحكومة كالدفاعة والقانون والصحة والتعليم. وبالعادة لا تتبع الحكومة هذه الخدمات فنمولها عن طريق اقتطاع الضرائب على الأسر والشركات. إذا كانت الضرائب غير كافية لتلبية مصاريف الحكومة، على الحكومة أن تفترض. ولكن من تفترض؟ الإجابة هي من الأسر والشركات.

بتوسيعنا للنموذج ليشمل الحكومة، سنحافظ على افتراضاتنا المتعلقة بالأسر والشركات، وبالتحديد إنفاق الاستهلاك (إس ت هـ) مرتب بالدخل المتاح (دـ) وإنفاق الاستثمار (إسـ تـ ثـ) مستقل. بالنسبة إلى الحكومة سنفترض أن إنفاق الحكومة (حـ) مستقل؛ في ما يتعلق بالضرائب، سنعد صيغتين لهذا النموذج: في الأولى تكون الضرائب (ضـ) مستقلة، أي مستقلة عن مستوى الدخل القومي (دقـ). (المثل الذي يمكن إعطاؤه على ضريبة كهذه قد يكون الضريبة للرأس الواحد أو الضريبة "الرئيسية"، يكون فيها لكل شخص ضريبة محلية بمعدل عن مستوى الدخل). أما في الصيغة الثانية فسنفترض أن الحكومة تحدد معدل ضريبة نسبياً مع الدخل (دـ). في هذه الحالة لا تعود الحكومة تسيطر على عائد الضريبة بما أنها لا تسيطر على (دـ) بل على المعدل المطبق على (دـ) فحسب.

في الصيغة ١،
ض = ض

وفي الصيغة ٢،
ض = ث (دـ)، حيث أن (ثـ) هي ثابت.

الآن يمكننا تحديد التفسير العبرائي لنموذجنا الموسّع فيشمل قطاع الحكومة.

١.٣.١٥ الصيغة ١ للنموذج الموسّع

ضمن هذه الصيغة لدينا مجموعة المعادلات التالية:

$$د \equiv إسـ تـ هـ + إسـ تـ ثـ + حـ$$

$$إسـ تـ هـ = بـ دـ$$

$$إسـ تـ ثـ = إسـ تـ ثـ$$

$$حـ = حـ$$

$$ضـ = ضـ$$

$$\begin{aligned}
 d &= d - \text{ض} \\
 \text{إس ت } h &= b(d - \text{ض}) \\
 d &= b(d - \text{ض}) + \text{إس ت } \theta + h \\
 d - b &= -b\text{ض} + \text{إس ت } \theta + h \\
 d(1 - b) &= -b\text{ض} + \text{إس ت } \theta + h \\
 -b\text{ض} &= \text{إس ت } \theta + h \\
 \frac{d}{1 - b} &= \frac{\text{إس ت } \theta + h}{-b} \\
 \frac{h}{1 - b} + \frac{\text{إس ت } \theta}{1 - b} + \frac{-b\text{ض}}{1 - b} &= d
 \end{aligned}$$

تذكّر المعادلات المماثلة التي تعرّفنا إليها في الوحدة ١٤ :

$$\begin{aligned}
 d &= \text{إس ت } h + \text{إس ت } \theta \\
 \text{إس ت } h &= b d \\
 d &= d b + \text{إس ت } \theta \\
 d - b d &= \text{إس ت } \theta \\
 d(1 - b) &= \text{إس ت } \theta \\
 \frac{\text{إس ت } \theta}{1 - b} &= d
 \end{aligned}$$

وبالتالي،

$$d = \frac{1}{1 - b} \Delta \text{إس ت } \theta$$

حيث كان المضاعف

$$\frac{1}{1 - b} \text{أو } \frac{1}{1 - m \text{إس ت } h}$$

في نموذجنا الموسّع

$$d = \frac{h}{1 - b} + \frac{\text{إس ت } \theta}{1 - b} + \frac{-b\text{ض}}{1 - b}$$

لترفع ثانية إنفاق الاستثمار بقدر Δ إس ت θ . لأنّ (ض) و(ح) كلاهما مستقلان، لا تتغيّر

قيمتهمما عندما يتغيّر (د). وبالتالي لن يؤثّر تغيير في (إس ت ث) الذي يولّد آثار مضاعف على (د) وإنّ (إس ت ث)، في الضرائب (ض) أو في إنفاق الحكومة (ح). نحصل هكذا على

$$\frac{\Delta d}{\Delta \text{إس ت ث}} = \text{صفر} + \frac{1}{1 - ب}$$

أو

$$d = \Delta \cdot \frac{1}{1 - ب} . \Delta \text{إس ت ث}$$

ماذا يحصل في حال تركنا (إس ت ث) من دون تغيير وغيرّنا (ح)؟ تذكر أن (إس ت ث) مستقلّ. تكون معادلتنا في البداية:

$$d = \frac{-ب \cdot ض}{1 - ب} + \frac{\text{إس ت ث}}{1 - ب} + \frac{ح}{1 - ب}$$

وبالتالي

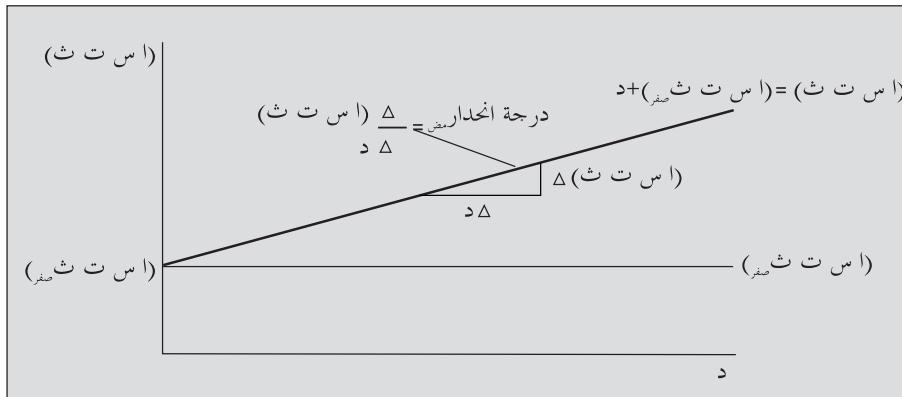
$$\frac{\Delta d}{\Delta \text{ح}} = \text{صفر} + \frac{1}{1 - ب}$$

أو

$$d = \Delta \cdot \frac{1}{1 - ب} \cdot \Delta \text{ح}$$

نلاحظ من خلال ذلك أنّ مضاعفي الاستثمار وإنفاق الحكومة متطابقان. هذا لأنّه يفترض أن يكون (ح) وإنّ (إس ت ث) مستقلّين.

افتراض الآن أن (إس ت ث) ليس مستقلّاً كلياً. افترض أنّ عنصر إنفاق استثمار مرتبط بمستوى الدخل (د) (إدخال جزء من (إس ت ث) وكتّنه متوقف على (د) أو على دخل العام الماضي d_{t-1}). يعرقل العمليات الحسابية بشدة! هكذا قد تمثّل الدالة المنحنية في الرسم ٦-١٥ دالة الاستثمار، أي أن (إس ت ث) = $\text{إس ت ث صفر} + د \cdot ض$.



الرسم ٦.١٥ متغيرات استثمار داخلية ومستقلة

يتألف إنفاق الاستثمار في الرسم ٦-١٥ الآن من عنصرين، (غير المرتبط بمستوى

د) و(د م ض) (الداخلي). إذا أعدنا صياغة مجموعة معادلاتنا، نحصل على

$$d = E_{st}h + E_{st}d$$

$$E_{st}h = b_d$$

$$E_{st}d = E_{st}^{\text{صفر}} + d_m p$$

$$d = b_d + E_{st}^{\text{صفر}} + d_m p$$

$$d - b_d - d_m p = E_{st}^{\text{صفر}}$$

$$d(1 - b - m_p) = E_{st}^{\text{صفر}}$$

بالتالي

$$d = \frac{E_{st}^{\text{صفر}}}{1 - (b + m_p)}$$

$$\frac{1}{E_{st}^{\text{صفر}} - 1} = \frac{d\Delta}{1 - (b + m_p)}$$

$$d\Delta = \frac{1}{E_{st}^{\text{صفر}} - 1} (b + m_p)$$

كما هو متوقع، المضاعف أكبر لأن أي زيادة في الاستثمار المستقل تحدث آثار مضاعفة من خلال (د) متزايد، مما يؤدي إلى ($E_{st}h$) متزايد، ثم إلى (د) متزايد، إلخ. ولكن أيضاً لأن إنفاق الاستثمار المستقل المتزايد (Δ) يؤدي إلى إنفاق استثمار مستحث من جراء (د) متزايد. هذا الـ ($E_{st}d$) المستحث يزيد (د) ويحدث حتى المزيد من ($E_{st}d$) إلى أن تنهي عملية المضاعف أداءها.

الصيغة ٢ للنموذج الموسّع

٢.٣.١٥

للننظر الآن إلى الصيغة (٢) لننموذجنا الموسّع بينما يحاول الإدخال في اعتباره قطاع الحكومة. لم يعد لدينا هنا ضريبة رأسية والحكومة حددت معدل ضريبة دخل. للتيسير سوف نفترض أن معدل الضريبة ثابت. في معظم البلدان الرأسمالية نرى بنية ضريبة تصاعدية حيث يفرض معدل ضرائب أكثر ارتفاعاً على كل فئة دخل مرتفعة. يرد نموذج على بنية ضريبة كهذه ضمن الجدول ١٥-٣.

الجدول ٣.١٥ بنية ضريبة دخل تصاعدية

الدخل	نطاق الدخل \$	هامش معدل الضريبة	معدل الضريبة	إجمالي	هامش	نطاق الدخل \$	الدخل
صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	٥٠٠٠	٥٠٠٠
١٠,٠	١٠٠٠	١٠٠٠	٢٠	١٠٠٠٠	-٥٠٠٠	١٠٠٠٠	
٢٣,٣	٣٥٠٠	٢٥٠٠	٥٠	١٥٠٠٠	-١٠٠٠٠	١٥٠٠٠	
٣٧,٥	٧٥٠٠	٤٠٠٠	٨٠	٢٠٠٠٠	-١٥٠٠٠	٢٠٠٠٠	

إن شخصاً يحصل \$ ٥٠٠٠ سنوياً كحد أقصى لا يدفع ضرائب. وشخص يكسب \$ ١٠٠٠ سنوياً لا يدفع ضرائب على إلـ \$ ٥٠٠٠ الأولى ولكن يدفع ٢٠ في المئة على إلـ \$ الأخرى، أي \$ ١٠٠٠ (يشكل هذا معدل ضريبة حدّية قدرها ٢٠ في المئة). هكذا تكون الضريبة المدفوعة على \$ ١٠٠٠ + \$ ١٠٠٠ = \$ ٢٠٠٠، وينجم عنها معدل ضريبة متوسّط قدره ١٠ في المئة (\$ ١٠٠٠ / \$ ١٠٠٠).

وفرد يجني \$ ١٥٠٠٠ لا يدفع شيئاً على إلـ \$ ٥٠٠٠ الأولى، \$ ١٠٠٠ على إلـ \$ ٥٠٠٠ \$ الثانية وعلى إلـ \$ ٢٥٠٠٠ \$ الثالثة (مع هامش معدل ضريبة قدره ٥٠ في المئة). يكون المجموع إذاً \$ ٣٥٠٠ (\$ ١٠٠٠ + \$ ٢٥٠٠) ويعادل معدل ضريبة متوسّط قدره ٢٣,٣ في المئة.

في حال ازداد دخل الفرد \$ ٥٠٠٠، سيدفع \$ ٤٠٠٠ كضريبة على إلـ \$ ٥٠٠٠ الإضافية، إذ أن هامش معدل ضريبة قدره ٨٠ في المئة ينطبق عليه، على الرغم من أن معدل الضريبة المتوسط يرتفع إلى ٣٧,٥ في المئة فقط.

بالعودة إلى الصيغة (٢) لقطاع الحكومة، سيكون معدل الضريبة ثابتاً وليس تصاعدياً، أي أن

$$\text{ض} = \text{ث} \cdot \text{د}$$

حيث تكون (ث) ثابتاً (العلاقة خطية). وبالتالي

$$\begin{aligned} \text{د}' &= \text{د} - \text{ث} \cdot \text{د} \\ &= \text{د}(1 - \text{ث}) \end{aligned}$$

لدى إعادة تحديد معادلاتها، يصبح لدينا

$$\text{د} = \text{إس} \cdot \text{ت} \cdot \text{ه} + \text{إس} \cdot \text{ت} \cdot \text{ث} + \text{ح}$$

$$\begin{aligned} \text{إس} \cdot \text{ت} \cdot \text{ه} &= \text{ب} \cdot \text{د}' \\ \text{د}' &= \text{د}(1 - \text{ث}) \end{aligned}$$

$$\text{إس} \cdot \text{ت} \cdot \text{ث} = \text{إس} \cdot \text{ت} \cdot \text{ث}$$

$$\text{ح} = \text{ح}$$

وعليه

$$\begin{aligned} \text{د} &= \text{ب} \cdot \text{د}' + \text{إس} \cdot \text{ت} \cdot \text{ث} + \text{ح} \\ &= \text{ب} \cdot \text{د}(1 - \text{ث}) + \text{إس} \cdot \text{ت} \cdot \text{ث} + \text{ح} \end{aligned}$$

وعليه

$$\begin{aligned} \text{د} - \text{ب} \cdot \text{د}(1 - \text{ث}) &= \text{إس} \cdot \text{ت} \cdot \text{ث} + \text{ح} \\ \Leftrightarrow \text{د}[1 - \text{ب}(1 - \text{ث})] &= \text{إس} \cdot \text{ت} \cdot \text{ث} + \text{ح} \\ \frac{\text{ح}}{\text{إس} \cdot \text{ت} \cdot \text{ث}} + \frac{\text{إس} \cdot \text{ت} \cdot \text{ث}}{[\text{د} - \text{ب} \cdot \text{د}(1 - \text{ث})]} &= \Leftrightarrow \end{aligned}$$

لأن (ح) مستقلٌ، لدينا

$$\frac{1}{[1 - b(1 - \theta)]} + صفر = \frac{\Delta^d}{\Delta_{إس ت ث}}$$

ولأن (إس ت ث) مستقل أيضًا، لدينا

$$\frac{1}{[1 - b(1 - \theta)]} + صفر = \frac{\Delta^d}{\Delta_{ح}}$$

الفوارق

٣.٣.١٥

الفارق الأساسي بين الصيغتين هو أن الضريبة الرئيسية في الصيغة ١ لا تؤثّر في قيمة المضاعف، في حين أن فرض هامش معدل ضريبة في الصيغة ٢ يقلّص قيمة المضاعف. لماذا؟ لأن جزءاً من الزيادة في الدخل الناجمة عن زيادة مستقلة في (ح) أو (إس ت ث) "يتسرّب" من الدفق الدائري على شكل ضريبة، ثم إن نسبة الدخل التي تدفعها الأسر ضرائبًا لم تُعَد متوفّرة لشراء السلع والخدمات وإحداث دخل إضافي وجلولات إضافية من إنفاق الاستهلاك والدخل.

لنُعد إلى الصيغة ١ فنحدّد الضريبة الفردية. افترض أن الاقتصاد يشكو من البطالة وأن الحكومة ترغب في الوصول إلى العمالة الكاملة. هل يجدر بها وبالتالي زيادة الإنفاق الحكومي أو خفض الضرائب؟ هل من فارق بين زيادتها (ح) بمقدار معين أو خفضها (ض) بالمقدار نفسه؟ الجواب هو "نعم". لماذا؟ افترض أن الفجوة بين (ك) (و) (د) تعادل ١٠٠ وحدة. لا بل افترض أن قيمة ($m_h - إس ت_h$) = ٥٠،٥. ومضاعفها ٢ (تذكّر أن المضاعف = $1/1 - (m_h - إس ت_h)$). الزيادة اللازمة في (ح) هي ٥٠ وحدة إداً. عملية المضاعف موضحة في الجدول ١٥ - ٤؛ الجدول ١٥ - ٥ يوضح عملية المضاعف لخفضِ في الضريبة قدره ٥٠ وحدة.

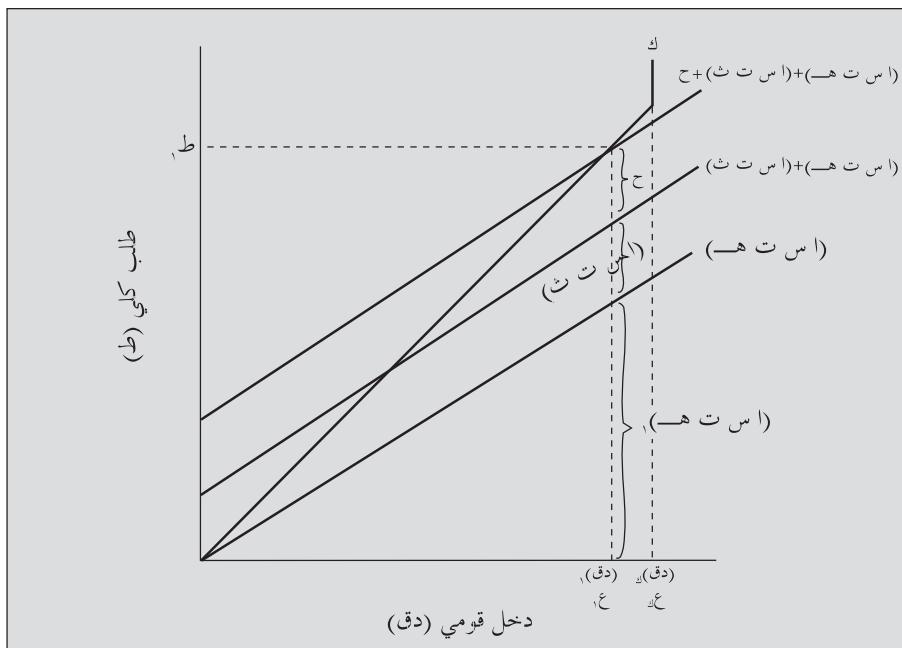
الجدول ١٥.٤ مضاعف الإنفاق الحكومي

Δ_d	$\Delta_{ح}$	$(إس ت_h)$	الجولة
٥٠,٠	٥٠	--	١
٢٥,٠	صفر	٢٥,٠	٢
١٢,٥	صفر	١٢,٥	٣
٦,٢٥	صفر	٦,٢٥	٤
.	.	.	.
.	.	.	.
.	.	.	.
١٠٠	٥٠	٥٠	الإجمالي

الرسم ٥.١٥	مضاعف خفض الضرائب	الجولة	إس ت هـ (إس ت هـ)	حـ (حـ)	دـ (دـ)
	صفر	١	٢٥	٥٠	--
٢	٢٥		٣	صفر	٢٥,٠
٣	١٢,٥		٤	صفر	١٢,٥
٤	٦,٢٥			صفر	٦,٢٥
.
.
.
	صفر	إجمالي	٥٠	٥٠	٥٠

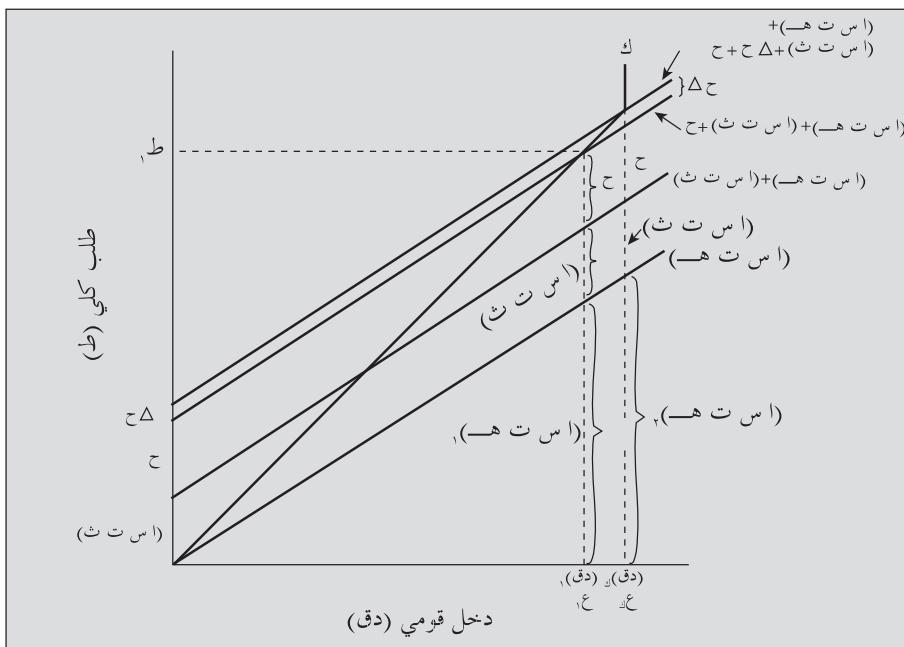
إن ما ينقص في الجدول ١٥ - ٥ بالمقارنة مع الجدول ١٥ - ٤ هو الجولة الأولى لتوليد الدخل/الناتج. إن خفضاً ضرائبياً من ٥٠ وحدة لا يحدث أي ناتج، في حين أن زيادة ٥٠ في (ح) تفعل. في حالة خفض الضرائب، تكتشف الأسر جماعياً أن الدخل المتاح ازداد ٥٠ وحدة، ومع (مـ إسـ تـ هـ) من ٠٠,٥، سوف تُصرف ٢٥ وحدة من خفض الضريبة ويتم إدخار ٢٥ الذي صرفت على السلع والخدمات تعني زيادة في (دـ) قدرها ٢٥، مما يؤدي مع الوقت إلى زيادة أخرى في (إسـ تـ هـ) قدرها ٢٥ وإلى جولات مضاعف ناجمة عن ذلك. وبالتالي إذا شاءت الحكومة في هذا المثل بلوغ العمالات الكاملة، كان خفض الضريبة اللازم قدره ١٠٠.

المثل أعلاه يوصل إلى نتيجة طبيعية مثيرة للإهتمام. افترض أن الحكومة ترغب في زيادة (حـ) ولكن ولاسباب سياسية، ينبغي عليها موازنة ميزانيتها، أي يجب أن تعادل $\Delta H = \Delta D$. ماذـا سيحصل لـ (دـ)؟ هل سيكون موجباً، سلبياً أو معدوم القيمة؟ كما يمكن ملاحظته من الجدول ١٥ - ٤ فإن زيادة ٥٠ في (حـ) ستزيد (دـ) بمعدل ١٠٠. قد يمكننا في الجدول ١٥ - ٥ تسجيل التأثير في زيادة في الضريبة بالمقارنة مع الخفض الموجود، وقد تكتشف أن ΔD تكون = ٥٠. هكذا فإن زيادة ٥٠ في (حـ) ترافقها زيادة ضريبة قدرها ٥٠، قد تزيد (دـ) بـ ٥٠. فيكون مضاعف الميزانية المتوازنة = ١. وستساوي الزيادة في (دـ) تماماً الزيادة الأصلية في (حـ).



الرسم ٧.١٥ نموذج موسّع لتحديد الدخل (صيغة ١)

التفسير الهندسي للصيغة ١ للنموذج الموسّع يظهر في الرسم ٧-١٥. يحصل التوازن حيث يقطع الطلب الكلي الخط عند الدرجة ٤٥° (العرض الكلي). وبالتالي يحدث مستوى ناتج قدره ومستوى عماله قدره؛ عند مستوى التوازن هذا، يكون إنفاق الاستهلاك، وإنفاق (أ) س ت هـ (ح) مستقلين. قد يتم التوصل إلى الناتج الاحتمالي (ك) فقط إذا عادل الدخل القومي/الناتج وـ للوصول إلى العمالة الكاملة، يلزم زيادة الطلب الكلي. حصل هذا في الرسم ٧-١٥ من خلال زيادة (ح) بقدر ΔH . الزيادة في (ح) بقدر ΔH تسبب بزيادة في (د) بقدر Δd صفر.



الرسم ٨.١٥ أثر زيادة في المتغير (ح)

نعرف من خلال استعمال صيغة المضاعف أن

$$\frac{1}{1 - ب} = \frac{1}{1 - مـ هـ إـ سـ تـ هـ} = حـ × Δ = دـ Δ = حـ × مضاعف$$

مع العلم أن $(مـ هـ إـ سـ تـ هـ)$ يحدّده منحنى دالة الاستهلاك (ب). هكذا فإن الزيادة في (دـ)، (دـ - دـ)، تتألف من مكونين هما، ΔH وإنفاق الاستهلاك المستحوث $إـ سـ تـ هـ - إـ سـ تـ هـ$.

لو لم تكن دالة الاستثمار مستقلة، بمعنى أنه لو كان هناك أيضاً إنفاق استثمار مستحوث $إـ سـ تـ هـ - إـ سـ تـ هـ$ ، لكن مقدار $\Delta(H)$ اللازم للوصول إلى العمالة الكاملة أقل. لتفصيل الصيغة ٢ لنمدّجنا الموسّع هندسياً، علينا نقل دالة الاستهلاك وتباعاً دالة الطلب الكلي إذا كانت الضريبة من نوع الضريبة الرأسية. يجب أن يحصل ذلك بطريقة تضمن عدم تغيير منحنى دالة الاستهلاك. إذا كانت الضريبة على الدخل، وجب آنذاك تغيير منحنى دالة الاستهلاك.

الموازن الذاتية

قد يُعتبر النقاش في القسم ٣-١٥ أنه يلمّح إلى ضرورة تحرك واضح من قبل السلطات الضريبية للتأثير في النشاط الاقتصادي من خلال تغييرات في الموازنة بين إنفاق الحكومة

وفرض الضرائب. إلا أن الواقع مختلف تماماً. فعلى الرغم من أن التحليل يشير فعلاً إلى حاجة وإلى سياسة ضريبية استنسابية تتلاعب في الإنفاق وفرض الضريبة في محاولة متعمدة للتاثير في الطلب الكلي، تسبّب طبيعة نظامي الإنفاق الحكومي وفرض الضرائب بدرجة من الإستقرار التلقائي، كي يحصل نوع من الإستقرار حتى في حال بقاء السلطات الضريبية هامدة.

إن طبيعة الإنفاق الحكومي وبنية الضرائب تجعلان الإنفاق في العمالة والمداخيل يرفع فرض الضريبة الحكومية المتعلقة بالإنفاق، لاعتبين بذلك دور الرادع في الاقتصاد. وعلى العكس، عندما تهبط العمالة والمداخيل، سوف يخفّ فرض الضريبة الحكومية المتعلقة بالإنفاق، ويكون الميل إلى إنعاش مستوى النشاط الاقتصادي. سيظهر هذا الميل من دون أي تحرك واضح من قبل الحكومة. وقد يكون موازن ذاتي مماثل ضرورياً لتقليل التقلبات في مستوى النشاط الاقتصادي.

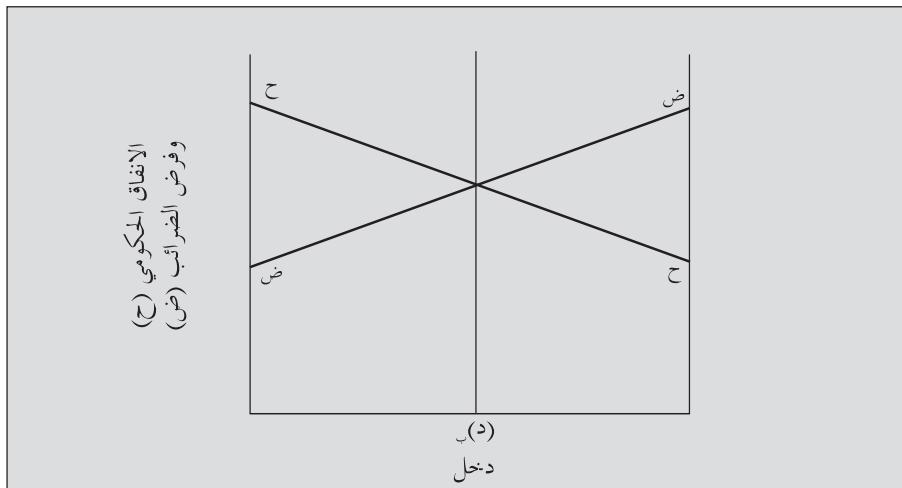
يمكن وصف الموازن الذاتي كأي وجه من سياسات فرض الضريبة والإنفاق للحكومة الذي يقلّص تلقائياً إنفاق الحكومة وأو يرفع الإيرادات الضريبية الحكومية، عندما يكون الدخل والنتائج متوجهين نحو الصعود. كما يمكن وصفه كأي وجه من تلك السياسات الذي يرفع تلقائياً إنفاق الحكومة وأو يقلّص الإيرادات الضريبية الحكومية عندما يكون الدخل والنتائج متوجهين نحو الهبوط. الموازن الأكثر أهمية هي الضرائب والتحويلات وأسعار الدعم.

كل ضرائب تقريباً تختلف مباشرة باختلاف مستوى الدخل، فترتفع مع ارتفاع المداخيل وتتّهّب مع هبوطها. ينطبق هذا الأمر على ضريبة المبيعات والرسوم الجمركية والضرائب على الأرباح والضرائب على أجور الموظفين وضرائب الدخل. يكون الأثر بارزاً أكثر في الحالة الأخيرة، سيما إذا كان نظام ضرائب الدخل تصاعدياً للغاية، كما يظهر في الجدول ٥-٥. حيث يكون نظام ضرائب الدخل تصاعدياً، ترتفع الإيرادات الضريبية بسرعة أكبر من دخل الأسر، مع ازدياد الدخل. سوف يحصل هذا إذ أن المزيد من الأسر، مع ارتفاع المداخيل، ستدخل نطاق الدخل الذي تطبق عليه معدلات ضرائب مرتفعة. تتعكس هذه النتائج في حال هبط الدخل. هكذا ترتفع الإيرادات الضريبية بسرعة أكبر من مداخيل الأسر عندما ترتفع المداخيل، وتتّهّب بسرعة أكبر من مداخيل الأسر عندما تهبط المداخيل.

تمتّع معظم الاقتصاديات الرأسمالية بنظام شامل للتعويض عن البطالة يموّله المستخدم ومساهمات الموظفين المرتبطة بالدخل الحالي. في وضع الكساد، عندما ترتفع البطالة وتتّهّب مداخيل العمالة، يرتفع المبلغ المدفوع كإعانة للبطالة ويهبط الدخل الناجم عن المساهمات. تأثير التعويض عن البطالة هو الحدّ من الهبوط في الدخل لدى العاطلين عن العمل، مما يسمح لهم بالحفاظ على مستوى استهلاك أكثر ارتفاعاً مما سيكون عليه في وضع مختلف. هكذا يتقلّص تأثير المضارع غير المؤتى لهبوط في العمالة، ويكون أصغر كلما ارتفع دخل البطالة المتعلق بدخل العمالة. وعلى العكس، سوف يهبط الإنفاق في مرحلة الإنعاش على إعانات البطالة ويرتفع الإيراد من المساهمات. سوف يبرز في برامج الرفاهية الأخرى، كمدفعوات التسريح النظامي مثلًا ومدفعوات الضمان الاجتماعي، نمط الإنفاق المتزايد نفسه متى كان دخل العمالة متوجهاً نحو الهبوط، ونمط هبوط الإنفاق متى كان دخل العمالة متوجهاً صعوداً.

وأفضل مثل على أنظمة سعر الدعم هي تلك التي تُطبّق على الزراعة. إذا هبط الطلب

على المنتجات الزراعية، تنشط أنظمة سعر الدعم، فتخفّف بالتالي من الهبوط في المداخيل الزراعية وتحفظ الاستهلاك فوق المستوى الممكن في وضع مخالف. وكما في حال التعويض عن البطالة، من شأن هذا أن يخفّف من آثار المضاعف غير المؤاتية لهبوط في الطلب على المنتجات الزراعية. على العكس، إذا ارتفع الطلب على المنتجات الزراعية، سوف يهبط آنذاك مقدار سعر الدعم، مع انتعاش أسعار السوق، وتنمو المداخيل الزراعية ببطء أكبر من الناتج الزراعي. سيشكّل هذا رادعاً على الاستهلاك من قبل القطاع الزراعي.



الرسم ٩.١٥ تأثير الموازن الذاتية

يبين الرسم البياني ٩ - ١٥ تأثير الموازن الذاتية. فعند مستوى الدخل D_1 تكون الميزانية متوازنة ويعادل إنفاق الحكومة فرض الضرائب. أمّا عند مستويات الدخل دون D_1 يظهر عجز في الميزانية مع ارتفاع المدفوعات التحويلية والتي تعود إلى إعانات البطالة المتزايدة ومدفوعات الرفاهية وسعر الدعم. كما يهبط إيراد فرض الضرائب مع هبوط الدخل. عند مستويات فوق D_1 يظهر فائض مع ارتفاع الضرائب وتدهور المدفوعات التحويلية.

قد يُرغّب أولاً في ميزات تحقيق الإستقرار داخل نظامي الإنفاق الحكومي وفرض الضرائب. سُيُغَب فيها إذا أبدى الاقتصاد ميلاً لإظهار تقلبات صغيرة نسبياً حول دخل العمالة الكاملة، متفادياً بذلك البطالة الضخمة ومعدل تضخم مرتفع. في هذه الظروف، ستتساعد الموازن الذاتية على الحفاظ على مستوى نشاط مرتفع من دون تضخم. كما يُحتمل أن تكون الموازن الذاتية غير مرغوب فيها في حال حد الاقتصراد إلى حد ملحوظ جداً عن العمالة الكاملة والإستقرار في الأسعار، وشهد بطالة مرتفعة أو معدل تضخم مرتفعاً.

يعتقد بعض علماء الاقتصاد أن ثمة قوى ضخمة ناشطة من شأنها إعادة اقتصاد السوق إلى العمالة الكاملة. لهذا السبب يعتقدون أن سياسة ضريبية استنسابية من شأنها أن تكون مضرة وبالتالي يطالبون بسياسة ضريبية غير إستنسابية تعتمد على موازن ذاتية لا لتطبيق الحواجز الضريبية والتحفظ حيث تكون ضرورية. وهم يفترضون أن يكون الهدف من السياسة الضريبية إحداث توازن ميزانية عند مستوى العمالة الأعلى يتلاءم مع الإستقرار في الأسعار. يمكن أن يتمثل هذا التوازن في الميزانية الناتج عن العمالة الكاملة D_1 في الرسم البياني

٩-١٥ في حال تمّ مزج هذا لاحقاً مع الاستعمال الحسّاس للموازن الذاتية، قد ينجم تلقائياً عن الحركات بعيداً عن العمالة الكاملة، وفترات الرواج مثلاً والكساد، فوائض وعجزات دورية معاكسة، معزّزة بذلك ميل قوى السوق لإنشاع العمالة الكاملة.

يدعو إلى العمل بالسياسة الضريبية غير الإستنسابية علماء اقتصاد يُعرفون «بالنقدّيين»، وهم ينادون أيضاً بسياسة نقدية غير استنسابية. تفيد نظرية «النقدّيين» بأن السياسة النقدية الإستنسابية من شأنها ألا تحدّد من التقليبات في النشاط الاقتصادي في اقتصاد سوق بل أن تجعلها بالأحرى أسوأ. وهم يعتقدون أن تحرّكاً صريحاً في محاولة لتحقيق الإستقرار في الاقتصاد، عن طريق التلاعب في الطلب الكلي من خلال الإنفاق الحكومي وفرض الضرائب، سوف يزيد مدى التقليبات الدورية في حال طبّقت سياسة ضريبية استنسابية. ويأتي رأي الاقتصاديين الكينزيين معاكسة تماماً. ويعني هذا أنهم يعتقدون أن للسياسة الضريبية الإستنسابية تأثيراً مثبتاً.

قد يتفق كل من النقدّيين والكينزيين على أن الموازن الذاتية قد يكون غير مرغوب فيها في بعض الظروف. إذا كان الاقتصاد يعاني من بطالة مرتفعة أو تضخم مرتفع، قد يحدث تأثيراً "السحب الضريبي" نتائج غير مخطط لها وغير مرغوب فيها. إذا ارتفع مستوى الطلب الكلي، مع وجود بطالة ضخمة، تقلص الموازن الذاتية عندئذٍ حجم المضاعف وبالتالي التوسيع في الدخل الناجم عن الحافر الأولى للطلب الكلي. ستزداد السحوبات من خلال فرض الضريبة من قبل الحكومة وسيهبط الإنفاق الحكومي مع ازدياد الدخل وقد يتحول دون استعادة الاقتصاد عمالته الكاملة.

قد يحدث التضخم المرتفع إضافةً إلى الضرائب غير المفهرسة انحرافاً سرياً غير متوقع للدخل من الأسر الخاصة للحكومة. ونظام الضرائب غير المفهرسة هو نظام تحدّد فيه عتبات الضرائب نقداً ولا تتكيف مع التغييرات في مستويات الأسعار. نتيجة لذلك، إذا ارتفعت المداخيل النقدية والأسعار بانسجام بعضها مع البعض، قد تجد الأسر التزاماتها الضريبية تتزايد رغم أن دخلها الفعلي لم يتغير. إن الدخل المتاح الحقيقي، أي الدخل الصافي من الضرائب والتحويلات والمتكيف مع التغييرات في الأسعار، سوف يهبط. تمت ملاحظة هذه الميزة لنظام الضرائب بشكل خاص في فترات التضخم الكبير. كما أدت إلى محاولات في كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة للتقدّم بنهج ما لربط الضريبة بالأرقام القياسية، ليتمّ ضبط عتبات الضريبة صعوداً فتواءن تأثير التضخم. من دون مقاييس ما للضرائب، سيميل النظام الضريبي التصاعدي، عندما يُضمّ إلى معدل تضخم مرتفع، إلى تقليص الدخل الشخصي المتاح الحقيقي وتحويل الموارد إلى القطاع العام للاقتصاد.

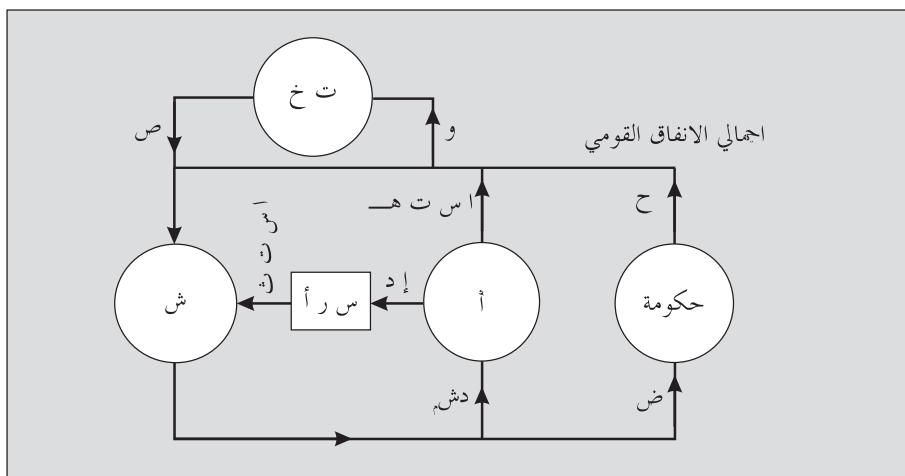
باختصار، يُرغب في الموازن الذاتية حيث يكون للاقتصاد ميل واضح للتراوح حول العمالة الكاملة من دون تضخم في الأسعار. في هذه الحالات تقوّي الموازن الذاتية القوى الشتّبة داخل النظام. حيث ينحرف الاقتصاد بشكل ملحوظ جدّاً عن العمالة الكاملة ويدى وإنما بطالة مرتفعة أم تضخمًا عاليًا، قد تحول الموازن الذاتية دون عودة الاقتصاد إلى العمالة الكاملة مع استقرار في الأسعار، أو قد ينجم عنه تحويل دخل غير مخطط له من الأسر الخاصة إلى القطاع الحكومي.

٥.١٥ القطاع الدولي

افتضنا حتى الآن في نماذجنا البسيطة أن للاقتصاد المغلق وجوداً، أي أن لا اقتصاد دولياً ولا واردات ولا صادرات سلع وخدمات ولا حركات دولية للموارد ولا حركة دولية للعملات. سوف نضيف الآن إلى نموذجنا الموسّع العنصر الأول المذكور وهو التجارة الدولية في السلع والخدمات.

هكذا يمكن الأسر الآن، بالإضافة إلى إنفاق الدخل على السلع والخدمات المنتجة محلياً وإدخار الدخل ودفع الضرائب، شراء سلع وخدمات مستوردة، وسوف نشير إليها (و). وعلى النحو ذاته، يمكن الشركات الداخلية وحكومة شراء سلع وخدمات منتجة في الخارج (أيضاً و). هذا المتغير (و) ستتجه الموارد الأجنبية. في الإتجاه الآخر ينساب دفق من السلع والخدمات تنتجه مواردنا فتصدر إلى بلدان أخرى. إن مبيعات الصادرات (ص) من السلع والخدمات تحدث دخلاً وعمالة للعوامل المشاركة في الاقتصاد المحلي.

كما أن الواردات مشابهة في تأثيرها في دفق الدخل الدائري لإدخار الأسر وفرض الضرائب، وال الصادرات مشابهة للاستثمار والإنفاق الحكومي. تشكل الواردات طلباً على السلع والخدمات المنتجة في الاقتصادات الأخرى مشكلة وبالتالي سحبًا من دفق الدخل الدائري في ما يتعلق بالاقتصاد المحلي. من جهة أخرى، تباع الصادرات للمقيمين في بلدان الاقتصادات الأخرى ويستحق الدخل الناجم عنها لعوامل إنتاج ضمن الاقتصاد المحلي ويشكل إدخالاً على دفق الدخل الدائري المحلي.



الرسم ١٠.١٥ دفق الدخل الدائري والإنفاق: تأثير القطاع الأجنبي

ملاحظة: و = واردات، ص = صادرات، ت خ = قطاع التجارة الخارجية، الباقى كما في الرسم ٤-١٥.

تظهر آثار الواردات وال الصادرات على دفق الدخل الدائري في الرسم ١٠-١٥ بتوسيعها الدفق الدائري (الرسم ١٥ - ٤) ليشمل قطاعاً دولياً. نظرًا للقطاع الحكومي والتجارة الدولية،

تتألف السحوبات الآن من ادخار الأسر وفرض الضريبة والواردات، وتتألف إدخالات الاستثمار التجاري من الإنفاق الحكومي والصادرات، مع توازن دخل يتحقق حيث $E = D + P + W = Es - Th + H + Ch$. بالنسبة للتوازن يجب أن يكون حاصل السحوبات والإدخالات المخطط لها متساوياً، إلا أن التساوي بين السلع الفردية ليس ضرورياً. رأينا في القسم السابق أن توازن الدخل ممكن في غياب التجارة الدولية، إذا كان $E > D$ فإن $Es - Th - Ch > H$ و $E > D + P + Ch$. مع إدخال الواردات (P) والصادرات (Ch)، إذا كان إذا $(E + P) > D + Ch$ يكون إذا $(Es - Th + Ch) > (P + Ch)$ وإذا كان $(E + P) < D + Ch$ تكون آنذاك $(P + Ch) > (Es - Th + Ch)$.

سوف يزداد في الحالة السابقة إحتياطي النقد الأجنبي للاقتصاد الداخلي، ويبهظ في الحالة الأخيرة. قد يكون عمل تصحيحي لازماً في كلتا الحالتين. ويكون الهدف من احتياطي تبادل العملات الأجنبية سداً عجز مؤقت في حساب ميزان المدفوعات. بعد الوصول إلى حد معين، لا يعود التراكم المستمر للإحتياطي يفي بغرض مفيد، بل ينفع فقط طبعاً في إبقاء مستويات المعيشة منخفضة. على نحو مشابه، سوف يقتضي تناقص مستمر في احتياطي العملات الأجنبية أيضاً عملاً تصحيحيًّا، ولو لمجرد كون كل حيازات احتياطي العملات الأجنبية منتهية، ومن ثم يتعدّر التكيف مع عجز مستمر إلى ما لانهاية. قد يكون ضرورياً بالتالي الإنتباه بشكل خاص إلى العلاقة بين $(P + Ch)$ و $(Es - Th)$. وتلك المسألة سوف يُعرض لها لاحقاً. أمّا الآن فيكفي التشديد على مضاعفات الواردات والصادرات بالنسبة إلى دفق الدخل الدائري وعلى التغييرات في توازن الدخل التي ستحدثها تغيرات في $(P + Ch)$. يمكن اختصار العلاقة بين الإدخالات والسحوبات والتغييرات اللاحقة في الدخل القومي، كما يلي:

أ. إن تغييراً في ادخار الأسر أو فرض الضرائب أو الواردات سيكون له التأثير نفسه تماماً في الدخل القومي. في كل حالة سيدفع التحول الأساسي بالدخل القومي إلى التغيير في الإتجاه المعاكس.

ب. إن تغييراً في الاستثمار التجاري أو الإنفاق الحكومي أو الصادرات سيكون له التأثير نفسه تماماً على الدخل القومي. في كل حالة سيدفع التحول الأساسي بالدخل القومي إلى التغيير في الإتجاه نفسه.

ج. إن التغيير في الدخل نتيجة لتحول أساسي ما في السحوبات (P , Ch أو $Es - Th$) أو لتحولأساسي ما في الإدخالات ($Es - Th$, H أو Ch). سيكون مضاعفاً ما للتغيير الأساسي، ويكون حجم التغيير حلده المضاعف المتعلق بالأمر.

وعلينا بالتالي، تعديل مفهوم المضاعف لندخل في الحساب السحب لدفق الدخل الدائري بسبب الواردات والإدخال بسبب الصادرات. تصبح هوية الدخل القومي، بما يشمل القطاع الدولي،

$$D = Es - Th + Es - Th + H + Ch - P$$

وكما في السابق سوف ندخل في عين الإعتبار العلاقات السابقة، سيمـا

$$\begin{aligned} \text{إس ت ه} &= \text{ب د} \\ \text{د} &= (\text{إس ت ه} - \text{ث}) \\ \text{إس ت ث} &= \text{إس ت ث} \\ \text{ح} &= \text{ح} \end{aligned}$$

سوف نعتبر (ص) مستقلة، أي غير مرتبطة بـ (د)، ولكن سنعتبر الواردات (و) مرتبطة بمستوى (د)، وليس الأمر بغير متوقع. العلاقة الخطية البسيطة التي سنعتمدـها للواردات هي

$$\text{و} = \text{د}$$

حيث يكون (η) هو الميل الهامشي للإستيراد. هكذا

$$\text{د} = \text{إس ت ه} + \text{إس ت ث} + \text{ح} + \text{ص} - \text{و}$$

$$= \text{ب}(\text{إس ت ه} - \text{ث}) + \text{إس ت ث} + \text{ح} + \text{ص} - \text{د}$$

$$\Leftarrow \text{د} - \text{ب}(\text{إس ت ه} - \text{ث}) + \text{د} = \text{إس ت ث} + \text{ح} + \text{ص}$$

$$\Leftarrow \text{د} [\text{إس ت ه} - \text{ث}] + [\eta + \text{إس ت ث} + \text{ح} + \text{ص}] = \text{إس ت ث} + \text{ح} + \text{ص}$$

$$\frac{\text{ص}}{\text{د}} = \frac{\text{إس ت ث}}{\text{إس ت ه}} + \frac{\text{ح}}{\text{إس ت ه}} + \frac{\text{ص}}{\text{إس ت ه}} \Leftarrow$$

$$[\eta + \text{إس ت ه} - \text{ث}] [\text{إس ت ه} - \text{ث}] [\text{إس ت ه} - \text{ث}] [\text{إس ت ه} - \text{ث}]$$

تبرهن هذه الصيغة أن حجم المضاعف مرتبط إيجابياً بالميل الهامشي للاستهلاك (ب) وأنه مرتبط سلبياً بهامش معدل الضريبة (ض) وبالميل الهامشي للإستيراد (η)، وكلاهما تسرّب من دفق الدخل الدائري. واضح من الصيغة أن تغيّراً في (ص) قدره ١٠٠ وحدة سيكون له التأثير نفسه في (د) مما قد يكون لتغيّر في (ح) قدره ١٠٠ أو تغيّر في (إس ت ث) قدره ١٠٠. إن محاولة إظهار أثر القطاع الدولي ببياناً أمر معقد للغاية.

لو كانت (ص) و(و) مستقلتين ومتتساوين، لكان منحنى الطلب الكلّي في اقتصاد مغلق له قطاع حكومي هو نفسه الموجود في اقتصاد له قطاع دولي، أي أن

$$\text{د} = \text{إس ت ه} + \text{إس ت ث} + \text{ح}$$

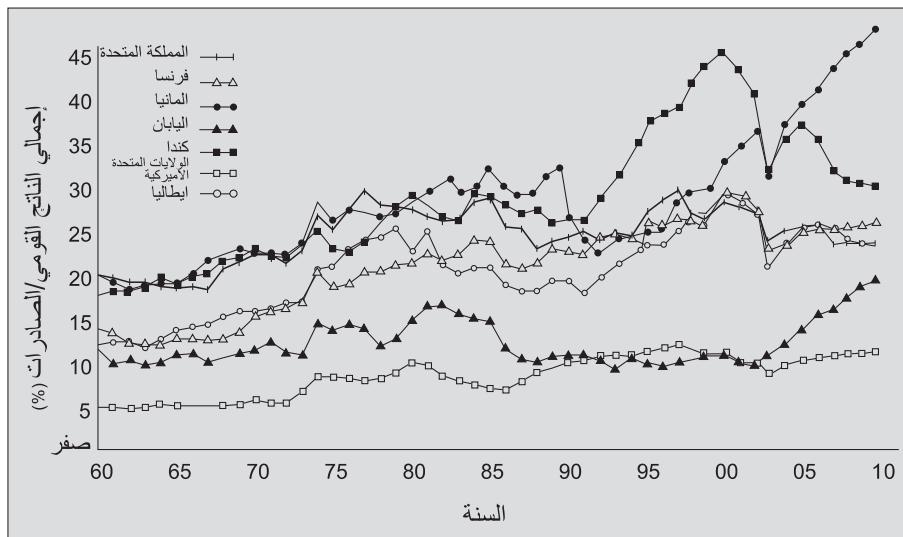
قد يعادل

$$\text{د} = \text{إس ت ه} + \text{إس ت ث} + \text{ح} + \text{ص} - \text{و}$$

عندما تعادل ص = و، قد ترفع (ص) (د) بقدر الصادرات، وقد تخفض (و) (د) بالمقدار نفسه. وعلى النحو ذاته، إذا كانت (ص) $>$ (و)، قد يزيد (د) بقدر الفارق، وإذا كانت (و) $<$ (ص)، قد يخفض (د) بقدر الفارق. إذا كانت (و) = (م - ه - إد)، قد يكون منحنى الطلب الكلّي أقل شدّة في درجة انحداره، مشيراً إلى تأثير أصغر للمضاعف نظراً للتسرّب في الواردات.

تكون التجارة الدولية وراء ارتباط الدخل القومي لأي دولة تجارية بالدخل القومي لبلدان أخرى من خلال الصادرات والواردات. العامل الرئيسي المؤثر في صادرات بلد ما يتحمل أن يكون مستوى ومعدل نمو المداخيل الحقيقة في باقي العالم. وإذا كانت المداخيل الحقيقة في باقي العالم مرتفعة وتزايد بسرعة، من المحتمل أن تكون صادرات

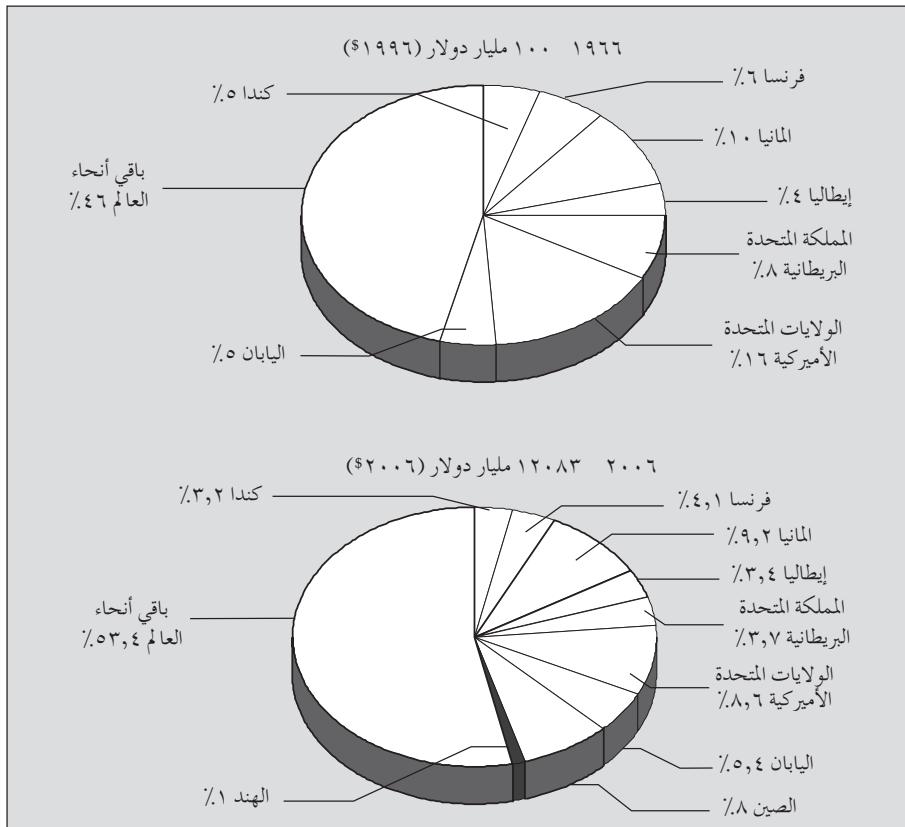
أي بلد مرتفعة ومتزايدة، في حين تبقى العناصر الأخرى من غير تعديل. وعلى العكس، من المحتمل أن يكون مستوى الواردات في بلدٍ ما مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بمستوى ومعدل تبدل الدخل القومي لذلك البلد. باختصار، إن تغييراً في مستوى الدخل القومي في الاقتصاد سوف يكون له، من خلال التجارة الدولية، مضاعفات بالنسبة للاقتصادات الأخرى. وتذكر هذه المضاعفات كلاماً كان مستوى الدخل القومي في الاقتصاد موضوع البحث كبيراً وكلما كانت نسبة الدخل القومي التي تدخل التجارة الدولية أكبر.



الرسم ١١.١٥ الصادرات كنسبة (إن ق) لبلدان مختلفة، ١٩٦٠ - ٢٠٠٥

في العقود الأربع الأخيرة أصبحت معظم الأنظمة الاقتصادية أكثر «انفتاحاً»، أي أن الصادرات والواردات باتت تشكل حصة متزايدة من الدخل القومي كجزء من السبب فكان تخفيض عام في حواجز التجارة الدولية، لا سيما الرسوم الجمركية والمحصص. يظهر الرسم ١١-١٥ الصادرات كنسبة من (إن ق) لمجموعة مختارة من الأنظمة الاقتصادية.

الرسم ١١-١٥ والرسم ١٢-١٥ يُظهران أن الصادرات كنسبة من (إن ق) للولايات المتحدة واليابان، هي أدنى مما هي عليه في كل الأنظمة الاقتصادية الرئيسية الرأسمالية الأخرى. إن حجم الاقتصاد الأميركي والياباني وحده يجعل القطاع الدولي في البلدين يلعب دوراً هاماً جدًا في اقتصادات كل البلدان التي تتعاطى التجارة معها. يعكس ما يحصل في الولايات المتحدة الأمريكية، فإن الاقتصاد الصغير في بلدان كبلجيكا وإيرلندا وهولندا والنمور الآسيوية، يعتمد إلى حد بعيد على التجارة الدولية. أمّا الصين فقد دخلت الآن الحلبة الدولية كأحد أهم البلدان التجارية العالمية. وحلّت عام ٢٠٠٣ مكان اليابان كالمصدر الرائد للولايات المتحدة الأمريكية. على صانعي السياسات الاقتصادية أن يأخذوا الأثر التجاري بعين الاعتبار عندما يتولّون سياسة اقتصادية. سوف نعود إلى هذا الموضوع في وحدة لاحقة.



الرسم ١٢.١٥ حصة السوق في التجارة الدولية، ١٩٦٦ و ٢٠٠٦

٦.١٥ المدّحّرات التجارية

بدأنا تحليلنا على افتراض أن كل عوامل الإنتاج تملكها الأسر وأن كل عوامل المدخلات تستلمها الأسر كدخل شخصي. من الواضح أن هذا ليس وصفاً دقيقاً لأنّظمة الاقتصادية المتطرّفة. في حين أن كل عوامل الإنتاج تملكها الأسر، غالباً ما تكون هذه الملكية غير مباشرة. تكون النتيجة أن جزءاً من الدخل الناجم عن عملية الإنتاج تبيّنه الشركات على شكل أذخارات تجارية أو أرباح غير موزعة ولا يوزع على الأسر، رغم أن كل شركة تملك جماعياً، في غالب الأحيان من قبلآلاف الأسر. من خلال عملية صنع القرار، يمكن للأسر التي تملك الأعمال أن تختار إبقاء جزء من دخلها في أشغالها لتنفقه جماعياً. يُقسّم إجمالي ربح الأعمال إلى ثلاثة أقسام:

- مخصصات استهلاك رأس المال (نفّص):
- الأرباح غير الموزّعة؛
- أنصبة الأرباح.

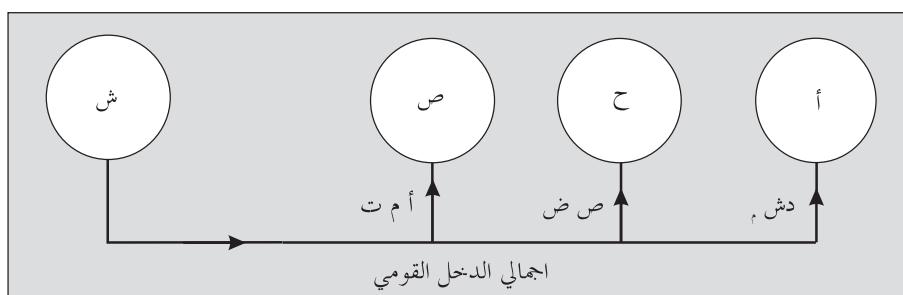
إن إجمالي الأرباح ناقص استهلاك رأس المال يعادل صافي الأرباح. ومخصصات استهلاك رأس المال زائد الأرباح غير الموزعة تشكل الأرباح التي اكتسبتها الأعمال. أنصبة الأرباح هي عنصر من عناصر الدخل الشخصي المتاح.

والأرباح غير الموزعة تعادل في أثرها على دفق الدخل الدائري إدخار الأسر. وهي تمثّل سحبًا من دفق الدخل الدائري الذي سينجم عنه هبوط في الدخل القومي إذا لم يوازن إدخال معين مخطط له.

بعد أن تحدثنا عن القطاع الحكومي والتجارة الدولية والأرباح غير الموزعة، نحن الآن قادرون على تشكيل نموذج كامل لدخل الدفق الدائري الذي يقترب من الحالة التي نشهدها في اقتصاد متتطور. فجزء من إجمالي الدخل القومي يُدفع للحكومة على شكل ضريبة. وإجمالي إيراد الضريبة يتألف من ضرائب الأسر (ضرائب الدخل الفردي أساساً) والضرائب التجارية المباشرة (الضرائب على أرباح الشركات أساساً) والضرائب التجارية غير المباشرة (الرسوم على المبيعات أساساً). ينتقل جزء من الدخل الذي تحصل عليه الحكومة إلى الأسر على شكل مدفوعات تحويلية (بما فيها مدفوعات الرفاهية). الفارق بين إيراد الضريبة والمدفوعات التحويلية يشكل "صافي الضرائب". يتألف إجمالي الدخل القومي من الدخل الشخصي المتاح، والأرباح التجارية المكتسبة وصافي الضرائب. هكذا أ. الدخل الشخصي المتاح = الأجور، المعاشات، الإيجارات، الفائدة + أنصبة الأرباح – الضرائب + المدفوعات التحويلية؛

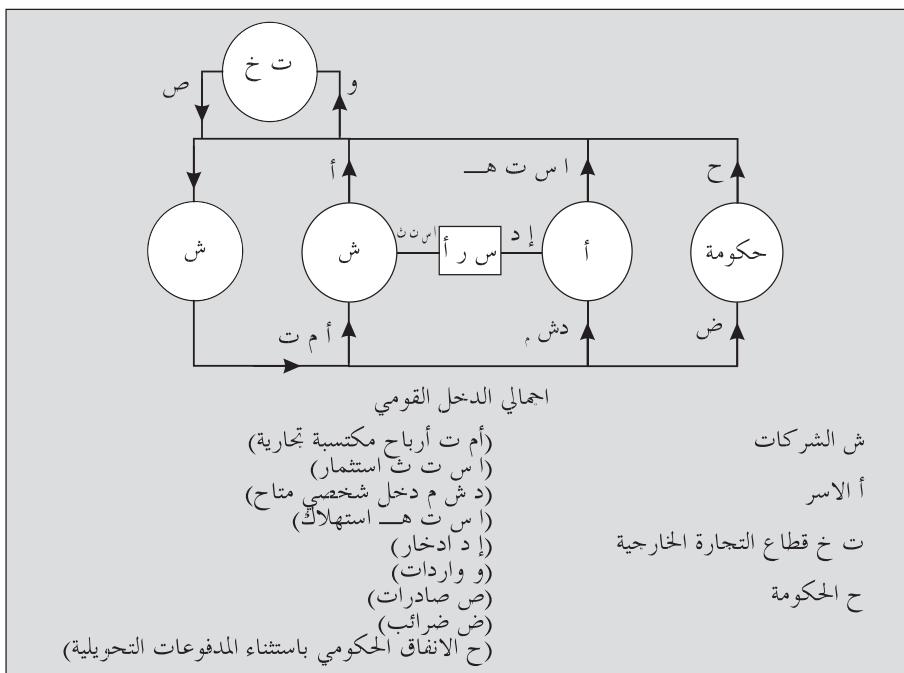
- ب. الأرباح التجارية المكتسبة = إجمالي الربح + مخصصات استهلاك رأس المال – الضرائب التجارية المباشرة – أنصبة الأرباح؛ و
- ج. صافي الأرباح = الضرائب التجارية غير المباشرة + الضرائب التجارية المباشرة + الضرائب الشخصية – المدفوعات التحويلية.

بتعبير آخر، يعادل دخل الأسر المتاح إجمالي الدخل القومي بعد أن تُنقص منه الأرباح التجارية المكتسبة وصافي الضرائب. يمكن رؤية توزيع الدخل القابل للإنفاق على الأسر والمؤسسات التجارية والحكومة، من خلال درس دخل نصف الرسم البياني للدفق الدائري، كما يظهر في الرسم ١٤-١٥. يظهر الرسم ١٤-١٥ تقسيم إجمالي الإنفاق وجهة الناتج، إضافة إلى دفق إجمالي الدخل للرسم ١٣-١٥.



الرسم ١٣.١٥ دفق الدخل

ملاحظة: $\Delta T = \text{أرباح مكتسبة تجارية} - \text{ضريبة الضرائب}$.



الرسم ١٤.١٥ دفق الدخل الدائري والإإنفاق: النموذج الكامل

يلخص الرسم ١٤-١٥ دفق الدخل الدائري والإإنفاق. يتم تحصيل الدخل في الأعمال من خلال الأرباح المكتسبة وفي الحكومة من خلال الضرائب وفي الأسر من خلال الدخل الشخصي المتاح. بدورها تتولى الشركات الإنفاق على الاستثمار (I) الذي تعزز قيمته الأدخار الخاص والأرباح المكتسبة التجارية أو الإقراض من سوق رأس المال. الإنفاق الحكومي يُمثل بـ (G) وإنفاق الأسر بـ (C). وجاء من هذا الإنفاق يكمن على السلع والخدمات من المنتجين الأجانب (واردات ممثّلة بـ I) ويشتري الأجانب سلعاً وخدمات من المنتجين الداخليين (الصادرات ممثّلة بـ X).

$$\text{حاصل الإنفاق } (I + G) = \text{استهلاك} + \text{استثمار} + \text{حكومة}$$

$$\text{إنفاق} + (\text{ الصادرات} - \text{واردات}).$$

البيانات التالية لاقتصاد فرضي تبيّن التساوي بين الإنفاق والدخل.

الدخل	الإنفاق
الدخل الشخصي المتاح ١٠٠	الاستهلاك ٧٥
صافي الضرائب ١٥	الاستثمار ٢٥
الأرباح المكتسبة التجارية ١٠	الحكومة ٢٧
	ال الصادرات - الواردات ٢-

وهكذا فإن دفق عامل المداخل لمختلف وحدات اتخاذ القرار في الاقتصاد من جهة، أي المؤسسات التجارية والحكومة والأسر، ومن جهة أخرى، دفق الإنفاق أي الاستهلاك والاستثمار والإنفاق الحكومي والصادرات ناقص الواردات، يمكن تلخيصهما ضمن الرقم الواحد لدفق الدخل الدائري (الرسم ١٤-١٥).

٧.١٥ الخلاصة

أنت الآن قادر على التمييز بين النموذج البسيط لتحديد الدخل والنماذج الموسّع الأكثر واقعية. المفاهيم المشروحة تشمل الكفاية الهاشمية للاستثمار وكلفة استثمار التمويل ونسب عائد الاستثمار مع الوقت والمجهول والمجازفة ومبدأ التعجيل.

أنت تدرك أهمية القطاع الحكومي إذ يؤثر في دفق الدخل الدائري وكيف أن الحكومة بتعديلها مختلف الضرائب والتحويلات والإنفاق، يمكنها التأثير في الناتج والبطالة. أنت حسن الإطلاع على الموازن الذاتية وأثرها على الاقتصاد وتعرف كيف تحسب ميزانية الحكومة.

يمكنك تحليل تأثير الواردات والصادرات والإدخار التجاري في دفق الدخل الدائري وأنت حسن الإطلاع مئة في المئة على التساوي بين الإنفاق والدخل.

أسئلة متعددة الخيارات

الأسئلة من ١-١٥ إلى ٣-١٥ ترتكز على البيانات التالية لاقتصاد فرضي:

$$\text{إس ت ه} = ٢٠٠ + ٠,٨ (\text{دق} - \text{ض})$$

$$\text{إس ت ث} = ١٢٥$$

$$\text{ض} = ٢٥$$

$$\text{ح} = ٢٥٠$$

حيث أن

إس ت ه = إنفاق الاستهلاك

إس ت ث = إنفاق الاستثمار

ح = إنفاق الحكومة

دق = الدخل القومي

ض = ضرائب

١.١٥ أي خيار يصح من بين الخيارات التالية؟

أ. $\text{دق} = \text{إس ت ه} + \text{إس ت ث} + \text{ح}$

ب. $\text{دق} = \text{إس ت ه} + \text{إس ت ث} + \text{ح} - \text{ض}$

ج. $\text{دق} = \text{إس ت ه} + \text{إس ت ث} + \text{ح} + \text{ض}$

د. $\text{دق} = (\text{إس ت ه} + \text{إس ت ث} + \text{ح} + \text{ض}) / ٨,٠$

٢.١٥ أي من الخيارات التالية هو مستوى التوازن للدخل القومي؟

- أ. ٢٤٠٠
- ب. ٢٧٥٠
- ج. ٢٧٧٥
- د. ٢٨٧٥

٣.١٥ أي خيار يصحّ من بين الخيارات التالية وينطبق ضمن الاقتصاد البسيط؟

- أ. السبب الرئيسي وراء البطالة هو الإنفاق غير الكافي.
- ب. يتراوّن مستوى التوازن للدخل القومي مع مستوى العمالة الكاملة.
- ج. التضخم والعمالة مرتبطان سلبياً.
- د. خفض الضرائب أهم من الإنفاق الحكومي في زيادة العمالة.

٤.١٥ «في النقاشات العلنية حول البطالة الحالية، فشل صانعوا السياسات في تقدير «أثر المضارع»، سيما النظرية التي مفادها أن إنفاق ١٠٠٠ مليون دولار من قبل الحكومة يحدث في نهاية الأمر \$ ٣٠٠٠ إلى \$ ٢٥٠٠ زيادة في (إنق). ولكن إذا كانت هذه النظرية صحيحة، يجب أن تعمل عكسياً. قد يعادل صافي أثر تخفيض ١٠٠٠ مليون دولار في الإنفاق الحكومي اليوم ٢٥٠٠ مليون دولار إلى ٣٠٠٠ مليون دولار زيادات في الضرائب».

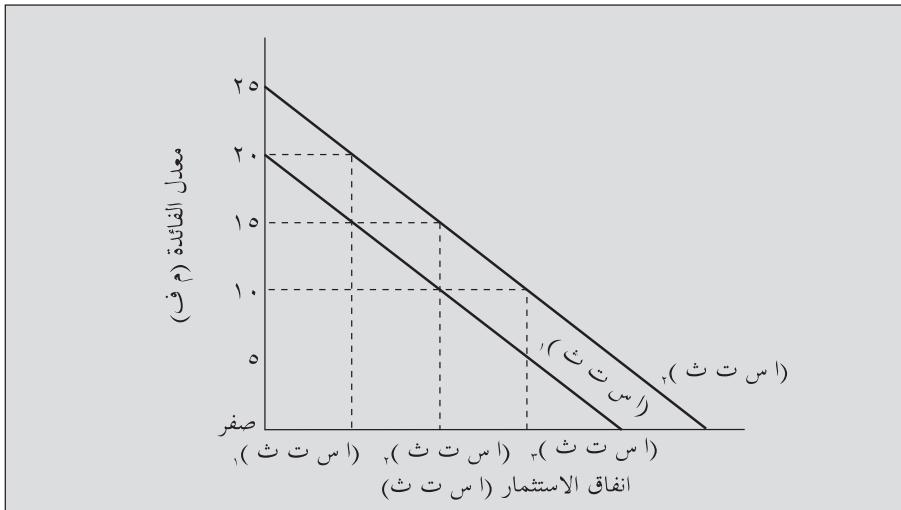
هل أن التحليل الاقتصادي في هذا الإقباس صحيح أو غير صحيح، ولماذا؟

- أ. صحيح، لأن الإنفاق الحكومي أثر مضاعف على الاستهلاك.
- ب. غير صحيح، لأن الزيادة في الضرائب لها أيضًا أثر مضاعف.
- ج. صحيح، لأن قيمة الميل الهامشي للاستهلاك تحدّد حجم المضارع.
- د. غير صحيح، لأن تخفيض ١٠٠٠ مليون دولار في الإنفاق الحكومي قد يخفض الدخل القومي بأكثر من ٢٥٠٠ مليون دولار إلى ٣٠٠٠ مليون دولار زيادة في الضرائب.

٥.١٥ أي خيار من بين الخيارات التالية هو أساساً مبدأ التعجيل؟

- أ. الدخل متوقف على الاستثمار.
- ب. الاستهلاك متوقف على الدخل.
- ج. الادخار متوقف على الدخل.
- د. التغيير في صافي الاستثمار متوقف على معدل تغيير الدخل القومي.

الأسئلة من ٦-١٥ إلى ٨-١٥ مبنية على أساس الرسم البياني ١٥-١٥.



الرسم ١٥.١٥

ملاحظة: $(إس ت ث)$ هو مستوى الاستثمار للفترة ١ $(إس ت ث)$ ، هو مستوى الاستثمار للفترة ٢.

٦.١٥ أي احتمال من بين الاحتمالات التالية قد أحدث الانحراف في مستوى الاستثمار

من $(إس ت ث)$ إلى $(إس ت ث)$ ؟

- أ. انخفاض في معدل الفائدة.
- ب. زيادة في معدل الضريبة التجارية.
- ج. زيادة في معدل الفائدة.
- د. تجديدات موفر اليد العاملة.

٧.١٥ في الفترة ١ كان الاستثمار وبقي عند ذلك المستوى في الفترة ٢، رغم الإنحراف

في دالة الاستثمار. أي خيار من بين الخيارات التالية قد يعلل هذا؟

- أ. ازدياد الطلب على استثمار الاستبدال.
- ب. ازدياد معدل الفائدة من ١٥ إلى ٢٠ في المئة.
- ج. تأخير الشركات الاستثمار بمقدار $(م إس ت ث)$ ، $(م إس ت ث)$.
- د. ازدياد واردات سلع الاستثمار.

٨.١٥ كان معدل الفائدة ١٥ في المئة في الفترة ١ و ١٠ في المئة في الفترة ٢. أي من

الاحتمالات التالية يمثل التغيير في الاستثمار بين الفترتين؟

- أ. من صفر $(م إس ت ث)$ إلى صفر $(م إس ت ث)$.
- ب. من صفر $(م إس ت ث)$ إلى صفر $(م إس ت ث)$.
- ج. من صفر $(م إس ت ث)$ إلى صفر $(م إس ت ث)$.
- د. من صفر $(م إس ت ث)$ إلى صفر $(م إس ت ث)$.

٩.١٥ أي خيار من بين الخيارات التالية سيؤدي إلى التسبيّب في انحراف نزوّلاً لمنحتي إنفاق الاستثمار؟

- أ. تقدم تقني جديد يخفّض سعر الفولاذ الأولى إلى النصف.
- ب. هبوط هام في معدل الفائدة.
- ج. هبوط في معدلات الأجور.
- د. ارتفاع في الضريبة على الشركات.

١٠.١٥ الافتراضات المقدمة لدى إعداد نموذج معجل فترة المحاسبة البسيط هي:

- أ. رجال الأعمال يتتجاهلون التوقعات لدى اتخاذهم قرارات الاستثمار.
- ب. رجال الأعمال لا يسمحون أبداً لإحتياطي رأس المال أن يصبح فائضاً أو ناقصاً لتلبية طلبهم الحالي للناتج.
- ج. التعديلات الصغيرة في احتياطي رأس المال تقوم بها الشركات عندما تواجه تقلبات بسيطة في الناتج.

أي احتمال يصحّ من بين الاحتمالات التالية؟

- أ. ١ فقط.
- ب. ١ و ٣ فقط.
- ج. ١ و ٢ و ٣.
- د. لا ١ ولا ٢ ولا ٣.

١١.١٥ في الاقتصاد قدر هام من البطالة. تقترح الحكومة تمويل زيادة قدرها ٢٠٠ مليون دولار في الإنفاق على السلع والخدمات بزيادة قدرها ٢٠٠ مليون دولار في الضرائب على الدخل. لو أبقت معدلات الفائدة كما هي، ولو أن المستهلكين ينفقون دائمًا ٩٠ في المئة من دخلهم بعد خصم الضريبة، قد تسبّب خطأ مثل هذه في أي من الأمور التالية:

- أ. رفع الدخل القومي.
- ب. إبقاء الدخل القومي ثابتاً.
- ج. تخفيض الدخل القومي بـ ٢٨٠ مليون دولار.
- د. تخفيض الدخل القومي بـ ١٨٠ مليون دولار.

١٢.١٥ ترغب حكومة ما في موازنة ميزانيتها وتحقيق العمالة الكاملة وتوزيع (د) على (إس ت ه)، (إس ت ث) و(ح) في نسب معينة. أوصى المستشار الاقتصادي الأعلى بالتخلي عن واحد على الأقل من أهداف السياسة. على أي من الاحتمالات التالية ترتكز نصيحته المهنية؟

- أ. الأهداف الثلاثة لها مستويات تختلف في أهميتها.
- ب. الإحتمال ضئيل جدًا أن تحصل قيم (د) و(ض) و(إس ت ه) و(إس ت ث) و(ح) لتحقيق الأهداف الثلاثة.
- ج. الميزانيات المتوازنة متعارضة مع العمالة الكاملة.
- د. لا يمكن التأثير في توزيع (إن) على (إس ت ه) و(إس ت ث) و(ح).

١٣.١٥ لو حصل أن تبنت الحكومة سياسة حملت الأسر إلى ادخال المزيد من دخلها، أي من الأمور التالية ستؤثر في الدخل القومي على المدى القصير؟ إن الدخل القومي قد:

أ. يزداد لأن الادخار يعادل الاستثمار وازيداً في إنفاق الاستثمار قد يؤدي إلى ازيداً في الدخل القومي.

ب. ينخفض لأن زيادة في استعداد الأسر للادخار لا تطابقها تلقائياً زيادة في استعداد الشركات للاستثمار.

ج. يزداد لأن الأسر ستذخر أكثر فقط إذا ازدادت مداخيلها.

د. تنخفض لأن الادخار الإضافي قد يسرع في ارتفاع معدلات الفائدة التي بدورها قد تخفض إنفاق الاستثمار.

١٤.١٥ أي خيار من بين الخيارات التالية يفسّر لماذا تعمل الضريبة التصاعدية كـ «موازن ذاتي»؟

أ. عندما يتغير (إن ق)، تغيير الحكومة معدلات الضرائب.

ب. عندما يتغير (إن ق)، تغيير معدلات الضرائب تلقائياً.

ج. جباية الضرائب تزداد مع انخفاض إنفاق الحكومة.

د. عندما يتغير (إن ق)، تغيير الإيرادات الضريبية تلقائياً في الإتجاه نفسه من دون أي تغيير في معدلات الضرائب.

١٥.١٥ أي خيار يصحّ من بين الخيارات التالية؟ وظيفة «الموازن ذاتي» أن:

أ. يضمن أن مقدار الضريبة ذاته يُجيئ كل سنة.

ب. يوازن الميزانية كل سنة.

ج. يقلّص التقلبات في النشاط الاقتصادي.

د. يضمن أن الإنفاق الحكومي هو ذاته كل سنة.

١٦.١٥ أي خيار يصحّ من بين الخيارات التالية؟ أهمية القطاع الدولي لمستوى الدخل القومي هي أن:

أ. فائضاً في الصادرات على الواردات ينجم عنه تسرب من الدفق الدائري.

ب. الدخل القومي سيستمر في الهبوط إلا في حال كانت الصادرات أكبر من الواردات.

ج. فائض الصادرات على الواردات يحدّد معدل النمو للاقتصاد.

د. الواردات هي تسرب من الدفق الدائري وال الصادرات هي إدخال عليه.

١٧.١٥ من أجل احتساب قيمة مضاعف إنفاق الحكومة، من الضروري معرفة:

I. ميل الإستيراد الهامشي.

II. الإنفاق الحكومي.

III. هامش معدل الضريبة.

أي احتمال يصحّ من بين الاحتمالات التالية؟

- أ. ١ و ٢ فقط.
- ب. ١ و ٣ فقط.
- ج. ٢ و ٣ فقط.
- د. ٢ فقط.

١٨.١٥ انظر إلى الاحتمالات التالية.

- أ. إن زيادة في إنفاق الإستيراد تُقلص (إن ق.).
 - ب. إن تخفيضاً في إنفاق التصدير يزيد (إن ق.).
- أي احتمال يصح من بين الاحتمالات التالية؟
- أ. ١ فقط.
 - ب. ٢ فقط.
 - ج. كل من ١ و ٢.
 - د. لا ١ ولا ٢.

١٩.١٥ كان ميل الاستهلاك الهاشمي في الاقتصاد .٨،٠ المستشار الاقتصادي للحكومة حسب بالتالي المضاعف فكان ٥ (أي ١١ - ٠٨). حصلت زيادة في الصادرات قدرها ١٠ بليون دولار وحصل أن الدخل القومي ازداد ٢٠ بليون دولار. لم يرتفع الدخل القومي بالقيمة الكاملة للمضاعف ضرب الزيادة في الصادرات، أي بـ ٥٠ بليون دولار لأنـه

- أ. لربما كان ميل الإستيراد الهاشمي أكبر من صفر.
 - ب. لم يدخل ميل الأدخار الهاشمي في المعلومات، وكان أمكن أن يكون أكبر من صفر.
- III. أصبحت الواردات وال الصادرات متعادلة بعد أن ازداد الدخل القومي بـ ٢٠ بليون دولار.

أي احتمال يصح من بين الاحتمالات التالية؟

- أ. ١ فقط.
- ب. ١ و ٢ فقط.
- ج. ١ و ٣ فقط.
- د. ٢ و ٣ فقط.

٢٠.١٥ كان الاقتصاد يشهد (إن ق) منخفضاً، وألقى كثيرون اللوم على منافسة الواردات المتزايدة واستعداد المستهلكين المتزايد لشراء سلع مستوردة. إلا أنه، وعندما نشرت الحسابات القومية للسنة، تبيّن أن (إن ق) والواردات قد هبطت. أي خيار من بين الخيارات التالية يعلل هذا؟

- أ. الصادرات كانت قد ارتفعت.
- ب. الطلب على الاستثمار كان قد ارتفع.
- ج. تم شراء أقل قدر من الواردات في الإجمال بسبب تقليل في الطلب الكلي.
- د. كان ميل الاستهلاك الهاشمي قد ارتفع.

السياسة الموازنة العامة

المحتويات

٢/١٦	١.١٦ المقدمة
٣/١٦	٢.١٦ الفجوتان الانكمashية والتضخمية
٥/١٦	٣.١٦ (إن ق) حقيقي ونقيدي: أرقام قياسية
٧/١٦	٤.١٦ سياسة الموازنة العامة
١٠/١٦	٥.١٦ خلاصة
١١/١٦	أمثلة متعددة الخيارات

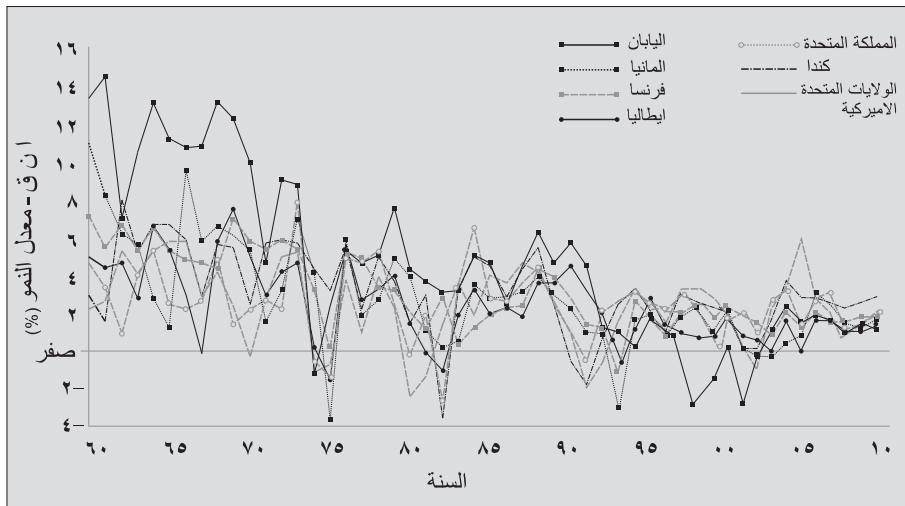
١.٦ المقدمة

لقد بينا أن الحد للدخل القومي على المدى القصير يعنيه الحد الأقصى لامكانات الإنتاج والذي بدوره يحدّد العرض المتوازن لعوامل الإنتاج والمعرفة التقنية. أما التغيير في العرض لمدخلات العوامل والدرارة التقنية فيحصل ببطء مع الوقت. معأخذ هذا الحد الثابت على المدى القصير بعين الاعتبار، فصلنا نظرية تحديد الدخل القومي والناتج، وأظهرنا أن الدخل القومي يحدّده مستوى الطلب الكلي. لا بل ذهبنا إلى أبعد من ذلك وأثبتنا أن مستوى الدخل القومي قد يختلف عن الطاقة أو الدخل الاحتمالي.

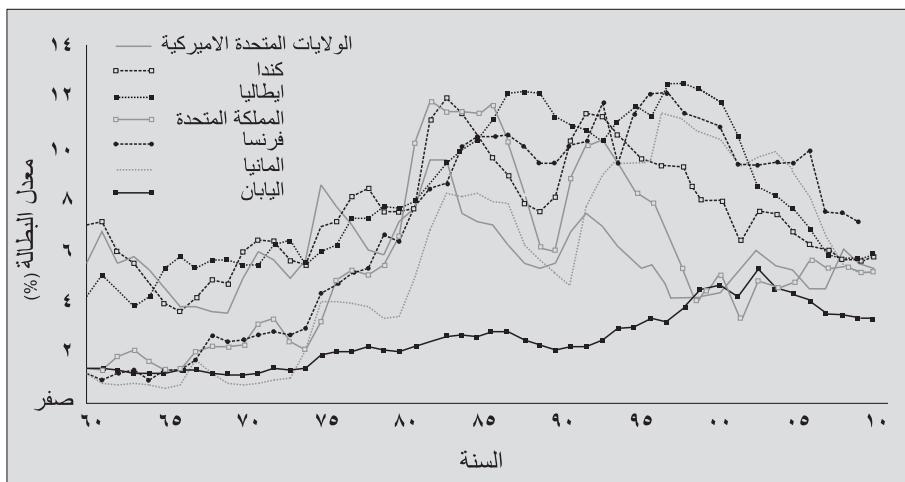
في الواقع وفي كل الأنظمة الاقتصادية الرأسمالية الرئيسة، يميل الناتج الاحتمالي (ك) إلى النمو باستقرار مع الوقت، عاكساً زيادة في نوعية احتياط رأس المال وكميته، نظراً لصافي الاستثمار الموجب والتغيير التكنولوجي. أما وجود التغيير التكنولوجي فيصبح بارزاً إذ يندرج ضمن سلع رأسمالية جديدة. وبالنسبة إلى النمو في (ك) فتحدثه أيضاً زيادات في نوعيةقوى العاملة وكميتها، حيث يُنسب تعزيز النوعية إلى التعليم والتدریب. واليوم يتراوح معدل النمو في (ك) بالنسبة إلى الأنظمة الاقتصادية الرأسمالية الرئيسة، بين ٢ و ٤ في المئة. أما الناتج الفعلي (ن اف ع) فيتقلب بشدة مقارنةً مع (ك).

تظهر في الرسم البياني ١ - ١٦ النسبة المئوية السنوية للتغيير في (إن ق) "للبلدان السبعة الكبيرة" خلال الأربعين سنة الماضية. والملاحظ أن التشتت في معدلات نمو (إن ق) بين "البلدان السبعة الكبيرة" خفٌ مع مرور السنين؛ ففي السبعينيات بدأت معدلات النمو هذه ترتفع وتهدأ معًا أكثر مما حصل في السبعينيات. وبالتالي شهد العديد من البلدان نمواً سالباً في (إن ق) في منتصف السبعينيات وأوائل الثمانينيات والتسعينيات. في حال كنت تعتقد أن هذا النمط سيتكرر، يمكنك توقع حصول كсад عالمي في أوائل القرن المقبل!

بما أن الزيادة في (ك) حصلت باستقرار والتقلبات في (ن اف ع) كانت هامة، يتبع أن الفجوة بين (ك) والـ (ن اف ع) لهذه البلدان لم تكن ثابتة عبر الزمن. إذ أنه في بعض الفترات التي تميزت بعدم استخدام متوازن لعوامل الإنتاج، كان (ن اف ع) > (ك)، وفي فترات أخرى استُخدمت فيها العوامل كاملة نسبياً، كان (ك) = (ن اف ع)، حتى أنه في فترات أخرى أيضًا، كان استخدام العوامل زائداً في الوقت الذي كانت فيه الأنظمة الاقتصادية ناشطة دون معدل العمالة الكاملة لليطاله وكانت الأسعار ترتفع بشدة.



الرسم ١.١٦ معدلات النمو السنوية كنسبة مئوية لـ(إن ق) «للبلدان السبعة الكبيرة»، ١٩٦٠ – ٢٠٠٥



الرسم ٢.١٦ معدلات البطالة ١٩٦٠ – ٢٠٠٥

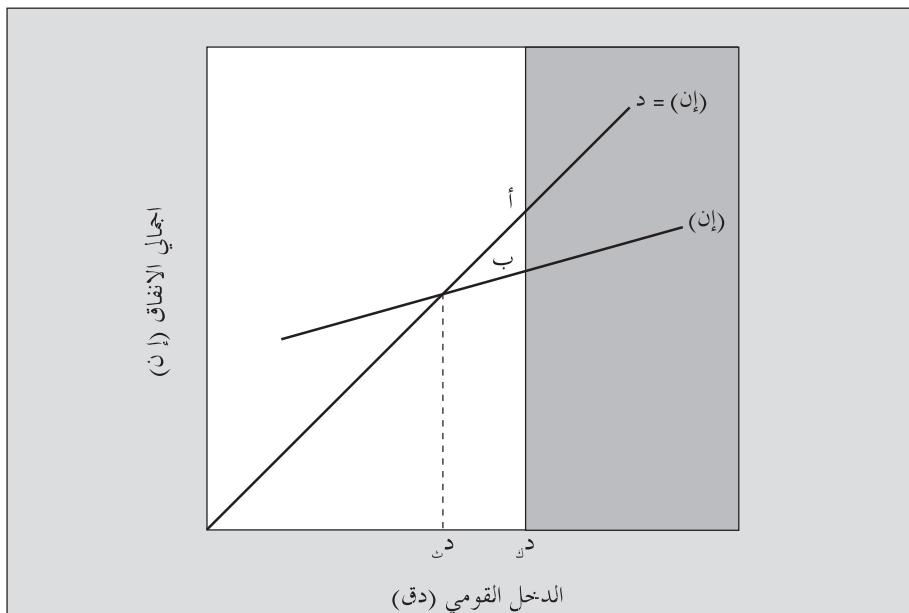
يظهر في الرسم البياني ٢.١٦ مدى تغير معدلات البطالة في الفترة نفسها. كما يمكن ملاحظة حصول الزيادات في معدلات البطالة عندما تقارب معدلات النمو في (إن ق) الصفر أو تصبح سالبة، وهو أمر لا عجب فيه.

هذه الوحدة هي أساساً بمثابة مراجعة أو «جمع معلومات» بهدف توفير شرح عام لبيانات العالم الحقيقي المعروضة أعلاه، والتتأكد من أنك فهمت العلاقة المتباينة بين الطلب الكلي والناتج المحتمل والطريقة التي يحدّدان فيها ما إذا كان الاقتصاد ناشطاً دون، على أو فوق مستوى العمالة الكاملة.

الفجوة الانكماشية والتضخمية

٢.١٦

حيث أن افترضنا يفيد بأن الإنتاج بكامل الطاقة يحدّده على المدى القصير عرض عوامل الإنتاج والمعرفة التقنية، وتعين العوامل "الحقيقية" أو العينية الحدّ للإنتاج الذي يعتبر ثابتاً على المدى القصير. بمعنى آخر، لا يمكن زيادة العرض الكلي فيتخطى العمالة الكاملة أو الدخل القومي بكامل الطاقة الذي يُشار إليه بذلك في الرسم ٣-٦.



الرسم ٣.١٦ الفجوة الانكمashية

علمًا بأن d يعيّن حد الناتج الفعلي، يكون مستوى الدخل القومي المحقق رهناً بمستوى الطلب الكلي الذي يتألف من الأعباء التالية:

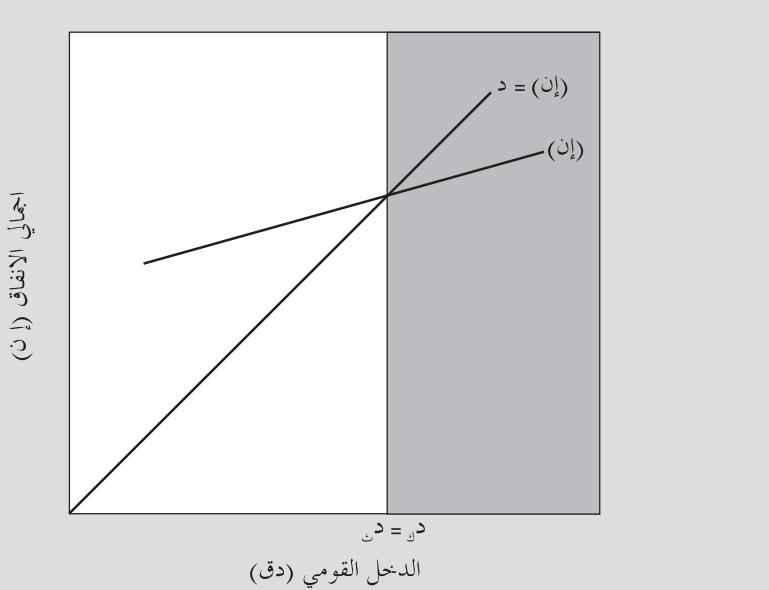
٥. استهلاك الأسر (إس ت هـ).
٦. الاستثمار التجاري (إس ت ث).
٧. الإنفاق الحكومي (ح).
٨. الصادرات (ص) ناقص الواردات (و)، يعني (ص - و).

وبالتالي يعادل الطلب الكلي ($إس ت هـ + إس ت ث + ح + ص - و$). تذكر أن الواردات تُطرح من الطلب الكلي لأن جزءاً من الاستهلاك والاستثمار والإنفاق الحكومي يتخد شكل مشتريات الواردات بدلاً من السلع المنتجة محلياً. وأن مشتريات الواردات هذه تُحدث عوامل مداخليل في أنظمة اقتصادية أخرى وليس في الاقتصاد المحلي. لكي يكون تسرّب الإنفاق هذا ممكناً من دفق الدخل الدائري ضمن الاقتصاد المحلي، ينبغي طرح قيمة الواردات للحصول على تلك الأعباء المتراكمة كعوامل مداخليل للأسر ضمن الاقتصاد المحلي.

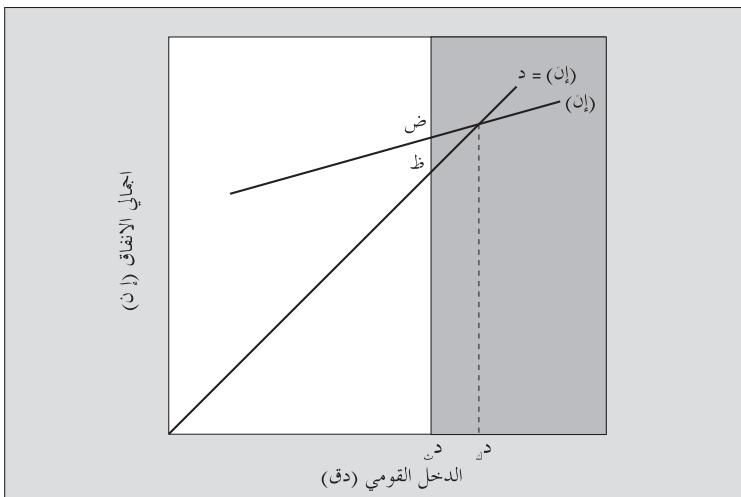
يشمل الطلب الكلي كل تلك الأعباء التي تدعى حق المطالبة بتعويض الخسارة عن إنتاج الاقتصاد المحلي والتي تحدث وبالتالي استخداماً ودخلًا لعوامل الإنتاج المحلية. كلما ارتفع مستوى الطلب الكلي، ارتفع مستوى الدخل والعماله، والعكس بالعكس. ويمكن للزيادات في الطلب الكلي أن تحدث ارتفاعاً في إنتاج السلع والخدمات، طالما لا تزال بعض عوامل الإنتاج غير مستخدمة. ولكن عندما يتحقق الإنتاج بكامل الطاقة، يتم تعين الحد لأي زيادة إضافية في الإنتاج من قبل العوامل التي تقرر معدل نمو الإنتاج بكامل الطاقة مع الوقت.

إذا كان الطلب الكلي كافياً بما يلزم للحفاظ على الإنتاج بكامل الطاقة، تتحقق آنذاك العمالة الكاملة والدخل بكامل الطاقة. يشير النموذج الذي كنا في صدد تفصيله إلى أنَّ هذا حلًّ ممكِّن لنوازن الدخل في فترة قصيرة، إلا أنه ليس الحل الوحيد الممكن. بالطبع فإنَّ مستوى الطلب الكلي المُحقَّق قد لا يكون كافياً لبلوغ دخل العماله الكاملة، فتترجم آنذاك البطالة. أو بخلاف ذلك، قد يكون مستوى الطلب الكلي أكثر ارتفاعاً من المستوى اللازم للحصول على دخل العماله الكاملة فينجم عن فائض الطلب تضخّم في الأسعار.

يمكن ملاحظة هذه النتائج بيانياً في الرسم ١٦-٣-٤ والرسم ١٦-٥-٤. وترتكز هذه الرسوم على مبادئ مماثلة لتلك التي تشكل أساس الرسوم البيانية المبرزة سابقاً، مع الإشارة إلى أن الإنفاق في هذه الحالة يُقاس في محاذاة المحور العمودي. يتبع ذلك أن خط الرسم 45° هو المحل الهندسي للنقطات التي يتعادل فيها الإنفاق (إ) والدخل (د).



الرسم ١٦ .٤ توازن العمالة الكاملة



الرسم ٥.١٦ الفجوة التضخمية

في الرسم البياني ١٦-٥ يمثل الإنفاق الكلي $D = E + S$ حيث E يمثل الإنفاق العام و S يمثل الإنفاق الأفقي. ويمثل دخل العمالة الكاملة في كل رسم كما يلي ذلك. الجزء المظلل إلى يمين ذلك يمثل مستويات الدخل المحققة بعد التوصل إلى العمالة الكاملة.

في الرسم ١٦-٣ تتقاطع دالة الإنفاق الكلي (D) مع الخط الهندسي 45° شمالي ذلك، فيكون توازن الدخل دت أقل من ذلك. هكذا فإن توازن الدخل هو المستوى حيث تكون بعض عوامل الدخل غير مستخدمة. دت هو توازن الدخل إذ أن السحوبات المخطط لها تعادل الاستثمار المخطط عند مستوى الدخل هذا، فيكون $D = S + ض$. في الرسم ١٦-٤ ينبع ذلك من توازن الدخل إذ أنه عند ذلك قد لا يكون مستوى الطلب الكلي كافياً للحفاظ على دخل العمالة الكاملة (أي أن السحوبات المخططة لها قد تكون أكبر من الإيرادات المخططة لها). قد يكون الطلب الكلي غير كافٍ لإبقاء الدخل عند العمالة الكاملة، فيهبط مستوى الدخل من ذلك حتى يصل إلى دت إن عدم الكفاية هذه في الطلب الكلي بالمقارنة مع مستوى الطلب الكلي اللازم للحصول على توازن تُعرف به ذلك الفجوة الإنكماشية وتُقياس في الرسم ١٦-٣ بـ (أ ب)، أي المسافة العمودية بين المستوى الفعلي للطلب الكلي الذي قد يظهر عند دخل العمالة الكاملة ومستوى الطلب الكلي اللازم لتبني دخل العمالة الكاملة.

في الرسم ١٦-٥ تقطع دالة الإنفاق الكلي الخط الهندسي 45° يمين ذلك، فيكون دت ذلك، ولا يكون للبطالة وجود من جراء الطلب الكلي الناقص. أما التوازن بين السحوبات المخططة لها والإيرادات المخططة لها فيحصل عند مستوى دخل قومي أكبر من ذلك. وهذا أمر يطرح مشكلة على الفور. ذلك يمثل الإنتاج بكامل الطاقة (الدخل) وبالتالي الحد العيني لحجم السلع والخدمات التي يمكن الاقتصاد أن يتجهها. لا يمكن النقاط إلى يمين ذلك أن تمثل مستويات دخل أكثر ارتفاعاً إذ أن ذلك يعني الحد للإنتاج تحديداً. وبالتالي دت

لا يمكنه أن يمثل حجم دخل أكبر من دك. كيف يمكن إذاً أن يكون توازن الدخل القومي أكبر من دك؟

الدخل القومي هو كناعة عن دفق لسلع وخدمات الاستهلاك الأخير، وتكون المخرجات المختلفة ممثّلة بـ $K_1, K_2, K_3, \dots, K_n$. لجمع وحدات الإنتاج المتباينة هذه، من الضوري استعمال قاسم مشترك أو مقياس للطول. يكون هذا المقياس هو النقد في نظام اقتصاد نقدٍ، فتنشأ وبالتالي سلسلة من وحدات السعر $S_1, S_2, S_3, \dots, S_n$ تقابل وحدات الكمية. وهكذا يمثل الدخل القومي بالأسعار الراهنة (أي الأسعار السائدة في الفترة الزمنية الجارية) كما يلي $D = S_1 K_1 + S_2 K_2 + S_3 K_3 + \dots + S_n K_n$.

يمكن للدخل القومي المقاس بالأسعار الراهنة أن يتغيّر مع الوقت لسبعين: التغيير في وحدات الإنتاج يمثل تغييرًا في حجم السلع والخدمات المنتجة؛ وأو التغيير في وحدات السعر، الذي لا يمثل تغييرًا في حجم السلع والخدمات بل تغييرًا في قيمة مقياس الطول، أي النقد. من الواضح أنه إذا تغيّر الدخل القومي بسبب تغييرات في وحدات الإنتاج، يكون حجم السلع والخدمات المتوفرة لأغراض الاستهلاك والاستثمار قد تغيّر، أي أن الدخل القومي "ال حقيقي " قد تغيّر. ولكن إذا تغيّر الدخل القومي لأنّ وحدات السعر تغيّرت، مع ارتفاع أو هبوط في الأسعار، ولم يتغيّر وبالتالي حجم السلع والخدمات، ظلّ الدخل القومي ثابتاً والسبب في التغيير في الدخل النقدي القومي يكون عائداً إلى التغيير في وحدات السعر.

في الرسم البياني ٦-٥، يعيّن D حدّ الدخل القومي الحقيقي، وتكون كل النقاط إلى يمين D تمثّل زيادات في الدخل القومي بسبب الأسعار وليس الكميات. وهكذا، عندما يكون D أكبر من D' ، لا بدّ أن تكون النتيجة تضخّماً في السعر، إذ لا يمكن زيادة الدخل القومي الحقيقي إلى أبعد من D' .

في الرسم ٦-٥، لا يمكن D' أن يكون توازن الدخل، إذ أن مستوى الطلب الكلّي عند ذلك الدخل قد يكون أكثر ارتفاعاً من المستوى اللازم للبقاء على مستوى العمالة الكاملة (أي أن الإدخالات المخطط لها قد تكون أكبر من السحوبات المخطط لها). قد يكون الفائض في الطلب حاصلاً ليرتفع مستوى الدخل القومي من D' (إذ أن الأسعار ارتفعت) إلى أن يتم الوصول إلى D . يُعرف الفائض في الطلب الكلّي، بالإضافة إلى مستوى الطلب الكلّي اللازم للحصول على وثبتت D بالفجوة التضخمية ويُقاس في الرسم ٦-٥ بـ (ض ظ)، أي المسافة العمودية بين المستوى الفعلي للطلب الكلّي، الذي قد يظهر عند دخل العمالة الكاملة ومستوى الطلب الكلّي اللازم لثبت دخل العمالة الكاملة.

وأخيراً يبيّن الرسم البياني ٦-٤ حالة لا وجود فيها لفجوة انكماشية ولا تضخّمية. مستوى الطلب الكلّي كافٍ بما يلزم للحصول على وثبت توازن دخل يعادل دخل العمالة الكاملة، فلا نشهد بطالة ولا تضخّماً في الأسعار.

(إن ق) حقيقي ونقيدي: أرقام قياسية

٣.١٦

لا بدّ من وجود مقياس مشترك للقيمة يُطبق على سلسلة واسعة من السلع والخدمات، من أجل قياس الدخل القومي. هذا المقياس المشترك للقيمة أو المقياس للطول (كما ورد

في القسم ٦-٢) يوفره النقد. إلا أن مشكلة النقد كمقاييس للطول هي أن قيمته، أو قوته الشرائية، ليست ثابتة بل تتغير مع الوقت.

يمكن الحصول على قياس للدخل القومي في فترة زمنية معينة عن طريق تقدير إنتاج مختلف السلع والخدمات، من خلال تطبيق الأسعار السائدة في تلك الفترة. يمكن آنذاك قياس الدخل القومي وفقاً للأسعار الجارية فيتمثل كما يلي

$$\text{د}_{فر} = \sum (\text{أ}_فر \cdot \text{س}_فر + \text{ب}_فر \cdot \text{س}_فر + \dots + \text{ن}_فر \cdot \text{س}_فر)$$

$$\text{د}_{ز+1} = \sum (\text{أ}_ز+1 \cdot \text{س}_ز+1 + \text{ب}_ز+1 \cdot \text{س}_ز+1 + \dots + \text{ن}_ز+1 \cdot \text{س}_ز+1)$$

قد يتغير الدخل القومي كما هو مقاس وفقاً للأسعار الجارية، مع الوقت، بسبب تغير وحدات الكمية و/أو بسبب تغير وحدات السعر. التمييز بين مصدرى التغيير المختلفين هذين أمر مرغوب فيه لأن مستويات المعيشة المادية تتأثر بتغيرات الكمية ولكن ليس بتغيرات السعر. فإذا تضاعف مثلاً الدخل القومي المقاس وفقاً للأسعار الجارية، بسبب تضاعف كل وحدات الكمية، ونكون وبالتالي أمام دفع متزايد من السلع والخدمات المتوفرة لتلبية الحاجات المادية. أما إذا تضاعف الدخل القومي من ناحية أخرى لأن كل وحدات السعر تضاعفت، فلا نشهد تغيراً في دفع السلع والخدمات المتوفرة لتلبية الحاجات المادية. في الحالة الأولى تضاعفت المداخيل الحقيقة والنقدية. أما في الحالة الأخيرة فتضاعف الدخل النقدي في حين بقي الدخل الحقيقي على ما كان عليه.

الدخل النقدي مجرد دخل يقاس من خلال أثقال السعر السائدة. الدخل الحقيقي يقاس عن طريق تكيف الدخل النقدي فيسمح بتغيرات مع مرور الوقت في قيمة "مقاييس الطول" للنقد. وبالتالي تشمل التغيرات في الدخل النقدي تغيرات في أثقال الأسعار والكمية. أما التغيرات في الدخل القومي فتعكس التغيرات في وحدات الكمية فحسب.

من الضروري تطبيق «مجموعة ثابتة» من وحدات السعر بهدف احتساب الدخل القومي الحقيقي، حتى يعكس أي تغير في الدخل القومي، كما جرى قياسه، التغيرات في وحدات الكمية فحسب. لقياس التغيرات في الدخل القومي في التسعينيات مثلاً، يمكن تطبيق الأسعار السائدة عام ١٩٩٠ بهدف تقويم كمية السلع والخدمات المنتجة في كل سنة متعاقبة. يقاس آنذاك الدخل القومي وفقاً لأسعار ١٩٩٠ الثابتة. وقد تعكس هذه التغيرات المقاسة في الدخل التغيرات في أثقال الكمية، أي التغيرات في الدخل الحقيقي. هكذا يتمثل الدخل القومي وفقاً لأسعار ١٩٩٠ الحقيقة أو الثابتة كما يلي:

$$\text{د}_0 = \sum (\text{أ}_0 \cdot \text{s}_0 + \text{ب}_0 \cdot \text{s}_0 + \dots + \text{n}_0 \cdot \text{s}_0)$$

$$\text{د}_{٩١} = \sum (\text{أ}_{٩١} \cdot \text{s}_{٩١} + \text{ب}_{٩١} \cdot \text{s}_{٩١} + \dots + \text{n}_{٩١} \cdot \text{s}_{٩١})$$

$$\text{د}_{٩٨} = \sum (\text{أ}_{٩٨} \cdot \text{s}_{٩٨} + \text{ب}_{٩٨} \cdot \text{s}_{٩٨} + \dots + \text{n}_{٩٨} \cdot \text{s}_{٩٨})$$

عملياً يحسب الدخل القومي الحقيقي عادة باعتماد أرقام أسعار قياسية. والرقم القياسي هو محاولة لعكس مجموعة مركبة من التغيرات في الأسعار بقياس تمثيلي واحد. وبالتالي لن يخلو الأمر من بعض الغلط.

نادرًا ما تكون التغيرات في الأسعار منتظمة. فمع ارتفاع أو انخفاض مستوى السعر

العام، تبدي التغيرات في الأسعار لسلع وخدمات معينة تفاوتاً جوهرياً. وحتى خلال فترة تشهد ارتفاعاً لمعظم الأسعار، يبقى ممكناً عادةً رؤية أسعار تهبط والعكس بالعكس. إن مؤشر الأسعار هو تمثيل لتغيرات الأسعار ومحاولة لقياس متوسط التغيير في السعر أو التغيير في السعر التمثيلي. يحصل هذا من خلال انتقاء "سلة سلع وخدمات نموذجية"، ومراقبة التغيرات في أسعار هذه السلع والخدمات وزن هذه التغيرات في السعر، لفتح المجال أمام الأهمية الاقتصادية المختلفة لشئ السلع والخدمات. من الممكن الحصول على رقم قياسي يغطي سلسلة واسعة أو محدودة من السلع والخدمات. ويُعرف مؤشر الأسعار المستعمل للحصول على (إن ق) بـ**مخصص التضخم** (إن ق). ناهيك عن مؤشرات أسعار أخرى لقياس التغيرات في أسعار المفرق والجملة وأسعار سلع رأس المال، إلخ. تكمّن وظيفة مؤشرات الأسعار كلها في قياس التغيرات في مقياس الطول، والنقد، وبغية تحديد التغيرات الحقيقة التي طرأت على الاقتصاد، أي بعبارة آخر، التغيرات التي تضمنّت تغييرًا في كمية السلع والخدمات المنتجة.

٤.١٦ سياسة الموازنة العامة

تبين نظرية تحديد الدخل المفصلة حتى الآن، أن توازن الدخل القومي قد ينحرف عن دخل العمالة الكاملة، أقله على المدى القصير. وإن مستوى الدخل القومي المتأتي عن ذلك، لا يولد بالضرورة حالة رغبة أو عدم رغبة حياله، إذ أنه قد يحدث بطالة أو تضخمًا في الأسعار، إضافة إلى عمالة كاملة من دون تضخم في الأسعار. فالنظرية تتماشى مع البيئة التاريخية، بمعنى أنها تنبئ بأن مستوى الدخل القومي المحقق قد يختلف عن دخل العمالة الكاملة، مع حصول البطالة أو التضخم نتيجة لذلك. هنا يبرز سؤال هام: هل يكون النظام ذاتي التنظيم إلى حد يكون معه الابتعاد عن دخل العمالة الكاملة مؤقتاً، أو هل يميل النظام إلى الاستقرار ويكون توازن الدخل مختلفاً بشدة عن دخل العمالة الكاملة، مع استمرار البطالة أو التضخم؟ ليس للنموذج الذي وسعناه حتى الآن آلية تضمن وجود ميل على المدى البعيد لدى عادل د. بل أنه يشير على العكس إلى أن الإدخالات المخطط لها يتم توصيلها إلى درجة المساواة من خلال تغيرات في مستوى الدخل القومي، ليصبح أي مستوى للدخل القومي ممكناً. اعتبر كينز Keynes أن القطاع الخاص للاقتصاد، إذ فشل "خارج" التدخل، قد يميل إلى الاستقرار عند مستوى دخل دون الإنتاج بكامل الطاقة بكثير، مع ما يتأنى عن ذلك من بطالة. عكست هذه النظرية تجربة أواخر العشرينات والثلاثينات، عندما شهدت المملكة المتحدة بطالة ثابتة ومستمرة. من هنا كانت النظرية العامة *The General Theory* معنية أساساً، من جهة، بإمكان بدء فجوة انكمashية كتلك المرسومة في الصورة البيانية ٣-١٦، ومن جهة أخرى، بتدايير السياسة التي يُنصح باستعمالها والتي قد تُبطل احتمالاً كهذا. إلا أنه يمكن تطبيق التحليل الأساسي للنظرية العامة *The General Theory* لتحليل حالات تضخمية كتلك الممثلة في الرسم ٥-١٦، بالإضافة إلى الحالات الانكمashية، إذ أن النوعين تحددهما العلاقة بين الطلب الكامل والعرض الكامل.

إن جوهر التحليل الكينزي هو أن تتدخل الحكومة للتأكد من تحقق موقع كما في الرسم ٤-١٦، بدلاً من حالة كما في الرسم ٣-١٦ أو في الرسم ٥-١٦، يعني أن العمالة

الكاملة تحققت بالأحرى وليس البطالة أو التضخم. وهذا أمر يمكن تحقيقه من خلال ترك الحكومة "تدخل" في دفق الدخل الدائري. يمكن الحكومة التأثير في دفق الدخل الدائري من خلال الضرائب (ض) والسحب من دفق الدخل الدائري أو من خلال الإنفاق الحكومي (ح) والإدخال على الدفق الدائري. قد يكون للعجز في الميزانية (ض < ح) تأثير توسيع على الاقتصاد؛ وقد يكون للفائض في الميزانية (ض > ح) تأثير انكماش على الاقتصاد.

قد يكون العجز في الميزانية (ض < ح) مناسباً حيث يميل الاقتصاد عندما يترك شأنه إلى الاستقرار في موقع كالموقع المبين في الرسم ٣-١٦، في حين أن فائضاً في الميزانية (ض > ح) قد يكون مناسباً لاقتصاد كالذي هو مبين في الرسم ١٦-٥. في حالة كذلك المضورة في الرسم ١٦-٤ والتي يفترض أن يكون مرغوب فيها، يحدّر بالحكومة ألا تُعش الاقتصاد وألا تدفع به إلى الإنكمash. تُعرف عملية سياسة الميزانية المقترحة هذه بالشأن المالي الوظيفي، مما يعني أن لا قاعدة تلقائية واحدة يحدّر اتباعها في ما يخص العلاقة بين الإنفاق الحكومي وفرض الضرائب الحكومية. عوضاً عن ذلك، يحدّر بسياسة الميزانية أن تكون استنسابية وأن تكون العلاقة بين (ح) و(ض) متنوّعة عمداً تعكس الظروف الضمنية للاقتصاد. فهدف سياسة الميزانية هو الوصول إلى الموقع المبين في الرسم ١٦-٤، بدلاً من الواقع في الرسمين ١٦-٣ و ١٦-٥.

لن يفاجئك أن تعرف أن كل علماء الاقتصاد لا يوافقون على سياسة الشأن المالي الوظيفي. هكذا لاحظ أوسكار وايلد Oscar Wilde بتهمّ "أن كل علماء الاقتصاد في العالم ربما لا يصلون إلى حل حتى ولو جرى صفهم إلى جانب بعضهم البعض". أن يتعد الناتج الإجمالي والمحتمل عن بعضهما البعض على المدى القصير لواقع، ولكن لا يصح بالضرورة أن الشأن المالي الوظيفي لازم لسد الفجوة. لأن يميل الاقتصاد نحو العمالة الكاملة من دون تضخم في غياب تدخل حكومي؟ كانت هذه نظرية علماء الاقتصاد ذوي المذهب التقليدي الحديث في السبعينيات من القرن التاسع عشر الذين لاقوا صدّى عصرياً لدى النقادين. كان مفاد النظرية التقليدية الحديثة أنه مع وجود أسعار مرنة ومعدلات فائدة مرنة وأجور نقديّة مرنة، قد يكون للأذخار المخطط له والاستثمار المخطط له ميل للوصول إلى التوازن لدى أو بالقرب من دخل العمالة الكاملة. إلا أن الابتعاد عن دخل العمالة الكاملة حصل فعلاً غالباً بسبب عدم الاستقرار السياسي أو الخلل النقدي. لكن الاعتقاد كان أن هذه الأمور قد تكون مؤقتة وأنه طالما أن الأسعار مرنة، قد يكون الميل موجوداً دائمًا للارتفاع إلى حالة عمالة كاملة من دون تضخم. نظراً لذلك كانت القاعدة لسياسة الميزانية أنه يحدّر بالحكومة السعي وراء ميزانية متوازنة، مقللة وبالتالي مفعايلها على دفق الدخل الدائري.

يمكننا التمييز بين مدارس التفكير المختلفة هذه من خلال العرض لبعض التحليل الضمني في الحالة القصوى أو النهاية. هذا التمثيل المغالى أو البسيط إنما هو وصف مفرط في التبسيط لأقوال معقدة في الغالب، لكنه سيساعد على إظهار الفوارق الأساسية والهامة بوضوح.

تفيد النظرية الكينزية البسيطة بأن مكونات الطلب الكلى مستقلة عن بعضها البعض، فلا يكون مثلاً لزيادة في الإنفاق الحكومي (ح) أي تأثير معاكس في أي مكون آخر للطلب الكلى، تحديداً (إس ت هـ) وإن (إس ت ث) أو (ص). في هذه الحالة، سيرفع عجز في

الموازنة، حاصل عن طريق زيادة (ح) مقارنة مع (ض)، الطلب الكلي يكامل العجز الحاصل. على العكس فإن إحداث فائض في الموازنة عن طريق خفض (ح) نسبة إلى (ض) سوف يخفض الطلب الكلي بكمال مقدار الفائض الحاصل. من الواضح أنه لو كان الأمر هكذا فعلاً، لشكّلت التغييرات في عجز الموازنة (فائض) إدخالاً صافياً على (سحب من) دفق الدخل الدائري وأحدثت تأثيراً هاماً في مستوى الطلب الكلي وبالتالي الدخل القومي والعماله. مفاد النظرية النقدية البسيطة أن مكونات الطلب الكلي متراقبة، بمعنى أن التغييرات في عجز الميزانية (فائض) توازنها تغيرات معادلة ذات رمز مضاد في مكونات أخرى للطلب الكلي. لو كان الأمر هكذا حقاً، لما كان من شأن إحداث عجز في الميزانية من خلال رفع (ح) نسبة إلى (ض)، رفع الطلب الكلي، بمعنى أن الإنفاق الحكومي المرتفع قد يكون على حساب الإنفاق الخاص المنخفض. هذا ما يُعرف بظاهرة الاستبعاد.

باختصار، ترى النظرية الكينزية ظاهرة الاستبعاد موجبة في حين تعتبرها النظرية النقدية البسيطة وحدها. تكمن بينهما الحالات المتوسطة، حيث تكمن ظاهرة الاستبعاد في مكان ما بين هاتين القيمتين القصويتين. عندما تكون العمالة كاملة ينبغي بالطبع أن تصبح ظاهرة الاستبعاد وحدها. وبما أنه لا يمكن زيادة الإنتاج إلى حد أبعد، فإن ارتفاعاً في الإنفاق الحكومي ينبغي أن يكون على حساب هبوط في الإنفاق الخاص. تستنتج من هذا أنه كلما اقترب الاقتصاد من العمالة الكاملة أصبحت ظاهرة الاستبعاد أكثر احتمالاً، أي أن المفهوم الكينزي البسيط يصبح فقط عندما تكون البطالة هامة جدًا. إلا أنه يجدر التذكير بأن كينز Keynes كتب نظريته خلال فترة الكساد الأعظم عندما بلغت معدلات البطالة في البلدان الرأسمالية أكثر من ٢٠ في المئة.

سيعالج هذا الموضوع عندما نتطرق إلى التحليل النقدي بتفصيل أكثر. أما الآن فسنفصل تبعات النظرية الكينزية البسيطة بهدف التبسيط، ولكننا نفعل هذا على اعتبار أنها تفترض أن تكون ظاهرة الاستبعاد موجبة، وهذا أمر من الواضح أنه غير واقعي. افترض أنه في غياب سياسة ضريبية استنسابية، سينجم بالتحديد عن حالة كتلك المبيّنة في الرسم البياني ٣-٦ فجوة انكمashية. تقيس الفجوة الانكمashية النقص في الطلب الكلي نسبة إلى المستوى اللازم للحصول على دخل عمالة كاملة وثبتته. ومن أجل التحرّك نحو الموضع في الرسم ٦-٤، من الضروري رفع مستوى الطلب الكلي. يتمّ هذا عن طريق رفع الإنفاق الحكومي و/أو خفض الضرائب، فيحصل وبالتالي عجز في الموازنة. إلا أنه تجدر الملاحظة إلى أن حجم العجز الضروري لإحداث عمالة كاملة سوف يتوقف على حجم المضاعف والتوازن بين زيادات الإنفاق وتخفيضات الضرائب.

على العموم، كلما كبرت نسبة العجز في الميزانية الناجم عن الزيادات في الإنفاق، انخفض العجز اللازم للحصول على دخل العمالة الكاملة، والعكس بالعكس. على الرغم من أن هذا قد يدو معقلاً إلا أن العملية سهلة الفهم بما يكفي. إن زيادة ١ مليون دولار في إنفاق الحكومة تنجم عنها زيادة ١ مليون دولار في الطلب الكلي، يُطرح منها ميل الحكومة لاستيراد السلع والخدمات. إن تأثير خفض للضرائب قدره ١ مليون دولار على الطلب الكلي، سيتوقف على الميل الهامشي العام للأدخار، إضافة إلى الميل الهامشي ذاته للاستيراد. في حال كان حاصل هذين الميلين الهامشيين أكبر من الميل الهامشي للحكومة للاستيراد.

وهذا أمر يبدو محتملاً، فإن زيادة ١ مليون دولار في الإنفاق الحكومي سترفع الطلب الكلي بأكثر من ١ مليون دولار تخفيفاً في إيرادات فرض الضرائب.

نستنتج من هذا أن لا تأثير محايداً للموازنة المتوازنة على دفق الدخل الدائري، إذ أن ١ \$ من الإنفاق الحكومي «قوته أكبر» من ١ \$ من فرض الضرائب. وهكذا إذا عدنا السياسات الضريبية في تدرج تنازلي للتأثيرات التوسعية، نحصل على:

- عجز في الموازنة حصل بسبب رفع (ح) نسبة إلى (ض).
- عجز في الموازنة حصل بسبب تقليص (ض) نسبة إلى (ح).
- (ح) و(ض) متزايدتين بالمقدار نفسه.

إن الحصول على زيادة معينة في الطلب الكلي سيتلزم عجزاً في الموازنة أقلّ حجماً في حال كان رفع (ح) تسبب في العجز، وعجزاً في الموازنة أكبر حجماً في حال كان خفض (ض) تسبب في العجز. إلا أنّ الزيادة نفسها في الطلب الكلي قد يمكن الحصول عليها برفع كل من (ح) و(ض). ولكن متى لزم الأمر حافزاً هاماً للاقتصاد، قد تكون زيادة ضخمة في حجم القطاع الحكومي ضرورية لإحداث التأثير نفسه لعجز في الميزانية حصل وفقاً لـ (أ) أو (ب) أعلاه.

نظرًا للحالة المبينة في الرسم البياني ١٦ - ٥، أي الطلب الفائض، قد تكون السياسة الضريبية الملائمة عكس تلك الموصوفة أعلاه. تقيس الفجوة التضخمية فائض الطلب الكلي بالنسبة إلى المستوى اللازم للحفاظ على دخل العمالة الكاملة. للتحرّك في اتجاه الموضع المطلوب المبين في الرسم ١٦ - ٤، من الضروري تقليص مستوى الطلب الكلي. يكون هذا الأمر ممكناً من خلال خفض الإنفاق الحكومي وأو رفع الضرائب، وبالتالي إحداث فائض في الموازنة. ومرة أخرى سيتوقف حجم الفائض الضروري للوصول إلى العمالة الكاملة من دون تضخم، على المضارع وعلى طريقة إحداث الفائض. على العموم، كلما كانت نسبة فائض الموازنة الذي يحدثه التخفيف في الإنفاق أكبر حجماً، كان فائض الموازنة الضروري للحصول على دخل العمالة الكاملة أصغر حجماً، والعكس بالعكس.

لقد شرحنا حتى الآن العناصر الأساسية لعلم الاقتصاد الكينزي الذي لا يزال يحبه جدًا سياسيون كثراً. وتوقفنا فقط قليلاً عند الأسعار وتجاهلنا النقد كلياً. ينبغي الآن تصحيح ذلك الوضع في الوحدات التالية.

خلاصة

٥.١٦

تلخص هذه الوحدة محتويات الوحدات من ١١ إلى ١٥. من الضروري في هذه المرحلة أن تتمكن من التمييز بين الناتج الاحتمالي والفعلي وأن تفهم أنه في حال لم يتعادلا، تبرز فجوة تضخمية أو انكمashية. يمكنك شرح تبعات هذين النوعين وفهم ما يمكن للحكومة أن تفعله لإحداث التساوي.

يمكنك التمييز بين (إن ق) حقيقي ونقيدي وأنت تعرف الفرق بين الأسعار المتداولة والثابتة.

أنت تفهم تبعات سياسة النظرية النقدية «البسطة» مقابل النظرية الكينزية «البسطة».

أسئلة متعددة الخيارات

١.٦ يُقال إن الحكومة يمكنها دائمًا رفع الناتج القومي من خلال السياسة الضريبية و/أو النقدية. ولكن الوضع يختلف عمليًا. لماذا؟

- أ. ميل الاستهلاك الهاشتني هو دائمًا أقل من واحد.
- ب. القوى العاملة لا تشـكل نسبة مئوية ثابتة من السكان.
- ج. للناتج القومي حد أعلى تعينه موارد الاقتصاد.
- د. نسبة كثافة رأس المال ترتفع مع ارتفاع الناتج القومي.

٢.٦ أي من الاحتمالات التالية يعلل وجود حد لمستوى الناتج القومي على المدى القريب؟ على المدى القريب:

- أ. يرتفع سعر عوامل الإنتاج عندما يزداد الطلب عليها.
- ب. الطلب الكلي ثابت نسبياً.
- ج. لا يمكن استبدال عوامل الإنتاج ببعضها البعض.
- د. العرض على عوامل الإنتاج محدود.

٣.٦ الطلب الكلي في اقتصاد مغلق هو حاصل الاستهلاك والاستثمار والإنفاق الحكومي. الحد الأعلى للناتج القومي يحدّده:

- أ. احتياط رأس المال.
- ب. نوعية اليد العاملة المتوافرة وكميّتها.

أي من الخيارات التالية صحيح؟

- أ. ١ فقط.
- ب. ٢ فقط.
- ج. كل من ١ و ٢.
- د. لا ١ ولا ٢.

٤.٦ تصف نشرة للخزينة أداء الاقتصاد في المملكة المتحدة خلال العقد الماضي تشمل رسمًا بيانيًا يتخطى بموجبه ل(إن ق) الفعلي لمدة شهرين (إن ق) العمالة الكاملة (الاحتمالي). أي من الخيارات التالية ينبغي أن يكون صحيحاً؟ كان الرسم:

- أ. غير صحيح إذ لا يمكن ل(إن ق) الفعلي أن يتخطى (إن ق) الاحتمالي.
- ب. غير صحيح إذ أن (إن ق) الفعلي يتسبّب بزيادات في (إن ق) الاحتمالي خلال فترات العمالة الكاملة.

ج. صحيح إذ أن (إن ق) لا يشكـل حدًا فوقـياً للناتج في كل فترة.

د. صحيح إذ أن (إن ق) الفعلي دائمًا أكبر من (إن ق) الاحتمالي خلال فترات العمالة الكاملة.

٥.٦ خلال السنوات الخمس الماضية كان معدل النمو ل(إن ق) الفعلي في الاقتصاد خمسة في المائة سنويًا، في حين كان معدل النمو ل(إن ق) الاحتمالي أربعة في المائة سنويًا فقط. يمكن آنذاك الاستنتاج أن:

- أ. فجوة تضخمية موجودة.
- ب. فجوة انكمashية كانت موجودة منذ خمس سنوات تتقلص الآن.
- ج. بطالة مرتفعة موجودة الآن.
- د. الطلب الكلي يتخطى حالياً (إن ق) الاحتمالي.

٦.١٦ على افتراض أن لا تغيرات موازنة في مكونات أخرى للطلب الكلي، ممكن تقليص فجوة انكمashية بين الناتج الفعلي والاحتمالي بفعل:

- أ. إنفاق استثمار متزايد.
- ب. واردات متزايدة.

III. متزايد متوازن في الإنفاق الحكومي وإيرادات الضريبة.

أي من الخيارات التالية صحيح؟

- أ. ١ فقط.
- ب. ٢ فقط.
- ج. ١ و ٢ فقط.
- د. ١ و ٣ فقط.

٧.١٦ أعلنت إحدى الحكومات مؤخراً انخفاضاً في ضريبة الدخل والإنفاق الحكومي. يمكن الاستنتاج من قرارات سياسة الحكومة هذه أن هذه الأخيرة كانت معنية:

- أ. بالفجوة الانكمashية.
- ب. بالفجوة التضخمية.

III. بمعدل البطالة المرتفع السائد.

أي من الخيارات التالية صحيح؟

- أ. ١ فقط.
- ب. ٢ فقط.
- ج. ١ و فقط.
- د. لا ١ ولا ٢ ولا ٣.

٨.١٦ أي من السياسات التالية قد يكون ملائماً للتعامل مع فجوة انكمashية؟

- أ. زيادة ضرائب الدخل.
- ب. زيادة المساعدات للصناعات المصدرة.
- ج. خفض التعويض عن البطالة.
- د. خفض الإنفاق الحكومي.

٩.١٦ أي من السياسات التالية قد يكون ملائماً للتعامل مع فجوة تضخمية؟

- أ. خفض في ضرائب الدخل.
- ب. زيادة الرسوم الجمركية والحصص على الواردات.
- ج. تخفيض الإنفاق الحكومي.
- د. زيادة التعويض عن البطالة.

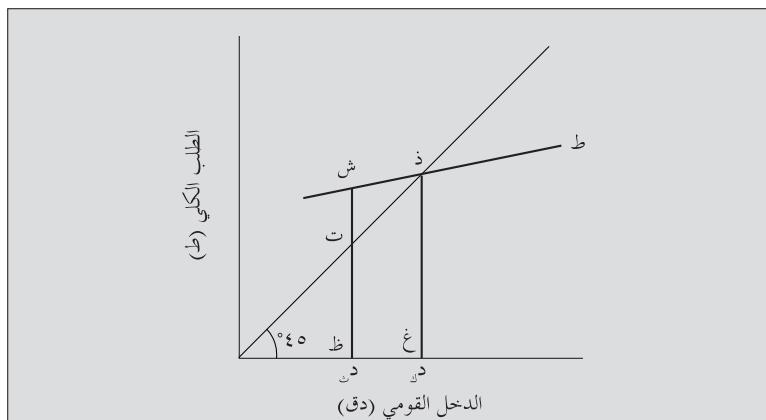
السؤالان ١٦-١٠ و ١٦-١١ يرتكزان على الرسم ١٦-٦.

الرسم ١٦-٦ نموذج لرسم بياني للطلب الكلّي

ملاحظة: ط = طلب كلي، د = دخل كامل العمالة، دن = دخل التوازن.

١٠.١٦ أي من الاحتمالات التالية يبيّنه الرسم ١٦-٦؟

- أ. فجوة انكمashية تمثلها «ش ت»
- ب. فجوة انكمashية تمثلها د دن.
- ج. فجوة تضخمية تمثلها «ش ت».
- د. فجوة تضخمية تمثلها د دن.



١١.١٦ عند النقطتين إلى يمين د في الرسم البياني ١٦-٦، أي من الخيارات التالية صحيح؟

- أ. الدخل القومي الحقيقي يزداد لأن المزيد من عوامل الإنتاج يستخدم.
- ب. الدخل القومي الحقيقي يهبط لأن الاقتصاد يتبع عن العمالة الكاملة.
- ج. الدخل القومي النقدي يرتفع لأن الناتج يرتفع.
- د. الدخل القومي النقدي يرتفع بسبب الأسعار المتزايدة.

١٢.١٦ في بعض الفترات خلال السنوات الخمس الماضية، ازدادت المداخيل النقدية في المملكة المتحدة لكن مستوى المعيشة هبط. أي من الخيارات التالية يمكنه أن يعلّل هذا؟ الزيادات في:

- أ. الأسعار كانت أقلّ من الزيادات في المداخيل النقدية.
- ب. الأسعار كانت أكثر ارتفاعاً من الزيادات في المداخيل النقدية.
- ج. المداخيل النقدية لا تؤدي إلى زيادات في الإنفاق.
- د. المداخيل النقدية تدفع بـ(إنـقـ) إلى الهبوط.

١٣.١٦ الجدول التالي يبيّن (إن ق) النقدي و(إن ق) الحقيقي في أي اقتصاد خلال فترة ثلاث سنوات.

سنة	(إن ق) حقيقي (مليون دولار)	(إن ق) نقدي (مليون دولار)
١١٣	١١٣	ف ز
١١٤	١٢٠	ف ز + ٢
١١٥	١١٥	ف ز + ١

أي من التحليلات التالية ينبغي أن يكون صحيحاً؟
أ. تم تبديل عموديًّا (إن ق) النقدي وال حقيقي لأن (إن ق) الحقيقي يرتفع دائمًا.

- ب. البيانات خاطئة لأن (إن ق) النقدي وال حقيقي لا يمكن أن يتساوى أبداً.
- ج. على الرغم من أن الأسعار ارتفعت خلال السنوات الثلاث، انخفض الناتج الفعلي خلال سنة واحدة.
- د. كان (إن ق) النقدي المقاييس الأفضل لأداء الاقتصاد خلال الفترة المذكورة.

١٤.١٦ إن اردياداً ما في الإنفاق الحكومي لا يؤدي دائمًا إلى اردياد في الناتج القومي الحقيقي، لأن:

- أ. كمية كافية من الموارد غير المستخدمة لإحداث اردياد مماثل في الناتج القومي الفعلي قد لا تكون متوفرة.
 - ب. مداخيل متزايدة قد تُنفق على الواردات.
- أي من الاحتمالات التالية صحيح؟
- أ. ١ فقط.
 - ب. ٢ فقط.
 - ج. كل من ١ و ٢.
 - د. لا ١ ولا ٢.

١٥.١٦ أمام فجوة إنكماشية، تنظر الحكومة في إمكان زيادة الإنفاق الحكومي بـ ٥ مليون دولار أو خفض الضرائب بالمقدار نفسه. على افتراض أن الموارد المستخدمة كافية،

- أي من الخيارات التالية صحيح؟
- أ. الزيادة في الإنفاق الحكومي ستقلص الفجوة الانكمashية أكثر من تخفيض الضرائب.
 - ب. خفض الضرائب سيقلص الفجوة الانكمashية أكثر من الزيادة في الإنفاق الحكومي.
 - ج. ستكون للسياسيين النتيجة نفسها.
 - د. خفض الضرائب سيقلص البطالة أكثر من الزيادة في الإنفاق الحكومي ولكن التأثير في الفجوة الانكمashية يبقى مجهولاً.

النقد، المصرف المركزي والمالية النقدية

المحتويات

٢/١٧	١.١٧ المقدمة
٢/١٧	٢.١٧ وظيفة النقد
٣/١٧	١.٢.١٧ النقد وسيلة تبادل
٤/١٧	٢.٢.١٧ النقد وحدة تحاسب
٤/١٧	٣.٢.١٧ النقد مخزن للثروة
٤/١٧	٣.١٧ النشاط المصرفي، إنشاء الائتمان ومضاعف الائتمان
١٠/١٧	٤.١٧ المصرف المركزي والسياسة النقدية
١٣/١٧	٥.١٧ خلاصة
١٣/١٧	أسئلة متعددة الخيارات

١.١٧

المقدمة

لم نشر لغاية الآن إلى دور النقد في النظام الاقتصادي. وهذا أمر غير مرض لأننا نعيش في اقتصاد نفدي، وسيلة المبادلة فيه هي النقد. قيمة السلع والخدمات تعكسها أسعارها ولكن نادرًا ما يكون مستوى السعر مستقرًا. شهدنا عبر التاريخ فترات كان فيها ارتفاع الأسعار أمرًا عاديًّا، وفترات أخرى مالت فيها الأسعار إلى الهبوط. فترات الأسعار المرتفعة وتُدعى فترات تصحيحية كانت أكثر طولاً وتعدّدًا من فترات الأسعار الهاابطة، أي الفترات الانكمashية.

إن نظرية اقتصاد كلي كاملة ينبغي أن تكون قادرة على تفسير هذه التجربة التاريخية المتقلبة، فتشمل تفسيرًا لسلوك مستوى السعر العام. وتفسير مماثل لا يكون ممكناً من غيرأخذ دور النقد في النظام الاقتصادي بعين الإعتبار بشكل صريح، لأن الأسعار تعطى بمعدلات نقدية. ولأن نظرية كاملة عليها أن تحاول تفسير سلوك مستوى السعر العام، يأتي تفصيل نموذج يستثنى أي اعتبار نفدي غير مرض. علاوة على ذلك، قد يرتدي النقد أهمية تخطى تحديد مستوى السعر وحده، بمعنى أن العوامل النقدية قد تؤثر أيضًا في المتغيرات "الحقيقية" كالدخل والناتج والعمال.

في بعض الظروف يبدو واضحًا أن العوامل النقدية تؤثر في المتغيرات الحقيقة. هذا أمر برز على أشده في القرن التاسع عشر عندما كان العديد من فترات الكساد الأكثر أهمية يتراافق مع أزمات مالية خطيرة مما أدى إلى فقدان الثقة في النشاط المصرفي والمؤسسات المالية الأخرى. اعتبر كينز Keynes أنه كان للعوامل النقدية أهمية في تفسير الركود المتواصل الذي تخلل فترة الحرب، مرتبًا بذلك المتغيرات "الحقيقية" والنقدية، التي غالباً ما كان قد جرى التعامل معها في السابق باعتبارها منفصلة. بين كينز في الواقع أنه لا يمكن الإعتماد على السياسة النقدية لرفع مستوى الطلب الفعال في فترة الكساد، لذلك لزم إلقاء عبء العمل التصحيحي على السياسة الضريبية. في ما بعد انعكس هذا الإرث الفكري في السياسات الاقتصادية للبلدان الرأسمالية، الأمر الذي أكد على أهمية "الشأن المالي الوظيفي" وتجاهل إلى حد بعيد السياسة النقدية حتى السبعينيات على أقل تقدير. ثم وبسبب تجربة تصحيح الأسعار المستمرة والمتسارعة، بالإضافة إلى تحليل "المدرسة النقدية" وإلى فشل واضح للاقتصاد في المملكة المتحدة في الاستجابة للتداير الكينزية، اضطر العديد من صانعي السياسات إلى إعادة النظر في استراتيجياتهم.

وقبل التطرق إلى السياسة النقدية وتأثيرها في الاقتصاد، من الضروري النظر في وظائف النقد وأنواعه ووصف إحدى الميزات الأهم لنظامنا المصرفـي.

٢.١٧

وظيفة النقد

النقد هو أي شيء يقبل فيه عامةً لتسديد الديون. لا يحتاج النقد لوجوده إلى أمر ما كمرسم حكومي مثلًا. فالسجائر مثلاً حلّت مكان النقد في معسكرات سجناء الحرب خلال الحرب العالمية الثانية، إذ كان مقبول بها عامةً كوسيلة لتسديد الديون وليس لأن سلطة نقدية مركبة منحت السجائر ذلك الدور. في العديد من الاقتصادات يكون المصدر الأهم للنقد والودائع المصرفـية التجارية، التي هي مجرد ديون المؤسسات المالية الخاصة

المحقة للأرباح ولا تتمتع بقوة إبراء. تُعتبر الودائع المصرفية بمثابة نقد إذ يُقبل بها عامة في تسديد الديون وليس لأنها تتمتع بسلطة قانونية معينة.

النقد ثلاثة أنواع: القطع النقدية، والأوراق النقدية والودائع المصرفية. القطع والأوراق النقدية (السيولة) لها قوة إبراء. أما الودائع المصرفية فلا. يعني هذا أنه إذا عرض شخص (أ) تسديد دين مستحق لشخص آخر (ب) نقداً، لا يمكن للشخص (ب) أن يطلب شكلاً آخر من الدفع. في حين أنه لو عرض الشخص (أ) تسديد الدين للشخص (ب) بواسطة شيك مسحوب على حساب مصرفي، يمكن للشخص (ب) المطالبة بالدفع نقداً. على الرغم من ذلك تبرز أنواع صفات عديدة تكون بموجبها الشيكات المسحوبة على حسابات مصرافية مقبولة عامة كوسيلة لتسديد الديون، كما في العديد من الصفقات التجارية والعملية مثل وفي دفع شيكات الرواتب والأجور. لهذا السبب تشكل الودائع جزءاً من الكتلة النقدية، وهي بالطبع الشكل النطوي الأهم في الاقتصاد الحديث.

للنقد وظائف ثلات:

- أ. وسيلة تبادل:
- ب. وحدة تحاسب؛ و
- ج. مخزن للثروات.

١.٢.١٧ النقد وسيلة تبادل

يعتبر النقد وسيلة تبادل نظراً لجهته العملية بالمقارنة مع الخيار الآخر وهو تبادل السلع عن طريق المعايضة التي تؤدي إلى كثير من الضياع لأنها تعتمد على تزامن حاجات معينة. فمثلاً إذا شاء شخص (أ) مقايضة حقيقة ملابس، عليه أن يجد من يريدها ومن تنطبق مقاييسه عليها، وأيضاً من لديه شيء يرغب فيه الشخص (أ) في المقابل. تكون المعايضة ممكنة فقط عندما يكون التبادل غير مأمول نسبياً. وهذا أمر يحصل فقط في اقتصاد متختلف تكفي فيه كل وحدة عائلية ذاتها إلى حد بعيد. وتكون اليد العاملة فيه قليلة التخصص. ويقتضي تخصص اليد العاملة، الذي كان عاملاً أساسياً في النمو الاقتصادي، أن يكون التبادل فعالاً ورخيصاً، وهذا بدوره يقتضي مالاً. النقد هو أحد أهم اختراعات الإنسان التي تساهم في رفاهيته، بالمقارنة مع اكتشاف النار والدولاب.

في الاقتصاد الحديث، يحدّد دفق النقد دفق السلع والخدمات والمكافآت لعوامل الإنتاج. عوامل الإنتاج كال أجور والرواتب والإيجار والفائدة والأرباح تستحق للأسر على شكل نقد ومن ثم تُستخدم لشراء السلع والخدمات. الوظيفة الأهم للنقد هي وظيفته كوسيلة تبادل. ولكي يفي بهذه الوظيفة، على النقد أن يملك الميزات التالية:

- أن يكون مقبولاً فيه إلى حد بعيد.
- أن تكون له نسبة وزن ذات قيمة عالية.
- أن يكون قابلاً للقسمة لتسديد ديون ذات فئات مختلفة.
- ألا يكون سهل الإحداث والتزوير والتخفيض في القيمة.

٢.٢.١٧ النقد وحدة تحاسب

النقد قياس للقيمة معترف به. إنه في الحقيقة مقياس للطول يفيد في قياس قيمة سلعة أو خدمة بالنسبة إلى أخرى. فإذا كان ثمن سيارة مرسيدس Mercedes \$ ٦٠٠٠٠ وثمن همبرغر واحد ١ \$، فالمرسيدس الجديدة تساوي إذا ٦٠ همبرغر وقد يجوز استبدالها بالعدد نفسه لوحدات الهمبرغر.

٣.٢.١٧ النقد مخزن للثروة

يلعب النقد دور مخزن للثروة، بمعنى أن أسرة (أو شركة) يمكنها بيع عوامل الخدمات أو السلع خاصتها وت تخزين المال الذي تجنيه إلى أن تقرر ماذا تفعل به. في مجتمع حديث، تحفظ كل أسرة وكل شركة تقريباً بمبلغ من المال جانباً. وهذه بالطبع الطريقة الأكثر شيوعاً لتخزين الثروات. إن معظم الأفراد يحتفظون بعض المال حتى ولو لم يملكون أي شكل آخر من الثروات.

لتكون قيمة المال مخزناً مرضياً للثروات، ينبغي أن تكون مستقرة إلى حد مقبول مع الوقت. فمع ارتفاع الأسعار بسرعة، تنقص قيمة المال المحافظ عليه جانباً بسرعة. في هذه الظروف، يتوجه الميل إلى الاحتفاظ بأقل قدر ممكن من المال واستعمال مخازن ثروات أخرى كالمعادن الثمينة والطوابع واللوحات والأعمال الفنية الأخرى. وبالتالي، ليس من سبيل المصادفة أن تكون أسعار هذه السلع الأخيرة ارتفعت بسرعة في أكثر من مناسبة واحدة في الماضي. تعكس هذه الزيادات الضغوطات التضخمية التي تتسبب بالقيمة الهابطة للمال، الأمر الذي أحدث حركة "خارج المال وداخل السلع الحقيقة". كما سرى في ما بعد، من المحتمل أن ترفع هذه العملية بالذات معدل التضخم، بل أن تساهم في هبوط قيمة النقد.

٣.١٧ النشاط المصرفي، إنشاء الائتمان ومضاعف الائتمان

كما سبق أن رأينا فإن للنقد ثلاثة وظائف: إنه وسيلة تبادل ووحدة تحاسب ومخزن للثروة. كما أن النقد ثلاثة أنواع متوافرة: القطع النقدية والأوراق النقدية والودائع المصرفية. سعرض الآن لتطور أشكال النقد هذه قبل أن نقدم عملية إنشاء الائتمان.

في معظم المجتمعات أصبحت، نقداً، القطع النقدية المصنوعة من المعادن الثمينة. بالمقارنة مع الخيارات الممكنة، كانت المعادن الثمينة متوافرة وقابلة للقسمة وكيفية تخزينها ونقلها رخيصة. بالإضافة إلى ذلك، كانت تستعمل المعادن الثمينة في صناعة القطع النقدية إذ كان الإعتقد أن النقد، بما أنه شكل من الثروات، يجدر به أن يتآلف من مادة قيمة بحد ذاتها، كالذهب أو الفضة. وهذا أمر كان منطقياً بما يكفي في الحضارات الأقل تطوراً، ولكن في المجتمعات الحديثة، القيمة السليمة لسلك النقود أكبر بكثير من القيمة الذاتية للقطعة النقدية. يشير هذا إلى أن النقد لا يحتاج أن يُصنع من مادة تتمتع بقيمة ذاتية طالما يُقبل به عامة في تسوية الديون. هذا الأمر هو الأكثر بروزاً في حالة الأوراق النقدية التي هي مجرد أوراق تمثل صورها إلى أن تكون غير وصفية، لا قيمة ذاتية لها وهي غير قابلة للتحويل. كانت للمعادن

الشمنة عبر التاريخ قيمة ذاتية. إن التطور التاريخي للأوراق النقدية والودائع المصرفية إلى أن أصبحت تشكل نوعي النقد الأكثر أهمية، يؤكّد على أهمية قابلية وسائل التبادل، وأيضاً مدى تصرّف المصادر التجارية "كمصنعة للنقد" في نظام مصري حديث.

كان المصرفيون الأوّلون صاغين وحرفيّن ماهرين اشتغلوا بالذهب وأمنوا مكاناً أمّا للتجّار لحفظ الذهب. مقابل إيداعه للذهب، كان التاجر يحصل على إيصال كيّنة خطّية لإيداعه، وهذا الإيصال يكون قابلاً للتحويل إلى ذهب عند الطلب. كان الإيصال مجرّد دليل على قدرة التاجر على الدفع. وفي المرحلة الأولى لتطور النشاط المصرفي كان الإيصال (أو الورقة النقدية) بديلاً مؤقّتاً للنقد. وبالتالي عندما كان على التاجر تسديد دين، كان يتم تحويل الإيصال إلى ذهب والذهب عينه يُستعمل للدفع. هذا النظام المصرفي يُعرف "بحجرة الإيداع المصرفية" ويشير إلى أن المصرف لعب ببساطة دور مكان آمن للحفظ، من دون أن يضيّف شيئاً من خلال نشاطاته الخاصة إلى الكتلة النقدية. كان المصرف يقبل فقط بشكل واحد من النقد هو الذهب ويُصدر مقابل ذلك الإيداع إيصالاً بالقيمة نفسها. كانت كل الإيصالات المصرفية إذاً تستند لها قيمة معادلة من الذهب.

جرى الانتقال إلى المرحلة الثانية الهامة من النشاط المصرفي عندما أصبح لدى الشعب ثقة أكبر في قدرة المصرف على تحويل الإيصالات إلى ذهب عند الطلب. عندما وُجدت تلك الثقة، أصبحت الورقة النقدية، أي البيّنة الخطّية لمسؤولية المصرف، "عمليّاً كالذهب". صارت الأوراق النقدية تنتقل من يد إلى أخرى لتسديد الديون إذ كان تخزينها وحملها عمليّين أكثر من الذهب. وفي أي فترة، كانت نسبة صغيرة فقط من الأوراق النقدية تقدّم إلى المصادر ليتم تحويلها إلى ذهب. نتيجة لذلك رأت المصادر أنّه يمكنها إصدار أوراق مصرفية تتباين حيازاتها من الذهب مع المحافظة على قابلية التحويل، أي أن المصادر بدأت تصدر أوراقاً نقدية تتباين قيمة الذهب المودع لديها. عندما حصل هذا أصبحت المصادر "صانعة نقد" وتحولت من "حجرة الإيداع المصرفية" إلى "المصرفية الاحتياطية الجزئية". وكما يشير إليها إسمها فإن المصرفية الاحتياطية الجزئية نظام تتخطى فيه خصوم الودائع للمصارف حيازاتها من الذهب (السيولة في أيامنا هذه). كان وبالتالي هرم الاتّهان أكبر بكثير من احتياطي الذهب للمصارف.

إن أي مصرفية احتياطية جزئية تعتمد على قدرتها على الحفاظ على الثقة والقابلية للتحويل. في بعض الأحيان كانت تفترط المصادر التجارية في استعمال سلطتها عند إصدارها أوراقاً نقدية إلى حد يتجاوز احتياطي الذهب لديها. وعندما ضفت الثقة، كانت نتيجة تصرّف المصادر أحياناً فشلاً في الحفاظ على قابلية التحويل. مما أدى إلى انهيار بعض المؤسّسات المالية فوضع لاحقاً تنظيم رسمي لإصدار الأوراق النقدية.

واليوم تحمل ورقة الـ 5 £ لبنك إنكلترا Bank of England العبارة: "أتعهد بأن أدفع للحامل عند الطلب مجموع خمسة جنيهات استرليني". أمّا الورقة النقدية للاحياطى الفدرالي Federal Reserve (الولايات المتحدة الأميركيّة)، فتحمل العبارة التالية: "لهذه الورقة النقدية قوة إبراء لكل الديون العامة والخاصة". تذكّر هذه العبارات بقابلية الأوراق النقدية في السابق للتحويل إلى ذهب. كما كان بإمكان وحامل الورقة النقدية استبدالها بالذهب بمعدل ثابت، وكان مجّمل الكتلة النقدية مربوطة بقيمة احتياط الذهب. فإذا ارتفع

احتياط الذهب ازدادت الكتلة النقدية تلقائياً، والعكس بالعكس. كان يُعرف هذا بقاعدة الذهب Gold Standard. وهو نظام تخلّت عنه معظم البلدان في العشرينات والثلاثينات. لم تعد العملة قابلة للتحول إلى ذهب أو إلى أي شيء آخر. لا تُستعمل الأوراق النقدية نظراً لقيمتها الذاتية ولا لإمكان تحويلها إلى شيء آخر له قيمة ذاتية كالذهب. الأوراق النقدية تُستعمل ببساطة لأنها وسيلة مقبولة بها لتسديد الديون. لا حاجة لأن يتآلف النقد من شيء ذي قيمة جوهرية بحد ذاته. كل ما يلزم هو أن يُقبل به وأن يُستعمل في تسديد الديون.

في القرن التاسع عشر، خُرمت المصارف التجارية في لندن من حق إصدار الأوراق النقدية الذي انتقل إلى بنك إنكلترا Bank of England. فتحولت المصارف التجارية آنذاك إلى مصارف إيداع. معظم البلدان المتقدمة اليوم لها أنظمة مماثلة ومصرف رئيس واحد: البنك الاحتياطي الفدرالي في الولايات المتحدة الأمريكية Federal Reserve Bank، ولكن على الرغم من أن آلية إنشاء الائتمان تغيرت، يبقى المبدأ الأساسي نفسه. فالنظام المصرفي هو نظام احتياطي جزئي، والمصارف تضيف إلى الكتلة النقدية، ليس عن طريق طباعة النقود الورقية بل عن طريق إيجاد وداعع تفوق احتياطي النادي خاصتها. وبما أن ثمة قبول واسع بالودائع كوسيلة لتسديد الديون، تبقى المصارف التجارية "صانعة للنقد". على المصارف أن تكون قادرة على تحويل الودائع إلى سيولة عند الطلب، ولكن بعد تجربة طويلة، اكتشفت أنه إذا كان احتياط السيولة نسبة مئوية محددة من خصوم الودائع، يكون هذا كافياً عادة للحفاظ على القابلية للتحويل. إلا أن نظاماً كهذا ليس مضموناً. فقد أفلست بعض المصارف عندما وافقت على قروض مشكوك فيها لبلدان أجنبية وأو رَكَّزت القروض في صناعات انتهت بها الأمر إلى الكساد.

تخضع المصارف بموجب نظام احتياط جزئي لنفوذين متنافسين:

- نفوذ المربحية: لا تجني السيولة أي فائدة، لذلك كلما كانت نسبة موجودات المصارف على شكل سيولة منخفضة، ازدادت مربحية المصارف.
- نفوذ السيولة: على المصارف الإبقاء على قدر كافٍ من الموجودات على شكل سيولة لتلبية طلب زبائنها للسيولة.

لذلك يبقى جزء من أصول المصارف التجارية نقداً، وجزء آخر أصولاً سائلة يمكن تحويلها بسرعة إلى سيولة. لا تغل السيولة فائدة، وعلى العموم كلما كانت الأصول سائلة غلت فائدة أقل. إن نفوذ المربحية يؤدي إلى رغبة في تقليص حيازات السيولة إلى أدنى حد. ويفرض إقبال السيولة أن تكون المصارف حاضرة دائماً لتلبية طلب زبائنها للسيولة. سفترض في التحليل التالي أن المصارف إذا احتفظت بعشرة في المئة من أصولها على شكل سيولة، يكون ذلك كافياً لتلبية الطلب على السيولة. تكون العشرة في المئة إذاً نسبة السيولة الحاضرة.

سوف نأخذ بالاقتراحات التالية المبسطة لشرح عملية إنشاء الائتمان:

- أ. ثمة مصرف احتكار تجاري واحد.
- ب. للمصرف نسبة سيولة نقدية (ن) قدرها عشرة في المئة $\equiv 10\%$.
- ج. عامة الناس لا ترغب في الإحتفاظ بمزيد من السيولة مما تملك حالياً، ولكنها ترغب

في الاحتفاظ بالأموال الإضافية التي تحصل عليها على شكل ودائع مصرفية. وبالتالي إذا حصل بعض من الناس على سيولة، أو دعواها في المصرف على الفور. هذا يعني أن الميل الهامشي لعامة الشعب للاحتفاظ بالسيولة منعدم، وأن لا تسرب سيولة من المصرف إلى الشعب.

إذا افترضنا أن مصرف الاحتياط فتح أبوابه لتعاطي التبادل التجاري وشخصاً من عامة الشعب أودع فيه \$ ١٠٠ نقداً في اليوم الأول، يكون كشف الميزانية آنذاك التالي:

مصرف الاحتياط: اليوم الأول: كشف الميزانية

أصول	خصوم
\$ ١٠٠	إيداع
\$ ١٠٠	سيولة

لا يمكن ما سبق أعلاه أن يمثل موقع توازن لأن كل الأصول محتفظ بها على شكل سيولة، في حين أن مصرف الاحتياط يرغب في الإبقاء على عشرة في المئة فقط من أصوله على شكل سيولة. وبالتالي من أجل الوصول إلى الموقع المرغوب فيه، سيشط مصرف الاحتياط في تأمين الودائع، من خلال شراء السندات مثلاً وتقديم القروض للزبائن.

ما هي السندات؟ ثمة طريقتان رئيسيتان للشركات الكبيرة لجمع مبالغ ضخمة من المال، وهما غير متوفرتين للأسر أو للمؤسسات الصغيرة. فهي تصدر أسهماً أو تشتري سندات. فيصبح الأشخاص الذين يشترون أسهماً مساهمين يملكون جزءاً من المؤسسة. إذا ازدهرت المؤسسة ازدادت قيمة الأسهم، فيجني المساهمون كل سنة بالإضافة إلى ذلك دخلاً على شكل أقصبة أرباح، أي حصة من الربح. عندما تبيع الشركة سنداً مقابل سيولة، تصدر ورقة (سنداً) تحدد تاريخاً للتسديد، أي موعداً مستقبلاً لإعادة السندي مقابل السيولة، بالإضافة إلى قيمة استرداد الأسهم، أي مقدار السيولة التي ستعاد لحامل السندي. يشكل هذا إزاماً يمكن تنفيذه قانونياً لدفع المبلغ المحدد على السندي. إضافةً إلى ذلك يحدد السندي أيضاً مبلغاً آخر من المال يدفع، وتحدد كل سنة لغاية حلول تاريخ التسديد. يُعرف ذلك المبلغ الذي يُدفع كل سنة بقيمة الدفع. تحدد سعر شراء السندي في سوق السندات قوتا الطلب والعرض. ثمة سندات حكومية أو أسهم وسندات حكومية، إضافةً إلى سندات الشركات. ولكن لا يحق لأي حكومة إصدار الأسهم! السندات أو الأسهم والسندات هي تلك التي تشكل البيانات الرئيسية في الميزانيات العمومية للمصارف المركزية.

والآن نعود إلى مصرف الاحتياط الشاري والبائع لسندات الحكومة. لاحظ أن عملية إنشاء الإيداع بكثرة هذه لا يمكنها تقليص احتياطي السيولة لدى المصارف التجارية، إذ أنها أخذنا بعين الاعتبار مصرف احتياط. وافتراضنا أن ميل الشعب للاحتفاظ بالسيولة معندهم. ولا تسرب سيولة إلى المصارف الأخرى، إذ لا مصارف أخرى افتراضاً لأعضاء الشعب، كون أي مبلغ سيولة يحصل عليه الشعب يعاد إيداعه على الفور لدى مصرف الاحتياط. علاوةً على ذلك، في حال دفع مصرف الاحتياط لقاء السندات أو الأصول الأخرى لدى اكتسابه إياها، شيئاً مسحوباً عليه، يعاد هذا الشيك فوراً إلى المصرف ويسجل في حساب المؤسسة التي كان قد تم شراء السندات منها، أي أن أصول المصرف كما هي ممثلة بقيمة

السندات، ستزداد وسيجارتها ازدياد مشابه في خصوم الودائع. نتيجة لذلك، إذا افترضنا أن مصرف الاحتياط التجاري اشتري سندات بقيمة \$ ٦٠٠ وأعطى قروضاً للزبائن بقيمة \$ ٣٠٠ في اليوم الثاني، يبقى احتياط السيولة لمصرف الاحتياط في موقع التوازن الجديد \$ ١٠٠ ولكن خصوم الودائع تكون قد ازدادت لغاية \$ ١٠٠. ويصبح وبالتالي كشف الميزانية كما يلي:

مصرف الاحتياط: اليوم الثاني: كشف الميزانية

أصول	خصوم
سيولة	\$ ١٠٠
سندات	\$ ٦٠٠
قرص	\$ ٣٠٠

يكون هذا الموقع موقع توازن، لأن نسبة السيولة الحاضرة هي عند مستوى (%) ١٠ الإبقاء على السيولة المطلوبة. إن أي توسيع إضافي في خصوم الودائع ستترجم عنه نسبة سيولة حاضرة منخفضة، لدرجة يتعدّر معها الإبقاء على سيولة كافية. كما أن أي خفض في خصوم الودائع سينجم عنه خفض غير ضروري في الربحية. التغيير في الودائع (ΔD) تبيّنه الصيغة التالية: $\Delta D = \frac{1}{n} \times \Delta L$

حيث أن (L) هو الائتمان أو مضاعف الإيداع و(D) التغيير الأساسي في احتياط السيولة للمصرف التجاري. حجم مضاعف الإيداع يحدّد نظير نسبة السيولة الحاضرة، أي $\frac{1}{n}$ حيث أن (n) هي نسبة السيولة. في مثلنا

$$D = \frac{1}{0.1} \times 1000 \$ = 10000 \$$$

حسابياً يشابه مضاعف الائتمان تماماً مضاعف الاستثمار. يعطي مضاعف الاستثمار (m) إس ت ث) التغيير في الدخل (ΔD) الذي سيحدثه تغيير في الاستثمار (إس ت ث)، أي أن

$$(m \Delta D) = \frac{\Delta D}{\Delta L}$$

مضاعف الائتمان يعطي التغيير في الودائع (ΔD) الذي سيحدثه تغيير في احتياط سيولة المصارف التجارية (ΔL)، أي أن

$$\Delta D = \frac{\Delta L}{m}$$

يبدو واضحاً أنه كلما كانت نسبة السيولة الحاضرة (n) أكبر، كان حجم مضاعف الائتمان أكبر، وكذلك حجم الودائع المصرفية التي وجدت على أساس سيولة معينة، والعكس بالعكس.

والآن يمكننا النظر في تأثير تلطيف الافتراضات الأولية. إذا تم التخلّي عن افتراض

مصرف الاحتكار، تصبح عملية إنشاء الإيداع أكثر تعقيداً، ولكن النتيجة النهائية في ما يتعلّق بحجم الودائع المؤمنة تبقى ذاتها. في حالة المصارف المتعددة، عندما ينتح مصرف ودائع بكثرة على أساس سيولة معينة، على عملية الإنماء تلك أن تقلّص احتياط السيولة. في بينما يحدث المصرف مثلاً تسهيلات قروض لزبائنه، والتي يمكنهم السحب عليها من خلال شيكات، سيُدفع بعض من هذه الشيكات في حسابات للزبائن في مصارف تجارية أخرى. سوف ينجم عن هذا استنزاف نقدى لدى المصرف الذي ينشئ الودائع بكثرة. لذلك لن يتمكن المصرف الذي حصل على إيداعات أولية نقدية، (١٠٠ \$ في مثلنا) من تهرير الائتمان على هذا الأساس، ليصل إلى الحالة الموصوفة في اليوم الثاني من كشف الميزانية أعلاه، إذ على عملية إنشاء الودائع بكثرة أن تقلّص احتياط السيولة.

ولكن في حين أن إنشاء الإيداع بكثرة في نظام المصارف المتعددة سيقلّص احتياط السيولة، إلا أنه لن يقلّص احتياط السيولة في النظام المصرفي ككل. فيكون الاستنزاف لمصارف أخرى في النظام وليس لعامة الشعب. لذلك طالما أن افتراضاتنا الأخرى لا تزال صحيحة، سيقى الازدياد الأولى في الودائع عشرة أضعاف الازدياد الأولى في احتياطي السيولة. في حالة المصارف المتعددة، ستوزع خصوم الودائع الجديدة على عدد من المصارف في النظام. لكن الازدياد في إجمالي الودائع المصرفية سيقى ذاته في حالة مصرف الاحتكار.

في حين أن تلطيف الاحتكار لمصرفنا الوحيد لا يغير النتيجة النهائية، إلا أن هذا لا ينطبق على افتراضاتنا الأخرى. إذا لم تبق هذه الافتراضات صحيحة، أي أن معدل النقد لم يُعد ١، أو أن تسرّباً حصل للشعب، فإن حجم مضاعف الإيداع سيتأثر بذلك، وبالتالي سيتغير مقدار إنشاء الودائع الذي سيتّم على أساس سيولة معينة.

يمكن مضاعف الائتمان أن يكون عشرة فقط، إذا أبقيت كل المصارف في النظام نسبة سيولة حاضرة قدرها عشرة في المئة. إذا قرر المصرف الأولى، لفترض أ، أن يضيف إيداع السيولة الأولى إلى احتياط السيولة لديه، وألّا ينشئ أية ودائع جديدة بكثرة، لن يحصل تغيير بعد من الـ ١٠٠ المودعة. سيزداد احتياط السيولة بـ ١٠٠ \$ وخصوص الودائع بـ ١٠٠ \$، ولكن ستكون تلك نهاية العملية. سيعادل مضاعف الائتمان ١. لن تحصل أي إضافة إلى تموين النقد. جل ما في الأمر أن الشعب سيُقى الآن أقلّ قدر من السيولة (١٠٠ \$) ومقداراً معادلاً (١٠٠ \$) أكبر من الودائع المصرفية. في معظم البلدان، تلزم المصارف التجارية، بموجب القانون، بالإبقاء على حدّ أدنى من نسبة السيولة، مع العلم أن حدّ أقصى لم يعيّن. فالحد الأدنى لنسبة السيولة الجاهزة، في الولايات المتحدة الأميركيّة يعنيه مصرف الاحتياط الفدرالي Federal Reserve Bank وله مفعول قانوني. أما في بريطانيا فلا حدّ أدنى معيناً قانونياً، ولكن العادة المتبعة هي أن المصارف التجارية تبقى نسبة سيولة حاضرة قدرها ثمانية في المئة.

كان الافتراض الأخير أن ميل الشعب للابقاء على مزيد من السيولة كان معدوماً. فلتلطيف هذا الافتراض يعطي الصفة الأهم لمفهوم مضاعف الائتمان الذي فسّرناه. يُحتمل أن يكون هذا الافتراض أكثر بعضاً عن الواقع. فالشعب يستعمل كلاً من السيولة والودائع المصرفية لتسديد الديون، وبالتالي يبدو منطقياً أكثر الافتراض أن طلب الشعب للسيولة يُحتمل أن

يرتفع مع ازدياد حجم الودائع المصرفية، والعكس بالعكس. إذا شاء الشعب الاحتفاظ بجزء من أي ازدياد في الكتلة النقدية على شكل سيولة، سيحصل تسرّب سيولة من جراء إنشاء المصارف ودائع بكثرة، مع وصول السيولة إلى أيدي الناس وبقائهما في أرصدة نقدية إضافية. والحالة هذه، تكون قدرة المصارف على إنشاء الودائع محدودة، لا بل تزداد محدودية كلما ارتفع الميل الهامشي للإحتفاظ بالسيولة من جانب الشعب.

في المثل الذي تناولناه، على افتراض أن ميل الشعب للإحتفاظ بمزيد من السيولة كان معدوماً،رأينا أن ازدياداً في احتياط السيولة للمصارف التجارية قدره \$ ١٠٠ قد يتسبب في ازدياد في حجم الودائع المصرفية قدره \$ ١٠٠٠، على نسبة سيولة حاضرة قدرها ١٠ في المئة. كان هذا الازدياد ممكناً فقط لأننا افترضنا أن كل السيولة قد تعود إلى المصارف. والقيد الوحيد على قدرة المصارف على إنشاء ودائع كانت الحاجة إلى الإبقاء على السيولة، وفي هذه الحالة تحقيق نسبة السيولة التي هي عشرة في المئة. إذا كان ميل الشعب للإبقاء على المزيد من السيولة موجوداً، سيتهيأ الأمر إذا بجزء من الزيادة الأصلية في احتياط السيولة في أيدي الشعب، وليس في خزنات المصارف التجارية. ومع إنشاء المصارف الودائع بكثرة، سينتقل جزء من احتياطي السيولة الأصلي خاصتها إلى الأرصدة النقدية التي يحفظ بها الشعب. كلما زاد هذا التواتر صغر مضاعف الائتمان.

ثمة عاملان، وبالتالي يقيدان إنشاء الودائع المصرفية:

أ. ميل المصارف إلى الإحتفاظ بالسيولة لأهداف تتعلق بهذا الأمر؛

ب. وميل الشعب إلى الإحتفاظ بمزيد من السيولة.

٤.١٧

المصرف المركزي والسياسة النقدية

لكل الاقتصادات النقدية مصرف مركزي، كالمصرف الاحتياطي الفدرالي Federal Reserve Bank في الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً، والبنك المركزي Bundesbank في ألمانيا، ومصرف إنكلترا Bank of England في المملكة المتحدة. تأسس مصرف إنكلترا عام ١٦٩٤ ولم يؤسس إلا عام ١٩٤٧. وجاء التأسيس ليعرف ببساطة بالحالة الموجودة سابقاً، بمعنى أن المصرف كان المصرف المركزي للبلاد لفترة طويلة.

وظيفة المصرف المركزي هي مراقبة المصارف التجارية بهدف دعم السياسة النقدية لل الاقتصاد. يقوم المصرف المركزي بأعماله وكأنه مصرف المصارف والمقرض الأخير لها، وأيضاً، كأنه مصرف الحكومة ومدير الدين العام. هكذا يكون المصرف المركزي مسؤولاً عن سلوك وسير السياسة النقدية، التي تحاول التأثير في مستوى النشاط الاقتصادي وتنتظري على تنظيم الكتلة النقدية وكلفة الائتمان وتوفّره.

في معظم البلدان، يكون بتصرف المصرف المركزي سلطات وأدوات مراقبة عديدة، كاحتياط إصدار الورقة النقدية، والقدرة على فرض نسبة السيولة الحاضرة، ومتطلبات الاحتياط التي ينبغي على المصارف التجارية التقييد بها، ومراقبة الائتمان (مستوى المدفوعات الأولية وفترات الدفع في ما يتعلق بعقود البيع بالتقسيط مثلاً)، وفي النهاية، سلطة إصدار تعليمات مباشرة للمصارف التجارية والمؤسسات المالية الأخرى. أما أداة المراقبة الأهم فهي عمليات السوق المفتوحة التي يشترك فيها المصرف المركزي في شراء أو بيع سندات

حكومية في السوق المفتوحة. إذا اشتري المصرف المركزي سندات، جاء التأثير زيادة عرض النقد وخفض كلفة الاقتراض، في حين أن بيع السندات يقلص عرض النقد ويزيد كلفة الاقتراض.

إذا اشتري المصرف المركزي سندات دفع ثمنها شيئاً يسحجه على نفسه ويدفع للبائع، لنفترض أنه مواطن عادي. من ثم يودع البائع الشيك لدى مصرفه. سيقتديم المصرف التجاري الشيك للتحصيل إلى المصرف المركزي الذي سيقيّد إيداع المصرف التجاري. وبالتالي، تزداد أرصدة المصرفين بقيمة الشيك. كما سبق أن رأينا يمكن تحويل أرصدة المصرفين إلى سيولة عند الطلب، وبالتالي، تعتبر جزءاً من الاحتياط النقدي للمصارف التجارية. بما أن الاحتياط النقدي ازداد، ستنتهي المصارف التجارية الودائع بكثرة، وبالتالي، تتسع الكتلة النقدية التي هي مضاعف ما للزيادة الأولى في الاحتياط النقدي، ويكون حجم التوسيع المتعدد متوقفاً على حجم مضاعف (إيداع) الائتمان.

تؤثّر عمليات السوق المفتوحة في كلفة الاقتراض وعلى عرض النقد أيضاً. إذا اشتري المصرف المركزي سندات، ارتفع احتياط نقد المصارف التجارية، ورغبت المصارف التجارية في إقراض المزيد للزيارات من القطاع الخاص وللمشاريع التجارية. بالاستناد إلى تحليل عرض وطلب عاديين، يمكن الاستنتاج أن كلفة الاقتراض (معدّلات الفائدة) يجب أن تهبط مع ازدياد عرض النقد، طالما أنه ليس من تحول موازن في الطلب على النقد. وعلى العكس، إذا باع المصرف المركزي سندات، تقلص عرض النقد (تبقي الأمور الأخرى ثابتة) وازدادت كلفة الإقراض (معدّلات الفائدة).

يمكّنا الآن أن نبيّن كيف أن السياسة النقدية قد تُستعمل للتأثير في مستوى الطلب الكلي، ومن ثم مستوى الدخل والناتج والعمالات. من شأن السياسة النقدية التوسيعة لدى شراء السندات أن تحدث ارتفاعاً في الكتلة النقدية وهبوطاً في معدّلات الفائدة. وكما تبيّن في تحليلنا سابقاً يجدر بهذا الأمر أن يرفع مستوى الطلب الكلي. طالما أن الاستثمار الخاص يتمتع بفائدة مرنة، من شأن تقليص في معدّلات الفائدة أن يجعل بعض الاستثمارات مربحة، وهي التي كانت في السابق غير مربحة عندما كانت تكلفة الاقتراض مرتفعة. إن خفض معدّلات الفائدة ستترجم عنه حركة في محاذة منحنى معين للكفاية الهمashية للاستثمار، فيرتفع الاستثمار. بالإضافة إلى ذلك، قد يحدث خفض في معدّلات الفائدة زيادة في مكونات الطلب الكلي الأخرى، مشتريات الأسر للسلع الاستهلاكية المعمرة كالسيارات وأجهزة الفيديو. سوف تجد الحكومة المركبة والمحلية الاقتراض أقلّ كلفة، وسوف يستطيع المشترون المحتملون للبيوت الحصول على قروض متزايدة شروطها أرخص، وستصبح تسهيلات البيع بالتقسيط متوفّرة بسهولة أكبر وأقلّ كلفة. وكذلك المصدررون قد يشجّعون المبيعات الأجنبية عندما يرون أن الاقتراض أصبح أقلّ كلفة، من خلال تقديمهم شروط تسليم أسهل وأطول للمشترين الأجانب المحتمليين.

هكذا ومن خلال زيادة عرض النقد وخفض هيكلية معدّلات الفائدة، قد تزيد عمليات السوق المفتوحة الطلب الكلي برفتها للاستثمار الخاص والعام والاستهلاك (لا سيّما السلع المعمرة) وحتى الصادرات. من شأن هذا أن يرفع بدوره مستوى الدخل والناتج والعمالات. وعلى العكس عندما تقلص عمليات السوق المفتوحة عرض النقود وتزداد هيكلية معدّلات

الفائدة، فهي قد تقلص الطلب الكلي من خلال خفض الاستثمار الخاص والعام والاستهلاك وحتى الصادرات. من شأن هذا أن يخفض وبالتالي مستوى الدخل والناتج والعماله. على العموم يُحتمل أن يكون الاستثمار ولا سيما الاستثمار الخاص سريع التأثير أكثر بالتغييرات في معدلات الفائدة. ولكن مكونات أخرى للطلب الكلي قد تتأثر أيضاً بسياسة النقدية. يمكن تلخيص كيفية تأثير السياسة النقدية في مستوى الطلب الكلي، ومن جراء ذلك على مستوى النشاط الاقتصادي، بمراحل متعاقبة خمس:

١. يتصرف المصرف المركزي أخذًا احتياطيًّا نقد المصارف التجارية بعين الإعتبار.
 ٢. تتصرف المصارف المركزية لتغيير الودائع المصرفية، وبالتالي الكتلة النقدية.
 ٣. إنَّ تغييرًا في الكتلة النقدية يؤثِّر في كلفة الاقتراض.
 ٤. إنَّ تغييرًا في توافر التسليف وكلفته يؤثِّر في الطلب الكلي.
 ٥. إنَّ تغييرًا في الطلب الكلي يؤدِّي، من خلال عملية المضاعف، إلى تغيير متعدد في الدخل والناتج والعماله.
- لنتظر الآن في هذه المراحل الخمس بتفصيل أكبر.

٦. يؤثِّر المصرف المركزي في نشاطات المصارف التجارية، من خلال عمليات السوق المفتوحة، أو من خلال تغيير نسبة السيولة الحاضرة ومتطلبات الاحتياط للمصارف التجارية. في عمليات السوق المفتوحة، إذا شاء المصرف المركزي المشاركة في سياسة نقدية توسيعية، اشتري السندات. تكون نتيجة الأمر زيادة احتياط النقد للمصارف التجارية. إذا شاء المصرف المركزي اتباع سياسة نقدية مقيدة، باع السندات، ويكون تأثير الأمر تقليل الاحتياط النقدي للمصارف التجارية.
٧. سيكون للتغيير في احتياط المصارف التجارية، من خلال مضاعف الائتمان تأثير متعدد في حجم الودائع المصرفية. سيؤدِّي تقليل في الاحتياط النقدي إلى انكماش متعدد للودائع المصرفية، ومن ثم إلى انكماش متعدد في الكتلة النقدية. كما سيؤدِّي ازدياد في احتياط النقد إلى توسيع متعدد للودائع المصرفية، ومن ثم إلى توسيع متعدد للكتلة النقدية.
٨. ستؤثِّر التغييرات في الكتلة النقدية في سهولة الاقتراض وكلفته. إنَّ زيادة في الكتلة النقدية ستسهل أكثر الحصول على التسليف وتجعله أقلَّ كلفة أيضًا، وهكذا ستهبط معدلات الفائدة. وعلى العكس فإنَّ خفضًا في الكتلة النقدية سيجعل الاقتراض أصعب وبالتالي أكثر كلفة، وسترتفع معدلات الفائدة.
٩. ستؤثِّر التغييرات في توافر التسليف وكلفته في مستوى الطلب الكلي. إذا أضيفت زيادة على الكتلة النقدية ليصبح الحصول على التسليف أسهل ومعدلات الفائدة أدنى، كان لهذا تأثير مؤات في حجم الاستثمار الخاص والعام والاستهلاك وحتى الصادرات. وعلى العكس إذا هبطت الكتلة النقدية يصبح الحصول على التسليف أصعب وأكثر كلفة، كانت نتيجة ذلك خفض مستوى الاستثمار الخاص والعام والاستهلاك وربما حتى الصادرات. بما أنَّ الاستثمار الخاص يُحتمل أن يكون أكثر تأثِّرًا بالتغييرات في معدلات الفائدة، يمكن تحليل التأثير في الطلب الكلي في ما يتعلق بمكون الطلب هذا.

بموجب النقاش السابق في قرارات الاستثمار، أي أن تغييرًا في معدلات الفائدة يحدث حركة في محاذاة منحني كفاية هامشية للاستثمار معين، فتنتجم عن هبوط في معدلات الفائدة زيادة في الاستثمار الخاص والعكس بالعكس.

١٠. سيتسبب التغيير في حجم الطلب الكلّي بتغيير في الدخل القومي والناتج والعملة في الاتجاه ذاته. سيؤدي تغيير أولي في الطلب الكلّي إلى عملية متعددة والعكس بالعكس. ستؤدي سياسة نقدية توسيعية من خلال تخفيض معدلات الفائدة وزيادة الطلب الكلّي، إلى توسيع متعدد في الدخل القومي، وسيكون لسياسة نقدية انكمashية التأثير المعاكس. يظهر الفرق بين السياسيتين النقديتين التوسيعية والانكمashية في الرسم البياني ١٧ - ١.



الرسم ١٧ عمليات السوق المفتوحة

يمكّنا الآن تحليل النظريات المتنافسة في ما يختص بدور النقد في الاقتصاد وتأثيره.

٥.١٧ خلاصة

أنت تعرف الأن ما هو النقد والميزات التي ينبغي أن تكون لديه ووظائفه الثلاث في الاقتصاد. أنت تفهم كيف يعمل النظام المصرفي وكيف تطور من أيام «الذهب» إلى نظام الاحتياط الجزئي الحديث. أنت تفهم نظام التسليف وكشف ميزانية المصارف. كما أنك تعي الأن وظيفة المصرف المركزي في السيطرة على المصارف التجارية، بهدف دعم السياسة النقدية للاقتصاد. أنت تفهم أيضًا كيف يمكن للسياسة النقدية أن تؤثر في مستوى الطلب الكلّي، وبالتالي في الدخل القومي.

أسئلة متعددة الخيارات

- ١.١٧ النقد وسيلة تبادل؛ نتيجة لذلك الكتلة النقدية
١. والدخل السنوي المتاح أمر واحد.

- II. وإجمالي الإنفاق السنوي أمر واحد.
III. يحتفظ بها فقط للصفقات.
- أي من الخيارات التالية صحيح؟
- A. ١ فقط
B. ٢ فقط
C. ٣ فقط
D. لا ١ ولا ٢ ولا ٣.

٢.١٧ أي من الاحتمالات التالية تعريف صحيح بقيمة النقد؟

- A. كلفة إيجاد النقد.
B. القوة الشرائية للنقد.
C. قيمة الذهب والفضة لدى الخزينة.
D. معدل الفائدة.

السؤالان ٣-١٧ و ٤-١٧ يرتكزان على المعلومات التالية. لنظام مصري تجاري ١٠٠ مليون دولار في ودائع عند الطلب مستحقة، واحتياطي نقدى قدره ٣٥ مليون دولار. نسبة السيولة الحاضرة المرغوب فيها هي ١:٥.

٣.١٧ في المثل الوارد أعلاه، بأى من المبالغ التالية قد يستطيع النظام المصرفي توسيع الكتلة النقدية؟

- A. ١٥ مليون دولار.
B. ٧٥ مليون دولار.
C. ١٧٠ مليون دولار.
D. ٣٠٠ مليون دولار.

٤.١٧ الأسباب التي من أجلها استمرَّ الوضع في المثل أعلاه، ولم تتوسّع الكتلة النقدية هي:

- I. كان احتياطي النسبة مرتفعاً جداً.
II. لم يكن ثمة طلب إضافي للتسليف.
III. لم تكن المصارف مستعدة لاقراض المزيد للزبائن الراغبين في الاقراض.

أي من الخيارات التالية صحيح؟

- A. ١ فقط.
B. ٢ فقط.
C. ١ و ٣ فقط.
D. ٢ و ٣ فقط.

٥.١٧ إزاء فجوة انكمashية لجأت الحكومة إلى السياسة النقدية. التحرّك المناسب بموجب السياسة يشمل

.أ. زيادة متطلبات الاحتياطي للمصرف التجاري.

.ب. شراء أسهم وسندات حكومية.

.ج. رفع معدلات الفائدة لجذب رأس المال الأجنبي.

أي من الاحتمالات التالية صحيح؟

.أ. ٢ فقط.

.ب. ٣ فقط.

.ج. ٢ و ٣ فقط.

.د. ١ و ٣ و ٤.

٦.١٧ أي من الإمكانيات التالية يميل إلى تقيص قدرة المصارف التجارية في المملكة المتحدة على إقراض المال؟

.أ. رفع معدلات الفائدة من قبل بنك إنكلترا.

.ب. الإفراج عن ودائع خاصة من قبل بنك إنكلترا.

.ج. خفض متطلبات الاحتياط.

.د. حصول سحوبات صافية كبيرة للودائع من المصارف التجارية.

٧.١٧ استلم السيد سميث Smith تخفیضاً ضریبیاً قدره \$ ١٠٠ أودعه في حسابه في مصرفه، الذي هو من ضمن نظام مصرفي يعمل بنسبة سيولة قدرها عشرة في المئة. الحد الأقصى للزيادة في الكتلة النقدية الذي قد ينجم عن هذه العملية، بما في ذلك

إيداعه الأولي، هو

.أ. \$١٩٠

.ب. \$٩١٠

.ج. \$١٠٠٠

.د. \$١١٠٠

النظرية الكمية والنظرية النقدية الكنزية

المحتويات

٢/١٨	١.١٨ المقدمة
٣/١٨	٢.١٨ النظرية النقدية الكمية
٤/١٨	٣.١٨ النظرية الكنزية
٥/١٨	٤.٣.١٨ الطلب على النقد لعقد الصفقات
٥/١٨	٢.٣.١٨ طلب النقد الاحتياطي
٦/١٨	٣.٣.١٨ طلب النقد المنطوي على المضاربة
٨/١٨	٤.٣.١٨ خلاصة طلب النقد
٨/١٨	٥.٣.١٨ كينز مقابل النظرية الكمية
٩/١٨	٤.١٨ خلاصة
٩/١٨	أسئلة متعددة الخيارات

١.١٨

المقدمة

سبق أن حللنا في الوحدة ١٧ كيف يتحكم المصرف المركزي في نشاطات المصارف التجارية، ويحدد وبالتالي الكتلة النقدية وتوفر الائتمان وكلفته. إن تحليلًا كاملاً يقتضي تفسيرًا ما للعوامل التي تحدد الطلب على النقد. تحتفظ الأسر والمؤسسات بأرصدة نقدية، وعلىيناأخذ العوامل التي تشکل أساس هذا الطلب على النقد بعين الإعتبار.

يقتضي التوازن في سوق النقد أن يعادل عرض النقد مقدار النقود الذي تبغي الأسر والمؤسسات الحفاظ عليه في أرصدة نقدية. في حال عدم حصول ذلك، لا تكون السوق النقدية في توازن. من الواضح أنه في حال تجاوز الطلب على الأرصدة النقدية عرض النقد المتواافق، تحاول الأسر والمؤسسات آنذاك الحصول على مزيد من المال لتضييفه إلى أرصدتها النقدية. وعلى العكس فإذا كان الطلب على النقد أقل من عرضها، تحاول الأسر والمؤسسات تخفيض أرصدتها النقدية.

وللبحث في كيفية تأثير السياسة النقدية في الدخل والعملة، من الضوري تفصيل الطلب على النقد بطريقة أكثر توسيعًا. فإذا احتفظ بالمال مثلاً بهدف عقد الصفقات فحسب، بغية تمويل الصفقات اليومية للأسر أو المؤسسات، كانت آنذاك الصلة بين التغيرات في عرض النقد، والتغيرات في الطلب الكلي، مباشرة وفورية. ستنشأ عن زيادة في عرض النقد حالة، حيث تملك الأسر والمؤسسات مالاً أكثر مما ترغب في أن تبقى في أرصدة الصفقات، وستتفق الفائض محدثة زيادة في الطلب الكلي^٣. إلا أن خفضاً في عرض النقد سيؤدي إلى حالة، حيث يكون للأسر والمؤسسات مال أقل مما ترغب في أن تبقى في أرصدة عقد الصفقات، ومن أجل أن تعزز أرصدتها النقدية سوف تخفض إتفاقها ليهبط الطلب الكلي. يوصلنا مجرى التفكير هذا إلى النظرية الكمية للنقد، التي تفترض رابطة وثيقة وفورية بين الكتلة النقدية ومستوى الطلب الكلي.

في الجهة المقابلة تماماً تبرز النظرية الكينزية، التي تعتبر أن التغيرات في طلب وعرض النقد تعكس فوراً وفقط في سوق الأوراق المالية، والتي سيفترض بهدف التيسير أنها تمثل بسوق سندات الحكومة. بموجب النظرية الكينزية، إذا كان للأسر والمؤسسات فائض في الأرصدة النقدية، استعملت هذا الفائض لشراء السندات، وفي حال شاءت تنمية أرصدتها النقدية، باعت السندات. والحاله هذه، لن تُعكس التغيرات في الأرصدة بين طلب النقود وعرض النقد مباشرة في مستوى الطلب الكلي، بل تُعكس أولاً في سوق الأوراق المالية، وتؤثر في مستوى الطلب الكلي بطريقة غير مباشرة فقط. كما سنرى لاحقاً، أن التغيرات في الطلب والعرض على السندات ستؤثر في سعر السندات ومعدلات الفائدة. كما يمكن أن تنتهي التغيرات في معدلات الفائدة تغيرات في الطلب الكلي.

ربما تكون السياسة النقدية في بعض الحالات غير قادرة على رفع الطلب الكلي ولو بطريقة غير مباشرة. وإذا اعتبرت فرص الاستثمار رديئة، لأن مستوى النشاط الاقتصادي منخفض (ثمة فائض في الطاقة وتوقعات الأعمال غير مؤاتية)، يمكن أن تكون السياسة النقدية التوسعية غير مجذدة في تشجيع الاستثمار الخاص، لأن المصارف التجارية قد تكون غير قادرة على حث المؤسسات على الشروع في قروض جديدة. وفي ظل ظروف مماثلة قد تكون الرغبة في الاحتفاظ بالنقد قوية، إذ تؤثر الأسر والمؤسسات الاحتفاظ بالنقد على الاحتفاظ بالأصول المدرة للفائدة. في حال ازداد عرض النقد في ظل هذه الظروف، يمكن

إبقاءه في أرصدة النقد غير المستثمرة بدلاً من أن يستعمل لشراء السنادات. الزيادة في الكتلة النقدية لن تخفض إذا معدّلات الفائدة، فيثبت أنه حتى هذه الطريقة غير المباشرة في رفع الطلب الكلي، غير فعالة. من أجل البحث في هذه الأفكار بمزيد من التفاصيل، سوف ننظر أولاً في إسهام النظرية النقدية الكمية.

٢.١٨

النظرية النقدية الكمية

في شكلها "التقليدي" أو "البسيط"، تقترح النظرية الكمية النقدية علاقة مباشرة بين التغيرات في الكتلة النقدية (ك ن)، ومستوى الأسعار (س). تفسّر النظرية الكمية انتلاقاً من المعادلة التالية:

$$(س ت ن) / (س ع)$$

حيث تمثل (ك ن) الكتلة النقدية (التي تحدّدها من الخارج السلطة النقدية)، و(س ت) سرعة التداول التي هي ببساطة عدد المرات التي تُصرف فيها كل وحدة نقد في فترة معينة (سنة واحدة مثلاً)، و(س) مستوى الأسعار العام، و(ع) عدد العمليات التجارية في فترة معينة (سنة واحدة مثلاً). غالباً ما يشار إلى (س ت ن) بالناحية النقدية للمعادلة، وإلى (س ع) بالناحية السلعية. لاحظ علامة المعادلة التي تدلّ على ضرورة معادلة (س ت ن) لـ (س ع)، نظرًا لطريقة تحديد مختلف المصطلحات.

تعطي الناحية النقدية (س ت ن) (والتي هي عرض النقود ضرب متوسط عدد المرات التي تُصرف فيها كل وحدة نقدية) حاصل الإنفاق في فترة معينة. في الناحية السلعية، تمثل (ع) عدد العمليات، و(س) سعر بيع السلع. وبالتالي يعطي (س ع) إجمالي العائدات. والمعادلة (س ت ن) / (س ع) تعني ببساطة أن حاصل جمع الإنفاق يجب أن يعادل في حاصل جمع العائدات، أيًّا تكون المرحلة. من أجل تحويل المعادلة إلى نظرية، تصبح بعض الافتراضات لازمة حول سلوك أحد المتغيرات أو أكثر. هذه الافتراضات هي التي تحول المعادلة إلى نظرية أو فرض، يمكن دحضها بمجرد الإحتكاك إلى البيانات.

اعتقد المؤيدون الأولون للنظرية الكمية أن سرعة تداول النقد قد تكون ثابتة وتتغير قليلاً مع الوقت. باختصار، كانت سرعة التداول مرتبطة بالعادات والترتيبات المؤسساتية. كما كانت متوقفة على نظام النشاط المصرفي، ومدى منح الناس للائتمان وكيفية دفع الأجرور والمعاشات، وعوامل أخرى لم تكن عرضة للتغيير السريع. لهذا السبب، كان الإعتقد أن سرعة التداول قد يمكن اعتبارها ثابتة، أقله على المدى القريب.

من الناحية السلعية، كان يمكن اعتبار عدد العمليات التجارية (ع) نسبياً لمستوى الدخل الحقيقي (د)، بحيث تكون علاقة وثيقة و مباشرة بين عدد العمليات التجارية، في أي فترة، ومستوى الدخل الحقيقي. انتلاقاً من هذا المنطق، يمكن استبدال (ع) بـ (د) في المعادلة أعلاه. بالإضافة إلى ذلك، إذا كان مستوى توازن الدخل القومي دائماً عند العمالة الكاملة، وهذا افتراض تقدّم به علماء الاقتصاد، الذين اعتقدوا أن قوى السوق الحرة قد تؤدي إلى العمالة الكاملة، كان (د) ثابتاً أيضاً عند دخل العمالة الكاملة.

هكذا يعتبر كل من (س ت) و(د)، وهما مصطلحان من الناحية النقدية ومن الناحية السلعية للمعادلة، ثابتاً عبر الزمن. يمكن آنذاك إعادة كتابة المعادلة كما يلي:

(س ت ن) = (س د)

كون (س ت) و(د) ثابتان، فإن أي تغيير في (ن) سينعكس من خلال علاقة بيانية في تغيير باتجاه (س) ذاته، أي مستوى السعر. وتُعتبر قيمة النقد مرتبطة بعرض النقود. إن زيادة في عرض النقود (ن) ستسبب بزيادة في مستوى السعر (س)، وبالتالي بهبوط في قيمة النقد والعكس بالعكس.

تعتبر النظرية الكمية "البساطة" أن تغييرات في عرض النقد (ن) تؤثر في مستوى السعر (س) فحسب، ولا يمكن أن يكون لها تأثير على مستوى الدخل الحقيقي (د). إلا أن تعديل النظرية الكمية البسيطة ممكن للحصول على ما يُسمى بالنظرية الكمية "الحديثة". تشير النظرية الكمية الحديثة إلى أن التغييرات في عرض النقد يمكنها بالطبع التأثير في مستوى الدخل الحقيقي (د)، ومستوى السعر (س) أيضاً. ويكون التأثير في هاتين المتغيرتين مرتبطاً بقرب الاقتصاد من العمالة الكاملة أو ببعده عنها.

لفترض أننا نبدأ من موقع درجة بطالة مهمة فيه عوامل إنتاج غير مستخدمة (د) دون مستوى الدخل الحقيقي الذي قد يُفتح عند العمالة الكاملة. ماذا يحصل الآن في ظل هذه الظروف إذا أزدادت الكتلة النقدية (كـ ن)؟ قد تلفت الصيغة الحديثة للنظرية الكمية إلى أن الأسر والمؤسسات ستتجدد أن لديها أرصدة نقديّة أكثر مما تحتاجه لعقد الصفقات، وسوف تنفق ذلك الفائض. يؤدي الطلب الإضافي إلى ارتفاع في الدخل والناتج والعمالة، أي إلى ارتفاع في الدخل الحقيقي (د). وهكذا إذا كانت درجة البطالة كافية، كان التأثير الرئيسي لزيادة في (ن) إحداث زيادة في الدخل الحقيقي. ولكن مع اقتراب الاقتصاد من العمالة الكاملة، ستبدأ الزيادات الإضافية على عرض النقد بالتأثر في مستوى السعر أكثر من مستوى الدخل الحقيقي. وأخيراً، بعد تحقيق العمالة الكاملة، ستؤثر أي زيادة إضافية في عرض النقود في مستوى السعر فقط.

تحاول الصيغة الحديثة للنظرية الكمية أن تبيّن أن التغييرات في الكتلة النقدية ستؤثر في إجمالي الإنفاق أو الطلب الكلي، وأن تغييراً في الكتلة النقدية سيكون له تأثير مباشر في مستوى الطلب الكلي، ومن ثم في مستوى دخل النقد (س د). ويكون التوازن الكامل بين تغييرات السعر والتغييرات في الدخل الحقيقي متوقفاً على العلاقة بين مستوى الدخل الحالي ودخل العمالة الكاملة.

٣.١٨ النظرية الكينزية

تشدّد النظرية الكمية على دور النقد كوسيلة تبادل. إلا أن للنقد دالة أخرى، وهي بالتحديد مخزن للثروة. تشدّد النظرية الكينزية على النقد في دوره هذا.

لنبدأ البحث في النظرية الكينزية عبر درس عرض النقد. تبرز ثلاثة أنواع طلب للأرصدة النقدية: الطلب على النقد لعقد الصفقات، وطلب النقد الاحتياطي، وطلب النقد المنطوي على المضاربة.

١.٣.١٨ الطلب على النقد لعقد الصفقات

ينشأ الطلب على النقد لعقد الصفقات من واقع أن الناس بحاجة للنقد لتمويل صفقاتهم الجارية. وتحتفظ الأسر والمؤسسات بأرصدة نقدية لسد التغيرة بين عائد الدخل وإنفاقه. وأصحاب الأجور والرواتب يدفع لهم أسبوعياً أو شهرياً لكتبهم يفرون طوال الأسبوع أو الشهر. بالطريقة نفسها تحصل المؤسسات على دخل من مبيعات السلع والخدمات لكن هذا لا يتزامن مع مدفوئاتها لعوامل الإنتاج ومشتريات المواد الأولية والإنفاق الرأسمالي.

يكون مبلغ النقد المحتفظ به لعقد العمليات التجارية مرتبطاً إلى حد كبير بمستوى الدخل القومي. من الواضح أن دخلاً قومياً سنوياً قدره ١٠٠ مليار دولار يقتضي عمليات تجارية أكبر من مستوى دخل قومي قدره ٥٠ مليار دولار. سيؤثر سعر كل صفة أياً في مبلغ المال اللازم لعقد العمليات التجارية. في حال تضاعفت الأسعار في فترة زمنية معينة، سيتضاعف أيضاً الطلب على النقد لعقد العمليات التجارية. هكذا يكون معدل التضخم مرتبطاً، عبر علاقة متبادلة إيجابية، بالطلب على النقود. وبالطبع يفوز الدخل القومي، المعيّر عنه بالأسعار الجارية، بكل من كمية العمليات التجارية وتأثيرات التغيرات في الأسعار.

إلا أنه من المحتمل أن يتأثر الطلب على النقد لعقد العمليات التجارية بمعدل الفائدة. إذا كان معدل الفائدة - عائد الأصول المدرة للفائدة - مرتفعاً، سيكون الدافع قوياً للتوفير على النقد المخصص لعقد العمليات التجارية. ليغل أموالاً للاستثمار في الأصول المدرة للفائدة. وسوف يتوقف مدى تمكّن الأفراد والشركات التجارية من التحوّل من النقد إلى الأصول المدرة للفائدة، بالطبع، على كلفة العمليات التجارية. ولكن مع أخذ كلفة العمليات التجارية بعين الاعتبار، يمكن طلب النقود لعقد العمليات التجارية مرتفعاً عندما تكون معدلات الفائدة منخفضة، والعكس بالعكس. واضح أنه عندما تكون معدلات الفائدة مرتفعة، سيكون للأسر ذات الدخل المرتفع وللشركات التجارية الكبيرة بالأخص دافع قوي لتخفيض أرصدة عقد العمليات التجارية إلى حدّها الأدنى، بهدف شراء أصول مدرة للفائدة.

٢.٣.١٨ طلب النقد الاحتياطي

كما يدل عليه إسمها، فإن الأرصدة الاحتياطية تتألف من النقود المحتفظ بها لمواجهة أي ظروف مفاجئة غير متوقعة لدى حصولها. لا يمكن لشركة تجارية تبيع السلع بالسليف أن تكون أكيدة متى سيقوم الشاري بالدفع. قد يأتي الدفع متأخراً أكثر مما هو متوقع. عليها أن تُدخل في الحساب إذا الدين المعدوم، إذ لا يمكنها التأكّد مسبقاً من توقيت الإنفاق. كذلك سوف ترغب الأسر في الإحتفاظ بمبلغ من النقود، لتتمكن من مواجهة أي دين غير متوقع، أو تسديد الديون الموجودة بوقت أسرع مما هو متوقع.

مرة أخرى يحتمل أن يكون مستوى الدخل هو العامل الأساسي المؤثّر في مقدار النقد المخصص لأهداف احتياطية. لكن كما هي الحال مع الطلب على النقد لعقد العمليات التجارية، سيتقلّب طلب النقود الاحتياطي بعكس معدل الفائدة.

يشتد الطلب على النقد، لعقد العمليات التجارية والمنطوي على المضاربة، على دور النقد كوسيلة للمبادلة، في حين يشدّ طلب النقود المنطوي على المضاربة على دور النقد

كمخزن للثروة. لفهم طلب النقود المنطوي على المضاربة، ينفع البدء بالسؤال البلاغي التالي: "لماذا لا يحتفظ الأفراد والمؤسسات بكل ثرواتهم على شكل نقود؟". فالنقد سهل الحمل والتخزين ويمكن استعماله لشراء كل أنواع السلع والخدمات. طبعاً الجواب هو أن الثروة على شكل نقدي لا تدر أي عائد أو دخل. لإبقاء الثروة على شكل نقد تكفل فرصة بديلة. وهي الدخل الصناعي، وما كان ليكتسب لو استعمل النقد لشراء أصول تدر دخلاً كسدادات الحكومة.

٣.٣.١٨ طلب النقد المنطوي على المضاربة

هكذا سترغب الأسر والشركات التجارية في الاحتفاظ بجزء من ثرواتها، على شكل نقد لناحية العملية كوسيلة مبادلة، ولكنها لن ترغب في الاحتفاظ بكل ثرواتها على هذا الشكل، إذ أن النقد لا يدر عائداً. يقول علماء الاقتصاد إن "تفضيل السيولة ليس مطلقاً"، لأن الأسر والشركات لا تريد الاحتفاظ بكل الثروات على شكل نقود. ما الذي يحدد إذاً مدى تفضيل شخص أو شركة للسيولة؟ جزء من الإجابة يمكن في الطلب على النقد لعقد العمليات التجارية والذي سبق أن حللناه. إضافة إلى ذلك، يُحتفظ ببعض النقد بهدف المضاربة، ويكون دافع المضاربة الرغبة في الاحتفاظ بالنقد، بهدف الإستفادة من التطورات في سوق رأس المال. وأرصدة المضاربة هي مجرد نقود مخصصة للمضاربة على مجرى الأحداث المستقبلية.

تنشط المضاربة كلما كانت الأحداث المستقبلية عرضة للشك. افترض أن فرداً ينوي شراء سلعة استهلاكية معمرة متوسط عمرها المتوقع طويلاً إلى حد ما، كسيارة مثلاً. إذا اعتبر هذا الفرد أن سعر السلعة المعمرة هذه قابل للارتفاع في المستقبل القريب، يتحمل أن يقوم بعملية الشراء بسرعة قبل أن يطرأ الارتفاع المتوقع في السعر. وعلى العكس، إذا اعتبر الفرد أن سعر السيارة قد يهبط في المستقبل القريب، قد يؤجل عملية الشراء لتوقيعه هبوطاً في السعر. تطبق المضاربة على كل السلع والخدمات والأصول المالية التي تشتري وتُباع. ولكن من أجل تبسيط التحليل التالي، سنحصر انتباها بشراء وبيع سندات الحكومة، على الرغم من أن تحليلاً مماثلاً يمكن تطبيقه على كل الأصول المالية.

إذا توقعت الأسر والشركات هبوط سعر السندات في المستقبل، يمكنها أن تبيع حيازاتها من السندات وتتجه شراء سندات جديدة، إلى أن يحصل الهبوط المتوقع في السعر. كل من هذين العاملين سيميل بالطبع إلى إحداث هبوط في السعر. وعلى العكس إذا توقعت الأسر والشركات ارتفاعاً في أسعار السندات في المستقبل، أجلت بيع السندات الآن وتحتمل أن ترغب في شراء المزيد من السندات. في الظرف الأول يكون طلب النقد المنطوي على المضاربة قوياً، إذ ترغب الأسر والشركات في الاحتفاظ بالنقد، تحسباً لفرصة أكثر ملاءمةً لشراء السندات في المستقبل. أمّا في الحالة الثانية، يكون طلب النقد للمضاربة منخفضاً، إذ أن الأسر والشركات سوف ترغب في التخلص من النقد لشراء السندات.

إن سعر السندات الموجودة ومعدل الفائدة في السوق مرتبطة عكسياً. إذا كان يتوقع أن يهبط سعر السندات، يكون هذا أشبه بالقول إن معدل الفائدة سيرتفع. وعلى العكس، إذا كان يتوقع أن يرتفع سعر السندات الموجودة، يكون هذا أشبه بالقول إن معدل فائدة السوق سيهبط.

مثل

افتراض أنَّ الفرد (أ) في الفترة ١ اشتري سندًا حكوميًّا غير محدَّد التاريخ لقاء \$١٠٠ وكان ذلك السند يدرِّ دخلاً سنويًّا قدره \$٥. افترض أنَّ معدل فائدة السوق ارتفع في الفترة ٢ إلى عشرة في المئة، وأنَّ الشخص (أ) يرغب في بيع السند لشخص (ب). لن يبقى سعر السوق للسند عند \$١٠٠. فبشراء الشخص (ب) للسند بذلك السعر مع عائد \$٥ سنويًّا، مما يعادل معدل فائدة قدرها خمسة في المئة، يكون هذا السعر أقلً من معدل فائدة السوق الجاري عند عشرة في المئة. على الشخص (أ) القبول بسعر أدنى إذا كان يريد بيع السند، مما سيدرِّ معدل عائد أصول يعادل معدل فائدة السوق من عشرة في المئة. سيكون سعر السند في الفترة ٢ لأنَّ مبلغًا ثابتاً سنويًّا قدره \$٥ على مبلغ رأسمال قدره \$٥٠ يعادل معدل فائدة السوق من عشرة في المئة.

ما حصل في هذا المثل هو أنَّ ارتفاعًا في معدل الفائدة الجاري، من خمسة إلى عشرة في المئة، أدى إلى هبوط في سعر السندات الموجودة. وعلى العكس لو كان معدل الفائدة الجاري قد هبط بعد شراء السند، لكان ارتفع سعر السوق للسند. باختصار يتغيَّر معدل الفائدة الجاري وسعر السوق للسندات الموجودة أحدهما بعكس الآخر. فعندما يرتفع معدل الفائدة الجاري يهبط سعر سوق السندات والعكس بالعكس.

بالعودة إلى طلب النقد المنطوي على المضاربة، يبدو واضحًا أنَّ أرصدة المضاربة تنشأ من وجود الشك. لولا ذلك لما احتفظ بأي ثروة على شكل نقود بهدف المضاربة، إذ قد يفضل كل الأفراد والشركات الاحتفاظ بثرواتهم على شكل سندات مما قد يدرِّ نسبة عائد. أرصدة المضاربة مجرد ثروة تُقْيَّى على شكل نقود بدلاً من الأصول المدرة للفائدة، إذ تبرز إمكان تغيير سعر الأصول المدرة للفائدة. وعندما تحافظ الأسر أو الشركات بالنقد، هي تعبر عن رغبة في السيولة. يتعلق تفضيل السيولة بطلب الاحتفاظ بالأصول كنقود بدلاً من السندات المدرة للفائدة. إن قوة الطلب على تفضيل السيولة تغيير بعكس معدل الفائدة. فعندما يكون معدل الفائدة منخفضًا يكون تفضيل السيولة مرتفعًا. وعندما يكون معدل الفائدة مرتفعًا يكون تفضيل السيولة منخفضًا.

إنَّ المنطق الذي يشكَّل أساس هذا الافتراض صريح. إذا كان معدل الفائدة منخفضًا مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، يُتوقع أن تكون في المستقبل زيادة في معدل الفائدة أكثر احتمالًا من تخفيض إضافي في معدل الفائدة، إلى ما دون المستوى الموجود المنخفض أصلًا. إنَّ ارتفاعًا في معدل الفائدة يعادل هبوطًا في سعر السندات الموجودة. لهذا السبب، من الأرجح أن تبيع الأسر والشركات السندات الموجودة وتُؤجَّل شراء سندات جديدة، يعني أنَّ تفضيل السيولة سيكون مرتفعًا. وعلى العكس، إذا كان معدل الفائدة مرتفعًا، من المحتمل إذاً، كون العوامل الأخرى ثابتة، أن تتحمَّل التغييرات المستقبلية في معدل الفائدة اتجاهًا نازلًا بدلاً من أن يكون صاعدًا. إنَّ هبوطًا في معدل الفائدة يعادل ارتفاعًا في سعر السندات الموجودة. لهذا السبب ستُؤجَّل الأسر والشركات بيع سنداتها الموجودة بهدف الإلقاء من المستوى المرتفع لمعدلات الفائدة، ومن التحسين المتوقع في سعر السندات الموجودة عندما تهبط معدلات الفائدة.

٤.٣.١٨ خلاصة طلب النقد

إذ نلخص النقاش حول طلب النقد لعقد العمليات التجارية والطلب الاحتياطي والطلب المنطوي على المضاربة، نرى أن الطلب على أرصدة النقد سيتغير مباشرة بتغير مستوى الدخل (د) وبعكس معدل الفائدة (م). فكلما ارتفع مستوى الدخل، ازداد الطلب على النقد لعقد العمليات التجارية والطلب المنطوي على المضاربة. وكلما انخفض مستوى الدخل صغر الطلب على النقد لعقد العمليات التجارية وكذلك الطلب الاحتياطي. كلما ارتفع معدل الفائدة، ازداد حافز الأسر والشركات للتوفير على أرصدة العمليات التجارية والأرصدة الاحتياطية. بسبب تكلفة الفرصة البديلة المرتفعة للاحتفاظ بالنقد، وازداد الطلب على الاحتفاظ بالسندات بدلاً من النقد في أرصدة المضاربة. وعلى العكس كلما انخفض معدل الفائدة، انخفضت تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالنقد بهدف عقد العمليات التجارية وأهداف احتياطية، وارتفع الطلب للاحتفاظ بالنقد بدلاً من السندات. وبالتالي عندما يكون الدخل مرتفعاً، يكون الطلب على النقد لعقد العمليات التجارية والطلب على النقد الاحتياطي مرتفعين والعكس بالعكس. وعندما يكون معدل الفائدة مرتفعاً، يكون الطلب على النقد منخفضاً، أيًّا كان نوعه، لعقد الصفقات أو النقد الاحتياطي أو المنطوي على المضاربة، والعكس بالعكس.

٥.٣.١٨ كينز مقابل النظرية الكمية

تشير النظرية النقدية الكينزية، بعكس النظرية الكمية، إلى أن التغييرات في الكتلة النقدية لا تؤدي مباشرة إلى تغييرات في الطلب الكلّي. لا بل أن السياسة النقدية تؤثّر بطريقة غير مباشرة في الطلب الكلّي من خلال كلفة الاقتراض (معدلات الفائدة)، مؤثرة وبالتالي في مكوّنات الطلب الكلّي، تلك السريعة التأثير بالتغييرات في كلفة الاقتراض. إن تخفيضاً في عرض النقود يؤدّي إلى معدل فائدة مرتفع وهذا بدوره يؤدّي إلى طلب كلّي منخفض. على العكس، إن عرض نقود متزايد يخفّض معدلات الفائدة ويميل إلى زيادة الطلب الكلّي.

يجب ذكر المزيد من العوامل لإكمال التحليل وسوف يجري البحث فيها في الوحدة ١٩. في غضون ذلك تجدر الملاحظة أن النظرية الكينزية تقيد بأن السياسة النقدية قد تكون غير مجده في التعامل مع كساد هائل. فعندما يكون معدل الفائدة منخفضاً قد يصبح الطلب على السيولة غير هام. والمزيد من الزيادات في الكتلة النقدية لن يمكنه تخفيض معدل الفائدة، وبالتالي تصبح هذه الطريقة غير المباشرة في التأثير في الطلب الكلّي غير فعالة. وفقاً لکینز قد تكون معدلات فائدة منخفضة جداً ضرورية لتشجيع مستوى استثمار أكثر ارتفاعاً، في حالة ركود عظيم حيث تكون طاقة الاحتياط مهمّة وتوقعات الأعمال غير مؤاتية. ولكن قد يكون شبه مستحيل الدفع بمعدل الفائدة إلى ما دون حد أدنى معين وهو فتح السيولة. لو كان معدل فائدة أكثر انخفاضاً لازماً للحصول على حجم استثمار كافٍ، قد تكون السياسة النقدية غير فعالة. هكذا قد تكون السياسة النقدية قادرة على تقيد مستوى الطلب الكلّي في حالة تضخمّية، ولكنها قد تكون غير مجده في رفع مستوى الطلب في حالة كساد عميق. نحن مستعدّون الآن للبحث في قطاعي السلع الحقيقة والنقد للاقتصاد في الوحدة اللاحقة.

٤.١٨ خلاصة

يمكنك الآن أن تفهم الدور المركزي الذي يلعبه النقد في النظرية الكمية والنظرية الكنزية، والتأثير الممكّن المتأتّي عن ذلك في الطلب الكلّي. أنت قادر أيضًا على تفسير دور معدلات الفائدة في التأثير في إنفاق الاستثمار والطلب الكلّي، وسبب كون السياسة النقدية غير مجدية أحياناً بموجب افتراضات معينة.

أسئلة متعدّدة الخيارات

- ١.١٨ وفقاً للنظرية الكمية، إذا ازداد (إن ق) بنسبة إثنين في المئة سنويًا وإن (ق) الاحتمالي بنسبة أربعة في المئة سنويًا، والكتلة النقدية بنسبة أربعة في المئة سنويًا، ما سيكون معدل التضخم سنويًا:
- سلبيًا.
 - معدومًا (تقريباً).
 - إثنين في المئة (تقريباً).
 - أربعة في المئة (تقريباً).

- ٢.١٨ إذا أُبقي كل من (س ت) و(د) ثابتين، وأضيفت زيادة على (ن)، أي من الاحتمالات التالية ستحصل:
- ارتفاع في الناتج القومي الحقيقي.
 - انخفاض في الناتج القومي الحقيقي.
 - ارتفاع في الأسعار.
 - انخفاض في الأسعار.

- ٣.١٨ لا تنبئ النظرية الكمية بتغييرات على المدى القصير في الاقتصاد، بسبب أي من الاحتمالات التالية؟
- الأسعار الثابتة.
 - سيطرة الحكومة على (ن).
 - إمكان تغيير المتغيرات الأربع كلّها في المعادلة.
 - عدم تحقق المساواة دائمًا.

- ٤.١٨ أي من الخيارات التالية يشكّل وصفاً دقيقاً «لتفضيل السيولة»؟
- الرغبة في الاحتفاظ بأصول تكون جاهزة للتحويل إلى نقود بسعر ثابت أو شبه ثابت.
 - المبلغ الذي ترغب الشركات في اقتراضه بمعدل فائدة معين.
 - الرغبة في اذخار جزء من الدخل للانقاء من أي تقلبات مستقبلية.
 - الرغبة في الاحتفاظ بالنقد على شكل أصول، إذ تفضل على أي نوع آخر من الأصول المدرّة للفائدة.

٥.١٨ سيميل الأفراد إلى الابتعاد عن النقد والتحول إلى أصول مدرة للفائدة على المدى البعيد، إذا اعتبروا أيّاً من الاحتمالات التالية صحيحاً؟

أ. إن معدل الفائدة سيهبط.

ب. إن معدل الفائدة سيرتفع.

ج. إن معدل الفائدة لن يتغير.

د. إن أسعار السلع والخدمات ستهبط.

٦.١٨ يحتفظ الأفراد بالنقد الذي لا يدر فائدة ويفضّلونه على الأصول التي تغل فائدة، وهذا يعود إلى:

أ. الحاجات للعمليات التجارية اليومية.

ب. التوقعات المتعلقة بمعدل الفائدة المستقبلي.

ج. الرغبة في المحافظة على مستوى الأذخار من الدخل.

أي من الاحتمالات التالية صحيح؟

أ. ١ فقط.

ب. ١ و ٢ فقط.

ج. ٣ فقط.

د. ١ و ٢ و ٣.

٧.١٨ في أوقات الكساد تميل معدلات الفائدة إلى الهبوط، حتى عندما لا يَتَّخِذ المصرف المركزي أي تدبير معين يؤثّر في معدلات الفائدة. أي من الاحتمالات التالية يعلّم هذا الأمر؟

أ. مستوى الدخل المنخفض الذي يرافق الكساد يخُفض الطلب على النقد لعقد الصفقات.

ب. الكتلة النقدية ترتفع تلقائياً مع هبوط الدخل القومي.

ج. سرعة التداول تتبع بانتظام الدورة الاقتصادية.

د. يحاول الأفراد زيادة اذخارهم خلال فترات الكساد.

٨.١٨ ردّاً على مستويات بطالة متزايدة، اشتهر سياسي بقوله: «مشكلة الاقتصاد اليوم هي في الطلب الكلي الناقص. نحتاج أن نخُفض الضرائب الفردية، بهدف إنشاع الإنفاق، وأن نزيد معدل الفائدة بهدف جعل الاستثمار أكثر جاذبية بالنسبة إلى رجال الأعمال».

هل يمكن أن تقلّص هذه التدابير البطالة؟

أ. أجل بما أن الإجراءين سيحدثان إنفاقاً متزايداً.

ب. كلاً بما أن المتكلّم يخلط بين الزيادات في العمالة وتلك في الفجوة الانكمashية.

ج. كلاً بما أن الاقتراحين سيمیلان إلى إلغاء أحدهما الآخر.

د. كلاً لأن الاقتراحين يهدفان إلى تقليص الإنفاق بدلاً من زيادته.

٩.١٨ في وجه فجوة انكمashية هامة لجأت الحكومة إلى سياسة ضريبية توسيعية، أي أنها خفضت الضرائب، ورفعت الإنفاق الحكومي، وأبقت الكتلة النقدية ثابتة، واكتشفت أن نتيجة سياسة مماثلة كانت انخفاضاً في الاستثمار الخاص، ولكن لا تغييرات مهمة في أي من (إن ق) أو العمالة. بروز هذه النتيجة لأن:

.ا. الاقتصاد كان عند العمالة الكاملة.

.ب. معدلات الفائدة ارتفعت.

أي من الاحتمالات التالية صحيح؟

.أ. ١ فقط.

.ب. ٢ فقط.

.ج. كل من ١ و ٢.

.د. لا ١ ولا ٢.

١٠.١٨ أهداف الحكومة هي تقليل معدلات الفائدة، وإنعاش الاستثمار الخاص، وتخفيض البطالة. فاستراتيجية السياسة التي قد تضمن تحقيق كل تلك الأهداف هي:

.ا. زيادة الكتلة النقدية.

.ب. زيادة الإنفاق الحكومي.

.ج. تخفيض الضرائب.

أي من الاحتمالات التالية صحيح؟

.أ. ١ فقط.

.ب. ٢ و ٣ فقط.

.ج. ١ و ٢ و ٣.

.د. لا ١ ولا ٢ ولا ٣.

تكامل القطاعين الحقيقي والنقدi للاقتصاد

المحتويات

٢/١٩	١.١٩ المقدمة
٤/١٩	٢.١٩ توازن معدلات الفائدة ومستويات الدخل القومي – القطاع النقدي
٦/١٩	٣.١٩ توازن معدلات الفائدة ومستويات الدخل القومي – قطاع السلع الحقيقة
٩/١٩	٤.١٩ النموذج الموسّع: تغيير اتجاه المحنبيات
١٢/١٩	٥.١٩ خلاصة
١٣/١٩	أسئلة متعددة الخيارات

١.١٩ المقدمة

وصلنا الآن إلى مرحلة تمكّنا من محاولة جمع القطاعات المختلفة للاقتصاد التي كنّا نحلّلها على حدة. ففي عملية بناء النموذج التي اتبعناها في علم الاقتصاد الكلي، بدأنا باقتصاد مغلق بسيط من دون حكومة ولا نقد. ومع تطبيقنا للافتراسات المبسطة، أصبح التحليل أكثر تشبعاً إذ أصبحنا أمام عدد متزايد من المتغيرات المستقلة. إلا أن القطاعين لا يزالان حتى الآن معزولين جزئياً.

عندما حلّلنا كيفية توازن مستوى الناتج/الدخل، «أوجدنا» معدل الفائدة (م ف) الذي أثر في إنفاق الاستثمار والاستهلاك، وبالتالي في الدخل القومي (دق)، ومستوى العمال، ومعدل البطالة (ب) ترافقاً مع ذلك. وعندما حلّلنا كيف يحدّد معدل الفائدة (م ف) في القطاع النقدي، «أوجدنا» مستوى الدخل (د) الذي أثر في طلب النقد. إن الطلب على النقد والعرض عليه (ن) اللذين تحكم بهما السلطة النقدية، يحدّدان معدل الفائدة (م ف). هكذا يظهر كل من (م ف) و(د) في كلا القطاعين، قطاع السلع الحقيقة والقطاع النقدي. يلي ذلك أن توازن معدل الفائدة (م ف)، وتوازن مستوى الدخل/الناتج (د)، يحدّدهما في آن واحد تقاطع العوامل الحقيقة والنقدية.

إلا أن القصة لا تنتهي هنا. رأينا في وحدات علم الاقتصاد الوحدي كيف حدّدت قوى السوق توازن الأسعار والكميات، في كل من سوق السلع والعوامل. تذكّر أن تعريف التوازن في السوق، أي ثمن تحرّر السوق من فائض الطلب وفائض العرض، من دون شاربين غير راضيين ولا موردين غير راضيين ولا ميل لدى السعر في التغيير. هكذا يبرز السؤال التالي: في حال حقّقنا التوازن في قطاع السلع الحقيقة والقطاع النقدي للاقتصاد، فهل حقّق في آن واحد التوازن في الأسواق لعوامل الإنتاج التي تؤمن الناتج القومي؟ بتعبير آخر، هل من الممكن تحقيق التوازن في قطاع السلع الحقيقة والقطاع النقدي، وفي الوقت نفسه تحقيق التوازن في كل أسواق العوامل، في حين يكون الاستخدام كاملاً لكل مداخل العوامل بأسعار ثابتة، فلا نشهد وبالتالي تضيّعاً ولا انكماساً؟ طرأت في الماضي فترات (لا يهم إن كانت قصيرة الأجل) سمحّت بتحقيق هدف مماثل أو تحقّقه جزئياً. لا بدّ إذاً أن يبرز السؤال التالي: لماذا يشكّل تحقيق مماثل الاستثناء عوضاً عن القاعدة؟

اعرف سابقاً أن التحليل الذي سيتبع متعدد الجوانب، وأن أساليب التعليم التقليدية، مثل هذه النصوص والمحاضرات والمنتديات، ليست الآليات المثالبة للتتعامل مع مسائل معقدة مماثلة. لقد وضعنا أدلة تعليم تساعد على التغلب على هذه المشكلة. إن البرنامج الحاضر للكمبيوتر، وهو يحمل عنوان "إدارة الاقتصاد البريطاني" ومتوفّر لطلاب البرنامج الإلكتروني للماجستير في إدارة الأعمال، ليس سوى محاكاة لاقتصاد المملكة المتحدة تمكّنك من تطبيق السياسة النقدية والضرورية (نظرياً)، عملياً على فترة عشر سنوات. لقرارات السياسة التي تتّخذها في هذه المحاكاة تأثير فوري، تماماً كما في الواقع، على جملة من المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تجمعها علاقة متبادلة في الاقتصاد. إلا أن هذه المتغيرات تتأثّر أيضاً، تماماً كما في الواقع، بقرارات السياسة الماضية ووضع الاقتصاد الحالي. تم الاستناد إلى هذه المحاكاة في منتديات الشركات والبرامج الإدارية والتتنفيذية والكلّيات والجامعات ومدارس الأعمال في العالم. وتشير الخبرة إلى أن محاولة تعليم الاقتصاد الكلي المتشعب من دون هذه المحاكاة، هي كمحاولة تعليم الشطرنج لطفل من دون رقعة ولا قطع.

يكفي التكلم عن المبيعات. لنُعْدِ إلى عالم المواد النصيّة. سوف نجعل في هذه الوحدة القطاعين الحقيقي والنفدي متكملين، ونهتم في الوحدة التالية بالتضخم والبطالة. ولكن إليك أولاً خلاصة سريعة للقطاعين الحقيقي والنفدي.

تم تحليل معدل الفائدة في الوحدة ١٨ وكأنها ظاهرة نقدية صرفاً. يحدّدها تفاعل منحنى الطلب على النقد وعرض النقد اللذين تحالفهما السلطة النقدية المركزية. هذه كانت دراسة كينز Keynes في كتابه النظرية العامة General Theory، وأهم ما جاء فيها أن العوامل النقدية قد يكون لها تأثير في المتغيرات "الحقيقية" كمستوى الدخل والعمالات. إن وجود فجوة سيولة قد يحول دون هبوط معدل الفائدة دون حد أدنى معين فيصبح بالتالي استعمال السياسة النقدية بفعالية لمكافحة الكساد مستحيلاً. في حالة مثل هذه قد يتذرّع على زيادات إضافية في الكتلة النقدية خفض معدل الفائدة لتفادي أي تأثير على مستوى الطلب الكلي. ووفقاً لفحوى النظرية الكمية، فإن أي زيادات في الكتلة النقدية، في منطقة فجوة السيولة، قد تتمكن من الوصول إلى المضاربة. نتيجة لذلك قد تهبط سرعة تداول النقد (سـ تـ)، موازنةً وبالتالي أي زيادة في الكتلة النقدية (نـ).

لهذا الإدراك قيمته، إذ يرتكب الانتباه على العوامل التي تشكّل أساس الطلب على النقد. لكن التحليل المفصّل حتى الآن غير كامل. تماماً كما أن العوامل النقدية قد تؤثّر في المتغيرات الحقيقية، فإن العكس ينطبق أيضاً، إذ قد تؤثّر العوامل الحقيقية، مثل شكل دالة الاستهلاك ومنحنى الكفاية الهاشميشية للاستثمار، في معدل الفائدة.

على افتراض أن الاقتصاد أصلًا هو ذو قطاع خاص مغلق، يحصل توازن الدخل عندما يعادل الأدّخار المخطط له الاستثمار المخطط له. العلاقة بين الأدّخار المخطط له والدخل تحدّدها دالة الاستهلاك. يبيّن منحنى الكفاية الهاشميشية للاستثمار أن حجم الاستثمار هو دالة لمعدل الفائدة ترداد انخفاضاً، يرتفع عندما يهبط معدل الفائدة والعكس بالعكس. بعد جمع الناحيتين لهذا القطاع، يتبيّن أن التقليبات في المداخيل ومعدلات الفائدة ستتسبّب بتنقلات في الأدّخار المخطط له والاستثمار المخطط له. يتحقّق التوازن عندما تحلّ بين مستوى الدخل ومعدل الفائدة علاقة تحدث توازناً بين خطوط المدخرين وخطوط المستثمرين.

تحتوي دالة الاستهلاك والكفاية الهاشميشية للاستثمار على جزئي "القطاع الحقيقي". ولكن حصل أن تأثر معدل الفائدة وبالتالي مستوى الدخل بالعوامل النقدية، أي بتغيير آخر بالطلب على النقد وعرض النقد. إن الطلب على النقد يتوقف على مستوى دخل النقد ومعدل الفائدة. ويكون الطلب على النقد للعمليات التجارية كثيراً عندما يكون الدخل مرتفعاً والعكس بالعكس. وسوف يكون الطلب على النقد للمضاربة مرتفعاً عندما يكون معدل الفائدة منخفضاً والعكس بالعكس. السلطات النقدية هي التي تحدّد عرض النقد. وإذا جرى تقليص عرض النقد ترتفع كلفة الاحتفاظ بالنقود، كما يشير إليه التحليل الاقتصادي الوحدوي، ويكون ذلك ممثلاً بمعدل الفائدة (مـ فـ). وعلى العكس إذا ازداد عرض النقد يهبط (مـ فـ).

إن «القطاع الحقيقي» الذي يشمل دالة الاستهلاك والكفاية الهاشميشية للاستثمار، و«القطاع النفدي» الذي يشمل العرض والطلب على النقد، هما قطاعان يتفاعلان معًا ليؤثّرا في مستوى الدخل ومعدل الفائدة. ويتوقف توازن الدخل القومي وتوازن معدل الفائدة على

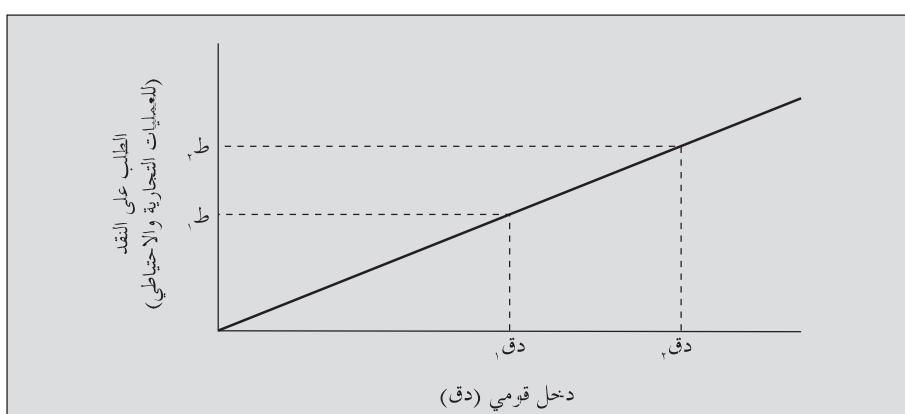
التوازن الآني في القطاعين «ال حقيقي» و«النقدi ». يعني هذا أن التوازن الآني يقتضي أن يعادل الأذخار المخطط له الاستثمار المخطط له وأن يعادل طلب النقد عرض النقد. إذا لم تكن هذه الخطط ثابتة لا يتم التوازن.

إن أي تغير في العوامل المحددة لدالة الاستهلاك والكافية الهامشية للاستثمار والطلب والعرض على النقد، قد تكون له مضاعفات على توازن مستوى الدخل وتوازن معدل الفائدة. وهكذا تكون للتغير في العوامل الحقيقة مضاعفات على توازن معدل الفائدة وعلى توازن مستوى الدخل أيضاً. إن تغيراً في العوامل النقدية قد يؤثر في مستوى الدخل وفي معدل الفائدة أيضاً. ومدى تأثير تغيرات مماثلة على العوامل الحقيقة أو النقدية يتوقف على ميزات دلالات الاستهلاك والكافية الهامشية للاستثمار والطلب والعرض على النقد. لنتناول أولاً التوازن في القطاع النقدi .

٢.١٩ توازن معدلات الفائدة ومستويات الدخل القومي – القطاع النقدi

رأينا في الوحدة ١٨ أن تقاطع منحنى الطلب على النقد، ومنحنى العرض على النقد، عند مستوى دخل معين، قد يحدد توازن معدل الدخل. لكن هذا لا يفسّر ما الذي يحدد مستوى الدخل. ومن أجل إكمال التحليل، من الضروري النظر بعمق في العلاقة بين الطلب على النقد ومستوى الدخل. عندما يتم ذلك يمكن ضم النقد كلياً إلى نموذج الدخل القومي الذي وسعناه سابقاً.

جرى العرض في الوحدة ١٨ أيضاً لمنحنى الطلب على النقد عند مستوى دخل معين. والآن إذا كان مسماً حاماً لمستوى الدخل أن يتقلب، يكون آنذاك الطلب على النقد للعمليات التجارية، بالإضافة إلى طلب النقد الاحتياطي، مرتبطين مباشرة بمستوى الدخل، فيكونان مرتفعين عندما يكون الدخل مرتفعاً، ومنخفضين عندما يكون الدخل منخفضاً. سوف نفترض، بهدف التبسيط، علاقة بيانية بين الطلب على النقد للعمليات التجارية وطلب النقد الاحتياطي ومستوى الدخل القومي (دق). يبدو هذا في الرسم ١-١٩.

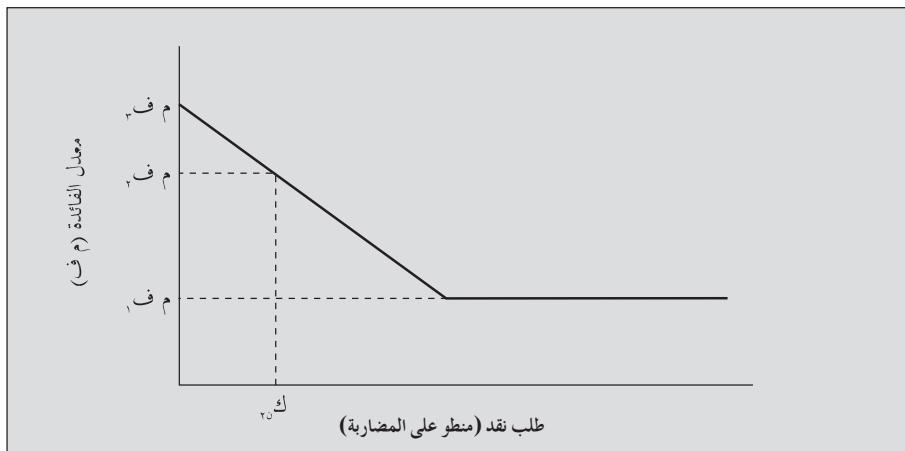


الرسم ١.١٩ الطلب على النقد (للعمليات التجارية والاحتياط) والدخل القومي

$$\text{عندما } (د) = د_١, ن_١ = ط_١$$

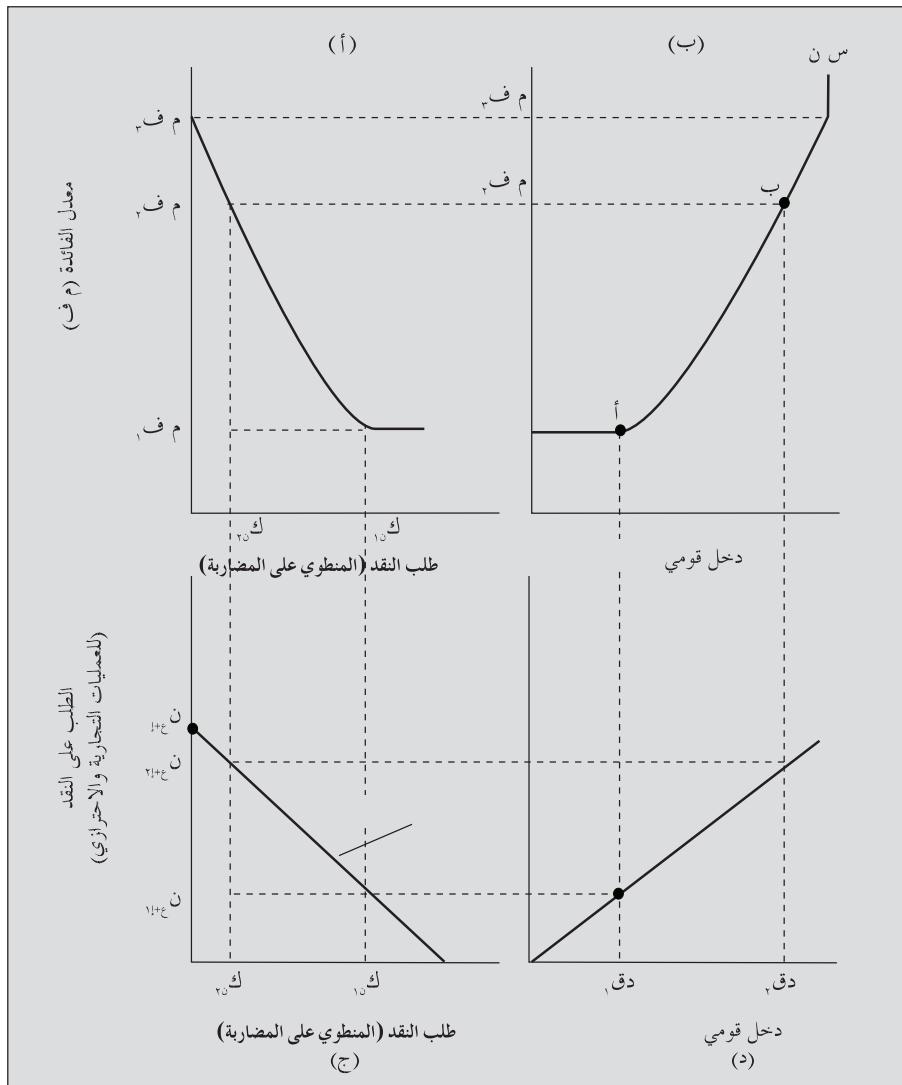
$$\text{عندما } (د) = د_٢, ن_٢ = ط_٢$$

لتنظر الآن في الطلب على النقد المنطوي على المضاربة. كلّما ارتفع معدل الفائدة (م ف) كان المبلغ المحتفظ به للمضاربة أصغر. لماذا؟ لأن النقد الذي يحتفظ به للمضاربة لا يغلي أي عائد مباشر. يحتفظ به الناس فقط بانتظار ارتفاع (م ف). ولكن للاحتفاظ بالنقد تكلفة فرصة بديلة، وبالتالي كلّما ارتفع (م ف)، تم الاحتفاظ بقدر أقل من النقد. ولكن عندما يكون (م ف) منخفضاً، سيكون الناس غير راغبين في تخصيص حيازاتهم للمضاربة، بما أن النقد المخصص لن يكون متواوفراً إذا ارتفع (م ف). فعند معدل منخفض معين، سنفترض أن كل نقد المضاربة موجود في أرصدة غير مستمرة. تظهر حالة مثل هذه في الرسم ١٩-٢. بالنسبة إلى معدلات فائدة أكبر من م ف، تendum أرصدة المضاربة ويخصّص كل النقد للسندات. بالنسبة إلى معدل فائدة أدنى بشكّل بسيط من م ف، مثلاً م ف، يحتفظ قليل من الأفراد بالنقد من أجل المضاربة (ن_٢^ص). مع الأمل بأن يرتفع (م ف). بالنسبة إلى معدلات فائدة أدنى من م ف، في رسمنا البياني، يُيقّى على كل نقد المضاربة في أرصدة غير مستمرة.



الرسم ١٩-٢. الطلب على النقد (للمضاربة) ومعدل الفائدة

انظر الآن إلى الرسم ١٩-١ والرسم ١٩-٢ معاً. إذا كان مستوى الدخل القومي/الناتج (د) متواوفراً لنا، أمكن احتساب الطلب على النقد للعمليات التجارية والطلب الاحتياطي، إنطلاقاً من الرسم ١٩-١ (ن_١^ص). إذا كنا أيضاً نعرف عرض النقد (ن) كما حدّدته السلطة النقدية، سوف نعرف مقدار النقد المتوفّر للمضاربة: سيكون $ن - ن^{ص}$. ولكن من الرسم ١٩-٢، نعرف أن كل معدل فائدة (م ف)، باستثناء "الفخ" الأفقي، مرتبط بطلب ما على $ن^{ص}$ ، أي $م ف$ مرتبطة بـ $ن^{ص}$. هكذا، لكل (د)، (م ف) واحد فحسب، ويكون إجمالي طلب النقد بالنسبة إليه، $ن^{ص} + ن$ تعادل الكتلة النقدية (ك). تظهر هذه العلاقة في الرسم ١٩-٣.

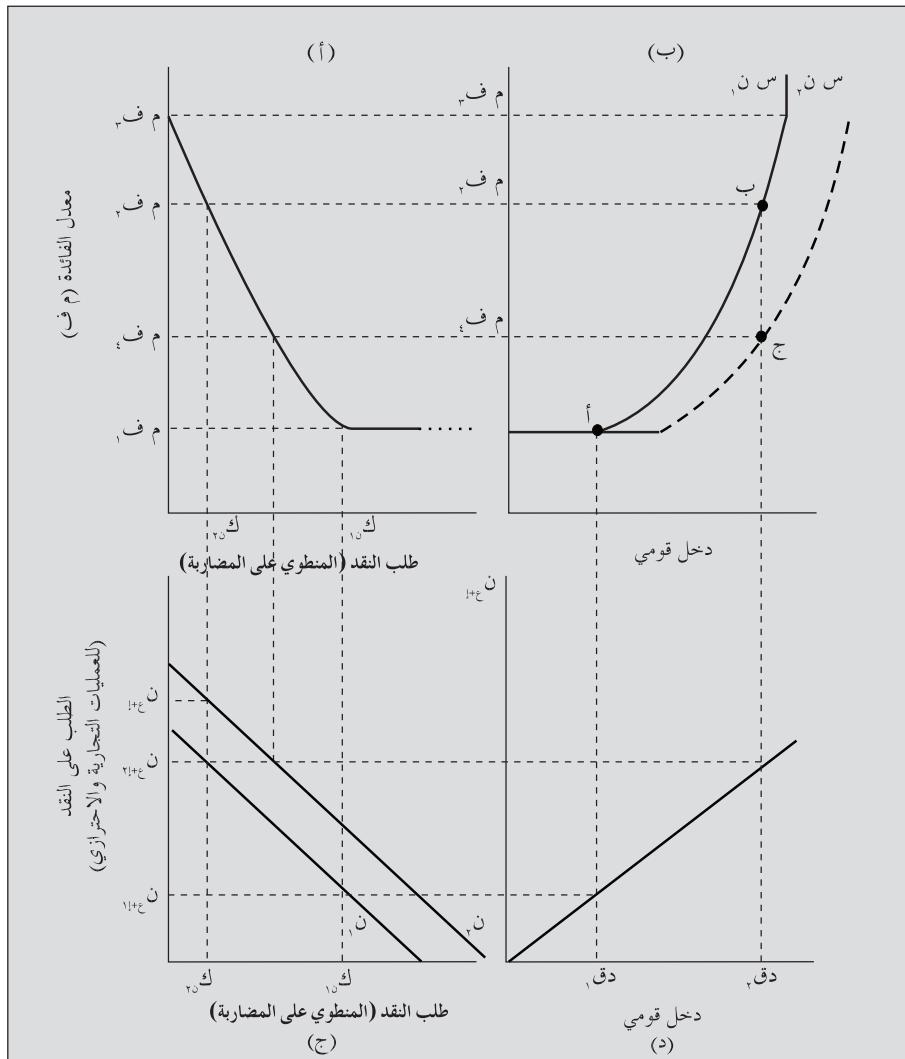


الرسم ٣.١٩ منحنى السيولة والنقد (س ن)

عند مستوى الدخل D_1 ، يكون مقدار النقد اللازم لعقد العمليات التجارية وللهدف الاحتياطي $N(U+E)$. المربع الأدنى إلى الشمال (الرسم ١٩-٣-ج) يمثل الكتلة النقدية. بما أن $N(U+E)$ هو المبلغ اللازم للعمليات التجارية والأهداف الاحتياطية، يكون المبلغ المتبقى للمضاربة $N(M/P)$ معدّل الفائدة الوحيد M/F الذي يعدل الطلب على النقد للمضاربة $N(P)$ مع العرض المتوفر $N(D)$ هو (الرسم ١٩-٣-أ). هكذا تمثل النقطة (أ) في الرسم ١٩-٣-ب، معدّل الفائدة M/F الذي يحدث التوازن في القطاع النقدي، حيث مستوى الدخل هو D_1 . بطريقة مماثلة تمثل النقطة ب التوازن D_2 وم F_2 . المربع الأعلى إلى اليمين (الرسم ١٩-٣-ب) يُعرف بمنحنى السيولة والنقد أو منحنى (S/N). لمعدلات فائدة M/F يكون المنحنى (S/N) خطًا عموديًّا يشير إلى أن كل النقد

الوحدة ١٩ / تكامل القطاعين الحقيقي والنقدی لل الاقتصاد

يُخَصّص للصفقات وأن لا نقداً يُترك للمضاربة. لمعدلات فائدة م ف، يُترك كل النقد الذي لا يستعمل للعمليات التجارية وأهداف احتياطية في أرصدة غير مستمرة.



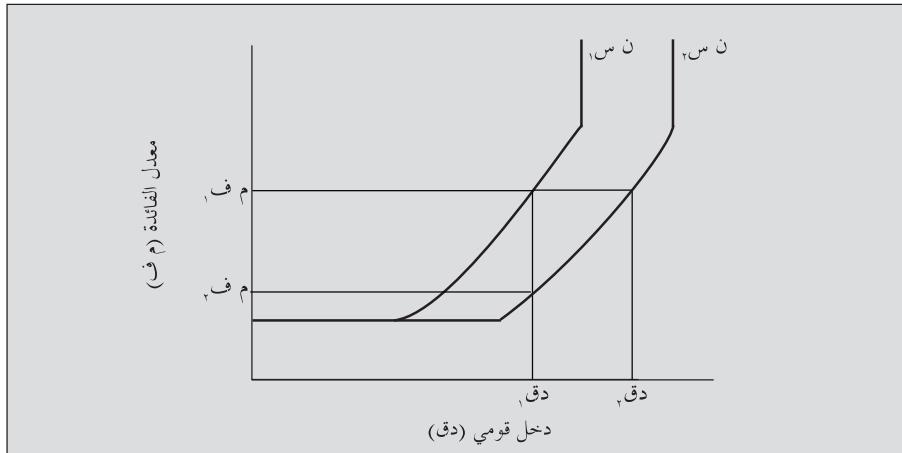
الرسم ٤.١٩ زيادة في الكتلة النقدية: تحول في منحنى (س ن)

ماذا يحصل عندما تزيد السلطة النقدية الكتلة النقدية؟ يظهر هذا في الرسم ٤-١٩.

التحول في الكتلة النقدية يمثله تحول نحو اليمين، لخط الدرجة ٤٥ في المرربع الأدنى إلى اليسار (الرسم ١٩-٤ بـ). النقطة (بـ) في الرسم ١٩-٤ بـ مأخوذة من الرسم ٣-١٩ حيث كان عرض النقد محدداً عند كـ نـ. الزيادة في الكتلة النقدية من كـ نـ إلى كـ نـ تحدث مجموعة جديدة من نقاط التوازن، بحيث أنها تحرّك منحنى (س نـ). س نـ ترسم نقاط التوازن الجديد بين (دـ) و(مـ فـ) لكتلة نقدية كـ نـ؛ قيمة التوازن الجديد لـ (مـ) لمستوى دخل دـ هي مـ فـ، التي تمثلها النقطة (جـ) في الرسم ١٩-٤ بـ مـ فـ هي أقلـ

من M_f . لاحظ أن الزيادة في الكتلة النقدية لا تخفض معدل الفائدة لمستويات الدخل المنخفضة. هذا فح السبولة الكيتربي وفيه حد لا يمكن السلطة النقدية أن تخفض معدل الفائدة إلى ما دونه.

لتركيز على المنحنى (S_n) من الرسم ١٩-٤ ب الذي يظهر ثانية في الرسم ١٩-٥. المنحنى الأول هو S_n , و M_f , و D_f , يمثلان قيم التوازن لمعدل الفائدة والدخل. إن زيادة في الكتلة النقدية تحول منحنى السبولة والنقد إلى S_n . إذا أُقيمت مستوى الدخل ثابتاً عند D_f , لا بد أن يهبط مستوى الدخل إذا إلى M_f , للحفاظ على التوازن في سوق النقد. وبالمقابل، إذا أُقيمت مستوى الفائدة ثابتاً عند M_f , لا بد أن يرتفع مستوى الدخل إلى D_f , لتأمين التوازن في سوق النقد.



الرسم ١٩-٥ منحنى (S_n) المتحرك

عند منحنى (S_n) معين، يتحدد مستوى الدخل متى أصبح معدل الفائدة معروفاً، أو يتحدد معدل الفائدة متى أصبح مستوى الدخل معروفاً. ولكن من أجل تحديد معدل الفائدة ومستوى الدخل في آن واحد، يصبح منحنى آخر ضروريّاً. المنحنى (S_n) يعطي نصف الصورة. إن منحنى الاستثمار والأذخار ($I_s + T - D$) الذي ستفصله بعد قليل، يعطي الجزء الناقص. ويحدد تقاطع المنحنفين توازن معدل الفائدة وتوازن مستوى الدخل القومي، المتناثرين مع التوازن في سوق النقد والتوازن في الدفق الدائري للدخل القومي.

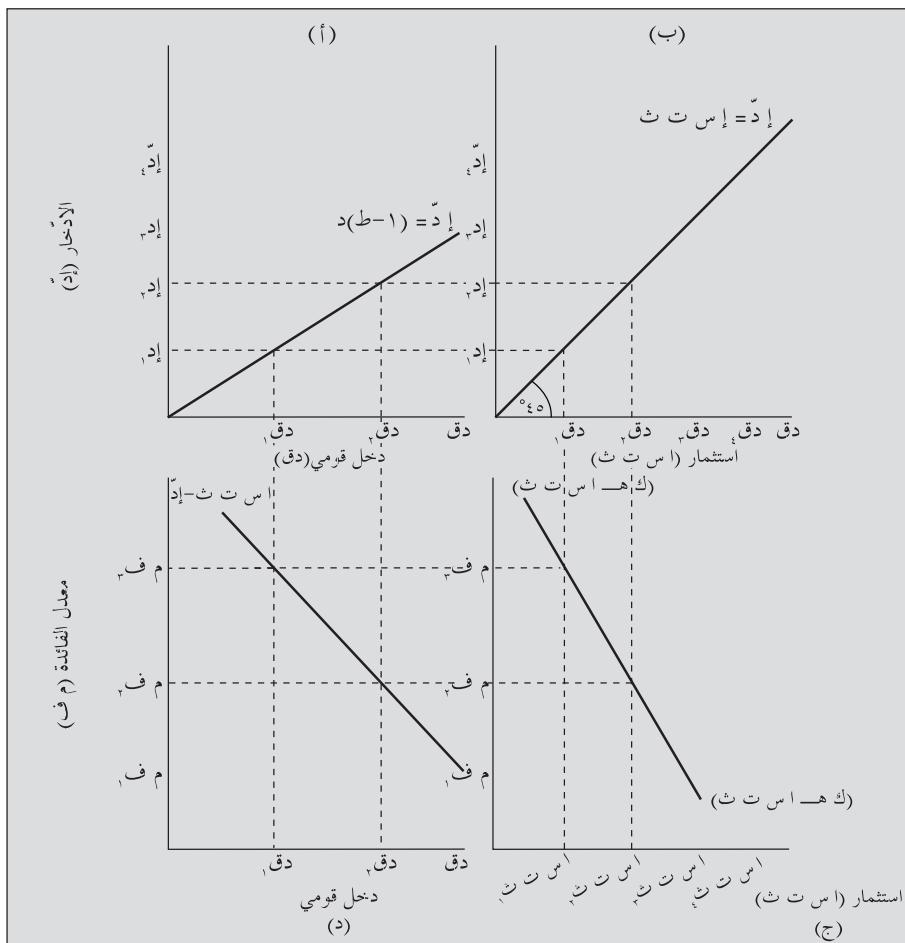
٣.١٩ توازن معدلات الفائدة ومستويات الدخل القومي – قطاع السلع الحقيقةية

توفرت لنا من خلال بحثنا السابق بعض الأدلة حول طبيعة التحليل الذي نتناوله الآن. يشير ذلك إلى أن ميل معدلات الفائدة المنخفضة قد يكون إلى الارتباط بمستويات الطلب الكلي المرتفعة، لا سيما من خلال تشجيع الاستثمار الخاص، وقد ينتج عنها من خلال عملية المضاعف توسيع في الدخل القومي (D), الذي كان مضاعفاً ما للزيادة الأولى في الطلب. من جهة أخرى، قد تقييد معدلات الفائدة المرتفعة الطلب الكلي وتحمّل مع مستويات دخل منخفضة. نوع العلاقة هذا يؤكّد المنحنى ($I_s + T - D$).

تم توسيع المنحنى ($E_S = H$) أصلًا بالعودة إلى نموذج اقتصاد القطاع الخاص المغلق. سيتم توسيع التحليل في ما بعد، فيلحق به القطاع الحكومي والتجارة الدولية. ولكن بما أن هذين القطاعين يأتيان ببعض التعقيدات، سوف نتجاهلهما في هذا الطور الإعدادي الأولي. إن إدخال القطاع الحكومي والتجارة الدولية لا يغير الأمور الأساسية للتحليل الذي نقدمه الآن.

برز من خلال اقتصاد القطاع الخاص المغلق أن توازن مستوى الدخل القومي يتحقق عندما يعادل الاستثمار المخطط له ($E_S = H$) الـ \bar{X} المخطط له (E_D). إن مستوى الاستثمار مرتبط عكسياً بمعدل الفائدة، كما يدو من منحنى الكفاية الهامشية للاستثمار التي تتجه نزولاً من الشمال إلى اليمين، في حين أن مستوى الـ \bar{X} هو دالة متزايدة لمستوى الدخل كما تشير إليه دالة الاستهلاك. تم التركيز حتى الآن على دالة الاستهلاك في رسمي الدخل القومي/الناتج. إلا أن نتيجة مماثلة يمكن أن تتحقق من خلال استعمال دالة الـ \bar{X} .

في نموذجنا البسيط، كان أمام الأسر طريقتان فقط للتصرف بالدخل: إنفاقه أو عدم إنفاقه. عدم الإنفاق هو الـ \bar{X} فيكون $D \equiv H - S$. تذكر أيضاً أن $H = D + S$ ، حيث تمثل D الميل الهامشي للاستهلاك ($M_H = H - S$). $M_H = 0.75$ هو النسبة التي جرى إنفاقها من وحدة دخل إضافية. فإذا عادل ($M_H = S$) $\$0.75$ من ذلك قد تنفق $\$0.75$ من كل دولار إضافي من الدخل. هكذا تكون الـ \bar{X} $\$0.25$ من ذلك الدولار الإضافي وتكون $\$0.25$ قيمة الميل الهامشي للاـ \bar{X} ($M_H = D - S$): ($M_H = D - S$) $+ (M_H = D) = 1$. وبما أن $(D - S) \equiv H$ ، $(D - S) = H - S$. يلي أن $(D - S) = 1 - B$. أي أن $(M_H = D - S) = 1 - B$.



الرسم ٦.١٩ منحنى (إس ت ث - إد)

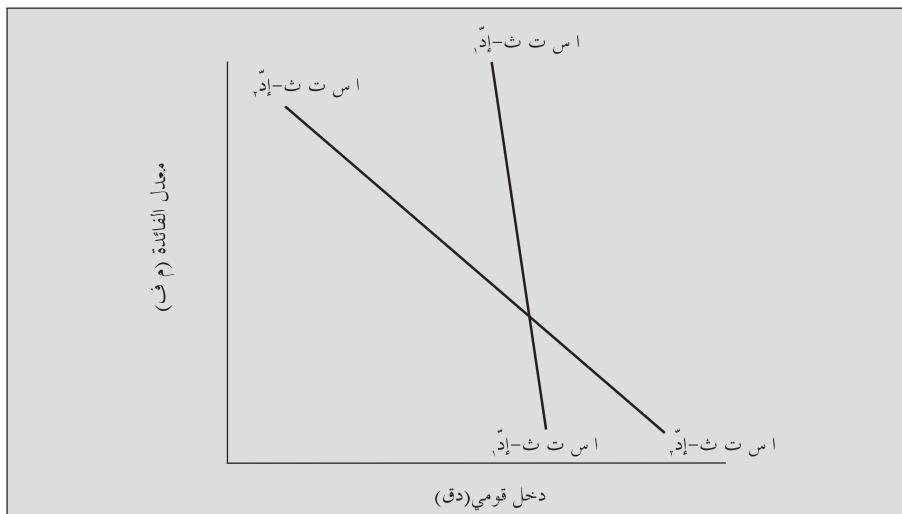
يظهر الرسم ٦-١٩ كيف يتم اشتقاء مختلف نقاط التوازن الموجودة بين الدخل القومي ومعدل الفائدة في القطاع الخاص. الرسم ٦-١٩ يبيّن العلاقة بين مستوى الدخل ومستوى الأدّخار. هذا مشتق ببساطة من دالة الاستهلاك ويظهر المبلغ غير المُنفق لكل مستوى من مستويات الدخل. وبالتالي مستوى الأدّخار عند كل مستوى دخل يعطيه $(إد) = (إس ت ث - د)$ حيث أن D هي الميل الهامشي للاستهلاك. في الرسم ٦-١٩ يُعدّل مستوى الأدّخار الاستثمار بواسطة الخط $(إس ت ث) = (إس ت ث - د)$. وصولاً إلى الرسم ٦-١٩ ج. يحدّد منحنى $(إس ت ث - د)$ معدل الفائدة الذي يتماشى مع كل مستوى استثمار. وأخيراً في الرسم ٦-١٩ $-D$. يظهر موقع مستوى الدخل على معدل الفائدة. يظهر الخط $(إس ت ث - د)$ وبالتالي إمكانات التوافق المختلفة لـ (م) و(د)، التي ستجعل الاستثمار المخاطر للشركات يتوافق مع أدّخار الأسر المخاطر له. من هنا جاء التعريف " $(إس ت ث - د)$: استثمار - أدّخار".

يفسّر منحنى $(إس ت ث - د)$ كما يلي. عند مستويات مداخيل منخفضة (د)، يكون

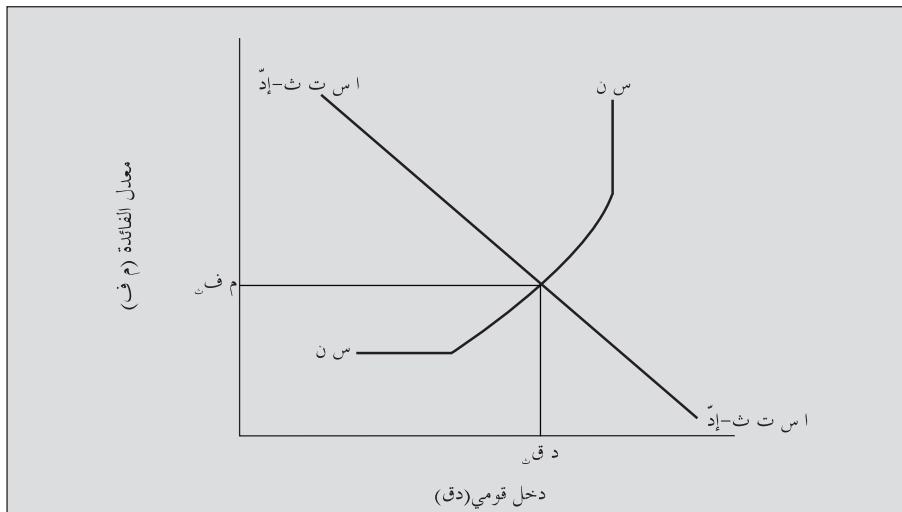
حجم الادخار المخطط له منخفضاً ومعدل الفائدة المرتفع ضرورياً لتأمين المساواة بين الاستثمار المخطط له والادخار المخطط له. على العكس، يكون حجم الادخار المخطط له مرتفعاً عند مستويات دخل مرتفعة (د)، ومعدل فائدة منخفض لازماً لتأمين حجم كبير من الاستثمار المخطط له للمحافظة على التوازن. بالنظر إلى هذا الأمر من زاوية مختلفة، نرى أنه كلما انخفض معدل الفائدة، ارتفع مستوى توازن الدخل القومي، وكلما انخفض مستوى الدخل، ارتفع توازن معدل الفائدة.

ينطوي منحنى (إس ت ث - إد) على عوامل «حقيقية»، وبالتحديد الكفاية الهاشمية للاستثمار ودالة الاستهلاك. لو كانت مثلاً الكفاية الهاشمية للاستثمار غير مرنة الفائدة، لأحدثت التغييرات في معدلات الفائدة تغيرات أخرى صغيرة نسبياً في حجم الاستثمار، ولو كان الميل الهاشمي للاستهلاك منخفضاً، لكن المنحنى (إس ت ث - إد) شديد الانحدار نسبياً. من جهة أخرى، لو كانت الكفاية الهاشمية للاستثمار مرنة الفائدة، لأحدثت التغييرات في معدلات الفائدة تغيرات أخرى ضخمة إلى حد ما في حجم الاستثمار، ولو كان الميل الهاشمي للاستهلاك مرتفعاً، لنجم عن هذه الإمكان منحنى (إس ت ث - إد) مسطّح نسبياً.

هذان الخياران يصورهما (إس ت ث - إد) ١ وإن (إس ت ث - إد) ٢ في الرسم ٧-١٩. لأي تغير في معدل الفائدة، يظهر المنحنى الأشد انحداراً. تغيراً في الدخل (د) أصغر بكثير مما يظهر المنحنى الأكثر تسليحاً. المنطق وراء هذا هو أنه عندما يكون منحنى الكفاية الهاشمية للاستثمار غير مرن الفائدة، ويكون الميل الهاشمي للاستهلاك منخفضاً (يعني أن المضاعف صغير)، يحدث آنذاك تغير ما في معدل الفائدة تغيراً صغيراً فقط في حجم الاستثمار، ومع مضاعف صغير، يحدث تغيراً صغيراً حسب في الدخل. كلما كانت الكفاية الهاشمية للاستثمار أكثر مرونة والمضاعف أكثر ارتفاعاً، كان منحنى (إس ت ث - إد) أكثر تسليحاً، أي أن التغير في الاستثمار الذي سيرافق أي تغير في معدلات الفائدة سيكون أكبر، والأمر سيَّان بالنسبة إلى التغير اللاحق في الدخل بسبب مضاعف أكبر.



الرسم ٧.١٩ منحنى (إس ت ث - إد): أشكال بديلة



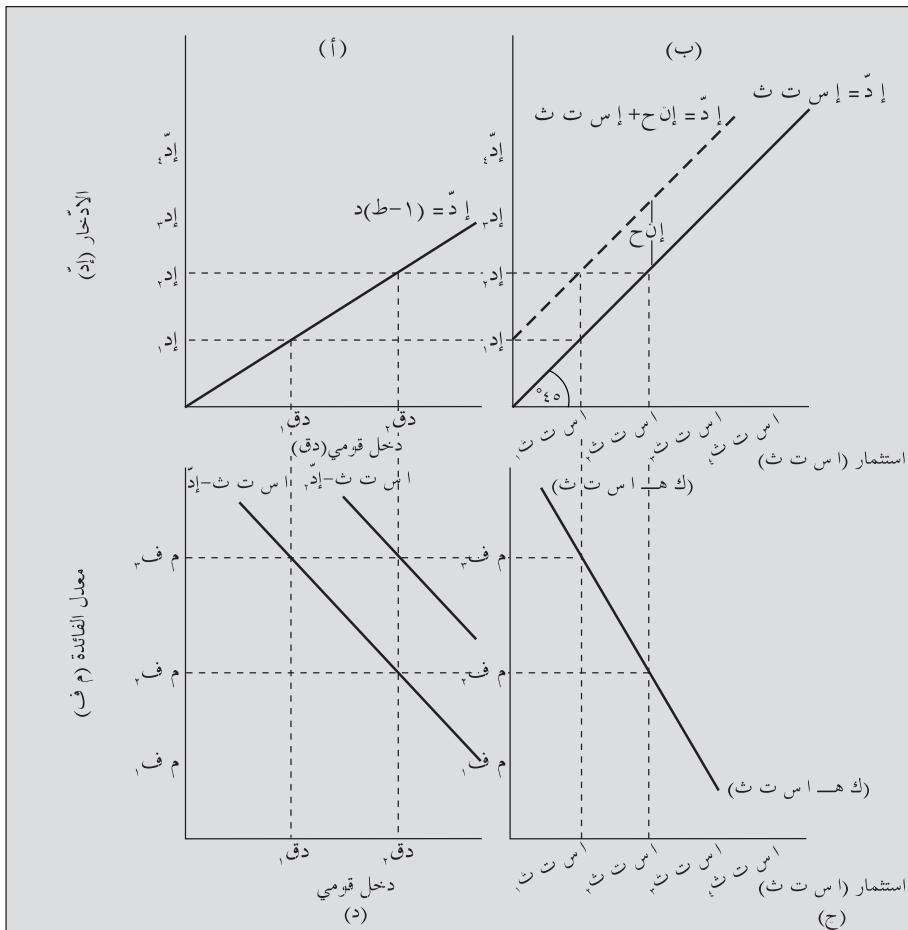
الرسم ٨.١٩ (إس ت ث - إد)/(س ن): التوازن في القطاعين الحقيقي والنقدi

يظهر منحنى (س ن) مستوى توازن (م ف) وفقاً لـ (د) ولكن لا يمكنه أن يظهر ما الذي يحدّد (د). يظهر منحنى (إس ت ث - إد) مستوى توازن (د) وفقاً لـ (م ف)، ولكن لا يمكنه أن يظهر ما الذي يحدّد (م ف). يمكن الآن أن نبيّن أن التوازن (م ف) والتوازن (د) يتحددان عند تقاطع المنحنيين (إس ت ث - إد) و(س ن). يدلُّ هذا في الرسم ٨.١٩ على تفاصيل المنحنى (س ن) صعوداً نحو اليمين، فيظهر أنَّ معدلات فائدة أكثر ارتفاعاً ضرورية عند مستويات دخل مرتفعة، لتأمين التوازن بين الطلب والعرض على النقد. وينحدر منحنى (إس ت ث - إد) نحو اليمين، مشيراً إلى أنَّ معدلات فائدة منخفضة لا زِمة عند مستويات دخل مرتفعة، لضمان التوازن بين الأذخار المخطط له والاستثمار المخطط له. عند نقطة التقاطع سوف نحصل على مستوى دخل قومي (د) ومعدل فائدة (م ف)، حيث الطلب على النقد (السيولة) والعرض على النقد هما في توازن (التوازن في القطاع النقدi)، والأذخار المخطط له والاستثمار المخطط له هما في توازن (التوازن في قطاع السلع الحقيقية). يعني التوازن في كل من هذين القطاعين أنَّ ما من قوى تغيير معدل الفائدة (م ف) أو مستوى الدخل (د).

أصبح الآن توسيع منحنى (إس ت ث - إد) أمراً مباشراً نسبياً، ليشمل القطاع الحكومي والقطاع الدولي.

٤.١٩ النموذج الموسع: تغيير اتجاه المنحنيات

يظهر في الرسم ٩-١٩ اشتراق المنحنى (إس ت ث - إد) ليشمل الإنفاق الحكومي. الفوارق الوحيدة بين الرسم ٦-١٩ والرسم ٩-١٩، تبرز في الجزئين (ب) و(د) على التوالي.



الرسم ٩.١٩ انحراف في المنحنى (إس ت ث - لد)

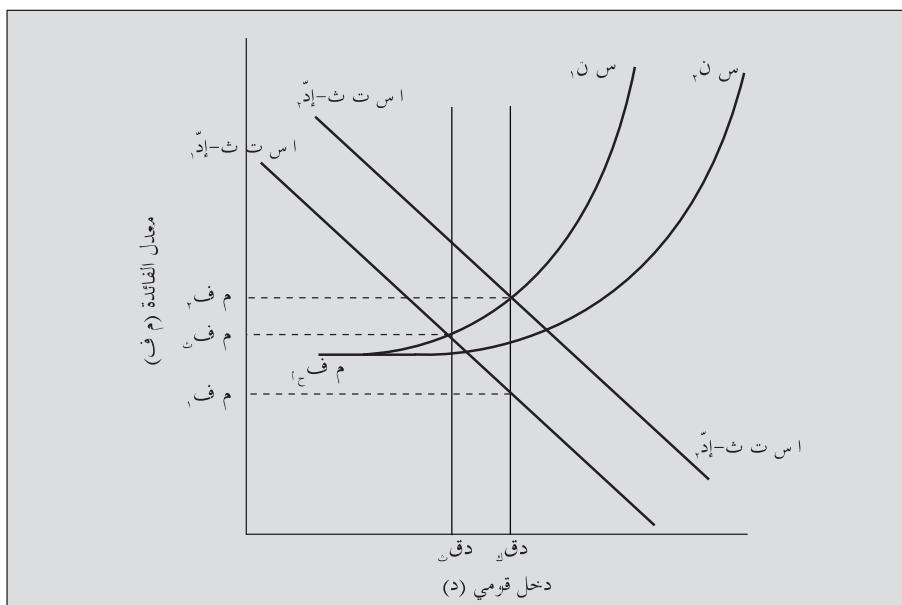
على الادخار ($لـد$) الآن أن يوْقَّع بين إنفاق الاستثمار الخاص ($إس ت ث$) والإنفاق الحكومي ($ح$). مستوى الدخل $دق$ يولِّد ادخاراً $لـد$. بما أن ($لـد$) يعادل الآن $ح + إس ت ث$ ، يكون مقدار الادخار المتوفّر الآن للاستثمار الخاص $لـد - ح$. على اعتبار أن ($لـد$) = $لـد + ح = ح$ ، مقدار إنفاق الاستثمار يرافقه مستوى دخل $دق$ هو ($إس ت ث$). من بيان ($لـد - ح = ح$) في الرسم ٩-٦ ج أن $إس ت ث$ مربوط بمعدل فائدة $م ف$. وبالتالي، ($لـد - ح = ح$) هي نقطة واحدة على المنحنى الجديد ($إس ت ث - لـد$). يخط مجموعه نقاط التوازن التي تربط بين (د) و(م)، عندما تكون $ح = ح$. بتعبير آخر، الزيادة في الإنفاق الحكومي من صفر إلى (ح) تحرك منحنى الاستثمار - الادخار من ($إس ت ث - لـد$) إلى ($إس ت ث - لـد$).

لو كنا سنضيف الضرائب، لأنزلنا الخط المنقط $لـد = ح + إس ت ث$ صوب الخط $لـد = إس ت ث$ ، في الرسم ٩-٦ ب، وكانت قيمة ($ح$) تقلّصت. ولو كنا سنضيف فائضاً تجاريًّا حيث ($ص$) < ($و$)، وكانت ازدادت المسافة ($ح$)، في حين أنه لو

(ص) > (و)، وكانت صغر المسافة (ح). سوف نعود لاحقاً إلى هذه العوامل. المهم الآن أنك تفهم كيف يُشتق المنحنى (إس ت ث - إد) وما الذي يمثله. لنبحث الآن في إمكانات استعمال المعرفة والأدوات الجديدة «تحريك» الاقتصاد. أنت على وشك أن تصبح صانع سياسات!

توحد مقاربة (إس ت ث - إد)/(س ن) العوامل «النقدية» (الطلب والعرض على النقد) والعوامل «الحقيقية» (الاستهلاك والاستثمار والإنفاق الحكومي وصافي الصادرات) في تحليل واحد. تنجم عن هذا الأمر إمكان التتحقق في التفاعل بين المتغيرات النقدية والحقيقة، التي تحدد معًا توازن معدل الفائدة وتوازن مستوى الدخل القومي. يمكن اللجوء إلى هذا التحليل الأساسي للبحث في تأثيرات أدوات السياسة.

افتراض أن المنحنين (إس ت ث - إد)/(س ن) في الرسم ١٩-١٠ هما أصلًا (إس ت ث - إد)، (س ن)، ويتقاطعان لإحداث توازن في مستوى الفائدة هو م فـت وتوازن في مستوى الدخل هو دـت. افترض أيضًا أن توازن مستوى الدخل هذا هو أقل من دخل العمالة الكاملة الممثل بـ دـكـ. يعني هذا وجود فجوة انكماشية وأن توازن مستوى الدخل أقل من دخل العمالة الكاملة، مما يفسّر البطالة ومستوى دخل أقل مما كان ليكون مع إنتاج بكامل الطاقة.



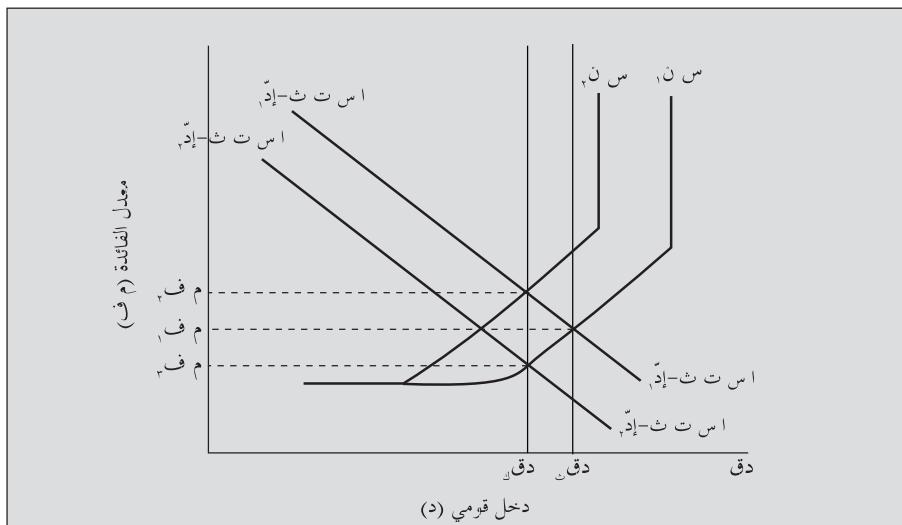
الرسم ١٩-١٠ (إس ت ث - إد)/(س ن): فجوة السيولة

في الرسم ١٩-١٠، قد لا يكون الوصول إلى دخل العمالة الكاملة ممكناً، من خلال استعمال السياسة النقدية بمفردها، لأن توازن معدل الفائدة الذي يتماشى مع دخل العمالة الكاملة هو M_F ، وهو أدنى من الحد الأدنى لمعدل الفائدة M_{F_H} ، حيث يحدهما الجزء الأفقي لمنحنى (س ن). هذا هو الوضع الذي تصوره كينز، حيث يحول فجوة السيولة دون دفع

السياسة النقدية بمعدل الفائدة إلى حد منخفض بما فيه الكفاية لتشجيع استثمار كافٍ بهدف الحصول على دخل العمالة الكاملة.

ولكن مع س ن، قد يكون من الممكن تحقيق د_٢ بتحرك منحنى (إس ت ث - إد) من (إس ت ث - إد)، إلى (إس ت ث - إد). توازن الدخل الجديد والذي هو الآن (إس ت ث - إد)، قد يوجب، نظراً لعرض نقد ثابت ومنحنى (إس ت ث - إد) ثابت، توازن معدل فائدة جديد أكثر ارتفاعاً هو م ف. قد يتحقق هذا التحرك في منحنى (إس ت ث - إد) إذا جرى انتقال نحو اليمين في منحنى الكفاية الهاشمية للاستثمار، مما يتسبب بارتفاع في حجم الاستثمار عند أي معدل فائدة، بواسطة تحرك صاعد لدالة الاستهلاك، فيتغير مستوى الاستهلاك عند أي مستوى دخل عن طريق إحداث عجز في الميزانية، عبر زيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب أو إحداث فائض تجاري.

لاحظ أنه لو رافق الانتقال يميناً لمنحنى (إس ت ث - إد) إنفاق يميني في المنحنى (س ن) من (س ن)، إلى (س ن)، بسبب عرض نقد متزايد، لأتمكن آنذاك تحقيق د_٢ مع انتقال إلى اليمين لمنحنى (إس ت ث - إد) أقل بروزاً، لأن الزيادة في الكتلة النقدية قد تمثل إلى تخفيض معدل الفائدة المرتبط بأي مستوى دخل، وبالتالي تشجيع حجم الاستثمار أكبر وحركة نحو اليمين في محاذاة منحنى (إس ت ث - إد) معين.



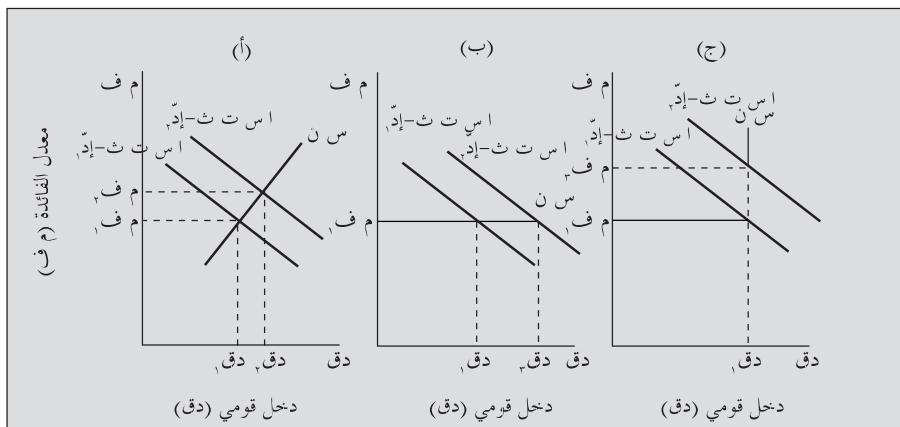
الرسم ١١.١٩ (إس ت ث - إد)/(س ن): التعامل مع فجوة تضخمية

تظهر في الرسم ١١-١٩ فجوة تضخمية. في هذه الحالة المنحنيان الأولان (إس ت ث - إد) و(س ن) و(إس ت ث - إد)، و(س ن)، يتقاطعان ليعطيا توازن معدل فائدة هو د_٢، و(س ن)، ويكون توازن مستوى الدخل إلى يمين دخل العمالة الكاملة هو (س ن). تحصل وبالتالي فجوة تضخمية، حيث يكون مستوى الطلب الكلّي أكبر من المستوى اللازم لتبسيط العمالة الكاملة، مع التأثيرات المتّالية عن رفع مستوى الأسعار. إذا كان تقليل الطلب الكلّي مرغوباً فيه للحصول على مستوى دخل د_١، يمكن تحقيق هذا بتحرك نحو الشمال في منحنى (س ن) و/أو تحرك هابط إلى منحنى (إس ت ث - إد). فإذا كانت الأداة المختارة

مثلاً هي السياسة النقدية، يحول تخفيض في الكتلة النقدية منحني (S_N) إلى الشمال. إذا انتقل المنحنى من M_F إلى M_F' آنذاك، في حال كان منحنى ($E_S - E_D$)، يهبط توازن مستوى الدخل من D إلى D' ، ويتحقق هذا من خلال زيادة في توازن معدل الفائدة. مع ارتفاع معدل الفائدة، يتقلص حجم الاستثمار ويهبط مستوى الطلب الكلي ويحصل انتقال نحو الشمال في محاذة المنحنى ($E_S - E_D$). أما إذا كان القرار استعمال سياسة ضريبية، فإن تخفيضاً في الإنفاق الحكومي و/أو زيادة في الضريبة، ينجم عنهم فائض في الميزانية، سينقلان منحنى ($E_S - E_D$) إلى الشمال. وبالطبع قد يتقلص المنحنى شمالاً أيضاً لو حصل انحراف نحو الشمال في منحنى الكفاية الهاشميشية للاستثمار. إذا انتقل منحنى ($E_S - E_D$) نزولاً إلى شمال ($E_S - E_D'$)، يهبط توازن الدخل من D إلى D' ومع منحنى (S_N) مثل (S_N')، يحصل ذلك عند توازن معدل فائدة هو M_F .

من الواضح أنه سيكون للانحرافات في المنحنين ($E_S - E_D$) (S_N) تبعات بالنسبة إلى توازن مستويات الدخل والفائدة، ويتحقق الأمر تلخيص العوامل التي قد تتسبب بهذه الانحرافات وتتأثر بها. إن ميلاً صاعداً في منحنى الكفاية الهاشميشية للاستثمار (باعتبار أن حجم الاستثمار أكبر عند كل معدل فائدة)، و/أو ميلاً صاعداً في دالة الاستهلاك، سينقلان منحنى ($E_S - E_D$) يميناً ويعطيان قيم توازن أكبر لكل من (D) و(M_F) في المدى المتوسط للمنحنى (S_N). على العكس وفي ضمن المدى المتوسط لمنحنى (S_N), سينقل تحرك نازل في دالة الاستهلاك منحنى ($E_S - E_D$) يساراً، ويعطي قيم توازن منخفضة لكل من (D) و(M_F). ستتجه النتائج نفسها عن تطبيق الشأن المالي الوظيفي، إذ يكون العجز في الميزانية معدلاً لتحرك نحو اليمين في منحنى ($E_S - E_D$), والفائض في الميزانية معدلاً لتحرك نحو اليسار لمنحنى ($E_S - E_D$).

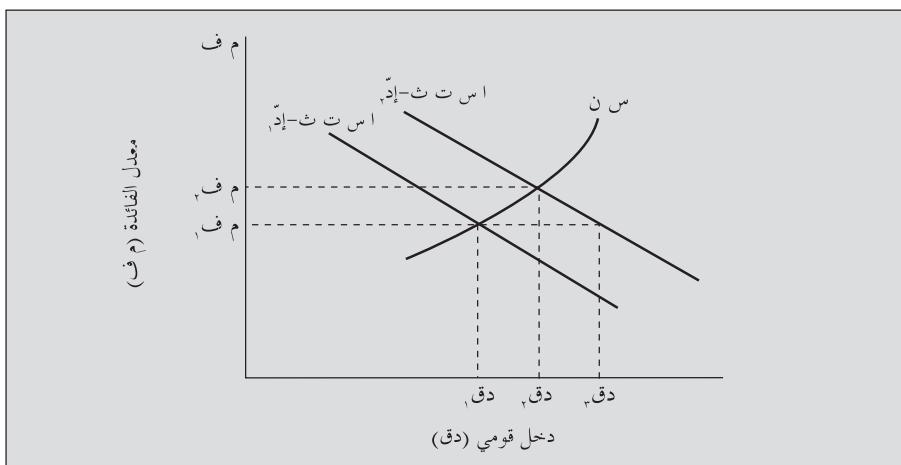
إن مدى فاعلية السياسة الضريبية والنقدية سيتوقف إلى أقصى حد على أشكال المنحنين ($E_S - E_D$) و(S_N) وعلى موقع الإنطلاق، أي أين يكون موقع (D) وما هو (M_F) لدى اتخاذ قرار السياسة. يظهر في الرسم ١٢-١٩ الواقع المحتمل للسياسة الضريبية في سيناريوهات ثلاثة. في كل رسم بياني، يغير منحنى ($E_S - E_D$) اتجاهه إلى اليمين من ($E_S - E_D$) إلى ($E_S - E_D'$)، بسبب زيادة في الإنفاق الحكومي مثلاً.



الرسم ١٢.١٩ السياسة الضريبية: الواقع على الدخل القومي/الناتج.

الوحدة ١٩ / تكامل القطاعين الحقيقي والنفدي للاقتصاد

إنَّ عوَاقِب الدُخُول الْقُومِي/الناتِج (د) وَمُعَدَّلِ الْفَائِدَة (م ف) تَتَوقَّفُ عَلَى درَجَة انْحِدَارِ منْحَنِي (س ن). فِي الرَسَم ١٩-١٢، أيَّ فَحَّ السِيُولَة الْكِيُنْزِي المشَهُور، يَتوسَّع الناتِج الْقُومِي وَفَقَاءِ لِكَامِلِ أَثْرِ المُضاعِف، وَلَكِنَّ يَقِنَّ (م ف) ثَابِتاً عِنْدَ (م ف)، فِي الرَسَم ١٩-١٢، ج. يَزِدَادُ (م ف) مِنْ (م ف)، إِلَى (م ف)، وَلَكِنَّ يَقِنَّ (د) عِنْدَ د. كَيْفَ يَحْصُلُ هَذَا بَعْدِ الْزيَادَةِ فِي (ح)؟ الْزيَادَةُ فِي (ح) وَازْنَهَا تَخْفِيْض مُساَوٍ وَمُقَابِلٍ فِي إِنْفَاقِ الْاسْتِثْمَارِ (إِضَافَةٌ إِلَى الْاستِهْلاَكِ)، حِيثُ بَرَزَتْ ظَاهِرَةُ اسْتِبَاغَةِ عَائِدَةٍ إِلَى الْزيَادَةِ فِي (م ف). يُمْكِن تَحْلِيلُ الرَسَم ١٣-١٩ أَوْ هُوَ الْحَالَةُ الطَبِيعِيَّة، بِإِضَافَةِ الْقَلِيلِ مِنِ التَفَاصِيلِ، وَهُوَ مُكَرَّرٌ كَالرَسَم ١٣-١٩.

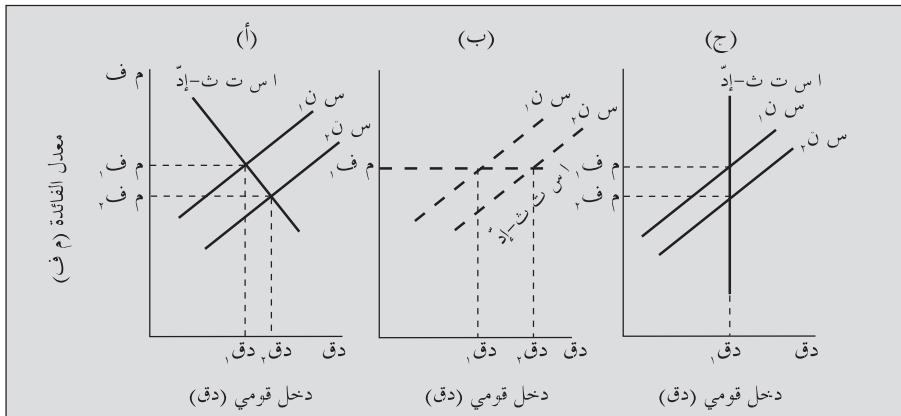


الرسم ١٣.١٩ الرسم ١٢-١٩ (موسَع): الحالة المتعارَفُ عليها

سيَكُونُ تَأثيرُ تَغَيِّيرِ اِتَّجَاهِ منْحَنِي (إِسْ تِ ث - إِد) مِنْ (إِسْ تِ ث - إِد)، إِلَى (إِسْ تِ ث - إِد)، رفعُ كُلِّ مِنْ (م ف) وَ(د). يَزِدَادُ (م ف) مِنْ (م ف)، إِلَى (م ف)، (د) يَزِدَادُ مِنْ د، إِلَى د. الْزيَادَةُ فِي (د) مِنْ د، إِلَى د، يُمْكِنُ النَّظَرُ إِلَيْهَا فِي جُزَئَيْنِ: د، إِلَى د وَد، إِلَى د. الْزيَادَةُ فِي (د) مِنْ د، إِلَى د، هِيَ الْزيَادَةُ التِي لَكَانَتْ حَصَلَتْ لَوْ بَقِيَ (م ف) عَنْدَ (م ف)، (حَالَةُ الرَسَم ١٢-١٩ بِمَعْنَى (س ن) أَفْقَيِّي). بِالتَّالِي، إِنَّ الْانْخِفَاضُ فِي (د)، مِنْ د، إِلَى د، لَا بَدَّ أَنَّهُ يَعُودَ إِلَى ارْتِفَاعِ (م ف) مِنْ (م ف)، إِلَى (م ف)، أيَّ ظَاهِرَةُ اسْتِبَاغَةِ جُزَئِيَّة.

لتَأْمَلُ الآنَ فِي التَأْثِيرِ الْمُحْتمَلِ لِلْسِيَاسَةِ النَّفْدِيَّةِ فِي ثَلَاثَةِ سِينَارِيوهَاتِ، كَمَا يَبْدُو فِي الرَسَم ١٩-١٤. فِي كُلِّ مِنِ الرَسُوم ١٩-١٩ (أ)، (ب) وَ(ج)، يَمْيلُ المنْحَنِي (س ن) إِلَى الْيَمِينِ، مِنْ (س ن)، إِلَى (س ن)، بِسَبِيلِ ازْدِيَادِ فِي الْكَتْلَةِ النَّفْدِيَّة. تَتَوقَّفُ التَّأْثِيرَاتُ عَلَى الدُخُولِ الْقُومِي/الناتِج (د) وَمُعَدَّلِ الْفَائِدَة (م ف) عَلَى درَجَةِ انْحِدَارِ منْحَنِي (إِسْ تِ ث - إِد). فِي الرَسَم ١٩-١٤ بِمَعْنَى (أ)، قدْ يَمْثُلُ المنْحَنِيُّ الْأَفْقَيِّيُّ (إِسْ تِ ث - إِد) الْحَالَةَ الغَرِيبَةَ جَدًا لِفَائِدَةٍ مُرْنَةٍ كَامِلَةٍ فِي مَا يَتَعلَّقُ بِإِنْفَاقِ الْاسْتِثْمَارِ، كَمَا عِنْدَمَا تَشْرِعُ الشُّرُكَاتُ بِكَامِلِ إِنْفَاقِ الْاسْتِثْمَارِ بِمُعَدَّلِ فَائِدَة (م ف)، (وَلَكِنَّ لَا غَيْرِ). هَكُذا لَا تَرْكُ الْزيَادَةِ فِي الْكَتْلَةِ النَّفْدِيَّةِ أَيِّ أَثْرٍ عَلَى (م ف) وَلَكِنْ تَرْفَعَ (د) مِنْ د، إِلَى د. فِي حِينِ أَنَّ هَذَا الْمُثَلُ قَدْ يُوسَعُ مُصْدَاقِيَّتِكَ.

يمكنك تصور انخفاض صغير جدًا في (م ف) يحدث ازدياداً هائلاً في (إس ت ث) ومن ثم ازدياداً ضخماً في (د) (أي من د إلى د').



الرسم ١٤.١٩ السياسة النقدية: التأثير في الدخل القومي/الناتج

يسهل أكثر تصور الرسم ١٤-١٩ كمثل واقعي. إنفاق الاستثمار غير مرن البتة في ما يتعلّق بـ (م ف). وتغيير الاتّجاه في منحني (س ن) يتسبّب بانخفاض في (م ف) من (م ف)، إلى (م ف')، ولكن بما أنه لا إنفاق استثمار (أو استهلاك) إضافياً وشيك، لا يحصل تغيير في (د).

يمثل الرسم ١٤-١٩ الحالـة الطبيعـية، حيث أن الانخفـاض في (م ف) من (م ف)، إلى (م ف')، يشير إلى إنفاق الاستثمار (وإنفاق المستهلك)، ومن خـلال عمـلـيـة المـضـاعـف يتـسبـب بـزيـادة في (د) من د إلى د'.

يخصّ الرسم ١٤-١٩ جـ الكـيـنـزـيـنـ المتـطـرـقـينـ، في حين أن الرسم ١٤-١٩ بـ يـخصـ النـقـدـيـنـ المتـطـرـقـينـ.

هـكـذـا يـقـيـ أـمـامـنا درـاسـة مـسـتـوى السـعـرـ وـمـسـتـوى العـمـالـة فـحـسـبـ، أو إـذـا كـنـتـ تقـضـلـ التـضـخـمـ وـالـبـطـالـةـ. هـذـانـ هـمـا المـوـضـوعـانـ اللـذـانـ سـيـعـرـضـ لـهـمـاـ فيـ الـوـحدـةـ ٢٠ـ.

خلاصة

٥.١٩

تجمع هذه الوحدة معظم تحاليل الوحدات السابقة. أنت الآن تفهم كيف يتحدد التوازن في القطاع النقدي، وكيف يرتبط كل مستوى دخل قومي بمعدل فائدة فريدي. يمكنك اكتشاف هذا الارتباط من خلال دلالات الطلب المنفصلة على النقد والكتلة النقدية. وعلى النحو ذاته يجدر بك أن تفهم الارتباط بين مختلف مستويات الدخل ومعدلات الفائدة في سوق السلع الحقيقة. وأنت قادر أيضاً على اكتشاف الارتباط الداخلي من خلال دالة الأدخار ودالة الكفاية الهاشميشية للاستثمار.

من خلال الجمع بين القطاع النقدي وقطاع السلع الحقيقة، يمكنك أن تلاحظ كيف أن التفاعل بين الإثنين يحدث مستوى دخل ومعدل فائدة يحققان معًا التوازن في وقت واحد في كل من القطاعين.

هكذا يوسع نموذج الاقتصاد الكلي، فيمكنك تحليل كيف أن أدوات السياسة، التي هي بتصرّف الحكومات، تحدث تغييرًا في المنحنيين (إس ت ث - إ د) و(س ن)، وتوازن مخرجات جديد. أصبحت تدرك أيضًا أن الفعالية النسبية للسياسيين الضريبي والنقدية تتأثر إلى أبعد حد بوضع الاقتصاد الحالي أي بموقعي المنحنيين (إس ت ث - إ د) و(س ن).

أسئلة متعددة الخيارات

١.١٩ أي من التحاليل التالية يصف فخ السيولة؟

- أ. زيادة في الكتلة النقدية تخفض معدل الفائدة وتثير إنفاق الاستثمار.
- ب. زيادة في الكتلة النقدية لا أثر لها على معدل الفائدة والطلب الكلي.
- ج. زيادة في الإنفاق الحكومي تزيد الطلب الكلي وادخار الأسر وتخفض معدل الفائدة.
- د. تخفيض في الإنفاق الحكومي يخفض الطلب الكلي وادخار الأسر ويزيد معدل الفائدة.

٢.١٩ يمكن القول إن:

- أ. منحنى (س ن) يمثل قيم التوازن لمعدل الفائدة والدخل القومي.
- ب. موازنة الحكومة متوازنة عند أي نقطة على منحنى (س ن).

أي من الخيارات التالية صحيح؟

- أ. ١ فقط.
- ب. ٢ فقط.
- ج. ١ و ٢ معاً.
- د. لا ١ ولا ٢.

٣.١٩ إذا كان منحنى (إس ت ث - إ د) شبه عمودي، عنى ذلك أن:

- أ. الميل الهامشي للاستهلاك كبير.
- ب. منحنى الكفاية الهامشية للاستثمار مرن.

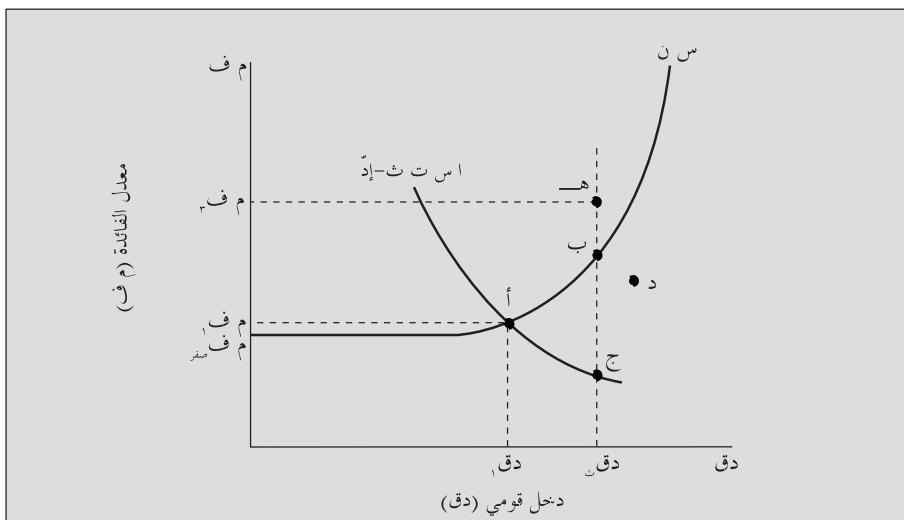
أي من الاحتمالات التالية صحيح؟

- أ. ١ فقط.
- ب. ٢ فقط.
- ج. ١ و ٢ معاً.
- د. لا ١ ولا ٢.

٤.١٩ على افتراض أن المنحنيين (إس ت ث - إ د) و(س ن) لا يتتقاطعان في الجزء الأفقي أو العمودي لمنحنى (س ن)، أي من الاحتمالات التالية قد يحصل لمعدل الفائدة (م ف) ومستوى الدخل القومي (د)، في حال رافق ارتفاعاً في الكتلة النقدية تخفيفاً في الضرائب؟

- أ. سوف ينخفض (م ف)؛ سوف يرتفع (د).
- ب. سوف ينخفض (م ف)؛ يمكن (د) أن يرتفع أو أن يبقى ثابتاً أو أن ينخفض.
- ج. يمكن (م ف) أن يرتفع أو أن يبقى ثابتاً أو أن ينخفض؛ سوف يرتفع (د).
- د. يمكن (م ف) أن يرتفع أو أن يبقى ثابتاً أو أن ينخفض؛ سوف ينخفض (د).

السؤالان ١٩-٥ و ١٩-٧ يرتكزان على الرسم ١٥-١٩.



الرسم ١٥.١٩ نموذج للمنحنيين (إس ت ث - إد) و(س ن)

ملاحظة: يتقاطع المنحنيان عند (أ) مع مستوى دخل قومي (د) ومعدل فائدة (م ف) هو فخ السيولة و (د) هو مستوى العمالة الكاملة للدخل القومي.

٥.١٩ أي من الاحتمالات التالية صحيح في ما يتعلق بالرسم ١٥-١٩ ؟

- أ. لتحقيق العمالة الكاملة باستعمال السياسة النقدية فقط، قد تلزم زيادة الكتلة النقدية بالمقدار (ب ج).
- ب. لتحقيق العمالة الكاملة باستعمال السياسة النقدية فقط، قد تلزم زيادة الكتلة النقدية بالمقدار (أ ج).
- ج. لتحقيق العمالة الكاملة باستعمال السياسة النقدية فقط، قد يلزم تخفيض الكتلة النقدية بالمقدار (ب ج - أ ب).
- د. من غير الممكن تحقيق العمالة الكاملة فقط عن طريق زيادة الكتلة النقدية.

٦.١٩ أي من الخيارات التالية صحيح في ما يتعلق بالنقطة (د) في الرسم ١٥-١٩ ؟

- أ. لا يمكن الوصول إلى النقطة (د) لأن الأمر يتضمن مستوى دخل قومياً أكبر من الدخل القومي للعمالة الكاملة.

الوحدة ١٩ / تكامل القطاعين الحقيقي والنفدي للاقتصاد

- ب. يمكن تحقيق النقطة (د) إلا أنها قد تحدث فجوة تضخمية.
- ج. يمكن تحقيق النقطة (د)، من خلال جمع تحفيضات ضريبية وزيادات في الإنفاق الحكومي، مع الإبقاء على الكتلة النقدية ثابتة.
- د. يمكن للنقطة (د) أن تحدث توازنًا في كل من سوق النقد وسوق السلع الحقيقة، من خلال زيادة في الكتلة النقدية ومن دون أي تغيير في السياسة الضريبية.

٧.١٩ على أساس الرسم ١٥-١٩، ترغب الحكومة في تحقيق العمالة الكاملة د، رفع معدل الفائدة إلى (م ف)، وتحقيق توازن في كل من سوق السلع الحقيقة وسوق النقد. أي من السياسات التالية يمكنه تحقيق كل هذه الأهداف؟

أ. زيادة في الإنفاق الحكومي وزيادة في الكتلة النقدية.

ب. خفض في الضرائب وتخفيض في الكتلة النقدية.

ج. زيادة في الإنفاق الحكومي وتخفيض في الضرائب.

د. خفض في الكتلة النقدية.

٨.١٩ يحسب علماء الاقتصاد لدى الحكومة أن قيمة مضاعف الإنفاق الحكومي هي ٤. تزيد الحكومة الإنفاق بـ ٣ ملايين دولار إلا أن الزيادة الناجمة في الدخل القومي هي ٣ ملايين دولار فقط. يمكن أن يفسّر القصور عبر:

أ. زيادة في الطلب على النقد.

॥. زيادة في الناتج الاحتمالي.

أي من الاحتمالات التالية صحيح؟

أ. ١ فقط.

ب. ٢ فقط.

ج. ١ و ٢ معاً.

د. لا ١ ولا ٢.

٩.١٩ يمكن القول إن:

أ. زيادة في الكتلة النقدية ينبغي أن تحدث دائمًا ارتفاعًا في الدخل القومي.

॥. تخفيضاً في الضرائب ينبغي أن يحدث دائمًا ارتفاعًا في معدل الفائدة.

أي من الاحتمالات التالية صحيح؟

أ. ١ فقط.

ب. ٢ فقط.

ج. ١ و ٢ معاً.

د. لا ١ ولا ٢.

١٠.١٩ الاقتصاد في توازن في كل من سوق السلع الحقيقة وسوق النقد. تقرر الحكومة زيادة كل من الضرائب والإنفاق الحكومي. في الوقت نفسه يشهد الانتبادل

التجاري، الذي كان متوازناً فائضاً تجاريّاً؛ ما تأثير هذه الأحداث مجموعه على المنحنيين (إس ت ث - إ د) و(س ن)؟

- أ. يغّير (إس ت ث - إ د) اتجاهه يميناً و(س ن) شمالاً.
- ب. يغّير (إس ت ث - إ د) اتجاهه إلى ما لانهاية، ويقعى منحنى (س ن) غير متاثر بشيء.
- ج. يغّير (إس ت ث - إ د) اتجاهه شمالاً، ويقعى منحنى (س ن) غير متاثر بشيء.
- د. يغّير (إس ت ث - إ د) اتجاهه إلى ما لانهاية، ويغّير (س ن) اتجاهه إلى ما لانهاية.

التضخم والبطالة

المحتويات

٢/٢٠	١.٢٠ المقدمة
٣/٢٠	٢.٢٠ أسباب التضخم وتأثيراته
١١/٢٠	٣.٢٠ السياسات المضادة للتضخم
١٤/٢٠	٤.٢٠ النظرية الكمية الحديثة مقابل كينز: تبعات السياسة
١٨/٢٠	٥.٢٠ الأهداف القومية: تبعات السياسة
٢١/٢٠	٦.٢٠ خلاصة
٢٢/٢٠	أسلحة متعددة الخيارات

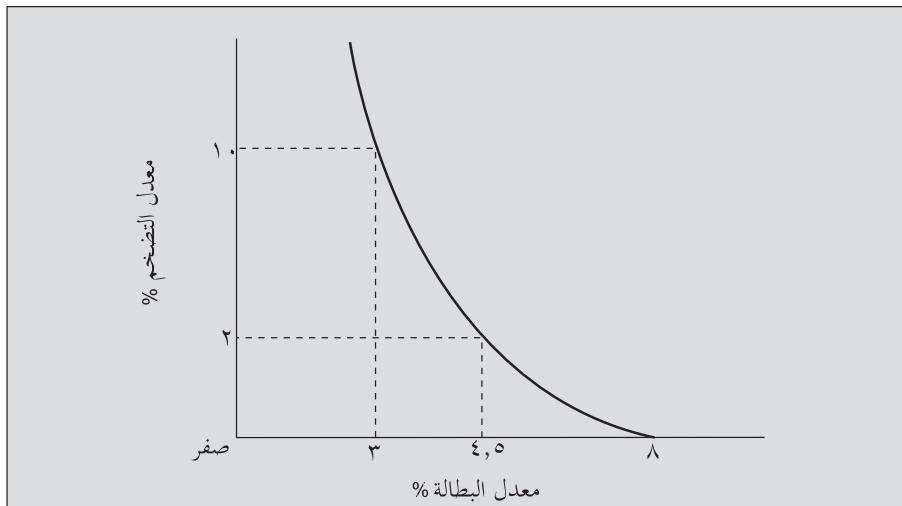
١.٢٠

المقدمة

إن مقاربة (إس ت ث - إ د)/(س ن) أعطتنا أداة لدمج القطاع النقدي وقطاع السلع الحقيقة للاقتصاد. إن الطلب والعرض على النقد اللذين يشكلان أساس منحنى (س ن) يتفاعلان مع عوامل حقيقة، هي دالة الاستهلاك، ومنحنى الكفاية الهامشية للاستثمار، وصافي الإنفاق الحكومي، وصافي الصادرات، لتحديد توازن معدلات الفائدة وتوازن مستويات الدخل.

إلا أن أمراً آخر يكاد «يبرز» من التحليل وهو مستوى العمالة أو على العكس، معدل البطالة. إذا كنا نعرف توازن مستوى الدخل القومي (د) وكذلك الناتج المحتمل (ن)، أي طاقة الدخل القومي، فنحن نعرف إذاً معدل البطالة أيضاً. إذا كان (ن) = (د)، يكون معدل البطالة العمالة الكاملة لمعدل البطالة، حيث تقتصر البطالة على البطالة الاحتكارية والهيكلية والموسمية. في حال (د) < (ن)، حصلت بطالة ذات طلب قاصر، والتي قد يكون سببها السياسة المالية أو النقدية. وكذلك في حال (د) > (ن)، يمكن للسياسات الانكمashية للإنفاق الحكومي المخفّض (ح) والضرائب المتزايدة وأو الخفض في الكتلة النقدية (ك) (ن)، أن تعيد بالوضع إلى العمالة الكاملة. وبالطبع بما أن (ن) ينمو عادة مع الوقت في العالم الحقيقي للاقتصادات المتحركة، ربما نحن نتكلّم عن هبوط فحسب في معدل نمو (ح) أو (ن) في مثل (د) > (ن). ولكن ما لا «يبرز» من التحليل هو مستوى السعر، أيًّا معدل التضخم بالطبع.

إن علماء الاقتصاد، الملتحقين بالمدرسة الكينزية، يعتقدون أن عوامل النقد حاسمة في تحديد توازن الدخل/الناتج وتوازن معدلات الفائدة. ولكنها لا تنسّب دوراً مركزاً للعوامل النقدية في تحديد مستوى السعر. بالنسبة إلى كثيرين من علماء الاقتصاد، شهد النموذج الكينزي نهضة كبيرة في أوائل السبعينيات، وأصبح «الأمر الممíز» آنذاك مع حلول منحنى فيليبيس (Phillips Curve). كان منحنى فيليبيس الحلقة الناقصة في البنية الكينزية، بما أن مفادها كان إظهار علاقة ثابتة بين معدل البطالة ومعدل التضخم ولو حصل تأخير. هكذا تم تحديد معدل البطالة انطلاقاً من توازن مستوى الدخل القومي. وتم أيضاً تحديد معدل التضخم انطلاقاً من معدل البطالة. وبالتالي، وضع منحنى فيليبيس (Phillips Curve) صانعي السياسات أمام خيار شاق: إما التضخم وإما البطالة، بسبب وجود مفاضلة. يبدو هذا في الرسم ١-٢٠ لاقتصاد فرضي.



الرسم ١.٢٠ نموذج عن منحنى فيليبس Phillips Curve

وفقاً لمنحنى فيليبس Phillips Curve في الرسم ١-٢٠، يمكنك بصفتك صانع سياسة أن تختار المكان الذي تود أن يكون الاقتصاد فيه. إذا كان المطلوب تضخماً صفرياً، كان معدل البطالة ثمانية في المائة. إذا كان المطلوب عمالة كاملة ومعدل بطالة طبيعي^{٤٥} في المائة، كان معدل التضخم إثنين في المائة. إذا أمكن الدفع بمعدل البطالة للاقتصاد نزولاً إلى ثلاثة في المائة، أصبح معدل التضخم عشرة في المائة. أبدى العديد من السياسيين وصانعي القرارات في الحكومات الاعجاب الكبير بمنحنى فيليبس Phillips Curve، إذ أن علماء الاقتصاد وضعوا أخيراً رسمًا بيانيًا يمكن معظم السياسيين أن يفهموه!

وكما قد تتصور، لم يوافق كل علماء الاقتصاد على أن مشاكل الأمة المتعلقة بالاقتصاد الكلي قد حلّت. فالذين لفتو إلى وجود قوى موازنة هائلة في اقتصادات الأسواق، والتي قد تؤدي إلى عمالة كاملة للدخل القومي، في حال لم تقيدها الحكومات وقوى معطلة أخرى، يشددون على الأهمية الرئيسية للنقد، ليس في تحديد المتغيرات الحقيقة، كمستوى العمالة والدخل القومي (اختصاص قوى السوق، بل في تحديد مستوى السعر. لا عجب أن يكون هؤلاء الاقتصاديون هم القديرون أتباع ملنتون فريدمان Milton Friedman، وهو مناوئ للمدرسة الكينزية منذ زمن بعيد.

سوف نبحث الآن في التفسيرات المنفصلة والواضحة للغاية لتحديد السعر، والتي ظهرت في العقود الأربع الماضية، نظراً لبعاتها الهامة بالنسبة إلى فعالية السياسة الضريبية والنقدية.

٢.٢٠ أسباب التضخم وتأثيراته

في العقود الأربع الماضية عانى الاقتصاد في كل البلدان الصناعية في الغرب من التضخم، علمًا بأن معدل التضخم مختلف إلى حد بعيد مع الوقت، وفي فترات معينة بين اقتصاد وأخر. نجمت عن استمرار التضخم، ونرعة معدل التضخم للارتفاع لفترات هامة، حالة أُعطيت

فيها أهمية كبيرة للوقاية من التضخم أو خفضه. في معظم البلدان الرأسمالية، أصبح لخفض التضخم أولوية أكبر من المحافظة على معدل بطالة منخفض، مما يثير على الفور الطرح التالي: لماذا يجدر بتفادي التضخم أن يكون هادفاً للسياسة الاقتصادية، وأي تأثيرات ستتدفق من استمرار التضخم «المترفع»؟

قد يكون لنضخم الأسعار تأثيرات اجتماعية واقتصادية غير مرغوب فيها، لأنها تضعف فاعلية الأسواق وتعيد توزيع الدخل والموارد، على نحو غير مرغوب وكيفي إلى حد بعيد، طالما أن التضخم هو غير متوقع. في حال استمر التضخم، من المفترض آنذاك أن تتوقع أنماط السلوك ذلك التضخم، وبالتالي أن تعدل إعادة توزيع الدخل والموارد. إلا أن جزءاً من إعادة التوزيع سيحصل على الرغم من ذلك، والسبب يعود إلى المعرفة غير الكاملة، وإلى عدم امتلاك بعض الفئات الاجتماعية والاقتصادية إمكانات ذاتها للتكيف مع الضغوطات التضخمية. بالإضافة إلى ذلك، كلما نجح التوقع كلما زاد احتمال أن يصبح معدل التضخم أكثر سرعةً.

أولاً، يضعف التضخم فاعلية آلية الأسعار، ويرفع تكلفة الشراء والبيع، لأن النقود كمعيار للقيمة تصبح أقل قبولاً للاعتماد عليها. كلما كان معدل سعر التضخم العام أكبر، والتغير في الأسعار المعنية أهم، قلت الثقة في النقود كمعيار للقيمة. افترض مثلاً أن متسلقاً لاحظ في فترة تضخم عام متزايد وتغييرات هامة في الأسعار المناسبة، أن ثمن السلعة سارتفع ٢٠ في المئة. لكي يحدد ما إذا كان سيشتري السلعة س، على المتسلق أن يكون قد جمع معلومات حول كل أسعار السلع ذات الصلة بالموضوع السائدة آنذاك، حتى يتمكن من تحديد إذا كانت زيادة العشرين في المئة في سعر س تمثل تضخماً عاماً، أو إذا كانت السلعة س أصبحت غالية الشمن نوعاً ما بالنسبة إلى السلع البديلة. من المحتمل أن تصبح كلفة البحث الإضافية هذه مهمة بشكل خاص، حيث تنقضي فترات زمنية طويلة بين القرارات والأخر، كما يحصل عادة مع السلع الاستهلاكية المعمرة كالسيارات وأجهزة التلفزيون والآلات المنزلية. وبالطريقة نفسها، على الأرجح أن يواجه البائع صعوبات متزايدة في التحقق من سعر السلع البديلة، ومن العلاقة بين سعر البيع وسعر المدخلات الازمة. وإذا كان استقرار قيمة النقد أمراً مشكوكاً فيه، ارتفعت كلفة البحث للشراء والبيع بحدة.

ثانياً، يكون التضخم مجحفاً بحق أصحاب "الدخل الثابت"، ومفيضاً لصالح أصحاب المداخيل النقدية التي تتكيف بسرعة مع التغيرات في الأسعار. تشمل المجموعة الأولى المتقاعدين وطلاب الجامعات والعديد من أصحاب المعاشات، في حين أن معظم أصحاب الأجور والأرباح ينتهيون إلى المجموعة الأخيرة. حيث أن مداخيل الأسر تتألف من دخول محولة تحددها الدولة، يبقى ربط المداخيل بتغير الأسعار ممكناً دائماً لحماية الدخل الحقيقي. ولكن بقدر ما يتم هذا الأمر بنجاح، يكون الانحياز التضخمي في الاقتصاد أكبر. ثالثاً، يأتي التضخم لصالح المقترضين على حساب المقرضين، طالما أنه لم يكن متوقعاً. وبالتالي، إذا كانت معدلات الفائدة مقدرة بالنقود تحسباً لبقاء مستوى الأسعار ثابتاً، تحدث الزيادة في الأسعار من تكلفة الاقتراض الحقيقة. في الحالات القصوى، قد تصبح كلفة الاقتراض الحقيقة سالبة حتى حيث تكون الزيادة في الأسعار أكبر من المعدل الإسمى للفائدة. في حين أن هذا الأمر مؤاتٍ لأنواع معينة من الاستثمار، فإن توقيع التضخم المستمر

سيؤدي إلى ضبط صعود معدل الفائدة النقدي. وحيث تنوي الشركات التجارية تمويل الاستثمار بأموال مقرضة من مصادر خارجية، ينشأ وضع غير يقيني، إذ أن التكلفة الحقيقة للأقتراب ترتفع في حال هبطت معدلات الفائدة، بالنسبة إلى القروض المفتوحة عليها.

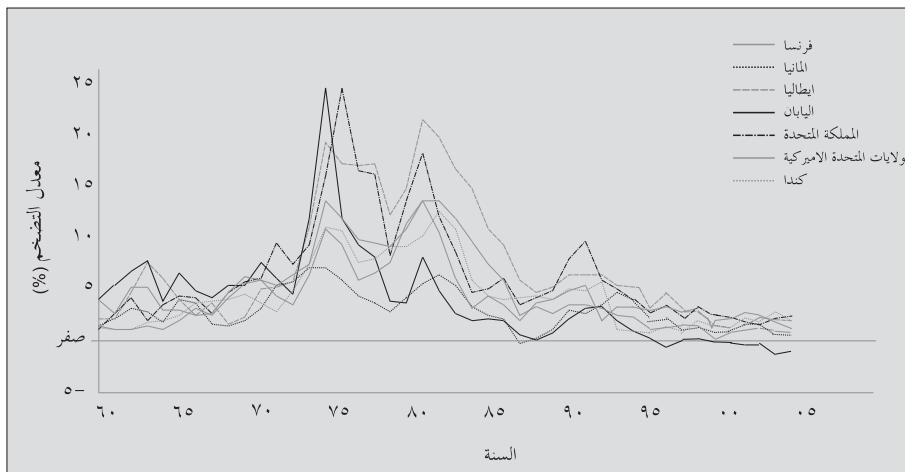
رابعاً، بمحاجب نظام ضرائب غير مفهرسة، وبالتحديد حيث لا تقدر عتبات الضرائب تقديرًا حقيقياً بل بالنقد، سيعيد التضخم توزيع الموارد من القطاع الخاص إلى القطاع العام.

بالنسبة إلى المملكة المتحدة مثلاً، تم تقدير أن زيادة عشرة في المئة على كل المداخيل النقدية والأسعار، وهي لم تؤثر في المداخيل الحقيقة، رفعت الضريبة بنسبة ١٥ في المئة، فهبطت المداخيل الشخصية المخصصة للتوظيف، وارتقت الإيرادات الضريبية بالتقدير الحقيقي. إلا أن تأثير هذا التأثير ممكن عبر ربط الضرائب بالتضخم، مما لا يحدث مشاكل تقنية كبيرة. لكن ربط الضرائب بالتضخم أمر نادر نسبياً في البلدان الرأسمالية. ولو أجري الربط بالكامل لأدى إلى ازدياد الانحياز التضخمي لل الاقتصاد.

خامسًا، إن معدل تضخم داخلي أكثر ارتفاعاً من ذلك حصل في اقتصادات أخرى يمكنه أن يؤدي إلى واردات متزايدة و الصادرات مخفضة، كما يمكنه أن يتسبب بمشاكل محتملة لمعدلات الصرف الثابتة.

وبالتالي، لتضخم الأسعار مضاعفات هامة بالنسبة إلى توزيع المداخيل، ونشاط الأسواق، والمدخرين والمستثمرين، وتوزيع الموارد على القطاعين الخاص والعام، والتجارة الخارجية وميزان المدفوعات. في حال كان التضخم غير متوقع، غالباً ما تكون آثاره هذه التأثيرات كيفية وغير مقصودة. سيؤدي التضخم المستمر إلى ضبط أنماط السلوك مما قد يعدل بعضاً من المضاعفات التوزيعية، إلا أنه لا يمكن أبداً توقع التضخم على أكمل وجه. فالتوقع الكامل لا يقتضي معلومات حول معدل التضخم الكلي فحسب، بل يقتضي أن يكون لكل الوكالء الاقتصاديين معرفة تامة بكل تحركات الأسعار التي تؤثر في قراراتهم. لذلك على الوكالء الاقتصاديين أن يتوقعوا التغيرات النسبية في الأسعار التي ترافق أي تضخم عام في الأسعار. وسيكون للتحالف عن توقع هذه التغيرات النسبية في الأسعار تأثيرات توزيعية، وسيضعف فاعلية نشاط الأسواق.

لغایة اندلاع الحرب العالمية الثانية، شهد الاقتصاد في البلدان الصناعية الأهم فترات ارتفاع في الأسعار، رافقها انتعاش في الدورة الاقتصادية، وفترات أسعار مستقرة أو هابطة رافقها الكساد في الدورة الاقتصادية. سُجّلت خلال هذه التجربة أمثل تضخم مرتفع وثابت، إما نتيجة لمراحل اكتشاف الذهب الرئيسة (إسبانيا في القرن الخامس عشر)، أو لاتفاق حكومي متزايد مُولَّ عن طريق طبع مبالغ كبيرة من الأوراق المالية (التضخم الجامح في ألمانيا عام ١٩٢٣). وفي هذا السياق جاءت تجربة التضخم في النصف الثاني من القرن العشرين فريدة من نوعها، إذ لا نظير في التاريخ لتضخم ثابت كهذا عبر كل العالم المتتطور الصناعي. في حين كانت التجربة في الماضي عبارة عن فترات ارتفاع في الأسعار، تليها فترات أسعار مستقرة أو ثابتة، إلا أن التضخم بقي ثابتاً منذ عام ١٩٤٥. ولقد تغير معدل التضخم من سنة إلى أخرى، إلا أنه كان (مع استثناءات بسيطة) موجباً دائماً. ولم تهدأ المخاوف التضخمية إلا في الماضي القريب نسبياً، نتيجة لمعدلات منخفضة معززة. تظهر في الرسم ٢-٢٠ معدلات التضخم لبعض من أهم الاقتصادات الصناعية خلال العقود الأربع الأخيرة.

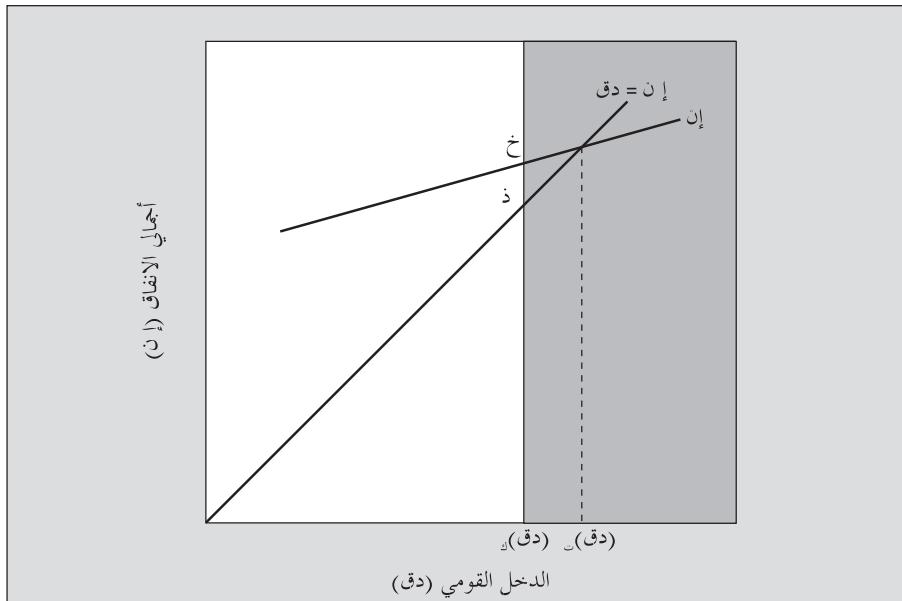


الرسم ٢٠.٢٠ معدلات التضخم من ١٩٦١ إلى ٢٠٠٥

إن الظهور المفاجئ للتضخم في الأسعار مستمر وواسع الانتشار أدى إلى إعادة نظر عميق في نظرية تضخم الأسعار، وإلى عدد من التفسيرات المتضاربة للظاهرة الموجودة. وعند المستوى الأكثر أساساً، يكون التمييز الأساسي بين نموذجي "الإقبال على الطلب" و"تضخم التكلفة" للتضخم في الأسعار، مما يؤدي إلى استنتاجات لسياسة مختلفة تماماً حول أفضل وسيلة ربما لمحاربة التضخم.

ينظر تفسير الإقبال على الطلب إلى الارتفاع في الأسعار كنتيجة لفائض الطلب على السلع والخدمات، سيما الطلب الذي ينطوي الإنتاج بكامل الطاقة لل الاقتصاد بالأسعار الجارية. باعتبار أن الناتج الحقيقي لا يمكنه أن يزداد بشدة نسبة للناتج الاحتمالي، فإن فائض الطلب "يرفع" أسعار السلع والخدمات النهائية. وعلاوة على ذلك، يتآفف أرباب العمل بين بعضهم البعض للحصول على عوامل إنتاج نادرة، وينعكس الأمر في رفع الأسعار لعوامل الخدمات لترتفع مداخيل النقد. ويكون في هذه العملية مصدر التضخم فائض الطلب في السوق الأخير للسلع والخدمات، فيؤدي ذلك إلى ارتفاع في الأجور والرواتب وعوامل مداخيل أخرى.

رسم نموذج الدخل والإنفاق بيانياً عبر رسم الفجوة التضخمية في الصورة ٢٠.٣-٢٠.٤ إن دالة الإنفاق الكلي (E_n)، التي تشمل الاستهلاك الخاص والاستثمار الخاص والإنفاق الحكومي الصادرات $E_n = C + I + G + (X - Y)$ ، تعطي توافق مستوى دخل D ، أكبر من D ، دخل العمالة الكاملة. لا يمكن التوصل إلى D من خلال رفع الناتج الحقيقي، فينطوي D ، وتكون النتيجة أن تضخماً في الأسعار سينجم عن فائض الإنفاق الحقيقي المرغوب فيه، بالنسبة إلى الإنتاج بكامل الطاقة (الدخل) لل الاقتصاد.



الرسم ٣٠.٢٠ الفجوة التضخمية

تطوي مقاربة التضخم "الكينزية" هذه على مشاكل عديدة. فالتحليل لا يشمل العوامل النقدية، التي قد تكون مسؤولة عن التسبب بالتضخم (كما في فترات التضخم الرئيسية التي رافق مخزون الذهب المتزايد أو الفشل في ضبط تزويد الأوراق النقدية). ولا يتّخذ حتى موقفاً صريحاً من الدور النقدي المحتمل للسياسة النقدية في كبح التضخم. هذه النقاط المغفلة تبدو خطيرة على ضوء تطور نظرية كمية للنقد "حديثة" أو "متكلفة". وحتى في البداية حصل إغفال آخر أكثر جدية من ذلك، وفاده تحديداً أن نموذج الدخل والإنفاق اعتبر الأجور والرواتب النقدية موجودة لكن غير فعالة أساساً، تحدث رد فعل على التضخم في الأسعار بدلاً من أن تسبّب به. اعتبر أصحاب الأجور والرواتب أنهم يتفاعلون بالأحرى مع التغييرات في الأسعار، من خلال المساومة من أجل أجور نقدية أكثر ارتفاعاً، للحفاظ على قيمة الأجر الحقيقي، دون تعديل الأجور النقدية متلائمة خلف التغييرات في الأسعار، وأنهم ليسوا خلف التغيير الأولي في الأسعار.

إلا أنه ورداً على تطور آلية أكثر مركبة للمساومة من أجل الأجور والرواتب في اقتصادات رأسمالية عديدة، ظهرت مدرسة تفكير جديدة رفعت دور أسواق العمل من ثانوي دفاعي إلى عرضي أساسي في تحديد الأسعار. وبدلًا من أن تتفاعل بطريقة دفاعية مع مضاعفات التضخم في الأسعار، فتلتئم الأجور والرواتب النقدية خلف التغييرات في الأسعار، رأت هذه المدرسة الجديدة في سوق العمل المصدر الأساسي لعملية التضخم. إن تفسير دفع التكلفة للتضخم يعتبر الارتفاع في الأسعار نتيجة لصفقات تمت في سوق العوامل، مما يرفع تكلفة الإنتاج بالنسبة لأرباب العمل، فيحاولون وبالتالي التعويض عن ذلك برفعهم للأسعار. إن معظم نماذج تضخم التكلفة تدمج العناصر المفصلة في ما يلي.

إن الأسعار والأكلاف «تُفرض» بالأحرى على قوى الطلب والعرض للسوق ولا تستجيب لها. وخارج بعض الأسواق التنافسية كأسواق المنتجات الزراعية، يعتبر أن معظم أسواق المنتجات الاستهلاك الأخير تملك عناصر قوية غير تنافسية، بمعنى أن منتجًا واحدًا، أو مجموعة صغيرة من المنتجين، له تأثير بالغ في تحديد الأسعار. وعلى النحو ذاته تُعتبر الأجرور والرواتب أسعارًا «مفروضة» تحددتها الصفقات الحاصلة بين أرباب العمل والاتحادات العمالية، ولا أسعارًا تستجيب لعوامل الطلب والعرض. و«تُفرض» أسعار منتج الاستهلاك الأخير، على أساس أن الشركات التجارية تحدد الأسعار على أساس التكلفة والربح، وتكون الأسعار عاكسةً لكامل تكلفة الإنتاج، إضافة إلى رفع الأسعار قليلاً لتحقيق الأرباح. وهكذا إذا ارتفعت الكلفة ستحاول الشركات التجارية التعويض عن الأمر برفعها للأسعار، ليكون الاقتصاد على أساس التكلفة والربح. إن أي عامل يرفع الأكلاف يُحتمل أن تكون نتيجته زيادة في الأسعار النهائية.

في نظام أسعار مفروضة كهذا، يتم التشديد بقوّة على المساومة حول الأجرور والرواتب النقدية «كمحرّك» للتضخم. والأسباب هي التالية:

- أ. وجود اتحادات عمالية هدفها بين المساومة من أجل رواتب وظروف نقدية أفضل لأعضائها.
- ب. الطبيعة المركزية إلى حد كبير لجزء وافر من المساومة الجماعية بين الاتحادات العمالية واتحادات أرباب العمل.
- ج. وأهمية تكلفة الأجور والرواتب في إجمالي كلفة الإنتاج.

وعليه فإذا ضَمن اتحاد ما زيادة في الأجور النقدية، ونظرًا لوجود مساومة مركزية حول الأجور، سوف يتَأثَّر بذلك معظم أرباب العمل في الصناعة المعنية، وفي الوقت نفسه وبالدرجة ذاتها تقريباً. وإذا ترى الشركات التجارية رفع هامش ربحها متَكلاً للتعويض عن التكاليف المرتفعة برفعها للأسعار. إن الزيادة في الأسعار ستحدث تكالفاً في القيمة الحقيقة للتغيير الأول في الأجور النقدية، ومن ثم قد تؤدي إلى مطالب إضافية لزيادات في الأجور النقدية. يبدأ تضخم التكلفة عند أكلاف أجور أكثر ارتفاعاً ترفع وبالتالي الأسعار. آنذاك يتولَّ التضخم في الأسعار في سوق العوامل، لا سيما سوق العمل، وينتقل من ثم إلى سوق المنتج.

يُرجح أن يحصل تضخم التكلفة في الاقتصادات حيث الأسعار والأجرور غير مرنة في اتجاهها نزولاً، وهي ميزة اقتصادات حديثة عديدة. ولطالما تم التسليم بأن الاتحادات العمالية وفئات الأجور ستقاوم بالتحديد أي تخفيض في الأجور النقدية. والحالَة هذه، ستتردَّد الشركات التجارية في وجه هبوط في الطلب على منتجاتها أو خدماتها، في ضبط الأسعار نزولاً، لأنَّ تخفيض الأسعار نتيجة لزاحة الأجور النقدية، قد يأتي في الدرجة الأولى على حساب هامش الأرباح. في هذه الظروف لن يخفِض تقليل الطلب على منتج أو خدمة الأسعار بل سيسبِّب بانخفاض في الناتج والعمالية.

في حين أنَّ الطلب القاصر قد لا يحدث هبوطاً في الأسعار، إلا أنَّ الطلب الفائض سينعكس في أسعار أكثر ارتفاعاً (أجور). باختصار من الممكن تماماً أن تأتي رد فعل

الأجور والأسعار غير متناسبة. سيرفع فائض الطلب الأسعار والأجور لكن الطلب القاصر لن يخفيضها. والحالة هذه، قد يتسبب التغيير في توزيع الطلب، من دون تغيير مرافق في مستوى الطلب الكلي، بارتفاع بمستوى السعر العام ومستوى الأجور العام. فيحصل التضخم في الأسعار إذاً كنتيجة ليس لفائض الطلب الكلي، بل لفائض الطلب في أسواق معينة، وعدم إمكان الأسعار والأجور أن تتكيّف نزولاً حيث كان الطلب قاصراً في أسواق معينة.

تشير التحاليل أعلاه إلى أن فائض الطلب في بعض الأسواق والطلب القاصر في أسواق أخرى، سيحدثان اتجاهًا صعودياً في مستوى السعر العام، متى رُفعت الأسعار في أسواق فائض الطلب، وبقيان مستقررين في أسواق الطلب القاصر. يمكن توسيع النقاش والإشارة إلى أن الضغوطات التضخمية في الاقتصاد الحديث ستكون بعد أقوى. وهكذا إذا أحدث فائض الطلب في بعض الأسواق زيادات في الأسعار في تلك الأسواق، تنشأ عنها بعد ذلك آثار جانبية على أسواق أخرى ذات طلب قاصر، سوف تشتت حلة التضخم الأسعار. هذه الآثار الجانبية أو التأثيرات الناجمة عنها هي صفة بارزة في معظم تفسيرات التضخم التكلفة. فإذا كانت وبالتالي عمليات تسديد الأجور مرتبطة ببعضها البعض، ليحاول المستخدمون وممثلوهم، أي الاتحادات العمالية، الحصول على تسويات مماثلة في كل أو معظم المساومات في الأجور، سيشجع ارتفاع في الأجور، في قطاع يفيض فيه الطلب، المستخدمين في قطاعات أخرى على محاولة مطابقة ذلك الارتفاع، حتى ولو لم يكن في قطاعهم من الاقتصاد فائض طلب.

تكمن ركيزة هذه الآلية في اقتراح أن المساواة والعدالة مهمتان للغاية في تسويات الأجور والرواتب، وهذا يؤدي إلى محاولة للحفاظ على بنية مروحة الأجور والرواتب. سيعزّز هذا الوضع إذا كانت التشبيهات القهرية مهمة، يعني إذا حكم المستخدمون على نجاحهم ونجاح ممثليهم، من خلال قدرتهم على الحصول على زيادات في الأجور تطابق تلك التي تحققت في قطاعات أخرى من الاقتصاد. حيث تحصل مضاهاة كهذه قد لا تتأثر الأجور المعنية بالاختلاف في ظروف الطلب والعرض في قطاعات مختلفة لسوق العمل. وقد تبقى تلك القطاعات ذات الطلب الفائض هي مصدر الزيادات في الأجور، ولكن قد تكون النتيجة في نهاية المطاف زيادة مماثلة في كل قطاعات سوق العمل، بغض النظر عن ظروف الطلب الراهنة في سوق العمل. وقد يكون بالطبع لعملية مماثلة تأثير معاكس على العمالة في قطاعات حيث الطلب ناقص، ولكن في ما يتعلق بالتأثيرات على مستويات الكلفة، وبالتالي على الأسعار، ستكون النتيجة زيادة الضغط التضخمي في الاقتصاد.

لهذا الموضوع العام حول تفوق الأجور والمضاهاة جملة عوامل متغيرة. قد تنشأ مثلاً مسألة تفوق الأجور في قطاعات الاقتصاد التي تشهد فائضاً في الطلب. أو أنها قد تبدأ كما اقترح أحدهم في تلك القطاعات من الاقتصاد حيث ترتفع الإنتاجية بسرعة كبيرة، أو في القطاع العام للاقتصاد. المنطق وراء هذا هو أنه حيث ترتفع الإنتاجية بسرعة، يمكن للشركات التجارية أن تتحمل زيادات في الأجور، وأن مؤسسات القطاع العام يحميها الاحتكار الذي تتمتع به أو إمكان ضمان الدولة للخسائر. مرةً أخرى يمكن نقل الزيادات في الأجور الحاصلة في قطاع رائد من الاقتصاد، أيًا كان مصدر هذا القطاع الرائد، إلى قطاعات أخرى من الاقتصاد.

عوامل تضخم التكلفة يمكنها فقط أن تحدث حافزاً مستمراً للتضخم، إذا رافقتها سياسة نقدية متساهلة تسمح بتوسيع للكتلة النقدية، يعني أن الأجور المرتفعة التي تؤدي إلى ارتفاع في الأسعار ينبغي أن ترفع القيمة النقدية للإنتاج (يحدّدها مستوى السعر ضرب مستوى الإنتاج)، إلا إذا وزنها مستوى ناتج مخْفَض والبطالة الناجمة. إذا كانت الكتلة النقدية ثابتة، من الضروري أن ترتفع سرعة تداول النقد، تحدث مستوى أعلى من الطلب النقدي يتماشى مع قيمة النقد الأعلى للناتج. ومن أجل الحفاظ على تضخم مستمر مع مستويات أسعار متعاقبة أكثر ارتفاعاً، قد ينبغي على سرعة التداول أن ترتفع باستمرار. وبما أن سرعة التداول تتأثر بشدة بالعادات والمؤسسات الموجودة، من غير المحتمل أن تتمكن من تعديل ذاتها بما يكفي. ومن الثابت بالطبع أنها تبدي استقراراً جديراً بالاعتبار على فترات طويلة.

باختصار تستطيع السلطات النقدية عندما تواجه زيادة في الأجور النقدية، إما أن تبقى الكتلة النقدية ثابتة أو أن تحول دون ارتفاعها بتناسب الأجور، مع ما يتأنّى عن ذلك من هبوط في الناتج ومن بطالة متزايدة. أو يمكنها زيادة الكتلة النقدية للسماح لمستوى كافٍ من الطلب النقدي بالحفاظ على الناتج نفسه بأسعار أكثر ارتفاعاً. إن تفسيراً متيناً لفرض تضخم التكلفة هو أنه سيتم اختيار السياسة الأخيرة، لأن سلطات المدرسة النقدية تفضل الأسعار المرتفعة على البطالة المرتفعة، يعني أن الكتلة النقدية تعتبر داخلية وتفاعل مع مستويات الأجور المحددة في سوق العمل، ويسمح لهنّه بالوصول إلى أسعار أكثر ارتفاعاً، من دون تحفيض الناتج والعماله. تُعتبر السياسة النقدية في هذه الظروف "متساهلة". وبدلاً من أن ترافق الكتلة النقدية لمنع التضخم، تتغاضى السلطات النقدية عن تضخم التكلفة بسماحها للكتلة النقدية بزيادة مستويات الأسعار المرتفعة و"التصديق". وعليها وبالتالي، من دون فرض التكاليف على أرباب العمل والمستخدمين عبر الناتج الصناعي والعماله.

يمكن إضافة عاملين آخرين على فرض تضخم التكلفة؛ التضخم المستورد وتنبؤات التضخم.

أولاً، إذا كان الطلب على السلع المستوردة غير مرن السعر أو الدخل نسبياً، سينعكس آنذاك ارتفاع في أسعار السلع المستوردة بارتفاع معدلات التضخم. إن اتحاد الأوبيك OPEC مثلاً تسبّب بارتفاع كبير في سعر النفط العالمي في السبعينيات. بالنسبة إلى معظم مستهلكي النفط ومشتقاته، يكون الطلب غير مرن السعر لا سيما على المدى القصير. أما على المدى البعيد فيمكن للأسر والشركات أن تستبدل السيارات التي تستهلك القليل من الوقود "بالسيارات المصرفية"، والتحول من التدفئة على الغاز إلى مصادر طاقة بدائل أخرى. لكن لا يمكنهم فعل ذلك على المدى القصير. هكذا أثرت الزيادات الهائلة في أسعار النفط في أوائل السبعينيات والثمانينيات على معدلات التضخم في البلدان المستوردة للنفط.

ثانياً، لطالما أدرك علماء الاقتصاد التنبؤات. إلا أنّهم لم يُلحقواها بالنمذجة الاقتصادية إلا بالمقارنة مؤخراً. الافتراضات الثلاثة الأكثر استعمالاً في بناء نماذج تشمل التنبؤات هي أن:

- أ. التنبؤات ساكنة.
- ب. التنبؤات مكيفة.
- ج. والتنبؤات عقلانية.

الافتراض الذي يكمن وراء التباوؤات الساكنة هو أن الغد سيكون كالاليوم. إذا كان معدل التضخم اليوم عشرة في المئة، سفترض أن معدل التضخم في السنة المقبلة سيكون أيضاً عشرة في المئة. العديد من التباوؤات على المدى القريب تستعمل التباوؤات الساكنة. التباوؤات الممكية تعطي صيغة أكثر مرونة للتباؤات الساكنة، أي أن التباوؤات تتغير تدريجياً لا محالة عندما يثبت أن السابقة كانت خاطئة. إذا توّقعت مثلاً أن يكون معدل التضخم في السنة المقبلة خمسة في المئة وتبيّن أنه عشرة في المئة، ستعيد النظر آنذاك في توّقعتك المستقبلية المتعلقة بالتضخم وتجعلها (مثلاً) ستة في المئة، ترتفع إلى سبعة في المئة وإلى عشرة في المئة فقط عند الاقضاء، إذا بقي معدل التضخم عشرة في المئة. إن التباوؤات العقلانية، وهي عبارة "مستعملة كثيراً" حالياً في وسط علماء الاقتصاد، تفترض أن الكل في الاقتصاد لديه ويستعمل المعلومات نفسها لصانعي السياسات الاقتصادية. افترض مثلاً أن الحكومة خفضت الضرائب ورفعت الكتلة النقدية بدرجة كبيرة للوصول إلى العمالة الكاملة. على الرغم من أنه يتوقع أن يتسبّب هذا بزيادة معدل التضخم من إثنين إلى عشرة في المئة. بموجب نظرية التباوؤات الممكية، قد لا يغيّر الناس تكهّنهم بإثنين في المئة بمعدل الفائدة قبل أن يرتفع ارتفاعاً فعلياً. بموجب التباوؤات العقلانية، قد يفترضون على الفور أن معدل التضخم قد يكون عشرة في المئة، ويتخذون القرارات الحالية معأخذ هذا الافتراض بعين الاعتبار. أي أنهم قد يفترضون معدل تضخم عشرة في المئة، عندما يساومون لزيادات في الأجور.

أفضل الأمثلة لمؤيدي التباوؤات العقلانية تعطيه سوق البورصة المالية الذين يفترضون أنها تستوعب أي معلومات في الحال، مع انعكاس هذه المعلومات على الفور على أسعار الأسهم. فإذا قرأت في جريدة اليوم مثلاً أن هيوليت باكارد Hewlett-Packard، شركة الأجهزة الإلكترونية، يتوقع أن تتمتع "بسنة جيدة"، لا ضرورة في أن تسرع إلى شراء أسهم هيوليت باكارد Hewlett-Packard. لا ضرورة في أن تأخذ بنصيحة وسيط صرف، أو في أن تدرس العائدات المالية للشركات قبل أن تستثمر في سوق البورصة. فإن الأسعار القائمة للأسهم تعكس كل المعلومات المعروفة والمتكهن بها للشركات. الطريقة الوحيدة لتحقيق ربحاً نقدياً " حقيقياً" في سوق البورصة المالية هي أن تكون لديك "معلومات من الداخل"، أي معلومات لا يملّكتها غيرك (أو قلائل)، إنما هذه لعنة خطيرة كما يعرف الكثيرون من خلال تجربتهم الخاصة. ففي المملكة المتحدة أقول، يعتبر هذا الأمر جنائية، والإفشاء بعلومات من الداخل أو استعمالها لمصلحة شخصية قد يؤدي إلى أحكام بالسجن وإلى غرامات. وبالتالي، لا يمكن لأعضاء مجالس إدارة شركات، على اطلاع بعمليات الشركة، أن يستفيدوا شرعاً من هذه المعلومة لمصلحتهم الشخصية. النظرية التي تدّمج التباوؤات العقلانية تُعرف بفرضية السوق الكفء، Efficient Market Hypothesis، حيث تعمل الأسواق بطريقة فعالة، بمعنى أن كل المعلومات تُستعمل لإزالة فائض الطلب أو العرض من أي سوق ليعكس سعر السوق التوازن.

كيف تؤثر التباوؤات إذاً في معدل التضخم؟ إذا كنت تعقد اتفاقاً مع شركة لتزويدك بالسلع في وقت معين في المستقبل، ينبغي أن يتم الاتفاق اليوم على سعر للتسليم فيما بعد. افترض أن السلعة موضوع الاتفاق هي سفينة شحن جديدة تؤدّي تسليمها اليوم، ولكن بسبب طلبيات متأخرة لا يمكن بناؤها قبل ثلاثة سنوات. فلو أن ثمن مركب جديد هو ٦٠ مليون دولار

اليوم، تذكر أن مركبًا مماثلاً طُلب منذ حوالي سنتين ونصف وأن ثمن السنة الماضية كان ٥٨ مليون دولار. عليك اليوم بطريقة ما أن تتفاوض مع المسئون الياباني بشأن السعر. يُقال لك إن سعر السنة المقبلة سيكون ٦٥ مليون دولار. افترض أن الإنفاق تم في نهاية المطاف على سعر ٨٠ مليون دولار لمركب يسلم بعد ثلاث سنوات، ولكن هذا المركب سيكون بمثابة مدخل لشركتك. سيكون أحد عوامل إنتاجك بكلفة ٨٠ مليون دولار. وسيؤثر هذا العامل في الأسعار التي ستتفاوض بشأنها مع زبائنك لدى عقد اتفاق مدته ثلاثة سنوات لنقل السيارات. إذا أمكن ضمان عقود مستقبلية كافية على هذا النحو، يتحدد اليوم جزء من مستوى السعر المستقبلي. ترتكز أسعار العقود المستقبلية هذه على التنبؤات.

هكذا عندما تواجه الحكومة معدل تضخم قدره عشرة في المئة مثلاً، قد تفيق معرفة كم من العشرة في المئة يعود لعوامل الإقبال على الطلب، وكم إلى تنبؤات دفع التكلفة والعوامل المستوردة. لماذا؟ الجواب هو لأن السياسات الملائمة للتعامل مع حالة تضخم واحدة، قد تكون مختلفة تماماً عن تلك الملائمة لحالات أخرى. ننتقل الآن إلى هذا الموضوع.

٣.٢٠

السياسات المضادة للتضخم

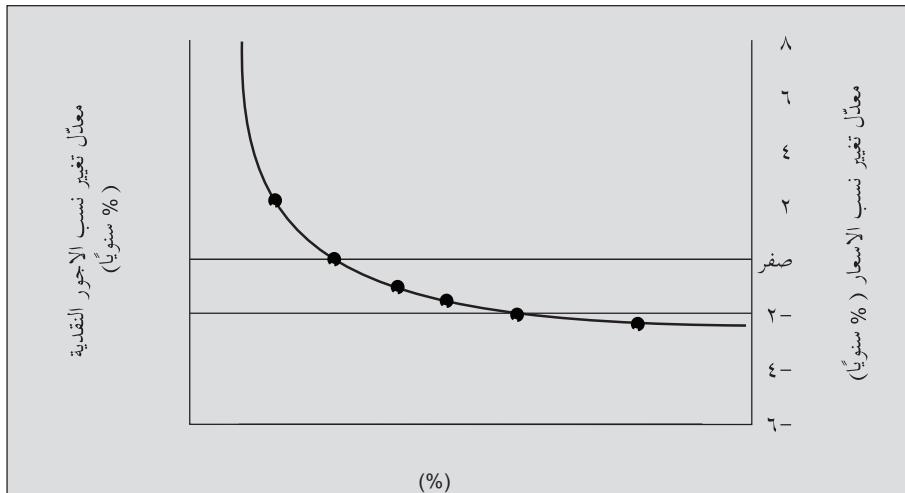
يمكن توضيح أهمية الفرق بين تضخم بواسطة الطلب وتضخم بواسطة التكلفة، بالنظر في سياسة الرد الملائمة على كل نوع من التضخم.

إذا اعتبر التضخم مصدر تضخم التكلفة في الأصل الناشيء من عوامل مؤسساتية تكمن في صلب عملية المساومة الجماعية، تكون آنذاك الطريقة الوحيدة لمحاربة التضخم تغيير النطاق المؤسسي الذي يتم فيه تحديد الأجور والأسعار. إذا كانت التنبؤات هي سبب التضخم، وجب إذا تغيير التنبؤات على المدى البعيد. إن كلاً من مقاربة الدخل والإنفاق والمقاربة النقدية للتضخم تشير إلى أنه يمكن ضبط التضخم، من خلال تقليل الطلب فقط. في حين أن قاعدة الكيزيزيين وقاعدة النظريين تتفقان على هذه النقطة، إلا أنهما تختلفان حول كيفية تقييد الطلب. على العموم، قد يشدد الكيزيزيون على أهمية السياسة الضريبية في تقييد الطلب، بينما قد يشدد النظريون على الحاجة لمراقبة الكتلة النقدية.

إن تحديد أهمية التمييز بين أسباب التضخم ليس أمراً صعباً. ولكن وعلى الرغم من ذلك تزيد صعوبة تحديد أي تفسير يدعمه الواقع على نحو أفضل. وبالتالي تكون مراقبة التغيرات في الأجور والأسعار عملية أشبه بقصة "الدجاجة والبيضة"، حيث يصعب تحديد ما يأتي أولاً، التغيير في السعر أو في الأجر. وحتى لو أمكن تحديد توقيت التغيرات في الأسعار والأجور، قد لا يشكل هذا نتيجة حاسمة لجهة سبب التضخم. فعلى سبيل المثال، إن تضخماً يعود لفائض في الطلب قد يؤثر أصلاً في مستوى الأجور في سوق العمل، وينتقل بعد ذلك فقط إلى سوق المنتج. وهكذا فإن وجود زيادات في الأجور قبل زيادات في الأسعار قد لا يدعم بالضرورة حجية أن سبب التضخم كان تضخم التكلفة. مرة أخرى، أيًّا كان سبب التضخم، فقد ترافق ذلك التضخم عملياً زيادات في الأجور النقدية، ويصعب وبالتالي التفكير في حالة واقعية حيث لا يمكن للأجور النقدية الارتفاع.

يمكن توضيح صعوبة تحديد سبب التضخم بالعودة إلى منحنى فيليبس Phillips Curve في الرسم ٢٠-٤. نظرًا لمعنَّل بطالة بين ٢ و٣ في المئة ولتغير في معنَّل الأجور قدره

اثنين في المئة، سوف ينجم ثبات الأسعار. يظهر معدل تغير الأسعار في محاذاة المحور إلى اليمين. إذا كانت الإنتاجية ترتفع بمعدل إثنين في المئة، يلي أن زيادة إثنين في المئة في الأجور النقدية ستتماشى مع ثبات الأسعار. معأخذ منحنى فيليبس Phillips Curve كما يبدو بعين الاعتبار، قد يبرز معدل الزيادة المماثل للأجور النقدية عند مستوى بطالة قدره ٢ إلى ٣ في المئة.



الرسم ٤.٢٠ منحنى فيليبس: البطالة مع ثبات الأسعار

كما ورد سابقاً، إن إحدى نقاط ضعف منحنى فيليبس Phillips، هي أنه من الممكن تماماً تفسير النتائج التجريبية، كأنها تدعم إما تفسير جذب الطلب أو تفسير تضخم التكلفة. ولقد فسرت مدارس التفكير المختلفة النتائج على هذا النحو. من أجل تفسير جذب الطلب، برزت ثلاثة خطوات ضرورية لإحداث العلاقة الملحوظة بين البطالة والتغيير في الأجور النقدية. هذه الخطوات هي التالية:

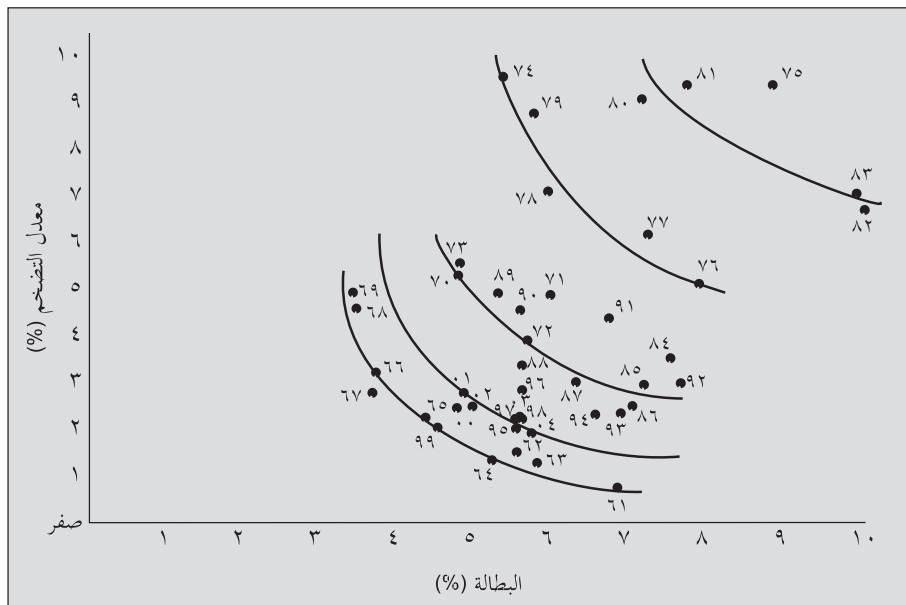
١. علاقة ثابتة عكسية بين معدل البطالة (ب) وفائض الطلب على اليد العاملة، حيث كانت (ب) مفوضة لفائض الطلب على اليد العاملة، ترتفع عندما يهبط فائض الطلب على اليد العاملة، وتهبط مع ارتفاع فائض الطلب على اليد العاملة.
٢. علاقة ثابتة إيجابية بين فائض الطلب على اليد العاملة ومعدل صرف الأجور (أ ن)، يرتفع مع ارتفاع فائض الطلب على اليد العاملة والعكس بالعكس.
٣. إذا تواجدت الخطوتان ١ و ٢، قد تكون هناك علاقة مستقرة وعكسية بين البطالة ومعدل صرف الأجور، فترتفع الأجور النقدية بسرعة أكبر مع هبوط البطالة، وترتفع ببطء أكبر مع ارتفاع البطالة.

بالنسبة إلى تفسير تضخم التكلفة في تضخم الأجور، كان من الضروري ببساطة الإشارة إلى أن الاتحادات قد تناضل أكثر، عند مستويات البطالة المنخفضة، في مطالبتها بزيادات في الأجور، وقد تزداد رغبة أرباب العمل في التعويض عن الزيادات في الأجور بارتفاع الأسعار،

متوقعين أن يكون للزيادات في الأسعار تأثير معاكس ضئيل على المبيعات. مرة أخرى كان الميل الملحوظ لمنحنى Phillips نحو تسطح عند معدلات بطالة مرتفعة، من دون إحداث هبوط فعلي في الأجور، متماشياً مع نظرية أن الاتحادات المستخدمين سيواجهون بقوة التخفيضات في الأجور النقدية، لتكون الأجور غير مرنة في اتجاهها نزولاً حتى مع وجود طلب قاصر.

وعلى الرغم من إثبات واقع وجود مفاضلة قصيرة الأجل، بين معدل تغير الأجور النقدية ومستوى فائض الطلب على اليد العاملة كما تمثلها البطالة، ليس واضحاً إذا كانت هذه العلاقة ستستمر على المدى البعيد. ولقد جرى بالطبع اقتراح أن المفاضلة بين البطالة ومعدل تغير الأجور النقدية، هي ظاهرة عابرة أحدثها فشل التنبؤات في التكيف الفوري مع التغييرات في الأسعار. ولكن في حين أن التنبؤات لا تتكيف في الحال، إلا أنها تفعل بعد فترة زمنية معينة. وبعد ذلك تخفي المفاضلة المؤقتة بين البطالة والتغييرات في الأجور النقدية كلياً.

أعطي هذا التحليل مزيد من الأهمية بعد السبعينيات وظهور منحنى Phillips، من خلال التفكك الواضح في العلاقة التاريخية بين مستوى البطالة ومعدل التضخم في الأجور. وبالطبع شهدت السبعينيات والثمانينيات ارتفاعاً في الأجور ومعدلات التضخم وجوداً لمعدل بطالة مرتفع. يلفت مؤيدو منحنى Phillips إلى أن العلاقة التي سلم بها فيليبس لا تزال صحيحة: لقد غير منحنى فيليبس Phillips الاتجاه صعوداً بسبب عناصر وتبيّنات تضخم التكلفة.



الرسم ٥.٢٠ معدل التضخم/معدلات البطالة، الولايات المتحدة الأمريكية من ١٩٦١ إلى ٢٠٠٥

يُظهر الرسم ٢٠-٥ بيانات معدل التضخم السنوي ومعدل البطالة للولايات المتحدة الأميركية من عام ١٩٦١ ولغاية عام ٢٠٠٠، مع وجود خمسة منحنيات فيليبس Phillips "تفسر" هذه البيانات. إن إزاحة منحنى فيليبس Phillips صعوداً يعطي تفسيراً للأحداث التي شهدتها السبعينات والثمانينات. ثم يعود منحنى فيليبس في الثنيات إلى موقع التسعينات وفقاً لحاجة عناصر تضخم التكلفة وتباينات التضخم. لكن النقادين مثل فريدمان Friedman يقولون بوجود اعتراف أساسي أكبر على منحنى فيليبس Phillips. هذا التحليل، الذي ينفي المفاضلة على المدى البعيد بين البطالة والأجور، يفيد بأن اليد العاملة معنية بسلوك الأجر الحقيقي وليس بسلوك الأجور. والحقيقة هذه، فإن علاقة على المدى البعيد بين معدل البطالة ومعدل تغير الأجور تصبح ممكناً فقط عندما يتوقع أن يكون معدل تضخم الأسعار منعدماً أو من دون أهمية. حالما يتم توقع معدل تضخم في الأسعار هاماً تنتقل العلاقة القصيرة الأجل بين البطالة والأجور إلى اليمين. وسوف تنتقل أكثر إلى اليمين كلما ارتفع معدل تضخم الأسعار المتوقع. لا مفاضلة على المدى البعيد بين البطالة ومعدل تغير الأجور، فيكون صانع السياسة غير قادر البتة على اختيار إمكانات مزاج مختلفة بين تغيرات في الأجور (وبالتالي معدلات التضخم) والبطالة. لا يمكن سياسة الاقتصاد الكلي أن تؤثر في معدل البطالة على المدى الطويل بل فقط t_d معدل تضخم الأسعار على المدى الطويل. وفي هذه الحالة يجد صانع السياسة أن يختار معدل تضخم صفرياً.

يقترح فريدمان Friedman أن معدل البطالة يمكن أن يخضع فقط إلى ما دون معدل البطالة الطبيعية عبر التضخم، وأنه يمكنه البقاء دون مستوى البطالة ذلك عندما يكون التضخم متسارعاً. كما سبق أن رأينا فإن معدل البطالة الطبيعي يرتبط بصفات سوق العمل، كدفق المعلومات في السوق مثلاً ومعدل التغير الهيكلي في الاقتصاد، وكلفة الحصول على المعلومات، وتولّي قدرة القوى العاملة على التنقل. بتغيير مبسط، يمكن اعتبار معدل البطالة الطبيعي كبطالة لم يسبّها طلب قاصر. يمكن خفض معدل البطالة إلى ما دون المعدل الطبيعي بطريقة دائمة، فقط من خلال تدابير تحدّ من مقدار البطالة الهيكличية والاحتكماكية. إن أي شيء مثلاً يحسن دفق المعلومات في سوق العمل يُحتمل أن يخضع معدل البطالة الطبيعي. لكن لا يمكن دفع معدل البطالة إلى ما دون معدل البطالة الطبيعية إلى الأبد من خلال طلب سياسات الإداره.

افتراض أن معدل البطالة هو أصلًا عند المعدل الطبيعي وأن الاقتصاد هو وبالتالي عند العمالة الكاملة. إذا رُفع مستوى الطلب الكلي الآن ارتفعت الأسعار. وإذا تلّكت الأجور وراء الأسعار، هبطت الأجور الحقيقة. ومع هبوط الأجور الحقيقة، سيستخدم أرباب العمل المزيد من اليد العاملة ثم ستهبط البطالة. إلا أن هذا الوضع يمكن أن يستمر فقط طالما أن "الوهم النقدي" موجود. مع الوقت ومع تكيف التباينات مع واقع التضخم (والمؤمنون بالتباهيات العقلانية قد يجعلونها تكيف على الفور)، سوف تطلب اليد العاملة زيادات في الأجور النقدية لموازنة الزيادة في الأسعار. ستعود الأجور الحقيقة إلى المستوى الأول، ويصرف أرباب العمل اليد العاملة ليعود معدل البطالة إلى المعدل الطبيعي. ولكن لاحظ أن هذه العملية قد تحدث مفاضلة قصيرة الأجل بين معدل تغير الأجور ومعدل البطالة. وهكذا مع ارتفاع الطلب الكلي والأسعار قد يرفع التنافس، بين أرباب العمل على اليد العاملة.

الأجور. طالما أن الزيادة في الأجور كانت أقل من الزيادة في الأسعار، قد يهبط الأجر الحقيقي وقد يرافق الزيادة في الأجور هبوط في معدل البطالة، مع استخدام أرباب العمل المزيد من اليد العاملة. وبالطبع قد تكون هذه المفاضلة بين معدل الأجور والبطالة مؤقتة، وقد تزول مع تكيف التباينات مع واقع التضخم.

باختصار، إن بحث فريدمان Friedman يشير إلى أن المستخدمين معنيون بالأجر الحقيقي، وأن السلوك سيتكيّف، بعد مرور فترة زمنية ما على الأرجح، مع التغييرات في الأسعار. نتيجة لذلك، لا مفاضلة على المدى الطويل بين معدل تغير الأجور ومعدل البطالة. وفي هذه الحالة، لا يواجه صانع السياسة أي قائمة بخيارات السياسة بين البطالة ومعدل تغير الأجور (وبالتالي تضخم الأسعار). بدلاً من ذلك، لا يمكن الدفع بمعدل البطالة بقوة إلى ما دون معدل البطالة الطبيعي بكثير، وسوف يميل اقتصاد السوق الحر إلى إيجاد وضع تمثل فيه البطالة نحو معدل الطبيعي. في هذه الظروف يكون هدف سياسة الاقتصاد الكلي الوحيد الحقيقي إحداث ثبات الأسعار. ويمكن تخفيض معدل البطالة فقط إلى ما دون المعدل الفعلي، عبر سياسات اقتصادية وحدية تهدف إلى تحسين فاعلية سوققوى العاملة. يمكننا الآن دمج هذه المعلومات مع أبحاث النقدين بالمقارنة مع الكينزيين.

٤.٢٠ النظرية الكمية الحديثة مقابل كينز: تبعات السياسة

إن النظرية الكمية للنقد، المعبر عنها بالمعادلة المشهورة ($S = T - N = d$)، ارتكزت أساساً على افتراض أن ($S = T$) كانت ثابتة وأن (d) يحدّده الارتفاع بكامل الطاقة، والتنتيجة أن التغييرات في (N) تعكسها مباشرة التغييرات في مستوى السعر (S). هذه الصيغة البسيطة للنظرية تغلف في أبسط أشكالها فكرة أن التغييرات في الكتلة النقدية تتسبّب بتغييرات في مستوى السعر.

تعيد النظرية الكمية الحديثة هذا الاقتناع بطريقة مدرورة أكثر ومصوّلة، لكن الاستنتاج يبقى نفسه إلى حد بعيد، وهو بالتحديد أن مراقبة الكتلة النقدية هي المفتاح لمراقبة الأسعار، فإذا حصل تضخم في الأسعار، يكون سببه فشل السلطة النقدية المركبة (وليس نشاطات المنظمات كالاتحادات العمالية كما يدافع عنها أنصار فرضية تضخم التكلفة).

يمكن تلخيص الفرق الأساسي بين علماء الاقتصاد الكينزيين والنقددين كما يلي:

١. يعتبر النقدين أن الطلب على النقد هو دالة مستقرة لعدد من المتغيرات، كمستوى الدخل والمعدل المتوقع لعائد النقد وال موجودات الأخرى ومعدل التغيير في الأسعار. تكمن أهمية افتراض الاستقرار هذه في أنه متى قبل بها، فهذا يدل ضمناً على أن سرعة تداول النقد ($S = T$) ستصبح إما ثابتة وإما عرضة لتقلب متواضع ويمكن التكهّن به. الفكرة الكينزية هي أن التغييرات في سرعة التداول قد توازن السياسة النقدية وتحجّتها، بمعنى أنه عندما يرتفع (N) تهبط ($S = T$) والعكس بالعكس. وبالتالي، وفي فترة الكساد، تجد الزيادات في الكتلة النقدية سببها إلى أرصدة المضاربة، وتهبط سرعة التداول، فلا يكون للتغيير في الكتلة النقدية تأثير على مستوى الطلب الكلي.
٢. يعتبر النقدين أن الطلب والعرض على النقد هما مستقلان عن بعضهما البعض

إلى حد كبير، بمعنى أنه بالنسبة إلى عرض النقد يفترض أن تكون السلطة النقدية المركزية هي التي تحدد خارجاً عن النظام الاقتصادي. يتبع ذلك أن الزيادات الخارجية في عرض النقد، مع دالة طلب على النقد مستقرة، سوف ترفع الطلب الكلي على السلع والخدمات، إذ ينفق الأفراد فائضاً أرصدة السيولة. وبالتالي يكون تضخم السعر الناتج عائداً إلى عرض النقد الفائض وليس إلى تغير في اتجاهات الدالة التي تصف الطلب على النقد.

تفيد الدراسة الكينزية الحديثة أن الكتلة النقدية يمكن تحديدها داخلًا، ويعني هذا أنها قد تكون سريعة الاستجابة للمتغيرات الاقتصادية. فإذا ارتفع مثلاً مستوى الأجور بسبب عوامل تضخم التكلفة، وتم التعويض عن هذه التكاليف المرتفعة بأسعار مرتفعة، يمكن السلطة النقدية المركزية أن توسيع الكتلة النقدية بغية «التعويض عن» مستوى الأسعار الجديد الأكثر. إلا أن المصارف التجارية قد توسيع الكتلة النقدية لتلبية طلب متزايد على الائتمان. في هذه الحالة قد تستجيب الكتلة النقدية للتغيرات في المتغيرات الاقتصادية وقد لا تحدّد خارجاً عن النظام الاقتصادي.

وقيل أيضاً إن السلطة النقدية المركزية قد تكون غير قادرة على ضبط الكتلة النقدية بفاعلية. هكذا، قد تكون المؤسسات المالية الخاصة قادرة على إحباط رغبات السلطة النقدية، من خلال إيجاد بدائل فعالة للنقد أو من خلال إيجاد سبل فعالة أكثر لاستعمال الكتلة النقدية الموجودة. فالعقود المؤخرة مثلاً شهدت تطور الائتمان كبديل رئيسي وهام للنقد، وتطورات أخرى أيضاً كالحسابات الجارية واقتطاع الضرائب من الرواتب، التي تزامن عائد وإنفاق النقد وبالتالي تقلل الحاجة إلى الأرصدة النقدية.

من هذين المصادرين تنشأ الفوارق الأساسية بين النظرية الكينزية والنظرية النقدية. يؤكّد النقاديون على أن التغيرات في الكتلة النقدية كانت السبب الرئيس وراء التقلبات القوية في الدخل القومي، محدثة التضخم والكساد الضخمين على السواء. يشير بحث النقادين وبالتالي إلى أن السياسة النقدية يمكنها أن تحدث تأثيراً على مستوى الدخل الحقيقي والعمالة، إلا أنه لا يجدر الاستنتاج من هذا أن سياسة نقدية استنسابية هي لازمة. فالأمر التالي لا يشكل جزءاً من قاعدة السياسة النقدية وهو أنه يجدر خفض أو رفع الكتلة النقدية لضبط الطلب، وبالتالي مستوى الدخل الحقيقي والعمالة. بدلاً من تأييدها لسياسة نقدية "عملية" في موازاة الشأن المالي "الوظيفي"، تعتبر النظرية النقدية أنه يجدر بالسياسة النقدية أن تتبع قاعدة تلقائية، تسمح بتغيير سنوي في الكتلة النقدية يطابق معدل نمو الاقتصاد على المدى الطويل. ترتكز قاعدة السياسة هذه على اقتراح أن قوى موازنة قوية موجودة في اقتصاد السوق، فيكون الميل إلى المحافظة على أو إعادة ناتج العمالة الكاملة إلى ما كان عليه. والحالات هذه، يكون للتغيرات في الكتلة النقدية تأثير قصير الأجل فقط على الدخل الحقيقي والعمالة، ولكن لا تأثير طويل الأمد بشكل دائم. بدلاً من ذلك تؤثر التغيرات في الكتلة النقدية على المدى البعيد في مستوى الأسعار فقط، فيكون الدور الوحيد والخاص للسياسة النقدية ثبات الأسعار، الذي يتم عبر تطبيق القاعدة البسيطة التلقائية الواحدة.

ثلاث خلاصات قد يقبل بها معظم علماء الاقتصاد تجم عن مراجعة الواقع وهي:
٣. لم يُسجل مثل لأي تضخم رئيسي حصل من دون أن ترافقه زيادة هامة في الكتلة النقدية.

٤. لم يُسجل مثل لأي زيادة هامة في الكتلة النقدية لم يرافقها تضخم هام.
 ٥. نظراً للخلاصتين ١ و ٢، لا يمكن الإبقاء على معدل تضخم مرتفع إلا إذا جرى توسيع الكتلة النقدية على نحو هام.

تعني هذه الملاحظات أن التفسير النطقي، كما جرت المقارنة بينه وبين البديل الكيزيزي الحديث، يتحقق بشكل أفضل مع تجربة التضخم الجامح (المانيا ١٩٢٣)، أو مع المعدلات المرتفعة الشابة كالتي شهدتها بلدان عديدة في أميركا اللاتينية مؤخراً. إلا أن هذا لا يدل ضمناً بالضرورة على أن التضخم الألطف هو ظاهرة نقدية صرف، إذ يمكن القول في هذه الظروف إن التغيرات في الكتلة النقدية هي اختيارية وليس عرضية. يمكن أن تكون الكتلة النقدية داخلية المنشأ، معنى أنها تتفاعل مع تغيرات سابقة في متغيرات اقتصادية أخرى، وتسمح ببساطة بحصول تضخم خفيف في الأسعار، ويكون أصل ذلك التضخم عائداً لعوامل خارجة عن سيطرة السياسة النقدية.

يمكن فهم الطريقة التي قد يحدث فيها مثل هذا التضخم بالعودة إلى البحث السابق في دفق الدخل الدائري. افترض أن الاتحادات العمالية نجحت في دفع الأجور النقدية والرواتب في سوق العمل، وأن الشركات التجارية، ومن أجل أن تحمي رفع أرباحها، عوضت عن الأجور والرواتب المرتفعة برفعها للأسعار. في ما يتعلق بالدفق الدائري للدخل، تجدر الإشارة إلى أن كل الزيادة في القيمة النقدية للناتج يجب أن ترافق كدخل لعوامل الإنتاج، فتعادل المداخيل المتراكمة لعوامل الإنتاج بالضوره القيمة النقدية للناتج. باختصار كلما ارتفع مستوى الأسعار ارتفع مستوى الناتج النقدي، ترافقه زيادة موازية ومعادلة في الدخل النقدي. ولكن إذا كانت الكتلة النقدية خارجية المنشأ وتحددتها السلطة النقدية، فهي لن ترتفع بتوازن مع الزيادة في المداخيل النقدية. إن المستوى الأكثر ارتفاعاً من المداخيل النقدية سيؤدي إلى طلب متزايد على النقد، لعقد الصفقات وأهداف احتياطية. وبما أن عرض النقد ثابت، سيهبط مستوى النقد المتوفر للمضاربة. نتيجة لذلك، ينبغي على معدل الفائدة أن يرتفع للتأكيد على أن الأسر والشركات التجارية راضية، بالنسبة إلى الحفاظ على هذا العرض المخفض للنقد والمنطوي على المضاربة. سيحاول معدل الفائدة المرتفع هنا الإثناء عن الاستثمار، فتكون النتيجة هبوطاً في الطلب الكلّي.

باختصار، إلا في حال حصول زيادة في الكتلة النقدية أو توسيع في الاقتصاد في استعمال الأرصدة النقدية، لا يمكن الإبقاء على عملية التعويض عن الكلفة المرتفعة برفع الأسعار إلى ما لانهاية، من دون أن يحصل تأثير معاكس هائل على الاستثمار والطلب الكلي. سترتفع البطالة نتيجة للزيادات في الأجور، إلا إذا حصلت زيادة موافقة في عرض النقد. وفي حال لم تكن هذه الزيادة الموافقة في الكتلة وشيكة، لا يمكن أن يستمر التضخم. إذا شئنا تفسير الأمر بتعبير آخر، فإن التضخم الدائم لا يمكنه أن يستمر في وجه محاولة ثابتة وعازمة على تقدير الكتلة النقدية.

إن زيادة في الكتلة النقدية هي وبالتالي شرط ضروري لاستمرار التضخم. إلا أن الكيزيزيين الحديثين يشيرون إلى أن زيادة في الكتلة النقدية قد تكون ببساطة ظرفاً يسمح باستمرار التضخم. السبب هو تضخم التكلفة في سوق العوامل كنتيجة لممارسة الاتحادات العمالية قدرتها على المساومة. وتكلفة أجور مرتفعة تؤدي إلى أسعار أكثر ارتفاعاً، وهذه يمكن أن تستمر فقط إذا ازدادت الكتلة النقدية. هذا الموقف يقبل به كل من الكيزيزيين والنقديين.

فإذا لم ترداد الكتلة النقدية تكون النتيجة بطالة أكبر. يختلف الكيزيون والنقديون في تقدير مقدار البطالة ومدى الحاجة لاحتواء التضخم، والأرباح على المدى الطويل المتعلقة بالكلفة على المدى القصير لسياسة نقدية حصرية.

قد يقول الكيزيون إن الحكومات الحديثة تُعتبر وكانت لديها مسؤولية كبيرة لتأمين العمالة الكاملة. وقد يكون للانحراف عن العمالة الكاملة كلفة اقتصادية واجتماعية وسياسية ضخمة على المدى القريب، بينما على نحو أكثر جدية من الأرباح المحتملة على المدى البعيد. في هذه الظروف قد تساوم الاتحادات العمالية والمنظمات المماثلة بشدة أكثر لتحصيل أجور أكثر ارتفاعاً، وقد يدي أرباب العمل رغبة أكبر في الوصول إلى المطالبة بأجور أكثر ارتفاعاً، بما أن الطرفين قد يتوقعان من السلطات النقدية أن تسمح للكتلة النقدية بالتوسيع لإقرار مستوى أجور وأسعار أكثر ارتفاعاً. عندما تبرز تنبؤات تضخمية مماثلة حالياً، فإن أي محاولة لضبط التضخم من خلال مراقبة الكتلة النقدية قد تقتضي عملية تكيف طويلة ومكلفة، لن يفعل المستخدمون وأرباب العمل في سياقها سوى تعديل تنبؤاتهم وسلوكياتهم ببطء على ضوء التجربة الفعلية.

قد يقال عن الكيزيين أنهم يعملون مع آفاق زمنية اقتصادية وسياسية أضيق من آفاق النقاديين. إن أي زيادة حادة في البطالة قد لا يكون مقبول بها وغير مرغوب فيها اجتماعياً وتُعتبر إضاعة للموارد. إن الإمكان على المدى البعيد لثبات أسعار أكبر ليست موزونة بشدة. وبالطبع بما أنها ليست موزونة بشدة قد يكون التضخم أكثر احتمالاً، إذ أن الناس قد يتصرفون على أساس اعتقادهم أن الحكومة ستكون أكثر تلهفاً لتفادي أي زيادة في البطالة عوضاً عن الحفاظ على ثبات الأسعار. هذا يعني باختصار أن تعديل التنبؤات التضخمية نزولاً قد يكون أصعب بكثير مع حكومة "كيزية" أو ذات "عملة كاملة".

قد يقال عن النقاديين إنهم يعملون مع آفاق زمنية اقتصادية وسياسية أكثر بعداً. إنهم يعتقدون أن سياسة تقيدية في حالة تضخمية ستكون لها كلفة قصيرة الأجل، وأن هذه الكلفة ستكون أكثر ارتفاعاً إذا كانت التنبؤات التضخمية واسعة النطاق. فقط إذا أبطأ أرباب العمل والمستخدمون بتعديل سلوكهم على ضوء التجربة، تكون إذا خسائر الناتج والعمالة أهم وأكثر امتداداً. من ناحية أخرى يعتقدون أن مثل خسائر الناتج والعمالة هذه هي ظاهرة مؤقتة، وأن الإلزام على المدى الطويل ستكون ثبات الأسعار.

علاوة على ذلك يعتقدون أن أي محاولة بطلب من الإدارة لدفع معدل البطالة إلى ما دون المعدل الطبيعي، ترافقها سياسة نقدية توسعية ستكون محطة للذات. يعتقدون أيضاً أن البطالة يمكن أن تبقى دون المعدل الطبيعي فقط من خلال زيادة مستمرة في معدل التضخم. إذا كان معدل البطالة الطبيعي تحتده عوامل تسيطر على فاعلية سوق العمل، وإذا كان نظام السوق نزعات موازنة قوية، لا يحد إداره الاقتصاد الكلي محاولة التأثير في معدل البطالة. هدفها الوحيد يجب أن يكون الحفاظ على ثبات الأسعار. في الواقع قد يدعى النقاديون أن ثبات الأسعار على المدى البعيد سيقلص معدل البطالة الطبيعي نفسه، إذ أن ثبات الأسعار يحسن الفاعلية التي تعمل بها الأسواق.

يرتكز جزء من نقاط التباين بين الكيزيين والنقاديين على تقديرات تقنية مختلفة، وجزء آخر على أحکام تقويمية. وهي تقنية بقدر ما ترتكز على آراء مختلفة حول كيفية عمل الأسواق وتأقلم التنبؤات والسلوك مع مختلف الحالات. وهي أحکام تقويمية جزئياً، بقدر

ما تعكس أولويات اجتماعية وسياسية مختلفة. يمكن مبدئياً حلّ الفوارق التقنية بالاحتكام إلى الواقع، وعلى الرغم من أن الواقع غالباً ما يكون حاسماً أقل مما قد يفترض عموماً. لا يمكن حل الفوارق في الأحكام التقويمية على هذا النحو، إذ أنها تعكس مواقف وقدرات على الفهم أساسية لا يمكن أن يكون عليها أي حكم "علمي". النقاش سيستمر! لا يمكن وضع علم الاقتصاد الكلي جانباً مع الإعتقد أن أهداف السياسة المهمة الوحيدة هي البطالة المنخفضة والتضخم المنخفض. تبقى أهداف أخرى ينبغي علينا تناولها.

٥.٢٠ الأهداف القومية: تبعات السياسة

في عالم الاقتصاد الكلي قد تحتوي لائحة الأمور «الجيدة» و«السيئة» على العديد من البيانات التالية.

وبالطبع ستحتوي قائمة الأمور «الجيدة» بالطبع على إنفاق الاستهلاك، وكلما ازداد استهلاكنا للسلع والخدمات صرنا في حال أفضل مادياً. وينبغي أن يكون إنفاق الاستثمار أيضاً من ضمن لائحة الأمور «الجيدة»؛ عندما يكون الاستثمار صحيحاً يهبط احتياط رأس مالنا عبر الاستهلاك وكذلك الدفق المستقبلي للسلع والخدمات. ويمكن تعزيز ذلك الدفق من خلال إنفاق الاستثمار. وبدمجهه لآخر الإبتكرارات التكنولوجية في السلع الرأسمالية الجديدة، يعني الاستثمار اليوم دفقاً أكبر من السلع والخدمات في المستقبل.

وماذا عن الإنفاق الحكومي؟ أيندرج في عمود الأمور "الجيدة" أو "السيئة"؟ أيًّا كانت ميولك السياسية فإن مستوى معين من الإنفاق الحكومي ضروري، ولو فقط لوضع "قواعد اللعبة" لاقتصاد السوق والتأكيد من أن تلك القواعد هي مطبقة. وللتعامل مع الأسواق في فشلها كما عندما يتعلق الأمر بالسلع العامة والأشياء الخارجية، يكون العمل الجماعي أو الحكومي لازماً أيضاً. وبالتالي لا بد أن يشكل الإنفاق الحكومي جزءاً من الأمور "الجيدة". ولكن هل يحدِّر بموازنة الحكومة أن توازن كل سنة؟ أي هل يحدِّر بمصروفات الحكومة الكلية أن تعادل المداخيل الحكومية؟ هل تفضل فائضاً في الميزانية كون الفائض يُستعمل لتقليل الدين القومي الذي هو جمع للعجز الماضي؟ لا أجبوبة صحيحة أو خاطئة عن هذا السؤال.

يجب أن تكون التجارة الدولية أمراً جيداً لأنها، كما سبق أن رأينا، تسمح بارتفاع مستويات المعيشة بين الأمم التي تتعاطى التبادل التجاري. إلا أنه من الأفضل أن تعادل الصادرات (ص) الواردات (و) في بلدي ما. أم أنك تفضل أن تكون (ص) < (و) وهو أمر دليل على القوة كما في اليابان وإلمانيا؟ أم أنك تفضل أن تكون (ص) > (و) مع استعمال للموارد الخارجية؟ ربما أنك تهتم لاستقرار عملتك في سوق الصرف الأجنبي أكثر مما تهتم لميزانك التجاري. إذا كانت الحالة كذلك يمكنك إذاً أن تنسب ميزان المدفوعات والعجز والفائض إلى الأمور "السيئة".

وماذا عن الأشياء «السيئة»؟ البطالة واحدة منها حتماً إذ أن بطالة اليد العاملة ترتبط عادة بالطاقة غير المستخدمة وينجم عنها (إن ق) أكثر انخفاضاً مما كان يمكن تحقيقه.

وماذا عن التضخم؟ إذا كان التضخم يجعل (إن ق) الحالي أو المستقبلي أدنى مما كان ليصبح في وضع مخالف، يمكن أنذاك إضافة التضخم إلى عمود الأشياء «السيئة». وإذا

أحدث التضخم توزيع دخل مرغوباً فيه أقلّ من توزيع الدخل من دون تضخم، آنذاك يدخل التضخم عمود الأمور «السيئة» مرتين. إذا جعل التضخم النظام السياسي في اقتصادات السوق غير مستقر، يمكن في ذلك الحين إدخاله في عمود الأمور «السيئة» ثلاث مرات. (تبأً كارل ماركس Karl Marx عرضياً أن البطالة المرتفعة قد تثبت أنها السبب وراء سقوط النظام الرأسمالي، في حين أن لينين Lenin لفت إلى أن نقطة ضعف الرأسمالية كان التضخم). بالعودة إلى عمود الأشياء «الجيّدة» نلاحظ أن أي شيء «جيّد» لم يتحقق سيدخل العمود «السيئ». إذا كانت مثلاً توازن موازنة الحكومة بشكل دقيق أمراً «جيّداً»، يكون آنذاك العجز في الميزانية أو الفائض أمراً «سيئاً».

بعد أن حددنا العناصر «الجيّدة» و«السيئة» علينا ترجيحها الآن باعطائنا درجات أهمية لكل واحد. بما أن العديد من هذه العناصر «الجيّدة» و«السيئة» متصل بعضها بالأخر فإن الترجيح لهذا سيحدث المفاضلات. إن برنامجاً سياسياً يرتكز عليه الناس للتصويت لحزب معين هو بمثابة محاولة (ولو لم تكن محددة جيّداً) لتحديد الأمور «الجيّدة» و«السيئة» وترجيحها.

انظر الآن إلى "دالة الرفاه" التالية حيث (ر) = الرفاه القومي.

$r = (\text{إس ت ه})^2, (\text{إس ت ث})^2, \dots, \text{ب}^2 - \text{ت ض خ}^2 - 10 \text{ افائض الميزانية}$

تشير هذه الدالة بوضوح إلى أن الاستهلاك (إس ت ه) والاستثمار (إس ت ث) والإنفاق الحكومي (ح)، كلها عناصر «جيّدة» وهي تعطي نقاطاً إيجابية. لكن شكل الدالة يشير إلى أمر آخر، وبالنسبة إلى أي (إن ق) يعادل (إس ت ه) + (إس ت ث) + (ح)، النسب الأمثل للمقاييس الثلاثة

$$\frac{(\text{إس ت ه})}{(\text{إن ق})}, \frac{(\text{إس ت ث})}{(\text{إن ق})}, \frac{(\text{ح})}{(\text{إن ق})}$$

هي ٦٠ في المئة و ٢٠ في المئة و ٢٠ في المئة على التوالي. افترض مثلاً أن (إن ق) = ١٠٠ = (إس ت ه) + (إس ت ث) + (ح). يظهر الجدول ٢٠-١ ماذا يحدث لنقطات "الرفاه" عندما تبعد المعدلات عن النسب الأمثل.

الجدول ١.٢٠ نقط الرفاه مع معدلات مختلفة لـ (إس ت ه) و(إس ت ث) و(ح)

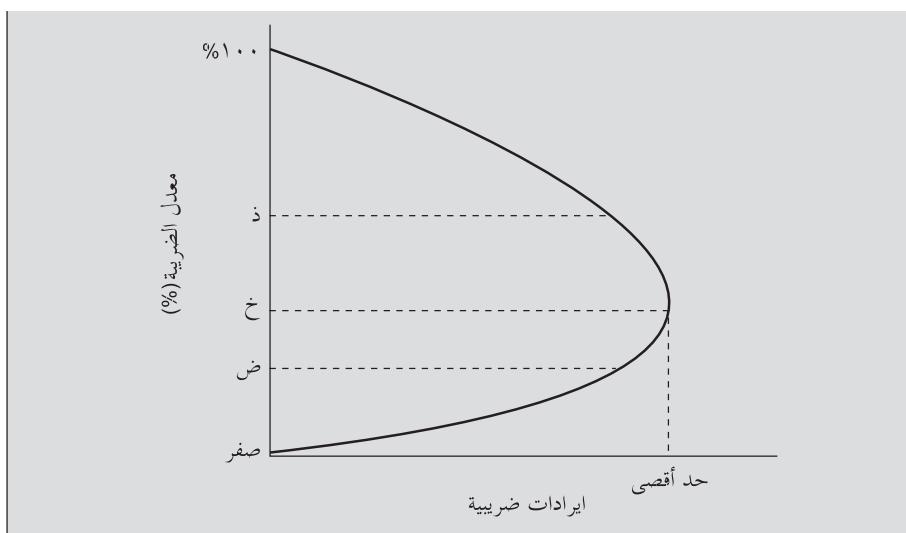
$(\text{إس ت ه}) + (\text{إس ت ث}) + (\text{ح})$	(إس ت ه)	(إس ت ث)	(ح)	إس ت ه	إس ت ث	$(\text{إس ت ه})^2$	$(\text{إس ت ث})^2$	$(\text{ح})^2$	$\text{إس ت ه}^2 + \text{إس ت ث}^2 + (\text{ح})^2$	$\text{إس ت ه}^2 + \text{إس ت ث}^2 + \text{إس ت ه}^2 + \text{إس ت ث}^2 + (\text{ح})^2$
١٠٠	٦٠	٢٠	٢٠	٦٠	٢٠	٣٦,٩٢	٤٠	٤٠	٨٠	١٣٣,٦٢
١٠٠	٥٠	٣٧,٨٩	٣٧,٨٩	٥٠	٣٧,٨٩	٢٠	٢٥	٢٥	٧٥	١٠٠,٤٦
١٠٠	٤٠	٣٨,٦٦	٣٨,٦٦	٤٠	٣٨,٦٦	٢٠	٢٠	٢٠	٦٠	١١,٦٧
١٠٠	٣٠	١٩,٧٤	١٩,٧٤	٣٠	١٩,٧٤	٥	٥	٥	٢٥	١٢,٨٠
١٠٠	٢٠	١,٣٨	١,٣٨	٢٠	١,٣٨	٢٠	٢٥	٢٥	٥٠	٦,٠٣
١٠٠	١٠	١,٥٨	١,٥٨	١٠	١,٥٨	٢٠	٢٠	٢٠	٧٠	١,٨٢
١٠٠	٥	١,٩٠	١,٩٠	٥	١,٩٠	٢٥	٢٥	٢٥	٥٠	١,٩٠
١٠٠	٤	٢,٣٧	٢,٣٧	٤	٢,٣٧	٥	٥	٥	٢٠	١,٣٨
١٠٠	٣	٦,٠٣	٦,٠٣	٣	٦,٠٣	٥	٥	٥	٢٠	١,٣٨
١٠٠	٢	١١,٦٧	١١,٦٧	٢	١١,٦٧	٢٠	٢٠	٢٠	٧٠	١,٨٢
١٠٠	١	١٢,٨٠	١٢,٨٠	١	١٢,٨٠	٢٠	٢٠	٢٠	٧٠	١,٨٢
١٠٠	٠	٨٠	٨٠	٠	٨٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	١,٨٢

وبالتالي ومن أجل تحقيق الحد الأقصى لـ (ر)، يبدو الحل الساذج واضحاً: تكبير (إن ق) بقدر الإمكان مع توزيعه على (إس ت ه) و(إس ت ث) و(ح). لتسود معدلات الـ

في المئة والـ ٢٠ في المئة على التوالي. بالإضافة إلى معدل بطالة يبلغ صفر ومعدل تضخم يبلغ صفر وموازنة متوازنة. والحل ساذج لأن معدل بطالة يبلغ صفر غير ممكن. بالإضافة إلى ذلك، إذا كنت تعتقد أن منحني فيليبس Phillips موجود، عليك إجراء بعض العمليات الحسابية الصعبة، علمًا بأن نقاطاً سلبية تُحسّن لكل من التضخم والبطالة. إن معدل البطالة مرّبع وهكذا إذا كانت (ب) = ٨ في المئة تخسر ٦٤ نقطة. تكون العقوبات بالنسبة إلى التضخم أكبر بما أن الـ (ت ض خ) مكعب. وهكذا تخسر ٥١٢ نقطة إذا كان معدل التضخم ثمانية في المئة. إلا أن مفاضلتك ليست بين التضخم والبطالة فحسب. فكلما ارتفع معدل البطالة انخفض (إن ق) وبالتالي قل عدد النقاط الإيجابية التي سُجلت من (إس ت ه) .. (إس ت ث) .. (ح) .. وأخيراً أيًا كانت التدابير المتعلقة بالسياسة التي ستُستخدمها، قد يتنهى بك الأمر عند ميزانية غير متوازنة قد يثبت أنها مكلفة بما أن معادلة الرفاه تضر بـ ١٠ أي اختلال في توازن الميزانية.

بالنسبة إلى غير الخبراء في الموضوع، قد تبدو الموازنة عملية سهلة: يمكن للحكومات أن تقلىص مصروفها وأن تزيد الضرائب أو أن تستخدم مزيجاً ذكيّاً من الإثنين. ولكن لسوء الحظ، ليس الأمر بهذه البساطة أبداً. فالحكومات مقيدة بطرق مختلفة، من القيود التي تفرضها الاتفاques الدولي إلى الحاجة لإعادة الإنتخاب. لنفترض أن السبيل الوحيد المتبقّي لحكومة هو رفع المداخيل عبر ضرائب الدخل. ماذا يحدّر بالحكومة أن تفعل؟ قد يكون الجواب البديهي رفع معدلات الضرائب. ولكن كما في العديد من المجالات، قد لا يكون الحل البديهي هو القرار الصحيح.

انظر إلى الرسم البياني ٦-٢٠ أدناه المعروف بمنحنى لافر Laffer الذي حمل إسم مخترعه آرثر لافر Arthur Laffer. بين لافر أنه لو كان معدل الضريبة ١٠٠ في المئة، قد لا يرغب أحد في العمل بما أن كل الأجور والرواتب ستُنفق لدفع الضرائب. وقد تكون الإيرادات الضريبية للحكومة معدومة أيضاً. وبموجب منحنى لافر Laffer سيحصل الحد الأقصى للإيرادات الضريبية بمعدل ضريبي هو (خ) في المئة.



الرسم ٦.٢٠ منحني لافر

إذا كان معدل الضريبة (ذ) في المئة، قد يحدث هبوط في معدل الضريبة زيادةً في الإيرادات الضريبية. من جهة أخرى، إذا كان معدل الضريبة (ض) في المئة، قد تحدث زيادة في معدل الضرائب زيادةً في الإيرادات الضريبية. وبالتالي إذا كان أحد أهداف سياسة الحكومة توازن الموازنة، وافتراض أن ذلك لزم زيادة الإيرادات الضريبية، لتوسيع على الحكومة أن تقرر أين كان الاقتصاد فعلاً على منحنى لا يزال قبل أن تقرر ما إذا كانت السياسة الصحيحة رفع معدل الضريبة أو خفضه.

ثمة نقطة أخرى تستحق التوقف عندها. على افتراض أن الرفاه القومي كان يعنيك لفترة زمنية ملائمة بضعة سنوات (N) وأنك ستقيس النجاح عن طريق جمع القيم السنوية لـ(ر) خلال تلك الفترة. يكون ذلك

$$ج = \bar{r} = \frac{1}{N} \sum r_i$$

عندئذٍ تصبح المشكلة أكثر تعقيداً بدرجات إذ أن تحقيق الحد الأقصى من (ج) لا يؤدي بالضرورة إلى تحقيق الحد الأقصى من (ر) كل عام. وهذا بسبب وجود التأخير في الاقتصاد. فإذا كان مثلاً معدل التضخم هذه السنة محددًا رئيسياً لمعدل التضخم في السنة المقبلة، وكان المحدد الثاني معدل البطالة هذه السنة، قد تسجل نجاحاً كبيراً هذه السنة بخفض معدل البطالة ولكنك تحدث مشاكل للاقتصاد في السنوات التالية بسبب تجمع القوى التضخمية.

لمختلف الأحزاب السياسية ضمناً دلالات رفاه قومي مختلفة. وقد تكون البيانات في هذه الدلالات ذاتها إلا أن الترجيحات قد تختلف بشدة. تشير الواقع إلى أن حالة الاقتصاد هي عامل أساسي في تحديد أي حزب سينتخب. ونتيجة لذلك قد تحدث الحكومة التي هي في السلطة تدابير سياسية لجعل الاقتصاد يدو في "حالة جيدة" ظاهرياً خلال سنة انتخابية. كما قد "تحل" المشاكل الاقتصادية التي تحدثها مثل هذه السياسات في السنوات التي تخلل الانتخابات.

٦.٢٠ خلاصة

أنت تفهم الآن أن تحليل (إس ت ث - إذ)/(س ن) يحدث توازناً في قطاعي السلع الحقيقة والنقد فقط. هنا يعني أنه يطلعنا على مستوى الناتج القومي ومعدل الفائدة. وإن معرفة مستوى الناتج الفعلي ومستوى الناتج المحتمل تفيينا بمعدل البطالة. يقى تحديد معدل التضخم. لمدرستي التفكير، الكينزيين والنقديين، تفسيرات مختلفة لما يحدث معدل التضخم. وأنت أصبحت تدرك الآن هذه الإختلافات. بالنسبة إلى النقديين، التضخم هو ظاهرة نقدية بمفردها. أما بالنسبة إلى الكينزيين فهو عامل عديدة يمكنها أن تؤثر في مستوى السعر. تظهر أهمية مدارس التفكير المختلفة عندما يجري البحث بمسائل السياسة، بما أن السياسة الملائمة للتعامل مع التضخم ستتوقف على نوع التضخم.

أنت تدرك أيضاً أن معدل التضخم والبطالة المنخفضين ليسا هدفي الاقتصاد الكلي الوحيدين المرغوب فيهما. لكن زيادة عدد الأهداف تزيد من تعقيدات صنع السياسة. مرة أخرى تبرز الإختلافات بين النقديين والكينزيين. أنت تفهم لماذا يعتقد النقديون أن

في الاقتصاد قوى موازنة ولماذا يعتقد الكينزيون أن لا ميل ملازماً لأي اقتصاد للعودة إلى العمالة الكاملة مع ثبات الأسعار.

أسئلة متعددة الخيارات

البيانات التالية على شكل مؤشر تشير إلى اقتصاد ما.

١.٢٠

		العام		(إن ق) حقيقي (إن ق) نceği (إن ق) احتمالي القوى العاملة	
		ف	ز	ف	ز
١٠٠		١٠٠	١٠٠		
١٠٣		١٠٠	١٠٦	١٠٤	١

يمكن الاستنتاج أن:

- متوسط ناتج العامل هبط بين العام ف ز والعام ف ز + ١
 - متوسط ارتفاع الأسعار كان بنسبة إثنين في المئة بين العام ف ز والعام ف ز + ١
 - احتياط رأس المال هبط بين العام ف ز والعام ف ز + ١ أي احتمال يصح من بين الاحتمالات التالية؟
- أ. ٢ فقط.
ب. ٢ و ٣ فقط.
ج. ١ و ٣ فقط.
د. ١ و ٢ و ٣.

٢.٢٠ أي خيار من بين الخيارات التالية يفسّر سبب وجود بطالة هامة في اقتصاد سوق؟

- عند العمالة الكاملة لا يكون الدخل القومي كافياً دائماً لشراء كل الناتج الموجود.
- يأتي تفاعل العديد من أسعار المنتجات والعوامل بطيئاً جدًا عندما يتخطى العرض الطلب.
- لا يكون معدل نمو الإنتاجية دائمًا كبيراً إلى حد السماح بنمو كافٍ للناتج الفعلي.
- إن نمو الطاقة الإنتاجية يتقدم دائمًا على نمو حاجات المستهلك.

٣.٢٠ يعي وزیر المالية في بريطانيا استعمال السياسة الضريبية لمراقبة الطلب الكلّي كما يعي تقلیص القطاع العام كنسبة من (إن ق). في حال حصول كسد أيّ من السياسات التالية قد تكون ملائمة؟

- خفض مستوى الضرائب.
- زيادة المدفوعات المحوّلة.
- زيادة الإنفاق الحكومي على السلع والخدمات.
- الإبقاء على كل من البنية الضريبية والإنفاق الحكومي على حالهما.

٤.٢٠ قد تكون السياسات التالية ملائمة لمساعدة على تقليل الضغوطات التضخمية في الاقتصاد:

- أ. تمديد فترة تسديد قروض المستهلك.
 - ب. زيادة الشروط الأساسية للدفعة الأولى لشراء سلع استهلاك معمرة.
 - ج. بيع المصرف المركزي للسندات.
- أي احتمال يصح من بين الاحتمالات التالية؟
- أ. ١ و ٢ فقط.
 - ب. ٢ فقط.
 - ج. ٢ و ٣ فقط.
 - د. ٣ فقط.

٥.٢٠ إزاء فجوة تضخمية تقرر الحكومة زيادة الكتلة النقدية. الحجة هي أن هذا من شأنه تخفيض معدلات الضرائب مما يشير بدوره الاستثمار ويزيد (إن ق) الاحتمالي، وبالتالي يخفض الفجوة التضخمية. الحصيلة المحتملة لسياسة مماثلة قد تكون

- أ. كما توقعتها الحكومة على المدى البعيد.
 - ب. جعل الفجوة التضخمية أسوأ على المدى القريب.
- أي احتمال يصح من بين الاحتمالات التالية؟
- أ. ١ فقط.
 - ب. ٢ فقط.
 - ج. كل من ١ و ٢.
 - د. لا ١ ولا ٢.

٦.٢٠ ثمة فجوة تضخمية، فأي من الاحتمالات التالية قد يميل إلى تقليل الفجوة؟
أ. زيادة في إنفاق الاستهلاك أحدثتها التنبؤات التفاؤلية في ما يتعلق بالاقتصاد العالمي.

- ب. زيادة في الأذخار.
- ج. طلبيات متزايدة على شاحناتنا وباصاتنا في الخارج.
- د. زيادة في التزاماتنا الدفاعية حيال حلف الشمال الأطلسي.

٧.٢٠ إن التنبؤات التفاؤلية في ما يتعلق بالتجارة الدولية عزّزت الثقة بالأعمال، والنتيجة أن الاستثمار الخاص يتوقع أن يزداد السنة المقبلة. مع عدم حصول أي تغيير في السياسة، لا بد أن يكون حاصل الزيادة في الاستثمار:

- أ. انخفاضاً في إنفاق الاستهلاك.
- ب. زيادة في الواردات.

أي احتمال يصح من بين الاحتمالات التالية؟

- أ. ١ فقط.
- ب. ٢ فقط.

- ج. كل من ١ و ٢.
د. لا ١ ولا ٢.

٨.٢٠ لو كان الاقتصاد عند العمالة الكاملة قبل فترة التضخم غير المتوقع وخلالها وبعدها،
لكان تأثير ذلك التضخم أحدث أيّاً مما يلي:

- أ. زيادة البطالة.
ب. إعادة توزيع الدخل.
ج. خفض متوسط مستوى السعر.
د. زيادة (إن ق) الاحتمالي.

٩.٢٠ دفعت زيادات كبيرة في معدلات الضرائب وتخفيضات في الإنفاق الحكومي
اقتصاداً كان ناشطاً مؤخراً عند مستوى عمالة كاملة ومعدل تضخم مرتفع إلى
الإنكماش على نحو خطير. إلا أن التضخم لم يخفَ على الرغم من أن البطالة هي
الآن أكثر ارتفاعاً من قبل. العوامل التي قد تعلل هذا هي

أ. بعض السلع وأسواق عوامل الإنتاج لا تتجاوب على الفور مع التغيرات في
الطلب والعرض.

॥. أحدثت السياسات اشتداداً في الطلب المؤدي إلى التضخم.
أي احتمال يصح من بين الاحتمالات التالية؟

- أ. ١ فقط.
ب. ٢ فقط.
ج. كل من ١ و ٢.
د. لا ١ ولا ٢.

١٠.٢٠ إذا كان هدف الحكومة تقليص الفجوة التضخمية فالسياسة الملائمة هي
أ. زيادة الكتلة النقدية لحث الاستثمار.
ب. زيادة الكتلة النقدية لحث الأدخار الخاص.

ج. تقليص الكتلة النقدية لزيادة معدلات الضرائب.
د. تقليص الكتلة النقدية لتخفيض معدلات الضرائب.

١١.٢٠ إزاء فجوة انكمashية تبنّت الحكومة البريطانية سياسة معدلات ضرائب أكثر انخفاضاً
وزيادة في الكتلة النقدية. طرأ آنذاك التغييران التاليان غير المتوقعين:

أ. زيادة في التعريفات في الولايات المتحدة واليابان.
॥. زيادة في الميل الهامشي للاستهلاك.

هذان التغييران غير المتوقعين ساعدوا الحكومة على حل مشكلة الفجوة الإنكمashية.
أي احتمال يصح من بين الاحتمالات التالية؟

- أ. ١ فقط.

- ب. ٢ فقط.
- ج. كل من ١ و ٢.
- د. لا ١ ولا ٢.

١٢.٢٠ بالنسبة إلى اقتصاد ناشط عند مستوى عمالة كاملة، يُتوقع أن يقلص فرض تعريفات وحصص داخلية الواردات بنسبة ٥٠ في المئة السنة القادمة. أي من السياسات التالية هي المناسبة لتبنيها الحكومة بغية المحافظة على المساواة بين الناتج الاحتمالي والفعلي على ضوء الإنخفاض في الواردات؟

- أ. الريادة في الإنفاق الحكومي.
- ب. خفض الضرائب.
- ج. خفض الكتلة النقدية.
- د. المساعدات للمصدّرين.

الاقتصاد العالمي

المحتويات

٢/٢١	١.٢١	المقدمة
٢/٢١	٢.٢١	البلدان النامية: الصين
٦/٢١	٣.٢١	المتشائمون مقابل المتفائلين
٩/٢١	٤.٢١	علماء البيئة

لا أسئلة متعددة الخيارات لهذه الوحدة إذ أن طبيعة البحث لا تخول هذا النوع من الاختبار.

١.٢١

المقدمة

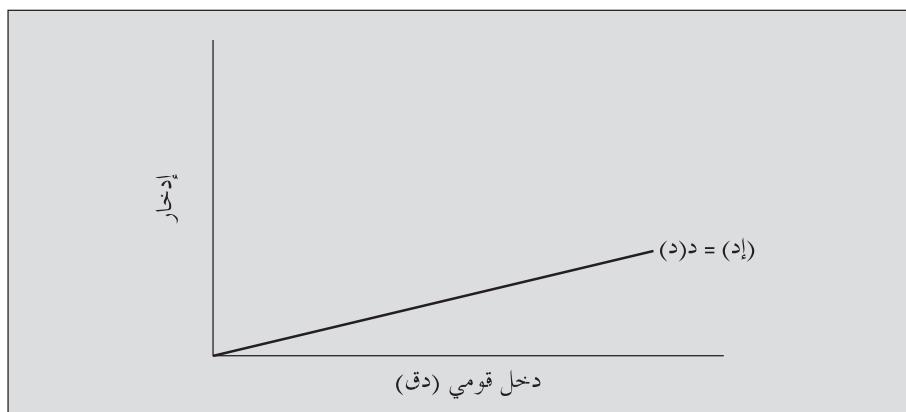
الآن وقد أصبحت ضليعاً في علم الاقتصاد صرت مستعداً لمعالجة بعض المشاكل التي يواجهها العالم اليوم. إن الإجابات عن العديد من المشاكل الحالية ليست سهلة. لو كانت كذلك لكان ذلك قد حلّ الآن. ما الذي يعطيك إياه علم الاقتصاد هو إطار يمكنك أن تحلّ ضمه هذه المشاكل وأن تتوصل إلى استنتاج منطقي أكثر مما هو عاطفي. لا مكان تكون فيه الحاجة إلى العقل أكثر من العاطفة أكبر مما هي عليه في مناقشة اقتصادات البلدان النامية.

٢.٢١

البلدان النامية: الصين

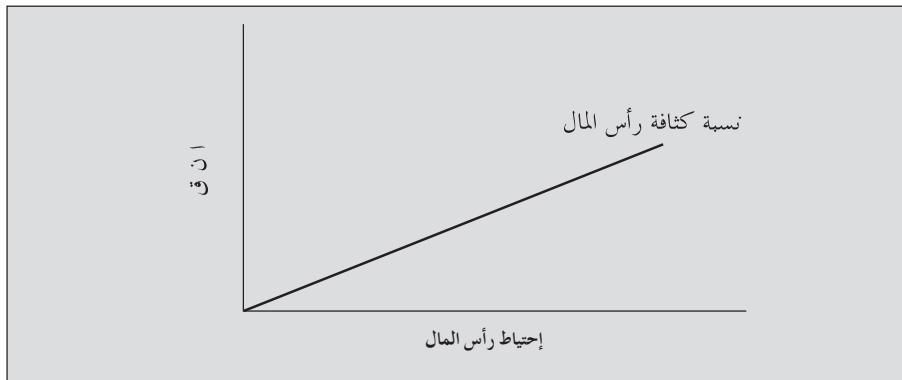
ينبغي الآن النظر إلى المشاكل الاقتصادية للبلدان ذات الدخل المنخفض مع إعاراتها التفاصيل. لنبدأ بالسلسلة التالية من الرسوم البيانية.

يظهر الرسم ٢١-١ دالة الدخول لبلد صاحب دخل منخفض. الدخول هو دالة الدخل، ($D = D(d)$)، ولكن بسبب الفقر، تُخصص معظم الموارد إلى إنتاج سلع وخدمات الاستهلاك.



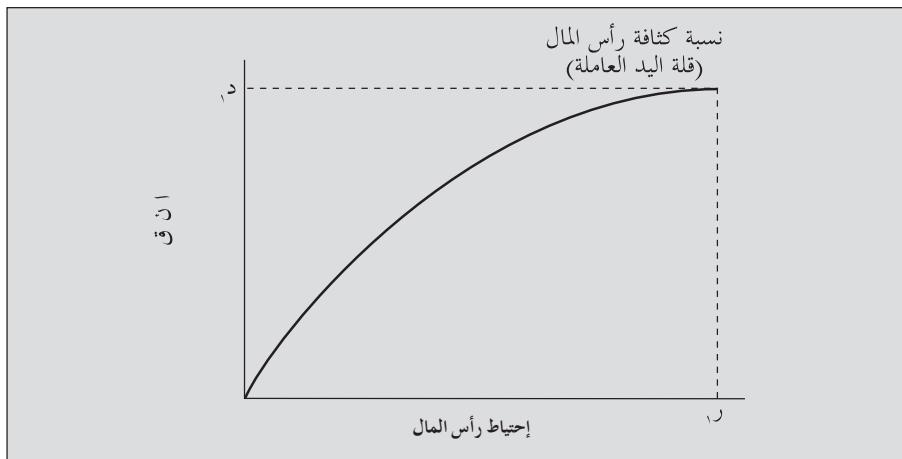
الرسم ١.٢١ دالة الدخول

تبرز في الرسم البياني ٢-٢١ العلاقة بين احتياطي رأس المال وأنتاج القومي (إن ق). بما أن الناتج هو دالة كل من احتياطي رأس المال والقوى العاملة، ففترض العلاقة المبينة في الرسم ٢-٢١ بين اليد العاملة ورأس المال ثابتة في إحداث الناتج.



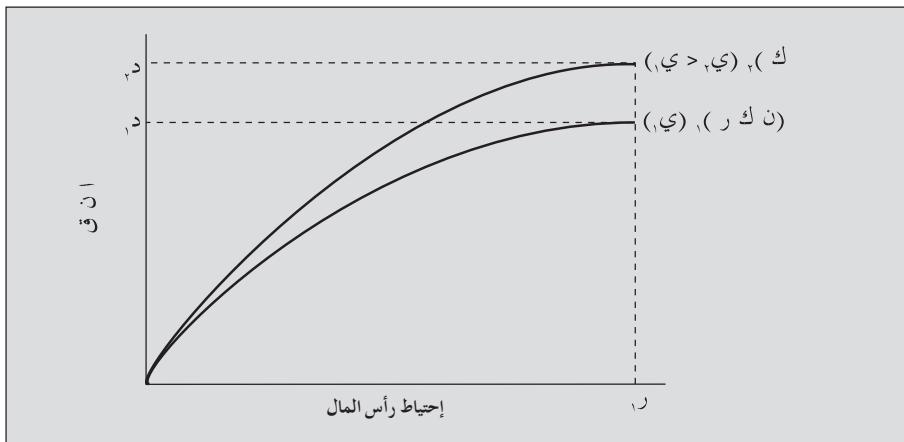
الرسم ٢.٢١ العلاقة بين رأس المال الأساسي وإن (ن ق)

قد يبدو غير معقول من ناحية المنطق أن تشكو البلدان الأقل تطويراً ذات عدد السكان «الكبير» من قلة اليد العاملة وأن يكون عدد السكان والقوى العاملة منفصلين لهدف معين. إن معظم البلدان النامية تواجه قلة حادة في اليد العاملة في فئة اليد العاملة نصف المتخصصة والمتخصصة. إن الرسم ٣-٢١ يُظهر مثل هذا النقص بيانيًا. يبيّن المنحنى أن الإضافات إلى احتياطي رأس المال التي تتحمّلها لا تحدث ناتجاً إضافياً بسبب التقييد على اليد العاملة.

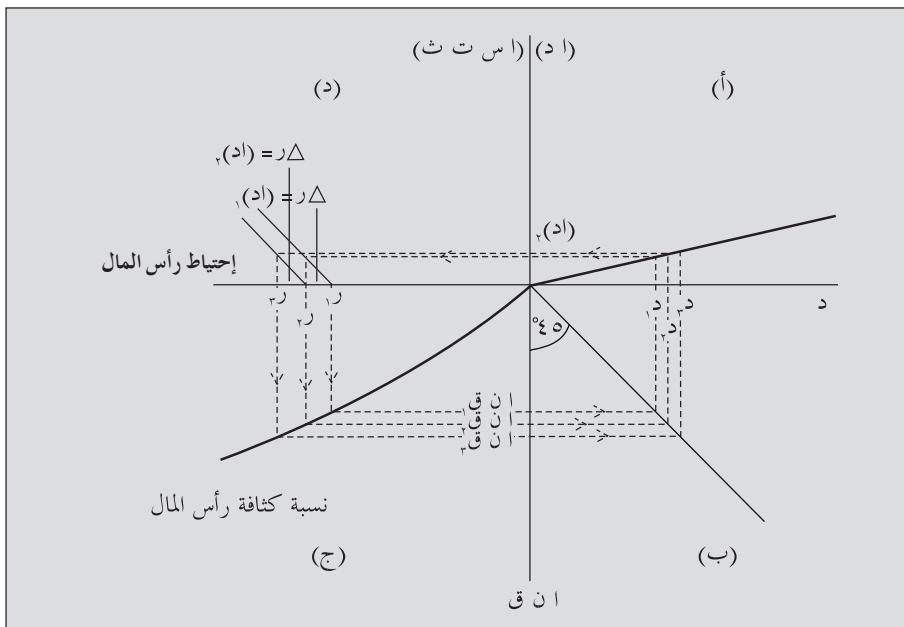


الرسم ٣.٢١ العلاقة بين رأس المال وإن (ن ق) مع قلة في اليد العاملة

يفسّر الرسم البياني ٤-٢١ كيف يمكن زيادة (إن ق) لأي مقدار رأس مال مفترض في حال تم توسيع القوى العاملة و/أو لو كانت القوى العاملة مدربة على نحو أفضل وبالتالي أكثر تخصصاً. بالنسبة إلى مقدار معين من رأس المال R_1 ، يمكن للقوى العاملة الأكبر والأفضل تدرّباً أن تحدث الآن مستوى (إن ق) قدره (n_2) بدلاً من (n_1) .



الرسم ٤.٢١ علاقـة رأس المال/(إنـقـ) مع قـوى عـاملـة كـبـيرـة وأـفـضـلـ تـدـرـيـاـ



الرسم ٥.٢١ نـمـوذـج النـمـو الـاقـتصـادي

يمكـنا الأنـ وـضعـ الرـسـم ١ـ٢ـ١ـ وـالـرسـم ٣ـ٢ـ١ـ مـعـاـ معـ صـورـتـيـنـ رـابـطـتـيـنـ لـإـظـهـارـ النـمـوـ الـاقـتصـاديـ، كـماـ هوـ مـبيـنـ فيـ الرـسـم ٥ـ٢ـ١ـ.

الـرسـم ٥ـ٢ـ١ـ نـاجـمـ عنـ الرـسـم ١ـ٢ـ١ـ، وـالـرسـم ٤ـ٥ـ جـ نـاجـمـ عنـ الرـسـم ٣ـ٢ـ١ـ. وـفيـ الرـسـم ٥ـ٢ـ١ـ بـ ويـشـيرـ الخـطـ ٤ـ٥ـ °ـ إـلـىـ أـنـ الدـخـلـ القـومـيـ (دـ) يـساـويـ النـاتـجـ القـومـيـ ((ـنـقـ)).

لـبـداـ أـوـلـاـ بـالـمـرـبـعـ (دـ) فـيـ الرـسـم ٥ـ٢ـ١ـ حـيـثـ اـحـتـيـاطـيـ رـأسـ المـالـ الأـسـاسـيـ هـوـ رـ١ـ.

تظهر نسبة كثافة رأس المال أن الاحتياطي رأس المال قدره r_1 , مع قوى عاملة معينة، سيدر ناتج r_2 , (الرسم ٢١ - ٥ ج). على الناتج القومي أن يعادل الدخل القومي. هكذا فإن $(إن ق) = د$, (الرسم ٢١ - ٥ ب). إلا أن D , يحدث ادخاراً قدره $(إد)$, (الرسم ٢١ - ٥ أ). على افتراض أن لا استهلاك في هذا النموذج البسيط، وعلى افتراض أن كل الادخارات مخصصة لانتاج سلع رأس المال، إن الاحتياطي رأس المال r_2 , سيزداد بمقدار $(إد)$. وبالتالي r_2 (الرسم ٢١ - ٥ ج) $r_2 = r_1 + \Delta r$, حيث $\Delta r = (إد)$. ينتج r_2 , $(إن ق) = د$, محدثاً مزيداً من النمو في الاحتياطي رأس المال $(إن ق)$ والدخل القومي والادخار، فيحصل وبالتالي النمو الاقتصادي. المشكلة مع معظم البلدان الأقل تطوراً هي أن النمو في $(د)$ يقابل نمو في عدد السكان. نتيجة لذلك يبقى $(إن ق)$ للفرد ثابتًا تقريباً.

كيف يمكن حل هذه المشكلة؟ كيف يمكن زيادة مستويات المعيشة $(إن ق$ للفرد) في هذه البلدان؟ انظر مجددًا إلى الرسم ٢١ - ٥. لم لا تُرفع دالة الادخار؟ هذا يعني تخفيض دالة الاستهلاك للسكان الحاليين. أما بالنسبة لمستويات المعيشة الحالية في العديد من هذه البلدان فهي منخفضة للغاية كما هي الحال عليه الآن. بالإضافة إلى ذلك فإن المشاكل العملية وراء رفع الادخار وخفض الاستهلاك في المجتمعات الريفية أساساً لا تُحل بسهولة. فالحكومة مثلًا التي تستبدل الناتج للبيع في الخارج بسلع رأس المال، تقتضي بنية تحتية لنقل مثل هذا الإنتاج. في الاتحاد السوفيتي اتبع جوزف ستالين Joseph Stalin مثل هذه الإستراتيجية في الثلاثينيات عن طريق إعادة توزيع الموارد من الزراعة على إنتاج سلع رأس المال. كانت نتيجة هذه السياسة أن زادت معدل نمو الاتحاد السوفيتي، وهذا كان هدف ستالين، ولكن أدت إلى وفاة الملايين بسبب النقص في المأكل والملبس والمأوى.

واستطاعت الصين China التوصل إلى حجم عائلات صغير بسبب طبيعة اقتصادها الموجه والضغوطات الاجتماعية التي فرضت على كل رجل وزوجته ليصبحا مواطنين مسؤولين فينجبا طفلاً واحداً فقط. مثل هذه الضغوطات غير موجودة في معظم البلدان الأخرى ذات الدخل المنخفض. عندما اقررت الهند India استئصال الأسهر لقاء أجر ثلاثة أشهر، كان "المتطوعون" الوحيدون المستثنين. فشلت الجهود للحد من حجم العائلات إلى حد كبير بسبب مشكلة الأصيل – الوكيل. أتذكر تضارب المصالح؟ في هذه الحالة الأدأة هي الحكومة الساعية وراء نمو سكاني أبطأ كطريقة لزيادة $(إن ق)$ للفرد والادخار والاستثمار وراء نمو اقتصادي أسرع. العامل في هذا المثل هو الأسر. فالعائلات الكبيرة هي نوع من الضمان الاجتماعي إذ أن الكثير من الأولاد الباقين على قيد الحياة يهتمون بأهلهم عندما يشيخون. بالإضافة إلى إمكان ولو مستبعد في أن يصبح أحد الأولاد ذات يوم رياضياً ذي شهرة عالمية أو أن ينجح في عالم الأعمال ويصبح المعيل للعائلة بأسرها.

يمكن تبيان صورة البنك الدولي كمؤمن القروض للبلدان النامية، بالنظر إلى المربيعين (د) و(ج) في الرسم ٢١ - ٥. إن الفلسفة وراء العديد من القروض والأشكال التي تتّخذها هي زيادة نوعية احتياط رأس المال والقوى العاملة وكميتهما. إن قروضاً مماثلة قد تدفع بالاقتصاد إلى أبعد من المصدر في محاذاة محور احتياط رأس المال. وقد تنقل أيضًا نسبة كثافة رأس المال، كما يظهر في الرسم البياني ٤-٢١. قد يحدث هذا الأمر زيادة في مستوى $(د)$ وأيضاً زيادة في معدل نمو $(د)$. ويكون الهدف المتوقع تحقيق النمو الذاتي الذي شهدته اقتصادات السوق الرائدة.

في حين لا تتصدر الصين جداول (إن ق) لفرد، إلا أن طاقتها الاقتصادية هائلة. إن معدل نمو قدره سبعة في المئة سنويًا يجعل (إن ق) يتضاعف كل عشر سنوات. والصين تحقق مثل هذا النمو منذ العقود الثلاثة الأخيرة ويدو المستقبل واعداً جدًا. وبعد انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية World Trade Organisation أصبح التحاقها بباقي العالم مضموناً.

على الصعيد غير الاقتصادي، تعم الصين باستقرار سياسي واجتماعي وهي ميزة يفتقر إليها معظم البلدان النامية. توافق الحكومة على الدور الأساسي الذي تلعبه الأسواق في توزيع الموارد وإنتاج السلع والخدمات. وهي أعطت أدواراً هامة للقطاع غير الخاص وللعمل للحساب الذاتي وللملكية الخاصة. قد يقول الكثيرون إن هذه شروط أساسية لنمو اقتصادي معزز.

على الصعيد الاقتصادي، تملك الصين قوى عاملة ضخمة من النوعية الممتازة ورخيصة. وهي أصبحت بمناسبة مركز يجذب رأس المال الأجنبي. الرسم البياني ٤-٢١ يبيّن الناحية الأولى والرسم ٥-٢١ الناحية الأخيرة، في حال جرى تعديل احتياط رأس المال ليتكيف مع رأس المال المستورد. أي لا يتوقف على الأدخار الداخلي. إن توفر مثل هذه العوامل سيعطي الصين ميزة تنافسية في كثير من النشاطات الاقتصادية في المستقبل المنظور. ولتفادي نوع المشاكل التي شهدتها بلدان مثل اليابان في الأسواق المالية، يهم أن تنشئ الصين مؤسسات مالية ترتكز فيها القرارات على معايير اقتصادية سليمة وليس على علاقات شخصية.

إن الوكيل الأصيل والإنتاجية المنخفضة في القطاع العام هما مشكلتان تواجهها البلدان الرأسمالية الرئيسية اليوم. وتستكون للصين حصتها العادلة منها أيضاً.

كان للصين في العقود القليلة الماضية توزيع دخل متوازن نسبياً ولم يكن السعي وراء الشراء الفردي هدفاً مقبولاً به إجتماعياً. إلا أن النمو الاقتصادي السريع يتطلب مقاولين كما ينتج مثل هؤلاء الأشخاص. والمقاولون هم الذين يفرضون المكافآت الاقتصادية لمواهبهم ونشاطاتهم. إن الصين تواجه وستواجه فروقات متزايدة من المداخيل بين الأغنياء والفقراء. إن كيفية توزيع الدخل القومي حكم تقويمي على الحكومة مواجهته. وفرض الضرائب الالزامية والتحويلات عمل ينبغي على الحكومة القيام به.

٣.٢١ المتشائمون مقابل المتفائلين

كيف سيكون العالم بعد سنتين أو ثلاثة من اليوم؟ قد تتوقع بكل ثقة ألا يكون العالم مختلفاً كثيراً عما هو عليه اليوم، إلا في حال حصول حرب عالمية. وإذا استمرت النزعة الحالية فإن (إن ق) العالمي الاحتمالي سينمو بين إثنين وثلاثة في المئة سنويًا.

ماذا عن العام ٢٠٢٠؟ هل من تغيرات هامة متوقعة؟ قد يتوقف الجواب على سبك وعلى ما تعنيه بـ «هام». ازداد معدل الحياة بشكل مفاجيء خلال العقود الأربع الماضية. في حين يذكر البعض أن الحمية الأكثر صحية والوعي إلى أهمية الرياضة البدنية هما من أسباب هذا الازدياد، إلا أنهما ثانويان. لقد هبطت معدلات الوفيات مما يعني أن المزيد من الناس باتوا يبقون على قيد الحياة حتى الشيخوخة. فإن أدوية القلب وعمليات القلب الجراحية

وعلاج بعض أنواع السرطان والتغييرات التكنولوجية في أقسام الطوارئ في المستشفيات، أدت كلها إلى مدة حياة أطول وذلك بشكل ملحوظ جدًا. (لكن تبقى التركيبة الوراثية الشخصية المحدد الرئيسي لطول حياة كل إنسان، وهي تفسّر حوالي ثالثي الاختلاف في معدل الحياة المتوقع. إذا كنت ذكرًا اخترْ أبًا حياته طويلة وإذا كنتِ ابنة اختراري، أما حياتها طويلة!). ولسوء الحظ إن طول العمر المتزايد لم ترافقه زيادات في الصحة أو في مفهوم العافية الجسدية.

سيستمر التغيير التقني في مجال الطب في تمديد معدل الحياة الذي سيؤدي بدوره إلى زيادة الطلب على الموارد للعناية بالمسنين. مع حلول العام ٢٠٢٠ سيكون ٢٠% في المئة من سكان البلدان الرأسمالية الرئيسية فوق الـ ٦٥ عامًا وعدد هام في الثمانين أو أكثر. إن جزءاً هاماً من (إن ق) عام ٢٠٢٠ سيكون لازماً ليُنفق على العناية الشخصية بهؤلاء الأشخاص. العناية بالمسنين أمر مكلف. ففي المملكة اليوم تفوق كلفة العناية بشخص عجوز في غرفة خاصة في دار للعجزة من دون أي علاج طبي الأجر السنوي المتوسط. من الحكمة أن تقوم الآن بخطيط مالي لشيخوختك.

يُنسب إلى روبرت مالتوس Robert Malthus وهو عالم اقتصاد إنكليزي أنه كتب منذ ٢٠٠ عام حول علم الاقتصاد مطلقاً عليه إسم "العلم المغمّ" لأنه تنبأ بأن العالم سيشهد نمواً مستمراً في عدد السكان يفوق نمو الموارد، وبالتالي نمو السلع والخدمات. لا تزال الروح المالتوبية موجودة اليوم والمستشارون كثیر. أما السترة بلايين نسمة في العالم فيتوقع أن يتضاعفوها قبل العام ٢١٠٠ وهذا التقدير يعني بالنسبة إلى المستشارين مجاعة جماعية وكارثة بيئية. أما العشرة في المئة من سكان العالم الذين يعيشون اليوم في فقر مدقع فسيزدادون ويستمرون في الزيادة. هذا ما صدر عن نادي روما Club of Rome بتعبير فقال في أواخر الخمسينات بالإرتباك على النموذج الاقتصادي البسيط للطلب والعرض. تنبأ نادي روما Club of Rome أن العالم سيشكو من ازدياد في الندرة وارتفاع في الأسعار إلى الأبد. فتحّ الأمم على التركيز على التكنولوجيا لتحويل الأرضي المجدبة إلى خصبة وعلى تنمية موارد جديدة والحدّ من ازدياد عدد السكان. قد تؤدي هذه الإقتراحات إلى زيادة العرض وإبطاء نمو الطلب.

نموذج المستشارين مقنع جدًا. فنحن نعرف أن الموارد محدودة في العالم. فالأرض محدودة وكذلك مقدار الفحم الحجري والنحاس والحديد والمعادن النفيسة والنفط. ونعرف أيضاً أن عدد السكان في العالم مستمر في النمو، فثلاثة بلايين نسمة عام ١٩٦٠ أصبحت اليوم ستة بلايين. لكن الغريب أن الأسعار العالمية للأراضي والفحم الحجري والنحاس والمأكل غير محلقة. الحقيقة أن العديد من هذه الأسعار بدأ يهبط بالمقارنة مع السلع المصنعة. في الغرب الأوسط من الولايات المتحدة الأمريكية، أفلس المزارعون الذين صدّقوا قصة نادي روما Club of Rome فزرعوا أكراط إضافية. وفي معظم أنحاء العالم، ليست الزراعة ناشطة جدًا في الدفاع عن شراء أسهم المواد الأولية الأساسية. ما هي مشكلة النموذج الاقتصادي الأساسي؟

خذ بعين الإعتبار فرضية بديلة. إن الطلب العالمي على السلع والمواد الأولية ينمو، لكن المخزون العالمي للموارد غير محدود. يمكنك أن توافق على الشق الأول من هذه الفرضية ولكن طبعاً ليس على الشق الثاني، افترض العرض المحدود. إلا أنها تبدو متماشية

مع الواقع. انضم إلى المتفائلين. كم هو كبير عدد السكان في العالم نسبة لمساحته؟ لقد أدى تبؤ مالتوس Malthus بنمو السكان في العالم إلى نشوء النظرية القائلة إن كل شخص سيشغل حيّزاً من المكان يكتفي فقط لأنّ يدور باسطاً ذراعيه. قبل أن يمسّ بأذرع الآخرين، أي حوالي مترين مربعين من المساحة التي نقيم عليها. إذا شئنا أن نجريب اليوم إختبار الأذرع المبسوطة، أي أصغر بلد يسع سكان العالم اليوم الذين يناهزون الـ ٥,٨ بليون نسمة، وهم واقفون؟ سوف نحتاج إلى مربع ٨٥٠٠ ميل مربع، أي إلى مجرد بلد بحجم السلفادور.

المرة المقبلة التي تكون فيها على متن طائرة، إجلس قرب النافذة وانظر منها إلى تحت. ماذا ترى؟ الكثير من المياه. فالمحيطات تشكل ٧٠ في المئة من مساحة الأرض. وعدا عن كونها مرمى للنفايات ومزرعة للأسماك، يقول الكثيرون إن الإنسان لم يبدأ بعد باستغلال طاقتها الاقتصادية. ترى أيضاً الشمس. تُرى هل تكون مصدرًا مهمًا للطاقة في المستقبل؟ كما ترى مساحات شاسعة من الأراضي معظمها غير مزروع. ولكنك لا ترى أنسًا كان لا أحد هناك. طبعاً عدد الناس لا يكفي لاستهلاك كل السلع والخدمات التي يمكن العالم إنتاجها اليوم أو في المستقبل القريب. لكن صندوق الأمم المتحدة للسكان يعلمنا بأن عشرة في المئة من سكان العالم يتضورون جوعاً وأصبحنا نرى مثل هذا الشقاء من منازلنا بفضل تطور التلفزيون. لماذا؟ الجواب ليس لأننا نفتقر إلى التكنولوجيا والموارد لتغذية سكان العالم مرات عديدة. الجواب هو أنه ولأسباب عديدة متنوعة، لا يمكننا ترتيب العالم بطريقة تعطي الموردين حوافز كافية لتأمين المأكل للذين يموتون جوعاً.

خذ الطعام مثلاً. إن الهندسة الوراثية وتطوير المبيدات واستعمالها الفعال وإضافة مقادير ضئيلة منها إلى الأراضي المجدبة والسيطرة على الحيوانات الفارضة ووسائل التعبيء والتخزين المتطرفة والتبردة والتخصّص والإنتاج ومطابقة أنواع المحاصيل مع الظروف المناخية السائدة. كلها عمليات أحرزت تقدماً خلال العقود الثلاثة الماضية وأدت إلى أرباح هائلة في الإنتاجية الزراعية. يشير الكثيرون إلى أن التطورات الأخيرة هي «رأس الجبل الجليدي» وأنها ستضعف مقارنةً مع التطورات الآتية. المشكلة الخطيرة التي يواجهها العديد من الأمم المنتجة للمواد الغذائية، وهي مصدر احتكار لا بأس به ضمن المجموعة الأوروبية، هي التحرك إزاء الفائض الزراعي والعدد الوافر من المزارعين وأراضيهم الزراعية. دفع المال للمزارعين ليوقفوا الإنتاج وإغلاق المحاصيل أو حرث الغلات غير المطلوبة وطمرها في الأرض، كلها أمور تميزت بها الأمم المنتجة للمواد الغذائية خلال العقود القليلة الماضية. لم لا يعطي هذا الفائض إلى الأمم الفقيرة؟ لقد حصل بعض التحويل إلا أن تأثير ذلك على كاهل الأمم الجائعة لا يذكر. إنما لهذا الوضع المحزن سببان رئيسيان. أولًا إن البنية التحتية في معظم البلدان الفقيرة وعدم الإستقرار السياسي فيها يتسببان في عرقلة توزيع "فائض" الأغذية في العالم على المحتاجين. وثانياً إن جزءاً (إن ق) الذي تبدي الأمم ذات المداخيل المرتفعة استعدادها لكي تقره إلى الأمم الأفقر، هو ضئيل. هل سمعت بحزب سياسي في البلدان المتطرفة اليوم يملك برنامجاً سياسياً يشمل زيادة في ضرائب الدخل بنسبة عشرة في المئة فرضاً، تُخصص حصيلتها لتقليل الفوارق في المداخيل بين الأمم الفقيرة والثرية؟ هل قد تكون لمثل هذا الحزب فرصة حقيقة في النجاح في الانتخابات؟ لا تبدو الإنسانية وكأنها عمل تجاري مربح للسياسيين أو لمالكي الموارد.

قد تقبل بهذه الحجج بالنسبة إلى الإمدادات الغذائية المحتملة لا سيما إذا سُئلت عن آخر غلات الحليب من البقر وعن آخر حجم لقطع البقر والخنازير وعن الزيادة بشكل مفاجئ لأسماك المزارع والبيض بالملايين الذي قد يوضع سنويًا في مزرعة صغيرة فيها خمام للدجاج ومزارع واحد ومساعد له، وعن ضبط الحرارة والإنارة والغذاء والتنظيف وجمع البيض والمعاينة والتوضيب. لكن ماذا عن النفط؟ نحن طبعًا أمام نقص محتمل على المستوى العالمي. فهل يحسن وبالتالي شراء أسهم نفط؟ يبدو أن الجواب هو "لا". المزيد من احتياط النفط يُكتشف يوميًّا تقريبًا والقدرة على استخراج المزيد من النفط من الحقول الحالية في تحسّن مستمر. إن الكلفة المنخفضة جدًا لاستخراج النفط من بلدان الشرق الأوسط لعقود كثيرة والمخزون الذي يبدو غير متناهٍ أخلَّ فيما حدثان فقط حتى اليوم: كارتل النفط للأوبك OPEC، والنزاعات والحروب بين بلدان الشرق الأوسط. وتبيّن أن البحث عن مصادر بديلة كان مشيرًا للغاية إذ اكتُشفت حقول شاسعة في بحر الشمال وألاسكا وأستراليا وروسيا ومياه كاليفورنيا وأميركا الجنوبية. الفرق الرئيسي بين هذه الحقول الجديدة ونفط الشرق الأوسط هو كلفة الاستخراج. إلا أن الاحتياطي المحتمل كبير إلى درجة أنه لا يلاحظ اتجاه صعودي مستمر في أسعار النفط أو في الأسهم.

إن مخاوف الأغارقة القدماء من النفاد من الغابات كمصدر لحطب الوقود ظهرت ثانية في القرن التاسع عشر في ما يتعلّق بمخزون الفحم الحجري وهي تتكّرّر في القرن العشرين بالنسبة إلى إمدادات النفط. ربما يصبح الفحم الحجري والنفط بقايا لعهد مضى تُعرض في المتاحف مع حلول القرن الثاني والعشرين، مع مصادر طاقة جديدة تكون أصبحت قيد الاستعمال.

٤.٢١ علماء البيئة

لقد انضمَّ مؤخرًا إلى المتشائمين بالنسبة إلى الأغذية والمواد الأولية والسكان، المتشائمون حيال البيئة المعنيون بالضرر الذي يلحقه التطور الاقتصادي بالعالم الطبيعي. نقطة الإهتمام الرئيسية هي حالياً الدفع الكوني الشامل. في حين أن السجالات الدقيقة للتغيرات في درجات الحرارة في العالم لم تكن موجودة قبل هذا القرن، ثمة بيّنة واضحة أن العالم في الماضي شهد وقاوم عصوًّاً جليديًّا وفترات دفء يفصلها معدل حرارة سنوية من ٥ درجات مئوية. يقول بعض علماء البيئة إن الزيادة الملحوظة في درجات الحرارة منذ عام ١٩٠٠ لم تعد نزعة دورية بل أنَّ مستويات تلوّث متزايدة في الجو منسوبة إلى حرق الطمرات تسبّبت بها. النماذج المناخية رائحة اليوم وبعض منها يتبنّى بزيادة في معدل الحرارة العالمي بين ٣ و٦ درجات مئوية مع حلول العام ٢١٠٠. في حال ثبّتت هذه التنبؤات سوف ترتفع مستويات المياه بشدة في كل الأماكن في العالم من جراء ذوبان الجليد، جارفةً مساحات شاسعة من الأرضي المنخفضة فنقضي على جزء من احتياط رأس المال للعديد من الأمم. قد يكون العالم المتقدم أقلَّ من يتأثر بذلك (فلهولندا مثلًا الموارد لتشييد سدود أكثر ارتفاعًا). أمّا العالم الأقلَّ تقدّمًا الذي يفتقر إلى مثل هذه الموارد فقد يصبح أكثر فقرًا حتّى.

لكن النماذج المناخية هي عرضة لوضع متقلب أكثر من النماذج الاقتصادية! فواضعوا نشرات الأحوال الجوية للمدى القريب هم أشبه بأخبار الحموات في النكات. على النماذج

المناخية على المدى البعيد أن تعتنق قواعد الفيزياء والكيمياء وعلم الأحياء، من دون وجود ثوابت موثوقة توجه واضعي النماذج في عملهم (هل أن الحياة النباتية مثلاً قادرة على إزالة المزيد من ثاني أكسيد الكربون من الجو مع ارتفاع مستويات التلوث؟). إذا صدقنا علماء البيئة الذين يقولون إنه ينبغي الحد من إطلاق سوم الكربون بنسبة ٦٠ في المائة لتشبيه مستويات التلوث، فلماذا لا تحدث كل الحكومات تshireات للحد من هذا الإطلاق بالقدر المطلوب به؟ الجواب هو بالطبع وإلى حد بعيد أن مثل هذه التخفيفات مكلفة على المدى القصير. إن تكلفة الفرصة البديلة لخفض التلوث هي كل السلع والخدمات التي قد ينبع التخلّي عنها في الكفاح ضد التلوث. إذا كان علماء البيئة مخطئين فقد تكون مثل هذه الخطوات تضييعاً للموارد. بالإضافة إلى ذلك قد تلقى الحكومات بدون شك على المدى القريب ضغوطات سياسية شديدة عند إعلانها لناخبيها أنه يجدر التضحية بالخطط الحالية لمساكن أفضل ومزيد من السلع والخدمات ومزيد من المستشفيات والمدارس وخدمات صحية أفضل أو وسائل أفضل موفّرة للمسنيين، من أجل بيئة أفضل وأجيال لم تولد بعد ولا تملك حالياً حق الإقتراع.

وعلاوة على ذلك، يشجع السياسيين المتفائلون الذين يدعون أن العالم يستطيع تحمل عدد سكان أكبر بكثير نظراً للتكنولوجيا العصرية. لا بل يذهبون إلى أبعد من ذلك ويحذرون من مغبة نقص محتمل في اليد العاملة وهذا الهم لألمانيا وهنغاريا الحالي. كما يدعى المتفائلون أن مستويات المعيشة تحسنت من جراء الزيادة في عدد السكان والقوى العاملة. في الواقع إن تضاعف السكان في العالم في النصف الثاني من القرن العشرين رافقه ازدياد في (إن ق) للفرد في العالم وانخفاض في معدلات وفيات الأطفال وارتفاع في متوسط العمر المتوقع. يشير المتفائلون إلى أن معدلات الولادات تهبط مع ارتفاع الدخل للفرد الواحد في البلدان وهو أمر يمكن التتحقق منه عملياً. لماذا؟ ردة المتفائلين هو أن في عالمهم نوعين فقط من السلع هما الاستهلاك والاستثمار. ماذا يمثل الأطفال؟ بالنسبة إلى جزء كبير من العالم الأقل تقدماً يُعتبر الأطفال بمثابة سلع استثمار؛ قد يصبح أحدهم عقيرياً ويكسب دخلاً كافياً لإعالة الأسرة بأكملها أو يكونون جماعياً في نظام العائلة نوعاً من الضمانة للاهتمام بالأقرباء المسنّين. في العائلات ذات الدخل المرتفع التي لا تسعى وراء عائد مالي على المدى الطويل، يكون الأولاد سلع استهلاك يُستمتع بهم (على الأقل هذه هي النظرية!).

إلا أن الأولاد مكلفوون فاللّعب معهم والتحدث إليهم واصطحابهم إلى مباريات كرة المضرب كلّها أمور تستغرق وقتاً ثميناً. فمع ارتفاع الأجور تزداد قيمة الوقت وبالتالي ترتفع كلفة تربية الأولاد. سوف تذكر من وحدات علم الاقتصاد الوحدي أنك تشترى أقل من السلع الغالية. لذلك ت ملي العقلانية بأن عدد الأطفال يقل في المجتمعات كلما ارتفعت المداخيل. يتوقع هذا النموذج أن تحصل معظم الزيادة في عدد سكان العالم في القرن المقبل في البلدان النامية، وأن تشهد نسبة الـ ١٩ في المائة من سكان العالم في الشماليّة وأوروبا واليابان الذين ينتحرون ٨٣ في المائة من (إن ق) العالمي، هبوطاً في عدد السكان الأصليين. في تلك البلدان النامية التي يرتفع فيها (إن ق) سوف يسطأ نمو السكان.

أما البلدان المتقدمة فستستمر في السماح بالهجرة إليها لتوسيع مقتضيات اليد العاملة. تتوقع الأمم المتحدة أن يستقر عدد سكان العالم عند حوالي الـ ١٢ بليون نسمة. إلا

أن الديموغرافيّين كأي علماء آخرين في لعنة التوقعات لا تصحّ توقعاتهم دائمًا. كثيرون تنبؤوا في أواخر الخمسينيات أن يواجه اليابان المتوج للألعاب المبهrgة للتتصدير والمكحظ بالسكان وذو الموارد الطبيعية القليلة، مستقبلاً اقتصاديًّا سيئًا!

العلماء السياسيّون المنضمون إلى النقاش يقولون إن التباين المتزايد بين الأمم الشريعة والفقيرة والإختلال الكبير في التوازن بين توزيع السلع والخدمات العالمية والفوارق بين السكان تشكّل التهديد الأكبر للاستقرار والأمن في العالم على المدى البعيد. إذا رفض العالم المتقدّم مشاركة السخاء الذي يعيش فيه مع العالم الفقير، فهو بذلك يقدم نفسه ضحية الإبتزاز المثالى. شهدنا في العقود الثلاثة الماضية الفوضى التي يمكن أن تحدثها مجموعات صغيرة متفانية من الإرهابيين تملك أسلحة تقليدية في موقع استراتيجية كالطائرات. والمهنة الطبية تحذر أكثر من ذلك من تهديد غير بشري. على الرغم من التقدّم الطبي الهائل في مقاومة الجراثيم، ليس في الأفق من واقٍ للأخطار المتعلقة بالفيروس. الكثيرون يصرّون أن معركة العالم الحقيقة ستكون بين البشر والفيروسات، وحتى اليوم لا يبدو واضحًا من سيفوز.

هذه مسائل أساسية بعيدة المدى تواجه العالم، ويُقال إن العديد منها يقتضي تحرّكًا فوريًّا. لا بل يُقال إن مثل هذا التحرّك يتطلّب درجة من التعاون بين حكومات البلدان الرأسمالية الرائدة لم يُشهد لها مثيل بعد في غير حالات الحرب.

الإجابات على أسئلة حول المحتوى ودراسة الحالات

المحتويات

٢/١م

الإجابات عن أسئلة حول المحتوى

٥٧/١م

الإجابات حول دراسة الحالات

الإجابات عن أسئلة حول المحتوى

الوحدة الأولى

- ١.١ يعتبر المورد نادراً كلما كان الحصول على المزيد منه يحسن حال أحد الأشخاص. وإن كان من الممكن سدّ حاجات الفرد إلى مورد معين بشكل تام، مثل حاجته إلى جهاز التلفزيون أو السيارة، فذلك لا يعني أن كل حاجات الأفراد مشبعة إشباعاً تاماً. قد يكون المورد نادراً إذا تعذر زيادته كميته، لذا من الممكن وجود مثل هذه الموارد. تحتل الموارد من حيث المبدأ أهمية في سدّ حاجات المجتمع، مثل الهواء والمياه ونور الشمس، لكن قدرتها على سدّ الحاجات تخلصها من واقع الندرة. إذا كلما وجدت حاجات غير مشبعة كانت الموارد نادرة.
- الإجابة الصحيحة هي ب.

- ٢.١ صحيح أن الولايات المتحدة الأمريكية من أغنى بلدان العالم، وصحيح أيضاً أنها تستورد أشياء كثيرة من دول أخرى، لكن لا يعني أيّ من هذين الواقعين أن واقع الندرة الأساسي لم يعد يطبق على الولايات المتحدة الأمريكية. فالندرة في الولايات المتحدة الأمريكية لن تزول إلا إذا أشبعت حاجات كل المواطنين الأميركيين إشباعاً تاماً، والندرة ستتوارد حتى لو لم تكن أي عائلة في الولايات المتحدة الأمريكية تعيش دون عتبة الفقر.
- الإجابة الصحيحة هي ج.

- ٣.١ على الرغم من أن السلعة تبدو، في كل من الأمثلة التالية، متيسّرةً للمستهلك المحتمل من غير أي تكلفة، وبالتحديد الإطار وقائم الشراء والجوّ المكيّف، فقد استعملت كل سلعة من هذه السلع مورداً نادراً، ولم تعد بالتالي سلعة مجانية.
- الإجابة الصحيحة هي د.

- ٤.١ بما أن أشخاصاً كثيرين يشترون الهمبرغر ويتناولونه في وقت واحد، فذلك يعني أنهم يتمتعون بالهامبرغر ولا يعني أنهم يتميّزون بأذواق وأفضليات متماثلة. وحتى لو كانت موارد بلد معين مستعملة استعمالاً كاملاً وفعلاً، لن تُسدّ كل الحاجات تماماً وإن كان لكل الناس الأذواق والأفضليات ذاتها. فضلاً عن ذلك، لا شيء يضمن أن تُسدّ حاجات أي شخص. إن اختلاف الأذواق والأفضليات يعني أن التبادل الحرّ لسلع منخفضة المنفعة مقابل سلع مرتفعة المنفعة يستطيع أن يرفع مستوى رفاه الأفراد المعنيين بهذا النوع من التبادل من غير أن يرفع في الحقيقة كمية السلع المتيسّرة.
- الإجابة الصحيحة هي ب.

- ٥.١ بما أن الطريقة الثالثة تتطلب المورد (ب) بالكميّة ذاتها والمورد (أ) بكميّة أقلّ من تلك الواردة في الطريقة الثانية، تعتبر الطريقة الثالثة ذات فاعلية تقنية تقوّق

الملحق الأول / الإجابات على أسئلة حول المحتوى ودراسة الحالات

فأعلىـة الطريـقة الثانيةـ لا يمكن استخـلاص أيـ استنـتاج حول الفـاعـلـيةـ الـهـنـدـسـيـةـ النـسـبـيـةـ للطـرـيقـةـ الأولىـ مـقارـنةـ بـالـطـرـيقـتينـ الـأـخـرـيـنـ لـأنـهاـ تـسـعـمـلـ مـنـ الـمـوـرـدـ (أـ)ـ كـمـيـةـ أـقـلـ،ـ وـمـنـ الـمـوـرـدـ (بـ)ـ كـمـيـةـ أـفـرـ.ـ وـالـوـحـدـاتـ الـمـسـتـعـمـلـةـ مـنـ (أـ)ـ لـاـ تـضـافـ إـلـىـ الـوـحـدـاتـ الـمـسـتـعـمـلـةـ مـنـ (بـ)،ـ فـقـدـ يـكـونـ الـمـوـرـدـ (أـ)ـ الـاتـِ مـكـيـةـ بـاـهـظـةـ الشـمـ وـقـدـ يـكـونـ الـمـوـرـدـ (بـ)ـ عـدـدـ الـأـيـامـ الرـجـلـ أـوـ الـعـكـسـ.

الإجابة الصحيحة هي بـ.

٦.١ إن إنتاج المزيد من أي سلعة في مجتمع يتميز بفاعلية اقتصادية يعني، من حيث المبدأ، التقليل من إنتاج سلعة الأخرى. عندما تجري المقارنة بين فترتين زمنيتين، على افتراض قيام الفاعلية الاقتصادية في كل منهما، فإن ارتفاع الناتج في إحدى الفترتين يعني ارتفاع الموارد أو/واعتماد تقنيات إنتاج عالية باستعمال موارد أقل أو أكثر أو الموارد ذاتها.

الإجابة الصحيحة هي جـ.

٧.١ لكي تتحقق الحكومة الحد الأقصى من رفاه المجتمع، عليها أن تخصص النفقات بشكل يكون فيه هامش الربح الناتج عن آخر دولار ينفق على كل سلعة مساوياً لهامش تكلفتها. وإذا لم يقم هذا الشرط، تستطيع الحكومة أن تعزز الرفاه من خلال إعادة تخصيص إنفاقها. لكن في غياب أي معلومة حول تكاليف شق الطرق أو بناء المطارات، من المستحيل أن نعرف إذا كان تنفيذ أحد المشروعين أو تنفيذ كليهما سيحقق فاعلية في استعمال الموارد.

الإجابة الصحيحة هي دـ.

٨.١ إذا أرادت الحكومة شق شبكة الطرق الجديدة، عليها أن تجمع المال لتدفع تكاليف المشروع، وستحتاج إلى موارد لشق الشبكة. لكن لا يشكل أي من هذين الأمرين تكلفة الفرصة البديلة لشبكة الطرق الجديدة. فتكلفة الفرصة البديلة لأي سلعة هي أفضل فرصة يتم التخلّي عنها للحصول على هذه السلعة. ولكي نعرف إذا كانت تكلفة الفرصة البديلة لشبكة الطرق الجديدة أكبر من أن يتحملها الاقتصاد، علينا أن نعرف إذا كان المشروع يولد أرباحاً تقل عن تلك التي يولّدها تحسين وسائل النقل المشترك في كل البلاد.

الإجابة الصحيحة هي بـ.

٩.١ يزيد النشاط الاقتصادي رفاه المجتمع إذا تخطى هامش الأرباح هامش التكاليف، وكل محطة من المحطات الثلاث الأولى الإضافية تفي بهذا المعيار. لكن يجب الامتناع عن بناء المحطة الرابعة لأن التكاليف الإضافية تتجاوز الأرباح الإضافية بعد بناء ثلاث محطات. ولا أهمية إذا كانت الأرباح الإجمالية الصادرة عن أربع محطات تتجاوز الإضافية التكاليف.

الإجابة الصحيحة هي جـ.

١٠.١ لا تكفي الموارد اليوم في أي بلد من العالم لسد كل الحاجات البشرية، لذا يواجه كل بلد مشكلة الندرة. إذا كانت الحاجات البشرية ستتفوق دائمًا القدرة على إشباعها، ستشكل الندرة مشكلة دائمة، والندرة لا تزول إن استخدمت اليدين العاملة كلها ولا إن بقي بعضها غير مستخدماً.

الإجابة الصحيحة هي ج.

١١.١ بما أن الحكومة تهدف إلى بلوغ تخصيص فعال للموارد، يجب ألا تزيد الإنفاق على الخدمات الطبية إلا إذا فاق هامش الأرباح (الأرباح الإضافية) هامش التكاليف (التكاليف الإضافية). هامش الأرباح هو الذي يُعزى إلى الخدمات الطبية الإضافية، أما هامش التكاليف فهو السلع التي يتم التخلّي عنها من أجل إنتاج هذه الخدمات الطبية الإضافية.

الإجابة الصحيحة هي ج.

١٢.١ يشكل الاحتمال الأول تعريفاً صحيحاً لتكلفة الفرصة البديلة لقطعة أرض، أي أفضل بديل يتم التخلّي عنه، أما الاحتمال الثاني فيليس صحيحاً لأنّه لا ينص على أفضل بديل يتم التخلّي عنه. من خلال اعتمادنا مثلاً أقصى، إذا كان من الممكن استعمال الموارد المستخدمة في إنتاج السلعة المعنية لإنتاج سلع لا يريدها أحد، مثل عربات اليد المزودة بعجلات مربعة التي لا تملك أي قيمة، تصبح تكلفة الفرصة البديلة للسلعة المعنية صفراً.

الإجابة الصحيحة هي أ.

١٣.١ عندما يتم الإنتاج عند النقطة (ل)، أي عندما يتَّسِع (٠، ع)، من العصير و(٠، ج)، من الجبنة، تكون تكلفة الفرصة البديلة للجبنة أفضل بديل لها يتم التخلّي عنها. بما أنه لا يوجد سوى بديل واحد للجبنة في المثل، أي العصير، تصبح تكلفة الفرصة البديلة عند النقطة (ل) العصير الذي يتم التخلّي عنه لدى إنتاج (٠، ج)، من الجبنة، أي (ع، ع)، من العصير. لذا إن الجملة الأولى غير صحيحة. المعلومات الواردة في الرسم البياني ٣-١ تتعلّق بإمكانات الإنتاج، لكن لا وجود لمعلومات تشرح كيف يقوم المجتمع العصير والجبنة، لذلك إن الجملة الثانية ليست صحيحة بالضرورة.

الإجابة الصحيحة هي د.

١٤.١ يمكن بلوغ أي توافقية للناتج تقع على منحنى إمكانيات الإنتاج أو ضمنها أو تقع على الحدود أو ضمنها، مثل النقاط (٠، ع)، (ع، ج)، (ج، ل)، (ل)، (ك)، (ك، ل)، (م). وفي ظل الموارد والتكنولوجيا الموجودة، لا يمكن بلوغ كل النقاط الموجودة خارج الحدود، مثل النقطة (ن).

الإجابة الصحيحة هي ب.

١٥.١ تستطيع موارد المجتمع أن تنتج عدداً لا حصر له لمجموعات بديلة من السلع

والخدمات، والمجموعة الفضلى التي يجب إنتاجها هي التي تحقق الحد الأقصى من رفاه المجتمع، أي التي تسد الحاجات بأفضل شكل ممكن. إن إنتاج سلع مختلفة بشكل عشوائي لا يضمن أفضل استعمال للموارد، وإن تأمين السلع المجانية للجميع قد يتطلب موارد عديدة (مثل اصطحاب الجميع إلى لوش لوموند Loch Lomond لمشاهدة غريب الشمس) وقد لا يفي بما يريد كل الناس. في علم الاقتصاد، لا فرق بين الحاجات الضرورية والسلع الكمالية من الناحية العملية.

الإجابة الصحيحة هي أ.

١٦.١ يؤمّن تبادل السلع الحر مستويات اكتفاء (منفعة) عليا من غير أن يرفع كمية السلع يتحقق كلاً الفردين ربحاً من خلال إقدام كلّ منهما على استبدال سلعة ذات هامش منفعة منخفض بسلعة أخرى ذات هامش منفعة مرتفع. يحدّد هامش المنافع من خلال الأذواق والأفضليات وكمية السلعة المستهلكة (أو في هذه الحالة، السلعة التي يملكها شخص ويريد استهلاكها). كان من الممكن أن يملك كلاً الفردين كميات متساوية من التفاح والبرتقال في سلامهما ويملكاً أفضليات مختلفة، وكان من الممكن أن يتحقق كلاًهما الإفادة ذاتها. وكان من الممكن أيضاً أن يفضل كلاًهما البرتقال على التفاح، لكن كان أحدهما مستعداً للتخلّي عن برتقائه مثلاً مقابل حصوله على تفاحتين لأن التفاح نفذ في سلطته بينما توافر البرتقال.

الإجابة الصحيحة هي ب.

١٧.١ عندما يعمل الاقتصاد بطريقة اقتصادية فعالة، تسود الفاعلية الهندسية إنتاج السلع والخدمات وتنتَج كل سلعة وخدمة باستعمال أقل قدر ممكن من الموارد، كما أن مجموعة السلع والخدمات التي تنتَج هي التي تجعل المجتمع بأفضل حال ممكنة. لكن يمكن زيادة منفعة أي فرد عبر إعطائه المزيد من السلع والخدمات، مع أن شخصاً آخر يُحرِّم من هذه الأخيرة ويصبح أسوأ حالاً.

الإجابة الصحيحة هي ب.

١٨.١ كيماً كان المجتمع منظماً لاتخاذ القرار الاقتصادي، يجب أن يحدّد كل مجتمع مجموعة السلع والخدمات التي يفترض إنتاجها، وكيفية إنتاجها، وكيفية تخصيصها بين أعضاء هذا المجتمع. ليست كل الأراضي في الأنظمة الاقتصادية الموجهة ملكاً خاصاً، وليس الدخل موزعاً توزيعاً عادلاً في الأنظمة الاقتصادية الخارجية عن إطار الأسواق، لذا إن الجملتين الأولى والثانية غير صحيحتين.

الإجابة الصحيحة هي أ.

الوحدة الثالثة

١.٣ إن الاكتفاء الذي تؤمنه سلعة معينة لأحد الأفراد هو أمر يحدّد من خلال الكمية الإجمالية التي يستهلكها الفرد من هذه السلعة. يوفر منحنى الطلب الذي يجسد

مفهوم الطلب، معلوماتٍ حول مدى استعداد الفرد لدفع المال مقابل الحصول على وحدة إضافية من السلعة، إذا ظلت جميع العوامل الأخرى من غير تعديل، أي أنه لا يوفر معلومات حول الاكتفاء الإجمالي الذي تؤمنه السلعة.

الإجابة الصحيحة هي بـ .

إن مدى اكتفاء حاجات عائلة معينة إلى الطعام هو أمر يتوقف على كميات الطعام المتيسّرة التي بدورها تتوقف على حجم الدخل (الميزانية) المخصص للمشتريات الغذائية وعلى أسعار المواد الغذائية. بما أن الميزانية في هذا السؤال محددة (أو معينة)، يصبح سعرُ المواد الغذائية العامل الوحيد المتبقّي الذي يؤثّر في كمية المواد الغذائية التي يمكن شراؤها. لو كان السؤال متعلّقاً بسّد كل الحاجات، لشكّلت الاقتراحات ١ و ٢ و ٣ عوامل ذات صلة بالموضوع.

الإجابة الصحيحة هي أـ .

تنافس حافلة المطار و سيارة الأجرة على الركاب من حيث السرعة والخصوصية والراحة والسعر. هذه العوامل، إضافة إلى دخل الركاب، تساعد على تحديد أي وسيلة نقل يتم اختيارها. إذا إنّ أجرة سيارة التاكسي، وليس سعر شراء هذه السيارة بحد ذاته، هي التي تؤثّر في القرار.

الإجابة الصحيحة هي بـ .

لكل المجتمعات قوانين أُعدّت لتنظيم السلوك من أجل مصلحة المجتمع ككل أو من أجل مصلحة الأفراد الموجودين داخل المجتمع، ونذكر على سبيل المثال التعليم الإلزامي ومراقبة المخدرات. غالباً ما يتجاهل الناس القانون، فتنزل بهم العقوبات إذا ضُبطوا بالجريمة. إن وجود قوانين تحظر شراء السلع لا يعني غياب الطلب على هذه السلع. في الواقع، يزدهر عالم الرذائل في أسواق غير قانونية. وتفترض نظرية الطلب أن الأفراد يعرفون مصالحهم أفضل معرفة، وأن شراء السلعة بطريقة قانونية أو غير قانونية يعود إلى كون هامش ربحها يتخطى هامش تكلفتها، لذا إن علم الاقتصاد لا يعني بإطلاق أحكام أخلاقية على ما هو خير للشخص العقلي أو شرّ له.

الإجابة الصحيحة هي بـ .

بما أن إيرادات الإجمالية ترتفع عندما يخُفض السعر من \$١٠ إلى \$٢، فذلك يعني أن بيع البطاقات يرتفع نسبياً أكثر مما ينخفض السعر، مثلاً $\$2 \times 100 > \10×80 .

لذا إن طلب المتقاعدين المسنين على البطاقات التي يتراوح سعرها بين \$٢ و \$١٠ هو طلب من السعر. لكن لا تتوافر لنا معطيات مماثلة حول المشاهدين الذين يتسمون إلى أعمار أخرى، وبالتالي لا نستطيع القيام بمقارنة على مستوى المرونة، غير أن ارتفاع إيرادات الدخول إلى المباريات يعني انخفاض كمية المال التي ينفقها المسنون كمجموعه على سلع وخدمات أخرى. كما أن ارتفاع إيرادات الدخول

الملحق الأول / الإجابات على أسئلة حول المحتوى ودراسة الحالات

إلى المباريات يعني أن الخسارة التي تسجل في إيراد الهواة المسنين الأوائل (الذين يدفعون الآن \$٢ بدلاً من \$١٠) عوضت من خلال دفع كل شخص من الهواة الجدد مبلغ \$٢.
الإجابة الصحيحة هي د.

كلما ازداد استهلاك الفرد لإحدى السلع، ازدادت منفعته الإجمالية وانخفاض هامش منفعته من هذه السلعة.
الإجابة الصحيحة هي أ.

إنها مسألة حسابية صرف. إذا كان أحد الأفراد الساعين إلى الحد الأقصى من المنفعة يشهد حالة من التوازن في عالم يقوم على سلعين، وإذا كان سعر إحدى السلعين يساوي ضعف سعر السلعة الأخرى، لا بد من أن يساوي هامشُ منفعة السلعة الأولى ضعفَ هامش منفعة السلعة الأخرى. (أعد حل المثل بسعر \$١ لكتوب العصير الواحد وتتأكد من أنك تفهم لماذا يمكن للخيار (د) أن يكون صحيحاً).
الإجابة الصحيحة هي ج.

بعد هبوط سعر اللحم، قالت العائلة (و) إنها أصبحت أيسر حالاً على الرغم من تدني شرائها لكميات البطاطا، لذلك لا بد من أن العائلة (و) اشتريت المزيد من اللحم. لكن عندما يستهلك المزيد من سلعة معينة في فترة زمنية محددة، ينخفض هامش منفعتها، لذا لا بد من أن هامش منفعة العائلة (و) من اللحم انخفض. والطريقة الوحيدة التي لم تكن تستطيع من خلالها العائلة (ز) الاستفادة من انخفاض سعر اللحم، هي امتناعها عن شراء اللحم قبل هبوط السعر أو بعده.
الإجابة الصحيحة هي ج.

أثراً الدخل والإحلال يشرحان لماذا تحدّر منحنى الطلب، في النظرية الاقتصادية، انحداراً سالباً نحو محور السعر. إن انخفاض سعر إحدى السلع التي اشتراها أحد المستهلكين، وإذا ظلت جميع العوامل الأخرى من غير تعديل، سيشهد المستهلك ارتفاعاً في دخله الحقيقي وهذا ما يمكنه من زيادة مشترياته من كل السلع. هذا وبما أن انخفاض سعر سلعة واحدة يغير الأسعار النسبية، يقوم المستهلك الساعي إلى تحقيق الحد الأقصى من المنفعة بتغيير مشترياته عبر استبدال السلع، التي أصبحت الآن أغلى نسبياً، بالسلع الرخيصة إلى أن يستعيد التوازن.
الإجابة الصحيحة هي ج.

يعزى سبب انحراف منحنى الطلب إلى تغيير أي عامل من العوامل المحددة لوضعية المنحنى، مثل الدخل وأسعار السلع الأخرى وسوها. ويعزى التحرّك على طول منحنى الطلب إلى تغيير في السعر.
الإجابة الصحيحة هي ج.

١١.٣ من المرجح أن تكون العوامل الثلاثة المذكورة في ١ و ٢ و ٣ عوامل محددة لوضعية منحنى الطلب على السجائر. طالما أن بعض الناس يهتم بتقرير نقابة الأطباء البريطانية ويخفّف التدخين أو يقلع عنه، سيتحرّك المنحنى (ط ط) نحو اليسار. كذلك فيما ينتقل الناس من تدخين السجائر إلى السيجار وتبع الغليون لأنخفاض سعرهما، ينحرّف المنحنى (ط ط) نحو اليسار. (يمكنا، لأهداف عملية، أن نتجاهل المثل الأقصى الذي ينفق فيه أحد الأشخاص كل دخله تقريباً على منتجات التبغ ويشهد ارتفاعاً كبيراً في دخله الحقيقي عندما يهبط سعر السيجار وتبع الغليون، إذ يستطيع بذلك أن يدخن المزيد من السيجار وتبع الغليون والسجائر أيضاً، ما يعني أنّ أثر الدخل يرجح على أثر الإلّاحل). بما أن السجائر هي سلع عاديّة، سيؤدي ارتفاع الدخل إلى انحراف المنحنى (ط ط) نحو اليمين.

الإجابة الصحيحة هي ب.

١٢.٣ يؤدّي ارتفاع سعر سلعة معينة إلى انخفاض في الكمية المشتراة منها وارتفاع في شراء السلع البديلة وانخفاض في شراء السلع المتكاملة.

الإجابة الصحيحة هي ج.

١٣.٣ فيما ترتفع أجر قطارات الأنفاق، سينتقل بعض الناس إلى السلع البديلة وهي الحافلات في هذه الحال، لذا ستترتفع إيرادات الحافلات الإجمالية. أما إيراد قطارات الأنفاق الإجمالي، فسيرتفع إذا كانت النسبة المئوية لارتفاع أجرته تتخطى النسبة المئوية لخسارة الركاب في قطارات الأنفاق، أي إذا كان الطلب على خدمات قطارات الأنفاق، ضمن مجموعة الأسعار ذات الصلة، طلباً غير مرن. إذا كان الطلب مرن السعر أو يتمتع بمرونة سعر موحدة، لن يرتفع إيراد أجر قطارات الأنفاق مع ارتفاع أجرها. (ذكر أن الحافلات وقطارات الأنفاق هي سلع بديلة. لكن لو كانت سلعاً متكاملة، مثلًا لو كان الركاب يستعملون الحافلات للوصول إلى محطّات قطارات الأنفاق، لانخفض إيراد الحافلات مع ارتفاع أجر قطارات الأنفاق، لأنّ حركة التنقل ستتخصّص في كلتا الوسائلتين، هذا إذا افترضنا أنّ الطلب على قطارات الأنفاق ليس عديم المرونة. ومرة أخرى سيرتفع إيراد قطارات الأنفاق أو يهبط، تبعاً لمرونة السعر في الطلب).

الإجابة الصحيحة هي أ.

١٤.٣ هذا تطبيق معقد لمفهوم الطلب. بما أن الطلب على العضوية غير مرن، سيؤدي رفع سعر العضوية إلى انخفاض بسيط نسبياً في عدد الأعضاء وإلى ارتفاع في إيراد المركز الاجتماعي. ومع رفع سعر بطاقة الدخول إلى حفلة الديسكو، يهبط الإيراد الإجمالي لأن الطلب مرن. مع أننا لا نعرف الأرقام المحددة التي تشملها هذه العملية، تعتبر هذه السياسة أنها على المسار الصحيح لأن هبوط إيراد حفلة الديسكو،

التي لن تكتنَّ بعد اليوم عبر فرض سعر عالٍ بما يكفي، سيُعوَض من خلال الإيرادات المتزايدة لبدل العضوية.
الإجابة الصحيحة هي أ.

الوحدة الرابعة

١.٤ يؤدّي حتماً ارتفاع إنتاج هذه السلعة إلى انخفاض إنتاج السلع الأخرى. من الناحية المبدئية، تسود الفاعلية الهندسية إنتاج سلعة معينة عندما تنتَج هذه السلعة باستخدام الحد الأدنى من الموارد. ولا يعني هذا الأمر أن المجتمع يتبع كل السلع بهذه الفاعلية وينتاج مجموعة السلع التي تحقق الحد الأقصى من منفعته، أي أنه يفي بشروط الفاعلية الاقتصادية. فمن الممكن أن يبقى بعض الموارد غير مستخدم وإذا صَحَّ هذا الأمر، قد ينتج عنه ارتفاع في إنتاج السلع الأخرى من غير أن ينخفض إنتاج السلعة التي يتم إنتاجها بفاعلية هندسية.
الإجابة الصحيحة هي ب.

٢.٤ من أجل إنتاج الكمية القصوى من السلع في فترة زمنية معينة، يجب قيام شرطين: يجب أن تنتَج كل سلعة بطريقة هندسية فعالة، أي باستعمال أقل قدر من الموارد، ويجب استخدام كل الموارد؛ لذا إذا لم يكن الاقتصاد يحقق الحد الأقصى من الناتج، يكون أحد الشرطين ١ و ٢ أو كلاهما سائداً.
الإجابة الصحيحة هي د.

٣.٤ الشروط الضرورية لتحقيق الفاعلية الاقتصادية هي التالية:
أ. الفاعلية الهندسية، أي يجب أن تنتَج كل السلع والخدمات باستعمال أقل قدر من الموارد؛
ب. ويجب أن تستخدم كل الموارد استخداماً كاملاً.
ج. والشرط الضروري والكافى لتحقيق الفاعلية الاقتصادية هو إنتاج مجموعة السلع والخدمات التي تسدّ حاجات المجتمع بأفضل شكل ممكّن.
بما أن الشرط (ج) يشمل الشرطين (أ) و(ب)، فإن هذين الشرطين المذكورين أعلاه غير كافيين لضمانة قيام الشرط (ج).
الإجابة الصحيحة هي د.

٤.٤ يميل المنحنى النموذجي لعرض المؤسسة صعوداً، أي بقدر ما تزداد الكمية المعروضة بقدر ما يرتفع السعر. عندما يتذبذب السعر عن حد معين، لن تكون المؤسسة مستعدة لعرض أي كمية، لكن هذا لا يعني غياب منحنى العرض التقليدي. قد تمنع مؤسسة عن عرض سلعة معينة في فترة زمنية محددة إذا توقعت أن يرتفع سعرها، لكنها ستتراجع عن هذه الخطوة إذا توقعت أن يهبط سعرها.
الإجابة الصحيحة هي د.

السببان اللذان يستطيعان أن يسببا ارتفاع مبيعات مستحضرات التجميل الغالية الشمن في ألمانيا هما ارتفاع المداخيل في ألمانيا أو/و اختلاف الأسعار النسبية. إن سعر مستحضرات التجميل الكمالية مثلًا أعلى بمرتين من سعر المستحضرات "العادية" في ألمانيا، وأعلى منها بثلاث مرات في بريطانيا. أما السبب الذي لا يمكن أن يسبب اختلافاً في حجم المبيعات، فهو طول الفترة الزمنية المختارة؛ نحن لا نقارن مثلاً المبيعات السنوية في ألمانيا بالمبيعات الشهرية في بريطانيا، فقد طرحت فترة زمنية مشتركة مدتها شهر واحد.

الإجابة الصحيحة هي ب.

هذا سؤال تعريفيّ. يرى علماء الاقتصاد أنه من المناسب، لأسباب تحليلية، تمييز المدى القصير، وهو فترة زمنية لا يمكن خلالها زيادة عامل إنتاج واحد على الأقل أو خفضه، عن المدى الطويل، وهو فترة زمنية لا تشهد ثبات أي عامل إنتاج. مثلاً، يمكن أن نعتبر القرار الذي يتناول حجم السوبرماركت قراراً على المدى الطويل في حال لم تكن أعمال البناء قد بدأت. ولكن ما إن يشيد البناء حتى تتحاج إمكان تعديل المتغيرات مثل عدد صناديق الدفع وعدد الموظفين، وهما من عوامل الإنتاج المتغيّرة.

الإجابة الصحيحة هي د.

يستند جواب هذا السؤال إلى المنطق ذاته المستعمل في السؤال ٤ - ٦ المذكور أعلاه. على المدى الطويل، يمكن تعديل كل المتغيرات.

الإجابة الصحيحة هي د.

بما أن السعر يفوق معدل التكاليف المتغيرة أيّاً كان مستوى الإنتاج، ستتحقق المؤسسة الحد الأقصى من الربح أو الحد الأدنى من الخسارة عبر بلوغ مستوى الإنتاج الذي يتساوى عنده الإيراد الإضافي بالتكلفة الإضافية. يمكن بلوغ الحد الأقصى من الإيراد على يد مؤسسة تتمتع بتنافسية كاملة، إذا باع她 كمية لامتناهية، ويمكن بلوغه على يد مؤسسة لا تتمتع بتنافسية كاملة، إذا انعدم هامش الإيراد (الإيراد الإضافي). لذا إن الاحتمال ١ المطروح في السؤال ليس صحيحاً. إن المؤسسة التي تتمتع بتنافسية كاملة وتشهد حالة توازن، تقوم بالإنتاج عند مستوى إنتاج يكون فيه معدل التكلفة الإجمالية في أدنى حد له. ومن الممكن أن يحصل هذا الأمر في ظل الاحتكار، إلا أن إمكان حصوله ضئيل جدًا. لذا لا شيء يضمن أن يكون الإنتاج الملائم لأدنى حد من معدل التكلفة الإجمالية الإنتاج الذي يحقق الحد الأقصى من الربح، ولهذا السبب فإن الاحتمال ٢ غير صحيح.

الإجابة الصحيحة هي أ.

كل النقاط الموجودة على حدود الإنتاج وكل النقاط الموجودة بين حدود الإنتاج

والمحور الأفقي، تمثل كميات قابلة للتحقيق: يمكن إنتاجها عبر مدخل العامل الثابت المحدد وكميات مختلفة من مدخل العامل المتغير. غير أن النقاط الموجودة على حدود الإنتاج في الرسم البياني ٤-٢٦، مثل النقطة (خ) والنقطة (ذ) والنقطة (ض)، هي وحدها التي تمثل مستويات الإنتاج التي تتمتع بفاعلية هندسية، أي أقصى مستويات الإنتاج الممكن تحقيقها بواسطة كميات المدخل المتغير الملائم لها. ولا يمكن بلوغ النقاط الموجودة خارج حدود الإنتاج، مثل النقطة (أ)، من غير زيادة العامل الثابت، أي لا يمكن بلوغ النقطة (أ) على المدى القصير. يظهر الرسم البياني ٤-٢٦ مستويات الإنتاج الممكن تحقيقها، لا الواجب تحقيقها، من أجل بلوغ الحد الأقصى من رفاه المجتمع. لا معلومات متوافرة عن مستوى الإنتاج الذي يتمتع بفاعلية اقتصادية.

الإجابة الصحيحة هي أ.

١٠.٤ كل النقاط الموجودة على حدود الإنتاج، وكل النقاط الموجودة بين حدود الإنتاج والمحور الأفقي، تمثل مستويات إنتاج قابلة للتحقيق: يمكن إنتاجها عبر مدخل العامل الثابت المحدد وكميات مختلفة من مدخل العامل المتغير. غير أن النقاط الموجودة على حدود الإنتاج في الرسم البياني ٤-٢٦، مثل النقطة (خ) و(ذ) و(ض)، هي وحدها التي تمثل مستويات الإنتاج التي تتمتع بفاعلية هندسية، أي أقصى مستويات الإنتاج الممكن تحقيقها بواسطة كميات المدخل المتغير الملائم لها. ولا يمكن بلوغ النقاط الموجودة خارج حدود الإنتاج، مثل النقطة (أ)، من غير زيادة العامل الثابت، أي لا يمكن بلوغ النقطة (أ) على المدى القصير ولكن من الممكن بلوغها على المدى الطويل.

الإجابة الصحيحة هي ب.

١١.٤ هذا سؤال تعريفي. إن الإنتاج الإجمالي المقسم على عدد وحدات أحد عوامل الإنتاج هو معدل نتاج هذا العامل. إن هامش نتاج عامل معين هو تغيير الإنتاج مقسوماً على تغيير العامل. أما التكلفة الإجمالية لإنتاج سلعة معينة، فهي مجموع التكلفة الثابتة والتكاليف الإجمالية المتغيرة، وتكلفة الإنتاج المتغيرة هي التكلفة الإجمالية ناقص التكلفة الثابتة.

الإجابة الصحيحة هي ب.

١٢.٤ إن ارتفاع الإنتاج الإجمالي مع ارتفاع العمال المستخدمين ناجم عن إيجابية هامش نتاج اليد العاملة. ويمكن أن يكون نتاج العامل الإضافي أكبر من معدل نتاج اليد العاملة الموظفة أو مساوياً له أو أقل منه.

الإجابة الصحيحة هي ج.

١٣.٤ المدى الطويل هو الفترة الزمنية التي تكون فيها كل الموارد متغيرة. وفي غياب

عوامل الإنتاج الثابتة، لا وجود للتكليف الثابتة، فالتكليف كلها متغيرة.
الإجابة الصحيحة هي د.

- ١٤.٤ يساوي السعر بالنسبة إلى المؤسسات التي تتمتع بتنافسية كاملة هامش الإيراد (هـ)! القاعدة التي يجب اتباعها لكي تتحقق كل المؤسسات الربح، هي بلوغ مستوى إنتاج يكون فيه (هـ!) = هامش التكلفة (هـ ت). وهذا ما يعني في مؤسسة تتمتع بتنافسية كاملة أن السعر = (هـ ت). وعندما تسعى مؤسسة تتمتع بتنافسية كاملة إلى تحقيق الحد الأقصى من الربح على المدى الطويل، يكون السعر = (هـ ت مد طو) أي هامش التكلفة على المدى الطويل. لكن هذا يعني أنها تتحقق أيضاً الحد الأقصى لهامش التكلفة على المدى القصير (هـ ت مد قص). ولولا ذلك، لغيرت المؤسسة مستوى الإنتاج ولما كان السعر مساوياً لهامش التكلفة على المدى الطويل.
الإجابة الصحيحة هي ج.

- ١٥.٤ على المدى الطويل، تشهد صناعة معينة مؤسسات تقد إليها ومؤسسات تغادرها. إذا كانت هذه التحركات لا تؤثر في سعر مدخل العامل، يتمثل منحنى العرض على المدى الطويل بخط أفقي. إذا لا علاقة لمنحنى العرض على المدى الطويل بأي منحنى من منحنيات التكلفة الخاصة بمؤسسات موجودة في الصناعة.
الإجابة الصحيحة هي د.

- ١٦.٤ تتأثر وضعية منحنى العرض على المدى الطويل الخاص بصناعة معينة بتكلفة مدخلات العوامل. إذا ارتفع سعر مدخلات العوامل، ينحرف المنحنى إلى اليسار، والعكس هو الصحيح.
الإجابة الصحيحة هي ج.

- ١٧.٤ العائدات المتناقصة تعني أن هامش إنتاجية العامل المتغير يرتفع كلما زادت مؤسسة معينة من استعمال مدخل العامل المتغير مع كمية معينة من العوامل الثابتة. لذا فإن الاحتمال ٣ صحيح من حيث المبدأ. يستخلص إذا إن كل وحدة إنتاجية إضافية تتطلب كميات دائمة التزايد من مدخل العامل المتغير وبالتالي سيكون إنتاج كل وحدة إنتاجية إضافية أغلى تكلفة.
الإجابة الصحيحة هي د.

- ١٨.٤ يبلغ هامش نتاج العامل الإضافي (أ) قيمة \$١٢، المعروف عنها بعدد وجبات الطعام الإضافية المضروب بالسعر. أما هامش نتاج العامل الإضافي (ب)، فيبلغ قيمة \$٦ $(\$٢ \times ٣)$. إن هامش تكلفة العامل (أ) هو \$٣، وهامش تكلفة العامل (ب) هو \$١. ستستفيد المؤسسة دوماً من استخدام المزيد من مورد معين طالما أن (هـ!) (هـ ت)، بما أن استخدام المزيد من كل عامل سيرفع الإيراد أكثر مما يرفع التكلفة. لذا، بما أن

الملحق الأول / الإجابات على أسئلة حول المحتوى ودراسة الحالات

١٢ \$ < \$٣ (العامل أ) وبما أن \$٦ > \$١ (العامل ب)، يجب استخدام المزيد من هذين العاملين.
الإجابة الصحيحة هي أ.

١٩.٤ افترض أن مدخل العامل الذي نتحدث عنه هو اليد العاملة، أي مدخل العامل المتغير. إذا عندما تكون (ك) = الإنتاج وتكون (ي) = وحدات العمل، يصبح لدينا

$$م ن_i = \frac{ك}{ي}$$

$$\text{ويصبح } ه_n = \frac{\Delta}{\Delta} \frac{ك}{ي}$$

حيث (ك) = الإنتاج وحيث (ي) = وحدات العمل.

$$\text{معدل التكلفة } (م ت) = \frac{ت إج}{ك} = \frac{ت ث}{ك} + \frac{ت مت}{ك} = \frac{ت ث}{ك} + \frac{ي \times أ}{ك}$$

$$\text{هامش التكلفة} = \frac{\Delta ت إج}{\Delta ك} = \frac{\Delta ت ث}{\Delta ك} + \frac{\Delta ي}{\Delta ك}$$

حيث (أ) = معدلات الأجر في حين تمثل التعابير الأخرى التكلفة الإجمالية والتكلفة الثابتة والتكلفة المتغيرة.

تظهر العبارة $ك/ي$ في المعادلة (١-١) والعبارة $ي/ك$ في المعادلة (١-٣). إذا إن ($م ن_i$) ومعدل التكلفة ($م ت$) مرتبطة ارتباطاً عكسيّاً، لذلك فإن الاحتمال ٢ الوارد في السؤال هو احتمال صحيح. تظهر العبارة $\Delta ك/\Delta ي$ في المعادلة (٢-٢) وتظهر العبارة $\Delta ي/\Delta ك$ في المعادلة (١-٤). إذا يجب أن يكون ($ه_n$) وهامش التكلفة ($ه_t$) مرتبطين ارتباطاً عكسيّاً، لذلك فإن الاحتمال ١ الوارد في السؤال هو احتمال صحيح. $\Delta ت ث/\Delta ك = صفر$ ، إذا يجب ألا تكون التكلفة الثابتة وهامش التكلفة ($ه_t$) مرتبطين، لذلك فإن الاحتمال ٣ الوارد في السؤال ليس احتمالاً صحيحاً.

الإجابة الصحيحة هي ج.

٢٠.٤ التكاليف الثابتة لا تتغيّر مع تغيّر مستويات الإنتاج، وبالتالي يقدر ما يرتفع مستوى الإنتاج بقدر ما يجب أن ينخفض معدل التكاليف الثابتة، أي يجب أن تهبط التكلفة الثابتة للوحدة الإنتاجية مع ارتفاع الناتج.
الإجابة الصحيحة هي د.

٢١.٤ يتم حساب معدل إنتاجية اليد العاملة ($م ن_i$) عبر قسمة الإنتاج الإجمالي على عدد العمال. إن الانفاق الذي أبرم مع النقابة يقضي بأن ارتفاعاً في معدل الأجر سيساوي ارتفاعاً في ($م ن_i$). بما أن ($م ن_i$) ارتفع بنسبة ستة في المئة، يجب أن يكون

ارتفاع معدل الأجر بنسبة ستة في المئة أيضاً، بعض النظر عن التغيرات التي تشهد لها مدخلات العوامل الأخرى.
الإجابة الصحيحة هي ب.

٢٢.٤ إذا بقي المنزل خالياً من السكان، ليس على صاحبه أن يدفع للمصالح المحلية القيمة الشهرية البالغة \$٣٠. لذا على صاحب المنزل أن يسترد من الإيجار \$٣٠ في الشهر على الأقل حتى يصبح استئجار المنزل نشاطاً اقتصادياً قابلاً للتطبيق.
الإجابة الصحيحة هي ب.

٢٣.٤ ينحرف منحنى هامش التكلفة لدى مؤسسة معينة إلى اليمين إذا انخفضت تكلفة أحد مدخلات العوامل المتغيرة. بما أن منحنى عرض الصناعة على المدى القصير يتألف من مجموع منحنيات هامش التكلفة الخاصة بالمؤسسات على المدى القصير، سينحرف منحنى عرض الصناعة على المدى القصير نحو اليمين إذا انخفض سعر مدخل العامل المتغير. لذا فإن الاحتمال ٣ هو احتمال صحيح. وسينحرف المنحنى أيضاً إلى اليمين مع ارتفاع عدد المؤسسات الموجودة في الصناعة، إلا أن هذا الوضع خاص بالمدى الطويل. لذا فإن الاحتمال ١ هو احتمال غير صحيح.
الإجابة الصحيحة هي ب.

الوحدة الخامسة

١.٥ تنشأ السوق عندما تجري عملية تواصل بين الشراء المحتملين والباعة المحتملين. ويتم بعض الصفقات عن طريق الوسطاء أو/والخطوط الهاتفية، مثل التبادل الخارجي وحمولات الشحن. إذاً ليس من الضروري وجود مبني أو مكان مادي. أما الباعة الذين يملكون سلعاً ويعجزون عن الاتصال بأي شراء، والشراء الراغبون في الحصول على سلع ويعجزون عن الاتصال بالباعة، فلا يشكلون أبداً.
الإجابة الصحيحة هي د.

٢.٥ يبلغ عدد آلات البيانو المتبادلة ثالث آلات، وبما أن مدير المتجر وافق على دفع تكفة نقلها، فإن السعر سالب. الرسم البياني الوحيد الذي يظهر كمية توازن تبلغ ثالث آلات في ظل وجود سعر سالب، هو الرسم البياني ٣١-٥.
الإجابة الصحيحة هي ب.

٣.٥ يظهر منحنى الطلب غياب كل طلب على أقلام الرصاص بالسعر \$٢٥٠. ويظهر منحنى العرض غياب الأقلام المعروضة بالسعر \$٣٠، لذا لا يجري أي تبادل.
الإجابة الصحيحة هي ب.

٤.٥ عندما تشهد إحدى الأسواق طلباً فائضاً (أي أن الكمية المطلوبة تفوق الكمية المعروضة في ظل وجود سعر معين)، يرتفع سعر السلعة في السوق إلى أن يبلغ

الملحق الأول / الإجابات على أسئلة حول المحتوى ودراسة الحالات

التوازن، أي إلى أن يزول الطلب الفائض أو العرض الفائض. وتقوم المؤسسات التي تخضع لمبادئ الهاشم بدفع منحنيات عرضها صعوداً (منحنيات هامش التكلفة على المدى القصير). ولدى إنتاج كل وحدة إنتاجية إضافية يكون من خلالها هامش الإيراد (هـ) أكبر من هامش التكلفة (هـ ت)، يرتفع الربح بنسبة الفرق بين هامش الإيراد (هـ) وهامش التكلفة (هـ ت).

الإجابة الصحيحة هي ب.

5.5 شهدت السوق طلباً فائضاً في ظل السعر الذي وضعته الحكومة، لذلك فإن السعر المطلوب لإزالة الفائض يتخطى سعر الحكومة. وتجدر الإشارة إلى أنه لو بيع اللقاح على المستوى الخاص بسعر "التوازن"، لحلت مشكلة توزيعه بشكل مختلف: بما أن الحكومة وضع سعراً شهدت من خلاله السوق طلباً فائضاً، كان عليها أن تقرر من الذي يتلقى اللقاح ومن الذي يُحرم منه على الرغم من استعداده تسديد السعر الذي وضعته. لو كانت السوق تنافسية، لحدث التنافسُ بين الشراة وأولئك القادرين على شراء اللقاح والراغبين فيه عمليّة توزيع اللقاح.

الإجابة الصحيحة هي أ.

6.5 لا يشعر الشراء أو البياعة بعدم الرضى في ظل وجود التوازن، أي يغيب كل طلب فائض وعرض فائض. وهذا يعني أن أي شار يستطيع شراء قدر ما يريد بالسعر الجاري، وأنه لا حاجة لأي شار مستعدٌ لدفع المزيد من المال أن يقدم على ذلك. كذلك يستطيع أي بائع أن يبيع قدر ما يريد بالسعر الجاري، ولا حاجة لأي بائع مستعدٌ لعرض المزيد من السلعة بسعر أدنى أن يقدم على ذلك.

الإجابة الصحيحة هي ب.

7.5 تشهد مساكن الإيجار الخاصة طلباً عليها وعرضًا لها، وهذا ما يحدّد في آن واحد ناتج التوازن وسعر التوازن في السوق. عندما تصبح الوحدات السكنية البالغ عددها ٥٠٠٠ جاهزةً، يتحرّك منحنى الطلب على المساكن الخاصة نحو اليسار لانتقال الكثريين للسكن فيها. بما أن عرض المساكن الخاصة ثابت على المدى القصير، يجب أن يسبب تحركً منحنى الطلب هبوطاً في الإيجار، وهذا ما يؤدي إلى انخفاض أرباح مالكي الأرض على المدى الطويل وإلى خروج الموارد من سوق المساكن الخاصة.

الإجابة الصحيحة هي أ.

8.5 يؤدي ارتفاع عدد لاعبي الغولف إلى تحرك منحنى الطلب على نوادي الغولف نحو اليمين. وفي الوقت نفسه يؤدي انخفاض تكاليف الإنتاج إلى تحرك منحنى عرض نوادي الغولف إلى اليمين. لذا تزداد كمية النوادي المتداولة (المشتراة والمباعة)، لكن المعلومات غير كافية لمعرفة ماذا سيحصل بسعر النوادي: فهو يتوقف على التحركات النسبية لمنحنى الطلب والعرض.

الإجابة الصحيحة هي أ.

٩.٥ عندما يتميز الطلب بسعر تندم مرونته إلى حد كبير، فذلك يعني أن أي ارتفاع في السعر سيُخفض الكمية المطلوبة خفضاً بسيطاً نسبياً. لذا فإن الضريبة التي تفرض على سلعة كان سعرها يتميز بانعدام كبير للمرنة تقع أساساً على كاهل الشراة وتسبب أقل تعكير ممكّن للكمية المتباينة المتوفّرة. كما أن الضريبة التي تفرض في ظل وجود عرض تندم مرونته انعداماً كبيراً تعكّر كمية التوازن تعكيراً بسيطاً، غير أن معظم تأثيرها يقع على عاتق الباعة. إن تحديد الجهة التي تحمل الضريبة يتوقف على المستويات النسبية لمرونة الطلب والعرض.

الإجابة الصحيحة هي د.

١٠.٥ يولد ارتفاع ضريبة المبيعات على السيارات الجديدة تأثيرين في سوق السيارات المستعملة: فهو يرفع الطلب على السيارات المستعملة من قبل الأشخاص الذين لا يملكون أي سيارة، ويقلص عرض السيارات المستعملة بما أن الأشخاص الذين كانوا ليبيعوا سياراتهم الحالية لشراء سيارات جديدة لولا وجود الضريبة، سيقررون الاحتفاظ بسياراتهم القديمة. عندما يرتفع الطلب وينخفض العرض، يرتفع السعر بالتأكيد، لكن إما أن ترتفع الكمية المباعة أو تنخفض.

الإجابة الصحيحة هي ج.

١١.٥ يقوم الافتراض على وجود كمية ثابتة من السلمون المعد للبيع خلال فترة السوق، بعض النظر عن السعر، أي أن منحنى العرض يتمثل بخط عمودي. تم تسليم السلمون إلى البائع بالمزاد العلني، الذي تقوم مهمته على بيع السلمون، بأعلى سعر ممكّن (قد يكون هذا السعر صفرًا في حال لم يرغب أحد في السلمون). نظراً لوجود ارتفاع في الطلب خلال فترة السوق، لن تتغيّر كمية التوازن لكن السعر سيرتفع إلى أن يبلغ التوازن.

الإجابة الصحيحة هي ج.

الوحدة السادسة

١.٦ يتم التعريف بتوازن السوق على أنه غياب القوى المُسَبِبة للتغيرات، وهذا يعني أن المؤسسات تسجل أرباحاً وأن معدل الإيراد (السعر) يساوي معدل التكلفة (الذي يشمل الربح العادي)، وأنه ما من حواضر تدفع بالمؤسسات إلى دخول الصناعة أو الخروج منها.

الإجابة الصحيحة هي د.

٢.٦ بما أننا نتعاطى مع صناعة تتمتع بتنافسية كاملة، ستقوم المؤسسات بتقليد أي مؤسسة تجني أرباحاً تفوق العادة (أي تمثل بمنحنى منخفض لمعدل التكلفة). يؤدّي هذا الأمر إلى انحراف منحنى عرض الصناعة نحو اليمين، وانخفاض سعر التوازن،

الملحق الأول / الإجابات على أسئلة حول المحتوى ودراسة الحالات

وإعادة تحديد الأرباح العادلة لدى كل المؤسسات. وتتدفق الموارد نحو الصناعة بينما ترغم المؤسسات الحمولة والراضية عن حالها على الخروج من الصناعة.
الإجابة الصحيحة هي أ.

عندما تكون الصناعة في حالة توازن على المدى الطويل ويرتفع طلب المستهلك (انحراف منحني الطلب نحو اليمين)، تشهد توازناً على المدى القصير لدى بلوغها مستوى الإنتاج ومستوى السعر اللذين يتقطعون عندهما منحني الطلب الجديد ومنحني عرض الصناعة على المدى القصير (مجموع منحنيات هامش التكلفة لدى المؤسسات). لذا يرتفع السعرُ ربّع المستهلكين. وعلى المدى الطويل، تستقطب الأرباح غير العادلة مؤسساتٍ جديدة، ما يرفع عرض الصناعة. وهذا الأمر يرغّب بدوره السعرَ على الهبوط حتى يتم تحقيق توازن جديد على المدى الطويل.
الإجابة الصحيحة هي ج.

إذا كان الاقتصاد الكامل التنافسية في حالة من التوازن، تغيب من حيث المبدأ كل قوة مسببة للتغيير. ويعجز المستهلكون عن تحسين حالهم عبر تكيف أنماط إنفاقهم (سيكونون جميعاً في صدد تحقيق الحد الأقصى من المنفعة)، ويعجز أي مورد عن تسجيل إيراد أعلى عبر انتقاله إلى صناعة أخرى (ستكون الموارد كلها في صدد كسب أرباح عادلة). بالطبع يستحيل في العالم الحقيقي بلوغ التوازن العام نظراً لاستمرار التغيرات كالاحتراقات مثلاً. لكن المستهلكين يهدّدون مع المؤسسات إلى التوازن العام، وهذا ما يشكل مبدأ تحليلياً مفيداً.
الإجابة الصحيحة هي ب.

يتّمّل منحني عرض المؤسسة على المدى القصير بمنحني هامش التكلفة الذي يعلو أدنى نقطة على منحني معدل التكلفة المتغيرة. تعرّض المؤسسة الساعية إلى تحقيق الحد الأقصى من الربح وحدة إضافية من الناتج، طالما أن الإيراد الإضافي (السعر، في صناعة كاملة التنافسية) يفوق تكلفة الإنتاج الإضافية، أي هامش التكلفة. لذا فإن منحني هامش التكلفة هو الذي يحدد منحني العرض. ويشكّل منحني العرض على المدى القصير، بالنسبة إلى الصناعة بمجملها، مجموع منحنيات هامش التكلفة الخاصة بالمؤسسات على المدى القصير.
الإجابة الصحيحة هي ج.

لكي تستعمل الموارد استعمالاً فعالاً، من الضروري أن تكون أسعار السلع والخدمات التي تنتجهها هذه الموارد مساويةً لهامش التكلفة. من الواضح أن هامش تكلفة خدمات النقل يرتفع خلال فترة الرحمة، إذا امتلأت القطارات والحافلات حتى كامل طاقتها، لأن كل منتقل يمنع منتقلآً محتملاً آخر من استهلاك الخدمات. يجب أن يحدّد السعر خلال فترة الرحمة بشكل لا يحدث طلباً فائضاً. ويضمن هذا الأمر

أن يكون المتنقلون خلال فترة الزحمة من الذين يعلقون عليها أهمية قصوى، أي أنهم الناس المستعدون لدفع هذا السعر الغالي. وخلال الفترات التي لا تشهد زحمة، يجب على السعر أن يغطى فقط تكلفة الموارد المستهلكة في نقل راكب إضافي. إذا نظرنا إلى خطة تحديد السعر هذه من وجهة نظر أخرى، نلاحظ أنها تساهم في نشر استعمال تجهيزات النقل طوال اليوم، وتختفي وبالتالي كمية المعدات المطلوبة لمواجهة طوابير الركاب خلال فترة الزحمة القصوى.

الإجابة الصحيحة هي ج.

٧.٦ وجود التجنيد يعني، في ظل معدلات الأجور الجارية، وجود طلب فائض على الجهاز العسكري من قبل الحكومة. إذا تم الانتقال إلى نظام سوق ترتفع فيه الأجور إلى مستوى ثباتي فيه الحاجات على مستوى الجهاز العامل، عبر عرض أجر مرتفع بما فيه الكفاية، يرتفع دخل الجهاز العسكري وترتفع معه وجوباً الضرائب المطلوب تسديدها للميزانية العسكرية التي ارتفعت. في الواقع، بما أن استعمال نظام السعر لتحديد من الذي سيلتحق بالخدمة العسكرية يؤدي إلى التحاق الأشخاص الأقل رغبة فيها (أو الأشخاص الذين كانوا يملكون خيارات هي أقل ما يتمسّن)، يمكن لأي شخص أن يكون في نظام مماثل أيسر حالاً، إذا تواجدت وسائل تجعل المجندين غير الراغبين في الانتحاق بالخدمة، في ظل نظام السعر، يعوضون على المكلفين الآخرين الذي يواجهون ضرائب أعلى. وبما أن وسيلة مماثلة تغيّب عادةً، يتلقى المجندون دخلاً أدنى ويتلقي المكلّفون المدنيون دخلاً أعلى في ظل نظام التجنيد.

الإجابة الصحيحة هي أ.

٨.٦ يشير منحنى العرض إلى الكميات التي ستعرض بأسعار مختلفة. إذا كانت السوق في حالة مختلة التوازن وتشهد طلباً فائضاً، لن يشعر كل الشراء بالرضى وستحدث قوى السوق ارتفاعاً في السعر. عندما يرتفع السعر، ترتفع الكمية المعروضة، لكن منحنى العرض سيشهد تحرّكاً على طوله لا تحرّكاً في موضعه.

الإجابة الصحيحة هي ج.

٩.٦ صحيح أن الأرباح تظهر أين يمكن تخصيص رأس المال بالطريقة الأكثر فعالية، لكنها لا تتوفر في اقتصاد المشاريع الخاصة معلومات حول مستوى الأجر الذي يحدّده الطلب على اليد العاملة والعرض لها. لذا لا وجود، بالنسبة إلى أي مؤسسة، لعلاقة سببية بين الربح ومستوى الأجر. هذا وإن الاستنتاج القائل إن الأجر "فائض التدني" يشمل القيام بحكم تقديرى. في اقتصاد المشاريع الخاصة، تخصص الموارد وفقاً لحاجات المستهلكين، فقط إذا كانت القرارات التي تتخذها المؤسسات بشأن الإنتاج تستجيب للقرارات التي يتخذها المستهلكون بشأن الإنفاق. يترجم أولاً ارتفاع الطلب على سلعة معينة بارتفاع في أسعارها وارتفاع في الأرباح النابعة من إنتاجها. وتحاول المؤسسات الاستفادة من هذه الإرباحية المرتفعة فتنتج المزيد من

الملحق الأول / الإجابات على أسئلة حول المحتوى ودراسة الحالات

هذه السلعة. لكنها لن تلبي أفضليات المستهلكين تلبية كاملة إلا بوجود المنافسة، فنزيد الناتج حتى يبلغ نقطة يتاسب فيها تقدير المستهلكين مع تكلفة الإنتاج (بما في ذلك الربح العادي).
الإجابة الصحيحة هي أ.

١٠.٦ عندما تكون السوق في حالة توازن، يستطيع الشراء شراء كل ما يريدون بالسعر الجاري ويستطيع الباعة أن يبيعوا كل ما يريدون بهذا السعر، أي بغير آخر، لن يحدث طلب فائض وعرض فائض. لكن هذا لا يعني أن الباعة غير راغبين في عرض المزيد من الكميات بأسعار أعلى.
الإجابة الصحيحة هي ب.

١١.٦ عندما يبلغ السعر \$٢، يكون الطلب فائضاً، ومن أجل إزالته من السوق يجب أن يرتفع السعر. لكن عندما يبلغ هذا الأخير \$٣، يصبح العرض فائضاً. لذا يجب أن يكون سعر التوازن بين \$٢ و \$٣. عندما يبلغ السعر \$٤، يصبح العرض فائضاً ويقوم الممدونون، الراغبون في عرض خدماتهم بأسعار أدنى، بالإقدام على هذه الخطوة من أجل الحصول على مبيعات، أي يحدث تحرك على طول منحنى العرض. أما منحنى الطلب المشتق من العمودين الأولين فلن يتغير مع تغير الأسعار.
الإجابة الصحيحة هي ج.

الوحدة السابعة

١.٧ يُعرف هامش الإيراد على أنه يساوي الإيراد الإضافي الذي يكسب بيع وحدة إنتاجية إضافية. والسعر الذي يستطيع المحتكر من خلاله أن يبيع وحدة إضافية، مبين في منحنى الطلب (أو منحنى معدل الإيراد)، على أنه الفرق بين سعر آخر وحدة تباع وسعر الوحدة التالية التي تباع من بعدها. كما يؤثر السعر الذي يجلب المنافسة في منحنى طلب المحتكر لكنه لا يؤثر في هامش إيراده.
الإجابة الصحيحة هي ج.

٢.٧ يستفيد المحتكر دوماً من زيادة الناتج طالما أن كل وحدة إضافية ينتجهما تزيد الإيراد الإجمالي أكثر مما تزيد التكلفة الإجمالية، أي طالما أن هامش الإيراد يفوق هامش التكلفة. ويسجل الحد الأقصى من الربح لدى بلوغ مستوى يتساوى فيه هامش الإيراد وهامش التكلفة.
الإجابة الصحيحة هي ب.

٣.٧ يتمثل منحنى الطلب المواجه لمنافس كامل بخط أفقى، أي يستطيع المنافس الكامل أن يبيع قدر ما يشاء من السلع بالسعر الجاري الذي لا سيطرة له عليه. مثلاً، إذا كان سعر أقلام الرصاص يبلغ عشرة سنتات، يستطيع المنافس أن يبيع منها قلماً واحداً أو

ألف قلم من غير أن يتأثر السعر. ويصبح معدل إيراد المنافس وهامش إيراده عشرة سنتات، وهكذا $(س) = (م) = (ه)$. لكن معدل الإيراد وهامش الإيراد مختلفان بالنسبة إلى المحتكر الذي يواجه منحنى طلب منحدر: يفوق السعر هامش الإيراد. ومن الممكن أن يملك المحتكر والمنافس الأصول ذاتها، وأن يتواجدَا في صناعة دائمة التكلفة، فلا يحتاج أي منهما إلى عملية ضبط من قبل الحكومة.

الإجابة الصحيحة هي ب.

في المنافسة الاحتكارية، تجذب الأرباح التي تفوق العادة مؤسساتٍ جديدة نحو الصناعة محرّكةً منحنى الطلب المواجه للمؤسسة الأولى نحو اليسار. تواصل هذه العملية حتى لا يبقى شيء سوى الأرباح العادية، ما يمنع المقلّدين الناجحين من بلوغ أرباح تفوق العادة ويحول دون نشوء الاحتكار. من حيث المبدأ، لا تستطيع المؤسسات التنافسية الاحتكارية إنشاء حواجز دخول.

الإجابة الصحيحة هي ج.

يلتقي منحنى هامش التكلفة بمنحنى معدل التكلفة المتغيّرة عند أدنى نقطة له، أي عند مستوى الإنتاج الحالي وعنده السعر البالغ $\$16,50$. ولكن عند هذا المستوى من الإنتاج، لا يبلغ هامش الإيراد سوى $\$12$. لذا يفوق هامش التكلفة هامش الإيراد، ولكي تتحقّق المؤسسة الحد الأقصى من الربح، عليها أن تقلص إنتاجها. لكن لدى انخفاض مستوى الإنتاج، يجب أن يكون سعر التصفية أكثر ارتفاعاً على منحنى طلب منحدر.

الإجابة الصحيحة هي ج.

يواصل المحتكرُ الساعي إلى بلوغ الحد الأقصى من الربح الإنتاج إلى أن يبلغ مرحلة يتساوى فيها هامشُ الإيراد وهامشُ التكلفة. عند هذا المستوى من الناتج، يكون السعر الذي يزيل السلع من السوق أكبر من هامش التكلفة. لذا إن السعر الذي يدفعه المستهلك لشراء سلعة يتوجهها محتكر، لا يعكس هامش تكلفة إنتاج هذه السلعة الذي يتحمله المجتمع.

الإجابة الصحيحة هي ب.

يواصل المحتكرُ الساعي إلى تحقيق الحد الأقصى من الربح الإنتاج إلى أن يبلغ مرحلة يتساوى فيها هامشُ الإيراد وهامشُ التكلفة. لكي يعادل السعرُ هامشُ التكلفة، يجب توسيع الإنتاج في القطاع الاحتكاري وتقليله في القطاع التناصفي في آن واحد. وعندما تساوي الأسعارُ هامشُ التكلفة في كلا القطاعين، تسود الفاعلية الاقتصادية.

الإجابة الصحيحة هي د.

الملحق الأول / الإجابات على أسئلة حول المحتوى ودراسة الحالات

- ٨.٧ وجود الاحتكار في إحدى الصناعتين يعني أن السعر فيها يفوق هامش التكلفة. ولو كانت هذه الصناعة لتصبح تنافسية، لانخفض السعر وارتفاع الإنتاج على المدى الطويل، بما أن وجود الأرباح الرائدة يؤدي إلى انضمام مؤسسات جديدة إلى الصناعة. وفيما يتسع إنتاج الصناعة الاحتكارية سابقاً، تبتعد الموارد عن الصناعة التنافسية ما يؤدي إلى انخفاض إنتاج هذه الصناعة.
الإجابة الصحيحة هي أ.
- ٩.٧ يُعرف منحنى طلب المحتكر على أنه منحنى معدّل إيراده ويظهر هذا المنحنى الكميّات التي يمكن بيعها بأسعار مختلفة.
الإجابة الصحيحة هي ب.
- ١٠.٧ يحدّد الإنتاج الذي يتحقق للمحتكر الحد الأقصى من الربح من خلال نقطة تقاطع منحنى هامش الإيراد (هـ إ) ومنحنى هامش التكلفة (هـ ت). يحدث هذا الأمر في الرسم البياني ١٧-٧ عند مستوى الناتج (و). ويكون السعر المناسب له الذي يحقق الحد الأقصى من الربح والذي يشير إليه منحنى الطلب (معدّل الإيراد)، عند المستوى (هـ).
الإجابة الصحيحة هي د.
- ١١.٧ طالما أن معدّل الإيراد يفوق معدّل التكلفة الإجمالية، سيجنّي المحتكر ربحاً (عائدات تفوق العادة). يتقاطع هذان المنحنيان في الرسم البياني ١٧-٧ عند النقطة المشتركة (ي) التي يبدأ المحتكر من بعدها بتكبّد الخسائر.
الإجابة الصحيحة هي د.
- ١٢.٧ يشير منحنى هامش الإيراد إلى زيادات في الإيراد الإجمالي ناتجة عن بيع كل وحدة إنتاجية إضافية. عندما يبلغ هامش الإيراد مستوى الصفر، يقلل الإنتاج الإضافي من الإيراد الإجمالي. لذا عندما يبلغ هامش الإيراد مستوى الصفر، يكون الإيراد الإجمالي في أقصى حد له.
الإجابة الصحيحة هي ب.
- ١.٨ العائق التي تواجهه فرداً يفكّر في شراء سلعة عامة هي أنه يستطيع التمتع بها من دون الدفع لذلك إذا اشتراها أي فرد آخر، والعكس صحيح إذا قام فرد بشراء السلعة، ولم يستطع منع الآخرين من التمتع بها مجاناً، ونذكر على سبيل المثال الدفاع الوطني. وينطبق هذا المنطق على الفقراء والأغنياء على حد سواء.
الإجابة الصحيحة هي ج.

٢.٨ تنشأ النتيجة الخارجية عندما تؤثر أعمال شخص (أو كائن حي) تأثيراً إيجابياً (النحل الذي يلقي الفواكه) أو تأثيراً سلبياً (المؤسسات التي تلوث الأنهر) لدى أعضاء المجتمع الآخرين. عندما يحدث التلوث، يتجاهل الملوثون التكلفة الإضافية التي تفرضها أعمالهم على الآخرين. وإذا لم يأبه الناس لتلوث الأنهر والمجاري المائية أو عدم تلوثها، تزول النتيجة الخارجية (وعن طريق هذه الصدفة يزول التلوث من حيث المبدأ).

الإجابة الصحيحة هي ب.

٣.٨ عندما يلوث معمل الورق النهر، لا يأخذ بعين الاعتبار التكاليف الإضافية التي يتحملها المجتمع، أي التلوث، في عملية إنتاج الورق. لذا لن تعكس تكلفة الورق تكلفة الإنتاج الحقيقية ما يعني أن مستعملي الورق يتلقون دعماً من أعضاء آخرين في المجتمع، وهم في هذه الحال المكلّفون في المدينة.

الإجابة الصحيحة هي د.

٤.٨ لكي تسود الفاعلية الاقتصادية اقتصاداً معيناً، يجب أن تعكس أسعار السلع هامش تكلفتها بالنسبة إلى المجتمع. عندما يحدث التلوث، تتجاهل المؤسسات المسؤولة عنه التكاليف الإضافية التي يرتبها على المجتمع، فهي لا تهتم إلا بالتكاليف التي تخصلها مباشرة مثل اليد العاملة والمعدات وسواها. إن الهدف من فكرة فرض ضريبة على الملوثين هو إرغامهم على تسديد كل التكاليف الاجتماعية، أي تكاليفهم المباشرة، إضافة إلى تكاليف التلوث. وبتعبير آخر، يجب أن تكون الضريبة المفروضة معادلة للتكاليف الإجمالية (التكاليف الاجتماعية) ناقص التكاليف الخاصة.

الإجابة الصحيحة هي د.

٥.٨ الجواب كما في السؤال ٤-٨.
الإجابة الصحيحة هي د.

٦.٨ الجواب كما في السؤال ٤-٨.
الإجابة الصحيحة هي ج.

٧.٨ النهر هو مصدر لمنفعتين اثنتين فقط هما تصريف النفايات والسمك التجاري، وكلما ارتفعت كمية النفايات المرمية فيه ارتفع عدد الأسماك النافقة، وبالتالي انخفضت غلة السمك التجاري. وبما أنه لا يجري تعداد الأرباح والتكاليف التي يسجلها المجتمع من كلتا العمليتين، وهما التخلص من النفايات وصيد السمك التجاري، لا يسعنا أن نحدد التوافقية الفضلى بين هذين الاستعمالين. لكننا نعرف أن منتج المواد الكيميائية يفكّر في التكلفة الخاصة لمعالجة النفايات (التكلفة التي يتكبدها هو وحده) ولا يفكّر في التكلفة الاجتماعية عندما يتخلص من نفاياته في النهر. فهو يتجاهل التكلفة التي تفرضها أعماله على صيادي السمك التجاريين، ونتيجة لذلك،

الملحق الأول / الإجابات على أسئلة حول المحتوى ودراسة الحالات

يصبح هامش الربح الاجتماعي الناتج عن معالجة النفايات بهذه الطريقة أقل من هامش التكلفة الاجتماعية. ويشير هذا الأمر إلى أن الفاعلية سترتفع إذا قلت النفايات المرمية في النهر وكثرت غلة الأسماك، على الرغم من أنه يعني ارتفاع سعر المواد الكيميائية.

الإجابة الصحيحة هي ب.

٨.٨ عندما يصوت كل مستهلك تصوياً صادقاً، يحدد الكمية التي يرغب فيها من السلعة (ذ). لكن بحكم طبيعة السلعة العامة التي اشتراها المستهلك، يستطيع أشخاص آخرون أن يتمتعوا بها كما يستطيع المستهلك بدوره التمتع بالمزيد من السلعة التي اشتراها كل المستهلكين الآخرين الذين يصوتون بشكل صادق ومستقل. في هذه الحال مثلاً، يمكن أن يصوت كل مستهلك لشرطٍ خاص به وينتهي الأمر بوجود عدد كبير جدًا من الشرطين في المجتمع.

الإجابة الصحيحة هي أ.

٩.٨ تُفهم مشكلة التلوّث فهماً أفضل من حيث كونها إخفاً لنظام السعر أكثر من كونها خللاً في الخلق البشري. فالأسواق تتحقق أحياناً في تأمين المعلومات المناسبة لصانعي القرار، ونتيجةً لذلك، تتحقق في أخذها بعض الاعتبار بعض التأثيرات غير المرغوب فيها والناتجة عن نشاطها الاقتصادي. وتكون في هذه الأحوال تكلفة الإنتاج الخاصة أقلً من تكلفته الإجمالية (بما فيها التكلفة الاجتماعية)، فيبالغ المستهلكون في شراء السلع المعنية لأنهم لا يدفعون ثمن تكلفتها الكاملة. لكي نخفّف من حدة التلوّث، علينا أن نقلص التأثيرات الخارجية عبر التخفيف من استهلاك السلع التي يسبب إنتاجها التلوّث أو نستعمل موارد أخرى للتعويض عن التأثيرات الخارجية (مثل تزويد السيارات بأجهزة لمكافحة الضباب الدخاني). في كلتا الحالتين، يأتي حصولنا على بيئة قليلة التلوّث على حساب أمور أخرى.

الإجابة الصحيحة هي ب.

الوحدة التاسعة

١.٩ لا يؤثّر أعمال أي مؤسسة تعمل ضمن سوق العمل التنافسية في معدل الأجور الجاري ولا في مستوى توازن العمالة. ولو كانت المؤسسة تعمل وفق مستوى ناتج يتخطى فيه معدل الأجور هامش إيراد النتاج الخاص باليد العاملة، لقضى السلوك الساعي إلى تحقيق الحد الأقصى من الربح بأن تقلص المؤسسة مستوى عمالتها حتى تصبح مساهمة آخر عامل مستخدم (ناتج هامش الإيراد) مساوية لمعدل الأجور.

الإجابة الصحيحة هي ب.

٢.٩ تقوم المؤسسة التي تحكر الشراء وتسعى إلى تحقيق الحد الأقصى من الربح بتوظيف اليد العاملة حتى تبلغ مرحلة يكون فيها الربح الذي تجنيه المؤسسة من توظيف عامل

إضافي واحد (قيمة هامش نتاج اليد العاملة) مساوياً للتكلفة التي تتحملها المؤسسة جراء توظيف هذا العامل (هامش تكلفة اليد العاملة). وبالتالي، لن تقوم المؤسسة التي تحكم الشراء بتوظيف اليد العاملة إلى درجة تتساوى فيها قيمة هامش نتاج اليد العاملة بمعدل الأجور، لأن هامش تكلفة اليد العاملة سيُفوق معدل الأجور في ظل وجود منحني عرض لليد العاملة يميل صعوداً. وهذا ما يقصده علماء الاقتصاد بـ "استغلال اليد العاملة"، وهي عبارة يطلق عليها الماركسيون تعريفاً مختلفاً.

الإجابة الصحيحة هي ج.

٢.٩ تقوم المؤسسات الساعية إلى تحقيق الحد الأقصى من الربح بتوظيف عوامل الإنتاج حتى تبلغ مرحلة تكون فيها مساهمة هذه العوامل في الناتج (قيمة هامش نتاجها) متساويةً لمعدل الأجور الجاري. في الأسواق التنافسية، تحدّد أجور المدراء والعمال غير الكفوئين من خلال شروط الطلب والعرض. ويعود السبب الذي يجعل من أجور المدراء أعلى من أجور العمال إلى شروط الطلب والعرض الملائمة لهم.

الإجابة الصحيحة هي د.

٤.٩ بما أن المستخدمين أرغموا على دفع معدل أجور أعلى من أجور التوازن الذي يسود في السوق التنافسية، فذلك لا يعني أنهم لم يساواوا الأجور بهامش الناتج. في الواقع، يشير صرفُ العمل إلى أنهم سلكوا هذا الاتجاه، لذلك ما من سبب يدفع إلى الافتراض بأن الجواب (أ) هو الصحيح. لكن بما أن دخل الأجر الإجمالي ارتفع، فإن عمال المناجم لم يصبحوا أيسراً حالاً من السابق وحسب، بل باتوا قادرين على أن يدفعوا للعمال الذين تم صرفهم دخل أجراًهم الأساسي وأن يدفعوا لأنفسهم دخل أجراًهم الأساسي، ويتبقى لهم مع ذلك قسط من الدخل.

الإجابة الصحيحة هي ب.

٥.٩ يشهد النظام الاقتصادي التنافسي حالة توازن عندما يزول كل حافر يدفع بأي عامل من عوامل الإنتاج إلى البحث عن استخدام بديل. ولا يعني هذا الأمرُ أن الدخل يتساوى بين أصحاب المؤهلات المتماثلة، فقد تكون لهم أفضليات مختلفة حيال العمل مقابل الترفيه، ولا يعني حتى عدم معاناة أي كان من الجوع، أي أن الذي لا يتمتع بكفاءات قابلة للتداول في السوق سيكون عاطلاً عن العمل. ومن الممكن أيضاً أن يبذل العاملُ غير الكفوء جهداً كبيراً في العمل ويجني دخلاً يتدنى إلى حد كبير عن دخل لاعب كفوء في كرة القدم قد لا يبذل سوى جهد بسيط.

الإجابة الصحيحة هي ج.

٦.٩ بما أن الأجر البالغ \$٩ في اليوم هو أجر ثابت، فإن هامش تكلفة اليد العاملة يبلغ \$٩. تقوم المؤسسة الساعية إلى تحقيق الحد الأقصى من الربح بتوظيف اليد العاملة حتى بلوغ مرحلة تكون فيها قيمة هامش نتاج اليد العاملة متساويةً لمعدل الأجور،

الملحق الأول / الإجابات على أسئلة حول المحتوى ودراسة الحالات

لكن لم يتمّ بلوغ هذه المساواة في اللوحة. عندما يجري توظيف عامل سادس، يزداد الناتج بنسبة ١٠ وحدات ($60 - 70 = 10$) قيمتها $\$10 \times \$10 = \$100$. ويفوق هذا الرقم معدّل الأجور البالغ $\$9$ ، لذا يجب توظيف هذا العامل. لكن قيمة هامش نتاج العامل السابع تبلغ $\$8$ وحسب، لذا يجب الامتناع عن توظيفه.

الإجابة الصحيحة هي أ.

تقوم المؤسسة الساعية إلى تحقيق الحد الأقصى من الربح بتوظيف عامل إضافي إذا كان يساهم في الإيراد (قيمة هامش نتاجه) أكثر مما يساهم في التكلفة (معدّل الأجور الجاري). يبدو في اللوحة أن قيمة هامش نتاج اليد العاملة تهبط هبوطاً مطرداً مع ارتفاع نسبة توظيف العمال. يضيف العامل الثالث إلى الناتج $\$1,400 - (\$4,800 - \$6,200) = \$1,200$ ، لذا يجب توظيفه. أما العامل الرابع، فيضيف إلى الناتج $\$1,200$ غير أنه يكلف $\$1,200$ ، لذا يجب الامتناع عن توظيفه.

الإجابة الصحيحة هي ب.

قبل أن يصدر القانون الذي وضع حدأً أدنى للأجور يبلغ $\$1,600$ ، كان المزارع يوظف ثلاثة قاطفين، لكن السلوك الساعي إلى تحقيق الحد الأقصى من الربح يقضي بـألا يوظف المزارع الآن سوى قاطفين لأن هامش نتاج القاطف الثالث البالغ $\$1,400 - (\$6,200 - \$4,800) = \$1,200$ أدنى من معدّل الأجور البالغ $\$1,600$. لذا سيتم صرف هذا القاطف وستسوء حاله مع أن العاملين الآخرين سيستفيدان من هذا الأمر. أما ناتج العامل الواحد (قيمة معدّل نتاج اليد العاملة)، فسيترفع لكن الناتج الإجمالي سيهبط.

الإجابة الصحيحة هي ج.

الوحدة العاشرة

١.١٠ بالمقارنة مع البلد (خ)، يمكن للبلد (ذ) ان يتبع وحدة قمح ووحدة قماش أيضاً انطلاقاً من موارد قليلة. وبالتالي يكون للبلد (خ) مزية مطلقة في إنتاج السلعتين. إلا أنه يلزم البلد (ذ) اضعاف عدد الأيام/رجال لإنتاج القماش بالمقارنة مع القمح، في حين ان البلد (ذ) لا يحتاج إلى ضعف عدد الأيام/رجال فقط لإنتاج القماش بالمقارنة مع القمح. لذلك بما ان للبلد (خ) مزية مقارنة في إنتاج القمح وللبلد (ذ) مزية مقارنة في إنتاج القماش، سيقوم البلد (خ) بتصدير القمح وباستيراد القماش.

الإجابة الصحيحة هي أ.

٢.١٠ مستوى معيشة عالمي أعلى يعني اجمالاً ناتجاً عالمياً فردياً أعلى. قد يحصل ذلك بطرق مختلفة، مثلً العائد العالمي نفسه وعدد سكان أقل أو عائد العالمي ادنى وعدد سكان أقل على نحو متقارب. على افتراض أننا أمام عدد معين من السكان، قد يلزم

عائد أكبر لزيادة مستويات المعيشة. يحصل ذلك بازدياد في كمية و/أو نوعية عوامل الإنتاج أو عن طريق توزيع أكثر فعالية لهذه العوامل. على الرغم من ان ازديادا في الرسوم الجمركية الحمائية قد ينفع بلداً واحداً، قد يؤدي ازدياد في الرسوم الجمركية الحمائية إلى توزيع أقل فاعلية للموارد العالمية، وبالتالي إلى انخفاض في العائد العالمي. وقد يؤدي كل من الازدياد في مهارات العمال وسلح رأس المال إلى ارتفاع العائد.

الإجابة الصحيحة هي بـ .

٣.١٠ قد يكون تأثير فتح التجارة مع روسيا ازدياد الدخل لكل فرد في كلا البلدين لأنها قد تتيح المزيد من الفرص أمام المستهلكين في كل بلد لاستهلاك مزيج من السلع التي تتلاءم أكثر مع ما يفضّلونه. وقد تسمح أيضاً لكل بلد أن يتخصص في إنتاج تلك السلع التي لديه مزاية مقارنة حيالها. وعلى الرغم من ازدياد حتمي في الدخل القومي الأميركي، فمن يتقاسمها كل العمال والموظفين بالتساوي. من المحتمل على الأقل على المدى القريب أن يواجه الذين في صناعات الاستيراد المنافسة، تدنياً في الدخل. إلا أن هذا التدني قد لا يكون عظيماً كازدياد دخل صناعات التصدير.

الإجابة الصحيحة هي بـ .

٤.١٠ قد يؤدي الازدياد في حجم التجارة الدولية، من جراء توزيع أكثر فعالية للموارد، إلى دخل عالمي ومستويات معيشة متوضطة أكثر ارتفاعاً. ونتيجة لذلك قد يكون تحسن حالة الجميع نحو الأفضل ممكناً في حال تم اعتماد خطط مناسبة ل إعادة توزيع للدخل. ولكن حتى ولو ان المعادل قد يرتفع، قد يهبط دخل البعض وكذلك مستوى المعيشة.

الإجابة الصحيحة هي جـ .

٥.١٠ تكون قيمة تبادل الصادرات والواردات متعادلة لا يعني ان الذين يتعاطون التبادل التجاري ليسوا في حالة افضل. في الواقع، لو لم ينتفع الطرفان من التجارة لما حصل التبادل التجاري. كل طرف يكون مستعداً عادة للتنازل أكثر مما ينبغي مقابل ما سيحصل عليه. تكون قيمة تبادل الصادرات والواردات متعادلة لا يعني ان الذين يتعاطون التبادل التجاري ليسوا في حالة افضل. في الواقع، لو لم ينتفع الطرفان من التجارة لما حصل التبادل التجاري. كل طرف يكون مستعداً عادة للتنازل أكثر مما ينبغي مقابل ما سيحصل عليه.

الإجابة الصحيحة هي أـ .

٦.١٠ في غياب أي تغيرات معموّضة، يعني تحسن الباوند الاسترليني ان المزيد من أي عملة أخرى سيبادل لقاء باوند استرليني واحد، أي ان باونداً واحداً سيشتري الآن المزيد من الفرنكـات الفرنسية أو المارـكات الـالمانية. وبالتالي ستكون كلفـة عـطلـة في

أورووبا أقل للبريطانيين. من خلال تبادل بمزيد من الفرنكات أو الماركات، سيسمح الباوند طلب المزيد من الواردات، أي ان السلع المستوردة ستكون أرخص كلفة.
الإجابة الصحيحة هي ج.

٧.١٠ لا يزال الفرنك السويسري يشتري سلة السلع نفسها في سويسرا. إلا ان الباوند الاسترليني يتبادل الآن مقابل ٨,٢ فرنكات سويسرية بدلاً من ٥,٢. ان باوندًا استرلينيًّا واحدًا يمكنه الآن شراء سلع سويسرية أكثر من قبل. أصبحت السلع السويسرية أقل كلفة بالنسبة إلى المستهلكين البريطانيين تماماً كما ان السلع البريطانية أصبحت أكثر كلفة بالنسبة إلى المستهلكين السويسريين.
الإجابة الصحيحة هي ب.

٨.١٠ بموجب معدلات صرف ثابتة، سيؤدي عجز في التجارة، إلا إذا وازنه إجمالي تدفقات رأس مال داخلة، إلى تدفق خارجي في موجودات العملة الأجنبية. في هذا المثل سوف ينبغي ان يماثل تدفق خارج من حيازات العملة الأجنبية العجز في الحساب التجاري وإجمالي التدفق الخارج لرأس المال.
الإجابة الصحيحة هي د.

٩.١٠ إذا كان بلد يعاني من عجز تجاري مستمر ولا إجمالي تدفق داخل رأس المال لموازنة حسابات ميزان المدفوعات، يلزم الامر إجمالي تدفق خارج حيازات العملة الأجنبية. ولما تستنفد حيازات العملة الأجنبية هذه لا بد ان تنقص قيمة العمل. لكن قد يمكن تعزيز صافي العجز التجاري لو قابلته تدفقات داخلة لإجمالي رأس المال أو مزدوج من تدفقات داخلة لإجمالي رأس المال وتدفقات خارجية لحيازات العملة الأجنبية. قد يكون تحسّن وضع عملة ما بوجود العجز التجاري ممكناً فقط مع مرور الوقت إذا تجاوزت التدفقات الداخلة لإجمالي رأس المال العجز التجاري.
الإجابة الصحيحة هي ب.

الوحدة الثانية عشرة

١.١٢ يحدد كل من كمية الموارد في أمة ونوعيتها سقفاً عالياً لما يمكن الأمة أن تنتجه؛ مما يحدّدان الناتج الإحتمالي – مدى استعمال الموارد يحدّد ما يتحقق فعلاً. اي الناتج الفعلي. وتتوقف بالتالي الرفاهية العادلة، أي إجمالي الانتاج المقسوم على عدد السكان في بلد ما، على كل من مخزونها من الموارد ومدى استخدامها على أكمل وجه.
الإجابة الصحيحة هي ج.

٢.١٢ عندما يكون الاقتصاد ناشطاً على أية نقطة من الحد الأقصى لامكانية إنتاجه، ينتفع الحد الأقصى انتلاقاً من عوامل إنتاجه. يتبع ذلك ان إنتاج المزيد من أية سلعة يقضي سحب بعض من الموارد من إنتاج السلع الأخرى. لا يدل الحد الأقصى لإمكانات الإنتاج ضمناً على أي شيء حول تأثيرات النمو السكاني على القدرة الإنتاجية.

كما لا يلمح إلى أن الاقتصاد سيتخرج تلقائياً على الحد. أخيراً، لا يفيد الحد الأقصى لامكانات الإنتاج بشيء عن المزيج الامثل للمخرجات، وهذا أمر يتوقف على أفضليات الشعب.

الإجابة الصحيحة هي ب.

٣.١٢ تقع النقطة (م) فوق الحد الأقصى لامكانات الإنتاج (ج) في الرسم ١٢-١٢ وهي وبالتالي تمثل مستوى إنتاج يتعدى الوصول إليه، نظراً لمخزون عوامل الإنتاج الراهن والوضع الراهن للمعرفة التقنية. قد يمكن التوصل إلى نقطة مثل (م) في فترة ما في المستقبل في حال حصل ازدياد في العرض لعوامل الإنتاج (الارض، اليد العاملة، رأس المال والمؤسسة) و/أو ازدياد في المعرفة التقنية، إلا أنها فوق القدرة الإنتاجية الحالية للاقتصاد. قد تشير النقط ضمن الحد الأقصى إلى البطالة وإلى استعمال غير فعال للموارد. وقد يشير حد أقصى منتقل شمالاً إلى هبوط في القدرة الإنتاجية.

الإجابة الصحيحة هي ج.

٤.١٢ عند النقطة (أ) في الرسم ١٢-١٢، خُصّصت موارد الإنتاج سلع رأس المال أكثر مما خُصّص عند النقطة (ن). نتيجة لذلك يكون الناتج الاحتمالي أكثر ارتفاعاً في السنة التالية، مما قد يسمح للاقتصاد بتحقيق معدل نمو أكثر للناتج الفعلى. النقطة (إ) ممكنة لأنها تقع على الحد الأقصى للإنتاج.

الإجابة الصحيحة هي أ.

٥.١٢ يدل الانتقال في الحد الأقصى لامكانات الإنتاج من (ج أ) إلى (ج ب) كما يظهر في الرسم البياني ١٢-١٢، على طاقة إنتاجية زائدة، وهو أمر قد يعود إلى الازدياد في عرض عوامل الإنتاج و/أو إلى المعرفة التقنية المحسنة. في المثل المبين، تكون الطاقة الإنتاجية للاقتصاد لصنع السلع الرأسمالية قد تحسنت، ولكن بقيت طاقته الإنتاجية لصنع سلع الاستهلاك كما كانت عليه. يدل هذا على تحسن في تكنولوجيا السلع الرأسمالية ولكن ليس في تكنولوجيا سلع الاستهلاك.

الإجابة الصحيحة هي ب.

٦.١٢ بما أن النقطة (ن) تقع على الحد الأقصى لامكانات الإنتاج (ج أ) من الرسم ١٢-١٢، فلا وجود للبطالة ما دامت (ج أ) هي الحد الأقصى لامكانات الإنتاج. لكن عندما تصبح (ج ب) الحد الأقصى لامكانات الإنتاج، يصبح للبطالة وجود عندما يعمل الاقتصاد عند أي نقطة ضمن الحد الأقصى، عند النقطة (إ) مثلاً. يزيد الانتقال للحد الأقصى لامكانات الإنتاج من (ج أ) إلى (ج ب) من الإنتاج الاحتمالي للاقتصاد. زاد التحرّك من النقطة (ن) إلى النقطة (إ) من إنتاج السلع الرأسمالية على حساب سلع الاستهلاك؛ الإنتاج الفعلى لا يزيد.

الإجابة الصحيحة هي أ.

الملحق الأول / الإجابات على أسئلة حول المحتوى ودراسة الحالات

٧.١٢ يمكن ان يزداد الناتج الاحتمالي إذا حصل أمر واحد مما يلي: ازدياد في القوة العاملة، او ازدياد في رأس المال أو تقدم تكنولوجي. ولكن إذا حصلت في أي سنة اعادة توزيع للموارد على إنتاج سلع الاستهلاك بعيداً عن السلع الرأسمالية، يكون الناتج الاحتمالي أدنى في المستقبل مما كان ليكون خلافاً لذلك.

الإجابة الصحيحة هي أ.

٨.١٢ يكون دور عالم الاقتصاد بصفته الاستشارية للحكومة، اعطاء آراء بطريقة محترفة حول المخرجات المتدايقه لسياسة ما أو سياسات متعددة. تكون هذه المعلومات في غاية الأهمية للسياسة العقلانية. فان خفضضرائب مثلًا بالإضافة إلى ازدياد في الكتلة النقدية، قد يخفض معدل البطالة، يخفض معدلات الفائدة ويزيد الإنفاق الاستثماري. لكن يمكن لعالم الاقتصاد المستشار ان يبين ان خفضضرائب قد يكون له تأثير بسيط على معدل البطالة ولكن قد يرفع معدلات الفوائد ويقلل وبالتالي من الإنفاق الاستثماري. لمعظم الاقتصاديين، ان لم يكن كلهم، آراء حول ماذا يحدرك بأهداف المجتمع ان تكون. ولكن تلك الآراء أحکام تقدیرية ولا يجدر بها التأثير في العالم الاقتصادي عندما يقوم بدوره الاستشاري حول عواقب السياسات البديلة.

الإجابة الصحيحة هي أ.

٩.١٢ سوف يرتفع (إن ق) المحتمل للاقتصاد إذا ازداد عرض أي عامل إنتاج أو إذا حصل تقدم في المعرفة التقنية. عندما تزداد نسبة السكان المتوفرة للاستخدام، يزداد العرض على اليد العاملة (مثلاً ازدياد في عدد النساء المتزوجات اللواتي يبحثن عن عمل) ويزداد (إن ق) المحتمل. قد يقتضي انخفاض في معدل البطالة ضمناً ازدياداً في (إن ق) الفعلي ولكن ليس ازدياداً في (إن ق) المحتمل لأن عرض اليد العاملة المتوفرة للاستخدام لم يتغير. التغيير الوحيد حصل في استعمال القوة العاملة المتوفرة. قد لا يزيد انخفاض الإنتاج للعامل (إن ق) المحتمل. على الرغم من ان الإنفاق الحكومي الذي ازداد على أجور موظفي الحكومة قد يؤدي إلى ازدياد في (إن ق) المدروس، قد لا يكون تغير (إن ق) المحتمل. لكي يزداد (إن ق) المحتمل، قد ينبغي أن تزداد إنتاجية موظفي الحكومة.

الإجابة الصحيحة هي ب.

١٠.١٢ الناتج الاحتمالي هو مستوى الإنتاج الذي قد يتحقق عند استخدام القدرة الكاملة، أي أنه مستوى الإنتاج الذي قد يتحقق لو استخدمت كل عوامل الإنتاج على وجه كامل وفعال. عملياً لا يمكن ان تكون البطالة معدومة الوجود لأن للبطالة الاحتكاكية أو الهيكلية دائماً نوعاً من الوجود يتأتى عن كون الاقتصاد دائم التعرض للتغيير. يشمل التغيير فترة ما من البطالة عندما يغير العمال وظيفة ضمن الصناعة نفسها أو من صناعة إلى أخرى. وبالتالي سيكون للبطالة الاحتكاكية والهيكلية نوع من الوجود، عندما يكون الإنتاج مستخدماً لكل الطاقات، ولكن لن تحصل البطالة بسبب الطلب غير الكافي. عندما يكون للبطالة ذات الطلب الناقص وجود، يدل ذلك

على ان مستوى الطلب ليس كافيا لتأمين الوظائف لكل الذين هم مستعدون للعمل وقدرون على ذلك بمعدلات الأجور وظروف العمل الراهنة، أي ان استخدام الطاقة على وجه كامل لم يتحقق. يمكن ان يختلف الناتج الاحتمالي عن الناتج الفعلي الذي هو مستوى الإنتاج الذي تحقق في الفترة الحالية.

الإجابة الصحيحة هي أ.

١١.١٢ الناتج الفعلي هو مستوى الإنتاج الذي تتحققه خلال فترة معينة اليد العاملة ورأس المال المستخدمان حاليًا. وهو يشمل كلا من سلع الاستهلاك والسلع الرأسمالية. الإنتاج الذي قد يتحقق فقط لو تم استخدام كل الموارد هو الناتج الاحتمالي لل الاقتصاد. فقط عندما يكون الاستخدام كاملاً، يعادل الناتج الفعلي الناتج الاحتمالي. عند كل مستويات الاستخدام دون الاستخدام الكامل، يكون الناتج الفعلي أقل من الناتج الاحتمالي.

الإجابة الصحيحة هي ب.

١٢.١٢ الناتج الفعلي هو مستوى الإنتاج الحاصل في الفترة الحالية. الناتج الاحتمالي هو مستوى الإنتاج الذي قد يتحقق إذا استخدمت كل عوامل الإنتاج على وجه كامل وفعال. يمكن تحقيق مستوى أعلى من الناتج الفعلي بدون أي ازدياد في الناتج الاحتمالي، شرط ان يكون الناتج الاحتمالي في البداية اكبر من الناتج الفعلي. هذا يحصل كل مرة تكون في الاقتصاد عوامل إنتاج غير مستخدمة. بالنظر إلى مستوى الناتج الاحتمالي، كلما كان الناتج الفعلي أكثر ارتفاعاً، استُخدمت عوامل الإنتاج على وجه كامل أكثر، وبالتالي يكون معيار البطالة منخفضاً أكثر.

الإجابة الصحيحة هي د.

١٣.١٢ الناتج الفعلي هو مستوى الإنتاج الذي تحقق. الناتج الاحتمالي هو مستوى الإنتاج الذي قد يتحقق لو استخدمت كل الموارد على وجه تام. بتصنيف كل الموارد تحت عنوانى رأس المال واليد العاملة، وإذا تخطى الناتج الاحتمالي الناتج الفعلي، تكون على الأقل إحدى هاتين المجموعتين من الموارد غير مستخدمة على وجه كامل.

الإجابة الصحيحة هي ج.

١٤.١٢ عندما يتعادل الناتج الاحتمالي والناتج الفعلي، تكون الموارد كلها مستخدمة كاملاً. إلا أن تحديد العمالة الكاملة يستثنى تلك البطالة الناتجة عن تغيير الوظائف، عندما تنقطع صناعات قديمة عن العمل وتبدأ صناعات جديدة، وعندما تغير الصناعات مكان نشاطها. تُعرف البطالة المرتبطة بتغييرات مثل هذه بالاحتكارية والهيكلية. لا تكون موجبة أبداً وهي مكمّلة لنظام السوق. الاشخاص المستعدون والقادرون على العمل بالأجور والشروط الحالية والذين لا وظائف لهم، باطلون عن العمل بسبب النقص في الطلب. عندما يظهر هذا النوع من البطالة، يكون الناتج الفعلي أقل من الناتج الاحتمالي.

الإجابة الصحيحة هي أ.

الملحق الأول / الإجابات على أسئلة حول المحتوى ودراسة الحالات

١٥.١٢ يحدّد معدّل البطالة الفجوة بين الناتج الاحتمالي والفعلي. وهكذا إذا ارتفع كل من الناتج الاحتمالي ومعدّل البطالة، يكون نمو الناتج الفعلي أكثر بطئاً من الناتج الاحتمالي. سبب واحد محتمل لهذه الفجوة المتزايدة هو أن بعض المجموعات من السكان، كالنساء المتزوجات مثلاً، يتضمّن إلى القوة العاملة (ويزيد الناتج الاحتمالي) بسرعة تفوق سرعة استخدامها.

الإجابة الصحيحة هي ج.

١٦.١٢ تحصل البطالة الهيكلية مع تغيير بنية الاقتصاد التحتي، أي عندما تهبط بعض الصناعات وتنشأ صناعات جديدة. وهذه عملية مستمرة، فتكون وبالتالي البطالة الهيكلية موجودة دائماً في اقتصاد السوق. استبدال النفط بالفحم الحجري، الذي يزيد فرص التوظيف في صناعة النفط ولكن يخفي تلك الفرص في صناعة الفحم الحجري، يسبّب بطالة هيكلية. إن البناء الذي يبحث عن عمل لدى شركة أخرى يُصنّف ضمن فئة "البطالة الاحتكارية". قد تكون البطالة التي يسببها نقص في الطلب من خلال انكماش في التسليف، بطالة "ذات الطلب الناقص". وقد لا يعتبر عامل الأجور الذي تقاعده عضواً من القوة العاملة.

الإجابة الصحيحة هي ج.

١٧.١٢ تحصل البطالة الاحتكارية عندما يتوقف شخص عن العمل لانه في طور الانتقال من وظيفة إلى أخرى ضمن المنطقة الجغرافية نفسها، والمهنة والصناعة. عملية مثل هذه تستغرق عادة بعضاً من الوقت بسبب المعلومات الناقصة من قبل أصحاب العمل والعمال على السواء. يمكن اعتبار البطالة الهيكلية بطالة احتكارية مع فترة تباطؤ طويلة، لكن تغيير وظيفة في هذه الحالة يقتضي تغييراً في المنطقة و/أو المهنة، و/أو الصناعة. تنشأ البطالة ذات الطلب الناقص بسبب الطلب على اليد العاملة غير الكافي وقد يمكن عزوه إلى سياسة علم الاقتصاد الكلّي أو إلى أجور السوق غير المرنة.

الإجابة الصحيحة هي ب.

١٨.١٢ يعني وجود بطالة بالغة في اقتصاد ما أن الناتج الفعلى هو دون الناتج الاحتمالي. يساوي متوسط الإنتاج للعامل المستخدم إجمالي الإنتاج مقسوماً على عدد العمال المستخدمين فعلاً. في نهاية السنة، كان إجمالي الإنتاج أكثر ارتفاعاً ولكن كان أيضاً عدد العمال المستخدمين كذلك. المعلومات المتوفّرة ناقصة لتحديد ما إذا ازداد متوسط إنتاج العامل الواحد، ما إذا بقي ثابتاً، أو ما إذا هبط. إذا تم استخدام العمال الأقل إنتاجية آخرًا، فقد يهبط متوسط الإنتاج للعامل مع الوصول إلى تحقيق العمالة الكاملة.

الإجابة الصحيحة هي أ.

١٩.١٢ في الاقتصاد (ض)، انتج المزيد من المسدّسات والزبدة في ف ز + ١ بالمقارنة مع السنة ف ز؛ وبالتالي حصل نمو اقتصادي. في الاقتصاد (ذ)، بقي إنتاج المسدّسات

ثابتاً وهبط إنتاج الزبدة. حصل وبالتالي هبوط في إجمالي الإنتاج. في الاقتصاد (خ).
هبط إنتاج المسدسات وارتفع إنتاج الزبدة، ولكن بسبب عدم توفر معلومات حول قيمة المسدسات النسبية بالمقارنة مع الزبدة (اي أسعارها)، لا يمكن الوصول إلى أي استنتاجات حول إجمالي الإنتاج لأن الوحدات (عدد المسدسات واطنان الزبدة) ليست جمّيعة.
الإجابة الصحيحة هي أ.

٢٠.١٢ بما ان (إن ق) الفعلي ارتفع من ١٠٠ إلى ١٥٠ بين الفترتين الزمنيتين ف ز وف ز + ٢، وبما ان عدد السكان بقي ثابتاً، ارتفع (إن ق) للفرد. هكذا يكون ١ غير صحيح. تحصل الزيادات في (إن ق) المحتمل من ازدياد صافٍ في التغيير التكنولوجي، القوة العاملة ومخزون رأس المال. وبالتالي ان أياً من أو كلي القوة العاملة والتغيير التكنولوجي لربما قد ازدادا بين ف ز وف ز + ١ ولكن ربما قد عادلهما تخفيف في مخزون رأس المال، فنجم عنهم (إن ق) احتمالي ثابت ربما قد ازدادت مثلًا القوة العاملة بسبب ارتفاع في معدل مشاركة المرأةين، ولكن الناتج الاحتمالي لربما كان بقي ثابتاً بسبب التكنولوجيا الرائدة و/أو هبوط في مخزون رأس المال. إذاً لا يجوز ان يكون الاحتمال ٢ ولا الاحتمال ٣ صحيحين.
الإجابة الصحيحة هي د.

٢١.١٢ السياسة المناسبة تتوقف على رأي الناس الذين تشملهم. أما إذا كان يجدر بالحكومة التشديد على تنزيل معدل التضخم أو خفض معدل البطالة، سيرتبط بشر التضخم أو البطالة الذي يعتبره المجتمع مرهقاً أكثر. كذلك إذا أعطى المجتمع أهميةكبرى لمعدلات تضخم متخصصة في المستقبل، أو اعتقاد أن ذلك ممكن من خلال المرور ببطالة كبيرة اليوم، قد يجوز اختيار ٣ كالسياسة القصيرة الأجل الأفضل. هكذا تتوقف السياسة المناسبة أكثر كلياً على آراء المجتمع الشخصية.
الإجابة الصحيحة هي د.

٢٢.١٢ يشير الانتقال شمالاً لمنحنى فيليبس Phillips إلى مفاضلة ايجابية بين التضخم والبطالة؛ وهو لا يدلّ على مكان الاقتصاد الجديد على منحنى فيليبس Phillips. قد يكون الاقتصاد مثلًا عند النقطة (ب) في الرسم البياني ١٣-١٢ (تضخم معنوم ومعدل بطالة قدره ثمانية في المئة)، قد تأخذ السياسات الاقتصاد إلى موقع يكون فيه معدل التضخم واحد في المئة مثلًا. ومعدل البطالة خمسة في المئة على منحنى فيليبس Phillips المنتقل. هكذا يكون معدل التضخم قد ارتفع على الرغم من التحرك على المنحنى. وعلى النحو ذاته، لو كانت بداية انطلاق الاقتصاد عند النقطة (أ)، لكان امكان السياسات ان تؤدي إلى ازيداد في معدل البطالة على المنحنى المنتقل. وبالتالي لا يكون ١ ولا ٢ بالضرورة صحيحين.
الإجابة الصحيحة هي د.

الوحدة الثالثة عشرة

- ١.١٣ بما أن الحد الأقصى لإمكانيات الإنتاج لم يتغير، يكون الاقتصاد قادرًا على إنتاج المقدار نفسه من السلع والخدمات (الناتج القومي) في السنة ٢ كما في السنة ١. ولكن بما أن الناتج القومي تدني، لم يعد الاقتصاد عند الحد الأقصى لإمكانيات إنتاجه. وبقيت بعض الموارد غير مستخدمة على أكمل وجه. وبالتالي يكون لعدم استخدام اليد العاملة و/أو رأس المال وجود في الاقتصاد. من المحتمل أن يكون إنتاج كل من سلع الاستهلاك وسلع رأس المال قد تدني، ولكن ليس بالضرورة. إذا تدني إنتاج سلع الاستهلاك أكثر مما ازداد إنتاج سلع رأس المال، تكون النتيجة هبوط في إجمالي الناتج، ولا يكون وبالتالي الإحتمال ٢ صحيحة.
- الإجابة الصحيحة هي أ.
- ٢.١٣ للأسر دور مزدوج في دفق الدخل الدائري: فمن الشركات تشتري السلع والخدمات وللشركات تبيع خدمات اليد العاملة، الأرض ورأس المال خاصتها. لكن قرار الاستثمار في المصانع والتجهيزات تتخذه الشركات لا الأسر.
- الإجابة الصحيحة هي ب.
- ٣.١٣ تعادل العائدات لعوامل الإنتاج قيمة سلع وخدمات الاستهلاك الأخير، أي أن الدخل القومي يعادل الناتج القومي؛ وبالتالي يكون الإحتمال ١ خطأ. يحدّد إجمالي الناتج بعد أن تُطرح منه قيمة السلع والخدمات المستهلكة، الموارد المتوفّرة للاستثمار؛ وبالتالي فإن ٢ خطأ.
- الإجابة الصحيحة هي د.
- ٤.١٣ الدخل القومي دفق يمكن قياسه بطرق ثلاث: عن طريق القيمة المضافة في كل نشاط (إنتاج)، عن طريق المداخيل المتراكمة لعوامل الإنتاج (دخل)، وعن طريق الإنفاق على كل سلع وخدمات الاستهلاك الأخير (إنفاق). وينبغي تحديداً أن تعطي الطرق الثلاث لقياس الدخل القومي، النتيجة ذاتها، بغضّ النظر عن الأخطاء الحسابية. هكذا يجب أن تعادل القيمة النقدية لدفق السلع والخدمات (٢٠٠ مليون استرليني) القيمة النقدية للإنفاق على السلع والخدمات (٢٠٠ مليون استرليني).
- الإجابة الصحيحة هي د.
- ٥.١٣ الدخل القومي هو دفق يمكن قياسه بثلاث طرق: عن طريق القيمة المضافة لكل نشاط (إنتاج)، عن طريق المداخيل المتراكمة لعوامل الإنتاج (دخل)، وعن طريق الإنفاق على كل سلع وخدمات الاستهلاك الأخير (إنفاق). تعطي الطرق الثلاث نتائج مماثلة، شرط ألا تحصل أخطاء حسابية.
- الإجابة الصحيحة هي ج.

٦.١٣ يظهر نموذج الاقتصاد البسيط ذي القطاعين دفق الدخل والإنفاق الدائري، الذي يجب أن يعادل فيه دفق الدخل للأسر من المنتجين مقابل استعمال مواردها، ودفع الإنفاق من قبل الأسر إلى المنتجين لقاء السلع والخدمات المشتراء. لا يظهر النموذج البسيط أي خلاف محتمل بين الأسر والشركات. سيتوقف توزيع الإنفاق على السلع والخدمات على الأذواق. وقد يؤدي إلى تعادل الإنفاق على الفتني عن طريق المصادفة فقط. وأخيراً، تشكل الأجور والمعاشات عائدًا واحدًا للأسر التي يصلها أيضاً دخل آخر من الأرض ورأس المال.

الإجابة الصحيحة هي ج.

٧.١٣ يندرج كل من شراء الآلات المكنية وترابع السلع التي تتوجهها الشركات في الجردة، ضمن إنفاق الاستثمار. عن طريق شراء الأسهم، يتم استبدال إستحقاق ديون الموجودات بالأموال النقدية. ولا تحدث عملية كهذه سلعاً أو خدمات جديدة.

الإجابة الصحيحة هي ج.

٨.١٣ يتكون إجمالي الناتج القومي (إن ق) من دفع كل سلع وخدمات الاستهلاك النهائية المنتجة خلال فترة معينة. وهو وبالتالي يتكون من سلع الاستهلاك والاستثمار لكنه يستثنى سلع الاستهلاك الوسيط التي تستعمل فقط لإنتاج سلع الاستهلاك أو الاستثمار الأخير. الخبز سلعة استهلاك. فتكون وبالتالي قيمة الخبز المنتجة جزءاً من (إن ق). إلا أن الطحين والقمح سلعتنا استهلاك وسيط يعكس سعر الخبز قيمتها. لتتدخل قيمة الخبز في حسابات (إن ق). قد يلزم احتساب الطحين والقمح اللذين أُنتجوا مررتين للأول وثلاث مرات للثاني.

الإجابة الصحيحة هي ج.

٩.١٣ الدخل القومي هو حاصل الدخل المتراكم لعوامل الإنتاج. لذلك، ومن أجل أن يندرج العائد ضمن الدخل القومي، يجب أن يكون لقاء استعمال مورد في الإنتاج الحالي. قد يكون دفعه على القرض (أي عائد لرأس المال) ولكن لا يحتاج إلى ذلك بالضرورة. الدفع مقابل سلعة أو خدمة هو جزء من إجمالي الإنفاق القومي. لا يمكنه أن يشكل ازيداً في موارد المستفيد إذ إنه عائد لخدمات أدتها الموارد الموجودة. قد يستطيع المستفيد أن يضيف لمخزونه من الموارد في المستقبل عن طريق استعمال الدخل من خدمات اليد العاملة مثلاً لشراء المزيد من سلع رأس المال.

الإجابة الصحيحة هي ب.

١٠.١٣ يمكن قياس الدخل القومي عن طريق جمع الإنفاق على كل سلع وخدمات الإنفاق الأخير، عن طريق جمع القيم التي يضيفها كل منتج وعن طريق جمع المداخيل التي حققتها كل عامل إنتاج. بغض النظر عن الأخطاء الحسابية، سوف تعطي كل من طرق احتساب الدخل القومي التبيجة نفسها. وبالتالي يكون جمع الإنفاق على سلع وخدمات الاستهلاك الأخير، طريقة لقياس الدخل القومي. كما يجب أن تكون

الملحق الأول / الإجابات على أسئلة حول المحتوى ودراسة الحالات

النتيجة معادلة لنتيجة جمع القيم المضافة لدى كل طور من الإنتاج. ولا تبلغ قيمة الدخل الذي دفع على شكل أجور ومعاشات قيمة الدخل القومي لأنه يستثني الدفع لعوامل إنتاج أخرى. يعتبر الدخل المتاح عائداً، في حين يعتبر الاستثمار إنفاقاً. ويكون مجموع النقد المتداول والودائع المصرفية دائماً أقلَّ فعلياً من الإنفاق على سلع وخدمات الاستهلاك الأخير، خلال فترة محسوبة عادية، بما أنَّ وحدة النقد ذاتها يمكن أن تُصرف مرات عديدة ضمن فترة محسوبة واحدة.

الإجابة الصحيحة هي ج.

١١.١٣ يعادل (إ) دق (إ) إن ق) تحديداً. وبالتالي لا بد أن يكون سبب الفرق بينهما عملياً عائداً إلى الأخطاء والهفوات. بما أنه يتم التوصل إلى (إ) دق) عن طريق جمع كل عوامل المداخل، وإلى (إ) إن ق) عن طريق جمع كل الإنفاقات الأخيرة، لا بد أن يحصل التعارض عملياً. تشمل حسابات الدخل القومي عنصر «الخطأ المتبقى» بغية تأمين التعادل. يُسمى أحياناً هذا الخطأ المتبقى «التعارض الإحصائي».

الإجابة الصحيحة هي ج.

١٢.١٣ بما أن مبيعات سلع الاستهلاك الأخير وخدماته فقط تُجمع لتعطي (إ) إن ق)، فإن الإضافة لاحقاً لمبيعات سلع الإستخدام الوسيط ومبيعات الأصول، أي السلع المنتجة في الفترات الماضية، قد ينجم عنها إجمالي يفوق (إ) إن ق) بكثير.

الإجابة الصحيحة هي أ.

١٤.١٣ يساوي الدخل القومي تحديداً الناتج القومي. في حال تم إنتاج سلع استهلاك أكثر مما يرغب الناس في شرائه، يُضاف الفائض إلى المخزونات، فيتسبب بازدياد الاستثمار. تضمن هذه العملية أن الأدخار الفعلي يجب أن يعادل دائماً الاستثمار الفعلي. لكنها لا تضمن أن الأدخار المخطط له يساوي دائماً الاستثمار المخطط له.

الإجابة الصحيحة هي د.

١٥.١٣ «الاقتصاد المغلق» هو اقتصاد لا يحتوي على قطاع دولي، أي لا صادرات وواردات فيه.

الإجابة الصحيحة هي ج.

١٦.١٣ إذا اشتري الناس سلعاً وخدمات أقلَّ مما توَقَّعْتُه الشركات، ستضيق السلع غير المباعة إلى إنفاق الاستثمار على شكل مخزونات غير مقصودة. وهكذا يكون إنفاق الاستثمار الفعلي أكبر من إنفاق الاستثمار المخطط له. بما أن الأدخار هو ذلك الجزء من الدخل غير المنفق، وبما أن مقدار السلع المباعة يساوي مقدار السلع المشتراة، يجب أن يساوي الأدخار الفعلي الاستثمار الفعلي.

الإجابة الصحيحة هي ج.

١٧.١٣ التفسير نفسه الذي ورد في ١٣ - ١٦.

الإجابة الصحيحة هي ب.

١٨.١٣ لن تؤثر المبيعات الخاصة المرتفعة لأي سلعة أنتجت في فترات زمنية سابقة، على مستوى توازن الدخل القومي، لأن عمليات كهذه لا تدخل ضمن الحسابات القومية. سوف يقابل الأزيداد في معدل الأدخار إنخفاض في إنفاق المستهلك، فينقص بالتألي مستوى توازن الدخل القومي.

الإجابة الصحيحة هي ب.

١٩.١٣ يُحدد الأدخار بمعنى محاسبة الدخل القومي كجزء الدخل الذي لم يستهلك، أي أن $(إس ت ه) = (إس ت ه) - (د)$ حيث أن $(د)$ هو الدخل، $(إس ت ه)$ الاستهلاك و $(إس ت ه) - (د)$ الأدخار. الأدخار هو ذلك الجزء من الدخل الذي لا يصرف حالياً، وهو بالتالي تسرّب من دفق الدخل. إنفاق الاستثمار الذي يصير ممكناً بفضل الأدخار هو إدخال على الدفق.

الإجابة الصحيحة هي ج.

٢٠.١٣ التوازن وضع لا يتسبّب بإحداث نزعة للتباّعد عنه. ويحصل التوازن في الاقتصاد الكلي عندما يكون الدخل القومي غير متغيّر وبغياب قوى تميل إلى تغييره.

الإجابة الصحيحة هي ج.

الوحدة الرابعة عشرة

١.٤ يُحسب الميل الهاوشي للاستهلاك $(م ه = إس ت ه)$ عن طريق قسم التغيير في الاستهلاك على التغيير المرافق في الدخل المتاح، أي $(إس ت ه)/(\Delta د/\Delta ه)$. مع ازيداد الدخل المتاح، تأتي التغييرات في الاستهلاك المرافقة والميل الهاوشي للاستهلاك كما يلي:

$(إس ت ه)/(\Delta د/\Delta ه)$	زيادة الاستهلاك	إنفاق الاستهلاك	الدخل المتاح	زيادة الدخل
	٢٠	٢٠٥	٢٥	٢٠٠
٠,٨	٢٠	٢٢٥	٢٥	٢٢٥
٠,٨	٢٠	٢٤٥	٢٥	٢٥٠
٠,٨	٢٠	٢٦٥	٢٥	٢٧٥
٠,٨	٢٠	٢٨٥	٢٥	٣٠٠

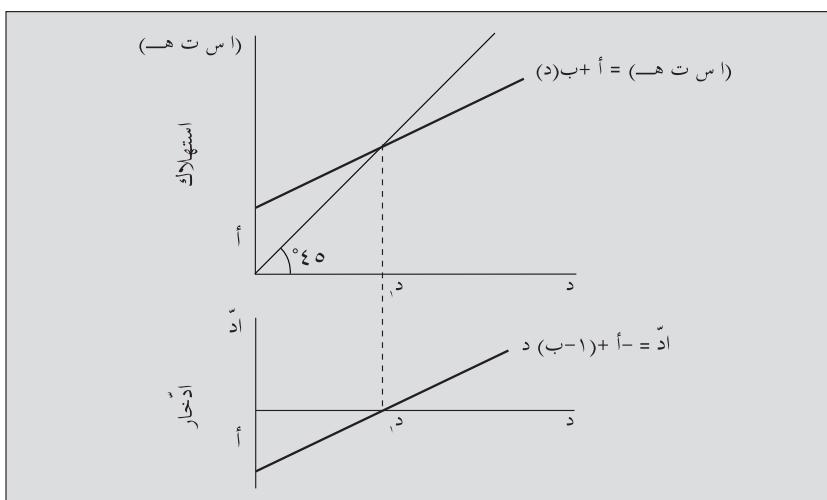
الإجابة الصحيحة هي د.

٢.٤ يتم الحصول على الميل المتوسط للاستهلاك من الدخل المتاح عن طريق قسم إنفاق الاستهلاك على الدخل المتاح.

م م إ س ت هـ (إس ت هـ)	الاستهلاك	الدخل المتاح
١,٠٢	٢٠٥	٢٠٠
١,٠٠	٢٢٥	٢٢٥
٠,٩٨	٢٤٥	٢٥٠
٠,٩٦	٢٦٥	٢٧٥
٠,٩٥	٢٨٥	٣٠٠

عند المستوى الأدنى، تخطيقياً قيمة $(م م إ س ت هـ)$ ١ ولكنها تتدنى إلى ٠,٩٥ مع ازدياد الدخل.
الإجابة الصحيحة هي ج.

٣.١٤ يمثل الرسم البياني ٩-١٤ دالة الاستهلاك الموصوفة ودالة الأذخار المتأتية عن دالة الاستهلاك. يزداد الاستهلاك بمعدل أدنى من الدخل. نتيجة لذلك يهبط الميل المتوسط للاستهلاك، $(إس ت هـ)$ $\neq (د)$ مع ارتفاع الدخل. وبالتالي تكون الإجابات (أ) و(ب) صحيحتين. بالنسبة إلى مستويات الدخل الأقل من d ، ينحدر الاستهلاك الدخل، حتى يحصل الأذخار السلبي. وبالتالي يكون الميل المتوسط للأذخار سلبياً لمستويات دخل أقل من d ، معادلاً للصفر عند d ، وإيجابياً بعد ذلك. تكون وبالتالي الإجابة (د) غير صحيحة. الميل الهامشي للأذخار، $(إد)$ $\neq (د)$. تبيّن درجة انحدار دالة الأذخار وتعادل $1 - (م هـ إ س ت هـ)$ ، بما أنّ $(م هـ إ س ت هـ) + (م هـ إ د) = 1$. مثل ذلك $(م هـ إ س ت هـ)$ يكون $(م هـ إ د)$ ثابتاً وموجباً لكل مستويات الدخل.



الرسم ١.١٢ دالات الاستهلاك والأذخار
الإجابة الصحيحة هي ج.

٤.١٤ إذا كان (E_{st-h}) = $15 + 0.75 \times 100$ ، (E_{st-h}) = 100 ، (E_{st-h}) = 15
 $+ 0.75 \times 100 = 90$ بما أن إد (الإدخار) = $D - (E_{st-h})$ ، (إد) يعادل 10
عندما $D = 100$ في حال $D = 300$ ، آنذاك (E_{st-h}) = $15 + 0.75 \times 300 = 240$ هكذا يكون الاحتمالان 1 و 2 صحيحين. ولكن بما أن الاستهلاك
يعادل 15 عند بداية الدخل وبما أن الاستهلاك يزداد بقدر 75 كلما ازداد الدخل
قدر 100 ، يتبع أن الاستهلاك يجب أن يكون دائمًا أكبر من الإدخار. وبالتالي يكون
الاحتمال 3 غير صحيح.
الإجابة الصحيحة هي ب.

٥.١٤ في اقتصاد ناشط دون العمالة الكاملة، أي مع عوامل إنتاج غير مستخدمة، يحدث
الاستثمار الزائد عمالة ودخلًا لعوامل الإنتاج غير المستخدمة سابقاً. سترتفع عوامل
المداخيل وسينجم عن ذلك وبالتالي استهلاك أكبر. سيحدث الاستهلاك الأكبر عمالة
ودخلًا في سلسلة لاحقة من النشاطات، و يؤدي إلى دورة أخرى من الاستهلاك
الإضافي، وهلم جرّاً. إن الازدياد المحتمل في الطلب الكلي سيكون أحد أضعف
الارتفاع الأولي في الطلب.
الإجابة الصحيحة هي ب.

٦.١٤ لو كان الميل الهامشي للاستهلاك معروضاً، لكن المضاعف 1 . وبما أنه قد لا
نشهد تأثير إنفاق مستحث، فإن أي هبوط في إنفاق الاستثمار قد لا يخفي وبالتالي
الاستهلاك. قد يحصر الهبوط في الطلب الكلي بالانخفاض الأولي في طلب
الاستثمار من دون أي تأثيرات ثانوية.
الإجابة الصحيحة هي أ.

٧.١٤ دالة الاستهلاك جدول يظهر مستوى الاستهلاك المخطط له عند كل مستوى دخل
ممكن.
الإجابة الصحيحة هي د.

٨.١٤ في النماذج الاقتصادية، يفترض أن تحدد الأحداث الخارجية قيم بعض المتغيرات،
الخارجية عن النموذج مثلاً. تُعرف هذه المتغيرات بالمتغيرات الخارجية. تتأثر
المتغيرات الداخلية بالمتغيرات الخارجية ولكن العكس ليس صحيحاً.
الإجابة الصحيحة هي ب.

٩.١٤ قيمة (E_{st-h}) تتوقف على (د)، وبالتالي (E_{st-h}) هو متغير داخلي. إن قيمة
(د) تتوقف على (E_{st-h}) و(E_{st-th}) معاً، وبالتالي (د) هو متغير داخلي. إن
قيمة (E_{st-th}) هي دائمًا 100 ، ومستقلة عن قيمتي (E_{st-h}) و(د)، وبالتالي
هي متغير خارجي.
الإجابة الصحيحة هي أ.

١٠.١٤ لكي نحل (د، لدينا)

$$د \equiv (إس ت ه) + (إس ت ث)$$

$$100 + 50 =$$

$$150 = د - 50 \Leftrightarrow$$

$$150 = د - 50 \Leftrightarrow$$

$$300 = د \Leftrightarrow$$

الإجابة الصحيحة هي د.

١١.١٤ الميل المتوسط للاستهلاك (m \equiv $إس ت ه$) يساوي الاستهلاك ($إس ت ه$) مقسوماً على الدخل (د). وبالتالي

$$(إس ت ه)$$

$$\frac{م إس ت ه}{د} =$$

$$\frac{50 + 50}{د} =$$

$$100 = د \Leftrightarrow$$

الإجابة الصحيحة هي ج.

١٢.١٤ لكي نحل (د) مع ($إس ت ث$) = ٢٠٠، لدينا

$$د = (إس ت ه) + (إس ت ث)$$

$$200 + 50 =$$

$$250 = د - 50 \Leftrightarrow$$

$$200 = د \Leftrightarrow$$

يمكننا أن نستنتج من هذا أن

$$إس ت ه = د - 50$$

$$300 =$$

الإجابة الصحيحة هي ب.

١٣.١٤ قيمة مضاعف الاستثمار تعطيها الصيغة تكون

$$\frac{1}{1 - (م ه - إس ت ه)} = \text{مضاعف الاستثمار}$$

$$\frac{\Delta}{(إس ت ه)} = \Delta$$

$$\frac{\Delta}{د} = (م ه - إس ت ه)$$

$$\text{بما أن } (إس ت ه) = 50 + 50 = 100$$

$$\Delta = \frac{إس_ت_هـ}{د}$$

آنذاك قيمة مضاعف الاستثمار

$$٢ = \frac{١}{١ - (م_هـ إس_ت_هـ)} = \frac{١}{٠,٥}$$

هذه القيمة مستقلة عن مستوى (Δ).
الإجابة الصحيحة هي أ.

$$\begin{aligned} ١٤.١٤ \text{ لكي نحل } (d) \text{ مع } (إس_ت_ث) &= صفر، لدينا} \\ d &= (إس_ت_هـ) + (إس_ت_ث) \\ d &= (إس_ت_هـ) + صفر \\ d &\Leftarrow (إس_ت_هـ) \end{aligned}$$

والآن لنحل $(إس_ت_هـ)$:

$$\begin{aligned} (إس_ت_هـ) &= ٥٠ + ٥٠ = ١٠٠ \\ (إس_ت_هـ) &\Leftarrow ٥٠ \\ (إس_ت_هـ) &\Leftarrow ١٠٠ \end{aligned}$$

الإجابة الصحيحة هي د.

١٥.١٤ إن قيمة ($M - إس_ت_هـ$) تعطيها درجة إنحدار دالة الاستهلاك. بما أن $(إس_ت_هـ)$ خط مستقيم في الرسم البياني ١٤-٨، ينبغي أن يكون $(M - إس_ت_هـ)$ ثابتاً. نجد $(M - إس_ت_هـ)$ عن طريق قسم $(إس_ت_هـ)$ على d . بما أن $L(Est_h)$ جزءاً محصوراً موجباً يساوي 2000 , $(إس_ت_هـ)/d$ يجب أن يهبط مع ارتفاع (d) . حيث يقاطع $(إس_ت_هـ)$ الخط 45° , $(إس_ت_هـ) = d$ وبالتالي يعادل الأدخار ($d - (إس_ت_هـ)$) صفر. إلى شمال نقطة التقاطع, ($d > صفر$) (الأدخار السلبي): إلى يمين نقطة التقاطع, ($إس_ت_هـ < d$) وبالتالي ($d > صفر$) (الأدخار إيجابي).
الإجابة الصحيحة هي ب.

الوحدة الخامسة عشرة

١.١٥ قيمة الناتج القومي التي تعادل الدخل القومي (D_Q). يحدّدها حاصل إنفاق الاستهلاك، إنفاق الاستثمار وإنفاق الحكومي، أي أن $(D_Q) \equiv إس_ت_هـ + إس_ت_ث + ح$.
الإجابة الصحيحة هي أ.

الملحق الأول / الإجابات على أسئلة حول المحتوى ودراسة الحالات

٢.١٥ يتحقق توازن الدخل عندما تعادل الإدخالات المخطط لها السحوبات المخططة لها. إذا كانت دالة الاستهلاك $E(S, H) = 200 + 8,00(H - D)$ ، تكون دالة الأدخار $D = 200 + 200(H - S)$.

$$\begin{aligned} \text{إدخالات مخطط لها} &= E(S, H) = 200 + 125H \\ \text{السحوبات المخططة لها} &= D = 200 + 200(H - S) \\ \text{سحوبات مخطط لها} &= 25 + 5(H - D) \\ &= 25 + 5(200 - 200) \\ &= 25 + 0 \\ &= 25 \end{aligned}$$

عند التوازن، $E(S, H) = D$ ، وبالتالي $200 + 125H = 200 + 200(H - S)$ ، $125H = 200H - 200S$ ، $75H = 200S$ ، $H = 200S/75$.
الإجابة الصحيحة هي ج.

٣.١٥ الإقتراح الأساسي لنموذج الدخل – الإنفاق هو أن مستوى الدخل القومي، وبالتالي مستوى العمالة، يحدده مستوى الطلب الكلي. هكذا تنشأ البطالة بسبب نقص في الطلب الكلي.
الإجابة الصحيحة هي أ.

٤.١٥ إن تخفيضاً قدره ١٠٠٠ مليون دولار في الإنفاق الحكومي، من خلال أثر المضاعف، قد ينقص $(E(N))$ بمبلغ مضاعف ما، أي $-H \times \text{المضاعف} = -E(N)$. عملية المضاعف نفسها تنطبق على ارتفاع في الضريبة، أي $\Delta P \times \text{المضاعف} = -\Delta N$. لو كانت $(-H)$ و(ΔP) من المقدار ذاته، ١٠٠٠ مليون دولار مثلاً، قد يختلف النقص الناتج عن ذلك في $(E(N))$ بـ ١٠٠٠ مليون دولار. هذا لأن عملية مضاعف الضريبة قد تبدأ فقط مع الإنفاق في الاستهلاك الذي ينجم عن الزيادة في الضريبة، ٧٥٠ مليون دولار مثلاً في حال كان $(M) = E(S, H) = 200 + 200(H - S)$.
الإجابة الصحيحة هي ب.

٥.١٥ يفترض مبدأ المعجل علاقة ثابتة بين احتياط رأس المال والناتج القومي، التي تعادل الدخل القومي. هكذا سيحدث تغيير في الدخل القومي تغيراً في إنفاق صافي الاستثمار.
الإجابة الصحيحة هي د.

٦.١٥ الإنحراف صعوداً في دالة الاستثمار كما ييدو في الرسم $15-15$ حصل بسبب ارتفاع في عائد الاستثمار. معدل الفائدة هو مجرد "سعر" الاستثمار. من ثم تؤثر التغيرات في معدل الفائدة في الموقع على المنحنى، وليس في المنحنى ذاته. الإرتفاع في معدلات الضريبة التجارية ومعدلات الأجور سيخفض عائد الاستثمار، لكن التجديد في موفر اليد العاملة سيرفع عائد الاستثمار.
الإجابة الصحيحة هي د.

٧.١٥ يظهر منحنى الاستثمار مدى استعداد الشركات للاستثمار، نظراً للمعدل الفائدة. إن ارتفاعاً في معدل الفائدة من ١٥ في المئة إلى ٢٠ في المئة بين الفترتين الزمنيتين ١ و ٢ يكون قد عَوْض عن استعداد الشركات للاستثمار في الفترة الزمنية ٢. يدخل استثمار الاستبدال ضمن منحنى الاستثمار، كما يفعل توقيت إنفاق الاستثمار. يرتبط منحنى الاستثمار بنوايا الشركات في بلد ما. ولا تكون للواردات من ثمّ علاقة بالموضوع.

الإجابة الصحيحة هي ب.

٨.١٥ عند معدل فائدة ١٥ في المئة، قد تكون الشركات مستعدة للاستثمار في الفترة الزمنية ١. بعد أن يكون منحنى الاستثمار غير موقعه في الفترة ٢، قد تكون الشركات مستعدة للاستثمار بمعدل فائدة ١٠ في المئة.

الإجابة الصحيحة هي أ.

٩.١٥ يحصل انحراف في منحنى إنفاق الاستثمار (منحنى الاستثمار) نتيجة لتغير في عامل ما يؤثر في عائد الاستثمار. إن تقدماً تقنياً، و/أو كلفة أجور مخفضة و/أو خفضاً في ضريبة الشركات، قد يتسبب بتغيير اتجاه منحنى الاستثمار صعوداً، كما أنه قد يرفع معدل العائد المتوقع من الاستثمار، إذا تعادلت كل الأمور الأخرى. إن ارتفاعاً في ضريبة الشركات قد يغير اتجاه منحنى الاستثمار نزولاً. يعني هذا أن زيادة في ضريبة الشركات قد تقلص معدل العائد المتوقع من استثمار ما، إذا بقيت كل العناصر الأخرى ثابتة.

الإجابة الصحيحة هي د.

١٠.١٥ إن نموذج المعجل البسيط يفترض أن نسبة العائد لرأس مال تبقى ثابتة في كل الحالات. نتيجة لذلك سيحدث تغيير ما في الدخل التغيير نفسه في الاستثمار، أيًّا كان معدل الاقتصاد. وبالتالي فإن نموذج المعجل البسيط يعتبر الاستثمار عملية تلقائية غير متأثرة بالتوقعات. لا بل يفترض أن لا طاقة فائضة البتة قد تسمح لشركة بتنمية طلب متزايد من دون استثمار جديد.

الإجابة الصحيحة هي ج.

١١.١٥ السياسة تزيد الدخل من خلال عملية مضاعف الميزانية المتوازنة. سوف يرفع ازدياد في الإنفاق الحكومي يرافقه الازدياد ذاته في فرض الضريبة، مستوى الطلب الكلي. في الجولة الأولى، يزيد الارتفاع في الإنفاق الحكومي الطلب الكلي بمقدار الزيادة. أما آثار المضاعف التي تتبع فتوائزها تماماً آثار المضاعف من الضرائب المتزايدة.

الإجابة الصحيحة هي أ.

١٢.١٥ افترض أن الميزانية كانت متوازنة، أي أن $(ح) = (ض)$ ، وأن $(د) < (ق)$ كانت موزعة

على (إس ت هـ) و(إس ت ث) و(ح) بالنسبة المطلوبة، ٦٠ في المئة مثلاً، ٢٠ في المئة و ٢٠ في المئة. افترض أيضاً أن الاقتصاد في توازن لكنه ناشط بأقل من العمالة الكاملة. إن تحقيق العمالة الكاملة يقتضي سياسة ضريبية، يعني زيادة في (ح) وخفضاً في الضرائب، أو الإثنين معاً. متى تم سن سياسة كهذه، لا ضمانة أن مستوى (ح) الجديد سيعادل مستوى الضرائب الجديد، أي أن الميزانية ستبقى متوازنة، ولا ضمانة فيبقاء التوزيع الأصلي لـ (إس ت هـ) و(إس ت ث) و(ح). سبب هذا أن أفعالاً ضريبية مختلفة ستؤثر في كل من (إس ت هـ) و(إس ت ث) و(ح) بمقادير مختلفة. وليس صحيحاً وبالتالي أن التوزيع على (إس ت هـ) و(إس ت ث) و(ح) لن يتأثر بالسياسة. من الممكن أن توازن الميزانية عند العمالة الكاملة، ولكن لا ضمانة لحصول ذلك. ترتكز وبالتالي نصيحة العالم الاقتصادي على عدم إمكان السيطرة على المتغيرات الخمسة، (دق) و(ض) و(إس ت هـ) و(إس ت ث) و(ح)، في وقت واحد. كون أهمية مستويات الأهداف الثلاثة مختلفة، لا يشكل سبيلاً للتخلّي عن أي منها.

الإجابة الصحيحة هي ب.

١٣.١٥ لو أن الأسر كانت تتدخّر المزيد من دخلها، وكانت إستهلكت على المدى القصير أقل من دخلها. قد تجد الشركات التجارية جرداً لها (مخزونها) تراكم لأنّ خططها الإنتاجية قد تكون مكيفة بحيث تلائم المستويات السابقة الأعلى من إنفاق الاستهلاك. قد تخفّض الإنتاج لتزييل التراكم غير المقصود في الجردات، فتقلّص وبالتالي الدخل القومي وترفع البطالة.

الإجابة الصحيحة هي ب.

١٤.١٥ الموازن الذاتي هو عنصر طلب يتغيّر تلقائياً بنمط دوري معاكِس، فيساعد وبالتالي على تثبيت الدخل القومي. قد يكون الموازن الذاتي أي شكل ضريبة ترتفع تلقائياً عندما يرتفع الدخل وتهبط تلقائياً عندما يهبط الدخل. للضريبة التصاعدية هذه الميزة، بما أنّ هوامش معدلات الضرائب تحدث نسبة دخل أكثر ارتفاعاً تجمّع مع ارتفاع الدخل والعكس بالعكس.

الإجابة الصحيحة هي د.

١٥.١٥ الموازن الذاتي يضمن أن يتسرّب المزيد من قوة الإنفاق نسبياً نحو فرض الضرائب، عندما يزداد النشاط الاقتصادي، ويتسرب حدّ أقل من الضريبة نسبياً، عندما يهبط النشاط الاقتصادي. نتيجة لذلك، تميل الموازن الذاتية إلى تقليل التقلبات في النشاط الاقتصادي. وبالتالي لا تضمن الموازن الذاتية أن تكون الضريبة المجبأة وإنفاق الحكومة نفسها، ولا أن يكون مقدار الضريبة المجبأة ذاته كل سنة.

الإجابة الصحيحة هي ج.

١٦.١٥ الواردات هي الطلب على السلع والخدمات المنتجة في أنظمة اقتصادية أخرى وهي سحب من الدفق الدائري. الصادرات هي الطلب من قبل الأجانب على السلع والخدمات المنتجة ضمن الاقتصاد المحلي وهي إدخال على الدفق الدائري. بما أن $DQ = ES - HD + CH$ ، يمكن (DQ) الإستمرار في النمو عندما تكون $(W) > (C)$ ؛ طالما أن النمو في $ES - HD + CH$ يفوق النمو في الفارق بين (W) و (C) .

الإجابة الصحيحة هي د.

١٧.١٥ تتوقف قيمة المضاعف على التسربات من دفق الدخل الدائري. ميل الإستيراد الهامشي وهامش معدل الضريبة كلاهما تسرب. لا تؤثر قيمة إنفاق الحكومة في قيمة المضاعف.

الإجابة الصحيحة هي ب.

١٨.١٥ الدخل القومي = $ES - HD + CH + CS - W$. وبالتالي سيجعل ارتفاع في (W) الدخل القومي منخفضاً أقل مما سيكون في وضع مختلف. قد يكون لانخفاض في (C) الأثر نفسه.

الإجابة الصحيحة هي أ.

١٩.١٥ عند احتساب المضاعف يجب الأخذ بعين الاعتبار كل التسربات، بما في ذلك ميل الإستيراد الهامشي، لذلك فإن ١ صحيح. ميل الاستهلاك الهامشي هو $-M = ES - HD$ ، لذلك استعمل ضمناً لحساب المضاعف. فيكون وبالتالي ٢ غير صحيح. لا تضع المساواة بين الصادرات والواردات تقبيداً على مستوى الدخل القومي، فيكون وبالتالي ٣ غير صحيح.

الإجابة الصحيحة هي أ.

٢٠.١٥ قد يهبط مستوى (E) لأسباب عديدة مثلاً، خفض في طلب الاستثمار، خفض في طلب الصادرات، أو خفض في طلب المستهلك. من ثم قد لا يفسر ارتفاع في الصادرات وارتفاع في الاستهلاك أو ارتفاع في طلب الاستثمار، خفضاً في الواردات. عند أدنى مستوى (E) ، يستطيع المستهلكون أن يشتروا واردات أقل على الرغم من أن ميل الإستيراد الهامشي كان قد ارتفع.

الإجابة الصحيحة هي ج.

الوحدة السادسة عشرة

١.١٦ عندما يكون الناتج الفعلي أدنى من الناتج الاحتمالي، تؤدي السياسات الضريبية والنقدية الملائمة إلى زيادة في الناتج الفعلي. سيتوقف حجم الزيادة على المضاعف الذي يزداد مع ميل الاستهلاك الهامشي، أي أنه ليس من الضروري أن يعادل واحداً ليحول دون آثار مضاعف موجبة. يقتضي التوسيع موارد غير مستخدمة (بما في ذلك

الملحق الأول / الإجابات على أسئلة حول المحتوى ودراسة الحالات

اليد العاملة) أو تغييرًا تكنولوجيًّا. لكنه لا يفرض أن تكون اليد العاملة نسبة مئوية ثابتة من السكان. إن النسبة بين رأس المال والإنتاج وعلى الرغم من أنها تؤثر في معدل التوسيع فهي لن توقف العملية التوسيعية. ستكون سياسات الطلب الكلي التوسيع غير فعالة فقط عندما يبلغ الاقتصاد العمالة الكاملة، أي عندما تُستخدم الطاقة الإنتاجية بكاملها.

الإجابة الصحيحة هي ج.

٢.١٦ الحد الأعلى لمستوى الناتج القومي على المدى القصير هو الناتج الاحتمالي الذي يحدّده عرض عوامل الإنتاج. وهذا أمر مرتبط بأسعار عوامل الإنتاج. يمكن للطلب الكلي أن يزداد على المدى القصير ويمكن استبدال عوامل إنتاج مختلفة بعضها البعض على المدى القريب.
الإجابة الصحيحة هي د.

٣.١٦ الحد الأعلى لمستوى الناتج القومي يعيّنه الناتج الاحتمالي للاقتصاد. المزيد من اليد العاملة المضافة إلى احتياط رأس المال معين يرفع دائمًا الناتج الاحتمالي للاقتصاد، كما هي الحال بالنسبة إلى المزيد من رأس المال المضاف إلى قوى عاملة معينة. لذلك لن يحدّد احتياط رأس المال بمفرده، ولا القوى العاملة بمفردها، الناتج الاحتمالي.
الإجابة الصحيحة هي ج.

٤.١٦ يُعرف الناتج الاحتمالي كالنتائج القابل للتحقيق عندما تُستخدم العوامل كلّها بشكل كامل. إلا أن الموارد قد تكون عمليًّا مستخدمةً زائدةً لفترات قصيرة، أي ٥٠ ساعة في الأسبوع لبعض أعضاء القوى العاملة. ولأن الاستخدام الزائد لا يمكن تثبيته على المدى الطويل، يُعرّف الناتج الاحتمالي نسبةً إلى معدل عملى لاستخدام طاقة رأس المال. لا صلة ضرورية بين مستوى الإستخدام وإن (ق) الاحتمالي. ثُرِّفَ العمالة الكاملة كـ(إن ق) فعلي يعادل (إن ق) ولا يتجاوزه.
الإجابة الصحيحة هي ج.

٥.١٦ لو حصل أن كان الاقتصاد عند العمالة الكاملة في الأساس، لكن من المستحيل لنمو الناتج الفعلي أن يخطي نمو الناتج الاحتمالي بنسبة واحد في المئة سنويًّا لمدة خمس سنوات. وبالتالي على التفسير بأن نمو الناتج الفعلي يخطي نمو الناتج الاحتمالي خلال تلك الفترة، أن يقتضي ضمنًا أن الناتج الفعلي كان في الأساس دون الناتج الاحتمالي. لا بل ينبغي أن يقتضي أن الفجوة بين الناتج الفعلي والناتج الاحتمالي تزداد، أي أن الفجوة التضخمية تقلص. لا يحتاج الاقتصاد أن يكون حالًا عند مستوى العمالة الكاملة ولكن يمكنه أن يصبح كذلك الآن.
الإجابة الصحيحة هي ب.

٦.١٦ إن زيادة في الطلب الكلي قد تقلص فجوة انكمashية معينة بين الناتج الاحتمالي

والناتج الفعلى. إن زيادة في إنفاق الاستثمار وزيادة متوازنة في الإنفاق الحكومي والإيرادات الضريبية قد ترفعان الناتج الفعلى، كون السياسة الأخيرة تعمل بمحض مضاعف الميزانية المتوازن. قد تخفّض زيادة في الواردات الطلب الكلى لأن الواردات هي تسرّب من دفق الدخل الدائري.

الإجابة الصحيحة هي **د**.

٧.١٦ قد تنشّع التخفيضات في ضريبة الدخل الاقتصاد. أما التخفيضات في الإنفاق الحكومي فقد تضعف الاقتصاد. لو أن خفض الإنفاق الحكومي عادل الزيادة في الإيرادات الضريبية، لكن وقوع ذلك خفض الطلب الكلى من خلال مضاعف الموازنة المتوازنة. ولربما أمكن الاستنتاج آنذاك أن الحكومة كانت معنية بالفجوة التضخمية. لكن من غير معرفة حجم التغييرات يستحيل التنبؤ بصافي التأثير وبالتالي استنتاج أمر الحكومة الشاغل.

الإجابة الصحيحة هي **د**.

٨.١٦ إن تقليل الفجوة الانكمashية يقتضي سياسة ضريبية و/أو نقدية توسيعية. أما زيادة الضريبة وخفض التعويض عن البطالة وخفض الإنفاق الحكومي هي أمور قد تزيد الفجوة الانكمashية. أما الزيادة في المساعدات للصناعات المصدرة فقد تنشّع الصادرات وتزيد الطلب الكلى وتحدّ من الفجوة الانكمashية.

الإجابة الصحيحة هي **ب**.

٩.١٦ إن تقليل فجوة تضخمية يقتضي سياسة ضريبية و/أو نقدية انكمashية. أما تخفيض الضرائب على الدخل والواردات ورفع التعويض على البطالة فقد يزيدان من الطلب الكلى والفجوة التضخمية. فيما قد يحدّ تقليل الإنفاق الحكومي من الفجوة التضخمية.

الإجابة الصحيحة هي **ج**.

١٠.١٦ تظهر الفجوة التضخمية عندما يكون مستوى الطلب عند دخل العماله الكاملة (في الرسم ٦-٦) مرتفعاً أكثر من مستوى الطلب اللازم للحفاظ على دخل العماله الكاملة. الفجوة هي فائض الطلب على المستوى الضروري للحفاظ على دخل العماله الكاملة. هذا ممثّل في الرسم البياني بالمسافة العمودية بين الخط 45° (ط)، أي "ش ت".

الإجابة الصحيحة هي **ج**.

١١.١٦ يمثل دخل العماله الكاملة. في حين أن الدخل القومي يمكنه أن ينخفض لفترات قصيرة، من خلال 50 ساعة عمل في الأسبوع مثلاً، يحدث مستوى طلب كهذا ضغوطات تضخمية متسبّباً بزيادة في الدخل القومي النقطي من غير أن تحصل زيادة مطابقة في الناتج الحقيقي.

الإجابة الصحيحة هي **د**.

الملحق الأول / الإجابات على أسئلة حول المحتوى ودراسة الحالات

١٢.٦ يربط بين المداخيل النقدية المرتفعة ومستويات المعيشة الحقيقة المرتفعة فقط إذا أمكن المداخيل النقدية المرتفعة شراء المزيد من السلع والخدمات باستمرار. يكون هذا الأمر ممكناً فقط إذا لم ترتفع أسعار السلع والخدمات بسرعة ارتفاع أسعار المداخيل النقدية. الزيادات في المداخيل النقدية ترافق عادة الزيادات في الإنفاق. (إن ق) يهبط عندما يهبط الطلب الكلي وليس عندما ترتفع المداخيل النقدية.

الإجابة الصحيحة هي ب.

١٣.٦ ارتفع (إن ق) النقدي في السنة $Z + 1$ في حين هبط (إن ق) الحقيقي؛ وبالتالي ارتفعت الأسعار في السنة $Z + 1$. كان نمو (إن ق) النقدي أكبر من نمو (إن ق) الحقيقي في السنة $Z + 2$. فأشار إلى أسعار مرتفعة. (إن ق) الحقيقي وإن (إن ق) النقدي متعادلان في السنة الأساس المختارة ويمكنهما وبالتالي أن يتعادلا في حال عوضت التخفيضات في الأسعار عن الزيادات في الناتج، والعكس بالعكس. قد يكون (إن ق) النقدي مقاييساً مضللاً للأداء الاقتصادي إذ لا يمكن الفصل بين التغييرات في الأسعار والتغييرات في الناتج الحقيقي.

الإجابة الصحيحة هي ج.

١٤.٦ في حال تعادل الناتج الفعلي والناتج الاحتمالي، ستبين زيادة في الإنفاق الحكومي بارتفاع في الأسعار. إلا أن الناتج القومي الحقيقي لن يرتفع إذ لن توفر عوامل غير مستعملة. لو أنفق كل الدخل الإضافي المتولد من الإنفاق الحكومي المتزايد على الواردات، لما نتجت عملية مضاعف.

الإجابة الصحيحة هي ج.

١٥.٦ إن ازيداً في الإنفاق الحكومي قدره ٥ مليون دولار سيحدث ازيداً مماثلاً في الدخل. سيؤدي بدوره إلى ازيد في الاستهلاك، ويكون حجم الزيادة متوقفاً على التسربات من الدفق الدائري. ستستمر عملية المضاعف هذه في إحداث زيادة في الناتج تكون مضاعفاً ما للزيادة الأولى في الإنفاق الحكومي، وستقلص الفجوة الانكمashية. إن انخفاضاً في الضرائب قدره ٥ مليون دولار لن تقابلها زيادة في الدخل القومي قدرها ٥ مليون دولار لأن تحويل دخل من الحكومة إلى الأسر. لكن الأسر ستتنفق نسبة من الـ ٥ مليون دولار على إنفاق الاستهلاك، مما سيثير عملية المضاعف بطريقة مماثلة لتلك الموجزة أعلاه، في غياب الجولة الأولى لإحداث الإنفاق والدخل.

الإجابة الصحيحة هي أ.

الوحدة السابعة عشرة

١.١٧ كون النقد وسيلة تبادل فهو يتنقل من يد إلى أخرى، بهدف تمويل المشتريات أو تسديد الديون. وكوسيلة تبادل يستعمل النقد في صفقات عديدة خلال السنة؛ لذلك تكون الكتلة النقدية أصغر بكثير من الدخل السنوي المتاح أو إجمالي الإنفاق

السنوي. على الرغم من أن النقد يستعمل في الصفقات، إلا أنه يُحتفظ به أيضًا لأهداف احترازية وللمضاربة.
الإجابة الصحيحة هي د.

٢.١٧ تحدّد القوة الشرائية للنقد قيمته. عندما يحصل التضخم في الأسعار، المبلغ نفسه من المال يشتري سلعاً وخدمات أقل، وبالتالي تهبط قيمة النقد في ما يتعلق بقوته الشرائية. إن قيمة النقد غير مرتبطة بكلفة إنتاجه. في زمننا المعاصر هذا، لا يدعم الذهب أو الفضة الكتلة النقدية. ومعدل الفائدة يحدّد الطلب على النقود والعرض عليها في الأسواق المالية.
الإجابة الصحيحة هي ب.

٣.١٧ إذا كانت النسبة المطلوبة للاحتياط النقدي للودائع (المعروف بنسبة السيولة الحاضرة) ١:٥، يمكن كل \$ ١ من الاحتياطي النقدي دعم ٥ \$ من خصوم الودائع. وبالتالي إذا كان الاحتياط النقدي ٣٥ م٠ دولار، دعم ١٧٥ م٠ دولار من الودائع عند الطلب. بما أن هذه الودائع هي أصلًا ١٠٠ مليون دولار، قد يمكن المصارف توسيع الكتلة النقدية بـ٧٥ م٠ دولار، من دون إتلاف نسبة السيولة المرغوبة.
الإجابة الصحيحة هي ب.

٤.١٧ للمصارف احتياط نقدي فائض، وهي ترغب وبالتالي في زيادة الإقراض، شرط أن يمكنها إيجاد زبائن جديرين بالاتّمان. في حال لم تردد الودائع عند الطلب، وبالتالي الكتلة النقدية، لا بدّ أن يعني هذا أنّ المصارف لا يمكنها إيجاد زبائن جديرين بالإعتماد، أو أنّ زبائن كهؤلاء لا يرغبون في مزيد من التسليف.
الإجابة الصحيحة هي د.

٥.١٧ إن استعمال السياسة النقدية لضبط الفجوة الانكمashية يقتضي توسيع الكتلة النقدية. إن زيادة متطلبات احتياط للمصارف التجارية قد يقلص الكتلة النقدية. إن رفع معدلات الفائدة قد يخفض إنفاق الاستهلاك والاستثمار. لذلك فإن الخيارين ١ و ٣ قد لا يقلّصان الفجوة الانكمashية بل يزيديانها. إن الحكومة وعن طريق شرائها أسهمها وسنداتها (الخيار ٢)، تزيد العرض على النقود. سيؤدي هذا إلى تخفيض معدلات الفائدة، ومن ثمّ إلى رفع الطلب الكلي.
الإجابة الصحيحة هي أ.

٦.١٧ قد يكون العاملان اللذان يخفّضان إقراض النقد من المصارف التجارية:
د. طلب الإبقاء على مبالغ أكبر من أية وديعة كاحتياط نقدي.
هـ. سحبويات الودائع من قبل الزبائن، بما أنّ هذا قد يجرّ المصارف على طلب دفع القروض.

الملحق الأول / الإجابات على أسئلة حول المحتوى ودراسة الحالات

إن زيادة بنك إنكلترا لمعدلات الضرائب سيزيد كلفة الاقتراض من بنك إنكلترا Bank of England بالنسبة إلى المصارف التجارية، ولكن لن يخفيض من قدرتها على إقراض النقد. وبالفعل فإن معدل فائدة أكثر ارتفاعاً قد يزيد من تدفق الودائع نحو المصارف التجارية. إن الإفراج عن ودائع خاصة من قبل بنك إنكلترا Bank of England، وتخفيض متطلبات الاحتياط، سيزيدان من قدرة المصارف التجارية على إقراض المال.

الإجابة الصحيحة هي د.

7.17 إن مبلغ \$ 100 مودعاً في المصرف مع نسبة سيولة عشرة في المئة، يعني أن المصرف عليه الاحتفاظ بـ \$ 10، ولكن يمكنه إقراض مبلغ \$ 90 الباقى. إذا أودع مبلغ \$ 90 بدوره في أحد المصارف، وجب الإحتفاظ بـ \$ 9 (أى 10 في المئة)، وأمكן إقراض \$ 81. ستستمر هذه العملية وتكون الزيادة الأقصى في الكتلة النقدية \$ 100 + \$ 90 + \$ 81 + ... = \$ 1000. الصيغة الحسابية لمضاعف إنشاء الائتمان هي $(1 + 10\%)^n = 10^n$. كاملاً التوسيع يعادل الإيداع الأولى \times المضاعف = \$ 100 \times \$ 1000 = \$ 10000.

الإجابة الصحيحة هي ج.

الوحدة الثامنة عشرة

1.18 إذا كانت (S_t) ثابتة و (N) يزداد أربعة في المئة سنوياً، سيزداد (S_{t+N}) أربعة في المئة سنوياً. نظراً للمساواة بين $(S_{t+N}) = (S_t \cdot N)$ ، ينبغي أن يزداد (S_{t+N}) أيضاً بنسبة أربعة في المئة سنوياً. إذا كان (D) يزداد بمعدل إثنين في المئة سنوياً، فعلى (S_{t+N}) أن يزداد أيضاً بنسبة إثنين في المئة سنوياً تقريباً.

الإجابة الصحيحة هي ج.

2.18 بما أن (D) يبقى ثابتاً، لا يمكن للناتج القومي الحقيقي أن يرتفع أو ينخفض. من أجل المحافظة على المساواة $(S_{t+N}) = (S_t \cdot D)$ ، على (S_t) ، أي مستوى السعر، أن يرتفع مع ارتفاع (N) .

الإجابة الصحيحة هي ج.

3.18 إذا كان لل الاقتصاد عوامل غير مستخدمة، قد يتغير الناتج الحقيقي (D) . كما يمكن مستوى الأسعار أن يتغير على المدى القصير. ويمكن فعالية استعمال النقد أن تتغير فتتغير (S_t) . يمكن لمتغيرات الكتلة النقدية أن تتغير في الوقت ذاته، ولكنه يستحيل التنبؤ بقيمة (S_{t+N}) أو $(S_t \cdot D)$. على الرغم من أن (S_{t+N}) يجب أن يعادل $(S_t \cdot D)$.

الإجابة الصحيحة هي ج.

٤.١٨ لدى اتخاذهم قرار الاحتفاظ بالنقد، أي تفضيل السيولة أو الأصول المدرة للفائدة، سيأخذ الأفراد بعين الاعتبار:

أ. العائد الذي قد يحصلون عليه من الأصول المدرة للفائدة؛ و

ب. والزيادة المحتملة في رأس المال أو الخسارة من الإحتفاظ بالأصول المدرة للفائدة، لدى حصول هبوط أو ارتفاع في معدل الفائدة.

إذا اعتقد المستثمرون أن معدلات الفائدة ستترفع، فيكون هذا الأمر معادلاً لتوقع هبوط سعر الأصول. لذلك سيتردّدون في اكتساب أصول مدرة للفائدة، وسيحتفظون بغالبية أصولهم على شكل نقود. ينطبق العكس إذا توقع الأفراد هبوط معدل الفائدة.

الإجابة الصحيحة هي د.

٥.١٨ إن سعر الأصول المدرة للفائدة على المدى الطويل يتحرك بعكس معدل الفائدة. إذا توقع الأفراد احتمال هبوط معدل الفائدة، فإن هذا يعادل توقع ارتفاع الأصول المدرة للفائدة على المدى الطويل. في هذه الحالات يُحتمل أن يشتروا أصولاً مدرة للفائدة على المدى الطويل. لن يؤثر مستوى السعر في هذا القرار.

الإجابة الصحيحة هي أ.

٦.١٨ يحتفظ بعض الأفراد بالنقد لتمويل العمليات التجارية اليومية. إن الناحية العملية المتنائية عن الأرصدة النقدية هذه تفوق كلفة الاحتفاظ بالنقد، كون فائدة تلك الكلفة ضائعة. إذا اعتقد الأفراد أن معدل الفوائد قد يرتفع في المستقبل، يُحتمل أن يحتفظوا بأصولهم نقداً بدلاً من السنديان، إذ أن سعر السنديان سيهبط في حال ارتفاع معدل الفائدة. الخيار ٣ غير صحيح لأن الآذخار قد يحتفظ به على شكل أصول غير النقد.

الإجابة الصحيحة هي ب.

٧.١٨ يحدّد معدلات الفائدة الطلب والعرض على النقد. في فترات الكساد يهبط الطلب الكلي، ومع هبوط الدخل يهبط أيضاً الطلب على النقد لعقد العمليات التجارية. ومع هبوط الطلب وبقاء العرض ثابتاً، يهبط معدل الفائدة. الكتلة النقدية لا تتزايد تلقائياً البة. ولا تتبع سرعة التداول أي نمط معين. ولا يؤثر الآذخار في معدل الفائدة مباشرة.

الإجابة الصحيحة هي أ.

٨.١٨ في حين قد يعيش هبوط في الضريبة على الدخل القومي الطلب الكلي، يمكن الازدياد في معدل الفائدة أن يصبح انكماشياً، بمعنى أنه قد يعوق كل من إنجافى الاستثمار والاستهلاك. وبالتالي، قد يتحرك الاقتراحان، أحدهما بعكس الآخر، ويميلان إلى إلغاء بعضهما البعض.

الإجابة الصحيحة هي ج.

إن كلاً من خفض الضرائب والزيادة في الإنفاق الحكومي قد يزيد الطلب الكلي، ومن خلال عملية المضارع، يزيد (إن ق) ويُخفض البطالة. إلا أن الإثنين قد يرفعان أيضاً الطلب على النقد، وفي غياب زيادة في الكتلة النقدية، قد يرفعان معدلات الفائدة. قد تواجه الشركات قوتين متناقضتين: طلب كلي متزايد ينعش إنفاق الاستثمار مرتفع، ومعدلات فائدة متزايدة تؤدي إلى فرص الاستثمار أقل. بما أن إنفاق الاستثمار الخاص هبط فهذا يعني أن القوى الأخيرة كانت أقوى بالطبع. إن الهبوط في إنفاق الاستثمار قد يُخفض (إن ق) والعملة من خلال عملية المضارع، مما يؤدي إلى التوازن مع الزيادة المنسوبة إلى خفض الضرائب والزيادة في الإنفاق الحكومي.

الإجابة الصحيحة هي بـ .

١٠.١ هذا السؤال صعب. لو كان الاقتصاد يعاني من كساد كبير، فقد لا تتعش زيادة في الكتلة النقدية بالضرورة إنفاق الاستثمار والاستهلاك بسبب توقعات رديئة للأعمال. إن زيادة في الإنفاق الحكومي و/أو خفضاً في الضرائب من دون زيادات في الكتلة النقدية، قد تزيد الطلب على النقود ومعدلات الفائدة. هذا بدوره قد يؤدي إلى خفض إنفاق الاستثمار، وإلى موازنة التأثيرات الإيجابية مع الإبقاء على البطالة ثابتة. في حين أن السياسة التي تبدو صحيحة هي مع التوسيع الضريبي والنقدى، إذا كانت الزيادة في الإنفاق الحكومي و/أو خفض الضرائب تسبّب في ارتفاع معدلات الفائدة، على الرغم من زيادة في الكتلة النقدية (أي أن الزيادة في الكتلة النقدية لم تكن كبيرة بما فيه الكفاية)، قد تسبّب الزيادة الناجمة عن ذلك في معدلات الفائدة بهبوط في إنفاق الاستثمار و/أو إنفاق الاستثمار. وبالتالي ما من ضمانة بالفوز.

الوحدة التاسعة عشرة

١١٩ فتح السيولة حد لا يهبط معدل الفائدة دونه. يتوقع أصحاب أرصدة المضاربة أن يرتفع معدل الفائدة، وهو غير مستعدين لتخصيص أرصدة مماثلة للاستثمار. وبالتالي أي زيادة في الكتلة النقدية تُبقي في أرصدة غير مستمرة.

الإجابة الصحيحة هي بـ .

٢١٩ الخيار ١ هو تعريف منحنى (سـن)، يعني منحنى (سـن) فقط بالتوافق في سوق النقد، ولا علاقة له بالبتة بالعوامل المؤثرة في منحنى (سـن). وبالتالي يكون الخيار ٢ خطأً. الإجابة الصحيحة هي أ.

لو كان الميل الهامشي للاستهلاك كبيراً، لأحدث ازدياد صغير في الإنفاق المستقل
زيادة كبيرة نسبياً في الناتج القومي، يعكسها منحنى (إس ت ث - إ د) مرن. وبالتالي
يكون الخيار 1 خطأً. لو كان منحنى الكفاية الهامشية للاستثمار مرئاً، لأحدث تغيير
في معدل الفائدة تغييراً كبيراً نسبياً في حجم الاستثمار. وبالتالي فإن الخيار 2 خطأً.
الإجابة الصحيحة هي د.

٤.١٩ قد تغير الزيادة في الكتلة النقدية اتجاه منحني (س ن) إلى اليمين. والتخفيف في الضرائب قد يغيّر اتجاه منحني (س ن) إلى اليمين. إذاً قد تكون نقطة التقاطع الجديدة للمنحنين (إس ت ث - إ د) و(س ن) إلى يمين نقطة التقاطع الأصلية. وبالتالي، يكون توازن مستوى (د) أعلى من التوازن الأصلي. إلا أن التأثير في (م ف) تحدّده الانحرافات المتناسبة: قد يزداد (م ف) أو يبقى ثابتاً أو ينخفض. الإجابة الصحيحة هي ج.

٥.١٩ معدل الفائدة الذي يتماشى مع العمالة الكاملة يحصل عندما يتقاطع منحني (إس ت ث - إ د) مع الخط المنقط عند النقطة ج في الرسم ١٥-١٩ إلا أن (ج) تقع دون معدل فائدة ، الذي يمثل فخ السيولة. وبالتالي إن الزيادة في الكتلة النقدية لن تحدث معدل فائدة منخفضاً بما فيه الكفاية لتحقيق العمالة الكاملة. الإجابة الصحيحة هي د.

٦.١٩ للوصول إلى النقطة (د) في الرسم ١٥-١٩ وتحقيق التوازن في كل من قطاع السلع الحقيقة والقطاع النقدي، سوف ينبغي على كل من منحني (إس ت ث - إ د) ومنحني (س ن) أن يغيّر اتجاهه إلى اليمين. وبالتالي، إن الإجابتين (ج) و(د) خاطئتان. إلا أن تحقيق التوازن يبقى ممكناً. ولكن بما أن النقطة (د) تقع إلى يمين د ك، فهي تمثل حالة فجوة تضخمية. الإجابة الصحيحة هي ب.

٧.١٩ لتحقيق كل الأهداف المشار إليها، على المنحنين (إس ت ث - إ د) و(س ن) أن يتقاطعا عند النقطة (ه) في الرسم ١٥-١٩. يقتضي هذا الأمر تخفيفاً في الكتلة النقدية لتحريك منحني (س ن) إلى الشمال، ترافقه سياسة ضريبية توسيعية. الإجابة الصحيحة هي ب.

٨.١٩ إن الزيادة في الإنفاق الحكومي في غياب عوامل موازنة قد تزيد الطلب على النقد، وفي غياب زيادة في الكتلة النقدية، قد ترفع معدلات الفائدة محدثة وبالتالي مضاعفاً نقدياً سلبياً على إنفاق الاستثمار والاستهلاك. وبالتالي يكون الخيار ١ صحيحاً. لو كانت الفجوة بين الناتج الاحتمالي والفعلي غير كبيرة كافية، لحال ذلك دون تحقيق القيمة الكاملة للمضاعف. من ثم إن أي زيادة في الناتج المحتمل قد تساعد بالأخرى على تحقيق تأثير المضاعف الكامل ولا تعيقه. هكذا يكون الخيار ٢ غير صحيح. الإجابة الصحيحة هي أ.

٩.١٩ إذا كان المنحني (إس ت ث - إ د) عمودياً وأو كان الاقتصاد ناشطاً مع عمالة كاملة، لن تحدث زيادة في الكتلة النقدية زيادة في الدخل القومي. لذلك فإن الخيار

١ غير صحيح. إذا كان المنحنى (س ن) أفقياً، أي أن الاقتصاد هو في فتح السيولة، فإن تخفيضاً في الضرائب يحرك منحنى (إس ت ث - إ د) إلى اليمين قد يترك معدل الفائدة ثابتاً. لذلك فإن الخيار ٢ غير صحيح.
الإجابة الصحيحة هي د.

١٠.١٩ بما أن كل التغيرات هي في قطاع السلع الحقيقة، لا يتأثر المنحنى (س ن) بشيء. لذلك الإجابتان (أ) و(د) خاطئتان. قد تغير زيادة في الضرائب منحنى (إس ت ث - إ د) إلى الشمال، وقد تغير زيادة في الإنفاق الحكومي منحنى (إس ت ث - إ د) إلى اليمين، كما قد يحصل مع الفائض التجاري. ولكن بما أنها نجهل جسامة التغيرات النسبية، لا يمكننا القول أين سينتهي الأمر بالمنحنى (إس ت ث - إ د).
الإجابة الصحيحة هي ب.

الوحدة العشرون

١.٢٠ بما أن (إن ق) الحقيقي ازداد بنسبة أربعة في المئة فقط بين السنة ف و السنة ف ز + ١ وبما أن القوى العاملة ازدادت بنسبة ثلاثة في المئة فقط، لا بد أن يكون متوسط ناتج العامل الواحد ازداد. بما أن (إن ق) النقيدي ازداد بنسبة ستة في المئة والناتج الحقيقي بنسبة أربعة في المئة فقط، لا بد أن تكون الأسعار ارتفعت بنسبة إثنين في المئة تقريباً. بما أن القوى العاملة نمت بنسبة ثلاثة في المئة فيما ظل الناتج الاحتمالي ثابتاً، فلا بد أن يكون احتياطي رأس المال قد هبط.
الإجابة الصحيحة هي ب.

٢.٢٠ في حال ثبات العوامل الأخرى، كلما انخفض سعر سلعة أو مورد، ازدادت الكمية المطلوبة. وبالتالي لو كانت الأسعار مرنة تماماً واستجابت بسرعة لحالات طلب فائض وعرض فائض، لتحررت كل الأسواق بما فيها سوق العمل. لذلك فإن العمالة الكاملة ستكون موجودة دائماً. وفي الواقع كثير من الأسواق «لزجة» أي أنها تستجيب ببطء للطلب والعرض الفائضين. ويعادل الدخل القومي الناتج القومي تحديداً ومعدل ازدياد الإنتاجية يحدّد الناتج الاحتمالي وليس الفعلي. حتى اليوم ما من أمّة تملك موارد كافية لتلبية حاجات كل مواطنيها.
الإجابة الصحيحة هي ب.

٣.٢٠ إن زيادة المدفوعات المحولة وزيادة الإنفاق الحكومي على السلع والخدمات وفي حين أنهما منشطان، قد تزيدان الحجم النسبي للقطاع العام. إن إبقاء البنية الضريبية والإنفاق الحكومي على مستويهما الحاليين قد لا يساعد على معالجة الكساد. وحده خفض مستوى الضرائب من شأنه أن يحقق كل من الهدفين، أي زيادة (إن ق) ولكن تخفيض الجزئين (ح)/(إن ق) و (ض)/(إن ق).
الإجابة الصحيحة هي أ.

٤.٢٠ فترات تسديد أطول قد تزيد طلب المستهلكين على السلع المعمرة وبالتالي تزيد الضغوطات التضخمية. لذلك يكون الخيار ١ خطأً. إن زيادة الشروط الأساسية للدفعية الأولى قد تقلص الطلب على السلع الاستهلاكية المعمرة. وقد يقلص بيع المصرف المركزي للأسهم والسنديات الاحتياطيات النقدية للمصارف التجارية وقد يتبع عن ذلك انكماش في الكتلة النقدية. هكذا قد يقلص كل من الاحتمالين ٢ و ٣ الضغوطات التضخمية.
الإجابة الصحيحة هي ج.

٥.٢٠ تقتضي زيادة في (إن ق) الاحتمالي زيادة في القوى العاملة واحتياطي رأس المال أو التقدم التقني. إن خفض معدلات الفائدة قد يحقق زيادة في إنفاق الاستثمار وزيادة أخرى في (إن ق) الاحتمالي. ولكن هذه استراتيجية على المدى الطويل، إذ أن زيادة في إنفاق الاستثمار على المدى القصير تضيف إلى احتياط رأس المال الموجود كمية لا أهمية لها. إن زيادة في إنفاق الاستثمار تؤدي إلى زيادة في الطلب الكلي. وعلى اعتبار أن الاقتصاد تخطى العمالة الكاملة، سيؤدي هذا إلى ضغوطات تضخمية أكبر بعد.
الإجابة الصحيحة هي ج.

٦.٢٠ إن أي عامل يزيد الطلب الكلي قد يزيد الضغوطات التضخمية. إن كلاً من الزيادة في إنفاق الاستثمار والزيادة في الصادرات أو الزيادة في الإنفاق الحكومي قد يزيد الطلب الكلي وبالتالي الفجوة التضخمية. إلا أن زيادة في الأدخار ينجم عنها هبوط في إنفاق الاستهلاك، الأمر الذي قد يقلص الطلب الكلي والالفجوة التضخمية.
الإجابة الصحيحة هي ب.

٧.٢٠ سترزيد الزيادة في إنفاق الاستثمار الطلب على النقد في حين أنها تبقى الكتلة النقدية ثابتة. وفي حال لم يحصل أي هبوط موازن في الطلب على النقد من قبل الأسر أو الحكومة، تزيد معدلات الفائدة. إن الزيادة في إنفاق الاستثمار ستتعشش الاقتصاد والزيادة في معدلات الفائدة ستقلص الطلب الكلي. بما أن قوى متعارضة ستكون موجودة فمن غير الممكن التنبؤ إذا كان إنفاق الاستهلاك سيزداد أو يبقى ثابتاً أو يهبط. وكذلك من غير الممكن التنبؤ بما سيحصل للواردات.
الإجابة الصحيحة هي د.

٨.٢٠ يجري التفاوض في القروض عادة بمعدلات فوائد معينة. عندما يعاد النقد المقترض ترتبط قيمته عكسياً بمعدل التضخم خلال فترة التحميل المالي. وهكذا فإن التضخم غير المتوقع سيزيد المقرضين على حساب المقرضين، بما أن معدل الفائدة الذي تم التفاوض عليه لن يأخذ التضخم غير المتوقع بعين الاعتبار. لذلك سيُعاد توزيع الدخل. وبما أن الاقتصاد هو عند مستوى العمالة الكاملة لن تزيد البطالة بتاتاً.

ولكن متوسط مستوى السعر سيرتفع. ما من معلومات متوفّرة في ما يتعلّق بالناتج الاحتمالي.
الإجابة الصحيحة هي ب.

٩.٢٠ بما أنّ زيادة معدلات الضرائب وتقليل الإنفاق الحكومي يخفضان حتماً الطلب الكلي، يكون الخيار ٢ خطأ. قد يعلل الخيار ١ فشل الأسعار في الإستجابة على الفور للسياسات الإنكماشية المتّبعة، إذ أنّ تعديل التنبؤات والسلوك قد يستغرق بعض الوقت.
الإجابة الصحيحة هي أ.

١٠.٢٠ إن تقليل فجوة تضخّمية يقتضي سياسة انكماشية. إن زيادة في الكتلة النقدية تُعتبر توسيعية. وتخفيض الكتلة النقدية قد يتسبّب بارتفاع معدلات الفائدة، وهبوط إنفاق الاستثمار والاستهلاك، وبالتالي يقلّص الطلب الكلي والضغوطات التضخّمية.
الإجابة الصحيحة هي ج.

١١.٢٠ لكي تساعد التغييرات غير المتوقّعة الحكومة على تقليل الفجوة بين الناتج الحقيقي والاحتمالي، قد ينبغي عليها ممارسة بعض التأثير الإيجابي على الطلب الكلي. إن زيادة في التعريفات الخارجية قد تقلّص الطلب على الصادرات فتقلّص وبالتالي الطلب الكلي. إن زيادة في الميل الهاوشي للاستهلاك قد تزيد إنفاق الاستهلاك فزيادة وبالتالي الطلب الكلي.
الإجابة الصحيحة هي ب.

١٢.٢٠ بما أنّ الإنفاق على الواردات هو تسرّب من الدفق الدائري للدخل، سيكون تأثير الرسوم الجمركية والمحصل زيادة الطلب الكلي وبالتالي جعل (ن) يخطّى (ك). إن زيادة في الإنفاق الحكومي قد تضييف المزيد على الطلب الكلي كما قد تكون الحال مع خفض الضرائب ومساعدة المصدررين، موسعة وبالتالي الفجوة التضخّمية. إن تقلّصاً في الكتلة النقدية، ونظرًا للزيادة في صفقات الطلب على النقد الناجمة عن طلب كلي مرتفع، أحدهما تقليل في الواردات، قد يؤدّي إلى معدلات فائدة أكثر ارتفاعاً وبالتالي إلى إنفاق استثمار أكثر انخفاضاً من قبل الشركات وإنفاق استهلاك أكثر انخفاضاً من قبل الأسر.
الإجابة الصحيحة هي ج.

الإجابات حول دراسة الحالات

دراسة الحالة ١.١ التحليل الهامشي والتلوّث الضجيّي

١. يحسب الربح الإجمالي في كل خيار عبر ضرب انخفاض مستوى الديسيبل (%) بمبلغ \$٣١٠٠٠، أما الربح الصافي فيحسم عبر طرح التكلفة الإجمالية من الربح الإجمالي

جدار يبلغ ارتفاعه مترين

$$\begin{array}{r} \$31000 = \$31000 \times 10 = \\ \$16000 \\ \hline \$15000 \end{array}$$

الربح
التكلفة

جدار يبلغ ارتفاعه ٣ أمتار

$$\begin{array}{r} \$37200 = \$31000 \times 12 = \\ \$19000 \\ \hline \$18200 \end{array}$$

الربح
التكلفة

جدار يبلغ ارتفاعه ٤ أمتار

$$\begin{array}{r} \$40300 = \$31000 \times 13 = \\ \$23000 \\ \hline \$17300 \end{array}$$

الربح
التكلفة

تحديد السرعة

$$\begin{array}{r} \$9300 = \$31000 \times 3 = \\ \$9000 \\ \hline \$300 \end{array}$$

الربح
التكلفة

تجديد سطح الطريق

$$\begin{array}{r} \$62000 = \$31000 \times 2 = \\ \$70000 \\ \hline \$8000- \end{array}$$

الربح
التكلفة

الربح الصافي

إعادة بناء الطريق وتخفيض مستوى

$$\begin{array}{r} \$31000 = \$31000 \times 10 = \\ \$250000 \\ \hline \$219000- \end{array}$$

الربح
التكلفة

الربح الصافي

٢. إن تكاليف تجديد سطح الطريق وإعادة بناء تفوق الأرباح الناتجة عن هاتين العمليتين، لذا يجب عدم الإقدام على هذين المشروعين.

٣. الربح الصافي موجَّب في ما يتعلق بتطبيق تحديد السرعة. يعرض الجدول التالي هامش التكلفة وهامش الربح في كل ارتفاع للجدار:

الملحق الأول / الإجابات على أسئلة حول المحتوى ودراسة الحالات

الارتفاع (أمتار)	التكلفة الإجمالية	هامش التكلفة الربح	هامش الربح الإجمالي	هامش الربح
٢	١٦٠٠٠	١٦٠٠٠	٣١٠٠٠	٣١٠٠٠
٣	١٩٠٠٠	٣٠٠٠	٣٧٢٠٠	٦٢٠٠
٤	٢٣٠٠٠	٤٠٠٠	٤٠٣٠٠	٣١٠٠

يبلغ هامش ربح المتر الثالث من الجدار \$٦٢٠٠٠ مقارنةً بهامش التكلفة البالغ \$٣٠٠٠. أما هامش تكلفة المتر الرابع من الجدار فيبلغ \$٤٠٠٠٠ مقارنةً بهامش الربح البالغ \$٣١٠٠٠ فقط.

٤. يجب القيام بنشاط اقتصادي إذا كان هامش ربحه يفوق هامش تكلفته. بما أن كل ارتفاع من ارتفاعات الجدار المختلفة يستبعد الآخر، يجب موافقة بناء أمتار إضافية طالما أن الشرط يبقى قائماً. لذا يجب بناء جدار يبلغ ارتفاعه ثلاثة أمتار وتطبيق تحديد السرعة.

٥. الخطأ الذي ارتكبه المجلس هوأخذ التكاليف والأرباح الإجمالية بعين الاعتبار بدلاً من هامش التكاليف والأرباح. صحيح أنه كان محقاً باعتباره أن الجدار الرابع يولّد أعلى ربح إجمالي، لكنه لم يتبع إلى أن إضافة المتر الرابع يولّد تكلفة أكثر مما تولّد ربحاً.

٦. يبلغ الانخفاض الإجمالي للضجيج ٣ ديسيل(أ) بفضل تحديد السرعة و١٢ ديسيل(أ) بفضل بناء الجدار الذي يرتفع ثلاثة أمتار، وهذا الأمر يخفي مستوى الصوت من ٨٥ ديسيل(أ) إلى ٧٠ ديسيل(أ). بما أن السكان وأشاروا إلى استعدادهم لدفع تكلفة تخفيف الضجيج إلى ٦٨ ديسيل(أ)، ممكن أن تتحسن حالهم أكثر عبر تخفيض المزيد من الضجيج. لكن بما أن كلاً من الخيارات المتبقية يكلف أكثر من \$٣١٠٠٠ لكل ديسيل(أ) يخفيض من مستوى الضجيج، لن يكون صائباً، من حيث الفعالية الاقتصادية، اعتماد أي منها.

دراسة الحالة ١.٣ سعر البطاطا

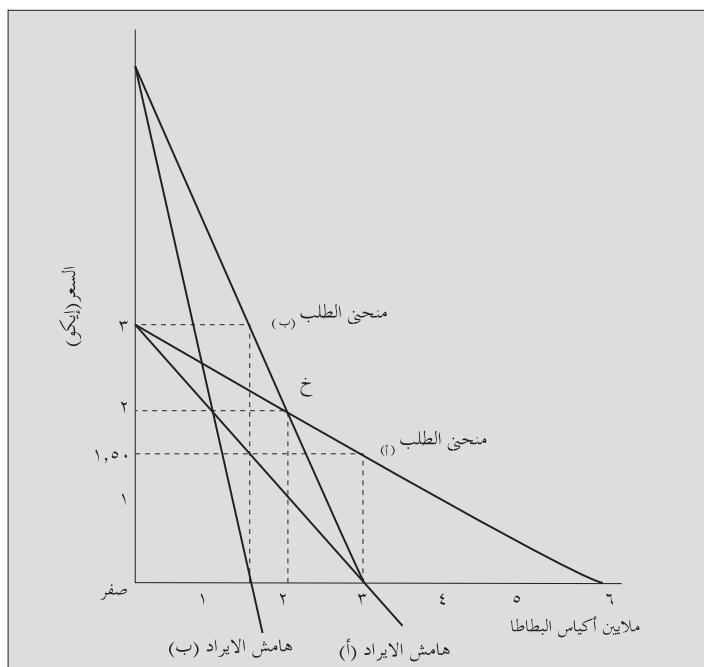
١. في السنة الماضية، بلغ إيراد المبيعات ٢ مليون \times ٢ إيكو = ٤ ملايين إيكو. وافق كلاً الفريقين على أن العدد ذاته من الأكياس سباع إذا حدد أيضاً هذه السنة سعر الكيس الواحد بـ ٢ إيكو. ييدو من خلال الرسم البياني ١٢ - ٣ أن الفريق (أ) استنتج أن السعر البالغ ١,٥٠ إيكو سيؤدي إلى بيع ثلاثة ملايين كيس، ما يتخطى بيع السنة الماضية بـ ٤,٥ مليون كيس. ويصبح بذلك إيراد المبيعات الإجمالي ٣ ملايين \times ١,٥٠ إيكو = ٤,٥ ملايين إيكو، أي ارتفاع بنسبة ٥٠٠٠٠ إيكو.

٢. استنتاج الفريق (ب) أنه يمكن بيع ١,٥ مليون كيس بسعر ٣ إيكو للكيس الواحد، كما ييدو من خلال الرسم البياني. وفيما يبقى جراء ذلك ١,٥ مليون كيس غير مباع، سيلغ إيراد المبيعات الإجمالي ١,٥ مليون \times ٣ إيكو = ٤,٥ ملايين إيكو، وهذا أيضاً ارتفاع في الإيراد بنسبة ٥٠٠٠٠ إيكو.

٣. يتميز المنحنى (أ) بطلب من السعر ضمن مجموعة الأسعار المندرجة بين ١,٥ إيكو - ٢ إيكو، أي أنه عندما يتقلص السعر يرتفع إيراد المبيعات الإجمالي والعكس هو الصحيح. يتميز المنحنى (ب) بطلب لا يتمتع بمرونة في السعر في السعر في السعر في مجموعة الأسعار المندرجة بين ٢ إيكو - ٣ إيكو، ما يشير إلى أن انخفاض السعر يؤدي إلى هبوط إيراد المبيعات الإجمالي والعكس هو الصحيح.
٤. إذا كان الفريق (أ) على خطأ وكان منحنى الطلب يتمثل بالمنحنى (ب)، سيؤدي انخفاض السعر إلى رفع عدد أكياس البطاطا المباعة إلى ٢,٢ مليون. ويصبح بذلك الإيراد الإجمالي $2,2 \times 1,50 = 3,3$ ملايين إيكو، وهذا انخفاض بنسبة ٧٠٠٠٠ إيكو عن الإيراد الذي سجّل في السعر البالغ ٢ إيكو للكيس الواحد.
- إذا كان الفريق (ب) على خطأ وكان الطلب يتمثل بالمنحنى (أ)، لن تباع أكياس البطاطا بارتفاع السعر إلى ٣ إيكو.

تعليق إضافي

قد تسأله لماذا انتقى الفريقان الأسعار التي وقع اختيارهما عليها ما إن قاما بتقدير منحنبي الطلب. لا يوجد على منحنى طلب خطى سوى نقطة واحدة يكون فيها حاصل السعر \times الكمية في أقصى حد له، وهذه النقطة هي التي يكون فيها هامش الإيراد (أي ارتفاع الإيراد الإجمالي نتيجة بيع كيس إضافي) عند مستوى الصفر. يبدو منحنينا الطلب في الرسم البياني ١٣-٣ إلى جانب منحنى هامش الإيراد.



الرسم ١٣-٣ المنحنيات الخاصة بالطلب وهامش الإيراد

بالنسبة إلى منحنى الطلب (ب)، يساوي هامش الإيراد صفرًا عندما يبلغ عدد الأكياس ١,٥ مليون، ولو زاد سعر الكيس الواحد عن ٣ إيكو، لارتفاع الإيراد الإجمالي عبر تخفيف السعر، لأن هامش الإيراد يصبح موجباً عندما يفوق السعر هذا الحد. وعندما يقل سعر الكيس الواحد عن ٣ إيكو، يصبح هامش الإيراد سالباً، وعندها يؤدي تخفيف السعر إلى انخفاض الإيراد الإجمالي. بالنسبة إلى منحنى الطلب (أ)، يساوي هامش الإيراد صفرًا عندما يبلغ عدد الأكياس ٣ ملايين كيس بسعر ١,٥٠ إيكو للكيس الواحد، وعندما تنخفض الأسعار ١,٥٠ إيكو، من الممكن رفع الإيراد الإجمالي عبر تخفيف السعر، وعندما تتدنى الأسعار عن ١,٥٠ إيكو، من الممكن رفع الإيراد الإجمالي عبر رفع السعر. لذا لم يتم الفرقان بتقدير منحنى الطلب وحسب، بل أوصيا بوضع السعر الذي يحقق أعلى إيراد تبعاً لميل منحنى الطلب.

دراسة الحالة ٢.٣ النقود مقابل قسائم الشراء

١. يقوم الافتراض الأساسي في هذا التحليل على أن تعمد كل أسرة مدركة لأفضلياتها إلى إنفاق الدخل المحدود الذي تلقاه، في ظل الأسعار الموجودة لكل السلع والخدمات، بالطريقة التي توفر لها أقصى درجة من الاكتفاء، وبتعبير آخر، تحاول الأسرة بلوغ الحد الأقصى من المنفعة في ظل وجود قيد معين في الموازنة. أما القيد الآخر الذي يواجهه المستفيدون من القسائم فهو استعمالها الذي ينحصر فقط ببعض السلع المحددة. يجوز تحليل التأثير المحتمل الذي تحمله قسائم الشراء إلى إنفاق الأسر من خلال إمكانيتين:

أ. تتدنى قيمة قسائم المأكل والملبس عن المبلغ الذي كان لينفق على المأكل والملبس لو أن الأسر منحت نقوداً. في هذه الحال، تصبح مسألة القسائم مماثلة لمسألة دفع النقود بما أن الأسر ستتفق المبلغ ذاته على المأكل والملبس إن أعطيت نقداً أو قسائم، وذلك لأن الأسرة ستتمكن، بعد استعمال القسائم، من إنفاق المال الذي ادخرته من المأكل والملبس على أي شيء تريده (بما في ذلك المزيد من الطعام واللباس).

ب. تنخفض قيمة قسائم المأكل والملبس المبلغ الذي كان لينفق على المأكل والملبس لو أن الأسر منحت نقوداً. في هذه الحال، وبما أن القسائم لا تستعمل إلا للمأكل والملبس، ستشتري الأسرة منها كمية تفوق تلك التي كانت لتشتيتها لو أنها منحت نقوداً، وتشتري من السلع الأخرى كمية أقل مما كانت لتشتيتها بواسطة هذه النقود.

في الحالة الأولى، لن يبرز فرق بين نظام النقود ونظام القسائم. لكن في الحالة الثانية، سيزيد الناس إنفاقهم على المأكل والملبس بواسطة نظام القسائم.

٢. يشير البرهان الذي يستخرج من التجربة إلى أن قيمة قسائم المأكل والملبس أكبر من المبلغ الذي كان لينفق على المأكل والملبس لو أن الأسر منحت نقوداً. فالأسر التي استفادت من القسائم، زادت إنفاقها بنسبة ٢٠ إيكو على الطعام و ١٠ إيكو على

اللباس بينما قلّصت إنفاقها على كل السلع الأخرى بنسبة ٣٠٪ يمكن مقارنة بالأسر التي استفادت من مخصصات نقدية.

٣. لو قُسِّم الفريق عشوائياً إلى عيّتين، لكان من المتوقع أن تقوما بإنفاق دخلهما على النحو ذاته. فقد كان باستطاعة العينة التي منحت القسائم أن ترفع منفعتها الإجمالية لو أنها منحت النقود، لأنها تقلل بذلك إنفاقها على المأكولات والملابس وتتفق المزيد على الأمور الأخرى. لذلك لم تكن حالتها لتسوء بواسطة النقود، بل كانت ربما تتحسن نظراً لأفضلياتها.

٤. بما أن حالة الأسر لم تكن لتسوء بوجود نظام النقود بل كانت ربما تتحسن لأن الأسر تستطيع إنفاق دخلها الإجمالي بطريقة تتحقق الحد الأقصى من منفعتها، من المرجح أن تشكل المخصصات النقدية خياراً أفضل من القسائم. ويدو، بعبير آخر، أن نظام النقود أكثر ميلاً للبلوغ هدف الفاعلية الاقتصادية.

لكن الكثيرين لا يؤمنون بأن الفاعلية الاقتصادية هي الأهم في ما يتعلق ببلوغ الحد الأقصى من أفضليات الأسر، إذ يرى البعض أن الحكومة تعرف المصلحة الفضلى للأسر الفقيرة أكثر مما تعرفها هذه الأسر، أما البعض الآخر فهو، بكل بساطة، غير مهتم بتحقيق الحد الأقصى من اكتفاء الفقراء بل يريدهم أن يتمتعوا بتغذية جيدة ولباس جيد، أي أنه يريد تحقيق الحد الأقصى من اكتفاءه الخاص بصفته "مانحاً".

تشمل هذه المسائل إطلاق أحكام تقديرية لذا تميل لأن تكون مواضيع أخلاقية أكثر من كونها مواضيع اقتصادية. ولا يكتر علم الاقتصاد من الكلام على الأخلاق، لكن من المهم أن يتم فصل الحجج الأخلاقية عن الحجج الاقتصادية. تقوم المسألة الأخلاقية على تحديد الجهة التي يجب كفایتها، أما المسألة الاقتصادية فتقوم على كيفية تخصيص الموارد تخصيصاً فعالاً بوجود أفضليات معينة. عندما تأخذ الحكومة قراراً فعلياً بشأن النقود مقابل القسائم، يجب أن يشمل قرارها هاتين المسألتين.

٥. أي محاولة لمساعدة الفقراء تشمل تحويل الدخل من الناس الميسورين في المجتمع، ويجب أن تكون خسارة المنفعة التي يشهدها هؤلاء الميسورون متوازنة مع ارتفاع منفعة الفقراء. لا يستطيع التحليل الاقتصادي أن يستنتاج ما هو توزيع الدخل الأفضل للمجتمع ككل، ويمثل الكثيرون أفكاراً حول الحد الأدنى من الدخل الذي يجب تأميه للفقراء، لكن هذا الواقع يميل إلى التغيير نظراً للتغير مستويات المعيشة. تقوم المشكلة الاقتصادية على تحديد شكل المساعدة الأكثر فعالية، ولا يستطيع التحليل الاقتصادي أن يقرر حجم المساعدة التي يجب منحها للفقراء ولكنه يستطيع أن يساعد في تحديد نتائج مساعدة الفقراء بطرق شتى، ويستطيع وبالتالي أن يساعدنا لنقرر بشأن الإجراء الذي يجب اتخاذذه.

دراسة الحالـة ٤. ١ـ كـيفـيـة إـنـتـاج مـفـاتـيح كـهـرـبـائيـة

١. معدل التكلفة هو التكلفة الإجمالية مقسومة على الناتج الإجمالي. لنأخذ المثل الذي

يتناول الآلة الكبيرة، فيما يزداد عدد العمال المستخدمين ويرتفع الناتج الإجمالي، تتوسع التكلفة الشابطة لـ الآلة على عدد متزايد من العمال ما يؤدي إلى انخفاض معدل التكلفة. لكن ما إن تبلغ الآلة طاقتها الكلية البالغة ثمانية عمال، من الضروري تحمل تكلفة آلة إضافية قبل أن يرتفع الناتج أكثر. فكلما استعملت آلة إضافية، يرتفع معدل التكلفة ومن ثم ينخفض إلى أن تبلغ الآلة طاقتها الكلية في العمل.

٤. يبلغ معدل التكلفة، باستعمال الآلة الكبيرة، ١١٨ إيكلو لدى إنتاج ٤٥ مفتاحاً كهربائياً في الأسبوع، و ٩٠ إيكلو لدى إنتاج ٦٠ مفتاحاً كهربائياً في الأسبوع. لكن باستعمال الآلة الصغيرة، يصبح معدل التكلفة أدنى بكثير ويبلغ بالتحديد ٨٧ إيكلو و ٧٠ إيكلو على التوالي. بما أن معدل التكلفة يتدني باستعمال الآلة الصغيرة، يجب استئجار ثلاث آلات صغيرة بدلاً من آلة كبيرة واحدة.

٣. يصبح الوضع أقلّ وضوحاً عندما يتراوح مستوى الناتج بين ١٣٥ و ١٥٠ مفتاحاً كهربائياً في الأسبوع. تبلغ تكلفة إنتاج ١٣٥ مفتاحاً كهربائياً في الأسبوع، ٧٢ إيكلو في المفتاح الواحد باستعمال سبع آلات صغيرة، مقابل مبلغ ٨١ إيكلو باستعمال الـتين كبيرتين. لكن رفع الناتج من ١٤٥ إلى ١٤٠ وحدة باستعمال الآلة الصغيرة يتطلب آلة إضافية، ما يؤدي وبالتالي إلى ارتفاع معدل التكلفة. أما معدل تكلفة إنتاج ١٥٠ مفتاحاً كهربائياً فيبقى نفسه، أي ٧٣ إيكلو، إن استعملت ثمان آلات صغيرة أو آلتان كبيرتان. يجب استئجار عدد معين من الآلات الصغيرة لأي مستوى ناتج يتدني عن ١٥٠ مفتاحاً كهربائياً.

٤. عندما يبلغ الناتج ١٦٥ مفتاحاً كهربائياً في الأسبوع أو يتحطّى هذا المستوى، يؤدي استعمال الآلة الكبيرة إلى انخفاض معدل التكلفة. عند هذه المستويات من الناتج، يزول الغموض في اختيار الآلة التي يجب استئجارها، فهي بالتأكيد الآلة الكبيرة.

٥. إنطلاقاً من المعلومات الواردة في الجدول ٤ - ١٠، يمكن أن نعتبر أن النسبة المئوية للتكلفة الإجمالية المتمثلة بالأجور تختلف بين الآلات عندما تبلغ ناتج الطاقة الكلية.

الآلة الكبيرة: $5800/800$, أي ١٤ في المئة

الآلة الصغيرة: $1400/400$, أي ٢٩ في المئة

بسبب ارتفاع النسبة المئوية للتكلفة الإجمالية الذي يعزى سببه لليد العاملة، سيؤثّر أي ارتفاع لتكلفة اليد العاملة تأثيراً أكبر في التكلفة الإجمالية لدى الآلة الصغيرة. مثلاً، إذا ارتفعت أجرة الصنع بنسبة ٥٠ في المئة لكل آلة بلغت طاقتها الكلية في العمل، سيؤدي ذلك إلى ارتفاع التكلفة الإجمالية كما يلي:

الآلة الكبيرة: $5800/400$, أي + ٧ في المئة

الآلة الصغيرة: $1400/200$, أي + ١٤ في المئة

بما أن ارتفاع تكاليف اليد العاملة بنسبة مئوية معينة يؤثّر تأثيراً مئويّاً أكبر في التكلفة الإجمالية لدى الآلة الصغيرة، ستتصبح الآلات الكبيرة محظوظة برغبة كبرى نسبيّاً نتيجة لارتفاع المتوقع لتكلفة اليد العاملة البالغ نسبة ٥٠ في المئة.

دراسة الحالة ٤ سعر الزبدة

١. إذا كان الفريق (ب) على حق، ستتساوي تكلفة الكمية الإضافية البالغة خمسة ملايين كيلوغرام من الزبدةتكلفة الكمية الأصلية البالغة أربعة ملايين كيلوغرام مطروحة من التكلفة الإجمالية لتسعة ملايين كيلوغرام، أي $(\$3 \times 9) - (4 \times \$2) = \$27$ دولار - ٨ م دولار = ١٩ مليوناً دولار
إذا تبلغ تكلفة الكيلوغرام في كمية الزبدة الإضافية ١٩ م دولار/٥٥ = \$٣,٨٠ للكيلوغرام الواحد.
٢. إذا كان الفريق (ب) على حق، ستتساوي تكلفة الكمية الإضافية البالغة مليون كيلوغرام من الزبدةتكلفة الكمية الأصلية البالغة أربعة ملايين كيلوغرام مطروحة من التكلفة الإجمالية لخمسة ملايين كيلوغرام، أي $(5 \times \$3) - (4 \times \$2) = \$15$ دولار - ٨ م دولار = ٧ ملايين دولار
٣. تبلغ تكلفة الكيلوغرام في كمية الزبدة الإضافية ١٧ م = \$٧ للكيلوغرام الواحد.
وهذا سعر يفوق تكلفة الزبدة الأساسية، البالغة ٢ م للكيلوغرام الواحد، بأكثر من ثلاثة أضعاف.
٤. يقوم الفرق بين المنحنيين المبينين في الرسم البياني ٤-٤ على مرونة السعر فيما يلي:
يتمتع المنحنى (أ) بمرونة سعر في المجموعة $\$2 - \3 حيث أدى ارتفاع السعر بنسبة ٥٠ في المائة إلى ارتفاع الناتج بنسبة ١٢٥ في المائة. أما المنحنى (ب)، فلا يتمتع بمرونة سعر في المجموعة $\$2 - \3 حيث أدى ارتفاع السعر بنسبة ٥٠ في المائة إلى ارتفاع الناتج بنسبة ٢٥ في المائة فقط.
٥. عندما يرتفع السعر إلى ٣ م للكيلوغرام الواحد، من الضروري دفع هذا السعر لكل كميات الزبدة المنتجة، وهذا يشمل الزبدة التي تكون قد أنتجت بسعر ٢ م للكيلوغرام الواحد؛ إن السعر المحدد في السوق هو السعر المدفوع للزبدة كلها، وليس فقط للكمية الإضافية المنتجة منها.
عندما يتم تقدير العلاقة بين السعر والكمية المعروضة، من الضروري افتراض بقاء جميع العوامل الأخرى من غير تعديل، ولا سيما ثبات كل العوامل الأخرى الوثيقة الصلة بالموضوع. لكن من الممكن أن تتغير أمور كثيرة خلال الفترة الممتدة بين الوقت الذي أجريت فيه الدراسة والوقت الذي سرى فيه مفعول ارتفاع السعر. مثلاً، قد تشهد السنة طقساً رديئاً وقد يتضخم ناتج الحليب، ومن الممكن أن يرتفع سعر القمح ارتفاعاً كبيراً ويتحول العديد من المزارعين العاملين في مشتقات الحليب إلى إنتاج القمح، وقد ترتفع تكاليف الأجور التي تدفع بعض المنتجين إلى إغفال أبوابهم. عندما يتم تحليل ناتج الزبدة للسنة التالية، من الضروري أن تؤخذ في الحسبان تغيرات مماثلة.

دراسة الحالة ٤ ٣. تصاميم الإنتاج المعدّة لصانع مجويهات

عندما تُتخذ إحدى المؤسسات قرارات على المدى القصير، لا تهتم إلا بالتكاليف

المتغيّرة، فالتكلّيف الثابتة لا تغيّر على المدى القصير ولا يجب أن تدخل ضمن إطار القرارات المتعلقة بالنتاج. كما أنّ المؤسّسة التنافسية لا تؤثّر في سعر السوق، فهي تقبل السعر وعليها أن تحاول بيع أكبر قدر ممكّن من الوحدات التي تريدها السوق بهذا السعر. ما من حافر يدفع بالمؤسّسة إلى فرض سعر أدنى ولن تبيع شيئاً من الناتج إذا حاولت فرض سعر أعلى من السعر الجاري.

إن المعلومات الواردة في هذا التحليل تظهر، ضمن الجدول ٤ - ١٥ المذكور أدناه، في أكثر الأشكال إفادة لجهة اتخاذ القرارات. ويتألّف الجدول من عشرة أعمدة مخصصة لكل منتج:

العمود ١: كميات مختلفة من الناتج.

العمود ٢: سعر الوحدة.

العمود ٣: الإيرادات الإجمالية للمبيعات التي يتم حسابها عبر ضرب السعر بالكمية.

العمود ٤: التكلفة الإجمالية للبلوغ كل مستوى من الإنتاج.

العمود ٥: التكلفة الثابتة للمعامل والتجهيزات وهي مستقلة عن الإنتاج.

العمود ٦: التكلفة المتغيّرة، أي التكاليف المباشرة التي تسجل عند كل مستوى من الإنتاج، ويتم حسابها عبر طرح التكلفة الثابتة من التكلفة الإجمالية.

العمود ٧: معدل التكلفة الإجمالية الذي يتم حسابه عبر قسمة التكلفة الإجمالية على عدد الوحدات المنتجة.

العمود ٨: معدل التكلفة المتغيّرة الذي يتم حسابه عبر قسمة التكلفة المتغيّرة على عدد الوحدات المنتجة.

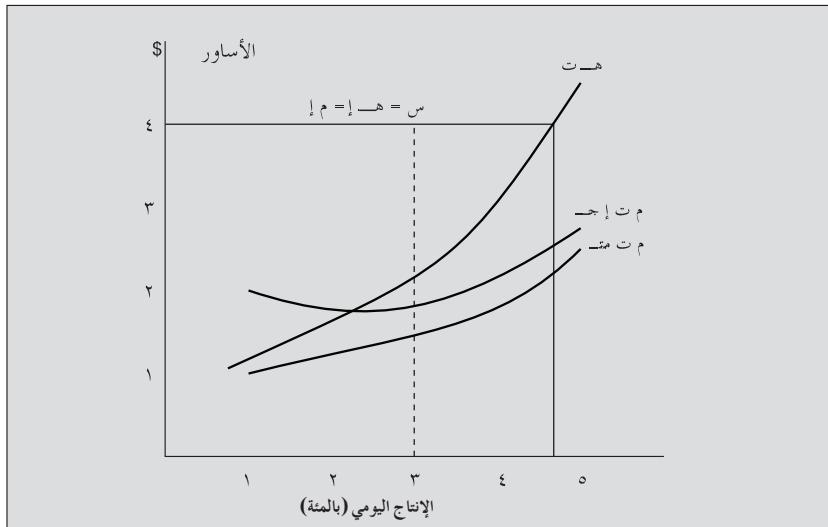
العمود ٩: هامش التكلفة وبالتحديد تكلفة الإنتاج الإضافي حيث تبلغ (مثلاً) تكلفة ١٠ خواتم إضافية، في ظل وجود ٣٠ خاتماً سبق أن تم إنتاجه، أي \$٢٠٠ (أي \$٩٠٠ - \$٧٠٠).

العمود ١٠: هامش تكلفة الوحدة المنتجة. لا يمكن تحديد هامش تكلفة كل وحدة إلا في حالة العقود، لذا إن الرسم البياني الذي يتم تشكيله في العمود ٩ يقسم على العدد الإضافي من الوحدات المنتجة. يبلغ مثلاً هامش تكلفة سوار واحد، في ظل وجود ٣٠ سوار سبق أن تم إنتاجه، \$٣ للوحدة (أي ٨٥٠ - ٥٥٠٪).

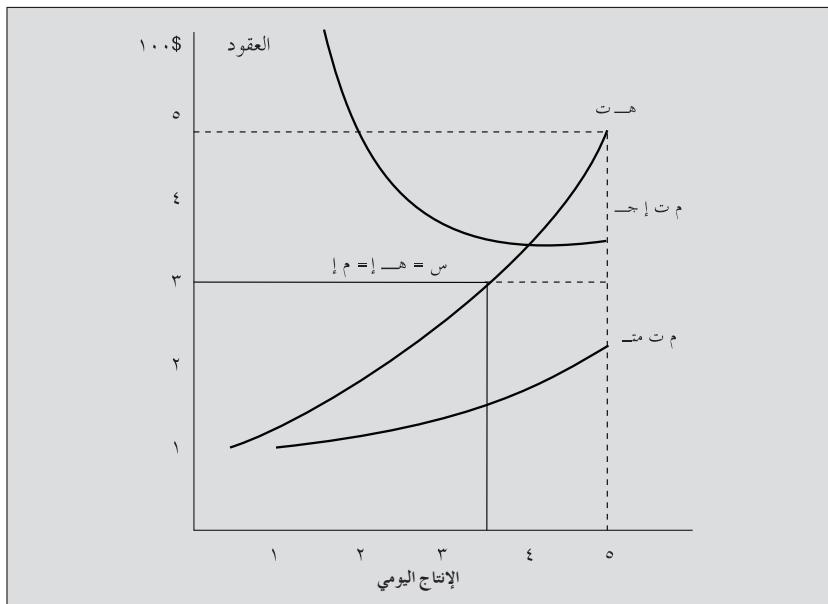
الجدول ١.١١ معلومات تتناول التكفلة والإيراد وتعلق بالقرارات الخاصة بالناتج على المدى القصير

* الناتج الحالي
تظهر هذه المعلومات بشكل بياني من الرسم البياني ٤-٢٨ وإلى الرسم البياني ٤-٣١.

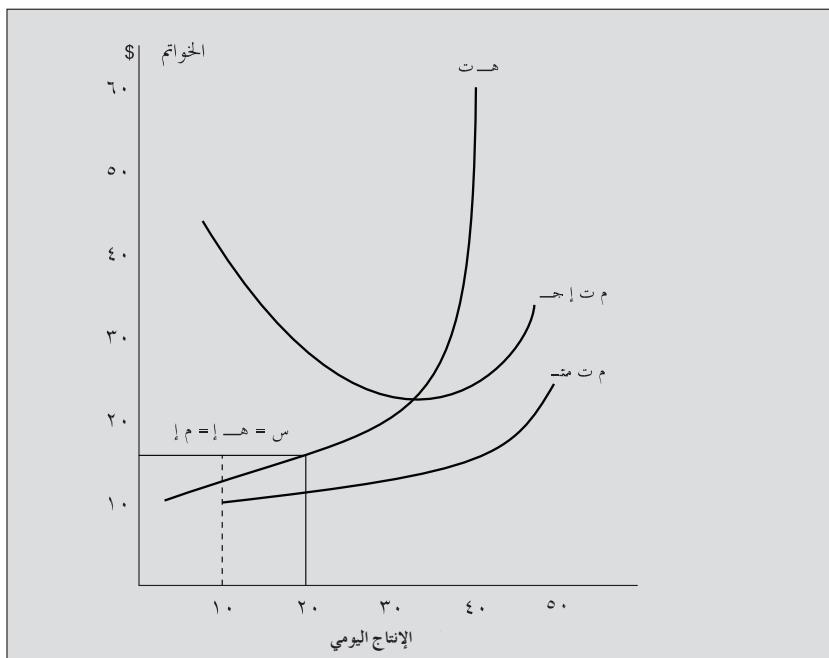
الملحق الأول / الإجابات على أسئلة حول المحتوى ودراسة الحالات



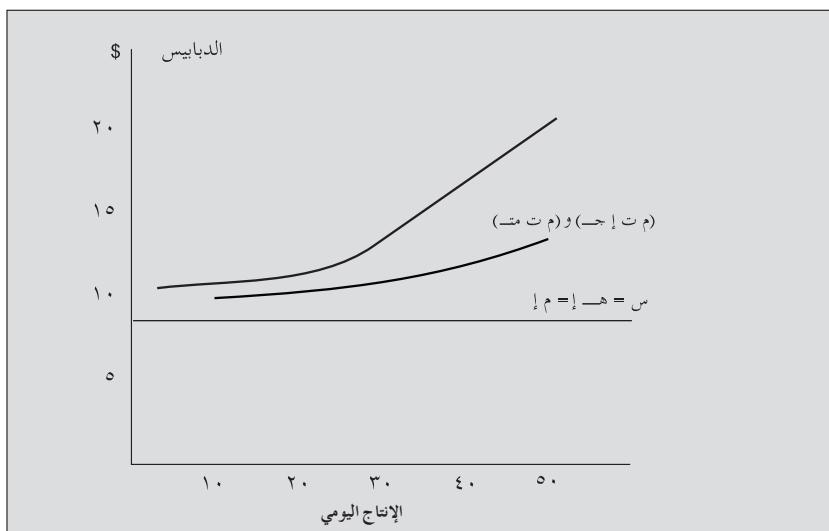
الرسم ٣.١١ منحنيات التكلفة والإيراد – الأسوار



الرسم ٤.١١ منحنيات التكلفة والإيراد – العقود



الرسم ٥.١ منحنيات التكلفة والإيراد - الخواتم



الرسم ٦.١ منحنيات التكلفة والإيراد - الدبابيس

بات الآن من السهل جدًا تحليل القرار على المدى القصير لكل منتج. إذا كان سعر بيع المنتج في السوق، أي هامش الإيراد، مختلفاً عن هامش تكلفة الإنتاج، يجب إجراء بعض التعديلات في مستوى الناتج. إن القاعدة التي يجب اتباعها من أجل تحقيق الحد

الأقصى من الربح عندما يفوق السعرُ معدلَ التكلفة المتغيرة، هي مواصلة زيادة الناتج حتى يبلغ نقطة يتساوى فيها هامش الإيراد بهامش التكلفة. وطالما أن هامش الإيراد أكبر من هامش التكلفة، فإن بيع كل وحدة إضافية يزيد الإيراد أكثر مما يزيد التكلفة الإجمالية، وبالتالي يرفع الربح (أو يخفض الخسارة).

الأساور

عندما يكون الإنتاج بمستواه الحالي البالغ ٣٠٠ سوار في اليوم، يكون هامش التكلفة أدنى من سعر السوق البالغ \$٤، لذا يجب رفع الإنتاج. إذا كان من الممكن إنتاج ما بين ٤٠٠ و ٥٠٠ وحدة إنتاجية وواصل هامش التكلفة ارتفاعه مع ارتفاع الإنتاج، يصبح المستوى الأمثل للإنتاج ذلك الذي يبلغ ٤٢٠ وحدة في اليوم على حد التقرير، كما يبدو في الرسم البياني ٤-٢٨، أي حيث يتساوى الإيراد الإضافي بالتكلفة الإضافية.

العقود

عندما يكون الناتج بمستواه الحالي البالغ خمسة عقود في اليوم، يفوق هامش التكلفة سعر السوق البالغ \$٣٠٠، لذا يجب تقليل إنتاج العقود كما يبدو ذلك في الرسم البياني ٤-٢٩. بما أن تكلفة إنتاج العقد الرابع هي \$٣٠٠ وبما أن المؤسسة تتضاعي \$٣٠٠ عن كل عقد، فإن إنتاجها ثلاثة أو أربعة عقود في اليوم لن يقدم أو يؤخر بالنسبة إليها. ففي كلا المستويين، يكون معدل الإيراد (م !) أصغر من معدل التكلفة الإجمالية (م ت إيج)، وأكبر من معدل التكلفة المتغيرة (م ت مت). ونتيجةً لذلك، تغطّي التكلفة المتغيرة ويتوافق بعض الإيرادات مقابل التكلفة الثابتة. لذا إذا وصلت المؤسسة إنتاج العقود، ستقل خسارتها عن تلك التي كانت لتحملها لو أنها توقفت عن الإنتاج. وهذا القرار يحقق الحد الأدنى من الخسارة أكثر مما يتحقق الحد الأقصى من الربح.

الخواتم

عندما يكون الإنتاج بمستواه الحالي البالغ عشرة خواتم في اليوم، يقل هامش التكلفة عن السعر، وعلى المؤسسة أن تزيد الإنتاج إلى ٢٠ وحدة في اليوم على حد التقرير، كما يبدو في الرسم البياني ٤-٣٠. وكما هي الحال في العقود، يقلل هذا القرار الخسارة.

الدبابيس

يتجاوز هامش التكلفة هامش الإيراد في كل مستويات الإنتاج. وعندما لا يسجل أي إنتاج يتجاوز معدل الإيراد معدل التكلفة المتغيرة الذي يساوي التكلفة الإجمالية بما أن التكلفة الثابتة هي صفر. هذا يعني أن المؤسسة لا تستطيع في أي مستوى من مستويات الناتج أن تغطي التكاليف المتغيرة ويجب عليها وبالتالي أن توقف عن إنتاج الدبابيس.

دراسة الحالة ٤.٤ المنزل الحالي

بغية حل هذه المسألة، من الضروري فصل تكلفة كل مادة مدرجة في الجدول بحسب الفئة وذلك على النحو التالي:

- أ. التكاليف الثابتة، إنها تكاليف لا بد منها تحملها الطبيبة الجرّاحة إن أجرت المنزل أو تركته خاليًا أو بقيت فيه، وهي تشمل التأمين والضمان والضرائب.
 - ب. التكاليف المتغيرة التي يتحملها المستأجر، إنها تكاليف الاستعمال التي تتغير وفقاً لكمية كل مادة من المواد المستهلكة وتشمل الكهرباء والغاز، ولكن بما أنها تقع على عاتق المستأجر فهي لا تدخل ضمن إطار قرار تأجير المنزل.
 - ج. التكلفة المتغيرة التي تحملها الطبيبة الجرّاحة، إنها التكاليف التي تقع على عاتق الطبيبة الجرّاحة والتي يتوقف تغييرها على كون المنزل خاليًا أو مستأجراً.
- وهي تشمل الاستهلاك والبستانى وشركة الأمن ورعاية الكلب.

يختصر الجدول ٤-١٧ المبين في ما يليه هذه التكاليف بحسب الفئة التي تنتمي إليها والتي تحمل عنوان "الخالي" مقابل "المستأجر". قد يرى البعض أن قيمة الإيجار يجب أن تزداد بنسبة \$٨١ في الأسبوع، ولكن هذا غير صحيح. قد يستحيل فرض إيجار مماثل كما أن ذلك يتوقف على ظروف السوق، غير أن الحد الأدنى من المبلغ الذي سترفعه الطبيبة الجرّاحة سعياً وراء مصلحتها الخاصة سيكون أقلّ قيمة إلى حد كبير. من الملاحظ أن تكلفة صيانة المنزل الأسبوعية تنخفض عندما يكون المنزل مسكوناً. لذا، ستكون الطبيبة الجرّاحة مستعدة لأن تدفع للمستأجر مبلغاً يصل إلى قيمة الفرق بين تكلفة المنزل الخالي وتكلفة المنزل المستأجر، أي $\$٢٣ - \$٨١ = \$٥٨$ في الأسبوع. لذا إن الإيجار الذي لن يقدم أو يؤخر بالنسبة إلى الطبيبة إذا غادرت المنزل أو أجّرته هو $\$٢٣$ في الأسبوع. إنها بكل تأكيد حالة غير نموذجية تقسر لماذا يرغب الكثيرون بتأجير منازلهم لفترات زمنية قصيرة ويتناقضون إيجارات زهيدة أو لا يتناقضون شيئاً على الإطلاق أو حتى أنهم يدفعون للغير لكي يقيموا في منازلهم، خاصة إذا كان لديهم كلاب أو أولاد بحاجة إلى الرعاية.

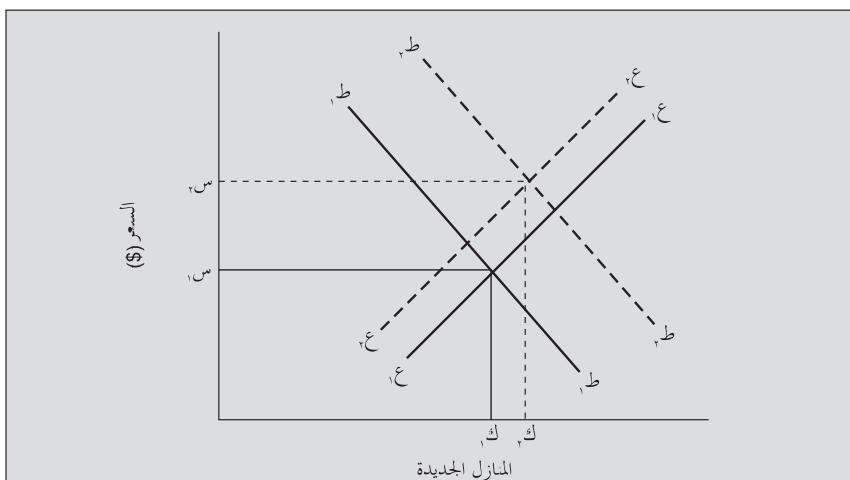
الجدول ٤.١ تلخيص التكاليف بحسب الفئة التي تنتمي إليها

فئة التكلفة	مستأجر \$	حال \$	
ثابتة	٣٠	٣٠	التأمين
-	غير أهمية	غير أهمية	الكهرباء
-	غير أهمية	غير أهمية	الغاز
متغيرة	٠	١٠	البستانى
متغيرة	١٠	٥	الاستهلاك
ثابتة	٣	٣	الضمان
ثابتة	١٥	١٥	الضرائب
ثابتة	٠	١٠	شركة الأمن
متغيرة	٠	٨	رعاية الكلب
			المجموع
	٨١	٨١	

من الممكن معالجة المسألة بطريقة أخرى تقوم على تجاهل التكاليف الثابتة والتركيز فقط على تلك التي تتغير مع السكن في المنزل. يعود سبب تجاهل التكاليف الثابتة إلى كون الطبيعة الجرّاحة مجبرةً على تسديدها أكان المنزل خالياً أم مسكوناً، لذا لا تدخل هذه التكاليف ضمن عملية اتخاذ قرار تأجير المنزل، بما أن الطبيعة الجرّاحة ستذهب إلى الولايات المتحدة الأمريكية. صحيح أنها ستذخر $\$5 - \10 في الأسبوع في ما يخص الاستهلاك إذا بقي المنزل خالياً، ولكنها ستتحمل في هذه الحال تكاليف أخرى يبلغ مجموعها $\$28$ (البساطي $\$10 +$ شركة الأمن $\$10 +$ رعاية الكلب $\$8$)، ما يؤدي إلى تكلفة صافية قدرها $\$23 - \28 . لذا ستكون الطبيعة الجرّاحة مستعدة لأن تدفع لأحد هم مبلغاً أسبوعياً يصل إلى $\$23$ لكي يسكن في منزلها، وإذا لم يقبل أحد بهذا المبلغ لقاء العيش في بيتها، من الأفضل لها أن تترك المنزل غير مسكون على أن تدفع أكثر من $\$23$.

دراسة الحالة ١.٥ الإسكان في جنوب كاليفورنيا

١. يتمثل التأثير الناتج عن ارتفاع الطلب بتحرك منحنى الطلب نحو اليمين، في حين أن ارتفاع التكاليف يترجم بتحرك منحنى العرض نحو اليسار، ويبدو ذلك في الرسم البياني ٣٢-٥. يتمثل العرض في الفترة الزمنية ١ بالمنحنى (ط)، وفي الفترة الزمنية ٢ بالمنحنى (ط)، أما العرض فيتمثل بالمنحنى (ع)، والمنحنى (ع) خلال فترتين زمنيتين.

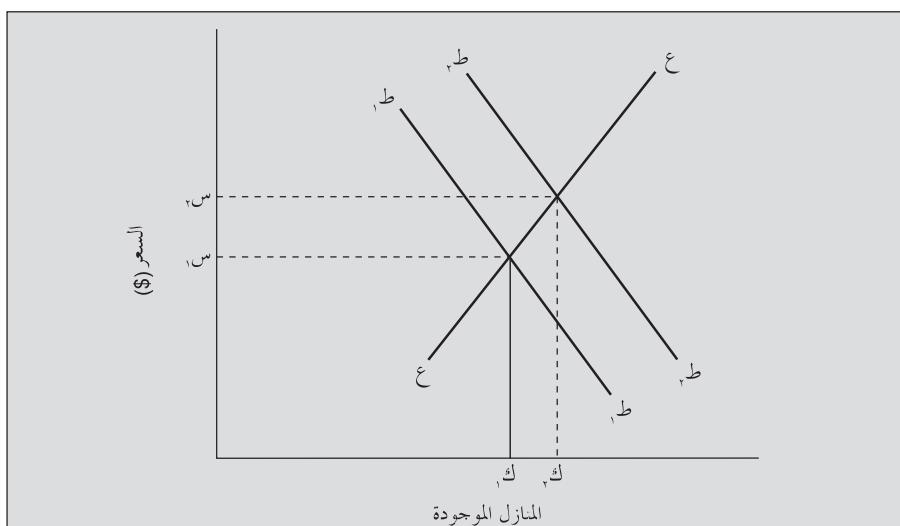


الرسم ٧.١١ تحرّكات منحنيات الطلب والعرض الخاصة بالمنازل الجديدة

تحرك منحنى الطلب نحو اليمين لأن الناس مستعدون الآن لشراء المزيد من المنازل عند كل سعر من الأسعار. أما منحنى العرض، فتحرك نحو اليسار بسبب ارتفاع تكلفة الإنتاج، لذا باتت المؤسسات مستعدة لتقليل عرض المنازل عند كل سعر من الأسعار.

يبلغ سعر التوازن الأساسي (s_0). كان السعر ليترفع جراء ارتفاع في الطلب أو انخفاض في العرض، لذا يؤدي ارتفاع الاثنين معاً إلى سعر توازن أعلى، مثل (s_1). لكن التأثير الذي تشهده الكمية يختلف عن التأثير الذي يشهده السعر. في الرسم البياني ٣٢-٥ تبلغ كمية التوازن الأساسية (k_0)، وتبلغ كمية التوازن الجديدة (k_1). ولكن على الرغم من أن (k_1) أكبر من (k_0) في هذا المثل، كان من الممكن أن تكون أصغر منها أيضاً. مثلاً، لو شهد منحنى العرض تحركاً أكبر نحو اليسار، وكانت كمية التوازن أقلّ من (k_0). لذا، إن تأثير ارتفاع التكاليف وارتفاع الطلب في سوق المنازل الجديدة هو كالتالي: يرتفع سعر التوازن لكن كمية التوازن قد ترتفع أو تنخفض أو تبقى على حالها.

٢. تعتبر المنازل المستعملة بديلة للمنازل الجديدة، لذا عندما يقرر الناس في شأن شراء منزل، سيقارنون أسعار المنازل الجديدة والمنازل الموجودة ومواصفاتها. وبؤدي ارتفاع سعر المنازل الجديدة إلى ارتفاع عدد الراغبين في شراء بيت موجود بكل سعر من الأسعار. ويبدو هذا الأمر في الرسم البياني ٣٣-٥، حيث تحرك منحنى الطلب على المنازل المستعملة نحو اليمين نتيجةً لارتفاع سعر المنزل الجديدة. وينتقل منحنى الطلب (d_0) إلى (d_1)، عقب ارتفاع سعر المنازل الجديدة. ونتيجةً لذلك، يرتفع سعر التوازن الخاص بالمنازل المستعملة من (s_0) إلى (s_1)، وترتفع كمية التوازن من (k_0) إلى (k_1).

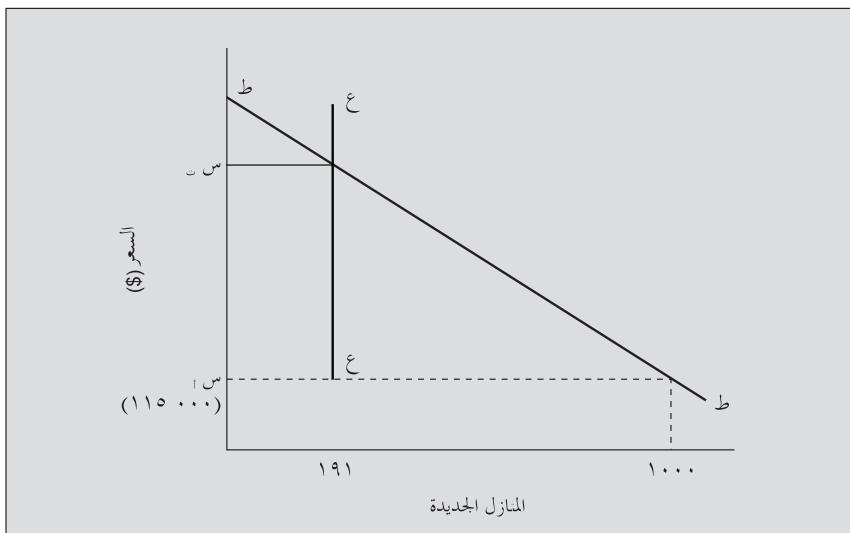


الرسم ٣٣-٥ تأثيرات ارتفاع سعر المنزل الجديدة في سوق المنازل الموجودة

من الممكن أيضاً أن يتخلص عرض المنزل المستعملة مع انخفاض استعداد الناس للتغيير المسكن بسبب ارتفاع أسعار المنازل الجديدة. ويتيح عن ذلك تحرك منحنى العرض (U) نحو اليسار. وفي حين يمكن أن يبقى سعر التوازن أعلى من (s_0)، قد

تكون كمية التوازن (k) أكبر من (k') أو مساوية لها أو أصغر منها، فذلك يعتمد على مدى تحرك منحنى العرض.

٣. تتمثل سوق المنازل البالغ عددها ١٩١ منزلًا بالرسم البياني ٣٤-٥. من المعروف أنه في ظل وجود السعر \$١١٥٠٠٠ يتم بيع ١٠٠٠ منزل.



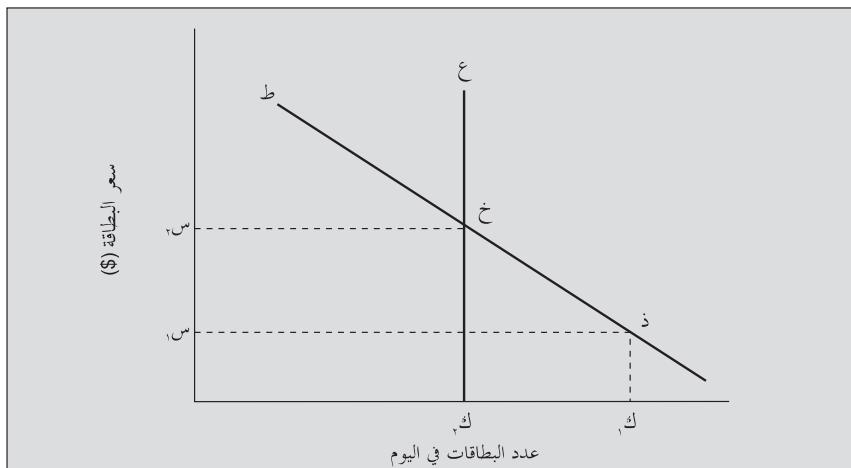
الرسم ٩,١١ الطلب الفائض على المنازل الجديدة

لكن عرض المنازل ثابت ويبلغ ١٩١ منزلًا، أي أنه يبدو من خلال منحنى العرض (U) غير المرن. لذا، في ظل وجود هذا السعر، يساوي الطلب الفائض $1000 - 191 = 809$. لو سُمح للسوق الحرة بأن تعمل، أي لو سُمح للباعة بعرض المنازل، لنشأ سعر أعلى مثل (S_t). بوجود هذا السعر، لن يشعر الباعة بعدم الرضى وسيزول الطلب الفائض. لكننا لا نعرف عن المستوى الذي سيبلغه سعر التوازن (S_t) سوى أنه أكبر من \$١١٥٠٠٠. لا تأثير للقرعة في الفعالية الاقتصادية لأن عدد المنازل التي تشتري وتتابع هو نفسه في ظل وجود القرعة أو في غيابها.

لكن توزيع الدخل يختلف بين طريقتي التخصيص. في نظام القرعة، تزداد حالة الباعة سوءًا لأنهم يبيعون ١٩١ منزلًا بسعر \$١١٥٠٠٠ بدلاً من بيعها بسعر التوازن الأعلى (S_t).

دراسة الحالة ٢.٥ الحصول على بطاقات حضور دورة ويمبلدون Wimbeldon لكرة المضرب

١. تجري المقارنة بين الطريقة الحالية المعتمدة في تخصيص بطاقات دورة ويمبلدون Wimbeldon لكرة المضرب ونظام الأسواق الحرة، ضمن الرسم البياني ٣٥-٥. لقد افترضنا أن ويمبلدون Wimbeldon قادرة، كحد أقصى، على استيعاب الكمية (k) من الناس وأنه يتم طبع الكمية (k') من البطاقات لكل يوم من أيام الدورة. لهذا السبب، يمثل الرسم البياني ٣٥-٥ الطلب على البطاقات وعرضها في أي يوم من الأيام.



الرسم ١٠.١١ تخصيص بطاقات دورة ويمبلدون Wimbeldon لكرة المضرب

افترض أن (s_1) هو سعر البطاقة الذي وضعته سلطات ويمبلدون Wimbeldon. يظهر منحنى الطلب أنه، بوجود السعر (s_1), تُشترى الكمية (k_1) من البطاقات. بما أن عرض البطاقات محصور بالكمية (k_2), ينشأ طلب فائض على البطاقات يبلغ ($k_2 - k_1$). بوجود السعر s_1 , لو أتيح لنظام الأسواق الحرة أن تعمل في مجال البطاقات، لبلغ سعر التوازن (على سبيل الأفترض) (s_2), لأن الطلب الفائض يزول من السوق في ظل وجود هذا السعر. ويستطيع كل من يرغب في شراء بطاقة بالسعر (s_1) أن يقدم على هذه الخطوة فتنفذ البطاقات كلها.

٢. في ظل وجود النظام الحالي في ويمبلدون Wimbeldon القائم على السعر (s_1), لن يزيل نظام السعر الطلب الفائض من السوق، لذا تبرز الحاجة إلى آلية لاسعرية لتحديد من الذي يحصل على البطاقات. الآليتان اللاسعريتان "الرسميتان" المستعملتان هما (أ) القرعة و(ب) الانتظار في الصف. في القرعة، يقرر الحظ الاسم الذي يظهر بالسحب، وفي نظام الانتظار في الصف، القاعدة السائدة في اليوم هي "الغلة لأول القاطفين". يتطلب نظام القرعة بعض الموارد، مثل استثمارات تقديم الطلبات والطوابع والشيكات والتسهيلات لإجراء السحب وإرسال البطاقات عبر البريد إلى أصحاب الطلب المحظوظين. ويشمل أيضًا نظام الانتظار في الصف موارد نادرة، خاصة وقت الأشخاص الواقفين/النائمين في الصفوف والأغطية والمشروبات الساخنة وربما المظللات أيضًا!

الباحثون في النظام الحالي هم الذين يحصلون على بطاقة من السحب بالقرعة بسعر (s_1), والذين كانوا مستعدين لدفع أكثر من (s_1). أما الخاسرون في النظام الحالي فهم الأفراد الذين لا يربحون بطاقة في السحب بالقرعة ولا يستطيعون الوقوف في الصف ولكلهم يشترون بطاقة بسعر (s_1). ويتضمن النظام الحالي فئة أخرى من الرابحين/الخاسرين، فبعض الناس لا يرغب في مشاهدة حية لمباريات كرة المضرب

في ويمبلدون Wimbeldon ولكنهم يقدمون طلباً للحصول على بطاقات عبر القرعة. إذا حالفهم الحظ وحصلوا على بطاقة (بالسعر س،)، سيعرضونها للبيع مجدداً بأي سعر تتحمله السوق "غير الرسمية". وقد تكون هذه السوق الحانة المحلية خارج نادي ويمبلدون Wimbeldon في محطة قطارات ويمبلدون Wimbeldon. وهي المكان المفضل الذي يرتاده الأشخاص الذين يعدين بيع البطاقات، أو حتى في محطات قطارات الأنفاق الأقرب إلى لندن. والأشخاص الذين يتوجهون إلى ويمبلدون Wimbeldon ببطاقة إضافية أو بطاقتين إضافيتين بسبب مرض رفيقهم أو تعدد مجئه، يشكلون مصدراً آخر للعرض، وكل من يتلقى منهم سعراً يتخطى (س،) يعتبر رابحاً.

بما أن نادي ويمبلدون Wimbeldon لكره المضرب لا يحقق كسباً من عمليات البيع غير الرسمية، تتمثل الخسارة في الإيراد، التي تتكدّها سلطات ويمبلدون Wimbeldon جراء السياسات التخصّصية الحالية، بالرقم الناتج عن الفرق بين الدخل الذي يتمّ كسبه حالياً، (٠ س، × ٠ ك،) (السعر × الكمية) والدخل الذي كان من الممكّن كسبه في ظل وجود سوق مفتوحة، (٠ س، × ٠ ك،).

٣. يقال إن النظام الحالي يقدم لمجّبي كرة المضرب العاجزين عن تحمل السعر (٠ س،) فرصةً (إذا حالفهم الحظ في القرعة) لمشاهدة دورة ويمبلدون Wimbeldon مشاهدة حية بسعر (٠ س،). ولكن، ما إن يحصل هؤلاء الأشخاص على البطاقات بسعر (٠ س،) حتى يتمكّنوا من بيعها في السوق غير الرسمية بسعر (٠ س،). إذا كانوا عاجزين عن تحمل السعر (٠ س،) للبطاقة الواحدة، فذلك يعني أنّهم غير مستعدّين للتخلّي عن السلع والخدمات الأخرى التي يستطيعون استهلاكها بغية حضور دورة ويمبلدون Wimbeldon بسعر السوق. وسيصعب على شخص منطقى أن يرفض عرضاً قيمته (٠ س،) للبطاقة الواحدة.

٤. يروّج الأشخاص الذين يعدين بيع البطاقات للفاعلية الاقتصادية لأنّهم يفسّرون المجال أمام عملية تبادل البطاقات لمصلحة الطرفين المشتركة. أي أنّ حالة الشراء والباعة المادية تتحسن في السوق غير الرسمية. ولو لم يكن الوضع على هذه الحال، لما حصل أي تبادل للبطاقات مقابل النقد وللنقد مقابل البطاقات. ولكن، بما أن السوق غير الرسمية تشمل موارد إضافية، مثل الأشخاص الذين يعدين بيع البطاقات والشرطة التي تضبط نشاطاتهم، لا يتميّز النظام الحالي ولا السوق غير الرسمية بالفاعلية التي كانت تتميّز بها السوق الحرة.

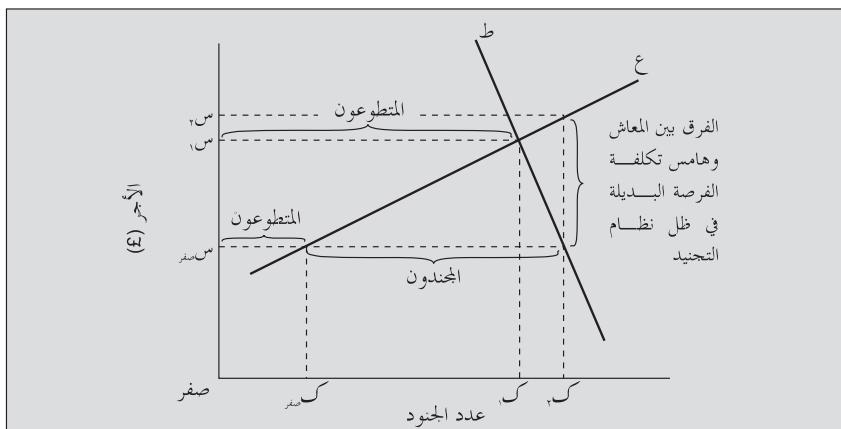
٥. هل يجب أن يحافظ المجتمع على القانون الذي يشرع نشاطات الأشخاص الذين يعدين بيع البطاقات؟ يجب، من وجهة النظر المنطلقة من الفاعلية الاقتصادية، أن نأخذ بعين الاعتبار هامش الربح وهامش التكلفة في عملية إعادة البيع. هامش الربح الذي يكسبه المجتمع، هو الربح الناتج عن أي سوق، أي التأكّد من أنّ الراغبين في دفع المال من أجل سلعة معينة يحصلون عليها، وتوليد ربح كافٍ للباعة للتأكد من أنّ إقبال العروض وشيك. أما هامش التكلفة الذي يتحمله المجتمع، فهو تكلفة الفرصة البديلة للأشخاص الذين يعدين بيع البطاقات، وقد ينعدم هذا الهامش أو لا ينعدم.

دراسة الحالة ١.٦ المظاهر الاقتصادية للتجنيد العسكري

١. يجب التعامل مع نتاج الخدمات العسكرية كأي سلعة أو خدمة أخرى، أي يجب أن يقود آخر جنديه استرليني ينفق على الجيش إلى المستوى ذاته من الربح الاجتماعي الذي يولده آخر جنديه استرليني ينفق على أي سلعة أو خدمة أخرى. ولا تشكل صعوبة قياس هامش الربح الاجتماعي سبباً يحول دون محاولة قياسه. عندما تنجذب التقديرات، يجب التخطيط لنتائج يساوي هامش الربح الذي يجنيه الجيش مقسوماً بهامش التكلفة الذي يتحمله، معأخذ نسبة القسمة المعادلة له في السلع والخدمات المدنية.
- لا تقوم التكلفة الحقيقة التي يتحملها المجتمع من امتلاكه جيشاً على الأقساط النقدية التي تسدّد من أجل عوامل الإنتاج المستعملة في الجيش، بل على الناتج المدني الصناعي، أي تكلفة الفرصة البديلة. إن التكلفة الحقيقة، التي يتحملها المجتمع جراء زيادة جندي إضافي إلى الجيش، هي ما كان هذا الجندي ليتحمّله في مجال التوظيف المدني والذي يتراجم بالأجر المدني المناسب له. في نظام التجنيد، لا تمثل تكلفة المجنّد بالقيمة البالغة ٢٠٠٠٠ إيكو أو بأي معاش يكسبه المجنّد من الجيش، بل بالراتب الذي كان ليجنيه في الحياة المدنية.
- فكرة مثلاً في الحالة التي يصبح فيها جو غول Joe Goal، نجم كرة القدم، مجنداً في الجيش ويتلقى معاشاً سنوياً قدره ٢٠٠٠٠ إيكو. هل هذا يعني أن خدمات جو غول Joe Goal في الجيش تكلف بريطانيا ٢٠٠٠٠ إيكو في السنة؟ الجواب هو "لا". إذا عليك أن تفكّر في تكلفة الفرصة البديلة الناتجة عن تجنيد جو غول Joe Goal. إذا كانت قيمة هامش تجاهه في نادي هيروشن Herotian لكرة القدم تبلغ سنوياً ٥٠٠٠٠ إيكو، على سبيل الافتراض، تكون التكلفة الحقيقة التي يتحملها المجتمع جراء تجنيد جو غول Joe Goal ما يعادل قيمة ٥٠٠٠٠ إيكو من الخدمات الرياضية التي لم يعد ينبع عنها. وتتغير عملية تجنيده تخصيصاً شيئاً للموارد ما لم يكن الربح الناتج عن تجنيده يفوق قيمة ٥٠٠٠٠ إيكو.
- يظهر الرسم البياني ٦-٨ منحنى الطلب على الجنود ومنحنى عرضهم. يعكس منحنى الطلب الأرباح الاجتماعية الناتجة عن إضافة مجند واحد، أما ميله المنحدر فسيؤدي انخفاض الربح الذي يجنيه الدفاع الوطني من زيادة جنود إضافيين مع انخفاض حجم الجيش. ويعكس منحنى العرض التكلفة الاجتماعية الناشئة عن إضافة جندي واحد، أما ميله المتضاد فيعني أنه كلما ارتفع المعاش ارتفع عدد الأفراد الذين يعتبرون التوظيف العسكري أكثر ربحاً من خياراتهم المدنية. عند نقطة تقاطع المنحنين، يساوي هامش الربح الاجتماعي هامش التكلفة الاجتماعية، وهذا ما يظهر حجم الجيش الأمثل وأجر التوازن. طبعاً في نظام التطوع، لن يتحقق جو غول Joe Goal بالجيش في ظل وجود معدل أجر التوازن هذا، لكن العمال الذين كانوا يملكون خيارات مدنية أقل ربحاً من الجيش في ظل وجود هذا الأجر سيلتحقون به.
- يظهر التوازن القائم في نظام التطوع معاشاً أعلى من المعاش السائد في نظام التجنيد وجيشه أصغر من جيش هذا النظام. يرتفع المعاش لأن السوق ترغم الحكومة على أن تدفع للجنود تكلفة فرستهم البديلة. وينخفض حجم الجيش لأن صانعي القرار في

الملحق الأول / الإجابات على أسئلة حول المحتوى ودراسة الحالات

الحكومة (والمحلفين في نهاية المطاف) مضطرون لأن يأخذوا بعين الاعتبار التكلفة الكاملة لل Lid العاملة التي سيستعملها الجيش. وكما ييدو في الرسم البياني ٨-٦، يبلغ حجم الجيش في نظام التجنيد (كـ)، ويبلغ المعاش (٠.٠ سـ). في ظل وجود معدل المعاش هذا، لن يتحقق بالتجنيد إلا (كـ) من المتظوعين إلى جانب (كـ) من المجندين. في هذه الحال، تكون التكلفة الحقيقة التي يتحملها المجتمع جراء تجنيد الجندي بأعلى تكلفة للفرصة البديلة (٠.٠ سـ)، لكن الربح لن يبلغ سوى (٠.٠ سـ).



الرسم ١١.١١ الطلب على الجنود وعرضهم

٤. يؤدي نظام التجنيد إلى تحمل المجندين قسطاً غير متكافئ من تكاليف الدفاع الوطني. إذا تجند جو غول Joe Goal، الذي تبلغ مكاسبه المدنية المحمولة ٥٠٠٠٠٠ إيكيو في السنة، وتلقى فقط ٢٠٠٠ إيكيو في الجيش، فهو يدفع معدل ضريبة ضئيلة قدره ٩٦ في المئة. في الوقت ذاته، إن العامل الذي يبدي رغبته في الالتحاق بالخدمة شرط أن يتلقى معاشاً قدره (٠.٠ سـ)، هو أيضاً أسوأ حالاً في نظام التجنيد حيث يتلقى معاشاً قيمته (٠.٠ سـ). الناس الذين يصبحون أيسراً حالاً في نظام التجنيد هم الذين يدفعون ضرائب دنيا تلائم أجر التجنيد البالغ ٢٠٠٠ إيكيو، أي الذين لا يدفعون تكلفة التجنيد كلها.

٥. إن تسيير نظام القرن التاسع عشر يعني أن جو غول Joe Goal والعامل الذي يكسب (٠.٠ سـ)، والذي لم يتحقق بالتجنيد، قادران على إجراء صفقة. يستطيع جو غول Joe Goal أن يدفع لهذا العامل ١٠٠٠٠ إيكيو حتى يأخذ مكانه ويصبح كلاهما أيسراً حالاً. في حال لم يتأثر سائر المجتمع إن أدى جو غول Joe Goal أو العامل مهمّة المجندي، يرتفع رفاه المجتمع.

٦. نظام التطوع أكثر فعالية اقتصادية من نظام التجنيد، لأن الحكومة تقوم في نظام التطوع بتوظيف أولئك الذين، بوجودهم في الجيش، يساهمون في المجتمع مساهمة أكبر من تلك التي يحققونها بوجودهم في الحياة المدنية. مثلاً، إذا افترضنا أن جو غول Joe Goal والعامل المتظوع يشكلان جنديين جيدين على حد سواء، سيكون الناتج الإجمالي أعلى في نظام التطوع، إذ يستطيع جو غول Joe Goal أن يكون في الحياة

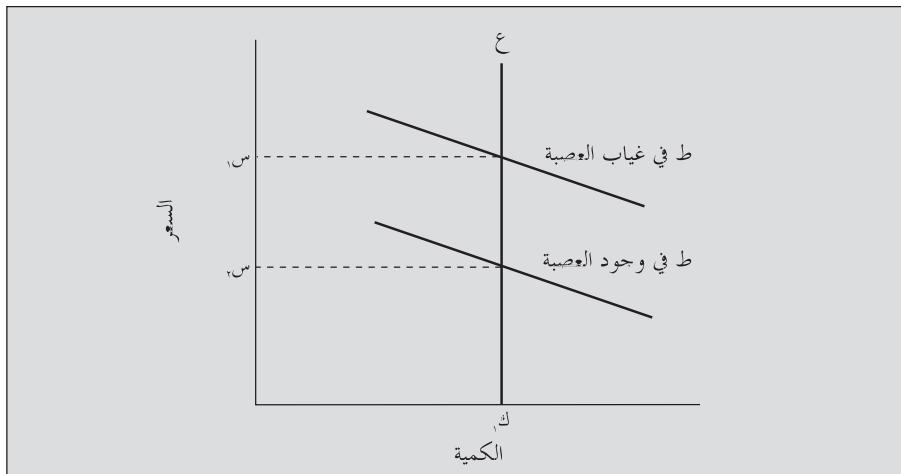
المدنية أكثر إنتاجاً مما هو عليه في الجيش، ويستطيع العامل أن يكون في الجيش أكثر إنتاجاً مما هو عليه في الحياة المدنية. بعبير آخر، إن نظام التجنيد أشد تكلفة من ناحية الناتج الضائع على الرغم من أنه أقل تكلفة من ناحية المعاش العسكري.

٧. يمكن أن يطرح نظام التطوع جانبياً سلبياً محتملاً خلال فترة الحرب. استناداً إلى الرسم البياني ٦-٨، نستطيع أن نتوقع انحراف منحني طلب المجتمع إلى أقصى اليمين ومن الممكن ألا يتقطاع منحنياً الطلب والعرض، وهذا ما يعني عدم تطوع عدد كافٍ من الرجال بالسعر الذي يستطيع أن يدفعه المجتمع، بسبب الخطر الكبير الذي يتعرض له المجندوون. في هذه الحال، يكون نظام التجنيد من مصلحة المجتمع ولكن ليس بالضرورة من مصلحة المجندين. من الممكن بالطبع أن يتحرك منحني العرض إلى اليمين خلال فترة الحرب. يحصل هذا الأمر إذا حدث "الشعور الوطني" الناس على الالتحاق بالجيش، بغض النظر عن معدل الأجر، كما حصل في أولى مراحل الحرب العالمية الأولى.

دراسة الحالة ١.٧ سعر التحف القديمة

١. لتبسيط التحليل، افترض أن السلع التي نحن بصدده التحدث عنها هي ساعات حائط قديمة ومتماطلة. بما أن كمية السلع الوافدة إلى المزاد العلني مستقلة عن السعر، سيتمثل عرض ساعات الحائط الوافدة شهرياً إلى المزاد بمنحني عرض عمودي وستقوم عوامل أخرى، غير السعر، بتحديد موضع منحني العرض. أما التأثير الذي ستحمله "العصبة"، والذي اعترف به المحامي، فهو تدني الأسعار المدفوعة في المزاد. يحدث هذا الأمر لأن منحني الطلب ينحرف إلى اليسار، ما يعني أن بعض تجار التحف القديمة الذي يزايده بأسعار مرتفعة، سيمتنع عن المزايدة. يبدو منحنياً الطلب والعرض في الرسم البياني ١٨-٧.

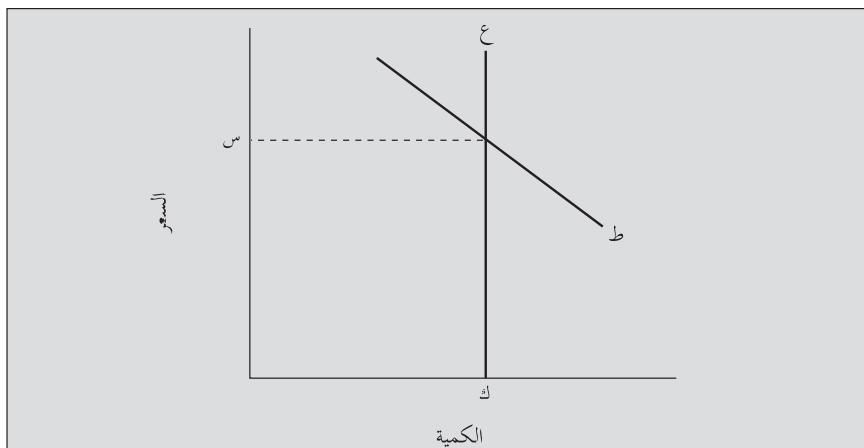
ستولد "العصبة" تأثيراً ينخفض فيه سعر ساعات الحائط إلى مستوى أدنى من الذي يجب أن تكون عليه، أي السعر (S_p) بدلاً من السعر (S_s)؛ لكن الكمية المباعة والمشتراة لن تتغير بل تبقى عند المستوى (k). لذا إن "العصبة" لن تؤثر في فاعلية السوق.



الرسم ١٢.١١ منحني الطلب والعرض في البيع بالمزاد العلني

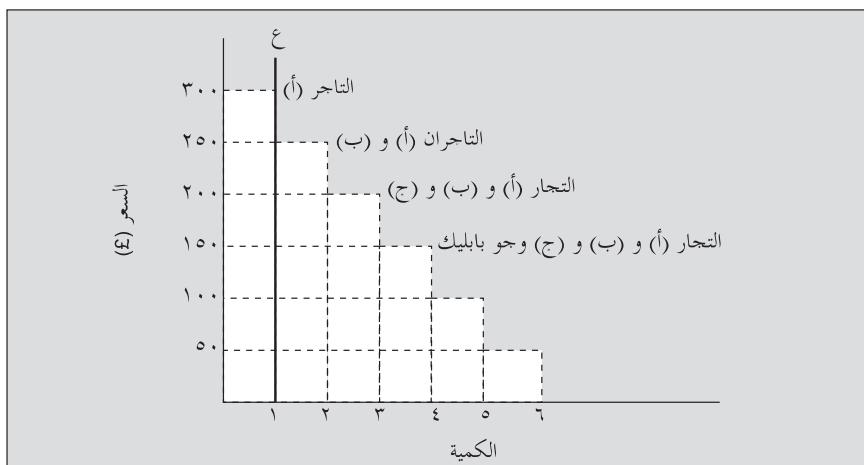
٢. تعتبر الادعاءات القائلة أن البائعين بالمزاد العلني "يكسبون بكل الأحوال أرباحاً كبيرة" حكماً تقديريًّا. فلو سجلت تجارة المزاد العلني أرباحاً كبيرة وشهدت منافسة، لأنشئت في المنطقة مؤسسات أخرى تعنى بالبيع بالمزاد العلني، مخفضة بذلك أرباح المؤسسات الأساسية. ولا يمكن إقامة الدليل لصالح الأرباح "الزائدة" إلا إذا كان مِن المستطاع إثبات غياب المنافسة في الصناعة. لكن حتى في هذه الحال، لن تشكل الأرباح المرتفعة التي يجنيها البائعون بالمزاد العلني سبباً لكي توزَّع على تجار التحف القديمة.

٣. إذا افترضت أن تجار التحف القديمة يسعون إلى تحقيق الحد الأقصى من الربح، لن تصبح عامة الشعب أيسراً حالاً وذلك بسبب "العصبة". في أي فترة زمنية، ستبلغ الساعات التي سيبيعها تجار التحف القديمة بمجملهم (بعض النظر عن الكميات السابقة من ساعات الحانط) الكمية (k)، وهي كلها ساعات ملموسة وبحالة جيدة. يظهر الرسم البياني ١٩-٧ سعر التوازن الخاص بهذه الساعات في محلات التحف القديمة: يبلغ السعر الذي يزيل كل الكميات من السوق المستوى (s). أما منحنى العرض (U) فيتخد شكلاً عمودياً.



الرسم ١٣.١١ سعر التوازن

إذا لم يكن تجار التحف القديمة من الساعين وراء الحد الأقصى من الربح، وكانوا يعملون على أساس ارتفاع السعر مع ارتفاع التكلفة، من الممكن بيع الساعات بسعر أدنى من السعر (س)، لكن هذا يعني أن السوق لن تخلص من كل الكميات، إذ أنها ستشهد طلباً فائضاً وسيتعذر على بعض الأشخاص المستعدين لشراء ساعة بالسعر (س) الحصول عليها، وسيعانون وبالتالي من خسارة على مستوى الرضى.



الرسم ١٤.١١ الخسارة المحتملة التي يتحملها البائعون بالمزاد العلني من خلال "العصبة"

تجاهل المحامي الخسارة التي يتکبدها الشخص الذي تباع سلعة في المزاد العلني. يظهر الرسم البياني ٢٠ - ٧ الخسارة المحتملة التي يتکبدها بائعو سلعة معينة في وجود "العصبة"، كما يظهر ساعة حائط واحدة معروضة للبيع، أي العرض (ع): عند كل سعر من الأسعار، تعرض ساعة واحدة في السوق. عندما يفتح المزاد العلني بـ ٥٠ إيكو، يبدي ستة أشخاص استعدادهم لشراء الساعة. وعندما ترتفع المزايدة إلى ١٠٠ إيكو، لا يبقى سوى

خمسة أشخاص مستعدين لشراء الساعة، فقد كان أحد المزايدين الستة الأوائل مستعداً لدفع ٥٠ إيكو على الأقل لكنه لا يريد أن يصل إلى مبلغ ١٠٠ إيكو. عندما يبلغ السعر ١٥٠ إيكو، لا يبقى سوى أربعة أشخاص، هم ثلاثة تجار وأحد أفراد عامة الشعب يدعى جو بابليك Joe Public. لكن عندما يصل السعر إلى ٢٠٠ إيكو، ينسحب جو بابليك Joe Public. أي أنه كان مستعداً لأن يدفع ١٥٠ إيكو وليس ٢٠٠ إيكو. في هذه المرحلة، تتوقف المزايدة إذ لا يزيد أحد من التجار ضد الآخر.

لكن لو لم يقوموا بهذا الاتفاق، لكانت المزايدة تواصلت حتى بلغت ٣٠٠ إيكو حيث لا يبقى سوى التاجر (أ) مستعداً لدفع هذا المبلغ ثمن الساعة. (هذه هي كل النقاط الموجودة على منحنى الطلب). لذا، بدلاً من أن يحصل البائع على ٣٠٠ إيكو (عمولة أقل) ثمن الساعة، حصل فقط على ٢٠٠ إيكو (عمولة أقل). خلال المزاد العلني التالي الذي أقامته "العصبة"، عرض التاجر (أ) سعر ٣٠٠ إيكو ثمن الساعة، ومن ثم وزّعت القيمة الإضافية البالغة ١٠٠ إيكو بالتساوي على أعضاء "العصبة". إذاً إن مبلغ الـ ١٠٠ إيكو العائد للبائع صبَّ في جيوب أعضاء "العصبة".

دراسة الحالة ١.٨ التلوث وصناعة سبك المعادن

تشكل القذارةُ التي تطلقها مسابك الحديد على الجوار المحيط بها تكلفةً حقيقةً للناس الذين يعيشون هناك، إلا أن مسبك الحديد بحد ذاته لا يتحمل هذه التكلفة. لذا، في غياب الحكومة أو في غياب عمل جماعي آخر، لن يعكس سعر سبك الحديد سوى التكلفة الخاصة، أي أنه لن يغطي إلا تكلفة إنتاج قوالب الحديد ولن يشمل تكلفة تنظيف عربات نوافذ الناس الذين يعيشون قرب المسبك وملابسهم ورئاتهم أو تكلفة الوقاية من هذا التلوث.

لكي تتحقق كل مؤسسة الحديد الأقصى من الربح، ستواصل الإنتاج حتى تبلغ نقطة يكون فيها هامش تكاليفها معادلاً للسعر. ويقوم مستعملو قوالب الحديد بشراء الحديد إلى أن تصبح نسبة هامش المفعة على سعر القوالب مساويةً للنسبة المناسبة لها في أي سلعة أخرى. لكن بما أن السعر بات الآن مساوياً لهامش التكلفة الخاصة وليس لهامش التكلفة الاجتماعية، فهو لا يغطي هامش تكلفة الإنتاج الاجتماعية بكامله. ومن أجل تحقيق فعالية في التخصيص، يجب أن تشمل تكلفة إنتاج القوالب التكلفة الاجتماعية بكاملها بدلاً من الانحصار فقط بالتكلفة الاقتصادية، أو التكلفة المحاسبية، التي تحملها المؤسسة الفردية، كما يجب أن تجتمع شروط التكافؤ الهامشي عبر استعمال هامش التكاليف الاجتماعية .

تنطلب هذه الحالة، كسائر النتائج الخارجية، عملاً جماعياً إذا أراد المجتمع أن يعكس السعر المفروض عليه وعلى الشراة كامل تكلفة إنتاج القوالب الحديدية. ولو لا العمل الجماعي الساعي إلى إدخال تكاليف التلوث ضمن سعر القوالب النهائية، لحصل الشراة على القوالب بأسعار زهيدة وأنتجت القوالب بأعداد فائقة.

هنا يطبّق مبدأ الهامشية. لو أردنا إزالة التلوث كله من مسابك الحديد (انعدام الأوساخ المنبعثة من الأفران)، لانتهي بنا الأمر ربما برفع سعر القوالب بشكل فائق فلا يُشتري منها سوى القليل، هذا إن أقبل أحد على شرائها. من الناحية العملية، قد يؤدي أيضاً هذا المعيار

إلى إنتاج القوالب المعدنية بواسطة أجهزة أخرى مثل المعالجة الآلية أو العمليات الكهربائية الجديدة لصب المعادن، لكن قد يكون هذا الأمر باهظ التكاليف ولا يلقى بالضرورة استحساناً من قبل المجتمع. إن المدى الذي يجب أن تبلغه مسابك الحديد في تنقية أفرانها من التلوث هو أمر يحدّد من خلال تحقيق التوازن بين هامش التكاليف الخاصة الناتجة عن وضع تجهيزات السيطرة على الدخان المنبعث وتشغيلها، وهامش الأرباح الناتجة عنها (هواء نقى).

لا قاعدة عامة تحدد متى يتم بلوغ التعادل بين هامش التكاليف وهامش الأرباح في أي حالة معينة، فذلك يتوقف على الظروف المحددة التي تنطوي عليها هذه المسألة. في الحالة التي تتناول المناطق الوسطى مثلاً، قد ترى أن الانتحال من مستوى السيطرة على ٨٣ في المائة من الدخان المنبعث إلى مستوى السيطرة على ٨٦,٣ في المائة منه هو أمر يستحق العناء أو لا يستحقه.

١. يجب أن يتوقف قرار الطلاب بأن يرابطوا أو لا يرابطوا أمام المسابك لمنع العمال من دخولها على تقويمهم هامش تكاليف استعمال الوقت، النادر بالنسبة إليهم، وهامش أرباح عملهم، كما يجب أن يأخذ قرارهم بعين الاعتبار:
 - أ. التأثير في الفاعلية الاقتصادية
 - ب. والتأثير في توزيع الدخل.

تشير المعلومات المتوفّرة إلى أن إرغام المسابك على إزالة التلوث يولّد تأثيرات كبيرة على الناتج والعملة في صناعة سبك المعادن، ولا يؤدي إلا إلى تحسين بسيط نسبياً في عملية السيطرة على التلوث، هذا ويصبح الكثيرون بلا عمل فتقلص مداخيلهم. وفي الوقت نفسه، لم يجد سكان المناطق الوسطى حماساً لإلقاء الدخان على أي خطوة حيال الدخان المنبعث من السيارات، وهو الملوث الأساسي للهواء.

٢. إذا فرضت سلطات المناطق الوسطى على مسابك الحديد الموجودة فيها معايير صارمة للسيطرة على الدخان المنبعث من الأفران، سترتفع تكاليف المسابك فتضطر لرفع أسعارها. لكن إذا لم تضطر مسابك الحديد الموجودة في أماكن أخرى لأن تقني بالمعايير ذاتها، ستتقلّل أبواب مسابك كثيرة في المناطق الوسطى في ظل الأسعار المرتفعة، وسيقدّم الزبائن طلباتهم حيث يتاح لهم شراء قوالب الحديد بأسعار أرخص. وقد يلجأ المواطنون في المناطق الوسطى إلى خيار بدليل يسددون به تكلفة الهواء الذي يسعون إليه عبر استعمال إيرادات الضرائب، وذلك ليدعموا المسابك في وضع حد للتلوث. لذا يجب أن يقرّر أهل المناطق الوسطى إذا كانت الأرباح التي يكسبونها من الهواء النقى عبر إنشاء قانون للمسابك تستحق عناء تحمل التكلفة الإضافية. ويتناول الجدل بشكل خاص الفرق بين ٨٣ في المائة و ٣,٨٦ في المائة، هامش ربع بسيط مقابل هامش تكلفة كبير.

٣. إذا قرّرت السلطات أن تعيش وسط الهواء الملوث وإذا كان كل هذا التلوث منحصرًا بهذه المناطق، فإن قانون الحكومة الذيفرض معايير للسيطرة على التلوث وجاء أكثر صرامة مما توقع أهل هذه المناطق، لن يكون كافياً. لماذا؟ لأن مواطني

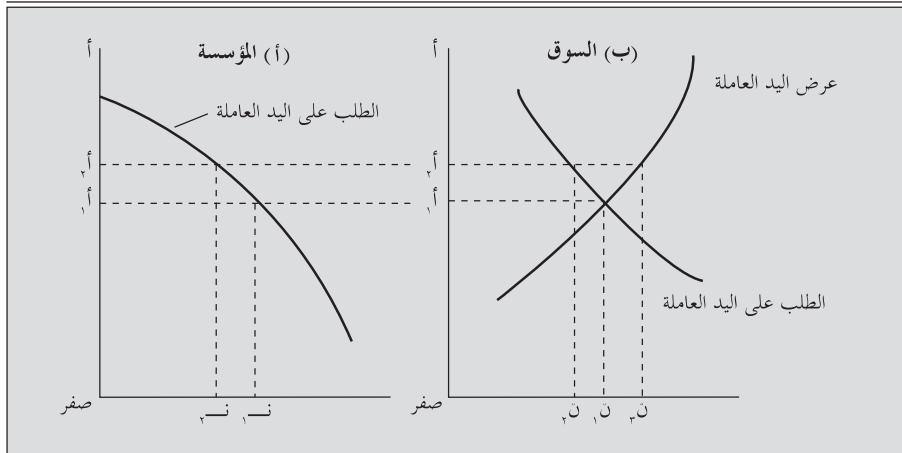
المناطق الوسطى سيرغمون على استعمال موارد نادرة لإنتاج الهواء الصحي والنقي الذي لا يستحق برأيهم عناء التكلفة. ولكن إذا وجدت تأثيرات التلوث الناتج عن المسابك خارج حدود المناطق الوسطى، يجب أن تؤخذ الأرباح من منظار أوسع بالنسبة إلى التكاليف.

٤. يلقي أيضاً مبدأ الهمامشية الضوء على ما إذا كانت الضريبة الثابتة أكثر فعالية من الضريبة على وحدة التلوث المنبعث في الهواء. ينعكس الحد الثابت (على افتراض أنه السيطرة على ٨٣ في المئة من الدخان المنبعث) انعكاساً غير متكافئ على المؤسسات المختلفة الأحجام، فتكلفة التجهيز هي ذاتها تقريباً لدى المؤسسة الشديدةصغر (التي تستعمل أتونها طيلة ساعة أو ساعتين في اليوم) ولدى المؤسسة الضخمة (التي قد تشغّل أتونها طيلة ساعات عديدة في اليوم وتطلق في الهواء المزيد من التلوث). يقول مبدأ الهمامشية إنه يتمّ بلوغ الفعالية الاقتصادية عبر فرض ضريبة، أو رسم، على قدر كمية الدفائق الموجودة في رطل الدخان المنبعث في الهواء. وهذا يعني أن المؤسسة الكبيرة تضطر لدفع ضريبة أكبر من تلك التي تدفعها المؤسسة الصغيرة لأنها تبث يومياً في الهواء كمية أكبر من القدارة. وليخفف المنتج الكبير الدخان المنبعث، تمارس حدة العبء الضريبي ضغطاً عليه يفوق الضغط على المنتج الصغير الذي يدفع ضريبة أقلّ بسبب قلة القدارة التي يبثها في الهواء. إذاً إن الضريبة تمارس ضغطاً مالياً حيث تستطيع أن تستمر قدرتها القصوى لتنقية الهواء من التلوث.

٥. من الممكن تحديد التأثير الذي يتعرض له الفاعلية الاقتصادية جراء الطرائق المختلفة المعتمدة في فرض الضريبة وتقديم الإعانة. مثلاً، تؤثر الضريبة المفروضة في الرطل التي تقع على عاتق المنتجين والمستهلكين، في القرارات المتعلقة بالناتج، وبالتالي في الأسعار التي يدفعها المستهلكون، لأنها تغيّر العلاقة القائمة بين هامش التكلفة والإيراد. لكن إذا تم دفع إعانة للمؤسسات لتمكنها من وضع تجهيزات مكافحة التلوث وصيانتها، لن يتأثر الناتج ولا السعر بما أن هامش التكلفة لن يتأثر. لكن أنواع توزيع الدخل المختلفة والناتجة عن سياسات مختلفة تشمل اعتبارات خاصة بالإنصاف أكثر مما هي خاصة بالفعالية، ولا يمكن الحكم عليها على أساس التحليل الاقتصادي.

دراسة الحالـة ١.٩ هل تحتاج أوروبا إلى قانون خاص بالحد الأدنى للأجور؟

يظهر في الرسم البياني ٣-٩ تأثيرُ قانون الحد الأدنى للأجور في المؤسسات وشرحه سوق العمل التي تتأثر به.



الرسم ١٥.١ الحد الأدنى للأجور والطلب على اليد العاملة وعرضها

١. يستند طلب المؤسسة على اليد العاملة إلى إنتاج هامش إيراد اليد العاملة، فمع توظيف المزيد من اليد العاملة، يهبط هامش إنتاج اليد العاملة، لذلك ينخفض إنتاج هامش إيراد اليد العاملة مع توظيف المزيد من اليد العاملة. ونتيجةً لذلك، يصبح المنحنى الخاص بطلب المؤسسة على اليد العاملة منحدرًا، كما يبدو في الرسم البياني ٩-٣. ويتبين ارتفاع معدل الأجور من (٠,٠) إلى (٠,١)، بانخفاض الطلب على اليد العاملة من (٠,٠) إلى (٠,١).
٢. بما أن طلب السوق على اليد العاملة هو مجموع طلبات كل المؤسسات، فهو يتميز أيضًا بمنحنى منحدر كما يبدو في الرسم البياني ٩-٣ بـ. ويتبين ارتفاع معدل الأجر من (٠,٠) إلى (٠,١)، بانخفاض الطلب على اليد العاملة من (٠,٠) إلى (٠,١).
٣. يتميز عرض اليد العاملة بانحساء متضاد كما يبدو في الرسم البياني ٩-٣ بـ. فارتفاع معدل الأجور من (٠,٠) إلى (٠,١) يرفع عدد الراغبين في العمل من (٠,٠) إلى (٠,١).
٤. يشهد أساساً سوق العمل حالةً من التوازن بوجود معدل أجور يبلغ (٠,١)، وقوة عاملة تبلغ (٠,١). عندما تفرض الحكومة حدًا أدنى للأجور قدره (٠,١)، تهبط كمية اليد العاملة المطلوبة بنسبة (٠,١). لكن كمية اليد العاملة المعروضة ترتفع في الوقت ذاته بنسبة (٠,١) بسبب الأجور المرتفعة المعروضة، وهذا ما يسبب بطالة بنسبة (٠,١).
٥. تنحصر أرباح الحد الأدنى للأجور بالعمال الذين يحافظون على عملهم في ظل الأجور المرتفعة الجديدة، أي العمال البالغ عددهم (٠,١) الذين يتلقون أجراً قدره (٠,١) بدلاً من (٠,٠).
٦. العمال الذين تسوء حالهم هم الذين يُصرّفون بسبب قانون الحد الأدنى للأجور، أي العمال البالغ عددهم (٠,١) الذين كانوا يريدون العمل بمعدل أجراً قدره (٠,١) لكن القانون بات الآن يثنّيهم عن ذلك.

٧. إن الكثير من الداخلين إلى القوة العاملة يعملون كمتدربين، أي أنهم يتعلمون كفاءات ومهمات تؤهلهم القيام بأعمال تتطلب مسؤولية كبيرة وتدري عليهم أجراً أعلى. خلال عمليات التدريب هذه، يبلغ بعض معدلات الأجور مستوى الصفر، ومن المؤكّد أن نسبة كبيرة منها تتدنى عن الحد الأدنى المقترن للأجور، وذلك لأن إنتاج هامش إيراد الداخلين الجدد شديد الانخفاض أو منعدم. ولهذا السبب، يخشى معارضو الحد الأدنى للأجور أن تختصر أنظمة التدريب هذه، وتحوّل مجموعات من الشباب إلى أشخاص قليلي الكفاءة على مستوى القوة العاملة، وتقلص فرصة دخولهم إلى سوق العمل.
٨. يؤدي ارتفاع تكاليف اليد العاملة إلى ارتفاع هامش تكلفة المؤسسات، لذا يرتفع سعر سلع الاستهلاك الأخير لدى المؤسسات الساعية إلى تحقيق الحد الأقصى من الربح. وفي الوقت ذاته، يؤدي انخفاض العمالة الإجمالية إلى انخفاض الناتج الإجمالي من السلع والخدمات ويجعل من هذا الناتج أدنى من المستوى الذي كان ليبلغه في غياب الحد الأدنى للأجور.
٩. إن القاعدة التي تعتمدتها المؤسسة لتحقيق الحد الأقصى من الربح، والقائمة على عدم توظيف أي مدخل عامل يتدنى هامش نتاجه عن السعر الجاري، تقضي بانخفاض عدد الوحدات المستخدمة من العامل كلما ارتفع السعر. لذا، مع أن فرض حد أدنى للأجور يساعد بعض العمال، فقد يسيء إلى العمال الأقل إنتاجية والأدنى أجراً، أي إلى الذين زعم أن هذا القانون أعد لهم. وإذا كان هدف المجتمع التأكّد من أن كل عائلة تعيش، على الأقل، وفق حد أدنى من مستوى المعيشة، فإن فرض حد أدنى للأجور لا يضمن تحقيق هذا الهدف.

دراسة الحالة ١١٠ حكاية السجائر والمشروب

١. عندما يتعاطى فردان التبادل التجاري أحدهما مع الآخر، فهما يتبادلان السلع ذات منفعة حدية منخفضة نسبياً لقاء السلع ذات منفعة حدية مرتفعة نسبياً. ويكون تأثير هذا أن كليهما سيكونان في حال أفضل نتيجة للتبادل. يمكن اعتبار هذه الفائدة كفائض من التبادل الذي سيتقاسمانه بطريقة أو بأخرى. إلا أن طرفا ثالثا قد يتدخل ويكون دوره الوحيد جمع فردين تكون لديهما إمكان الإفاده من التبادل. إن مثل هؤلاء الأفراد يلعبون دوراً مفيداً ويمكنهم إبقاء جزء من الفائض لأنفسهم. لكن هذا لا يقضي على حافر الأطراف الأخرى لتعاطي التبادل بما أنها لا تزال في حالة أفضل من جراء ذلك.
- في الحالة أمامنا، كان "جو" الوسيط وفتح المجال أمام الأميركيين وسكان الجزيرة لزيادة منفعتهم عن طريق تأمين الوسائل لتبادل السلع ذات المنفعة الحدية المنخفضة مقابل السلع ذات المنفعة الحدية المرتفعة. الأمر الذي لم يدركه أي من الأميركيين أو سكان الجزيرة هو أن "جو" كان يقي جزءاً من الفائض لنفسه. وبالتالي انقسم الفائض على ثلاثة أنحاء بدلاً من ناحيتين. لطالما كان ثمة فارق في القيمة النسبية التي وضعها الأميركيون وسكان الجزيرة على السجائر والمشروب، كان أيضاً ثمة مجال لتحقيق الأرباح من التبادل وأمكن "جو" إبقاء بعض الفائض لنفسه.

السبب الذي جعل الأميركيين يفرّون إلى هذه الدرجة بعرض "جو" هو أنهم تخلوا في الواقع عن علبة سجائر مقابل كل زجاجة مشروب، على الرغم من أنهم لكانوا أبدوا الرغبة في التخلّي عن ثلاث علب. كل من الطرفين شعر أنه عقد صفقة مؤاتية إذ لم يُضطر أحد للتخلّي عن الحد الأقصى الذي قد يكون مستعداً للتخلّي عنه بهدف الحصول على السلعة الأخرى.

٢. قبل تدخل "جو بلوزر"، كانت المنفعة الحدية للطيارين الأميركيين المتعلقة بالمشروب مرتفعة نسبياً. لم يكن لديهم المشروب وكانت المنفعة الحدية لعمال المشروب لنهاية السجائر الأميركيّة مرتفعة نسبياً إذ لم تكون لديهم أي سجائر أميركيّة. بالنسبة إلى الطيارين الأميركيين كانت زجاجة مشروب واحدة صغيرة جدًا تساوي ثلاثة علب سجائر أميركيّة. بالنسبة إلى عمال المشروب كانت النسبة معاكسة: علبة سجائر أميركيّة واحدة كانت تساوي ثلاثة زجاجات مشروب صغيرة جداً.

إن معدلاً سائداً للسجائر في ما يتعلق بالمشروب قد يتغيّر بسرعة. أي طيار أمريكي يقدّم سجائر أكثر من المعدل السائد قد تعمّر عروض المشروب. قد لا يكون لديه حافر ليفعل هذا لأنّه سيتمكن من الحصول على المشروب وفقاً للمعدل السائد. وكذلك إذا حصل أن قدم الطيار سجائر أقلّ من المعدل الجاري، قد لا يقدّم له أي مشروب لأنّ مستخدمي معمل المشروب يمكنهم تحقيق صفة أفضل بموجب المعدل السائد. مع توافر السجائر الأميركيّة لعمال المشروب يهبط هامش المنفعة للسجائر بالنسبة إليهم ويرتفع هامش المنفعة للمشروب. وبطريقة مماثلة قد يهبط هامش المنفعة للمشروب بالنسبة إلى الطيارين الأميركيين ويرتفع هامش المنفعة للسجائر. لا يمكن معرفة معدل التبادل من غير معرفة كيفية تغيير هامش المنافع النسبية. المعروف هو أنه، في غياب تغيير في الأذواق والأفضليات والمتغيرات الأخرى، سيقع هذا المعدل بين المعدلتين القصويتين المعنين، أي أنّ علبة سجائر واحدة قد لا تستحق أكثر من ثلاثة زجاجات صغيرة جداً من المشروب وليس أقلّ من ثلاثة زجاجات صغيرة واحدة.

٣. إن وضع "جو بلوزر" المميز نجم عن عدم تمكّن الطيارين الأميركيين ومستخدمي معمل المشروب من التحدث مع بعضهم البعض مباشرة. عندما سُمح بالمؤاخاة وبالتالي بتبادل العروض المجاني، لم تعد هناك حاجة لمـ"جو" فلم يتمكّن من الحصول على نصيبه من الفائز. وبالتالي هبط مستوى معيشته.

الإمتحانات السابقة

المحتويات

٢٧/٢م

الإمتحان السابق الأول

٢٥/٢م

الإمتحان السابق الثاني

يتضمن هذا القسم نموذجين من الامتحانات النهائية يبيّنان نوع المادة التي تظهر في امتحان نيل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال في جامعة هرriot وات-Heriot Watt وبيّنان مستوى هذه المادة.

مدة الامتحان ثلاثة ساعات وتظهر قيمة النقاط الخاصة بكل قسم. وخلال الوقت الإجمالي الذي تبلغ مدته ثلاثة ساعات، يستطيع الطالب أن يخصصوا وقتهم للأقسام بالشكل الذي يناسبهم، أما علامة النجاح فهي ٥٠ في المئة. لا خيار في انتقاء الأسئلة التي يحب الإجابة عليها.

في الأسئلة المتعددة الخيارات، لا يخسر الطالب علامات إن أخطأوا في الأجوبة. لكل سؤال حل يسمح للطالب بأن يقوموا أدائهم. وللأمتحان هدفان، الأول يختبر مدى فهم الطلاب للمقرر، والثاني يزودهم بمعلومات حول المعايير المطلوبة للنجاح في الامتحان الأخير المعد لليل الشهادة الجامعية.

الأسباب الكامنة وراء وضع امتحانين هي أن الطلاب الذين درسوا طوال المقرر وحضروا للامتحان التطبيقي الأول ولم يقنعوا، على أساس أدائهم في هذا الامتحان، بأنهم تمكّنوا من المادة، سيتمكنون من دراسة المقرر مرة أخرى وسيحظون بفرصة ثانية لاختبار ذاتهم. وعندما يكون الامتحان الأول مرضيًّا، يستطيع الطالب بالطبع استعمال الامتحان الثاني للمزيد من التطبيق.

الإمتحان السابق الأول

يتتألف الامتحان من ثلاثة أقسام

القسم أ: الأسئلة المتعددة الخيارات

القسم ب: دراسة حالة

القسم ج: أَجِب بنص

القسم أ: الأسئلة المتعددة الخيارات

٣٠ سؤالًا يساوي كل واحد منها علامتين

مجموع العلامات في القسم أ

القسم ب: دراسة حالة

مجموع العلامات في القسم ب

القسم ج: أَجِب بنص

سؤالان يساوي كلاهما ٤٠ علامة

مجموع العلامات في القسم ج

مجموع علامات الامتحان

علامة النجاح = ٥٠ في المئة من ١٦٠

$$٦٠ = ٢ \times ٣٠$$

$$٢٠ =$$

$$٨٠ = ٤٠ \times ٢$$

$$١٦٠ =$$

$$٨٠ =$$

الأسئلة المتعددة الخيارات

إختر في كل سؤال خياراً واحداً فقط بين أ - د وتأكد من إظهار الخيار بشكل واضح.

١. قامت القوة العاملة في أحد مصانع السيارات بمحاتحة الإدارة بالاقتراح التالي: «سوف

نرفع معدل إنتاجية اليد العاملة (عدد السيارات التي يتوجهها عامل واحد) بنسبة خمسة في المئة إذا وافقتم على رفع أجورنا بنسبة خمسة في المئة». إذا افترضنا إمكان بيع كل السيارات الإضافية المنتجة بالأسعار الجارية، ماذا سيحصل للمدفوعات المخصصة

لكل عوامل الإنتاج الأخرى إذا وافقتم الإدارة؟ سوف:

أ. ترتفع بنسبة خمسة في المئة.

ب. تبقى على حالها.

ج. تنخفض بنسبة خمسة في المئة.

د. تنخفض بنسبة تزيد عن خمسة في المئة.

٢. افترض أن السوق الشديدة التنافسية للآلات الإلكترونية الحاسبة تشهد اليوم حالةً من التوازن. إذا قررت الحكومة وجوب إعطاء كل تلميذ آلٰ حاسبة تشتري على نفقتها الخاصة، وإذا انخفض في الوقت ذاته معدل التكلفة الإجمالية لإنتاج الآلات الحاسبة بسبب اختراق تكنولوجي جديد في صناعة الإلكترونيات، ما التأثيرات المشتركة التي سيولّدها قرار الحكومة والاختراق التكنولوجي؟

أ. ارتفاع في سعر التوازن الخاص بالآلات الحاسبة وارتفاع في كمية التوازن.

ب. ارتفاع في كمية التوازن الخاص بالآلات الحاسبة؛ أما سعر التوازن فقد يرتفع أو ينخفض أو يبقى على حاله.

ج. إنخفاض في سعر التوازن الخاص بالآلات الحاسبة؛ أما كمية التوازن فقد ترتفع أو تنخفض أو تبقى على حالها.

د. إنخفاض في عدد المؤسسات الموجودة داخل الصناعة وارتفاع في سعر التوازن الخاص بالآلات الحاسبة.

٣. قيل إن واقع الندرة الأساسي لم يعد قابلاً للتطبيق على اقتصاد المملكة المتحدة. أي خيار يصح من بين الخيارات التالية؟ هذا القول هو:

أ. صحيح، لأنّ نظام الرفاه في المملكة المتحدة يحرص على سدّ حاجات الفقراء الأساسية.

ب. صحيح، نظراً لإمكان استيراد السلع التي لا تنتَج في المملكة المتحدة، مثل الشاي والقهوة.

ج. غير صحيح، لأنّ حاجات كل مواطني المملكة المتحدة ليست كلها مشبعة إشباعاً تاماً.

د. غير صحيح، لأنّ عدداً كبيراً من عائلات المملكة المتحدة يكسب مداخيل تتدنى عما يعرف عامةً بعتبة الفقر.

٤. يظهر الجدول المبين أدناه كيف يمكن التوفيق بين عوامل الإنتاج بهدف إنتاج ١٠٠ وحدة من سلعة معينة. من خلال استعمال المعلومات الواردة فقط في هذا الجدول، عن أي طريقة من الطرائق يمكن أن يتخلّى المنتج لأسباب الفعالية التقنية؟

رأس المال	وحدات اليد العاملة	الأرض	
١٠	٢٠	١٠	أ
٦	٣٠	١٠	ب
٦	٤٠	١٠	ج
٤	٥٠	١٠	د

٥. أي من الاقتباسات التالية ليس مثلاً عن "قانون" هامش المفعة المتناقص؟

أ. «كوب العصير الثاني بلذة طعم الكوب الأول».

ب. «كمية البوظة التي يمكن تناولها في اليوم لها حدود».

ج. «بعد فترة، حتى التلفزيون يصبح مملاً».

د. من شدة العمل وغياب التسلية يسود الملل».

٦. يتميّز المنحنى النموذجي لطلب المستهلك على إحدى السلع بانحناء منحدر نحو محور الكمية لأن المستهلك في ظل وجود أسعار مرتفعة:

I يواجه منحنى عرض لهذه السلعة ينحني نحو اليسار مؤدياً إلى تخفيض كمية التوازن.

II يقلّل من شراء السلعة بدلاً من السلع الأخرى التي أصبحت الآن أرخص نسبياً.
أي احتمال يصح من بين الاحتمالات التالية؟

أ. ١ فقط.

ب. ٢ فقط.

ج. ١ و ٢.

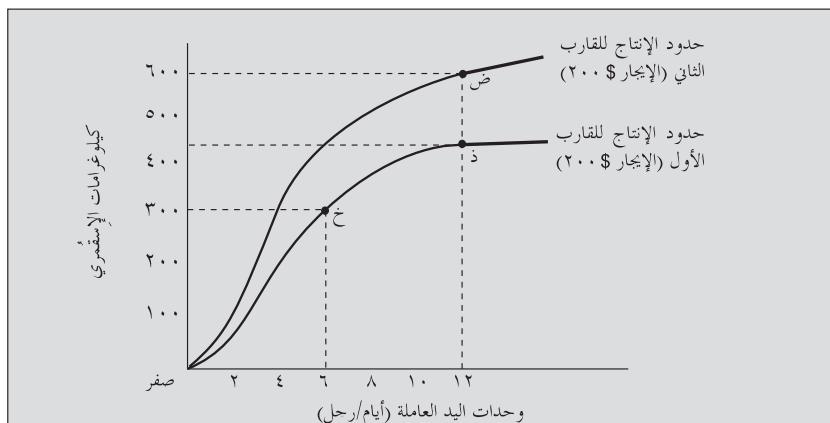
د. لا ١ ولا ٢.

٧. تقوم إحدى الحكومات المحلية بدراسة خطط لجعل مناطقها أكثر جذباً للصناعة، لذلك أصدرت التقديرات التالية.

ارتفاع العمالة	وصفه	المشروع
٥٠٠ عمل	بناء ٣٠٠ منزل	مدينة سكنية
٢٠٠٠ عمل	بناء ١٠ مصانع متطرفة	مدينة صناعية
٥٠٠ عمل	بناء شبكة طرقات داخلية	طريق للسيارات

أي من السياسات التالية يجب أن تعتمد بغية تحقيق الفاعلية الاقتصادية؟

- أ. تولي فقط مشروع «المدينة السكنية».
- ب. تولي مشروع «طريق السيارات» أو «المدينة السكنية» وعدم القيام بمشروع «المدينة الصناعية».
- ج. لا توافر معلومات كافية لتحديد المشاريع التي يجب اعتمادها، في حال وجودها.
- د. تولي المشاريع الثلاثة كلها.
٨. أدت الظروف المناخية المثلالية في البرازيل إلى محصول وافر من البن هذه السنة. وعلى الرغم من إمكان بيع المحصول كله بسعر يغطي تكلفة تخزين البن وتوزيعه ويتجاوزُها، اقترح أحد علماء الاقتصاد البرازيليين إحراق كمية كافية من البن للحؤول دون هبوط سعر حبوب البن البرازيلي. أي خيار من بين الخيارات التاليةسينشأ عن العمل على هذا الاقتراح؟
- أ. انخفاض الدخل الحقيقي لدى مزارعي البن البرازيليين.
- ب. انخفاض الدخل الحقيقي العالمي.
- ج. ارتفاع الدخل الحقيقي لدى مزارعي البن البرازيليين.
- د. ارتفاع الدخل الحقيقي البرازيلي.
٩. يظهر الرسم البياني حدى إنتاج لاصطياد سمك الإسقمري، أي أنه، بعبير آخر، يظهر أقصى كمية سمك يمكن اصطيادها بواسطة كميتين مختلفتين من أحد عوامل الإنتاج الثابتة (القارب) وبواسطة كميتين مختلفتين من أحد عوامل الإنتاج المتغيرة (اليد العاملة). فتكلفتنا إيجار القارب تبلغان \$١٠٠ و \$٢٠٠ بالتحديد، أما وحدات اليد العاملة فكلها متماثلة.



- I يظهر الانتقال من (خ) إلى (ذ) هامش عائدات متزايد لليد العاملة.
- II يظهر الانتقال من (خ) إلى (ض) غلال حجم متزايدة.
- أي احتمال يصح من بين الاحتمالات التالية؟
- أ. ١ فقط.

- ب. ٢ فقط.
- ج. ١ و ٢.
- د. لا ١ ولا ٢.

١٠. يزداد شراء الناس للوقود عندما تتقلص أسعاره، وينخفض شراؤهم له عندما ترتفع هذه الأسعار. افترض أن الإعلان لا يرفع كمية شراء الوقود بل يؤثر في اختيار العلامة التجارية. وافترض أيضاً أن الوقود، أيًّا كانت نوعيته، يشكل، لأسباب عملية، متَّجهاً متجانساً في العلامات التجارية، وأن أي تغيير في تكلفته الصناعية ينعكس جزئياً على الشعب ويترجم بأسعاره المرتفعة أو المنخفضة. أي خيار يصح حتماً من بين الخيارات التالية؟

أ. إذا عمد كل مُكرِّرو الوقود إلى زيادة الإنفاق على الإعلان، ستترتفع الأرباح الإجمالية لصناعة التكثير لكن ستصبح عامة الشعب أقل يسراً.

ب. إذا عمد كل مُكرِّرو الوقود إلى زيادة الإنفاق على الإعلان، سينخفض الربح الإجمالي لصناعة التكثير وتصبح عامة الشعب أقل يسراً.

ج. إذا عمد مُكرِّر واحد للوقود إلى زيادة إنفاقه على الإعلان، سينخفض ربحه لكن ستترتفع أرباح المُكرِّرين الآخرين.

د. إذا عمد مُكرِّر واحد للوقود إلى زيادة إنفاقه على الإعلان، سيصبح الربح والمبيعات التي يحققها في كل غالون يبيعه أعلى من تلك التي يحققها المُكرِّرون الآخرون، وتصبح التكاليف التي يسجلها في كل غالون يبيعه أدنى من تلك التي يسجلها المُكرِّرون الآخرون.

١١. عندما ينطلق الناس من وسط المدينة متوجهين إلى المطار، يستعملون بغالبيتهم حافلات المطار أو سيارات الأجرة. نتيجةً لتكاليف الوقود المتزايدة، ارتفعت أجرة النقل في سيارات الأجرة مع أنها بقيت على حالها في الحافلات. إذا قام بعض المتنقلين بتغيير وسيلة نقله نتيجةً لتغيير أجرة النقل، كيف ستتأثر إيرادات سيارات الأجرة والحافلات؟

أ. سترتفع إيرادات سيارات الأجرة وتبقى إيرادات الحافلات على حالها.

ب. ستنخفض إيرادات سيارات الأجرة وتبقى إيرادات الحافلات على حالها.

ج. سترتفع إيرادات الحافلات أما إيرادات سيارات الأجرة فقد ترتفع أو تنخفض أو تبقى على حالها.

د. سترتفع إيرادات الحافلات وترتفع إيرادات سيارات الأجرة.

١٢. منذ عقود عديدة تقوم مؤسسة إيستفيلد Eastfield لسبك الحديد بمعالجة الحديد الخام وتعتبر مستخدمة هامة في المنطقة المحلية. وحتى فترة زمنية مؤخرة، لم يكن أحد يشتكى من دقائق الرماد الذي يتاثر قسم كبير منه على الأرض المهجورة. إلا أن أحد المزارعين الذي قام بشراء الأرض المهجورة وأخذ يزرعها، اشتكي للحكومة من دقائق الرماد التي تلوث حقوله وتجعل محاصيل القمح أدنى من تلك التي كانت لتسجل في غياب الرماد. إذا أرادت الحكومة أن تروج في المنطقة لاستعمال فعال للموارد، أيًّا من السياسات التالية ستعتمد؟

أ. سترغِّم مسبك الحديد على الكف عن تلويث المنطقة أو تغليف أبوابه.

- ب. ستسمح لمسبك الحديد بأن يستمر على هذه الحال، لكنها ستفرض على أصحابه تكالفة إذا نتج عنه أي انخفاض في قيمة ناتج المزارع.
- ج. سترفض التدخل وتدعى قوى السوق تحلى النزاع القائم بين المزارع وأصحاب المسبك.
- د. ستؤمن للمزارع حقالاً بديلاً وتعوض له عن أي خسارة يتكبدها على مستوى دخله.
١٢. يعيش حوالي نصف الطلاب التابعين لجامعة المدينة داخل غرف أو شقق يستأجرونها في السوق الخاصة، أما الآخرون فيعيشون داخل غرف أو شقق تابعة للجامعة، ولا يختلف معدل الإنفاق السكني اختلافاً كبيراً بين المجموعتين. على ضوء التخفيضات التي أجرتها الحكومة في التمويل الجامعي، قررت الجامعة تحويل مساكن طلابها إلى مكاتب وقاعات لعقد الحلقات الدراسية، وقيل للـ ٣٠٠ طالب الذين سيتأثرون بهذا القرار، أن يبحثوا عن مساكن لهم داخل المدينة في سوق المساكن الخاصة. في ظل بقاء الأمور الأخرى على حالها، مثل السكان، ما التأثير الذي سيحمله قرار الجامعة إلى سوق المساكن الخاصة المعدة للإيجار عندما تتوقف خدمة الإسكان الجامعية؟
- أ. ارتفاع بدل الإيجار يعقبه ارتفاع الكمية المعروضة من المساكن الخاصة المعدة للإيجار.
- ب. إنخفاض عدد المستأجرين الذين لا ينتهي إلى فئة الطلاب وإنخفاض بدل الإيجار في الوقت نفسه.
- ج. إنخفاض بدل الإيجار بما أن أصحاب المنازل ومالكي الأرض يستيقون طلب الطالب المرتفع.
- د. لن ينتهي لأن الطلاب الذين يشغلون المساكن الجامعية لن يتمكنوا من تحمل تكاليف المساكن الخاصة.
١٤. تسرى شائعة تقول إن الحكومة تنوى رفع الضريبة على بيع المشروعات والتبع من ٥ في المئة من سعر البيع إلى ٢٠ في المئة، وتريد استعمال هذا الإيراد الضريبي لدعم إنتاج الغاز والكهرباء، أي لتخفيف أسعار هاتين السلعتين. إذا نفذت الحكومة هذا المشروع:
- I سينخفض الدخل الحقيقي لدى المستهلك العادي بسبب ارتفاع تكالفة المعيشة.
- II سيشتغل تفاؤت الدخل إذا أنفق أصحاب الدخل المنخفض نسبة كبيرة على المشروعات والتبع، لكنهم لن ينفقوا على الغاز والكهرباء نسبة أكبر من التي ينفقها أصحاب الدخل المرتفع.
- أي احتمال يصح من بين الاحتمالات التالية؟
- أ. ١ فقط.
- ب. ٢ فقط.
- ج. ١ و ٢.
- د. لا ١ ولا ٢.

١٥. أعلنت إحدى الحكومات أنها لم تعد تتوiki إطلاق المزيد من الأقمار الصناعية، فالأقمار العشرة التي أطلقتها حتى الآن هي أكثر من مناسبة لحاجاتها. تبلغ التكلفة المتوسطة لكل قمر صناعي مليون دولار، وتحري مراقبة كل الأقمار من محطة واحدة تبلغ تكاليفها الجارية \$٥٠٠٠٠ في السنة. قامت مجموعة شركات تجارية تملك مصانع في الخارج، وجامعة خاصة تضم فئة منعزلة من الطلاب، بطلب الإذن لاستعمال أحد الأقمار الصناعية بغية "إعادة إرسال" رسائل إلى المصانع والطلاب. وهذا النوع من الاستعمال لن يؤثّر في أي استعمال تقوم به الحكومة، ولن يرتب عليها أي تكاليف إضافية. بما أنّ الحكومة تهدف إلى تحصيص فعال للموارد، ما حجم التكلفة السنوية التي يجب أن تفرضها على مجموعة الشركات التجارية والجامعة مقابل استعمالهما القمر الصناعي؟

- أ. لن تفرض شيئاً على الإطلاق.
- ب. لن تفرض شيئاً على الجامعة لكنها ستفرض على كل شركة من هذه الشركات التجارية نسبة معينة من القيمة البالغة \$٥٠٠٠٠.
- ج. ستفرض على الجامعة وعلى كل شركة من هذه الشركات التجارية نسبة معينة من القيمة البالغة \$٥٠٠٠٠.
- د. ستفرض على الجامعة وعلى كل شركة من الشركات التجارية نسبة معينة من القيمة البالغة \$٥٠٠٠٠ ونسبة معينة من القيمة البالغة مليون دولار.

١٦. ذات سنة، لم يجن عبيد إحدى المزارع الإقطاعية من الأراضي المحروثة سوى إنتاج بقيمة \$٥٠٠ إلى جانب محصول قمح بقيمة \$٢٠٠٠ استعملوه بكامله لإنتاج ما يساوي \$٣٠٠٠ من الطحين الذي استعمل بدوره لإنتاج خبز بقيمة \$٤٠٠٠. وكان السيد الإقطاعي يأخذ نصف الخبز باعتباره حقاً له ويستبدل بسلع أخرى من خارج المزرعة مثل القماش واللحم والشراب. أي خيار من بين الخيارات التالية يمثل إجمالي الناتج (إجمالي الناتج) السنوي للمزرعة؟

- أ. \$٤٥٠٠
- ب. \$٦٥٠٠
- ج. \$٩٥٠٠
- د. \$١١٥٠٠

١٧. يظهر الجدول التالي إجمالي الناتج القومي النقدي وإجمالي الناتج القومي الحقيقي في اقتصاد يفترض أنه اقتصاد مغلق على مدى ثلاثة سنوات:

السنة	إجمالي الناتج القومي النقدي (\$م)	إجمالي الناتج القومي الحقيقي (\$م)
١١٣	١١٣	١١٣ ر
١١٢	١١٥	١١٥ ر+١
١١٤	١٢٠	١٢٠ ر+٢

على افتراض وجود عدد ثابت من العمال، يستخلص ما يلي:

إرتفعت الكتلة النقدية بقيمة ٧ مليون دولار بين السنة (ر) والسنة (ر + ٢).

كان ناتج العامل في السنة (ر + ٢) أعلى مما كان عليه في السنة (ر).

أي احتمال يصح من بين الاحتمالات التالية؟

أ. ١ فقط.

ب. ٢ فقط.

ج. ١ و ٢.

د. لا ١ ولا ٢.

١٨. يبيع بعض الشركات التجارية في أي سنة من السنوات سلعاً وخدمات تفوق إنتاجه، بينما يبيع بعضها الآخر ما يتجه تماماً، في حين أن البعض يبيع سلعاً وخدمات تقل عن إنتاجه، لكن الإنفاق الإجمالي على سلع الاستهلاك الأخير والخدمات يكون دوماً مساوياً للناتج الإجمالي في حسابات الدخل القومي الخاصة باقتصاد مغلق.

أي خيار يصح من بين الخيارات التالية؟

يعود هذا التباين الظاهر إلى:

أ. ضرورة بيع كل ما يتم إنتاجه.

ب. كون الإنفاق الإجمالي في حسابات الدخل القومي معداً لاستبعاد نقص قيمة السلع.

ج. كون الإنفاق الإجمالي في حسابات الدخل القومي معداً لأن يشمل أي تغير في الجرارات.

د. كون الشركات التجارية التي تبيع أكثر مما تنتجه تعمد دوماً إلى إلغاء الشركات التي تبيع أقل مما تنتج.

١٩. هذه السنة تأمل إحدى الحكومات أن توازن ميزانيتها (أي أن ترسي التعادل بين الإنفاق الحكومي (إن ح) والعائدات الضريبية (ع ض ر)) وأن تبلغ عمالة كاملة، وتقتسم إجمالي الناتج القومي (إن ق) بين إنفاق الاستهلاك (إن إس ت هـ) وإنفاق الاستثمار (إن إس ت ث) وإنفاق الحكومي (إن ح) وفق النسب التالية: ٦٠ في المائة و ٢٠ في المائة. وقام كبير المستشارين الاقتصاديين بتحذير الحكومة من إعلان بيان عام بهذا الخصوص. على أي خيار من الخيارات التالية ترتكز نصيحته المهنية؟

أ. تحديد نسبة الـ ٢٠ في المائة من (إن ق) على أنها مخصصة للإنفاق الحكومي هو أمر لا يتلاءم مع ميزانية متوازنة.

ب. لا يمكن أن يبلغ (إن ق) وإن إس ت هـ وإن إس ت ث وإن ح وإن ض ر) فيما تتحقق الأهداف الثلاثة إلا بمشيئة صدفة نادرة.

ج. لا تتلاءم الميزانيات المتوازنة مع العمالة الكاملة.

د. لا يمكن التأثير في توزيع (إن ق) بين (إن إس ت هـ) وإن إس ت ث وإن ح).

٥٠. قامت مجموعة من علماء الاقتصاد في أحد الأنظمة الاقتصادية الافتراضية بتقدير قيمة الميل الهامشي للاستهلاك على أنها تبلغ الشرين. وأدى ارتفاع الإنفاق الحكومي بقيمة ١٠٠٠٠ مليون دولار إلى ارتفاع الدخل القومي الحقيقي بقيمة ٣٠٠٠٠ مليون دولار. إن الأسباب التي حالت دون بلوغ الارتفاع قيمة ٣٠٠٠٠ مليون دولار، هي التالية:

I. انخفاض الميل الهامشي للاستيراد.

II. دنو الاقتصاد من مستوى العمالة الكاملة عندما ارتفع الإنفاق الحكومي. تسبب ارتفاع الطلب على المال بارتفاع معدلات الفائدة وهبوط الاستثمار الخاص. أي احتمال يصح من بين الاحتمالات التالية؟

أ. ٢ فقط.

ب. ٢ و ٣ فقط.

ج. ١ و ٢ و ٣.

د. لا ١ ولا ٢ ولا ٣.

٦١. افترض أن ارتفاعاً كبيراً في إجمالي الناتج القومي لدى بلدان أخرى من المجموعة الأوروبية أدى إلى انخفاض صادرات المملكة المتحدة، وافترض أن الحكومة رفعت لهذا السبب معدل الفائدة من ٨ في المئة إلى ١٤ بالثمنة من غير أن تقوم بتغيير آخر في السياسة.

أي خيار يصح من بين الخيارات التالية؟

يستخلص من السياسة المعتمدة أن قلق الحكومة على:

أ. معدل البطالة المتزايد كان أشد من قلقها على معدل التضخم المتضاعد.

ب. تدني قيمة الجنيه الإسترليني كان أشد من قلقها على معدل البطالة المتزايد.

ج. تدني معدل الاستثمار في صناعات التصدير أشد من قلقها على معدل التضخم المتضاعد.

د. معدل البطالة المتزايد كان أشد من قلقها على تدني قيمة الجنيه الإسترليني.

٦٢. «كلما ارتفعت كمية المال في الاقتصاد ازداد إنفاق الناس، وكلما ازداد إنفاق الناس ارتفع إجمالي الناتج القومي. لذا، كلما ارتفعت الكتلة النقدية تحسنت أحوال الناس». أي خيار يصح من بين الخيارات التالية؟

أ. هذا القول صحيح لأن ارتفاع الكتلة النقدية يقود إلى ارتفاع معدلات الفائدة التي تؤدي بدورها إلى ارتفاع الاستثمار.

ب. هذا القول غير صحيح لأن إجمالي الناتج القومي ينحصر بطاقة الاقتصاد على إنتاج السلع والخدمات.

ج. هذا القول صحيح لأن ارتفاع الكتلة النقدية يقود إلى ارتفاع معدلات الفائدة التي تؤدي بدورها إلى ارتفاع ادخار المستهلك.

د. هذا القول غير صحيح لأن الكتلة النقدية لا تؤثر في إنفاق المستهلك أو الإنفاق الحكومي أو إنفاق الاستثمار.

٤٢. «نظرًا لوجود حد تحصر ضمنه كمية السلع والخدمات التي يمكن أن تتوجهها إحدى الدول خلال سنة معينة، فإن أي ازدياد على مستوى عملة دولة معينة يعني هبوط قيمتها الحقيقية». أي خيار يصح من بين الخيارات التالية؟ هذا الاقتباس:

- أ. غير صحيح، لأن سعر الصرف يحدد قيمة عملة الدولة، حتى على المدى القصير.

ب. غير صحيح، بما أن ارتفاع الكتلة النقدية قد يقود إلى ارتفاع الطلب على السلع والخدمات وإلى ارتفاع الناتج الحقيقي في ظل وجود الموارد المتيسرة.

ج. صحيح، بما أن كلزيادات التي شهدتها الكتلة النقدية في المملكة المتحدة ارتبطت بزيادات السعر المناسب لها.

د. صحيح، بما أن ثروة الدولة أو مواردها ثابتة العرض في أي مرحلة زمنية.

٤٣. بلغت البطالة في اقتصاد المملكة المتحدة أعلى مستوى لها في التاريخ خلال مطلع الثلاثينيات. وقال الناس إن الكساد العظيم كان ليستمر ربما، لو لا اندلاع الحرب العالمية الثانية. لو لم تندلع الحرب، لاعتبرت السياسات التالية مناسبة لخفض البطالة:

I. تخفيض الكتلة النقدية لرفع معدلات الفائدة وتنشيط المدخرات.

II. رفع ضرائب الدخل لخفض الاستهلاك ورفع الاستثمار.

III. تخفيض الإنفاق الحكومي لتيسير المزيد من الموارد للاستعمال في القطاع الخاص.

أي احتمال يصح من بين الاحتمالات التالية؟

أ. ١ فقط.

ب. ٢ فقط.

ج. ١ و ٣ فقط.

د. لا ١ ولا ٢ ولا ٣.

٤٤. إذا كان أحد الأنظمة الاقتصادية يعمل في بداية السنة بمستوى عماله كاملة وبقي الطلب الكلي ثابتاً خلال السنة في حين ازداد الناتج الاحتمالي (ناتج العماله الكاملة)،

أي خيار من بين الخيارات التالية محتم حدوثه؟

أ. ارتفاع معدل التضخم المالي.

ب. ارتفاع معدل البطالة.

ج. ارتفاع معدلات الفائدة.

د. ارتفاع العجز في ميزان المدفوعات.

٤٥. بين شهر آذار/مارس وأيلول/سبتمبر، هبط سعر صرف الجنيه الإسترليني مقابل الدولار من \$١,٥٠ إلى \$١,٤٠. وفي الوقت نفسه، ارتفع معدل الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية من ٨ في المئة إلى ١٢ في المئة. لو لم تكن الولايات المتحدة الأمريكية تشهد تضخماً، أي من التأثيرات التالية كان ليحلّ بأمرأة من المملكة المتحدة ذهبت في آذار/مارس إلى الولايات المتحدة الأمريكية لإمضاء أسبوع عطلة وفي حوزتها

٤٥٠٠، مقارنةً بامرأة أخرى ذهبت في أيلول/سبتمبر لإمضاء أسبوع عطلة وهي حوزتها $\text{€} 500$ ؟

أ. ستمكن المرأة التي ذهبت لقضاء العطلة في آذار/مارس من الحصول على المزيد من المشتريات بـ $\text{€} 500$.

ب. ستمكن المرأة التي ذهبت لقضاء العطلة في أيلول/سبتمبر من الحصول على المزيد من المشتريات بـ $\text{€} 500$.

ج. سيتوقف التأثير في ما إذا كان تحويل $\text{€} 500$ إلى دولار قد جرى في المملكة المتحدة أو في الولايات المتحدة.

د. من المستحيل معرفة أيهما كانت أيسر حالاً وذلك بسبب ارتفاع معدل الفائدة.

٢٧. كان الاقتصاد الألماني يعمل بمستوى عماله كاملة، فقد جذبت معدلات أجوره المرتفعة عمالاً مستخدمين من ذوي الكفاءة أتوا من تركيا للعمل في ألمانيا. وهؤلاء العمال أرسلوا إلى ديارهم مجموع أجورهم التي أنفقتها عائلاتهم في تركيا. أدت هجرة اليد العاملة إلى ألمانيا إلى:

I. ارتفاع الناتج الاحتمالي (العمالة الكاملة) في ألمانيا.

II. انخفاض الناتج الاحتمالي (العمالة الكاملة) في تركيا.

III. ارتفاع الناتج الحقيقي في ألمانيا.

أي احتمال يصح من بين الاحتمالات التالية؟

أ. ١ فقط.

ب. ٢ فقط.

ج. ١ و ٣ فقط.

د. ١ و ٢ و ٣.

٢٨. قررت إحدى الحكومات التخلّي عن مراقبة حركة الاستيراد، ونتيجةً لذلك، ارتفعت قيمة الواردات ارتفاعاً مفاجئاً. أي خيار من بين الخيارات التالية يمثل التأثير الذي ستحمله الواردات المتزايدة إلى دخل البلاد القومي؟

أ. سيرتفع الدخل القومي بمبلغ يساوي قيمة الواردات الإضافية.

ب. سيقلص لأن الواردات تشكل تسربات من الدفق الدائري للدخل.

ج. لن يتأثر لأن المبلغ الذي يُدفع على الواردات الإضافية سيكون مساوياً لقيمتها تماماً.

د. سيرتفع بمبلغ يساوي قيمة الواردات الإضافية مضروبة بالمضاعف.

٢٩. رفعت إحدى الحكومات الإنفاق على الاستثمار في مجال صناعات الفحم الحجري والفولاذ بنسبة ٤٠ مليون دولار، واكتشفت أن هذا الأمر يدفع بمعدلات الفائدة إلى الارتفاع الأمر الذي بدوره يؤدي إلى انخفاض إنفاق الاستثمار بنسبة ٤٠ مليون دولار. إذا افترضنا عدم حصول تغييرات أخرى ترجح كفة الميزان في الاقتصاد، ماذا سيكون تأثير ارتفاع الإنفاق الحكومي؟

ارتفاع في:

- أ. إجمالي الناتج القومي الحقيقي.
- ب. عجز الميزانية (نقص فائض الميزانية).
- ج. إجمالي الناتج القومي الاحتمالي (العاملة الكاملة).
- د. الكتلة النقدية.

٣. يتم وصف اقتصاد «نموذجى» بسيط كما يلى:

(إن إس ت ه) = ٢٠٥ + ٠٠٥ (دق)، حيث

(إن إس ت ه) = إنفاق الاستهلاك

(دق) = الدخل القومى

(إن إس ت ث) = ١٠ حيث

(إن إس ت ث) = إجمالي إنفاق الاستثمار

(إن ح) = ١٠ حيث

(إن ح) = الإنفاق الحكومى

(ص) = ١٠ حيث

(ص) = صادرات

(و) = ١٠ حيث

(و) = الواردات

(ك ن) = ٣٠٠ حيث

(ك ن) = الكتلة النقدية

ما هي قيمة مستوى التوازن الخاص بالدخل القومى؟

أ. ٨٠

ب. ١٠٠

ج. ١٢٠

د. ٣٠٠

أجبوبة عن الأسئلة المتعددة الخيارات

١. إذا بيعت بالسعر الجارى نسبة إضافية من السيارات تبلغ خمسة في المئة، يرتفع الإيراد الإجمالي بنسبة خمسة في المئة. لذا من الممكن رفع المدفوعات المخصصة لعوامل الإنتاج الأخرى، بما فيها اليد العاملة، بنسبة خمسة في المئة.
الإجابة الصحيحة هي أ.

٢. يؤدي قرار الحكومة بشراء آلية حاسبة لكل تلميذ إلى انحراف منحني الطلب نحو اليمين. أما انخفاض تكاليف إنتاج الآلات الحاسبة، أي تخفيض المنحنى الخاص بمعدل التكلفة الإجمالية، فسيؤدي إلى انحراف المنحنى الخاص بهامش تكلفة كل مؤسسة على المدى القصير نحو اليمين، وبالتالي إلى انحراف المنحنى الخاص بعرض الصناعة على المدى القصير نحو اليمين. ويترافق ارتفاع سعر التوازن الجديد عن السعر

الأساسي أو انخفاضه عنه أو بقاوئه على حاله تبعاً للتحركات النسبية التي يشهدها منحنينا الطلب والعرض. لذا لا يمكن تحديد التأثير المشترك الذي يشهده السعر انطلاقاً من المعلومات المتوفرة، غير أن كلا المنحنين سيقاطعان عن يمين وضعية التوازن الأساسية.

الإجابة الصحيحة هي ب.

٢. لا يملك اليوم أي بلد موارد تكفي لسد كل الحاجات لدى كل فرد من أفراد الشعب وهذا هو «واقع الندرة الأساسي». إن إمكان إشباع حاجات المجتمع الأساسية، كيما تم التعريف بها، أو إمكان استيراد السلع التي لا تنتج في المملكة المتحدة، لا تعني انعدام الندرة، لأن هذه الأخيرة ستبقى حتى ولو كانت كل عائلة في المملكة المتحدة تعيش فوق عتبة الفقر. كيما تم التعريف بها.

الإجابة الصحيحة هي ج.

٤. نظراً لغياب الأسعار، لا يمكن المقارنة بين الخيار (أ) وال الخيار (ب) بما أن عدد اليد العاملة الذي يستعمله (أ) أقل من الذي يستعمله (ب)، وبما أن رأس المال الذي يستعمله (أ) أكبر من الذي يستعمله (ب). لكن من الممكن المقارنة بين الخيارين (ب) و(ج) بما أنهما يستعملان الكمية ذاتها من رأس المال، غير أن (ج) يستعمل المزيد من اليد العاملة. لهذا السبب يعتبر (ب) أكثر فعالية من (ج) الذي يمكن استبعاده لأسباب الفعالية التقنية. إن (ب) و(ج) هما الخياران الوحيدان القابلان للمقارنة بهذه الطريقة.

الإجابة الصحيحة هي ج.

٥. إن أي قول يعكس تناقضًا في المنفعة الإضافية ناتجاً عن استهلاك إضافي، يتناقض مع «قانون» هامش المنفعة المتناقص. فهذا القانون يتناقض مع الحدود التي تحصر فيها كمية البوطة التي يمكن تناولها في اليوم، ومع الضجر الذي ينشأ بعد فترة عن مشاهدة التلفزيون، ومع الملل الذي ينشأ عن قضاء وقت طويل في العمل. لكن الاقتباس القائل إن كوب العصير الثاني بلذة طعم الكوب الأول يعني أن المنفعة تبقى ذاتها مع تناول الكوب الثاني والكوب الأول، وهو ليس متناغماً مع هامش المنفعة المتناقص.

الإجابة الصحيحة هي أ.

٦. يظهر منحنى الطلب كمية السلعة التي سيشتريها المستهلك بأسعار مختلفة، إذا ظلت جميع العوامل الأخرى ثابتة. وهذا الأمر مستقل عن شروط العرض، لذا فإن الاحتمال الأول غير صحيح. وفيما يرتفع السعر، تنخفض الكمية كالعادة لعدة أسباب، منها أن السلع الأخرى تصبح محطة رغبة كبيراً نسبياً، وهذا هو أثر الإحلال. لذلك إن الاحتمال ٢ هو الصحيح.

الإجابة الصحيحة هي ب.

٧. عندما يتم تحديد السياسة الأكثر مساهمة في الفاعلية الاقتصادية، من الضروري مقارنة هامش تكاليف كل سياسة بها مصالح أرباحها. لكن لا يمكن التوصل إلى استنتاج لعدم توافر معلومات حول التكلفة.

الإجابة الصحيحة هي ج.

٨. من المرجح أن نصيحة عالم الاقتصاد البرازيلي كانت ترتكز على اعتقاده بأن الطلب على البن ليس مرن السعر، أي لا يمكن بيع الممحض الوافر إلا نتيجة انخفاض السعر الذي يؤدي إلى انخفاض الإيراد الإجمالي. لكن لا يتواجد في السوق مثل عن هذه المعلومات المحددة. أما النتيجة الوحيدة المحددة التي تتأتى عن إحراق البن، فهي انخفاض مجموع سلع الاستهلاك المتاحة للعالم، أي انخفاض الدخل الحقيقي العالمي.

الإجابة الصحيحة هي ب.

٩. كان ناتج الأيام/رجل الستة الأولى كما يبدو من خلال النقطة (خ)، يبلغ ٣٠٠ كيلوغرام. وقد أدت إضافة ٦ أيام/رجل كما يبدو من خلال النقطة (ذ)، إلى زيادة أكثر من ١٠٠ كيلوغرام، لذلك انخفض هامش نتاج اليد العاملة بين النقطة (خ) والنقطة (ذ) لذا إن الاحتمال الأول غير صحيح. إن الانتقال من (خ) إلى (ض) يضاعف مدخل اليد العاملة ومدخل رأس المال. ولو تزايدت غلال الحجم، لتخطى الناتج ضعف النتيجة. لكن ناتج سمك الإسقميري تضاعف أيضاً مرتفعاً من ٣٠٠ إلى ٦٠٠ كيلوغرام مظهراً غاللاً حجم ثابتة. إن الاحتمال ٢ غير صحيح.

الإجابة الصحيحة هي د.

١٠. تؤدي زيادة الإعلان إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج وتغيير توزيع الإنفاق على العلامات التجارية بينما يبقى الإنفاق الإجمالي على حاله. لذا إذا قام كل المكررين بزيادة إعلانهم، سيعاد توزيع إنفاق المستهلك على العلامات التجارية تبعاً لحجم الإعلان الإضافي الذي قام به كل مكرر، وسينخفض ربح الصناعة الإجمالي. عندما تترجم تكاليف الإعلان المتزايدة بارتفاع السعر، تصبح عامة الشعب أقل يسراً، لذا إن الخيار (أ) غير صحيح في حين أن الخيار (ب) صحيح. بما أننا لا نعرف إلى أي مدى يتحول الشعب من علامة تجارية إلى أخرى استجابةً للتغيير الإعلاني، لا يمكن أن نتوقع التأثير الذي يحمله تغيير الإعلان إلى مكرر واحد.

الإجابة الصحيحة هي ب.

١١. بما أن المزيد من الناس بات يستعمل الحافلة (بسبب ارتفاع أجراً النقل في سيارات الأجرة)، وبما أن أجراً الحافلات لم تتغير، سترتفع إيرادات الحافلات. إن التأثير الذي يحمله ارتفاع أسعار النقل في سيارات الأجرة إلى الإيرادات الإجمالية، يتوقف على مرونة السعر في الطلب. بما أن هذه المعلومة غير معروفة، من الممكن أن ترتفع إيرادات سيارات الأجرة أو تنخفض أو تبقى على حالها.

الإجابة الصحيحة هي ج.

١٢. إن التكلفة الاجتماعية التي يسببها إنتاج الحديد تفوق تكلفة الإنتاج الخاصة بنسبةٍ تساوي انخفاض إنتاج المزارع. وبسبب هذه النتيجة الخارجية، لن يتمّ بلوغ الفاعلية الاقتصادية عبر تحديد الإنتاج عند مستوى يتعادل فيه هامش الإيراد وهامش التكلفة الخاصة. ويكمّن الحل في اعتبار انخفاض ناتج المزارع تكلفةً من ضمن تكاليف المؤسسة، أي في فرضه كتكلفة تبعاً لحجم الناتج الذي يخسره المزارع بسبب إنتاج الحديد. عندئذٍ يصبح هامش التكلفة الخاصة لدى المؤسسة مساوياً لهامش التكلفة الاجتماعية، وسيحدّد مسبّبُ الحديد ناتجه عند مستوى يقلّص مستوى ربحه الأقصى. إذاً إن الجواب (ب) هو الصحيح في حين لا يساهم أي جواب من الأجبوبة الأخرى في إرساء التساوي بين التكلفة الخاصة والتكلفة الاجتماعية.

إلاجابة الصحيحة هي ب.

١٣. سيتّيّج عن قرار الحكومة انحرافًّا منحني الطلب على المساكن المستأجرة نحو اليمين. إن المخزون الموجود من المساكن المستأجرة ثابت على المدى القصير، لذا سيؤدي ذلك إلى ارتفاع بدل الإيجار في السوق. على المدى الطويل، سينجذب مالكو الأرض المحتملون إلى قطاع التأجير الخاص بسبب ارتفاع بدلات الإيجار الممكّن إحرازها، لذا سترتفع لاحقاً الكمية المعروضة من المساكن الخاصة المعادة للإيجار.

إلاجابة الصحيحة هي أ.

١٤. بالنسبة إلى أي مستهلك، كلما ارتفعت نسبة الدخل التي ينفقها على المشروبات والتبغ، ارتفع حجم الضريبة التي يدفعها، فكلما انخفض حجم الدخل المتيسّر لكل المشتريات الأخرى بما فيها الغاز والكهرباء، انخفض حجم الدعم الذي يتم الحصول عليه. لذا، إذا أنفق أصحاب الدخل المنخفض على المشروبات والتبغ نسبةً من دخلهم تفوق النسبة التي ينفقها أصحاب الدخل المرتفع، لكن من غير أن ترتفع النسبة المتفقة على الغاز والكهرباء، يصبح تفاوت الدخل أشدّ حدة. وبالتالي، إن الاحتمال ٢ صحيح. موارد البلد هي التي تحدد الدخل الحقيقي، وبوسعك القول إن التباينات التي يسببها برامج الإعانات الضريبية ستؤدي إلى هبوط الدخل الحقيقي. لكن هذا الهبوط لن يحصل لأن تكلفة المعيشة ستكون مرتفعة. ويمكن لتكلفة المعيشة هذه، مثل مؤشر أسعار المستهلك أو مخّفض تضمّن إجمالي الناتج القومي، أن ترتفع أو تبقى ثابتة أو تنخفض. لذا، إن الاحتمال ١ غير صحيح.

إلاجابة الصحيحة هي ب.

١٥. تزيد الشركات التجارية والجامعة استخدام القمر الصناعي بشكل لا يستبعد أي استعمال آخر، لذا إن تكلفة الفرصة البديلة تبلغ صفرًا. بالإضافة إلى ذلك، لا وجود لنتائج خارجية سلبية، لذا يبلغ هامش التكلفة الاجتماعية صفرًا. الشرط الضوري لقيام الفعالية الاقتصادية هو أن يتّساوى السعر وهامش التكلفة الاجتماعية الذي يبلغ في هذه الحال صفرًا.

إلاجابة الصحيحة هي أ.

١٦. كانت قيمة الناتج النهائي أو إجمالي الناتج في الاقتصاد تبلغ ما يساوي \$٥٠٠ من الأرضي المحروثة وما يساوي \$٤٠٠٤ من الخبر. يعتبر القمح والطحين سلعتين من سلع الاستهلاك الوسيط، وإذا أدخلنا في قيمة إجمالي الناتج نكون في صدد مضاعفة الحسابات. إن ما فعله السيد الإقطاعي بحصته من إجمالي الناتج لا يؤثر في قيمة إجمالي الناتج.

الإجابة الصحيحة هي أ.

١٧. إن ارتفاع إجمالي الناتج القومي النقيدي بسرعة أكبر من سرعة ارتفاع إجمالي الناتج القومي الحقيقي يشير إلى أسعار مرتفعة. ويمكن أن يرتبط ذلك بارتفاع الكتلة النقدية أو بازدياد سرعة تداول المال أو بكلتا الحالتين كليهما. لا شيء يثبت أن الكتلة النقدية ارتفعت بقيمة ٧ ملايين دولار، لذا إن الاحتمال الأول غير صحيح. يساوي ناتج العامل الواحد إجمالي الناتج القومي الحقيقي مقسوماً على عدد العمال. بما أن إجمالي الناتج القومي الحقيقي ارتفع بين السنة (ر) والسنة (ر + ٢) في حين لم يرتفع عدد العمال، يستخلص أن ناتج العامل الواحد كان في السنة (ر + ٢) أعلى مما كان عليه في السنة (ر). لذا إن الاحتمال ٢ صحيح.

الإجابة الصحيحة هي ب.

١٨. إن الإنفاق الإجمالي على سلع الاستهلاك الأخير والخدمات يشمل الإنفاق على السلع التي تباع من الجرارات. لكن إنفاق الاستهلاك الصافي يحتسب من خلال إضافات إلى الجرارات أو حسومات منها، وبالتالي إن الحساب الصافي للإنفاق الإجمالي يساوي الناتج النهائي.

الإجابة الصحيحة هي ج.

١٩. لكي تتمكن الحكومة من موازنة الميزانية، عليها أن تتوقع الدخل القومي وتحسب على أساس هذا التوقع الإيرادات الضريبية الإجمالية انطلاقاً من معدل الضريبة المختار. ويجب أن تكون الإيرادات الضريبية الإجمالية هذه متساوية للإنفاق الحكومي المختار زائد التحويلات. وتتوقف التحويلات بشكل جزئي على معدل البطالة وبالتالي على قيمة الدخل القومي الحالية. لكن الدخل المتاح، وبالتالي الدخل القومي بحد ذاته، يتوقف على التحويلات، لذا إن حساب القيمة المناسبة من معدلات الضرائب والإنفاق الحكومي بشكل مسبق هو أمر شديد التعقيد. ويصبح هذا الحساب أكثر تعقيداً إذا شكل الإنفاق الحكومي ٢٠ في المئة من الدخل القومي، هذا ويجب أن يبلغ إنفاق الاستهلاك ٦٠ في المئة من الدخل القومي، ما يضيف إلى عملية الحساب المزيد من التعقيد. لكي تضمن الحكومة أن إنفاق الاستهلاك يشكل ٢٠ في المئة من الدخل القومي، من الضروري أن تتوقع مرة أخرى الدخل القومي ومعدل الفائدة اللذين سيحققان التأثير المرجو. بما أن الحكومة ملزمة باتخاذ مجموعة واحدة فقط من القرارات السياسية لسنة معينة، يُستبعد بلوغ الأهداف الثلاثة. لذا إن الخيار (ب)

صحيح. تشكل نسبة الإنفاق الحكومي البالغة ٢٠ في المائة من (إن ق) معدلاً لا يتلاءم مع ميزانية متوازنة لا تتلاءم بدورها مع العمالة الكاملة. لهذا السبب، يعتبر الخياران (أ) و(ج) غير صحيحين. وبما أن السياسة النقدية والضررية تستطيع أن تؤثر في توزيع (إن ق) بين (إن إس ت ه) و(إن إس ت ث) و(إن ح)، فالخيار (د) أيضاً غير صحيح.

الإجابة الصحيحة هي ب.

٢٠. إن الميل الهامشي للاستهلاك المقدّر بالثلثين يشير إلى مضاعف الإنفاق قيمته ٣، لكن المضاعف الفعلي لم يكن إلا ٢. التفسير المحتمل لانخفاض المضاعف إلى مستوى أدنى من المستوى المتوقع هو ارتفاع التسربات، مثلًا كارتفاع الميل الهامشي للاستهلاك. يفيد الاحتمال ١ أن الميل الهامشي للاستهلاك انخفض، لذا هو غير صحيح. تضع العمالة الكاملة، أو الناتج الاحتمالي، حدًا للناتج الفعلي، لذلك لو كان الفرق بين ناتج العمالة الفعلية وناتج العمالة الكاملة أقل من ٣٠٠٠ مليون دولار، لما استطاع المضاعف أن يعمل بشكل تام، ولهذا السبب يعتبر الاحتمال ٢ تفسيرًا ممكناً. تسبب الإنفاق الحكومي المتزايد بارتفاع في الطلب الكلي وارتفاع في الناتج مؤدياً إلى ارتفاع في الطلب على المال. وبما أن الكتلة النقدية لم ترتفع، من المحتمل أن سعر المال، أي معدل الفائدة، ارتفع مؤدياً إلى هبوط في النفقات الاستثمارية والاستهلاكية الخاصة، مقلّضاً التأثير الصافي للمضاعف. لذلك يعتبر الاحتمال ٣ أيضاً تفسيرًا محتملاً.

الإجابة الصحيحة هي ب.

٢١. يؤدي انخفاض الصادرات إلى تقلص الطلب الكلي ويرفع معدل البطالة إلى مستوى أعلى من الذي كانت تبلغه في وضع مختلف. يؤدي زيادةً معدل الفائدة إلى تقلص نفقات الاستثمار والاستهلاك الذي يؤدي بدوره إلى المزيد من الانخفاض في الطلب الكلي ويرفع معدل البطالة. يؤدي تخفيض صادرات المملكة المتحدة إلى انخفاض الطلب على الجنيه الإسترليني الذي تهبط قيمته. أما ارتفاع معدل الفائدة في المملكة المتحدة، فيجعل منها أكثر استقطاباً للمدّعين، ما يرفع الطلب على الجنيه الإسترليني ويرفع قيمته. لذا يستخلص من السياسة المعتمدة أن قلق الحكومة على تدني قيمة الجنيه الإسترليني كان أكبر من قلقها على معدل البطالة المتزايد.

الإجابة الصحيحة هي ب.

٢٢. في حين يمكن رفع الطلب الكلي عبر رفع الكتلة النقدية، يضع الناتج الاحتمالي حدًا أعلى لإجمالي الناتج القومي الحقيقي. لذا لا يستنتج دومًا أن حال الناس تتحسن كلما ارتفعت الكتلة النقدية.

الإجابة الصحيحة هي ب.

٢٣. إن ارتفاع الكتلة النقدية يولّد هبوط معدلات الفائدة إلى مستوى أدنى من الذي كانت لتبلغه في وضع مختلف، كما يسبب ارتفاع نفقات الاستثمار والاستهلاك إلى مستوى أعلى من الذي كانت تبلغه في وضع مختلف. إذا كان الاقتصاد يشهد عمالة كاملة،

أي أن الناتج الفعلي يساوي الناتج الاحتمالي، سيؤدي الطلب الفائض إلى نشوء تضخم وبالتالي إلى تدني سعر صرف العملة. لكن في حال وجود موارد غير مستخدمة، يرتفع الناتج الحقيقي من غير أن يولّد، بالضرورة، ارتفاعاً في مستوى السعر.
الإجابة الصحيحة هي ب.

٤٤. إن رفع معدلات الفائدة يقلص الطلب الكلي ويزيد البطالة، لذا إن الاحتمال ١ غير صحيح. أما تخفيض الاستهلاك الناتج عن رفع ضريبة الدخل، فيقلص أيضاً الطلب الكلي ويزيد البطالة. ونظراً لوجود كمية كبيرة من الموارد غير المستخدمة، ليس من الضروري تخفيض الاستهلاك لتصبح الموارد متاحة للاستثمار، لذا إن الاحتمال ٢ غير صحيح. كما وأن تخفيض الإنفاق الحكومي يؤدي إلى تقليص الطلب الكلي وزيادة البطالة. وهنا أيضاً، نظراً لوجود موارد غير مستخدمة، لا فائدة من تيسير المزيد من الموارد للاستعمال في القطاع الخاص، لذا إن الاحتمال ٣ غير صحيح.
الإجابة الصحيحة هي د.

٤٥. يكون الاقتصاد خلال السنة فرقاً بين الناتج الفعلي والناتج الاحتمالي، لذا يصبح حتماً بعض الموارد غير مستخدم ويرتفع وبالتالي معدل البطالة. ومن الممكن أن يحدث ارتفاع أو انخفاض في معدل التضخم، ومعدل الفائدة، وعجز ميزان المدفوعات، لكن الفرق بين إجمالي الناتج القومي الفعلي وإجمالي الناتج الاحتمالي لا يضمن خلال سنة معينة حصول تغير في أي منها.
الإجابة الصحيحة هي ب.

٤٦. تستطيع المرأة التي تمضي عطلتها في آذار/مارس أن تشتري $\text{£}500 \times 1,50 = \text{£}750$. وفي أيلول/سبتمبر تستطيع أن تشتري $\text{£}500 \times 1,40 = \text{£}700$. لو لم تكن الولايات المتحدة تشهد تضخماً، لاستطاعت المرأة أن تحصل في آذار/مارس، لقاء مبلغ $\$700$. على مشتريات تفوق تلك التي تحصل عليها في أيلول/سبتمبر لقاء $\$700$ فقط، ولا يؤثر مكان شراء الدولار في قيمة الدولار. وبما أن المرأة ذهبت إلى الولايات المتحدة لإنفاق المال وليس لاستثماره، فهي لا تتأثر بارتفاع معدلات الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية.
الإجابة الصحيحة هي أ.

٤٧. يتم تحديد الحد الأعلى لإجمالي الناتج القومي الاحتمالي في أي بلد بواسطة كمية القوة العاملة ونوعيتها، واحتياط رأس المال، ومستوى التكنولوجيا. لذا إن استطاعت ألمانيا أن توسيع قوتها العاملة عبر اليدين المهاجرين، سيرتفع إجمالي الناتج القومي الاحتمالي في ألمانيا. من خلال استخدام المهاجرين، يرتفع أيضاً إجمالي الناتج القومي الفعلي، لذا إن الاحتمالين ١ و ٣ صحيحان. وعلى عكس ذلك، تشهد تركيا هبوطاً في إجمالي ناتجها القومي الاحتمالي عندما تنخفض قوتها العاملة بسبب هجرة العمال إلى ألمانيا. لذلك يعتبر الاحتمال ٢ صحيحاً.
الإجابة الصحيحة هي د.

٢٨. (د) $(إس ت ه) + (إس ت ث) + (إس ح) + (ص) - (و)$, حيث
 $(د) = \text{الدخل القومي}, (إس ت ه) = \text{إنفاق الاستهلاك}, (إس ت ث) = \text{إنفاق الاستثمار}, (ص) = \text{إنفاق الصادرات}, (و) = \text{إنفاق الواردات}$. تشكل الوارداتُ
 تسرّباتٌ من الدفق الدائري للدخل لأن الإنفاق على الواردات يولد دخلاً في البلدان
 الخارجية وليس في الاقتصاد المحلي. ونتيجةً لذلك، يؤدي ارتفاع الواردات إلى تدني
 الدخل القومي إلى مستوى يقل عن ذلك الذي كان ليسجّله في حالة أخرى.
 الإجابة الصحيحة هي ب.

٢٩. دفع ارتفاع الإنفاق الحكومي بإنفاق الاستثمار إلى الارتفاع بالقيمة ذاتها، لذا إن
 التأثير الصافي في الناتج الحقيقي يبلغ صفرًا. يجري حساب الفائض أو العجز في
 الميزانية كما يلي: الفائض أو العجز في الميزانية = الإيراد الضريبي الإجمالي -
 الإنفاق الحكومي - التحويلات. بما أن معدلات الضريبة والدخل القومي لا تتغيّر،
 فالإيراد الضريبي الإجمالي أيضًا لا يتغيّر. لذا يؤدي ارتفاع الإنفاق الحكومي إما إلى
 عجز في الميزانية أو إلى تقلص فائض الميزانية.
 الإجابة الصحيحة هي ب.

$$\begin{aligned} ٣٠. (د) &\equiv (إس ت ه) + (إس ت ث) + (إس ح) + (ص) - (و) \\ &\text{إذا بدلنا هذه المعادلة بالأرقام المذكورة نحصل على} \\ (د) &= ٢٠ + ٥ \\ (د) &+ ١٠ + ١٠ - ١٠ = ٤٠ \\ \Leftarrow (د) &= ٤٠ + ٥ \\ \Leftarrow (د) &= ٤٥ \\ \Leftarrow (د) &= ٨٠ \\ \text{الإجابة الصحيحة هي أ.} \end{aligned}$$

دراسة حالة

الوقت الوحيد الذي تستطيع فيه قوارب صيد السمك أن تدخل مرفاعًا معيناً أو تغادره هو خلال المد الصباحي، بين السابعتين السادسة والساعة السابعة صباحاً. من الناحية العملية، لدى القوارب ٢٤ ساعة لكي تبحر إلى مناطق الصيد وتعود منها وتصطاد السمك. وتبعد هذه المناطق مسافة ٣٠ ميلاً عن المرفأ. كلما ازدادت سرعة القارب في الإبحار ذهاباً وإياباً، ازداد الوقت المتاح له لصيد السمك وازدادت كمية الغلة. لكن كلما ازدادت سرعته، انفتحت كمية الوقود المستهلكة. هذه العلاقة القائمة بين السرعة والوقود المستهلك غير خطية كما يبدو في الجدول المبين أدناه.

الملاحق الثاني / الإمتحانات السابقة

السرعة (أميال/ساعة)	غالونات الوقود لرحلة طولها ٦٠ ميلاً
٦	١٠
٧	١١
٨	١٣
٩	١٦
١٠	٢٠
١١	٢٥
١٢	٣١
١٣	٣٨ (السرعة القصوى)

عندما يبلغ القاربُ مناطقَ الصيد، ينساق بفعل التيار المائي، لذا لا يستهلك أي وقود. إذا أُدِت كل ساعة من الصيد إلى غلة سمك قيمتها \$١٠، وإذا كان الوقود يكلّف \$١ للغالون الواحد وكان صاحب القارب يهدف إلى تحقيق الحد الأقصى من الربح، ما مدى السرعة التي يجب أن يبلغها القارب في إبحاره إلى مناطق الصيد ومنها؟ فسر إجابتك بالتفصيل.

تحليل الحالة

هذه الحالة مثالية للتحليل الهامشي.

يتحقق القارب الحد الأقصى من الربح عندما يزيد سرعته حتى تبلغ مرحلة يتساوى فيها هامش تكلفة زيادة السرعة وهامش إيراد غلة السمك المرتفعة. لذا من الضروري، احتساب وقت الرحلة في السرعات المختلفة الذي، إذا طرح من الساعات الـ ٢٤، يعطي وقت الصيد. تعتبر كل ساعة من وقت الصيد ثابتة وتقدر بقيمة \$١٠، لكن كل ساعة إضافية من وقت الصيد ترتب تكلفة تمثل تحديداً بارتفاع تكاليف الوقود.

يظهر الجدول المبين أدناه العلاقة القائمة بين السرعة، وقت الرحلة، وقت الصيد، واستهلاك الوقود.

استهلاك الوقود (غالونات)	وقت الصيد (ساعات)	وقت الرحلة (ساعات)	السرعة (أميال/ ساعة)
١٠	١٤٠٠	١٠٠٠	٦
١١	١٥.٤٣	٨.٥٧	٧
١٣	١٦.٥٠	٧.٥٠	٨
١٦	١٧.٣٣	٦.٦٧	٩
٢٠	١٨٠٠	٦.٠٠	١٠
٢٥	١٨.٥٥	٥.٤٥	١١
٣١	١٩٠٠	٥.٠٠	١٢
٣٨	١٩.٣٨	٤.٦٢	١٣

تقوم إحدى الطرائق المجهدة لاحتساب السرعة المثلث على تقدير تكلفة الوقود

الإجمالية لكل سرعة، وعلى تقدير قيمة الغلة الإجمالية لكل ساعة من وقت الصيد. عندما يُطرح الفرق، تصبح السرعة التي تتحقق الحد الأقصى من الربع واضحة.

إن التحليل الهامشي هو إلى حد بعيد أكثر فعالية. اختر أي سرعة، قُل مثلاً ١٠ أميال في الساعة، وقارن نتائجها بنتائج السرعة البالغة ١١ ميلاً في الساعة. تبلغ تكلفة الوقود الإضافية $5 \text{ غالونات} \times \$1 = \$5$. أما زيادة وقت الصيد فبلغ $55 - 50 = 5$ ساعة (١٨,٥٥ - ١٨,٠٠). الوقت الإضافي البالغ $55 \times \$0,٥٥ = \30 . لذا إن زيادة السرعة من ١٠ أميال في الساعة إلى ١١ ميلاً في الساعة هي خطوة تستحق العناء.

زيادة السرعة من ١١ إلى ١٢ ميلاً في الساعة تكلف $\$6 - \$25 = \$21$. أما زيادة وقت الصيد بنسبة ٤٥٪، ساعة، فتؤدي إلى ارتفاع الإيراد بنسبة $\$4,٥٠$ فقط. وبما أن التكلفة الإضافية $(\$6)$ يتخطى الربح الإضافي $(\$4,٥٠)$ ، فإن زيادة السرعة من ١١ إلى ١٢ ميلاً في الساعة ترفع الربح.

وبالتالي تبلغ السرعة التي تتحقق الحد الأقصى من الربح ١١ ميلاً في الساعة.

أسئلة الإجابة بنص وتصميم الإجابات

أ جب بنص ١

إذا كان النشاط الاقتصادي الذي تتولاه الحكومة أو تنظمه في اقتصاد الأسواق أكثر أو أقل مما ينبغي، لن يتمّ بلوغ الفعالية الاقتصادية ولن يسجّل توزيع منصف للدخل. علّق على هذا الموضوع.

يجب أن يصف تعليقك بشكل مفصل كيفية عمل نظام السوق، ومعنى الفعالية الاقتصادية، والافتراضات الكامنة وراء السلوك، والدعاوى المتبعة من قبل الأسر وأصحاب الموارد. ويطلب هذا الأمر تحليلًا خاصًا بالمستهلكين الساعين وراء الحد الأقصى من المنفعة، وبالمؤسسات الساعية وراء الحد الأقصى من الربح، وبكيفية عمل الأسواق، وبمعنى التوازن على المدى القصير والمدى الطويل. ويجب تسلیط الضوء على دور الأسعار الحاسم على أنها محلاًّ بارز لرفاه الأسر، وأداة مؤشرة بالنسبة إلى أصحاب الموارد في مجال تخصيص مدخلات العوامل، ورابط في شروط التكافؤ الهامشي. ويجب أن يشمل التعليق الدور الذي تؤديه الحكومة في وضع «قواعد اللعبة» في اقتصاد الأسواق، علمًا أنها هيئة مواطنين من اقتصاد الأسواق تمثل مصالح المواطنين.

يجب تحليل مجالات إخفاق السوق التي تشمل السلع العامة، والنتائج الخارجية، ووفرات الحجم، وتوزيع الدخل. ويجب أن يشرح التحليل لماذا لا تؤدي آلية السوق إلى فعالية اقتصادية بوجود هذه العوامل، وكيف يستطيع «تدخل» الحكومة أن يقرب الاقتصاد من توزيع فعال للموارد من غير أن يضمن الفعالية الاقتصادية.

يجب أن يقارن العمل الحكومي الذي يولّد أسعارًا وناتجًا لا يمكن أن تسود بواسطة قوى السوق بحلّ السوق، ويجب أن يُقيّم من خالله. ويمكن لهذا التحليل أن يتضمن الحدود القصوى للسعر والحدود الدنيا له والإعanات والضرائب والتحويلات. كما يجب أن يشمل تعليقك دور الحكومة في استعمال السياسة النقدية والضرائية، سعيًا وراء الأهداف المنشودة في الاقتصاد الكلي. وعليك أيضًا أن تشير إلى أن دافع الحكومات الساعية إلى

الحصول على أصوات قد يشجع الأعمال التي تفيد أقلية من الأصوات على حساب الأغلبية الصامتة.

أجب بنص ٢

تشهد اليوم دول رأسمالية كثيرة في العالم وجود فرق كبير على مستوى الناتج أو العمالة، أي أن إجمالي الناتج القومي الفعلى يقل إلى حد بعيد عن إجمالي الناتج القومي الاحتمالي. وترى الكتب التي تعنى بعلم الاقتصاد أن السياسة النقدية أو/والضريبية تستطيع إزالة الفروقات على مستوى الناتج. عالج هذه المفارقة الظاهرة.

يجب أن يتضمن تحليلك العوامل المحددة لنمو إجمالي الناتج القومي الاحتمالي، أي النمو النوعي والكمي في احتياط رأس المال والنمو النوعي والكمي في القوة العاملة. ويجب أن يظهر أيضاً كيف يتجسد التغير التكنولوجي في سلع الاستثمار وفي تدريب القوة العاملة وتنشتها، وكيف أن النمو في إجمالي الناتج القومي الاحتمالي مستقل عن التغيرات في إجمالي الناتج القومي الفعلى.

يجب التعليق على العوامل المحددة لإجمالي الناتج القومي الفعلى، أي إنفاق الاستهلاك وإنفاق الاستثمار والإنفاق الحكومي وال الصادرات والواردات. ويجب أن يتضمن تحليلك الدفق الدائري للدخل والإنفاق ويظهر كيف يتغير إجمالي الناتج القومي مع تغير كل عنصر من العناصر. من الممكن أن تظهر أن عدم استقرار بعض العناصر في إجمالي الناتج القومي هو سبب التقلبات التي يشهدها. ومقارنة بالاستقرار النسبي الذي يشهده إجمالي الناتج القومي الاحتمالي، تولد التقلبات التي يشهدها إجمالي الناتج القومي فروقات في الناتج وفروقات تضخمية. ويجب التفريق بين الإنفاق المستحدث والإنفاق المستقل (الخارجي)، وهو مصدر لعدم الاستقرار الاقتصادي.

يجب تحليل أدوات السياسة المتاحة للحكومة والمؤلفة من السياسة الضريبية (التغيرات في الإنفاق الحكومي وفرض الضرائب) والسياسة النقدية وفاعليتها في مختلف الأوضاع الاقتصادية. وفي هذا السياق، عليك أيضاً الإشارة إلى وجهات النظر المتعارضة بين مدارس الفكر المختلفة حول صواب الأدوات السياسية المتعددة وتأثيرها المحتمل في الناتج والعمالة. وعليك الإشارة إلى أن الأهداف المنشودة في الاقتصاد الكلي، مثل معدل التضخم المنخفض والموازنة المتوازنة وأسعار الصرف المستقرة، قد تتعارض مع الهدف الساعي إلى تحقيق معدل بطالة منخفض، وبالتالي قد يشكل الفرق على مستوى البطالة الجزء الذي تتحمّله في سبيل تحقيق أهداف أخرى. يقترح منحنى فيليبس Phillips مثلاً، توازنًا بين التضخم والبطالة، وعليك أن تقوم الحجج التي تتناول هذا المنحنى وتميّز بين أهداف الاقتصاد الكلي القصيرة الأجل والطويلة الأجل.

الإمتحان السابق الثاني

الإمتحان في ثلاثة أقسام

القسم أ: أسئلة متعددة الخيارات

القسم ب: دراسة حالة

القسم ج: أجب بنص

القسم أ: أسئلة متعددة الخيارات

٣٠ سؤالاً يساوي كل واحد منها نقطتين

$$60 = 2 \times 30$$

مجموع النقاط المتوفرة للقسم أ

القسم ب: دراسة حالة

مجموع النقاط المتوفرة للقسم ب

$$20 =$$

القسم ج: أجب بنص

سؤالان يساوي كل واحد منهما ٤ نقطة

$$80 = 40 \times 2$$

$$160 =$$

$$80 =$$

علامة النجاح = ٥٠ في المئة من ١٦٠

أسئلة متعددة الخيارات

يمكنك اختيار احتمال واحد من (أ) إلى (د) في كل حالة. تأكد أنك علمت خيارك بوضوح.

١. تبيّن وثيقة حكومية صدرت مؤخراً أن المجتمع في المملكة المتحدة قد يكون في حالة أفضل إذا خرّجت الجامعات المزيد من المهندسين وعلماء اجتماع أقل (علماء الاقتصاد مثلاً). أي من الاحتمالات التالية صحيح؟ على افتراض أن الحكومة على حق، يتبع ذلك أن:

أ. الناتج الهاشمي للمهندسين موجب والناتج الهاشمي لعلماء الإجتماعية سالب.

ب. الفائدة من استعمال وحدة إضافية من الموارد بهدف إنتاج المهندسين هي أكبر من الفائدة من استعمالها لإنتاج علماء اجتماعية.

ج. تكلفة الفرصة البديلة للمهندسين أكبر من تكلفة الفرصة البديلة لعلماء الإجتماعية.

د. مع معدلات الأجور الحالية، هناك فائض في الطلب على المهندسين وفائض في العرض على علماء الإجتماعية.

٢. كتب أستاذ في علم الاقتصاد المعادلات التالية على اللوح مستنداً إلى الرموز المبينة.

أية معادلة هي غير صحيحة؟

$$(M/T) = \frac{M}{T} = \text{معدل التكلفة المتغيرة}$$

د.	= دالة/توقف على
(إ ج ت م)	= إجمالي التكلفة المتغيرة
(ن ا)	= الناتج
(م ت إ ج)	= معدل التكلفة الإجمالية
(ت ث)	= التكلفة الثابتة
(هـ ت)	= هامش التكلفة
Δ (ت) (إ ج)	= تغير في التكلفة الإجمالية
Δ (ت) (ن ا)	= تغير في الناتج
Δ (ت) (إ ج ت م)	= تغير في إجمالي التكلفة المتغيرة
أ.	(م ت م) = د(متوسط ناتج مدخلات عامل الإنتاج المتغيرة)

$$\text{ب. } (م ت إ ج) = (ت ث) + \frac{\Delta (إ ج ت م)}{\Delta (ن ا)}$$

$$\text{ج. } (هـ ت) = \frac{\Delta (ت إ ج)}{\Delta (ن ا)}$$

$$\text{د. } (هـ ت) = \frac{\Delta (إ ج ت م)}{\Delta (ن ا)}$$

٣. في شركة للأجهزة الإلكترونية تكون كل الأصول غير اليد العاملة كالمصانع والآليات إلخ ثابتة وقيمتها مليون استرليني. فاتورة الأجور السنوية للقوى العاملة هي ٢٥,٠٠ مليون استرليني. إذا ارتفع كل من عائد العامل الواحد والأجور بنسبة أربعة في المئة سنوياً، ماذا يحصل لعائدات الأصول الأخرى؟

أ. تبقى ثابتة.

ب. ترداد واحد في المئة سنوياً.

د. ترداد بنسبة ثلاثة في المئة سنوياً.

ج. ترداد بنسبة أربعة في المئة سنوياً.

٤. في الأسواق التنافسية التامة كلما حقق الحد الأقصى من الربح القصير الأجل لمؤسسة ما:

I. يكون الفارق بين معدل التكلفة ومعدل الإيراد أكبر.

II. هامش التكلفة يعادل هامش الإيراد.

III. معدل التكلفة هو عند حدّه الأدنى.

أي احتمال يصح من بين الاحتمالات التالية؟

أ. ٢ فقط.

ب. ١ و ٢ فقط.

ج. ٢ و ٣ فقط.

د. ١ و ٢ و ٣.

٥. انظر إلى الجدول التالي لمعدل تكلفة ديووك الحبش المجلدة. يمكن بيع هذه الديوك المجلدة في كميات غير محدودة £١٠ للديك الواحد.

معدل التكلفة (£)	الناتج
٨,٠٠	٥٠
٧,٠٠	٦٠
٦,٥٠	٧٠
٦,٧٥	٨٠
٧,٠٠	٩٠
٧,٣٠	١٠٠
٨,٠٠	١١٠

لتحقيق الحد الأقصى من الأرباح أي مما يلي يجدر به أن يكون مستوى الناتج ولماذا؟

- أ. ٦٠ لأن الهبوط في معدل التكلفة هو الأقصى.
- ب. ٧٠ لأن معدل التكلفة هو الأدنى.
- ج. ١٠٠ لأن هامش الإيراد يعادل هامش التكلفة.
- د. ١١٠ لأنه الناتج الأكبر الذي يكون من أجله معدل التكلفة أقل من سعره أي £١٠.

٦. استخدمت شركة أشغال الجرف المحلية لتقديم توصيتك بالخطوات التي يجب اتخاذها لتحقيق الحد الأقصى من الأرباح. سعر الرفتش الواحد £٥. يمكنك أن توصي بعمل ٥٠ موظفاً ساعات إضافية. كلفة كل ساعة £٣ وهامش نتاجها ٥٠ رفشاً. أو يمكنك استخدام المزيد من العمال كلفة كل واحد £٣٠ وهامش الناتج ٥ رفوش للنهار الواحد.

- أي من التوصيات التالية يجدر بك أن تعطي لتحقيق الحد الأقصى من الأرباح؟
- أ. العمل ساعات إضافية واستخدام المزيد من العمال.
 - ب. العمل ساعات إضافية ولكن عدم استخدام المزيد من العمال.
 - ج. استخدام المزيد من العمال ولكن لا ساعات عمل إضافية.
 - د. لا تغيير في ساعات العمل ولا في حجم القوى العاملة.

٧. تكون اليد العاملة في صناعة الصوف عاملًا متغيراً لإنتاج والأرض ورأس المال عاملين ثابتين. لقد أدى تحسّن العلاقات بين بلدنا وروسيا إلى الوعود بمبيعات كبيرة من الملبوسات الصوفية لروسيا في المستقبل المنظور تبدأ فوراً. على المدى القريب:

- I. سوف تُستخدم مدخلات عوامل إنتاج إضافية في صناعة الصوف.
- II. سوف تزداد الأرباح في الصناعة الصوفية.

III. سوف تُحول الأراضي المخصصة الأن لاستعمالات زراعية أخرى إلى الصناعة الصوفية.

- أي احتمال يصح من بين الاحتمالات التالية؟
- أ. ١ فقط.
 - ب. ٢ فقط.
 - ج. ١ و ٢ فقط.
 - د. ١ و ٢ و ٣ فقط.

٨. إن سوق اليد العاملة في الولايات المتحدة الأمريكية يعمل كأي سوق آخر جد تنافسي. إن الطلب على اليد العاملة والعرض عليها هما كمنحنبي الطلب والعرض في الكتب. عندما تظهر البطالة تهبط الأجور، ويميل الاقتصاد نحو العمالة الكاملة باستمرار.

على افتراض أن الحالة أعلاه موجودة، أي من الاحتمالات التالية يجب أن يحصل في سوق اليد العاملة الأمريكية، في حال تم إقرار حد أدنى للأجور (يعني أجر لا يمكن أي مؤسسة أن تستخدم قانونياً عملاً دونه)، كان أعلى بكثير من أدنى معدل أجور للعمال غير المتخصصين؟

- أ. قد يرتفع إجمالي مدفوعات الأجور لكل العمال.
- ب. قد يرتفع إجمالي مدفوعات الأجور لكل العمال غير المتخصصين.
- ج. قد يخسر بعض الناس وظائفهم.
- د. قد ينتقل منحنى عرض اليد العاملة إلى اليمين.

٩. من أجل استعمال نظام الهاتف في بلد ما بالطريقة الأكثر فعالية، كيف يجدر برسوم المكالمات الهاتقية أن تتغير؟

- أ. يجدر بها أن تكون منخفضة نسبياً خلال ساعات العمل لتخفيض الكلفة للعدد الكبير من الناس الذين يستعملون الهاتف.
- ب. يجدر بها أن تكون مرتفعة نسبياً خلال ساعات العمل لضمان تمكّن الذين يقدّرون الخدمة بشدة من إجراء الإتصالات.
- ج. يجدر بها أن تكون نفسها في كل الأوقات فيجري وبالتالي تفادى إجراء الإتصالات في أوقات غير مناسبة لتوفير المال.
- د. يجدر بها أن تكون منخفضة نسبياً خلال ساعات العمل إذ أن الفقراء يحرّون في هذه الأوقات اتصالاتهم بالشركات التجارية وشركات التوظيف والأطباء إلخ.

١٠. افترض أن كل زارعي البن البرازيليين اتفقوا على الحد من عرض البن وبالتالي دفعوا بالسعر إلى الإرتفاع. نتيجة لذلك ستحصل زيادة في دخل زارعي البن فقط إذا:

- I. كان الطلب على البن البرازيلي غير مرن السعر.

- II. كان الدخل العالمي على ارتفاع.
- III. لم تكن ثمة وفورات الحجم في زراعة البن.
- أي احتمال يصح من بين الاحتمالات التالية؟
- A. ١ فقط.
- B. ٣ فقط.
- C. ٢ و ٣ فقط.
- D. ١ و ٢ و ٣.
١١. على افتراض أن الحكومة زادت رسوم المبيعات على السيارات الجديدة من ١٥ إلى ٢٥ في المئة، قد يكون التأثير في سوق السيارات المستعملة:
- I. ارتفاع متوسط سعر السيارات المستعملة.
- II. انخفاض كمية السيارات المستعملة المباعة.
- أي احتمال يصح من بين الاحتمالات التالية؟
- A. ١ فقط.
- B. ٢ فقط.
- C. ١ و ٢ فقط.
- D. لا ١ ولا ٢.
١٢. تكتشف مؤسسة تنافسية، ولكن على نحو غير تام، أن منحنى معدل التكلفة الإجمالية عند مستوى الناتج الحاضر هو عند أدنى نقطة، ويعادل ٦٠٪؛ معدل الإيراد يعادل ٤٥٪، وهامش الإيراد يعادل الصفر. ماذا يجدر بالمؤسسة أن تفعل لتحقيق الحد الأقصى من الأرباح؟
- A. تخفيض الأسعار وزيادة الناتج.
- B. تخفيض الأسعار وتخفيض الناتج.
- C. رفع الأسعار وتخفيض الناتج.
- D. لا شيء فالربح عند هذه الأقصى كما هو الآن.
١٣. في الاقتصادات الرأسمالية تلعب قوى السوق دوراً هاماً في تحديد الأجور. وفي غياب العيوب في السوق، يُقال إن الأجور قد تعادل قيمة هامش الناتج لليد العاملة. في الاقتصادات الشيوعية يغير المخططون أحياناً انتباهم لقوى السوق في تحديد الأجور، لكن الأجور غالباً ما تحدّدها اللجان المركزية.
- A. أي من الخيارات التالية لا يتماشى مع نظرية هامش الإنتاجية؟
- B. فرض معدل حد أدنى للأجور من دون استخدام مضمون لكل الباحثين عن عمل.
- C. من كل شخص وفقاً لقدرته إلى كل شخص وفقاً لحاجاته.
- D. إذا كانت أرباح الإنتاجية خمسة في المئة ويدفع للعمال خمسة في المئة إضافية، لا يبقى شيء للدولة.

١٤. أي من الاحتمالات التالية قد تجعل العجز في ميزان مدفوعات المملكة المتحدة أكبر مما قد يكون عليه في وضع مختلف؟

- أ. شراء أجنبي سندًا حكوميًّا من المملكة المتحدة.
- ب. إعانة حكومية إضافية من المملكة المتحدة لبلد أجنبي.
- ج. دفع شركات أجنبية أنصبة أرباح المساهمين في المملكة المتحدة.
- د. تخفيض في السلع المستوردة إلى المملكة المتحدة من بلدان الوحدة الأوروبية.

١٥. افترض أن تكاليف إنتاج الصوف والسيارات في الهند والمملكة المتحدة المقابلة هي رجل/أيام لكل وحدة هي كما تبدو في الجدول.

السيارات	الصوف	البلد
١٠	٣	الهند
٥	٢	المملكة المتحدة

أي احتمال يصبح من بين الاحتمالات التالية؟

- أ. للمملكة المتحدة مزية مقارنة في كل من الصوف والسيارات.
- ب. للمملكة المتحدة مزية مطلقة ومقارنة على السواء في الصوف.
- ج. للهند مزية مقارنة في السيارات.
- د. للهند مزية مقارنة في الصوف.

١٦. أي من الصفقات التالية قد يجعل الطلب على الباوندات (£) أكبر مما يكون عليه في سوق العملات الأجنبية لو كان الوضع مخالفًا؟

- أ. معمل ياباني يشتري العصير بقيمة £١٠٠ من معمل آخر في إنجلترا.
- ب. شركة في المملكة المتحدة تدفع أنصبة أرباح بقيمة £١٠٠ لمساهم يقيم في فرنسا.
- ج. مصنع لحوم في المملكة المتحدة يشتري تنكates بقيمة £١٠٠ من شركة في بوليفيا.
- د. ولد في التروج يحصل على £١٠٠ بمناسبة عيد الميلاد من عمته الإنكليزية.

١٧. لبلد ما فائض في ميزان مدفوعاته وعجز في ميزانه التجاري. أي من الاحتمالات التالية صحيح؟

- أ. تشكو عملية البلد حتمًا من تناقص في قيمتها.
- ب. يختفي صافي التدفقات الداخلية لرأس المال حتمًا فجوة الصادرات والواردات.
- ج. يُفرض هذا البلد حتمًا للخارج أكثر من فائض الواردات على الصادرات.
- د. إجمالي الناتج القومي (إن جي) للبلد أكبر حتمًا مما يكون عليه لو جرت موازنة الصادرات والواردات.

١٨. «دالة الاستهلاك» لاقتصاد وهي من دون قطاع حكومي تمثلها الدالة التالية:
 $(إس ت ه) = 50 + 0,8 د ق$ حيث $(إس ت ه) =$ إنفاق الاستهلاك
 $و(د ق) =$ الدخل القومي

أي احتمال يصح من بين الاحتمالات التالية؟

- أ. المبلغ المدخر هو ١٧٠ عندما يكون $(د ق)$ ٦٠٠.
- ب. يكون $(إس ت ه)$ صفرًا إذا كان $(د ق)$ صفرًا.
- ج. لا يمكن أبدًا أن يتعادل $(إس ت ه)$ $(د ق)$.
- د. الميل المتوسط للإدخار يزداد مع تزايد $(د ق)$.

١٩. العوامل التالية كلها تؤثر في مدى كبر أثر المضاعف:

I. الميل الهامشي للاستهلاك $(م ه إس ت ه)$.

II. معدل البطالة $(ب)$.

III. معدل التغيير في الكتلة النقدية $(ك ن)$.

في غياب عوامل موازنة، من أي من الحالات التالية تأتي أثار المضاعف الأكبر؟

معدل التغيير في $ك ن$	$م ه إس ت ه$	$ب$	مترفع	منخفض
هبوط	أ		مرتفع	منخفض
زيادة	ب		صفر	مرتفع
هبوط	ج		منخفض	منخفض
زيادة	د		مرتفع	مرتفع

٢٠. قد يدخل ما يلي ضمن حسابات الدخل القومي تحت عنوان «الاستثمار»:

I. بناء عائلة لمنزل جديد لسكنها الخاص.

II. شراء عائلة لسيارة مستعملة لاستعمالها الخاص.

III. شراء أسهم في «ب ب» BP.

أي احتمال يصح من بين الاحتمالات التالية؟

أ. ١ فقط.

ب. ٣ فقط.

ج. ١ و ٢ و ٣.

د. لا ١ ولا ٢ ولا ٣.

٢١. على جزيرة صغيرة لا تتعاطى التجارة الدولية، ثمة شركتان متعددة الإنتاج فقط، ذ

plc وض plc. في ما يلي مبيعاتها السنوية وكلفة موادهما الأولية والأرباح. كل إنتاج

الجزيرة ينجم عن هاتين الشركتين. الشركة ذ plc تشتري كل موادها الأولية من ض

plc وض plc تشتري كل موادها الأولية من ذ plc.

plc	plc	
٤٠٠	٢٠٠	مبيعات
٦٠	١٠٠	مواد أولية
١٤٠	٤	أرباح

أي من الاحتمالات التالية هو إجمالي الناتج القومي للجزيرة؟

- أ. ٤٤٠
- ب. ٥٤٤
- ج. ٧٤٤
- د. ٩٠٤

٢٢. إن لوحة لأنطونيو كاراچي Annibale Carracci تمثل العائلة المقدسة Holy Family فُدِرَت بـ £٤٠٠ في بيت للمزاد العلني السنة الماضية، ولكن بيعت بالمزاد في مكان آخر ليلة الثلاثاء بـ £٨٤٧٠٠٠. وكان والد المرأة التي عرضت اللوحة للبيع قد اشتراها عام ١٩٣٠ بـ £٥٥.

بكم سوف يزيد مبيع اللوحة (إن ق) لهذه السنة؟

- أ. عمولة البائع بالمزاد العلني من بيعه لللوحة.
- ب. £٤٠٠ - £٨٤٧٠٠٠.
- ج. £٨٤٧٠٠٠ زائد عمولة البائع بالمزاد.
- د. £٨٤٧٠٠٠

٢٣. إجمالي الناتج القومي هو قياس الناتج الكلي لاقتصاد ما من السلع والخدمات النهائية الذي:

- I. يستثنى استهلاك رأس المال كجزء من إجمالي الناتج.
- II. يستعمل الأسعار كوحدات في جمع كميات من مختلف السلع والخدمات.
- III. يتضمن تعويضاً عن البطالة للعاطلين عن العمل ومدفوعات علاوات إضافية للقراء.

أي احتمال يصحّ من بين الاحتمالات التالية؟

- أ. ٢ فقط.
- ب. ١ و ٢ فقط.
- ج. ١ و ٢ و ٣.
- د. لا ١ ولا ٢ ولا ٣.

٢٤. تدلّ البيانات أدناه إلى اقتصاد في السنة ف ز والسنة ف ز + ١ :

مؤشر الأسعار	(إن ق) نقدى	السنة
٨٠	١٠٠	ف ز
٢٠٠	٢٥٠	ف ز + ١٠

بعد مقارنة السنة ف ز + ١٠ مع السنة ف ز، أي من الخيارات التالية صحيح؟ يلي ذلك أن إجمالي الدخل القومي الحقيقي:

أ. هبط بنسبة ٢٥ في المئة.
ب. كان ثابتاً.

ج. ازداد بنسبة ٢٥ في المئة.

د. ازداد بنسبة ٥٠ في المئة.

٢٤. عندما يبلغ الاقتصاد مستوى العمالة الكاملة، يجب أن يزداد إجمالي الناتج القومي الحقيقي (إن ق) دائمًا عندما:

- I. يزداد (إن ق) الاحتمالي (عمالة كاملة).
II. يزداد (إن ق) الإسمى (النقدى).
III. يزداد معدل البطالة.

أي احتمال يصح من بين الاحتمالات التالية؟

- أ. ١ فقط.
ب. ١ و ٢ فقط.
ج. ٢ و ٣ فقط.
د. لا ١ ولا ٢ ولا ٣.

٢٦. يظهر مضاعف التجارة الخارجية أثر زيادة/هبوط في الواردات على إجمالي الناتج القومي (إن ق). سيكون مضاعف التجارة الخارجية:

- I. أكبر كلما كان الميل الهاشمي للاستيراد أشد انخفاضاً.
II. أكبر كلما كان الميل الهاشمي للإدخار أشد ارتفاعاً.
III. أكبر كلما كان الميل الهاشمي للاستهلاك أشد انخفاضاً.

أي احتمال يصح من بين الاحتمالات التالية؟

- أ. ١ فقط.
ب. ١ و ٢ فقط.
ج. ١ و ٣ فقط.
د. ١ و ٢ و ٣.

٢٧. في تصريح الموازنة أعلنت الحكومة تخفيضاً للضرائب بنسبة إثنين في المئة وزيادة في الكتلة النقدية بنسبة عشرة في المئة، مما سيؤدي وفقاً لها إلى عمالة كاملة من دون تضخم. أعلنت مجموعة من علماء الاقتصاد الباحثين تراجع اقتراحات الموازنة بالتفصيل، أن الحكومة بالغت في تقدير مدى إنفاق المستهلك العادي من دخله

الإضافي، (الميل الهامشي للاستهلاك، $M_H = S_T$) كما استخفت أيضاً بمدى إنفاق المستهلك العادي على الواردات من دخله الإضافي (الميل الهامشي للإستيراد، $M_H = S_T$). إذا كان علماء الاقتصاد على حق، أي من الاحتمالات التالية صحيح؟ لتحقيق الأهداف المعلنة، يكون تخفيض الضرائب بنسبة إثنين في المئة وزيادة الكتلة النقدية بنسبة عشرة في المئة:

- أ. توسيعياً للغاية: سيحدث فائضاً في الطلب وتضخماً.
- ب. توسيعياً للغاية إذا، فقط إذا، كان ($M_H = S_T$) أكبر من ($M_H = S_T$).
- ج. غير توسيعي بما يكفي إذا، فقط إذا، كان ($M_H = S_T$) أقل من ($M_H = S_T$).
- د. غير توسيعي بما يكفي فيؤدي إلى فجوة بين العمالة والناتج.

٢٨. على الرغم من أن الاقتصاد كان عند مستوى العمالة الكاملة، قررت الحكومة تحويل كامل شبكة السكك الحديدية إلى الكهرباء. ومؤلت هذا المشروع من خلال بيع سندات حكومية للجمهور. إرتفاع الطلب الكلّي في الاقتصاد وكذلك معدل التضخم، بعد انتهاء المشروع، عاد الطلب الكلّي إلى المستوى الأولى لكن معدل التضخم بقي أكثر ارتفاعاً من المستوى الأصلي للأسباب التالية:

- I. إرتفاع (إن Q) الاحتمالي.
- II. غير التضخم الأصلي الترتفعات حال التضخم المستقبلي.
- III. ازدادت الكتلة النقدية بسبب بيع الحكومة سندات لتمويل الكهرباء شبكة السكك الحديد.

أي احتمال يصح من بين الاحتمالات التالية؟

- أ. ٢ فقط.
- ب. ٣ فقط.
- ج. ١ و ٢ فقط.
- د. ١ و ٣ فقط.

٢٩. لو اتفق أن تبنّت الحكومة سياسات شجّعت الأسر على ادخال نسبة أكبر من مداخيلها، أي مما يلي قد يكون التأثير في الدخل القومي في المدى القريب، على افتراض أن لا عوامل موازنة أخرى مؤثرة في الاقتصاد؟

- أ. قد يكون الدخل القومي أكثر انخفاضاً مما يكون عليه في وضع مخالف، لأن الطلب الكلّي قد يكون أكثر انخفاضاً مما يكون عليه في وضع مخالف.
- ب. قد يكون الدخل القومي أكثر ارتفاعاً مما يكون عليه في وضع مخالف، لأن الإدخال الأكبر يعني إنفاق استثمار أكبر.
- ج. قد يكون الدخل القومي أكثر ارتفاعاً مما يكون عليه في وضع مخالف، لأن دلالات الادخار تبيّن أن الإدخال الأكبر مرتبط بمستويات أكثر ارتفاعاً من الدخل القومي.
- د. قد لا يتغيّر الدخل القومي لأن الزيادة في الإدخال (الهبوط في إنفاق الاستثمار) قد تعادلها زيادة مماثلة في إنفاق الاستثمار.

٣٠. البيانات التالية تشير إلى اقتصاد فرضي:

مؤشر الأسعار	مؤشر العمالة	(إن ق) احتمالي (عمالة كاملة)	السنة
١٠٠	١٠٠	١٠٠	ف ز
١٠٢	٩٨	١٠٣	ف ز + ١

لدى مقارنة السنة ف ز + ١ مع السنة ف ز، أي خيار يصح من بين الخيارات التالية؟

- أ. ازداد (إن ق) للفرد.
- ب. حصل تضخم.
- ج. هبط (إن ق) الحقيقي.
- د. ازداد (إن ق) النقيدي أو كان ثابتاً.

٣١. تصبح حالة المجتمع أفضل يجدر به القيام بأي نشاط يتخطى فيه هامش الربح هامش الكلفة. موقف الحكومة ليس أن علماء الاقتصاد الإضافيين لا يعودون بالفائدة ولا أن ثمة فائض عرض لعلماء الإجتماع، بل أن انتفاع المجتمع من المهندسين الإضافيين يتخطى انتفاعه من علماء الإجتماع الإضافيين.
الإجابة الصحيحة هي ب.

$$\begin{aligned} ٣٢. (ت إ ج) &= (ت ث) + (إ ج ت م) \\ \text{بالتالي } (م ت إ ج) &= \frac{(ت ث)}{(ن ا)} + \frac{(إ ج ت م)}{(ن ا)} \\ \text{وليس } (ت ث) &+ \frac{\Delta (إ ج ت م)}{\Delta (ن ا)} \end{aligned}$$

الإجابة الصحيحة هي ب.

٣. خذ بعين الاعتبار المثل التالي البسيط:

١

٢	=	عدد العمال
£٢٠٠	=	عائد العامل
£٤٠٠	=	بالتالي إجمالي الناتج
£٥٠	=	أجر العامل الواحد
£١٠٠	=	بالتالي إجمالي فاتورة الأجور
£٣٠٠	=	بالتالي عائدات الأصول الأخرى كلها

السنة ٢

٢	=	عدد العمال
$(1,04 \times £200)$	=	عائد العامل الواحد
£416	=	بالتالي إجمالي الناتج
$(1,04 \times £52)$	=	أجر العامل الواحد
£104	=	بالتالي إجمالي فاتورة الأجور
£312	=	بالتالي عائدات الأصول الأخرى كلها

لأن الناتج لكل عامل يزداد بنسبة أربعة في المئة، يزداد إجمالي الناتج بنسبة أربعة في المئة، وتزداد عائدات الأصول الأخرى كلها مجموعه بنسبة أربعة في المئة. وبالتالي يمكن لعائد مدخلات كل عامل إنتاج أن يزداد بنسبة أربعة في المئة.

الإجابة الصحيحة هي د.

٤. إذا كان متّج وحدة ناتج إضافية يضيف إلى الإيراد أكثر منه إلى التكلفة، سيعود إنتاج تلك الوحدة بالفائدة على الشركة، يعني أنها ستتّج وحدات إضافية، طالما أن الإيرادات الإضافية تخطي التكلفة الإضافية. تكون النتيجة أن مستوى الناتج لتحقيق الحد الأقصى من الأرباح (والحد الأدنى من الخسائر) لأي شركة، يحصل حيث هامش الإيراد يعادل هامش التكلفة. هكذا يكون التحليل ٢ صحيحاً.

يتقاطع منحني هامش التكلفة مع منحني معدل التكلفة عند نقطة الحد الأدنى. وبالتالي قد يتحقق الإنتاج عند الحد الأدنى لمعدل التكلفة الحد الأقصى للأرباح إذا، وفقط إذا، تقاطع منحني هامش الإيراد مع منحني التكلفة الإضافية عند مستوى الناتج هذا. لذلك فإن التحليل ٣ غير صحيح.

في حال تخطي معدل الإيراد معدل التكلفة الإجمالية، سوف يحصل الفارق الأكبر بينهما عندما يكون معدل التكلفة الإجمالية عند أدنى حد وهو لن يكون مستوى الناتج المحقق للحد الأقصى للأرباح، لأن هامش التكلفة لن يعادل هامش الإيراد. لذلك فالتحليل ١ خطأ.

الإجابة الصحيحة هي أ.

٥. بما أن سعر مبيع كل ديك حبشي هو ١٠٤، يكون هامش الإيراد، أي الإيراد الناجم عن ديك إضافي واحد، ١٠٪. لتحقيق الحد الأقصى من الأرباح، يجب أن يعادل هامش الإيراد هامش التكلفة. لذلك ينبغي احتساب هامش التكلفة عند مختلف مستويات الناتج. إن معدل تكلفة إنتاج ٩٠ ديك حبشي هو £٤٧. تكون وبالتالي التكلفة الإجمالية لإنتاج ٩٠ ديكًا £٦٣٠. إجمالي تكلفة إنتاج ١٠٠ ديك هو £٧٣٠. وبالتالي تكون كلفة إنتاج الـ ١٠ ديك إضافية £١٠٠ أو £١٠ لكل ديك. عند مستوى الناتج هذا، يعادل إجمالي الأرباح £٢٧٠ (£١٠٠ - £٤٧٣٠). قد تتحقق الشركة الربح نفسه بإنتاجها الـ ٩٠ ديكًا حبشيًا بما أن هامش الإيراد بالنسبة إلى الـ ١٠ ديك إضافية يعادل هامش التكلفة، لكن ناتج ٩٠ ليس خياراً. يمكن الوصول إلى الحل ذاته من خلال احتساب إجمالي الإيراد والتكلفة الإجمالية لكل مستوى من مستويات الإنتاج.

الإجابة الصحيحة هي ج.

٦. بما أن كلفة كل ساعة إضافية هي ٤٣٠٠ والنتائج الإضافي هو ٥٠ رفشاً، يكون هامش التكلفة لرفش «في ساعة إضافية» ٤٥. بما أن كلفة كل عامل إضافي ٤٣٠ والناتج الإضافي هو ٥ روافد للنهار الواحد، يكون هامش التكاليف لرفش «عامل إضافي واحد» ٦ ٤ أيضاً، فتختلطُ ثانية سعر البيع وهو ٤٥. يجدر بالمؤسسة ألا تستخدم المزيد من العمال وألا تفرض ساعات عمل إضافية.

الإجابة الصحيحة هي د.

٧. ستؤدي زيادة في الطلب على المدى القريب إلى سعر توازن أعلى. إن منحنى العرض القصير الأجل لمؤسسة ما هو منحنى هامش التكلفة لها. سوف توسيع المؤسسات الناتج عن طريق استخدام عوامل إنتاج متغيرة إضافية، متکبدة وبالتالي هامش تكلفة إضافية. كما أنها سوف تتحقق حداً أقصى للأرباح من خلال تحقيق مستوى ناتج حيث يعادل هامش الإيرادات هامش التكلفة. ولأن منحنى معدل التكلفة لا يتغير على المدى القريب، ستشهد المؤسسة أرباحاً متزايدة، بينما توسيع الناتج وتستخدم مدخلات متغيرة إضافية، وبالتالي يكون الإقراagan ١ و ٢ صحيحين. ولكن بما أن السؤال يحدّد المدى القريب، لن تدخل عوامل ثابتة إضافية كالأراضي. هكذا يكون الإحتمال ٣ خطأ.

الإجابة الصحيحة هي ج.

٨. نظراً لمنحنى الطلب والعرض التقليديين في السوق الفعالة، سوف ينجم عن فرض حدّ أدنى للأسعار، وفي هذه الحال من خلال قانون الحدّ الأدنى للأجور، عرض فائض لليد العاملة، البطالة في هذه الحالة. لهذه البطالة سببان: عدد أكبر من العمال يقدمون خدمات اليد العاملة بمعدل (الأكثر ارتفاعاً) الحدّ الأدنى للأجور (أي انحراف منحنى العرض)، وطلب مخفض على اليد العاملة (أي انحراف منحنى الطلب). هكذا قد يخسر بعض الناس وظائفهم.

الإجابة الصحيحة هي ج.

٩. من أجل تحقيق استعمال فاعل للموارد، من الضروري أن تكون أسعار السلع والخدمات المنتجة مساوية لهامش كلفتها. إن الكلفة الإجتماعية للمكالمات الهاتفية أكثر ارتفاعاً خلال ساعات العمل، عندما تُستعمل كل طاقة خطوط الهاتف أو تقريباً كلها، ويتحول كل مستعمل دون قيام الآخرين بمحكماتها. لذلك يجدر تحديد الرسوم خلال ساعات الإزدحام لضمان عدم حصول طلب فائض. من شأن هذا الأمر أن يضمن أن الذين يجررون الإتصالات خلال ذلك الوقت هم الأكثر تقديرًا لها.

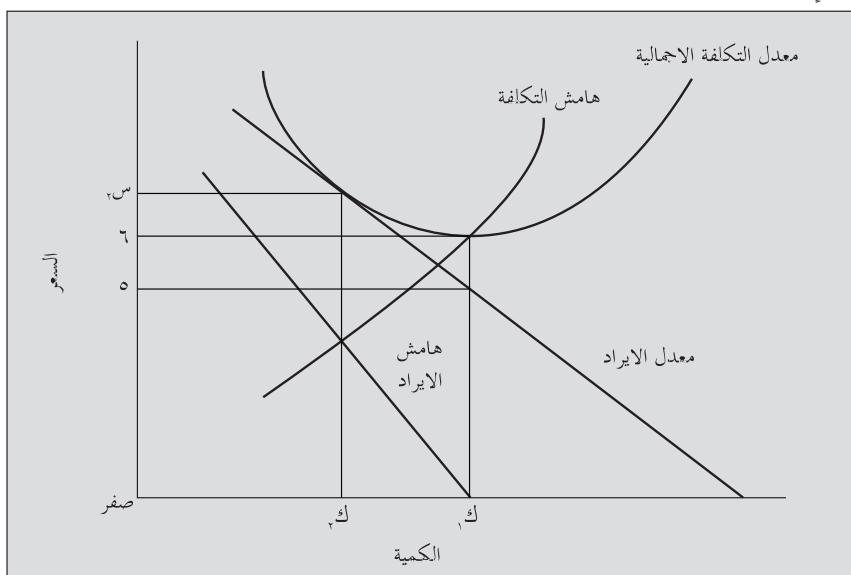
الإجابة الصحيحة هي ب.

١٠. يرافق الإرتفاع في سعر سلعة انخفاض في الكمية المشتراء منها. ولكن إذا كان الطلب على البن البرازيلي غير مرن السعر، سيكون الإنخفاض في الكمية المشتراء أصغر

نسبةً من الإرتفاع في الأسعار، فيؤدي ذلك إلى زيادة في إجمالي الإنفاق والعائد. ولا يضمن ارتفاع الدخل العالمي واردات متزايدة لزارعي البن البرازيلي بأسعار أكثر ارتفاعاً. لذلك يكون الإحتمال ٢ خطأً. تؤثر فورات الحجم في كلفات الإنتاج وليس في الإيراد. لذلك الإحتمال ٣ خطأً.
الإجابة الصحيحة هي أ.

١١. الزيادة في رسوم المبيعات على السيارات الجديدة قد تزيد الطلب على السيارات المستعملة من الذين لا يملكون أي سيارة ولكن يرغبون في اقتناء واحدة. في الوقت نفسه، قد تشجع رسوم المبيعات المتزايدة على السيارات الجديدة أصحاب السيارات على إبقاء سياراتهم بدلاً من شراء سيارات جديدة، فينخفض بالتالي العرض على السيارات المستعملة. فالزيادة في الطلب إضافة إلى الهبوط في العرض سيسببان في ارتفاع سعر السيارات المستعملة. إلا أن الكمية المشتراة والمباعة قد ترتفع أو تبقى ثابتة أو تنخفض.
الإجابة الصحيحة هي أ.

١٢. يظهر الرسم البياني أدناه البيانات: عند مستوى ناتج صفر (ن = ٠)، يكون معدل التكلفة الإجمالية عند الحد الأدنى ويعادل ٤٦ ، ويعادل معدل الإيراد ٤٥، ويعادل هامش الإيراد الصفر. على منحنى هامش التكلفة المتوجه صعوداً أن يمر عبر النقطة الأدنى لمنحنى معدل التكلفة الإجمالية، وبالتالي عليه أن يتقطع مع منحنى هامش الإيراد عند مستوى ناتج أقل من صفر (ن = ١). بما أن تحقيق الحد الأقصى يقتضي أن يعادل هامش الإيراد هامش التكلفة، يجدر بالشركة تخفيض الناتج إلى صفر (ن = ٠)، وفرض سعر أكثر ارتفاعاً س.



الإجابة الصحيحة هي ج.

١٣. غالباً ما يتلقى لاعبو الهوكي على الجليد والسياسيون ورافقوا الباليه أجوراً مرتفعة في الاقتصادات الموجهة. في الأسواق التنافسية يعود دائماً بالفائدة على رب العمل استخدام أعمال إلى أن يعادل معدل الأجور قيمة هامش الناتج لليد العاملة. إذا تقاضى العامل أقل من قيمة هامش الناتج ، سينتقل إلى شركة أخرى. وبالتالي ستتعدد مساهمة العامل في الناتج أجره وليس طلباته أو حاجاته. لذلك فإن تحليل «من كل وفقاً لقدرته إلى كل وفقاً لحاجاته»، لا يتماشى مع هامش الإنتاجية. كل من الاحتمالات الأولى والثالثة والرابعة تمثلها مع هامش الإنتاجية.

الإجابة الصحيحة هي ب.

٤. إن زيادة في السلع المستوردة أو الخدمات و/أو زيادة في التدفقات المالية الخارجية سوف يجعل العجز في ميزان المدفوعات أكبر مما يكون عليه في وضع مختلف. البيان الوحيد الذي يندرج ضمن هذه الفئة هو الإعانة من المملكة المتحدة إلى بلد أجنبي.

الإجابة الصحيحة هي ب.

٥. بما أن المملكة المتحدة يمكنها إنتاج الصوف والسيارات بمدخلات رجل/أيام أقل، للملكة المتحدة مزية مطلقة في إنتاج الاثنين. في الهند تبادل السيارة بثلاث وحدات وثلث من الصوف. ستتصدر المملكة المتحدة السيارات للهند نظراً لمزيتها المقارنة في السيارات. ستتصدر الهند السيارات للملكة المتحدة نظراً لمزيتها المقارنة في الصوف.

الإجابة الصحيحة هي د.

٦. عندما ترغب شركة في المملكة المتحدة في شراء سلع أو موجودات أجنبية، عليها صرف باوندات استرليني مقابل عملة البلد الأجنبي. من شأن ذلك أن يزيد الطلب على عملة البلد الأجنبي وأن يزيد عرض الباوندات استرليني المتوفّر للصرف. وعلى العكس، عندما يرغب بلد أجنبي في شراء سلع أو موجودات من المملكة المتحدة، سيكون الطلب على الباوندات استرليني أكثر ارتفاعاً مما يكون عليه في وضع مخالف.

الإجابة الصحيحة هي أ.

٧. ميزان المدفوعات هو حاصل الميزان التجاري زائد صافي تدفقات رأس المال. فإذا كان أحد البلدان يشكوك من عجز في التجارة، وكان صافي تدفقات رأس المال معدوماً، لحصل عجز في تجارته. للحصول على فائض في ميزان المدفوعات بوجود عجز في التجارة، ينبغي أن يتجاوز صافي التدفقات المالية الداخلية العجز التجاري.

الإجابة الصحيحة هي ب.

٨. $(إس ت ه) = ٥٠ + ٠,٨ (دق)$; عندما $(دق) = ٦٠٠$, $(إس ت ه) = ٥٠ + ٠,٨ \cdot ٦٠٠ = ٥٣٠$

بالتالي $(إد) = (دق) - (إس ت ه)$, وبالتالي الخيار أ غير صحيح.
عندما $(دق) = ٠$, $(إس ت ه) = ٥٠$, وبالتالي الخيار ب غير صحيح.

عندما $(د ق) = ٢٥٠$, $(إ س ت هـ) = ٥٠ + ٨٠,٨ = ٢٥٠$, وبالتالي الخيار ج غير صحيح.

بما أن $(إ س ت هـ) = ٥٠ + ٠,٨$ $(د ق)$, $(إ د) = ٥٠ - ٠,٢$ $(د ق)$ فيكون الميل المتوسط للآداء خارج ازدياد $\frac{(إ د) - ٥٠}{(د ق)}$ مع ازدياد $\frac{(إ د)}{(د ق)}$ يزداد. الإجابة الصحيحة هي د.

١٩. معادلة المضاعف البسيطة هي:

$$\text{المضاعف} = \frac{١}{١ - (م هـ إ س ت هـ)}$$

وبالتالي، كلما كانت قيمة $(م هـ إ س ت هـ)$ أكبر، أكبر المضاعف. ليعمل المضاعف على أكمل وجه، ينبغي أن توافر الشروط الثلاثة التالية:

- أ. وجود موارد غير مستخدمة كافية للمسماح بسير عملية المضاعف.
- ب. الطلب الإضافي الناجم عن إنفاق متزايد يُنفق على سلع وخدمات مُتّجدة داخلياً.
- ج. معدل الفائدة لا يرتفع؛ قد تقلص زيادة في معدل الفائدة إنفاق الاستثمار والاستهلاك، وتكون آثار المضاعف السالبة لاغية جزئياً أو كلياً لمضاعف الإنفاق الموجب.

الإجابة الصحيحة هي د.

٢٠. صنف الإضافات إلى احتياط رأس المال تحت عنوان «استثمار». البيوت هي جزء من احتياطي رأس المال الدولة وبالتالي قد يُصنف بيت جديد كاستثمار في السنة التي يبني فيها. لو كان ليعاد بيعه لاحقاً، قد لا يدخل حسابات الدخل القومي سنة إعادة البيع بما أنه يشكل أساساً جزءاً من احتياطي رأس المال. وبالتالي يكون التحليل ١ خطأ. وفقاً للمنطق نفسه، قد لا يدخل شراء سيارة مستعملة حسابات الدخل القومي. وبالتالي ٢ خطأ. وانطلاقاً من المنطق نفسه أيضاً، فإن شراء سهم في شركة هو مجرد تحويل ملكية جزء من تلك الشركة إلى شخص آخر أو مؤسسة. وبالتالي ٣ خطأ.

الإجابة الصحيحة هي أ.

٢١. إذا باع طحان طحيناً بقيمة ١٠٠ £ لفزان يستعمله لصنع الخبر الذي سيبيعه بـ ٢٠٠ £، قد يتّأّى عن إدخال الطحين (£ ١٠٠) والخبز (£ ٢٠٠) في حسابات الدخل القومي عدّ مضاعف للطحين. وبالتالي ينبغي طرح كلفة المواد الأولية في السؤال من إجمالي المبيعات، أي $٢٠٠ + ٤٠٠ - ١٠٠ = ٦٠ = ٤٤٠$ £. لا معلومات كافية لاحتساب إجمالي الدخل لكل مدخلات عوامل الإنتاج بما أن أرقام الأرباح فقط هي متوفرة.

الإجابة الصحيحة هي أ.

٢٢. تدخل سلعة (خدمة) حسابات الدخل القومي في السنة التي أُنتجت (جرت) فيها.
في حالة بيع أي سلعة قديمة أو مستعملة، عنصر البيع الوحيد الذي يدخل حسابات
الدخل القومي هو خدمة (خدمات) الوكيل (الوكلا)، التي تسهل التبادل بين المالك
والمالك الجديد، أي خدمات البائع بالزاد في السؤال الذي أمامنا والتي تكون قيمته
العملة.

إجابة الصحيحة هي أ.

٢٣. إجمالي الناتج القومي = $\Sigma (أ ع أ + ب ع ب + ... + ض ع ض)$ ، أي مجموع كميات كل سلعة متدرجة مضروبة بسعتها. وبالتالي فإن ٢ صحيح. إجمالي الناتج القومي - الاستهلاك = صافي الناتج القومي، أي أن الاستهلاك هو جزء من (أ). فالتعويض عن البطالة ومدفوعات العلاوات للفقراء هي مدفوعات محولة وليس عائدات لمدخيل عوامل إنتاج مستخدمة على نحو مربح. وبالتالي فإن ٣ غير صحيح.

الإجابة الصحيحة هي أ.

٤٢. إجمالي الناتج القومي = Σ (أع + بع + ... + ضع ض).

يمكن (إن ق) (الإسمى) النقدي أن يزداد بثلاث طرق:

- يمكن لكميات السلع والخدمات المنتجة أن تزداد مع بقاء الأسعار ثابتة.
- يمكن لأسعار السلع والخدمات المنتجة أن تزداد مع بقاء الكميات ثابتة.
- يمكن لكل من أسعار السلع والخدمات المنتجة والكميات أن تزداد في حال الإمكان الثانية سيقى (إن ق) الحقيقي ثابتاً. في السؤال أمامنا ازداد (إن ق) النقدي بالنسبة نفسها لمؤشر الأسعار. وبالتالي لم تحصل أي زيادة في الناتج الحقيقي.

الإجابة الصحيحة هي ب.

٢. يزداد الناتج الاحتمالي عندما تزداد مدخلات القوى العاملة في غياب عوامل موازنة، وأو يزداد احتياط رأس المال، وأو يحصل تغيير تكنولوجي. قد تطرأ تغييرات مماثلة بمعرض عما يحصل لـ (إن ق) الحقيقي. فيكون التحليل ١ خطأ. سيرداد (إن ق) الإسمى عندما يرتفع متوسط مستوى الأسعار و(إن ق) الحقيقي ثابت. فيكون التحليل ٢ خطأ. تحديد الفجوة بين (إن ق) الاحتمالي والفعلي معادل البطلة. وهكذا لو كان (إن ق) الاحتمالي ليزداد و(إن ق) الفعلي ليقى ثابتاً، لازداد معدل البطلة. وبالتالي، يكون التحليل ٣ وبالتالي صحيحاً.

٢٦. تحدّد حجم المضاعف التسربات من دفق الدخل الدائري، وكلما صغرت التسربات، كلما
المضاعف. التوفير والإنفاق على السلع المستوردة هما تسرّبان من الدفق الدائري.
الإجابة الصحيحة هي، أ.

٢٧. لتحقيق عمالة كاملة مع خفض الضرائب بنسبة إثنين في المئة وزيادة العشرة في المئة للكتلة النقدية، كان على الحكومة القيام بافتراضات حول متغيرات عديدة في الاقتصاد، بما في ذلك الميل الهاوامي للاستثمار (م ه إ س ت ث) والميل الهاوامي للإسثيراد (م ه إ س ت ي). كلما ارتفعت قيمة (م ه إ س ت ث)، كان تأثير المضاعف أهم. وكلما ازداد ارتفاع قيمة (م ه إ س ت ث)، انخفض تأثير المضاعف. بما أن الحكومة غالت في تقدير الحالة الأولى واستخفت بالثانية، قد لا تشكل السياسات الضريبية والنقدية المعهوم بهما حافزاً كافياً لتحقيق الزيادة المرغوب فيها في (إ ن ق). وبالتالي تحصل البطالة.

الإجابة الصحيحة هي د.

٢٨. سببان للتضخم بما الطلب الفائض والتوقعات حول التضخم المستقبلي الأشد ارتفاعاً. قد تؤدي كهرباء السكك الحديد، في حال بلوغ الاقتصاد مستوى العمالة الكاملة إلى التضخم. نظراً إلى الطلب الفائض. ولكن مع عودة الطلب الكلي إلى مستوى الأصلي، قد يختفي سبب التضخم العائد لفائض الطلب. وبالطبع قد يتوقع ارتفاع الناتج الاحتمالي، فيؤدي ذلك إلى فجوة بين العمالة والناتج. وبالتالي ليقى معدل البطالة أكثر ارتفاعاً من معدله الأصلي، لا بد من أن تكون ازدادات التوقعات حول التضخم المستقبلي. قد لا يزيد بيع السنديات لتمويل كهرباء السكك الحديد للكتلة النقدية.

الإجابة الصحيحة هي أ.

٢٩. لو تنسى للأسر أن تدخر نسبة أكبر من مداخيلها، فهي حتماً سوف تستهلك نسبة أصغر من مداخيلها. وبالتالي، في غياب عوامل موازنة، قد يهبط إجمالي الاستهلاك والطلب الكلي. نتيجة لذلك قد يكون الدخل القومي أكثر انخفاضاً مما يكون عليه في وضع مخالف.

الإجابة الصحيحة هي أ.

٣٠. بما أن لا معلومات متواقة حول الناتج الفعلي (إ ن ق) بالنسبة الحقيقة أو الإسمية، فنحن لا نعرف ماذا حصل لـ (إ ن ق) و (إ ن ق) الإسمية و (إ ن ق) للفرد. لذلك ١ و ٣ و ٤ ليست صحيحة بالضرورة. إنما يرتفع مؤشر الأسعار من ١٠٠ إلى ١٠٢ مشيرة إلى معدل تضخم قدره ٢ في المئة.

الإجابة الصحيحة هي ب.

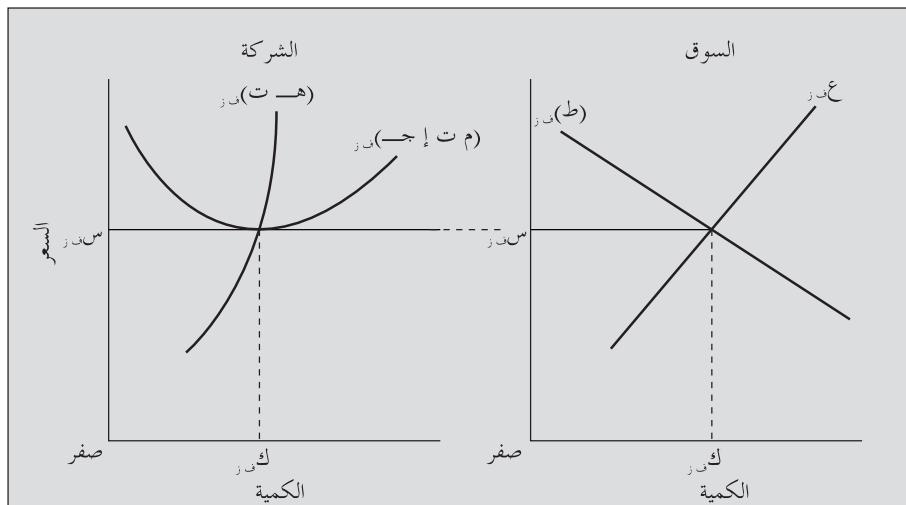
دراسة حالة

خلال السنوات القليلة الماضية تقلب سعر لحم البقر بشكل فادح في السوبرماركت والملحمنات في المملكة المتحدة. وهو الآن مرتفع أكثر بكثير مما كان عليه منذ ثلاث سنوات. في الوقت ذاته، ولأسباب معروفة، هبط استهلاك لحم البقر لفرد الواحد، ولكن

ليس بما يكفي للحؤول دون ازدياد إجمالي لاستهلاك لحوم البقر. وكذلك وعلى الرغم من أسعار هذه اللحوم الأثقل ارتفاعاً بأشواط، يزعم مربي الماشية أنهم شهدوا هبوطاً ملحوظاً جدّاً في الأرباح.

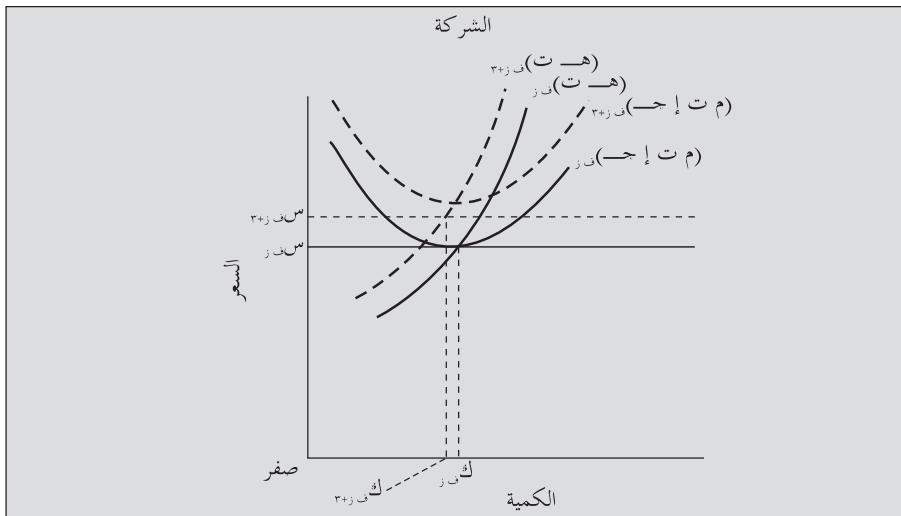
افرض أن التحاليل أعلاه صحيحة. قارن السوق اليوم بالسوق منذ ثلاث سنوات وحدد تلك العوامل التي تظنها مسؤولة عن الإرتفاع في سعر لحم البقر. يمكنك استعمال رسوم بيانية في إجابتكم.

الطريقة الأسهل لمعالجة هذه الحالة هي الأخذ بعين الاعتبار شركة واحدة ممثلة لإنتاج القطيع والقيام بافتراضات حول تلك الشركة والسوق في الفترتين الزمنيتين (السنة الأساس $(ف_z)$ واليوم، بعد ثلاث سنوات، $(ف_z + 3)$) وفقاً للوقائع المتواترة، وإجراء التحليل. افترض أن المنافسة تامة وأن الشركة في توازن خلال السنة $(ف_z)$ وتحقق أرباحاً عادية.



الرسم ١.٢١ الشركة والسوق في السنة F_z

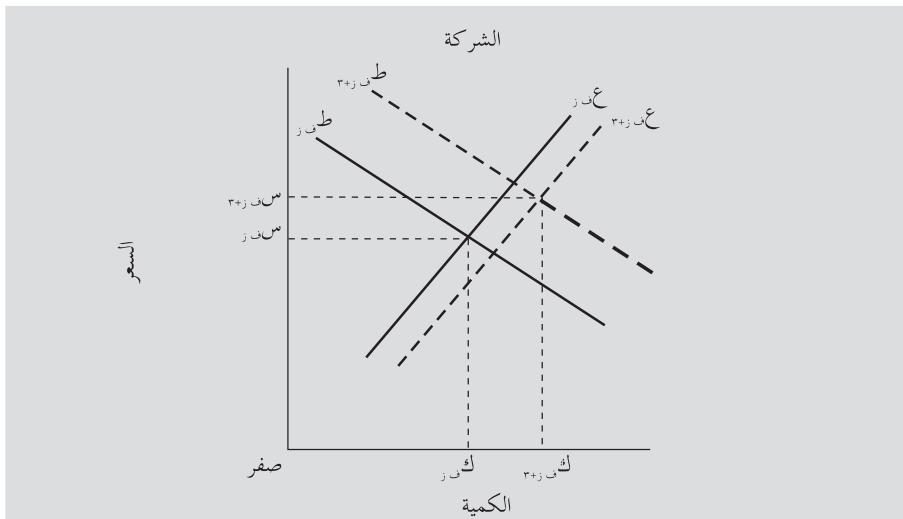
تمثّل الصورة ١-٢١ الحالة هذه. منحنى عرض السوق هو تجميع لكل منحنيات ($هـ ت$) لكل الشركات. يتقاطع الطلب والعرض عند السعر S_z ، ويكون توازن الإنتاج صفر ($ن$) F_z . وتنتج الشركة المحقّقة للحدّ الأقصى للأرباح صفر K_z وتحظى أرباحاً عادية.



الرسم ٢.٢١ الشركة في السنة $Z + 3$ بالمقارنة مع السنة Z

يقارن الرسم البياني ٢-٢ الشركة في السنة $Z + 3$ مع السنة Z . قيل لنا إن س ف $Z + 3$ ف Z ورغم ذلك حصل هبوط هام في الأرباح. لا بد من أن تكون الكلفة ازدادت وبالتالي. يبين هذا الإنحراف التصاعدي لـ $(M\ T\ I\ G)$ والشمالي لـ $(H\ T)$. يعني الهبوط في الأرباح أن متوسط العائد (عند السعر س ف $Z + 3$) هو أقل من الحد الأدنى لـ $(M\ T\ I\ G)$ كما ييدو ذلك: تنتج الشركة الآن صفر كف $Z + 3$, الذي يعني أن يكون أقل من صفر كف Z .

لكن قيل لنا أيضًا إنه على الرغم من الاستهلاك المنخفض للحم البقري للفرد الواحد، فإن إجمالي استهلاك لحم البقري أكثر ارتفاعاً في السنة $Z + 3$ منه في السنة Z . يعني هذا أن عدد مستهلكي لحم البقري في السوق أصبح أكبر. فمنحنى الطلب انتقل إلى اليمين. ولكن بما أن كل شركة أصبحت تنتج أقل، كما ييدو من خلال ما ورد أعلاه، لا بد أيضاً من أن يكون عدد الشركات في السوق قد ازداد. يجمع الرسم البياني ٢-٣ بين هذه التغيرات في الإتجاهات.



الرسم ٣.٢١ تغيرات في اتجاهات الطلب والعرض

مقاربات بديلة

١. لا حاجة لتحقيق التوازن في العام F_z , ولكن هذا يجعل التحليل أكثر تعقيداً. من الممكن تصوّر تكنولوجيا «سريعة» في تربية الماشية خلال فترة الثلاث سنوات. قد يؤثّر ذلك في ازدياد الحجم الأمثل للشركة فينتقل منحني العرض يميناً، إلا أن تكلفة مدخلات عوامل الإنتاج المتزايدة قد تؤدي إلى خسائر تتكبّدها الشركة.

٢. من الممكن أيضاً تحليل سوق يعاني من اختلال في التوازن عبر نموذج «التوازن العنكبوتى». في السنة F_z , يتخطّى الطلب العرض مما يؤدّي إلى ارتفاع في الأسعار والأرباح. فتكون ردة فعل مرتبى الماشية اقتناه قطبيعاً أكبر ولكن بعد ثلاث سنوات وعلى الرغم من أن الأسعار والمبيعات أكثر ارتفاعاً منه في السنة F_z , يحصل فائض في العرض مما يؤدّي إلى هبوط في الأسعار والأرباح.

إجابات بنص وإجابات مختصرة

النص ١

نظام الأسعار يعمل جيداً في الحالات العادية إلا أنه يخفق تحت ضغط الحروب أو اضطرابات أخرى رئيسية. حلل.

الإجابة الجيدة جداً ينبغي أن تتناول المسائل التالية:

- كيف يعمل نظام الأسعار في الحالات العادية؟
- ما المقصود بالعبارة «يعمل جيداً»؟ يعمل جيداً بالنسبة إلى من؟
- ما هي الظروف الالزامية ليعمل نظام الأسعار بطريقة فاعلية؟
- نظراً للظروف المطلوبة هل من مجالات في النشاط الاقتصادي لا يعمل فيها نظام الأسعار بشكل جيد؟

هـ. هل تفرض الحروب أو الإضرابات الرئيسية قيوداً إضافية على نظام الأسعار فتجعله غير فعال؟

يجدر بالجزء الأول أن يتضمن تحليلاً للطلب والعرض والأسواق، وتحليلاً للمستهلكين المحققين للحد الأقصى للمنفعة والمؤسسات المحققة للحد الأقصى للأرباح، ولتحديد الأسعار والناتج في الأسواق التنافسية، من أجل إظهار كيفية توزيع الموارد في اقتصاد الأسواق.

يجدر بالجزء الثاني أن يتضمن تحليلاً لظروف التكافؤ الهامشي فيظهر صلة الأسعار الحاسمة في تحديد سلوك المستهلك والشركة. يتحتم على تحليل ملازم الأسواق مدحالت عوامل الإنتاج أن يشير إلى كيفية تحديد ملكية الموارد ونظرية الإنتاجية الحدية لتوزيع الدخل.

يجدر بالجزء الثالث أن يتضمن العمل العقلاني للمستهلك والمؤسسة وتدفق المعلومات والأسواق الرسمية والتطورات التقنية والأدوات والأفضليات المتغيرة. كما يجدر به أن يبيّن كيف أن شروطاً أساسية مماثلة قد تصبح مهددة في حالات الحرب والإضرابات.

يجدر بالجزء الرابع أن يحلل مجالات النشاط الاقتصادي المؤدية إلى «الخلل في السوق»، مثل السلع العامة والأمور الخارجية ووفورات الحجم وتوزيع الدخل.

يجدر بالجزء الخامس متابعة النقاش الذي جرى في الجزء الثالث. وفي حين يقبل بالزيادة المطلوبة في توفير السلع العامة وباحتمال عدم إظهار آلية الأسعار الالزامية للدفاع القومي (القوى المسلحة) على المدى القريب، يجدر بهذا الجزء أن يثبت أن حالة الحرب لا تخترق، في حالات عديدة، معايير السوق العادلة، وأن الذين يستطيعون شراء السلع والخدمات المطلوبة ويرغبون فيه، سوف يجدون الموردين الراغبين في ذلك. وإن تحرك الحكومة من خلال التقنيين يدي قلقها حيال توزيع الدخل (السلع والخدمات). لكن القوى الاقتصادية تصبح جلية لجهة «الأسواق السوداء» بالنسبة إلى تلك السلع والخدمات التي تحاول الحكومة ضبطها.

النص الثاني

وعلى الرغم من النماذج المتقدمة التي يضعها علماء الاقتصاد، تبدو الحكومات عاجزة عن إدارة الاقتصادات بطريقة مرضية. في العقد الماضي، شهدت معظم البلدان الأوروبية في فترة ما تضخماً مرتفعاً وبطالة مرتفعة ومعدلات صرف متقلبة بشكل كبير وموازنات حكومات غير متوازنة. فلماذا تكون الحكومات غير قادرة على حل مثل هذه المشاكل؟

النقاط التالية الموسعة لكي تبيّن تقهماً شاملًا لمفاهيم وعلاقات علم الاقتصاد الكلي ذات العلاقة بالموضوع قد تظهر في إجابة جيدة حقاً.

أ. إن الناتج الاحتمالي (ك) المرتهن بنوعية وكمية القوى العاملة واحتياطي رأس المال، ينمو مع الوقت من خلال الاستثمار في رأس المال البشري وغير البشري، ومن جراء التغيير التكنولوجي.

ب. في الواقع نادرًا ما يطابق الناتج الفعلي (ن اف) الناتج الاحتمالي. عندما يكون

(ن ا ف) > (ن ا إ) (ك)، تكون النتيجة البطالة، وعندما يكون (ن ا ف) > (ن ا إ) (ك)، تظهر القوى التضخمية. يكون الاقتصاد عند العمالة الكاملة فقط عندما يكون (ن ا ف) = (ن ا إ) (ك). لكن (ن ا م) ينمو باستمرار أي أنه هدف متحرك.

- ج. (ن ا ف) \equiv (إ س ت ه) + (إ س ت ث) + (ح) + (ص) - (و) باستثناء (ح)، يكون كل واحد من مكونات (ن ا ف) خاضعاً لقوى خارج سيطرة السلطات الضريبية والنقدية. بالإضافة إلى ذلك وبسبب الترابط، تكون للسياسات المعدّة لتؤثّر في متغيّر ما تأثيرات ثانوية في متغيرات أخرى.
- د. ثمة تباين في وجهات النظر داخل الأحزاب السياسية وبينها حول الأهداف الاقتصادية الكلية وكيفية تحقيقها.
- ه. يختلف علماء الاقتصاد والسياسيون نظرياً حول الأدوات الأكثر ملائمة للتعامل مع الأوضاع الاقتصادية المختلفة.
- و. تفلح الذريعة السياسية غالباً في صنع سياسة الاقتصاد الكلي على المدى الطويل.
- ز. ثمة فواصل زمنية بين الحكومات لدى إقرارها بمكانة الاقتصاد وأين توّدها أن تكون ولدى تشييعها السياسات الملائمة وإدخالها حيز التنفيذ.
- ح. يخضع الاقتصاد لصدمات خارجية المنشأ لا سيطرة لصانعي السياسات عليها، إلا أنه ينبغي عليهم على رغم ذلك إدخالها في الحساب لدى اتخاذهم القرارات المتعلقة بالسياسة.
- ط. نادراً ما يمكن تحقيق الأهداف المطلوبة في آن واحد. في معظم الأحيان تكون المفاوضات ضرورية كالتضخم والبطالة وموازنة الميزانية.
- ي. لدى محاولة تحقيق التوازن في الموازنة، يعني جعل واردات الحكومة تطابق نفقاتها، ينبغي إعداد تقديرات للدخل القومي (عائدات ضرائب الدخل) والدخل التجاري (عائدات ضرائب على الشركات) وإنفاق المستهلك (العائدات الضريبية على القيمة المضافة). من جهة المصارييف وفي حين يمكن مراقبة الإنفاق الحكومي مباشرة، وتقدير بعض المدفوعات التحويلية بشكل دقيق إلى حدّ ما، إلا أن المدفوعات التحويلية للعاطلين عن العمل لا تتوقف على معدل الدفع فحسب، بل أيضاً على عدد العاطلين عن العمل.
- ق. في الميدان الدولي، تشمل العوامل الخارجية عن مراقبة الحكومة المداخلة القومية الأجنبية ومعدلات التضخم الأجنبية ومعدلات الفوائد الأجنبية، وهي كلها عوامل تؤثّر في الصادرات وتدفقات رأس المال والميزان التجاري وميزان المدفوعات، وفي آخر المطاف في معدل الصرف الذي يؤثّر، بعد مرور فترة، في الصادرات والواردات والدخل القومي والعمالة.